



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
قسم العلوم الاجتماعية.



تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة.

- دراسة حالة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بولاية الأغواط -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات.

- إشراف

محمد المهدي بن

- إعداد الطالب:

الدكتور:

الزُّبير بن عون.

عيسى.

رئيساً.	جامعة الجزائر.	استاذ التعليم العالي.	أ.د رشيد بوسعادة
مشرفاً ومقرراً.	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر.	د.محمد المهدي بن عيسى.
مناقشاً.	جامعة البليدة.	أستاذ محاضر.	د. محمد الشريف درويش.
مناقشاً.	جامعة باتنة.	أستاذ محاضر.	د.كمال بوقرة.

السنة الجامعية: 2012/2011.



قال الله تعالى

(وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ
رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ
مَعَ الصَّابِرِينَ).

سورة الأنفال: الآية (46).

صدق الله العظيم.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى جدتي الكريمتين، والى والدي العزيزين، إخوتي وأخواتي؛ إلى أعمامي وأخوالي وأولادهم؛ إلى عائلتي الممتدة اهديها إلى أصدقائي؛ إلى أصحابي إلى رفقائي إلى زملائي وزميلاتي؛ إلى كل من عرفتهم.

روى أحد الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد جنازةً فأنتهى بالجنازة إلى القبر، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "سؤ لحد هذا" حتى ظن الناس أنه سئته؛ فالتف إليهم وقال: "أما إن هذا لا ينفع الميت ولا يضره... ولكن الله يحب من العامل إذا عمل أن يحسنه". وفي لفظ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله يحبُّ إذا عمِل أحدكم عملاً أن يتقنه). رواه البيهقي.

ولقد أحسن من قال:

إِذَا عَمِلَ الْمَرْءُ الْمُكَلَّفِ مَرَّةً *** عَمَلًا فَإِنَّ الْعَيْبَ أَلَّا يُحْسِنَهُ.
فَقَدْ ذَكَرَ الْمُخْتَارُ أَنَّ إِلَهَنَا *** يُحِبُّ لِعَبْدٍ خَافَهُ أَنْ يَتَّقِنَهُ.

وعلى هذا الأساس أهدي نتاج عملي

إلى كل من جدَّ واجتهد، من أجل أن أجِدَ وأَجْتَهِدَ.

إلى كل من يُجِدُ وَيَجْتَهِدُ وَيُزْرِعُ فِعْلاً، من أجل أن يحصد عملاً.

إلى القارئ الفهم، والى كل باحث علمي جاد وجواد بفكره.

إلى كل باحث يعشق الجمال في الكتابة العلمية.

إلى كل باحث يسعى إلى تحقيق الكمال فيما يكتبه.

إلى كل من قدَّم ويُقدِّم خدمات جلييلة للبحث العلمي.

إلى كل باحث عن الحقيقة والخير.

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره.

إلى كل طالب علم يأمل أن ينال منتوجه المعرفي كل تقدير واعتبار.

إلى الذين همهم الوحيد خدمة العلم لذاته.

إلى الراسخون في العلم.

إلى كل مؤمن خلَّقه العزيرُ ليسعى.

الزبير

شكر و عرفان.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالشُّكْرُ لِلَّهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
حَمْدًا لَهُ بِهِ عَلَيْهِ مِنْهُ . وَلَا يَفِيضُ هَذَا الْعِلْمَ إِلَّا عَنْهُ.
اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ؛ الْفَاتِحِ لِمَا أُغْلِقُ؛ وَالْخَاتِمِ لِمَا سَبَقَ؛ نَاصِرِ الْحَقِّ بِالْحَقِّ؛ وَالْهَادِي إِلَى صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ
وَعَلَى آلِهِ حَقَّ قَدْرِهِ وَمِقْدَارِهِ الْعَظِيمِ.

وعرفانا مني للمساعدات التي تلقيتها؛ أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة.
أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف؛ الدكتور محمد المهدي بن عيسى على توجيهاته وإرشاداته القيمة، وعلى
التسهيلات والنصائح التي قدمها لي؛ ولا أنكر الفضل العظيم لأستاذي في قدرته على بذر جذور الحماس والنضج العقلي لدي،
وإيقاظ الضمير، والبحث العقلي، والنتفح والوعي بالواقع والتحليل العلمي له. ولأنه أورثني علمه؛ اعتبره أستاذي وأنا تلميذه.
كما اشكر كل الذين بذلوا الكثير وتحملوا عناء وقت عسير؛ فوقفوا إلى جانبي؛ وجعلوا بعد الله من العُسْرِ يُسْرًا.
أشكر كل أفراد أسرتي؛ والدي الكريمين وكل إخوتي وأخواتي؛ وكل أفراد عائلتي وخص بالذكر الخال أحمد ومحمد بن عون
والعم بودالي على الدعم المادي والمعنوي، ووقوفهم إلى جانبي.
كما أتقدم بالشكر الخالص إلى زميلي الدكتور أحمد بوشمال والأستاذ بلخير بساس على مساعدتهما الجليلة، والصديق محمد
الأمين عمران على دعمه ورفيقي عبد الله حرحاطي على مساندة لي. والى كل زملاء الدراسة بدون استثناء
ولا يفوتني أن أقدم شكري إلى كل مكنتي ومكتبيات جامعة الاغواط، ورقلة، الجزائر، وغرداية وأخص بالذكر في هذه الأخيرة
الأخت الكريمة رشيدة لعناق على معاونتها الجليلة ، والزميلة بهلولي الزهراء على مساعدتها الجميلة.
كما أشكر جزيل الشكر الأستاذ محمد مرفوعة رئيس الديوان ببلدية الاغواط على نصحه ومعاونته لي؛ والأستاذ جمال قتال
الكاتب العام ببلدية الخنق؛ والأستاذ عبد الكريم كرايم الكاتب العام ببلدية بريدة؛ وعبد الكريم الكاتب العام ببلدية تاجرونة
وميلودي محمّد عضو بمجلس بلدية آفلو؛ وزيتوني محمد الكاتب العام ببلدية تاويالة؛ وحرز الله بومعزة رئيس مقاطعة الفلاحة ببلدية
حاسي الرمل؛ والأخضر كعبوش مسؤول مكتب الأرشيف ببلدية حاسي الدلاعة؛ ومحمد يحيوي الموظف بدايرة عين ماضي؛
ورئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية ببلدية سيقاق؛ ومدير الادارة المحلية ومسؤول مكتب الانتخابات بولاية الأوغواط . والى كل
الكتاب العامون بدوائر الولاية وبلدياتها؛ ورؤساء المصالح الإدارية؛ ورؤساء المجالس الشعبية؛ وكل النواب؛ وبعض الأعضاء؛
واغلب المنتخبين على تعاونهم معنا ومساعدتهم وتسهيلاتهم الجليلة التي قدّموها لنا من أجل انجاز هذا البحث.
أدعو المولى عز وجل أن يجازيهم عني بخير وبركة وإحسان.

الزبير

فهرس المذكرة

الباب الأول: الدراسة النظرية.	
أ	- مقدمة
01	- مدخل منهجي
01	1- الإشكالية
04	2- الفرضيات
05	3- أسباب اختيار الموضوع
08	4- أهمية الدراسة والهدف منها
09	5- تحديد مفاهيم الدراسة
18	6- نقد وتقييم الدراسات السابقة
31	7- محتويات المذكرة
الفصل الأول: النظريات السوسولوجية المفسرة للصراع.	
34	- تمهيد
36	اولاً: العصبية الخلدونية وصراع العصبيات القبلية في العمران البدوي والحضري
36	1- سيرورة العصبية والملك
37	2- الدولة وتطورها
39	3- العصبية والصراع العصبي على السلطة
45	ثانياً: النظرية الكلاسيكية (النظام والصراع)
47	1- النظرية البنائية الوظيفية الكلاسيكية
47	1-1 - أوغست كونت
50	1-2 - اميل دوركايم
53	1-3 - ماكس فيبر
55	2- النظرية الماركسية
55	1-2-1 - كارل ماركس والصراع الطبقي
60	3- نظرية التفاعل الاجتماعي
60	1-3 - جورج سيمل والصراع الوظيفي
66	4- النظرية الايكولوجية
66	1-4 - روبرت ازرا بارك والصراع الايكولوجي

- فهرس المذكرة -

69	ثالثاً: النظريات الحديثة (النظام والصراع)
69	1 - النظرية البنائية الوظيفية الحديثة
70	1- تالكوت بارسونز
72	2 - روبرت ميرتون
75	2 - النظريات الماركسية المحدثة
76	2-1 رالف دهرندروف
83	2-2 لويس كوزر
91	2-3 دافيد لوكود
95	2-4 فرانك باركن
97	2-5 راندال كولنز
98	رابعاً: نظرية التبادل الاجتماعي
99	1- جورج هومانز
103	2- بيتر بلاو
107	3- الفين جولدر
107	خامساً: النظريات المعاصرة
107	1- النظرية النقدية (مدرسة فرانكفورت النقدية)
109	1-1 هربرت ماركيز
113	2-1 يروغان هامبرماس
118	2- نظرية التاريخانية
118	2-1 آلان توران والصراع الثقافي
123	3- البنيوية التركيبية
123	3-1 - بيير بورديو
131	4- مقارنة التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه
137	- خلاصة الفصل
الفصل الثاني: سوسيولوجيا الصراع، العمران والبنية الاجتماعية.	
141	- تمهيد
142	أولاً: سوسيولوجية الصراع
142	1- مفهوم الصراع
146	2- مفهوم الصراع والمفاهيم المرتبطة به
146	2-1- مفهوم التنافس
147	2-2- مفهوم الاختلاف
147	2-3- مفهوم عدم الاختلاف
147	2-4- مفهوم المشكلة

- فهرس المذكرة -

148 5-2- مفهوم النزاع
149 3- مستويات الصراع
149 1-3- الصراع الفردي
150 2-3- الصراع بين الأفراد
150 3-3- الصراع الجماعي
151 4-3- الصراع التنظيمي
152 4- أنواع الصراع
152 4-1- أنواع الصراع من حيث مسبباته
152 4-1-1- صراع العلاقات
152 4-1-2- صراع المعلومات
152 4-1-3- صراع الاهتمامات
153 4-1-4- صراع المصالح
154 4-1-5- صراع القيم
154 4-2- أنواع الصراع من حيث درجة ظهوره
154 4-2-1- الصراع الكامن
154 4-2-2- الصراع الظاهر
155 5- الصراع الثقافي، وصراع القيم في التنظيم البيروقراطي
157 6- وظائف الصراع ونتائجه
158 7- عوامل الصراع
160 8- آليات واستراتيجيات حل الصراع
163 ثانياً: ماهية البنية الاجتماعية
163 1- مفهوم البنية الاجتماعية
166 2- خصائص البنية الاجتماعية
169 3- تصنيف البنى الاجتماعية
170 ثالثاً: العمران والمجتمع
170 1- أنماط المجتمعات المحلية
170 1-1- المجتمع البدوي
173 1-2- المجتمع الريفي
174 1-3- المجتمع الحضري
177 2- مداخل دراسة المجتمعات
178 2-1- مدخل الثنائية الريفية - الحضرية
179 2-2- مدخل استخدام المعيار الواحد والمعايير المتعددة
182 2-3- مدخل المتصل الريفي - الحضري

- فهرس المذكرة -

183	3- تقسيم وتصنيف المجتمعات المحلية (النموذج الميداني)
183	1-3- مفهوم المجال
184	2-3- مقاييس ومعايير للتمييز بين المجتمعات المحلية
185	1-2-3- الموقع الايكولوجي
186	2-2-3- التقسيم الإداري ونمط العمران
186	3-2-3- النشاط الاقتصادي
188	4-2-3- البنية الاجتماعية
194	- خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الهوية، الولاء والانتماء.
197	- تمهيد
199	أولاً: ماهية الهوية تصنيفاتها وتشكلاتها
199	1- مفهوم الهوية
201	2- تصنيفات الهوية
201	1-2- الهوية الفردية
203	2-2- الهوية الجماعية (الاجتماعية)
205	3-2- الهوية الثقافية
206	3- عناصر الهوية
207	4- وظائف الهوية
208	ثانياً: العصبية القبلية
208	1- مفهوم العصبية
210	2- مفهوم القبيلة والقبلية
211	3- العصبية القبلية في التنظيم البيروقراطي الجزائري
212	ثالثاً: التنظيم البيروقراطي
212	1- مفهوم التنظيم
214	2- مفهوم البيروقراطية
215	3- خصائص التنظيم البيروقراطي
217	4- التنظيم غير الرسمي في المنظمات
219	رابعاً: الاستراتيجيات الفردية
220	1- مسلمات مقارنة التحليل الاستراتيجي
220	2- مبادئ التحليل الاستراتيجي
220	1-2- السلطة الرسمية، والسلطة الفعلية

- فهرس المذكرة -

221	2-2- منطقة الارتياح
222	3-2- النسق الفعلي للافعال
224	3- الموجهات التي تحكم السلوكيات وتوجه الافعال في التنظيمات البيروقراطية الجزائرية
225	1-3- ثقافة السلطوية (السلطة الذاتية)
226	2-3- ثقافة الزبونية
229	خامساً : التعددية الحزبية والتنظيمات السياسية
229	1- تعريف الحزب السياسي
230	2- ماهية التعددية الحزبية والسياسية
231	3- التنظيم في تنظيمات الإدارة المحلية
231	4- الإدارة المحلية وظائفها ومستوياتها
231	1-4- وظائفها
232	2-4- مستوياتها
232	1-2-4- الولاية والمجلس الشعبي الولائي
233	2-2-4- البلدية والمجالس الشعبية البلدية
235	5- الأحكام المتعلقة بانتخاب ممثلي الشعب على مستوى المجالس الشعبية المنتخبة
236	- خلاصة الفصل.
	الباب الثاني : الدراسة الميدانية، العمران والمجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة.
240	- مدخل منهجي
240	- تمهيد
240	أولاً: الإطار التحليل للدراسة
244	ثانياً: الإطار المنهجي للدراسة
244	1- المنهج المستخدم في الدراسة
248	2- أدوات جمع المعلومات
248	1-2- الملاحظة والمشاهدة
249	2-2- المقابلة
252	3-2- الاستبيان
255	4-2- السجلات والتقارير والوثائق الإدارية
256	3- مجالات الدراسة
256	1-3- المجال المكاني
260	2-3- المجال البشري
262	3-3- المجال الزمني
263	4- كيفية وأساليب معالجة المعلومات والبيانات والمعطيات الإحصائية.....

	الفصل الرابع: دراسة الحالة العمران والبنية الاجتماعية، وعوامل تشكل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة.
266	- تمهيد.....
269	أولاً: طبيعة العمران، وشكل البنية الاجتماعية في المجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة المتواجدة في المجالات العمرانية البدوية
269	1 - الحالة رقم 01: بلدية سيدي مخلوف
275	2- الحالة رقم 02: بلدية حاسي الدلاعة
280	3- الحالة رقم 03: بلدية وادي مزي
285	4- الحالة رقم 04: بلدية الحويطة
288	5- الحالة رقم 05: بلدية تاجرونة
292	6- الحالة رقم 06: بلدية بريدة
298	7- الحالة رقم 07: بلدية الغيشة
303	8- الحالة رقم 08: بلدية عين سيدي علي
308	9- الحالة رقم 09 : بلدية البيضاء
312	10- الحالة رقم 10 : بلدية الحاج المشري
316	- استنتاج
317	ثانياً: طبيعة العمران وشكل البنية الاجتماعية في المجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة المتواجدة في المجالات العمرانية الريفية
317	1- الحالة رقم 11: بلدية العسافية
321	2- الحالة رقم 12: بلدية بن ناصر بن شهرة
326	3- الحالة رقم 13: بلدية وادي مرة
331	4- الحالة رقم 14: بلدية سيدي بوزيد
336	5- الحالة رقم 15: بلدية تاويالة
340	6- الحالة رقم 16: بلدية سبقاق
345	- استنتاج
346	ثالثاً: طبيعة العمران، وشكل البنية الاجتماعية في المجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة المتواجدة في المجالات العمرانية شبه الحضرية
346	1- الحالة رقم 17: بلدية الخنق
350	2- الحالة رقم 18: بلدية قصر الحيران
354	3- الحالة رقم 19: بلدية تاجموت
359	4- الحالة رقم 20: بلدية عين ماضي
363	5- الحالة رقم 21: بلدية قلثة سيدي سعد
367	6- الحالة رقم 22: بلدية حاسي الرمل
375	- استنتاج

- فهرس المذكرة -

376	رابعاً: طبيعة العمران، وشكل البنية الاجتماعية في المجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة المتواجدة في المجالات العمرانية الحضرية
376	1- الحالة رقم 23: بلدية آفلو
382	2- الحالة رقم 24: بلدية الاغواط
394	3- الحالة رقم 25: المجلس الشعبي الولائي
399	- استنتاج
404	الفصل الخامس: العوامل المولدة للصراع في الهيئات المنتخبة كمجالات منشأة للصراع، ومجالات يمتد إليها الصراع من المجتمع.
404	- تمهيد
405	- خصائص المبحوثين
409	أولاً: الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي في العمران البدوي، وصراع العصبية القبلية في الهيئات المحلية المنتخبة
427	ثانياً: الانتماء إلى الهوية التنظيمية في العمران الريفي، وتشكُّل الصراع التنظيمي البيروقراطي
443	ثالثاً: الانتماء إلى الهوية السياسية في العمران شبه الحضري، ونشأة الصراع السياسي بفعل التعددية الحزبية
452	رابعاً: القيم الفردانية في العمران الحضري، وتصادم الاستراتيجيات والهويات الفردية في الهيئات المحلية المنتخبة
481	- الخلاصة والاستنتاج العام
	- الخاتمة.
	- قائمة المراجع.
	- الملاحق.

الصفحة	عنوان الشكل .	الرقم
123	السيرورة التاريخية عند آلان توران.	01
160	العوامل المولدة للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة.	02
161	أنماط حل الصراع.	03
207	تصنيفات الهوية.	04
259	خريطة تبين التقسيم الإداري لولاية الاغواط.	05
الصفحة.	عنوان الجدول.	الرقم
84	نمط أوضاع الموقف وتأثيرات الصراع الاجتماعي في تصور لويس كوزر.	01
194	تصنيف للمجالات العمرانية أنماطها وطبائعها، وشكل الصراع بالهيئات المحلية المنتخبة.	02
258	التقسيم الإداري لولاية الاغواط.	03
261	توزيع المبحوثين حسب الانتماء السياسي.	04
272	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية سيدي مخلوف.	05
278	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية حاسي الدلاعة.	06
283	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية وادي مرة.	07
287	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الحويطة.	08
290	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية تاجرونة.	09
297	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية بريدة.	10
301	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الغيشة.	11
306	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية عين سيدي علي.	12
310	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية البيضاء.	13
315	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الحاج المشري.	14
319	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية العسافية.	15
324	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية بن ناصر بن شهرة.	16
330	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية وادي مرة.	17
333	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية سيدي بوزيد.	18
338	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية تاويالة.	19
342	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية سيقاق.	20
348	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الحنق.	21
352	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية قصر الحيران.	22
356	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية تاجموت.	23
361	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية عين ماضي.	24
365	تركيبة المجلس الشعبي لبلدية قلته سيدي ساعد.	25

- فهرس الأشكال والجداول -

372	تركيبية المجلس الشعبي لبلدية حاسي الرمل.	26
380	تركيبية المجلس الشعبي لبلدية آفلو.	27
388	تركيبية المجلس الشعبي لبلدية الاغواط.	28
384	تركيبية المجلس الشعبي الولاوي.	29
405	توزيع المبحوثين وفق متغير السن.	30
406	موطن النشأة أو الأصل الجغرافي للمبحوثين	31
407	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي.	32
408	توزيع المبحوثين حول المقاعد بالمجالس (توزيع المهام).	33
409	توزيع المبحوثين على أساس الاقدمية، ومدة الخبرة المهنية والفنية في المجالس.	34
410	درجة انتماء المبحوثين للجماعة القرابية من عدمه.	35
411	أساس بناء العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.	36
412	مدى رغبة الأفراد المبحوثين في التحرر من الضوابط التقليدية أو المحافظة عليها	37
414	تصورات الأفراد المبحوثين في العيش في المجتمع.	38
415	يبين ما إذا كان المبحوثين يشهدون خلافات بين الأعضاء داخل التنظيم من انتماءات قبلية وعشائرية وعائلية.	39
417	تمثيل المبحوثين للجهات التي ينتمون إليها.	40
418	مدى سعي الأعضاء المنتخبون إلى خدمة المصالح الجماعية لجماعتهم القرابية داخل المجلس.	41
420	مدى تأثير العلاقات القرابية القبلية والعشائرية والعائلية والجهوية في إعداد وتوجيه البرامج التنموية للمجلس.	42
422	اعتقاد المبحوثين في التعصب للجماعة القرابية داخل المجلس.	43
429	ناء و علاقات السلطة وعلاقة ذلك بالصراع في تنظيم المجالس الشعبية.	44
434	الأساس الذي يتم وفقه تقسيم المهام والمقاعد داخل تنظيم المجالس الشعبية.	45
436	رأي المبحوثين حول استشارتهم في اتخاذ القرارات.	46
438	تصريحات المبحوثين حول أساس اتخاذ القرارات داخل المجالس.	47
443	يبين ما إذا كان المبحوثين يسعون إلى تحقيق برامج وأهداف الأحزاب التي ينتمون إليها.	48
444	مصدر الآراء والتدخلات والمشورات التي يقترحها المنتخب أثناء المداولات بالمجالس.	49
445	يبين ما إذا كانت الأطراف الأخرى تعترف برأي وبحق المنتخبين، وأهداف وبرامج الأحزاب التي ينتمون لها.	50
447	رأي المبحوثين في أن الصراعات داخل المجالس تتولد بفعل اختلاف المبادئ، الأهداف والإيديولوجيات الحزبية السياسية.	51
448	رأي المبحوثين في أن اختلاف الأهداف والمصالح بين الأحزاب السياسية هو الذي من شأنه أن يتولد عنه الصراع .	52
453	الهدف من مشاركة المنتخبين في المجالس.	53

- فهرس الأشكال والجداول -

455	آراء المبحوثين حول امتيازات المنصب أو المقعد المتحصل عليها والسعي للوصول إلى السلطة.	54
458	رأي المبحوثين في المنصب أو المقعد المتحصل عليه والسعي لتحقيق الأهداف والطموحات الشخصية الذاتية والجماعية.	55
461	أساليب تحقيق المناصب، وطرق الوصول إلى السلطة داخل تنظيم المجالس.	56
464	آراء المبحوثين بخصوص آليات اتخاذ القرار، واتخاذهم للاستراتيجيات الهجومية من أجل تهييد الطرف المتصارع معه أو غير المرغوب فيه.	57
466	يبين ما إذا كان المنتخبون يقيمون تعاونات وتحالفات ضد أطراف الصراع الأخرى.	58
471	اعتقاد المبحوثين في فرض أنفسهم وسلطاتهم الذاتية في العمل بالمجالس.	59
الملاحق.	أساس بناء العلاقة الاجتماعية في المجتمع المحلي.	60
الملاحق.	آراء المبحوثين حول الأطراف التي تؤثر في برجة المشاريع التنموية في البلدية أو الولاية.	61
الملاحق.	يبين ما إذا كانت الأحزاب السياسية أصبحت تستمد قوتها من الشخصيات والوجهاء، في إدخال حسابات ورهانات تتعلق بانتماءات قرابية لأجل الفوز.	62
الملاحق.	آراء المبحوثين في مدى فرض إرادتهم وسلطاتهم داخل التنظيم من عدمه.	63

- مقدمة:

تحاول هذه الدراسة البحث عن عوامل المولدة للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة بولاية الاغواط، وتحديد طبائع الصراع ومضامينه، والأطر المرجعية التي تحكم العلاقات والسلوكات والأفعال داخل الهيئات، والعمل على فهم ودراسة العلاقة التي تجمع بين المجال العمراني والاجتماعي المحدد انطلاقاً من فهم التفاعلات والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه، وعلاقة ذلك بنمط العلاقات والتفاعلات والعمليات الاجتماعية في التنظيمات ذات النشأة السياسية، وعملية الصراع التي تحدث داخل المجالس وندرس كذلك كيف أن الصراعات تختلف قضاياها باختلاف المجالات العمرانية، واختلاف أنظمتها وأنساقها وبنائها الاجتماعية. واعتقدنا بأن السلوكات والأفعال والصراعية التي تظهر وتحدث بالهيئات المحلية هي تعبير عن الهوية والانتماء التي تنشأ بين الأفراد ومجالات تفاعلهم وعلاقتهم الاجتماعية في بيئات اجتماعية معينة، وبذلك أصبحت المجالس تتكون من تشكيلات متعددة من الهويات (الأفراد متعددي الانتماءات) الهويات السياسية، الهويات الجماعية (القبلية والعشائرية) الهويات التنظيمية، والهويات الفردية.

إن الصراعات الاجتماعية تختلف قضاياها باختلاف المجتمعات واختلاف بنائها الاجتماعية، فهناك نماذج للصراع تكون قائمة على أفكار ثورية، كالنموذج الاشتراكي عند كارل ماركس نتيجة العوامل الاقتصادية، في صراع بين الطبقات الاجتماعية وعند روبرت ازرا بارك نتيجة للعوامل الايكولوجية بين الإنسان وبيئته أو بين الإنسان وأخيه الإنسان في البيئة الحضرية وطبيعة الصراع الطبقي، ونموذج الصراع البورجوازي عند رالف داهرنديروف ولويس كوزر الذي يأخذ المنحى السياسي في الصراع على القوة والسلطة والنفوذ في المجتمعات الرأسمالية، وصراع المصالح والأهداف المتصارعة، ونموذج الصراع ذو الطابع الثقافي في المجتمعات ما بعد الرأسمالية عند هربرت ماركيز وبيورغان هابرماس والصراع التكنولوجي وصراع الطبقات النخبة على تقلد الحكم والسلطات في المجتمع، ونجد كذلك الصراع الثقافي عند آلان توران وبيير بورديو في سيطرة وهيمنة طبقات جديدة تكتسب ثقافة عالية، بناءً على المعرفة وعلى مستوى معين من التعليم والاستهلاك الثقافي للأفراد والجماعات والحركات النسوية والطلائعية والعمالية. وان الصراع الاجتماعي في عصر ابن خلدون كان في العمران البدوي بين العصبية القبلية من اجل تحصيل المعاش في صراع اقتصادي، وفي العمران الحضري تحول إلى صراع سياسي بين العصبية القبلية من اجل تحصيل الملك والحكم. ونفهم من خلال كل هذا أن طبائع الصراع تنطلق من البنى الاجتماعية المشكلة للمجتمعات وطبيعة الأنساق والأنظمة الاجتماعية بها.

وفي دراستنا ربطنا بين طبائع الصراع في الهيئات المنتخبة، وبين طبائع العمران المتواجدة فيه وشكل بنيته الاجتماعية، ونمط التفاعلات والعلاقات الاجتماعية به، فهناك مجال كبير من المقارنة بين المنظمات في البلدان المتقدمة، وبين المنظمات في البلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو، في أن الأولى اكتملت تأسيسها، ومرت بعدة مراحل تطورت من خلالها وبالتالي أصبحت ثقافتها تنظيمية (ثقافة مؤسسة). أما المنظمات البيروقراطية في الجزائر، لم يكتمل تأسيسها على ثقافة تنظيمية وتسييرية رشيدة فهي في تشكل دائم وتغير ودينامية مستمرة، لا يزال التنظيم غير الرسمي في العمل يحكم بسيطرته على التنظيم الرسمي، وبالتالي فإن المنظمات هي نظام اجتماعي بالإضافة إلى نظام اقتصادي وخدمي لها تاريخها ومقوماتها الأساسية، ولا تستطيع الانفلات من التأثيرات الثقافية الوافدة من المجتمع، لأنها في وسط اجتماعي أكثر ليونة وتقليدي، فالأفراد هم متأثرين بالبرامج العقلية التي استنبطوها من وسطهم الاجتماعي وطبقوها داخل المجال التنظيمي والأفراد داخل المؤسسة هم مسيرين أو مجرد مطبقين للقواعد القانونية والأعمال، وأن سلوكياتهم وأفعالهم التعاونية والتنازعية تتحكم فيها مرجعية أخرى غير رسمية نابعة من الخصوصية الاجتماعية والثقافية للتشكيل الاجتماعي القائم، لا يستطيعون تغيير الهوية وثقافة المنظمة. بل يؤثرون بهوياتهم وثقافتهم المستوحاة من الثقافة التقليدية للمجتمع التي تكون كرواسب في التنظيم الرسمي للعمل ويسيروه من خلالها. وهذه الثقافة والهوية المشكلة في تنظيم غير رسمي متمثلة في التعددية الحزبية، وفي العصبية القبلية، بالإضافة إلى جماعات المصالح والتحالفات (ثقافة المجتمع داخل تنظيم الهيئات).

هذا ما دفعنا إلى دراسة المجالات العمرانية التي صنفناها إلى (بدوي، ريفية، شبه حضرية، حضرية)، وإلى مجالات وبنى اجتماعية (قبلية، عائلية، أسرية، فردانية). وبالبحث عن الخصائص المميزة لكل مجال من المجالات (مجتمع محلي) وطبائعه والنشاط الاقتصادي الغالب والمزاول، وبنيته الاجتماعية، ونمط العمران، والطابع الأيكولوجي، ومدى تواجد مؤسسات الدولة والمؤسسات التقليدية، والحجم والكثافة السكانية، والتركيب السكاني والقبائل والعشائر المكونة للمجتمع، وهذا من أجل تحديد طبيعة المجال العمراني والاجتماعي للمجتمع المحلي المحدد، وتحديد ثقافته المجتمعية، وهذا بالربط بين كل ما يخص في مجاله الاجتماعي من تفاعلات وعلاقات اجتماعية حديثة أم تقليدية، وشكل هويته، وبين طبيعة الصراع ومضامينه بالهيئة المنتخبة وأنماط التفاعلات والعمليات الاجتماعية بالتنظيم.

ولهذا جاءت دراستنا لبحث عن عوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة، والتي تتعدد وتتنوع وتختلف حسب طبيعة المجتمع المحلي، والتي حددناها في صراع العصبية القبلية والصراع السياسي كتنظيم غير رسمي في العمل، والصراع التنظيمي البيروقراطي، وصراع المصالح والاستراتيجيات الفردية لأعضاء التنظيم، وفي سياق البحث في عوامل الصراع نحاول التأكد من درجة إسهام بعض المسببات في الصراع والتي منها اختلاف المستويات التعليمية، وصراع الأجيال العمرية، وصراع بين لهم مستويات عليا من الخبرة والتجربة في مجال المجالس وبين مفتقريها، وبدراسة طبيعة الصراع ومضمونه، أطرافه، مدته، وآليات حله. ونتائجه وآثاره في الأخير على الفعالية التنظيمية، والفاعلية التنموية في المجتمع.

ولهذا سنحاول في دراستنا البحث عن عوامل الصراع، ذلك بدراسة كل العوامل المولدة للصراع، بهدف الخروج بنتائج علمية وواقعية تبين لنا أي منها عامل يتضح في كل الهيئات، وما تبيان آثاره على تنظيم المجالس وفعاليتها، وعلى فاعليتها في التنمية للمجتمع المحلي المتواجدة فيه.

الباب الأول.

- مدخل منهجي.

- الفصل الأول: النظريات السوسيولوجية المفسرة للصراع.

- الفصل الثاني: سوسيولوجية الصراع، العمران والبنية الاجتماعية.

- الفصل الثالث: الهوية، الولاء والانتماء.

- مدخل منهجي.

1- الإشكالية.

2- الفرضيات.

3- أسباب اختيار الموضوع.

4- أهمية الدراسة والهدف منها.

5- تحديد مفاهيم الدراسة.

6- عرض وتقييم الدراسات السابقة.

7- محتويات المذكرة.

أسفرت الملاحظة الميدانية أن المجالس الشعبية المحلية في الجزائر تعاني أزمة وصعوبات حالت بينها وبين تحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها وهي تحقيق التنمية المحلية في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وترجع هذه الأزمة والمشكلات إلى وجود أنماط عديدة من الصراع والنزاع بها. ولأنها جماعات محلية فإنها أسست بغرض التعاون على تحقيق التنمية المحلية، إلا أن هذا التعاون يوجد في صميمه الصراع.

ونظرا لكون المجالس الشعبية البلدية والولائية وحدة بنائية ممثلة للنظام الحكومي، أنشأت بدافع وبطابع سياسي من أحزاب سياسية ممثلة للفئات وللشرائح الاجتماعية في المجتمع، وإن عدم التجانس في الأفكار والميول والأهداف والفلسفات، والانتماء إلى تيارات سياسية متناقضة حالت دون الاتفاق على برامج عمل موحدة، ولم يُسمح بخلق مجموعات عمل منسجمة مع بعضها البعض، وتعمل في إطار واحد وهدف مشترك.

أخذت الجماعات السياسية شكل إقصائي عنيف غير توافقي بين مختلف الأطراف، والذي تغذيه المرجعيات الأيديولوجية والفكرية وحتى القبلية والعشائرية لكل طرف، بدل من أن يكون التنافس على تحقيق وتحسيد البرامج الحزبية، في إطار التوافق والانسجام، كل هذا أدى بالجماعات المحلية إلى وجودها في أزمة، وهذا ما جعلها محل اهتمام الكثير من الدراسات ولمختلف التخصصات العلمية من جهة، ومحورا أساسياً لكل الرهانات السياسية والاقتصادية للحكومات المتعاقبة من جهة ثانية ولكن كان لكل منها تصوره لهذه الأزمة وللحلول المقترحة لها، فالسياسي نظر إليها على أنها أزمة منشأها التعددية الفكرية المتعصبة، والقانوني رأى بأنها أزمة قانون المجالس المتحيزة لصالح طرف على حساب طرف آخر. والصحفي رأى بأنها محسوبة وخروقات وتجاوزات قانونية. إن هذه الأزمة الحادثة بالمجالس جعلتنا نتساءل ونبحث عن المعوق الفعلي والحاسم الذي يقف وراء ذلك. ففي دراسة قام بها الباحث جيمس كارلسن استخلص فيها أن التنظيمات الجزائرية العمومية تأسست بمنطلق إيديولوجي وبأهداف اجتماعية، مُفلسة اقتصادياً مسبقاً، مسيرة بمنطق القبيلة، جعلتها الدولة أداة للسياسة، الموظفون فيها متعبون بآراء إيديولوجية، والولاء فيها مصادر القوة السياسية، وبالتالي فإن الصراع فيها عصبية قبلية وسياسية.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى خلص مكتب الدراسات الفرنسي سيقوس segoos إلى أن العمل في التنظيمات الجزائرية ومنظوماتها التسييرية والعلاقات الاجتماعية والمهنية التي أسست عليها، تتميز بعدم موضوعيتها كونها نابعة من إرادة الأفراد والمبينة على تصورات إيديولوجية وسياسية، أكثر منها مسارات حقيقية سائدة في ميدان العمل، فالعلاقات الاجتماعية بها تتراوح بين الأوجه السياسية والأوجه القبلية والعشائرية التي كانت أكثر إحكاماً.⁽²⁾

في الحقيقة إن الأنظمة التي تعرفها المجالس الشعبية في الجزائر ليست حديثة، والنقاش والدراسات حولها ليست حديثة كذلك فمنها من ربطت هذه الأزمة التي تعيشها المجالس بطبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري كون انه متخلف وتقليدي، ولم يصل إلى مستوى الثقافة السياسية والاقتصادية، وبالتالي تصبح عوامل الصراع داخل هذه المجالس ليست سياسية وحسب، وإنما عصبية قبلية متجسدة فيها تسعى للوصول إلى السلطة والحصول على الامتيازات والمشاريع التي تتمتع بها البلدية. فابن خلدون نجده قد درس إشكالية الصراع على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى التنظيمات السياسية في زمنه، فقد حرص بالبحث عن العلل والأسباب لما قد وقع من وقائع أدت إلى نشأة الدولة وبداية العمران بها، وتبين أثر العصبية في تكوينها وانحلالها في نظرية قائمة على الصراع الاجتماعي، هذا الصراع الذي يقوم على مبدأ القوة والغلبة، لأن الرئاسة لا تكون إلا بالغلبة، ويتحول الصراع من صراع من أجل البقاء إلى صراع بين العصبية من أجل تقلد الحكم والسلطة بينما تكون الغلبة للعصبية الأقوى وهذا الحال نجده في مجتمعاتنا الحالية كذلك.

(1) -J.Carlson, " l'entreprise industrielle Algerienne " ,Revue canadienne,L'homme et entreprise, les EPS du quebec, n°1220 , dec , p 95.

(2) -Cegoos, bureau d'etude français , les probleme de l'entreprise " etude sur l'entreprise Algerienne " , Ed Cegoos,1994.

والظاهر أن التنظيمات السياسية والبيروقراطية في وقتنا الحالي وعلى الرغم من تشكيلها على أساس سياسي وقانوني وعلى أساس قواعد تنظيمية، إلا أن العصبية القبلية هي المسيطرة في تنظيم غير رسمي في العمل. ويتضح هذا في التدخل أولاً في كل المجالات والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وثانياً ما يتجلى في السلوك الانتخابي وتشكيلات الأحزاب السياسية التي تنأسس على رهانات وحسابات قبلية وعشائرية من أجل جلب الأصوات للحزب السياسي، بحيث يصبح تمثيل المنتخب ليس لشرائح المجتمع وإنما لأعضاء قبيلته وعشيرته، وتُشكّل المجالس إذن من عصبية قبلية وعشائرية وعائلية، تعمل بصفة مستمرة وتربص فيما بينها للوصول إلى السلطة ومصادرها، وتحقيق أهدافها ومصالحها وجلب المنافع والامتيازات والمشاريع لأعضائها، وتستمد هذه العصبية مكانتها وقوتها من العمق الاجتماعي والتاريخي.

تتميز البنى الاجتماعية في مجتمعاتنا، بالتفاعلات والعلاقات الاجتماعية التقليدية، القائمة على أساس الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي والهوية الجماعية القبلية والعشائرية أو العائلية، وهي قيم ايجابية في المجتمع وسلبية داخل التنظيمات، فهي لا تلائم التنظيمات الحديثة القائمة والمرتكزة على معايير الكفاءة الشخصية والمؤهل العلمي، أو التخصص الدقيق والمكانة الاجتماعية والتنظيمية والمسؤولية الفردية وغيرها من القضايا الموضوعية، فهذه التنظيمات كوّنت بالأساس من أجل تحقيق أهدافها الخاصة وخدمة المجتمع. فإن كانت على هذا الحال فإنه لا محالة تؤدي إلى تحقيق الأهداف التنظيمية والتنموية، وبالتالي تأخذ فاعليتها من فعاليتها التنظيمية، أما في مجتمعاتنا وتنظيماتنا فما زالت العلاقات القرابية القبلية والعشائرية تشكل حيزاً واضحاً في توجيه سلوكات وأفعال الأفراد بداخلها، هذا ما يؤدي إلى ظهور مشكلات تنظيمية، وهذه الفكرة لا ترتبط فقط بعدم تكيف ثقافة الفرد مع ثقافة التنظيم الذي يعمل فيه، وإنما المشكلة أن هذه الثقافة تحمل في طياتها مشكلات، أدت بالأفراد داخل تنظيمات المجالس إلى تجسيد وإعادة الإنتاج للهوية الجماعية، وبالتالي أصبحت الصراعات تأخذ طابع الصراع بين العصبية القبلية والعشائرية والعائلية، وبين الهويات الجماعية من أجل تحقيق كل طرف لمصالح جماعته القرابية من امتيازات، استثمارات ومشاريع وسكنات اجتماعية ودعم ووظائف، ويؤدي بالأفراد المنتمين لها إلى تدعيم القيم التقليدية وتعزيزها، وهذا ما ينعكس سلباً على محتوى فعالية المجالس وأدائها، ونشوب أجواء لتفاعلات اجتماعية مضطربة ومشحونة لا تتناسب وعملية التنمية المحلية الشاملة المستقلة والمنشودة، وإنما تتناسب مع عملية التنمية القبلية والجهوية.

إن الجماعات المحلية والهيئات المنتخبة باعتبارها تنظيمات بيروقراطية تسير وفق أسس وقواعد تنظيمية، بحيث يتم من خلالها تحديد المناصب والمهام والسلطات والأهداف، أنشأت بالأساس لتقوم بجهود تعاونية متضامنة من خلال مشاركة المنتخبين الممثلين من قبل الشعب في اتخاذ القرارات الصائبة والتخطيط والتنمية في شتى المجالات، إذاً هي ليست تنظيمات اقتصادية تسعى إلى الربح المادي، وإنما هي تنظيمات خدمتية مرتبطة أشد الارتباط بالقانون الإداري، في عمل يتضمن تقسيماً للمهام والوظائف، ويعني هذا وجود التدرج في السلطة والمسؤولية.

إلا أن هذه المجالس التي أنشأت بالأساس بقصد التعاون لتحقيق التنمية المحلية، قد تحولت إلى مجالات لنشوب الصراعات وأصبحت تعاني من صراعات متنوعة، ومن مظاهر وآثار ذلك حالات سحب الثقة من الرئيس، أو الإقامة والاستقالة والانسحاب من العضوية، وهذا يكون بفعل علاقات السلطة الأوتوقراطية وغير المتعاونة والمنفردة باتخاذ القرار، وتهميش وإغفال الأعضاء الممثلين للمجالس بخصوص صنع القرارات، فضلاً عما يخلفه توزيع المناصب والمهام من تصورات مختلفة في المصالح وهذه التصورات والأفكار لا بد أن مصادرها تتمثل في المستوى التعليمي ومستوى الكفاءة والخبرة في المجال والسن، وبالتالي تحدث صراعات ذات طابع أخرى بين حاملي الشهادات ومنعديها، وبين الأجيال العمرية وبين ذوي الكفاءة والخبرة ومفتقريها. وهكذا فإن المصادر الرئيسية للصراع في تلك الأنماط التنظيمية، تكون في النهاية انعكاس للوضعيات التنظيمية والمهنية التي تحتلها مجموعات الأدوار (الرؤساء والنواب) التي تمتلك السلطة لها مصلحة في الإبقاء على الوضع، بينما مجموعات الأدوار الحكومية (الأعضاء) لها مصلحة في إعادة توزيع القوة، على حسب تحليلات رالف داهزندروف. وفي ظل ظروف معينة وخاصة يزداد إدراك هذه المصالح المتناقضة،

والنتيجة حدوث استقطاب في المجالس إلى جماعتين أو جماعات متصارعة كل منها على وعي بمصالحها الموضوعية في نضال من أجل السلطة تزكيها رواسب العصبية القبلية والأفكار السياسية داخل التنظيم.

وإن كان التنظيم البيروقراطي للمجالس هو عامل من عوامل الصراع، فإن طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل هذه التنظيمات وأنماط التفاعل بين الأفراد باختلاف مناصبهم الإدارية، وتكوينهم وانتماءاتهم التقليدية والحديثة واستراتيجياتهم، من خلال العلاقات والرهانات التي يستند إليها، وبناءً على هذا يتفقد كل الأطراف على قواعد السلوك والتفاعل والمعاملة التي تستند هي الأخرى إلى القيم الثقافية وإلى نظرة الفاعل نفسه في التنظيم، إن آليات البيروقراطية ومختلف المشاكل والأنماط التسييرية والسلطة، واتخاذ القرار والمشكلات والحالات الباطولوجية، من شأنها أن تكون عوامل وآثار وظاهر لعمليات النزاع.

إن الوضعيات المهنية وظروف الأفراد المشكلين للمجالس المهنية في جو من النزاع والصراع، التي تأتي من جراء التطبيق الدقيق للقواعد التنظيمية والقوانين، وتضييق الخناق عليهم وعلى حرياتهم داخل تنظيم المجالس، وما يتمثل هذا في عدم إشراكهم في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها. كل هذا أدى بهم إلى اجتياح آخر لقوانين أخرى من أجل ضمان حقوقهم وتحقيق مصالحهم الخاصة وأهدافهم الذاتية التي قد تتعارض مع أهداف التنظيم، وبالتالي تشكل التنظيمات من تعدد لهويات فردية متصادمة كل منها أهدافها ومصالحها وسعيها لتحقيق ذاتها ووجودها وإزاحة الأخرى عن طريقها.

وبالتالي فإن الوضعيات التنظيمية للأفراد المشكلين للمجالس تدفع بهم إلى بناء استراتيجيات فردية وجماعية تعاونية كما قال بهذا ميشال كروزيه في انساق لتحالفات تعاونية، وإنما استراتيجيات متصادمة وذلك من أجل تقوية مراكز القوة والنفوذ (السلطة) وتحقيق المكانة وثبات الوجود. واستحداث سلطات ذاتية "سلطته" واستعمالها في علاقاتهم التصارعية والتفاوضية وعلاقاتهم الزبونية بغرض الدفاع عن مكاسبهم التي يتمتعون بها، أو السعي للحصول على مكاسب ومكانات جديدة. أي إيجاد التدابير اللازمة لقضاء المصالح وتحقيق الأهداف، فليس هذا فحسب وإنما سعي كل إستراتيجية أو هوية فردية إلى تحطيم الهوية الأخرى وتحييدها من حلبة المنافسة والنزاع.

وبالتالي تصبح السلطة أحد ميادين النزاع لإحداث التوازن بين عناصر القوة، والسلطة هنا أنها لا تكون سبباً في النزاع، وإنما تكون أيضاً سبباً في إثارة عمليات التبادل في ممارسات زبونية وسلطته تحكم العلاقات الاجتماعية داخل المجالس وتوجهها إما إلى الصراع وإما إلى التعاون.

من الملاحظ أن المجالس الشعبية المحلية المنتخبة قد أصبحت تتشكل من تعدد هوياتي، فمنها الهويات السياسية (الأحزاب السياسية) والهويات الجماعية (القبلية، العشائرية والعائلية) والهويات التنظيمية (وجود علاقات متداخلة ودائمة بين أفراد التنظيم)، والهويات الفردية، وهذه الهويات والكيانات داخل التنظيم هي نتائج العيش في المجتمع. فالسلوكات والأفعال التي تظهر وتحدث بالتنظيمات هي تعبير عن الهوية والانتماء، وبالتالي تظهر لنا هذه الهويات والتي تنشأ بين الأفراد ومجالات تفاعلهم وعلاقاتهم الاجتماعية في بيئات اجتماعية معينة، ومجالاتهم العمرانية والاجتماعية المحددة. فانتفاء الأفراد ضمن جماعة انتماء أو جماعة مرجعية أو مجتمع محلي (بدوي، ريفي، شبه حضري، حضري) تدفعهم إلى تقمص شخصيتها والتوحد وأنفسهم بها وبقومها وقواعدها ومعاييرها وضوابطها وسلوكاتها، بحيث يسعون من خلال هذا الانتماء إلى توطيد الهوية الجماعية.

إذ تعتبر الهوية نتاجاً لسيرورة تاريخية وتفاعلات اجتماعية تتم في مجال اجتماعي معين، وهذه التفاعلات تتولد عنها معاني وقيم وخبرات مشتركة بين الأفراد والجماعات، لتعطي في نهاية الأمر خصوصيات للأفراد والجماعات، ولأن الأفراد داخل المجالس متعددي الهويات والانتماءات (الفرد متعدد الانتماءات)، ففي هذا الأمر قد ينحاز الفرد للانتماء لإحدى الهويات المشكلة لديه، أو أن تدفعه مصالحه إلى الدمج بين الهويات من أجل تحقيقها، أو أن ينسلخ من هذه الانتماءات ويشـَـرِّـكـَـ كل لنفسه هوية فردية، وبهذا يمكن القول بان الصراع داخل المجالس هو صراع بين هويات (تصادم الهويات) يتولد عن طريق خلق أطراف الصراع لولاءات منطقية (الولاء للحزب السياسي، الولاء للقبيلة أو العشيرة، الولاء للتنظيم البيروقراطي، الولاء الذاتي أو الفردي).

فالمجالس بهذا المعنى هي مجال وإطار للتفاعل والفعل الاجتماعي قد يتجاوز الضوابط والقواعد التنظيمية والقوانين الرسمية، بل وتتحكم فيه أطر مرجعية أخرى غير رسمية نابعة من الخصوصية الاجتماعية والثقافية للتشكيل الاجتماعي القائم، فمن هذا المنطلق نريد أن نطرح تساؤلاً رئيساً وجملته من التساؤلات الفرعية المتولدة عنه فيما يلي:

- هل الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية البلدية والولائية هي مجالات تفاعلية يمتد إليه الصراع من المجتمع، أم هي مجالات تفاعلية منشأة للصراع بحد ذاتها؟.

- هل أن الصراع في الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والمتواجدة في مجال عمراني بدوي يتميز ببنية اجتماعية قبلية، يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية القرابية والقبلية، هو صراع يقوم على أساس العامل العصبي القبلي كتجسيد وإعادة الإنتاج للهوية الجماعية؟.

- هل تظهر طبيعة للصراع التنظيمي البيروقراطي في الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والمتواجدة في مجال عمراني ريفي يتميز ببنية اجتماعية عائلية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع الانتماء إلى الهوية التنظيمية داخل الهيئات؟.

- هل هناك فعلاً طبيعة للصراع السياسي منشأه التعددية الحزبية في الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والمتواجدة في مجال عمراني شبه حضري والذي يتميز ببنية اجتماعية أسرية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع الانتماء إلى الهوية السياسية داخل الهيئات؟.

- هل الصراع في الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والمجلس الولائي والمتواجدة في مجال عمراني حضري يتميز ببنية اجتماعية فردانية، يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الفردية، هو صراع منطلق من استراتيجيات فردية كتجسيد وإعادة الإنتاج للهوية الفردية في هذه المجالس؟.

ولالإجابة على هذه التساؤلات التي تتضمنها مشكلة الدراسة تم وضع فرضيات عملنا، بيد أنها توفر لنا وجهة سير فعالة وتحل محل تساؤلاتنا، ولأنها إجابات مؤقتة عليها، والتي نسلم بصحتها، وهي على التوالي:

2- الفرضيات:

- الفرضية العامة:

تختلف طبيعة الصراع داخل الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية باختلاف طبيعة المجال العمراني المتواجدة فيه، وشكل البنية الاجتماعية، وحسب درجة الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي من عدمه.

- الفرضية الجزئية الأولى:

كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية متواجدة في مجال عمراني بدوي يتميز ببنية اجتماعية قبلية، يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية القرابية والقبلية، يكون الصراع داخل هذه الهيئات يقوم على أساس العامل العصبي القبلي كتجسيد وإعادة الإنتاج للهوية قبلية.

- الفرضية الجزئية الثانية:

كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية متواجدة في مجال عمراني ريفي يتميز ببنية اجتماعية عائلية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع الانتماء إلى الهوية التنظيمية داخل الهيئات يكون طبيعة الصراع تنظيمي بيروقراطي.

- الفرضية الجزئية الثالثة:

كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية متواجدة في مجال عمراني شبه حضري يتميز ببنية اجتماعية أسرية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع الانتماء إلى الهوية السياسية داخل الهيئات، يتولد عن هذا صراع سياسي منشأه التعددية الحزبية.

- الفرضية الجزئية الرابعة:

كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية متواجدة في مجال عمراني حضري يتميز ببنية اجتماعية يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الفردية يؤدي هذا إلى تشكل صراع داخل الهيئات منطلق من استراتيجيات فردية.

3- أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تولّد اهتمامي بالموضوع حينما شاركت في إحدى الحملات الانتخابية المحلية لسنة 2007 ببلدية حاسي الرمل، أين كنت عضواً نشطاً في الحملة الانتخابية التي كانت لصالح حزب الجبهة الوطنية الجزائرية، فكانت وظيفتي الظاهرة مع جماعتي هي القيام بالدعاية الانتخابية لصالح الحزب، وذلك بتوعية الناخبين ببرنامج الحزب، وتوضيح فلسفته وأهدافه وتصورات مشروع المجتمع المحلي، مع الأخذ بآمال وطموحات المواطنين الناخبين، وذلك بالتحضير للمحاضرات وللخطابات السياسية، وتوزيع المطويات، وعرض الملصقات الإعلانية، وكل ذلك بهدف تحقيق الأهداف المدبرة والمستهدفة، وكانت أولها الوصول إلى السلطة، وثانيها توسيع قاعدة التأييد السياسي لكسب التأييد والمساندة الجماهيرية لحزبنا. وقد كانت بالموازاة مع هذا وظيفتنا الكامنة هو العمل لصالح جماعتنا القروية التي ننتمي إليها والهدف كان لتحقيق مصالحها، بحيث لم يكن لي ولاءاً ولا انتماءً سياسياً حينها، ولا مصالح شخصية أرحو تحقيقها، وإنما كنت أكن ولاءاً وانتماءً شديدين لقبيلتي التي انتمي إليها أنا وجماعتي بحيث كانت قبيلتي مسيطرة كاملة على هذا الحزب، واستخدمته كمطية ووسيلة للوصول إلى دفة الحكم والسلطة. ولأن بلدية حاسي الرمل مكان ينوء بالعصبيات القبلية منذ القدم، تنتشر فيها الظاهرة العصبية القبلية بشدّة، ونظراً لتدني درجة الوعي والتنشئة السياسية للمواطنين، وهمهم الوحيد دعم ممثليهم (ممثلي القبائل وليس ممثلي الشرائح الاجتماعية).

كنت أسعى مع جماعتي جاهدين لحصول ممثلنا على الأغلبية الساحقة، لأنه في حال ما إذا تحصلت عصبية قبلية أخرى على السلطة، فإنها تسعى لتهميش وإلغاء العصبيات القبلية والعشائرية الأخرى، وحرمانها من الامتيازات والمشاريع والاستثمارات التي تتوفر عليها البلدية، مع العلم أن بلدية حاسي الرمل تكتسي أهمية كبيرة على المستوى الوطني والعالمي، لما تمتاز به من توفر الثروات الطبيعية كالبترول والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وغيرها، وتواجد الشركات الأجنبية والوطنية، وباعتبارها كذلك منطقة صناعة.

لقد كان جواً تنافسياً شديداً وحاداً في ظاهره بين الأحزاب السياسية، وفي باطنه بين عصبيات قبلية وعشائرية، يهدف من خلالها كل طرف الوصول إلى السلطة ورئاسة المجلس، أو على الأقل الحصول على عقد ضمن الهيئة التنفيذية أو العضوية مع استخدام كل الطرق والأساليب واستنفاد كل الحسابات والرهانات والاستراتيجيات. ومن هنا بدأت التساؤلات تدور في ذهني:

- لماذا كل التنافس على السلطة؟ ما هو هدف كل متنافس، هل هو خدمة الصالح العام أم خدمة الصالح الخاص؟.

- لماذا يستعين كل مترشح بأعضاء قبيلته من أجل الوصول إلى السلطة كورقة رابحة؟. هل تقتضي الضرورة ذلك؟.

أسفرت نتائج الانتخابات فوز الحزب أو جماعتي بالأغلبية الساحقة، وتحصلت على رئاسة المجلس، وعلى المندوبية بقرية بليل الجديدة، وأثناء تنصيب المجلس لاحظت نزاعات غاية في الشدة وخلافات ظهرت بين المنتخبين حول من يتحصل على النيابة الأولى والثانية، بالرغم من قانون المجالس ونتائج الانتخابات هي الفاصل في القضية. وتتدخل السلطات الإدارية الوصية وأعيان البلاد وشيوخ القبائل تم تجاوز هذا الأمر، وقسم المجلس ليس على أساس تنظيمي، وإنما على أساس قبلي، وتحالف الرئيس مع المتصدر الثاني في القائمة من عصبية قبلية أخرى من أجل إرضائه، وتم تعيينه من قبل الرئيس في نيابته الأولى على أن يتم الاتفاق بينهما بتقسيم المندوبية للعضو من FNA بقرية بليل الذي من المفروض أن يكون النائب الأول. وطبيعة هذا التقسيم لم يرضي الجميع من باقي الأعضاء باختلاف انتماءاتهم. لاحظت إلى حد تلك الساعة أن طبيعة الصراع كانت عصبية قبلية ممثلة في منتخبين

متنازعين من أجل الحصول على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية. وبعد تنصيب المجلس واستتبت أموره، تخلى رئيس المجلس عن جماعته القراية وعنا جميعاً وعن معاونيه الذين كانوا سنداً له في الحملة الانتخابية، ولم يُعْر لنا أي بال بدعوى أنه يحافظ على اعتباره، ولكي لا يقال أنه متشيع ومتعصب لقبيلته. وكانت حصيلة ذلك أنني وجماعتي خرجنا بلا فائدة مرجوة، ولم يُحقق لنا وعوده، وشكّل لنفسه جماعات مصالح ومعارف جديدة وهمشنا.

وفي نفس الفترة بقيت أتابع قضايا الصراع في وسائل الإعلام المكتوبة وما تكتبه عن الخلافات والصراعات وقضايا سحب الثقة والاختلاف وعدم التفاهم في المجالس عبر كامل تراب الوطن، وكذا التجاوزات غير القانونية لبعض المنتخبين وحالات التزوير والرشوة والمحسوبية. ولم يقتصر تتبعنا للمجالس المحلية الوطنية، بل وتبعنا عبر وسيلة الانترنت قضايا الصراع وعوامله على مستوى المجالس المحلية للبلدان العربية، واستنتجنا أنها ظاهرة اجتماعية عامة وشاملة وتحدث في المجتمع وفي كل التنظيمات البيروقراطية وخاصة منها ذات النشأة السياسية، تستأهل وتستحق الدراسة والبحث، لأنها ظاهرة ملموسة وواقعية، وذلك لأنها ظاهرة تختلف عن الظواهر النفسية والسياسية، وصفها إميل دوركايم بأنها تتميز بالخارجية والتلقائية والعمومية والقهر والإلزام لذلك اعتبرت أن هذه الظاهرة الاجتماعية على أنها شيء واقعي، يجب البحث عن أسبابها وعوامل، وتجاوز التحليلات الصحفية، والتأويلات العامية والساذجة، وحتى تجاوز الأطروحات السيكولوجية والإدارية والسوسولوجية التي بحثت فيها بمتغيرات زائفة، ويربطون المتغيرات بطريقة سحرية لا تمت للعلم أو البحث العلمي بصلة، وهذا ما جعلنا نقوم بقطيعة ابستمولوجية، والبعد عن الأفكار المسبقة لضمان حياد العلم والبحث العلمي، والبعد عن النزعات والولاءات الذاتية (سواء الاجتماعية والثقافية التي ذكرناها أو المعرفية والعلمية)، وكل ذلك بهدف السعي للكشف عن طبيعة الظاهرة وأسبابها وعواملها والعلاقات المتبادلة بينها في نسق اجتماعي معين، وذلك بقصد:

- التعريف بالمشكلة، وتحديد عناصرها الأساسية.
 - نقد النظريات والبحوث السابقة التي فسرت ظاهرة الصراع.
 - وضع علاقة سببية بين حدوث الصراع ومتغيراتها بطبائع العمران وأشكال البنى الاجتماعية.
 - الاهتمام بالعوامل المولدة للصراع، وإبرازها في نسق اجتماعي معين.
 - تحديد العوامل الأساسية للصراع، وعواملها الثانوية.
- إن متابعتي القصدية والمستمرة للأحداث الدينامية الجارية في كل المجالس الشعبية المحلية بالولاية، ومظاهر وآثار النزاع البادية بها، وخاصة عندما علمت بأن مجلس بلدية بريدة لم يتم تنصيبه وأنه في حالة انسداد تام، والأمر يعود لعدة أسباب وعوامل درسناها، وأن مجلس بلدية عين ماضي حدث فيه خروقات قانونية من قبل الرئيس، وظهرت به معوقات تنظيمية بسبب علاقات السلطة وتوزيع المناصب، وأن رئيس بلدية حاسي الرمل في غضون السنة من تنصيبه الذي استعمل سلطته لقضاء مصالحه الخاصة، تم التحالف ضده من قبل أعضائه وسحبت منه الثقة لعدة أسباب. وهنا تساءلت: لماذا تم سحب الثقة من الرئيس؟ هل لا زالت العصبية القبلية حاضرة في المجلس، أم ظهرت عصبية تنظيمية أخرى متصارعة؟ هل سحبت منه الثقة لأن طموحاته أصبحت شخصية وذاتية ولم يحقق التنمية؟ أم أن تيار السلطة وامتيازاته غلبه وأصبح متسلطاً على أعضائه؟ هل المشكلة تكمن فيه أم في أعضائه؟ لماذا همّش الرئيس جماعته القراية وخلق لنفسه جماعات مصالح أخرى؟.

وإلى ذلكم الحين زادت حيرتي العلمية وزاد استيعابي للموضوع واشتدّ اهتمامي به، وهذا ما دفعني دفعة واحدة لإحراز النجاح في مسابقة الماجستير في تخصص علم الاجتماع والاتصال في المنظمات أين تكونت نظرياً وأصبح لي رصيد معرفي وافيّاً وثقافة فكرية، وفي غضون ذلك تمرّست طويلاً بالفكر السوسولوجي الحديث والمعاصر، والذي ساهم في توسيع الحقل الفكري السوسولوجي لدي، وذلك من خلال قراءاتي العامة وحول موضوع الصراع بخاصة، كما حاولت مناقشة ونقد وتقييم للدراسات السابقة التي عالجت الموضوع من بعيد أو من قريب واستخلصت من القراءات الفائدة القصوى، وكان مرامي من كل هذا هو دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية، وإخراجها من طابعها الصحفي والعامي، أي من تحليلات الصحافة، ومن تفسيرات وتأويلات وحوارات

الشارع، إلى طابعها السوسولوجي كما جاءت عليه، وأردت أن أحوّر ما يجري من صراعات في مجال تخصصي، أي أن الصراعات هي مشكلة اتصال تفاعلي الذي بدونه لا يمكن أن نضمن بقاء الاتجاه التعاوني، وأن الكفاءة والفعالية تختفي باختفائه، أو إدراك ما يدور داخل تنظيم المجالس من تفاعلات وعمليات اجتماعية اتصالية بمدف التعرف على مدى تماسك أو تصارع الجماعات التنظيمية، ونوعية العلاقات السائدة واكتشاف عوامل تكوين الجماعات غير الرسمية، ودراسة تكامل أو تنازع الجماعات من الناحية الاتصالية على ضوء تبادل المعلومات حول صنع القرارات والخطط التنموية والتعليمات الإدارية وغيرها من الموضوعات بين المشاركين من خلال شبكات الاتصال التلقائية، أو أن الصراعات هي نتيجة تضيق نطاق الاتصال والتفاعل بين الأعضاء، أو أنها تعود لأنماط الاتصال والفضاءات الاتصالية ودراسة الفعل التواصلي بالمجالس من أجل الخروج بنتائج. إلا أنني وجدت أن مشكلة الصراع أكبر من أن تكون مشكلة اتصالات، وإنما هي محصلة تفاعلات، وتمثلات لهويات جماعية وفردية وثقافية داخل التنظيمات، وهنا لأن الأفراد يتمثلون تدريجياً داخل المجتمع والتنظيمات، بفضل قوالب يستعملونها في كيف يحددون موقعهم في المجال الاجتماعي والتنظيمي، والتعرف إما على عوامل التقارب في المصالح والطموحات فيما بينهم، وإما على عوامل الخلاف والتباعد والتنازع، وعلى هذا الأساس تبني مجموعات انتماء مقابلة للأطراف الأخرى، وهكذا يكتسب الأفراد رؤيتهم لهويتهم ويشكلونها بالنسبة للآخرين الذين يتصارعون معهم لأن التنظيمات هي منظومة علاقات بين الأفراد والجماعات كل منها مصالحتها ومنطقها الخاص، وهذه المنظومات الاجتماعية والتنظيمية هي التي تبرر سلوكياتهم وأفعالهم الصراعية.

وكانت الانطلاقة الأولى للموضوع تدور حول السؤال المحوري التالي: هل ما كان يجري داخل المجالس ظاهرة علمية يمكن أن تكون دراسة أكاديمية؟. إذا كان الجواب نعم كيف؟. هل تختلف طبائع الصراع في المجالس بطباع العمران؟. اعتبرتها في البداية سلوكيات وأفعال صراعية غير انضباطية وغير قانونية تتمحور حول الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة، لذا طرحت هذه الأسئلة التالية:

- لماذا هذه السلوكيات والأفعال الصراعية؟. أو لماذا يتصارع الأفراد؟. ما هي دوافع هذه الأفعال؟. وما هي العوامل التي تتحكم فيها وما طبيعتها؟ ما هي الموجبات التي تحكمها وتوجهها؟. هل توجهها الثقافة المجتمعية أم الثقافة التنظيمية بحد ذاتها؟.

وعلى ضوء هذه التساؤلات وغيرها قمت بهذه الدراسة وذلك بقصد:

- إشباع الفضول العملي، وتطلعاتي الفكرية.
- لمعرفة لماذا تحدث هذه الظاهرة بكيفية معينة، ولماذا تحدث أصلاً، وماهي طبيعتها؟.
- لإقامة دراسة تكشف كوامن الحقائق، وعوامل الظاهرة المدروسة.
- الرغبة في تكوين معرفة حقيقية مسنودة بمعطيات واقعية، تتحاشى النزعات الذاتية، والتعامل مع المعلومات التي تنم عن الخلفيات الشخصية الذاتية البحتة.

وبالإضافة إلى دوافعي الذاتية، هناك أسباب موضوعية دفعني للتطرق إلى دراسة ظاهرة الصراع في الهيئات المنتخبة، وهي على التوالي:

- تفشي ظاهرة الصراع في المجالس، والتي كانت آثارها غير وظيفية وسلبية كحالات الانسداد، والإقالة والاستقالة، وقضايا سحب الثقة لدرجة يكاد يستحيل فيها التعايش السلمي، نظراً لتفشي الصراعات الباردة. وهذا ما يؤثر سلباً على الفعالية التنظيمية والفاعلية التنموية للمجالس.
- ونظراً لتعدد الأسباب والمسببات المتداخلة، والعوامل المشككة للصراعات أردنا أن ندرسه دراسة سوسولوجية وبمتغيرات غفل عنها الدارسون. فمنهم من ربط عوامل الصراع بالمعوقات التنظيمية، ومن ربط الصراع بالفاعلية التنظيمية، وهناك من درس علاقة

الصراع بين السياسي والإداري، ومن تطرق إلى دراسة نمط العلاقات الاجتماعية وعلاقة ذلك ب بروز الصراعات إلا أننا في دراستنا تطرقنا إلى دراسة عوامل الصراع التي هي وليدة ما يخلفه التنظيم البيروقراطي، وصراع العصبية القبلية، وصراع الاستراتيجيات الفردية، وصراع التعددية السياسية، ونعتقد أن هذه المتغيرات مستقرة وميدانياً.

4- أهمية الدراسة والهدف منها:

دراستنا ليست مجرد نزعة علمية أو طفرة تسود الميل الأكاديمي هكذا ببساطة، ولكن الأمر يعود إلى أهمية الموضوع المعالج وإلحاحيته وخطورته، وارتباطه المباشر بالمظاهر الظاهرة للعيان من سوء التسيير، وتدني مستوى الكفاءة والفعالية التنظيمية والفاعلية التنموية، وانعدام التنمية المحلية، ونقص الخدمات والإنتاجية وتعطيل المشاريع وسبب كل هذا فعل الصراع المتفشي في الهيئات المحلية المنتخبة، فهي واقع ملموس يلاحظه الشخص العادي قبل أن يلاحظه الباحث في كواليس المنظمات التي في ظاهرها الصلاح، وباطنها يمكن للقارئ أن يسأل عن رجال الصحافة، أو يجده في نتائج دراستنا.

فكما نلاحظ أن موضوع البحث يتمثل في دراسة فعل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة، والأطر المرجعية التي تحكم العلاقات الاجتماعية داخل المجالس بصفتها مجال تشكل فيه الصراعات أو مجال يمتد إليها الصراعات من المجتمع المحلي، وعلى هذا الأساس إما أنها تظهر صراعات برامج سياسية بفعل التعددية الحزبية، والصراع على السلطة، حسب التحليلات الماركسية المحدثه، وإما أنها صراعات بين العصبية القبلية والهويات الجماعية داخل التنظيمات السياسية حسب التحليلات الخلدونية، وإما أنها صراعات تنظيمية حسب المقاربات البيروقراطية، وإما أنها صراعات لاستراتيجيات فردية حسب مقارنة التحليل الاستراتيجي ولم ندرس هذا فقط وإنما دعمناه بطبيعة المجال العمراني والمجال الاجتماعي وشكل البيئة الاجتماعية، وشكل الهوية الاجتماعية والثقافية المتمثلة في كل مجال. وبالتالي يظهر في المجلس المحدد طبيعة للصراع، وهذه تشكل لنا مخبر ثري ومهم جداً للملاحظة السوسولوجية لأنه بواسطة هذه الملاحظة نستطيع أن نحدد:

- طبيعة العمران البدوي وشكل بنيته الاجتماعية القبلية والتي يرتفع فيها الانتماء للهوية الجماعية، وظهور طبيعة للصراع على أساس العامل العصبي القبلي.
- طبيعة العمران الريفي وشكل بنيته الاجتماعية العائلية، والتي ينخفض فيها الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي، ويرتفع فيها الانتماء إلى الهوية التنظيمية، وظهور الصراع التنظيمي البيروقراطي.
- طبيعة العمران شبه الحضري وشكل بنيته الاجتماعية الأسرية، والتي ينخفض فيها الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي، ويرتفع الانتماء إلى الهوية السياسية، وظهور طبيعة للصراع السياسي وصراع البرامج والأفكار أو المصالح السياسية.
- طبيعة العمران الحضري وشكل بنيته الاجتماعية الفردانية، والتي يرتفع فيها الانتماء للهوية الفردية، وظهور طبيعة للصراع بفعل وتصادم مصالح وأهداف الأفراد في المجالس.

فطموح الباحث من خلال هذه الدراسة يكمن في العمل على فهم ودراسة العلاقة التي تجمع بين المجتمع المحلي المعين والمجال العمراني والاجتماعي، انطلاقاً من فهم التفاعلات والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه، وعلاقة ذلك بنمط التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تتم داخل المجالس واتجاهاتها، وكذا فهم وتحليل فعل الصراع وعوامله، هذا كله من أجل تحديد في نهاية المطاف ما يلي:

- هل يكون الصراع في الهيئات المنتخبة يقوم على أساس العامل العصبي القبلي كتجسيد وإعادة الإنتاج للهوية القبلية، في المجتمع المحلي البدوي الذي يرتفع فيه الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي؟.
- هل يكون الصراع في الهيئات المنتخبة تنظيمي بيروقراطي، أي في علاقات السلطة والصراع عليها، وتوزيع المهام وصنع القرار في المجتمع المحلي الريفي الذي يسود فيه الانتماء إلى الهوية التنظيمية؟.

- هل يكون الصراع في الهيئات المنتخبة يقوم على أساس الولاء والانتماء الحزبي الذي تنشئه التعددية الحزبية، في المجتمع المحلي شبه الحضري الذي يُعتقد أنه يرتفع فيه الانتماء للهوية السياسية؟.
- هل يكون الصراع في الهيئات المنتخبة منطلق من تصادم الأهداف والمصالح الذاتية للأفراد، في المجتمع المحلي الحضري الذي يرتفع فيه الانتماء للهوية الفردية؟.
- ما دام هدف علم الاجتماع هو الوصول إلى الحقيقة الاجتماعية وحقيقة المشاكل والقضايا والوقائع والأحداث، فإن أهداف الدراسة تتمثل في:
- محاولة الوصول إلى حقيقة الظاهرة المدروسة، وحقيقة الصراعات والنزاعات التي تتخبط فيها المجالس الشعبية المحلية وتحديد طبائعها وأسبابها وعواملها.
- إبراز المظهر الاجتماعي ودراسة المجتمعات المحلية، الذي يُسمح من خلاله دراسة الظاهرة باكتشاف البعد الاجتماعي لها وتقديم وجهة النظر السوسيولوجية.
- القيام بتوصيف وتحديد النموذج الثقافي الموجه لسلوكيات الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع المحلي وداخل المجالس، والذي له معنى لديهم، ويعتبر القوة المحركة والموجهة لهم.
- البرهنة على أن أزمة الصراعات في المجالس التي أدت لعدم فعاليتها ليست أزمة مادية متمثلة في نقص الإيرادات والأموال بالقدر التي هي أزمة ثقافية ومعنوية تتمثل في غياب الإرادة الجماعية وعوامل التعاون والانسجام والاتساق.
- البرهنة على أن التفاعلات القائمة في المجالس عقيمة وغير واقعية وغير وظيفية، وأن آثارها تؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية المحلية.

5- تحديد مفاهيم الدراسة:

هناك مقولة مشهورة لفوليش: " قبل أن نتحدث معي حدد مصطلحاتك"⁽¹⁾، وهذه المقولة توجّب علينا استحضارها في دراستنا، بحيث تتعدد المفاهيم وتتداخل وتتناقض بعضها البعض حول القضية الواحدة، فالمصطلح والمفهوم في علم الاجتماع يحمل عدة دلائل وتفسيرات، كما إن عملية الهبوط بالمفهوم لمستوى الإجرائية والصعود به من الإجرائية لمستوى التجريد، من أهم المشكلات التي يواجهها الباحث، وذلك لأنه مطالب في حالة الارتقاء بالمفهوم من مستوى التجريد إلى مستوى الإجرائية يقتضي عليه أيضا إعطاء الدلالة الخاصة بثقافة معينة حسب طبيعة المجتمع الذي يدرسه، وهنا برزت لنا معضلة تحديد الدلالة أو المعنى العام الذي يقوم عليه المفهوم العام والجرد، كمفهوم الهوية والصراع، ثم إضافة الدلالة الخاصة المميزة التي تجعل المفهوم قابل للإجرائية في مجتمع دراستنا، فالمصطلح هو تجريد للواقع، يسمح لنا أن نعبر عن هذا الواقع من خلاله، وتكسي عملية التحديد الدقيق له أهمية قصوى في البحث السوسيولوجي، لأنه عن طريق هذا التجريد يمكن للباحث أن يحضّر المعلومات التي عليه جمعها، ويمكن للقارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد بهذا المفهوم أو ذلك.

فالمفهوم هو رمز يعطي لأفكار معمّقة تم تجريدها عن طريق الملاحظة السوسيولوجية لمجتمع الدراسة، ففي دراستنا جمعنا بين المفاهيم المجردة والإجرائية، والتي وردت في فرضيتنا ظاهرياً وضمنياً وهي فيما يلي:

5-1- المجال العمراني:

هو عبارة عن منتج مادي، ليس منتج البنية الاجتماعية كما كان الحال في عصر ابن خلدون، في أن القبائل البدوية هي التي تحطّط البلدان وتعمرها، وإنما المجال العمراني في حاضرتنا هو منتج شريحة معاصرة التي هي الدولة الحديثة، ودورها في إنشاء المراكز الحضرية، والقرى والمدن الجديدة وتخطيطها وتنظيمها، والتعمد في تشكيل مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية وهكذا يعتبر التحضر حتمية سياسية في ضوء متغير القوة والقرارات التي تتركز إلى القانون الذي يعمل على تأسيس التكوين الحضري للقرية أو

(1) - إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص272 .

المدينة، وتشكيل وتفسير النظام والبنية الاجتماعية أو الإيكولوجية لها. بحيث يمكن لأي جماعة تمتلك القوة إحداث تغييرات جوهرية على هذا البناء، وبإمكان الحكومات أن تعيد تشكيله من جديد حسب أهدافها العصرية التي تؤثر في إيكولوجية القرية أو المدينة. ويعني هذا أن المجال العمراني والحضري مبني ولم ينشأ صدفة، وإنما له علاقة كذلك بالسيرورة الاجتماعية للمجتمع، وأنه يعتبر عن خصوصية وحدود لكل نموذج، وبالتالي تتشكل الثقافة القروية أو الحضرية المادية والرمزية لكل مجال من المجالات.

المجال كموقع إيكولوجي تعبير جغرافي يقصد به مستوطنة بشرية، بما حجم وكثافة سكانية معتبرة. وبتعبير اقتصادي يقصد به نشاط اقتصادي معين حسب طبيعة المجال وبيئته الإيكولوجية (رعوي، زراعي، خدماتي، وصناعي). وبتعبير إداري يقصد به منطقة الخدمات الرئيسية التي تحتوي على الأنشطة والمتطلبات المعيشية تتمتع ببعض المرافق الحيوية ومؤسسات الدولة الحديثة كمؤسسات الخدمات الرئيسية كالمؤسسات الخدمانية، الإدارية، التربوية، الثقافية، الدينية، الصحية والمؤسسات التجارية والصناعية، فضلاً عن مؤسسات الأمن والمحاكم، والمناطق الصناعية والمحيطات الفلاحية (تركز البيروقراطية)، هذا بالإضافة إلى المساحات العمومية ووجود شبكات النقل والمواصلات... الخ. وبتعبير اجتماعي تتعدد في كل مجال البنى الاجتماعية وأنماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية. ونستنتج أن المجال العمراني عبارة عن مجتمع بشري يشغل بقعة جغرافية في بيئة إيكولوجية معينة، يعيش أفرادها وفق علاقات متبادلة من خلال قوانين تنظمها المؤسسات الإدارية، وتركز الأنشطة الاقتصادية وأنماط اجتماعية وعمرانية وثقافية، وأخرى عمرانية اقتصادية، يتشكل لكل مجال ثقافته القروية أو الحضرية، وحددنا مجالاتنا العمرانية وقسمناها في دراستنا وفي نموذجنا الميداني إلى (عمراني بدوي (البادوة المستقرة)، عمران ريفي، عمران شبه حضري، وعمران حضري).

5-2- المجال الاجتماعي:

هو فضاء من التفاعلات المتبادلة، وهو شبكة من الأفراد والجماعات المشتركة في القيام بعمليات اجتماعية (التوافق، التعاون التكيف، الاندماج، التنافس، الصراع...)، حيث تبدوا هذه العمليات الاجتماعية في ارتباطها بالكائن الإنساني وتفاعله مع أقرانه في المجتمع، ففي ظل التفاعل تحدث العمليات الاجتماعية التي تختلف فيما بينها من حيث طبيعتها، ومن ثمة يمكن الحديث عن بعض العمليات الاجتماعية والتفاعلات المباشرة التي تحدث بين الأفراد والجماعات القرابية والمتغايرة في المجتمعات المحلية أو تحدث بين الأفراد والجماعات داخل التنظيمات.

المجال الاجتماعي هو الحقل الذي تتم فيه عملية التفاعل بين الأفراد ومحيطهم الاجتماعي داخل مجالهم العمراني والمجال الاجتماعي يتميز ويختلف عن المجال العمراني، لأن هذا الأخير هو منتج شريحة معاصرة (الدولة)، ومنتج التفاعلات التي تتم في المجال الاجتماعي، ثم يصبح بعد ذلك نتاج لها، فلكل جماعة سكانية ثقافتها (عادتها، تقاليدها، قيمها ومعاييرها) وطبائعها تؤثر بها على العمران وتصميمه وفي هندسته وبناءه، الذي يعتبر فيما بعد عبارة عن رموز ترجم كل التمثيلات الاجتماعية والممارسات الحياتية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وكل ما يتعلق بالمجتمع. أو أن المجال العمراني قد يؤثر في توجيه العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعلات. وهذا ما نلاحظه بالفعل في مجتمعاتنا المحلية وخاصة منها البدوية والريفية. ورغم تدخل الدولة في التصميم والبناء والتعمير سعياً منها إلى إحداث ثقافة قروية أو حضرية، إلا أن السكان لا يتوانون في تخصيص أمكنة ضمن سكناتهم الاجتماعية لتربية الحيوانات والمواشي أو يعدلون في السكنات الاجتماعية الحديثة (العمارات) الممنوحة لهم، حسب قيمهم وعاداتهم.

تظهر أهمية مفهوم المجال الاجتماعي في كونه يسمح للأفراد والجماعات بفهم الهوية التي تبنى من خلال التفاعل بين مختلف الفاعلين في المجالات الاجتماعية المتعددة، فتصبح الهوية منتجاً لعالم اجتماعي تتشابك خيوطه من خلال المجالات الاجتماعية المختلفة التي يتفاعل معها الأفراد والجماعات (الأسرة، العائلة، العشيرة، القبيلة، العمل، التنظيمات البيروقراطية...).

إن تبيننا لمفهوم المجال يُجيبنا الدخول في متاهات اعتماد جهاز مفاهيمي متحيز بوعي أو بدون وعي كتبني مفهوم البنية الاجتماعية (من منظور خلدوني وبنوي) النسق، الشريحة، القبيلة، العشيرة، أنماط العلاقات الاجتماعية والتفاعلات، فتبني مفهوم

المجال كانطلاقة للبحث الميداني تمكن الباحث بأن يكون محايداً في أطروحاته النظرية إلى غاية الخروج بنتائج، وهذا ما استدعى منا طرح النموذج الميداني للدراسة والمتمثل في تقسيم المجتمعات المحلية أو المجالات العمرانية إلى (بدوية، ريفية، شبه حضرية وحضرية) وحددنا بعد ذلك طبيعة ومضمون وشكل البنية الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية لكل مجال من المجالات (قبلية، عائلية، أسرية، فردانية)، وبذلك يتحدد المفهوم المناسب للواقع المدروس. لأن التغير السوسيوثقافي في المجتمع الجزائري من جملة ما أفرزه من وجهة نظرنا مجالات اجتماعية متعددة ومعقدة، من حيث طبائعها ومضامينها فلاحظنا أن هناك مجتمعات محلية بدوية وريفية تتميز بمجالات اجتماعية ذات المضامين الثقافية التقليدية والمتطابقة، في شكل بنى اجتماعية قبلية وعشائرية، وهناك مجتمعات محلية شبه حضرية وحضرية تتميز بمجالاتها الاجتماعية ذات المضامين الثقافية المعقدة والمتشابكة نظراً لحجم وكثافة السكان وتوسع المجال الحضري العمراني، تتضح فيها بنى اجتماعية أسرية وفردانية ولم لا قبلية كذلك، وربما هذا ما دفعنا إلى الانطلاقة من أطروحة كل من ماكس فيبر، وجورج سيمل الذي يرى كل منهما أن المجالات الاجتماعية المتعددة والمتنوعة، إلا أن الفرق بينهما يكمن في نتيجة وأثر هذا التنوع والتعدد على هوية الفرد والجماعة. فماكس فيبر يرى أنه كلما تعددت انتماءات الفرد كلما أدى ذلك إلى الاغتراب وتشتت المعاني وفقدانها. بينما جورج سيمل يرى أن تعدد مجالات تفاعل الأفراد والجماعات مؤثر ودليل على قوته وقدرته واستقلاليتها في التفاعل والتعامل مع هذه المجالات. وكنا حذرين في تطبيق هذه الأطروحات على مجتمعاتنا المحلية المتميزة، وهذا لاختلاف بنيتها الاجتماعية.

البنية الاجتماعية تتشكل من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تحددت في مجال عمراني واجتماعي معين، فهي تلك العلاقات التي تربط بين الأفراد والجماعات فيما بينهم، والتي تتميز بدرجة عالية من الثبات والتركيب، بحيث تستطيع الاحتفاظ بكيانها، وتستند البنية إلى عناصر التفاعل التي تدور بين سائر الأفراد.

إن دراسة البنية الاجتماعية من وجهة النظر التحليلية ودراسة متعددة الجوانب كما ويلحق تباينها في محتويات الفصل الثاني من المذكورة. فإذا كان راد كليف براون يؤكد على دراسته البنية الاجتماعية بجوانب الشخصية ويركز على العلاقات الثنائية بين الأشخاص، فإن إيفانز برينشارد لا يرى في البنية الاجتماعية إلا الجانب الثابت بدراسة الجماعات الاجتماعية وأنشطتها في بناء سياسي، والتي تتميز بدرجة عالية من الديمومة والتركيب. بينما نجد ريموند فيرث يقتصر على دراسة العلاقات المثالية، ويركز على أهمية التوقعات السلوكية في الحياة الاجتماعية والتي منحها طابعها المادي الاقتصادي. أما بارسونز فنجدته قد رأى بأن السلوك البنائي للأفراد الفاعلين هو السلوك الذي يخضع للنزعة الكلية والجمعية، وفقاً لأنساق التفاعل وطبقاً لقواعد التوقع.

وقد تبين لنا أن دراستنا الحالية يمكن لها أن تتبنى ثلاثة نماذج منهجية لدراسة البنى الاجتماعية كمنطلقات نظرية ومنهجية وقد أمكن لنا إسقاط هذه النماذج على واقع مجتمعاتنا المحلية المدروسة وهي:

- المبدأ الأول: العلاقات الاجتماعية ينبغي تحليلها بوصفها تشكل أنساقاً، وأن المجتمع كمنسق يتكون من أجزاء مترابطة، وأن مفهوم البنية مدخل لدراسة المجتمع كمنسق متكامل. وهذا ما يتضح من خلال التمايز في نمط العلاقات الاجتماعية في العمران البدوي والريفي وشبه الحضري والحضري.

- المبدأ الثاني: البنية الاجتماعية لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، إنما دراسة البنية تقتضي البدء بتحليل العلاقات الاجتماعية الظاهرة والأداء الوظيفي لمكونات البنية، حتى يمكن الوصول إلى المنطق الخفي للبنية المتخفية هي ذاتها وراء العلاقات الاجتماعية الظاهرة، وهذا ما يتضح في ميدان دراستنا في أن العلاقات الاجتماعية في المجالات العمرانية الحضرية تبدو مبدئياً أنها سطحية وفردانية، إلا أننا مع الدراسة المتعمقة للمجتمعات المحلية الحضرية تبين لنا أن هذه البنية الاجتماعية الحضرية يخفي وراء استمرارية لبنى اجتماعية تقليدية قبلية وعشائرية، وهذا ما أكدته كثير الدراسات في مجال علم الاجتماع الحضري.

- المبدأ الثالث: دراسة البنية الاجتماعية في اعتبار أن أسلوب الحياة الاجتماعية للناس هو العنصر الأساسي في تحديد البنية الاجتماعية، وأشكال البنى الأخرى السياسية والقانونية والثقافية وأشكال الوعي، غير أن ذلك لا ينفي الاعتماد والتأثير المتبادلين

بين العناصر المختلفة للبنية الاجتماعية. فضلاً للاستقلال النسبي لكل عنصر داخل البنية، و هذا المبدأ اعتمدنا عليه في دراسة حالة المجال العمراني والاجتماعي للمجتمعات المحلية، وذلك بدراسة القرى والمدن وأساليب للحياة الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية... الخ.

3-5- جماعات الانتماء:

إن الإنسان كائن اجتماعي، وهو في سائر أطوار حياته بحاجة ماسة إلى أن تنتمي دوماً إلى جماعة أو أكثر، يندمج فيها ويتكيف ومتطلباتها في تجانس وتكامل وتوحد، ويلتمس فيها القبول والتقدير والاعتبار، وهذه الحاجة تبدأ من الأسرة فالعائلة التي تستمر حاجة الفرد مدى العمر، ثم يحتاج باطراد نموه إلى توسيع علاقاته الاجتماعية لتشمل جماعة الرفاق والأصدقاء والخيرة والعشيرة والقبيلة والحزب السياسي، والنقابة وحماية المصالح. وجماعة الانتماء تتشكّل وتنبثق عنها هوية تعبر عنها بالفرد يحس بالهوية والانتماء، ويحس بأنه ليس مجرد فرد نكرة وإنما هو معرّف، يشترك مع عدد من الجماعات في عدد من المعطيات، الأهداف، المكونات، التصورات، التمثيلات، المشاعر والأفكار التي تزود الجماعة بوحدها وصفتها الفريدة، كأن ينتمي إلى مجتمع أو جماعة قرابية أو سياسية أو تنظيمية.

عرّف عبد الفتاح محمود نعمة الانتماء على أنه: "اتجاه قوى يحركه دافع قوى لإشباع حاجة أساسية لدى الفرد، يقهر من خلالها انفصاله وعزلته عن الآخرين باحثاً عن الاندماج والتوحد، مع كيان يشعر بأنه أكبر وأشمل، ويبحث عن الأمان لتحقيق ذاته مع الآخرين ويكون مقبولاً عندهم، ويرتضون وجودهم معهم".⁽¹⁾

وعرّفه محمد رفعت قاسم بأنه: "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري وثقافي معين، بما يقضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار، وبنضرتة والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية".⁽²⁾

4-5- الهوية:

الهوية كمفهوم تناوله العديد من الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية، واختلفت مفاهيمه وتعريفه باختلاف هذه الاتجاهات فكل اتجاه حاول إعطائه تعريفاً خاصاً به ويخدمه، فإذا كان علم النفس يعطي له جانباً مريضاً كما هو الحال عند سيغمون فرويد S.Freud في ضياع الهوية عند الهيستيريا، وعلم النفس الاجتماعي يعتبر الهوية عامل من عوامل الشخصية، فإن علم الاجتماع ينتقل من دراسة الهوية إلى وحدة التحليل الكلية للفرد متعدد الانتماءات، لأن الفرد المتعدد أصبح منتج مجالات التفاعل المتعددة والمتنوعة وحتى المتناقضة، وبالتالي الانسجام في هذه الوحدة لا يأتي من خارج الفرد (خارج الهوية)، وإنما يأتي من قدرة الفرد على اختيار المعاني والتفاعلات التي تحقق له هذه الوحدة، وهذا الانسجام في الذات⁽¹⁾، يرى جورج هربرت ميد G.H.Mead وهو من رواد التفاعلية الرمزية أن الهوية هي وحدة أو كتلة ذات علاقة ضيقة مع حالات اجتماعية، حيث يجد الفرد نفسه في حالة اندماج

(1) نعمة عبد الفتاح محمود ، العلاقة بين الممارسة المعنية للخدمة الاجتماعية وتنمية الشعور بالانتماء لدى الشباب المعوق ، رسالة ماجستير منشورة إلكترونياً ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، 1999 ، ص.14

(2) محمد رفعت قاسم وبدر الدين كمال ، تعزيز الانتماء للجماعة وعلاقته بزيادة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة على تحدي الإعاقة ، مؤتمر الإعاقة والخدمات ذات العلاقة القاهرة ، 2008 ، ص. 274

(3) محمد المهدي بن عيسى وانباس بوسحلة ، تجاوز الإعاقة الحركية بين آليات الدمج وتكوين الهوية (دراسة ميدانية بولاية تبسة) ، مداخلة بالملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ، أيام 27 28 29 فيفري 2010 ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة الجزائر ، ص.09

وسط هذا المجتمع الذي ينتمي إليه، فبالنسبة له الفرد يؤثر في نفسه بنفسه، ويكون هذا ليس بطريقة مباشرة، ولكن يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الآخرين، الجماعة الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها، وهو لا ينظر إلى ذاته، إلا جرد نفسه، ونظر إليها كأنها شيء معدوم القيمة مستنداً في ذلك إلى تصرفات ومواقف الآخرين داخل مجال اجتماعي خاص بالفرد نفسه من جهة، وبتلك التصرفات اتجاهه من جهة أخرى، وما يساعده على أن يعرف نفسه أو يقيّمها.⁽²⁾ وعلى هذا يولي جورج هربرت ميد، اهتماماً كبيراً إلى التفاعل في تشكيل وتأسيس الهوية.

وعرّفَت الهوية بأنها الشفرة Code التي يمكن الفرد عن طريقها أن يعرف نفسه، في علاقته بالجماعة الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها، وعن طريقها يُعرّف عليه باعتباره منتبياً إلى تلك الجماعة.⁽³⁾

وتماشياً مع مضمون دراستنا فإن الهوية الفردية من وجهة نظرنا هي ذلك الوعاء الحاصل والمتضمن لنسق المعاني في لحظة معينة من تفاعلات الفرد، التي تمكنه من ضبط علاقاته بذاته، وبالموضوعات الخارجية سواء كانت اجتماعية أو غير اجتماعية أو التنظيمية في التنظيمات، وهيكلتها على ضوء ذلك، أو هي محصلة مختلف المعاني التي يكونها الفرد عن ذاته، وعن الموضوعات الأخرى انطلاقاً من خبراته البيوغرافية واللحظاوية التي ينطلق منها، وهذا ما يدفعه إلى:⁽⁴⁾

- إقامة علاقات تفاعلية مع الآخرين على أنه ذات وسطهم ويختلف عنهم.

- القيام بأفعاله وبناء مشاريعه واستراتيجياته.

وعندما نتكلم عن الهوية الفردية لا نقصد بها أبداً السمات الشخصية للفرد، كما هو الحال في السيكلوجيا، وإنما نقصد بها نسق من المعاني النموذجي للفرد ذاته، والذي يكون أكثر وضوحاً، ويشكل في نفس الوقت القاعدة الأساسية التي ينطلق منها وبها، في بناء علاقاته التفاعلية مع الموضوعات الخارجية وحتى مع ذاته نفسها، فقد يحصل له أن يتخذ إستراتيجية اندماجية مع الأفراد الآخرين، أو أن يعزل ويبني إستراتيجية هجومية وتنافية مع الآخرين.

فتبيننا لمفهوم الهوية من جانبيه (الهوية الجماعية والهوية الفردية) فالأولى لا تتعلق بالأفراد فحسب، وإنما تتجاوز مفهومها الفرد إلى الجماعة، إذ لكل جماعة هوية تتعلق بتعريفها الاجتماعي أو الثقافي، فالهوية الاجتماعية للفرد هي مجموع انتماءاته لمنظومة اجتماعية في إطار مجال اجتماعي معين كالانتماء إلى طبقة أو سلالة أو مجتمع محلي أو جماعة قرايية أو فئة عمرية أو جماعة تنظيمية أو جماعة سياسية، أو جماعة مصالح. وبذلك نتقل من وحدة التحليل الكلية إلى الفرد متعدد الانتماءات لأن الفرد المتعدد أصبح منتوج مجالات تفاعل متعددة ومتنوعة وبالتالي الانسجام في هذه الوحدة، لا يأتي من خارج الفرد وهويته بل ويأتي من قدرة الفرد على اختيار المعاني والتفاعلات التي تحقق له هذه الوحدة. أما بخصوص:

- الهوية الجماعية: فهي تلك الصورة التي تشكلها جماعة معينة عن نفسها، وأن تنشأ من الداخل (من داخل الأفراد) باتجاه الخارج (تداولها داخل الجماعة). فالهوية الاجتماعية فعل ناشئ عن تصورات وتمثلات معينة، وليست وهماً يتعلق بمجرد ذاتية الأفراد، فشكلها من جهة تتم داخل المجالات الاجتماعية (البدوية، الريفية، شبه الحضرية، والحضرية) التي تحدد موقع الأفراد والجماعات وتوحد خياراتهم وتصوراتهم، ومن جهة أخرى تُكسب حاملها فاعلية اجتماعية تترك آثارها الحقيقية، وتتضح هذه الهوية من خلال ولاء وانتماء الفرد لجماعته القرايية (القبلية أو العشيرة أو العائلة أو الأسرة) على سبيل المثال، أو انتماءه لجماعته السياسية أو لجماعته التنظيمية أو لجماعة مصالحه.

(2) - الشريف الجرجاني، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988، ص 257.

(3) - عبد الله الشامي رشاد، إشكالية الهوية، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص 8

(4) - محمد المهدي بن عيسى وإيناس بوسحلة، تجاوز الإعاقة الحركية بين آليات الدمج وتكوين الهوية (دراسة ميدانية بولاية تبسة)، نفس المرجع، ص 10.

فالهوية إذن هي التمسك بالذاكرة الجماعية، والتي هي إعادة الماضي، لذلك نجد أن لكل مجال عمري واجتماعي ذاكرته الاجتماعية والجماعية الخاصة به، والتي تميزه عن غيره. فالأفراد يرتبطون بعمرانهم ومجتمعهم وينتمون إليه، وتشكل لهم هوية خاصة تميزهم عن غيرهم من الأفراد ومن الجماعات الأخرى.

- الهوية التنظيمية:

حسب المنظور نظرية سوسولوجية المؤسسة، أن هذه الأخيرة تصبح هيئة للتنشئة الاجتماعية، أي مكان لغرس قيم ومعايير تعطى للعامل في نهاية المطاف شخصيته الفردية والاجتماعية، أي تُنمي فيه روح الانتماء إلى مجموعة معينة كما يرى ذلك كلود دوبار C.Dubar في كتابه التنشئة الاجتماعية وبناء الهويات الاجتماعية المهنية أن: "التنشئة الاجتماعية هي عملية تشريب أو بناء لهوية معينة، التي تعني تنمية روح الانتماء وبناء علاقة مع الآخرين في العمل". أي إعطاء للعامل شخصية الأنا وشخصية الانتماء للجماعة أو الشعور بالانتماء، لأن الهوية لا تعني فقط الانتماء بقدر ما تعني الشعور بالانتماء إلى الطرف الآخر، فالميزة الحاسمة التي تميز الانتماء إلى مجموعة حسب فيليب برونو Ph.Bernaux هو حصول الفرد أو العامل على الحدسية للمجموعة التي ينتمي إليها Le savoir intuitif de groupe هذه المعرفة الحدسية تعني أن العامل أخذ على عاتقه ماضي وحاضر المشروع المستقبلي للمجموعة التي ينتمي إليها، وحسب فيليب برونو هناك ثلاث آليات أساسية يمكن من خلالها العامل أن يتحصل على هويته في المؤسسة التي يعمل فيها وهي: التكوين، الخبرة المهنية، الاعتراف بالانتماء.⁽¹⁾

الهوية يمكن تشكيلها وتشريبها للعامل من خلال حياته المهنية في المؤسسة فرونو سانسوليو R.Sainsaulieu قد بين في كتابه "الهوية في العمل" بأن لعلاقات السلطة والقيادة تأثير على سلوك العامل وثقافته في العمل، والوضعية التنظيمية والمهنية كذلك لها دور في تحديد الهوية والشخصية المهنية والاجتماعية للعامل في العمل، بل أكثر من ذلك قد بين أن ممارسة مهنة معينة أو التحكم في تقنية معينة مرتبط بمعايير العلاقة التي تحكمه بالآخرين، أي أن كفاءة العامل في إنجاز عمله مرتبط بدرجة وطبيعة العلاقة الاجتماعية التي تربطه بالآخرين.

إن كثير من الباحثين في هذا الصدد بينوا أن هناك علاقة وطيدة بين الاعتراف بالانتماء وتشكيل الهوية، بحيث لا يمكن أن تشكل هوية الانتماء لمجموعة معينة دون أن تعترف أو تقبل هذه المجموعة بانتمائه الشخصي لها حسب رونو سانسوليو، أن الأفراد والجماعات تبحث دوماً عن الحصول باعتراف الآخرين لها، لأن القضية هي قضية وجود، فأى شخص يمكن أن يدخل في عملية صراع مع الآخرين من أجل اعتراف مجموعة به، وإثبات وجوده بذلك، فإن إعطاء الهوية وتشكيل مجموعة من الانتماء، هو أساس من أسس بناء الروابط الاجتماعية في أي مجال تنظيمي.⁽²⁾

الهوية التنظيمية والمهنية هي بعد من أبعاد هوية الشخص النفسية والاجتماعية، ولكنها في نفس الوقت محددة لأنماط من تفاعلات هذا الفرد في المجالات الاجتماعية التي يتواجد فيها وينشط بداخلها في المجتمع، أو المجالات التنظيمية والإستراتيجية والقيمة الثقافية في المؤسسة، فالأفراد يتمتعون بشكل واعٍ أو غير واعٍ بحرية الاختيار في مجال تحديد هوياتهم داخل التنظيم والأمر الذي يسمح للفرد باستخدام عقله، حيث يمكن له أن يمتلك هويات مشتركة مع أكثر من واحدة، ويكون عليه أحياناً أن يختار من بين مجموعة من الهويات البديلة والمتناحرة، ففي مجال دراستنا لاحظنا أن الأفراد المشكلين للمجالس لهم هوياتهم جماعية قبلية عشائرية وعائلية، وهويات فردية، وهويات تنظيمية (التي أخذت من جماعات الانتماء (السلطة، الأعضاء)، وهويات سياسية.

- **الهوية السياسية:** ونقصد بها ولاء وانتماء الفرد إلى جماعة سياسية (حزب سياسي)، فانخرط الفرد في الحزب يندمج فيه ويكتسب فلسفته ومبادئه وأهدافه وأيدلوجياته، كما تحدد طبيعة علاقة الفرد وارتباطه بحركته السياسية وجماعة المصالح وولائه لها،

(1) - محمد المهدي بن عيسى، علم الاجتماع التنظيم (من سوسولوجية العمل إلى سوسولوجية المؤسسة)، الجزائر: مطبعة امابلاست للطباعة والنشر، 2010، ص 239.

(2) - نفس المرجع، ص 240.

بحيث يصبح الفرد جزء من هذه الجماعة ذات المصالح، وتشكل هوية هذه الأخيرة بالتجمع والتناقض مع الهويات السياسية الأخرى.

5-5- الصراع:

الصراع هو مظهر من مظاهر التفاعل الاجتماعي، وهو حتمية مرتبطة بالوجود الإنساني، وهو عملية اجتماعية أو موقف يحاول فيه اثنان أو أكثر من الأفراد والجماعات أن يحقق أهدافه لصالحه، ومنع الآخرين من تحقيق ذلك، ولو اقتصر الأمر القضاء عليه وتحطيمه أو إيذائه. أو أنه تصادم الإرادات والقوى بين خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل خصم في هذا التصادم هو تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، بحيث تسود إرادته على إرادة الخصم.

وهو عملية اجتماعية إطرادية لا يخلو منها أي مجتمع، ولا تخلو منها أي علاقة تفاعلية، وغالباً ما يحدث حول الموارد النادرة أو من أجل تحقيق نوع من المكانة والقوة والنفوذ، ويصدر تناقض الأفكار والأهداف والمصالح وتضارب القيم بين الأفراد والجماعات، ويتمثل عادة في مظاهر شتى متنوعة درسناها تتراوح في العصبية القبلية داخل المجالس، والعصبية التنظيمية، وبين الأحزاب السياسية وتصادم الاستراتيجيات الفردية، وبالتالي يكون صراع بين هويات جماعية قبلية تنظيمية، سياسية، فردية. وللصراع وظائف إيجابية هي:

- الحفاظ على الكيان الذاتي للجماعة وتعميق وعي الجماعة بهويتها المتميزة. وما يرتبط بهاتين الوظيفتين من حشد وتعبئة طاقات الجماعة وقدرتها.

- وهذا يكون نتيجة لأسباب النزاعات القائمة بين أفرادها، فضلاً عما ينهض به الصراع من عوامل معنوية باعتباره صمام أمان للفرد وللجماعة من شأنه إفراغ شحنات الغضب والتوتر.

أما آثاره السلبية فتتمثل في:

- هيمنة وسيطرة طرف على الآخر.
- سعي كل طرف إلى إيذاء وتحييد وتحطيم الطرف الآخر.
- زيادة الضغط والتوتر والحصر والقلق والكبت وتدني الشعور بالثقة.
- التخريب وتشطّي الجماعات المتصارعة.
- تدني مستوى الفعالية والفاعلية التنظيمية.

ومن أنواع الصراع التي كانت محور دراستنا نذكر:

- **صراع العصبية القبلية:** وهو صراع يقع بين العصبية والهويات الجماعية المشكلة داخل تنظيم المجالس. وهو عبارة عن صراع مصالح، يكون حول سعي كل عصبية بجلب أكبر قدر ممكن من الامتيازات والمشاريع والاستثمارات لصالحها وحرمان العصبية الأخرى منه. وتكون هذه العصبية متشعبة داخل التنظيم، بحيث يكون الصراع من أجل حصول إحداها على السلطة التي تضمن المكانة والقوة والنفوذ، وسعي واحدة منها إلى تحييد العصبية المقابلة لها عن هاته السلطة.

- **الصراع التنظيمي:** هو تلك الوضعية الدينامية الناجمة عن عملية التفاعل الاجتماعي الضروري في التنظيم، والتي تكون بين فردين أو جماعتين أو أكثر، في المستوى الرسمي (الواقعي)، والمستوى الغير رسمي (غير واقعي)، ولكل صراع تنظيمي أساسية وعوامله وأطرافه ونتائجه الإيجابية والسلبية على التنظيم، وهو سلوك تنظيمي ينشأ بسبب المنافسة الشديدة على المصادر النادرة (السلطة والمكانة) أو سبب الخلاف حول التسيير من خلال استعمال عدة وسائل قانونية وغير قانونية، بحيث لا يمكن الوصول إلى الهدف

إلا من خلال استعمال عدة وسائل قانونية وغير قانونية، ولا يمكن الوصول إلى الهدف إلا من خلال هزيمة أحد الأطراف أو تحطيمه أو إزالته نهائياً.

وهو الصراع الذي يقع داخل التنظيم بين أطرافه في سعي كل طرف إلى إعادة تنظيم السلطة بطريقة عادلة والسعي لتحقيق العدالة التنظيمية، ويتمحور حول علاقات السلطة، وتوزيع المهام ومراكز صنع القرارات.

- **الصراع السياسي:** هذا النوع من الصراع منشأه التعددية الحزبية داخل المجالس، وذلك لتعدد الهويات السياسية، ويتولد بسبب اختلاف المبادئ والأهداف والفلسفات والإيديولوجيات والبرامج. ويأخذ شكل التنافس، فالأحزاب السياسية تسعى جاهدة للحصول على صفة التمثيلية الاجتماعية، من خلال جعل نفسها الناطقة الرسمية باسم شرائح وفئات محددة من السكان بتكليف المصالح، وصياغة المتطلبات، وتحديد الاستراتيجيات وإعداد برامج مطلية أو جداول مطالب تقوم على مستويات وصولاً لتحقيقها، فهي تثير بالمقابل ردود الرفض بلا قيد ولا شرط، أو القبول بالتفاوض. وحين وصولها السلطة تتحول هذه الأحزاب السياسية المتنافسة إلى جماعات مصالح تسيطر عليها جماعات قرابية، أو تكون في صفة شخصية يستخدمها الفرد الواحد لتحقيق مصالحه من خلالها.

واعتبرنا الأحزاب السياسية بأنها كذلك جماعات مصالح، بسبب إشراكها في الوظائف الظاهرة والكامنة، لأنها أكثر ارتباطا بعلاقات السلطة والخضوع، وبالتالي يتحول صراع الأفكار إلى صراع مصالح جماعية يسعى كل طرف إلى تحقيقها.

- **صراع الاستراتيجيات الفردية:** وهو الصراع الذي يقع داخل التنظيم بين الهويات الفردية، وينطلق من التفاعلات الاجتماعية الموجودة به ويسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة والذاتية والتي تكون على حساب التنظيم والطرف الآخر، سواء كان ذلك فرداً أو جماعة وليس هذا فحسب، وإنما بالإضافة إلى صراع المصالح الشخصية، يسعى كل فرد إلى هزيمة الطرف الآخر وإلحاق الضرر المادي والمعنوي به، بحيث لا يكون صراع مصالح واستراتيجيات فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى صراع من أجل تحطيم الهوية الأخرى.

6-5- الفاعل الاجتماعي:

يُستنتج مفهوم الفاعل الاجتماعي من مفهوم العلاقة الاجتماعية، الفاعل الاجتماعي هو بالفعل طرف فردي أو جماعي، فهي علاقة اجتماعية محددة كصلة تعاون ونزاع. وبناء على ذلك يتحدد مفهوم الفاعل الاجتماعي بالضرورة بعدين يحدد أولهما بقدرة الفاعل على التعاون، ويحدد الثاني بقدرته على التعديل والتغيير في إطار صلة نزاعية. ويمكن أن تبني أنماط مختلفة من الفاعلين انطلاقاً من عمليات مزج يمكن تصورها منطقياً على قاعدة هذين البعدين "التعاون والنزاع".

- **التعاون:** وهو علاقة تبادل تتصف بديمومة معينة، ولكن من خصائصها أيضاً اللامساواة بين أطرافها، وما يتم تبادله بين الفاعلين هو موارد ومؤهلات يمتلكها كل طرف تحتاج إليها الأطراف الأخرى لتحقيق مشروعها الجماعي أو الفردي، وأن هذا التبادل قابل للاستدامة فانه محكوم بقواعد ملزمة سواء كانت محددة بدقة أو غير محددة، بيد أن هذا التبادل يبقى غير متكافئ، لأن المؤهلات والموارد والوسائل التي في حوزة كل طرف هي متباينة وغير متكافئة. وبسبب اللاتكافؤ في الوسائل والمواقع فإن القواعد المنظمة لعملية التبادل توضع في الغالب لصالح من يتمتع بمؤهلات أفضل، هذا الاختلاف في التوازن يولد الصراع ويجعل بالتالي التعاون صراعياً.⁽¹⁾

- **الصراع:** رأينا بأن التعاون يربط بين فاعلين لا تكافؤ بينهم من حيث المؤهلات، وان الشروط والقواعد التي تحكم المبادلات التعاونية هي نتاج لعلاقة قوة. ولتفاوض يكون فيه الأضعف في المؤهل والحنكة التفاوضية مجبراً على القبول بشرط من هم أقوى منه، وبالتالي يتحلل النزاع إذن التعاون، لان نتاج اللاتكافؤ بين الأطراف ولأنه قائم وفقاً للقواعد التي تنظم هذه المشاركة بالنتيجة، وكبعد

(1) - رمون كيني ولوك فان كنهود، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، ترجمه يوسف الجباعي، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1997، ص.ص 153.155.

ثاني لمفهوم هذه العلاقة الاجتماعية ينبغي تصور الصراع كعملية يحاول فيها كل فاعل أن يحسّن موقعه وتحكمه بالرهانات مع تأمين التعاون الضروري. إن فعل الصراع يبرز كنظام للتأثير والتأثير المضاد على رهانات العلاقة، والتصرف التصارعي هي إذن تصرف ضاغط على الفاعل الآخر بشتى أنواع الوسائل بقصد تعديل وضع لا يعتبر مرضياً، هذا الضغط يمكن الدفاع عنه، ويمكن أن يشتد أحياناً ولكن دون المجازفة بالحد الأدنى من المشاركة الضرورية لعمل التنظيم الذي يتعاون ضمنه الفاعلون.

لكي يكون للفرد وضع كفاعل اجتماعي في علاقة معينة ينبغي لأن يكون قادراً على أن يحدد بنفسه مواقع الفاعلين المتنازعين، أي أن يدرك من جهة أنه طرف وفاعل اجتماعي، وأن يدرك من جهة أخرى الفاعل المعاكس الذي يقيم معه في آن معاً علاقات تعاونية ونزاعية. وأن تكون له القدرة على إدراك قواعد اللعبة ووضعها موضع التساؤل، ويتعلق الأمر هنا بتقييم وعي الفاعل وقدرته النقدية فيما يخص المعايير المكتوبة وغير المكتوبة التي تحضر الرهانات وتولد النزاع، ويتعلق الأمر أيضاً بتحديد درجة اختلاف الفاعل مع المعايير والممارسات السارية المفعول، وكذلك بتحديد طريقاه في الإعراب عن هذا الاختلاف، من خلال التشاور أو المناقضة عبر النقاش، أو تقديم عريضة أو الإضراب، أو الانسحاب.

أو أن يستخدم الفاعل الاجتماعي هامش حريته المتاحة له، وهذا لا بد منه حتى يتمكن الفاعل من التعبير عن عدم موافقته والقيام بمسعى نزاعي، وهو من حيث المبدأ لا يكون أبداً عديم القيمة، ولكن على الفاعل أن يعي ذلك وأن يقدم على استخدامه. ومن مؤشرات القدرة النزاعية لهذا الفاعل حرصه على النجاح وظيفياً ومهنياً، أو خشيته من التعارض مع الإدارة في إبداء الرأي. ولحصوله على هذا يسعى إلى النزوع إلى استعمال المؤهلات لإبراز وجهة النظر لتحديد موقعه. بغرض فهم قواعد اللعبة وتحديد الرهانات، واكتشاف الخصوم، ولكي يكون هذا لا بد من مؤهلات، يكون قادراً على استعمالها لأسماع صوته أو جلب الآخر إلى التفاوض. ونحن في دراستنا هاته أثّرنا استعمال هذا المفهوم ببعديه التعاوني والتنازعي واستخدامه في تحليلاتنا السوسولوجية.

6- الدراسات السابقة:

العلم تراكمي؛ بمعنى أن المعرفة الحالية تتركز على معارف سابقة، حتى وإن كانت معرفتنا الجديدة تدحض المعرفة القديمة فالنتائج العلمية لا تعتبر نهائية، لأنها لو اعتبرت حتماً صحيحة، فالداعي إذاً الاستمرار في البحث العلمي، فالعلم يصحح نفسه بنفسه، حيث يتم تنقية وتهذيب العلم من الأخطاء والهفوات بمزيد من العلم، فالباحث لا يدعي أبداً الصحة المطلقة لنتائجه ولكن فقط الصحة النسبية لهذه النتائج، وعليه يجب على الباحث السوسولوجي:

- أن يتحرر بصفة مطردة من كل فكرة سابقة، وأن يجعل قاعدة للشك والارتياب لجميع الطروحات والمنظورات والآراء التي سبقته في معالجة الموضوع المدروس.

- أن يتحرر من الأفكار المبتدلة لكي يوجه نظره إلى الظواهر نفسها، بهدف الكشف عن حقيقتها.

فمن المعلوم أن موضوع الصراع قد درسته العديد من التخصصات كعلم الإدارة، وعلم النفس العمل، وعلوم التسيير، والعلوم السياسية والقانونية... الخ، لذلك كان من الواجب علينا أن نوضح هنا كيف تختلف دراستنا عن الدراسات الأخرى مع توضيح عيوب، ونقاط الضعف في تلك الدراسات من ناحية الإطار النظري والميداني، وذلك بهدف إعطاء الموضوع المبحوث فيه المزيد من

التدبير المنطقي، أو مزيد من الأهمية، من خلال ما نريد الوصول إليه من نتائج، وبمتغيرات نعتقد انه غفل أو تغافل عنها الباحثون السابقون في دراساتهم، فهناك بين عدد كبير من الدراسات التي تطرقت للموضوع من بعيد أو من قريب، وبشقي المداخل والاتجاهات، حاولنا تحاشي الدراسات السيكولوجية والإدارية، لكي لا نتأثر بتحليلاتها، واعتمدنا على الدراسات السوسولوجية وخاصة منها الأكاديمية التي تمت في المجتمع الجزائري وبخاصة في الجماعات المحلية، والتي منها من درست بعض متغيرات دراستنا المستقلة، ومنها ما اشتملت بدراسة موضوع الصراع بصفة عامة، لذلك تم اختيار البعض من هذه الدراسة التي رأينا أنها تفيدنا بل وأفادتنا أثناء دراستنا النظرية والتطبيقية وهي:

1-6- الدراسة الأولى:

- الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري.⁽¹⁾ وهي عبارة عن دراسة متجسدة في أطروحة دكتوراه، قام بها الباحث ناصر قاسمي في مجال الجماعات المحلية بولاية الجزائر، وتدرج في علم اجتماع التنظيم، ومن جملة ما تهدف إليه هذه الدراسة ما يلي:

- البحث عن عوامل نجاح التنظيم الإداري الجزائري، يعد جملة من الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري.
- مناقشة العلاقة بين الصراع وفعالية التنظيم الإداري، لأن عملية التسيير تتأثر بأي شكل من الأشكال بغلبة مؤشرات الصراع ليكون وظيفياً، أو غير وظيفياً بالنسبة للتنظيم.
- محاولة فهم أهم العوامل المؤثرة في فعالية التسيير الإداري، بما فيها عاملي الصراع والتعاون.
- وقد حاول الباحث البحث والتقصي عن عوامل الصراع والتعاون في التنظيم البيروقراطي الجزائري الا وهو الجماعات المحلية باعتبارها جهازاً ادارياً بيروقراطياً كبيراً، وقد تتبّع تطور هذا الجهاز عبر مختلف المراحل التاريخية التي يمكن أن تكون أثرت حسب، في عمليتي الصراع والتعاون في هذا التنظيم، وبالتالي في تحقيق أهدافه، وقد توجه اهتمام دراسته في البحث عن أساسيات وعوامل الصراع التنظيمي وعلاقته بالفعالية داخل التنظيمات الإدارية، وكان قد صاغ فكرته في تساؤلين:
- ما هي عوامل الصراع داخل التنظيم الإداري الجزائري؟.
- كيف يؤثر الصراع على الفعالية التنظيمية والتسييرية في هذا التنظيم؟.

واعتقد بأن مختلف العمليات التي تتولد داخل هذا التنظيم سواء كانت صراعاً أم تعاوناً هي وليدة تراكم تقاليد من نماذج الإدارة والتسيير التي مرت بها الجزائر. وهي وليدة كذلك بعض العوامل التي حصرها في الخصائص الشخصية لأعضاء التنظيم مثل المستوى التعليمي، الانتماء الجغرافي والقربي، الانتماء إلى نفس الجيل وإلى نفس التكوين، وغيرها من الخصائص التي يمكنها أن تجعل المنتمين إليها يتوحدون على أساسها، لتكوين عصبية تنظيمية متفاوتة لها مصالحها، التي تعمل لأجلها وتدافع عنها في التنظيم الرسمي أو غيره رسمي، ومن خلال هذا قدّم الباحث ثلاث فرضيات هي:

- تسهم بعض أنماط السلوك الرسمية وغير الرسمية في إثارة مظاهر الصراع داخل التنظيم، والتي تؤثر بدورها في فعالية التسيير.
- كلما ابتعدت الإدارة عن الاستماع إلى الموظفين وإشراكهم في اتخاذ القرارات والاستفادة منها، أدى ذلك إلى إثارة مظاهر الصراع.

- كلما تجانست الخصائص الشخصية والاجتماعية للموظفين تراجع الصراع وازداد التعاون التنظيمي.

وجاءت محتويات هذه الدراسة في بابين، الأول مدخل نظري تطرق فيه إلى عرض المداخل النظرية في تحليل التنظيمات والفعاليات التنظيمية، وفي فصل ثاني عالج فيه سوسولوجيا الصراع والفعالية التنظيمية، وجاء ضمنه النظريات السوسولوجية التي فسّرت ظاهرة الصراع الاجتماعي، كما تطرّق إلى سرد أسباب ومراحل الصراع واستراتيجيات تسييره، وحلل التعاون التنظيمي كإستراتيجية لتجنب الصراع. أما في فصل خامس فقد عالج فيه الصراع الثقافي وصراع القيم داخل التنظيم، وأثر ذلك على سلوك جماعات العمل،

(1)- ناصر قاسمي ، الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية الجزائر ، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004.

و درس ضمنه الجماعة والعمل التنظيمي. وفي فصل سادس عرض وحل مفهوم القيادة، القرار والاتصال وعلاقتها بالصراع. وفي فصل سابع تطرّق إلى عرض تاريخ وبنية وتطور الإدارة الجزائرية. وفي فصل ثامن درس أثر بعض أنماط السلوك والعلاقات الرسمية وغير الرسمية في ظهور الصراع. أما في فصله التاسع فدرس أسباب الصراع المتعلقة بالاتصال والقرارات والاستفادة منها. وأما في الفصل العاشر فدرس العلاقة بين تجانس الخصائص الشخصية للموظفين وتراجع الصراع وزيادة التعاون التنظيمي والفعالية. أما في الفصل الحادي عشر فطرح فيه المقابلات التي أجراها مع عينة من المسيرين حول تجربتهم الخاصة في موضوع الصراع وفعالية التسيير في الجماعات المحلية. وخرج في الأخير بجملة من النتائج.

من الملاحظ أن الباحث لم يستعمل منهج أو أسلوب يساعده في دراسة، فقط فيما استخدمه من تقنيات وأدوات جمع المعلومات كالاستمارة والمقابلة ويرى أن هذه الأخيرة أفادته كثيراً من خلال وصوله إلى معلومات ثرية أكثر دقة وتوسعاً وتفصيلاً وقد قام بمقابلة 14 مبحوثاً.

تمت الدراسة في ولاية الجزائر، على بعض البلديات هي (حسين داي، وبلدية جسر قسنطينة)، وبلغت عينة بحثه إجمالاً 202 مبحوث.

أما فيما يخص النتائج التي توصل إليها الباحث فيمكن حصرها في الآتي:

- صعوبة العملية الاتصالية حيث يصبح الجميع يتفادى الاتصال بغيره، وضعف الاتصال زاد من توتر العلاقات وزاد من توسيع دائرة الشك وعدم الثقة والكرهية المتبادلة، ومن ذلك أن أكثر من 44% من مجموع العينة يرفضون حضور الاجتماعات و29% يفضلونها أحياناً فقط، وأهم أسباب رفضها هي إثارة للمشاكل والصراعات بين الأشخاص والجماعات بنسبة 61%، أو أنها غير فعالة من حيث نتائجها، ومن حيث تجسيد قراراتها في الميدان، أو أن نفس المشاكل تعالج في كل اجتماع دون فعالية تذكر.

- يواجه المبحوثين عدم استشارتهم بتفسيرات واضحة، وهي رغبة الإدارة والمسؤول المباشر في تهميشهم لمنعهم من الاستفادة من مختلف المصالح التي يوفرها التنظيم، ولأجل ذلك رأهم يختارون ردود أفعال عديدة منها الاتصال بالإدارة للاستفسار والاحتجاج، أو المواجهة الكلامية، أو القيام بسلوكات تضرّ بفعالية الأداء، وذلك عن طريق الصراع غير المعبر عنه.

ويكشف المبحوثين احتجاجاتهم المتنوعة بسبب قرارات لم تعجبهم، ولم تكن في صالحهم، أو لأنها أدت إلى ضعف أداء المكتب أو المصلحة، وهذا الخلل الوظيفي أتعب الموظفين أثناء عملهم لذا رأى أن البعض منهم يحتج. وهناك عوامل أخرى تزيد من متاعب الموظفين، وتزيد من التوتر وهي ذات علاقة وطيدة بالاشتراك في القرار منها التسرع في إحداث القرارات، وعدم جديتها وتأثيرها سلباً في التسيير، وضعف قنوات الاتصال، وما يتعلق بها من احتكار المعلومات وتشويهها وتضييعها، وعدم تقديمها في وقتها الضروري، وضعف الرقابة وقلة العدالة بكل معانيها وأبعادها خاصة ما يتعلق بالجزاء والعقاب.

- اتضح عنده أنه كلما توسّع العمل التعاوني في النسق الرسمي وغير الرسمي فإن السلوك الصراعي يتراجع بنسبة كبيرة، وأنه كلما كانت الخصائص الاجتماعية والشخصية متجانسة كانت عوامل مساعدة في تدعيم التعاون والتقليل من الصراع وأسبابه، وهذا ما أكدته إجابات مبحوثيه، بحيث لم يروا بأن حالة الانسجام والتجانس في هذه الخصائص هي التي تمنعهم من الصراع مع زملائهم في العمل.

- إذا كان الفعالية تتأثر بتوجه العاملين والقيادة إلى الصراع والتعاون، فإن التعاون والصراع يتأثران بعوامل عديدة داخل التنظيم، ومن خارجه وهي الأخرى تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الفعالية، وذلك لتأثير القيم الثقافية المختلفة في سلوك العاملين، أما مصادر هذه فوجدها متعددة فمنها القيم التنظيمية، وقيم المجتمع المحلي، والقيم الوطنية والقيم العالمية بحيث أصبحت تؤثر في سلوك العاملين.

- استنتج أن الحوافز هي عامل يثير التعاون ويشير الصراع في نفس الوقت، فهي تثير الصراع في حالة الحرمان منها أو عدم العدالة في توزيعها أو عدم تقديمها في وقتها المناسب، وتحفز على التعاون في حالة كفايتها، والعدالة في توزيعها، لأن أصل وجودها تدعيم

- العمل التعاوني، وقد أكد العاملون على أهميتها في تشجيعهم وعلى آثارها السلبية والإيجابية في معنوياتهم سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية.
- وجد أن الصراع يكون أيضاً بسبب تناقض مصالح العصبية المختلفة القائمة على أساس الولاء والحماية والتوصية، كقيم اجتماعية تتداخل مع القيم التنظيمية وتكون هذه العصبية إما قرابية أو جهوية أو من نفس التكوين. ورأى بأن أطراف الصراع تتمثل فيما بين المدير ونائبه، وبين المفتشين والإداريين، وبين الإطارات والرؤساء، وبين الأجيال المختلفة، وبين الفاقدين للسلطة والمالكين لها.
- تسير الجماعات والأفراد العلاقات داخل التنظيم من أجل تحقيق مصالحهم ضمن ما يسمى بمجالات التبادل داخل التنظيم وعند حدوث التبادل تحدث أهم العمليات الاجتماعية التي هي التعاون والصراع.
- أسباب الصراع وحدها عديدة ذكر منها عدم العدالة في الرقابة وفي الحوافز، وهي تقسيم العمل وفي العلاقات الإنسانية أيضاً وفي تقدير الجهود أو ضغوط العمل الكثير التي منها كثرة العمل والرقابة الرسمية وغير الرسمية، ونمط العلاقات الذي ترفضه القيادة الرسمية، وكل الضغوط الناجمة عن الوشاية والتبليغ عن التأخر والغياب، وعدم إنجاز المهام والمفاجآت التي ينتظرها يومياً الموظفون، والتهميش الذي يؤدي إلى الإحباط وغيره...
- توصلت دراسة الباحث إلى التعاون رغم أنه قرار فردي لا يتحقق إلا ضمن شروطه منها العلاقات الإنسانية الجيدة، وعدم التهميش، وتقدير الجهود، وإعطاء الحقوق التي يضمنها القانون، هذا ما يبيّن دور الرئيس في التأسيس لتقاليد تقوم على التعاون والتشجيع عليه. زيادة على ذلك يكون من الضروري فهم دينامية العلاقات الداخلية لتوجيهها نحو التعاون، فقد لاحظ بأن آليات التعاون هي نفسها آليات الصراع، وهي نفسها المؤثرة في الفعالية، وأن أطراف الصراع هم أيضاً أطراف التعاون، وهم المؤثرون في الفعالية في آخر المطاف.
- نقد وتقييم الدراسة:**
- حقيقة تناولت هذه الدراسة ظاهرة الصراع في التنظيمات الإدارية من منظور سوسيولوجي، بحيث عاجلت قضايا الصراع وعلاقته بفعالية التنظيم، وأتحف الباحث دراسته بمفهوم العصبية التنظيمية، في محاولة منه البحث عن القوانين التي تتحكم في التنظيم الإداري الجزائري، والعلاقات التي يقوم عليها، وأنماط التفاعل السائدة فيه، بناءً على حركية الصراع والتعاون، فمن بين المسلمات التي خرج بها أنه:
- كلما كانت العصبية التنظيمية هي عصبية ولاء للإدارة والمسؤول المباشر ازداد حصولها على الامتيازات والمصالح المستهدفة وتدعيم مركزها داخل التنظيم.
- كلما كانت العصبية التنظيمية تصبُّم إطارات عليا ذات مراكز مسؤولية هامة، أعطى ذلك قوة ومكانة هامة وهيبة داخل التنظيم، وازداد احتمال تفوقها على أطراف الصراع الأخرى.
- كلما استعانت أطراف الصراع بأشخاص وجماعات نفوذ من داخل أو خارج التنظيم ازداد تحفظ وتخوف وتراجع الأطراف المتصارعة.

ونلاحظ أنه استعان بتحليلات ابن خلدون في العصبية القبلية وسعيها للوصول إلى الحكم، إلا أننا نجد قد حورها واستعملها في مفهوم العصبية التنظيمية، وأكد على أن العصبية التي تحدث عنها ابن خلدون لازالت مستمرة بأشكال مختلفة داخل التنظيم الإداري الجزائري، وقصد بالعصبية التنظيمية في أنها تكون إما قرابية أو جهوية أو سياسية، هدف كل منها الوصول إلى السلطة ومصادرها للتحكم في صنع واتخاذ القرار. ونجده قد درس عوامل الصراع داخل التنظيم الإداري والمتعلقة بالسلوكيات والعلاقات اليومية الرسمية وغير الرسمية، المتنوعة والمتعددة من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى، وقد عمل على تحديد أهم هذه السلوكيات التي يمكن أن تنتج العمليات الاجتماعية المختلفة داخل التنظيم كالمنافسة والتعاون.

لقد عالج الباحث متغير الأصل الجغرافي والجهوية لمبحوثيه وعلاقة ذات ظهور الصراع. فوجد أنه على الرغم من وجوده في التنظيم وأثره فإن هناك عوامل أخرى تكمن في غلبة المصالح الشخصية والجماعية وعلاقة ذلك بتوجيه التحالفات والمصالح داخل التنظيم.

حقيقة لقد بحثت هذه الدراسة في عوامل عديدة من شأنها أن تولد عنها الصراعات، وعددها وحصرها في مجموعها. إلا أننا نراه قد أردف دائماً مفهوم الصراع بمفهوم التعاون في دراسته النظرية والميدانية، فكان الأولى به الاقتصار على عملية الصراع، فكما كان الصراع داخل التنظيم غابت عمليات التكامل والتعاون والانسجام، ولكن نظنه أنه تأثر بتحليلات ابن خلدون وجورج سيمل ولويس كورز عندما حللوا المظاهر الاجتماعية والظواهر في ضوء مفهومي التعاون والصراع في أن الجماعة طرف في الصراع تكون متكاملة ومتعاونة من أجل النزاع مع الجماعات الأخرى، وبالتالي تدخل في صراعات، ولذلك نجد قد بالغ مبالغة كبيرة في الدمج بين عملية الصراع وعملية التعاون داخل التنظيم، فالأولى به أن يعتقد أنه كلما ظهرت الصراعات كلما غابت الفعالية التنظيمية، وكلما ظهرت مظاهر التعاون بين الأفراد والجماعات كلما زادت الفعالية التنظيمية.

لذلك لم يخرج بنتائج صريحة وإنما خرج فقط بوصف للعمليات الاجتماعية داخل التنظيم الرسمي وغير الرسمي، والمصالح المختلفة الشخصية والجماعية والحزبية والنقابية والقروية وغيرها لتشكيل فيما بينها عصبية متضامنة ومتعاونة لتحقيق مصالحها ولذلك نجد قد انحاز لطرف واحد من أطراف الصراع وبالتالي درس التعاون، ولم يدرس مظاهر الصراع بين هذه الأطراف من العملية الصراعية، وهذا لأنه وسع موضوعه بمتغيرين دراسيين كبيرتين (التعاون والصراع) حتى وإن نجد قد استنتج أن الصراع عامل ديناميقي داخل التنظيم ويظهر بسبب تناقض مصالح العصبية المختلفة القائمة على الولاء والحماية والتوصية كقيم اجتماعية تتداخل مع القيم التنظيمية.

لقد اقتصرنا الدراسة على البحث في إدارة الجماعة المحلية (دائرة أو بلدية) على الإداريين والتقنيين، وأغفل المجالس البلدية التي تظهر فيها أشكال عديدة من الصراع، فعلى الرغم من أنه حُلل في مقابلاته التي أجراها وأدخل في اعتباره من خلال إجابات المبحوثين علاقة الصراع بين الرجل السياسي والرجل الإداري إلا أننا نجد لم يركز عليها بالرغم من أن التفاعلات من داخل المجالس وعمليات الصراع بادية على العيان ومتجسدة داخل المجالس البلدية أكثر مما تظهر في إدارة البلدية والدائرة.

لاحظنا أن الباحث لم ينتهج منهج أو أسلوب يساعده على تنظيم أفكاره والحصول على حقائق ميدانية، كما انه لم يتبنى مقاربة نظرية بحيث لم يصرح بإطاره التحليلي، فمن خلال قراءتنا اكتشفنا أنه لم يتبنى مقاربة نظرية بحيث لم يصرح بإطاره التحليلي فمن خلال قراءتنا اكتشفنا أن استعان بنظريات سوسيولوجية عديدة منها نظرية العلاقات الإنسانية ونظرية اتخاذ القرار، ونظرية البيروقراطية، مقاربة التحليل الاستراتيجي، وقد غلب على تحليله الطابع السيكولوجي في تحليلاته النظرية والتطبيقية.

انطلقت الدراسة من فرضيات هدفها التحقق من صدقها في الواقع وكانت متغيراتها المستقلة متمثلة في أنماط السلوك الرسمية وعلاقات السلطة واتخاذ القرار وإشراك العمال فيها، ودراسة الخصائص الشخصية والاجتماعية للموظفين كمعوامل لمتغيرها التابع الذي هو الصراع. إلا أننا لاحظنا في الأسئلة الواردة في الاستمارة والمتمثلة في الجداول المركبة كمؤشرات، بحيث نجد درس متغيرات ومؤشرات ومظاهر أخرى كطبيعة الصراع وأسبابه وأطرافه وكيفية مواجهة الصراع وطرق التعبير عنه، وشكل جداول يحلل فيها طبائع

التعاون. ونجده أنه انطلق من الصراع وحلل بمفهوم التعاون، وهذا ما دفعه إلى عدم الخروج بنتائج تحقق له صدق فرضياته أو رفضها.

لم نعرف ما إذا كنا نحن لم نستوعب ولم نفهم فحوى الدراسة، أو أنها متشعبة ومعقدة نظراً لتداخل المفاهيم والمصطلحات التي طرحها، ونعتقد أن الباحث حصل له اغتراب فكري وهذا لأنه لم ينتهج لا منهجاً وأسلوباً علمياً، ولا إطاراً تحليلياً معيناً وإنما جمع مع عدد كبير من المفاهيم المتناسقة والمتضادة كالتنافس والتعاون والصراع، وسعي للتزواج بينها ولهذا لم يخرج بنتائج واضحة ودقيقة، وهذا ما بدا في استنتاجاته. وإنما حلل وفسر فقط بدون أن يتحصل على زبدة لتحليلاته، وقد صرح الباحث بنفسه قائلاً: "لقد اتضح جلياً مدى تعتقد الظواهر التنظيمية خاصة في التنظيمات الإدارية نظراً لتعدد المتغيرات التحليلية والتفسيرية الخاصة بها وترابطها الشديد، لذا كان من المهم الأخذ بالمداخل النظرية المتعددة، وتعدد المداخل المنهجية والتقنية كأدوات للفهم والتفسير". وفي خاتمته قال أيضاً: "قد تكون نظرتنا الأولى للتعاون التنظيمي والصراع نظره بسيطة، فنعتبر التعاون يؤدي بصفة آلية إلى تحقيق فعالية التسيير، وأنه يكفي فقط فرض القانون الرسمي لتحقيق العملية التعاونية وتجنب الصراع، وقد تكون نظرتنا للصراع على أنه أمر سلبي ومضر بمستقبل التنظيم ولا يؤدي إلى تحقيق الفعالية الممكنة، والحقيقة أن الأمر النسبي في التعاون والصراع معاً، فقد يكون التعاون موجوداً وقد يرغب فيه الجميع لكننا نلاحظ باستمرار ضعف فعالية التنظيم، والسبب هو وجود آليات عديدة منها ما هو ناتج عن عمليات التفاعل الداخلية متعددة الأطراف والأشكال، وقد يكون الصراع أهم آليات إعادة النظر في قواعد التسيير السائدة، وفي أشكال العلاقات، وبالتالي يكون أحد أهم عوامل التغيير نحو الأحسن خاصة إذا لم يصل إلى حدود الخطر".

من الملاحظ أن الدراسة بحثت في النظام والصراع، وأهمها أكثر أثراً في الفعالية التنظيمية، ولأن الباحث لم يخرج بنتائج واضحة ودقيقة وهذا لأنه جمع بين التعاون (النظام) والصراع، فمن المعلوم أن هذا الطرح انقسم حوله علماء الاجتماع إلى فريقين متناقضين، الاتجاه البنائي الوظيفي واتجاه الصراع، فكان من الأول على الباحث التحليل إما بمستوى الأول (النظام والتعاون) أو بالمستوى الثاني (الصراع) ولأن إشكاليته طرح الصراع وعوامله، فكان من الأجدر أن يلتزم بتحليل عملية الصراع وعدم ملازمتها بعملية التعاون وذلك لكي يخرج بنتائج دقيقة وصحيحة، وهذا الشيء المغيب في الدراسة.

ومع كل هذا فقد استفدنا استفادة كبيرة من هذه الدراسة في تحليلاتها وطرحها وخاصة منه الجانب الطري بحيث بصرتنا بأمر دراستنا، وبعض المتغيرات التي عالجها وعالجناها في دراستنا كالعصبية القرابية والجهوية والعصبية التنظيمية، وهذا الأخير الذي طرحه حاولنا استعماله في دراستنا في الصراع التنظيمي كمصطلح إجرائي ولده الباحث، وحاولنا تطبيقه في مجال دراستنا، وكذا متغير واتخاذ القرار. فكانت الرسالة مرجع لنا وخاصة حينما بدأنا بالقراءات والدراسة الاستطلاعية، إلا أنه تبقى بها عيوب وهفوات ذكرناها سابقاً، فمن بين هذه العيوب أننا تحزنا في أن نفع في نفس الخطأ الذي وقع فيه الباحث واغترب عن دراسته، بحيث اقتصرنا دراستنا على دراسته عوامل الصراع فقط، وحتى وإن وجدنا مظاهر للتعاون فإننا نحاول تهميشها أو تغافلها وهذا بهدف التركيز على عملية اجتماعية واحدة بقصد تسهيل وتبسيط عملية البحث وهذا لأن توجهنا النظري على العموم غير وظيفي وإنما توجه نقدي في صبغة ماركسية محدثة. لذلك يبدو في تحليلاتنا أننا ننُذ الوظيفة ولا نتعامل معها إلا في الاستعانة ببعض روادها.

2-6- الدراسة الثانية:

- المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية.⁽¹⁾ دراسة من إعداد الباحث الصالح ساكري، وهي في الأصل دراسة أكاديمية محتواة في مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، وهي عبارة عن دراسة أقيمت بثلاث بلديات بولاية باتنة هي (بلدية باتنة، عين توتة، فسديس)، تهدف إلى:

(1) - الصالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على الفعالية الجماعات التنظيمية، (دراسة ميدانية بولاية باتنة)، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم اجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007.

- التعرف على المعوقات التنظيمية وتأثيرها على فعالية الجماعات المحلية التنظيمية المحلية، ومنه تأثيرها على العمليات التنظيمية انطلاقاً من تشخيص واقع أداء العمليات التنظيمية وهي (اللامركزية الإدارية التخطيط، تسيير الموارد البشرية، اتخاذ القرارات) لوظائفها وما تفرزه من تنمية تخلف التنمية المحلية.

- معرفة الآثار السلبية للمعوقات التنظيمية على فعالية الجماعات المحلية.

- التعرف على كيفية تعامل الجماعات المحلية مع المعوقات التنظيمية، وما هي الإجراءات المتخذة من قبلها في محاولة منها للتخفيف من آثارها.

اعتبر الباحث أن الفعالية تعد معيار مهم في تحديد نجاح أو فشل الجماعة المحلية، إلا أن قياس الفعالية التنظيمية يتم من خلال مدى قدرة الجماعة المحلية في أداء أهم عملياتها التنظيمية ودورها المنوط بها، بقصد بتحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها واعتقد الباحث أن هذه العمليات تعترضها في أدائها لوظائفها الظاهرة وظائف كامنة، وهذه الأخيرة تعد بمثابة وظائف عكسية والتي من بينها (سيادة المصالح الخاصة، وانخفاض الوعي، النسق القيمي، والمستوى التعليمي والخبراتي، ضغوط البيئة الداخلية والخارجية، والتحيّز في تطبيق القواعد واللوائح التنظيمية، والتسيير الالاعقلاني للموارد البشرية، وانعدام المشاركة الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات، والتشبّث بالتعقيدات والإجراءات الإدارية، وممارسة الضبط الإداري الشديد)، حيث تعمل هذه على الحد من فعالية الجماعات المحلية البلدية، وهذا بدوره ما جعله يتساءل عن وجود هذه المعوقات في أجهزة الجماعة المحلية وقدر حساسيتها؟ ومنه إلى أي مدى تتأثر الجماعات المحلية سلباً بالمعوقات التنظيمية، مما يؤثر على فعاليتها؟ أي هل تؤثر المعوقات التنظيمية على فعالية العمليات التنظيمية بالجماعات المحلية؟. وتولدت عن هذه التساؤلات فرضية عامة وأربعة فرضيات جزئية طرحها نذكرها فيما يلي:

- تتأثر الجماعات المحلية سلباً بالمعوقات التنظيمية مما يؤثر على فعاليتها.

- كلما تقلّصت اللامركزية الإدارية أدت إلى الحد من فعالية الجماعة المحلية.

- كلما كانت عملية التخطيط قاصرة أدى ذلك إلى الحد من فعالية الجماعة المحلية؛

- إن عدم اعتماد أساليب عملية في تسيير الموارد البشرية يؤدي إلى انخفاض فعالية أداء العنصر البشري داخل الجماعة المحلية.

- كلما انحرفت عملية اتخاذ القرارات عن إطارها العلمي الموضوعي أدى ذلك إلى الحد من فعالية الجماعة المحلية؛

اشتملت المذكرة على خمسة فصول، الأول منها تعلق بالإطار المنهجي للدراسة وطرح الإشكالية، والثاني منها طرح الخلفية السوسولوجية لدراسة التنظيم وعالج فيه الاتجاهات الكلاسيكية والحديثة والمعاصرة في دراسة التنظيم، وعرض ماهية الفعالية والعمليات التنظيمية، والثالث منها درس فيه المعوقات التنظيمية في الجماعات المحلية مفهومها مصادرها وآثارها، والرابع منها اختص بالطرح فيه الإجراءات المنهجية للدراسة، أما الخامس والأخير فتمثل في عرض وتحليل المعطيات والمعلومات المجمعة، والخروج باستنتاجات عامة.

أجريت هذه الدراسة بولاية باتنة بثلاث بلديات هي باتنة، فسديس، وعين توتة، كنماذج لإجراء الدراسة الميدانية، اعتمد فيها الباحث على المسح الشامل لكل إطارات البلديات (من أعضاء الهيئات التنفيذية، والكتاب العامون، رؤساء المصالح، المدراء، رؤساء الأقسام ورؤساء المكاتب)، بحيث قدرت العينة الإجمالية بـ 71 مفردة، ويقصد جمع المعلومات استعمل الباحث الملاحظة المنظمة والبسيطة، والمقابلة والاستمارة والوثائق والسجلات. وبهدف تنظيم الأفكار وجمع الحقائق استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى جمل من النتائج نذكر بعضها فيما يلي:

- وجود تشبث بالإجراءات والتعقيدات الإدارية في أعمال الجماعة المحلية.

- انخفاض المستوى التعليمي لمستوى المصالح وأعضاء الهيئة التنفيذية.

- وجود ضبط إداري شديد يمارس من قبل الإدارة المركزية (السلطة الوصية أي الدائرة والولاية) على أعمال الجماعة المحلية.

- سعي بعض منتخبي المجالس المحلية لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة (استغلال التفويض الممنوح لهم).
- وجود تداخل في الصلاحيات بين مختلف أطراف الجماعة المحلية (وصاية، بلدية، منتخبين، إداريين، إداريين في المصالح).
- خلص إلى أن المعطيات المتحصل عليها تعد بمثابة معوقات تنظيمية لعملية اللامركزية الإدارية، مما أثر سلباً على فعالية الجماعات المحلية.
- ينعكس نمط الثقافة والقيم والمعتقدات السائدة في بنية الجماعة المحلية ومحيطها الخارجي (العشائرية) على برامج التخطيط التنموي بالسلب أو الإيجاب.
- سيادة القيم الثقافية السالبة (من محسوبية وعشائرية والولاء الشخصي)، وبعض الأحيان عند التعيين في المناصب النوعية، مما أثر على فعاليته الأداء الوظيفي لبعض المصالح الإدارية.
- عدم توخي الموضوعية في تطبيق اللوائح والقواعد التنظيمية، وعدم تجنب الاعتبارات الشخصية في التعامل مع المرؤوسين أدى إلى سيادة اللامبالاة والإهمال وتكوين تكتلات وتحالفات للموظفين داخل الجماعة المحلية، ونشوب صراعات خفية كل هذا أثر سلباً على الأداء الوظيفي.
- الاعتماد على المعايير الشخصية والولاء للمسؤولين، بدل الاعتماد على المعايير العلمية في اقتراح الموظفين لمتابعة الدورات التدريبية والتكوينية.
- عدم مشاركة مسؤولي المصالح في عملية اتخاذ القرارات ووجود انفراد باتخاذ القرار، مما أدى في الكثير من الأحيان إلى اختيار البديل الأسوأ وغير النافع، وانتشار بين هؤلاء المسؤولين اللامبالاة والإهمال وانعدام المبادرة.
- انخفاض المستوى التعليمي والخبراتي لأعضاء الهيئة التنفيذية وبعض المسؤولين، والذي أحال دون اختيار القرارات الصائبة والمحدثة للأثر الإيجابي في عمل الجماعة المحلية، بالإضافة إلى سوء استثمار الموارد المتاحة، وضيق الوقت والجهد والانحراف عن الأهداف المسطرة.
- عدم إشراك مواطني المجتمع المحلي في القرارات المتعلقة باحتياجاتهم المحلية، أدى في الكثير من الأحيان إلى الإقصاء وسوء تقدير الاحتياجات وتوزيعها ونشوب صراعات بين الطرفين.
- وجود ضغوط خارجية في بعض الأحيان تمارس من قبل الأعيان وسادة القبيلة في عملية صنع القرارات بالجماعة المحلية، مما أثر سلباً على بعض إنجازات الجماعات المحلية.
- وجود ضغوط داخلية تمارس من قبل بعض الأعضاء الفاعلين بصورة طفيفة لخدمة المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة أثناء اتخاذ القرارات التي لهم صلة بها.
- واستنتجت الدراسة في الأخير أن التنظيم البيروقراطي للجماعة المحلية وظائف عكسية (المعوقات التنظيمية) تعمل على الحد من فعالية هذا التنظيم، مما تنعكس سلباً على الأهداف التي أنشأ لأجلها، والمتمثلة في إحداث تنمية محلية لتلك الأطر الجغرافية المشكلة للجماعات المحلية.

- نقد وتقييم الدراسة:

- لم تعالج هذه الدراسة قضية الصراع في التنظيم البيروقراطي، وإنما انطلقت بتخمينات في أن المعوقات التنظيمية ومدى تأثيرها على العمليات التنظيمية، إلا أنها استنتجت أن هناك بعض من مظاهر الصراع داخل الجماعة المحلية، وتبين أن أغلب النتائج هي في ذاتها عبارة عن مظاهر لصراع لم يصرح بها علانية، وإنما جعلت ضمنية وما اتضح فيها وجود تحالفات وتكتلات لأعضاء التنظيم مما أدى نشوب الصراع، وبالتالي نعتقد أنه درس آثار الصراعات السلبية وغير الوظيفية.
- ولاحظنا في هذه الدراسة والدراسات السابقة لها أن الأفراد داخل التنظيم لهم أهدافهم الشخصية ومصالحهم الخاصة يسعون إلى تحقيقها ولو كان ذلك على حساب جماعاتهم وعلى حساب التنظيم، كما أن القيم التقليدية (القبائلية والعشائرية) لا زالت مسيطرة

سيطرة شبه كاملة داخل الجماعات المحلية من خلال السعي لتحقيق مصالحها، وتوجيه المشاريع لصالحها، والتدخل في اتخاذ القرارات داخل المجالس. وكل هذا نجدّه يتوافق مع متغيرات دراستنا ويؤكدّه واقعياً وهما مصالح العصبية القبلية ومصالح الأفراد داخل المجالس. إلا أن هذه الدراسة كذلك لم تبين طبيعة البنى الاجتماعية في المجتمعات المحلية التي درستّها وإنما اعتمدت فقط على تصريحات المبحوثين.

فتحت هذه الدراسة المجال على نفسها، لتدرس الهيئة المنتخبة بما فيها من رئيس لها ونوابه وأعضائه، وتدرس أيضاً المدراء ورؤساء الأقسام والمصالح والمكاتب، ولم تقتصر على إحداها (الهيئة التنفيذية أو المصالح البلدية) وهذا لاختلاف طبيعة ووظائف كل منهما، وتبين لنا من خلال الدراسة النظرية والميدانية أن الباحث درس البلدية بما فيها من مجلس ومصالح إدارية، فهذه كما قلنا تختلف وظائفها، فوظيفة الهيئة لها علاقة مباشرة بالتنمية المحلية واتخاذ القرارات والتخطيط للمشاريع فقط، على أن رئيس البلدية ورؤساء المصالح والموظفون يقومون بتنفيذ وتطبيق هذه القرارات سواء بتسييرها وتنظيمها وجدولتها في التنظيم أو التحضير لتنفيذها واقعياً بالمجتمع، ولذلك وجدنا هناك تداخل في الصلاحيات بين مختلف أطراف الجماعات المحلية، فهذا الأخير لا يعبر على حد علمنا على البلدية فقط وإنما يعبر على الدائرة والولاية أيضاً، لذلك كان من الجواز له أن يستخدم مفهوم التنظيم بدل من مفهوم الجماعة المحلية أو الإدارة لكي لا يكون باحث إداري أو قانوني، ولكي يبقى على الطابع السوسيولوجي للدراسة، فكثير من الأحيان أن مصطلح الجماعة المحلية يقتصر على المجلس البلدي بصفته جماعة تمثيلية للمجتمع.

وعلى العموم كنا قد استفدنا من هذه الدراسة وبصرتنا بأمور الدراسة وفهم بعض المتغيرات الفاعلة في دراسته ودراستنا فنقد هذه الدراسة وتقييمها ساعدنا كثيراً في توجيه دراستنا إلى دراسة متغيرات أوسع وأعمق، وتوجيهها إلى الأحسن من هذا.

6-3- الدراسة الثالثة:

- المسألة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية.⁽¹⁾ وهي في الأصل دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل، قام بها الباحث كمال بوقرة بمؤسسة قارورات الغاز وحدة باتنة، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- تحليل النسق الثقافي للعامل الجزائري، ومعرفة أوضاعه ومدى ارتباطه بواقعه الاجتماعي والثقافي وذلك من خلال الاطلاع على مدى انتشار الثقافة التنظيمية في المؤسسة الجزائرية.
- الكشف عن أهمية البعد الثقافي في إدارة العملية السلوكية للأفراد.
- الوقوف على حقيقة الثقافة التي تؤثر في سلوك العامل.
- معرفة مدى الارتباط هذه الثقافة بفاعلية العامل سواء من ناحية الأداء أو من ناحية الاستقرار المهني.
- الكشف عن علاقة القيم الثقافية لدى العامل، بالمشكلات التنظيمية التي تعاني منها المؤسسة الجزائرية.

يرى الباحث أن المشكلات التنظيمية التي تعاني منها المؤسسة الجزائرية هي إفرازات مباشرة أو غير مباشرة لثقافة العامل والمجتمع ككل، ذلك أن الثقافة مثل الكائن الحي إذا دخل جسمه عناصر ثقافية غريبة فإنه يتصدى لها بمختلف الوسائل إما بالمقاومة الإيجابية، والتي ينتج عنها الصراع الثقافي أو المقاومة السلبية، وهي عدم تبني الأفراد للقيم الوافدة وعدم التجاوب معها وهذا ما حدث في رأيه في الأساليب التسييرية الوافدة المطبقة في المؤسسات الجزائرية. ولهذا يعتقد أن سبب ظهور المشكلات التنظيمية يرجع

(1) - كمال بوقرة، المسألة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية، بمؤسسة قارورات الغاز وحدة باتنة، مذكرة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007.

لعوامل اجتماعية ثقافية أكثر منها لعوامل مهنية أخرى، ذلك أن أي شكل أو خلل تنظيمي هو في الأساس يعود إلى ثقافة الأفراد المشكلين داخل المؤسسات، وهذا الإشكال دفعه إلى طرح تساؤل مؤداه: ما موقع المسألة الثقافية من المشكلات التنظيمية التي تعرفها المؤسسة الجزائرية؟ أو إلى أي حد تؤثر الثقافة في استقرار فعالية المؤسسة الجزائرية وتحقيق أهدافها التنظيمية والاجتماعية والتنمية؟.

وترتبت على هذه التساؤلات وغيرها فرضيات دراسية نوردتها فيما يلي:

- تعدد القيم الثقافية لدى العامل السبب الرئيسي في المشكلات التنظيمية.
- كلما تناقضت القيم الثقافية للعامل مع القيم التنظيمية كلما ضعف انضباطه في العمل.
- كلما قل وعي العامل بالثقافة الصناعية، كلما زاد تعرضه للإصابات والأمراض المهنية.
- كلما كانت القيم الثقافية الوافدة غير مقبولة، كلما زاد عدم الرضا عن العمل.
- كلما كانت القيم الثقافية التي تتحكم في طرق التسيير غير مقبولة، كلما أدى ذلك إلى دوران العمل.

فصّل الباحث رسالته إلى سبعة فصول: تطرق في الأول للإطار المنهجي وطرح مشكلة الدراسة، وطرح في الثاني مدخل سوسيوانثروبولوجي لدراسة الثقافة، وتناول في الثالث دراسة سوسيوقulture في الجزائر، فيما كرس الفصل الخامس للدراسة السوسولوجية للمشكلات التنظيمية وطرح فيه بعض من النماذج من المشكلات التنظيمية التي تعاني منها المؤسسة الجزائرية كالتأخير أو التغيب عن العمل، الصراع التنظيمي، حوادث العمل، الرضا الوظيفي، دوران العمل. وقد جاء في فصله السادس طرح الإجراءات المنهجية لدراسته من منهج وتقنيات وتحديد العينة وكيفية اختيارها، أما في الفصل الأخير فحلل وفسّر فيه المعطيات والبيانات واختبار فرضيات الدراسة مع استخلاص نتائجها.

أجريت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية لقارورات الغاز وحدة باتنة بصفتها مؤسسة عاصرت كل المراحل التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية الوطنية، حيث عرفت مرحلة التسيير الاشتراكي، ومرحلة إعادة الهيكلة، ومرحلة استقلالية المؤسسات وجعل الباحث هذه المؤسسة كنموذج وكمجال لدراسته والتي تضم 363 موزعين على الدوائر والمصالح المختلفة بالمؤسسة قام باختيار عينة عشوائية طبقية ليكون عدد الباحثين في الأخير والذي قام بدراستهم يقدر بـ 90 عامل، استخدم الباحث عدة وسائل لجمع المعلومات هي الملاحظة المباشرة، والمقابلة الموجهة (استمارة مقابلة) من خلال تقديم استمارة لكل الباحثين من فئة العمال والإطارات والمسؤولين، والمقابلة الحرة وكان الغرض منها اكتشاف الميدان، واستخدم السجلات والوثائق الإدارية كذلك لجمع المعلومات والبيانات، وأطر هذه الأدوات في أسلوب منهجي أو المنهج الوصفي التحليلي.

واستخلصت الدراسة عدداً من النتائج نورد بعضها منها فيما يلي:

- أن ظواهر عدم الانضباط في العمل منتشرة بشكل ملحوظ، حيث ينتشر التغيب، والتخلف عن العمل للحضور في الوقت المحدد، وسبب هذا يعود إلى التناقض بين قيم المجتمع وقيم المؤسسة، وهذا لأن العوامل الثقافية للمجتمع والتي يحملها الفرد معه إلى المؤسسة تلعب دوراً أساسياً في تحديد السلوك التنظيمي، وبالتالي هذا وراء كل الظواهر والمظاهر الإيجابية والسلبية التي تعرفها المؤسسة.

- لاحظ الباحث أن الصراع ظاهرة متفشية في المؤسسة محل الدراسة، يحدث بين العمال والمسؤولين أو بين العمال فيما بينهم أو بين المسؤولين فيما بينهم، ولاحظ أن هذه الصراعات تقف وراءها عوامل موضوعية كمحاولة الاستئثار بالقوة والنفوذ بدون سند قانوني، وأن الصراعات تدخل ضمن هذا الإطار، كما استنتج إن الاختلاف في المستوى التعليمي يؤدي بلا شك إلى الاختلاف في القيم الثقافية كما وجد أن عوامل الاختلاف الثقافي (الاعتبارات القرابية والجهوية) حسب تصريحات الباحثين تكون سبباً في تولد الصراع بشكل دائم، كما أشارت النتائج أن التناقض أسلوب حياة العامل مع بيئة المصنع وعدم تكيفه واندماجه بما يؤدي إلى

حدوث صراع، وخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن الاختلاف في القيم الثقافية بين الأفراد والجماعات داخل المؤسسة تكون سبباً رئيسياً في ظهور الصراعات المهنية التنظيمية.

- وبالتالي خلص إلى أنه تعدد حقاً القيم الثقافية لدى العامل السبب الرئيسي في المشكلات التنظيمية، وأن التركيز على المسألة الثقافية في المؤسسات والتنظيمات البيروقراطية لا ينطلق من اعتبارات إيديولوجية كما يعتقد البعض وإنما الدافع الحقيقي وراءه اهتمام العلماء بهذه القضية هو دافع مصلحي براغماتي بالدرجة الأولى.

- نقد وتقييم الدراسة:

إن هذه الدراسة وإن كان موضوعها لا يعالج موضوع الصراع بصفة محورية واضحة، فإنها عاجلت وحللت المشكلات التنظيمية في المؤسسة والتي اعتقد صاحبها أنها تنشأ من الاختلاف في القيم الثقافية للعمال، ولاحظنا أنه تنبه بقضية الصراع في التنظيم وجعله متغير من متغيرات دراسته بحيث افترض انه كلما ازداد الاختلاف حول القيم الثقافية كلما زادت الصراعات المهنية، ومن المعلوم أن المجتمع الباتني أفراده لازالوا يحافظون على قيمهم التقليدية المستمدة من قيم المجتمع الأصلي ويعملون بها.

وإذا اقتصرنا الحديث على متغير الصراع الذي حلله وفسّره في محاولة الأفراد استخدام القوة والنفوذ بدون سند قانوني، ولأنه لم يحلل وفق مقاربة التحليل الاستراتيجي قال بهذا الشيء، فما قراناه من تحليلاته وتحويله نجده يعني تشكيل العمال سلطات فعلية، وذاتية يوجهون بها سلوكياتهم ويحكمون بها أفعالهم التي تتوجه نحو الصراع، وأضاف إلى هذا أن الاختلاف في القيم الثقافية للعمال واختلاف ثقافتهم التي تنم بولاءات قبلية أو جهوية وعلاقة هذا بظهور صراعات، وإذا سبقنا أحداث دراستنا نجده يؤكد نتائجنا، أو نتائجنا تؤكد نتائجها في أن الصراع يتولد بالإضافة إلى تعدد الهويات الفردية، واختلاف الهويات الجماعية والثقافية داخل التنظيم. كما تجدر بنا الإشارة إلى أن تحليله لمتغير الصراع في المؤسسة أن لم يحلله سوسيولوجيا، وإنما كانت طبيعة تحليله سيكولوجية بحتة، بحيث اقتصر على الفرد العامل وصراع الدور وتكيفه داخل المؤسسة وعدم توافقه مع قيمها التنظيمية، وهذا ما يعالجه علم النفس واتجاهاته المختلفة.

بالإضافة إلى تعدد الهويات الفردية، واختلاف المصالح الخاصة للأفراد المشكلين لتنظيم بيروقراطي معين. لذلك إن الشيء الذي أضافته هذه الدراسة إذا ما نحينا عامل المجال والزمن وهو الصراع الفردي والصراع المتولد عن اختلاف الثقافات داخل المؤسسة. وأنه درس فقط المؤسسة ولم يدرس البنية الاجتماعية في المجال الاجتماعي مجال الدراسة، وخاصة في دراسته التطبيقية، التي لم يتحدث فيها عن طبيعة الثقافة الاجتماعية في ميدانياً وأثرها على الثقافة التنظيمية بالمؤسسة محل الدراسة.

إن هذه الدراسة في كليتها هي دراسة واضحة وغير معقدة ومشابكة متغيراتها بسيطة، وتحليلاتها واضحة وسوسيولوجية عموماً وسيكولوجية ضمناً. الأمر الذي جعل بنا نستفيد من نتائجها بتأكيد نتائج دراستنا بطريقة غير مباشرة وغير صريحة وهذا لأن مجال دراسته كان في تنظيم صناعي، إلا أن مجال دراستنا يختلف عنها، من حيث طبيعة المجتمع في حد ذاته وفي طبيعة المجال التنظيمي وتنظيم المجالس بصفتها هيئات تمثيلية للمجتمع المحلي.

- إن ما نستطيع أن نستنتجه من الدراسات السابقة الثلاث أنها طرحت بالدراسة والتحليل لمتغيرات مثل المصالح الشخصية والذاتية، والمصالح القبلية والعشائرية والجهوية، والقيم الفردية والجماعية، والقيم الاجتماعية في التنظيم، والقيم التنظيمية واختلافها وتعددتها ومراكز اتخاذ القرارات، وعلاقات السلطة، وكلها عوامل تشكل من خلالها الصراعات والنزاعات ذات الطابع التنظيمي والثقافي والفردية والمصلحي وهي كلها نتائج دراستنا تؤكد استخلاصاتهم، أو أن نتائجهم تؤكد تحليلاتنا مع الأخذ بعين الاعتبار المجتمع الذي تقام فيه الدراسة الواحدة، فكل الدراسات السابقة أجمعت في تنظيمات ومؤسسات المجتمع الجزائري، لذلك أن ثقافة هذا المجتمع موحدة في أنها ثقافة تكون إما حديثة وعصرية في طبائع، وإما تقليدية وقديمة قد تتأثر الأفراد والجماعات داخل التنظيمات بوحدة منها وتكون الغلبة والسيطرة على الثانية منها. بحيث أنها كلها عاجلت الثقافة الاجتماعية غير الرسمية داخل التنظيمات البيروقراطية.

- دور القوى الاجتماعية في إفران النخبة السياسية؛⁽¹⁾ قام بها الباحث معاش الطيب بولاية الأغواط، وهي عبارة عن دراسة أكاديمية تدخل ضمن مجال علم الاجتماع السياسي. في دراسة يهدف من ورائها إلى تحديد تفاعل القوى الاجتماعية بمختلف أشكالها وأصنافها مع النخبة في إفرانها وإبرازها، وهذا من أجل معرفة وزن المترشح من جهة، والقوى الداعمة له ومدى تأثيرها من جهة أخرى، وما هي الخصائص الاجتماعية لهذه القوى والتي أفرزت الرجل النخبوي والممثل لها، بالإضافة يسعى الباحث إلى تحديد نوع النخبة وسماتها داخل القوة التي أفرزتها، وكذا وزنها واستمراريتها، وتغييراتها والتجديد فيها، مع التركيز بالدراسة والتحليل للخلفيات السوسيوسياسية لهذه القوى المركب للنخبة. والتساؤل الذي دار حوله البحث يكمن في:

- ما هي القوى الاجتماعي المساهمة في إفران النخبة السياسية التي مثلت المجتمع الأغواطي على المستوى البرلماني والمحلي؟.
- وكيف كانت النخبة السياسية لهذه الولاية على المستوى البرلماني وكيف كانت سبل نجاحها؟. وما هي أبعاداتها الاجتماعية؟. وما هي تمثيلات النخبة السياسية المكونة للمجلس الولائي من حيث قطاعاتها وانتماءاتها النقيية والجهوية، وكذا محدداتها الريفي أو المدني ومؤثراتها؟. وما هي درجة التمثيل السياسي للتشكيلات السياسية؟.
- ما هي درجة قوة النخبة السياسية المتمثلة في رؤساء المجالس البلدية من حيث مؤشرات الانتماء القبلي لهم؟. وبصفة عامة ما هي الانتماءات القبيلية أو العشائرية أو العائلية أو المهنية أو الجهوية أو المدنية أو القروية الممثلة لمختلف النخب السياسية؟.
- وقد أخذ بعين الاعتبار مؤشرات الجنس، السن، المستوى التعليمي والتكوين، وكذا المهنية.
- ولكن من الملاحظ أن الباحث لم يأخذ بعين الاعتبار طرح أجوبة تخمينية على تساؤلاته التي طرحها، فنظن أنه لم ينطلق من فرضياته دراسية، ولا نظنه كذلك أنه انطلق في دراسته من أهدافها، وإنما نجده انطلق من أسئلة وليست تساؤلات حتى؟. ولا نعرف ما إذا كان قد انتهج منهجية علمية في دراسته أم منهجية شخصية تحضه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة أدرجت مفهوم القوى الاجتماعية، ونحن بدورنا نحاول فهم هذا المفهوم وتفهمه للقارئ: فالقوى السياسية كما عرفها عدي الهواري بأنها: "عبارة عن هيكلية المصالح الاجتماعية المهنية في شكل سلطات كالسلطة والسلطة النقيية والسلطة الدينية... وهذه السلطات اجتماعية وليست سياسية لأنها لا تشارك في الانتخابات مثل الأحزاب السياسية، لكن وجودها وحريتها وسيرها مرهون بالحرية السياسية التي يضمنها الدستور. فمن خلال من قراءة المذكرة استخلصنا أنها: "تشكل دعامة أساسية لفئة أو طبقة معينة أو شريحة سكانية، تساعد في تحقيق أهدافها والوصول إلى مقتضاها، كوصول مثل طبقة أو حزب أو جماعة للسلطة، أو حزب لتولي الحكومة، أو نقابة لتولي إدارة. وفي هذه الدراسة تم التمثيل بالقوى الاجتماعية في القبيلة كقوة، والمجتمع المحلي كقوة، الزاوية كقوة، جماعة المصالح كقوة، النقابة كقوة... الخ.

وقد قسّم هذا الباحث مذكرته إلى بابين، الأول يحتوي على فصل أول تطرق فيه لتحديد الإشكالية والمنهجية المتبعة وإجراءاتها، وفي فصل ثاني تطرق إلى عرض ماهية القوى الاجتماعية، وعرج إلى فصل ثالث عالج فيه مفهوم النخبة السياسية أما في فصل رابع فأضاف عن سابقه أنواع النخب المغاربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، أما في فصله الخامس فعرض فيه مراحل وأطوار الانتخابات الجزائرية، أما في فصله السادس فعالج فيه المقاربات النظرية التي حددت الدور. أما الباب الثاني فقسّم بدوره إلى أربعة فصول، تطرق في أوله، إلى مدخل جغرافي سكاني سوسيوسياسي وظيفية الانتخابات المحلية، وعالج في ثانياً الانتخابات التشريعية، أما في ثالثة فطرح الانتخابات المحلية الإطاحة بالمجالس الولائية والبلدية.

(1) - الطيب معاش ، دور القوى الاجتماعية في إفران النخبة السياسية ، دراسة حول الانتخابات البرلمانية والمحلية في ولاية الأغواط ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي ،

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2008/2007.

أقيمت هذه الدراسة بولاية الأغواط، في مسح شامل لنواب البرلمان الممثلين عن الولاية، وكذا نواب المجلس الولائي، وكذا رؤساء المجالس البلدية، ويقصد جمع المعلومات عنها فقد تم اختيار منهج المسح الاجتماعي في دراسة وصفية تتبعية على مدى أربعة فترات انتخابية هي 1990-1997-2002-2007، أما الوسيلة التي تم جمع المعلومات بها هي المقابلة.

ومن بين النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة نجد:

- أن رؤساء المجالس يؤهلون ويحصلون على مناصب إدارية عليا يكون بارتكازهم على رهانات وقوى اجتماعية متمثلة في القبائل بولاية الأغواط.

حاول الباحث من خلال إبراز وفهم النخبة لهذه الولاية من حيث منحدراتها الاجتماعية وشريحة النسبة الغالبة عليها ومستوياتها الدراسية، وكذا المهنة المشاركة في هذه المناصب الثلاثة البرلمان والمجلس الولائي ورئيس المجلس البلدي. فتساءل في الأخير، هل نحن حقيقة أما نخبة تمثلنا؟. ونقول نحن: هل نحن أمام نخبة تعليمية يمكن لها أن تمثل مستقبلاً شرائح وفئات المجتمع؟.

يبدوا من خلال القراءة المتعمقة لهذه المذكرة والتي احتوت دراسة، سعي من خلالها الباحث إلى البحث في دور القوى الاجتماعية في إفراز النخبة السياسية، فمن الملاحظ أن عنوان الدراسة مهم ويهْمنا نحن بالأساس لما كان مجال الدراسة بولاية الأغواط، ودرس القوى الاجتماعية وتركيزه على القبيلة أو العشيرة أو العائلة أو الجهة ودورها في تمثيل العضو الممثل لها في المجالس المحلية. وإلا أن محتوى الدراسة فارغ وخاوي، ولم يمنح لهذا الموضوع حقه من الدراسة والبحث الجدي والمعمق، وإنما ظهرت عليه البساطة والركاكة سواء ما تمثل في الجانب المنهجي أو الجانب التحليلي والربط بين المتغيرات، بحيث نلمس أن الباحث لم ينزل إلى الميدان بالمرّة، بحيث ظهر المستوى الكلي للمذكرة بسيط جدا ولا يعبر عن عمل جاد وخالص ودقيق، وإنما مجرد جمع شتات المعلومات من هن وهناك بدون تحليلات، وقد عبر قال بلسان حاله في الصعوبات التي اعترضت طريقه يقول: "نقص المعلومات المتعلقة ببعض المترشحين خصوصا في البرلمانيات حيث يصرح بمهن حرة فقط وصعوبة الاتصال ببعض الأشخاص قصد توضيح بعض الأمور، وقلة المراجع المتعلقة بمفهوم القوى الاجتماعية، وعدم القدرة على التنقل من أجل إجراء البحث، وعدم الوصول إلي مجموع النواب كلهم خاصة نواب 1990 وهما السيدان يعقوبي وبلخادم، وبالتالي لجأنا إلي التحليل بصيغة الغائب وبعض النواب من البرلمان. وصعوبة وعدم القيام بأسفار من شأنها أن تحدد إكمال البحث". ومن خلال هذا القول نرى بأن الباحث صراحة لم يقوم ببحث ميداني جاد وحقيقي، وخاصة عندنا صرح بنفسه أنه يحلل باسم الغائب، والدراسة العلمية أنه لا تحلل باسم الغائب، وإنما تكون التحليلات وفق ما جُمع من معلومات من الميدان، وكان من الأولى به تحييد المبحوثين الذين لم يستطع الاتصال بهم.

وعلى الرغم من أهمية الموضوع وخطورته في معالجته لبعض المتغيرات الرئيسية، إلا أننا لم نستفد منه لا من جانبه النظري ولا من جانبه الميداني، فالحاجة التي دفعتنا إلى إدراجه ضمن عناصر دراسات سابقة هو عرض، وإن كانت دراسة واحدة تبين استمرارية البنى التقليدية وعملها داخل التنظيمات ذات النشأة السياسية وبخاصة بالمجالس، ولمعرفة حضورها الكثيف أثناء الانتخابات المحلية، وكذا استمراريته بممثليها داخل المجالس، وهذه الدراسة لو كانت ذات فعالية لكانت قد ساعدتنا في تحليلاتنا وتفسيراتها ونتائجها في دراساتنا الحالية.

7- محتويات المذكرة:

تتضمن هذه المذكرة خمسة فصول، رأينا بأنها تجيب على التساؤلات والانشغالات التي طرحناها، وتجسد الأهداف التي وضعناها سواء على المستوى النظري أو التطبيقي.

- **مدخل منهجي:** طرحنا فيه مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضتها (الإشكالية)، والأسباب والدوافع الذاتية والموضوعية، فضلاً عن التطرق فيه لأهمية الدراسة والهدف منها، وحددنا فيه مفاهيمها، وجعلنا عرض وتقييم ونقد للدراسات السابقة.

- **الفصل الأول:** طرحنا فيه مختلف الاتجاهات النظرية والمقاربات التي اهتمت بدراسة وتحليل وتفسير الصراع الاجتماعي والثقافي والتنظيمي، مع مناقشة وتقييم لكل الأطروحات التي اهتمت بهذا الموضوع، وكان الغرض من هذا هو التأصيل النظري للموضوع المعالج، بحيث تطرقنا فيه لتحليلات ابن خلدون فيما يخص صراع العصبية القبلية، وتناولنا فيه بطرح وتحليل النظرية الكلاسيكية، النظرية البنائية الوظيفية الكلاسيكية، ونظرية كارل ماركس والصراع الطبقي، وجورج سيمل ونظريته في التفاعل الاجتماعي والصراع الوظيفي، ونظرية روبرت ازرا بارك في الصراع الإيكولوجي، كما عرّجنا فيه على نظريات النظام والصراع الحديثة بطرح تحليلات تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون، والنظريات الماركسية المحدثه وكان حُرّي بنا التطرق إلى نظرية التبادل الاجتماعي ونظرتها للصراع، بالإضافة إلى تحليلات مدرسة فرانكفوت النقدية وروادها، واخترنا منهم هربرت ماركيز وبيورغان هابرماس، كما لا يفوتنا أن نطرح تحليلات آلان توران وبيير بورديو ومحاولة عرض أطروحة ميشال كروزيه في التنظيم البيروقراطية.

- **الفصل الثاني:** قمنا فيه بتحليل مفهوم الصراع الاجتماعي والتنظيمي، وعرض مستوياته وأنواعه، بالتطرق إلى عنصر القيم الثقافية في التنظيمات، وحللنا من خلاله وظائف الصراع ونتائجه وآثاره وعوامله وآليات واستراتيجيات حله، وانصرفنا إلى عرض وتحليل العمران والمجتمعات المحلية المتميزة ومدخل دراستها، كما قمنا بتقسيم وتصنيف المجتمعات المحلية في نموذج ميداني واقعي ودعمناه بمقاييس ومعايير التي عن طريقها يمكن التمييز بين هذه المجتمعات المحلية.

- **الفصل الثالث:** تناولنا في هذا الفصل ماهية الهوية بطرح مفهومها وتصنيفات الهوية وعناصرها ووظائفها وتناولنا كذلك مفهوم التنظيم البيروقراطي بتحليلات نظرية المقاربة البيروقراطية، وعرضنا إلى جانب هذا التنظيم الغير رسمي في المنظمات وتناولنا فيه دوماً عرض لمفهوم الإستراتيجية الفردية وذلك بالتطرق لمسلمات مقارنة التحليل الاستراتيجي ومبادئه وتطرقنا إلى الموجهات التي تحكم السلوكات وتوجه الأفعال في التنظيمات البيروقراطية الجزئية وهي السلطوية والزبونية، وتناولنا فيه أيضاً التعددية الحزبية والتنظيمات السياسية. أما الجانب التطبيقي الميداني من المذكرة فهو بدوره قسمناه إلى مدخل وفصلين:

- **مدخل منهجي:** جاء هذا المدخل المنهجي ليعرض لنا الإطار التحليلي للدراسة وإطارها المنهجي وذلك بالتطرق إلى المناهج والأساليب العلمية وأدوات جمع المعلومات والبيانات ومجالات الدراسة المكانية والبشرية والزمنية.

- **الفصل الرابع:** وكُرِّس هذا الفصل بدراسة حالة المجالات العمرانية والاجتماعية وشكل البنى الاجتماعية المشكلة بها، وعوامل تشكل الصراعات وأنماطها وطبائعها ومضامينها في الهيئات المحلية المنتخبة، وقسمناه إلى مجالات عمرانية بدوية وريفية وشبه حضرية وحضرية مع استخلاص نتائج بالنسبة لكل مجال عمراني بمجالسه.

- **الفصل الخامس:** قمنا فيه بدراسة تحليلية وسوسيولوجية للمعطيات المستقاة من الواقع الملاحظ والمدروس، وقسمناه هو بدوره إلى أقسام، صراع القبيلة داخل المجالس في العمران البدوي، والصراع التنظيمي داخل المجالس في العمران الريفي، وصراع الهويات السياسية وتولد الصراع السياسي المتولد عن طريق اختلاف الأهداف والبرامج في العمران شبه الحضري، وصراع وتصادم الاستراتيجيات الفردية لأفراد التنظيم وذلك في العمران الحضري.

- وخرجنا في الأخير بخلاصة واستنتاجات عامة منها ما هي نظرية ومنها ما هي تطبيقية وميدانية.

الفصل الأول

الفصل الأول: النظريات السوسيولوجية المفسرة للصراع.

- تمهيد:

أولاً: ابن خلدون العصبية والصراع.

ثانياً: النظرية الكلاسيكية (النظام والصراع).

1- النظرية البنائية الوظيفية الكلاسيكية .

2- النظرية الماركسية: كارل ماركس والصراع الطبقي.

3- نظرية التفاعل الاجتماعي: جورج سيمل والصراع الوظيفي.

4 - النظرية الايكولوجية: روبرت ازرا بارك والصراع الايكولوجي.

ثالثاً: النظريات الحديثة (النظام والصراع).

1 - النظرية البنائية الوظيفية الحديثة.

2 - النظريات الماركسية المحدثه.

رابعاً: نظرية التبادل الاجتماعي.

خامساً: النظريات المعاصرة.

1 - النظرية النقدية (مدرسة فرانكفورت النقدية).

2 - نظرية التاريخانية: آلان توران والصراع الثقافي:

3 - البنيوية التركيبية: بيير بورديو.

4 - أطروحة ميشال كروزيه في التنظيم البيروقراطي.

خلاصة الفصل.

- تمهيد:

يهتم علم الاجتماع بدراسة المجتمع؛ وقد طرح ايرفينج زايتلن Irving zaltlen تساؤل في مطلع مؤلفه بعنوان "مقدمة في علم الاجتماع" عن ماهية موضوع الدراسة في علم الاجتماع وأجاب عنه بأنه: "هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الجماعات الاجتماعية في كل الاحجام كبيرة كانت أم صغيرة، أنواع أولية أم ثانوية، تلك الجماعات التي تحدث بينهم علاقات وعمليات اجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع، وذلك مما يشكل في النهاية موضوعاً أساسياً في علم الاجتماع.⁽¹⁾

إن جذور الصراع الاجتماعي ترتبط بعناصر كثيرة منها الإنسان والبيئة، وطبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والتحولات والتغيرات الكبيرة في حياة المجتمعات، وتصادم الأفكار والثقافات والقيم بين المجتمعات والجماعات والأفراد، ولا يتولد الصراع الا بوجود عنصر من هذه العناصر او كلها او غيرها تماماً. ومنطقياً وحسب حلقة التاريخ يختلف مفهوم الصراع من مرحلة الى اخرى في تاريخ البشرية، وتختلف التصورات والروى من مفكر إلى آخر، باختلاف طبيعة التأثير وجذوره وباختلاف البيئة الاجتماعية، والتأثر بالحيث الاجتماعي الذي تبرز فيه ظاهرة الصراع، والى الفلسفة الاجتماعية التي يعتقدونها، والايديولوجيات السياسية التي يتبنونها. بحيث نجد من يدرس ظاهرة الصراع بين مجتمعين متميزين ونتائج الصراع والى ماذا يؤول، ومن نجده ينظر الى للصراع والثورة والتغيير الاجتماعي، وهذا ما نجده عند كارل ماركس. ومن نجده من الاتجاه المحافظ ينظر للصراع على انه مشكلة ينبغي حلها، ومن ينظر الى بايجابية الصراع ووظيفته في المجتمع والمنظمات. لذلك قد حظي مفهوم الصراع باهتمام بالغ لدى المفكرين والباحثين الاجتماعيين وان اختلفت آراؤهم والجوانب التي يركزون عليها في دراساتهم الاجتماعية، فان هذا الاختلاف يرجع الى الاتجاهات التي ينتمون اليها.

وبتعدد منظورات الصراع تتعدد مداخل تحليله وتفسيره بين مختلف التخصصات وفي التخصص الواحد ذاته، اذ يصعب حصرها وتربيتها، ولكننا في دراستنا حاولنا تصنيف النظريات المفسرة لظاهرة الصراع والمعالجة له على اساس الفترة التاريخية التي ظهرت فيها وانتشرت "تسلسل زمني تاريخي" بداية ب عبد الرحمان ابن خلدون ونهاية بنظريات الحداثة، وعلى اساس التمازج والتداخل بين النظريات الكبرى ونقد الواحدة منها للآخرى وتباينها والتي تزامنت في عصر واحد كالاتجاه الماركسي والاتجاه الوظيفي. وعلى اساس انماط الصراع بداية بالصراع الاجتماعي وصراع العصبية القبلية عند عبد الرحمان ابن خلدون ومرورا بالصراع الطبقي عند كارل ماركس، والصراع السياسي عند رالف داهندروف، والصراع الوظيفي عند لويس كوزر والصراع التنظيمي عند رواد النظرية السوسيولوجية في المنظمة، وهوامش لآراء لعلماء اجتماع ناقشوا قضية الصراع في مجتمعاتهم. بحيث تتم المناقشة للأفكار والمقارنة بينها بالتركيز على الصراع بالمنظمات والتنظيمات السياسية بمحاولة اسقاط أفكار المفكرين والعلماء على واقع مجتمعتنا الجزائري وعلى واقع التنظيم المؤسسي ومناقشتها.

تكشف تحليلاتنا للمداخل السوسيولوجية عن مدى التباين والاختلاف الذي حدث على مكونات وظروف النظرية السوسيولوجية عامة، حيث اهتمامها بالقضايا والمشكلات الاجتماعية وما ينبغي عليه ان تكون عليه مستويات التحليل لهذه القضايا والظواهر الاجتماعية والمشكلات فلقد ركزت بعض النظريات السوسيولوجية على ضرورة الاهتمام بمشاكل وقضايا محددة ومعالجتها بصورة موضوعية ومركزة، وظهرت اخرى تحاول تبني وجهات نظر تحليلية شاملة او سطحية بين ما يعرف بالنظريات السوسيولوجية بعيدة المدى وقصيرة المدى "الماكروسوسيولوجية الميكروسوسيولوجية".

كما جاءت عملية التباين النظري السوسيولوجي المعاصر لتوضح الحقائق منها ما يرتبط بطبيعة الاتجاهات الايديولوجية داخل مدخل الصراع وذلك حسب نمط التفسير الذي تقتدي به، فهناك نماذج للصراع تكون قائمة على أفكار ثورية كالنموذج الاشتراكي عند كارل ماركس نتيجة العوامل الاقتصادية وعند روبرت ازرا بارك نتيجة للعوامل الايكولوجية بين الانسان وبيئته أو بين الانسان

(1) - اسماعيل علي سعد ، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب.ت ، ص 36.

وأخيه الانسان في البيئة الحضرية وطبيعة الصراع الطبقي. وهناك نماذج محافظة في صياغتها واهدافها وطروحاتها وتوجهاتها عند دراسة المشكلات والقضايا المختلفة كما هو موجود عند الوظيفيين من رواد المدرسة الوضعية كـ أوغست كونت ودوركايم وهربرت سبنسر وماكس فيبر، وبارسونز، كما نجد نموذجاً ثالثاً من النظريات التي سعت الى تبني اتجاهات وسيطة لم تعرفها النظرية السوسولوجية من قبل مثل ظهور منظورات بنائية الصراع، والتي تعكس العلاقة الماركسية والبنائية الوظيفية "الماركسية المحدثه" كمنظورات داهرنديروف ولويس كوزر ودافيد لوكود وغيرهم، كما عُرضت بعض الاطر التصورية والمرجعية الجديدة والتي جعلت علاقة متبادلة بين علم الاجتماع والعلوم الانسانية والاجتماعية الاخرى كعلم النفس الانتربولوجيا، الفلسفة والتاريخ وهذا ما يتمثل في النظريات السوسولوجية المتمثلة في التفاعلية بزعامة جورج زميل، ونظرية التبادل الاجتماعي. بدون ان نتغافل الاسهامات التي قدمتها النظرية النقدية في علم الاجتماع وفي مقدمتها تحليلات رواد مدرسة فرانكفورت النقدية للصراع في المجتمعات الحديثة، وعلى هوامشها عرض لافكار الان توران وبيير بورديو كعلم اجتماع نقدي ينتمي الى النظرية البنوية. وكما نطرح بالاضافة الى هذا وناقش نظريات التنظيم والتي تطرقت في اجرائها الى ظاهرة الصراع في المنظمات كمنظرة التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه وفريدبرغ. لننتهي الى طرح نظريات سوسولوجية معاصرة وحدائية كأفكار علماء الحداثة وما بعد الحداثة.

وبهذا الطرح العام والموجز للنظريات التي عالجت قضية الصراع في كل المستويات وفي كل الانماط، ولان النظرية الاجتماعية تركز على فكرة عامة مؤداها: " أن الحياة الاجتماعية يمكن ردها الى قوانين علمية تسمح لنا بالتنبؤ بنتائجها من توفر الظروف المهنية لتحقيق مقوماتها واسبابها وعواملها، ولان النظرية لا تتكلم فقط عن العمليات والصراعات والمشكلات بل هي جزء من تلك العمليات والصراعات والمشكلات، أي انها قادرة على تحديد العمليات السببية الفاعلة والمواقف التي تعمل فيها تلك الاليات السببية "

هذه التصنيفات وغيرها تتيح لنا تشكل صورة متعددة الجوانب لفهم النظريات السوسولوجية المعالجة للصراع بحيث تسمح لنا بالاحذ بالاتجاه اوبالاتجاهات التي نتبناها في دراستنا والتي تمد الباحث باطار تصوري يساعده على تحديد الفرضيات ومتغيراتها وابعادها ومن ثمة تحليل وتفسير المعلومات والبيانات الميدانية وتناولها سوسولوجياً. للخروج بنتائج وحقائق علمية واقعية دقيقة نسبياً.

أولاً: العصبية الخلدونية وصراع العصبية القبلية من أجل البقاء، والسلطة:

إذا قرأنا تاريخ الفكر الاجتماعي بصفة عامة وتاريخ الفكر الصراعى بصفة خاصة نجده يعود الى العالم العربي عبد الرحمان ابن خلدون من خلال أفكاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرحها في رؤيته للمجتمع الانساني وتحليله لموضوع العصبية القبلية، والحياة السياسية وعلاقتها في المجتمع والسلطة، بحيث درس اشكالية الصراع على المستوى الاجتماعي في التنظيمات السياسية انذاك وبلغت ابن خلدون الحكم والملك والرئاسة ودرس عوامل الصراع والتي تتمثل في العامل الاقتصادي والسياسي. ومشاهدته لمظاهر الصراع بين طرفين بين العصبية القبلية والبدوية وبين السلطة السلطانية الحاكم، والتي كانت رؤيته للحياة والمجتمع قائمة على المنهج التاريخي العلمي والمنهج القائم على الملاحظة والمشاهدة والوصف والتحليل والنقد ومحاولة التفسير، وذلك من خلال البحث عن العلل والاسباب لما قد وقع من الوقائع أدت الى نشأة الدول وبداية العمران.

السياسة في كل الازمان كانت موضوع بحث وتفكير، وان ابن خلدون يقول عن ما كتبه ارسطو طاليس، وابن المقفع والطرطوشي مثلاً ليس مقنعاً ولا مستوفي المسائل، انما هو نقل وتركيب شبيه بالمواعظ. التفكير السياسي الذي يبني على دراسة حقيقية للحكم لا يمكن ان ان يكون مستوفياً. فعلم العمران وحده القادر على الكشف عن طبيعة الحكم السياسي ذلك لان دراسة تاريخ الانسان الاجتماعي هي دراسة الدولة التي تهيكل تطور الاحداث الاجتماعية، فابن خلدون درس في كتاب العبر والمقدمة بتفصيل أكثر العمران البشري الذي هو موضوع بحث الدولة والملك والعصبية، وهي صورة واحدة من عمران العالم.

1 - سيرورة العصبية والملك:

يفسر ابن خلدون نشوء المجتمع البشري بحاجة البشر للاجتماع والتعاون، فالضرورة هي التي تدفع الفرد للاجتماع مع بني جنسه لتحقيق رغباته لأنه لا يستطيع تحقيقها بمفرده، والفرد بدون مجتمع لا قيمة له في الحياة، وانما تكمن قيمته في الحياة الاجتماعية من خلال فرض مكانته والتعاون مع جماعته والانصهار فيها والاندماج والتكيف ومتطلباتها، إذ يقول في هذا ابن خلدون: "الاولى في ان الاجتماع الانساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الانسان مدني بالطبع، اي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم، وهو معنى العمران ... فلا بد في ذلك كله مع التعاون مع بني جنسه، فما لم يكن له هذا التعاون فلا يحصل له قوت ولا غذاء، ولا تتم حياته ولا يحصل له ايضاً دفاع عن نفسه".⁽¹⁾

فابن خلدون ينطلق في دراسته للعصبية من فكرة الوازع الذي جعله ضرورة من ضروريات الاجتماع والتعاون والدفاع فالحاجة الى الوازع ضرورة تفرضها طبيعة الانسان نفسه باعتباره كائناً مجبولاً على التعاون والعدوان معاً. من اجل قيام الحياة الاجتماعية وبالتالي بقاء الانسان الذي يتطلب وجود نوع من السلطة تحفظ للمجتمع تماسكه وتعمل على تقوية التعاون بين افراده وضد عدوان بعضهم على بعض سواء كأفراد أو كجماعات. وتتمثل هذه السلطة اما في السلطة المعنوية لشيخ القبائل والبدو وكبرائهم واما للسلطة المادية والتي تقوم على الغلبة واليد القاهرة والمتمثلة في الملك.

فإذا كانت الدولة هي المحور الذي تدور عليه اجاث ابن خلدون، فإن الأساس الذي يرتكز عليه هذا العنصر والمادة التي منها قوامه هي العصبية التي هي عبارة عن حالة نفسية ذهنية تظهر في العلاقات والسلوكات التي تتسم بها جماعة من الناس في اجتماع البداوة، والتي تأخذ بيدها الى الملك والسلطة. يعني بها ابن خلدون النسب والقرابة الدموية أو الانتماء إلى الجماعة من خلال الروابط الاجتماعية ومظاهر التكاتف والتناصر والاتحاد والولاء التام، والتي لا تكون بين فرد وآخر داخل العصبية بل هي الدرجة الاولى بين الفرد والجموعة، يقول عنها ابن خلدون: "وذلك أن صلة الرحم طبيعي في البشر إلا في الأصل، ومن صلته

(1) - عبد الرحمان ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت : منشورات دار ومكتبة الهلال ، 2000 ، ص 37.

النعرة على ذوي القرى وأهل الأرحام ان يناههم ضيم او تصيبها هلكة، فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه او العداة عليه ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من معاطب ... " (1).

2 - الدولة وتطورها:

حرص ابن خلدون بالبحث عن العلل والأسباب لما قد وقع من وقائع أدت إلى نشأة الدول وبداية العمران وظواهره، وتبيان اثر العصبية في تكوين الدول وانحلالها في نظرية قائمة على الصراع الاجتماعي. اي انها تأخذ بمبدأ الدورة الاجتماعية في العملية الديناميكية للمجتمع، هذا الصراع الذي يقوم على مبدأ القوة والغلبة لأن الرياسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب لا يكون بالعصبية: " فلا بد للرياسة ... ان تكون من عصبية غالبية وان المغالبة اما تكون بالعصبية "

ان حركة التاريخ عند ابن خلدون هي حركة انتقال مستمرة من البداوة الى الحضارة على شكل دورة دائرية، فالانتقال من البداوة الى الحضارة يتم عبر الدول، ولكن الدول عنده تحمل معها منذ نشأتها بذور انحطاطها، مما يجعلها محكوم عليها بالاضمحلال والانهيار والزوال، تاركاً المجال مفتوحاً لقيام جماعة بدوية اخرى بتأسيس دولة جديدة ترى هي الاخرى نفس المصير وهذا بفعل الصراع.

ويقسم ابن خلدون المجتمعات الانسانية الى نوعين: مجتمع بدوي ومجتمع حضري، بحيث يقول: " ومن هذا العمران ما يكون بدوياً وهو الذي يكون في الضواحي والجبال وفي الحلال المنتجة في القفار اطراف الرمال ... ومنها ما يكون حضرياً وهو الذي بالامصار والقرى والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها ... ". ويقول ايضاً: " وقد ذكرنا أن البدو المقتصرين على الضروري في احوالهم العاجزون عما فوقه وان الحضرة المتمتعون بحاجات الترف والكمال في احوالهم وعوائدهم ولا شك ان الضروري اقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه ". وراى ابن خلدون ان المجتمعات البدوية تكون سابقة على المجتمعات الحضرية لان البداوة مرحلة اولية من مراحل الحياة الانسانية، والانتقال من مرحلة الحضارة والتمدن وبذهب الى هذا بقوله " فالبدو أصل الحضرة وسابق عليها لان اول مطالب الانسان الضروري ولا ينتهي الى الكمال والترف الا اذا كان الضروري حاصلًا، فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة، ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري اليها، وينتهي الى مقترحه منها ومتى حصل على الرياش " (2).

ان ابن خلدون في تحليلاته كان يصف ما يحصل للدولة عند بدايتها من البداوة وما يحدث لها وفيها اثناء بلوغها صور عظمتها وحتى دخولها مرحلة هرمها، ووقت اضمحلالها واسباب ازدهارها وعوامل انحطاطها. بحيث بين لنا ان العصبية وقته هي المحرك الديناميكي للمجتمع وان كل انجاز وكل أمر عظيم انما يعود اليها لأنها هي القوة الحقيقية الكامنة في المجموعة البشرية للخلق والابداع والبناء والارتقاء الى الحرية، وبما ان العصبية هي قوة طبيعية حية واساسية لبناء الدولة، فان هذه الاخيرة تتفاعل والعالم الخارجي وتخضع لقوانين ومراحل ولاطور شأن كل الكائنات الطبيعية. فللدولة أعمار طبيعية كالأشخاص كما يقول ابن خلدون، فعمر الدولة بمثابة عمر الشخص.

أثناء عمر الدولة فانها تنتقل من اطوار مختلفة ومجالات متجددة، ويكتسب القائمون بها في كل طور خلقاً واحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الاخر، لان الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه، وحالات الدولة لا تعدو في الغالب خمسة أطوار: (3)

– الطور الاول: طور الظفر بالبعية: المتمثل في الاستيلاء على الملك وانتزاعه من ايدي الدولة السالفة قبلها، ويتميز هذا بأن: " صاحب الدولة يظل أسوة قومه في اكتساب المجد والحباية والمدافعة عن الحوزة والجماعة والمشاركة لاهل العصبية في الدولة دون انفراد من طرفه بما "

(1) - نفس المرجع ، ص 89 .

(2) - نفس المرجع ، ص 84 .

(3) - للمزيد ارجع الى محمد المزوي وآخرون ، فكر ابن خلدون (الحداثة. الحضارة والهيمنة) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 5 ، ب.ت ، ص 80 .

- الطور الثاني: طور الاستبداد وفيه: "يستبد صاحب الدولة على قومه ويفرد دونهم بالحكم، واصطناعه الرجال واتخاذ الموالي والصنائع لمقاومة اهل العصبية وعشيرته المقاسمين له في نسبه".

- الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنتزع طبائع البشر اليه، فيكثر صاحب الدولة الجباية، ويشيد المباني الحافلة والمصانع العظيمة، والامصار المتسعة، والهياكل المرتفعة، واجازة الوفود من اشراف الامم ووجوه القبائل وبث المعروف في اهله، مع التوسعة على صنائعه وحاشيته، وهذا الطور آخر أطوار الاستبداد من صاحب الدولة.

- الطور الرابع: طور القنوع والمسألة: "حيث يكون فيه صاحب الدولة قانعاً بما بنى اولوه، سلماً لانصاره من الملوك واقتاله، مقلداً للماضين من سلفه فيتبع آثارهم ... ويقتفي طرقهم ويرى ان في الخروج عن تقليدهم سواء".

- الطور الخامس: طور الاسراف والتبذير: "ويكون فيه صاحب الدولة فيه متلفاً لما جمع اولوه في سبيل الشهوة والملاذ والكرم على بطانته ومجالسه، واصطناع اخدان السوء، وتقلدهم عظمت الامور التي لا يستقلون بحملها، فيكون مخرباً لما كان سلفه يؤسسون، هادماً لما كان بينوه، وفي هذا الطور يحصل في الدولة طبيعة الهرم ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد نخلص منه".

فإذا كان ميلاد مجتمع الدولة بقوة العصبية في ما يسميه ابن خلدون العمران البدوي، فان غايته وهدفه المنشود والمحتوم هو الوصول الى الحضارة التي يجسدها العمران الحضري، وهذه نتيجة الصراعات العصبية بين القبائل وبين العصبية القبلية ونظام الحكم وعلى السلطة، وعلى حد قول المفكر العربي محمد عابد الجابري المستمد من فكر ابن خلدون: "ان العصبية نوعان خاصة وعمامة. الرئاسة وبالتالي الملك، هي رئاسة إحدى العصبية الخاصة على باقي العصبية التي تشكل معها عصبية عامة واحدة، وبما ان الرئاسة "انما تكون متناقلة في منبت واحد تعني له الغلب بالعصبية" وأنها "لا تنتقل إلا إلى الأقوى من فروعها" فان تطور الدولة وأطوارها لا تعني في ذهن ابن خلدون إلا هذه العملية ذاتها عملية انتقال الرئاسة والملك من فرع الى آخر داخل العصبية الغالبة.⁽¹⁾ ومن خلال ما تقدم من الذكر تتضح لنا الخلاصة التالية:

- تنشأ الدولة لضرورة اجتماعية اقتضاها الاجتماع الانساني.

- تنشأ الدولة عن طريق الصراع بين العصبية بهدف الكسب والعيش ومن ثمة يتحول إلى صراع بين العصبية من اجل تحقيق الملك ومن ثمة ينشأ صراع داخل الحكم ذاته وفي الأخير يتولد صراع بين العصبية القبلية القوية والحكم، ويتم هذا بواسطة الغلبة والقوة، تلك الغلبة التي تنبثق عن عصبية رئيس الوحدة الاجتماعية والتي قد تكون عشيرة أو قبيلة إذا كانت عصبية خاصة، وتنبت عن تحالف العصبية وتوحد العشائر واجتماع العصبية المتقاربة والتي تشكل قوة كبيرة من خلال تكوين وتوحيد عصبية عامة، فالدولة لا تتحقق لمن يطلبها بدون قوة.

- بداية تكون سلطة العصبية الحاكمة استشارية، غير قاهرة، ولا ملزمة لغيره، ثم تتطور الى شكل اشد وأكثر نفوذاً.

- الوازع لا يكون عند رئيس العصبية فحسب، بل حكم الجماعة والعرق القبلي.

- يتدرج رئيس العصبية "الحاكم" في مراتب سلطوية بمراحل، حتى يحقق غرضه بالقوة.

- تأتي مرحلة انحطاط الدولة وإحلال مكانها عصبية قوية مكان العصبية المهزومة.

3 - العصبية والصراع العصبي على الملك "السلطة":

في واقع الأمر، لقد لفت ابن خلدون الانتباه الى وجود ديناميكية اجتماعية محددة ينبغي على العالم والباحث الاجتماعي اكتشافها، وتتمظهر هذه القوانين في شكل صراع اجتماعي تقوده عصبية او جماعة اجتماعية استوفت كامل شروط تلاحمها وتعاضدها وتناصرها واتحادها، بغية تحقيق غايتها والمتمثلة في السيطرة والاستحواذ على الملك "السلطة" بكاملها، واقتصاد اي

(1) - محمد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون (العصبية والدولة) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 8 ، ب.ت ، ص 213.

• أكد ابن خلدون على مصطلح ومفهوم العصبية وذكرها في كتاب - العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر- نظراً لأهمية مفهوم العصبية ذكرها ابن خلدون أكثر من 500 مرة، واعتبرها مفتاح الديناميكا الاجتماعية، فبدونها لا تتبوأ القبيلة السلطة وبدونها لا تتمدد.

جماعة محتمة تعادها وتضاهيها. وايضاً الحماية والمحافظة على الحكم والملك لا طول مدة، هذا فضلاً على تعميم السيطرة على جميع العصبية الضعيفة وعلى المجتمع برمته.⁽¹⁾

ان الدولة العامة أو الملك انما يحصلان بالقبيلة والعصبية وفي هذا يقول ابن خلدون: " ان المغالبة والممانعة انما تكون بالعصبية لما فيها من التذامر واستماتة كل واحد منهم دون صاحبه، ثم ان الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية، فيقع فيه التنافس غالباً، وقل ان يسلمه أحد لصاحبه الا اذا غلبت عليه، فتقع المنازعة وتقضي الى الحرب والقتال والمغالبة، وشيء منها لا يقع الا بالعصبية ".⁽²⁾

تتطلع العصبية القبلية للملك، فتعمل جاهدة لاقامته على انقراض دولة اخرى، أو تتحالف وتدخل تحت حماية نظام الحكم السائد، فالغاية التي تسعى اليها القبيلة العصبية هي الملك وهذا ما شرحه ابن خلدون في فصل ضمن المقدمة في أن الغاية التي تجري اليها العصبية هي الملك.⁽³⁾

ان الانتقال من خشونة البداوة الى رقة الحضارة، يعني الانتقال من مجتمع الحرمان الذي يشكل فيه التضامن والالتحام السلاح الوحيد والفعال في الصراع بين الانسان ضد الطبيعة وضد اخيه الانسان من اجل البقاء، الى مجتمع يغدو فيه الصراع لا صراعاً من اجل البقاء بل صراعاً من أجل الجاه المفيد للمال، وبعبارة اخرى انه الانتقال من عالم تسود فيه لحمة المصلحة المشتركة الى عالم يطغى فيه نزاع المصالح الخاصة وتناقضها.

تتحلى بالحياة الحضارية آثار صراع المصالح الخاصة في فساد العصبية، اي في تفكك تلك اللحمية التي تجعل من افراد العصبية الثائرة المستولية على الحكم وحدة متجانسة، جماعة يطغى فيها الانا الجمعي، ويسيطر فيها الانا العصبية على الانا الشخصي. هذه العصبية تفسد وهذه الوحدة تنفك وتفكك عندما تتمكن العصبية المستولية على الحكم من توطيد دولتها، وتثبيت دعائم حكمها، لانها حينئذ تدخل في عالم آخر، عالم السباق من اجل "الجاه المفيد للمال".⁽⁴⁾

يقول ابن خلدون في هذا: "ثم ان القبيل الواحد وان كانت فيه بيوتات متفرقة وعصبية متعددة فلا بد من عصبية تكون اقوى من جميعها تغلبها وتستتبها، وتلتحم جميع العصبية فيها وتصير وكأنها عصبية واحدة كبرى، والا وقع الافتراق المفضي الى الاختلاف والتنازع، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض، ثم اذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها طلبت بطبعها التغلب على اهل عصبية اخرى بعيدة عنها ...".⁽⁵⁾

فعندما تحقق القبيلة مطالبها واهدافها في الملك والحكم فان التناصر ينقلب الى تناحر والتعاقد الى تحاذل، والكفاح المشترك يتحول الى نزاع وصراع من اجل مكاسب شخصية. وهذا ما يحصل فعلا في مجتمعاتنا الحالية وخاصة في التدخلات في كل جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية بخاصة في القبيلة كقوة اجتماعية فاعلة وهذا ما يتجلى في السلوك الانتخابي وتشكيلات الاحزاب السياسية التي تنبني على حسابات قبلية بجحة من اجل جلب الاصوات للحزب، وفي اوقات الانتخابات المحلية لتشكيل الهيئات المنتخبة المحلية بحيث تظهر البنى التقليدية وبقوة كبيرة وبالائحاد والتضامن والتعاون على ترشيح وفوز مترشح القبيلة لتقلد السلطة التي تأتي بالكسب والنفع على أفراد القبيلة من خلال العديد من الامتيازات والمشاريع التنموية والوظائف والسكنات الاجتماعية، والنفع للقبيلة من خلال النفوذ والمكانة والسلطة القاهرة للقبائل الاخرى التي تسعى الى الغائها وتناسيها وتغافلها، وتتوسع حريتها وحرية افرادها داخل المجال الاجتماعي وكذا بالمجال التنظيمي. هذا من جهة على حسب تعصب افراد القبيلة

(1) - fredj stambouli , ibn khaldoun et le système social , traditionnel maghribien , revu tunisienne des sciences sociales , n 20 , 1970 , p 216

(2) - عبد الرحمان ابن خلدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

(3) - نفس المرجع ، ص 96 .

(4) - محمد عابد الجابري ، مرجع سبق ذكره ، ص 235 .

(5) - عبد الرحمان ابن خلدون ، نفس المرجع ، ص 96.

واتحادهم وتكاتفهم وولائهم الكبير لقبيلتهم ولنسبهم. وفي احيان اخرى تسعى القبيلة جاهدة للوصول الى السلطة التي تنتج لها القوة والنفوذ لها ولافراد سلطتها ولكن وكما قال ابن خلدون ان من التناصر يكون التنافر ويتحول الامر الى قضاء المصالح الشخصية ويتحالف الشخص المنتخب والممثل من قبل القبيلة مع العصبية التنظيمية بالتنظيم السياسي الممثل في الهيئة المنتخبة ويلغي بدوره قبيلته وتسلخ منها انسلاخاً ويتطلع الى خدمه اهدافه الشخصية والخاصة ويشكل استراتيجيات دفاعية واخرى هجومية من اجل تحقيق مبتغاه. ولان السلطة تسلب الشخص انتماءه وولائه القبلي ويصير ولاء تنظيمي وولاء فردي مع تحالفات فردية وجماعية. وفي هذا لايتحقق هدف العصبية القبلية في الشخص الممثل وفي الوقت نفسه الافراد الاعضاء ضمن الهيئة لهم هم بدورهم انتماءات قبلية تزيد وترتفع على حسب المجال العمراني المتواجدة فيه هذه الهيئة بحيث ان زاد ولاء الشخص لقبيلته يخدم مصالح قبيلته وافرادها جميعا وان نقص الانتماء وصار انتماء تنظيمي او انتماء سياسي فلا يحقق اي امتياز للقبيلة التي رشحته لقضاء مصالحها والدفاع والمدافعة عنها.

والظاهر ان التنظيمات السياسية في وقتنا الحالي وعلى الرغم من تكوينها على اساس سياسي وقانوني الا ان العصبية القبلية هي المسيطرة على كل الامور وخاصة منها الهيئات المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية او ريفية ترتفع فيها الانتماء الى الهوية الجماعية وتخفض فيها الهوية الفردية والتي نجدها في المجالات العمرانية الحضرية. بحيث ان القبائل "العروش" تجعل من الحزب السياسي مجرد مطية للوصول الى السلطة ومن ثمة برامج الحزب ومبادئه وايدولوجيته وأفكاره تبقى فقط حبر على ورق ولكن الواقع يثبت فوز القبيلة لا الحزب بالسلطة ومن ثمة تسعى الى تحقيق اهدافها العامة واهداف المنتمين اليها.

أما اذا رجعنا الى عصر ابن خلدون نجد ان المصلحة المشتركة للقبيلة قد ربطت النسب البعيد بالنسب القريب، والفروع المخصوصة بالفرع صاحب البيت، فان هذا الصراع يسري مفعوله على مستوى البيت الحاكم وعصبية ثم على العصبية الغالبة والمغلوبة سواء سواء. وهكذا تنحل تلك الوحدة السياسية التي تجسدها الدولة لان الاساس الذي قامت عليه هذه الوحدة قد انقلب الى عكسه: "والسبب في ذلك ما يحصل في النفوس بالتكاسل اذا ملك امرها عليها صارت بالاستبعاد آلة لسواها، وعالة عليهم فيقصر الامل ويضعف التناسل والاعتماد انما هو عن جدة الامل، وما يحدث عنه من النشاط في القوى الحيوانية، فاذا ذهب الامل بالتكاسل وذهب ما يدعوا اليه من الاحوال وكانت العصبية ذاهبة بالغلب الحاصل عليهم تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومسايعهم، وعجزوا عن المدافعة عن انفسهم بما حصد الغلب من شوكتهم...".⁽¹⁾

ان الولاء في المجتمع العصبي ليس ولاءً لشخص ولا لمبدأ، وانما ولاء للمصلحة المشتركة التي يرى فيها كل شخص مصلحة الخاصة، التي لم تتبلور بعد بالشكل الذي يمكنه الدفاع عنها، أما عندما تتبلور هذه المصالح الخاصة وعندما يصبح في غير مستطاع الافراد الدفاع عنها، أو العمل على تحقيقها فان المصلحة المشتركة حينئذ تصبح غير ذات موضوع، كما ان الولاء لها يغدوا لا معنى له.⁽²⁾

ان النسب هو العلامة المميزة للجماعات المستقرة بالبادية، وهو الاساس القانوني الذي تقوم عليه الرابطة القبلية العصبية وكتب ابن خلدون كثيراً عن التعاون وعن العدوان وهو عدوان العصابات بعضها ضد بعض، وبعبارة المفكر محمد عابد الجابري: "انه صراع بين العصبية، الصراع الذي يلعب فيه النسب دوراً هاماً ولا يجب التقليل من اهميته، ذلك أنه على الرغم من ان النسب هو في الاصل رابطة جمع وتوحيد، فهو أيضاً عامل تفريق وتنافر، فكما يجمع النسب افراد العصبية الواحدة او عصابات القبيلة الواحدة المتحدة، فهو أيضاً يعمل على اشاعة الفرقة والتنافر بين الجماعات والافراد الذين لا تربطهم نسب قريب او بعيد".⁽¹⁾

(1) - عبد الرحمان ابن خلدون، نفس المرجع، ص 102 .

(2) - محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 335 .

(1) - نفس المرجع، ص 336.

وهذه حقيقة قال بها وتصورت وتمثلت في مجتمعاتنا الحالية بل ونقول انها استمرت كنسخة لحالها بما ان المجال الاجتماعي والثقافي والمكاني واحد تقريباً. وبل ان الالتحام بالنسب القريب تنتج عنه تباعد بالنسب البعيد، والتعاون من أجل المصلحة المشتركة داخل العصبية الواحدة يقابله التنافر بين مصالح العصبيات، وايضاً فالسيادة التي هي عامل توحيد قد تصبح عامل تفرقة نتيجة تنافس افراد القبيلة على الرئاسة ... وعلى العموم يمكن القول ان كل شئ في المجتمع العصبي يوحد ويفرق في الان نفسه، سواء على مستوى العصبية الخاصة أو العصبية العامة.

ان المجتمع القبلي يقوم على الكثرة داخل الوحدة، وعلى التناصر والتعاقد في اطار التنافس، ومن ثمة كانت الحياة في العمران البدوي حياة صراع دائم. ومن الواضح ان ابن خلدون نظر الى الصراع بصفته طبعاً من طبائع العمران نتيجة لطبيعة صلة الرحم ولطبيعة الطبع العدواني في الافراد والعصبيات آنذاك: "ومن أخلاق البشر فيه الضلم والعدوان بعض على بعض فمن امتدت عينه الى متاع أخيه امتدت يده الى اخذه الا ان يصده ... وأما المدن والامصار فعدوان بعضهم على بعض تدفعه الحكام والدول بما قبضوا على ايدي من تحتهم من الكافة ان يمتد بعضهم على بعض او بعدوا عليه، فهم مكبحون بحكمة القهر والسلطان على النظام، الا اذا كان من الحاكم بنفسه ... واحياء البدو فيزع بعضهم على بعض مشايخهم وكبرائهم ... ولا يصدق دفاعهم ولا زيادهم الا كانوا عصبية واهل نسب واحد لانهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم. اذ نعمة كل أحد على نسبه وعصبية اهم، وما جعل الله في قلوب عباده من الشفقة والنعرة على ذوي ارحامهم واقربائهم موجودة في الطبائع البشرية، وبها يكون التعاقد والتناصر وتعظم رهبة العدو لهم ...". (2)

نفهم من هذا الحديث ان العدوان الذي يتحدث عنه ابن خلدون والذي جعل منه الحافظ الموقظ للعصبية، يستهدف في الدرجة الاولى شؤون المعاش لان سكان البادية منهمكون في تحصيل الضروري من العيش. لذلك في تحصيلهم للمعاش وللدفاع عن ممتلكاتهم وارضيتهم الجماعية من العدوان الحاصل من عصبية قبلية معادية او تسعى العصبية ذاتها للعدوان على عصبية اخرى لتحصيل المعاش من قبائل البدو او على هوامش الحواضر والامصار.

وهكذا فالصراع العصبي ليس صراعاً بين الدماء، ولا راجعاً الى مجرد الاعتداء بالانساب، بل هو صراع من اجل البقاء صراع من اجل لقمة العيش. واذا كان هذا الصراع لا يتخذ مظهراً اقتصادياً واضحاً، فانما يبدو في شكل صراع عصبية او الجماعات التي تنتسب الى نسب واحد، فما ذلك الا لطبيعة الظروف الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية السائدة في العمران البدوي، فالصراع مع الطبيعة من اجل تحصيل المعاش يستغرق جل نشاط البدوي والعلاقات التي قد تنشأ بينهم في صراعهم مع الطبيعة علاقات محدودة، بحيث كانت طبيعة الانتاج في البادية زمن ابن خلدون وقبله تتسم بالطابع الفردي "اي تحصيل المعاش الفردي أو الاكتفاء الذاتي للأسرة بالمفهوم الاقتصادي المعاصر"، ومن ثمة فإن علاقات الانتاج لم تكن تتعدى في الغالب نطاق الاسرة، مما جعل منها علاقات تعاون ومشاركة. (3)

ونظام الملكية في المجتمع جماعي عائلي وقبلي والارض لكسب العيش، وكل محاولة من جانب عصبية معادية تعتبر عدواناً في نظر القبيلة الحامية لارضيتها يجب دفعه. ويسعى لتحصيل عيشه يأتي بأي طريقة فالظروف المعيشية الصعبة تفرض عليهم نوعاً من العلاقات الخاصة هي علاقات الحذر وعدم الثقة بين المجتمعات كعصبية والتضامن بين افراد القبيلة، والذي يربط الفرد بالقبيلة والقبيلة بالفرد وتصبح المسؤولية جماعية تسعى لصد العدوان أو الثأر من العصبية الاخرى.

(2) - عبد الرحمان ابن خلدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

(3) - محمد عابد الجابري ، نفس المرجع ، ص 174 .

وخلص المفكر محمد عابد الجابري الى نتيجة استخلصها من تحليلات ابن خلدون، هي ان الاساس الذي تقوم عليه الرابطة العصبية هو المصلحة المشتركة التي تشكل فيها امور المعاش العنصر الرئيسي الفعال، وهكذا يدوا ان الصراع العصبي ذو صبغة اقتصادية واضحة على الرغم مما يتقنع به من امتيازات معنوية ومظاهر سيكولوجية واجتماعية.⁽¹⁾

بعد تطرقنا للعامل الاقتصادي كعامل يتولد الصراع العصبي من خلاله وانه محرك للقوة العصبية نجد ابن خلدون يتطرق لعامل ثاني خفي الا وهو غاية العصبية الى الملك "السلطة". بحيث يتحول الصراع من صراع من اجل البقاء الى صراع من اجل تقلد السلطة داخل العصبية القبيلة لشيخ من شيوخ القبائل، بحيث تكون من نسبهم، والتي تأتي بالغلب، والتي تعني رئاسة شيوخ القوم على دوتهم وعشيرتهم في العصبية الخاصة، أو تأتي من خلال رئاسة عصبية لعصبيات اخرى في العصبية العامة، وحين تكون قوتها تسعى الى تقلد الملك "السلطة". ولذلك يشرح مراحل هذه الطريق بقوله: "ثم اذا حصل التغلب تلك العصبية على قومها طلبت بطبعها التغلب على اهل عصبية أخرى بعيدة عنها، فإذا كافأها كانوا اقتتالاً وانظاراً، ولكل واحدة منهما التغلب على حوزتها وقومها، شأن القبائل والامم المتفرقة في العالم، وان غلبتها واستتبعتها التحمت بها ايضاً وزادت قوتها في التغلب على قوتها، وطلبت غاية من التغلب والتحكم اعلى من الغاية الاولى وابعدها، وهكذا دائماً حتى تكافؤ بقوتها قوة الدولة، فان ادركت الدولة في هرمها ولم يكن لها مانع من اولياء الدولة واهل العصبيات، استولت عليها وانتزعت الامر من يدها، وصار الملك أجمع لها، وان انتهت الى قوتها ولم يقارن ذلك هرم الدولة، وانما قارن حاجتها الى الاستظهار بأهل العصبيات انتظمتها الدولة في أوليائها تستظهر بها على من تعين من مقصدها، وطلب ملك آخر دون الملك المستبد... إما للاستبداد والمظاهرة حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك، وان عاقتها على بلوغ الغاية عوائق كما نبيته، وقفت في مقامها الى ان يقضي الله أمره...".⁽²⁾

فمن الواضح ان ابن خلدون بنى نظريته في الملك على الطبع الامتدادي للعصبية، هذه العصبية التي قال عنها المفكر محمد عابد الجابري أنها: "عبارة عن رابطة سيكولوجية - اجتماعية، لا تعدوا ان تكون في الحقيقة مجرد اطار تنظيمي تتأطر فيه فاعليات البدو تحت تأثير عوامل موضوعية متداخلة متشابكة هي المسؤولة عن هرم الدولة القائمة وقيام الدولة الجديدة".⁽³⁾

ان الفعل في العصبية الخلدونية يتراوح بين الصراع والتعاون. فيكون الصراع بين العصبيات المختلفة من أجل الوصول الى الحكم، بينما تكون الغلبة للعصبية الاقوى، أما القوة فتتمثل في كثرة العدد وقوة التلاحم داخل العصبية الواحدة، وبذلك فالصراع يكون بين العصبيات والتعاون والمناصرة تكون داخل العصبية القبلية الخاصة أو العامة حتى تصل الى الحكم "السلطة"، فاذا تحصلت عليها استمر تعاونها من اجل تثبيت اركان الملك. كما تظهر بوادر للصراع داخل العصبية الواحدة في اثناء تقلدها للحكم "السلطة" وخاصة في الطور الثاني من اطوار الحكم والدولة، اذ بعد الانغماس في الترف والنعيم تبدأ العصبية في الضعف ويظهر سوء التفاهم بين أفراد العصبية الواحدة، ومن ثمة يبدأ الحاكم بالاستعانة بأشخاص من خارج عصبية.

وهو مؤشر على بداية ضعف الدولة وانهارها فيما بعد، ونستبدل على تحليلنا هذا من قول ابن خلدون في مقدمته الذي يرى أن: "في سبب ان عوائق الملك حصول الترف وانغماس القبيل في النعيم، وسبب ذلك ان القبيل اذا غلبت بعصبيتها بعض الغلب استولت على النعيم وشاركت أهل النعم والخصب، وضربت معهم في ذلك سهم وحصنة بمقدار غلبها واستظهار الدولة بما فاذا كانت الدولة من القوة بحيث لا يطمع احد في انتزاع امرها ولا مشاركتها فيه... انما همهم النعيم والكسب وخصب العيش والسكون في ظل الدولة الى الدعة والراحة والاخذ بمذاهب الملك في المباني والملابس والاستكثار من ذلك والتأنق فيه بمقدار ما حصل من الرياش والترف، وما يدعوا اليه من توابع ذلك، فتذهب خشونة البداوة وتضعف العصبية...".⁽⁴⁾

(1) - نفس المرجع، ص 177 .

(2) - عبد الرحمان ابن خلدون، نفس المرجع السابق، ص 96.

(3) - محمد عابد الجابري، نفس المرجع السابق، ص 123 .

(4) - عبد الرحمان ابن خلدون، نفس المرجع السابق، ص 98 .

إذا كان الصراع الاجتماعي يمثل مظهراً من مظاهر حركية المجتمع الانساني، فان ما يصير الانتباه ما يتخذه هذا الصراع في المجتمع من حدة وعنف بسبب التعصب للنسب، أو السبب دفع التهديد الذي تتعرض له المصلحة المشتركة للعصبية والذي يحافظ على كيانها. لهذا ان الاسباب الحقيقية كانت وتكمن في الصراع اليومي حول الخيرات وكانت أغلب المحركات تنطلق مما ذكر سابقاً من التعصب للنسب والعدوان وصدّه. هذا عندما يتعلق الامر بالصراعات القبلية المحضة.

أما عندما تتطور هذه الصراعات بفعل هذه العوامل الى التطلع الى التمدن والحياة الحضرية لانها غاية للبدوي يجري اليها وينتهي بسعيه الى مقترحه منها فإن محركات هذه الاهداف هو شغف البدوي الى خصب العيش والتفنن في الترف والنعيم وهكذا تلتمح عصبياهم وتصبح الغاية التي تجري اليها العصبية هي الملك .

نستنتج ان ابن خلدون رأى ان نشأة الدولة وزوالها في التاريخ العربي آنذاك وقبله يخضعان لنظم تكوّن الجماعات السياسية بمفهومنا المعاصر له وخصّها بالعصبية والملك بمفهومه، فالعصبية هي المرحلة الاولى لتكون الجماعات السياسية، والتي تقوم على التماسك الاجتماعي والتضامن والتناصر، اما عن طريق العلاقات الدموية وهي العصبية القبلية، واما عن طريق الدين وهي العصبية الدينية، واما عن طريق الطوائف وهي العصبية الاثنية. هذه لمجموعات السياسية تتأثر في مرحلة العصبية من حيث تكوينها وتنظيمها بأمور اقتصادية ومعيشية. ورأى ان هذا النوع من التنظيم العصبي لا يقوم الا في حالة البدولة التي تركز على الرحم، وهو إذك كان قد ربط بين التنظيمات الاجتماعية والاضاع البيئية الايكولوجية والاقتصادية والسياسية التي تقوم فيها.⁽²⁾

ونجد في سبيل هذا قد أخذ بجمع المعلومات والحقائق والاحبار والوقائع الاجتماعية والتاريخية عن طبيعة العيش خصائص اسلوب الحياة عند الفئات المتنوعة في المجتمع العربي زمنذاك. اذ انه افترض ان البيئة الايكولوجية وأسلوب المعيشة والرزق كلها تؤثر في النظم الاجتماعية وبنية الجماعات السياسية التي تكمن في العصبية وأنظمة الحكم وطبيعة تكوينها.

وبما ان ابن خلدون قد رأى ان التنظيم القبلي العصبي لا يتم الا في حالة البداوة فيكيف به في مجتمعاتنا المعاصرة. نجد العصبية القبلية حاضرة في الحضارة وفي المجتمعات المحلية الحضرية التي تتميز بنوع من الحدائنة والتطور في مختلف مجالات الحياة من عمارة وعمران واقتصاد سوق ونظام حكم وثقافة راقية والتطور التكنولوجي ومواصلات سريعة واتصالات كثيفة.

من خلال ما تم عرضه للأسس التي يقوم عليها التحليل السوسولوجي لابن خلدون لمجتمعه الذي عايشه وشاهد مظاهره وتجلياته وظواهره، وتمهيداً لتناول العمليات والمتمثلة في احداها "الصراع"، التي تتشكل منها انماط الحياة الاجتماعية في مجتمعاتنا المغاربية المعاصرة وخاصة الجزائرية بالبيئة الصحراوية، وما ينتج عنها من مظاهر ونتائج مختلفة للحياة الاجتماعية وأشكال محددة للافعال والسلوكات والتفاعلات الاجتماعية وكذا للممارسات السياسية. فهناك اوجه كثيرة للشبه بين الخلفية التي انطلق منها ابن خلدون في تحليلاته والمتمثلة في شيوع ظاهرة العصبية باشكالها واسبابها ومبتغياتها في الملك. وبين الخلفيات التي ننطلق منها في فرضياتنا الخاصة بمجتمعنا الصحراوي أو بالبنية الاجتماعية الاغواطية، بحيث لازالت القبيلة حاضرة اجتماعياً وسياسياً سواء بالبادية أو الحضر وكل نمط وتنظيمه الاجتماعي وبنيته وسيورته الاجتماعية. وفي هذا المقام يمكن لنا طرح تساؤلات:

- هل القبلية والعصبية بالمفهوم الخلدوني مازالت حاضرة ومستمرة حقاً داخل المجتمع ومنظّماته؟. أم اخذت منحى وابعاد أخرى؟.

* دراستنا تقوم على هذا الأساس وغيره؛ وتنحوا نفس المنحى الذي اتخذه ابن خلدون، بحيث ربطنا الصراع المشكّل داخل الهياكل بالجمال العمراني المتواجدة فيه، ننطلق فيها من المبدأ التكنولوجي الداعي إلى الربط بين التقنية الاقتصادية الإنتاجية والطبيعة الايكولوجية المؤثرة، وشكل البنية الاجتماعية وتركيبها ونوع العلاقات الاجتماعية، وطبيعة المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة، وشكل العمران وصورة البيئة تقليدية كانت أم حديثة. هذا الاختلاف الذي يفسر لنا عوامل الصراع في الهياكل المنتخبة عطفاً على اختلاف بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وسياق الحديث على هذا في محله عند الحديث عن النموذج الميداني للدراسة وكذا في الباب الثاني المتمثل في الجانب الميداني من الدراسة.

(2) - فؤاد اسحاق الحوزي ، مذاهب الانتروبولوجيا وعبقريّة ابن خلدون ، بيروت : دار الساقى للنشر والتوزيع ، 1992 ، ص 37 .

- هل لازالت البنى التقليدية والمتمثلة في العشيرة والقبيلة جنباً الى جنب مع البنى التحديثية مع الدولة الحديثة؟.
- والبني وبحكم رصيدها التاريخي الممتد الى مجتمع زمن ابن خلدون بصفتها المجال المكاني الذي درسه ابن خلدون وهو المجتمعات المغاربية، هل هذه الكيانات لازالت تفرض نفسها فرضاً في كل المجالات الاجتماعية والجغرافية والسياسية والاقتصادية؟.
- وبعبارة اخرى هل هذه التشكيلات الاجتماعية والمتمثلة في العصبية القبلية هي المولدة للصراعات المنظمات ذات الطابع والمنشأ السياسي كالهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة؟.
- هل القبيلة كقوة ضمن القوى الاجتماعية في وقتنا الحاضر حلت محل القوى الاجتماعية والسياسية المتمثلة في الاحزاب السياسية؟.

ثانياً: النظريات الكلاسيكية (النظام والصراع).

- النظام أم الصراع أيهما أكثر أثراً في الحياة الاجتماعية وأكثر نفعاً في تحليل البناء الاجتماعي؟. سؤال انقسم حوله علماء الاجتماع الى فريقين متناقضين: اتجاه البنائية الوظيفية، واتجاه الصراع. فالاتجاه الأول يؤكد بأن المجتمع متكامل ومتناغم، وأن القضية الاساسية لتحليل بنية المجتمع هي اشراك الناس في مجموعة القيم الاساسية واجماعهم على المبادئ الرئيسية للحياة الاجتماعية .

ينظر أصحاب هذا الاتجاه الى المجتمع ككلية تتفاعل داخلها جميع أجزائها فتعطيها صورتها، وعليه يكون لكل حصيلة تفاعل وظائف الاجزاء، فالابنية الفرعية والانساق تؤدي وظائف معينة من اجل خدمة البناء الكلي، وينطلق أصحابه ايضاً من فكرة اساسية هي أن المجتمع يمثل وحدة وظيفية تتربط فيها أجزاءه وتؤدي وظائفها النوعية في انساق وانسجام، والمتكون من عدة جماعات وعدة نظم وعدة طبقات، تؤدي كل منها وظيفة اجتماعية محددة داخل البناء الكلي للمجتمع، بحيث يؤدي الاخفاق في تحقيق ذلك مجرد اختلال في التوازن داخل النسق أو نوع من التغيير، أو يعتبرونه تحوّل داخل نطاق التوازن السائد بالنسق كما وأن تفسيراتهم لظواهر (عدم الاستقرار والاضطراب والتفكك والصراع) الموجودة في كل زمان ومكان، ظواهر انحراف شاذة ومرضية. ويزيد أصحاب هذا الاتجاه فكرة المحافظة على الاوضاع القائمة وعلى الحفاظ على التوازن في البناء الاجتماعي والمحافظة على النمط. ويمثل ابرز العلماء اميل دوركايم في النظرية الكلاسيكية التقليدية وتالكوت بارسونز في النظرية المعاصرة ومع هذا وذاك فالحقيقة أن رؤية النزعة البنائية الوظيفية للواقع الاجتماعي وتفسيرها له أقرب الى أن تكون رؤية مثالية منها الى شئى آخر، وهذه المثالية في موقفها من الاجماع التام والاتفاق الشامل على القيم السائدة والمحافظة عليها داخل النسق.

بينما يقف أصحاب اتجاه الصراع موقفاً نقدياً من المجتمع وهو الاتجاه النقدي الماركسي، فإن الخلاف الجوهرى بين أنصار الاتجاه الوظيفي "المحافظ" وبين أنصار الاتجاه النقدي في علم الاجتماع يدور حول حتمية الصراع ووظيفته داخل المجتمع، بحيث ينظر أصحاب اتجاه الصراع الى المجتمع أنه في حالة مستمرة من الصراع بين الجماعات والطبقات الاجتماعية، ويتجه نحو التوتر والتغيير، وأن النسق الاجتماعي في حالة من عدم التوازن في وقت ما، نتيجة للتغيرات في توزيع القوة، وتبدوا عملية الصراع في الحياة الاجتماعية نتيجة لاختلاف الاهداف، ويمكن تحقيق النظام الاجتماعي العام من خلال استخدام القوة، أي أن منظور الصراع لا يتصور الانساق الاجتماعية على أنها منتظمة حول مجموعة من القيم المتسقة، بل يتصورها على أنها انساق تتضمن مواقف صراعية ويتسم الموقف الصراعي في غالب الاحوال بعدم التوازن في القوى.⁽¹⁾

نشأ اتجاه الصراع متأثراً الى حد كبير بفلسفة عصر التنوير التي تؤمن بالقوانين الطبيعية والمثالية والتطور والايمان بالعقل والبراغماتية والاشتراكية، كما وظهرت أفكارهم في ظل عوامل اجتماعية كالهيمنة السياسية والاستغلال الاجتماعي والتطور الاقتصادي الحاصل بالمجتمع. هذا بالاضافة للاوضاع الشخصية للعلماء كنشأتهم في طبقات فقيرة حسّو فيها بمرارة العيش في ظل الظروف والمستويات المعيشية المتدنية، وتأثرهم بأفكار فلسفة التنوير وجمعهم بين العمل الاكاديمي والعمل السياسي. بيد أن منظري اتجاه الصراع لهم تجارب اجتماعية وسياسية واقتصادية تتباين تبايناً كبيراً عن تجارب منظري الاتجاه المحافظ، كما وانهم أولو اهتمامهم بالحاجات الانسانية وتغيير المجتمع أكثر من اهتمامهم بمشكلات توازن الانساق والانظمة القائمة، ومحاولة اعادة تأكيد النظام الاجتماعي السائد، بل ويؤمنون بالثورة وانتاج واعادة انتاج النمط المجتمعي.

وانقسم اصحاب هذا الاتجاه الى قسمين: اصحاب النزعة المادية واصحاب النزعة الطبيعية، فالاولى تقول بالنظال من اجل اشباع الحاجات يفضي الى الصراع والتغيير، أما الثانية فتري ان ثمة خصائص متأصلة في الطبيعة الانسانية "السمات والرواسب" تفسر لنا عمليات الصراع.

وكلاهما ينظر للصراع على انه عملية اجتماعية تجري حتمياً بين قوى مختلفة متساوية أو متباينة في حجمها وقدرتها، بل ان الموضوعات التي يناضل الافراد والجماعات من اجلها ويكافحون أصلاً (الثروة، المال، الجاه، السلطة والنفوذ).

يوضح لنا دافيد لوكود Lookwood في نقده للوظيفية بقوله: "أنه في كل المجتمعات اساليب تجعل من الصراع أمراً لا مفر منه وأنه ظاهرة حتمية". وعلى سبيل المثال فإن تفاوت القوة داخل المجتمع تؤكد أن بعض الجماعات قد تستقل عن الجماعات الاخرى وتكون بؤرة تعد مصدراً للتوتر والتصادم والصراع في الانساق الاجتماعية.⁽¹⁾

(1) - جون ركس ، مشكلات اساسية في النظرية الاجتماعية ، ترجمه محمد الجوهري وآخرون ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، 1983 ، ص 194 .

(1) - محمد عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، الاردن : دار المجدلاوي للنشر ، 2008 ، ص 86 .

ويشرح لنا كولنز راندال Randal في مقاله "نظرية الصراع وتقدم علم الاجتماع التاريخي بعيد المدى" الافكار الاساسية لنظرية الصراع الاجتماعي على النحو التالي:⁽²⁾

- ان الخاصية المركزية للتنظيم الاجتماعي هي التدرج، الذي يعكس درجة من اللامساواة بين الافراد والجماعات وهيمنة أحدهما على الآخر.

- إن الذي يريح هذه النضالات يعتمد على المصادر التي يسيطر عليها، وتتضمن المصادر المادية للعنف، والتبادل الاقتصادي والمصادر اللازمة للتنظيم الاجتماعي وتشكيل العواطف والأفكار.

- التغيير الاجتماعي ينبثق عن الصراع، ومن هنا فإن الفترات الزمنية الطويلة من السيطرة الثابتة نسبياً توثق سلسلة أحداث درامية مؤثرة ومكثفة كحراك اجتماعي.

يرى جورج لابساد Geioredg: "... أن التعدد في الرؤى والأفكار ليس مرده تأخر علم الاجتماع أو عجز الباحثين، فهما موجودان في المجتمع قبل وجودهما في كتب علم الاجتماع، فسواء أردنا قراءة كتاب علم الاجتماع لدوركايم أو ليفير أو لابن خلدون أو لريمون بودون لأنهم يهتمون بمسائل عمل المجتمع وسيرورته، يكون لدينا انطباع بأننا أمام فلسفات اجتماعية أكثر من إيضاحات ذات منهج علمي، هذا التشتت والتناقض في وجهات النظر السوسولوجية، مانلبت أن نلمسه ونتعرف عليه في الواقع الاجتماعي بالذات في الحركات الاجتماعية المناصرة والمتصارعة في مشاريع الإصلاح الاجتماعي بالذات، وفي السياسات المتبعة من أجل حل المشاكل التي يطرحها التغيير".⁽³⁾

ويؤكد لنا هذا الخلاف أن النظرية السوسولوجية عامة هي تحليل وتفسير للواقع المجتمعي وأنها محصلة رد فعل وتفاعل مع المشكلات المدركة السائدة في عصرهم ليس كما رأى لابساد واعتقد، فالمعرفة أياً تكن لا تبرز بطريقة عفوية أو بالصدفة ولا هي بكليتها من صنع المفكرين أنفسهم، بل تظهر بشكل تراكمي متجانسة مع معطيات الحضارة والقيم والنظم الاجتماعية القائمة تؤثر وتتأثر.

1 - النظرية البنائية الوظيفية التقليدية:

ان الفكر الاجتماعي الذي يميز القرن التاسع عشر، غالباً ما يؤكد على اهمية الصراع الاجتماعي، لهذا اهتم العلماء والمفكرون الاجتماعيون منذ كونت بالبحث عن النظم والاحكام الاجتماعي الضرورية، والظروف الموضوعية التي تستطيع تحقيق التكامل والانسجام والتوافق الاجتماعي. بحيث حاول الفكر السوسولوجي في القرن التاسع عشر بخاصة لدى كونت وسبنسر ودوركايم أن يحدد ماهو اجتماعي في ضوء المجتمع ككل بنائي مركب، وعلاقته ببعض النظم الخاصة كتقسيم العمل والطبقات الاجتماعية والدين والاسرة والروابط المهنية والعلمية، وكان المجتمع المقصود هو المجتمع الصناعي. وكانت القضايا المطروحة للتحليل والتفسير هي

(2) - randell collins, www.google.com.

(3) - جورج لابساد و رونيه لورد ، مقدمات في علم الاجتماع ، ترجمه هادي ربيع ، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات ، 1982 ، ص 19.

التماسك الاجتماعي وامكانيات النمو والتطور، بحيث ظهرت أعمالهم في فترة حرجة من فترات التاريخ الفرنسي، تلك الفترة التي اعتبرت الثورة الفرنسية، وظهورهم في مناخ علمي وثقافي وفكري والذي ساهم في بلورة السمات والملامح العامة لفكرهم. فمن اهم الاحداث المجتمعية ظهور الثورات السياسية التي اجتاحت اوروبا الغربية وجاءت على رأسها الثورة الفرنسية التي بدأت عام 1989 والتي عملت للتمهيد لاعلان حقوق الانسان وأهمها الحق في العمل، والحق في الملكية، والحق في الممارسة السياسية والقانونية، وتغيير الايديولوجية القومية والمجتمعية الأمر الذي أدى الى تغيير نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والثورة الصناعية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا، والتي احدثت تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي وظهرت الرأسمالية، بحيث جاءت تحولاتهم لتركز بصورة اساسية على التغييرات المصاحبة للثورة الصناعية، ومن أهم هذه التغييرات دراسة الآثار الناجمة عن تحول الطبقات العاملة في القطاع الزراعي وتركها العمل في القطاع الى العمل في المؤسسات والمصانع، ودراسة علاقات العمل والانتاج والتنمية والظروف الفيزيائية. كما ونشأت الافكار الاجتماعية نتيجة لمجموعة من التطورات والاحداث العلمية كالفلسفة التنويرية التي أدت الى حدوث الثورة الصناعية ونشأة الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي. وظهور علم الاجتماع كعلم مستقل بذاته، بالاضافة الى التغيير الاجتماعي والثقافي المصاحب والحاصل والعوامل الفكرية .

وعلى أية حال توجد مجموعة من العوامل التي مهدت لظهور الفكر السوسولوجي الوظيفي وتحليلاته وتفسيراته للمجتمع ونحن اذ نذكر هذا لمعرفة طبيعة الظروف الاجتماعية والعوامل التي بلورت وتشكيل ملامح النظرية البنائية الوظيفية الداعية الى المحافظة على الوضع القائم والى التكامل والتوافق والانسجام. وفي العناصر الآتية الذكر نقدم لمحة متواضعة عن تحليلات للقضايا الاجتماعية من خلال معالجتهم للثبات والتغير وأسباب التوتر وكيفية علاجه.

1-1 - أوغست كونت: Aougest Kount

جاءت تصورات كونت العامة حول طبيعة الآثار والنتائج التي تركتها كل من الثورة الفرنسية، بمثابة تحليل واقعي لطبيعة التطورات والتغيرات المتلاحقة التي ظهرت بعد ذلك خلال المجتمع الصناعي الحديث الذي عاصر نشأته وتغييره وتطوره. وتأثره بظروف عصره التي شهدها وعاصرها بالفعل، لاسيما بعدما لمس في حكم النظام الجمهوري (النظام السياسي الاجتماعي) نوعاً متميزاً من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تهدف إلى تنظيم وإعادة تشكيل البناءات والنظم السياسية والاجتماعية من جديد، ليمتد على أفكار من سبقوه ويأخذ طابعاً تحريماً ليركز على أهمية قيام علم اجتماعي وضعي اسماه بـ "الفيزياء الاجتماعية". بهدف البحث في إعادة التنظيم للحياة الاجتماعية وإصلاح الشؤون الاجتماعية والسياسية، وتخليص الجماعات الأوربية من الفوضى التي سيطرت عليها الثورة الفرنسية، اذ كانت فرنسا وغيرها من المجتمعات الأوربية مسرحاً للثورات السياسية والصناعية مثل ثورتي سنة 1843-1830 والصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، وبين المذاهب العقلية التي كانت تنظر الى العقل على أنه الوسيلة الوحيدة التي يجب الاعتماد عليها، وتلك التي تقوم على العاطفة كالمذهب الرومانتيكي. والنزعة الفردية المستنبطة من فلسفة التنوير. يضاف الى هذا ذلك الصراع بين مذهب التدخليين الذين كانوا يرون أنه من واجب الدولة أن تتدخل لمصلحة العمال والطبقة الضعيفة اقتصادياً، ومذهب الاحرار الذين كانوا يرون العكس من ذلك، وهو ان تترك الامور بين العمال واصحاب العمل لكي تنظمها القوانين الاقتصادية الطبيعية كقانون العرض والطلب بدون حاجة لتدخل الدولة، وكان كونت على رأس هذا الفريق من المفكرين.⁽¹⁾

هذا مادعى بكونت الى تأسيس علم وضعي ليعالج به عموماً عملية تنظيم الحياة الاجتماعية وظروف العمل الاقتصادية (تقسم العمل) ويدرسها بصورة موضوعية، والذي يقصد به ضرورة اتخاذ مواقف إيجابية لدراسة ماهو قائم بالفعل بالمجتمع، وعدم تبني النزعات او المواقف السلبية النقدية. والسعي لتحقيق الاستقرار والمحافظة على النظام الاجتماعي واصلاحه وتطويره الى الأفضل بعد

(1) - حسن شحاتة، تاريخ الفكر الاجتماعي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1976، ص.ص 208.204.

رفضه كلياً لأسلوب الثورة في التغيير والتجديد والأصلاح الاجتماعي، وهذا ما حدده كونت عندما قال: " أن الثورة ليست وسيلة لبناء المجتمع بقدر ما نعتبرها اختيار اخلاقي من الدرجة الأولى ... ". (2)

يعد كتابه " دروس في الفلسفة الوضعية " بصفة خاصة هجوماً مباشراً على الفلسفة السلبية التي قدمتها الفلسفات الفردية في عصر التنوير، فقد اعتقد أن عصر التنوير قد قوّض أسس الصرح الجديد (النظام الرأسمالي) أكثر مما يُدعمه، إذ هذا البناء الجديد يجب أن يوجه كلية لصالح النظام والاتفاق العام، أو على حد تعبيره: " يجب أن يكون الهدف الأساسي للسياسات العملية هو العمل على تجنب الثورات العنيفة التي تنشأ عن الصعوبات المواجهة أو المعارضة لتقدم الحضارة أو المدنية ". ففي خصم الفوضى التي كانت تسود المجتمع في ذلك الوقت بدا لكونت أن العلم الحقيقي لا يقل بحال من الاحوال عن كونه تأسيساً للنظام العقلي أو الفكري الذي هو أساس كل نظام. ومن ثمة يصبح من الممكن أن ننظر للاتجاه الوضعي عند كونت كعلم لاعادة البناء والاستقرار الاجتماعيين، وعلى أنه استجابة مباشرة لما خلفته فلسفة التنوير من تراث تميز بالنقدية السلبية خاصة في محاولته الربط أو التوحد بين فكريتي النظام والتقدم، إذ ان المهمة التي يجب أن تضطلع بها الفيزياء الاجتماعية في نظره ذات طابع وصفي ايجابي كلية وهو يقول في ذلك: " وفي ظل الروح الوضعية فإن كل المشكلات الصعبة والمعقدة، والتي ظلت حتى الآن تثير سخطاً دائماً في قلب المجتمع لتحمده الحلول السياسية البحتة، تحضى باهتمام وتقدير العلميين من أجل تعزيز السلام الاجتماعي. إن الروح الوضعية تميل الى تدعيم النظام عن طريق تطوير عقلاني للاذعان العاقل والحكيم للمشكلات السياسية المفصلة ... فإذا كانت هناك شروور سياسية لا يمكن للعلم معالجتها فإن - أي العلم - يستطيع على الأقل أن يبرهن لنا على أنها شروور وأمراض مستعصية ". (3)

سعى كونت من خلال فلسفته الوضعية هاته الى غايتين اساسيتين: أولاها الكشف عن قانون الحركة الاجتماعية، وثانيها تنظيم المجتمع من خلال تنظيم الفكر والعقل الانساني. وكل هذا من أجل دراسة قوانين الثبات والاستقرار الاجتماعي وتوازنه فمن أهم مجالات دراسته للتوازن الاجتماعي مايلي: (4)

- دراسة المجتمعات الانسانية وهي في حالة التوازن والاستقرار.
- اكتشاف القوانين التي تحكم التضامن والتماسك الاجتماعيين.
- دراسة نشأة المجتمع الانساني.
- دراسة البيئة الاجتماعية والتكوين الاجتماعية.

ان مجالات الدراسة الاستاتيكية للمجتمع في حالة الاستقرار هي فهم التضامن الاجتماعي الذي لا يتحقق عنده الا بإصلاح نظام التعليم والتربية، ونظام الاسرة الذي يحول أنانية الفرد الى غيرية، والنظام السياسي في الدولة الذي سعى الى حل التصادمات وظواهر الصراع ومظاهره بين الطبقات الاجتماعية، فالبناء الاجتماعي عند كونت يتكون من الفرد، الاسرة والدولة.

نظر كونت الى المجتمع على انه كائن عضوي جمعي يتميز بالانسجام والتناغم بين أجزائه المفردة بعضها ببعض من ناحية وبين الكل المكونة له من ناحية أخرى، لذا عرّف المجتمع بأنه: " نسق اجتماعي ومن ثمة فان علم الاجتماع عبارة عن بحث للأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الأجزاء المختلفة المكونة للنسق الاجتماعي، كما ينبغي أن تحلل العناصر الفردية في علاقاتها بالكل في ارتباطها المتبادل مع بعضها البعض، وكما هو الحال بالنسبة للكائنات العضوية الحية، يشكل المجتمع وحدة مركبة ومعقدة ولا يمكن أن تتحلل وتنقسم الى الأجزاء المكونة لها، بمعنى أنه يصعب ان نحلل المجتمع ليصبح الى أفراد كما يقسم السطح الهندسي الى خطوط والخط المستقيم الى نقاط، الى معرفة الأجزاء لايمكن أن تتم الا من خلال معرفة الكل وليس العكس صحيحاً ".

(2) - عبد الله عبد الرحمان ، النظرية في علم الاجتماع ، ج 1 ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص.ص 128.129 .

(3) - آلان سيجود ، النظرية في علم الاجتماع ، ترجمه السيد عبد العاطي السيد ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص 54.56 .

(4) - نفس المرجع ، ص 55 .

اشتق كونت نظريته في النظام الاجتماعي من علم الحياء، وخاصة مفاهيمه التي قدمها عن الانسجام والتوازن والباطولوجيا حيث يرى كونت أن المواقف الباطولوجية (المرضية) تحدث داخل الكائن العضوي الاجتماعي (المجتمع) عندما تضطرب أو تختل قوانين الطبيعة التي تحكم مبادئها التوازن والانسجام والتتابع بفرض عناصر مماثلة تماماً للأمراض التي تحدث للكائن العضوي البيولوجي، كما أن التطور الاجتماعي يتتابع وفقاً لقوانين بيولوجية.

واستمراراً لهذا التصور نرى كونت يقرّر أن غياب الانسجام والتناغم التلقائي بين الأجزاء، وبين الكل داخل النسق الاجتماعي، أمر يشير الى وجود أمراض اجتماعية، أما الانسجام أو التناغم هنا فهو الاجماع، كما أن الصراع يماثل بدورة الباثولوجيا (الحالة المرضية). فمثلاً نجد أن كونت في مناقشته لدور الطبقة العاملة يصف قدرها المحتوم بأنه أمر مرتبط ناتج عن العمل المحفوف بالمخاطر وغير المستقرة ليجعلها - اي الطبقة العاملة - تعاني الحرمان الدائم والمستمر. وفي الوقت الذي يعترف فيه كونت بهذا الوضع كمشكلة اجتماعية خطيرة، نجده يبحث دائماً عن سبل لتحسين أوضاع الطبقة العاملة، لكن دونما اخلال بالاقتصاد العام أو تقويض لما وصفه من مبادئ للتصنيف أو التدرج الطبقي.⁽¹⁾

وهو بهذا يناقض تماماً كارل ماركس الذي بأفكاره يحاول قلب النظام رأساً على عقب ومساعدة الطبقة العاملة والخاضعة على استرداد وعيها الحقيقي، وتتعاون من أجل الصراع مع أصحاب العمل، والذي تتولد عنه ثورة شاملة تؤدي الى ارجاع حقوق العمال وتحسين ظروف معيشتهم وعملهم، بل والقضاء على الحياة الطبقيّة.

لقد قسّم كونت دراسة النظام والاجماع الى نموذجين يشكّلان طبيعة المجتمع الصناعي الحديث الذي عاصره، وشاهد تغيره وتطوره (كفكرة تصورية) وهما الاستاتيكا الاجتماعي "الاستقرار" والديناميكا "التغير".

- الاستاتيكا الاجتماعية: وهي تشرح وتحليل المجتمع وهو في حالة الاستقرار والثبات، أو دراسة التأثير المتبادل بين الافراد والجماعات والمؤسسات عندما يكون المجتمع في حالة من الاستقرار والثبات النسبي والتوازن، ودراسة العلاقات الوظيفية بين النظم ودراسة الارتباط المتبادل بين الوقائع الاجتماعية ذات الوظيفة للنسق مثل تقسيم العمل الاجتماعي، التعاون الاجتماعي النظام والتكامل، الاسرة، الدين، الحكومة والتي تكون متزامنة بطبيعتها.

- الديناميكا الاجتماعية: وهي دراسة المجتمع وهو في حالة من التحول والتطور والتغير والتبدل، والدراسة الامبريقية للروابط والعلاقات المتبادلة والمتداخلة حال تغيرها في الانماط والأشكال المختلفة للمجتمع.

عالج سان سيمون وكونت تبعات ونتائج الثورة الفرنسية التي أوجدت قدراً كبيراً من الخواء الروحي، ومن فقدان النظام الأخلاقي بطريقة ما على حد قولهم، فقد صُوحبت الثورة بحالات من اللامعيارية وفقدان المعايير الاجتماعية والتفكك، وكان الحل الذي افترضه سان سيمون هو " أخلاقيات الحب العالمي العام " كشكل جديد من أشكال المسيحية التي أصبحت في أعمال كونت ديناً انسانياً وسطاً فرض نفسه كوسيط علاجي بين الطبقة العاملة والطبقة الحاكمة، وبهذا الأسلوب الذي هو الحل الأمثل للنقائص السياسية والاقتصادية في المجتمع الحديث، كما يمكن لمشكلات الفوضى والتفكك الاخلاقي والفكري أن تجد طريقها للحل والخلاص. وما كل هذا الا بالمحافظة على النظام العام والتوازن الاجتماعي.⁽¹⁾

وتكمن أهمية تصورات كونت المذكورة آنفاً أنها تبين التركيز على أهمية العوامل الفكرية ومدى تأثيرها في عمليات التغير والتطور والاصلاح والتحديث المستمر في المجتمع الصناعي الحديث. وهكذا توصف عموماً أفكار كونت وتصوراتها بأنها من أهم الكتابات المؤسسة للنزعة البنائية التطبيقية التقليدية والمعاصرة في نفس الوقت، ولا سيما أن كونت رائد فكري البناء والوظيفة التي تعتبر بمثابة جوهر النظرية الوظيفية عامة.

(1) - آلان سيجويد ، نفس المرجع ، ص 63 .

(1) - نفس المرجع ، ص 63 .

1-2-1- اميل دوركايم: Durkhaiem.

تنطلق نظرية دوركايم من موقفه المعرفي من بعض التيارات الفلسفية السائدة والفلسفات الاجتماعية التي كانت تنظر لتحويلات وصراعات المجتمع الاوربي، كالفلسفة المثالية لديكارت وكانط وهيغل، والفلسفة التطورية النفسية، فهو في الغالب ينتقد قوانين الحياة الفيزيولوجية لتكون أساساً للحياة الاجتماعي، واعترافه بتفسير المجتمع تفسيراً نفسياً، ولا يعتقد أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة فردية بل هي مكوّن اجتماعي يصنعها المجتمع واساسها الجماعة وليس الفرد. كما تأثر بالفكر الانجليزي (النظريات الفردية والفكر النفعي)، بالإضافة الى تأثره بالفلسفة الوضعية عند سان سيمون واوغست كونت واستعان بها في تأسيس الجوانب المنهجية لنظريته، أي دراسة الوقائع الاجتماعية بمعزل عن الاعتبارات الذاتية، اي دراستها وكأنها اشياء خارجة عن رغباتنا، وموقفه من الاضطراب الاجتماعي السائد في أوروبا ورغبته في تقديم نظرية لاصلاح المجتمع الفرنسي على وجه الخصوص.⁽²⁾

النظرية التي حاول بها تقديم فلسفة بنائية وضعية تعارض تماماً الفلسفة النقدية، بمحاولة لتقديم نموذج للمجتمع يخلو من ذلك التأكيد في الصراع السياسي والتدرج الطبقي، وبنزعة جماعية مبنية على التخصص وتقسيم العمل بين الطبقات الاجتماعية. في محاولة لدراسة التفاعل الاجتماعي داخل النظام الرأسمالي والدعوة الى اصلاحه والمحافظة عليه. اذ يتفق مع سان سيمون في نقده لنظرية الصراع والنزعات السياسية المتطرفة سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية، فقد هاجم الاشتراكية والفكر الماركسي ودحض المبادئ والأفكار والمسلّمات العامة التي تقوم عليها ولا سيما تصوراتها حول الغاء الملكية واحلال النظام الاشتراكي الشيوعي والثورة كأساس للاصلاح والتغير الجذري. ورفضه لفكرة اعادة توزيع الثروة (الملكية) حيث رأى دوركايم أن سبب مشكلة المجتمع الرأسمالي لا يمكن أن تكون سبباً اقتصادياً بحتاً بقدر ما هو سبب أخلاقي من الدرجة الأولى، أما حالة الصراع بين العمال وارباب العمل ماهي الا دليل واقعي على حالة التفكك والفوضى الاجتماعية وحدوث ما يعرف باللامعيارية (Anomié) في المجتمع الرأسمالي، ويمكن اصلاح ذلك عن طريق التربية والتعليم والتعلم الاجتماعي والتضامن الاجتماعي وليس عن طريق الغاء الملكية الخاصة.

كما حرص دوركايم أيضاً على أهمية وجود القانون والنظام التشريعي ليقوم بدور الرقيب والمحافظة على الأمن الاجتماعي، وهذا ما جعل جوهر نظريته عن التضامن الاجتماعي والمحافظة على البناء والنظام الاجتماعي هو جوهر أفكاره السوسولوجية التي تهتم بالتوازن والانسجام والتعاون والتكامل، في شكل اجتماعي يمثل وحدة ضرورية مفسرة لذاتها بذاتها، والتي عبر عنها بالقول الثابت لدينا: "أن المجتمع قبل كل شيء آله منظمة أساساً".⁽¹⁾

تعرف النظرية السوسولوجية المجتمع كنسق أو بناء من وقائع اجتماعية تنمو وحدته وتتحقق من خلال الفعل الاخلاقي وحده. بحيث ينظر صاحبها في التماسك الاجتماعي على انه نتاج عمل البيئة الاجتماعية بقدر ما هو نتاج الابعاد الأخلاقية للوقائع الاجتماعية ذاتها، وفي هذا الصدد يذكر: "ومن أجل ان يسود النظام الاجتماعي العام يتعيّن على جموع الأفراد أن تقتنع بنصيبتها، ومن أجل أن تتحقق هذه القناعة يتعيّن عليهم أن لا يفكروا فيها اذا كان لديهم القليل أم الكثير، بل عليهم الاقتناع بأن ليس لهم الحق في المزيد، ومن أجل ان يتم ذلك كله لا بد من وجود سلطة يعترف الجميع بتفوقها وسيادتها، تلك السلطة التي تحدد لهم في النهاية من هو الخير والحق...".⁽²⁾

وبذلك أن التضامن الاجتماعي لاينتج تلقائياً عن طريق الأداء والعمل الداخلي للنسق الاجتماعي بل عن طريق التمثلات الجمعية لنسق التفكير العام والتي يكون أساسها تقسيم العمل والتخصص.

1-2-1- تقسيم العمل، التضامن الاجتماعي، التغير والصراع:

(2) - للمزيد أنظر على الحوات، النظرية الاجتماعية، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1996، ص 109.

(1) - على ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، 1982، ص 66.

(2) - آلان سيجويد، نفس المرجع السابق، ص 136.

تعتبر دراسة دوركايم لتقسيم العمل كدراسة تعكس اهتمام عالم الاجتماع بتحليل الواقع الاجتماعي وتفسير ظواهره الاجتماعية المعقدة، من أجل معرفة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى التغيير والتطور في جميع انماط الحياة الاجتماعية. وتتلخص الأفكار الرئيسية في تحليله للتغيرات التنظيمية والاجتماعية والسياسية والدينية فيما يلي:

- تحديد طبيعة تقسيم العمل، وإكتشاف الحاجات الاجتماعية لإشباعها.

- البحث عن الأسباب لتقسيم العمل.

- تفسير التغيرات والتفكك الذي حدث على البناء الاجتماعي.

قاعدة دوركايم الأساسية ترى أن تطور المجتمع يؤدي إلى تطور تقسيم العمل، فكلما تطور المجتمع ازداد تقسيم العمل بين الناس، وكلما تباين تقسيم العمل صحبه المزيد من التطور والتعقيد الاجتماعي، والمهم في هذه القاعدة أن التباين في الواجبات والمسؤوليات هو الذي يسهم في تحقيق التضامن بين الناس، أي ان تقسيم العمل عبارة عن قوة اجتماعية تخلق التفاعل والتلاحم الاجتماعي بين الناس، ومن ثمة تتخذ العلاقات الاجتماعية طابعاً أخلاقياً. يكون أساس التضامن العضوي بخاصة ممثلاً في تقسيم العمل والتمايز الاجتماعي، حيث يتميز البناء الاجتماعي بأعلى درجات الاعتماد المتبادل والتطور الصناعي والحجم الأكبر للسكان، وبالكثافة المادية والأخلاق المرتفعة، وفيه أيضاً يحل التضامن من خلال الاختلاف محل التضامن من خلال التشابه ومن ثمة تزداد الروابط الاجتماعية قوة.

ففي كتابه "تقسيم العمل" ربط دوركايم ظروف اللامعيارية في المجتمع الصناعي بكل من التجارة والصناعة كمجال للحياة غلبت عليه سمات التفكك وسوء التنظيم، غير انه وصف الصناعة في القرن التاسع عشر على أنها ذات طابع لامعاري. فما قدمه دوركايم من شواهد على ان تقسيم العمل اللامعاري كان عاملاً مسؤولاً عن الصراع الطبقي والأزمات الصناعية التي حلت محل التضامن العضوي، يمكن تفسيره كشاهد على تضامن الطبقة العاملة وتماسكها من خلال منظماتها ومؤسساتها الخاصة (اتحادات العمال) تعبيراً عن معارضتها لما اتسمت به الرأسمالية من اللامساواة.⁽³⁾

يواجه دوركايم الماركسية حول قضية تقسيم العمل، حين عاجل ماركس قضية تقسيم العمل على أنها عملية بين الطبقات الاجتماعية بين البورجوازية المالكة لرؤوس الأموال، والطبقة البروليتارية المالكة لقوة العمل، بحيث تعيش الأولى لتتغذى على فائض قيمة الثانية، وبذلك يتصور ماركس تقسيم العمل على النحو الذي يتولد عن طريقه الصراع الطبقي ومن ثمة الثورة. وعلى خلاف ذلك يرى دوركايم أن تقسيم العمل فيه نوع من التخصص الذي تتساند في اطار الوظائف لأنها متباينة، وتكون في حالة من التضامن العضوي، ويرى في تقسيم العمل في التنظيمات الاجتماعية وخاصة منها الشركات والمصانع: "أنه اذا تمرد العمال فان ذلك يجعل صاحب العمل يقبل مسألة ما، وهم يجاهدون لتحقيقها، اذ لا تحتوي أماكن العمل على عناصر متضادة دائماً".⁽¹⁾

ويؤكد لنا دوركايم أنه من الممكن أن يخلق في المجتمع بمنظماته ما يمكن تسميته بـ "تقسيم العمل الشاذ" نتيجة لفقدان لمعايير المجتمع في كل مجالاته، والذي قد يتسم بالطبيعة الصراعية، حيث ينعزل البشر عن بعضهم البعض، وتسود حالات التوتر والسيطرة والاستغلال ويرجع ذلك الى أسباب ثلاث نذكرها:⁽²⁾

- التغيرات السريعة التي قد تصيب البناء الاجتماعي في جانبه الاقتصادي مما يؤدي الى خلق علاقة جديدة بين العمال وأصحاب العمل، حيث تسود حالة الانوميا (فقدان المعايير) التي يمكن مواجهتها باعادة التنظيم الاجتماعي.

- تقسيم العمل يكون شاذاً اذا لم تعبر الاختلافات الاجتماعية عن الاختلافات الطبيعية، ولمواجهة ذلك فعلياً أن نعيد توزيع العمل وفقاً لتوزيع المواهب والاستعدادات الطبيعية.

(3) - نفس المرجع ، ص 143 .

(1) - علي ليلة ، المرجع السابق ، ص 146 .

(2) - نفس المرجع ، ص.ص 73.72.

- غياب التنظيمات الاجتماعية التي تتولى الحفاظ على استقرار المجتمع، تخلق الجماعات المهنية التي تظم العمال وأصحاب الأعمال في تجمع واحد، والذي يعتبر كياناً يعلو على كل واحد منهم، ويلزموا الأقوياء أن يتلطفوا في استخدام القوة، ويمنع الضعفاء من الاكثار من اجتياحاتهم وتمرداتهم، انه يدعوا كل الجانبين الى حالة الواجبات والالتزامات المتبادلة بمهدف تحقيق المصلحة العامة.

وانطلاقاً مما ذكر سابقاً في ان تقسيم العمل عند دوركايم يؤدي الى المزيد من التضامن الاجتماعي والتماسك الاجتماعي لا الى الصراع الاجتماعي، فتصورات دوركايم تنطلق من مواجهة الحالات الشاذة من تقسيم العمل وتفكك النظام الى مواجهة كل مظاهر الصراع وتحليلاته. وهذا تصور مخالف تماماً لتصور ماركس الذي يسعى فيه لتغيير المجتمع وبواسطة آلية الصراع والثورة. ويبدو ان تصور دوركايم المتأثر بفلسفة سان سيمون لا ينكر الصراع كلياً ويرى أنه حالة شاذة ولسيت طبيعية ويعتقد أنه ينشأ من عدم مراعات القدرات الطبيعية للأفراد. فالاضراب الذي قام به عمال الصناعة في القرن التاسع عشر يشكل شكلاً صحياً وسوياً للنشاط الاجتماعي، ولا يعد بحال من الأحوال مظهراً مرضياً أو غير سوي، بل اضراب في العمل يجب حله والقضاء عليه في الحلول الموضوعية المقدمة فيما سبق ويلى:

- لتفادي الصراع لا بد من تنظيم المجتمع على أساس تقسيم العمل ومراعاة القدرات الطبيعية للأفراد في المجتمع.
- لا يتم تغيير المجتمع جذرياً كما هو الوضع في النظرية الصراعية، وانما يتم حل الصراع في المجتمع بتعليم الناس النظام والتنسيق بين الوظائف المختلفة للكائن الاجتماعي، ولا مفر هنا طبقاً لنظرية دوركايم من الاعتماد على الضبط الاجتماعي الذي ينظم الاساس الاخلاقي لتقسيم العمل بين مختلف الفئات الاجتماعية والسوسيومهنية، وبين مختلف القدرات الطبيعية للناس، وكما هو معروف فالضبط والعقاب عند دوركايم هو اداة المجتمع للتماسك والتضامن الاجتماعي، ومنع ظهور الامراض الاجتماعية مثل الصراع والجريمة والانتحار والاعتداء على الضمير الجمعي أو العقل الجمعي للمجتمع.⁽³⁾

1-3- ماكس فيبر: Max weber.

تعكس طبيعة الحياة الاجتماعية والأسرية لماكس فيبر عن أفكاره وتصوراته وطروحاته، ولد سنة 1863 وتوفي سنة 1980 ينتمي الى أسرة من الطبقات المتوسطة والعليا، عاش حياة علمية وأكاديمية دعت له لدراسة عديد من المشكلات والظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاصرها بالفعل، وخاصة المشكلات في المجتمع الألماني، والتي جاءت نتيجة للعراقيل التي كانت تواجه المشروعات الصناعية والانتاجية والمشكلات بين الملاك والمستأجرين، وبعض السلوكيات المرضية والسلوكية مثل ظاهرة الاضراب والتباطؤ في العمل. ودراسته لنشأة النظام الرأسمالي الغربي وعوامل ظهور التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول أوروبا عامة. كما جاءت كتاباته لتتجه أيضاً بعمايات الاصلاح الاجتماعي أو التطوير والتحديث لواقع المجتمع الألماني السياسي والاقتصادية خاصة، بمحاولة خلق مناخ سياسي وفكري متميز. هذا ما يتعلق بالمناخ الاقتصادي والسياسي، أما من الناحية الفكرية والايديولوجية فتأثر بأفكار كل من كانط وهيغل وأفكار المدرسة النفعية الاقتصادية وكتابات القانون والاجرام.

وقد اتخذ فيبر موقفاً علمياً وتحليلياً من المذاهب والتيارات الفكرية والعلمية التي ظهرت في عصره مثل النظرية التطورية والنظريات التي تبنت مدخل الصراع في تحليلاتها وتفسيراتها ولاسيما عند معالجتها للأزمات المثالية.

بالاضافة لإهتمامه بتحليل الاطار العلمي والفكري للنظريات العلمية والفلسفية السياسية، وبخاصة نظرية المادية التاريخية كما جاءت في كتابات ماركس وبنجلز، واتخذ منهما موقفاً عدائياً وناقداً راديكالياً، ولاسيما تصورات ماركس حول الصراع الطبقي

(3) - على الحوات ، مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

واتهاماته للرأسمالية، والدين والديمقراطية والاشتراكية والاعتدال... الخ. وقد اهتم فيبر بالدفاع عن الرأسمالية الألمانية وهذا ما تمثل فعلاً في آراء فيبر عن الرأسمالية كنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي، وكنظام عقلائي يقوم على أسس علمية ويؤكد على ضرورة احترام الرأسمالية كنظام فكري وايدولوجي.⁽¹⁾

لقد شكلت النظرية الماركسية جانباً من المناخ الفكري الذي عاشه فيبر وان كتاباته ودراساته كانت كنفيس لدعاوي الماركسية بأولوية القوى المادية الاقتصادية في عوامل التغيير الاجتماعي، وأنها - أي دراسات فيبر - جعلت من الأفكار الدينية (الأخلاق البروتستانتية) عاملاً وسبباً وحيداً للتطور الاجتماعي. ولذلك قد اهتم فيبر في دراساته المقارنة للأديان العالمية⁽²⁾ بأن يقدم تحليلاً لمجموعة من العوامل التي تؤثر في مجرى التطور الاقتصادي، وتوضيح التأثيرات الثقافية الكبرى للأفكار الدينية على تركيب الرأسمالية كنسق او كنظام. فإذا ما اعتبرت الماركسية العامل الواحد - العامل المادي الاقتصادي - في التغيير الاجتماعي. كان بالامكان اعتبار فيبر نقيظاً ورافظاً لها، ولذلك جعل من دراساته على " الاخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية " بمثابة نقيض لقضية ماركس، وأن الاصلاح البروتستانتية هو نتيجة مصاحبة لنشأة الرأسمالية، وأن المعتقدات الدينية هي التي تؤثر في السلوك الاقتصادي وليس العكس كما تصور ماركس.

وفي تحليلاته المبدئية للبروتستانتية طرح فيبر تساؤلاً هاماً مؤداه: لماذا تطورت الرأسمالية كنسق على درجة عالية من العقلانية في اوربا الغربية وحدها؟. ولقد كانت البنية الأساسية للرأسمالية كلاسواق وتقسيم العمل واقتصاد المال وطرق التجارة... الخ موجودة أيضاً في كل من الهند والصين وفلسطين القديمة، ومع هذا كانت اوربا الغربية وحدها التي ازدهرت فيها الرأسمالية؟.

وكنتيجه خلص اليها وهو يجاوب على نفسه اذ يقول: " فلا بد أن ندخل في حسابنا الخلق الخاص لأصحاب المال والمشروعات الرأسماليين الاوائل، وان نفهم أن هذا السلوك كان منعدياً في الحضارات الأخرى ... ".⁽¹⁾

ان الرأسمالية على النحو الذي قصده فيبر نسق يتميز بالتنظيم العقلائي الرشيد للعمل الحر، كما يتميز بتطوير عقلائي للسجلات والقوانين والادارة.

ان القضية الاساسية بين الماركسية وعلم الاجتماع الفيبري تكمن في رفض فيبر لفلسفة التاريخ الماركسية، تلك الفكرة التي ترى أن الرأسمالية تتطور بالضرورة من خلال قوانين اقتصادية موضوعية تحددها القوى المادية، والتي تجعل العنصر الذاتي - أي الفعل الاجتماعي - أمراً غير ملائم، ويتمثل هذا التفسير الخاص للماركسية معناً معيناً للمذهب التاريخي مفاده أن الأفعال الانسانية تكتسب معناها فقط في ضوء الكل المتطور، والغاية القصوى للعملية التاريخية التي تعمل في حل متناقضات المجتمع الشيوعي. وتفتقر الماركسية في نظر فيبر الى مفهوم الدافعية حيث يرى ماركس أن التغيير يحدث خلال تأثيرات قوى خارجية وغير شخصية الى الحد الذي تتحول فيه الأفعال الانسانية الى حالة من الاستسلام والسلبية الكاملة، بينما يرى فيبر أن التغيير يحدث دائماً من خلال أفعال انسانية حيث تدفع الذوات الانسانية لأن تعمل بطرق معينة، لأن تقبل أو ترفض النسق السائد للأفكار وللقيم، وان تنبذ الترف والاستهلاك المباشر، ولأن تؤجل الاشباع والسعادة الدنيوية، وأن البناء الواقعي للفعل هو الذي يشكل روح الرأسمالية تلك الروح التي لم تجد في الهند ولا في الصين، بل كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالايديولوجيا البروتستانتية.⁽²⁾

(1) - أخذت هذه اللمحة المختصرة، وللزيادة في الفهم والتوسع والاستيعاب للفكر الفيبري أنظر عبد الله عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.ص 255-263.

(2) - براين تيرنر، علم الاجتماع والاسلام (دراسة نقدية لفكر ماركس فيبر)، ترجمه ابو بكر احمد باقادر، على الساعة 15.55، يوم 13 04 2010، عن موقع "اجتماعي"، www.ejtemay.com.

(1) - جوليان فرويد، علم الاجتماع عند ماركس فيبر، ترجمه الشيخ الارض، سوريا: منشورات وزارة الثقافة والارشاد، 1986، ص 192.

(2) - آلان سيجويد، مرجع سبق ذكره، ص 194.

وهنا يستوجب علينا الإشارة الى أن فيبر لم يكن ليذهب الى القول بأن وجود القيم البروتستانية هو الذي ادى الى نحو آلي الى تطور الرأسمالية، بل كان قصده توضيح ان الاخلاق الاجتماعية تمثل عنصراً من العناصر التي تؤدي الى التغيير الاجتماعي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي.

لقد كان فيبر واضحاً في تفسيره للنظام الرأسمالي حيث تصور أن هذا النظام المستند الى الشرعية القانونية العقلانية التنظيمية والسلطة القانونية والتنظيمية الرشيدة. فالعقلانية الرأسمالية كانت تمثل العقلانية الرشيدة والحقيقية للطبقة الرأسمالية بمفهومه وبمفهوم ماركس للطبقة البورجوازية، وعلى هذا الاساس تنشأ الطبقة بحيث تختلف مصالح الطبقة الرأسمالية عن الطبقة العاملة ويحدث بذلك الصراع عندما تتجمع الطبقة العاملة قوتها لمقاومة الطبقة الرأسمالية.

يختلف فيبر مع ماركس من حيث ان ماركس يعتقد بجمية تجمع العمال في تنظيمات وجماعات ويشكلون طبقة اقتصادية واعية بحقوقها وبمطالبها، من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها المشتركة، والتعاون من أجل التصادم والصراع مع الطبقة البورجوازية، أما فيبر فيعتقد بأن الانقسام الطبقي أمر طبيعي داخل المجتمع، ويمكن للعمال أن يقوموا بهذا التجمع وهذا الصراع ولكن في حالة واحدة. التي هي عدم تقبل تلك الحقيقة الداعية الى أن التباين في فرص الحياة بين البشر أمر طبيعي، والاعتقاد بأن التباين مرجعه نظام توزيع الثروة والملكية أو البناء الاقتصادي القائم داخل المجتمع أمر ليس له حقيقة واضحة.⁽³⁾

لقد ذهب فيبر الى أن العمليات الاجتماعية والمتمثلة في عملية الصراع هي احدى العمليات التي توجه الفعل الاجتماعي حيث أن حالة الصراع في المجتمع هي احدى حالات السلوك والفعل الانساني، وهي نمط من أنماط العلاقات الاجتماعية والتي تشير الى سلوك جمع من الفاعلين، طالما أن الفعل الذي يقوم به الفرد في محتواه الهادف وذا المعنى، يضع في اعتباره أفعال الآخرين ويوجه على هذا النحو. ذلك أن الفعل الاجتماعي يتوقف على اختيار ذات الفاعل للوسائل التي تحقق غايات معينة، ويحدث الصراع حين يتخذ السلوك صورة معينة، ويسلك الفاعل سلوكاً مضاداً أو معاكساً للآخر، أو تتعدد الغايات عند الفاعلين.

ومن هذا تتخذ العلاقات الاجتماعية أسلوباً خاصاً يظهر في شكل "مقاومة"، وقد تأخذ علاقة الصراع أسلوب الصراع السلمي، وهنا تأخذ العلاقة الاجتماعية الخاصة بهذا الشكل من الصراع السلمي اسم علاقة تنافس، والتنافس هو شكل خاص من أشكال الصراع. وحين يسلك الفاعل سلوكاً تنافسياً فإنه يحقق الصراع في صورته البسيطة والهادئة، ويقلل في الوقت نفسه من حدة التنافسات التي تأخذ شكل الصراعات.⁽¹⁾

ونستخلص من خلال ما تقدم ذكره من مقارنة، أن ماركس رأى ان اعادة تنظيم المجتمع يتم من خلال صراع الطبقات والجماعات، وفي هذا الصدد رأى ماركس فيبر أن اعادة تنظيم المجتمع تتم بواسطة صراع الأفكار والمثل العليا والقيم. ومن هنا نعتقد ان فيبر لم يرفض الصراع مثل كثير من البنائين الوظيفيين، بل يبدو في رأيه أن وجود الصراع لا يحول دون بقاء المجتمع واستمراره، وخاصة في تاييده على المحافظة على النظام الاجتماعي المتمثل في النظام الرأسمالي بكل أنظمتها الفرعية، فقد سعى الى تهدئة أوضاع مجتمع عصره من خلال افكاره من كل مظاهر الصراع وتجلياته في الاضطرابات والاضرابات العمالية وتأسيس النقابات العمالية وتعاونهم.

كما نجد يرى ان الصراع بين الاشخاص في المواقف المتعدد، لا يكون صراعاً بدوافع نفسية عاطفية كما يعتقد العلماء السكولوجيين ويعتقد جورج سيميل الذي سيتم التنويه الى أفكاره، ولا صراع طبيعي مادي كما يعتقد ماركس، ولكنه صراع في المعاني التي يمنحها الافراد للاشياء في مواقفهم المختلفة.

2 - النظرية الماركسية:

(3) - نبيل محمد توفيق السمالوطي ، البناء النظري في علم الاجتماع ، القاهرة : دار الكتب الجامعية ، ط2 ، 1986 ، ص.ص 14.11 .

(1) - محمد اسماعيل قباري ، مرجع سبق ذكره ، ص 386 .

2-1- كارل ماركس والصراع الطبقي:

تولّد عن الاتجاه البنائي الوظيفي نظرية التوازن او نظرية النظام الاجتماعي بأفكارها الاجتماعية على الفكر الاجتماعي الغربي والاوربي بخاصة لفترة طويلة، الا ان قيام الثورة الفرنسية بفرنسا، وقيام الثورة الصناعية في إنجلترا وظهور الطبقة العاملة المرتبطة بنمو الصناعة اسهم كل ذلك في ظهور اتجاه فكري وفلسفي عرف بمنظور الصراع الاجتماعي أو الصراع الطبقي. الذي يتولاه كارل ماركس من خلال اسهاماته النظرية والتصورية داخل نموذج الصراع يتحدى به نظرية النسق والنظام، والذي يستمد اساسه المعرفي من الفلسفة الالمانية المثالية وخاصة جدل الفيلسوف الالماني هيغل الذي يرى بأن الانسان يحاول دائماً التقرب من العيش بالحياة، وهو فيما يفعله في الواقع يقدم مثلاً وقيماً وينشأ كإنسان نتيجة الحوار والجدل والتنافس والصراع بين هذه المثل والقيم.

وكلما احتدم التنافس والصراع ظهرت الحكمة كنتيجة، ونتيجة تبادل الرأي يقع التفاهم أو الاتفاق، وعن طريق المنافسة يحل التقدم، وقد أطلق هيغل على عملية تصارع انساق الافكار اسم العملية الديالكتيكية والتي تشير الى تنافس قوتين متعارضتين يؤدي هذا التعارض الى ظهور قوى عديدة نتيجة لهذا الاحتدام بينهما (قضية . نقيض = قضية تركيبيية). ويعد نسق الافكار قوى تاريخية في نظره ذات اهمية خاصة في مسار التاريخ الحضاري.

وهكذا يمكن القول بأن جدل الديالكتيك عند هيغل هو الذي وضع اساس نظرية الصراع الاجتماعي عند كارل ماركس. فقد حوّل ماركس هذا الديالكتيك من صورته العقلية الفكرية الى صورته المادية التاريخية التي تشير الى أن "كل شئ في تغير وتحول وتبدل". اي بدلاً من صراع الافكار يحل محله صراع الطبقات الاجتماعي بالمفهوم المادي الاقتصادي الاجتماعي للطبقة وليس بالمفهوم الثقافي والنفسي.⁽²⁾

ونجد ماركس نفسه يعترف بذلك في رسالة بعث بها عام 1852 الى شيوعي الماني يدعى قيدماير كان يعيش بالمنفى بالولايات المتحدة الامريكية يقول: " فيما يخصني لا يعود لي الفضل في اكتشاف ولا إيجاد الطبقات في المجتمع ولا في الصراع فيما بينها، وإنما يعود الفضل في ذلك الى مفكرين بورجوازيين من قبلي بكثير، من مؤرخين تبنو التطور التاريخي لهذا الصراع واقتصاديين وضّحوا طبيعته الاقتصادية ".[•]

كما وأن ماركس تأثر بالمادية التاريخية التي تؤكد على الترابط والعلاقة الوثيقة بين المادة والفكر. اذ أن الفكر هو نتاج المادة بيد ان الفلسفة المادية عند ماركس ترى أن الموجود الحقيقي هو المادة، على أن الفلسفة المثالية ترى أن الفكر (الوعي) هو الموجود الحقيقي. فالتطور المادي للمجتمع والتاريخ يشير الى أن البناء الاقتصادي للمجتمع هو الأساس الذي يفسر البناء الفوقي بما يظم من نظم قانونية وسياسية وأفكار فلسفية وخاصة في كل مرحلة تاريخية محددة.

فإنه كذلك تأثره الاشتراكي وخاصة أفكار سان سيمون وبرودون وزمالاته مع فريدريك انجلز، فالبيئة الأسرية التي نشأ فيها المتميزة بالنظرة التقدمية التطورية للحياة والمولعة بفلسفة التنوير والفلسفة المادية الجدلية. وايضاً البيئة الاجتماعية التي كان يعيشها والظروف السياسية والاقتصادية كحركة التصنيع بأوروبا وعلاقات الإنتاج، وطبيعة الملكية لوسائل الإنتاج، والبناء الطبقي والترتيبات المؤسسة، واللامساواة وعلاقات السلطة والهيمنة السياسية وظروف العمل المتمثلة في الفقر والبؤس والاستغلال والحرمان والقسوة والاعترا ب. كل هذا وغيره تحت مضلة النظام الرأسمالي. بحيث شكلت هذه البيئة والاجتماعية الاقتصادية والسياسية أساساً آخر لنموذج الصراع الماركسي.

(2) - على الحوات ، مرجع سبق ذكره ، ص 151 .

• قال اسحاق نيوتن: " اذا كنت قد رأيت أكثر مما رآه الاخرين، فهذا يعني انني صعدت فوق أكتاف العمالقة ". دليل الشفافية الكاملة والموضوعية والحقيقة في تلقي المعرفة العلمية.

هذه الأفكار دعت إلى نشر كتابه "البيان الشيوعي" عام 1847 والذي لعب دوراً كبيراً في قيام الثورات السياسية التي اجتاحت أوروبا، خصوصاً في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. وقد تضمن هذا الكتاب آراءً ماركس حول الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي.⁽¹⁾ لقد أظهر ماركس أهمية العامل المادي في صنع أحداث التاريخ، فالتاريخ كله هو الصراع بين من يملكون ومن لا يملكون وعليه فصراع الطبقات المحدد اقتصادياً هو الذي يعطي للمجتمع تاريخيته، وعليه فماركس يعتبر التناقضات الاقتصادية أصل الصراع في المجتمع ويعبر ماركس بوضوح بقوله: "كل انقلاب اجتماعي نتيجة العوامل المادية والاقتصادية".⁽²⁾ ولتفسير وجهة نظر ماركس حول تصورات المادية، نعرض التصورات التي استند إليها كثيراً لفهم التاريخ، والتي تتكون من قضايا مستقلة:⁽³⁾

- تشير معظم أزمدة التاريخ إلى أنه تاريخ صراع الطبقات.
- تتحدد الطبيعة الخاصة لبناء الطبقات الاجتماعية بواسطة نظم الإنتاج.
- إن النظام البورجوازي مثله مثل جميع النظم الاجتماعية يحمل في ثناياه تناقضات كثيرة تؤدي إلى حله وتدميره ذاتياً.
- سوف تأخذ الطبقات العاملة نظام المبادرة وتكتسب ما يعرف بالسيطرة السياسية.
- سوف تتبنى الطبقات العاملة النظام الاشتراكي أولاً ثم تتحول إلى النظام الشيوعي.
- ستعكس كل من الثقافة والعلم الجديدين لكل من الاشتراكية والشيوعية أعلى درجات الانجاز للحرية الفردية.
- صاغ ماركس وزميله وأنجلز مجموعة من الأطروحات المهمة في نظرية الدولة، فقد كشفنا عن الجوهر الطبقي للدولة. معتبرين أنها ديكتاتورية الطبقة المسيطرة اقتصادياً والمتولدة من الطابع التناحري لعلاقات الإنتاج، وأن ديكتاتورية البروليتاريا كما أظهر ماركس لا يتطلب إسقاط الهيمنة أو السيطرة السياسية للبرجوازيين فحسب، بل يتطلب كذلك القضاء على كل أدواتها، كما أن هذه الديكتاتورية لا تقتصر على اكتساب بعض الحقوق أو الاستيلاء على السلطة السياسية، ذلك لأنها تقضي ببناء نظام سياسي جديد كلياً في كافة الأوجه، وتتطلب جهازاً جديداً لإدارة الدولة كأداة لديكتاتورية الطبقة الثورية.⁽⁴⁾
- وعلى حد تعبير كارل ماركس في هذا الذي قيل: "أن الجديد الذي أعطيته يتلخص في إقامة البرهان على مايلي: أن وجود الطبقات لا يقترن إلا بمراحل تاريخية معينة من تطور الإنتاج. أن النضال الطبقي يضفي بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا، إن هذه البروليتاريا نفسها لا تعني غير الانتقال والقضاء على كل الطبقات وإلى المجتمع الخالي من الطبقات".⁽²⁾
- ربط كارل ماركس تصورات حول دراسته للحركة المادية ولتطور المجتمعات بفكرة الصراع الطبقي، وبنوعية الاقتصاد والسياسة وحاول أن يحدد العلاقات المتداخلة فيما بينها والتي يمكن لنا توضيحها فيما يلي:⁽³⁾
- تدل حركة التاريخ المستمرة إلى أن كل من الإنسان وأفكاره ونسق معتقداته تدخل في علاقات متداخلة ومعقدة، والتي يتم تشكيلها حسب نوعية البنى الاجتماعية والاقتصادية الموجودة، وخاصة علاقات وقوى الإنتاج التي تلعب دوراً جوهرياً وأساسياً في تشكيل الأنساق الفكرية والثقافية للفرد في المجتمع.
- أن التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في حد ذاته السبب الذي يظهر الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي.

(1) - ميشال دنكن ، معجم علم الاجتماع ، ترجمه محمد الحسن ، بيروت : دار الطليعة ، 1986 ، ص 141 .

(2) - لحرش موسى ، "قراءة معرفية لظاهرة الصراع الاجتماعي في إطار الحقل السوسيولوجي" . مجلة التواصل ، العدد 06، جوان 2009 ، جامعة عنابة ، الجزائر ، ص.ص. 249.244.

(3) - عبد الله عبد الرحمان ، علم الاجتماع السياسي ، لبنان : دار النهضة العربية ، 2001 ، ص 211.

(4) - مجموعة من علماء السوفيات ، الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر ، ترجمه حسان حيدر ، لبنان : دار الفرابي ، 1990 ، ص.ص.52.40.

(2) - جون بيار كوت و جون بيار موني ، من اجل علم اجتماع سياسي ، ج 1 ، ترجمه محمد هناء ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987 ، ص 108.

(3) - عبد الله عبد الرحمان ، علم الاجتماع السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

- أن الحركة الديالكتيكية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تتضمن في حد ذاتها نظرية الثورة، والثورة تسعى الى تحقيق وظائف متعددة كانت بمناسبة البواعث الأولى والدوافع الأساسية لقيامها. وهي وليدة تراكم ظروف وأحداث وتناقضات عديدة أدت إلى الظهور من اجل حل هذه التناقضات.

حلل ماركس العلاقة بين الواقع الاجتماعي وما سماه بوجود الشعور بالوعي (الوعي الزائف-الوعي الحقيقي) الذي يحدد الواقع الاجتماعي وليس العكس، لان جميع تصورات الفرد وآراءه ومعتقداته وايدولوجيته وثقافته تتحدد في ضوء العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع الذي يعيش فيه.

وقضايا ماركس المتصلة بطبيعة العالم الاجتماعي ركزت على الكشف عن الجدل والتناقض الكامن في كل العلاقات الاجتماعية. لان النظام الاجتماعي يعتبر مفهوم يشير الى الفوضى والتفكك الاجتماعي، بل ان الواقع الذي تشير اليه المفاهيم يتضمن نقائصها، وهكذا تنشأ ديناميات التغيير من تلك التناقضات والاحيرة تجعل الصراع حتمياً، وأن الهدف من تحليله الاجتماعي هو فهم الكيفية التي تعمل بها التناقضات ويلاحظ ان افتراضاته المتصلة بطبيعة العالم الاجتماعي ركزت على الكشف عن هذا الجدل بأساليب تخلق الصراع في العلاقات الاجتماعية وعلاقات الانتاخ بخاصة. وهكذا فإن عمل كارل ماركس يقوم على مستويين:

- حتمية الصراع في كل البنى الاجتماعية.
- تحديد القوانين وعمليات وتناقضات النظام الرأسمالي.

ولذلك صاغ ماركس أفكاره عن طبيعة العالم الاجتماعي وعلاقاته السببية الجدلية في القضايا والقوانين تالية الذكر:⁽¹⁾

- كلما ازدادت حدة الظلم في توزيع الموارد النادرة داخل نسق ما، ازداد صراع المصالح بين القطاعات المهيمنة والخاضعة داخل النسق.
- كلما ازداد وعي القطاعات الخاضعة في نسق ما بمصالحها الجمعية الحقيقية، ازداد احتمال تساؤلهم عن مدى شرعية البقاء واستمرار النمط السائد، الذي يتولى توزيع الموارد النادرة.
- كلما ازداد وعي القطاعات الخاضعة في نسق ما بمصالحها الجمعية الحقيقية، ازداد تساؤلهم عن شرعية توزيع الموارد المتاحة النادرة، وازداد احتمال تضامنهم واشتراكهم في صراع مكشوف صريح ضد القطاعات المهيمنة.
- كلما ازدادت الوحدة الايدولوجية بين أعضاء الجماعات المقهورة، ازداد احتمال ظهور بناء الزعامات السياسية وازداد فرص استقطاب كل من الجماعات المقهورة والمهيمنة.
- كلما ازداد استقطاب الجماعات المهيمنة والمقهورة ازداد عنف الصراع.
- كلما ازداد عنف الصراع، ازدادت فرض التغيير البنائي للنسق، وازدادت القدرة على إعادة توزيع الموارد.

فمن الملاحظ أن ماركس ركز على عمليات الصراع العنيف الذي يمكن أن يحقق التغيير الاجتماعي المطلوب، والذي جعل به يقدم هذه الفروض أو القضايا والقوانين تجريدية الاصل عن طبيعة الصراع ونتيجته والتي انعكست في تصورات. والتي كشف فيها عن العلاقة بين المتغيرات المقررة تجريبياً، والتي ارتباطاً أدى بالعمليات الجدلية الملازمة في كل النظم الاجتماعية الى الصراع والتغيير البنائي، والتي بحث فيها عن القوانين الرأسمالية وعملياتها وكيف تخلق الصراع.

(1) - جوناثان تيرنر، بناء النظرية في علم الاجتماع، ترجمه محمد السعيد فرج، الاسكندرية: منشأة المعارف، ط2، 2000، ص 109.

2-1-1- الطبقات والصراع الطبقي:

ركز ماركس على قضية الصراع الطبقي بين طبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا، وذلك عن طريق تتبع الجذور التاريخية لفكرة الصراع منذ فترات تاريخية بعيدة الأمد، ولقد أشار الى أن قضية الصراع أزلية موجودة منذ القدم في كل المجتمعات البشرية. حيث كانت تنقسم هذه المجتمعات بصفة مستمرة الى طبقة تملك واخرى تفتقر اليه، ويتولد الصراع نتيجة التناقض الموجود والناجم عن التضاد الجدري للأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع. الاسياد والعبيد في المجتمع العبودي، والاقطاعيون والفلاحون والاقنان في المجتمع الاقطاعي، والبورجوازيون والبروليتاريون في المجتمع الرأسمالي الذي تقوم في النهاية الثورة عليه بما يحمله من تناقضات، وبالتالي يظهر المجتمع الاشتراكي تمهيداً لتحقيق المجتمع اللابقي وتحقيق الشيوعية الكاملة. وفي واقع الامر لا تختلف طبيعة المجتمعات الحديثة عن اي نوع من انواع المجتمعات البشرية السابق عليها.

تعتبر الطبقات الاجتماعية عند ماركس اساساً عن علاقات الانتاج السائدة وتؤدي هذه العلاقات في المجتمعات الطبقيّة التي تقوم على الملكية الفردية الى وجود طبقتين أساسيتين: طبقة مستغلة تملك وسائل الانتاج، وطبقة مستغلة لا تملك سوى قوة العمل التي تباعها قسراً للطبقات المستغلة. ونتيجة للأهداف والمصالح المتناقضة بين هاتين الطبقتين يكون الصراع اجتماعياً ونفسياً حيث يؤدي في النهاية ومن خلال الثورة الاجتماعية الى تغيير علاقات الانتاج لشكل الملكية السائدة، فالطبقة المستغلة لا يمكن ان تتنازل عن امتيازاتها الطبقيّة الاجتماعية ولذلك يكون اجبارها من خلال الثورة في رأي ماركس حتمياً.⁽²⁾

النقطة المركزية في طروحات ماركس تتمثل في افتراض ان موقع الافراد والجماعات من ملكية وسائل الانتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع، فإما ينتمون الى الطبقة المسيطرة أو الى الطبقة الخاضعة، ويصف ماركس هذا الشكل الوجودي في المجتمع بقوله: "ان طريقة الانتاج الرأسمالية الحالية تفترض مسبقاً وجود طبقتين اجتماعيتين، فمن جهة طبقة الرأسماليين التي تمتلك وسائل الانتاج المعيشية ومن جهة اخرى طبقة البروليتاريا التي نظراً لتحردها من هذه الملكية لا تمتلك للبيع سوى سلطة واحدة هي قوة عملها، ولذلك تظهر بيع قوة عملها بغية الحصول على وسائل معيشتها، وقيمة هذه السلطة على أية حال تحددها الملكية الضرورية اجتماعياً والمتجسدة في انتاجها".⁽¹⁾

نفهم من هذا أن الطبقة هي اساس القوة وبعض الطبقات هي اكثر قوة من الاخرى لانها تحوز قدرأ كبيراً من الملكية والثروة وهذا يزودها بالوسائل التي تملكها من حماية ما تحوزه والمحافظة عليه. وعلى عكس الوظيفيين لا يرى ماركس أن هذه الحالة حتمية ضرورية، فهو يعتقد ان الاشتراكية يمكن أن تحقق مشاركة أكثر عدالة في القوة والملكية والثروة.⁽²⁾

يرى ماركس ان البورجوازي يملك القوة نتيجة مكانته في النسق الاقتصادي، فهو يبيع ويشترى جهد العمال بأرخص الاسعار، أما العامل فليس لديه سوى علمه لكي يعرضه في سوق العمل، ويحصل في مقابله على اجر. وبذلك يمارس صاحب العمل نوعاً من الاستغلال الكامل للعامل يتمثل في زيادة في ساعات العمل، وتقليل فترات الراحة، واجبار العامل بالعمل بأجر زهيد. وبهذا تشكل ثقافة الاستغلال التي تتضمن الاغتراب للخاضعين وخضوعهم وحرمانهم من حقوقهم. ولذلك أن الحالة الاغترابية الناتجة عن ممارسة القوة الاستغلالية تتضمن معنى فقدان السيطرة لدى الخاضعين، وكما ان ممارسة القوة الاستغلالية تخالف منطق الحرية التي تعني الاستقلالية، ولكنها في ذات الوقت تعزز منطق الحرية اذا امتلكها الخاضعون أو طبقة البروليتاريا. حيث يدخل في اكتساب القوة هنا اعادة الاعتبار الى الذات المغتربة التحضير لانتاج الوعي التحرري وتبرز صور ديناميكية متدرجة للاعلى وتتكسر استراتيجية البورجوازيين المبنية على الوعي الزائف وتحاول استعادة الوعي الحقيقي وذلك بالسيطرة على كامل الحقوق من خلال فتح النقابات العمالية وتنشيطها وتفعيل الاضرابات العمالية والمطالبة بزيادة الاجر وهكذا تدريجياً حتى الوصول الى اعادة توزيع الملكية

(2) - على الحوات ، مرجع سبق ذكره ، ص 158 .

(1) - محمد عبد الكريم الحوراني ، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

(2) - مصطفى خلف عبد الجواد ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2009 ، ص 55 .

لوسائل الانتاج وللاراضي وكسر جميع القيود التي تفرضها البورجوازية. ويظهر نوع من التعاون والتماسك بين طبقة العمال وتكوين تنظيم قادر على توحيد حركتهم.

ومن هنا تتعدد اشكال وانماط الوعي بحسب تعدد الطبقات الاجتماعية بالمجتمع، وهذا ما يقود الى تضارب وتناقض انماط الشعور والوعي (الوعي الزائف، الوعي الحقيقي)، فيحدث الصراع بين الطبقات نتيجة لوعي الانسان بواقعه الطبقي السيئ ومن هنا يتهيأ الانسان للدفاع اما عن واقعه الطبقي لاستمرار وجوده (البورجوازيين) أو محاولة الثورة والتمرد على واقعه الطبقي الذي يريد أن يغيره (كثورة العمال ضد ارباب العمل).⁽³⁾

كما وهو معروف فالحل النظري الذي قدمه ماركس، والمتعلق بسيطرة العمال على المجتمع فشل في كل انحاء العالم، والحل السليم هو ان يمتلك الناس وسائل انتاجهم ويشتركون جميعاً في تقرير مصيرهم، بغض النظر عن فتاتهم الاجتماعية. ونستنتج أن ماركس قد انتهى كما انتهى اليه علماء الاجتماع الآخرون الى اعتبار ان الطبقة الاجتماعية بصراعها وثورتها هي المحرك الذي يدفع الى اقامة البنية، هدم البنية، وإعادة البنية . وهذا ما يجعل الواقع الاجتماعي ممتنعاً على الانحلال الى انساق جامدة.

3 - نظرية التفاعل الاجتماعي:

1-3- جورج سيميل: Geiordj Simmel.

عكست طبيعة الحياة الاجتماعية والمهنية والثقافية التي عاشها جورج سيميل نوعية اهتماماته السوسيولوجية، والتي اهتم بتحليلها ودراستها بصورة عامة. عاش في الفترة ما بين (1858.1918) بألمانيا حياة تعليمية وأكاديمية أهلتة الى التعرف على العديد من القضايا الانسانية والاجتماعية والطبيعية والتاريخية والميتافيزيقية. فقد دَرَسَ ودَرَسَ الفلسفة والمنطق والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي والاخلاق. وحرص على علم الاجتماع ليختص فيه، ذاع صيته العلمي بعد تقلده لدرجة الاستاذية ليس فقط في المانيا ولكن في اوربا والولايات المتحدة الامريكية، ألف العديد من المؤلفات وأكثر من سبعون مقالة تمّ ترجمة الكثير منها الى العديد من اللغات العالمية. ومن أهم هذه المؤلفات "التمايز الاجتماعي" والذي نشره عام 1890 والذي كرسه لدراسة المشكلات الاجتماعية، ومؤلفه عن "مشاكل فلسفة التاريخ"، و"مقدمة في الاخلاق"، و"فلسفة النقود" و"البحث عن الروابط الاجتماعية" و"القضايا الرئيسية لعلم الاجتماع" و"سوسيولوجيا الصراع".⁽¹⁾

كما تتبلور أهمية تحليلات سيميل واهتماماته العلمية لعدم تقبله كلية للاتجاهات الفكرية والعلمية التي كانت سائدة في المانيا بخاصة وبأوربا بعامة، انتقد بشدة النظريات العضوية وخاصة افكار اوغست كونت وهربرت سبنسر، كما اتخذ موقفاً نقدياً من اصحاب النظرية التاريخية الوضعية "المدرسة الالمانية المادية". كما جاءت رؤيته التحليلية لتركز على شكل وصورة العلاقات وهذا ما جعل كتاباته تنتمي الى المدرسة الشكلية أو الصورية في علم الاجتماع، لذلك اهتم بدراسة انماط واشكال وصور التفاعل الاجتماعي، والروابط والعلاقات التي تحدث بين الجماعات والافراد والمجتمع ككل مثل: الطاعة، الخضوع، التنافس السيطرة، تقسيم

(3) - على الحوات، مرجع سبق ذكره ، ص 160.

(1) - Geiordg Simmel Le conflit ; traduit de l allemand par sibylle(m), paris , edition circé , 1995

العمل، تكوين الاحزاب، الطبقات، الفئات او الجماعات العرقية والدينية. جماعات الاحداث، جماعات الزمالة وجماعة الأصدقاء. وغيرها من الجماعات الاجتماعية الاخرى. لقد كرس سيميل جهوده لتوظيف افكاره واعماله حول بلورة نظرية عن التفاعل الاجتماعي، وأكد على اهمية تبني مدخل التفاعل الاجتماعي في التعرف على دراسة المجتمع وعلم الاجتماع بصورة شاملة وواقعية.⁽²⁾

تميزت اسهامات سيميل في النظرية السوسيولوجية من خلال تقديمه رؤية جديدة لعلم الاجتماع تختلف كثيراً عن تصورات رواد النظرية البنائية الوظيفية التقليدية، ويعد سيميل اول علماء الاجتماع الاوربيين الذي بدأوا في دراسة التفاعل الاجتماعي ركز على هذه القضية باعتباره الوحدة الاساسية التي يمكن عن طريقها دراسة المجتمع والحياة الاجتماعية، وبذلك اخرج دراسة التفاعل من نطاق القضايا المسلّم بها الى مستوى الدراسة العلمية.

لم يهتم سيميل ببحث النشأة التاريخية للبنى الاجتماعية الكبرى، بل كان اكثر ميلاً لدراسة العمليات الجزئية ذات النطاق المحدود التي تحدث في مجال العلاقات الاجتماعية الهادفة وذات المغزى. وبهذا يرى ان الابنية الاجتماعية والعمليات الكبرى التي درستها النظرية الوظيفية والماركسية وبعض النظريات الدارسة للصراع مثل الطبقة، الدولة، الاسرة، الدين، والتطور هي كلها انعكاسات -في اعتقاده- للتفاعلات المحددة بين الافراد والجماعات، ورغم أن هذه التفاعلات قد ادت الى ظهور ظواهر اجتماعية واضحة نحو الصراع. فإنه يمكن الوصول الى فهم عميق لهذه الظواهر العميقة عن طريق فهم همليات التفاعل الاساسية التي ادت الى بروز تلك المظاهر والظواهر.

3-1-1- صورة التنظيم الاجتماعي والتفاعل عند سيميل:

اعتبر سيميل ان صورة او شكل المجتمع هي المفهوم الرئيسي او القضية الاساسية التي يتركز عليها علم الاجتماع في دراساته وتحليلاته، ويحدد بطبيعته طبيعة هذه الصورة، ذلك العنصر الذي يحقق في الحياة الاجتماعية وله خاصية الاستمرار او الثبات النسبي، تتحدد اشكاله بصورة نمطية.

ان تصور سيميل وتحليله لاشكال وانماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية تعتبر هي جوهر الدراسة العلمية في علم الاجتماع والذي يؤدي الى دراسة البناء الواقعي للمجتمع، والتي تظهر فيه التنظيمات الاجتماعية بتعدد وظائفها، او العلاقات الصراعية من حيث المصالح والتوجهات. وينظر سيميل للبناء الاجتماعي ككل بنزعة عضوية استمدتها من اوغست كونت وهيربرت سبنسر، فالعلاقات الاجتماعية يمثلها بناء الكائن العضوي تبحث دائماً عن الاستقرار والثبات واعادة التوازن وتنبذ التغيير، وأن السلوكيات النابعة من الاشخاص لا نفسرها الا بأسباب غريزية بعيدة عن اي امكانية لتدخل الفكر الانساني لينظم العلاقات الانسانية اليومية، وهو بهذا يعتبر ظاهرة الصراع حالة شاذة ولا يعترف بأنه سيؤدي الى تفكك النسق أو اي شكل من اشكال التغيير، بل هو وسيلة للحفاظ على الكل.

وسيميل يشبه كارل ماركس كثيراً في رؤية الصراع باعتباره ظاهرة لا مفرّ منها وحتمية في اي مجتمع، ولكنه على خلاف ماركس رأى ان البناء الاجتماعي لا يتكون من طبقة مهيمنة وطبقة خاضعة مسيطر عليها، ولكن المجتمع عند سيميل يتكون من عمليات شتى متداخلة ومتراصة وغير مترابطة ولا يمكن الفصل بينها في العالم الواقعي، وانما يمكن الفصل بينها في أثناء التحليل ويمكن ان يكون البناء الاجتماعي مكوّن تكويناً متميزاً.

(2) - للمزيد من التعرف على الاتجاه الفكري والايديولوجي لسيميل ننصحك بالمرجع السابق لهذا او ارجع ل عبد الله عبد الرحمان ، النظرية في علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره

كما يمكن ان تكون دوافعه وشكله متسقين اتساقاً كلياً، ولفهم البناء ينبغي تصنيف اجزائه الى قطبين: الاول متكامل والثاني متنافر. فكما ان البناء يحتوى عناصر التكامل فانه يحتوي ايضاً عناصر التشتت. وسبب هذا عندما يكشف من خلال دراسته التصورية الشكلية المعتمدة على منهج التحليل الهندسي والنظرة العضوية. ان الخصائص الشكلية للعمليات الاجتماعية تأخذ طابع نسق منظم منسق، هذه الفكرة قادت سيمل الى البحث عن نتائج الصراع خلال الاستمرار الاجتماعي بدلاً من التغيير الاجتماعي. وطرح سيمل مجموعة من الامثلة التوضيحية ليكشف الفروق في استخدام المناهج السوسولوجية والاقتصادية والسيكولوجية، ومثال ذلك عندما يضرب بعض العمال عن العمل فيحلل ذلك عالم النفس ان سبب الإضراب مجموعة من الدوافع والمواقف التي تجعلهم يقومون بالاضراب، بينما يحلل ذلك عالم الاقتصاد ان سبب الاضراب يرجع الى قرار نقابة العمال انفسهم، أما تفسير عالم الاجتماع فيفسر ذلك نظراً لوجود انماط مختلفة من الصراع بين صورتين أو أكثر من صور العلاقات.

وفي نظر سيمل ان الصراع باعتباره صادراً عن الغرائز العدوانية وليس محصلة تعارض المصالح، وفي مجمل الامر ينظر سيمل الى البنية الاحيائية الفطرية للأفراد (الكرهية، القتال، الحب، التعاطف) باعتبارها احد المصادر الرئيسية للصراع.

لقد صاغ علماء الاجتماع مفهوم الصراع لحل مشكلة الازدواجية باعتباره يمثل طريقة لبلوغ نوه من الوحدة حتى ولو ادى ذلك الى سحق احد الفريقين المتصارعين، وهذه الفكرة تصارع الحقيقة القائلة أن اشد اعراض المرض تمثل جهود الكائن الحي ليخلص نفسه مما تسببه له من أضرار ومتاعب.⁽¹⁾

اذا كان ماركس يعني بمفهوم الجدل التناقض اللازم لكل العلاقات الاجتماعية، فأى مجموعة من العلاقات تحتوي على وتتضمن نقيضها، وفي تصوره للنظام أنه يشير ضمناً الى نقيضه الى غموض اجتماعي او عدم الانتظام، وكما حللنا سابقاً أن ماركس بعكس المثاليين السابقين له يعتقد ان الواقع الاجتماعي يتضمن تناقضات تولد تغيرها، فالنظام الاقطاعي كان يحمل تناقضاته ادى فيما بعد الى الرأسمالية، وكما أن الرأسمالية تسفر عن تناقضات التي تؤدي الى انهيارها وظهور الشيوعية.

فإن تصور سيمل للجدلية تصور مشابه لماركس يعترف بوجود نزاعات وفوضى بالنسبة للنظام، فكل العلاقات الانسانية تسفر عن امكانية وجود النظام والصراع والركود والتغير. فما اراده ماركس في اتجاه معين للتغيير بواسطة الصراع والثورة ليصور الجدلية لتؤكد حتمية التغييرات التي ارادها، فكانت رغبة سيمل في فهم أشكال الصراع ونتائجه بدون أي التزام او موجه ذاتي ايديولوجي.

لقد سعى سيمل في تفسيراته للصور والاشكال العامة للعلاقات الاجتماعية وتحليلاته في تحليل المضمون المادي للمجتمع الذي يطغى على الحياة الاجتماعية ونوعية الحياة والعواطف والغرائز والتي تقوم بعملية استمرارية العمليات والعلاقات الاجتماعية وتصون الكل الاجتماعي، لا باعتبارها نقيضاً للكل الاجتماعي. فدوافع او عرائز الجوع والحب أو العمل لا يمكن ان تكون اجتماعية الا عندما تقوم بدور اجتماعي ايجابي وذلك عن طريق تحريكها للأفراد المعزولين وتوجيههم الى انماط مختلفة من العلاقات تتم عن طريق أشكال متعددة من انماط التفاعل والتي تقوم ايضاً باشباع حاجاتهم ومصالحهم، في شكل معين من البنى والتنظيمات الاجتماعية وهكذا، بينما سلم سيمل بأن المجتمع التعاوني الذي يسوده الاتفاق والتكامل والتعاون يتعارض مع سنة الحياة، فإن تحليله للصراع متأثر بالاتجاه الذي يهتم بمعرفة كيف يؤدي الصراع الى زيادة التضامن والتماسك، وتبعاً للفكرة السابقة فإن تصوره للتنظيم الاجتماعي تختلف اختلافاً جذرياً عن صورة الصراع عند ماركس وتتضح الصورة في الافتراضات التالية:⁽¹⁾

- تحدث العلاقات الاجتماعية في بيئات منظمة يمكن ان تُمثل بكائن عضوي يحدث فيه خليط من عمليات مترابطة او غير مترابطة.

- ينظر الى العمليات الاجتماعية باعتبارها انعكاساً لكل من الحوافز الغريزية للأشخاص والوامر التي تملئها انماط مختلفة من العلاقات الاجتماعية.

(1) - جونانان تيرنر ، مرجع سبق ذكره ، ص 111 .

(1) - جونانان تيرنر ، نفس المرجع السابق ، ص 112.

- عمليات الصراع صورة حتمية موجودة، توجد في كل الاوقات داخل الانساق، ولكنها لا تقود بالضرورة الى تفكك النسق والى التغيير الاجتماعي.

- الصراع يُعد أحد العمليات الاساسية التي تعمل من اجل المحافظة على الكل الاجتماعي وبعض اجزائه.

3-1-2- قضايا وافراضات سيميل:

نتيجة لما قام به سيميل من ملاحظات مباشرة للاحداث الاجتماعية، ومن قراءاته ومعلوماته عن الوقائع التاريخية للصراع، نظر سيميل في القضايا تالية الذكر الى الصراع باعتباره متغيراً يبين الاحوال المختلفة للعنف او الشدة، ومتغيراً متصلاً يتمثل في التنافس والقتال، ويُعبّر هذا الاخير عن انشطة أقل انضباطاً والتي تزداد حدة الصراع حولها، أما التنافس فيتضمن النضال الأكثر انضباطاً والمتوازن بين الاطراف المتصارعة للوصول الى النهاية المتفق عليها. ويؤدي هذا وذاك الى التغيير المنظم للنسق ا والى التماسك والتكامل والتوازن، ومن الملاحظ أنه ليس لدى سيميل اي فروض لاسباب وعوامل الصراع على عكس قضايا وفروض ماركس التي تتضمن اسباب وعوامل الصراع. وبدلاً من هذا تركّز فروض سيميل على:

- شدة أو درجة العنف بمجرد ان يبدأ .

- نتائج الصراع بالنسبة لاطراف .

- نتائج الصراع بالنسبة للكل النظامي .

وقد حدّدت هذه القضايا في الصياغات التالية:

- كلما زاد تورّط اطراف الصراع، ازدادت حدة الصراع.

- كلما ازدادت درجة الالفة بين كل طرف من اطراف الصراع لمواجهة الصراع، ازداد التورط العاطفي.

- كلما ازدادت درجة الحقد والعداء بين الاطراف لمواجهة الصراع، قوى التورط العاطفي.

- كلما ازدادت درجة الحقد القديمة بين الاطراف لمواجهة الصراع، ازداد التورط العاطفي.

- كلما ازدادت الوحد الجمعية الداخلية بين الاطراف المتورطة في الصراع، ازدادت حدة الصراع.

- كلما ازدادت درجة التماسك بين اعضاء كل طرف من اطراف الصراع، ازدادت شدة الصراع.

- كلما ازدادت درجة الانسجام في الماضي بين اعضاء كل طرف من اطراف الصراع، ازدادت حدة الصراع.

- كلما قل سماح وقبول البناء الاجتماعي الاكبر بانعزال وانقسام الاطراف المتصارعة، ازدادت شدة الصراع.

- كلما قل قبول الصراع كوسيلة نحو غاية في حد ذاته، ازدادت شدة الصراع.

- كلما قويت رؤية المشاركين في الصراع على انه صراع يسمو فوق الاغراض والمصالح الفردية، ازدادت حدة الصراع.

3-1-3- تصور سيميل للصراع:⁽¹⁾

ان نظرة جورج سيميل للمجتمع تختلف عن نظرة سابقيه من العلماء، بحيث المجتمع عنده ليس معطيات موضوعية تحملها قوانين التطور، كما انه ليس كلاً له اولوية وجودية سابقة عن اجزائه، بل المجتمع يحدد عنده في حدود التفاعل بدراسة العالم الاجتماعي، والذي يتحدد موضوعه في اشكال وصور التفاعل الاجتماعي بين الذوات الانسانية الفعالة والايجابية. وقد رفض سيميل دعوى الاتجاه الوظيفي بان المجتمع يكون نسقاً موضوعياً يسيطر على اعضاءه وليس للفرد اي مجال ضمنه، بل عرّفه بأنه شبكة معقدة من التفاعلات المتعددة والمتنوعة والعلاقات المتبادلة بين الافراد تجسد مبدا الاجتماعية، ويتركب المجتمع من افراد يرتبطون بعضهم ببعض

(1) - جوناثان تيرنر ، نفس المرجع ، ص ص 120.112 .

عن طريق التفاعل. ولا تتضمن فكرة الاجتماعية وجود افراد منعزلين يعوزهم التطور، وبالتالي يفتقرون الى التفاعل فيما بينهم، اذ انه بدون الصور والاشكال لا يمكن ان يكون مجتمع. وأن المجتمع هو الشكل أو الصورة التي في اطارها يتطور الافراد معاً في وحدات تشبّع مصالحهم - وهنا نلمس ان نظرية سيمل تدخل ضمن المذهب الصوري والشكلي -^{*}.

ان موضوع علم الاجتماع عند سيمل يتمثل في الصور والاشكال التبادلية^{*}، بعيداً عن الافعال الفردية او العناصر المنعزلة التي تشكّل المضمون المادي للمجتمع، اذ انه من خلال هذه الاشكال يتصور الافراد في وحدة، وتتحول الدوافع العاطفية والانفعالية والاعراض والاهواء الفردية في مجال الخصائص والسمات الفردية والشخصية الى المجال الاجتماعي، وتمثل هذه الصور والاشكال الاجتماعية في الروابط العاطفية وشبكات الافراد -الصدقة والزمانة- والاتحادات العمالية وغيرها والتنظيمات وبالتالي فهذه الاشكال والصوري المجتمع. ويتكوّن منها، وتكون الاجتماعية التي تتمثل في التجاذب والتنافر، المحبة والكراهية الاستقلالية والتبعية، الانسجام والصراع.

يعتبر سيمل الصراع عملية اجتماعية اساسية من عمليات التفاعل الاجتماعي والتي تتضح في التعارض بين الرغبات والمصالح بين اعضاء المجتمع، كما يعد جانب هام من الحياة الاجتماعية لانه يؤدي الى تقوية الروابط بين الجماعات وبين المجتمعات او يعمل على تعديلها احياناً والاحاطة بها احياناً اخرى.

تأثر سيمل بأعمال ماركس حول الصراع الطبقي، واعتبر ان الصراع ظاهرة انسانية وثبه بدوره العلماء من الاتجاه الوظيفي الى التوجه لدراسة الصراع والاهتمام به كقضية مهمة ودراسة الجماعات والوحدات الصغرى بدلاً من دراسة المجتمع كوحدة كبرى والتطور، ونصح بأن يوجه عالم الاجتماع جهوده الى دراسة ومعرفة الاسباب المؤدية الى التغير في البناء الاجتماعي الواقعي، ونمط العلاقات والتنظيمات الاجتماعية، وتركيز الاهتمام حول دراسة انماط التفاعل واشكال الروابط والعلاقات الاجتماعية بالتعاون والتنافس والصراع.

وقد ميز سيمل بين المنافسة والصراع، بحيث يرى في المنافسة صراعاً غير مباشراً لان ليس للمتنافسين هدف يتغوناه، ولان وظائفها تميل الى ان تكون ايجابية في اغلب الاحيان وهي آلية مساعدة على التطور. أما الصراع المباشر فلكل طرف واهدافه فالاول يحافظ على استقراره ومركزه وما يحوز من امتيازات، أما الثاني فسيعى جاهداً الى الحصول على الامتيازات وتحييد الطرف الاول من مركزه، وقد تكون وظائف الصراع ايجابية او سلبية، وأنه يحقق وظيفة ايجابية في التنظيمات والانساق الاجتماعية اذا كان صراع واقعي. كما تبدوا اهمية الصراع في انه يكشف الجوانب المتغيرة في الظواهر الاجتماعية، والصراع يجمع بين بناء الافراد وبناء المجتمع، وان بناء الفرد عبارة عن مزيج من الاحاسيس والانفعالات والدوافع والغرائز والغايات الانسانية أو البشرية مثل دوافع الحب والكراهية والدفاع، فإن البناء الاجتماعي يتكوّن من مجموعة قوى تنتج عن طبيعتها الكلية وعناصرها العلاقات الاجتماعية.

وعلى العكس من ماركس ينظر سيمل الى البناء الاجتماعي ليس على اساس أنه يتألف أو يتشكّل من خلال السيطرة والاختصاص، وأنما من عمليات مختلفة ترابطية وتفككية لا انفصال بينهما في التحليل أما في الواقع فيوجد انفصال. فالبناء قد يكون فريداً ودوافعه وشكله متسق ذاتياً، ويضعه سيمل في تحليله وتفسيره على انه يتصف بنزعتين الاولى احادية والاخرى مضادة او مناقضة، ويقول في هذا: "وهكذا فان الصراع مصمّم لحل الثنائيات، وانه كوسيلة للوصول الى نوع من الوحدة حتى ولو كانت النتيجة القضاء على أحد اطراف الصراع، وهذا يتفق وينطبق على حقيقة ان أكثر اعراض المرض عنفاً بالجسم العضوي، هو الذي يمثل جهد الكائن العضوي للتخلص منه ومن الاضطراب والاضرار التي قد يسببها له".

* يعني سيمل بالشكل او الصورة تلك المقولة او مجموعة المقولات التي من خلالها يصبح عالم الخبرة والتحرية قابلاً للتصنيف، في اطار تصوري يجمع بين الوضع المعرفي والوجودي (الواقعي)، فالقانون والمجتمع والرغبة الجنسية، صوراً واشكالاً بالمعنى الذي يرمي اليه سيمل.

وفي التناقض الظاهر في الاتساق والانسجام في العضوية يفترض سيميل دافعاً متنافراً دائماً ومعادياً، أو الحاجة بالكراهية والنظال بين وحدات الكائن العضوي، ولو أن هذه الغريزة مختلفة والغرائز الأخرى كالعاطفة والحب والرحمة، ويتم الحد منها بقوة العلاقات الاجتماعية، ولهذا كان سيميل يعتبر الصراع انعكاساً لما هو أكثر من مجرد صراعات المصالح كما زعم ماركس وإنما أيضاً انعكاس لتلك الصراعات الناجمة من الغرائز العدائية، هذه الغرائز التي يمكن آثارها لصراع المصالح، وتخفيفها بالعلاقات المنسجمة وايضاً بغرائز العاطفة. وبهذا نفهم أن سيميل نظر الى البنية الفطرية للبشر باعتبارها احد المصادر الرئيسية للصراع واعتبر ان الحوافز العدوانية عملية مثل كثير العمليات تحافظ على الكتل الاجتماعي ولا تناقضه، وبينما اعتبر ان المجتمع التعاوني يتعارض وسنة الحياة، فإن تحليله للصراع متأثر الى حد كبير بأعمال هيربرت سبنسر ودوركايم كما سبق واوضحناه.

وفي فرضياته التي دمج فيها من اجل التوفيق بين طبيعة الكائن العضوي وأفكار الكراهية وغرائز القتال صاغ فرضيات وقضايا يفترض فيها بالجملة أن الصراع يؤدي الى صيانة الكتل الاجتماعي، وعلى هذا تعتبر الغرائز العدوانية لا تتناقض مع الكتل العضوي أو تعمل كسرطان يؤدي الى اضعافه بل كوحدة من عمليات صيانة للكائن الاجتماعي. فمثلته مثل ماركس يرى ان الصراع العنيف يكون نتيجة للاثارة الانفعالية وتزيد هذه الاثارة عندما تكون جماعات الصراع متماسكة ومتكاملة داخلياً، أو عندما تظهر جماعات الصراع من علاقات تأسيسية بالانسجام التام بين اعضائها.

والوعي بالمصالح المشتركة يمكن له ان يؤدي في ظل ظروف معينة الى الصراع كوسيلة وليس كغاية يخلو من مظاهر العنف والانفعالية الشديدة، ويظرب لنا مثلاً في العلاقات بين الادارة والعمال وتكوين النقابات والاتحادات العمالية، وبدايات تكوينها تظهر المصالح والاهداف هشة ولكن سرعان ما تُسَطَّر الاهداف وتحدد وتتضح مطالبها في مصالح، وبذلك يكون الصراع اقل عنفاً ويؤدي هذا الى عملية التعبئة والتنظيم المحكم الذي يُسَيَّر بالعقلانية والرشادة لجماعات الصراع وهذه النقطة تذكرنا بالصراع الواقعي. ومهما تحدثنا وحللنا ظروفات جورج سيميل تبقى افتراضاته المتعلقة بوظائف الصراع بالنسبة لأطرافه وبالنسبة للكل النظامي (الاجتماعي) هي الاساس. فالافتراضات الآتية تعطي صورة واضحة لنا ولكم لتصورات سيميل للصراع ووظائفه في المجتمع.

3-1-4- وظائف الصراع بالنسبة لأطرافه:

- كلما ازداد عنف العداوة بين الجماعات وازداد تكرار الصراع بينهما، قل احتمال ازالة الحواجز بينهم.
- كلما ازداد الصراع شدة وقل تكامل الجماعة، ازداد تركز الاستبداد داخل جماعة متورطة في الصراع.
- كلما ازداد الصراع شدة، ازداد التماسك الداخلي بين الجماعات المتصارعة.
- كلما ازداد الصراع شدة وصغر حجم الجماعات المتصارعة، ازداد التماسك الداخلي بين افراد كل جماعة.
- كلما ازداد الصراع شدة وصغر حجم الجماعات المتصارعة، قل التسامح فيما يتعلق بالانحراف أو الانقسام داخل كل جماعة.
- كلما ازداد الصراع شدة، وازداد تمثيل الجماعة لوضع الاقلية داخل النسق، ازداد التماسك الداخلي لهذه الجماعة.
- كلما ازداد الصراع شدة، وازداد ارتباط الجماعة من اجل الدفاع عن الذات، ازداد التماسك الداخلي.

3-1-5- وظائف الصراع من أجل الكتل الاجتماعي:

- كلما قلت شدة الصراع، وازداد اعتماد الكتل الاجتماعي على التساند الوظيفي، ازداد احتمال ان يحقق الصراع نتائج تكاملية من اجل الكتل الاجتماعي.
- كلما ازداد تكرار الصراع وقلت شدته كلما خفف اعضاء الجماعات الخاضعة من مشاعر العدوان، وتكوّن لديهم شعور بالسيطرة على اقدارهم، ولذا يحافظون على تماسك النسق.
- كلما طالت فترة الصراع وشدته، وازداد تكراره، ازداد احتمال ايجاد معايير لضبط الصراع.
- كلما ازدادت قوة علاقات العداوة والكراهية بين الجماعات في المجتمع الطبقي، وقل تكرار حالات الصراع المكشوف بينهم، ازداد تماسكهم الداخلي وازداد احتمال المحافظة على المسافة الاجتماعية، ومن ثمة المحافظة على التدرج الاجتماعي القائم.

- كلما طالت فترة الصراع، وخفت شدته بين الجماعات ذات المستويات المختلفة للتسلط، ازداد تنظيم علاقات القوة بينهم.
- كلما طالت فترة الصراع، وازادت شدته، ازداد احتمال تكوين تحالفات بين الجماعات غير المترابطة.
- كلما ازداد تهديد الصراع العنيف لجميع الاطراف، ازداد استمرار التحالف بين كل الاطراف المتصارعة.

4 - النظرية الايكولوجية:

4-1- روبرت ازرا بارك والصراع الايكولوجي: Robert Izraa Park .

ولد بارك في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الامريكية، تلقى تعليمه الجامعي بجامعة هارفارد ومانيسوتا وبرلين، درس الفلسفة وعلم النفس وتأثر بفكر جورج سيمل في جامعة برلين. احتل بارك دوراً قيادياً في قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو استمد أفكاره من الفلسفة المثالية والنزعة التقدمية الامريكية، وتوحد مع افكار جون ديوي Jone dioui وجيمس Jimes وجورج سيمل Simmel وتونيز Tounez. وتأثرت نظريته بالافكار السائدة في عصره كالدورونية الاجتماعية (التطور واصل الانواع والتي تقول البقاء للاصلح) وشيوع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي يدعوا الى الحرية الفردية لـ "كينز Kinez" والفكر الايديولوجي الطبيعي المتخصص في النباتات والحيوانات وتنوعها وتطورها وتنافسها في الحياة، وكانت اولى ثمار فكره المقال الذي ظهر عام 1916 عن "المدينة" "The city" ودرس فيه بعض المقترحات حول دراسة السلوك الانساني في البيئة الحضرية.⁽¹⁾ وكانت هذه المقالة علامة مميزة في الدراسات الحضرية اثرت بعد ذلك في توجيه البحوث في اوربا وامريكا على حدٍ سواء.

وعن طريقه اسس النظرية الايكولوجية التي كانت السبابة في ميلاد علم الاجتماع الحضري بمدينة شيكاغو. ويذهب بارك في هذا المقال الى أنه يحاول فهم المدينة بوصفها مكاناً وكذلك باعتبارها نظاماً اخلاقياً، ويعتقد انه يجب فهم المدينة بطريقة يمكن معها عن طريق الوظيفي اظهار امكانيات الحياة الاخلاقية والثقافية وفي ضمن المقالة يرى بأن: "دراسة المدن تقتضي استعمال التقنيات الجديدة التابعة لعلم الاجتماع كالملاحظة المباشرة، ودراسة الحالات الجديدة بالتحليل الاحصائي، ووصف مختلف اشكال المهنة ودراسة المؤسسات السياسية والثقافات الفرعية الهامشية". وفي ضوء هذه القاعدة قام بدراسة العمليات الاجتماعية بالوسط الحضري والمشكلات الحضرية كعصابات الاحداث الجانحين، والتفكك العائلي، والمتشردين، والانتحار، والجماعات المنعزلة، والمناطق التي ترتفع فيها نسبة الجنوح، كما قام بتفسير الايكولوجيا والعمليات الاجتماعية وركز على عمليات التنافس والصراع باعتبارها عمليتين اساسيتين لاحداث التغيير الاجتماعي، وانطلق في تحليلاته ونظرته للمدينة باعتبارها مكان طبيعي (مثل الطبيعة في سماها) تتم فيها عملية المنافسة و بروز القوة والصراع وتظهر فيها الظواهر الاجتماعية، حيث يعتبر مفهوم المنافسة والصراع هو المفهوم المحوري الذي

(1) -robert park , [the city](http://www.google.com) , www. googl. Com.

ارتكزت عليه النظرية الايكولوجية الحضرية. وانطلاقاً من نظرتة وزملائه للمدينة توصلت النظرية الايكولوجية أو كما تعرف بـ "مدرسة شيكاغو" الى جملة من القضايا نذكرها فيمايلي: (2)

- لا تسود المجتمع الحضري ثقافة محددة بل مجموعة من الثقافات المتغيرة فلكل ثقافة تاريخ خاص بها.
- لا يشكل المجتمع الحضري نظاماً اجتماعياً موحداً، بل يظّم عدة مجموعات لكل واحدة منها فرص وحدود معينة.
- يؤدي الوسط الحضري الى مضاعفة المساحة الاجتماعية ما بين الافراد والجماعات.
- ان عملية القطع ما بين الجماعات والثقافات الفرعية لاتنفي وجود الحراك الفردي، بل على العكس فهي تشجع الحراك بكافة اشكاله.
- تساهم المدينة في القضاء على التكيف الاجتماعي، فالتمايز والحراك يؤديان بالناس الى اكتساب طرق معينة.
- ان نسبة الاجرام مرتفعة في المدن الكبرى، اذ تتكلف مجموعة خاصة تعمل على تشجيع التصرفات الجانحة.
- يتجه الاشخاص الجانحون على اختلاف انواعهم للتجمع، فمن عدد محصور من الاماكن وفي بقعة معينة تنتشر فيها الفقر والبطالة.
- ان البنية الايكولوجية (المتعلقة بالبيئة) هي بنية متحركة اذ يتم اجراء تغيرات دائمة على الاحياء.
- المدينة هي مخبر اجتماعي من خلالها يمكن رصد جميع التفاعلات الاجتماعية.
- بناء علاقات المصلحة بحيث ان الناس يعيشون مع بعضهم البعض ليس لانهم متشابهون، بل لان الواحد منهم ضروري للآخر.
- التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري، وهو ان السكان يتوزعون على الاحياء السكنية حسب قدراتهم الاقتصادية ويشبهون ذلك بتوزيع المشاهدين في قاعات السينما (حسب قدراتهم لدفع التذاكر).
- المدينة بيئة طبيعية للطبيعة البشرية تتحدّد فيها الافعال الاجتماعية، وتتم فيها المنافسات، وتحدّد المكانات الاجتماعية تأخذ فيها كل فئة اجتماعية مكانها وموقعها وفقاً للعنصر الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.
- المدينة هي من انتاج الطبيعة البشرية، بحيث في المدينة تظهر الطبيعة البشرية على حقيقتها، حيث ممارسة المنافسة والقوة وعلاقات المنفعة والمصلحة، وسيادة الروح العقلانية، وتراجع الفعل العاطفي الى الفعل التقليدي.
- وقد استنبط رواد نظرية الايكولوجيا الحضرية جملة من الخصائص التي تميز المدينة وهي: الحجم والنمو المتزايد، الكثافة السكانية التنوّع، التباين، عدم التعارف، اللاشخصية، فرص الحراك الاجتماعي (توفر فرص التفوّق والنجاح).

4-1-1- تصور بارك للبناء الاجتماعي "المجتمع"، والصراع الايكولوجي: (1)

يتكوّن نمط المجتمع عند بارك من المفهوم الهرمي لمستويات التنظيم، وهو نموذج ايكولوجي للنسق الاجتماعي، وقاعدة هذا النسق هي النظام الايكولوجي اي "الحضارة والمجتمع المحلي المدني" ويرتبط بتوزيع الافراد والجماعات في البيئة اثناء نظامهم في بيئة تصلح للمعيشة، ومثل هذا المجتمع هو العملية الايكولوجية، ويأتي بعد النظام الايكولوجي النظام الاقتصادي الذي يهتم بانتاج واستهلاك السلع والخدمات وتقسيم المجال الحضري حسب الطبقات الاقتصادية، ثم النظام السياسي ويرتكز على حل الصراعات بفرض اساليب الضبط والعقاب الاجتماعي، واخيراً النظام الاخلاقي "الثقافة والمجتمع والثقافة الحضرية" على اعلى مستوى. وينظم هذا النظام الاخلاقي الانظمة الاخرى بتأثير المعايير والاعراف والميراث الثقافي.

تؤثر القوى الايكولوجية للهيمنة والتتابع والمراحل المتتابعة للاتصال والتنافس والصراع والتوافق والاستيعاب الثقافي على النسق العام للتنظيم الاجتماعي، وبهذا نجد بارك يفسّر المجتمع باعتباره نسقاً طبيعياً، وأنه اكتشف مدخل الصراع الايكولوجي وذلك بتحليل العلاقات بين الاساس الطبيعي والبناء الاجتماعي ونظر الى ان التنافس في المجتمع الحضري باعتباره عملية هامة وعامة

(2) - جورج لاباساد ورونيه لورد ، مرجع سبق ذكره ، ص 267.

(1) - robert park , the city , www. googl. Com .

وسبب كل صراع ايكولوجي. كما نجد طَبَقَ العمليات الايكولوجية الاساسية عند دراسة النظام الاجتماعي، لذلك رأى ان التنافس والتطور عمليتان عامتان استخدمتهما لفهم عملية تطور النسق الاجتماعي الذي يتكون من نظم ايكولوجية واقتصادية وسياسية واخلاقية وثقافية خلال عدد من المراحل الايكولوجية المتتابعة. وهي (الاتصال، التنافس، الصراع، التوافق الاستيعاب) كاستجابة للقوى الاساسية للسيطرة وتوارث البيئة.

وبارك مثله مثل ماركس وصف الصراع والتطور باعتبارهما عمليتين طبيعيتين، وان الاستقرار الاجتماعي يعتمد على التطور وأن المجتمع نسق محكم، وثمة مراحل للصراع الاجتماعي والظواهر المعيارية التي تقوم على تدرج المكانات الاجتماعية في جانبها (الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الثقافي).

يرى بارك ان المجتمع يقوم على نظام ايكولوجي أساسي، وعلى أساس العمليات الطبيعية للتنافس والصراع. ومن ثمة فالنسق الاجتماعي الذي يتكون من انظمة يعكس عمليات التنافس والتطور، ويؤدي وظيفته الأساسية في ضبط الأفراد وضبط عمليات التنافس. ويَطْرُدُ هذا النسق أثناء تطوره خلال مراحل متسابقة من التنافس فالصراع فالتوافق فالاستيعاب الثقافي أو الاقتصادي مؤثراً على مستوى الأفراد في النسق صغير الحجم من خلال تصور الفرد لذاته.

وفي ضوء هذا المدخل يتم النظر الى مشكلات التحضر على اعتبار انها نتيجة للتنافس بين جماعات المصلحة. فمشكلات الحياة الحضرية والتحضر ترجع الى صراع المصالح واختلاف القيم، ونجد أن كل جماعة من الجماعات المتصارعة تستخدم القوة من اجل تحقيق مصالحها، واكتساب الفوائد الاقتصادية الخاصة، كما يتمثل في مدينة شيكاغو سابقا حين ظهورها بين احياء الطبقة الغنية وحياء الطبقة الفقيرة والمتشردة والتي تكمن في الاحياء التي تكثر فيها الجريمة والانحراف. أو كمثال آخر عندما ينتقل اصحاب الثروة والتأثير من المدن الى الضواحي يحدث تحوّل من مراكز القوة في المجتمع الحضري، حيث يتم ترك المدن للفقراء والضعفاء (الزواج) ويبدأ سكان الضواحي في السيطرة على الجوانب السياسية مع استخدام القوة المادية لتحقيق تقدمهم وبهذا يظهر التمايز الاجتماعي، وبالتالي تعمل الدولة على تدعيم الضواحي والنهوض بها، وتقديم الخدمات اليها مع تجاهل المقيمين بالمدينة أو تأخذ سياسات من اجل التوازن بين الطبقات والقوى داخل المجال الحضري وهوامشه وضواحيه.

ويرى كل من بارك وماركس ان المجتمع باعتباره يتطور دائما الى الامام، وهذه الفكرة متأثرة بالمناخ الفكري والفلسفي السائد في عصرهما، والذي عكس تأثير نظرية التطور الاجتماعي على كل انماط الفكر زمنذاك، كما ينظر كل منهما الى تتابع لمراحل التطور والى حالته النهائية باعتبارها اعادة تركيب او تمثل "استيعاب ثقافي او اقتصادي" للعناصر المتنافرة، فإذا كان ماركس ينظر الى الذات الاجتماعية للفرد باعتبارها وظيفة للظروف المادية للبناء الاجتماعي "الملكية من عدمها"، فإن بارك ينظر الى الذات الاجتماعية للفرد من خلال الوضع الذي يشغله الفرد في البناء الاجتماعي "المكانة من عدمها".

ومن خلال مقارنة افكار كل من ماركس وبارك نجد انهما يركزان على الوحدة كبيرة الحجم باعتبارها السبب الرئيسي وراء الصراع، فإذا كان الصراع عند ماركس بين ابنية فوقية واخرى تحتية اي بين طبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا، فإذا الصراع عند بارك بين الجماعات المتنافسة في المجال الحضري.

ان نظرية الصراع الايكولوجي هذه مماثلة لنظرية الصراع عند ماركس من حيث تأكيدها على ان الصراع ظاهرة طبيعية وعامة، وأن الضبط هو وظيفة المجتمع، وأن المجتمع يمر بمراحل التطور، وأن المجتمع اساس الظواهر المعيارية، وهذه المداخل التي ترى مشكلات المجتمع محصلة ديناميكية المجتمع هي الاطار النظري الاساسي للصراع.

4-1-2- قضايا وافتراضات بارك:

يتضمن الاتجاه الايكولوجي في تفسير المجتمع عند بارك عدداً من القضايا والافتراضات الاساسية التي هي: (1)

(1) - جراهام كيتلوتش، تمهيد في النظرية الاجتماعية (تطورها ونماذجها الكبرى)، ترجمه محمد السعيد فرج، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 130.

- يكمن اساس الاستقرار الاجتماعي في عملية التطور، كما يعتمد التوازن الاجتماعي على تطور المجتمع.
- ان الكائنات الانسانية تناضل نظاماً مستمراً في سبيل البقاء، واساس النضال عملية التنافس والصراع.
- ينبثق من نضال الناس مع الطبيعة نضال طبيعي، يظهر في توزيع الافراد والجماعات في المكان مثلما يظهر من خلال التفاعل والتساند بينهم.
- في النظام الحيوي يفضي التنافس الى عمليات الهيمنة والسيطرة على البيئة وتوارثها.
- العمليات الاجتماعية الاساسية داخل النظام هي التنافس والصراع والتوافق والتمثيل اي الاستيعاب الثقافي. واساس التنافس عملية التطور الذي يفضي الى تتابع لاحق للعمليات الاجتماعية، والتي تقود في آخر الامر الاستيعاب الثقافي، ومن ثمة تعتمد العمليات الاجتماعية على قوانين الطبيعة الاساسية وخاصة على التنافس من اجل الحصول على الموارد كلها والتي يؤدي بدورها الى تتابع هذه العمليات. ومن ثمة فالصراع عملية حيوية ومتطورة وشاملة تؤدي الى نتائج حاسمة في تتابع المجتمع.
- النسق الاجتماعي يتكوّن من الاساس الايكولوجي الذي تقوم عليه الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تتأثر هذه الانظمة بالقوى الاساسية وهي التنافس والصراع والتوافق والاستيعاب الثقافي، واساس هذا النسق أداء وظيفة الضبط الاجتماعي، وهي الظاهرة الاساسية في المجتمع ومشكلة للمجتمع في الوقت نفسه. وفي هذه النقطة يتجلى الوضوح في التشابه بين روبرت بارك وماركس.
- ان التغير الاجتماعي يطرد من تتابع خاص لإحداث معينة، أولها القلق وانتشار الاضطرابات ثم الحركات الاجتماعية، مما يؤدي لتعديلات وتحولات تنظيمية واعادة البناء.
- ان تصور الفرد لذاته دالة لوضعه داخل تسلسل المكانات في المجتمع، وهكذا يؤثر التنظيم الاجتماعي الكبير على الفرد والمستوى الاجتماعي والنفسي.

ثالثاً : النظريات الحديثة:

1- النظريات البنائية الوظيفية الحديثة:

ظهر الاتجاه الوظيفي كنظرية لدراسة المجتمع في أعمال أوغست كونت، هربرت سبنسر، اميل دوركايم، ماكس فيبر وباريتو بحيث تعتبر الوظيفية كإتجاه له حيز كبير في التراث السوسولوجي وكذا في السوسولوجيا المعاصرة والسوسولوجيا الحديثة أيضاً، بحيث تؤكد النظرة الوظيفية للمجتمع على عناصر الانسجام والاتساق والنظام العام والمحافظة عليه، دون ان تهتم بعناصر الصراع والتناقض، بل وتسعى الى ايجاد حلول لها، حيث تعرّف الوحدة الوظيفية للنسق في ضوء النظام الاجتماعي العام.

لقد كانت الوظيفية منذ مراحل تطورها المبكرة في علم الاجتماع وخاصة الدوركايمية منه تمثل الإتجاه العام لعلم الاجتماع الاوربي خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، ولم يتطور الإتجاه الوظيفي السوسولوجي ليصبح إتجهاً مسيطراً على علم الاجتماع الامريكي الا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على يد المحافظ تالكوت بارسونز الذي جعل من علم اجتماع علماء أكاديمياً يدرس في الجامعات الأمريكية والمؤسس على الفكر البنائي الوظيفي المحافظ. والذي حوّل علم الاجتماع من النظرة النفسية الاجتماعية ل (روبرت ازرا بارك. تشارلز كولي وتوماس) ذات الصبغة الذاتية الى المنظور الشمولي المعادي للفردية السيكولوجية والقاتل بالاجتماعية السوسولوجية. وعلى غرار الإتجاه الفردي الامريكي كان قد ظهر في امريكا في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين فكر في شكل ماركسية دوجماتيكية. وفي خضم هذه الأفكار البسكوسوسولوجية والماركسية السائدة بالفكر والثقافة والمجتمع الامريكي ظهرت بوادر للفكر الوظيفي، و أول نظرة سوسولوجية في علم الاجتماع الامريكي كانت برواج البنائية الوظيفية في الخمسينيات من القرن العشرين وما يتمثل في أفكار كل من تالكوت بارسونز وميرتون ولازويل ودافيد ليتسون... الخ.

وفي إطار تحليلنا للإسهامات السوسولوجية لأصحاب النظرية البنائية الوظيفية المعاصرة، والتي استمدت أصولها وأفكارها من البنائية الوظيفية التقليدية بداية من أفكار (كونت وسبنسر ودوركاهم وماكس فيبر) وتصوراتهم للمجتمع وللمشكلات المجتمعية ولقضايا الاضطرابات والصراع الحادث بالمجتمع. كما وقد قامت الوظيفية المعاصرة بمحاولات تحديثة لكثير من أفكار ومعالجات مؤسسيها من ناحية وتناولها لموضوعات سوسولوجية واقعية وبنظرة حديثة - امبريقية - وهذا من خلال اختلاف المجال المكاني للدراسة والتحليل بين المجتمع الاوربي والمجتمع الامريكى. وهذا ما جاء في أعمال كل من تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون ودراستهما⁽¹⁾ للبناء والنسق والوظيفة وللمتطلبات الوظيفية للنسق الاجتماعي، والتحليل الوظيفي، والأنساق الاجتماعية المتعددة، والوظيفة وأنساق الضبط والسيطرة، والوعي الوظيفي والمحافظة على النسق، والتغير الاجتماعي. وعلاوة على ذلك طروحاتهم في ادارة التوتر والصراع وعلاقة ذلك بالاتفاق الاجتماعي، واختص ميرتون بالخلل الوظيفي والانحراف عن الوظيفة وأنواع الوظائف، بعض هذا الذي ذكر نعالجه في العناصر العريضة الموالية والتي من ضمنها تحليل للقضايا والمعالجات لأصحاب البنائية الوظيفية المعاصرة للعملية الصراعية. ونخص بالذكر: تالكوت بارسونز، روبرت ميرتون.

1-1- تالكوت بارسونز: (المحافظة على توازن النسق الاجتماعي):

يعتبر بارسونز بحق أكثر الشخصيات العلمية أهمية وتأثيراً في تحول علم الاجتماع الامريكى من النظرية المنفسية الاجتماعية (السيكوسوسولوجية) ذات الصبغة الذاتية الى المنظور الشمولي المعادي للفردية والذي سيطر على علم الاجتماع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان بارسونز أول عالم اجتماعي يطور نظرية متماسكة عن المجتمع بإعتباره كلاً متكاملًا، وذلك بالنمط الامبريقي السوسولوجي بالمقابل للنمط السائد وهو النمط النظري. وهذا المشروع البالغ العمومية والتجريد الاجتماعي والمستنبط من الفكر الاوربي السابق والمحافظ، وقد كشف بارسونز عن هذا في مقدمة دراسته المعنونة بـ "بناء الفعل الاجتماعي" أن مفكرين مثل ألفرد مارشال وباريتو ودوركاهم وماكس فيبر يمثلون حركة رئيسية في بناء الفكر الاجتماعي ومظهراً جديداً تماماً في تطور الفكر الاوربي حول مشاكل الانسان في المجتمع، ومن ثمة أسهم هؤلاء المفكرون جميعاً كما اعتقد في عناصر نظرية الفعل الاجتماعي التي توصلت الى تصور جديد للانسان والمجتمع.⁽²⁾

ويعتبر كتاب "بناء الفعل الاجتماعي" لبارسونز الكتاب الذي ادعى فيه انه جمع الاتجاهات النظرية القائمة مثل الاتجاهات النظرية القائمة مثل الاتجاه الوضعي والاتجاه المثالي، وكانت الوحدة الصغرى للنموذج النظري هي الفعل كمصطلح اختاره وقصده بوعي. فهو يؤكد أنه على عكس مفهوم السلوك لدى الوظيفيين الذي يعني عنده حركة واقعية بحتة، أن للفعل فاعلاً نشيطاً وإيجابياً، كما أن الفعل ارادي وطوعي يتجه نحو غاية محددة بشكل ذاتي من خلال اختيار وسيلة ما بين عدة وسائل بديلة متاحة، ويتكون عنده الفعل الاجتماعي من أبنية وعمليات تقوم الكائنات البشرية بواسطتها بتكوين مقاصد ذات معنى في المستوى الرمزي أو الثقافي لما تمثله وما تشير اليه.⁽²⁾

ألف بارسونز كتاباً تالياً عنوانه "النسق الاجتماعي" وكان موجهاً بالخصوص لعلماء الاجتماع واهتم من ضمنه بالنسق واولاه مكانة هامة في تحليلاته وأهمل الفعل الاجتماعي، ويفترض بارسونز أنه يمكن تحليل المجتمعات بإعتبارها أنساقاً، وأن تواتر الفعل الاجتماعي يؤدي الى ظهور النسق الاجتماعي أو النظام الاجتماعي الذي تجتمع عناصره من بعد ذلك في عملية التوافق أو التوحد المعياري والرمزي أو التوحد الثقافي، فحسب رأيه لا بد أن يفى أي نسق بأربعة شروط. وبعبارة أخرى لا بد لكي يعمل النسق أن يكون قادراً على حل اربع مشكلات أساسية وهو يسميها هذه جميعاً "المستلزمات الوظيفية" أو "المتطلبات الوظيفية" وهي لا

(1) - توجد تحليلاً متعدد ومتنوع حول آراء بارسونز ومعالجات الوظيفية. انظر الى سبيل المثال محمد عارف ، تالكوت بارسونز رائد الوظيفية في علم الاجتماع القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 1980.

(1) - علي الحوات مبادئ علم الاجتماع ، ليبيا : منشورات الجامعة المفتوحة ، 1990 ، ص 180.

(2) - نفس المرجع ، ص 181.

تعمل فحسب في التنظيم الاجتماعي، بل تتعلق بالحاجات الشخصية لأعضاء المجتمع وهذه المشكلات أو الشروط هي: (3) التكيف مع البيئة - تحقيق الهدف - الحفاظ على النمط وضبط التوت - التكامل . وهناك اعتراف من قبله بأن التفاعل الاجتماعي ذاته يخلق مشكلات من داخل المجتمع. وهاتان المشكلتان الاخيرتان تعتبران الى حد كبير متطلبات تتصل بالحفاظ على القيم الاجتماعية وضبط النمو الانفعالي. وهكذا فالنسق عنده كُـلٌّ مكوّن من أجزاء تتشارك في قيم خلقية مشتركة تحقق التكامل الاجتماعي للنسق وتحافظ عليه، وتحدد هوية كل عنصر من النسق بعلاقته بباقي العناصر، ونشأته واسهامه في بقائها. وتلك هي فكرة التساند التي يصل لها الأمر في النهاية الى التوازن الاجتماعي .

فحالة التوازن هي الاطار المرجعي الذي يتناول على أساسه بارسونز بالتحليل كافة عمليات النسق الاجتماعي، وهذا الدافع الى ايمانه الوظيفي بأن الحقيقة الكونية والانسانية هي حقيقة متوازنة. ويرتبط مفهوم التوازن بمفهوم النظام والتساند، حيث يشير هذا الأخير إلى حالة من التوازن السوي ككل، وتعني حالة الفاعلية العادية أن النسق لديه ميلاً ذاتياً للحفاظ على التوازن بمعنى دعم النسق لأنماطه المتكاملة والمستقرة والمتبادلة والثابتة، فإذا حدث خلل أو انحراف في اجزاء النسق الاجتماعي فعلى هذا الأخير أن يتولى حله وعلاجه للحفاظ على التوازن من جديد. (1)

ان الانحراف والتوتر والضغوط توجد كلها كعناصر تعويق وظيفي تميل الى ان تصبح ذات طابع نظامي أو الى أن تُحل في خضم الاتجاه نحو التكامل أو التوازن الاجتماعي، ولكن التغيير لا بدّ منه، بحيث يأخذ التغيير الاجتماعي طابعاً توافقياً تدريجياً فإذا كان هناك تغيير اجتماعي سريع فإنه يقع داخل النظم الثقافية أكثر مما يقع داخل النظم الاقتصادية. وينطوي كل تغيير اجتماعي مهما كانت سرعته على ميل نحو ترك الاطار النظامي الاساسي على ماهو عليه، وفي هذا المقام كتب بارسونز في كتابه "النسق الاجتماعي" يقول: " اذا كنا نريد أن نتحدث عن نظرية في التغيير، فلا بد أن يكون لدينا نموذج محدد يستعمل كإطار مرجعي في دراسة التغيير ". (2)

ان عملية التغيير هي امتداد لعملية التوازن الاجتماعي، وتأكيداً الى مايسعى اليه النسق من نظام فالنسق الاجتماعي يعتبر عالماً اجتماعياً لديه أساليب دفاعية ضد التوتر وسوء النظام والصراع. ولم ينظر بارسونز الى هذه الظواهر على انها جزء ضروري من طبيعة الأشياء، بل على العكس من ذلك تماماً ينظر إليها على أنها أقرب الى المرض العضوي الذي يصيب الجسم، فما دام النسق قد حقق قدراً من الاستقرار، فإنه يميل الى عدم التغيير، واذا حدث فإنه يأتي الى ضغوط خارجية تتغلب على مقاومة النسق له، أو ضغوط وثيقة الصلة بخصائص النسق، ولكنها ذات مصدر عشوائي، ولا تؤدي هذه الضغوط الى احداث تغييرات دائرية وابقاعية. وفي مقال له عن "الطبقات والصراع الطبقي في ظل النظرية السوسولوجية الحديثة" ذهب بارسونز الى أنه لا يمكن أن ندرس الصراع الطبقي في ضوء النظرية الماركسية. فالصراع ليس له هذا النظام الحتمي الذي صاغه فيه ماركس، وفي ضوء النظرية السوسولوجية المعاصرة يمكن دراسة الطبقات والتدرج الاجتماعي حيث يخلق كل المعايير التي تحدد المراتب العليا والمراتب الدنيا، وهي معايير تميل الى أن تكون جزءاً من النظام، ويقوم نظام التدرج الاجتماعي على تباين مستويات المهارة والادوار، وتباين درجات تمثل المسؤولية في تنظيم أفعال الآخرين، والتباين في انساق الملكية والدخل، وفي ضوء هذا يكون المجتمع بمثابة شرائح قائمة على التباين وتحدد المعايير مكانتها في نسق التدرج الاجتماعي الذي يعد متكاملأ داخل النسق الاجتماعي.

(3) - للمزيد انظر احمد سليمان ابوزيد ، نظرية علم الاجتماع (رؤية نقدية راديكالية)، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2006 ، ص 61 .

(1) - على ليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 278.

(2) - فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمه محمد عرب صافيليا ، لبنان : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 125.

* قلل بارسونز من قدر ومكانة ماركس في تاريخ النظرية الاجتماعية، وعارضت نزعته الطوعية نزع ماركس الحتمية الصراعية .

وعندما يشتغل بارسونز لمعالجة الصراع بصوره على انه مرض، فجحاح النسق يتمثل في قدرته على تطوير ميكانزمات كافية للظبط الاجتماعي للتغلب على أشكال الصراع، أما عن مصادر الصراع الى قدمها كارل ماركس - والنقد لبارسونز - لا تمس مشكلة الصراع الحقيقية التي تنتج من علاقات الاستغلال التي يتميز بها المجتمع الرأسمالي، وانما هي سطحية حصرها بارسونز في ستة مصادر نذكرها في النقاط الآتية :

- الصراع الناتج عن التناقض الكامن في النسق المهني.
- مقاومة قواعد السلطة .
- استغلال الاقوياء للضعفاء.
- اختلاف الثقافات باختلاف وتباين الابنية - تباين الاشكال القرابية.
- عدم تكافؤ الفرص.

ولو أن بارسونز عالج هذه المشكلات الصراعية دون أن يقابلها بميكانزمات الضبط الاجتماعي لتفادي المعضلة والمشكلة فيها، والتي تأتي عن طريق التنشئة الاجتماعي والضبط الاجتماعي للمحافظة على التوازن، ولكنه على العكس من ذلك اهتم بجوانب التوازن والتناغم الى درجة أنه اعتبر أن مصادر الصراع هذه لا بد من أن يبحث عن طريق ميكانزمات يولدها النسق.⁽¹⁾ كان يعتقد بارسونز أن حل مشكلات التفكك وانعدام التنظيم الاجتماعي انما تكمن في تطوير المزيد من القيم الأخلاقية التي تدعم ترابط المجتمع كوحدة متماسكة، كما تكمن في تأكيد الجوانب الطوعية والارادية في الفعل. لذلك كان بارسونز يؤكد دائماً على ضرورة أن يعمل الافراد وأن يوحدوا الظروف الضرورية واللازمة لبعث الحياة الاجتماعية من جديد، وكان يستهدف استمرار المجتمع الانساني والمحافظة على توازنه وتوازن الأنساق الاجتماعية. فلم يهتم بالصراع ولا بالتغير الذي قد يظهر في المجتمع. ونحن هنا لا نحاسبه على انه ليس مهتم بالصراع وأنه مهتم بالنظام والتوازن لأنه الوجهة الايديولوجية توجهه وتفرض عليه أن يتشبث بفكره الوظيفي من أجل المحافظة على النمط السائد وهو النظام الرأسمالي. ولكن نجد تلميذه روبرت ميرتون قد تفتن الى بعض الاختلالات الفكرية والتصورية في فكر استاذ بارسونز ونجده قد أضاف الى الوظيفية مفاهيم دعمت هذا توجهه ومن اهمها: الاختلالات الوظيفية داخل النسق الاجتماعي، المعوقات الوظيفية. وذلك في نظريته الوظيفية وديالكتيك الحياة الاجتماعية.

1-2- روبرت ميرتون: Robert Mirton.

لقد واجه الاتجاه الوظيفي اتهامات وانتقادات كثيرة، ولعل من أهم هذه الانتقادات أنه اهتم بقضايا التوازن والتكامل، وأهل قضايا التغير والصراع، وأن الوظيفية باءت بالفشل في تفسير التغير الاجتماعي واستمرارية الصراع الاجتماعي داخل المجتمعات المتقدمة (الرأسمالية). وبهذا تكون مفاهيم ومصطلحات التكامل والتوازن هي ازمة الوظيفية فهذه المصطلحات تعبر عن حالة أو واقعا وجود له الا في الذهن. فمن ناحية يصعب الاتفاق على ماهو متكامل وماهو غير متكامل، ويصعب الاتفاق على ماهو متماسك وماهو تفكك وعدم توازن. والتساؤل المركزي الذي يطرح على من هو الذي يقرّر قضية التوازن والتكامل: هل الفاعلين المشاركين في النسق بأكمله؟ أم بعض الفاعلين أو المؤثرين في النسق؟.

ومن ناحية أخرى من الصعب جداً قياس هذه المفاهيم ميدانياً فنظرية بارسونز وكل نظريات الاستقرار والثبات ظهرت ازمتها الاساسية التحليلية في عدم مقدرتها على تحليل وتفسير الصراع والتغير تحليلاً وتفسيراً سليماً .

وقد كان روبرت ميرتون في هذا الصدد أو من حاول الدفاع عن هذه الانتقادات وابرار مكانة الاتجاه الوظيفي في دراسة قضايا النسق المتغير . فابتداءً من دوركلم ووصولاً الى الاطار التصوري لبارسونز اتخذ الطرح السوسولوجي شكل التأكيد على تكامل بناء

(1) - نفس المرجع ، ص 126.

المجتمع الرأسمالي، ودراساتهم للنظام الاجتماعي والنسق الاجتماعي وخلوها من مظاهر التناقض أو ظواهر الصراع فهي نظم وأنساق قادرة بحالتها الى الاستمرار وفي حل مشكلاتها والظواهر الباثولوجية بها من أجل التوازن والتكامل الاجتماعيين.

- ان ميرتون قدم موقفاً مخالفاً لغالبية مفكري الاتجاه الوظيفي، اذ نجده يقترب كثيراً من الموقف والتصور الماركسي ويتعد كثيراً عن استاذة بارسونز في بعض القضايا، وذلك من خلال ثلاثة جوانب اساسية مهمة هي: (1)
- انه يحاول الغاء أي التزام ايديولوجي عن الاتجاه الوظيفي، فهو على حد رأيه في الوظيفي ان يمكن أن يقف موقفاً ايديولوجياً راديكالياً بقدر ما أن بإمكانه تبني موقفاً محافظاً.
- قراءته لواقع المجتمع الامريكى بقراءة ورؤية يستشهد بها بالرؤية الماركسية فهو يؤكد كثيراً على وجود ظواهر التغير والصراع والتناقض، وهي الظواهر والمظاهر التي تهدد بتحوّل كبير في البناء الاجتماعي ككل.
- استخدامه لمصطلحات ومفاهيم قريبة من اللغة الماركسية كرفض مسلمة الوحدة الوظيفية، وتأكيده امكانية بناء اسناد المجتمع الى عدم التكامل بدلاً من التكامل.
- ومن خلال هذا الانقلاب الفكري قدّم ميرتون تصوراً جديداً لخصائص ونطاق الاتجاه الوظيفي المحافظ. اذ أعاد تنظيم مسلمات الفكر الوظيفي (2)، وحدد فيه ماهو صحيح وصادق في مسلماته الوظيفية وماهو باطل. ثم حدد القضايا والمشكلات التي يجب توفرها لدى الوظيفية لصياغة حلول لها. وانتقد بنفسه قبل انتقاد الماركسية الاتجاه المحافظ ويؤكد أن التحليل الوظيفي يعاني من التحيز نحو موقف محافظ ومضاد للتغير ومتعنن لفكره ويتضح ذلك من خلال معالجته لقضايا التناقض والتغير والصراع على أنها قضايا تصور متغيرات النسق الرئيسية.
- على خلاف كافة الرواد الوظيفيين ابتداءً من كونت فدوركام ثم بارسونز، وعلى سبيل التأكيد لم يذهب بارسونز الى أن التغير هو "بمجرد تعديل يطرأ على النسق" بل تعديل يتم من خلاله التغلب على المقاوم التي تحول دون حدوثه". (3)
- وفي رأي ميرتون أن عملية التغير لا عكس فقط تباين المصالح داخل النسق، بل تعبر أيضاً عن احتمال حدوث الصراع، ومن شأن هذه القضية أن تضع الصراع في جوهر النسق الاجتماعي. مما يعني أن ميرتون لم يكن بعيداً في هذا المجال عن كارل ماركس.
- ومع ذلك لم يختلف ميرتون مع بارسونز اختلافاً صريحاً، بحيث أنه كانت الحالة الأساسية للنسق من وجهة نظر الوظيفية هي حالة التوازن والتكامل، فإننا نجد أن تالكوت بارسونز يؤكد على أن النسق الاجتماعي في حالة تلاؤمية مستمرة، يستهدف دائماً تحقيق التوازن الدينامي أو المتحرك، حتى أصبح هذا السعي الأخير هو الحالة الدائمة للنسق، ونجد الى جانبه أن ميرتون قد طوّر هذا الجانب والموقف ليؤكد أنه مثلما تشكل حالة التكامل والتوازن الحالة المرجعية للنسق فإنه من الممكن أيضاً ان يستند النسق الى عدم التوازن أو عدم التكامل. (4)

(1) - للاطلاع أكثر حول تجديد ميرتون اطلع على علي ليلة، روبرت ميرتون والتحديد داخل البنائية الوظيفية، الاسكندرية: المكتبة المصرية، 2006، ص 05.

(2) - للتوسع في المسلمات الوظيفي ارجع الى علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثربولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص.ص 375-378.

(3) - السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص 213.

(4) - علي ليلة، روبرت ميرتون والتحديد داخل البنائية الوظيفية، نفس المرجع السابق، ص 18.

تكمن أهمية تحليلات ميرتون في تطور الاتجاه الوظيفي من خلال تحديثه، وذلك من خلال الإضافات والتحليلات والتفسيرات الجديدة، كمحاولة منه للتعرف على التحليلات الوظيفية وعلى الأخص العلاقة المتبادلة بين البناء Structure والوظيفة Function وهذا ما جعل ميرتون يطرح نوعين من الوظائف التي تظهر في البناءات والأنساق الاجتماعية وهي:

الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة⁽¹⁾.

- الوظائف الظاهرة: وهي ذلك النوع من الوظائف التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها بصورة سهلة وسريعة، والتي تعكس عموماً أهداف محددة للحفاظ على النسق أو الأعضاء الذين يشاركون فيه. أو هي تلك الوظائف الموضوعية التي تساهم بصورة ارادية في تكيف كيان معين .

- الوظائف الكامنة: وهي مجموعة الوظائف التي لا يمكن أن تظهر بصورة ظاهرة بل مستترة وغير مقصودة ومتوقعة، ولكنها أيضاً تكشف عن إجمالي الوظائف التي يمكن أن تسهم بصورة ايجابية أو سلبية (انحرافية) في نفس الوقت سواء للأعضاء ا والى النسق او التنظيم الاجتماعي ككل.

وقد طرح ميرتون على سبيل المثال طبيعة النسق السياسي وآلياته ومؤسسته ككل التي تتضمن نوعية من الوظائف (الكامنة والظاهرة) في نفس الوقت عن طريق دراسة هذه الأنواع من الوظائف يمكن أن نتعرف بوضوح عن الكثير من الأداء الوظيفي لهذا النسق السياسي وآلياته وأهدافه ووظائفه ككل. مما يفسر الاسباب وراء استمرارية او اخفاق النسق كنسق فرعي يشارك بعدد من الوظائف العامة. فالنسق السياسي له وظائف ظاهرة اذ يعمل هذا النسق على المحافظة على الحقوق والواجبات السياسية للفرد، أو الأعضاء والتنظيم الاجتماعي ككل، كما يوجد عدد من الوظائف الكامنة والتي يمكن ملاحظتها سواء عن طريق وجود جماعات المصلحة أو انتشار الفساد أو الخروج عن القواعد التنظيمية، وغير ذلك من مظاهر سلبية أو كما أسماه بـ "الانحرافات أو الخلل الوظيفي". وهذا ما تمثل بوضوح في مجال دراستنا داخل الهيئات المنتخبة والتي تقدم وظائف ظاهرة مؤداها خدمة الصالح العامة والتنمية الاجتماعية، ولمن وظائفها الكامنة من خلال تشكيلها من مجموعة أفراد لهم هوياتهم السياسية والتنظيمية والثقافية والجماعية والفردية هي خدمة المصالح الخاصة للأفراد أو المصالح العامة للجهات المنتمي اليها وجماعات الانتماء التي ينتمي اليها الفرد لذلك يحدث الخلل الوظيفي وتتعطل وتحدث حالة من الانسداد داخل الهيئة المنتخبة تولدها حالة الصراع .

يعرف ميرتون الوظيفة تعريفاً موضوعياً بأنها: "نتائج يمكن ملاحظتها تحقق توافق وتكيف النسق " كما يعرف المعوق الوظيفي على انه: "نتاج يقلل من امكانية تحقيق هذا التوافق والتكيف"⁽²⁾. لم يهتم ميرتون بالجوانب الاستاتيكية بالبناء الاجتماعي، وفي هذا طرح فكرة المعوق الوظيفي ليشير به الى تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها من تكيف النسق أو توافقه، ويوضح أهمية هذا المفهوم بقوله: "ان مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الدينامية والتغير"⁽³⁾.

(1) - للمزيد ارجع ل عبد الله عبد الرحمان ، النظرية في علم الاجتماع ، ج 1 ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 51.43 .

(2) - آلان سيجود ، مرجع سبق ذكره ، ص 203 .

(3) - على ليلة ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثربولوجيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 357 .

ويرى ميرتون أنه لكي نستطيع تفسير وجود ظاهرة اجتماعية معينة علينا ان نبحث عن وظيفتها، أي النتائج المترتبة عليها بالنسبة للنسق الاجتماعي الأكبر الذي تمثل جزء منها وفي هذا يقول ميرتون: " محور اهتمام البنائية الوظيفية هو تفسير البيانات عن طريق الكشف عن نتائجها بالنسبة للبناءات الكبرى التي تضمها ".⁽⁴⁾

نفهم من هذا الاخير أنه لم يكن هناك مكان للبناء النظري للوظيفية لقضية الصراع بعامة بين الانساق الاجتماعية، لأن معنى الكلمة تعني وجود نسق هائل أو متصدع. تمثل الوجدتان المتصارعتان منه انساق فرعية فيه، لكن النظرية بصفة عامة تعالج نوع من التغير تعتبره تحوّل أو حالة مرضية أو انعدام التوازن أو خلل وظيفي داخل نطاق التوازن السائد.

إن الصراع ليس مصدرًا للتغير بل مؤشر لتدهور النسق الاجتماعي وللاستجابة المنحرفة لعدم مساواة الدخل والمكانة والقوة داخل النسق الاقتصادي، ان النموذج البارسوني يقلل من أهمية القوة والصراع، ولكنه لا ينكر في الوقت نفسه ما لهذين العنصرين من أهمية واقعية. ومن هنا رفض كل من بارسونز وميرتون معاً مقولة ضرورة ان ينقسم علم الاجتماع الى نظريات تؤكد الصراع وأخرى تؤكد التوازن والنظام.

ولكن الحقيقة كانت بارزة فعلاً حين بروز منظور الصراع وظهور اتجاه ماركسي محدث جدي ووظيفي يعرف بمدرسة الصراع على رأسها كل من رالف دهرندروف. لويس كوزر. دافيد لوكود.

2- النظريات الماركسية المحدثه:

ظهر العلم الاجتماعي عندما حاول الناس فهم العالم الاجتماعي، فهم عالم الاغتراب الذي يعيشون فيه، وعالم تسود فيه الثورات والاحتجاجات، انطلق هذا العلم من غرب اوربا في النصف الأول من القرن التاسع عشر من أجل فهم وتفسير الواقع الاجتماعي. والذي كان منقسماً فكرياً الى اتجاهين: احدهما الاتجاه الماركسي الذي اتجه شرقاً واهتم بالطبقات الدنيا، نادى به مفكرون واحزاب سياسية تهتم بهذه الطبقات. والآخر هو العلم الاجتماعي الوضعي الذي اتجه غرب اوربا ونما في الولايات المتحدة الامريكية على ايدي العلماء الامريكية الذين اهتموا بدعم الوضع القائم واصلاحه.

وكان لكل اتجاه تصور خاص للنظام الاجتماعي الجديد، اهتم الاتجاه المحافظ بمشكلات التصنيع والتحضر، ورأى أن حل هذه المشكلات أمر ممكن داخل اطار المجتمع القائم ذاته. أما الاتجاه الماركسي فقد أرجع هذه المشكلات ذاتها الى النظام الرأسمالي ونظام الملكية والنظام الطبقي، ويرى أن هذه المشكلات المجتمعية تتمثل في شكل صراعات وتناقضات، وتواصلت هذه الافكار حتى تم تجسيدها اثناء الثورة الروسية، ومن ثمة تبنيتها من قبل النظام الستاليني السوفياتي. والى غاية الستينات من القرن العشرين صار علم الاجتماع بصبغته الوظيفية المحافظة علماً أكاديمياً تدعّمت مكانته في غرب اوربا والولايات المتحدة الأمريكية حيث صار فرعاً من الفكر والثقافة الأمريكية، كما اظهر اهتمامه بالمشكلات البيئية والمجتمع. ووقت ذلك حدث نمو كبير لكلي الاتجاهين وتغيرات نظرية ومنهجية وفكرية أدت بظهور ازمة في علم الاجتماع الأمريكي برمته، فالازمة التي حدثت في الوظيفية تشير الى امكان حدوث التغير في النسق بصورة أكثر دواماً واستمراراً مما يؤدي الى تحوّل جذري في الطابع الكلي للنسق. وهذا ما تمثل في التصورات النظرية لروبرت ميرتون، وعندما ظهرت احداث الشعب في الولايات المتحدة الامريكية في الخمسينيات من القرن العشرين بدأ الفكر الماركسي يلاقي القبول من خلال رد الفعل للصراع الطبقي المعاصر والآثار السلبية للتصنيع والبيروقراطية، ومظاهر التمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع بين طبقة الاغنياء وطبقة الفقراء، والتمايز الجنسي بين الرجال والنساء، والتمايز العرقي بين البيض والزنج، والتمايز في الأجيال العمرية بين فئة الشباب وكبار السن، وبين الجماعات الدينية والثقافات المتعددة وغير ذلك من أشكال الصراع المتعددة. دون الاقتصار على مجرد دراسة الصراع الطبقي في المجال الاقتصادي على النحو الذي قام به كارل ماركس، وقد

(4) - علي عبد الرزاق جلي، الاتجاهات الاساسية في نظرية علم الاجتماع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 50.

أصبحت منظورات الصراع الجديدة تهتم بدراسة الصراع بين مختلف الجماعات التي يمكن تحديدها عن طريق الطبقة والسلالة والجنس والانتماء والولاء وأساليب وأنماط الحياة.

مدرسة الصراع في علم الاجتماع المعاصر ترجع أصولها الى الاسهامات التي قدّمها ماركس في تحليله للبناء الاجتماعي واستفادت من هذا الفكر من أجل تفسير الصراع الاجتماعي الحديث والذي أخذ بطابع مغاير للمجتمع المدروس من قبل ماركس، وسعت الى تطبيق الاتجاهات التي تنادي بالاصلاح على المشكلات المعاصرة، وتأثرت بالنزعة الفلسفية والتي تمثل تطبيق مثالية القرن التاسع عشر.

تدرس مدرسة الصراع المجتمع بإعتباره نسقاً كلياً يتكون من أجزاء تتبادل التأثير فيما بينها، وان هذا النسق يتطوّر باستمرار ويضم مجموعة من الجماعات تتنافس على الموارد التي تسيطر عليها جماعة الصفوة المهيمنة على مصادر الثروة، وتحدد مجموعة الاوضاع الاجتماعية والسكانية المختلفة فترة دوام هذا الصراع وشكله ومدى قوّته، كما يعكس البناء عن نمط السيطرة السائدة في المجتمع في فترة معينة من تطوره، ومن ثمة يحدد المجتمع طبيعة وشكل التنافس الرئيسي على الموارد (السلطة، القوة، المكانة، الثروة). مما يؤدي الى شكل خاص من أشكال القهر أو الهيمنة. ومما يسهل ذلك يمكن وصف النظرية المعاصرة في الصراع على أنها تحمل في مضمونها تأثيرات الفكر الماركسي. أما من حيث الشكل فتهتم بدراسة المجتمع ككل اي كنسق كلي وبالتالي تبدوا النظرية في الصراع في صورة تماثل البنائية الوظيفية ولو من حيث الشكل، وان اختلفت عنها اختلافاً جذرياً في المضمون الايديولوجي.⁽¹⁾³

ان ظهور الازمة في الاتجاه الوظيفي والماركسي، وحدوث تصدّع في بناء المجتمع الراسمالي بصوره، جعلت بعض العلماء يدركون ان انهاء هذا التصدّع لا يكون الا بصياغة اتجاه فكري يتفادى الازمة المجتمعية والفكرية، بمحاولة تشخيص الاسباب الحقيقية للتصدّع البنائي في المجتمع من اجل اعادة بناء هذا المجتمع لمرة اخرى وان ادى ذلك الى العنف والثورة، فظهر الاتجاه الذي يجمع بين ما هو كلي وما هو جزئي، وما هو ثابت وما هو دينامي، وما هو فكري وما هو واقعي، ومن النظرية طويلة المدى الى النظرية المتوسطة المدى (طروحات داهرنردوف مدرجة ضمن هذه النظرية). ومن جانب آخر يجمع هذا الاتجاه العلاقة بين علم الاجتماع والمجتمع، في علاقة دينامية ثورية تحقق التغير الدائم في كل منهما (العلم والمجتمع) من أجل صالح الانسان في المجتمع ومن أجل مبدأ " أعظم سعادة لأكبر عدد من الناس ".

2-1- رالف داهرنردوف: Ralf dahrandorf.

ينظر مفكرو مدرسة الصراع على العكس من تشديد الوظيفيين على الاستقرار والاجماع الى العالم على أنه في حالة صراع متواصل، ويفترضون أن السلوك الاجتماعي يحسن فهمه في سياق الصراع أو التوتو بين الجماعات المتنافسة، وليس من الضروري أن يكون هذا الصراع عنيفاً، اذ يمكنه أن يأخذ شكل المفاوضات العمالية والسياسات الحزبية والتنافس بين الجماعات الدينية والاثنية. فإمتداد لأعمال ماركس بدأ علماء الاجتماع المعاصرون ينظرون الى الصراع لا على انه مجرد ظاهرة طبقية فحسب، ولكنه جزء من الحياة اليومية في جميع المجتمعات ومن بين هؤلاء العلماء رالف داهرنردوف.

رالف داهرنردوف هو عالم اجتماع من أصل الماني، يعدّ من أوائل الداعين للنظرية الصراعية الجديدة تندرج ضمن النظريات الوسطى[♦]، التي تقوم جزئياً على الماركسية، ولد سنة 1929 كان كتابه بعنوان " الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الراسمالي "

(1) - جراهام كيلوتش ، مرجع سبق ذكره ، ص 260.

♦ هي محاولة قدمها روبرت ميرتون لسد الفجوة بين التجريدات النظرية العليا والقضايا الامبريقية الواقعية، فالنظرية الوسطى هي تلك التي تقع بين الفرضيات العامة التي تظهر في الممارسات اليومية، والجهود المنظمة التي تحاول أن تطور نظرية عامة لتفسير مظاهر السلوك الاجتماعي والتنظيم والتغير الاجتماعي، وتمتيز النظرية الوسطى بكونها أكثر قدرة على تفسير المشاهدات الواقعية وصياغتها قابلة للاختبار الامبريقي.

الكتاب الذي حوى آراءه ونظرياته وكان قد صدر سنة 1957 وفيه نادى دهرندروف بضرورة أن يهتم علم الاجتماع بتحليل مشاكل التغيّر والصراع والعنف في البناء الاجتماعي.⁽²⁾

وكان اتجاهه يقوم على مراجعة ونقد التوجه الماركسي في تفسير الصراع الاجتماعي، إلا أن نظريته في الصراع في النهاية مرآة عاكسة للوظيفية البنائية، وأنه قام بالدراسة في نفس مستوى التحليل مثل الوظيفيين البنائيين (الابنية والمؤسسات).

يعرّف دهرندروف النظرية السوسيولوجية كونها: "مجموعة قوانين يستخرج منها استنتاجات دقيقة وغير متميزة لها فاعلية في تفسير وشرح سلوك وتفكير الناس من واقعها الحقيقي".⁽¹⁾

ينطلق دهرندروف في نظريته للمجتمع من نقد للبنائية الوظيفية والنظرية الماركسية معاً، ويعتبرها نظريات مجتمعات اليوتوبيا. ويرى ضرورة الخروج عن هذا التحليل الطوبائي الذي ينظر للمجتمع نظرة مثالية مطلقة بحيث كل المؤسسات متزامنة، إلا أنه استخدم نفس ادوات التحليل لكلي النظريتين وحل بنظرية التكامل ونظرية القهر. تنظر نظرية التكامل أن كل المجتمع متواصل إلى درجة ما وثابت من حيث بناء عناصره المتكاملة، ولكل عنصر وظيفة خاصة بحيث يسهم في دوام المجتمع كنسق، ويعتمد كل بناء اجتماعي وظيفي على نوع من الوفاق بين أعضائه، وعلى العكس من هذه الأفكار تركز نظرية القهر على أن كل مجتمع عبارة عن موضوع عمليات التغيّر بوجهة أو بأخرى، والتغير الاجتماعي هذا كل الوجود، ويصور كل مجتمع في كل فترة نوعاً من النزاع أو الصراع ويسهم كل عنصر في عدم تكامل النسق، كما أن كل بناء اجتماعي على وفاق القيم، وأما يعتمد على قهر بعضها البعض، وقد رأى دهرندروف أن كلتا النظريتين هامتين لفهم المجتمع في اجتماعهما.⁽²⁾

من خلال هذا الدمج اقترح دهرندروف نموذجاً • للصراع بدل اليوتوبيا، وانتقد الاتجاه الطوبائي، وحاول أن يضيف نوعاً من الموضوعية على نظريته، فإعترف بالصراع كظاهرة اجتماعية طبيعية في كل المجتمعات يمكن أن تكون له وظائف إيجابية تدفع نحو التغيّر، فهو لا يتصوّر وجود المجتمع في ضوء مفاهيم التنسيق الوظيفي والتكامل والتناسق والتوازن والتضامن، كما لا يتصوّر وجود المجتمع في ضوء الصراع الطبقي ذو المضمون الاقتصادي المادي كما زعم ماركس، وإنما ينادي بضرورة إعادة توجيه علم الاجتماع نحو مشكلات التغيّر والصراع والقهر التي ينطوي عليها البناء الاجتماعي.

حاول دهرندروف في كتابه "الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي" أن يفحص مدى فائدة التحليل الاجتماعي الذي قدّمه ماركس في دراسته للمجتمع الرأسمالي إذ ذهب إلى أن: "هذا التحليل يحتاج إلى تعديل عندما يطبقه على المجتمع الصناعي الحديث أو المجتمع ما بعد الرأسمالي، ويرجع ذلك إلى أن البناء الاجتماعي لهذا المجتمع قد شهد تغيرات ملحوظة منذ أعمال ماركس مثل: تطور الشركات الصناعية والتجارية، ونتيجة للتقدم التكنولوجي، وتغيّر أوضاع العمال في الشركات الصناعية واختلاف معدلات العمال المهرة وغير المهرة، وتطور مفهوم الطبقة الوسطى التي أصبحت تضم ذوي الياقات البيضاء، وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي وبخاصة بين الأجيال...".⁽³⁾

ويوضح دهرندروف في تحليله للمجتمع الصناعي الحديث أن الصراع في المجتمع ما بعد الرأسمالي سوف يصبح صراعاً منظماً ويتم بصورة نمطية يمكن التنبؤ به والتحكم أو السيطرة عليه إذا خضع لقواعد محددة ومعروفة. فالصراع يتم ويقع في المحيط السياسي وليس

(2) - على الحوات ، النظرية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 165 .

(1) - معن خليل معن ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 20 .

(2) - يونل تايمز ، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمه غريب السيد احمد ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1997 ، ص 44 .

• الكثير من المنظرين السوسيولوجيين يطلقون على انصار الماركسية الحديثة بأنصار الاتجاه التوفيقى، والتي جاءت كرد فعل لاختلاف كل من الوظيفية والماركسية في تفسير الواقع المتغير في المجتمعات الحديثة .

(3) - محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 1986 ، ص 532 .

في الميدان الاقتصادي، ومن علاقات الملكية لوسائل الانتاج الى علاقات السلطة، ومن تعارض المصالح الى استمرار الصراع، ومن الصراع كوسيلة ضرورية للتغيير الى البحث في وظائف الصراع في الكل الاجتماعي. واستناداً الى هذه الرؤية يحدد دهرندروف اسس المجتمع الرأسمالي الذي يسميه "مجتمع ما بعد الرأسمالي" في النقاط التالية:⁽⁴⁾

- يغير كل مجتمع معروف عندنا من قيمه ونظمه باستمرار، وقد يكون هذا التغيير سريعاً او تدريجياً عنيفاً أو منظماً شاملاً أو محدوداً، ولكن لا يمكن أن يغيب عن الذهن أبداً أن الافراد يخلقون تنظيمات ليعيشوا في اطارها سوياً متعاونين، وهي حالة التوازن والنظام.

- يجب اعادة صياغة النظرية الاجتماعية لتخرج من عالم اليوتوبيا الى نموذج الصراع، الذي له كفاءة امبريقية تتمثل في قدرته الكبيرة على دراسة التغيير، فالصراع هو القوة الخلاقة التي تصاحب التغيير.

- يتمسك دهرندروف بنموذج الصراع والتوازن، فالمجتمع له وجهان متوازنان: الاول يكشف عن الاستقرار والتآلف والاتفاق العام "التوازن"، والوجه الثاني يكشف عن التغيير والتحول "الصراع"، ومن هنا ليس بمقدورنا - والفهم لدهرندروف - فهم الواقع بشكل حقيقي الا اذا وضعنا ايدينا على التفاعل الجدلي بين الثبات والتغيير والصراع.

- لم تعد النظرية الماركسية في الصراع الطبقي تتلائم مع بناء المجتمعات الصناعية الحديثة، فقد تغير هذا البناء الاجتماعي الرأسمالي عن الوقت الذي كتب فيه ماركس أطروحته. ومن اهم مظاهر هذا التغيير في رأي دهرندروف انفصال الملكية عن الادارة اضافة الى تفتت وحدة الطبقة العاملة فلم يعد كل أفراد البروليتاريا يشغلون مكانة واحدة في المجتمع، وهنا يركز دهرندروف على مصطلح "أشباه الجماعات" بدلاً من "الطبقات". ويرى بأن توجهات هذه الجماعات تحدد من خلال حيازة السلطة والاستبعاد منها، وبكلمة واحدة "حينما وجدت السلطة فسوف يناظر الناس من اجلها".

2-1-1- النظام، الصراع والتغيير:

ان محاولة دهرندروف في دراسته للصراع انطلقت من الوظيفية ونظرية النسق والتوازن، والتي تركز على النظام العام، ومن نقده لقضية لويس كوزر التي تفسر في ضوءها الصراع وظيفياً داخل النسق، وانطلق من المنظور الماركسي المؤدي الى أن الصراع الكامن وفي كل النظم هو مصدر التغيير في هذه النظم، وفي محاولاته لاعادة توصية التحليل السوسيولوجي نقد اليوتوبيا ووصفها بأنها: "تشتبك في عنصر واحد يميز بناؤها هو انها جميعاً تصوّر مجتمعات لا يظهر فيها التغيير".⁽¹⁾

ونلخص هذه العبارة في أن كل ما يريد قوله دهرندروف عن اليوتوبيا، فهي تصور مجتمعاً ثابتاً ومثالياً يحقق أكبر قدر من توحيد الجماعة، ويظهر داخل اليوتوبيا اجماع عام على القيم. وقضية الاجماع عن القيم هذه واحدة من العوامل التي تفسر استقرار مجتمع اليوتوبيا، وعدم نشوء اي ظرب من ظروب الصراع أو الثورة داخله. ويفرز عالم اليوتوبيا العمليات اللازمة لاستمراره بهذا الشكل وهذا ما تركز في الاتجاه البنائي الوظيفي.

أما اهتماماته باليوتوبيا لنقده للاتجاه الماركسي الذي لم يبتعد عن ميكانيزم الصراع الطبقي كمحور لتفسير البناء الاجتماعي الرأسمالي ذلك المحور الذي يعد نتاجاً لعلاقات الملكية والانتاج، والماركسية في تصوراتها اليوتوبية لم تنظر الى المجتمع على انه يتكوّن من طبقات بل مقسم عندها الى طبقتين هما: الطبقة البروليتاريا والطبقة البورجوازية، وهذا ما انتقده دهرندروف الذي استخلص ان هناك تصنيفات وفئات معقدة يمكن أن تقسم الى الطبقة العاملة والتي لا تنتمي معضمها الى فئة البروليتاريا من حيث موقف العمل، والموقف الطبقي، والوعي الطبقي. هذا ما دعاه في الأخير الى تأسيس نموذج توليفي يبحث فيه عن اساس العلاقات الاجتماعية وعن المصالح المتناقضة والسلطة. ورغم أن هذا التصور الماركسي في الاصل الا انه لم يعالجها من المنظور الماركسي

(4) - للتوسع في فهم الاسس تصفح احمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة: دار المعارف، 2005، ص.ص 185-198.

(1) - احمد زايد، علم الاجتماع والنظريات الكلاسيكية والنقدية، مصر: نضمة مصر للطباعة والنشر، 2006، ص 163.

الاقتصادي المادي، بل اعتبرها بناءً تحتياً يشكل بناءً فوقياً هو نسق المعايير التي تضبط البناء التحتي وتنظمه وهي السلطة، وهو بهذا احدث علاقة جدلية بين النظام والصراع.

ان النموذج الذي قدمه يجمع بين عناصر التوازن والاستقرار، وعناصر الصراع والتغير. وبذلك نجده اهتم بالصراع الاجتماعي الذي اهمله اصحاب النظام، وقيل بالشكل العام كما تصوره ماركس، ولكنه في الوقت ذاته رفض مضمونه ليقدم مضموناً جديداً استبدل فيه الحثيمة الاقتصادية بالحثمية السياسية.

يعني النظام عنده روابط الزامية متناسقة بين الادوار بحيث توجد فروقات واضحة بينهما اذ تتضمن الادوار الحاكمة والمحكومة وعلاقات القوة والسلطة. واختار التنظيمات كمجال لدراسته الامريكية والتي يختبر فيها نظرية الصراع في علاقتها بنظرية النسق والتوازن، ومن ذلك فإن اي تنظيم رسمي او جماعة صغيرة او كبيرة يمكن دراستها وتحليلها كرابطة الزامية متناسقة، فمن أول الدراسات التي حاولت بحث الصراع في مجال التنظيمات دراسة "ملفيل دالتون Dalton.M" التي اجراها على ستة منظمات صناعية امريكية مستخدماً اداة الملاحظة بالمشاركة، اوضح فيها أن الزمر والجماعات غير الرسمية في التنظيم يحدث بينها صراعات ليست بسبب التوجيهات التي يحصل عليها الافراد من خارج التنظيم، بل بسبب طبيعة الاوضاع الاجتماعية المختلفة التي يشغلونها في البناء الاجتماعي للتنظيم، فهناك فروق في العمر، والقدرات الفردية والتوقعات يجعل الناس ينظرون الى عملهم بطريقة مختلفة، هذا فضلاً عما يخلقه تقسيم العمل من تصورات مختلفة في المصالح، ومن خلال ذلك ابرز دالتون الصراع الذي ينشأ بين الجماعات المختلفة داخل التنظيمات والذي يركبه السعي المستمر من اجل الحصول على مزيد من القوة والسيطرة وضمان الحصول على القسط الاكبر من مكافآت التنظيمات.⁽¹⁾

المؤسسات والتنظيمات في نظر دهرندروف تتميز بأنها مترابطة منسقة حتمياً تتميز بعلاقات القوة والمنسقة من مجموعة الادوار التي لها سلطة انتزاع الامتثال والتطابق عن الآخرين، ويرى ان اي وحدة اجتماعية يمكن اعتبارها من وجهة التنظيم الحتمي والالزامي اذا وجد تنظيم للادوار تظهر تفاضلات أو تمايزات في السلطة، ففي حين تعني القوة اكراه البعض من جانب البعض الآخر، فان علاقات القوة في التنظيمات المتناسقة الزامياً تميل الى ان تصبح مشروعة، وبالتالي يمكن النظر اليها كعلاقات سلطة يكون الحق من خلالها معترفاً به او شرعياً تبرره المعايير للسيطرة على الآخرين".

وعلى هذا يرى دهرندروف ان النظام الاجتماعي يبقى ويحافظ عليه بالعمليات التي تصنع علاقات السلطة في مختلف التنظيمات القائمة في كل طبقات الانظمة الاجتماعية. ولكن في ذات الوقت فإن القوة والسلطة هي الموارد النادرة التي تتنافس وتتقاتل عليها الجماعات الفرعية داخل الروابط والهياكل المنسقة حتمياً. وهكذا فان المصادر الرئيسية للتغير والصراع في تلك الانماط المؤسسية، هذا الصراع في النهاية انعكاس للوضع الذي تحتله مجموعات الادوار في التنظيمات بالنسبة للسلطة طالما أن المصالح الموضوعية المتأصلة في اي دور لها وظيفة مباشرة، وكذا اذا كان ذلك الدور يمتلك السلطة والقوة على سائر الادوار ففي التنظيمات توجد الادوار الحاكمة والادوار المحكومة، فمجموعة الادوار الحاكمة التي تمتلك السلطة والقوة على سائر الادوار ففي التنظيمات توجد الحكومة لها مصلحة في اعادة توزيع السلطة والقوة. وفي ظل ظروف معينة وخاصة يزداد ادراك هذه المصالح المتناقضة، والنتيجة حدوث استقطاب في التنظيم الى جماعتين متصارعتين كل منهما على وعي بمصالحها الموضوعية في نضال من اجل السلطة، وهذا الصراع يتضمن اعادة توزيع السلطة في التنظيم مما يجعل الصراع مصدر التغير في المنظمات الاجتماعية. وفي المقابل تمثل اعادة توزيع السلطة تأسيس مجموعة جديدة من الادوار الحاكمة والحكومة تستقطب تحت ظروف معينة جماعتين تبدآن نظالاً جديداً من أجل السلطة. وهكذا يتم تصنيف وتنميط الواقع الاجتماعي من حيث هاته الدورة التي لا نهاية لها للصراع على السلطة داخل مختلف التنظيمات وبإختلاف اشكالها ووظائفها.⁽²⁾

(1) - احمد زايد ، علم الاجتماع والنظريات الكلاسيكية والنقدية ، نفس المرجع السابق ، ص 177 .

(2) - عدلي ابو طاحون ، في النظريات الاجتماعية المعاصرة ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ب.ت ، ص.ص 318.320 .

ويرجع هذا الصراع الجديد الى القيم الجديدة التي انتجها المجتمع ما بعد الرأسمالي من وعي بقيم الفردانية وتحرير المواهب والحريات الفردية، والديمقراطية في اطار شرعي معترف به. والسلطة عنده أنها: "احتمال طاعة أشخاص معينين لقائد جماعة معينة" ويحتوي هذا التعريف المأخوذ من ماكس فيبر العناصر التالية:

- تتحدد السلطة من خلال علاقة التفوق والخضوع.
 - يحدد الجانب الاعلى للجانب الخاضع بعض مظاهر السلوك في صورة أمر أو كبح.
 - يمتلك الجانب الاعلى الحق في ان يحدد هذا السلوك، فالسلطة هي علاقة شرعية بين السيطرة والخضوع.
 - حق استخدام السلطة مقصور على جماعات معينة أو اشخاص معينين.
 - يقابل الفشل في اطاعة الاوامر بالجزاء، فهناك نسق عرقي او قانوني يضمن استمرار تأثيرات السلطة.
- يرى دهرندروف أن كل مجتمع ليس بساكن أو متوازن بل هو عرضة لعمليات التغيير في كل جانب من جوانبه، فالتغير ظاهرة شاملة كلية الوجود ومستمرة، بل أن المجتمع يكشف في مظاهره ونظمه الاجتماعية عن تناقض وصراع، فالصراع ايضاً ظاهرة شاملة وكلية، ويسهم كل عنصر من عناصر المجتمع في تكامله على السواء، بل أن المجتمع يقوم على أساس قهر بعض أعضائه للبعض الآخر، ومن هنا تظهر دوافع للصراع المستمر في المجتمع. فعند ماركس يقع الصراع في النهاية على الملكية ووسائل الانتاج بين الطبقة المالكة لوسائل الانتاج والطبقة الخاضعة، أما عند دهرندروف فيفصل الصراع عن محتواه الاقتصادي الذي قدمه ماركس ويربطه بمحتواه السياسي وهو الوصول الى السلطة.

ونجد أن دهرندروف يستعير الكثير من أفكار ماركس خاصة منها القوة والقسر والاكراه والهيمنة في الانظمة الاجتماعية. الا انه ينتهي بالفعل مفترضاً مصطلحاً مختلفاً للصراع وهو علاقات السلطة، فعلاقات السيطرة والخضوع تؤدي الى معارضة موضوعية للمصالح، وللبهنة على وجهة نظره يقول: "ينطوي المجتمع ما بعد الرأسمالي على تعددية من الروابط كل منها يتكوّن من مجموعتين متعارضتين احدهما في السلطة والاخرين خارج السلطة، حيث تكون مصالهما كامنة وتكوّن اشباه الجماعات لكنها تصبح جماعات مصلحة حيث تتجلى المصلحة وتصبح ظاهرة واضحة ...".⁽¹⁾

اعتبر دهرندروف مصطلح جماعات المصلحة⁽²⁾ بأنه من المصطلحات السوسولوجية، ويضيف بأنه بالرغم من أن هناك جماعات كثيرة يمكن أن نطلق عليها هذا الاسم، الا انه يمكن استثناء منها الجماعات الاولية مثل الاسرة وجماعة الرفاق باعتبارها لا تدخل ضمن الجماعات المتصارعة ومن ثمة لا يمكن وضعها بأنها جماعات مصالح على حد تعبيره، ثم نظر الى بعض الجماعات الاخرى مثل جمعيات النوادي المختلفة بأنها تشكل جميعاً ما يسمى بـ شبه جماعات بسبب اشتراكها في المصالح الظاهرة والكامنة، وفي المقابل أعتبر كل من الاحزاب السياسية والنقابات بأنها أكثر ارتباطاً بعلاقات السلطة والخضوع وبالتالي فهما الجماعتين الأكثر تعبيراً عن جماعات السلطة والخضوع، وبالتالي فهما الجماعتين الأكثر تعبيراً عن جماعات المصلحة التي تعد -حسب رأيه- المحرك الفعلي للصراع الاجتماعي.

وبهذا يكون دهرندروف قد تخلّى عن التفسير المادي في تفسيره للعلاقات الاجتماعية الطبقيّة. بحيث يؤكد أن الطبقات الاجتماعية ليست بالضرورة جماعات اقتصادية، وبالتالي ليس بالضرورة ان ينشأ الصراع الاجتماعي من علاقات الملكية، ويوضح في هذا الصدد ان ملكية وضبط وسائل الانتاج كانتا مترابطتين في المجتمع الرأسمالي في بداية القرن التاسع عشر، لكن تصور الرأسمالية فيما بعد بين انفصلهما، فهي التنظيمات التابعة للنظام ما بعد الرأسمالي نجد الملكية في غالب الاحيان موزعة على المساهمين في وسائل الانتاج، اذ اصبحت فئة البيروقراطيين هي التي تمارس الضبط والسيطرة على وسائل الانتاج دون تملكها وهذا ما يظهر في

(1) - ارفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمه محمود عودة وابراهيم عثمان ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1993 ، ص.ص 185، 205.

(2) - للتوسع أكثر في الموضوع انظر مقالة يوسف سعدون ، "التحليل السوسولوجي لجماعات المصلحة في التنظيمات"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 12 جامعة

السلطة الادارية. واصبحت العلاقات من علاقات الملكية لوسائل الانتاج الى علاقات السلطة والتشريع والقوانين التنظيمية والتي لاحظ ان السلطة تنمو بقوة نتيجة الظروف والمتغيرات المتلاحقة في المجتمع ما بعد الراسمالي. والتي تكون في المنظمات المتسقة حتماً بحيث يعطي الدور لاصحاب السلطة اللازمة والتحكم في افعال وسلوكيات الاخرين المحكومين، ويعنفو الطبقة المحكومة من القوة، وبالتالي تصبح لا تمتلك سوى الامتثال للاوامر والطاعة واحترام القوانين والاسس التنظيمية.

يضعنا هذا التحليل أمام تصور كل من ماركس ودهرنديروف للحركة الصراعية والواقع الاجتماعي بحيث رأياً: (1)

- أن الانظمة الاجتماعية في حالة مستمرة من الصراع.
- أن الصراع ينشأ من المصالح المتصارعة المتأصلة في الهيكل الاجتماعي.
- أن المصالح المتعارضة هي انعكاس للظروف في توزيع القوة بين الجماعات المسيطرة والجماعات الخاضعة.
- أن التغيير الاجتماعي بمثابة سمة عامة قائمة للانظمة الاجتماعية، وهو نتيجة جدلية للصراع المحتوم داخل مختلف أنواع الانماط المؤسسية.

هذه الصورة باعتبارها عملية دورية جدلية قادت دهرنديروف مثله في ذلك مثل ماركس الى تحليل علاقات رئيسية في فرضيات هي:

- ينظر الى الصراع على أنه بمثابة عملية مطلقة ناشئة عن القوى المتعارضة داخل الترتيبات البنائية الاجتماعية.
- هذا الصراع يجعل أو يؤخر نتيجة لسلسلة من الظروف البنائية أو المتغيرات المتداخلة.
- حل الصراع في نقطة يخلق موقفاً بنائياً يؤدي تحت ظروف معينة ومحددة حتماً الى المزيد من الصراع بين القوى المتعارضة.

2-1-2- القضايا التأسيسية لنظرية الصراع:

اهتم دهرنديروف بحقيقة مؤداها أن الأبنية الاجتماعية قادرة على أن تنتج من نفسها العناصر التي تدبرها أو العناصر التي تغيرها، وتبعاً لذلك حول تحديد الجماعات والعمليات التي تدخل في احداث هذه الظاهرة تحديداً نظرياً، وتحليلاً تجريبياً امبريقياً وقد حاول أن يصيغ نظرية عامة عن الصراع الاجتماعي مستفيداً من نظرية التكامل ونظرية القهر. وأسس نموذجاً توفيقياً أسسه القضايا التالية: (2)

- المصالح هي العناصر الاساسية للحياة الاجتماعية.
- تتضمن الحياة الاجتماعية القهر والاغراء والاقناع.
- الحياة الاجتماعية انقسامية بالضرورة.
- الحياة الاجتماعية تولد التعارض والتناقض.
- الحياة الاجتماعية تولد مصالح تتباين في القطاعات المختلفة.
- يتضمن التباين الاجتماعي وجود سلطة.
- الانساق الاجتماعية مفككة ومملوءة بالتناقضات.
- تتجه الانساق الاجتماعية الى التغيير.
- كل مجتمع هو صيغة من العناصر المستمرة نسبياً.
- كل مجتمع هو صيغة متكاملة من العناصر.
- يسهم كل عنصر من عناصر المجتمع في أداء وظائفه.

(1) - عدلي ابو طاحون ، المرجع السابق ، ص 320.

(2) - جونانان تيرنر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 129.130.

- يقوم كل مجتمع على أساس الاتفاق بين اعضاءه.

وفي سياق منظور دهرندروف هذا الجدلي الذي دعى به الى اختيار مجموعة القضايا من أجل الوصول الى جواب عن التساؤل: ما الذي تكشف عنه مجموعة القضايا عن الصراع داخل الانساق الاجتماعية؟.

معالجة قضاياها في المجتمع ما بعد الرأسمالي التي تحوي انواع شتى من الممارسات السياسية وانماط التفاعل، والظروف التنظيمية وتوزيع السلطات داخل التنظيم كلها متغيرات وغيرها يمكن أن تؤثر في العملية الصراعية ويأتي تفصيل القضية في الفروض النظرية لنظرية الصراع الجدلية:

2-1-3- قضايا وفروض دهرندروف:

لقد صاغ دهرندروف مسلمات الصراع في الفروض التالية:⁽¹⁾

- كلما كان في وسع الاعضاء في الجماعات وفي الرابطة المتناسقة أن يصبحوا مدركين لمصالحهم الموضوعية وتكوين جماعات صراع كلما زاد احتمال حدوث الصراع.
- كلما كان في الامكان تلبية الشروط التقنية للتنظيم، كلما زاد احتمال تكوين جماعات صراع.
- كلما أمكن ظهور قيادة بين الجماعات، كلما زاد احتمال تلبية الشروط والظروف التقنية للتنظيم.
- كلما أمكن تلبية الشروط السياسية للتنظيم، كلما زاد احتمال تكوين جماعات صراع.
- كلما أمكن تلبية الشروط السياسية للتنظيم، كلما زاد احتمال تكوين جماعات صراع.
- كلما سمحت الجماعات المسيطرة بتنظيم المصالح المتعارضة، كلما زاد احتمال تلبية الشروط السياسية للتنظيم.
- كلما أمكن تلبية الشروط الاجتماعية للتنظيم، كلما زاد احتمال تكوين جماعة صراع.
- كلما زادت فرضة اعضاء الجماعات للاتصال كلما زاد احتمال تلبية الشروط الاجتماعية للتنظيم.
- كلما سمحت الترتيبات البنائية بالتمييز، كلما زاد احتمال تلبية الشروط الاجتماعية.
- كلما قلت تلبية الشروط الفنية والسياسية والاجتماعية، كلما زادت شدة الصراع.
- كلما كان توزيع السلطة والمكافآت الاخرى مرتبطة بعضها البعض الآخر، كلما اشتد الصراع .
- كلما قل الحراك بين الجماعات المسيطرة والخاضعة، كلما اشتد الصراع.
- كلما قلت الشروط الفنية والسياسية للتنظيم، كلما زاد الصراع عنفاً.
- كلما زاد حرمان الجماعات الخاضعة في توزيع المكافآت والمميزات من أساس مطلق الى اساس نسبي، كلما اشتد الصراع عنفاً.
- كلما قلت قدرة جماعات الصراع على وضع اتفاقات تنظيمية، كلما اشتد الصراع عنفاً.
- كلما اشتد الصراع، كلما زاد حدوث التغير الهيكلي، واعادة التنظيم الناشئ عن الصراع.
- كلما زاد عنف الصراع، كلما زاد معدّل التغير الهيكلي واعادة التنظيم من جديد.

(1) - جونانان تيرنر ، نفس المرجع ، ص 136.130.

2-2- لويس كوزر والصراع الوظيفي: Lewis coser.

يعتبر لويس كوزر* أحد رواد الماركسية الحديثة أو نظرية الصراع. الذين امتزجت كتاباتهم بخبراتهم المهنية كأساتذة لعلم الاجتماع في العديد من الجامعات الاوربية والأمريكية، ولد بألمانيا ودرّس بأمريكا، وكان من تلامذة روبرت ميرتون، اهتم بالنظرية السوسولوجية وعلم الاجتماع المعرفة وعلم الاجتماع العام، ومن أهم أعماله "وظائف الصراع الاجتماعي" الذي صدر عام 1956. (1) جاءت اهتماماته السوسولوجية والتي اصطبغت بتحليلات الصراع من خلال تبنيه للعديد من الاتجاهات اليسارية (الحزب الشيوعي الأمريكي)، واسهاماته في نظرية الصراع ارتبطت ايضاً بالكثير من التحليلات الطروحات البنائية الوظيفية الكلاسيكية والمعاصرة، والتحليلات السيكوسوسولوجية ونظرية التفاعل لجورج سيمل، وقضايا الماركسية وخاصة أفكار كارل ماركس. الا أنه شن حملة نقد للاتجاهات السابقة عليه وفي عصره، بحيث قدّم انتقادات كثيرة للبنائية الوظيفية وتصوراتها لقضايا النظام والتوازن التام وخاصة انتقاداته لبارسونز الذي أوضح أنه قلل من دور الصراع في أعماله التحليلية معبراً الصراع بمثابة مرض، وانتقد أيضاً وبشدة رالف دهرندوف لضعف تأكيده على الوظائف الايجابية للصراع في صيانة الاجهزة والتنظيمات الاجتماعية، هذه الانتقادات ذات الجانبين سمحت لكوزر بصياغة منهج نظري يمكن له أن يكمل صورتي التنظير الوظيفي والصراعي الجدلي وذلك بوضع نسق للتصورات والمفاهيم التي توضح كيف أن العملية المؤسسية تحل مشكلة النظام، ويتركز فيه على عملية الصراع الاجتماعي، وعلى وظائف الصراع الاجتماعي بدلاً من الوظائف السلبية للصراع. واعتقد ان الوظائف الايجابية للصراع تؤدي الى تزايد التكيف او توافق مجموعة من العلاقات الاجتماعية الخاصة بدلاً من التفكك والانحلال الذي نادى به ماركس. وهكذا فالصراع عنده يعني النضال في سبيل قيم محددة، والصراع على مراكز ومكانات معينة في سبيل بلوغ السلطة والاستيلاء على الموارد النادرة التي تستمد منها القوة، وتكمن أهداف المتصارعين في تحقيق التعادل والتوازن بين المتنافسين أو الاضرار بهم.

وعلى غرار رواد الماركسية الحديثة ودراساتهم لاصل واسباب الصراع وانواعه ونتائجه (الجذور النظامية للصراع) نجد كوزر قد سعى في طروحاته حول الصراع الى التركيز على النتائج المترتبة عن الصراع والتي توجد في كل الابنية الاجتماعية المسيطرة بالاضافة الى ذلك النوع من البنى القابلة للتغير والاستمرارية.

2-2-1- صور التنظيم الاجتماعي وأصل الصراع في المجتمع:

ذكرنا في عناصر سابقة رواد النظرية البنائية الوظيفية وتحليلاتهم لقضايا النظام الاجتماعي والتضامن والتوازن في النسق والبناء الاجتماعي، وجاءت نظرية الصراع لتنفيذ ونقد، وبصورة مغايرة للاتجاه المحافظ، ونجد ان كوزر انتقد دوركام وخصه بمقالة نقدية يعالج فيها تصورات دوركام للواقع الاجتماعي، ومن ضمنها أنه اعتبر دوركام صاحب توجه محافظ في دراسته للمجتمع وهو توجه منة من الاحاطة الواجبة بتنوع العمليات المجتمعية والتي من أبرزها الصراع الاجتماعي، ولقد ادى هذا الالتزام المحافظ الى أنه نظر الى الازمات كالتفكك والجريمة والعنف على انها بمثابة انحراف ومرض للتوازن الاجتماعي أكثر مما هي فرص للتغيرات الاجتماعية البناءة.

ومن خلال رفضه للاتجاهات العضوية لعلم الاجتماع الدوركامي الذي يعرف المجتمع ككل عضوي، نجد أعماله حافلة بالقياسات العضوية، وذلك عند وصفه لوظائف العنف، ويشبه كوزر العنف بالالم او بالمرض في جسم الانسان، اذ انهما يقومان بدور اشارة الخطر بما يسمح للجسم الاجتماعي من اعادة تكييف ذاته. ومثال آخر لنظرية كوزر لوظائف التفكك على أن فكره

* للمزيد من التحليل حول اسهامات كوزر السوسولوجية ننصحك بكتابه:

- I. cozer, les fonction du conflit social, traduit par matigman, paris, edition p.u.f, 1992.

(1) - جراهام كيلوتش، مرجع سبق ذكره، ص 275.

يمكن تفسيره من زاوية المرض الفردي، تبني الفرضية القائلة بأن التفكك يمكن تفسيره أو تحليله بسهولة باعتباره رد فعل لما يدرك على انه مرض في الجسم الاجتماعي.

فمن الواضح ان كوزر وفي نقده للاتجاه العضوي يرى بأن هذا الاتجاه يسمح بتحليل الصراع كعملية من شأنها تعزيز المزيد من التوافق والتكامل في الجسم الاجتماعي. وفي ظل رفضه لاتجاه دوركايم العضوي تبني الاتجاه العضوي لجورج سيمبل لكي يثبت بأن الصراع كعملية وظيفتها في ظل ظروف معينة صيانة الجسم الاجتماعي او اجزائه الحيوية، ومن هذا المنطلق وضع كوزر صورة للمجتمع تؤكد على مايلي: (1)

- يمكن النظر للعالم الاجتماعي كنظام أو نسق من الاجزاء المترابطة بشكل مختلف.

- في كافة الانساق والتنظيمات الاجتماعية يظهر اختلال التوازن والتوترات والصراعات المصلحية بين مختلف الاجزاء المترابطة حتماً.

- العمليات داخل وبين مختلف الاجزاء التي يتألف منها النظام تعمل في ظل ظروف مختلفة من اجل صيانة، تغيير وزيادة أو تقليل تكامل وتوافق النظام.

- كثيراً من عمليات العنف، التفكك، الانحراف والصراع التي تعتبر مفككة للنظام يمكن اعتبارها في ظل ظروف معينة معززة لأسس التكامل في النظام، وايضاً لقدرة النظام على التوافق مع البيئة.

عرّف كوزر المجتمع على انه: " أنظمة مترابطة في علاقة غير متوازنة بل في علاقة صراعية بسبب رغبة الافراد في تحقيق طموحاتهم واهدافهم واشباعاتهم، وهذه العلاقة الصراعية تساعدنا على فهم العلاقات الاجتماعية السائدة التي هي علاقات صراع حول القيم والمكانة والقوة ومصادرها". (2)

وقد حدد لنا كوزر نمطين من المجتمعات: (3)

- النمط الاول: نمط المجتمع المفتوح وبناءه الاجتماعي مفتوح يتميز بالمرونة من حيث يتفجر الصراع حول قضايا حقيقية ويؤدي الى مرونة وتكامل أكبر.

- النمط الثاني: نمط المجتمع المغلق وبناءه الاجتماعي جامد ومغلق، حيث يسود الصراع حول قضايا غير حقيقية وهمية، مما يؤدي الى العنف والتفكك.

- الجدول رقم 01 : يبين نمط أوضاع الموقف وتأثيرات الصراع الاجتماعي .

الابعاد / نمط المجتمع.	مغلق.	مفتوح.
- النسق الطبقي.	مغلق.	مفتوح.
- أنظمة التعبير عن الغضب والمعارضة.	لا يوجد.	يوجد.
- تنظيم الصراع.	لا يوجد.	يوجد.
- تقبل الصراع.	لا يوجد.	يوجد.
- انماط الجماعات.	علاقة وثيقة.	ترابط غير وثيق.
- مشاركة الجماعات في اتخاذ القرارات.	عالية.	قليلة.
- وظائف الصراع.	التفكك.	التكامل.

(1) - عدلي ابو طاحون ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 346.348.

(2) - I.cozer , op . cit , p 20.

(3) - جراهام كيلوتش ، نفس المرجع السابق ، ص 278 .

والمجتمع عنده نسق يتكون من اجزاء متناسقة متباينة ، بحيث تكشف الانساق الاجتماعية عن عدم التوازن والتوتر وصراع المصالح بين الافراد المترابطة المختلفة، وتعمل الاجزاء فيما بينها _ داخل النسق _ في ظروف مختلفة عليا للحفاظ على تكامل وتوافق النسق او تغييره، وزيادة التكامل والتوافق او الحد منه، ويمكن النظر الى العنف والتفكك باعتبارها عناصر مخربة للنسق وينظر اليها تحت ظروف مغايرة كمدعمة لتوافق النسق مع البيئة وتكامله معها. (1)

ان نظريته للصراع داخل المجتمع هي نتاج تحول من المجتمع الرأسمالي الى المجتمع مابعد الرأسمالي بما يحويه من ظروف جديدة وتنظيمات حديثة تتطلب انماطاً جديدة من العلاقات وطرقاً حديثة في التنظيم الاجتماعي والمؤسسي، وهذه التغييرات تولد أنواع من الصراع يتطلب التكيف معها وهذه ما يمثلها الجدول السابق الذي يبين انماط الموقف والظرف في موازنة بين المجتمعين وتأثيرات الصراع الاجتماعي ونتائجه.

2-2-2- أصل الصراع الاجتماعي عند كوزر:

حاول كوزر في دراسته عن الصراع الاجتماعي ان يولي اهتماماً أكثر من غيره من منظري الصراع كماركس ودهرنندروف ودافيد لوكود وجورج سيميل، وخاصة الدور الذي تلعبه عواطف الناس في تولد الصراع الاجتماعي، والفكرة هاته استمدتها من جورج سيميل والتي تدور حول مدى تأثيراً عواطف الناس على ظهور الصراع العدائي وخاصة بين الافراد الذين تجمعهم علاقات اجتماعية قوية حيث تظهر مظاهر الحب والكراهية بصورة واضحة في اطار هذه العلاقة والتي تنتج عن طبيعة هذه العواطف وتأثيرها على طبيعة العلاقات الاجتماعية. ومن خلال هذا حاول كوزر أن يوضح طبيعة تكوين الصراع الاجتماعي الذي يتغير ويتطور بصورة سريعة نتيجة لعواطف الناس، والذي يظهر كثير من مظاهر الحياة والعلاقات الاجتماعي والتي قد تزيد قوة الروابط والعلاقات الاجتماعية وليس من الضروري أن تصبح هذه العواطف مؤثراً لوجود الصراع وعدم الاستقرار.

حلل كوزر أصل الصراع ونشأته وانماطه المختلفة والتي انتج انما تظهر حسب طبيعة المواقف الاجتماعي وانواعها، والتي تختلف طبقاً لنوعية النظم والادوار الاجتماعية، والتي حرص في تفسيره للعلاقة المتداخلة بين العوامل البنائية التي تؤثر في عمليات التفاعل بين الناس، والتي ينتج عن طريقها العديد من مظاهر الصراع الاجتماعي للمجتمعات الحديثة. (2)

ويرى كوزر أن الصراع الاجتماعي في المجتمعات الحديثة ليس الصراع على الملكية كما زعم كارل ماركس: "بل صراع على القيم وطلب المكانة والموارد النادرة، بحيث لا تكون بوسع هذه الجماعات المتصارعة تحقيق القيم المرغوبة فحسب، بل تحييد وايداء أو حتى اقصاء الجماعات المتنافسة". (3)

وعمّا يؤخذ على هذا التعريف أنه يتضمن المواقف التي يمكن أن توقف فيها المصالح المتعارضة والخلافات حول القيم دون ايداء الخصوم.

ان هدف جماعات الصراع هو تحقيق القيم المرغوبة ولكن نتيجه في الغالب تكون تحييد وايداء واستبعاد الجماعات المتنافسة وهنا فهمنا ان نظرية الصراع تتضمن مواقف تشمل صراع المصالح، ويمكن للطرفين الفوز فيها بالتوصل الى اتفاق لا فقط التي ينبغي ان يفوز فيها طرف على حساب طرف آخر.

المجتمع عنده نظام يقوم على توازن القوى بين الجماعات والتنظيمات المتصارعة، وتتعدد أطراف الصراع الى داخل النظم الاجتماعية كلها بداية من الصراع السياسي والصراع الديني والثقافي، والصراع بين المجتمعات الريفية والحضرية وبين الطبقات. وتصور كوزر ينطبق على تصور دهرندروف في اعتبار ان الصراع هو صراع على السلطة التي تحوي القوة والثروة وليس صراع مادي والذي يأخذ شكل المواجهة المادية حول ملكية وسائل الانتاج، ووصف هذا الصراع بأنه صراع عنيف ولا يكون صراعاً وظيفياً لأنه

(1) - جونانان تيرنر ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 145.146 .

(2) - بتصرف عن عبد الله عبد الرحمان ، النظرية في علم الاجتماع ، ج 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 101.103 .

(3) - احمد سليمان او زيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 116 .

يتضمن تقديراً وتحديداً لحجم ووطأة القوة الفاعلة فيه، وبالتالي تؤدي الى تدمير البنية والتفكك. أما الصراع على السلطة الذي يأخذ شكل المشاحنات والخلافات وبطريقة ليست بعنيفة، ويحصر كوزر الصراع على السلطة خاصة في التنظيمات الاجتماعية والمؤسسات التنظيمية والتي تحوي اشكالاً من السلطة ففيها المستحودين على السلطة والمحكومين بها وبعبارة اخرى الحاكمين بزمام السلطة والفاقدين لها، أو بالتعبير التنظيمي والاداري الحديث بين الرئاسة (القيادة) والمرؤوسين. والمالكين للسلطة والقوة هم المسيطرين لان امتلاك القوة يزيد من السيطرة، وان القوة هي العامل الوحيد لانبثاق الصراع داخل التنظيمات. وبالتالي فإن تفاضل القوة والسيطرة والامتيازات والمصالح الخاصة والاهداف الشخصية للأفراد والجماعات والاستغلال داخل التنظيمات الاجتماعية والمؤسسات تفضي الى الصراع الوظيفي.

فبعد ان افترض كوزر ان الصراع الاجتماعي يؤدي الى نتائج ويحقق وظائف، قاده افتراضه الى وصف الاوضاع الاجتماعية التي تؤدي الى ظهور آثار معينة للصراع في ظل اوضاع المجتمع المفتوح الذي يتميز بواقعية الصراع، والاضاع التي تؤدي الى تفجير الصراع في ظل اوضاع المجتمع المغلق الذي يتميز بالجمود وعدم واقعية قضايا الصراع، وفي ظل هذا الفهم ميز كوزر لأنواع الصراع وصنفها الى الصراع الواقعي وغير الواقعي. والصراع الداخلي والخارجي.

2-2-3- أنواع الصراع عند كوزر: (1)

يصنف كوزر الصراع وفقاً لدرجة انتظامه المعياري داخل النسق الاجتماعي، وفي هذا يميز بين نوعين من الصراع، الاول مصاغ صوغاً نظامياً، يتمثله النسق ويوزعه بين مكوناته، وهو الصراع الواقعي. والثاني غير مصاغ صوغاً نظامياً، وهو ذلك الصراع الذي يقوّ النسق عن أداء وظائفه الاجتماعية وهو الصراع غير الواقعي. وفي هذا نجد متأراً بالتصور البارسوني عن الصراع، وراى ان التغيير الذي يحدث كنتيجة مصاحبة للصراع يساهم في اعادة التكييف الاجتماعي للاعضاء واعادة انتاج النسق من جديد وضبط توازنه.

- الصراع الواقعي:

يحدث هذا النوع من الصراع داخل اطار من القواعد النظامية والمؤسسات التنظيمية تتحدد فيه السلطات وتقسيمات العمل والمهام، ويكون غالباً صراعاً عقلانياً منظماً، يحدث بين الافراد المشكلين للتنظيم والجماعات التنظيمية كوسيلة غاية في الفعالية لتحقيق مطالبهم واهدافهم الخاصة والتنظيمية، فإذا تم تحقيق الرغبات والمطالب والمشاعر وكل او بعض ما يريدونه فإنهم يتخلّون عن الصراع، ولا يكون هذا النوع من الصراع كمواجهة عنيفة بين الاطراف، بل يكون صراع من اجل تخفيف وازالة الضغط من خلال المفاوضات وطرح المشكلات التي تكون غالباً كمطالب من المرؤوسين أو أحد اطراف الصراع.

ويأخذ هذا النوع من الصراع الاستقرار والثبات، ويحل الصراع النسبي بآليات علمية وعقلانية وتنظيمية رشيدة وعملية لوسائل وبأساليب تفاوضية، وبطرق منظمة وتنظيمية تتدخل فيها طبيعة الاتصال الفعال بين اطراف الصراع بأساليب اقناعية من اجل فك الصراع وحله بفعل مشترك وبشفافية بين اطراف الصراع كهدف للقضاء على التوتر والخلافات واستتباب الوضع القائم والسليم من اجل المحافظة على التنظيم أو على النسق التنظيمي القائم. ويظرب كوزر في هذا العديد من الامثلة التوضيحية عن طبيعة هذا الصراع ومضمونه وكيفية حدوثه وتحديد أطرافه وآليات معالجته وحله. ونستدل بمثال طرحه يطرح فيه قضية خلافية وصراعية تكمن في الاضطرابات والمشكلات بين الفئات العمالية وأصحاب العمل في التنظيمات الصناعية، فإن الصراع غالباً ما يكون عقلانياً، ويتم تحقيق مطالب العمال عن طريق الوسائل التفاوضية والتي تأتي عن طريق النقابات والاتحادات العمالية المنظمة والشرعية بالمؤسسة، ورغم خطورة هذا النوع وتهديده للبناء التنظيمي الا انه يشير الى أن له نتائج ايجابية للنسق قد تزيد من الأداء الوظيفي والولاء التنظيمي (الصراع وظيفي).

(1) - 1.cozer , op.cit , p .p 33.36.

- الصراع غير الواقعي:

يُعبّر الصراع غير الواقعي عن الحرمان من المشاركة في المطالب الاجتماعي والذاتية، أو عدم قدرة أطراف الصراع المتنافرة والمتناحرة على تحديد الأهداف، وغالباً ما يُفسّر هذا النوع من الصراع في إطار ما يسمى بالمصالح الخاصة للأفراد والجماعات والذي يعتبر غاية ووسيلة في حد ذاته، كهدف الأفراد في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف على حساب أهداف التنظيم وبطرق التوائية وهذه الغاية، أما الوسيلة فهي التصادف الفعلي من الأطراف الأخرى والمطالبة بالحقوق أو الكسب للامتيازات وبالتالي يكون هذا الصراع ناتج عن الحرمان من ضروريات وكماليات وإعلان المطالب بصفة عنيفة، وكثيراً ما يحدث هذا الصراع نتيجة لزيادة مظاهر التوتر أو سعي أحد الأفراد داخل التنظيم أو الجماعات المتحالفة والتي تهدف إلى غاية مصلحة سواء من أجل تحقيق مطالبها أو إثبات هويتها ووجودها داخل التنظيم لكي تكون في الواجهة ولها كلمة مسموعة. كما ويتجسد الصراع غير الواقعي في العداوات والعلاقات المتنافرة والسلبية بين الأفراد وعن طريق الحقد والكراهية والنزعة العدوانية والقتالية والانتقام من الطرف الآخر، وتكون في صفة مستمرة ومتراكمة حتى يتفجر الصراع وبالتالي يظهر بعدما كان مستتراً وتتضح العلاقة الصراعية العدائية بين الأطراف.

يتجسد هذا النوع من الصراع الذي صنفه كوزر ضمن نظريته في الهيئات المنتخبة - مجال دراستنا الميدانية - وبصفة واضحة فعلى الرغم من أن الهيئات المنتخبة هي عبارة عن تنظيم بيروقراطي ذو نشأة وطبيعة سياسية، تلاقي الأحزاب السياسية في تنظيم واحد ينظمها ويهيكلها ويوحد كلمتها في برنامج تنموي واحد حسب القانون المعمول به، فكان من المعقول أن يظهر الصراع صراع واقعي عقلائي بين الكتل السياسية ويكون صراع وظيفي حقاً، وبالتالي يكون تنافس الأحزاب السياسية على السلطة من أجل السلطة، ومن ثمة من أجل خدمة الصالح العام والتنمية المحلية. والظاهر ميدانياً أن هذا الأساس لا وجود له لذلك أن طبيعة الصراع هو صراع غير واقعي إذ يتضح صراع بين الهويات الفردية المطالبة بمصالحها الذاتية الخاصة على حساب مصلحة التنظيم البيروقراطي وتشكيل تحالفات جماعية سواء حزبية - لا وجود لانتماء حزبي بل توجد انتماءات جهوية وعصبية قبلية وانتماءات جماعات مصلحة أو قبلية - أو اتحاد المنظورات والمصالح بين الأفراد من أجل تحقيق هدف يكون في الوصول إلى السلطة من أجل اتساع نطاق الحرية داخل التنظيم والمكانة الاجتماعية و... الخ. ويصح إلى حد الآن صراع داخلي بالتنظيم. وهناك نوع آخر من الصراع الخارجي يمتد إلى الهيئات من المجتمع الخارجي ويتمثل هذا في تصادم العصبية القبلية خارج المجتمع وداخل الهيئة من أجل الوصول إلى السلطة وتحييد العصبية القبلية الأخرى والقضاء عليها معنوياً من خلال السيطرة على السلطة ومن ثمة السيطرة وإهمال كل الأطراف الأخرى من العصبية القبلية بالمجال العمراني ودعم أفراد العصبية الحاكمة بالامتيازات والمشاريع والوظائف والسكنات و... الخ سنفيز الحديث عن عوامل الصراع بالهيئات المنتخبة في الدراسة الميدانية بالباب الثاني من المذكورة.

- ولقد ميز كوزر بين نمطين هامين من الصراع هما: الصراع الخارجي، الصراع الداخلي.⁽¹⁾

- الصراع الخارجي:

يتم هذا النوع من الصراع بين الأمم والشعوب، أو بين جماعتين أو أكثر مثل الصراع الإثني والعاطفي، أي بين طرف الجماعة والجماعة الخرجية، بمعنى أن الصراع ينشأ بين أطراف داخلية بالتنظيم أو المجتمع وبين أطراف خارجية. يحدث نوعاً من تقوية الروابط والعلاقات والتماسك الداخلي للجماعة، ولا سيما أنه يوجه الأفراد نحو تماسك جماعاتهم وزيادة وعيهم الجمعي ويؤدي هذا الصراع إلى وحدة الجماعة بحيث تستنفذ كل ما لها من طاقة ومقدرة ضد الجماعة الطرف في الصراع، وفي ظل هذا تقل الصراعات الداخلية نتيجة وحدة الجماعة، وفي حال وجوده تنهار الجماعة وتضعف لأن الجماعة التي تتوفر بداخلها درجة عالية من التفاعل والاندماج الجماعي والتكيف الفردي في البنية الاجتماعية تميل إلى كبت الصراع مما يؤدي إلى تراكمه ولما يكون علني يظهر بعنف.

(1)- I.cozer , op.cit , p.p.151,154

هذه الفكرة استمدتها كوزر من كارل ماركس الذي تصور أن الصراع وحده فقط يمكن ان يخلق الوعي الذاتي والحقيقي في مكان الوعي الزائف، والتعاون الطبقي، ويؤكد كوزر رأي جورج سيمل في أن الصراع يقيم مجموعة من الروابط بين الجماعات داخل الانساق والابنية الاجتماعية، وذلك عن طريق زيادة وعي الجماعات بمطالبها ومصالحها واهدافها ومتطلباتها داخل البنى الاجتماعية.

وفي مستهل حديثه في كتابه "سوسولوجيا الصراع" استدل في حديثه على الامثلة التاريخية والاجتماعية في مجتمعه، والتي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية بين طريقي الصراع بين المانيا وحلفائها وبريطانيا وفرنسا وحلفائها، ويرى أن هذه الحرب والصراع العنيف ادى الى زيادة عناصر الوحدة بين عدد من الدول الاوربية وخاصة بين فرنسا وبريطانيا في نوع من الاتحاد والتعاون على مواجهة الالة النازية خلال حكم ادولف هتلر.

- الصراع الداخلي:

استعان كوزر في ضبط مصطلح الصراع الداخلي بتصورات وتحليلات الاتجاه الوظيفي والماركسي والاتجاه السيكولوجي والاستشهاد بالدراسات الانتربولوجية، وانطلق من فكرة الوظيفية القائلة بأن الصراع يعكس مظاهر الخلل والانحراف والتفكك الذي يظهر بين اعضاء الجماعة داخل النسق، ومن ثمة فان الجماعة تحرص على تماسكها وذلك عن طريق عدد من المعايير والقيم التي تقوم بتقوم وتصحيح السلوك الفردي والجماعي لاعضاء الجماعة. وهنا نرجع الى فكرة الصراع والواقعي وغير الواقعي، فإذا كان هذا له علاقة بالقيم والاهداف والمصالح والمطالبة بها من قبل الجماعة، فهو صراع خطير لانه يدور حول بعض القيم المتنافرة التي يتطور ويستمر بها الصراع ليصبح مهدداً للنسق، خاصة في حالة فشل النسق في ضبطه واحتواءه. أما اذا تم التحكم فيه فإنه يصبح صراعاً وظيفياً يحقق التكامل ويزيد من تماسك وبقاء الجماعة واستقرارها. يسهم الصراع داخل الوحدة الى اقامة الوحدة والتنافس والانسجام والتكامل، وعندما تكون الجماعة مهددة بالعداء والمشاعر المتعارضة بين اعضائها، وتتوقف ايجابية الصراع في تحقيق الاندماج والتكيف الداخل على نمط المسائل والقضايا المتصارع عليها وعلى نمط المجتمع الذي يظهر فيه.⁽¹⁾

وشأن كوزر شأن جورج سيمل عندما يؤكد على ان الصراع الداخل يعتبر "صمام أمان" هام جداً ويجول دون حدوث مظاهر التفكك والاحباط، ونجاح حدوث التنافرات والعداءات التي تؤدي الى انهيار الجماعة كبناء أو نسق ذو طابع الزامي حتمي ومستقر. حسب كوزر يكون الصراع وظيفياً اذا انتظم داخل المعايير، اما اذا عجزت المعايير عن ذلك فإن الصراع سيؤدي الى انهيار النسق أو البناء الاجتماعي.

الصراع عند كوزر لا يؤدي دائماً لآثار سلبية بحيث يؤدي الى اضطراب وظائف التنظيم، واضطراب العلاقات بل احياناً يكون ضرورياً في اعادة ترتيب التفاعلات والعلاقات وتصحيحها واعادة توجيهها من جديد، حتى ولو كان ذلك عن طريق التعبير عن مشاعر الغضب والعدوان التي تنشأ عن التنافس على المصادر النادرة، والهوية الاجتماعية والمكانة ومراكز القوة (السلطة).

يتضح من آراء كوزر في الصراع أنه حاول ان يحقق درجة من التقارب بين دراسة الصراع ودراسة النظام، فأراه توحى بوجود علاقة تبادلية بينهما، فالنظام يؤدي الى الصراع أي المجتمع المنظم الذي يكبت الصراع سرعان ما ينفجر فيه الصراع بعنف، وفي نفس الوقت فان الصراع يؤدي الى التوازن ولكن عنده التوازن لا يظهر الا في ظروف محددة أو نمط معين من انماط البناء الاجتماعي. هذا التصور دعى بكوزر الى مجموعة موسعة من الفروض عن وظائف ونتائج الصراع بالنسبة للانساق والنظم الاجتماعية، وتكشف صورة الصراع عن سلسلة متسقة من الفروض السببية هي على التوالي:⁽¹⁾

- اختلال التوازن في تكامل الاجزاء المكونة للكل الاجتماعي يؤدي الى

- تفجير انواع مختلفة من الصراعيين الاجزاء المكونة وهذا بسبب

(1) - ibid , p 39 .

(1) - ibid , p 16 .

- إعادة تكامل مؤقتة النسق الاجتماعي الكلي، والتي في ظروف معينة تسبب

- مرونة زائدة في بناء النسق والنظام وهذه بدورها تزيد من

- قدرة النسق على حل اختلالات التوازن المقبلة من خلال الصراع مما يؤدي الى الصراع وهذا لكي

- يتسم بمستوى عالي من التوافق والظروف المتغيرة.

وسّع كوزر نطاق الاستبصارات الاولية لجورج سيمل واستلهم أفكار وقضايا ماركس حول الصراع، واسس قضاياها من مصادر

مختلفة من الادبيات المعاصرة عن الصراع وعلى رأسها أفكار دهرندروف. وعلى حين تكشف القضايا عن عدد كبير من المشاكل

النابعة من اهتمامه الرئيسي بوظائف الصراع، فلا يزال منظوره عن الصراع أحد الاتجاهات والمنظورات الأكثر شمولاً في السوسولوجيا

الحديثة، هذه الشمولية تتجلى في سلسلة من الظواهر المتغيرة والسببية والتي تغطيها الفروض والمتعلقة في الآتي : أسباب الصراع _

شدة الصراع _ عنف الصراع _ فترة الصراع _ وظائف الصراع .

وضمن كل عنصر يوجد عدد من المتغيرات النوعية الخاصة متضمنة داخل صيغ علائقية بين التصورات والمفاهيم المجردة في العنصر

التالي:

2-2-4- قضايا كوزر في الصراع: (2)

- كلما ازداد تساؤل الجماعات المحرومة عن شرعية التوزيع السائدة للموارد النادرة، ازداد احتمال اثاره الصراع.

- كلما ازداد تغير مظاهر حرمان الجماعة من المطلق الى النسبي ازداد احتمال اثاره الصراع عند الجماعات.

- كلما ازداد تحقق الظروف التي تفجر الصراع، ازدادت شدة الصراع.

- كلما ازداد الارتباط العاطفي بين اطراف الصراع، ازدادت شدته.

- كلما تحولت الصراعات الى اشياء محددة سلفاً وتتخطى مصالح الذات، ازدادت شدة الصراع.

- كلما ازداد ارتباط الجماعات بصراعات تدور حول مصالح موضوعية واقعية، قلت شدة الصراع.

- كلما ازداد جمود البناء الاجتماعي، قل احتمال امتصاص الوسائل التنظيمية المتاحة للصراعات والتوترات، اودادت شدة الصراع.

- كلما ازداد نشوب الصراع داخل الجماعة حول قيم وقضايا اساسية، ازدادت شدة الصراع.

- كلما تضاعف تحديد اهداف الاطراف المتصارعة، طالت فترة الصراع.

- كلما قل الاتفاق حول اهداف الصراع بين الاطراف المتصارعة، طالت فترة الصراع.

- كلما تضاعف قدرة اطراف الصراع في تفسير الاهداف الرمزية للنصر او الهزيمة عند الخصوم، طالت فترة الصراع.

- كلما ازدادت شدة الصراع، ازداد وضوح معالم وحدود كل طرف من اطراف الصراع .

- كلما ازدادت شدة الصراع، ازداد تمايز تقسيم العمل بين كل طرف من اطراف الصراع، ازداد احتمال مركزية اتخاذ القرار لدى

كل طرف.

- كلما ازدادت شدة الصراع وازداد ادراك تأثيره على كل القطاعات في كل جماعة، ازداد سماح الصراع البنائي والايديولوجي بين

اعضاء كل طرف من أطراف الصراع .

- كلما ازدادت العلاقات الاولية بين اعضاء جماعات الصراع وازدادت شدة الصراع توجه الصراع نحو قمع الانشقاقات

والانحرافات داخل كل جماعة، والضغط من اجل تحقيق التوافق مع المعايير والتغير .

- كلما قل جمود البناء الاجتماعي الذي ينفجر داخله الصراع بين الجماعات وازداد تكرار الصراع الخفيف والذي يأخذ صورة

الشحناء والبغضاء، ازداد احتمال أن يغير الصراع النسق بأساليب تسمح بالتوافق والتكامل.

(2) - عدلي ابو طاحون ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 349.375.

- كلما ازداد تكرار حدوث الصراع، قل احتمال ان يعكس الخلاف حول القيم الاساسية وازداد دوره الوظيفي في المحافظة على التوازن.
- كلما ازداد تكرار الصراعات وضعفت شدتها، ازداد احتمال السماح بتنظيم الصراع تنظيمياً معيارياً.
- كلما قل جمود النسق، ازداد احتمال ان يولد الصراع التوازن، وأن يحدد التدرج الهرمي للقوة داخل النسق.
- كلما قل جمود النسق ازداد احتمال ان يؤدي الصراع الى تكوين تحالفات تزيد من التماسك والتكامل للنسق.
- من خلال ما تقدم يمكن لنا ان نتصور دوراً مزدوجاً من الاتفاق والصراع، فإذا كانت الوظيفة تجعل الاتفاق العام بؤرة هامة في الاستقرار والتوازن، فان نفس هذا الاتفاق قد يولد الصراع، واذا كانت الماركسية تجعل الصراع مصدراً لعدم التكامل والتغير الثوري، فان الصراع نفسه قد يكون وظيفياً يحقق التكامل ففي هذه الحالة - والحالة لكوزر - نجد أن كلاً من الصراع والاتفاق العام مفيد في تحليل التعارض والصراع. ويمكن تحليل مفهوم الصراع في تحليل التكامل والتوازن كما استخدمه لويس كوزر وصراعه الوظيفي.
- قد تجيب القضايا السابقة على تساؤل: كيف تتفاعل الاشكال المختلفة للصراع مع البيئات البنائية المختلفة، لتسمح بعملية التكامل والتوافق والتغير واعادة التنظيم والتفكك لدى أطراف الصراع والنسق الذي ينفجر داخله الصراع؟.
- وعن الكيفية التي يحدث بها الصراع وتفسير ذلك الحدوث. يطرح كوزر اجابة في (15) خمسة عشرة افتراضاً في صيغة اجابة نلاحظ انه استقاهها من قضايا جورج سيمبل ولكن بصياغات أخرى، وتستند في معظم الاحيان الى مفهومات بارسونز وهذه الافتراضات هي: (1)
- قد يساعد الصراع داخل الجماعة على التماسك أو اعادته، لان مشاعر الخصومة والتعارض بين الاعضاء التي تهدد الجماعة تجد لها متنفساً من خلال الصراع.
- يعتمد كون الصراع مفيداً للجماعة أو غير مفيد على بناؤها الاجتماعي، وذلك فإن انواع الصراع وانماط البناء ليست متغيرات مستقلة.
- عندما لا تهدد الصراعات الداخلية غير المشتركة في القيم الاساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، فإن هذه الصراعات تهدد باضطراب البناء.
- يعتمد الصراع الى حد بعيد على البناء الاجتماعي سواء أكانت وظيفة هذا الصراع اعادة التوازن او بهدف تمزيق البناء.
- توجد في كل نمط بنائي فرص للصراع، لان الافراد والجماعات تسعى من حين لآخر للوصول الى المصادر النادرة واوزاع القوة، غير ان الانماط البنائية تختلف فيما تسمح به من تعبير عن التعارض الاجتماعي، فتبدوا أكثر سماحاً من البعض الآخر.
- تميل الجماعات الاجتماعية المترابطة ذوات التفاعل المطرد والمستمر الى كبت الصراع، ففي الوقت الذي يسمح فيه بالتغير عن الخصومة والعداوة، قد تقع الصراع وتكبتة نتيجة الاحساس بخطره.
- كلما كانت الجماعة أكثر انغلاقاً اشتد الصراع، ومن ثمة تتهدد العلاقات بوجود الصراع داخل الجماعة.
- عندما تكون الجماعة أقل احواءاً لاعضاءها، أو أن تكون مشاركتهم فيها مشاركة جزئية، يكون الصراع أقل خطراً.
- يتأثر بناء الجماعة بصراعاتها مع الجماعات الاخرى.
- يؤدي الصراع الى توازن بناء الجماعة عندما يكون هذا البناء مرناً منفتحاً على العالم الخارجي، لأن في هذه الحالة يجعل اشتراك الاعضاء في الصراع اشتراكاً جزئياً.
- توجد في البنى الاجتماعية المنفتحة بعض النظم الاجتماعية التي تعمل كـ "صمام امان"، ومن ثمة فهي ميكانيزم للثبات والاستقرار.

(1) - للتوسع أكثر انظر عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 167.

- يستفيد البناء المنفتح للصراع لانه يسمح بتغيير المعايير بما يتسق والظروف الجديدة، وهذا يبرز حاجة البنى المغلقة كنظم تكون بمثابة صمام امان لها.
- هناك نوعان من الصراع، واقعي يرتبط بالمصالح العامة، وغير واقعي يرتبط بالمصالح الخاصة.
- يكون الصراع معوق وظيفي اذا كان البناء غير متسامح، اي اذا كان لا يسمح بصوغ الصراع نظامياً، فالوظيفة الهادمة للصراع ترتبط بجمود البناء، وما يهدد اي بناء ليس الصراع في حد ذاته، ولكن جمود البناء نفسه الذي يسمح بتراكم العداوة والبغضاء.

2-3- دافيد لوكود، النسق والطبقة والصراع في المجتمع الحديث: David Lochwood.

ان الجذور الفكرية لنظرية الصراع الوظيفي والجدلي تمتد الى ماركس وسيمل، اذ اعتبرت كل نظرية نفسها بديلاً للوظيفية وقد أدى التشدد في المواقف الى ظهور الحوار لمدة عشرين عاماً، فتوصل هذا الحوار الى نقد اساسي والى حد ما معتدل للمخطط ونقد آخر مفرد. واقترح مخططات نظرية بديلة، كمخطط دهرندروف ومخطط كوزر، بحيث حدث هجوم مطلق على النقد والبديل، وظهرت بعض محاولات العلماء للتوفيق بين المخطط الموضوع للنقد (ماركس وسيمل) والبدايل المقترحة (دهرندروف وسيمل ورواد البنائية الوظيفية) عن جدوى كل هذا النشاط لتقديم نظرية في علم الاجتماع.⁽¹⁾

وهذا ما جاء في اسهامات دافيد لوكود حول النسق والطبقة في المجتمع الحديث، والتي حاول بها التوفيق بين الاتجاهات النظرية التي درست الصراع والنظام والتنظيم والمتشعبة بالايديولوجيا والنزعة الراديكالية عند بعضها الى حد ما، وأن تفسيراتهم للصراع منطلق من خلفياتهم الايديولوجية. ولذلك رأى لوكود امكانية الخروج من تأثير فكرة النظام والمحافظة على النظام القائم، وفكرة التفسير المادي الجدلي والتغير والثروة والوصول الى ظهور النظام الاشتراكي عند ماركس، وبالتالي يتحرر من كل القيود الايديولوجية. هذا ما دعاه الى تقديمه لرؤى ماركسية محدثة لطبيعة العناصر البنائية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي ترتبط بالطبقة من ناحية والنسق الاجتماعي من ناحية اخرى، كما جاءت اهتماماته المرتبطة بدراسة النسق الاجتماعي وخاصة تركيزه على نقد نظرية النسق لبارسونز عن طريق تبنيه لمنظور الصراع، اما اهتماماته حول الطبقة الاجتماعية والتي اجري فيها دراسات حول الاتجاهات الطبقيّة والسياسية والاقتصادية عند الفئات العاملة في مصانع السيارات.

تطرّق لوكود في مقال شهير له بعنوان "بعض ملاحظات على نظرية النسق الاجتماعي"⁽²⁾ الى نقد نظرية بارسونز الوظيفية حول النسق الاجتماعي في محاولة منهى لتقديم رؤية جديدة في الصراع تطرح عدداً من المعايير النظامية، وتتمثل في عملية حرب الكل ضد الكل. والتي طرح فيها العديد من القضايا والمسلمات العامة ووظّفها فب تشكيل الاطار المرجعي للمجتمع الراسمالي الحديث. ونظريته تعتبر امتداداً لنظرية الفعل الاجتماعي لماكس فيبر، الا ان بارسونز استطرد كثيراً لجعل النسق الاجتماعي ماهو الا نسقاً معيارياً، وركز على العمليات التي من خلالها يتم ضبط بناء الدوافع معيارياً للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وهو بذلك يكون قد اهمل مجموعة المصالح المتصارعة التي تكوّن هذا المستوى التحتي من طبيعة مغايرة للمصالح التي يسعى الفاعل الى تحقيقها في اثناء اوافقه مع التحديد المعياري للموقف، وهي مصالح غير معيارية، ومن ثمة يجب تحليلها بطريقة مستقلة عن البناء المعياري. وبعبارة اخرى أن في المستوى التحتي تاخذ عملية تحقيق المصالح اسلوباً مغايراً تماماً لاسلوب ومقترح بارسونز المعياري، الذي يهدف للمحافظة - بالنسبة للوكود - سواء بالنسبة للفرد ذاته او الموقف المجتمعي ايضاً.

اذا كان لويس كوزر قد اهتم بدراسة وظائف الصراع بالنسبة لاطرافه في التنظيمات الاجتماعية وبالنسبة للكل النظامي دون ان ينقد نظرية النسق الاجتماعي لبارسونز. فإن لوكود قدّم رؤية في الصراع قائمة على نقد نظرية النسق الاجتماعي، ومتأثراً فيها بأفكار ماركس وبفكرته عن المصالح المتصارعة حول توزيع الموارد الاساسية في المجتمع والتي تكمن في الملكية ووسائل الانتاج. وحاول

(1) - جوناثان تيرنر ، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

(2) - lockwood.d , some remark on the social system , www.google.com.

بدوره لوكود التأكيد على هذه الفكرة (المصالح المتصارعة) التي قد تنتج عناصر ومقومات الصراع وبصورة مستمرة، والتي تتمثل في عملية توزيع الموارد المادية، وخاصة وان هذه العملية لا تحددها القواعد المعيارية كما اشار اليها بارسونز، وانما ترتبط بعلاقات السوق وتنظيمات ومؤسسات الانتاج (الشركات الصناعية) وغير ذلك من العناصر التي تشكل الصراع بين الافراد والجماعات والتنظيمات والمؤسسات.

فالتنظيم الواقعي للانتاج، والقوى والمصالح والجماعات المصاحبة له هي التي تولد الصراع، وتمثل هذه المصالح النظام الواقعي الذي يقابله النظام المعياري الذي يحوي النظام الواقعي، ويوجه السعي الدائم وراء المصالح فيه. ونلاحظ هنا أن لوكود لا يرفض النظام المعياري فهو عنصر من عناصر النسق يوجد مع وجود بناءه التحتي، اي المصالح المتصارعة والقوة. كما حرص لوكود على ابراز فكرته حول المصالح المتصارعة المتولدة من الصراع عن الموارد النادرة باعتبارها مصدراً للصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الى درجة انه جعلها - الموارد النادرة - شرطاً لوجود النظام المعياري. ومن ثمة فانه اذا لم يكن هناك صراع على المصالح، لا يمكن فهم وجود النظام المعياري النسقمس، وليس في حاجة للنظام المعياري لضبط هذا الصراع ان حدث، فاستمرار النظام المعياري مرهون بوجود واستمرار النظام الواقعي.

2-3-1- الطبقة والصراع الطبقي:

يتضح لنا من خلال فهم تحليلات لوكود حول الصراع عن محاولته لتفادي الثغرات والاحطاء التي وقعت فيها نظرية النسق الاجتماعي والتي من اهمها التركيز على التوازن والنظام العام، ووسيلته الى ذلك هي الخروج من دائرة النظام، والبحث عن اساس آخر للعلاقات الاجتماعية. والذي نتج الى انه القوة والمصالح المتصارعة. وفكرة المصالح المتصارعة فكرة ماركسية ولكن نجد ان لوكود لم يأخذها ويطبقها تطبيقاً ماركسياً بحتاً. فغذا كان فهم ماركس للمصالح المتصارعة بين البناء التحتي (الطبقة العاملة البروليتاريا) والبناء الفوقي (طبقة مالكي وسائل الانتاج البورجوازيا) ووعي الطبقة العاملة بمصالحها المشتركة ومن ثمة تقوم الصراعات والثورة كنتيجة حتمية والزامية لظهور المجتمع الاشتراكي. فإن لوكود اعتبر المصالح المشتركة بناءً تحتياً يشكل بناءً فوقياً هو نق المعايير التي تقوم بضبط البناء التحتي وتنظيمه. ويكون لوكود بهذا قد خلق علاقة جدلية بين النظام والصراع تكشف في رؤية للمجتمع تحوي العنصرين معاً دون التركيز على أيّ منهما كما فعل لها كل من ماركس وزملاءه في الصراع وبارسونز ومثلائه في النظام، برغم من ان فكرته حول البناء التحتي توحى بطغيان عنصر على عنصر آخر.

ينطلق ماركس بشكل اساسي من مقولة مبدئية مؤداها ان علاقة الافراد بوسائل الانتاج هي العامل المحوري الحاسم في تحديد مفهوم الطبقة وتشكيل بنية التدرج الطبقي في المجتمع. فاذا كان الجانب الاساسي والحاسم في الحياة الاجتماعية هو عملية الانتاج المادي، فان اساس تقسيم المجتمع الى طبقات هو الموقع الذي تشغله كل جماعة من الناس في نسق الانتاج الاجتماعي وعلاقته بوسائل الانتاج. ونجد ان لوكود انطلق من منطلق فكرة ماركس في تحليله للطبقة الاجتماعية، الا انه حصرها في المؤسسات (الشركات الصناعية) والتنظيمات الاجتماعية بين الموظفين المكتبيين والعمال العاديين.

جاءت تحليلات لوكود واسهاماته حول الطبقة الاجتماعية بمعىة زملائه من امثال جولد ثروب Gold Thorpe وبيشوفر Bechhofer وبلات Platt. في دراساتهم عن العامل المترف. ففي دراسته عن العامل ذو السترد السوداء الداكنة التي حاول فيها ان يفسر العلاقة بين المظاهر الحقيقية الموضوعية والمظاهر الذاتية للطبقة، وذلك عن طريق مناقشته لنظرية ماركس. حيث راي ان الموظفين او الكتبة (العمال ذو السترات السوداء) يعتبرون جزءاً من اعضاء الطبقة العمالية (البروليتاريا) لانهم لا يعتبرون من الفئات الراسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج، وان معظم العمال من هذه الفئة لا ينظرون الى انفسهم باعتبارهم شئ مختلف تماماً بل شئ اسمي، ومن هنا يتساءل لوكود: هل هذا لا يعتبر نوعاً من الشعور او الوعي الطبقي الزائف؟. ام هل لديهم نوع من الوعي الزائف في طبقتهم الاجتماعية؟.

وقد قَدّم اجابات عن هذه التساؤلات عن طريق اعتماده على تفسيرات فيبر لمفهوم الطبقة عند ماركس، وذلك من خلال مناقشته لموقفين اساسيين لتحليله لهذا الادراك أو الوعي الطبقي لهذه الفئة من العمال (الموظفين). ويمكن الاشارة الى هذين الموقفين فيمايلي: (1)

- موقف السوق: لقد رأى لوكود أن فئة الموظفين الكتبة لا تملك وسائل الانتاج، لانهم يقومون فقط ببيع قيمة عملهم في السوق المفتوح، ولذا يمكن ان ننظر اليهم على انهم جزء من الطبقة العمالية الكبرى (البروليتاريا) ولا سيما اذا ما نظرنا الى طبيعة دخل فئة الموظفين خلال الخمسين سنة الماضية، نجد انهم لا يحصلون فقط الا على متوسط أجر أو دخل العمال العاديين البروليتاريين.

- موقف العمل: لقد لوكود توصل الى تمايز واضح بين الموظفين (الكتبة) والعمال العاديين، ولا سيما ان الفئة الاولى تتمتع بحصولها على مميزات اعلى، مثل عملهم في ظروف عمل أفضل ومعدلات اعلى من المعاشات وعلاوات المرض. كما انهم يعاملون كأفراد بصورة افضل من معاملة التنظيم للعمال العاديين.

ان دراسة لوكود لعدد من المؤسسات تعكس له مدى وجود فوارق كبيرة في الدخل والاجور افراد هذه الفئة (البروليتاريا) والى امكاناتهم المهنية او الوظيفية التي يحصلون عليها البعض دون الاخر مثل تحصيل بعضهم على اجهزة اتصالات وتأثير جيد لمكاتبتهم، مما يمنح البعض مميزات مهنية ووظيفية افضل من الاخرين، وعموماً ان فئة الموظفين ارتبطت بكثير من الجوانب الادارية، هذا بالاضافة الى قيامهم بأداء اعمالهم بصورة فعالة.

وعموماً سعى لوكود ليؤكد على وجود نوع من التمايز والاختلاف بين فئة الموظفين عن فئة العمال العاديين وذلك من خلال موقف العمال، وهذا ما جعلهم يشعرون بنوع من الاتجاهات المختلفة حول طبيعة ادراكهم لحقيقة البناء الاجتماعي المنتمى اليه. ولذا تحرص فئة الموظفين الكتبة على ميلهم لاكتساب قيم الطبقات الوسطى مثل اصحاب مهن ذو الياقات البيضاء وذلك من اجل الارتباط بهم من حيث المكانة، وهذا ما يعكس مدى التنوع والاختلاف بين هذين الفئتين وخاصة وان الهامات المكانة او تطلعات فئة الموظفين تجعلهم يشعرون بالتميز والاختلاف عن العمال العاديين، وهذا ما ظهر في المؤسسات الادارية الحكومية الكبرى. وهذا حسب لوكود فإن فئة الموظفين الكتبة ليس لديهم رغبة لاضهار وعي خاص بينهم ينتمي الى الطبقة العمالية على الاطلاق، والسبب يرجع الى سعي هذه الفئة دائماً الى الربط بين موقف معلمهم والعالم الاجتماعي الخارجي الذي يعيشون فيه، والذي يختلف بالطبع عن موقف العمال العاديين، وهذا ما يترجم عموماً الاسباب التي تؤدي الى نوع من الوعي الزائف لدى الفئة الاولى (الموظفين) ولكنهم في الواقع يجب ان يصنفوا الى جانب الفئات العمالية التي لا تمتلك وسائل الانتاج

وهذا ما يظهر من خلال التمييز بين ما يعرف بالمظاهر الموضوعية والوعي الاجتماعي أو المظاهر الذاتية للطبقة وذلك حسب التصور الماركسي. (1)

ومن هذا المنطلق حرص لوكود على ضرورة تفسير الوعي الزائف لدى الموظفين من خلال تفسير للجوانب الموضوعية والذاتية للطبقة، ولا سيما ان الجوانب الاولى تظهر في موقف العمل وبذلك في علاقات الملكية، أما الجوانب الثانية فتظهر في حرص فئة الموظفين على تطوير اتجاهاتهم وتطلعاتهم الى الفئات المهنية الاعلى (الطبقة الوسطى) والى مكانة اصحاب الياقات البيضاء المهنية، وهذا ما يفسر طبيعة اختلاف الوعي الاجتماعي الذي يظهر لدى فئة الموظفين، وهو مختلف تماماً عن الوعي الطبقي الذي أكد عليه ماركس ولا يعكس الواقع الفعلي لكثير من الفئات العمالية، والذي لا يفسر الوعي الطبقي بصورة واقعية ومنهج فيها بين انماط التفكير ووعي الجماهير ونوعية السلوك الذي تقدم به المجتمع وطبيعة تطلعاتهم الطبقيّة الى الفئات العليا، وهذا ما يعكس عموماً نوع من الخلط بين تصورات ماركس واحكام القيمة، أو ما ينبغي ان يحدث وما هو حادث بالفعل في الواقع.

(1) - عبد الله عبد الرحمان ، النظرية في علم الاجتماع ، ج 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 87-90.

(1) - عبد الله عبد الرحمان ، النظرية في علم الاجتماع ، ج 2 ، المرجع السابق، ص 88.

وبإيجاز سعى لوكود وزملائه لتحليل ثلاث مظاهر أساسية للطبقة الاجتماعية وهي: المظاهر الاقتصادية، المعيارية والعقلانية. وذلك عن طريق تحليل موقف السوق ومواقف العمل ومكاسب العمال العالية (العمال الاثرياء او الميسورين من طبقة الموظفين المكتبة) بالرغم من تدني وضعهم الاجتماعي والمهني العام بالنسبة للفئات المهنية الوسطى، أما المظاهر العقلانية فتتمثل في قلة مشاركة العمال في المناسبات الاجتماعية او الالتحاق بالنوادي الترفيهية أو اقامة ندوات جماعية مع الاخرين، أما المظهر المعياري فيتضمن مجموعة القيم والاتجاهات والمعايير السلوكية او مستويات الجماعات، تلك المستويات التي لم تستطع فئة العمال تحقيقها بصورة افضل من الفئات المهنية المتوسطة. وتوصل الباحثون الى ان عملية الحصول على اجور مرتفعة ومكاسب اقتصادية لا يعني تغيير تلقائي في القيم والاتجاهات المطلوبة للدخول في طبقات اجتماعية اعلى او جديدة، كما لم تؤدي هذه المكاسب الى زيادة اي طموحات ليصبح العمال من اصحاب الطبقات العمالية المهنية العليا، ولان ذلك يصعب تحقيقه اجتماعياً، وهذا ما يعكس عدم واقعية رؤية ماركس حول تطلعات الطبقات العمالية لتصبح طبقة اجتماعية جديدة.⁽²⁾

وقد قام بيرسي كوهن Percy Cohe⁽³⁾ بنقد آراء لوكود وقدم صورة معدلة لها تكشف عن وجهة نظر في تفسير الواقع الاجتماعي قريبة من تفسيرات نظرية الصراع المحدثه. وفي تحليل كوهن التي يتفادى فيها تحليلات لوكود عندما فصل بين صراع المصالح والبناء المعياري فصلاً، واعتبر احدهما بناءً تحتياً والآخر بناءً فوقياً، فمؤدج كوهن يسمح لنا كما يقول: "بتفسير عناصر معينة من البناء الاجتماعي والانساق الاجتماعية في ضوء درجات مختلفة من تأثير الضوابط الخارجية والداخلية، ويسمح لنا بذلك بادراك الحقيقة التي مؤداها أنه في نسق معين تكون الاستعدادات النظامية والاستعدادات الثقافية المرتبطة بها على درجة كبيرة من الاهمية". وبناءً على ذلك لا يكون صراع المصالح هو البناء التحتي على ماذهب اليه لوكود، وانما البناء التحتي يتمثل في النظم التي تهتم بسد الحاجات الرئيسية، انما النظم التي تتحكم في الموارد. أما الصراع نفسه فانه يظهر في عملية التفاعل نفسها، وهو يظهر بجانب عناصر اخرى تميز الحياة الاجتماعية مثل: التعاون، التبادل، ويقول كوهن بنفسه: "فكما ينخرط الافراد في الصراع فيما بينهم فانهم يحتاجون ايضاً الى حلفاء او شركاء يتفاعلون معهم، ويظهر كل من الصراع، التعاون والتبادل من خلال ظروف الحياة الثقافية والاجتماعية".

4-4- فرانك باركن، القيم والصراع في المجتمع الحديث: Franck Barkin.⁽¹⁾

لقد حاول فرانك باركن ان يربط بين القيم والصراع، وطبيعة العلاقة المتبادلة بينهما في المجتمعات الحديثة، وذلك في اطار تقديم رؤى ماركسية محدثة أكثر واقعية، مع اتخاذها للعديد من الافكار والتحليلات البنائية الوظيفية والماركسية التقليدية كنقطة انطلاق اساسية بها.

فلقد جاءت آراء باركن حول القيم والصراع في احد مؤلفاته "اللامساواة الطبقية والصراع السياسي والتدرج الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية والشيوعية"، وذلك في محاولة منه للعودة الى افكار وتصورات ماركس الاصلية، حيث حاول تحليل المصادر الاجتماعية التي تؤدي الى حدوث الاستقرار في المجتمعات الحديثة، وذلك عن طريق طرح تساؤلاً هاماً مؤداه: لماذا لا تتمرد غالباً الجماعات المحرومة على غيرها من الجماعات التي تتمتع بامتيازات؟.

وللاجابة على هذا سعى باركن لتوضيح السبب الذي يرجع الى ان الجماعات المحرومة لا يتم السيطرة عليها اجتماعياً بواسطة القوى الفيزيقية، ولكن بواسطة مجموعة من الميكانيزمات او العوامل المتداخلة والتي تشمل كل من الحراك الاجتماعي التوقعات

(2) - نفس المرجع ، ص 90.

(3) - للتوسع في تحليلاته حول الصراع ارجع الى أحمد زايد ، علم الاجتماع والنظريات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 159.162.

(1) - لم نخدي الى مراجع موثقة تدلنا على اسهامات باركن في الصراع الا في : عبد الله عبد الرحمان ، النظرية في علم الاجتماع ، ج 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 110.106. أو ارجع الى:

- f.barkin , class in quality and political order (social stratification in capitalist and communist societies) , london , mcgibbon & kee , 1971

المتدنية، والاستسلام وغير ذلك من العوامل التي يتم استيعابها وتلقينها للطبقات المحرومة من خلال النسق التعليمي ومن ثمة فكثير من افراد هذه الطبقات يلجأون الى الدين ولعب القمار كنوع من التنفيس، والبديل عن هذا هو تبني النزعات السياسية الراديكالية، والمطالبة بحدوث التغيرات الثورية في المجتمع. ومن هذا المنطلق يرى باركن ان ذلك يفسّر مظاهر واساليب ظهور اللامساواة الحادة التي تظهر في المجتمعات الحديثة، والتي لا ينتج عنها الوعي الطبقي الثوري.

وهذا ماجعل باركن يسعى الى تحليل النظام المعياري في المجتمعات الحديثة، وذلك عن طريق مناقشته للفكرة القائلة بوجود العديد من الاختلافات في القيم، وفي الوعي بين الطبقات في المجتمع، كما ميّز بين ثلاث اساليب أو انساق للمعنى التي عن طريقها يتم تنظيم القيم وهي:

- أن الجماعات المسيطرة في المجتمع لديها ايضاً قيم مسيطرة، والتي عن طريقها يتم تأسيس الاطار الاخلاقي والافكار والمسلمات العامة في المجتمع.

- ان نسق القيم الخاضعة غالباً ما ينتج عنها جماعات خاضعة، وتزويد اعضائها بأساليب الامتثال والتكيف. وغيرها من الحقائق غير المرغوب فيها حول اللامساواة والمكافآت المتوقعة، بغض النظر على الموافقة عليها أو قبولها.

- أن النسق القيمي الراديكالي يطرح الاطار الاخلاقي البديل في المجتمع ويقدم اطاراً واثارة ضمنية لاعادة تنظيم المجتمع على اساس مجموعة مختلفة من المبادئ.

وفي ضوء هذه الاساليب حاول باركن ان يحلّل طبيعة مشاركة العمال في الاتحادات العمالية ورجبتهم في الاستفادة من قواعد اللعبة وصراعهم من اجل الحصول على دخول مرتفعة، كإنعكاس لوجود النسق القيمي التابع او الخاضع، والسبب يرجع في ذلك في محاولتهم لضمان حدوث تحسينات في ظروفهم المعيشية. اما النسق القيمي الراديكالي فيشمل عناصر التفكير والاعداد لتغيير النسق او النظام الاجتماعي.

وقد قام باركن بدراسة وتحليل اللامساواة والايديولوجيا السياسية ببريطانيا عن طريق دراسته للحزب السياسية الديمقراطية الاجتماعية مثل "حزب العمل" الذي اجبر على تقليل من عناصر اللامساواة في المجتمع. ومن اهم المتغيرات الاحصائية التي استعان بها: نظم التعيين أو الحصول على الوظائف بصورة ذاتية، أو ما يعرف بعملية توريث المهنة - او اقتناء الابناء بمهنة آباءهم - ومقدار الحراك الاجتماعي الراسي - ونسبة ابناء الطبقات العاملة في المدارس القاعدية - ومتغيرات متوسط الدخل للجماعات السوسيو مهنية - وتكاليف الرفاهية كنسبة من جملة الانتاج ... الخ. وخلص باركن الى أن تلك المصادر التي قام بتجميعها لم تظهر وجود اي متغيرات اساسية في الطبيعة الطبقة للامساواة التي توجد بين الطبقات العاملة.

كما حرص باركن على عرض آراءه حول العلاقة المتبادلة بين القيم والصراع في المجتمعات الشيوعية ذات النظام الاشتراكي ومحاوله مقارنتها بما هو موجود بالفعل في المجتمعات الراسمالية الغربية. واستخلص الى نتيجة هامة مؤداها: ان النظام الاشتراكي للمجتمعات يكون اكثر انفتاحاً عن المجتمعات الراسمالية. وعلى هذا الاساس فان مناقشته لمظاهر اللامساواة لا يمكن وضعها بصورة دقيقة على انها نظاماً طبقياً.

كما تعتبر اللامساواة احد مظاهر الانفتاح في المجتمع الاشتراكي والتي تتمثل في التناقض بين انساق السيطرة وانساق السوق وتنظيم توزيع المكافآت. اما المكاسب فتوزع اساساً في المجتمع الاشتراكي على اساس الاوامر السياسية او ما يعرف بانساق السيطرة. وفي مقابل ذلك فان توزيع المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات الراسمالية توزع حسب تغيرات او متطلبات انساق السوق. وهذا ماجعل باركن يقترح ان انساق السيطرة كما في المجتمعات الاشتراكية تستطيع ان تخلق بعض القيم السياسية الموجهة للافراد، كما انها تشير الى وجود نوع من الجماعات الخاطعة في هذا النسق واين تكمن عناصر القوة، ومن المسؤول عن توزيع المكاسب وظهور مظاهر اللامساواة بين الافراد والجماعات الاجتماعية والسياسية عامة، أما في انساق

السوق لا توجد دلائل لمثل هذا النوع من الانفتاح او التعرف بوضوح على عمليات اتخاذ القرار او تحديد المسؤوليات، فالجماعات المسيطرة تستطيع ان تعمل بجرئة لانها اكثر تحفظاً وسرية عند صراعاتها لمصالحها الذاتية.

وقد حرص باركن ليبهرن على افكاره الاساسية والتي حاول ان يثبت فيها ان انساق القيم الثابتة او الخاضعة التي تتبناها معظم الطبقات العاملة سواء في المجتمعات الرأسمالية او الاشتراكية (سابقاً) هي الانساق السائدة او المسيطرة على الفكر او الوعي الطبقي للعمال، ولا سيما أن هذه الانساق قد تم استيعابها، وتوافق العمال معها عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية والمهنية والعديد من الميكانيزمات الاخرى التي تعكس النسق القيمي وعلاقته بنسق الصراع الذي يعدّ بعيداً عن الصراع الثوري كما تصوره ماركس، نظراً للعديد من التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تختلف تماماً عن المجتمعات التقليدية التي اهتم ماركس بدراساتها او بتصوراته حولها.

2-5- راندال كولنز : Randell Collins (1)

يرى كولنز ان دراسة الصراع يجب ان تعتمد على الواقع، وان تتضمن عملية التحليل العلاقات السببية، التي يمكن ان تعكس الواقع، وتظهر الارتباط وعلاقات الوحدات فيه. وقد اعتمد كولنز في محاولته بناء نظرية في الصراع تكون أكثر شمولاً، وتشمل جميع مستويات العلاقات اعتمد فيها على مصادر مختلفة ومتنوعة من اهمها كتابات ماركس وماكس فيبر واميل دوركايم والتفاعلين الرمزيين وشوترز وجوفمان. وبناءً على عملية توليفية بين هذه المصادر توصل كولنز الى الافتراضات التالية:

- الانسان كائن اجتماعي، ولكنه ايضاً صراعي.
- يوزع النظام الاجتماعي الافراد حسب المصادر المتاحة لكل منهم.
- تتنافس الجماعات المتباينة على تملك تكبير قدر مما هو مرغوب فيه.
- في كل مجتمع تباين في الملكية ماهو مرغوب فيه، كالثروة والقوة والاعتبار والسلع ذات القيمة (لامساواة في توزيع الموارد النادرة).
- يحاول كل فرد تعظيم مكانته الذاتية بما يمكن ان يحصل عليه من الموارد النادرة المرغوب فيها ذات القيمة.

(1) - حاولنا تحليل اسهامات كولنز من خلال المرجع :

- randell collins , conflict socialgy (towards on explanatory science) , new york , academie press , 1975 .

وهذا عن ابراهيم عيسى عثمان ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص.ص 101.102 .

- يعيش الناس في عوالم أقاموا بناءها ذاتياً (عوالم معاني، حقيقة عقلية، ما يحملونه من افكار ومعتقدات وتصورات).
 - يحاول الآخرون في التجربة الذاتية لهؤلاء (من يملك القوة يصبح أقدر على تشكيل انماط الثقافة والايديولوجيا، وأقدر على تشكيل وعي الآخرين).
 - هناك صراع حول القدرة على التأثير، أو حتى التحرر من تأثير الآخرين.
 - يحاول كل انسان أو اي طرف في عملية الصراع، ان يستثمر كل ماله فيه من مصادر للظهور بوضع أفضل.
- الصراع اذاً هو نتيجة سببية لعدم المساواة في ملكية ما هو مرغوب فيه وله قيمة كالثروة والقوة والجاه والسلع. وعلى هذا الاساس كل انسان او طرف في العملية الصراعية ان يقوي مكانته وموقعه بتعظيم وتحقيق مصالحه، واستخدام الوسائل المختلفة للسيطرة، بما في ذلك القهر وتزييف وعي الآخرين، وانتاج نمط ثقافي يعرّز تميزه. اي يحاول اعادة انتاج الوضع الذي يعمل لصالحه، ومقابل هذا يحاول المحرومون وفاقدوا القوة تغيير الوضع القائم. فالانسان يكره الخضوع ويقاومه، هذان الموقفان المتناقضان يولدان عملية الصراع. تجمع محاولة كولنز بين المستوى الفردي الذاتي والمستوى الجماعي والموضوعي في تناول عملية الصراع، كما انه يأخذ بمصادر متنوعة للصراع، شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، علماً أن قيمة كل من هذه كمسبب للصراع تعتمد على الواقع والاطار الثقافي الذي يحدّد ماله قيمة وماهو مرغوب فيه.

رابعاً : نظرية التبادل الاجتماعي:

ظهرت نظرية التبادل الاجتماعي كإحدى الاتجاهات النظرية التي تبلورت نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، نتيجة لما نشأ من رأي حول اخفاق البنائية الوظيفية في قرائتها للواقع الاجتماعي. كنظرية تعكس الواقع الامبريقي (بدراسات تجريبية) وتفسير السلوك الانساني في مستويات مختلفة. فجاءت محاولتها الاولى في مجموعة الافكار الاساسية والذي يمثل بعضها في أن الناس في عملية التفاعل الاجتماعي، إنما يتبادلون انماط السلوك. لتعتمد في تفسيرها للسلوك على عوامل سيكولوجية بحتة ترتبط في بعض مضمونها بعوامل بيولوجية، وجاءت بمحاولات لاحقة في تجاوز اختزال السلوك الانساني في العوامل السيكولوجية (النفسية) بارتباط السلوك بالبناء الاجتماعي والثقافة وهذا ما قال به "بيتر بلاو". ولقد نبعت النظرية من مصادر معرفية متعددة في اهمها بعض افكار وافتراضات مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بما في ذلك مبدأ المنفعة، وخاصة ما تضمنته كتابات آدم سميث Adam Smmith وريكاردو Ricardo. هذا بالاضافة للظروف الاقتصادية التي صاحبت الثورة الصناعية وما ترتب عليها من تغيرات، كإتساع نطاق التجارة وازدهار المشروعات الصناعية، وظهور النزعة الفردية. كما يرجع فكر التبادلية الى الانتروبولوجيا ايضاً والتي شملت دراساتها نماذج وأفكار عن عملية التبادل ووظائفها الاجتماعية، وارتباط عملية التبادل بالثقافة والحاجات الفردية، وتنظر الانتروبولوجيا الى المجتمع باعتباره شبكة من التبادلات المنظمة عن طريق معيار تبادلي. ومن ناحية أخرى يتمثل ذلك المصدر الآخر بتحليلات المدرسة السلوكية وخاصة ماجاء في كتابات سكينر Skinner حيث يحاول انصار علم النفس التحريبي اخضاع الجوانب

غير الملموسة في الفعل الانساني للاختبار، وترجمت نتائجهم الى افتراضات حول علاقة الدوافع والمؤثر بالاستجابة كربط استجابة الانسان وسلوكه للمؤثرات كالثواب والعقاب، واعتقادهم يكمن في قدرة الافراد على التمييز بين اللذة والألم⁽¹⁾. وبذلك يمكن القول أن النظرية التبادلية انما ترجع أساساً الى تلك المصادر الاساسية التي اشتقت منها مسلماتها وقضاياها الاجتماعية، والتي هي النظرية الاقتصادية والسيكولوجية بالاساس. وهي ترتبط أساساً بإثنين من علماء الاجتماع وهما جورج هومانز Geordg Homans وبيتر بلاو Peter Plaw. وتعتبر هذه النظرية ان الفرد هو وحدة التحليل فيها، وأنه من خلال فهم سلوك التبادل للافراد تتكوّن لديهم المعرفة بالجماعة التي يكتسبون صفاتها وخصائصها من اعضائها، ومن ثمة فهي ليست ذات كيان مستقل، كما أن لها تحليلات فيما يخص التنظيم واسباب وعوامل الصراع.

- القضايا الاساسية لنظرية التبادل الاجتماعي:

تحدد القضايا الاساسية للنظرية في خمس قضايا هي على الترتيب التالي:⁽²⁾

- قضية النجاح: وتعني أنه اذا ما كوفئ شخص نتيجة لقيامه بنشاط معين، فإن ذلك الشخص يكون أكثر رغبة بعد ذلك لانجاز هذا النشاط والقيام به.

- قضية الحافز أو المثير: وتعني أنه لو حدث مثير في الماضي، وادى الى خلق ظروف تشابه كبيرة بين ذلك المثير في الماضي والحاضر لكان من المحتمل قيام الشخص بنشاط مماثل لما قام به في الماضي وحصل منه على مكافئة.

- قضية القيمة: تعني أنه كلما انطوت نتيجة فعل شخص او نشاط على قيمة، كلما زاد احتمال قيامه بذلك النشاط الذي يعد في نظره ذا قيمة أكثر بالنسبة له.

- قضية الاشباع والحرمان: وهي تنقسم الى شقين. الاول منها ويعني انه لا يتمكن الشخص من خلال افعاله التي يقوم بها الحصول على تلك المكافأة التي كان يتوقعها، فإنه سوف يغضب، ومن ثمة يكون أكثر ميلاً نحو القيام بسلوك عدواني، وتصبح نتائج هذا السلوك بالنسبة له فيما بعد أكثر قيمة. ويتحدد الثاني في انه حينما يقوم الشخص بفعل معين يتوقع له مكافئة، ومن ثمة يحصل على مكافأة أكثر من التي كان يتوقعها، ولم يحصل على العقاب الذي كان يتوقعه، فإنه يصبح مسروراً، ويكون أكثر رغبة في القيام بإنجاز بسلوك مقبول، وتصبح نتائج هذا السلوك أكثر قيمة بالنسبة له، وبذلك فيما ينطوي الموقف على عدالة في توزيع المكافآت.

- اذا حصل الانسان على شئ ذو قيمة فإن اهتمامه بذلك الشئ سوف تتناقص قيمته تدريجياً، وذلك بمجرد حصوله على وحدات أخرى منه.

من خلال النظر الى القضايا الاساسية، نجد ان النظرية تفترض ان الاهداف والحاجات الخاصة هي المحرك الاساسي للافراد، ونظراً لما تحقّقه لهم من اشباع عاطفي يفوق بكثير التضحية بالذات، وهذا الاشباع لا يحدث من فراغ ولكن يتبادلونه من خلال عملية التفاعل.

واذا كنا قد حللنا ان الاتجاه البنائي الوظيفي يميل الى التركيز على جانب واحد من العلاقة بين متغيرين (أ)، (ب). نجد أن مفهوم التبادل في النظرية يسمح بتحليل كافة انماط التفاعل المتوقعة بين المتغيرين، فإذا كان الاتجاه الاول يعني يبحث النتائج المصاحبة للمتغير (أ) على الظاهرة الاجتماعية (ب) شئ آلي ولا يُمثل مشكلة يجب دراستها، فان نظرية التبادل الاجتماعي يشير الى ضرورة بحث ودراسة كلا الجانبين، ومن الملاحظ ان مفهوم التبادل على النحو الذي لخصناه في القضايا الاساسية للنظرية يحقق التكامل بين الاحداث الماضية والاحداث المتوقعة في المستقبل، وانماط السلوك الحالية.

وفيمايلي عرض لافكار كل من جورج هومانز، بيتر بلاو والفين جولدنر في تصوراتهم النظرية وتحليلاتهم للتوازن والصراع واسبابه.

(1) - للمزيد انظر ابراهيم عيسى عثمان ، المرجع السابق ، ص.ص 112.116.

(2) - السيد رشاد غنيم ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008 ، ص 72 .

1- جورج هومانز : Geordg Homans .

يعتبر جورج هومانز من بين ممثلي نظرية التبادل الاجتماعي، ويتضح ذلك من خلال اسهاماته العديدة في مجال بحوث الجماعات الاجتماعية، ولقد تأثرهومانز بأعمال كل من باريتو Parito وهندرسون Henderson، وكذلك تأثره بحوث سكينر Skinner في علم النفس التجريبي.⁽¹⁾

وتنطوي نظرية التبادل الاجتماعي على منهج جديد لرؤية ميكروسوسولوجية دقيقة تنحصر في علاقة فردين فقط، لذا انتجت قضايا في غاية الدقة عن جزء من السلوك الفردي وليس كله. هذا المنظور لم يظهر كرجبة مجموعة علماء لطرح نظرية تختلف عن نظريات علم الاجتماع الماكروسوسولوجية مثل (البنائية الوظيفية، الماركسية، والتطورية) بل لان الحياة الاجتماعية انذاك باتت ذات تنوع متكاثر وفي تبدل متسارع، واضحى الفرد فيها متعدد الارتباطات الرسمية وتنوع العلاقات الاجتماعية واصبح تماثله الاجتماعي للمعايير الجمعية اكثر من تماثله للقيم الاجتماعية، ليسعى الى تحقيق مصالحه ورغباته الفردية اكثر من المصالح الجماعية او الجمعية. ويشير لويس كوزر في اطار حديثه عن اسهامات هومانز بأنه ظهرت لديه اضافات جديدة في مؤلفه بعنوان "السلوك الاجتماعي أشكاله وعناصره الاساسية" ويتمثل هذا في تحوله من الاهتمام التحليلي بمدخل النسق الى اهتمامه بمنظور التبادل الاجتماعي والسيكولوجي. ويتضح ذلك فيما أكد عليه هومانز من أن التفسير والفهم الشامل للسلوك الانساني لا يكون ممكناً

على المستوى السوسولوجي ما لم يتصل ذلك التفسير بالمنظور السيكولوجي، ويظهر في ذلك مدى تأثره بالسلوكية والتي طورها اتباعه من جامعة هارفرد وعلى الاخص سكينر، وذلك كما لو كانت بمثابة مذهب المنفعة.⁽¹⁾

وجه هومانز نقداً للبنائية الوظيفية كنظرية عامة، وخاصة كما تطورت في كتابات بارسونز، واتفق مع ميرتون من حيث ضرورة ارتباط النظرية بالواقع، وقد ركز هومانز في طروحاته على مسألة النظام، مركزاً على علاقات التكامل والتوازن، وقد ظهر هذا في تناوله لحالة التوازن في النسق الاجتماعي. وقد انعكس هذا التحيز بربطه عمليات التبادل بالاستقرار والتوازن وخاصة بأخذه بما اسماء ب "التبادل المتكافئ" والذي يرتبط في رأيه بتحقيق عدالة عملية التبادل. وفي هذا يعرف العدالة باستمرارية عملية التبادل مغفلاً في هذا تفاوت القوة بين اطراف التفاعل، وظروف الافراد وحاجاتهم. وأن عملية التبادل يمكن أن تتضمن مفهوم القهر والقسرية، أو اضطراب طرف على تقبل الامر دون رغبة، ويتضمن التبادل المتكافئ المستوى الفردي والجماعي، كما يظهر في افتراضاته النابعة من مفهوم التبادل المتكافئ وهي:⁽²⁾

- افتراض التوازن بين المكافأة التي يحصل عليها الفرد، مقابل ما يقدمه للجماعة، بمعنى آخر التوازن بين مسؤوليات الفرد وحقوقه.
- توازن قيمة المكافأة مع ما تم استثماره.
- توازن المكافأة مع الكلفة.

يبدأ التبادل الاجتماعي عند هومانز من تفاعل الافراد التبادلي (وجهاً لوجه) عاكساً الاوجه النفسية والاجتماعية والاقتصادية، لتكون قاعدة لعملية التبادل فيما بعد بين المتفاعلين قوامها اهداف وغايات اجتماعية كالسمعة والاعتبار والاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي، وليس المنفعة المادية الصرفة، لأنها ليست دائماً هدف التبادل الاجتماعي. ولأن الفرد داخل الجماعة يشترك في عدة عمليات تبادلية مستمرة تستهدف القبول الاجتماعي من قبل اعضاء جماعته واحترامهم له، الأمر الذي يزيد من اعتباره الاجتماعي

(1) - غريب السيد احمد ، المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية ، الاسكندرية : دار الكتب الجامعية ، 1975 ، ص.ص 185-187.

(1) - السيد رشاد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

(2) - ابراهيم عيسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

ومكانته الاجتماعية، وبدوره يكشف عن تماثله الاجتماعي لقواعد جماعته. واعتبر هومانز هذا القبول والاحترام والتماثل مكافآت اجتماعية للفرد داخل جماعته.

كما يمكن مناقشة اسهاماته في مجال دراسته للجماعات الاجتماعية من خلال تناول مؤلفه "الجماعة الانسانية" والذي حدّد فيه مفهوم الجماعة الاجتماعية. وفي مؤلفه "السلوك الاجتماعي اشكاله وعناصره الاساسية" الذي عمل فيه على بلورة مجموعة من القضايا العامة لتفسير سلوك الافراد داخل الجماعات الاجتماعية. فالجماعة الانسانية في نظره تعني: "مجموعة من الافراد المتفاعلين في نشاطات مختلفة"، وبهذا تشكل النشاطات وعمليات التفاعل والتعاطف نسقاً اجتماعياً، يتضمن هذا النسق بعدين داخلي وخارجي، بينهما تفاعل متبادل، حيث يمثل البعد الخارجي علاقة النسق الداخلي بالبيئة والجماعات الاخرى، أما النسق الداخلي فيصف علاقات التكامل والتباين، حيث يعتمد التكامل في العلاقات على العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاساسية المتمثلة في: (3)

- الاعتماد المتبادل بين التفاعل والتعاطف، فكلما زاد التفاعل زاد التعاطف، عدا حالات الاكراه.
- ترابط النشاط بالتعاطف، الذين يكون الود للآخرين يعبرون عن هذا بنشاطات مشتركة، وهذه بدورها تزيد من الروابط العاطفية والودية.

- ترابط النشاط بالتفاعل، فكلما زاد التفاعل زادت اوجه النشاطات، وزيادة هذه الواجهة تزيد من اوجه التفاعل. ويظهر من خلال هذه الارتباطات تركيز هومانز على علاقات التكامل، متناسياً ما يمكن ان ينشأ نتيجة عمليات تعقيد المجتمع من قيام جماعات فرعية، يمكن ان يؤدي وجودها الى تباين المصالح، وبالتالي تهيئة الظروف لعمليات الصراع. ونجده يربط التفاعل بالتعاطف ويتغافل دور الاكراه أو الكراهية بين الافراد، وفي سلوكياتهم. بحيث نراه يركز على الجانب الوظيفي من عملية التفاعل. ونجده يفترض ان الانسان يسلك ويتفاعل مع الاخرين بعقلانية نسبية، من أجل تحقيق منفعة أو غاية، قد تكون مادية او معنوية. وعلى غرار نظرية الصراع الآنفه الذكر والتي تقول بجماعية الصراع داخل الجماعات المتناسقة حتماً من اجل الحصول على المصالح المتمثلة في السلطة والقوة والمكانة... الخ. نجد هومانز يفسر عملية التفاعل بالتبادل من اجل كسب المنفعة بواسطة المشاركة والعاطفة. هذا وبناءً على ما تقدم قدّم هومانز أول افتراضاته حول عملية التبادل وهي:

- يؤدي تكرار التفاعل بين الافراد وتواصله، الى زيادة المودة بين اطراف التفاعل.
- ترتبط زيادة المودة بزيادة فرص التعبير عن هذا الشعور، من خلال النشاطات وعمليات التفاعل وزيادة اوجهها.
- كلما علت مكانة الفرد، كلما زادت اوجه نشاطاته وفرص تفاعله، وزاد عدد الذين يمكن ان يتفاعل معهم.
- كلما علت مكانة الفرد، كلما زاد امتثاله لمعايير الجماعة.
- في حالة تساوي مكانات اطراف التفاعل، تزداد سهولة هذه العملية لعدم سلطة لطرف على طرف، بينما يتضمن تفاوت امكانية علاقات تبادلية غير منسقة او متساوية.

واضافة الى هذا قدّم هومانز افتراضات في التبادل شملت في مضمونها افتراض قدرة الفاعل على التقييم والتوقع. ولم يخرج في هذا عن اختزال عملية التبادل بالعوامل النفسية، وقد شملت هذه الافتراضات مايلي:

- كلما ادى فعل او نشاط الى مكافأة، كلما كان احتمال ان يكرر الفاعل هذا الفعل أو ما شابهه.
- كلما ادى مؤثر او مجموعة منها في الماضي الى مكافأة، كلما كان لاحتمال ان يكرر الفرد نفس الاستجابة.
- كلما زادت القيمة المترتبة على نشاط من وجهة نظر الفرد، كلما زاد احتمال تكراره لهذا النشاط.
- كلما تكررت نفس المكافأة لنشاط في الماضي القريب، كلما قلت قيمة المكافأة بسبب حالة الشعور بالاشباع.

(3) - نفس المرجع ، ص 217.

- كلما حصل الفرد على مكافأة تتناسب مع توقعاته او تتجاوزها، أو عندما يوقع عليه عقاب اقل مما كان يتوقع، كلما كان احتمال ان يشعر بالرضى، وأن يسلك سلوكاً سويًا حسب معايير الجماعة.
- كلما حُرِم الفرد من المكافأة المتوقعة من نشاط أو عقاب يزيد عما كان متوقع، كلما اصيب بحالة من الغضب، ويسلك سلوكاً عدوانياً.
- كلما وجدت بدائل أو وسائل لمسارات الفعل، كلما قام الفرد بحساب النتائج المترتبة على تلك البدائل من حيث القيمة واحتمالات النجاح بناءً على خبراته السابقة، ويختار ما يرى أنه الافضل.
- ويتبين لنا أن هومانز قد اضاف مفاهيم جديدة في تناوله للسلوك وعملية التبادل في كتابه "السلوك الاجتماعي" وهي كمحركات للسلوك هي: الكم (ويعني به عدد وحدات النشاط في فترة زمنية محددة)، القيمة (وتعني مستوى المكافأة، او درجة التعزيز المترتبة على نشاط معين)، الثواب (كل مكافأة حصل عليها الفرد لها قيمة ايجابية)، الكلفة (وتعني ثمن وحدة النشاط مقارنة بنشاط بديل)، الربح (وتعني المكافأة ناقص الكلفة في نشاط معين).
- ولأن الفرد في علاقاته التبادلية يقوم بنشاط معين لكي يحصل على اعتراف أو اعجاب، أو نفوذ اجتماعي أو قبول اجتماعي. فهذا الاخير يلعب دوراً مهماً في تبادل التفاعلات والعلاقات كما تفعل النقود في عملية التبادل التجاري.⁽¹⁾
- لكن اوجه الاختلاف بينهما (بين الاعتراف الاجتماعي والنقود) هو أن الفرد في علاقاته الاجتماعية لا يستطيع استخدام الاعتراف الاجتماعي للحصول على منافع أخرى في عمل آخر وفي افراد آخرين، كما تفعل النقود في المبادلة التجارية (البيع والشراء). والملفت للانتباه تمييز هومانز بين نوعين من الاستجابة عند الفرد للمكافأة وهما:
- في الحالات الاعتيادية يميل الفرد الذي استلم المكافأة الى الفرد الذي قدّم له المكافأة اذ تتقارب وجهات نظرهما.
- اذا ما حصلت عقوبات، اي ان أحد الافراد قام بفرض عقوبته على آخر، فإن ذلك يؤدي الى عدم توازن واستقرار العلاقة التبادلية بينهما. حيث تحصل مواقف الابتعاد أو الهروب المؤقتة بسبب حدوث الخسارة.
- وهذا بدوره يؤدي بعدئذ الى تبادل العداة بين الفردين المشتركين في العلاقة التبادلية التي قد تصل الى علاقة صراعية، بدلاً من تبادل المكافآت بشكل سليم. وفي هذه الحالة لا يحققان شيئاً من علاقتهما، بل يكون احدهما راجحاً والثاني خاسراً، وهذه العلاقة غير متكافئة.
- ومن ناحية اخرى حاول هومانز توضيح السلوك في ضوء مفاهيم القوة والمكانة والتفاوت في البناء الاجتماعي، ومن جانب آخر فإنه نظر الى القوة على انها تكمن اصلاً في التبادل، وتعني القدرة على الامتداد بمكافآت مرغوبة، وانها تنعكس في الثمن الذي يمكن أن يحصل عليه الافراد مقابل الخدمات. وقد حصر هومانز مفهوم القوة في المفهوم الفيبري (ماكس فيبر) المتمثل في قدرة احد الاطراف في تشكيل سلوك الاخرين. وميّز في تحليله للقوى بين القوى القهرية وغير القهرية. ووجد أن التغيير فيما يحصل عليه الفرد من مكافآت أكثر من شخص آخر، انما يترتب عليه التغيير في القوى، وبذلك يفسر القوة ايضاً بالطريقة التي يفسر بها علماء الاقتصاد ثمن اي شيئ ما.
- وهكذا لم يعالج هومانز المكانة على انها انعكاس مباشر للقوى كما فعل الكثيرون من انصار نظرية الصراع، لأنه يؤكد على أهمية مكانة شخص ما للقبول الاجتماعي، ويرى أنه على الرغم مما يسهم به احترام الذات في المكانة، الا أنه لا يحددها. أنها تتحدد من خلال احد الجماعات الاثنية، ومن خلال تراكم الخبرة نتيجة التقدم في السن، كما أن هناك بعض الاوضاع المهنية ذات المستوى العالي التي يشغلها بعض الافراد تدخل ايضاً في تحديد المكانة، الى جانب ما تتميز به بعض اعضاء الجماعات عن غيرهم في المجتمع في جوانب مثل المعرفة والمهارة والثروة، أو المستوى التعليمي.⁽¹⁾

(1) - معن خليل معن ، مرجع سبق ذكره ، ص 177.

(1) - السيد رشاد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 79.

2- بيتر بلاو: Peter Plaw.

ولد بيتر بلا في فيينا سنة 1918، وتعلم في جامعة كورنيل، تحصل على درجاته العلمية من جامعتي كولومبيا وهرست، وبعد ان قضى سنوات قليلة في جامعة شيكاغو اصبح استاذ في علم الاجتماع بجامعة كولومبيا عام 1970. تولى رئاسة الجمعية الامريكية لعلم الاجتماع، وقام بتحليل للبيروقراطية في بعض الشركات الفدرالية.*

حاول بيتر بلاو تركيز اهتمامه في البداية على عرض وتحليل العمليات الاجتماعية التي تحدث بين الافراد في المجتمع، وذلك باعتبارها خطوة اولى نحو بناء نظرية اجتماعية أكثر تعقيداً في البناء الاجتماعي تقوم على اعتقاده في امكانية تفسير البناء الاجتماعي الأكثر تعقيداً من خلال العمليات الاجتماعية التي تحدث بين الافراد. ويُعدّ مؤلفه "القوة والتبادل في الحياة الاجتماعية" معبراً عن اسهامه المباشر في نظريته على التبادل الاجتماعي، هذا الاسهام الذي يكون بمثابة شكل مختلف تماماً عن اهتمام هومانز نظراً لاهتمامه بالخصائص العامة للبناء الاجتماعي، والنظم الاجتماعية التي تتعلق فقط بالمواقف الاجتماعية أو المجتمعات المحلية وليس بالافراد فقط.

2-1- صور التنظيم الاجتماعي عند بلاو:

رغم ان بلاو بدأ بدراسة وتحليل عملية التبادل على مستوى العلاقات الفردية، الا أنه يعمل على تجسيد العلاقة بين هذا المستوى الاول، ومستوى التنظيمات والمجتمع، ويعتقد انه لا يمكن بحث عملية التفاعل الاجتماعي في معزل عن البناء الاجتماعي والاطار الثقافي. فالبناء الاجتماعي يتشكل نتيجة عمليات التفاعل، ولكنه يكتسب بعد قيامه وجوداً مستقلاً، ويصبح من العوامل المؤثرة في عملية التفاعل والمتفاعلين .

يحدث التفاعل اولاً في اطار الجماعات، يحاول الافراد كسب تقبل الجماعة بامتثالهم لمعاييرها، مما يؤدي الى عملية تنظيم للجماعة وتماسكها، ومقابل هذه العلاقات التكاملية، يظهر التنافس على المكائات والمكافآت. وبهذا تتضمن العلاقات الاجتماعية احتمالات وجود الجانبين التكاملي والتنافسي، حتى في الجماعات الاولية كالاسرة وجماعات الاصدقاء، ويحاول الفرد في بناء العلاقات مع الاخرين، ان لا يتحول الى معتمد على الاخرين، الامر الذي يمكن ان يفقده استقلالته او بعضها. في عمليات التفاعل هذه يظهر افراد لديهم القدرة على منح المكافآت، أو ايقاع العقاب، أو القدرة على مساعدة الاخرين في تلبية حاجاتهم،

* تساعد نظرية هومانز في التحليل بعض جوانب الدراسة وخاصة ما يتعلق بتحليل البيانات الخاصة بالمبجوثين او ما نصلح به ب "هوية المبحوث" كالسن. والمستوى التعليمي، الخبرة في مجال المجالس.

* أخذ هذا المقتطف من ابراهيم عيسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ص 81.

وتحقيق اهدافهم، مما يمهّد لظهور القادة. وبهذا تؤدي عمليات التفاعل في اطار ثقافة الجماعة الى توزيع الادوار والمكانات، وتشكل بناء اجتماعي تفرضه الحاجة الى تكامل العلاقات في الجماعة.

بعد تناوله لعلاقات الافراد في اطار الجماعة، ينتقل بلاو الى بحث العلاقات بين الجماعات الفرعية في اطار المجتمعات والتنظيمات معقدة التركيب، فالمجتمع أو التنظيمات ذات البناء الاجتماعي المعقد، تختلف في بنيتها عن البنية في الجماعات بسيطة التركيب. يتطور البناء الاجتماعي، وأنواع العلاقات ومجالاتها من خلال عمليات التفاعل. وبما أن معظم التفاعل في المجتمع والتنظيمات الكبرى يتسم بعلاقات غير مباشرة، فلا بد من وجود آلية أخرى تتوسط العلاقات في البناء، ويتمثل هذه الآلية المنظمة اضافة الى المعايير في الانظمة والتعليمات والقوانين، وتشكل هذه المعايير الثقافية والرسمية المشتركة قاعدة تنظيم الحياة الاجتماعية، وآلية في تنظيم عمليات التفاعل. ونتيجة زيادة التباين في البناء الاجتماعي، يرى بلاو امكانية ظهور تنظيمات تتضمن في بنيتها القادة والمعارضين، الامر الذي قد يحمل احتمالات الصراع.⁽¹⁾

وفي محاولته التي يربط فيها بين المستويات الاجتماعية المختلفة، والانتقال من الخاص الى العام فالاعم، يحاول بلاو سد الثغرة بين البنائية الوظيفية لبارسونز، وتبادلية هومانز. وقد رأى بلاو ان الانتقال من المستوى الفردي الى مستوى البناء الاجتماعي ومعالجة التغير، يمكن ان تتضح من خلال عملية مرحلية توضح دافع سلوك الفرد الرئيسي في تفاعله وعلاقاته مع الآخر هو "التبادل المادي أو المعنوي" وهي:

- تؤدي عمليات التفاعل بين الافراد الى

- تباين المكانات والقوة، وزيادة نفوذها، الامر الذي يكشف عن

- تسلسلها المنتظم ومشروعيتها التي تقوم بزور بدور

- الاختلاف، المعارضة، والتغير الاجتماعي.

يقصد بلاو هنا ان تفاعلات الافراد عقلياً وفكرياً تظهر تباينات واختلافات في اساليب الحديث والمفردات اللغوية المستعملة وموضوع النقاش، وكذا في مستوياتهم المعرفية والثقافية، والمكانة الاجتماعية والنفوذ والقوة. وان التبادل يعتمد على رد فعل مكافئ يصدر عن الاخر بسبب التجادل الذي يحصل بينهما، هذا التجاذب له اسباب عدة، يدفعهم لتأسيس رباط اجتماعي تغززه المكافأة التي حصلوا عليها، فتخدم مصالحهما. وتكون المكافآت جوهرية أو فعلية كالحب، أو الاعجاب والاحترام وعرضية خارجية كالنقود والعمل الخدمي.

2-2- صور التبادل، التفاعل والصراع عند بلاو:

يؤكد بلاو على ان التنظيم الاجتماعي جبلي دائماً بالصراع والمعارضة، مما يكون في حالة جدلية لا مفر منها، بين التكامل والمعارضة داخل البناء الاجتماعي. وقد ادت معرفة تلك الظاهرة ببلاو الى تأكيد:⁽¹⁾

- ان الاتجاه الوظيفي يدعم التأكيد المفرط على قوى الانتاج المتكاملة، بينما يعارض المنظور الجدلي المدخل الوظيفي عندما يعطي اهتماماً واضحاً بالنزعات التخريبية داخل البنى الاجتماعية. ان تتبع التحليل المنظم، وتبني المنظور الجدلي يؤدي الى وقوع عالم الاجتماع في مأزق عندما يتعين عليه او يوجه اهتمامه الى انساق الانماط الاجتماعية اقتداءً بالمدخل الوظيفي، أو يوجه الاهتمام الى التناقضات وفقاً لمنظور الصراع. ومن المحتمل ان تؤدي هذه المشكلة مثل مشكلات الاخرى الى ظهور تطورات بديلة تجعل عالم الاجتماع يميل الى اتجاه معين في وقت ما الى النقيض في وقت آخر.

(1) - prter blou , exchang and poxer in social life , new york , john wiley & sans , 1964 .

عن ابراهيم عيسى عثمان ، نفس المرجع ، ص.ص 124.123 .

(1) - جونانان تيرنر ، مرجع سبق ذكره ، ص 368 .

وخلافاً لدهرنديروف الذي تبني افتراضات جدلية، لم يرفض بلاو تماماً المعتقدات المفيدة في النزعة الوظيفية. ولقد رأى بلاو ان انماط التنظيم الاجتماعي تتكون وتستمر مثلما تتغير وتتفكك، مما أدى به الى البحث عن المبادئ التي قد تفسر هذه السلسلة من الاحداث. وهكذا وعلى خلاف نموذج الصراع عند دهرندروف الذي تقبل فيه تنظيم علاقات السلطة داخل الروابط المتوافقة الزامياً، ومعارضة للجماعات الزائفة كمسلمات، سعى بلاو الى ان يوجه سؤالاً محدداً عن: كيف تتكون هذه الابنية مثل ابنية السلطة في التنظيمات الاجتماعية؟.

بالنسبة لبلاو يحدث التمايز والتخصص بين البنى ذات الحجم الكبير، نتيجة المنافسة في التنظيمات داخل المجتمع. ورغم ان القيم الوسيطة تسمح بحدوث التمايز والتخصص بينها، فمن الضروري ان توجد التنظيمات السياسية المستقلة التي تنظم التبادلات الموجودة بين التنظيمات بفرض القوانين واستعمالها القوة. وينظر الى هذه التنظيمات السياسية باعتبارها شرعية بقدر ما تنظم التبادلات تنظيمياً معيارياً يعكس على معتقدات القيم الوسيطة. وتحمي مكاسب اغلب التنظيمات، وبخاصة الاكثر قوة ونفوذاً منها، بيد أن وجود السلطة السياسية يشجع حتماً حركات المعارضة، اذ نجد جماعات المعارضة بنفسها هدفاً واضحاً، الا وهو توجيه الاتهامات الى التنظيمات السياسية.

بالإضافة الى التنظيمات السياسية تعد الجماعات الحرومة هدفاً، فانه ينبغي تفريغ شحنات العداوة المتغلغلة في نفوس افرادها. والامر الذي لا مفر منه ان التنظيمات السياسية تزيد من مظاهر الحرمان لدى قطاعات مختلفة من الجماهير، لان السيطرة السياسية تتضمن القهر والتوزيع غير العادل للمصادر، وتعاني تلك القطاعات من الجماهير التي تتحمل عبء تلك الضغوط والتوزيع غير العادل للموارد شعوراً متزايداً من الحرمان في اطار مبادئ التبادلية.⁽¹⁾

ويرى بلاو ان هناك اختلافاً اساسياً بين الناس في امتلاك القوة والمكانة، لان الدافع الرئيسي الذي يحركهم، هو حصولهم على مزيد من القوة والمكافآت باعتبار ان هذا من احد خصائص التنظيمات الكبرى. حيث يسعى الافراد ذوي المكانة العليا - الذين يملكون القوة- الى محاولة اخضاع الاشخاص الاخرين لهم والذين لا يملكون القوة -اي الخاضعين- مما يترتب على ذلك سعي الاشخاص الخاضعين الى محاولة ايجاد طرق اخرى بديلة تحقق لهم نوعاً من امتلاك القوة والمكانة، وذلك من خلال الانتماء الى جماعات اخرى، تعمل من جانبها على تطوير المعايير التي تساعد اعضائها على الخضوع والامثال من جانبهم، ومن ثمة يترتب عن ذلك نوع من التكامل.

وفي ضوء ذلك ناقش بلاو تحول تلك القوة الى سلطة شرعية، من خلال الاوامر التي يصدرها القائد في الجماعة من اجل انجاز الاهداف العامة. والتي تمثل بالنسبة لاعضائها معياراً جماعياً. ومن ثمة فإنهم يعملون على طاعة هذه الاوامر من اجل الحفاظ على تحقيق اهداف جماعتهم. وعلى الرغم من ذلك الا انه في بعض الاحيان تنمو ايدولوجيات معارضة من جانب الاشخاص الخاضعين في جماعات منعزلة نتيجة لشعورهم بالظلم الواقع عليهم. وبالتالي يكون لديهم رغبة في مناقشة هذه الامور التي ينجم عنها معارضة للآخرين.⁽²⁾

في الواقع انه تبادل رسمي غير متكافئ في تعامله، لانه ينطوي على منح القادة لسلطة مشروعة رسمية وعالية وقيمة متميزة. وزد على هذا أنهم لا ينصفون عمل اتباعهم، اذ يعدونه واجباً ملزماً عليهم، ومسؤولية لا يحق لهم الاعتراض عليها، وهذا يمثل تبادلاً نازلاً (من الاعلى الى الاسفل، الاول يامر والثاني يطيع، وهنا تكون الطاعة خاضعة لفعل امر). فضلاً عن ذلك يعد القادة هذا التفاعل التبادلي رمزاً للعدالة المنصفة، وما على الاتباع الا الامثال مع معايير التنظيم الخاصة بالتبادل الدوري. وكل ما يخالفها من الاتباع يحصل على جزاء سلمي (مكافأة) بسبب اعتبار القادة التماثل المعياري جزءاً من التكامل البنائي. لكن اذا ادرك الاتباع هذا التعسف، أو اذا زادت في وقعه عليهم، فإنهم لا يتمثلون ومعايير التبادل. ومن هنا يبدأ التوتر الذي يؤدي الى تصدع البناء

(1) - نفس المرجع، ص 386 .

(2) - السيد رشاد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

والإخلال في مفاصله الارتباطية، أو يؤثر على وحداته الداخلية. أو قد تحدث منافسات بين القادة والاتباع حول الحصول على المزيد من النفوذ والسلطة الذي بدوره يصل في النهاية إلى الثورة والاحتدام. ففي حالة حصول الاتباع على القوة يكون التكامل والانسجام، أما إذا لم يحصلوا عليها، لأن ذلك يسبب لهم توتراً وتصادماً مع أصحاب المواقع العليا، الذي بدوره يؤدي إلى عدم التكامل داخل البناء التنظيمي، بل قد يتفكك.

وهنا يذكرنا بلاو بقضايا لويس كوزر حول الصراع الوظيفي، فمن الملاحظ أن هناك بعض ملامح الشبه والاختلاف بين بلاو وأصحاب نظرية الصراع، ووظيفية بارسونز. حيث ينحصر التشابه في اهتمام نظرية الصراع، بما يطلق عليه أصحاب نظرية التبادل بـ "الاحتكارات" أو بالطرق الهامة التي تحافظ فيها الجماعات على وضع السيطرة والتمييز، والذي يكون أكثر تطابقاً مع تحليل بلاو لبعض الأوضاع التنظيمية التي تتميز بامتلاك القوة. وهذا فيما يتعلق بالتوتر في التبادل المفضي إلى التكامل.

أما فيما يتعلق في التوتر المفضي للمعارضة والمقابل لها⁽³⁾، فننطوي عملية التبادل الاجتماعي على الجاذبية والتنافس والاختلاف والتكامل، والتي تصب في بناء علائق اجتماعية منسقة معيارياً، والمتمثلة في التنظيمات الاجتماعية والمتضمنة تبادلات اجتماعية بين أصحاب المواقع الهرمية المتسلسلة من خلال مواقعهم التي يشغلونها، وتتطلب الالتزام بشروط كل موقع والانضباط بمعايره وقيمه، ولذا لا يوجد تنظيم قائم إلا وفيه صراعات وتعارضات وتصادمات، بسبب شاغلي المواقع العليا لأصحاب المواقع الوسطى والدنيا، مولداً عدم التوازن في تبادلات وتفاعلات هؤلاء الأفراد، الذي يتحول إلى جدلية حتمية بين التكامل والتعارض داخل البناء التنظيمي، مما يسبب اضطراباً وظيفياً.

وعلماً بأن هناك معايير قانونية تنظم أسس التبادل المتكافئ في التنظيمات الرسمية، إلا أنه قد يحصل انحراف عن معايير التبادل ويظهر التوتر على سطح السلوك الذي يكون بدايه الصراع. ومثال هذا عندما تفشل توقعات الفرد في الحصول على مكافآت مسترجعة، تجعله يبحث عن موقف عقابي بسبب احساس احد طرفيها بالحرمان في حقوقه، فتتبلور روح المعارضة أو المجابهة لمالكى النفوذ داخل التنظيم.

ومن اجل تفصيل صراع الاطراف داخل التنظيم الرسمي، وضع بلاو ست افتراضات له وهي:

- كلما زاد عدم توازن العلاقة المتبادلة بين القادة والاتباع، زاد احتمال معارضة فاقد النفوذ لمالكيه.
- كلما زادت مخالفات معايير التبادل من قبل القادة، زاد عدم توازن العلاقة التبادلية.
- تعاضم اختلاف العلاقة التبادلية، عند تزايد مخالفات القادة لمعايير التبادل العادلة.
- بعدما تكون العلاقة غير متوازنة بين القادة والاتباع، فإن احساس الاخير بالحرمان يزداد تبعاً، وبدوره يؤد عندهم موقفاً متعارضاً مع اصحاب النفوذ.
- كلما قل تشتت الاتباع جغرافياً، زاد ذلك من عدم توازن علاقاتهم مع القادة.
- كلما تكيفت اتصالات الاتباع بعضهم لبعض، او زاد عدم توازن نفوذهم مع نفوذ القادة.
- كلما ازداد حرمان الاتباع من ممارسة حقوقهم في علاقاتهم مع القادة، مالوا أكثر إلى تنظيم فيما بينهم، الذي بدوره يفاقم احتمال معارضتهم لمالكى النفوذ.
- كلما ازداد حرمان الاتباع من تنظيم أنفسهم عقائدياً، عظم ذلك شعورهم بالتضامن فيما بينهم، الأمر الذي بدوره يفاقم احتمال معارضتهم لمالكى القوة.
- كلما تعاضم شعور الاتباع بالتضامن الداخلي، تزايد توجههم نحو المجابهة او المعارضة لمالكى النفوذ تبعاً، كمطلب شرعي وسامي من اجل الحصول على حقوقهم المهضومة من قبل مالكي النفوذ.

(3) - نقلاً عن معن خليل عمر، مرجع سبق ذكره، ص. 196. 199.

- تعاضم مشاعر التضامن العقائدي بين الأتباع، يعني تزايد توجههم نحو المجاهدة او المعارضة كهدف نهائي لا يتراجعون عنه وتكون مواجهتهم للملكي النفوذ او معارضتهم له امراً حتمياً.

وبهذا فإن عملية التبادل يمكن ان تتضمن التناقض، كما يمكن أن تتضمن التكامل، وعلى هذا الأساس فهي عمليات دينامية متغيرة، تحمل معنى الاستقرار والتغير. لكننا نجد بلاو يميل الى تبني المنظور الوظيفي بالتأكيد بشكل اكبر على حالة الاستقرار والتوازن. فعمليات التبادل تعمل على ضبط العلاقات في النسق، وذلك من خلال توفير قاعدة من القيم المشتركة والإجماع.

كما يعتقد بلاو ان التنظيم وعملياته توفر قاعدة لتبادل عادل، كما يساهم في تشكيل شرعية بناء القوة في المجتمع. وترتبط هذه الشرعية باستمرارية تقبل الأطراف لها. ورغم ميله إلى الأخذ بحالة التوازن في التنظيمات، فإنه يعود الى افتراض إمكانية عدم التكامل، والاعتراف بإمكانية الخلل والتناقض فالصراع. ويبين ان التوترات في التنظيمات المتسقة تؤدي إلى التكامل كما رأى لويس كوزر، وتؤدي الى الصراع والتناقض وهذا ما قال به دهرندروف ولوكود. ويرز لنا بلاو احتمال التناقض والصراع بوجود جوانب في النسق لم يتم تنظيمها، ويزداد احتمال قيام الصراع بإزدياد وعي الطرف الخاضع بحالة الاستقلال.

وقد تناول بلاو في عملية التبادل داخل الجماعات والتنظيمات الاجتماعية، بما تتضمنه من تشكيل قواعد مشتركة وشرعية وقانونية، فالنظم الاجتماعية وما تتضمنه من قيم ومعايير وقواعد على المستوى المعياري، تساهم في تحقيق التكامل والتضامن وعليه فان اي خلل فيها قد يؤدي الى احتمال ظهور التناقض بين الجماعات، والذي قد يؤدي الى الصراع.

3- الفين جولدنر: Alvin Gouldner (1).

اضافة الى اسهامات هومانز وبلاو، ظهرت إسهامات لآخرين ضمن نظرية التبادل الاجتماعي من بينهم ألفين جولدنر. وقد عُرف هذا في كتابه "أزمة علم الاجتماع في الغرب"، والذي كان إلى جانب كتابات رايت ميلز من أهم مصادر الثورة على البنائية الوظيفية، وظهور الاتجاه الراديكالي في علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان جولدنر ممن عملوا على تطوير تصور تبادلي بالتركيز على عمليات الصراع في عمليات التبادل، رغم أنه ظل قريباً من طروحات الصراع الوظيفي، الذي كان قد أسسه سيمبل وطوره كوزر، ويظهر هذا في بعض افتراضاته كقوله:

- إن الإنسان يساعد من ساعده، وانه لا يجب أن يلحق الضرر بمن يساعده.

وقد ربط علاقات التبادل بالإطار الثقافي والأخلاقي، فالإنسان يتمثل قيم ومعايير وأخلاقيات الجماعة، فتصبح هذه جزءاً من بناءه الشخصي واتجاهاته وضميره، ويترجمها إلى أفعال وعلاقات، هذه المعايير المكتسبة في إطار الجماعة تحد من عملية الاستغلال حتى في حالة تفاوت القوة، سواء على مستوى العلاقات الأولية الثانوية، فأداء الدور في التنظيمات الرسمية يرتبط بمعايير ومسؤولية أخلاقية تحكم سلوك العاملين وعلاقاتهم، سواء على مستوى القيادة أو مستوى العاملين.

في مثل هذه الحالة يستمر ارتباط عملية التبادل بحالة التوازن، وإذا حدث خلل في ما يرتبط بالدور من مسؤوليات، فيمكن ان تبدل علاقات التكامل بعلاقات الصراع، يساهم في هذه زيادة درجة التباين في بنية الجماعة أو التنظيمات، بما يتضمنه من اختلاف في المصالح، وظهور مشاعر عدم الرضا من قبل احد أطراف التبادل (الإدارة والعمال) لأسباب من اهمها الشعور بعدم توافق المكافأة مع التوقعات، ويقترح لتجنب عملية الصراع أن يحصل من يشغلون مكانات متساوية على مكافآت متساوية بينما يحصل ذوي المكافآت المتباينة على مكافآت متباينة.

- خامساً: النظريات المعاصرة:

(1) - alvin gouldner , the norm of reciprocity , american sociological review , 25 april , 1960.

- عن ابراهيم عيسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 230.

1- مدرسة فرانكفورت النقدية:

شهد العقد الثاني من القرن العشرين تطور النظرية الاجتماعية، وخاصة عند ظهور التيار النقدي الذي تزامن مع وجود اتجاهات نظرية منهجية متعددة ظهرت في إطار نظرية علم الاجتماع، التي كانت مسيطرة على علم الاجتماع، كانت تقوم على أفكار محددة عبّر عن بعضها الاتجاه البنائي الوظيفي في تحليلاته للمجتمع باعتباره نظام اجتماعي في حالة توازن. والاتجاه المادي التاريخي (الماركسي) والذي ينظر إلى المجتمع في ضوء ما يتكون منه بناءه الذي حدده في البناء الاقتصادي التحتي والفوقي، ويكون البناء في حالة تغير مستمر. إلا أن كلا الاتجاهين قد تعرضا لازمات وانتقادات عديدة سواء كان هذا على مستوى النظرية أو التطبيق، ذلك نتيجة لما حدث من تغيرات اجتماعية وسياسية وأخرى اقتصادية بيّنت عجز الاتجاهين وعدم قدرتهما على تحليلها ومحاولة استيعاب ما ظهر من تناقضات في الواقع الاجتماعي. هذه الظروف وغيرها من آثار الحرب العالمية الأولى وما أحدثته من تغيرات شاملة على النظام العالمي والمجتمعات القومية، وكذا اندلاع الثورة الروسية. وعلى الرغم من أن الثورة الروسية كانت قومية في نطاقها، إلا أن آثارها قد انتقلت إلى العالم اجمع لتسهم في إعادة إنتاج وتشكيل النظام العالمي.

وفي ضوء هذه الأحداث التاريخية، التي أدت إلى ظهور كثير من الاتجاهات الفكرية الجديدة (المحدثه) وعلى الأخص تلك المتصلة بالماركسية وإمكانيتها النقدية. وإذا جاز لنا الاختزال الفكري، قلنا أن معظم هذه الأفكار تكوّن ما يمكن ان نطلق عليه (الفلسفة النقدية) أو (فلسفة الممارسة الثورية). وهذا ما تمثل في تفاعل النقد الاجتماعي في فرنسا، والاتجاهات الفكرية السائدة فيها كالاشتراكية، والتفاعل أيضاً من الحركات الطلابية والنسوية، كما ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية. ونجدّه ظهر في ألمانيا حيث تطورت فيها نظرية نقدية عبّرت عنها مدرسة فرانكفورت.

يرتبط تاريخ نشأة مدرسة فرانكفورت النقدية بعام 1923، حينما تكوّن رسمياً معهد البحث الاجتماعي بجامعة فرانكفورت بقيادة جرونبرغ Grunberg، واتضح توجهها المعربي والمنهجي الحقيقي بشكل واضح عام 1930. والمعهد لا يعتبر مدرسة بقدر ما هو حلقة فكرية تكونت من خلال مناقشات وأبحاث جماعية لمجموعة من الزملاء من امثال (ماكس هوركايمر M.Horkheimer وادرنو Adirno وماركيوز Marcuse و فروم Fromm وبولاك Polak وهابرماس Habermas...).

لقد ساعد هذا التيار النقدي مجموعة من العوامل، منها ما يتعلق بطبيعة التقدم العلمي والتكنولوجي، وما يترتب عليها من تغيرات اجتماعية واقتصادية في بناء المجتمع، وظهور مشكلات مرتبطة بنمو المجتمع الرأسمالي، وكل جوانب الحياة الاجتماعية فيه. وخاصة ما يتعلق بتدني الأوضاع الاقتصادية للطبقة العاملة، وظهور حركات الإصلاح الديني، كما نجد ثمة عامل آخر يرتبط بعلم الاجتماع ذاته، وما يتضمنه من تناقض داخلي بين مثالياته وسلوكه الفعلي، ففي الوقت الذي يتحرر من القيم ومحاولة تحقيق أكبر قدر من الموضوعية في سبيله نحو فهم وتفسير سلوك البشر، يسعى إلى الارتباط الوثيق بالسياسة، وينحرف بأهدافه الإنسانية نحو خدمة أهداف لا انسانية. وكذلك أكد معظم أنصار الاتجاه النقدي في علم الاجتماع على وظيفته الإنسانية الاجتماعية التي يتمثل في البحث، وكذلك الفهم من اجل تشخيص الواقع وتجاوزه نحو مستقبل أفضل يكون أكثر اشباعاً لحاجات الإنسان.⁽¹⁾

وبهذا اكتسبت المدرسة صفة النقدية لتركيز أصحابها أولاً: على نقد أوجه المعرفة ومناهجها، وخاصة ما يرتبط بالوضعية ومن ضمنها الحتمية الاقتصادية. وثانياً: لما وجّه أصحابها في معظمهم من نقد للمجتمعات الحديثة التي اتصفت بالهيمنة على الفرد اجتماعياً وثقافياً، وبما تطور فيها من سلطات مركزية مهيمنة. واتسمت كتاباتهم بمواقفهم ضد الاستعمار (الصراع بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث)، والاستغلال الطبقي العالمي، والاستبداد والهيمنة التكنوقراطية والبيروقراطية، والعمل على تحقيق الرأي والتجمّع، وانهاء مظاهر الاستغلال سواء على مستوى المجتمع، او على المستوى العالمي بين المجتمعات. وقاموا بنقد منهجي ومعربي

(1) - الشيد رشاد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 94.

للفلسفة الوضعية والنزعات العلمية المتطرفة في الاتجاهات المثالية. ونقد العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع، ونقدم لأوجه من الماركسية وتصوراتها. ونقد المجتمع الحديث والثقافة الجماهيرية.⁽²⁾

لقد استخدم أصحاب مدرسة فرانكفورت النقدية النقد بمعنيين: من جهة نجد أنهم استخدموا هذا المصطلح للإشارة إلى تأمل شروط المعرفة الممكنة، ومن جهة أخرى تجدهم يستخدمونه في محاولة للتركيز على كشف الضغوط وألوان القهر، وحالات التسلط والهيمنة والسيطرة التي يتعرض لها الأفراد والجماعات والمجتمعات.

وعلى الرغم من أن مدرسة فرانكفورت قد تبنت نموذج النقد الذاتي الذي صاغه ماركس في مؤلفه "نقد الاقتصاد السياسي" إلا أن مواقف هذه المدرسة قد اتسمت بالتباين والتردد بين عدد من الاتجاهات، فهناك اعتقاد بين علماء مدرسة فرانكفورت أن أعمالهم تمثل جزءاً من محاولات الصراع السياسي الثوري. وهناك أيضاً مراجعة للفكر الماركسي، ثم نلاحظ في مرحلة لاحقة نوعاً من التحول في الاهتمام بالبناء التحتي والتركيز على البناء الفوقي.⁽³⁾

سعى أصحاب مدرسة فرانكفورت إلى نقد النظام القائم، من خلال قدرتهم على استيعاب الظروف الاقتصادية والإطار الاجتماعي الذي ينتظم فيه الواقع، وبذلك تعتبر إسهامات أصحابها النظرية والمنهجية، محاولات لإعادة بناء النظرية الاجتماعية والمعرفة والتصورات الثقافية، بالتركيز على مقارنة المفهوم للموضوع والنظرية بالواقع، وخاصة بما يرتبط بالمجتمعات الحديثة.

هذا وسوف نقتصر في تحليلاتنا لقضايا الصراع عند علماء اجتماع مدرسة فرانكفورت النقدية على أهم أصحابها الذي ساهموا في تكوين الإطار الفكري لهذه المدرسة كجيل أخير للمدرسة. وكذا معالجاتهم ونقدم للجوانب المنهجية والمعرفية والمجتمعية في المجتمعات، وتحليلاتهم للصراع والسيطرة والهيمنة الاجتماعية. ونذكر من بينهم: هربرت ماركيز . يورغن هابرماس.

1-1-1- هربرت ماركيز: Harbert Marcuse.

ولد ماركيز في برلين سنة 1898 وتوفي سنة 1979. يعتبر كفيلسوف وعالم اجتماع ألماني، درس في جامعة برلين وتحصل على الدكتوراه من جامعة فرايبورغ تحت إشراف هيدجر، عمل في معهد البحث الاجتماعي في فرانكفورت حتى سنة 1933 حيث تم إغلاق المعهد لدى تسلّم النازية الحكم في ألمانيا، اضطر ماركيز لمغادرة ألمانيا هرباً من البطش النازي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبني ماركيز فكرة التغيير الاجتماعي، ودافع عنها دفاعاً كبيراً، ولهذا كان في ستينيات القرن العشرين رمزاً ليسار الجديد، وللعديد من الثوريين في ألمانيا وأوروبا وأمريكا. لذلك كان ملتزماً بقضية التحرر الجنسي للاشعور من طغيان العقل الواعي كإلتزامه بالتحرر الثوري للجماهير من السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة الرأسمالية الحاكمة.

حاول ماركيز أن يقدم إسهامات تقع على الحدود التي تربط الفكر النظري بالفكر العلمي، ولهذا فإن التساؤلات التي اهتم بها تدور حول الدور الثوري للعقل في حياة الإنسان، والابعاد والحدود الخاصة بهذا الدور، وهنا يتبين أن دور العقل بدأ يلعب دوراً جديداً مخالفاً للطروحات الفلسفية والعلمية التي تركز على قضايا مثالية وفلسفية بحتة، وأخرى بقايا سيكولوجية. ويتحدد فكر ماركيز في بعض الجوانب أو العناصر الرئيسية، منها نقده للأساليب الفكرية السائدة، ثم نقده اللاذع للوضعية والماركسية. ويتحدد أخيراً في النقد الذي وجهه للمجتمع.

1-1-1- نقد ماركيز للوضعية:

إعداد ماركيز تفسير الوضعية في اتجاهاتها المتعددة، على نحو يلقي عليها ضوءاً جديداً لم ينتبه إليه أحد من قبله، والواقع أن نظرية ماركيز إلى الوضعية كانت الوجه الآخر المقابل لنظرية هيغل، فإذا كان هيغل قد استطاع أن يجعل من العقل قوة ثورية بفضل قدرته على السلب والرفض، فإن الوضعية قد جعلت منه قوة محافظة، لأنها تصورت أن مهمته الأولى هي تحليل ماهو موجود على ماهو عليه، وبقبول الواقع وإيجاد موقف إيجابي منه. بل إن اسم الوضعية ذاته يعني في الوقت نفسه "الإيجابية" أي استبعاد كل اتجاه

(2) - إبراهيم عيسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 181-186 .

(3) - محمد علي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 547 .

فكري رافض سالب⁽¹⁾. وقد ركز ماركيز جهوده في نقد الوضعية، ووضعها القرن التاسع عشر في كتاب "العقل والثورة". أما وضعية القرن العشرين والوضعية المعاصرة فوجه إليها نقده في كتابه "الانسان ذو البعد الواحد".

1-1-2- نقد ماركيز للماركسية:

راى ماركيز ان الماركسية فلسفة تقدمية لانها لا تثبت ماهية الانسان عند اي لحظة معينة من لحظات تطورها. بل ان الانسان يمكنه في كل لحظة ان يصبح على خلاف ماهو عليه، ومن ثمة فإن الانسان لا يفهم الا في حركته الدينامية، ولا يمكن ان يستوعب من خلال ما يكون عليه في اي لحظة بعينها، وبعبارة اخرى ليس هناك حد فاصل بين تاريخية الانسان، وبين تحقيق ماهيته، فحياة الانسان في كل عصر معيّن تستهدف تحقيق شكل جديد، ومن ثمة فهي لا تتحقق كاملة في اي شكل محدد من

الاشكال التي ينتجها عبر التاريخ. ونقد كيف ان الماركسية تفترض تناقضاً اساسياً هائلاً يقوم على قلب المجتمع الراسمالي، وبهيمى الظروف الموضوعية للانتقال من الراسمالية للاشتراكية، هو التناقض بين طبقة اصحاب الاعمال وطبقة العمال⁽¹⁾. لكن ماركيز يرى ان المسار الفعلي للاحداث في القرن العشرين قد سار في اتجاه مختلف عن ذلك الاختلاف، وبالتالي لم يحاول ماركيز تعديل النظرية في واقعه الاجتماعي (الراسمالي)، بل حاول بتغيير شامل لها وعوضها بنظرية يعتقد انها اكثر ملائمة لواقع العالم المعاصر، وهي نظرية لم يحتفظ فيها من الماركسية الا المبدأ العام والذي هو - ماهية المجتمع الانساني لاتنفصل عن تاريخه - والتي شكلها في كتابه "الايروس والحضارة" في سنة 1955.

وقد اعتقد ماركيز ان التناقض بين قوى الانتاج وعلاقاته، لم يعد الاساس لقيام صراع طبقي وثورة كما زعم ماركس، فقد اصبحت في المجتمع الراسمالي الحديث القوى المنتجة، قادرة على انتاج الثروات الضخمة والهائلة، والتي يمكن ان يستفيد منها الجميع ولو بدرجات متفاوتة، مما ادى بالطبقة العمالية نتيجة لما حصلت عليه من مكاسب نسبية الى قبول ودعم الملكية الخاصة والنظام القائم، بدلاً من الدخول في صراعات. ورغم هذا يرى ماركيز ان التناقض بين مستوى الحياة للطبقة العمالية، وما كان يمكن ان يتوفر في ظل ثروة المجتمع الهائلة، يمكن ان يكون مصدراً للاستياء.

مال ماركيز الى الاعتقاد باندماج الطبقة العمالية في النظام الراسمالي الجديد، مما افقدها احتمالات الدخول في عمليات الصراع، وبالتالي دورها التاريخي الثوري، وبناء على فقدان الطبقة العمالية دورها التاريخي في التغيير، يرى ماركيز هذا الدور قد انتقل الى الحركات الاجتماعية وخاصة تلك الحركات الفئوية والمجتمعية وحياناً الدولية التي تبلورت في النصف الثاني من القرن العشرين، وتشمل على المستوى العالمي حركات التحرر الوطني وحركات حقوق الانسان، والبيئة. بينما يمثلها على المستوى المجتمعي الحركات الطلابية والحركات النسوية، والحركات العرقية والاثنية، وان كانت هذه اخذت ابعاداً عالمية ايضاً⁽²⁾.

عاش ماركيز ثورة الطلاب في الستينيات من القرن العشرين، كان من انصارها، ولكنه لاحظ في صراع الطلاب ومناهضتهم للنظام القائم، وحرب الفيتنام، والحركات التحررية بالعالم الثالث، أن العمال في الولايات المتحدة الامريكية قد اخذوا موقفاً مناهضاً للطلاب، كما لاحظ ان للبيض موقفاً مناهضاً للحركات العاملة ضد التمييز العرقي والعنصري. وعلى هذا الاساس اندماج الطبقة العاملة في النظام. وآمن ان التغيير يرتبط في اساسه في المجتمعات الحديثة بنجاح الحركات الاجتماعية رغم ايمانه بكمون الصراع الطبقي، الا انه ظل يعتقد بوجود الطبقات، وفي ظل هذا يقول: "تظل البورجوازية والبروليتارية الطبقتان الاساسيتان في المجتمع

(1) - فؤاد زكرياء ، هيرت ماركيز ، القاهرة ، دار الفكر المعاصر ، 1978 ، ص 30.

(1) - فؤاد زكرياء ، نفس المرجع السابق ، ص 42 .

(2) - ابراهيم عيسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 193 .

الراسمالي، ومع هذا فإن التطور الراسمالي غير بنية وظائف الطبقتين ... فالمصلحة المهيمنة المرتبطة ببقاء وتحسن وضع ممأسس راهن وخذ الخصمين في المجتمع المعاصر".⁽³⁾

كما وقد اوضح ماركيز عجز الماركسية في تحليل وتفسير النظم الاقتصادية والامبريالية، وما ترتب على وجودها من تغيرات جعلت افراد الطبقة العاملة يشعرون بضرورة الحفاظ على الوضع المجتمعي. من اجل الابقاء على مصالحهم، والتي نبعت هذه العقلية من الايديولوجية التي يتبناها النظام الراسمالي، وما يقدمه من تبريرات مقنعة جعلت الطبقة العاملة تفقد دورها الثوري.⁽⁴⁾ وهكذا يبدو تشابه كبير بين ماركيز وبعض انصار التيار النقدي في التأكيد على فقدان الطبقة البروليتاريا لدورهم الثوري وتحويل الاهتمام الى دور بعض الجماعات الاخرى، الا ان ماركيز قد حددها خاصة في الملونين المتعطلين او المضطهدين والفقراء بصفة عامة، في الوقت الذي حددها البعض الاخر في جماعات الفلاحين والمهمشين والمفكرين، أو كما حددها آلان توران في الطبقة النخبة المثقفة.⁽¹⁾

وقد عبّر ماركيز عن فقدان الطبقة العاملة لدورها الثوري في وصفه لسيطرة الايديولوجيا الراسمالية، وما تحتوي عليه من بعض المفاهيم السيكولوجية مثل مفهوم "القمع الثوري" او القمع القائم من خلال تسامي النزوات. وبهذا يكون ماركيز قد حاول ان يقدم تحليلات متعمقة للمجتمع الذي يعيش فيه، والذي سفيض الحديث عنه في العنصر الموالي، والذي كشف فيها عن كثير من المثالية، وما يترتب من مشكلات اجتماعية قد انتشرت في مختلف الانظمة السائدة في المجتمع، والتي يرى انها تتساوى في هذا مع غيرها السائدة في الدول المتبينة للنظام الاشتراكي.⁽²⁾

وكنا قد قلنا ان ماركيز كان قد اتخذ موقفاً محدداً وواضحاً من الاتجاه الوضعي، فهو ينطوي على نوع من الايجابية، بمعنى قبول الاوضاع القائمة والوقوف منها موقف الرضا والتأييد، على حين نجد في نظريته النقدية يحاول كسر هذا الاطار المحافظ والثورة عليه، فإذا كانت الوضعية تؤمن بأن الوقائع السائدة في المجتمع تعد كافية بذاتها، فإنها بذلك تعترف ضمناً بشرعية البناء الاجتماعي القائم. ومن ثمة تذكر الحقيقة الهامة والتي مؤداها: "انه يمكن او يوجد واقع اجتماعي مغاير ومناقض لما هو قائم".

1-3-1- نقد ماركيز للمجتمع وللنظام القائم:

لقد اشتهر ماركيز بشكل خاص بسبب تحليله لطبيعة طغيان المجتمع الحديث، حين يكون راسمالياً كما هو ظاهر في كتابه "الانسان ذو البعد الواحد"، او شيوعياً كما ظهر في كتابه "الماركسية السوفياتية". ففي كتابه "الانسان ذو البعد الواحد"⁽³⁾ يرى ماركيز أن الراسمالية تشجع التنافس الفردي، وترتكز على النجاح وامكانياته على المستوى الفردي والجماعي، كما ظهر هذا في مجتمع الانجاز في "ماكليلاند" وتعمل القوى المسيطرة على ايها الفرد وامكانية هذا في اطار النظام الراسمالي القائم. في الوقت الذي تحتال فيه على اخفاء المشكلات الاجتماعية، كمشكلات المرأة والبيئة واللامساواة من خلال تحكمها بوسائل الاعلام. وقد حلل ماركيز المجتمع الراسمالي متأثراً بملاحظاته للمجتمع الامريكى محاولاً استكشاف الحلقة الجديدة في استغلال الانسان، فأسس مفهوم الهيمنة والسيطرة لتوضيح كيفية استبعاد الانسان في مجتمع التقنية والعقلانية الغرضية (الادتية) حيث يُستلب لصالح فيض انتاجي استهلاكي (ماركس)، ومستبعد من قبل لاشعور (فرويد) ذاخراً بامراض مجتمع التقنية الاداتي.

(3) - نفس المرجع ، ص 193 .

(4) - عبد الباسط عبد المعطي ، قراءة نقدية في علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1985 ، ص 101 .

(1) - الشيد رشاد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 132 .

(2) - نفس المرجع ، ص 132 .

(3) - اعتمدنا في عرض هذا العنصر على مؤلفه ، الانسان ذو البعد الواحد ، ترجمه جورج طرابيشي ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1971 .

ركز ماركيزو تحليله على النسق الثقافي والاعلامي لتوضيح كيفية السيطرة على الانسان بحيث تغدوا الديمقراطية قمعاً موهماً. ويؤكد ماركيزو أنه: "بالرغم من التطورات الهائلة التي حققتها المجتمعات الرأسمالية، الا ان السمة الغالبة على هذه المجتمعات هي السيطرة والسيادة التي يمارسها الانسان على الانسان، وهي تعبير وتجسيد في الوقت ذاته للسيطرة التكنولوجية، وهيمنة النظام العقلي الرشيد على السلوك الانساني، وهذا بدوره يعكس نوعاً من السيطرة السياسية، وهكذا تكون العقلانية التكنولوجية معبّرة عن منطق السيطرة على الانسان ومدهمة للاستغلال والصراع الطبقي".⁽⁴⁾

وبذلك يرى ماركيزو ان المجتمعات الرأسمالية تمارس عليها نوع من القهر والتسلط، فيرى ان المجتمعات السابقة (الاقطاعية مثلاً) كان يمارس عليها القهر والسيطرة الطاغية عن تصرفات الحكام، ولا تقوم على اساس من العقل أو المنطق، بل على اساس من الانفعالات الوقتية العابرة. وأن هناك نوع من القهر يمارس على الانسان في المجتمع الصناعي الرأسمالي، وأنه قهر عقلي ومنطقي يندمج تماماً مع المقومات الاساسية للتنظيم الاجتماعي كحالة انحراف انفعالي عابرة، وانه قهر يمارس على الانسان كله، على حياته الباطنة وعلى تفكيره وعقله وعواطفه، بقدر ما يمارس على مظاهر حياته الخارجية، وظروف عمله ونتاجه وعلاقاته الاجتماعية.⁽¹⁾

ويرسم ماركيزو صورة المجتمع المعاصر في: "ان مجتمعنا المعاصر مجتمع عسكري تترسخ في ضله سيطرة الانسان على الطبيعة وهذا ما يحل ظاهرياً الكثير من المشكلات. فتقوم وسائل الاتصال الجماهيرية بتحويل المصالح السياسية الخاصة بفئة معينة أو طبقة معينة لمصالح عامة للمجتمع ككل. وباعتبار ان المجتمع المعاصر يمتلك طاقات هائلة فكرية ومعنوية، فقد وصلت الهيمنة على البشر الى درجة عالية مقارنة بالامس، حيث ان التكنولوجيا قد اصبحت بديلاً عن العنف، لتحقيق التلاحم الاجتماعي وامتصاص الازمات عبر حركة مزدوجة: انتظام ساحق لغالبية البشر ضمن سير النظام الاجتماعي العام من جهة، وتحسين مستمر في مستوى المعيشة من جهة اخرى".⁽²⁾

ان المجتمع التقني الصناعي المعاصر اخضع عالم الاقتصاد والسياسة والثقافة كلها لخدمة مشروعه الهادف لتحويل الطبيعة. لقد هيمن العقل الاداتي على كل مناحي الحياة، فالمجتمع المعاصر مجتمع لا عقلاني لانه يسلب ويدمر السمتين الاساسيتين للحياة البشرية: قدرة الانسان على اتخاذ القرارات. والقدرة على تحويل البيئة.

ان المجتمع الصناعي الذي يقتضي تنظيمياً ادارياً بالغ الدقة والاحكام، يسيطر على الانسان بنفس اساليب الادارة المحكّة، التي يسيطر بها على عملية الانتاج، وترتب على هذه السيطرة أنواع من الاغتراب العقلي والثقافي، تشكل دعامة اساسية للسيطرة الاقتصادية في نفس الوقت الذي تعد نتيجة لها، ففي العلاقة بين الطبقة العاملة والرأسماليين نجد الاستيلاء قد اصبحت موهماً، بعد أن اندمجت الدولة القومية بعالم راس المال، ليصبح العمال عبيداً للجهاز التكنولوجي، لكن عبوديتها يجلبها الرفاه والحرية الزائفة. وتحويل دون ادراك حقيقة ان الانسان لا يمتلك القرارات التي تتعلق بها الحياة والموت، والامان الشخصي والقومي. ان عبود الحضارة الصناعية عبيد متسامون، ولكنهم يبقون عبيداً لان العبودية لا تتحدد بالطاعة ولا بقوة الكدح، وانما بالانسان المحوّل من اداة الى شيء. ويكشف لنا تحليل ماركيزو للمجتمع الصناعي بوضوح عن اعتقاده باستحالة حدوث تغيير ثوري في هذا المجتمع على يد القوى الراهنة التي تسيطر على هذا المجتمع. وهكذا كُتب على الانسان في هذا المجتمع ان يظل عبداً راضياً مرتاحاً، يعمل بوعي او بدون وعي، على احكام سيطرة القائمين باستبعاده، وهذا لان المجتمع التكنولوجي كما قال ماركيزو ذو نزعة كلية استبدادية سياسياً واقتصادياً، يحقق تحكمه عبر تصوير بعض المصالح الخاصة لفئة معينة كما لو انها مصلحة عامة. والاشكالية هنا ان القمع السياسي لا يتم بالطريقة البدائية السافرة، وانما يتم عبر نظام نوعي للانتاج والتوزيع، مترافق مع تعددية حزبية وصحافة حرة، وفصل للسلطات مما يمويه العملية، ويجعل الاستبداد ذا عباة ديمقراطية.

(4) - محمد علي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 364 .

(1) - فؤاد زكرياء ، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

(2) - نفس المرجع ، ص.ص 62.43 .

لقد قصر ماركيز دراسته على "مجتمعات الازدهار" وحدها وهي المجتمع الراسمالي، والمجتمع الاشتراكي. وتحت هذه الصيغة من التعبير، مال الى ان يجمع المجتمع الغربي (الامريكي) والمجتمع الشرقي (السوفييتي) الذي على الرغم مما يزال بينهما من تفاوت وصراع ايديولوجي واقتصادي وسياسي في حرب باردة، يبدو انهم سائران في طريق التلاقح، أو أن كل منهما قائم على استبعاد الطبقة المسيطرة للطبقة الخاضعة. ففي المجتمع الراسمالي يستبعد اصحاب راس المال العمال، وفي المجتمع الاشتراكي يستبعد المسؤولون العمال من اجل تحقيق أكبر قدر من الانتاج والتقدم. بوجوازية الغرب الكبيرة وبيروقراطية الشرق، وفي هذا يقول: "ان الصراع بين النظامين السائدين في البلدين الكبيرين لاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية، هو ذاته عامل يؤدي الى تثبيت الاوضاع غير الانسانية في كلا النظامين، فالمفروض ان هذا الصراع جزء من الديالكتيك التاريخي الذي يؤدي في نهاية الامر الى ازالة التناقض بين النظامين لصالح تقدم الانسانية بحيث لا يحتفظ من النظامين الا بما يسهم في خلق اوضاع افضل". لكن الذي يحدث عكس ذلك، وبالتالي يضع في كتابه "الايروس والحضارة" في محاولة الدمج بين افكار فرويد السيكلوجية وكارل ماركس السوسولوجية، ليضع فيه مقومات للحضارة الجديدة.

1-2-1- يورغن هابرماس: Jurgan Habermas (1)

فيلسوف وعالم اجتماع الماني، ولد ب دسلدورف عام 1929، وارتبط اسمه بمدرسة فرانكفورت النقدية منذ ان عمل في معهد البحوث الاجتماعية عام 1956، تتلمذ على يد ادورنو، ورغم انتماءه للمعهد الا انه يختلف عن سابقه في المدرسة النقدية في تكوينه المعرفي والنظري واتجاهاته الفلسفية، ففي زمنه كان تطور اتجاهات نظرية فلسفية وانترولوجية وتأويلية ولغوية، لم تكن متوفرة لسابقه في المعهد، مما ادى الى اختلافه معهم، اضافة الى اختلافه مع مفكري ما بعد الحداثة.

تمثل اعمال هابرماس تعبيراً عن الالتقاء بين ثلاث جوانب اساسية يتحدد اولها في تلك المناهج المستخدمة للبحث والدراسة في العلوم الاجتماعية، ويتمثل الجانب الثاني في ذلك الارتباط بين ما حدث من تطور في العلوم الطبيعية، والقدرة على محاولة استخدام التقدم التكنولوجي في عملية الضبط والتحكم والسيطرة، واهيراً تناول مدى الارتباط بين العلم والافكار السياسية السائدة في تلك المجتمعات الصناعية.

1-2-1- نقد هابرماس المنهجي والمعرفي للوضعية:

اتخذ هابرماس موقفاً مناهضاً وصريحاً من الفلسفة الوضعية كغيره من علماء النظرية النقدية والذين وجهوا لها نقداً شاملاً استوعب اسسها النظرية، بقدر اخضعوا دعائمها المنهجية للتحليل الدقيق، فإذا كان هوركايمر Horkheimer قد طرح تفرقة الشهيرة بين النظرية النقدية والنظرية التقليدية في ضوء التقدم العلمي عند ديكرت، ونقد ماركس للاقتصاد السياسي، فإن ماركيز كما راينا سابقاً، قد عبّر عن هذا التعارض من خلال تحليله للفكر الاجتماعي الممتد من هيجل الى كونت، ففي كتابه "العقل والثورة" نجده يشن نقداً واسعاً على وضعية كونت التي تتخذ من العلوم الطبيعية نموذجاً. ونجد وعلى الرغم من الموقف المناهض للوضعية كان احد الملامح الاساسية المميزة لكتابات علماء مدرسة فرانكفورت، الا ان ذلك لم يحل دون ظهور تحليلات نقدية اخرى كان لها الاثر في تطوير النظرية الاجتماعية، ولعل اوضح مثال على ذلك ما قدمه الجناح السيكلوجي من مدرسة فرانكفورت، اذ نجد محاولة هابرماس

(1) - لا توجد نقطة بداية سهلة في اعمال هابرماس، لذلك وجدنا انه من الافضل لنا تحليل اعماله التي تتناول تحليلاً الصراع، حتى واننا لا نجد تحليل الصراع كظاهرة تحليلاً جزئياً، وخاصة كما حلل ماركس وسيميل ودهرنديروف وكوزر وغيرهم، بل نجده يوجه انتقادات وخاصة للماركسية ونقد المجتمع الراسمالي الحديث، لذلك جاءت تحليلاتنا لهابرماس عن الصراع والتي استنبطناها من خلال تحليلاته للمجتمع، والتي جاءت عن طريق قراءتنا للمراجع الآتية:

- السيد الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص. 144.121.

- ابراهيم عيسى عثمان، مرجع سبق ذكره، ص. 201.195.

- السيد رشاد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص. 124.121.

* أكد معظم مفكري ما بعد الحداثة ان العالم الحديث يزداد انقساماً وتنوعاً اجتماعياً وثقافياً، نافرين بذلك التجانس والانتظام الموحد. وقدموا في الوقت ذاته نقداً للعقلانية والموضوعية، حيث يقولون بسيادة العقلانية في الفكر العلمي، وخاصة بما يتضمن من افتراض العقلانية كأساس للتقدم والرفاه العالمي. الامر الذي يعطي المؤسسات والنظم الحديثة شرعية زائفة ووهمية. وبهذا رفض اصحاب ما بعد الحداثة ك فوكو foucou ودريدا dérida كل اتجاه نظري يدعي الموضوعية.

لوضع علم النفس والتحليل النفسي في اطار ماركسي، بهدف فهم الاثار السيكولوجية المدمرة الناجمة عن الفاشية، لذلك نجد هابرماس يكشف عن الدور التحرري الذي تلعبه الوضعية، وعن سبب قصورها عن فهم العلاقة الخاصة بين علم الاجتماع والتاريخ، ذلك ان علم الاجتماع الوضعي لا يأخذ في اعتباره دور التحولات التاريخية في تشكيل المجتمعات. اما نظريته النقدية (الديالكتيكية) فإنها تتجه نحو فهم السياق الموضوعي للاحداث التاريخية بهدف تحديد مسار التطور التاريخي للمجتمعات.

كما ان اصحاب الوضعية يركزون على دراسة وتحليل الوسائل المستخدمة في تحقيق الغايات، دون النظر في الغايات والنتائج الامر الذي يؤدي الى موقف محافظ مبرراً للواقع. ففي حين ان هابرماس واصحابه يركزون على نقد الواقع وسبل تغييره، وبناء عليه يعتقدون بانه يجب ان يكون للباحث موقفاً، وخاصة مايرتبط بالجماعات المحرومة والمستغلة.

بالاضافة الى هذا رفض النقاد افتراضات المغرقين في الذاتية، والذين ينفون الحتمية الموضوعية للواقع الاجتماعي وحصرها في المعاني كحقيقة عقلية. وكان موقف النقاد افتراض الجانين الذاتي والموضوعي معاً في حقيقة الواقع الاجتماعي، وان الانسان فاعل نشط يشكل البنى والنظم الاجتماعية من جهة، ويتأثر بها عند تشكلها من جهة اخرى.

انطلق هابرماس من الفكرة الاساسية للنظرية النقدية، والتي تتلخص في انها تهدف الى النقد الجذري للاوضاع القائمة، كما انها توجه الباحث الى دراسة هذه الاوضاع من الداخل، اي يغوص في اعماقها بهدف نقدها وتفسيرها، لان المجتمع في نظرها ليس مجرد مقولة حيادية كما يذهب الى ذلك اصحاب النزعة الوضعية، ذلك لانه يرتبط اوثق الارتباط بمفهومين اساسيين هما: الشمولية والتناقض. ومعنى ذلك ان تحليل اي مجتمع يجب ان يستند الى فهم عميق للتناقضات الكامنة فيه، دون محاولة اختزالها في اطار نسق فكري تعسفي. وهدف النقدية من كل هذا هو انها تسعى الى تحرير المعرفة والانسان من اسر القوالب النظرية الجامدة التي فرضت الجمود على الطبيعة الانسانية.

1-2-2- نقد هابرماس للماركسية:

اذا كان علماء المدرسة النقدية قد عبروا رفضهم للنزعة الوضعية في علم الاجتماع، الا انهم قد ابدوا تحفظات عديدة على الماركسية كنظرية اجتماعية، وربما كان هابرماس من احرص هؤلاء العلماء تعبيراً عن موقفه من الماركسية. وخلفيات هذا الحرص تكشف عن وجود عوامل وظروف اجتماعية حالت بينه وقبول الماركسية منها: التغيرات الاساسية التي طرأت على بناء المجتمع الراسمالي، وضعف الرغبة في تحقيق التحرر الاقتصادي، وتحلل طبقة البروليتاريا، ومنها ايضاً ظهور تيارات فكرية متنوعة اعادت الاهتمام بالفلسفة الهيكلية من منظورات مختلفة، وبروز التحليل النفسي، والتحليل الفلسفي واللغوي. وأخيراً الشلل الذي طرأ على الماركسية نتيجة لتبني الاتحاد السوفياتي لها. هذه العوامل وغيرها كثير ادت بمثلي الجيل الاخير لمدرسة فراكفورت بماركيوز، فيلمر Fellmer وهابرماس قبل تفككها قبل الستينات الى فقدان في نهاية الامر صلتهم بالنظرية الماركسية. اذ نجد هابرماس يبدي تحليه عن الماركسية، وذلك من خلال مناقشته للعوامل البنائية الاساسية المؤثرة في المجتمع البورجوازي، كاتساع نطاق الادارة المركزية، وسيطرة النزعة العلمية على شؤون الحياة اليومية. ذلك ان هابرماس قد منح العوامل الاقتصادية دوراً محدوداً في تحديد مسار المجتمع، مستبدلاً اياها بالعوامل السياسية التي اعتقد انها اصبحت حاسمة في ادارة شؤون المجتمع الحديث. ومعنى ذلك ان السياسة لم تعد تعتمد اعتماداً على الاقتصاد. كما انه ينكر الدور الذي تلعبه الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الراسمالية المعاصرة. وقد استبدل الاساس الاقتصادي الماركسي بالبناء الثقافي البورجوازي من اجل تفسير التحولات الراديكالية التي طرأت على النظام الراسمالي العالمي.

لقد حاول هابرماس مناقشة نظرية ماركس في الراسمالية، وقد أكد بأن ماركس لم يستطع بنظرته هذه ان يستوعب التعارضات والمشكلات التي صاحبت التطور الصناعي المعاصر، فلم تكن لدى ماركس القدرة على استيعاب تلك المراحل المتقدمة من التطور التكنولوجي، حيث تستطيع انساق الضبط أن تبدأ في دعم الاتصالات الرمزية والحركات الاجتماعية. وأن المصالح التي تخدم انما الانتاج المعاصرة، لم تعد مجرد مصالح طبقية فحسب، وانما هي مصالح صيغت في ضوء الوعي التكنوقراطي، ويعبر عن ضرورات

فنية. بحيث أصبح النسق الاجتماعي يواجه ضغوطاً بنائية، ذلك ان النظام الاداري الفني الجديد يصبح يتوسط التعارض بين راس المال والعمل، اي بالمعنى نفسه الذي حلل به دهرندروف وكوزر ولوكود حتى الى ريمون آرون وآلان توران المتغيرات البنائية في المجتمعات ما بعد الرأسمالية من ظهور الطبقة المتوسطة وهي طبقة الاداريين المثقفة "اصحاب الياقات البيضاء". وهكذا يمكن القول ان الاغتراب لم يعد مرتبطاً بالعمل وظروفه كما يعتقد ماركس، وانما هو مرتبط أساساً بنظام عقلائي ويُرجع ذلك الى حدة التغيرات الفنية، واتساع نطاق سيطرتها في المجتمع، وبعبارة اوضح كما اوضحها هابرماس: "أن مستوى المعيشي في المجتمعات الصناعية الغربية قد وصل حداً من الارتفاع، الامر الذي دفع بقطاعات عريضة من السكان الى التخلي عن فكرة تحرير المجتمع من الاستقلال الاقتصادي، ومعنى ذلك ان الاغتراب الاقتصادي يظل قائماً في ظل اغتراب ثقافي اوسع نطاقاً". ومن ذلك يبدو واضحاً ان الطبقة العاملة في نظر هابرماس لا تمثل قطاعاً ثورياً، طالما ان النظرية الثورية ذاتها فقدت المتحمسين لها والمدافعين عنها وعليها.

وهابرماس مثله مثل ماركيز في معارضته للمجتمعات الغربية ذات النمط الرأسمالي، والمجتمعات الشرقية ذات النمط الاشتراكي، الى ان هناك تشابه بين النمطين فيما يخص استبعاد الانسان، فهناك استبعاد للانسان من طرف الطبقة البورجوازية في الغرب، ومن طرف بيروقراطية الحزب الواحد في الشرق الذي يعمل استبعاداً اقتصادياً وايدولوجياً.

فإذا كانت النتيجة الحتمية لدى ماركس في الخروج من الازمة الاقتصادية، والمتمثلة في التناقض بين قوى الانتاج وعلاقاته تتمثل في الصراع الطبقي والثورة، والتحول من الرأسمالية الى الاشتراكية. فإن هابرماس يراها ازمة ثقافية في اساسها وليست اقتصادية. وللخروج من الازمة يراها هابرماس في تعلم البشرية وتطورها العقلاني الذي لا ينحصر في تطوير المعرفة التقنية، وانما تشمل عملية التعلم الوجه الهام للمعرفة الخلقية المتأصلة في بناء التفاعل، فقواعد الاتصال واستراتيجياته لا تتبع آلياً العقلانية الغرضية (الادائية) حيث لها ديناميتها الخاصة، وهذا ما يشرحه مايلي:

1-2-3- نظرة هابرماس للنظرية النقدية:⁽¹⁾

يبدو فيما سبق تأكيد هابرماس على العوامل السياسية باعتبارها بديلاً للعوامل الاقتصادية، تلك العوامل السياسية التي قد اصبحت حاسمة في ادارة شؤون المجتمع الحديث، حيث كان يهدف من ذلك كله نحو محاولة التوصل الى صياغة نظرية جدلية تكشف عن مدى الضغوط الخارجية التي تمارسها التكنولوجيا على افراد وجماعات المجتمع من ناحية الانسانية والاجتماعية. وكذلك ايضاً تكشف نمو الوعي في تلك المجتمعات الرأسمالية، والذي اتخذ شكل الترشيد التكنولوجي. وبناءً على ذلك يؤكد لنا هابرماس انه بمجرد تحرير الانسان من كل هذه الضغوط عدئاً يمكن له استعادة تشكيل وعيه الحقيقي، واكتساب مكانته التاريخية الحقيقية، ذلك الوعي الذي تم تزييفه من خلال الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الحديثة.

ويميز هنا هابرماس في اعماله بين ثلاث اشكال للنظرية، جميعها ضرورية للتطور البشري في رايه، وتلك الاشكال الثلاث تقوم بدورها على ثلاثة مصالح وهي: المصلحة المعرفية - المصلحة العلمية - مصلحة التحرر والاعتاق.

المصلحة المعرفية: وما يعنيه بها هو أننا نظور المعرفة لغرض معين وتحقيق ذلك الغرض هو اساس مصلحتنا في تلك المعرفة. وهابرماس لا يعني المصالح الذاتية بقدر ما يتناول بالنقاش المصالح المشتركة بين الناس في المجتمع. وقد استمد دعواه هاته من اعمال ماركس الاولى، ولكنه في ذات الوقت ينتقده. اذ يذهب الى ان العمل ليس هو وحده ما يميز البشر عن الحيوانات، بل اللغة والقدرة على استخدام العلامات والرموز للتواصل. بحيث ان هاتين القدرتين (القدرة على العمل والقدرة على التواصل) تفضيان الى ظهور شكلين مختلفين من اشكال المعرفة. فالعمل يؤدي الى ظهور المصلحة التقنية، والمتمثلة في السيطرة على العمليات الطبيعية،

(1) - بتصرف عن ايان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمه محمد حسن علوم، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، ص.ص 309,306.

واستغلالها لمصلحة المجتمع. هذه المصلحة -المعرفية- تؤدي الى قيام ما يدعوه هابرماس بالعلوم التحليلية التجريبية، وهي تلك العلوم التي دعاها الرعيل الاول من مدرسة فرانكفورت بالعلوم الوضعية، وهي العلوم التي يدعوها الطرفان بـ "العقل الاداتي". غير ان هابرماس يؤكد على مكانة هذه المعرفة في حياة البشر. وقد رأى هابرماس ان كل مصلحة تنمو من خلال ما يدعوا بـ "الوسط" وهو المجال الذي توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ

هذه المصلحة تؤدي الى ظهور المصلحة التقنية والتي هي متأصلة في العمل وتنمو من خلاله. أما المشكلة مع العقل الاداتي فلا تكمن في ان هذا العقل ذاته فاسد او يقود الى الهيمنة، بل تكمن في ان ذلك العقل قد اكتسب في المجتمعات الحديثة الاولوية على الاشكال الاخرى من المعرفة، وتؤدي بالتالي اللغة وهي الوسيلة الاخرى التي يحول بواسطتها البشر بيئتهم، الى ظهور ما يدعوه هابرماس بـ "المصلحة العلمية".

- المصلحة العلمية: هذه المصلحة تؤدي بدورها الى ظهور العلوم التأويلية. وينصب اهتمامها على التفاعل البشري، اي على طريقة تأويل الافعال بين الافراد، واساليب فهم البعض للبعض، والسبل التي يتفاعل بها الافراد في اطار التنظيمات الاجتماعية. ويعتبر هابرماس ان "الهيرمينوطيقا" Hermeneutics هو علم التأويل، وان المنظورات التأويلية: كالتفاعلية الرمزية، ومنهجية النظام الاجتماعي، والتحليل البنوي للثقافة، واتجاه ما بعد البنوية. تحتم جميعاً وبطريقة ما بفهم ما يقوله البشر، وما يفكرون فيه، وعلاقته ذلك بأفعالهم. وقد ظهر مصطلح التأويل في النصوص المقدسة (الرسائل الالهية). أما في عصر هابرماس فهو يرتبط في غالب الاحيان بنوع من الجدل الفلسفي المجرد، الذي يهتم بما يعنيه هابرماس بـ "الفهم" وسبل الوصول اليه.

المصلحة العلمية تنمو وسط التفاعل. وتهدف احدى افكار هابرماس الاساسية، الى الكشف عن الوسيلة التي بموجبها تقوم البنى الاجتماعية بتشويه عملية التفاعل، وتثير فيها الاضطراب، اذ أن سوء الفهم وارد بين البشر، ويمكن خداعهم وتضليلهم بشكل منظم.

- مصلحة التحرر والانعقاد: يذهب هابرماس ان المصلحة العلمية تفضي الى هذا النوع من المصالح، والتي ترتبط ايضاً باللغة. وهي تسعى لتخليص التفاعل والتواصل في العناصر التي تشوهها. وتؤدي هذه المصلحة الى ظهور العلوم النقدية من قبيل التحليل النفسي، وهو علم يتخذه هابرماس نموذجاً. وتنطلق العلوم النقدية من التسليم بالقدرة على التفكير وعلى الوعي الذاتي بما نعمل - والقول لهابرماس- وعلى اننا حين اتخاذ القرار نقوم بوزن الامور، واتخاذ ما هو اصوب منها، على اساس الوقائع المعروفة لدينا عن الحالة، وانطلاقاً من ادراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعياً، والتشويق يقع عندما تخفي وقائع حالة مهينة عن بعض المشاركين في عملية التفاعل، أو عنهم كلهم. وعندما تحول القوانين بطريقة أو بأخرى عن البشر وبين مشاركتهم بصورة كاملة في عملية اتخاذ القرار.. وغاية العلوم النقدية هي القائمة الى مصلحة التحرر هي الكشف عن التشويه القائم في التفاعل والتواصل واصلاحه...".

هذه الفكرة هي اساس نظرية هابرماس النقدية ومنطلقاتها. وان الوسط الذي من خلاله تنمو هذه المصلحة -التحرر والانعقاد- هو القوة، وهي تتمثل في الصراع الموجود في كل المؤسسات الاجتماعية، وهو صراع هدفه النهائي اشراك الجميع في عملية اتخاذ القرار. وقد استمد هابرماس فكرته عن الصراع في التنظيمات الاجتماعية واتخاذ القرار من مقارنة التحليل النفسي الذي اتخذته العلوم النقدية نموذجاً لها، ولانه يرمي الى اطلاق المريض على العمليات اللاشعورية التي توجه افعاله ووصفها تحت نوع من المراقبة الواعية، في جو تنمو فيه علاقة متكافئة بين المريض والمحلل النفسي.

1-2-4- تحليل هابرماس للمجتمع الراسمالي الحديث:

في بحثه لمشكلة التكامل في المجتمعات الراسمالية ما بعد الليبرالية، يرمي هابرماس ان العقلانية الغربية تطورت في اطار المجتمعات البورجوازية، وعلى اساس ان العقلانية وتطورها هي من الظروف الاولوية لعملية التحديث، فإنه يمكن اعتبار النقود والقوة كآليات في الحياة الاجتماعية ترتبط بمأسسة قانونية. ومن ثمة تحقيق الشرطين الاتيين: الاقتصادي - التنظيم الاداري اللذان يمكن تباينهما كأساق متكاملة، تدخل هذه المجتمعات في علاقات مع البيئة من خلال وسائل هجومية. وعلى هذا الاساس من العقلانية

الغرضية تظهر المجتمعات الحديثة - المجتمعات الرأسمالية - ثم المجتمعات البيروقراطية-المجتمعات الاشتراكية لكن عملية التحديث في الفعل التواصلي، والذي يشمل فلسفة خلقية تساهم في تحرير الانسان وارادته.

كما حدد هابرماس التفاعل الانساني في ذلك الفعل التواصلي والتفاعل الرمزي تضمنه المعايير الاجتماعية المتفق عليها في المجتمع. وهذه المعايير هي التي تحدد ايضاً التوقعات السلوكية المتبادلة بين الافراد والجماعات في المجتمع. وان صحة هذه المعايير الاجتماعية للتفاعل الانساني والرمزي، انما تعتمد كذلك على الفهم الذاتي المتبادل بين الناس في المجتمع. ومن ثمة يمكن ضمان صحة هذه المعايير من خلال المعرفة العامة بالقواعد والمعايير السائدة والالتزام بها في التفاعل الانساني بصفة عامة.

وفي ظل هذه الافكار يحاول هابرماس الخروج بحلول للمشكلات المجتمعية. ولذلك يقول: "نعم ان الخلافات حول الاجور وتحسين ظروف العمل مازالت قائمة. الا ان الصراعات الحقيقية والمهمة اصبحت تثور في مكان آخر من البناء الاجتماعي. وان نحن اردنا تجنب امكانية فقدان الانسان لسيطرته على الحياة الاجتماعية، فإن علينا ان نفهم هذه الصراعات بضروبها الجديدة".

فهبرماس يفترض ان الناس يحاولون في عملية التفاعل اقناع من يخالفهم الراي بوجهة نظرهم، الامر الذي يتضمن حسب رايه ان الحقيقة لا تنحصر لدى احد، وبهذا يفترض المتفاعلون، في محاولة تعريف مصالحهم وهوياتهم، امكانية التفاهم واللقاء من خلال الحوار واللقاء - الفعل التواصلي - فالحقيقة الاجتماعية تتضمن بهذا امكانية اجماع عقلائي، وفي الوقت ذاته قراراً ذاتياً، يمكن ان ينتج عنه في حالات الاختلاف الاجتماعي الثقافي موقفاً مشتركاً واجماع. وهنا يغفل هابرماس الاحتمالات غير الممكنة للتأويل واعتبار الجانب العملي، ومنه اختلاف المصالح، وحتى اختلاف المنطلقات الايديولوجية للمتفاعلين وهوياتهم.

2- نظرية التارخانية والصراع الثقافي:

1-2- آلان توران: Alain Tourain .

آلان توران هو عالم اجتماع معاصر ولد سنة 1925 بمدينة "كان" بفرنسا، ينتمي الى الحركات الاجتماعية الجديدة. تحصل على شهادة الدكتوراه في الادب سنة 1960، وشغل منصب ادارة البحوث في معهد الدراسات العليا في علم الاجتماع، تقلد عدة مناصب بيداغوجية وتسييرية وترأس وانظم الى مراكز البحث وعدة لجان كلجنة الرعاية بالتعاون الفرنسية العشرين من اجل الثقافة، وكعضو بلجنة التوجيه العلمي بالمؤسسة الاوربية. يعد آلان توران اب علم الاجتماع الفرنسي والاوربي المعاصر أجرى عدة ابحاث ودراسات وكانت اولى ابحاثه تحت اشراف جورج فريدمان Fredman في رسالة الدكتوراه، كما اجرى بحوث ميدانية في ورشات العمل والمؤسسات التنظيمية التي تعاني فيها ظروف العمل ودور النقابات والحركات العمالية وتأثيراتها، ودرس الحركات العمالية بفرنسا Nouveaux Mouvement Sociaux من أجل التعرّف ما اذا كانت هذه التضاهرات الاجتماعية في مجتمعه انذاك تخلق ثورة ضد العناصر المسيطرة في المجتمع، ودراساته وابحائه الميدانية جزدها في عديد من المؤلفات التي منها: الوعي العمال سنة 1966، انتاج المجتمع سنة 1973.

كنا قد طرحنا وحللنا في عناصر سابقة اسهامات كارل ماركس في الصراع ونظريته في تطور المجتمعات، وما يقوم عليه من تحليل مادي للتاريخ، وامتداد كامل بحيوية وفعالية الصراع الطبقي كمصدر اساسي لتطور المجتمع، اين يكون محرك التغيير في ذلك هو الصراع الطبقي بين الطبقة البورجوازية المالكة لوسائل الانتاج، وبين طبقة البروليتاريا التي لا تمتلك سوى قوة العمل وسبب التناقضات الموجودة داخل البناء الراسمالي، يصل الصراع الى ذروته وتحدث ثورة شاملة كاملة تزول بها علاقات الاستغلال بانتصار احدى الطبقتين على الاخرى او اندثارهما معاً، أو تزول علاقات الاستغلال بين ارباب العمل والعمال ويظهر الوعي الطبقي، ويصبح كل فرد او جماعة تعمل حسب رعبتها وحاجتها. وبالتالي تنكسر الطبقة من اجل الوصول الى مجتمع لاطبقي وبالتالي الى مجتمع اشتراكي. وبدأت فعلاً ظهور ما كان يسمى بحركات التحرر من الراسمالية، الا ان في الاخير لم تتحقق افكار ماركس واقعياً ولم يتحقق قانونه الشيوعي.

كما ظهرت اتجاهات اخرى كالاتجاه الوظيفي لتفسير التغيير الاجتماعي والاتجاه الماركسي المحدث كرافل دهرندروف ولويس كوزر ودافيد لوكود وغيرهم كثير بحيث الفتوا النظر الى أن الصراع الطبقي لم يصل الى ذروته وبالتالي لم تتحطم الراسمالية بسبب ظهور شرائح دورها تلطف الجو من اجل امتصاص الصراع، وتحولت معالجات الصراع من المصالح المتصارعة على وسائل الانتاج، الى صراع المصالح المتصارعة على القوة والنفوذ والمكانة والسلطة مع ظهور طبقة المسيرين (الطبقة الوسطى) التي تحمل المعرفة كنوع جديد من الشرائح، ومن ابرز من بحث في الصراع الطبقي من هذا النوع نجد آلان توران.

وكنا قد اقتصرنا في تحليلاتنا لقضايا الصراع عند دهرندروف، في كيف تغيرت طبيعة الصراع وتبين اسبابه وعوامله وكانت نتيجة التغيرات الحادثة التي شهدتها المجتمعات الاشتراكية والرسمالية خاصة، والتي شملت تفكك الطبقة العاملة، وتحلل رأس المال وتوفر فرص الحراك الاجتماعي الذي ترتب عليها ظهور الطبقة الوسطى، وظهور ظروف اجتماعية واقتصادية جديدة وازمات اجتماعية في المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية بين الحريين العالميتين. وبعدها بمشكلات وتحركات منها استمرار الازمات والصراعات العمالية، والتناقض بين المستوى المعياري الذي تدّعيه الحكومات والواقع الاجتماعي الفعلي، وتوسّع الهوة بين الاغنياء والفقراء، مما أحدث مشكلة التمايز الاجتماعي على الاساس الطبقي الاقتصادي والاثني والديني والجنسي... الخ. وازافة لهذا التوسّع الكبير في انماط

الاستهلاك. وفي الجانب المعرفي أدى الى ظهور الطبقة النخبة واصحاب الصفوة المثقفة المنادية بحقوقها المهضومة نتيجة وعيها بمصالحها نتيجة التعليم. وظهر وتطور الحركات الاجتماعية الفاعلة كالحركات الطلابية والحركات النسوية والحركات البيئية، وحركات حقوق الانسان المنادية بمطالبها. كل هذا وغيره كثير دعى بعلماء الاجتماع بضرورة العودة للماركسية، ولكن بقلب ونمط جدد يدعو فيه للثقافة والوعي المعرفي وتحريرهما من علاقة التبعية الاحادية الاتجاه للعامل الاقتصادي، واعتبارهما من العوامل التي يمكن ان تلعب دوراً مستقلاً وهاماً في تشكيل النمط الاجتماعي وتغييره، بافتراض علاقة دينامية بين المستويين.

لذلك ذهب آلان توران الى أن الصراع بين مالكي رأس المال والعمال بدأ يفقد اهميته الجوهرية في المجتمعات الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين، كما أن اشكالاً جديدة من السيطرة توجد في المجتمعات الاشتراكية ايضاً التي بدأت تحرك بعض المظاهر الجديدة للصراع الاجتماعي، فالطبقة الجديدة لم تتحدّد بناءً على التملك كما زعم ماركس، بل بناءً على "المعرفة" وعلى مستوى معيّن من التعليم. وتتولد الصراعات والثورة ضد هذه الطبقة من رغبة الطبقة التابعة من التخلص من تبعيتها وتريد استقلاليتها، ولد دعم توران فكرة الطبيعة المتغيرة للصراع الصناعي هذه من خلال الاشارة الى ظهور حركات اجتماعية جديدة خاصة تلك التي شاركت بدور حاسم في ثورة ماي 1968 في فرنسا. وقد تحدث عن أحوال الثورة قائلاً "ينحصر أحد الجوانب ذات الدلالة في حركة ماي في أنها قد ظهرت ان الحساسية تجاه الموضوعات الاساسية للصراع الاجتماعي لا تظهر في القطاعات الاكثر تنظيمياً للطبقة العاملة، فلم يستوعب عمال السكك الحديدية وعمال المناجم بوضوح الاهداف الراديكالية لهذه الحركة، وظهرت اكثر الحركات راديكالية وابداعاً بين الجامعات ذات المستوى الثقافي الاعلى، في هيئات البحث، وبين الفنانين الذين يملكون المهارة دون السلطة في الجامعات بطبيعة الحال".⁽¹⁾

نفهم من حديث توران أن طلبة الجامعة وهيئات البحث دخلوا في صراع مع الطبقة السياسية واصحاب السلطة والقرار، اذن هو صراع اجتماعي ثقافي وسياسي أكثر منه اقتصادي، فالحركة الطلابية ليست عنده تعبيراً عن الصراع بين الطبقات فحسب بل نحوض شامل ضد حضارة وحكم اجتماعي وسياسي في آن واحد. فحسب توران فإن هناك اشكالاً جديدة للصراع الصناعي في المجتمعات الصناعية المعاصرة الاشتراكية منها والرأسمالية، وأكد على أن الصراع لم يعد يتحدد على اساس اقتصادي كما حدده ماركس بل ظهر نتيجة التغيرات الاجتماعية المتلاحقة في مجتمعه انذاك الا وهو العامل الثقافي كما سبق وان ذكرنا (اي مستوى التعليم) الذي اصبح يعبر عن وجود طبقة وسطى جديدة تتوسط الطبقة المسيطرة (الرأسمالية) والطبقة الخاطعة (العاملة) والتي شاهدها عند داهرنردروف في التنظيمات الاجتماعية وكذا عند دافيد لوكود بالطبقة المتوسطة وهي طبقة الموظفين ذوي الياقات البيضاء والياقات السوداء الداكنة. ويؤكد حديثنا حديثه الذي يؤكد فيه: "ولقد اصبحت الصراعات الاجتماعية ذات طابع سياسي أكثر منه ذات طابع اقتصادي حيث هاجمت بصورة مباشرة نظام التسيير الذاتي الذي كان السبب الرئيسي لاضطرابات ماي 1968، والتي قامت بها هيئات البحث والاطارات في احدث القطاعات الاقتصادية بفرنسا".⁽²⁾

فكما أن الحركة العمالية نشأت في المجتمع الصناعي من التقاء عمال مؤهلين وعمال غير مؤهلين كذلك يفترض عمل الطبقة الواقعة تحت السيطرة في المجتمع ما بعد الصناعي (البناء والمستوى التحتي عند دافيد لوكود) التقاء نخبتين هما المهنيين العلميين والتقنيين، ويمكن أن يكونوا فنيين او مهندسين، معلمين وطلاباً واختصاصيين في الاعلام، ونخبة ثانية متكونة من جمهور أكثر من أفراد يقتصر دورهم على كونهم وسائل للتطوير، وعلى حرمانهم من كل ما لا تستخدمه فيهم أجهزة الحكم، وهم على حد سواء عمال غير مؤهلين وأكثر من مستغلين وشباب وشيوخ ... الخ.⁽³⁾

(1) - توماس بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمه محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص.ص 110-111.

(2) - alan touran, pour la sociologie, www. google.fr

(3) - آلان توران، انتاج المجتمع، ترجمه الياس بديوي، سوريا: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، 1976، ص 293.

2-1-1- نسق الفعل التاريخي، الصراع والتغير:

لقد قسم توران المجتمعات الانسانية الى نمطين، على حسب تاريخ المجتمعات وما تفعله في التاريخ. نمط المجتمع غير الفاعل في التاريخ وهو المجتمع الذي زامن التاريخ بدون أن يفعل فيه أو ان يغيّر بل يبقى جامداً كما هو. ونمط المجتمع الفاعل في التاريخ (التاريخانية) وهو عبارة عن نظام ذو كفاءة عالية لاعادة انتاج نفسه، فالمجتمع له القدرة على انتاج ذاته باستمرار، وأن هناك نسق قادر على اعادة الانتاج فيه وتحديث اتجاهات الافراد والجماعات. والمجتمع ككل هو النسق الثقافي - المعرفة - ومن خلال نظرية الفعل عنده احدث مصطلح جديد وهو "انتاج المجتمع".⁽¹⁾

انتقد توران النظرية التطورية وفلسفة التاريخ، واهتم بصفة خاصة بدراسة تطور المجتمعات، من المجتمع الصناعي غير المبرمج الى المجتمع الصناعي المبرمج المعتمد على التكنولوجيا الحديثة. فرأى انه لا يجب على العلم البحث عن التغير في المبادئ والتناقضات كما فعل بذلك ماركس بل التناقضات موجودة بالضرورة في مؤسسات الوتيرة الاجتماعية، وأن التغير هو الاستمرار الجماعي المنظم لفاعل مجموعة معينة في مواجهة غيرها من الجماعات من اجل توجيه التاريخانية ضمن المجموعة الواقعية، وبذلك فالبناء الاجتماعي لا ينتج التغير ولكنه يحمله في تناقضاته التي ترجع الى الحقل التاريخي.

فالتغير عند توران هو نتيجة مجموعة التناقضات الداخلية بين مختلف المستويات الطبقية، ويُرْتَبط بالسيطرة والتباين في المجتمع والمجتمع وليد التاريخانية، فالنسق الوحيد الذي يتغير مع امكانية التحكم فيه هو التغير الذي يكون وليد قدرة تسمى بالتاريخانية والتي لا تكون في جميع المجتمعات، فالتغير يحدث عن طريق الصراع الذي تقوم به الحركات الاجتماعية التي لها مطالبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحدد ارادتها بالحصول على الحقوق المهضومة وحقوق جديدة، كالحقوق الثقافية التي تختلف عن الحقوق التي كانت تطلبها الطبقات الاجتماعية فيما تمثل في الحقوق الاقتصادية المادية.

لقد شغلت أفكار توران مفهوم الحركات الاجتماعية كمحور اساسي لتفسير كل ما هو اجتماعي، وكذا علاقة هذه الاخيرة بالعلاقات العمالية في اطار ما يسمى علم الاجتماع الحركات الاجتماعية. بحيث يرى توران أن لكل نمط في التنمية والتطور ما يقابله من حركات اجتماعية تتكوّن من فاعلين اجتماعيين بإمكانهم ان يحققوا التغير الاجتماعي (الصراع الطبقي) وان الحركات العمالية تمثل الحركة الاجتماعية التي تخص نمط المجتمع الصناعي والمتمثلة في الحركات الطلابية والحركات النسوية.

وفي مستهل حديثه عن النسق نجده ينتقد التحليل الاقتصادي فيراه مبتعداً في تحليلاته عن تحليل الفاعلين الاجتماعيين أو الاقتصاديين، ويهتم أكثر بالنسق الذي هو المؤسسة، في حين أن التحليل السوسيولوجي يقصد به قبل كل شيء حصر اهتمام السوسيولوجي بنسق الفعل والعلاقات الاجتماعية والانتاجية. ومن هنا يعرف الفاعل بأنه: "المنتج لكل ما هو اجتماعي". كما يؤكد توران ان اي عون اجتماعي لا يمكنه ان يتحول الى فاعل الا اذا ما تخلى عن سلبيته واختار الحرية الاجتماعية، ثم ان عليه بالاساس ان يؤسس ارتباطات بين موضوع فعله والمعنى الذي يريد ان يضعه في هذا الفعل.

وفي تعريفه للفاعلين الاستراتيجيين ينطلق توران من مفهومين هما: مفهوم نسق الفعل التاريخي ومفهوم التاريخانية التي يعرفها بأنها: "فعل الانسان في التاريخ" وهي كذلك "القدرة على مراقبة اعادة انتاج المجتمع من خلال تحكم متصاعد باستمرار، لا فقط في المادة، بل وكذلك في التنظيم الاجتماعي نفسه ويتحكم في هذه القدرة عادة الطبقات التي بإمكانها فعلياً فرض التماهي بين المصالح والنماذج الثقافية الخاصة بها مع مصالح المجتمع ونماذجه الثقافية...".⁽²⁾

(1) - للمزيد حول المصطلح انظر آلان توران، انتاج المجتمع، مرجع سبق ذكره.

(2) - بيار انصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمه نخله زيفر، بيروت: المركز الثقافي الجامعي، 2003، ص 166.

ومكونات التاريخية التي يُشأها الفاعل في تصور توران ثلاث هي: (1)

- نمط أو نسق المعرفة: يبرز هذا النمط قدرة الافراد والجماعات أو " الفاعلين الاجتماعيين " أو المجتمع على صورة للعالم او العلاقات الاجتماعية، من خلال قراءة العالم الطبيعي والمادي وواقعهم الاجتماعي، وتكوين صورة نمطية عليه، أي كسب الاساليب التي يتعرّفون بها على عالمهم الخارجي بواسطة نسق المعرفة.

- سيرورة التراكم: وهذه عن طريق تشكيل نمط للمعرفة يسعى الفاعلين الاجتماعيين "الحركات الاجتماعية" كمثال الى جمع الوسائل والطرق والسبل وتحديدتها من اجل تجديد الرؤى والتوجهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يستطيع بها تنظيم المجتمع وتنظيم نظام الحكم والسلطة. ويتم التراكم من خلال العمل المضاف، فكلما كانت عملية التراكم هامة، كلما تمكنوا من تغيير ظروف الانتاج، ومن هنا يأتي دور التكنولوجيا في المجتمعات الصناعية (ذات التاريخية القوية) لانها تغيّر ظروف العمل بصفة مباشرة، على عكس المجتمعات ذات التاريخية الضعيفة، حيث يكون استعمال الموارد المتراكمة غير منتج بصفة مباشرة.

- النمط الثقافي: هو النمط الذي يستوعب بواسطته المجتمع ابداعه وادراكها. ويشمل التصورات التي يختارها المجتمع من قيم ومعايير وافكار وتصورات في تفاعله المستمر مع واقعه الاجتماعي والطبيعي، وتشمل كذلك القدرة على الابداع والفعل الواقعي. هذا الحقل التاريخي ينتج تغييرات داخلية، وسببها الصراع بين الطبقات المسيطرة والطبقات الراضية للنظام (قوى التغيير) ومن هنا تتولد الازمات، لا كما توصل اليه ماركس في تطور الذروة ومنه الثورة ومن ثمة تغيير علاقات الانتاج، بل ظهور شرائح من المجتمع لها باع من المعرفة والثقافة تصد الصراع ولا تتركه يصل الى مدها وهدفه، وهي شريحة المثقف العضوي الذي يكشف زيف الطبقات الحاكمة البورجوازية وتنشر الوعي الاجتماعي الحقيقي بدلاً من الزائف. وتظهر بدعوى تخفيف شدة الصراع الطبقي وتنتج الطبقة الوسطى محصولاً وهي صراعات للمراقب التاريخي ولنسق الفعل التاريخي.

نسق الفعل التاريخي هو الذي يتحدد من خلاله الممارسة الاجتماعية لا من خلال قوانينها الداخلية، أو من خلال ما تعرضه الحياة الاجتماعية، بل من خلال الموارد التي تتم تعبئتها لخدمة النمط أو النموذج الثقافي المعين. ونسق الفعل التاريخي ليس وحدة سياسية، ولا ترابية ولا حتى تنظيمية، ولا هو مشروع مجتمعي. انه نمط اجتماعي، وهو في نفس الوقت ثقافة واشكال انتظام مجتمعية (نظام اجتماعي). فهو بذلك مجموعة الاشكال الاجتماعية التي تُمكن من المرور من نمط الخلق والابداع (النمط الثقافي) الى نمط الفعل الوافعي (النمط الاستهلاكي) وهو الى ذلك كشكل تحكمها في الممارسة الاجتماعية وتجسيد للتاريخية. (2)

وبهذا فالتاريخية هي التي تُسيّر المجتمع. ففي كل مجتمع توجد مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين سواء كانوا افراداً أو جماعات منظمة يحاولون فرض انفسهم على مجموعات اخرى تسيطر على التاريخية، من اجل قيادة المسيرة التاريخية. وهكذا فالصراع الموجود لا يكون بين افراد بل بتوجيه جماعي منظم بفاعل "الطبقة" المتصارعة ضد الخصم الطبقي، هذا التوجه من اجل التوجه الجماعي للتاريخية في اطار اجتماعي ملموس، وفرض نمطها أو نموذجها الثقافي الذي يعزز سيطرتها وسياستها في استمرار الحال باعادة انتاج الواقع.

ويلاحظ من تحليلات توران انه يؤكد بأن احتكار ملكية الثروة لا يحتل مكان الصدارة في العملية الصراعية، بل ان ملكية القوة هو اساس عملية الصراع من حيث ينقسم المجتمع الى مسيطرين وخاطعين، الى مالكي القوة ومعدوميها، وتعتمد هنا العملية الصراعية على التاريخية، حيث تمتلك الطبقة المسيطرة القدرة على التوجيه الاجتماعي والثقافي بالشكل الذي يتماثل فيه تاريخياً مع

(1) - alan touran , pour la sociologie , www. google.fr

(2) - بيار انصار ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 173.172 .

تحقيق مصالحها واستمرار الوضع، وحيث تتضمن هذه العملية توجيه الفعل التاريخي. وبهذا تصبح عملية الصراع عملية تاريخانية مستمرة مادام هناك إنتاج وتوجيهات للتراكم المعرفي.

ونجد توران يفرق بين الطبقة المسيطرة والتي تدافع عن مصالحها، وتقابلها في ذلك الطبقة الخاضعة، وذلك فيما يتجسد في ان الطبقة المسيطرة تسعى لمراقبة الفعل الجماعي التاريخي من اجل مصالحها فقط والمحافظة على الوضع. أما الطبقة الخاضعة فتسعى للدفاع عن مصالحها، ودفع القمع والتعسف والتسلط الموجه من قبل الطبقة المسيطرة، وإزالة العوائق المفروضة عليها، بل والمطالبة بالحقوق. وبالتالي تتشكل في ظل هذه الاوضاع الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية والنقابات العمالية في المؤسسات كطرف للصراع نائرة في وجه أصحاب السلطة والقرار أو على العموم على الطبقة المسيطرة.⁽¹⁾

وبذلك يأخذ مفهوم الطبقة هنا بعداً دينامياً، يشمل فاعلين. لكل من الجماعات الطبقية مصالح وأهداف، وعلى هذا الاساس تصبح العلاقات الطبقية أساس دراسة وتحليل البناء الاجتماعي. يتشكّل بناءً على هاته العلاقات الطبقية نسقاً من السيرورة التاريخية، تتضمن جدلية مزدوجة للطبقات الاجتماعية. تتصف الطبقة المسيطرة في هذه العملية التاريخية سنتين متعارضتين ومتكاملتين:⁽²⁾

- انها القوة التي تحقق النموذج الثقافي الاجتماعي، نتيجة قوتها المرتبطة بتحكمها في ادارة التراكم وتوجيهاته.

- في نفس الوقت تمارس هذه الطبقة الاكراه على كامل بقية المجتمع لتثبيت نفوذها وهيمتها.

تقوم هذه الطبقة بتعزيز قبضتها على التنظيمات الكبرى، وخاصة الجامعات ومراكز البحوث لتوظيف الناتج العلمي والمعرفي في تلبية حاجاتها. في الوقت الذي تعمل الطبقة الشعبية بتغيير الوضع وتحقيق النموذج الديمقراطي بهدف التحرر من احتكار الطبقة المسيطرة على القوة. وفي مثل هذا المجتمع الذي يحمل اوجه الصراع والتناقض، تصبح عمليات الاكراه والضبط والتلاعب أكثر تنوعاً وانتشاراً، بحيث تطل الفرد في اوجه وجوده المختلفة، فالطبقة المسيطرة لا تعتمد في استمرار تميزها على ضمانات فوق اجتماعية، بل بتأكيد قدرتها المباشرة على التلاعب ومعالجة الامور.

في مقابل هذا يظهر تيار جديد معارض يشمل الطبقات المسيطر عليها (الخاضعة)، تدخل في عملية الصراع ضد مؤسسات واجهزة السيطرة، لا يتصف بالفئوية او المصالح الخاصة، وانما بالعمل المشترك ضد السيطرة المؤسسة والبيروقراطية على الفرد والتي تركز على تجريد الفرد واستقلالية خبراته وتعبيره، وقدرته على تسيير أو ضبط التغييرات التي تؤثر فيه. وبهذا تصبح الثقافة هي الرهان المحوري للعلاقات الاجتماعية.⁽³⁾

وقد ميّز توران بين ثلاث مبادئ تشكل ما يطلق عليه بنظام الفعل *Système D action* وتمثل هذه المبادئ في: مبدأ الهوية مبدأ المعارضة، مبدأ الشمولية. وهي مبادئ ترتبط الواحدة منها بالآخرى ارتباطاً عضوياً. يقول توران في هذا: "لا يمكننا ان نتحدّث عن عمل تاريخي، عن حركات اجتماعية محسوسة الا اذا تعايشت هذه المبادئ الثلاثة وارتبط الواحد منهما بالآخر".

- مبدأ الهوية: وهو ان كل فاعل أو جماعة منظمة تحاول ان تُعبّر عن هويتها بشكل معيّن. والتي لا بد أن تكون فيه الهوية متجاوزة لهوية الافراد المشكّلة للتنظيم.

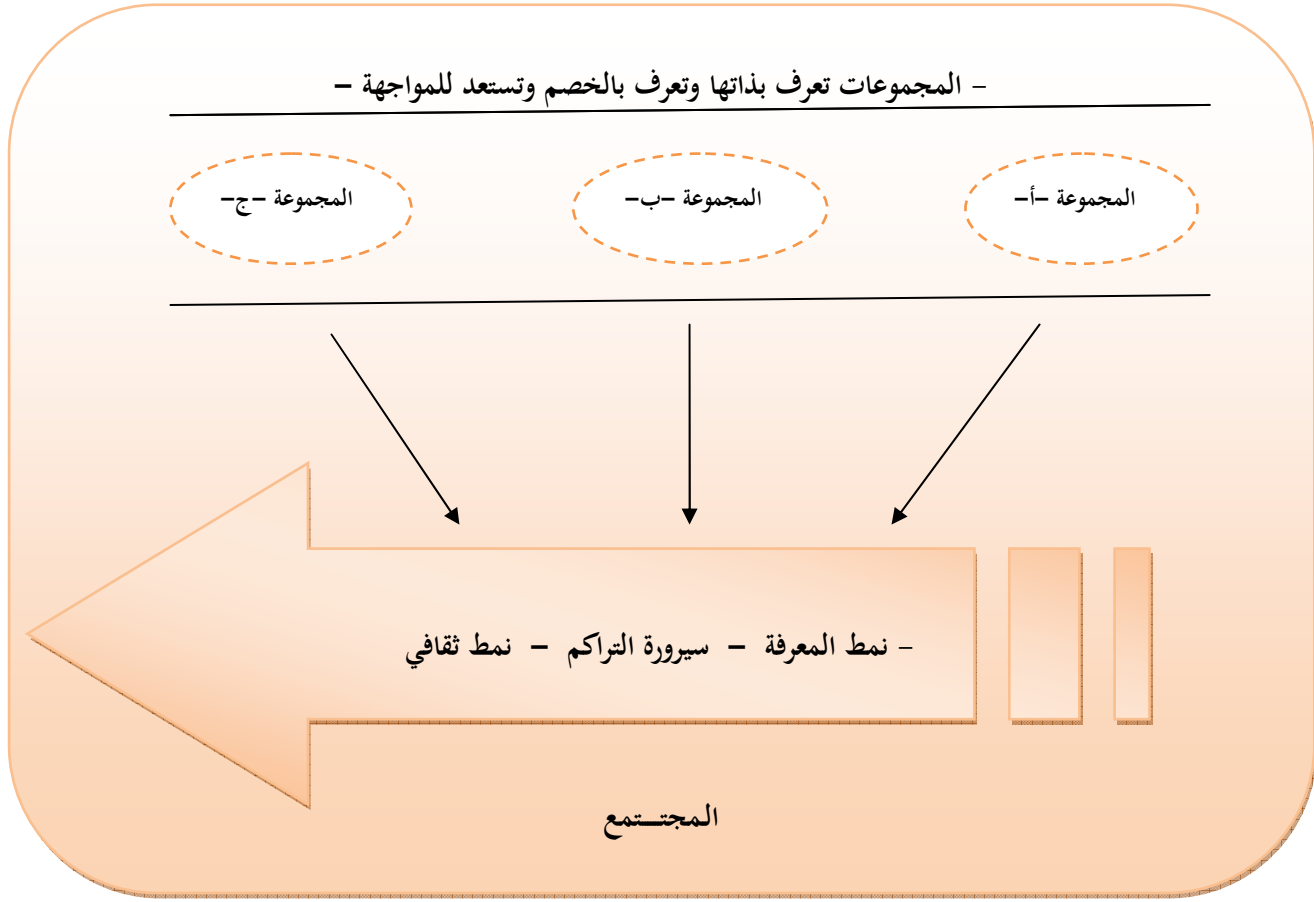
- مبدأ المعارضة: وهو الذي يحمل الهويات المتناقضة، بحيث أن كل جماعة تعرّف بذاتها والتعريف بمنافسها، ومن ثمة الاعلان عن الاستعداد للمواجهة. كل جماعة تحاول ان تعارض من اجل ان تواجه معارضها. والتي يجب ان تكون كذلك فيه منطلقة من كيان التنظيم، ومتجاوزة لحدوده، لا من كيان الافراد المشكّلة له.

(1) - alan touran , pour la sociologie , www. google.fr

(2) (3) - ابراهيم عيسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 165 . 166 .

- مبدأ الشمولية: حين تعبر عن مصالحها (الدفاع أو المطالبة) تستعد للتصادم والصراع داخل النسق أو المجتمع، ويمثل بهذا الحركات العمالية (النقابات) والحركات الطلابية والحركات النسوية وحركات حقوق الانسان، وفي هذا المبدأ لا بد أن تكون القيمة الموحدة والموجهة لمجموعة التنظيم ككل متكامل متساند يتجاوز حقيقة الافراد المشكلة له.⁽¹⁾

الشكل رقم 03: السيرورة التاريخية.



3- البنية التركيبية:

3-1- بيير بورديو : Peierre Bourdieu .

ولد بيير بورديو سنة 1930 وتوفي سنة 2002. ولد ببيارن بجنوب فرنسا، درس الفلسفة، ونال شهادة الاستاذية في الفلسفة سنة 1954. اطلع بورديو على اعمال ماركس، وجون بول ساتر، في الوقت الذي كان المذهب الوجودي يطغى على الاوساط الفلسفية. كما درس المنطق وتاريخ العلوم، وتابع حلقة دراسية في التعليم العالي حول الفلسفة عند هيغل. كما درس بكلية الآداب في الجزائر، واهتم بالدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية. كما تقلد عدة مناصب ادارية وبيداغوجية منها مدير معهد علم الاجتماع الأوروبي.

يعد بروديو عالم اجتماع فرنسي، واحد ابرز الاعلام الفكرية في القرن العشرين. يمثل مكانة مميزة في حقل الدراسات الانسانية، شهد علم الاجتماع عل يديه تجديداً فكرياً حقيقياً في المضامين والمصطلحات والدور والاهداف. فقد احدث في تحليله للظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية تغييراً في حقل الدراسات الثقافية، والابحاث الاجتماعية النقدية، وفي مفهوم علم الاجتماع نفسه. وربما يكون بورديو آخر المفكرين الكبار الذين تركوا بصماتهم الفكرية، واثروا بشكل عملي على الحركات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها النصف الثاني من القرن العشرين. كذلك يعتبر بورديو أحد اهم المنظرين الذي تعد اعمالهم ادوات للنظائر الفكري والنظري

(1) - محمد المهدي بن عيسى ، "مقاربة سوسيولوجية لتحليل ازمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .
* الشكل من تشكيل الباحث .

فيما يعرف الآن بحركة العمولة البديلة، فإنه لم يكتف بانتاجه الفكري، لكنه جسد الافكار والمبادئ التي روج لها في اعماله الى ممارسات عملية من خلال مشاركته الشخصية في المظاهرات والحركات الاجتماعية والسياسية مباشرة.

ويعبّر بورديو عن مرحلة في الفكر الاجتماعي تتسم بالتفكير النقدي، والاهتمام بفاعلية نماذج الكشف عن المعاني الذاتية للافكار، وتحليل اعادة الانتاج الثقافي، وتحليل الممارسات الهادفة، واعادة الانتاج في ميدان الرموز وتحليل البنى الاجتماعية. وجسد افكاره هاته في مجموعة كتب قيمة نذكر منها "بؤس العالم". "علل علمية في نظرية الفعل". "العنف الرمزي". "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول".

لم يضع بورديو الانسان في مركز العلوم الانسانية، بل وضع القيم مركز القلب الاجتماعي للانسان وجعلها محور الاهتمام باعتبارها اساس الادراكات والاحكام والسلوك. وقد اعتمد بورديو منذ عام 1964 في دراسته عن الحركات الطلابية على النموذج البنائي. وفي كتابه "مهنة عالم الاجتماع" الصادر سنة 1968 كانت البنيوية اكثر وضوحاً في تأويلاته، وراى بورديو امكانية تطبيق النموذج البنائي لتفسير عمليات الابداع الفني.⁽¹⁾

وقد طرح بورديو في اطار مشروعه الفكري عدد من التساؤلات أهمها:

- كيف تتحدد البنى؟ - كيف تعاود انتاجها؟.

وقد حاول بورديو في اجاباته ان يوفق بين الفينومينولوجيا التي تؤكد وجودها في سير اغوار المقاصد دون النظر الى جذورها التاريخية، وبين البنيوية التي تمحو في نظره ذات الفرد. وقد كان قصده الاول التوفيق بين الذاتي والموضوعي سواء في اوجه الحياة الاجتماعية، أو على مستوى التنظير. فإذا كان فريق من علماء الاجتماع من امثال ماركس ودوركايم يفترضون وجوداً اجتماعياً موضوعياً، فإن فريقاً آخر يركزون على البعد الذاتي ويمثله المثاليون، والذين ينطلقون في تحليلاتهم لما هو اجتماعي من خلال الفعل. فالذين يأخذون بحقيقة موضوعية للواقع الاجتماعي يأخذون عادة بالتفسير البنائي، فيفسرون الظواهر الاجتماعية من خلال الظروف المادية، أو من خلال العلاقات بين البنى الاجتماعية والثقافية. ويرى بورديو كمعظم علماء الاجتماع المعاصرين ان المعرفة الصحيحة والمتكاملة تستدعي اعتبار الجانبين "حيث يتضمن المجال الاجتماعي الجانبين الموضوعي والذاتي. وهي الحقيقة الاولى والاخيرة، لان الجانبية يتحكمان في نظرة الفرد، وما يمكن ان يكون". وفي تناوله لعلاقة الفعل بالبنى الاجتماعية، ركز بورديو على اهمية الوضع المكاني للفاعل، وخاصة في المجال الاجتماعي، فالفاعل يشغل مكانة تحدد وضعه في البناء الاجتماعي، بحيث يصبح هذا الوضع المكاني من العوامل التي لا بد من اعتبارها تضم سلوكه وتصرفاته، ولان هذه العلاقة غير حتمية، يمكن ان تستنتج منها مسارات مختلفة للفعل، فلا بد اذا من الاعتماد على الجانب التأملي والتأويلي.⁽²⁾

اعتمد بورديو على النموذج البنائي في تحليلاته السوسولوجية، فقد استطلع الطروحات التي سبقته لصياغة نظريته، وعليه اعتمد على البنيوية التي كانت تعطي صورة تقليدية عن المجتمعات، لا سيما التقليدية منها بحيث تظهر التبي وكأنها ساكنة لا حراك فيها. ولما ظهر كتاب لفي ستراس حول "البنى الاولى للقرابة" سنة 1949 تغيرت المفاهيم وظهرت بنيوية معاصرة تتصور أن التطور هو مقولة شاملة، اي كلية ومطلقة، ولا تعترف بالتناقضات الجدلية في العملية التاريخية، وتعتمد على التحليل البنوي للمادة موضع البحث سواء كانت مجموعة من الحقائق الاجتماعية، او الحقائق اللغوية.⁽³⁾

لقد شكلت بنيوية لفي ستراس مفتاحاً لدراسات بنيوية اشد عمقاً وفهماً، بما أنها انطلقت من رؤية تكرار البنى، بإعتبارها ليست جامدة بقدر ماهي متحركة ونشطة. والكشف عن الانساق المنتشرة للعلاقات والقيام بتنظيمها. وهذه الاطروحة جاءت

(1) - احمد زايد وآخرون ، دراسات مصرية في علم الاجتماع ، يوم 2010.11.12 على الساعة 13.30 ، عن المكتبة الالكترونية ، www.kotobarabia.com

(2) - ابراهيم عيسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

(3) - للمزيد من المعلومات حول البنيوية ننصحك بأحمد القصير، منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية، ط2 ، يوم 2010.11.12 على الساعة 15.30 عن

المكتبة الالكترونية ، www.kotobarabia.com

بخلاف ما يذهب اليه الطرح الماركسي الذي حصر تفسير البنية بالعامل الاقتصادي، وتصور دوركاييم للحياة الاجتماعية على انها مخرج من شئى قمعي فيما يتعلق بالفرد. وبما في ذلك البنيوية الفيبرية التي حاولت التعمق أكثر حين ركزت على الدراسات الطبقيّة، ولاحظت مدى الصعوبة في تحديد المعايير الطبقيّة.

في البنيوية التكوينية ينطلق بورديو من رؤية المدى الاجتماعي (المدى الحيوي) كحقل من الصراعات الاجتماعية، التي تقع في نطاق الطبقات، هذه الصراعات الطبقيّة التي ينبغي النظر اليها بعيداً عن المحتوى الماركسي التقليدي للصراع الطبقي. بل بمحتوى أهم المفاهيم المركزية في البنيوية التكوينية وهو "الهابيتوس" بوصفه منهجية ذات محتوى ثقافي، وظيفتها إعادة انتاج الصراع الطبقي، بل وتكريسه عبر المحتوى الثقافي.⁽¹⁾

3-1-1- المفاهيم الاساسية لنظرية بورديو:

يرفض بورديو ان ينظر للمجتمع كما لو كان وحدة متكاملة منسجمة، كما زعمت بذلك البنيوية الوظيفية، أو كتل منقسمة حسب ملكية وسائل الانتاج وقوى الانتاج بين المالكين وغير المالكين كما زعم بذلك ماركس. بل يعتبره فضاءً مشكلاً من حقول (اجتماعية، سياسية، علمية، ادبية، فنية، جامعية، قانونية، دينية، صحفية، تربوية ..) يشغلها مفوضون Agent مهيمون وآخرون مهيمن عليهم، بواسطة راس المال لا المادي فحسب، بل راس مال رمزي واجتماعي وثقافي.

ولحل مشكلة الذاتية والموضوعية، وعلاقة الفرد بالجماعة والبنية، حاول بورديو طرح مفاهيم وتصورات يسعى من خلالها الى تحديد موضوع البحث الاجتماعي، وهذه المفاهيم والتصورات هي:

- **الممارسة: Actice:** تهتم نظرية الممارسة باعادة الاعتبار للفاعل الاجتماعي، باعتبارها رد فعل على اطروحة البنيوية الوظيفية التي تركز على الانحاء الجذري للفرد وجعله خاضعاً للبناء الاجتماعي ونتاجاً له. وعلى الاطروحة الفيومينولوجية (الظاهرة) التي تتمسك بسير المقاصد دون النظر الى جذورها التاريخية، لذلك فهي تحاول تحليل الوقائع الظاهرة للعيان. ولأنهما كذلك فقد نقدهما بورديو وتخلّى عنهما باعتبارها لا تستجيب للبنيوية التي تركز على سلوك الفاعلين بصفتهم معيدي انتاج البنية.

مفهوم الممارسة عند بورديو يركز على علاقة الفاعل بالبناء الاجتماعي، وهي العلاقة التي تنتهي بأن يقوم الفاعلين باعادة انتاج هذا البناء. وبمعنى أكثر وضوحاً فإن بورديو يؤكد على ان الممارسة هي الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في انتاج البنية الاجتماعية، وليس مجرد أداء ادوار بداخله.⁽²⁾

- **نسق المواقف والعلاقات:** الموضوع الاجتماعي في هذا التصور هو الموضوع الذي يكشف عن مجموعة العلاقات الداخلية في البنية، أو هو نسق من العلاقات الذي يسمح لنا التحليل بالوصول الى وظائفها. اي التعرّف على الطريقة التي تشتغل بها العناصر النسقية المكوّنة للبنى، وكيفية ترابطها وآدائها واشتغالها. وفي هذا السياق فإن هدف البحث الاجتماعي هو السعي الى اظهار منطق النسق من خلال ثلاث عمليات:

- اسقاط بعض الظواهر، والقيام بعملية استكشاف متعددة، اي الكشف عن نسق العلاقات المحددة، واستبعاد المعطيات التاريخية والاقتصادية.

- تعليم النسق: اي الكشف عن انساق التفاعل الداخلية والخارجية معاً، فلو اخذنا نسق الجامعة مثلاً لتوجب علينا النظر في النسقين اللذين هما: النسق الداخلي، اي موقف السلطة الجامعية. والنسق العلمي الذي يربط الجامعة بالخارج.

(1) - اكرم حجازي ، البنيوية التركيبية (فلسفة بيير بورديو)، مجلة علوم انسانية ، العدد 20 ، افريل 2005 ، الساعة 10.00 ، اليوم 10.10.2010 ، www.Uluminsania.net

(2) - خالد كاسم ابو دوح ، "قراءة اولية في سوسولوجيا بيير بورديو" ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 1912 ، جويلية 2005 ، الساعة 11.20 ، يوم 10.10.2010 ، www.ahewar.org

- تطوير النسق عبر البحث تمييز كل الحلقات المترابطة، العلمية والرمزية والايديولوجية، وكل السلوكيات الفردية التي يحددها نسق العلاقات.

هكذا يتوصل بوردي والى استعمال مقولة المجال والحقل الذي ينتظم بداخله كل انساق المواقف والتفاعلات.

- **المجال والحقل:** يشير مفهوم المجال الى نشاط محدد في الحياة. له تنظيمه وقواعده، التي تتضمن تراتب مكانات وضع متباينة كما هو الحال في مهنتي الطب والهندسة، ويشكل هذا التباين بين اعضاء المجال على اساس التباين في ملكية اشكال راس المال وحيث يتجمع من يتمثلون في ملكية راس المال في اوضاع مكانية متماثلة. فالمجال الاجتماعي تشكل بنائياً، بحيث يتم توزيع الافراد والجماعات داخله على اساس توزيع احصائي على اساس مصدرين، وخاصة في المجتمعات المتقدمة: هما راس المال الاقتصادي، وراس المال الثقافي.

يرتبط التفاوت التراتبي في البناء الاجتماعي والمجالات بملكية القوة، ولا ينحصر جهد الانسان في تعظيم ما يملك من اشكال رؤوس الاموال، بل يحاول كل مجال على بناء وتشكيل قيمة للمجال، تنعكس على تملك القوة الاجتماعية لجماعة المجال. توزيع المكانات الاجتماعية وتراتبها في المجتمع والمجال، يترجم الى توزيع موازي للافراد ومنطقتهم وخصائصهم، فكل طبقة او شريحة داخل المجال يناظرها منطلقات ترتبط بالظروف الاجتماعية للطبقة او الشريحة، والمنطلقات المتمثلة هنا بالهايتوس هي الاساس الموحد الذي يترجم مكانة الوضع الواحدة الى اسلوب حياة تماثل نسبياً. اي موحد للفرص والاختيارات والممارسات، وفي الوقت نفسه يعتبر الهايتوس من عوامل التباين. هذا التباين في ملكية اشكال راس المال والتوجهات والممارسات ترتبط بتباينات رمزية ثقافية، بما في ذلك التفاوت في الانماط اللغوية.⁽¹⁾

ان الحقل كما يشير اليه بورديو ليس مجرد تمثل ذاتي أو بناء نظري للعالم، بل له وجود موضوعي في الواقع، تعكسه حقيقة المؤسسات التي تعبر عنه، وكذلك الممارسات والمصالح المشتركة، ويتميز الحقل بالخصائص التالية:

- كل حقل في سيرورة تشكل تاريخي، يمر بمراحل طويلة وبطيئة، وصراعات متعددة تستهدف الحصول على الاستقلال الذاتي انه عويلم صغير من العالم المجتمعي، يشتغل بطريقة مستقلة نسبياً له قوانينه وقواعد لعبه الخاصة.

- يتميز الحقل بوجود نوعين من الصراع. الاول داخلي بين عملائه في تنافسهم على الشرعية، وعلى امتلاك الحق في تمثيل الحقل والتعبير عنه، واحتكار المنافع التي يدرها، وايضاً التنافس بين قدماء الحقل (الآباء المؤسسون) والوافدون الجدد (المحدثون). والثاني هو صراع بين الحقل وباقي الحقول المنافسة داخل الفضاء الاجتماعي.⁽²⁾

- **رأس المال:** لا يخفى ان كان ماركس يعد من اهم العلماء الذين تحدثوا عن راس المال، وذلك من خلال كتابه الضخم "رأس المال". لياتي بورديو من بعده ليحتل اهمية مماثلة، نظراً لطرحة لمعاصر للمفهوم، وبمعنى مخالف نسبياً لما طرحه ماركس. فبورديو ذهب الى ان راس المال هو كل طاقة اجتماعية يمتلكها الفرد ويعتمد عليها في التميز والمنافسة. ويربط بورديو بين راس المال والمجالات الاجتماعية، وأشار ان كل مجال له شكل خاص من راس المال. ولذلك نجد بورديو يتحدث عن راس المال الاقتصادي وراس المال الاجتماعي، وراس المال الرمزي، وهذا الشكل الاخير الذي تتحده الاشكال السابقة، تمتد ادراكها من قبل باقي افراد المجتمع والاعتراف بها.

ويعتبر بورديو ان راس المال الاقتصادي اكثرها اهمية في النظام الرأسمالي، حيث يمكن تحويله الى اشكال اخرى من رؤوس الاموال، حيث يمكن ضمان استمراره عن طريق التوريث، وفي هذا يقترب من الطرح الماركسي، وجعل الطبقة والتحليل الطبقي اساساً للتحليل، وفي الوقت نفسه يقترب من تحديد فيبر لمفهوم الطبقة، وقد كان فيبر حدد معناها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، اي بمؤشرات تتجاوز الاسس الاقتصادية. ويختلف بورديو عنهما في تركيزه على الجانب الرمزي لراس المال.

(1) - ابراهيم عيسى عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 171 .

(2) - عن المجلة الالكترونية دليل الكتاب، الساعة 09.30. يوم 2010.10.11، www.Dalilmag.net .

ويبقى بورديو ممن يتمسكون بالتحليل الطبقي، ويتضح هذا في فكرته التي يرى فيها: "ان التباين الطبقي هام تحليلياً، والذين يرفضون مبدأ التباين الطبقي، ووجود الطبقات، لاسباب ليست كلياً خطأ، ينفون مبدأ الاختلاف والتناقض، وموقفني من هذا التباين والتناقض موجود حتى في أكثر المجتمعات ديمقراطية، كما ان التباين موجود ومستمر في المجالات ..."⁽¹⁾

هذا الطرح لاشكال من راس المال، وما بين هذه الاشكال من علاقات، يعطي لكل شكل من راس المال اهمية تختلف تاريخياً وبما ان يكون له من اثر في قيمة او استمرار اهمية الاشكال الاخرى، فرغم اهمية راس المال الاقتصادي. الا ان اهميته ترتبط براس المال الرمزي، بما يتضمن هذا من معاني وافكار ومعتقدات. فرأس المال الرمزي كما هو لدى المتعلمين والمتقنين يمكن ان يلعب دوراً ثورياً، كما يمكن أن يوظف في تبرير الواقع واستمراره. فيمكن ان تقوم فئات من المتعلمين والمتقنين بوظيفة تبرير هيمنة الطبقة المسيطرة، بإيجاد شرعية للتفاوت الطبقي، ويجعل هذا وكأنه امرأطبيعياً بل ظروياً وطبيعياً.

وبالاضافة الى راس المال الاقتصادي والرمزي الذي ليس هو شئ آخر الا عندما يصبح راس المال الاقتصادي والثقافي ذائع الصيت، حسب انواع تفرضه. توجد انماط اخرى لرأس المال نوجزها فيما رؤوس المال التالية:⁽²⁾

- **الراسمال الاجتماعي:** ويمثل مجموع اللقاءات والتفاعلات والعلاقات والمعارف والصدقات، التي تمنح المفوض قدرماً معيناً من المكانة الاجتماعية، وسلطة الفعل ورد الفعل الملائم. بفضل كم وكيف او نوعية هذه العلاقات والروابط. والراسمال الاجتماعي هو مجموع الموارد الفعلية او الكامنة، والتي ترتبط بجزء شبكة دائمة ومستمرة من العلاقات شبه المؤسساتية من التعارف والاعترافات المتبادلة. أو بعبارة اخرى الانتماء الى مجموعة معينة او مجموعة مفوضين يتوحدون بروابط دائمة ومصالحية.

- **الراسمال الثقافي:** وهو مجموعة المعارف والقدرات والمهارات النظرية والعملية في اطار ثقافة معينة، ويتألف من الشواهد المدرسية والالقب الثقافية، والتي تخول مالكيها مراكز ووضعيات تتحدد بحجمها ونوعها.

- **الهابيتوس:** يعتبر مفهوم الهابيتوس من المفاهيم الاساسية في ما يسمى بعلم الاجتماع العملي، أو علم الاجتماع الممارسة وهو عند بورديو نسق من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتحويل والنقل المبنية والمستعدة للاشتغال. اي كمبادئ مولدة ومنظمة لممارسات وتمثلات. يعرّفه بورديو بأنه: "نسق الاستعدادات المكتسبة وتصورات الادراك والتقويم والفعل التي طبعها المحيط في لحظة محددة وموقع خاص" هو اذن موجه لسلوكات الفرد اعتماداً على مرجعية معينة تقع في البنية الذهنية، وبالتحديد فيما يسمى في علم النفس بالانا الاعلى. اي الذي يتحكم بإجمالي الممارسات والسلوكات الناتجة عن الفرد بشكل لا شعوري.

وبصيغة عامة الهابيتوس هو المجتمع. وقد استقر في الفرد عن طريق سيرورة التربية والتنشئة الاجتماعية والتعليم، فالمجتمع هنا بكل قيمه ومعاييره واخلاقياته، وبكل محددات السلوك والتفكير والاختيار، انه ذلك التاريخ الذي يسكن الاشخاص في صورة نظام للمؤهلات والمواقف. اذاً الهابيتوس هو نسق استعدادات دائمة كما عرفها بورديو دائمة وقابلة للتناقل، اكتسبت واستقرت وتجزرت عميقاً في الذات، والتي تشمل على الاقل ثلاث ابعاد اساسية: "بعد نفسي وجداني (الاختيار، الميولات، الاذواق) وبعد عقلي منطقي (الافكار، المبادئ، الفهم والتفسير)، وبعد اخلاقي عملي (الافعال، القيم، المعايير). انه مؤشر على الاصل او الوسط الاجتماعي".

ويقول بورديو حول وظيفة هذا المفهوم: " أن احدى وظائف مفهوم الهابيتوس الاساسية هي التخلص من منزلقين متكاملين. النزعة الالية والتي تعتبر ان الفعل هو نتيجة آلية لاکراهات اسباب خارجية، ومن ناحية اخرى النزعة الغائية، والتي تعتبر خصوصاً مع نظرية الفعل العقلاني ان المفوض يتصرف بشكل حر وواعي".⁽¹⁾

(1) - بيير بورديو ، (اسباب عملية واعادة النظر بالفلسفة)، ترجمه انور مغيث، بيروت: دار الازمنة الحديثة، 1996 ، ص 274 . وعن ابراهيم عيسى عثمان ، ص 170 .

(2) - عن المجلة الالكترونية دليل الكتاب ، الساعة 09.30 . يوم 2010.10.11 ، www.Dalilmag.net .

(1) - عن المجلة الالكترونية دليل الكتاب ، الساعة 09.30 . يوم 2010.10.11 ، www.Dalilmag.net .

ان عملية التنشئة ضمن طبقة اجتماعية معينة تساهم في تشكيل المنطلقات الفردية، هذه المنطلقات الفردية منها الموضوعية كنتاج تاريخي، ويترب عليها الممارسات الفردية الجماعية، وتؤكد اهمية الخبرات في تشكيل الادراك والفكر والفعل. وترتبط المنطلقات في تشكيلها بالطبقة، بحيث تتوحد والمنظور الطبقي، مما يسمح بالقول ان هذه المنطلقات تصبح اساساً للتنبؤ بسلوك يتناسب مع الحس العام.

هذا الربط بين البناءات الموضوعية التاريخية والفعل والفاعل تتضمن علاقة تبادلية بين الجانبين، حيث ترتبط المنطلقات الذاتية للفاعل بما تأثر به من ظروف موضوعية في محيطه الاجتماعي، بما استدججه الفرد اجتماعياً وثقافياً، مما يجعل اختيار الفعل مرتبط بالجانبين الموضوعي والذاتي. ممثلة في ما تشكل لدى الفرد من منطلقات (هايبيتوس). ففي الوقت الذي تساهم فيه البناءات الموضوعية في تشكيل المنطلقات الفردية وتوجهاتها. فإن الافراد يعملون على تشكيل تلك البناءات. فالهايبيتوس الذي يمثل المنطلقات الشخصية يشترك في انتاج الافعال والحياة الاجتماعية. وبهذا فهو يمثل مفهوماً يجمع بين الذاتية والموضوعية الفردية وتوجهاتها.

الهايبيتوس او المنطلقات كمفهوم مكتسب، تشكل نتيجة تفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي، يساعد في تحليل سلوك منتظم دون ان يكون نتيجة كلية للقواعد الاجتماعية، أو العقلانية الواعية. وانما نتيجة الربط بين الجانبين كما سبق شرحه في الفقرات الآتية. ويرى بوردي ان البناء الاجتماعي وخاصة طبقياً يرتبط عليه اختلافاً في المنطلقات والرؤى، اي في الهايبيتوس. الامر الذي يجعل التباين احد اوجه التناقض في المجتمع. ويمكن ان يترتب على هذا التباين في المنطلقات سوء الفهم بين الجماعات، الامر الذي يترتب على اساسه وجود ايديولوجيات مختلفة، خاصة وان التشكيل الايديولوجي يرتبط بالواقع الاجتماعي، في هذه الحالة الوضع الطبقي، يتضمن معنى لايدولوجيا مجموعة المعتقدات الخاصة بالجماعة الطبقيّة ومصالح اعضائها.⁽²⁾

2-1-2- تفسير وتحليل بورديو للصراع الطبقي في المجتمع الحديث:

وبناءً على التصورات سابقة الذكر، وما بينها من علاقات. حاول بورديو ان يطوّر توجهاً تأملياً للحياة الاجتماعية، يكشف فيه الظروف التي تساهم في تشكيل البناء الاجتماعي، وفي الوقت نفسه ما يرتبط بهذه من تشكيل للمنطلقات والروى والاتجاهات الفردية. وبذلك نظم مشروعه النظري حول تساؤلين: من اين تستمد الهيمنة مشروعيتها؟ ولماذا تختفي اسس هذه المشروعية ولا تظهر لبادئ الرأي؟. وراى بورديو وان فعالية الهيمنة من قبل الطبقات المهيمنة تزداد كلما ازداد الجهل بألياتها الرمزية والخفية، فتستمد قوتها من اختفائها وتواربها، ومن ثمة تظل حقيقة غائبة، وهنا تتحدد وظيفة علم الاجتماع كعلم يكشف الحجاب عن حقيقة الهيمنة السائدة داخل المجتمع (الحقول الاجتماعية) وتعريه اسسها الخفية، التي تجعل من المهيمين عليهم يتقبلون باقتناع ورضى الهيمنة.

وفي تناوله للهيمنة وعمليات الصراع، التي تعود الى ممارسات الفاعلين الذين ينتمون الى طبقة معينة كمجموعة (هايبيتوس) تجمعهم ظروف مماثلة، ولأن الكل يحاول الحصول على ماله قيمة لتحسين وضعه، او الابقاء عليه. الامر الذي يؤلّد الصراع الطبقي عامة، والتنافس بين اعضاء المجال في تناوله الانتاج الثقافي. والذي يمتاز ايضاً بعلاقات الصراع والتنافس، ويخضع لقانون العرض والطلب شأنه شأن السوق الاقتصادي. تحاول كل كبة انتاج الايديولوجيا المهيمنة المعززة لاغراضها، وهنا يلعب المثقفون الدور الاهم في تشكيل الخطاب المناسب، الذي يؤسس اما لشرعية الوضع القائم، او ضرورة تغييره. اذ الذين يتحكمون في وسائل الاعلام والمؤسسات التعليمية لديهم فرصة اكبر في تشكيل الخطاب الايديولوجي السائد.

الى جانب التحكم الايديولوجي يمكن للنظام السياسي في الدولة، أن يمارس عنفاً رمزياً، يمارس على الافراد والجماعات بالتواطئ معهم. وتلعب وسائل الاعلام والجماعات الوسيطة، وخاصة التعليمية منها دوراً في ان يرى الناس سلطة الدولة شيئاً عادياً.

(2) - ابراهيم عيسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 169.

ويتجسد العنف الرمزي بشقيه الموضوعي المتمثل في التشريعات، والذاتي المتمثل في البنى العقلية، بما يحمل الناس من تصورات ومعتقدات تعزز شرعية السلطة.⁽¹⁾

- كيف يقع الصراع الطبقي؟ وايهما اشد وقعاً وتأثيراً على الفرد والمجتمع؟ الصراع الطبقي المادي؟ أم الصراع الطبقي الرمزي؟ اذا ما انطلقنا من الراسمال الاقتصادي اعتماداً على التدرج الطبقي واعتماداً على المهنة والدخل او حتى المكانة الاجتماعية، أو السلم القيمي الذي لا ينفصل كثيراً عن السلم الطبقي التقليدي. نجد صراع طبقي اقتصادياً. بعامل اقتصادي بين الطبقات الاجتماعية من الأكثر عنى الى الاشد حرماناً. وبالإضافة الى هذا النوع من الصراع يوجد راسمال آخر يكشف عن صراع اعم واوضح واشد رسوخاً. ومن الملفت للانتباه انه يشرع التمايز حتى التمايز داخل الطبقة الواحدة، دون اثاره الحساسية. هذا الراسمال سيميه بورديو بـ "الرأسمال الرمزي" وهو ذاته الراسمال الثقافي التعسفي الكائن مقابل الراسمال الاقتصادي.

الراسمال الرمزي وبمختلف مكوناته، هو الذي يكشف عن هاييتوس -اي منطلقات طبقية- ويجعل الصراع الاجتماعي الطبقي قائماً ليس على اساس التنافس على فائض القيمة -الانتاج- بل على استهلاك كل الثروات المادية والرمزية. وعلى هذا الاساس يتنوع راس المال بحيث نجد:⁽²⁾

- بورجوازية صغيرة ومتوسطة ذاتراسمال ثقافي اعلى من الراسمال الاقتصادي كمتوسطي التجار، والاطباء والمهندسون.
- بورجوازية مثلها ذات راسمال اقتصادي عالٍ وراسمال ثقافي محدود كصغار ارباب العمل.
- راسمال اجتماعي ناجم عن قوة العلاقات الاجتماعية المستندة الى اصول اجتماعية ذات نفوذ اصلاً.
- راسمال مكتسب كالراسمال المدرسي والموروث.
- راسمال الجسد كالجمال، الجاذبية ... الخ.

هكذا يبدو الراسمال بأنواعه طاقة كبيرة مستخدمة، وتتيح بناء المدى الاجتماعي وتشكيله، واعادة انتاجه من جديد.

وفي كتابه "العنف الرمزي" الذي درس فيه الحقل المدرسي، والذي لاحظ فيه تعسفاً رمزياً تشرعه القوانين والتقاليد التربوية التي تشتمل في مكوناتها الظاهرة على عدالة مصدرها تكافؤ الفرص وخضوع الجميع للقانون. وعليه فالسلطة المدرسية تتسلم في واقع الامر تفويضاً من الطبقات المهيمنة لفرض التعسف الثقافي. فعن طريق هذا التفويض يتم تمرير العنف الرمزي بلطف، ويقول بورديو في هذا: "إن اي نشاط تربوي هو موضوعياً نوع من العنف الرمزي وذلك بوصفه فرضاً من قبل جهة متعسفة لتعسق ثقافي معين ..."⁽³⁾

أما في كتابه "التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول"⁽⁴⁾ والذي شن فيه نقداً حاداً في ذلك الوقت على فساد وسائل الاعلام الفرنسية، وتبعية المثقفين الفرنسيين الذي يطلق عليهم "كلاب الحراسة الجدد" وكان ضمن كتابه التلفزيون النصب الاكبر من النقد للدور الخطير الذي يلعبه التلفزيون في تكريس المصالح السائدة، وفي تفرغ العمل السياسي من مضمونه، والتلاعب بعقول المستهلكين من المشاهدين. فحسب بورديو لم تعد القنوات التلفزيونية وبشكل خاص الفضائية منها مجرد قنوات تقدم برامج للتسلية أو التثقيف، فقد اصبحت الادوات الرئيسية للضبط والتحكم الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. ووفقاً للمصطلح الذي استخدمه بورديو، فالتلفزيون عبارة عن اداة من ادوات العنف الرمزي الذي تمارسه الطبقات الاجتماعية التي تهيمن على هذه الادوات وتسيّرهما. وبحكم تأثيره الواسع يعتبر بورديو وان التلفزيون بألياته المتعدد لا يشكل خطر على مستوى الانتاج الثقافي من فن وآداب وعلم وفلسفة وقانون فحسب، بل بات يهدد ايضاً الحياة السياسية والديمقراطية. وذلك لان العمل الصحفي اصبح يعتمد على

(1) - ابراهيم عيسى عثمان ، نفس المرجع ، ص 173 .

(2) - أكرم حجازي ، مرجع سبق ذكره.

(3) - بيير بورديو ، العنف الرمزي (بحث في اصول علم الاجتماع التربوي)، ترجمه نظير جاهل ، بيروت : المركز الثقافي العربي ، 1994 ، ص 07.

(4) - بيير بورديو ، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول ، ترجمه درويش الحلوجي ، دمشق : دار كنعان ، 2006.

القوى الخارجية أكثر من أي مجال من مجالات الانتاج الثقافي الأخرى، انه يعتمد بشكل مباشر على الطلب انه يخضع لشروط السوق، وربما أكثر للمجال السياسي.

وقد عالج بورديو في كتابه الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام الحديثة وخاصة منها التلفزيون من تلاعب وتأثير في عقول الناس. وهذا ما دعاه الى التساؤل: كيف تعمل هذه الوسائل في تشكيل الافكار والوعي العام؟ وكيف تعمل هذه الآليات في توجيه الوعي والراي العام وتشكيلهما؟. من يقوم بالتحكم في هذه الآليات وبادارتها؟ هل هم الصحفيون الذي يعملون في هذه الاجهزة ام انه النظام السياسي او البنية. اي الذين يعملون في اطاره؟.

ان المجتمع يخضع يخضع لادوات السيطرة والتحكم التي تهدف الى توجيهها نحو استراتيجيات محددة، ودور ادوات الضبط والتحكم هذه هو احكام السيطرة على المحاور والحركات المختلفة التي تتم داخل المجتمع. وكما يرى بورديو انه لا يقتصر الدور الخطير الذي يلعبه التلفزيون على التأثير المباشر على المشاهدين، ولكن هذا التأثير يمتد كما يوضح بورديو في هذا الكتاب الى مجالات الانتاج الثقافي الأخرى، وهو ما ينبه الى خطورته بشكل خاص.

ويرد في كتابه كثير من التساؤلات منها: من يمتلك المعلومات؟ ومن يسيطر ويتحكم؟. هكذا كان الامر يميز المراحل المختلفة التي مرت بها المجتمعات الانسانية. ففي المجتمع الاقطاعي بين السادة والعبيد، السادة يملكون كل شئ بما في ذلك العبيد، وبالتالي فقد كانوا يسيطرون على كل شئ يتحكمون فيه. الشئ نفسه نلاحظه في الاشكال المختلفة التي طرأت على المجتمعات بعد ذلك. الصراع كان دائماً بين طرفين بصرف النظر عن طبيعة المجتمع الذي يدور فيه الصراع، فمن ناحية هناك من يملكون وسائل الانتاج وادوات السيطرة والتحكم، ومن ناحية اخرى هناك دائماً اولئك الذين يخضعون لشروط هذه السيطرة ويسعون للتحكم فيها. حدث هذا بين الاقطاعيين ممن يملكون الارض ومن عليها من البشر، وبين الفلاحين الذين خاضوا نضالات وقامو بثورات عديدة من اجل التحرر. الظاهرة نفسها يمكن ملاحظتها في ملاحظات بورديو في المجتمعات الراسمالية. بحيث ظلت المواجهة الاجتماعية والسياسية من حيث الجوهر هي نفسها، اي الصراع بين من يملكون ويسيطرون (في هذه الحالة ملاك الاراضي والمصانع والورشات) وبين من يعيشون في ظل شروط ومحددات هذه الهيمنة والسيطرة (العاملين من العمال والفلاحين اساساً). ولعل من الاهمية بمكان الاشارة هنا الى ان الامر لم يكن يختلف كثيراً من حيث المضمون في المجتمعات التي اتبعت طرقاً مختلفة في التنمية، ونقصد هنا المجتمعات التي حدثت فيها تغيرات في طبيعة النظام السياسي بعد ثورات وحركات اجتماعية عنيفة. وهي المجتمعات التي كانت تعرف بالاشتراكية. ففي هذه المجتمعات ظلت معادلة من يملك يحكم ويسيطر صحيحة حيث انتقلت ملكية وسائل الانتاج، وادوات التحكم والسيطرة الى الدول التي كان يسيرها ويديرها شرائح اجتماعية بيروقراطية حلت محل الملاك والمسيطرين القدماء. وبورديو في العصر الحديث يرى ان من يملك المعرفة والاسس العلمية والتكنولوجية، ومن ينتج ويتحكم في ادوات انتاج ونشر هذه المعلومات بصورة مختلفة هو الذي يحكم ويسيطر ويفرض رؤيته ومنطلقاته - الهايتوس - على الآخرين .

سادساً: مقارنة التحليل الاستراتيجي:

1- أطروحة ميشال كروزيه في التنظيم البيروقراطي: Michel Crozier .

ميشال كروزيه هو عالم الاجتماع التنظيمات، ولد في فرنسا سنة 1922، يعتبر مؤسس المدرسة الفرنسية للتنظيمات. قام بتأسيس مركز علم الاجتماع التنظيمات، عمل منذ 1950 في الادارات والتنظيمات العمومية خصوصاً. استهل بدايته العلمية بدراسة الحركات العمالية والاشتراكية، ثم الحركة النقابية بعد حصوله على شهادة في التجارة سنة 1943، دعم تكوينه بدراسات

عليا في الاقتصاد والآداب والادارة. ثم تحصل سنة 1947 على منحة دراسية الى امريكا، والتي قام بها بأبحاث عن الممارسات التفاوضية لنقابات العمال في كتاب "نقابات وعمال امريكا" الذي نشره سنة 1951، وكتاب "الموظفون الصغار في العمل" الذي نشره سنة 1956 حيث صرح فيه علانية بتبني الايديولوجية الماركسية اليسارية، ودرس فيه غيار الوعي الطبقي عند الموظفين الصغار.

يعتبر ميشال كروزيه مؤسس التحليل الاستراتيجي، حيث طوّر اقتراب انماط اليسرورات التنظيمية المبنية على السلطة، وهو استاذ علم الاجتماع بجامعة هارفارد، واستاذ زائر بمدرسة العلوم الاجتماعية بجامعة كاليفورنيا، ومدير المركز السوسولوجي للتنظيمات، ومدير الطور العالي لعلم الاجتماع في معهد الدراسات السياسية بباريس الذي أسسه سنة 1972.⁽¹⁾

لقد استفاد كروزيه من المنظورات النظرية كالبناية الوظيفية، والماركسية التقليدية والمحدثه، ونظرية الفعل الاجتماعي والتفاعلية الرمزية، والبنوية ونظرية الانساق (النسقية). وقدم نقداً لعدد من المنظورات السوسولوجية وكان من اهمها نظرية ماكس فيبر حول البيروقراطية. كل هذا دعاه الى تبني توجهاً وظيفياً نسقياً في تحليله لوظائف التنظيمات الداخلية، واسباب تعثرها، والاهتمام بدراسة العلاقات الداخلية، ومواقف الفاعلين، وعلاقات السلطة، ومختلف العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافر والمنافسة والتباغض والعداوة والصراع، وهي سلوكيات تعبر عن توجهات الفاعلين وعن مواقفهم المسبقة عن استراتيجياتهم.

قام كروزيه في مركز الدراسات السوسولوجية CSO ومعهد العلوم الاجتماعية للعمل ISST بأبحاث ودراسات امبريقية بحث فيها عن طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل التنظيمات البيروقراطية، وانماط التفاعل بين الافراد باختلاف مناصبهم الادارية وتكوينهم واستراتيجياتهم من خلال العلاقات والرهانات التي يستند اليها. وبناءً على ذلك تتفق هذه الاطراف على قواعد السلوك والتفاعل والمعاملة التي تستند هي الاخرى على القيم الثقافية، والى نظرة الفاعل نفسه الى التنظيم. وبذلك ارتكزت تحليلات كروزيه في مستهلها في بناء طروحات وتصورات جديدة استند المحللون عليها لدراسة وضعيات تتميز بعلاقات السلطة في ظل التناقضات النسقية.

انطلق كروزيه في تحليلاته ليس من اقتراحات واسهامات نظرية فحسب، بل من ممارسات وتطبيقات، أي الانتقال من التحليل الوضعي الى البحث المتمحور حول الفعل من خلال ضم حتميات السياق والبيئة، والعقلانية في نطاق النسبية. وذلك من خلال تأويل مختلف عمليات التفاعل والتبادل التي تكون في الشبكة الداخلية لنسق الفعل. ونلاحظ هنا أن كروزيه يستخدم التحليل الاستراتيجي والتحليل النسقي كمنطيق متعارضين ومتقاربين. فالتحليل الاستراتيجي يركز على التفاعل ليكشف النسق، على ان التحليل النسقي يهتم بالنسق ليصل مع الفاعل الى البعد العرضي غير الطبيعي لنظامه المبني.

تسمح لنا طروحات كروزيه بالفهم العميق للآليات البيروقراطية، ومختلف مشاكل التغيير، وازمة القطاع العمومي، والانماط التسلسلية، والسلطة، واتخاذ القرارات بالتنظيم البيروقراطي، والمشكلات والحالات الباطولوجية (الخلل الوظيفي في مفهوم ميرتون). حتى وان كروزيه لم يركز على دراسة الصراع، لكن جاءت تحليلاته فيه ضمن دراساته عن السلطة والبيروقراطية. ونحن اذ بدورنا نحاول استنباط وقراءة افكاره حول التنظيم البيروقراطي، والسلطة في كتبه الموالية:

في كتابه "الفاعل والنسق"⁽¹⁾ وجه كروزيه انتقادات للنظريات السوسولوجية والسيكولوجية التي تكتفي باعطاء اعضاء التنظيم ادواراً محددةً وسلوكاً عقلانياً محددًا، فالنظرية السيكولوجية التي تنطلق في دراساتها الى فهم شخصية الافراد المكونين للتنظيم بصفتهم كيانات فردية، ويتميزون بدرجة من الاستقلالية النوعية بعضهم البعض، وعن النسق التمظيمي، وان سلوكيات الافراد تحكمها العلاقة الميكانيكية. وانتقد النظريات (مدرسة العلاقات الانسانية) التي ترى بأن سلوك الافراد داخل المنظمة هي نتيجة للوضعية

(1) - erlhard friedberg , michel crozer , center de sociologie des organisation ; le temps 10.00 , date 30.11.2010 , www.cso.edu .

(1) - Michel crozer , Erlhard friedberg , L'acteur et le système , paris , edition du seuil , 1977 .

الفيزيكية والمهنية التي يعيشون فيها، وما تتضمنه من امتيازات وتكلفة ذهنية وجسمية ومادية. كما لم يعتبر كروزبي التنظيمات كما اعتقدت الوظيفية كيانات اجتماعية، بل وان التنظيم ظاهرة طبيعية.

واقترح كروزبي بدلاً لذلك نظرية العقلانية المحدودة، حيث ان التنظيم عنده مجال لدراسة متغيرات عديدة مرتبطة بدراسة السلوك الانساني الصادر عن الطبيعة الانسانية البحتة. حيث يتمتع كل فرد بعقلانية نسبية محددة، فسلوك الافراد ليس استجابة آلية ميكانيكية للوضعية المهنية، ولا لشخصياتهم ككيانات فردية، وانما هو فعل واعى نابع من اختياراتهم. تسمح لهم باستخدام استراتيجيات فردية من اجل تدعيم او تقوية مراكز القوة والنفوذ - السلطة - واستعمالها في علاقاتهم التفاوضية بغرض الدفاع عن مكاسبهم التي يتمتعون بها او الحصول على مكاسب ومكانات جديدة. (اي ايجاد التدابير اللازمة لقضاء المصالح وتحقيق الاهداف).

انطلق كروزبي من المسلمة التي مردّها ان كل فرد في التنظيم له اهداف واستراتيجيات داخل التنظيم، ومن ثمة يتسم التفاوض بالديمومة والتنظيم، وفي الواقع لا يتفاوض التنظيم كتنظيم، بل يتفاوض الافراد مع بعضهم البعض ومع السلطة التنظيمية. فالافراد يتصرفون في التنظيم بعقلانية محدودة، فكل فرد ينظر الى التنظيم من زاوية اهدافه الخاصة، ومن زاوية مهامه واختصاصه في العمل، واستخدام استراتيجيات لتحقيق اهدافه ومصالحه وتدعيم مكانته، وهنا لا بد ان يتضمن هذا السلوك المنافسة والصراع والتعاون بين الافراد والاستراتيجيات الجماعية لتحقيق الاهداف المشتركة.

عرفنا ان كروزبي يركز على الطابع المحدود لعقلانية الافراد من خلال وضع مفهوم السلطة على اساس التبادل والتفاوض والتعاون والصراع. بحيث تظهر علاقات سلطة عندما يمتلك طرفان او اكثر على الموارد بشكل متباين على حتمية التبادل او الصراع لتسيير هذه الموارد، لتي تعطي القدرة على عدم توقع او التنبؤ بسلوكهم او مواقفهم في الحالات التي تخلفها هذه السلوكات. ولهذا فان علاقات السلطة هي تفاوض دائم يسعى كل طرف الى زيادة مجال عدم توقع سلوكه من طرف الفاعلين الاخرين. والسلطة عند كروزبي هي من احد ميادين الصراع لاحداث التوازن بين عناصر القوة، والسلطة هو انما لا تكون سبباً في الصراع فقط، بل وتكون ايضاً سبباً في اثاره عمليات التبادل (كتبادل المصالح والامتيازات) والتعاون من اجل تحقيق المآرب والطموحات الشخصية من خلال افتعال استراتيجيات.

ونستنتج اخيراً من اطروحة ميشال كروزبي ان:

- التنظيم عبارة عن بناء اجتماعي يطور فيه الفاعلون استراتيجياتهم الفردية الخاصة.
- يعد توزيع السلطة واصولها من العوامل الهامة والمفسرة للتنظيم ويسره.
- المنظمة عبارة عن مجال يتحالف فيه الافراد ويتعارضون من اجل الدفاع عن منافعهم ومصالحهم.
- ان جُل المشاكل التي تحدث في المجال التنظيمي من اصل سياسي (طرق توزيع السلطة).

أما في كتابه "عالم موظفي المكاتب"⁽¹⁾

تعتبر البيروقراطية من المسائل الاساسية لعلم الاجتماع، وتمثل البيروقراطية حسب ماكس فيبر Max Weber وسيلة من وسائل العقلنة والترشيد، فبالنسبة اليه تمثل البيروقراطية حالة صحية تسود فيها القوانين، ويتجه فيها الافراد الى خدمة الغاية التي وجوا من اجلها في هذا التنظيم، وتتسم بالموضوعية (القواعد اللاشخصية) وبطابع الخبرة والتخصص الوظيفي، والنسق الهرمي الاجباري الذي يستوجب الخضوع والرقابة. وقد جاءت اسهامات علمية لبعض مطوري النظرية الفيبرية من امثال ميرتون Merton وبنديكس Bendix وقولدر Gouldner قامو فيها بدراسة الافرازات السلبية التي ظهرت في الواقع الاجتماعي عند ادخال هذا النظام العقلاني القانوني، الذي ادى الى التطبيق الدقيق للقواعد القانونية، فأصبحت بذلك ضرورية اكثر منها فعالة بالنسبة للافراد، لانها

(1) - michel crozer , le monde des employes de bureou , paris , edition du seuil , 1965 .

توفر لهم الحماية القانونية، والضمانات اللازمة لحقوقهم على حساب المحفزات للقيام بواجباتهم، مما يؤدي الى اجتياح آخر لقوانين اخرى من اجل ضمان حقوق التنظيم لدى الافراد. وهكذا دواليك حتى نصبح امام تضخم متنامي للقواعد القانونية، وضعف متزايد في فعالية التنظيم، وهذا ما اطلق عليه ميشال كروزيه بـ "الحلقة المفرغة"⁽²⁾.

ان التنظيم البيروقراطي حسب كروزيه عبارة عن نسق تكون فيه عملية تصحيح الافعال معطلة، بمعنى انه عدم التقويم. ومن ثمة يكون الافراد داخل التنظيم ضمن نموذج من الحلقات المفرغة و "عزلة" الفئات المهنية تثير المشاكل، ويستغلها الافراد بصلاتهم لتوسع مجال سلطتهم، وبالتالي تؤدي هذه الوضعية الى احباطات وضغوطات تؤدي الى نشر قواعد جديدة وتقوية مركزية محتكرة للسلطة والتحكم. وقدّم في هذا كروزيه تعريفاً للبيروقراطية على انها: "نسق تنظيمي عاجز عن التعديل بدلالة الاخطاء والاختلالات، بحيث يكون سوء التسيير من العناصر الضرورية، والاساسية لبقاء توازنه".

ضمن التنظيم البيروقراطي، الفاعل يكون نشطاً يسعى للبحث عن افضل الامتيازات لوضعيته، ومن ثمة لا يركز هذا التمثيل البيروقراطي على ردود الافعال السلبية للفرد في التنظيم، بل على معرفة الطبيعة النشطة له، والذي يبحث بكافة السبل والوسائل للحصول على اكر حصة يمكن ان يصل اليها (المكانة. القوة) من خلال الوسائل التي يتمتع بها.⁽³⁾

لقد اعطى كروزيه معنى لا يختلف عن ماهو شائع ومتداول بين عامة الناس، والتي تعني عنده: "تعقيدات غير ضرورية، نماذج كابحة خانقة للشخصية". وهذا بعدما قام بدراسته لـ الحالتين: الاولى وكالة مالية (محاسبة) تابعة لوزارة المالية. والثانية تجمع صناعي عمومي.⁽⁴⁾

- الحالة الاولى: وجد ان الوكالة مقسمة الى عشرة فروع كل فرع يضم مائة شخص، مع وجود اطار على كل فريق، وطبيعة التنظيم كان صارماً وهرمياً وتسلسلياً، واتخاذ القرارات وتحديد نظم التنظيم هي من اشراف المديرية الوطنية (المركزية) والمستخدمين ووظفوا على اساس المسابقة، وفرص الترقية غير ممكنة على الاطلاق الا في حالة معاودة المسابقة للترقية. وعموماً كان جو العمل سيئاً. حيث كان يتميز بالاضطرابات، ونشاط مكثف للنقابات، مع تسرب نرفع للمستخدمين، وكانت الادارة تعتقد ان هذا الجو مرده الى ضعف الاطارات التي تراس الموظفين. وخلصت المقابلات الميدانية الى:

- حكم سلمي من طرف موظفي الوكالة - ووجود عزلة اجتماعية غياب الزمالة.

- تضامن سلمي للمستخدمين موجه ضد مديرية الوكالة.

- علاقات جيدة بين الموظفين والاطارات وعكسها بين الموظفين والادارة.

- الحالة الثانية: التجمع الصناعي هو تنظيم عمومي كبير يضم ثلاثين مصنعاً بـ 12.000 موظفاً، ويوظف انواع مختلفة من المستخدمين، كان التنظيم متمركزاً جداً، ويتميز بالتخصص الدقيق وتقسيم للعمل، وبظوابط قانونية محكمة، بتعليمات وقواعد صادرة من الرؤساء، ووجود نظام للعلاوات على المردودية والاقدمية، غير ان هذا التنظيم عرف ضغوطات اجتماعية بين الجماعات التي كانت معارضة لكل تغيير، وبين عمال المكننة.

ومن خلال الحالتين الدراسيتين يخلص كروزيه الى ان الصرامة التي يتم بها تحديد المهام والمسؤوليات والعلاقات فيما بينها وشبكة العلاقات الانسانية الضرورية لتنفيذها تجعل من الصعب الاتصال بين المجموعات فيما بينها، ومع الحيط ايضاً، وان الصعوبات الناجمة عوض ان تأخذ كمبررات لاعادة النظر في النموذج المستعمل، فأثما استعملت من طرف الافراد والجماعات لتدعيم وتحسين وضعيتهم في الصراع الدائر حول السلطة داخل التنظيم. ان هذه السلوكات تحدث ضغوطات جديدة لارساء اللاشخصية

(2) - محمد المهدي بن عيسى، "مقاربة سوسولوجية لتحليل ازمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 01، ديسمبر 1998، المركز الجامعي ورقلة، ص 11.

(3) - michel crozer, le monde des employes de bureou, ibid, p 237.

(4) - j.c. sched, les grandes auteurs en organisation, paris edition du dunod, 1980, p27.30.

واللامركزية، حين ان هذين الاخيرين تمنحان في مثل هذا النظام الحل الوحيد الممكن للتخلص من الامتيازات المفرط فيها، والتي اكتسبها الافراد والجماعات.

وقد خرج بأربع سمات للتنظيم البيروقراطي هي: (1)

- ان ترقية القواعد اللاشخصية يضمن استقلالية الموظف ومنه وبالتالي عزلته.
- ان مركزية القرارات تزيل اي سلطة اعتبارية مهما كان نوعها.
- تقوقع وعزلة كل فئة مهنية مع الضغط الذي تمارسه الجماعة على الفرد.
- توسيع السلطة الموازية حول مناطق الازتياب.

وفي دراسته عن البيروقراطية التي ركزت على علاقات العمل الداخلية والعلاقات الاجتماعية، يشير الى ان سلوك الافراد يختلف باختلاف الجماعات التي ينتمون اليها اولاً، ويختلف باختلاف اثر البيئة الخارجية ثانياً.

ويذهب في تحليله لاثر الجماعة الى دراستها داخل جو المكاتب، لانها الخلية الاصلية لعلاقات التفاعل هذه، واليت يتم التعبير عن المشاركة والتعاون وتقسيم العمل، والدخول في علاقات تبادل لساعات طويلة من العمل. ورغم هذا التقارب الفيزيقي للاشخاص فإنه لاحظ اهم علامات التوتر والصراع، وهي عدم حرارة العلاقات وحميميتها، وبقائها منحصرة في اطارها الرسمي، والبرودة والتحفظ، واحياناً تكون مزعجة، ويقدر ما تبدو هذه العوامل مقدمات للصراع، فإنها وسائل لحفظ الصراع في حدوده الممكنة، بل وحفظ التعاون في ادنى حدوده الرسمية ايضاً.

كما لاحظ ان الصراعات تكون بين الاجيال والمستويات العمرية المختلفة لتباعد وجهات النظر، وترجع ايضاً الى المنافسة لانها تتطور الى صراع فيما بعد، والى العلاقات السليمة، وكيفية معاملة الرئيس لمؤوسيه.

- وفي كتابه "الظاهرة البيروقراطية": (1)

عمد كروزى الى دراسة البيروقراطية من منظور انساني، فربط بين تطورها، وتساؤل الحرية الفردية، في ظل مجتمع تحكمه وتتحكم فيه دوائر الدولة من خلال موظفين متسلسلين هرمياً، والمعتمدين على السلطة الحاكمة، وهكذا فقد رثى لحال البيروقراطية وخاصة عند دراسته الحقلية عن النظام الاداري الفرنسي في عدد من المؤسسات المالية والصناعية. واعتبرها تنظيمياً لا يستطيع تصحيح سلوكه عن طريق ادراك اخطائه السابقة، اذ ان القواعد التي تعتمد عليها البيروقراطية غالباً ما يستخدمها الافراد لتحقيق اهدافهم الشخصية.

وقد توصل كروزى بعد دراسته للبيروقراطية انها نظام يتعارض مع الابتكار الاداري، اذ ان العرض الآلي الاداري للسلوك الانساني، الذي يشكل قاعدة البيروقراطية يؤدي الى خلل وظيفي خطير، لان بنية المنظمة تؤدي الى اشراف متزايد من قبل القادة

(1) - michel crozer , le monde des employes de bureau , op cit , p 236 .

• تجدر بنا الاشارة هنا الى أن ميشال كروزيه وظيفي الاتجاه، بحيث انه لا يدعو الى التغيير والصراع في التنظيمات كما هو الحال بالنسبة للماركسية المحدثه، وانما نجده قد لاحظ بعض من مظاهر الصراع في المنظمات محل دراسته، ونرى بأنه يدعو الى تعاون الافراد والجماعات من أجل خدمة اهداف الاشخاص واهداف التنظيم. وذلك يكون من خلال انساق التحالفات بين الفاعلين الاجتماعيين.

(1) - michel crozer , la phénoméne bureaucratique , paris , edition du seuil , 1963 .

على انتظام سلوكيات الافراد المرؤوسين. لذلك قام بدراسة علاقات السلطة والقيادة التي تربط بين الافراد، وعلاقة هؤلاء الافراد بالمهاتن والمسؤوليات التي يقومون بها، وطموحاتهم الشخصية. ورأى كروزي ان الفاعلين سواء كانوا فراداً او جماعات عمل يتمتعون بدرجة من السلطة سواء في علاقاتهم بالمنظمة أو في علاقاتهم بعضهم بعضاً. ويتمتعون بدرجة من الاستقلالية والتي تضفي الى استعمال استراتيجيات هجومية واخرى دفاعية في علاقاتهم بالمنظمة او مع بعضهم البعض. وهذه الاستراتيجيات مستمدة اصلاً من خلال السلطة المكتسبة، ومن خلال الموارد المادية والمعنوية التي يتمتعون بها، وكذا العوائق التي تواجههم داخل التنظيم، وأن كل فاعل داخل المنظمة يسعى جاهداً لتعظيم منفعة المعنوية والمتمثلة في السلطة، اي حصوله على موارد أكثر تجعله في مكانة تفاوضية قوية في علاقاته مع الآخرين، وبالسلطة الادارية القيادية. والمستمدة من كفاءته المهنية، أو من خلال امتلاك المعلومة واحتكارها، وكذا استخدامه لمنطقة الارتباب، واستعماله القواعد والقوانين التنظيمية. ففي ظل هذه الظروف تصبح المنظمة عبارة عن تجمع لاستراتيجيات متصارعة ومتضاربة (تصادم الاستراتيجيات نتيجة تصادم المصالح والاهداف) بحيث تسعى كل استراتيجية الى التعاون من اجل استمرار العلاقة واستمرار الفعل الجماعي المشترك، ومن اجل الفعالية التنظيمية.

وهكذا فقد بحث كروزي في دراساته الميدانية عمامل الصراع والتعاون، وبذلك فقد ركز على علاقات السلطة باعتبارها مصدر للصراع، وأكد على ضرورة فهمها من اجل فهم العلاقات بين الافراد، وكذا فهم الوضعيات المهنية والتنظيمية. وفهم الخصائص التنظيمية للمنظمة كونها بيروقراطية أم اتوقراطية أم ديمقراطية، وحيث فهم الاطر الثقافية للمنظمة والافراد المنتمين اليها.

لذلك نجد قد درس الظروف الفيزيائية المادية والمعنوية بها، وبحث في مختلف العلاقات بين الفئات السوسيو مهنية باختلاف طبائعها، وبحث في متغيرات المناصب والرتب الادارية، وأثر ذلك على العلاقات داخل المنظمة، كما درس متغيرات عديدة منها العلاقة بين الجنسين، والعلاقة بين العمال ذوي الاقدمية والعمال الجدد، بالاضافة الى ذلك درس الحوافز والامتيازات المقدمة للموظفين من علاوات و... الخ -العلاقات الانسانية بصفة عامة- وتأثيرات ذلك على سلوكياتهم وفعالهم كالتمتع بالرفاهية وتوفير الوسائل من انعدامها، وركز اهتمامه على العلاقات التفاعلية بين الموظفين معلاقات الزمالة.

ومن بين ملاحظاته الميدانية نجد أنه لاحظ نقص في التفاعل بين المستخدمين وعلاقات الصداقة، بل هي في الغالب علاقات عمل، ولاحظ نقص في العملية التبادلية، ونقص في التضامن والتعاون، وشيوع الحقد والغل والكارهية والعدوانية اتجاه المسيرين. ولاحظ حراك اجتماعي بالمصنع كرحيل المستخدمين بسبب جملة هذه الظروف والمشاكل. ونتيجة اللامبالاة من قبل الادارة بالعمال وتهميش المستخدمين نتيجة لعدم الدفاع عن مصالحهم والمناداة بحقوقهم، وانه بالرغم من وجود نقابات عمالية لكن المشاكل تبقى مطروحة بالتنظيم. وكل هذا يؤثر على عمليات التعاون الا في تعاون العمال بعضهم لبعض في وجه السلطة التنظيمية، وهذا ما أثر سلباً على سير التنظيم وفعاليتها.

وقد وضح كروزي في الاخير كيف ان السلطة تمتد في مناورة متقنة الى استراتيجية اتصالية كامتلاك المعلومة والاستحواذ عليها (التي تعطي القدرة على المساومة والمفاوضة) والتي لا تفتقر على الضغط والقوة فقط بل على الوسائل الكفيلة بالدفاع عن المصالح او تحقيقها.

وتبين له في دراسته عن السلطة والواقعية في الاحتكار الصناعي أنه:

- لا يتوافق التوزيع الحقيقي للسلطة مع التوزيع التنظيمي الذي يقدمه النظام.
- تتواجد مختلف الجماعات والفئات المهنية في صراع من اجل الابقاء على السلطة او الزيادة فيها.
- الوسيلة الوحيدة للحصول على السلطة هي مراقبة منطقة الارتباب.
- تحاول كل فئة التأثير بالارتباب، وهي ما يمتلكه العامل من الكفاءة والقدرة المهنية العالية، أو التخصص المهني، تمنح صاحبها امكانية تفاوضية عالية، تجعله يستخدم منطقته الارتبابية لعصب الآلة عمداً لاستخدامها كرهان يواجه ويفاوض به السلطة.

ولهذا كانت سلطة الصيانة بالمصانع واسعة امام الادارة، وكان الصراع حياص ودائماً، مما يجعل كروزي يستنتج ان الظاهرة البيروقراطية ليست من طبيعة ثقافية بل من طبيعة بنائية. وسلم في الآخير بانه لا يوجد اي خالٍ من الصراع على السلطة، أو لا يعاني من مشاكل وتوترات تولدها علاقات السلطة.

- خلاصة الفصل:

نفهم من خلال عرض الاتجاهات السوسولوجية التي درست ظاهرة الصراع الاجتماعي والثقافي والتنظيمي، بأن هناك اختلاف كبير بين نظرية واخرى من حيث الطرح والتحليل. فمنهم من ركز على النظام الاجتماعي ونبد التغيير، ومنهم من دعى الى التغيير ونبد النظام.

جمعت الخلدونية بين انساق التعاون وانساق الصراع، في اتساق وتكامل مستمرين، بحيث أن نسق التعاون يصبح صراعياً أو مسبباً للصراع فيما بعد، في صراع بين العصبية القبلية في العمران البدوي والحضري أيامه. فهذا الصراع ليس صراعاً بين الدماء، ولا راجعاً إلى مجرد الاعتداد بالأنساب، وإنما هو صراع من اجل البقاء وصراع ومن اجل تحصيل لقمة العيش في العمران البدوي، ويتحول هذا الشكل من الصراع، من صراع من أجل تحصيل المعاش، إلى صراع من اجل تحصيل الحكم والملك، لان غاية العصبية هي السعي لتقلد الملك (السلطة) في العمران الحضري، إلى حين ذلك يتم التصارع بين العصبية القبلية على الملك، فكل عصبية تسعى للإطاحة بالملك والإعلاء من شأنها، إذن إن فعل الصراع في العصبية الخلدونية يتراوح بين التعاون والصراع، فيكون الصراع بين العصبية القبلية المختلفة من اجل الوصول إلى الحكم، بينما تكون الغلبة للعصبية الأقوى.

أما النظريات البنائية الوظيفية التقليدية والحديثة، فتنظر للمجتمع بأنه يمثل وحدة وظيفية تترايط فيها أجزاءه، وتؤدي وظائفها النوعية في اتساق وانسجام، بحيث يؤدي الإخفاق في تحقيق ذلك إلى مجرد اختلال التوازن داخل النسق، أو نوع من التغيير. فلا يعتبرونه صراع، وإنما يعتبرونه تحوُّلاً داخل نطاق التوازن السائد بالنسق، كما وأن تفسيراتهم لظواهر (عدم الاستقرار الاضطراب، التفكك والصراع) الموجودة في كل مجتمع وفي كل تنظيم، على أنها مجرد ظواهر شاذة ومرضية، وأنها خلل وظيفي من جراء معوقات وظيفية كما قال بذلك روبرت ميرتون.

أما كارل ماركس فقد أظهر أن الصراع الاجتماعي في المجتمع الصناعي الرأسمالي يكون بين من يملكون ومن لا يملكون، في صراع اقتصادي مادي، بين الطبقات الاجتماعية، أي انه ناتج عن التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أي بين طبقة البورجوازية (مستغلة تملك وسائل الإنتاج) وطبقة البروليتاريا (مستغلة لا تملك سوى قوة العمل)، ونتيجة لتناقض الأهداف والمصالح بين هاتين الطبقتين يكون الصراع اجتماعياً ونفسياً، حيث يؤدي في النهاية ومن خلال الثورة الاجتماعية الى تغيير علاقات الإنتاج وشكل الملكية السائدة، وبالتالي فهنا من تحليلات ماركس أن الطبقة الاجتماعية بصراعها وثورتها هي المحرك الرئيس الذي يدفع إلى إقامة البنية، هدم البنية، وإعادة إنتاج البنية من جديد.

أما جورج سيمل الذي ركز على دراسة عمليات التفاعل الاجتماعي باعتبارها الوحدة الأساسية التي يمكن عن طريقها دراسة المجتمع، واعتبر الصراع بأنه عملية اجتماعية أساسية من عمليات التفاعل الاجتماعي، والتي تتضح في تناقض وتعارض الرغبات والمصالح بين أعضاء المجتمع، وقد ميَّز بين المنافسة والصراع، بحيث رأى بأن المنافسة صراعاً غير مباشراً، وقد تكون وظائف الصراع ايجابية أو سلبية، وانه يحقق وظيفة ايجابية في التنظيمات والأنساق الاجتماعية إذا كان صراع واقعي.

ووجدنا أن روبرت بارك ينظر للصراع مثله مثل ماركس باعتباره عملية طبيعية تحدث في المجتمع، وقد نظر إلى مشكلات التحضر على اعتبارها أنها نتيجة للتنافس بين جماعات المصلحة، فمشكلات الحياة الحضرية والتحضر ترجع إلى صراع المصالح واختلاف القيم من اجل اكتساب الفوائد الاقتصادية، واستخلصنا أن نظريته في الصراع، هي صراع ايكولوجي يحدث في البيئة الحضرية.

أما أصحاب نظرية الصراع المحدثة فدرسوا المجتمع باعتباره نسقاً كلياً يتكون من أجزاء تبادلية التأثير والتأثر فيما بينها، وأن هذا النسق والنظام يتطور باستمرار، ويظم مجموعة من الجماعات تتنافس على الموارد التي تسيطر عليها جماعات الصفوة والنخبة المهيمنة على مصادر الثروة، ومن ثمة يحدد المجتمع طبيعته وشكل التنافس الرئيس على الموارد (السلطة، القوة، المكانة والثروة) مما يؤدي إلى شكل خاص من أشكال القهر والهيمنة، فرالف داهرنديروف في دراسته للتنظيمات المترابطة والمتناسقة حتمياً يرى بان شكل الصراع ليس اقتصادي كما ادعى ماركس، وإنما هو صراع سياسي، فالسلطة ومراكز القوة والنفوذ هي المناطق التي تتنافس وتتقاتل عليها الجماعات الفرعية داخل التنظيمات، التي تتحدد من خلال علاقات التفوق والخضوع، أما لويس كروز فقد رأى بأن الصراع في المجتمعات الحديثة ليس صراعاً على الملكية كما زعم ماركس، بل هو صراع على القيم وطلب المكانة والموارد النادرة، بحيث لا يكون بوسع هذه الجماعات المتصارعة، تحقيق القيم المرغوبة فحسب بل تجميع وإيداء، أو حتى القضاء على الجماعات المتنافسة، وصنّف نوعين للصراع: صراع واقعي يحدث داخل إطار من القواعد التنظيمية، والتي تتحدد فيه السلطات والمهام ويكون غالباً منظماً عقلياً، وصراع غير واقعي يعبر عن الحرمان من المشاركة في المطالب الاجتماعية والذاتية، أو عدم قدرة أطراف الصراع على تحقيق الأهداف، وغالباً ما يفسر هذا النوع من الصراع بما يسمى بالمصالح الخاصة للأفراد والجماعات. أما دافيد لوكود فرأى بأن التنظيم الواقعي الذي يقابله النظام المعياري الذي يحوي الأول، ويوجه السعي الدائم وراء المصالح فيه. أما فرانك براكن فجدده يتحدث ويربط بين القيم والصراع وطبيعة العلاقات بينهما في المجتمع الحديث، وذلك حينما طرح سؤالاً هاماً مؤداه: لماذا لا تستمر غالباً الجماعات المحرومة على غيرها من الجماعات التي تستمتع بامتيازات؟ وأجاب على سؤاله بالقول: " ذلك يعود للحراك الاجتماعي والتوقعات المتدنية والاستسلام وغير ذلك من العوامل التي يتم استيعابها وتلقينها للطبقات المحرومة من خلال النسق التعليمي ".

أما نظرية التبادل الاجتماعي بزعمه بيتر بلاو وزميله جورج هومانز، يرى الأول أنه نتيجة زيادة التباين في البنية الاجتماعية، إمكانية ظهور تنظيمات تتضمن في بنيتها القادة المعارضين، الأمر الذي يحمل احتمالات الصراع، ويرى كذلك بأن التنظيم الاجتماعي جبلي دائماً بالصراع والتعارض، مما يكون في حالة جدلية لا مفر منها، ورأى بأن عملية التبادل يمكن أن تتضمن التناقض، كما يمكن أن تتضمن التكامل، وعلى هذا الأساس فهي عمليات ديناميكية متغيرة، تحمل معنى الاستقرار والتغير.

واستنتجنا بأن أصحاب مدرسة فرانكفورت النقدية في سعيهم لنقد النظام القائم، فقد اعتقد هيربرت ماركوز أن التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقاته لم يعد الأساس لقيام صراع طبقي وثورة كما زعم ماركس، وإنما أصبحت في المجتمع الرأسمالي الحديث القوى المنتجة قادرة على إنتاج الثروات الضخمة، مما أدى بالطبقة العمالية نتيجة لما حصلت عليه من مكاسب نسبية إلى قبول ودعم الملكية الخاصة، بدلاً من الدخول في صراعات وذلك لأن المجتمعات الرأسمالية أصبحت تمارس عليها نوع من القهر والتسلط والهيمنة، وأنه قهر عقلي ومنطقي يمارس على الإنسان كله في حياته الباطنة، وعلى تفكيره وعقله وعواطفه، مما يجعله عبداً راضياً ومرتاحاً يعمل بوعي أو بدون وعي. أما يورغان هامبرماس فيرى أن الأزمة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة هي أزمة ثقافية وليست اقتصادية. وللخروج من هذه الأزمة يرى ضرورة تعلم البشرية وتطورها العقلائي من خلال تجاوز المصلحة العقلية والعلمية للوصول إلى مرحلة ومصلحة التحرر والإعتاق، ورأي بالخروج بحلول المشكلات الاجتماعية في محاولة الناس إقناع من يخالفهم الرأي بوجهة نظرهم، في محاولة التعريف بمصالحهم وبهوياتهم وإمكانية اللقاء والحوار والفعل التواصلي، وقد أغفل هامبرماس اختلاف المصالح واختلاف المنطلقات الإيديولوجية للمتفاعلين وهوياتهم.

أما آلان توران فنظر أن التغير الاجتماعي هو نتيجة التناقضات الداخلية بين مختلف المستويات الطبقيّة، ويرتبط بالسيطرة والتباين في المجتمع، والمجتمع عند وليد التاريخانية. فالتغير يحدث عن طريق الصراع الذي تقوم به الحركات الاجتماعية التي لها مطالبها ومصالحها وتتحدد إرادتها بالحصول على الحقوق المهضومة وحقوق جديدة، كالحقوق الثقافية في المجتمعات ما بعد الرأسمالية التي تختلف عن الحقوق التي كانت تطلبها الطبقات الاجتماعية فيما يتمثل في الحقوق الاقتصادية المادية في المجتمعات الرأسمالية، ورأي بأن الحقل التاريخي ينتج تغيرات داخلية، وسببها الصراع بين الطبقات المسيطرة والطبقات الراضية للنظام (قوى التغيير)، ومن حيث تتولد الأزمات وذلك من خلال ظهور شرائح في المجتمع تمتلك باع من المعرفة والثقافة قصد الصراع ولا تتركه يصل إلى مداه وهدفه، ولاحظنا من تحليلات توازن أن احتكار ملكية الثورة لا يحتل مكان الصدارة في العملية الصراعية، بل إن ملكية القوة هو أساس عملية الصراع من حيث تقسيم المجتمع إلى مسيطرين وخاضعين، وتعتمد هنا العملية الصراعية على التاريخانية.

أما بيير بورديو فأخذ نفس المأخذ حينما طرح تساؤلاً مؤداه: كيف تجدد البنى، وكيف يعاد تشكيلها؟ واعتبر المجتمع مجالاً مفتوحاً مشكلاً من حقول (اجتماعية، سياسية، علمية، اقتصادية...) يشغلها مفوضون مهيمون وآخرون مهيمن عليهم بواسطة رأس مال ليس مادي فحسب، بل رأس مال رمزي واجتماعي وثقافي، ورأي بأن البنية الاجتماعية ترتبط وتتضح من خلال التفاوت التراتبي بملكية القوة، ولا ينحصر جهد الإنسان في تعظيم ما يملك من أشكال ورؤوس أموال، بل يحاول كل مجال على بناء وتشكيل قيمة للمجال، تنعكس على تملك القوة الاجتماعية لجماعة المجال، ولاحظنا أن في تناوله للهيمنة وعمليات الصراع التي تعود إلى ممارسات الفاعلين الذين ينتمون إلى طبقة معينة (هابتوس) تجمعهم ظروف مماثلة، ولأن الكل يحاول الحصول على ما له قيمة لتحسين وضعه أو الإبقاء عليه، الأمر الذي يولد الصراع الطبقي عامة، والتنافس بين أعضاء المجال في تناوله الإنتاج الثقافي والذي يمتاز أيضاً بعلاقات الصراع.

أما مقارنة التحليل الاستراتيجي بزعمه ميشال كروزيه والذي هو في حقيقته وظيفي بنيوي فهو لا يدعو إلى الصراع في المنظمات، ولا إلى محركات للتغير إلا ما يظهر في انساق التحالفات التي يقيمها الأفراد والجماعات، وإنما عالج وبحت في المشكلات التي ظهرت في المؤسسات التي درسها، والعلاقات التي تكون بين معظم الفئات المهنية نظراً لطبيعة الوضعية والظروف المهنية، فقد استنتج أن الفاعلين الاجتماعيين داخل المنظمات يبنون استراتيجيات ودية وتحالفية ويؤسسون سلطات فعلية وقيمون أنساقاً من

التحالفات متفاوتة من أجل تحقيق الأهداف الجماعية بصفة عامة للمنظمة ولتحقيق الأهداف الخاصة والذاتية لكل إستراتيجية فردية تنسم بالتفاوض مع بعضهم البعض ومع السلطة التنظيمية، واعتبر أن السلطة هي إحدى ميادين الصراع لإحداث التوازن بين عناصر القوة. والسلطة عنده لا تكون سبباً في الصراع فقط، بل وتكون أيضاً سبباً في إثارة عمليات التبادل والتفاوض (وتبادل المصالح والامتيازات) والتعاون من أجل تحقيق المآرب والطموحات الشخصية من خلال افتعال الاستراتيجيات الفردية والتحالفات الجماعية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: سوسولوجية الصراع، العمران والبنية الاجتماعية.

- تمهيد:

أولاً: سوسولوجية الصراع.

ثانياً: ماهية البنية الاجتماعية.

ثالثاً: العمران والمجتمع، مقاييس ومعايير التمييز بين المجتمعات المحلية.

- خلاصة الفصل.

- تمهيد:

إن كل التحليلات للأطر والإتجاهات النظرية في تحليلاتها لظاهرة الصراع الاجتماعي والتنظيمي، لم تخرج عن إطارها الاجتماعي والثقافي والبيئة التي دُرست في ضمنها ظاهرة الصراع الاجتماعي، فإبن خلدون كما رأينا سابقاً ربط بين العمران البدوي والحضري، وما يحدث فيه من تفاعلات وتبدلات في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمظاهر الصراع المتولدة. وكذلك هو الحال عند علم الاجتماع الغربيين الأكاديميين وربطهم بين النظم الاجتماعية وخاصة منها الاقتصادية وتشكلات الصراع، وهذا ما ظهر عند كارل ماركس في الصراع الطبقي بعوامله الاقتصادية بين البورجوازية والبروليتارية، ونتيجة للتغيرات وللتحولات الاجتماعية الحادثة، تغيرت تحليلاتهم المدرسة الماركسية المحدثة في تناول الصراع، فتحوّلت عوامل الصراع من صراع مصالح اقتصادية إلى صراع مصالح سياسية على السلطة والنفوذ والقوة، نتيجة تحول النظام الاجتماعي البورجوازي وسيورته. وفي ظل هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية من المجتمعات الصناعية إلى المجتمعات الرأسمالية فالمجتمعات ما بعد الرأسمالية ونتيجة للأحداث المتلاحقة وما يتعلق منها في التقدم العلمي والتكنولوجي وظهور الحركات الثقافية الاحتجاجية، أصبحت القوة ليست في متناول الاقتصاديين بل في متناول الحاملين للتعليم والثقافة. وهذا ما ظهر في تحليلات النظرية النقدية في علم الاجتماع من أمثال ماركيز وهابرماس، ويليهم بير بورديو وآلان توران وغرامشي وانتوني جيدنز وعلماء الحداثة وما بعد الحداثة وغيرهم. أي أصبحوا يتحدثون عن عوامل صراع ثقافي وليس اقتصادي، أي من يتحكم في العلم والتكنولوجيا الحديثة بمسك بزمام الأمور ويتحكم في سير المجتمعات.

إذا كانت كل نظرية تربط بين الأحداث والوقائع والتغيرات الحاصلة في شتى مجالات الحياة، وبين الصراع الاجتماعي بين أطرافه، فنحن في هذا الفصل نحاول التطرق إلى معرفة ماهية الصراع الاجتماعي والثقافي، والتنظيمي، مستوياته، أنواعه، وعوامله، بالتدرج تدريجياً من صراع اجتماعي إلى صراع تنظيمي إذا صح التعبير، وصراع الهويات الثقافية والسياسية والتنظيمية داخل التنظيمات، بمعرفة آثاره الوظيفية وغير الوظيفية، الآليات والاستراتيجيات التي يتخذها أطرافه لعله أو التخفيف من حدته وشدته. هذا ما يجعلنا بضرورة التطرق إلى دراسة البنية الاجتماعية للمجتمعات المحلية بالربط بين النظري والواقعي للبنى الاجتماعية، خصائصها وتصنيفاتها. بالتركيز على طرح أنماط المجتمعات المحلية من بدوية وريفية وحضري في اعتقادنا إن التنظيم مجال مفتوح ومغلق في الوقت نفسه يؤثر ويتأثر بالبيئة الاجتماعية المحيطة به سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية، أي بطريقة تنظيم رسمي أو غير رسمي. كما نتطرق ضمن هذا الفصل إلى معالجة وتحليل للمداخل المنهجية والنظرية المميزة للمجتمعات المحلية ونحلل وفق هذا ووفق الواقع الاجتماعي الميداني للدراسة تقسيمات وتصنيفات للمجتمعات المحلية حسب مقاييس علمية ومعايير ملاحظة ومستقرأة ميدانياً والتي نصنفها إلى (بدوية، ريفية، شبه حضرية، وحضرية) في نموذج ميداني المستنبط من الواقع المدروس. وبهذا نكون قدر ربطنا ربطاً بين شكل البنى الاجتماعية وطبائع الصراع بالتنظيمات ذات المنشأ السياسي (الهيئات المنتخبة).

I - مفهوم الصراع: ♦

تتميز الصراعات بصعوبة تحديدها نتيجة لكونها أحياناً صراعات فردية ونفسية، وأحياناً اجتماعية. وأحياناً أخرى تنظيمية وسياسية، ونتيجة لكونها كذلك صراعات دولية، وإيديولوجية (عرقية ودينية)، وعقائدية. وتمتد جذورها إلى ثوابت متأصلة في التكوين والبناء الاجتماعي والثقافي لأطراف الصراع، التي تكون بين الأفراد أو بين الجماعات داخل المجتمع الواحد، أو بين الأمم والمجتمعات. تعتمد على القيم والتقاليد التي ينشأ عليها أطراف الصراع سلوكياتهم وأفعالهم واستراتيجياتهم.

وكنا قد عرضنا بالتحليل والمناقشة الاتجاهات السوسيولوجية التي عالجت ظاهرة الصراع، وعرفنا أن التراث السوسيولوجي الذي سبق تحليله غني بموضوعات الصراع، وخاصة فيما تحمل تحليلات الماركسية والماركسة المحدثه. إذ فهمنا كيف عالج كل منظور الصراع، وفقاً للبيئة أو التشكلات الاجتماعية المنبثقة فيها ومنها. وما يكتنفها من ظواهر طبيعية وإنسانية واجتماعية ونظم اجتماعية واقتصادية وسياسية، وطبيعة الظروف والمشكلات الفئوية أو القطاعية أو الجماعية أو المجتمعية وشاملة تشمل المجتمعات على العموم. كل هذه هي التي تحدد أنماط العلاقات والأفعال الاجتماعية بأنماطها الثابتة والمتغيرة. ولعل من أهم وظائف علم الاجتماع تطوير نوعية بيئة الإنسان، وتعميق علاقاته بالإنسان، وبين الإنسان والزمان والمكان. وتحسين المظاهر والأنماط السلوكية والوظائف المجتمعية، وما يصاحب هذا من ظواهر وعمليات الصراع والتعاون والوعي، والعمل والإنتاج والفعالية والتقدم والتطور. والتي تتجسد في تحقيق الأهداف العليا للمجتمعات. والتي تكون إما بالانتظام والتوازن، أو بالصراع والتغير.

ابن خلدون نجده يتناول الصراع في حديثه عن العصبية. فحسبه إن الإنسان يعيش متعاوناً مع غيره، حتى يبدأ في السعي لتحقيق رغباته الخاصة، وهنا يبدأ الصراع بين العصبية البدوية التي تعمل بصفة مستمرة، وتربص فيما بينها للوصول إلى الملك (السلطة) ومصادره. بحيث أن أقوى عصبية هي التي تصل الملك والحكم، ويصير صراع داخل العصبية الحاكمة من أجل من يتقلد الحكم والرئاسة، إلى أن تقوى عصبية بدوية أخرى، وتحل محلها بدافع القوة المستمدة من العمق الاجتماعي (البادية)، أو من خلال تلاحم العصبية القبلية الاجتماعية.

أما هيجل فنجده يرى أن التناقضات والصراعات هي الآلية التي تتقدم من خلالها المجتمعات، من خلال عملية دياكتيكية (تصادم نسق الأفكار). والتي تشير إلى تنافس قوتين متعارضتين، يؤدي هذا التعارض إلى ظهور قوى جديدة نتيجة لهذا الاحتدام بينها. وذهب هيجل إلى أن التقدم يتحقق عن طريق الصراع وحده.⁽¹⁾

وقد حول ماركس دياكتيك هيجل من صورته العقلية الفكرية، إلى صورته المادية التاريخية، أي بدلاً من صراع الأفكار حوله إلى صراع الطبقات الاجتماعية "بالمفهوم المادي الاقتصادي". ولذلك نجده متأثر بهيجل فقد أولى الصراع أهمية بالغة، خاصة عند تناوله للمنظور المادي للتاريخ، بحيث يرى أن الأساس الاقتصادي للمجتمع - أي أسلوب الإنتاج والبناء الطبقي - يؤثر على الأشكال التي تأخذها النظم الأخرى. ونفهم أن الصراع عند ماركس يتولّد من عوامل اقتصادية.

فبينما اعتقد ماركس أن الصراع بين الطبقات الاقتصادية يعدّ القوة الأساسية في المجتمع. نجد أن أصحاب منظورات الصراع الحديثة (الماركسية المحدثه) يعرفون الصراع الاجتماعي على أنه الصراع ونزاع بين آية جماعات أو أقسام في المجتمع ينقصها الشعور بالمساواة، ويأخذ أشكال عديدة منها الصراع العرقي والإثني، والجنسي (بين الرجال والنساء)، والصراع العقائدي. بالتركيز على الصراع ذو الطابع السياسي المصلحي على علاقات السلطة والقوة في التنظيمات الاجتماعية. دون الاقتصار على مجرد دراسة

♦ إذا عرفنا الصراع Conflit بحسب تركيبه اللفظي، لوجدنا أن هذا المصطلح قد اشتق من كلمتين لاتينيتين تعنيان To Striche . To Gether، ويقصد بها تحقيق هدف معين، لا يمكن أن يصل إليه سوى أحد المتنافسين، وركب في كلمة لاتينية هي Conflicts التي تعني التضامن معاً باستخدام القوة، وهي تدل على عدم الاتفاق أو التنافر أو التعارض أو الخلاف. والصراع أو النزاع بالعربية يقابله مصطلح Conflit بالفرنسية، و Conflict باللغة الإنجليزية. فمن الجدير بالإشارة إلى أن بعض الكتابات تترجم اصطلاح Conflit بالصراع وبعضها الآخر تترجمها بالنزاع.

(1) - على الخوات ، النظرية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 149 .

الصراع في المجال الاقتصادي على النحو الذي قام به ماركس، بل ركزوا على الصراع في المجال السياسي (علاقات السلطة). وفي هذا نجد:

أن رالف داهرنديروف قد ربط الصراع بالمجال السياسي بين من يسيطرون على المصادر الإستراتيجية ويأمرون لامتلاكهم القوة، وبين الذين لا يسيطرون ويطيعون، فحيثما كانت السلطة كانت علاقات السيطرة والخضوع. لذلك يعتقد أن سبب الصراع الذي يسيطر على مؤسسات المجتمع، يرجع إلى رغبة الأشخاص المتصارعين إلى استلام زمام السلطة والقيادة، ويرى أن الصراع الصناعي أصبح من القضايا المألوفة والمتعارف عليها في المجتمعات ما بعد الرأسمالية.

وأن لويس كوزر تبعاً لتصورات جورج سيمل، حدّد قضاياها التي ترى بأن الصراع يحقق وظائف التكامل والتوافق، لدى كل طرف من أطراف الصراع، والنسق الكلي للمجتمع، والذي يدور بداخله الصراع. وقد يؤدي إلى دعم الحدود بين الجماعات، ومركزية اتخاذ القرار والتمسك بالإيديولوجي، والضبط الاجتماعي المتزايد. ويقدم تعريفاً واسعاً للصراع في كتابه "وظائف الصراع الاجتماعي" على اعتبار أنه: "نضال حول القيم، والمطالبة بالمكانة النادرة والقوة والموارد، كما أنه يتمثل في تلك الحالة التي يكون فيها هدف الجماعات المتصارعة التخفيف من حدة الضرر، أو الإصابة أو التخلص من منافسيهم".⁽¹⁾

وعبّر كوزر عن الصراع بأنه دائماً نوع من الاحتكاك. وبالتالي نجد أن الصراع ضرورة وظيفية سواء من اجل تحقيق توافق النسق عند كوزر، أو تغيير النسق عند داهرنديروف.

يعرّف اتجاه التفاعل الاجتماعي الذي بزعامه جورج سيمل أن: "الصراع هو احد الأشكال الرئيسية للتفاعل الاجتماعي لأنه يستهدف تحقيق الوحدة بين الجماعات، حتى وان تم ذلك عن طريق القضاء على احد أطراف الصراع"، وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه التمييز بين المنافسة والصراع، على أساس أن هذا الأخير يتميز بأنه شعوري ومباشر، لكنهما يمثلان اشكالا للكفاح.

رائد نظرية التفاعل الاجتماعي جورج سيمل يعطي مدلولاً سيكوسوسيولوجياً، واعتبره ظاهرة إنسانية واجتماعية أساسية من عمليات التفاعل الاجتماعي. وهو نوع من المنافسة المباشرة التي يدركها الأفراد، ويحصرهم هدفهم فيها بحيث نلاحظها في تناقض رغبات وحاجات ومصالح المتعارضين، ويعتبر سيمل جزء من التنشئة الاجتماعية الأكثر نشاطاً وحركية. لذلك ركز على الجوانب الحركية للظواهر الاجتماعية، وعلى عوامله المتمثلة في تدرج العلاقات الاجتماعية، وأشكال تقسيم العمل والجماعات الاجتماعية وتعددتها، كلها مرتبطة بالبناء الاجتماعي، كما ركز على العوامل النفسية التي تولد الصراع كمختلف مشاعر التعصب والغيرة والحسد والبؤس والطمع، والكراهية والشر والعداوة.⁽²⁾

ترى النظرية النقدية كما وسبق وأن ذكرنا أن الصراع في المجتمع الحديث ليس صراعاً اقتصادياً ولا سياسياً في الغالب بل صراع بين من يتمتع بالسلطة والمعلومات وبين الخاضع لها كما رأى أصحاب مدرسة فرانكفورت. وصراع ثقافي بين من يملك المعرفة ومن يفتقدها (تاريخانية آلان توران). وبين من يملك ويهيمن على السلطة والتكنولوجيا الحديثة، ويسيطر بعنف رمزي على الخاضعين (هابتوس بيير بورديو).

يرى ماكس فيبر أن الصراع يعبر عن علاقة اجتماعية لها عدة دلالات وعدة أوجه، منها التعبير عن التعارض والنزاع والكفاح، أكثر من التعبير عن التعاطف والمجاملة، لأنه في الحالتين يوجه الأفراد تصرفاتهم وأفعالهم بالتناقل من واحد لآخر وهكذا فالصراع لا يحمل معنأً سلبياً لسلوك غير اجتماعي، أو محطم للعلاقات الاجتماعية، فهو ظاهرة اجتماعية يمكن أن يكون لها معنيان. كما يرى فيبر أن الصراع بين الأفراد في المواقف المتعددة لا يكون صراعاً بدوافع نفسية عاطفية كما يعتقد جورج سيمل وعلماء السيكولوجيا، ولا صراعاً طبيعياً مادياً كما يعتقد ماركس، بل هو صراع في المعاني التي يمنحها الأفراد للأشياء في مواقفهم الاجتماعية المختلفة.

(1) - محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(2) - G.Simmel, *Le conflit*, Traduite de l'allemand, Par sibylle,M, Edition cirle, Paris, 1995, p.p 19.20.

ونجد تالكوت بارسونز في نظريته النسق الاجتماعي لا يتحدث عن صراع بل على انحراف وتوتر يصيب النسق، بحيث يرى أن النسق يحتوي مجموعة من العناصر تسعى إلى أن تحافظ عليه وعلى توازنه، من خلال مقاومة التغيير والصراع. ويرى أن التوازن هو اعلي صورة من صور التكامل والنظام داخل النسق، وأن النسق يحقق تكاملاً على مستويات أخرى، ولكنه قد يكشف برغم ذلك عن مظاهر سوء التكامل تأتي من مصادر عديدة. والحقيقة أن كل مظاهر عدم التكامل ينظر إليها بارسونز على أنها انحرافات عن الأطر والمعايير القائمة، ومن ثمة يجب إن يواجهها النسق بعمليات ضابطة تعيد إليه توازنه، ويظهر ذلك في تعريفه للانحراف بأنه: "ميل داخلي عند الفاعل، لأنه يسلك خلاف ما تقرره واحدة أو أكثر من الأنماط المعيارية المشككة للنظام، أو أنه سلوك يميل إلى إحداث شرخ في توازن العمليات التفاعلية". وفي نظرية بارسونز الميكروسوسيولوجية يرى أن العلاقات الاجتماعية النظامية تحددها القوانين المدونة والمتعارف عليها، وفي هذه العلاقات يتوقع كل شخص يدخل فيها سلوكية وأخلاقية الشخص الآخر، وفي مثل هذا التوقع يفهمه الشخص الذي يكون في علاقة معه، ويساعده في تحقيق أهدافه وطموحاته، فكل علاقة اجتماعية موزعة عن احتمالين: الاحتمال الأول هو عدم فهم الشخص توقع سلوك الآخر الذي يدخل في علاقة معه. والاحتمال الثاني هو فهم الشخص توقع سلوك الآخر بيد أن هذا التوقع لا يساعده على تحقيق طموحاته وأهدافه، وهذه الحالة لا بد أن تسبب الصراع بين أطرافه. وبذلك نفهم أن بارسونز وكل أنصار الاتجاه المحافظ يعتبر الصراع توتر وخلل يحدث داخل النسق يجب التصدي له.⁽¹⁾

يُعرّف الصراع في قاموس علم الاجتماع العربي بأنه: "نزاع مباشر ومقصود بين أفراد وجماعات من أجل هدف واحد، وتعتبر هزيمة الخصم شرطاً ضرورياً للتوصل إلى الهدف، ويظهر في عملية الصراع الأشخاص بشكل واضح من ظهور الهدف المباشر، ونظراً لتطور المشاعر العدوانية القوية، فإن تحقيق الهدف في بعض الأوقات قد يعتبر شيئاً ثانوياً بجانب هزيمة الطرف الآخر".⁽²⁾

وعرّف الصراع في قاموس علم الاجتماع الفرنسي بأنه: "عملية اجتماعية وموقف يحاول فيه طرفان أو أكثر، سواء كانوا أفراداً أو جماعات أن يحقق أهدافه ومصالحه، وعرقلة الآخرين وتحقيق ذلك، وحتى ولو اقتضى الأمر القضاء عليهم أو تحطيمهم" ويعني أيضاً: "المنافسة الواعية بين أفراد وجماعات بهدف هزيمة الخصم وتحطيمه أو إخضاعه ... ويمكن أن يأخذ الصراع عدة أشكال منها المنافسة والجدال، ويمكن أن يصل إلى المواجهة والتخريب والثورة والحرب ...".⁽³⁾

كما وقد عرّف الصراع على أنه: "المواجهة والصدام المتعمد وعن القصد بين جماعتين من نفس النوع، على أن تتصرف بعدوانية فيما بينها من أجل تحطيم بعضها لبعض ... وهكذا فالهدف من الصراع هو إيذاء الطرف الآخر ... وكاسترجاع حق ضائع، أو الدفاع عن النفس، أو محاولة تحطيم الطرف الآخر باستعمال عدة طرق منها المساومة والتخويف والعنف المباشر وغير المباشر ... ويمكن للصراع أن ينفجر تلقائياً أو أن يكون منظماً من قبل، ولا يمكننا الخلط بين الصدام والمواجهة والعنف والعدوان، لان هذا الأخير سلوك فطري طبيعي في البشر".⁽⁴⁾

ويقصد بالصراع كذلك بأنه أحد أنماط التفاعل الاجتماعي، الذي ينشأ عن تعارض المصالح، وهو الموقف التنافسي، حيث يعرف كل من المتنافسين غريمه، ويدرك أنه لا سبيل إلى التوفيق بين مصلحته وبين مصلحة الغريم، فتتقلب المنافسة بينهما إلى صراع، حيث يعمل كل منهما على تحطيم الآخر والتفوق عليه.⁽¹⁾

ويُعرّف الصراع بأنه: "أقصى عملية من العمليات الاجتماعية، إذ هو عبارة عن تضارب القوى الاجتماعية ونضالها".⁽²⁾

(1) - عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط 3، 1998، ص 128.

(2) - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 73.

(3) - E.Willieams, *Dictionnaire de sociologie*, Adaptation française par, Armand cuvillier, 2^{eme} éd, Librairie marcel rivère et cie, Paris, 1971, p 62

(4) - J. Freund, *Sociologie du conflit*, 1^{eme} Ed, p.u.f, Paris, 1983, P 68.

(1) - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان: مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، 1977، ص 79.

(2) - حسن شحاتة سعفان، أسس علم الاجتماع، بيروت: دار النهضة العربية، 1975، ص 254.

وإذا حاولنا تحليل التعريفات سابقة الذكر، نجد فيها تشابه في المفهومات، حيث أن كل منهما يعرف الصراع بأنه عملية اجتماعية، وليست مواقف فردية فحسب، بل يشارك فيه شخصين فأكثر، كل منهما يحمل أهدافاً ومصالح يسعى إلى تحقيقها مع إمكانية تحطيم الطرف المتصارع معه. وأن الصراع يحدث بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو بين الجماعات بعضها لبعض، أو داخل الجماعة ذاتها.

الصراع حالة تفاعلية على شكل خلافات أو اختلافات، أو عدم توافق بين كيانات اجتماعية تشمل الجماعات والمنظمات، ويحدث الصراع جراء عوامل كثيرة، فقد اقترح كل من هوج واثوني Hodge & Anthon أن الصراع يحدث بسبب التعارض أو التغيير في الأدوار، أو التغيير في الصلاحيات التي يتمتع بها الفرد أو الجماعة، أو التغيير في المركز، أو حدوث ازدواجية وتداخل في العمل والتنافس والاختلاف في الثقافة.⁽³⁾

وقد عرفه بعض العلماء المحدثون في المجال الإداري والتنظيمي بأنه: "حالة تفاعلية تظهر عند عدم الاتفاق والاختلاف، أو عدم الانسجام داخل الأفراد، أو فيما بينهم، أو داخل الجماعات أو فيما بينهم".

ويشير الصراع التنظيمي إلى عملية الخلاف أو النزاع التي تتكون كرد فعل لممارسة ضغط كبير من جانب فرد معين أو مجموعة أفراد، أو منظمة على فرد أو مجموعة أفراد، سواء من داخل ميدان العمل، أو في ميدان مجتمعي آخر، ذلك بهدف إحداث تغيير - إيجابي أو سلبي - في بنية أو معايير أو قيم ذلك الفرد، أو تلك المجموعة أو المنظمة.⁽⁴⁾

ويشير باركر Parker إلى أن: "الصراع يحدث في تلك المواقف التنظيمية التي تتطلب أداء أنشطة غير متوافقة، أو تلك المواقف التي يمكن أن يؤدي تصرف احد العاملين إلى الأضرار بالأنشطة الوظيفية لبقية العاملين، أو التدخل معها، أو تعارضها، بما يفضي إلى انخفاض المردود في تلك الأنشطة".⁽⁵⁾

أما إذا حاولنا إعطاء تعريف لمفهوم الصراع التنظيمي نخلص إلى أنه: "عبارة عن عملية اجتماعية ناتجة عن تلك الوضعية الدينامية الناجمة عن التفاعل الاجتماعي داخل التنظيم. والتي تكون بين فردين أو أكثر، أو بين الجماعات التنظيمية في التنظيم الرسمي وغير الرسمي. ويتولد نتيجة سعي كل طرف إلى تحقيق مصالحه وأهدافه وطموحاته والمتمثلة في السلطة، التي تفضي إلى القوة والمكانة والنفوذ. وكذلك من اجل الوصول إلى الامتيازات المادية والمعنوية. ويأخذ الصراع هنا طابعه السلبي المدمر والمخطم للتنظيم".

2 - مفهوم الصراع والمفاهيم المرتبطة به:

وهنا تبرز الحاجة ابتداءً إلى التمييز بين مفهوم الصراع، وما عداه من المفاهيم الأخرى المرتبطة به، أو المتداخلة معه، التي وجدنا أن بعض الأدبيات اللغوية والعلمية في بعض الأحيان تخلط بين الصراع والمفاهيم المرتبطة به، وأخرى تستعمل هذه المفاهيم على أنها تدل على الصراع. ولنزاع الغموض واللبس الواقع في التداخل المفاهيمي في العائلة المفاهيمية للصراع، أثرتنا تفكيك المصطلحات وشرحها حتى يمكن التوصل إلى الفهم الصحيح لمفهوم الصراع بطابعه السوسيولوجي، وللموقف الصراعى الاجتماعى.

(3) - واصل جمال المومني، المناخ التنظيمي وإدارة الصراع في المؤسسات التربوية، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2006، ص 42.

(4) - عبد المنعم جابر البلوي، الصراع التنظيمي، عن المكتبة الالكترونية شبكة الوتين، ص 04 الساعة 10.00 يوم 2010.12.12، www.watein.com.

(5) - نفس المرجع، ص 05.

هناك بعض المفاهيم مثل النزاع والتنافس، الخلاف والاختلاف، عدم الاتفاق، المشكلة، التوتر وغيرها، وعلى الرغم من ارتباطها بمفهوم الصراع، وتميزها عنه من حيث الاستعمال والذيع والانتشار، إلا أنها تتسم بوجه عام بتواضع مفهومها الصراعى مقارنة بمفهوم الصراع.

2-1 - مفهوم التنافس:

هناك من يخلط بين التنافس والصراع، ويعتبرهما مترادفين، في حين أن الصراع يختلف عن المنافسة. ذلك لأن الصراع موجه نحو طرف آخر، وهو يتضمن أفعال ومحاولات لإعاقة الطرف الآخر، بينما المنافسة تسعى لتحقيق هدف دون التدخل في شؤون الطرف الثاني، وهي كالأستجابات، والتنافس على السلطة بدون إعاقة أهدافه ونشاطاته. ويمكن أن تؤدي المنافسة إلى صراع وذلك عندما تكون المنافسة غير شريفة، أو تقترب بالوشاية بالطرف الآخر لدى الرئيس، أو تشويه الحقائق، أو بث الشائعات ضد المنافس الآخر ونشرها.⁽¹⁾

وقد اختلف علماء الاجتماع في التفريق بين المنافسة والصراع، فمنهم من اعتبر أن التنافس يستهدف وصول صاحبه إلى الغرض قبل الآخر، أو حصوله على أكبر قسط منه، وبدون إلحاق الأذى بالطرف المنافس. على حين أن الصراع يستهدف إلى جانب ذلك القضاء على الشخص المتصارع معه كلية، أو إخراجها من الميدان. فهي عملية "قتل اجتماعي".⁽²⁾ وصدر تعريف للتنافس من قبل علماء الاجتماع في المعجم الفلسفي على أنه: "ميل الفرد إلى احتلال مكان غيره، ويقع هذا التنافس بين الأفراد، وكذلك بين المؤسسات والوظائف".⁽³⁾

والتنافس هو شكل خاص من أشكال الصراع، فحين يسلك الإنسان سلوكاً تنافسياً، إنما يحقق الصراع في صورته المخففة، ويقبل في نفس الوقت من حدة المنافسات التي تأخذ شكل صراعات.⁽⁴⁾ فعندما يتنافس بطريقة سليمة من أجل السيطرة على الموارد المحدودة، فإن الأمر يوصف هنا بأنه منافسة لا صراع، ويكون مساومة عندما يضع فردان لهما مصالح متصارعة شروطاً للتبادل، فإذا تم ذلك مع المنافسة الحرة في نفس الوقت، فإن الإشارة هنا تكون إلى حالة السوق، ولكن هذه الحالة تتدهور، إذا كانت هناك قيود على المنافسة، أو عندما يضطر طرف المساومة على الامتثال أو الإذعان لمصالحه الخاصة. وحينئذ تؤدي حالة السوق إلى صراع ناتج عن اختلال ميزان القوة.⁽⁵⁾

وبالإضافة إلى هذا المفهوم الأخير للمنافسة نجد جورج سيمل قد فرق بين المنافسة والصراع، فتنافس الأفراد في وحدة اقتصادية معينة لا يعتبر صراعاً، إنما شكل من أشكال التفاعل.

وقد فرق سيمل بين الصراع و المنافسة ذاهباً إلى أن الأخيرة تمثل شكلاً غير مباشراً للصراع، حيث يقول: "نستخدم مصطلح الصراع للإشارة إلى تلك الجهود المتوازنة التي قد يبذلها طرفان متناقضان للحصول على شيء واحد"⁽¹⁾. إلا أن سيمل حاول بعد ذلك تحديد بعض الملامح المميزة للمنافسة، وعلى الأخص تلك التي لا تحدد نتيجتها الهدف النهائي. بحيث أن كل متنافس يسعى

* تتمثل حالة التنافس والصراع في واقع الانتخابات المحلية وتشكيل المجالس الشعبية المحلية، فيضح أثناء الانتخابات حالة من التنافس بين الأحزاب السياسية وفئات حرة، وبين الأفراد والجماعات والتي تتضمنها أطراف من العصبية القبلية، بحيث يكون هناك تنافس حول من يحصل على أكبر قدر من الأصوات والمقاعد بالهيئة المنتخبة، وأحياناً يتحول هذا التنافس إلى صراعات ضمنية وظاهرة حسب الحالة، وأثناء تشكيل المجالس تتحول وتبدل المنافسة إلى صراع واضح وجلي بين أطراف الصراع المكونين للهيئات وبخلفياتهم الاجتماعية من أجل السلطة والمقاعد ضمن المجلس .

(1) - سلامة عبد العظيم حسن و طه عبد العظيم حسن ، استراتيجيات إدارة الصراع المدرسي ، الأردن : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 23 .

(2) - حسن شحاتة سعفان ، مرجع سبق ذكره ، ص 255 .

(3) - جميل صيليا ، المعجم الفلسفي ، المجلد 01 ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1978 ، ص 348 .

(4) - محمد اسماعيل قباري ، قضايا معاصرة في علم الاجتماع ، الإسكندرية : دار النهضة العربية ، 1979 ، ص 386 .

(5) - محمد عاطف غيث ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

(1) - g. simmel , op cit , P 23 .

إلى تحقيق الهدف دون استخدام قوته أو البدء بإبراز العداوة.⁽²⁾ وبالتالي يمكن تحديد الاختلاف بين المنافسة والصراع في صفتي الوعي بالموقف، والعنف الذي يتميز بهما الصراع.

2-2 - مفهوم الاختلاف:

يشير الاختلاف إلى الطبيعة البشرية بين الناس من حيث التشكيلة الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية، ومن هنا ينظر إلى الاختلاف أنه أمر من أمور الحياة العادية، إن لم ينظر إليها باعتبارها من الأشياء التي تتسم بطابع خاص للحياة يضيء عليها قدرًا من الحيوية والفعالية، لم يكن ليتحقق فيما لو تماثل الأفراد في كل شيء بينهم، وقد يختلف الأفراد في ذهنياتهم وعقلياتهم وتصوراتهم، وأفكارهم ومعتقداتهم، لذلك قد يكون الاختلاف سبباً للصراع..♦

2-3 - مفهوم عدم الاتفاق:

إن حدوثه يرتبط بتعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم، مقارنة بتلك الخاصة بالآخرين، وهنا تجب الإشارة إلى أن عدم الاتفاق في حد ذاته يمكن أن لا يترتب عليه أيًا من أنواع الأذى أو الضرر، أو أي نتائج وانعكاسات محددة. يمكن أن تمثل على ذلك في عدم اتفاق جماعة تنظيمية مع أخرى على بعض النقاط التسييرية. فأتثناء الجلسات بين الأعضاء تظهر بعض الحالات مع عدم الاتفاق على تمرير بعض المشاريع، وعدم الاتفاق على بعض المسائل والأفكار التي وسبب ذلك تعدد المآخذ التي يأخذ بها أطراف العملية.

2-4 - مفهوم المشكلة:

تحدث المشكلة عندما يسبب عدم الاتفاق أو الاختلاف بعض النتائج على الأقل لأحد أطراف الصراع، وعلى الرغم من أن المشكلة يمكن تجنب حدوثها، إلا أنها عادة ما تكون مزعجة ومكلفة، أو كليهما في آن واحد. وبوجه عام فإن الأفراد عادة ما يواجهون العديد من المشكلات في حياتهم اليومية والوظيفية، كما أن وجود المشكلات يميل في حد ذاته مصدرًا محتملاً للتصعيد، وبالتالي حدوث أزمات أو اتخاذ القرارات، قد تكون من نتيجتها تطور صورة أو أخرى من صور الصراع. وتمثل في هذا في مطالبة احد أعضاء التنظيم (منتخب) بمطالب شخصية ورائها تحقيق أهدافه وطموحاتهم ومصالح الجهة التي ينتمي إليها سواء كانت مقاطعة أو قبيلة أو عائلة أو حزب سياسي... الخ. فمعارضة الهيئة لمطالبه غير الواقعية من شأنها أن تخلق مشكلة، ومن ثمة تتسبب المشكلة إلى صراع وإلى عدة أشكال من الصراعات الفردية والجماعية.

2-5 - مفهوم النزاع:

يعرف الصراع في قواميس اللغة العربية على أنه "نزاع" أو "خلاف" أو "تضارب" ويعتبر الصراع نزاع مباشر ومقصود بين أفراد وجماعات من اجل هدف واحد. وتعتبر هزيمة الخصم شرطاً ضرورياً للتوصل إلى الهدف.⁽¹⁾ كما عرف الصراع بأنه: "نشاط كلي يتنازع فيه الأفراد مع بعضهم البعض، من اجل هدف معين".⁽²⁾

(2) - بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمه محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، 1981، ص 216.

♦ الاختلاف في السن والمستوى التعليمي، ومستوى الخبرة المهنية، ومستوى الكفاءة والفعالية المهنية من شأنها أن تكون من الاسباب المولدة للصراع، وهذا ما تبين في دراستنا الميدانية.

(1) - نخبة من أساتذة علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب.ت، ص 82.

(2) - محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص 74.

أما مفهوم النزاع ♦ في الأدبيات السياسية والقانونية المتخصصة يشار إليه على أنه: "تعارض في الحقوق القانونية، قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية"⁽³⁾. كما انه يفترض أيضاً وجود طرفين أو أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهما من جانب، وأن يبدى احد هذه الأطراف على الأقل استعداداً ورغبته في حل المشكلة. وعلى ضوء ذلك فإن النزاع يشير اذاً إلى موقف صراعي تواجه أطرافه احد موقفين احدهما قابل للتفاوض، بينما الآخر لا يحتمل التوفيق. وفي هذه الحالة فإن مفهوم الصراع إنما يشير إلى الأسلوب أو الطريقة التي يتناول بها المتخصصون في العلوم الاجتماعية الحديثة عن الإجراءات القانونية، وشبه القانونية، والمؤسسية والإدارية المتعلقة بتسوية أو حل النزاع من جانب. ♦

وإذا جعلنا مقارنة بين مفهوم النزاع ومفهوم الصراع، فنجد الأول يشير إلى درجة اقل حدة، واقل شمولاً في الاختلافات عن الثاني، وأنه قد يمكن احتواءه والسيطرة عليه من وجود تعارض في القيم أو المصالح بحيث تشعر معه أطراف الصراع أن أهدافها غير متوافقة من جانب، كما أن كلاً من أطراف الصراع لا يكون فقط متورطاً بصورة أو بأخرى في الموقف الصراعي، ولكنه أيضاً مهتماً من جانب آخر باستثمار هذا الموقف الصراعي من خلال التصعيد، وذلك بهدف تحقيق الفوز والنصر، أو على الأقل حتى لا يخسر. وانه قد يمكن احتواءه والسيطرة عليه، ومنع انتشاره.⁽⁴⁾

فمن خلال ما تقدم نلاحظ أن استعمال المصطلح والمفهوم سواء كان النزاع أو الصراع، اللذين يحملان المعنى نفسه في الأدبيات اللغوية، على أنه تختلف استعمالاته (المصطلح) على اختلاف التخصصات العلمية، فنجد أنه في العلوم السياسية والعلوم القانونية والإدارية تستخدم مصطلح ومفهوم النزاع في أدبياتها، أما في السوسيولوجيا فغالباً ما تستخدم مصطلح الصراع، وان كان ابن خلدون استخدم مفهوم التنازع. ومن خلال قراءتنا للتراث في سوسيولوجيا الصراع والنزاع نجد أن استخدام الصراع يتضح في طروحات كارل ماركس والصراع الطبقي La lutte du classe صراع ثوري بين طبقات اجتماعية. أما في تحليلات الماركسية الحديثة فتستخدم مفهوم النزاع، ونزاع بين شرائح وفئات اجتماعية من أجل مصالح سياسية واجتماعية. فبالرغم من الترجمات العربية لمفهوم conflict فالبعض يترجمه بالصراع والبعض الآخر يترجمه بالنزاع، فمن خلال التعاريف السوسيولوجية نلاحظ أن هناك تشابه بينها، ويتمثل هذا التشابه في كونها تستبدل مصطلح الصراع بمصطلح النزاع ولكن يبقى المعنى واحداً. وعلى هذا الأساس سنتناول هذين المفهومين في دراستنا على أنهما مترادفين، مع التفضيل في التناول والتحليل توظيف مصطلح الصراع بدلاً من مصطلح النزاع.

3 - مستويات الصراع:

3-1 - الصراع الفردي:

يبقى الصراع في مرتبة الشخص موضوع دراسة، أثار اهتمام جميع مدارس علم النفس تقريباً، كنظرية التحليل النفسي والنظرية السلوكية، ونظرية الأدوار. فقد عيّن التحليل النفسي الصراع على مستوى الفرد ونفسيته، وكما يشير دوتيش Douthich: "يتسبب الصراع النفسي بالقلق، عندما يحدث ميل نفسي تصارعي تغييراً مضطرباً في النظرة إلى الذات". ويتناسب هذا الميل مع دافع داخلي

♦ يعرف النزاع في دوائر المصادر اللغوية بأنه إعطاء أسباب وحقائق لتأييد ومعارضة شيء ما، أو انه المناقشة والمجادلة، أو الجدل حول شيء ما أو بخصوصه.
(3) - السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 257.

♦ تستخدم العلوم القانونية مصطلح المنازعات في تناولها للقضايا المطروحة في المحاكم والقضايا الفردية والجماعية والإدارية، أما العلوم الإدارية فتستعمله للإشارة إلى النزاع بين الفروع الإدارية أو بين الإدارة والمجتمع المدني أو بين الإدارات في قضايا قانونية معينة. أما العلوم السياسية فتوظف مصطلح النزاع أو النزاعات في تحليل النزاعات الإقليمية والدولية والنزاعات الداخلية والخارجية بين الاثنيات والعرقيات. أو النزاع على الحكم والنزاعات القانونية.

(4) - منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع في الأصول النظرية، الأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 03، جويلية 1997، مركز دراسات المستقبل، مصر، ص

ثابت عند الفرد يبقى مصدره قبل أي شيء لا واعياً. ويؤدي تراكم التوتر الناتج عن الاحباطات أو التهديدات المتعاقبة إلى انفعال قد يظهر من خلال رؤية مشوهة لحقيقة الذات، مما يستتبع غالباً تصرفاً عنيفاً أو حتى عدوانياً. وجمالاً يتناول المحللون النفسيون الصراع عند الفرد، آخذين بالحسبان دوافعه الغريزية، كيفية تكوّن ميوله النفسية الصراعية في تجربة حياته اليومية. وطرحوا تقنيات لإدارة الصراع وتقنين العدوان في نشاطات إيجابية تفيد المنظمات. فمثلاً بدلاً من العجز أمام صراعات لا تنتهي بين الفرق العاملة، يمكن استحداث منافسة صحية بين الأقسام، أي من الممكن أن توجه الطاقات العدوانية إلى أهداف تتنافس الأقسام في بلوغها. ففي الحالات التي يكون فيها مستوى العدوان مرتفع جداً، يمكن للمدير أن يسعى مثلاً إلى الحد من الوضعيات القمعية التي تولد الإحباط.⁽¹⁾

أما بالنسبة للسلوكيين، فمصدر الصراع لا يتموضع في الفرد بل في المحيط. أي أن العدوان يبدو كتصرف أداتي، بمعنى أنه يسمح بلوغ هدف معين، بالنسبة لهذه المدرسة يعتبر السلوك العدواني سلوكاً مكتسباً بالتعلم. فإذا أعقب بمكافأة فلن يقتصر الأمر على تعاضم وتيرة ظهوره. بل أن العدوان يصبح مكافأة في حد ذاته. وتبين تجاربهم أن التدعيم الخارجي (المال بخاصة) يشكل على ما يبدو مثيراً يكون اشد وطأة من حاجات الفرد أو رغباته. أي أن الربط بين المكافأة والتصرف العدواني يدفع الفرد إلى الاحتفاظ بهذا النوع من السلوك في دليل التصرفات الفعالة الذي يرجع إليه.

وتفضي هذه الوجهة إذن إلى جعل العدوان تصرفاً دون مردود، وغير فعال لحل الصراع، والقصاص والكف هما التقنيتان المثاليتان لبلوغ هذا الهدف. فمثلاً يشكل تدعيم المعايير والأحكام والقوانين اسلوباً للتقليل من مردود العدوان، بوصفه أداة لنجاح في المؤسسة.⁽²⁾

وتعطي نظرية الأدوار تقنية أخرى لحل الصراع، أو يعبرُ الصراع عن نفسه ضمن هذه الرؤية من خلال التصرفات المنحرفة يقوم الفرد بتصرفات تفسر بمعايير المؤسسة المنبثقة عن نشاطات أعضائها الجماعية، والتي تحدد الأهداف والوسائل لبلوغها. ووفق هذه النظرية يعتبر الانحراف نتيجة لسوء التكيف الجماعي للعمال، وان تقنياً لا تتلاءم ومعايير المؤسسة. هذا الانحراف هو مؤشر على وجود صراع بين الفرد والمنظمة.⁽³⁾

يواجه الفرد العديد من المواقف التي تنطوي على صراعات نفسية، ويتمثل ذلك في تناقضات الفرد مع أهدافه، أو تعارض الفرد مع الأدوار التي يقوم بها داخل العمل، وأن هذا النوع من الصراع هو حالة نفسية مؤلمة يشعر فيها الفرد بالتوتر والضيق عندما يكون محيّر بين دافعين أو رغبتين، أو اتجاهين متناقضين يريد إشباعهما في وقت واحد، كالرغبة في خدمة مصالحه الشخصية ومصالح الجماعة والتنظيم والمجتمع. ويكون ذلك مستحيلاً لا كل منهما يعمل في اتجاه مضاة للآخر، ولا يمكن إشباعها دفعة واحدة، مما يجعله عاجزاً عن حل الصراع. ومن ثمة يشعر بالضيق والقلق والعجز عن اتخاذ القرارات وبالتالي يستقيل.⁽⁴⁾

ويعتبر صراع الدور في المنظمة من أهم أنواع الصراعات بالنسبة للمنظمة، فالفرد العامل هو من أهم عناصر الإنتاج، وهذا النوع من الصراع يعمل على تشتيت قدراته وإمكاناته العقلية والجسدية، ويؤثر على سلوكه داخل المنظمة بطريقة تؤثر سلباً على تحقيق أهداف المنظمة، ويعود السبب في حدوث صراع الدور في المنظمة إلى:

- الهيكل التنظيمي: حيث يعمل على تهيئة الظروف لأهداف وسياسات وقرارات وأوامر قد تكون متقاربة أحياناً، حيث أن المنظمات تعاني من ازدواجية السلطة، وعدم تسلسلها وتعددتها.

(1) - ج.ب. هوغ دلفيك و أ.موران، الجماعة السلطة والاتصال، ترجمه نظير جاهل، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص 95.

(2) - نفس المرجع، ص 96.

(3) - نفس المرجع، ص 97.

(4) - سلامة عبد العظيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- المركز: حيث يعاني الفرد من عدم قدرته على الاستجابة للمتطلبات المتقاربة، كأن يكون يتقلد مركز سلطوي عالي، ويكفيه لا يكتسب لإمكانيات العلمية والمعرفية لتسيير المنصب.

- أسلوب الإشراف: ويحدث عندما لا يقوم المشرف بتوفير المعلومات الكافية عن أداء العمل لمؤوسيه، أو لا يقوم بتوصيل هذه المعلومات بالصورة المطلوبة.

إن الجدير بالذكر أن هذا المستوى من الصراع لا يخص دراستنا وان وجدناه ميدانياً، فإننا بهذا نتحاشاها خوفاً منا الى التحليل على مستوى الأفراد وذواتهم ونفسياتهم، ومن ثمة نكون نحلل وفق المنظور السيكولوجي. ومن المعروف أن الباحث السوسولوجي يدرس الفرد ضمن الجماعه وهذه العناصر الموالية توضح لنا هذه المستويات.

3-2 - الصراع بين الأفراد:

وهو الصراع الذي يقع بين الفرد ورؤسائه وزملائه ومؤوسيه داخل المنظمة، وتلعب المتغيرات المعرفية والإدراكية دوراً كبيراً في الصراع بين الأفراد، حيث تحدد وعي الأطراف بالصراع القائم بينهم، كما تحد أفعالهم وسلوكاتهم اتجاه هذا الصراع. كما يتولد هذا الصراع بسبب تمسك كل فرد بوجهة نظره، ويمكن رده إلى مصدرين أساسين ينشأ بينهما:

- المصدر الأول: ويشمل عدم الاتفاق على الأهداف أو الإجراءات، وحالات الاختلاف على إجراءات بلوغ الأهداف التنموية، والتي تقع ضمن الطرق والأساليب والوسائل المتعددة، وبالتالي فإن إمكانية تولد هذا الصراع كثيرة، ويتمثل هذا في الصراع الفردي بين عضو من أعضاء المجلس ورئيسه، بسبب تصادم الأهداف الشخصية مع الأهداف التنموية المسطرة في مداولات الهيئة.

- المصدر الثاني: ويشمل الأفعال والسلوكات العاطفية التي تنعكس في صورة الغضب، وانعدام الثقة، والخوف والرفض والمقاومة، خاصة بين الرئيس ومنتخبه، أو بين احد الأعضاء واللجنة التنفيذية، أو بين الرئيس ومنتخبه (أعضاءه)، وفي معظم الأحيان تكون هذه المشاعر السلبية تراكمية أو سابقة للموقف الصراعى، وهذا ما يتمثل في الاستقالة والتوقيف نتيجة الخروقات أو الضغوط المتسببة.

3-3 - الصراع الجماعي: يمكن أن يتولد الصراع داخل الجماعة، وينطلق علم النفس الاجتماعى من المسلمة التالية:

- يكمن مصدر الصراع في التفاعلات بين الأفراد في التنظيم البيروقراطى. ولا بد لتحليل الصراع من تسجيل مميزات الفرد والمحيط الاجتماعى والمؤسسى.

- يتضمن التفاعل غالباً الصراع، أي تضارب في المصالح والتصرفات، أما طبائع الصراع الايجابية والسلبية فعائدة للسيرورة الصراعية.

- ويشكل هذا التعارض في المصالح والتصرفات بين أعضاء الجماعة ظاهرة طبيعية تماماً، ظاهرة تتأصل فيما يسميه هوج Hogue بعامل التفرد، ويتحدد هذا العامل بكونه مجموعة من العناصر التي تكون اطاراً مرجعياً لكل عضو من أعضاء الجماعة، أما التفاعل فيكمن في تلاقي هذه الأطر المرجعية الفردية، وفي أولى مراتب التفاعل، ولاختلاف الأطر المرجعية يقع الصراع.

- يقع الصراع الجماعي بين أفراد جماعة واحدة، أو بين جماعات متعددة. ويقدم هنا " تاجفل و تورنر Tagfel & Turner" بعدي التصارع الجمعي بوصفهما طرفي متصل يتموضع عليه تصرف الجماعة، ويتحدد هنا الصراع تبان الجماعة بالمميزات الفردية. فيما يتحدد الصراع بين الجماعات بالمميزات الاجتماعية التي تتصف بها الجماعات المعنية (الأدوار. المعايير. المواقع. القيم).

وفي دراسة سيكوسوسولوجية التي أجريت على الصراع بين الجماعات، استخلصت أن الصراع بين الجماعات يؤثر على حياة الجماعة، وعلى علاقاتها الخارجية، وطرح عدة نتائج منها ما يرتبط بحياة الجماعة، ومنها ما يدور حول علاقات الجماعات فيما بينها: (1)

- الشعور بالولاء للجماعة والإخلاص لها، والمزيد من التعصب والتشدد اتجاه التصرفات المنحرفة.
- ينحصر إشباع الحاجات الشخصية، مفسحاً في المجال أمام حاجات الجماعة.
- يميل القائد إلى الاستبداد، وتميل بنية الجماعة إلى مزيد من الجمود.
- اختلاف رؤية الفاعلين، بحيث يميل الفاعلون فيما يتعلق بجماعتهم إلى تضخيم حجم قوة هذه الجماعة، وفي ما يعتريها من ضعف، أما فيما يتعلق بالجماعة الخصم، فهم يقللون من قوتها.
- إن تزايد عدوانية الجماعات المتنافسة يقود إلى تدني مستوى تفاعلها.
- على صعيد تطور العلاقات الصراعية، وحل الصراعات، تتحول الوجهة التي تكون بناءه في أول الأمر إلى وجهة مدمرة، والعواقب قصيرة الأمد تصبح غالية.
- إن تعاضم العدوانية بين الجماعات المتخاصمة يفاقم الآثار الثلاثة السابقة.
- يحث الصراع داخل التنظيم بين وحدتين أو مجموعتين لكل منها إستراتيجيته، فالوحدات التنظيمية المختلفة تنشأ صراع على قضايا مثل اعتمادية الواجبات، وظائف المسؤولية، والتنافس حول الموارد النادرة والمراكز.

3-4- الصراع التنظيمي (بالمنظمة):

- ويشمل هذا المستوى عدة مستويات من الصراع، فمنه الصراع بين الأفراد، والصراع بين الجماعات، وصراع المجموعات بين الأقسام والوحدات التنظيمية. ويمكن أن تنشأ الصراعات التنظيمية فيما يلي: (2)
- الصراع التراتبي: والذي يتولد عن القرارات المتخذة على أصعدة تراتبية.
 - الصراع الوظيفي: والذي يتولد بين أقسام، أو أفراد يضطلعون بمسؤوليات مختلفة.
 - الصراع بين المستشارين والمقررين: والذي يتولد عن كون المقررين يمتلكون الصلاحية، فيما يتحكم المستشارون بمصادر إستراتيجية للمعلومات.
 - الصراع الشكلي وغير الشكلي: ويتولد عن التعارض بين المعايير والقواعد الشكلية (الصيغ القانونية) وغير الشكلية (الصيغ الجارية في المنظمة)، وغالباً ما يحاول الفاعلون انطلاقاً من هذه النقطة، توسيع هامش استقلاليتهم مستفيدين من هذا التعارض. إن بنية المنظمة تضفي على تصرفات الفاعلين معانيها، أو بعبارة أخرى يقوم الأفراد من خلال تصرفاتهم بإعادة إنتاج وبناء المنظمة، ومن هنا ترتبط فعالية التراتبية التنظيمية، كما هي حال تنسيق وتقسيم العمل، بكيفية استجابة الأفراد لها وتكيفهم معها. أما وتيرة الصراع فتعتبر مؤشراً هاماً على مدى ملائمة البنية التنظيمية، وبهذا المعنى بالذات يشكل الصراع أداة للإدارة.

4 - أنواع الصراع:

تتنوع التقسيمات المختلفة للتمييز بين الصراعات، بتعدد المعايير والتناولات والاختصاصات، وكذا المؤشرات المستخدمة من قبل الباحثين، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة فيما يلي إلى مجموعة من معايير وتقسيمات بين الأنواع المختلفة للصراعات، فمن منظور دراسة مصدر الصراع فإنه يميز بين صراع بنوي وصراع مدرك. ومن منظور درجة ظهور الصراع فيمكن التمييز بين صراع علني واضح، وصراع كامن ومستتر. ومن منظور درجة الصراع والتي يمكن على أساسها التمييز بين الصراع العنيف وغير العنيف. أما فيما

(1) - بتصرف عن ج.ب. هوغ دلفيك وأ. موران، مرجع سبق ذكره، ص.ص 100-98.

(2) - نفس المرجع، ص 100.

يتعلق بمسببات الصراع فتتقسم إلى صراع العلاقات، وصراع المعلومات، وصراع الاهتمامات وصراع المصالح، وصراع القيم. ونحن بدورنا نهتم بتحليل هذا المنظور الأخير.

1-4 - أنواع الصراع من حيث مسبباته:

1-1-4 - صراع العلاقات:

ويتولد هذا الصراع بسبب وجود انفعالات سلبية قوية، سواء نتيجة عن سوء فهم أو نتيجة لوجود صور نمطية معينة أو لسوء الاتصالات أو لفقرها، أو لتكرار أنماط سلوكية سلبية، وغالباً ما تؤدي هذه المشكلات إلى ما يسمى بالصراعات غير الواقعية. وهذه النقطة تذكرنا بتصنيفات لويس كوزر للصراع، بين صراع واقعي وصراع غير واقعي. هذا الأخير الذي يعبر عنه عن حرمان الأفراد من المشاركة في المطالب الاجتماعية والذاتية، أو عدم قدرة أطراف الصراع المتنافرة على تحديد الأهداف، ولأن هذا النوع من الصراع من الممكن أن يحدث عندما تتوفر الظروف الموضوعية للصراع، مثل قصور الموارد المحدودة أو النادرة، أو قصور الأهداف المتبادلة. وهكذا فإن صراعات العلاقات، وعلى نحو ما سبق ذكره من قريب أو بعيد غالباً ما تؤدي بشكل واقعي أو غير واقعي إلى تصعيد الصراعات التحطيمية والمدمرة. وهذا بالفعل ما رأيناه عند ماركس في صراع علاقات الإنتاج بين الطبقة البورجوازية التي تمتلك رأس المال وطبقة البروليتاريا التي لا تمتلك سوى قوة العمل. وما رأيناه عند أصحاب الماركسية الحديثة، وصراع علاقات السلطة السياسية بين المسيطرين على السلطة والنفوذ والمكانة العليا (الطبقة العليا والوسطى)، وبين المسيطر عليهم (الطبقة الدنيا)، وهم من لا يملكون سوى قوة العمل والإذعان لأوامر ونواهي السلطة العليا. وما رأيناه كذلك عند أصحاب النظرية النقدية في علم الاجتماع، وصراع علاقات المكانة والسلطة بين من يملكون المعرفة ودرجة التعليم والثقافة وامتلاك وسائل التكنولوجيا الحديثة ويهيمنون عليها، وبين المهيمن عليهم الذي لا يملكون شيئاً سوى العمل والخضوع للسلطة الحاكمة.

1-1-4-2 - صراع المعلومات:

تحدث هذه الصراعات عندما تفتقد الأطراف المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة، أو عندما يتم تزويدهم بمعلومات مغلوبة. أو عندما يختلفون حول أهمية المعلومات، أو الاختلاف في تفسيرها، أو عندما يصل الأفراد إلى تقييمات مختلفة بصورة جذرية لنفس المعلومات، وهنا تجب الإشارة إلى أن حدوث صراعات المعلومات، قد لا تكون ضرورية الحدوث لأنها قد تقع نتيجة سوء الاتصالات، أو انعدامها بين أطراف الصراع. كما أن البعض الآخر من صراعات المعلومات قد تكون صراعات حقيقية وواقعية وقوية. بسبب أن المعلومات أو الإجراءات التي استخدمها الأفراد في جمعها، أو كلاً من المعلومات والإجراءات قد تكون غير متوافقة.⁽¹⁾

1-1-4-3 - صراع الاهتمامات:

يعتبر هذا الصراع من أكثر أنواع الصراع شيوعاً. وذلك لأنه يحدث داخل أي مجال سواء كان مالياً، أو دينياً، أو اخلاقياً، أو اجتماعياً، وقد يكون صراع الاهتمامات واقعياً، ظاهراً أو باطنياً، مباشراً أو غير مباشراً، ففي المجال التنظيمي يتمثل في زيادة معدلات التنافس المهني والإداري بين الأفراد، وزيادة معدلات التبادل الثقافي والاجتماعي بين الأفراد حسب نسب الاستهلاك الثقافي لهم. وبجانب العوامل والمؤثرات الخارجية هناك العديد من المؤثرات الداخلية التي تساعد على شيوع هذا النوع من الصراع، ومنها طبيعة الأفراد والمستوى الثقافي الذي يتمتع به كل فرد منهم، والخلفية التاريخية والاجتماعية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بأطراف الصراع.

ومما لا شك فيه أن الميول والاهتمامات الثقافية والأخلاقية تلعب دوراً كبيراً في هذا الصراع، من حيث أنها تمثل لدى بعض الأفراد المحرك الرئيسي لكل الفعاليات التي يقومون بها، ويتحكم بصورة في ردود فعل كل فرد اتجاه العقبات والقيود، التي تحد من

(1) - منير محمود بدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

انطلاقه اتجاه تحقيق أهدافه واهتماماته الذاتية التي تُشكل نتيجة الاستهلاك الثقافي، والخبرات الاجتماعية والمهنية التي مرّ بها الفرد.⁽¹⁾

وهذا ما يتضح في الهيئات المنتخبة في أن كل منتخب أهدافه وطموحاته واهتماماته، التي ترشح من أجلها، وعلى الرغم من التباين في المستويات التعليمية والثقافية لكل فرد، وعامل السن والخبرة المهنية... الخ. إلا أنه يوجد من اهتماماته الأولى والأخيرة هي خدمة مصالحه الخاصة والذاتية ومصالح الحزب، أو الأطراف التي ينتمي إليها والتي انتخبت عليه والمتمثلة في جماعته المتحالف معها سواء كانت تنظيمية أم حزبية أم جماعة المصلحة أم عصبية قبلية. لذلك تجده يسعى إلى تحقيقها بشتى الوسائل والطرق والأساليب الواقعية وغير الواقعية. ويوجد من في اهتماماته خدمة التنظيم والصالح العام والتنمية المحلية. وفي هذه المواقف تحدث صراعات بين الاهتمامات والأهداف، وكانت واضحة فالأول يعرقل الثاني ويصدده على أهدافه من أجل تحقيق أهدافه الخاصة باستخدام ثقافة السلطة الذاتية في علاقاته وسلوكاته وأفعاله، والعكس صحيح. بحيث تجد كل طرف من أطراف الصراع يستخدم استراتيجياته الخاصة.

4-1-4 - صراع المصالح:

يُذكرنا هذا النوع من الصراع بقضايا وتحليلات ماركس حول الصراع الطبقي، حول المصالح المتناقضة بين الطبقة المسيطرة (البورجوازية) والطبقة المسيطر عليها (البروليتاريا). وكذا بطروحات الماركسية المحدثه وصراع المصالح المتناقضة، والمتمثلة في الصراع على الموارد النادرة والقوة والنفوذ والمكانة المتمثلة في السلطة.

وصراع المصالح غالباً ما يحدث عندما يتبنى طرف أو أكثر من أطرافه موقفاً يسمح بحل واحد لمواجهة حاجاتهم. ففي سبيل إشباع حاجاتهم ومصالحهم، يحدث أن يعتقد طرف الموقف الصراعى أنه تجب التضحية بمصالح الآخرين. وهكذا تحدث هذه الصراعات ذات الأسس المتداخلة حول قضايا موضوعية (الموارد المادية والمعنوية، الوقت، والنفوذ). أو حول موضوعات نفسية (مدرجات، تصورات الثقة، العدالة، الرغبة في المشاركة، الاحترام... الخ)، أو موضوعات إجرائية (كأسلوب حل الصراع) يزداد الأمر تعقيداً عندما تكون مصالح أو مكاسب شخص ما نسبية تشكل خسائر لشخص آخر. وهو ما يشار إليه أحياناً بتعبير "المكسب خسارة" أي أن مكسب طرف يعد خسارة للطرف الآخر، أما الحالة العكسية هنا، فتتمثل في تساوي العوائد بالنسبة للطرفين، والتي يشار إليها بالعائد أو الناتج الايجابي.

وبوجه عام، فإن صراعات المصالح عادة ما يمكن تحقيقها أو إشباعها بطرق عديدة، ويتطلب حل صراع المصالح وجوب مناقشة عدد كبير وهام من مصالح الأطراف المعنية، وأن يحققوا أو يتوصلوا إلى نقاط التقاء مشتركة في المجالات الثلاث السابقة (الموضوعية، الإجرائية، والنفسية). وهكذا فإن هذا النوع من الصراعات تسببه المنافسة والحاجات غير المتوافقة سواء كانت

تلك المصالح أو الحاجات حقيقية أو متصورة. وغالباً ما يتخذ صورته الظاهرة من أجل الحصول على الموارد أو المكافآت ذات القيمة.⁽¹⁾

4-1-5 - صراع القيم:

يعد مفهوم صراع القيم من المفاهيم الحديثة نسبياً. إذ تمت الإشارة إليه في البحوث النفسية الاجتماعية، أثناء الحديث عن ظاهرة اللامعيارية (الانوميا) في كتابات كل من إميل دوركايم، تالكوت بارسونز، روبرت ميرتون. وقد عرّف ويلر Weller صراع القيم بأنه: "تضاد بين اتجاهين أساسيين من اتجاهات القيم، كالتضاد الذي يحدث في القيم المنبثقة عن التنظيم الاجتماعي وتلك التي ترتبط بمثل إنسانية أشبه من أن تكون مثالية". وتُعرف كذلك القيم بأنها: "عدم وجود اتساق وانسجام داخل النسق القيمي ينتج

(1) - سلامة محمد عبد العظيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص.ص 35.34.

(1) - منير محمود بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

عن تباينها وتناقضها، ويقصد بتباين القيم تغاير واختلاف وظيفة كل منهما، وتعارضه مع وظائف وغايات القيم الأخرى. ويرتبط هذا التباين في جوهره بالجماعات والطبقات والنظم الاجتماعية⁽²⁾.

وهي الصراعات التي ترتبط بالقيم، وتسببها المعتقدات القيمية، أو النظم العقيدية المتصورة أو الفعلية، وذلك لعدم توافقها، أو لعدم التوافق بينها. ولما كانت القيم عبارة عن معتقدات يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم، تشرح ماهو جيد أو سيئ صواب أم خطأ، عادل أو ظالم، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن القيم المختلفة في حد ذاتها لا تشكل صراعاً. فالأفراد يمكنهم العيش معاً في انسجام مع وجود نظم قيمية مختلفة، بينما الصراعات القيمية تثار عندما يحاول أحد أطراف الصراع فرض مجموعة محددة من القيم على غيره من الأطراف، أو عندما يدعوا إلى إتباع نظام قيمى محدد لا يسمح بالاختلافات العقيدية.

4-2 - أنواع الصراع من حيث درجة ظهوره :

ويقصد بذلك التمييز بين أنواع الصراع على أساس وجود مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف الصراع ترتبط به، ومن ثمة تعدد دالة على وجوده من جانب، كما تستخدم في تحديد نوعه من جانب آخر، وفي هذا الصدد يتجه العلماء إلى التمييز بين الصراعات الظاهرة والصراعات الكامنة.

نجد لشارد ولتون Welton في دراساته للتنظيمات الصناعية، يصنف الصراعات إلى نوعين: صراعات ظاهرة c.manifestes وصراعات كامنة c.latents، تتميز الصراعات الظاهرة بأن لها خاصية عقلانية ومنظمة، ومن مظاهرها الإضراب والتخريب وتكون في صورة تنظيمية كالاتحادات العمالية والنقابات، بينما الصراعات الكامنة فلها خاصية شخصية وغير منظمة، ومن الأساليب المعبرة عنها: الرفض، عدم الرضا، الشكوى، سوء الظن، الكره والحقد.⁽³⁾

4-2-1 - الصراع الكامن: وهذا الأنواع من الصراعات، وان اشترك مع سابقه في وجود أساس، أو قاعدة موضوعية للصراع بين أطرافه، فإن السمة المميزة له إنما تتمثل في عدم وجود تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة، أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة لوجود الصراع، وفي عبارة أخرى أن هذا النوع إنما يعبر عن صراعات ذات مستوى اقل نضجاً وتطوراً عن نوع الصراع الظاهر.

4-2-2 - الصراع الظاهر: ويقصد به ذلك النوع من الصراعات التي أنتجت، أو ارتبطت بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافه مثل أعمال العنف والتخريب، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة بصدد الصراع القائم، ومن هنا فإن مثل هذه المظاهر تعكس مرحلة متقدمة من مراحل الصراع. ومن ثمة تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالصراع كأساس لوصفه بأنه صراع ظاهر.⁽⁴⁾

يلاحظ داهرنديروف: " أن نمو المجتمعات الصناعية يتوافق مع اضطراب عدد الجماعات الكامنة، وعادة تكون هذه الجماعات واعية بمصالحها، فينصب وعيها عادة، على فعل جماعي غايته أثارة الاهتمام المشترك، والعقبات الوحيدة التي يمكنها اعتراض هذا الفعل، هي من جهة التأخر المحتمل في ظهور وعي المصلحة المشتركة، ومن جهة ثانية، المقاومة الصادرة عن مصادر جماعات أخرى، مختلفة أو متناقضة، وبما أن مزيد من التكتيف والتعميد تبعاً لتطور الاجتماع البشري ذاته. فإن حالة من الصراع المزمع تنشأ عن تطور الجماعات، كما ينشأ حد متبادل لنفوذها، إذ أن نفوذ كل جماعة يوقف نفوذ الجماعة الأخرى".⁽¹⁾

5 - الصراع الثقافي وصراع القيم في التنظيم البيروقراطي:

(2) - عبد الله عقله مجلي الخزاولة، الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية في الإدارة التربوية، الاردن : دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص 54 .

(3) - Marcel Loflamme , Dix approches pour humaniser et developper les organisations , France , Gacteur morineditions 2 eme Ed , 1979 , p.p 33.34.

(4) - منير محمد بدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

(1) - للمزيد ارجع إلى المصدر : P.Jardiller , L'organisation humaine de travail , Paris , Edution p.u.e , 1975 , p 21

يقصد بالثقافة التنظيمية أو ثقافة المنظمة مجموعة القيم والمعتقدات التي تؤثر على كفاءة وصياغة الإستراتيجية، ويعني ذلك توضيح تأثير السلوك الإنساني للأفراد العاملين بالمنظمة ومحاولة تحفيزهم لتحقيق الأهداف التنظيمية.⁽²⁾

وبما أن الثقافة تتشكل من مجموع القيم والمبادئ التي تحكم سلوكيات الأفراد والجماعات، وأن سلوكيات الأفراد هي إعادة إنتاج ثقافي، أي أن السلوك البشري في المنظمة ليس مرجعه الاستعدادات النفسية، ولا الوضعية التنظيمية والمهنية، ولا الإستراتيجية الفردية، بل الأطر الثقافية للبناء الاجتماعي القائم، هذه الأطر تتشكل مرجعيات يستمد منها هؤلاء الأفراد الحلول والطرق والمناهج، التي تسمح لهم بدمج استراتيجياتهم وتوجهاتهم المتعددة وحتى المتضاربة. وهذا من اجل المحافظة على العلاقة الجماعية والعمل الجماعي المشترك، أي أن هذه الأطر الثقافية التي ينهل منها أفراد مجموعة ما بصورة واعية أو غير واعية، تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل كيان وهوية تتجاوز الكيانات والهويات الفردية المشكلة له دون أن تلغيها كلية. فالثقافة بهذا المعنى تصبح موجهة ومحددة لسلوك الأفراد المنتمين إليها على الأقل بالقدر الذي يتحقق به استمرار هذه المجموعة ككيان مستقل عن وعي ووجود أفرادها. لأنه إذا غابت الثقافة كإطار مرجعي لسلوكيات أفرادها، معناه أن هذه المجموعة كبنية أو نسق أو منظمة لم تعد كذلك.⁽³⁾

كما تتكون ثقافة المنظمة من القيم التي تشكل التكوينية الأساسية لأي ثقافة، ولا نستطيع أن نفهم أي سلوك، إلا إذا فهمنا القيم التي تحتكم إليها هذه السلوكيات، فالقيم كما يعرفها مصطفى الباهي بأنها: "هي عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفصيل، أو عدم التفصيل للموضوعات والأشياء، وذلك في ضوء تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء، وتتم هذه من خلال تفاعل بين معارف الفرد وخبراته من جهة، وبين الأطر الحضارية التي يعيش فيها، واكتسب من خلالها الخبرات والمعارف من جهة ثانية".⁽⁴⁾

فالقيم التنظيمية من جهتها هي التي توجه سلوك الأفراد من خلال تقديمها لهم مجموعة مراجع مثالية ورموز ماهوية (تشكل الهوية)، فتساعدهم على تشكيل مواقفهم، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود نوعين من القيم: القيم الأخلاقية، والقيم النفعية. فمما ينبغي التأكيد عليه هو عدم وجود فصل بين هذين النوعين من القيم، إذ قد نجد في منظمة واحدة كل من القيم الأخلاقية والقيم النفعية، إلا أن في الغالب هو سيطرة نسق من هذه القيم على مجمل العلاقات السائدة بين مختلف أفراد وجماعات العمل، مما يؤثر على الجو العام الذي يسود بالتنظيم، والذي يتحدد على أساسه أنماط السلوك بصفة شبه مقننة ومتعارف عليها. وتمثل القيم الأخلاقية بالولاء والشعور بالانتماء إلى جماعة عمل أو نقابة أو كتلة حزبية، والدفاع عن مبادئها، والامتثال لأوامرها والانصياع لخططها والتزاماتها، وتعهداتها وأفكارها. وإن استدعى ذلك الجهد والتضحية، وعلى هذا الأساس فإن المنظمة تستخدم هذه القيم للدفاع عن نفسها، والحفاظ على كيانها. أما القيم النفعية فتتمثل أساسا في التعامل مع المحيط على أساس خدماتي دون إفساح المجال لتدخل القيم الأخلاقية، وإذا ركزنا القيم النفعية عند الأفراد نجدها تتمثل في تلك المصالح والفوائد والامتيازات المتصارع عليها، والتي يسعى الأفراد والجماعات لتحقيقها والمطالبة بها.

وبغض النظر عن نمط القيم السائدة في أي تنظيم، فإن المنظمة بشكلها الهرمي في تنظيم السلطة، وتوزيع القوة التنظيمية عبارة عن مجال حيوي لنشوء عدة أنماط من القيم والاتجاهات التي قد تصل إلى حد التصارع، وذلك إنما ينشئ عن تعدد جماعات العمل التي يشكل بعضها قوة ضاغطة، وبعضها قوة دافعة، وبعضها الأخر قوة معارضة. وغير ذلك حسب موقع هذه الجماعات في هرم السلطة، وحسب استفادتها من المنظمة من الناحيتين المادية والمعنوية.

(2) - عادل مبروك محمد، إدارة الإستراتيجية، بيروت: دار النهضة العربية، 1996، ص 41.

(3) - محمد المهدي بن عيسى، ثقافة المؤسسة (دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004.2005، ص 128.

(4) - نفس المرجع، ص 148.

تشكل داخل كل تنظيم ثقافة خاصة بنسقه الداخلي، هي خلاصة تفاعل الثقافة الاجتماعية والثقافة التنظيمية النابعة من حاجات النسق ذاته، وفي هذا المجال ينتج النسق الداخلي قيماً ومعايير، وأنماط سلوك خاصة به قد تختلف عن باقي التنظيمات في بعض جوانبها، ففي الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المنتخبة وبطبيعتها أنها تنظيم ذات منشأ سياسي عن طريق الانتخابات الشعبية، ففي تشكل المجالس تصبح الأسس التنظيمية هي التي تحكم بالقوانين والقواعد، ولكن سرعان ما يدمج مؤثرات ثقافية يحملها الأفراد في سلوكياتهم وأفعالهم، لا تتكيف والمجال التنظيمي والهيئات، فترى رواسب لثقافة اجتماعية تحمل قيماً ومعايير ومعتقدات عصبية قبلية، وثقافة جهوية يحملها الأفراد المنتخبون، وكذا ثقافة حزبية نابعة من أفكار وإيديولوجيات وعقليات سياسية متعددة، لذلك يبدو لنا أن تنظيم الهيئات لا تحكمه الثقافة التنظيمية بقيمتها ومعاييرها، بل تحكمها ثقافة اجتماعية متجسدة بداخلها في شكل ثقافة جهوية وقبلية وحزبية، يحاول الأفراد المنتمين إليها التسيير بمقتضاها داخل التنظيم.

إن تعدد الثقافات والرؤى والتصورات بين ثقافة تنظيمية وثقافة اجتماعية داخل التنظيم، أو الثقافة المرتبطة بالمجال والبيئة الاجتماعية (الرواسب) بكل ما تحمله من خصائص، هذه التعددية الثقافية من شأنها أن تخلق صراعات واقعية وغير واقعية، داخلية وخارجية، وفيه إمكانية توسع الصراعات الداخلية بالتنظيم إلى المجتمع المحلي أو المجال العمراني المتواجدة فيه الهيئة. وايضاً الصراعات المتواجدة بالمجتمع من الممكن جداً أن تتجسد داخل الهيئات المنتخبة (التنظيم)، وممثل على هذا في أن الصراعات القبلية على الأراضي الزراعية والرعي والحراث سواء الجماعية القبلية أو الفردية، هذه الصراعات الخارجية تنساب إلى الهيئات وتحدث بين الأعضاء بصفتهم الناطقين باسم الجهات والعصبيات القبلية المتواجدة على تراب البلدية، فتتعدد اجتماعات طائفة من اجل مناقشة القضايا في مثل هذا الشكل. بحيث يتصارع أعضاء الهيئة بعضهم مع بعض من اجل التأثير في الكيفية التي توزع بها الموارد وتنازل من اجل نصاب متزايد من المزايا الاقتصادية، أو تتصارع من اجل الزيادة، كذلك عن طريق هذا النوع من الصراع يتولد الصراع على السلطة التي يتمتع من يأخذ بها بنصيب من القوة والنفوذ والمكانة وسهولة اتخاذ القرار، ويتولد الصراع على السلطة بين الذين يمارسونها، والذين ابعدها منها نتيجة لعدم التساوي في توزيع السلطة، بحيث تظهر الصراعات تنشأ بين المشاركين بالتنظيم، والكل له أهدافه المحددة ومصالحه التي يمكن تمييزها، فيتولد الصراع بينهم من اجل بلوغ وضع اقتصادي، وكسب مورد (مشروع اقتصادي)، أو بهدف زيادة تحكمهم في بناء السلطة، والوصول إلى المناصب العليا.

نلاحظ أن القيم التقليدية التي اكتسبها الفرد في جماعته القرابية (الأولية) تؤثر في تعامله مع جماعته التنظيمية (الثانوية) ويتولد الصراع عندما تتعارض قيم الفرد مع قيم التنظيم، وخاصة إذا كانت المستويات التعليمية للمنتخبين متدنية، بحيث يحرص كل فرد نفسه داخل أهدافه الخاصة وأهداف جماعته، ويبدل كل جهوده من اجل الوصول إليها، ولو كان ذلك على حساب الطرف الآخر، إلى درجة انه يستخدم التنظيم بذاته كوسيلة لقضاء مصالحه الذاتية، والدليل على هذا هو التنافس الحاد الذي يحدث أثناء الانتخابات المحلية، بدافع تحصل كل كتلة على أكبر قدر ممكن من المقاعد، والتساؤل الذي يطرح نفسه : هل هذا التنافس هو من اجل خدمة أهداف التنظيم والمجتمع والتنمية، أم من اجل خدمة المصالح الخاصة؟.

6 - وظائف الصراع ونتائجه:

إن الأفراد في أي مجال يناضلون من اجل تحقيق أهدافهم، والحصول على احتياجاتهم، ويعتبر الاشتراك في النضال مع الآخرين بمثابة تعاون. في حين يفسر النضال ضدهم بمثابة تنافس أو صراع.

للصراع وظائف إيجابية عديدة، تتمثل في الحفاظ على الكيان الذاتي للجماعة، وتعميق وعي الجماعة بهويتها المتميزة، وما يرتبط بتلك الوظائف من حشد وتعبئة طاقات الجماعات وقدراتها، وتتحية أسباب الخلافات القائمة بين أفرادها، وفضلاً عن ذلك يقوم

الصراع بادوار معنوية، فهو صمام أمان للفرد وللجماعة، من شأنه إفراغ الشحنات والتوتر ومشاعر الإحباط وطاقات العدوان في الأنماط السلوكية المقبولة اجتماعياً.⁽¹⁾

أما في المجال التنظيمي، فإن الصراع يلعب دوراً إيجابياً في الحفاظ على ثبات التنظيم من ناحية، وأثره على أداءه لوظيفته من ناحية أخرى، فقد لعب صور معينة للصراع، وبخاصة من خلال وظائفه الكامنة المتعلقة بالتكيف أو صمام أمان، دوراً أساسياً في ثبات التنظيم. فيسهم الصراع في تدعيم بناء الجماعات، ويحافظ على حدودها مع العالم الخارجي المحيط بها، حيث يحقق الصراع بين الجماعات الوحدة الداخلية بين الأعضاء في كل منهما. ويعد الولاء للجماعة والتضحية من أجلها، وكره واحتقار الجماعات الأخرى، والعداوة معها نتائج مشتركة تنمو في هذه المواقف. وهذا ما قال به لويس كوزر عندما افترض أن الصراع يساعد على بناء تماسك الجماعة وإعادة بناءه، لأن مشاعر الخصومة والتعارض التي تهدد الجماعة تجدها متنفساً من خلال الصراع. وقد يساعد الصراع على الأهداف والقيم والمصالح داخل الجماعات على إقامة الوحدة والتماسك لبنائها، وهذا يتوقف على الموقف الصراعى، كما يثار بناء الجماعة بالصراعات مع الجماعات الأخرى، بحيث يتدعم الاتصال الداخلي بين أعضائها، وتقل العزلة الاجتماعية بينهم، ويتحدد أفرادها غير المرتبطين والمتعارضين.⁽²⁾

وقد أوضح كوزر أن الجماعات تحتاج إلى التنافر مثل حاجتها إلى الانسجام والتعاون، وتحتاج إلى الاستبعاد مثلما تحتاج إلى الاقتراب، وأن الصراعات فيما بينها ليست كلها عوامل ممزقة للجماعة، إلا أن تشكيل الجماعة وتكوينها هو نتيجة لكلتا العمليتين، إذ أن درجة معينة من الصراع لها قيمة وظيفية.

ولقد تعاونت آراء منظري الإدارة والتنظيم في تفسير الصراع، ويمكن إن نشير إلى النظرية السلوكية (النظرية السلوكية في الإدارة) التي رأت أن الصراع حتمي، وأنه ليس سلبياً كله، بل يمكن ملاحظة بعض الجوانب الإيجابية فيه، فمع أن السلوكيين يعترفون بأن الصراع ينعكس سلباً على المؤسسة من خلال توتر علاقات الأفراد فيما بينهم، إلا أن الإداري الناجح هو الذي يستطيع استكشاف الصراع وحصره ضمن الحدود المعقولة، والإفادة منه في تفعيل المنظمة.

ويمكن ربط هذه النظرية بنظرية العلاقات الإنسانية التي ركزت على النظام الاجتماعي لتحقيق الانسجام، حيث قالت بأن خلق علاقات اجتماعية جيدة يقود إلى أفراد يشعرون بالسعادة الأمر الذي يؤدي إلى الانسجام والفعالية.

أما النظرية التفاعلية فأتت أن الصراع ظاهرة إيجابية وعلى الإداري أن يخلقها، إن لم توجد، حيث أن وجود الصراع من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية يؤدي إلى بعض الحيوية في المنظمة وتفعيل عملها، وبالتالي تمكينها من تحقيق أهدافها بأفضل صورة ممكنة. وتقوم هذه النظرية على الفرضيات الموالية:

- الصراع حالة يمكن تجنبها - الصراع انعكاس طبيعي للتجديد.
- إدارة الصراع ممكنة.
- الصراع في حده الأدنى أمر عادي بل ضروري.

ويمكن ربط هذه النظرية بالنظرية الحديثة كنظرية النظم، والتي رأت أن الصراع ضروري حيث أنه يخلق الإحباط، الأمر الذي يتطلب عملاً، وهو ما يمكن أن يتمخض عن حيوية، وتحديد في المنظمة.

أما فيما يتعلق بوظائف ونتائج الصراع السلبية، فيميل الصراع إلى أن يكون معوقاً للبنية الاجتماعية، ومهدداً لتمزيق وحدته عندما يفتقر إلى المقاومة الكافية له، ويسود الجمود وإتاحة الفرصة لتراكم مشاعر العداوة والانشقاق، وغالباً ما يكون الصراع مناقضاً أو حتى مقوضاً لأهداف التنظيم الرسمية.

(1) - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الطبقات الاجتماعية والمجتمع ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2008 ، ص 242.

(2) - أحمد بطاح ، قضايا معاصرة في الإدارة التربوية ، الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص.ص 133-134.

تحدثنا فيما سبق أن الصراع في المنظمات يرتبط بالدرجة الأولى بوجود المصالح المشتركة للأفراد، وحيث أن كل فرد يسعى إلى تحقيق مجموعة من الفوائد من انضمامه للتنظيم، وأن هذه الفوائد يمكن تحقيقها بواسطة السعي لتحقيق أهداف التنظيم، فإنه قد يحدث تعارض بين أهداف الفرد وأهداف التنظيم. ومن ناحية أخرى فإن الفرد يتعامل مع أنظمة وأفراد آخرين داخل التنظيم ينشأ عنها إقامة علاقات مع أفراد وجماعات تنظيمية، يمكن أن تسبب هذه العلاقات بعض الصراعات بين الفرد وغيره من الأفراد، يكون لها آثار متباينة على مستوى الأداء التنظيمي.

إن دفع كل طرف من أطراف الصراع إلى التصرف في تقدير مصلحته على حساب المصلحة الكلية للمنظمة، وبذل الجهود لتحقيق المكاسب الفردية الذاتية الانعزالية، حيث يعمل الأفراد والجماعات على تحقيق أهدافهم فقط، العمل على تحقيق الأهداف الخاصة بالجماعات، ويؤدي هذا إلى الشلل في التصرف، وفقدان القدرة على الحزم، وفقدان الثقة، بهدم المعنويات مما سيضعف من مستوى الكفاءة والفعالية، ويعوق العمل الجماعي التعاوني، وخلق الضغوط غير الضرورية للإضرار بالخصوم المتصارعة قد يؤدي إلى انهيار المنظمة. وإن إحداث العرقلة للتنظيم أو إعاقته في تحقيق أهدافه، يستقطب الأفراد والجماعات وينجم عنه فقد الثقة بين الرئيس ومرؤوسيه، ولجوء احد أطراف الصراع إلى أعمال الانتقام مثل ترويح الإشاعات، وسحب الثقة، وجعل الانسدادات بالهيات، والاحتجاجات والمطالبات، والاتهامات بالفساد الإداري... الخ. هذا لذي يؤدي إلى دخول كل فرد في تحالف سواء جماعي أو حزبي أو قبلي أو تنظيمي، وإجراء تكتلات، ولجوء الرؤساء إلى نمط القيادة التسلطية الاستبدادية.

فبالطبع فإن العديد من هذه الصراعات قد تكون آثارها خطيرة ومدمرة، والتي يتراوح مداها بين مجرد المشكلات النفسية والصحية للأطراف المتورطة فيها، وبين الخسائر المادية، والوقت المستهلك، والجهد المستنزف للأفراد، والتي يكون هدف الأطراف المتصارعة ممتداً إلى تهييد أو إلحاق الضرر، أو إزالة المتصارعين معهم أو التخلص منهم، إضافة إلى كسب وتحقيق القيم المرغوبة، وفي كثير من الأحيان تؤدي إلى حل المجالس وإعادة إنتاجها من جديد. ♦

7 - عوامل الصراع:

نعتقد أننا لا يمكن أن نحصر جميع العوامل التي تسبب الصراع بين أطراف العملية الصراعية، فهذه العوامل يمكن أن تتعدد بتعدد المواقف الصراعية، وتتنوع بتنوع طبائع الصراع، من صراع اجتماعي، وصراع ثقافي، وصراع إيديولوجي، وصراع تنظيمي، فكل مجال تتعدد فيه أنواع من الصراعات وتكثر فيه أسباب ومسببات الصراع، ففي المجال الواحد هناك أسباب وعوامل عديدة تدفع إلى تولد الصراعات. فقد سبق لنا وأن أوضحنا العوامل التي تؤدي إلى الصراعات في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية، وكنا قد تطرقنا إلى تفسيرات وتحليلات نظريات الصراع بطرح عوامله وأسبابه ونتائجه، وكان هذا على المستوى الماكروسوسولوجي، ففي هذا العنصر إذا حاولنا تناول عوامل الصراع على المستوى الميكروسوسولوجي، ونقصد هنا بالمنظمات نجد كذلك عوامل كثيرة، وعديدة ومتنوعة، تتعدد بتعدد البنى الاجتماعية، وتتعدد البنى التنظيمية، حصرتها بعض الدراسات السيكولوجية والسوسولوجية والإدارية في المجال التنظيمي. كالدراسات التي ركزت على ظروف العمل الفيزيائية والدراسات السيكولوجية التي تنطلق في دراساتها لسلوكات الأفراد انطلاقاً من دوافعهم وحالاتهم الشعورية واللاشعورية، وترى أن سلوك الأفراد داخل المنظمة يتميز بالاستقلال النوعي عن نسقتها التنظيمي، وبالتالي حتى تتمكن من فهم السلوك البشري وتفسيره، فهي تنطلق في البحث عن الخصائص المميزة لشخصية الأفراد المتواجدين فيها، وأن الصراع لا يخرج عن هذا الإطار (صراع الدور).

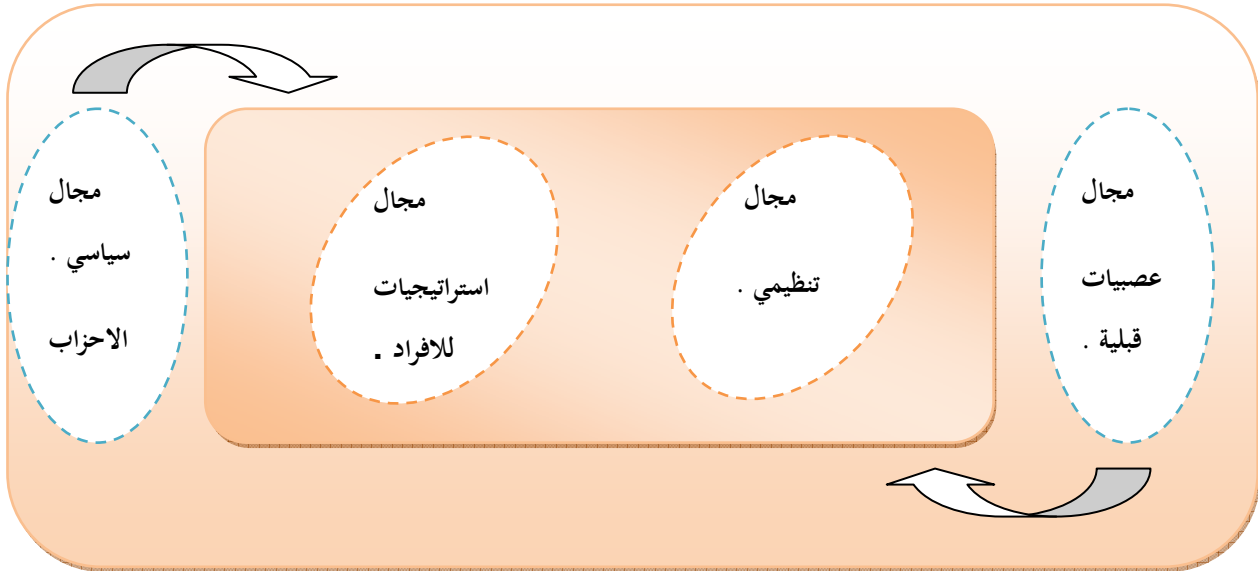
هذه الإسهامات السيكولوجية التي قدمت عدداً لا بأس به من المتغيرات والعوامل النفسية التي تستخدم كأساس ومسببا نفسية لتولد الصراع في مستواه الفردي، كالنزعات العدوانية، والتحيز، والحقد والانتقام، وانعدام الشعور بالأمن، والإحباط الجماعي، والرغبة في تحقيق الذات، والحاجة إلى التقدير والبحث عن المكانة، والرغبة في الإحضاع والسيطرة.

♦ نظراً لكون الهيئات المشكلة للمجالس المنتخبة وحدات بنائية ممثلة للنظام الحكومي، وصورة مصغرة لما يحدث بداخلها من تفاعلات، وما يتمخض منها من صراعات، نجد الصراعات مستفحلة في حل أن لم نقل كل الهيئات، وبأشكال عديدة من الصراع. ففي مجال دراستنا توجد ثلاث مجالس في حالة انسداد تام منذ تصويبها.

ومن الدراسات التي رأت بأن عوامل الصراع محصورة ضمن الوضعية التنظيمية والمهنية، كالعوامل المرتبطة بظروف العمل ومنصب العمل، مثل الأجر والمزببات، وأسلوب العمل، وأسلوب القيادة والإشراف، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالعمل كالظروف النفسية والمادية والاجتماعية. وعوامل أخرى داخلية مرتبطة بمضمون العمل وشروط أداءه وتنفيذه، مثل مستوى المشاركة في اتخاذ القرار، ومستوى المسؤولية والسلطة التي توفرها وضعية العمل للعامل، إلى غير ذلك من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى إثارة سلوك سلبى متمثل في الصراع بين العمال والأداة، بسبب الظروف التنظيمية وظروف العمل.

وجاءت دراسات أخرى ركزت على علاقات لسلطة فقط، وأغفلت العوامل الأخرى، كالصراع بين العمال والمشرفين، وطبيعة تقسيم العمل والأدوار والمسؤوليات. ففي مجال دراستنا والذي يختلف نسبياً عن المجالات التي درست فيها كافة الدراسات، وكذا منها الدراسات الجزائرية والتي درست الجماعات المحلية ودرست تنظيمها البيروقراطي مع إغفال دور البنية الاجتماعية والبيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها المجالس. فكما هو معروف أن المجالس مشكلة من مجال تنظيمي ومجال استراتيجي ومجال سياسي ومجال عصبي قبلي، فالأفراد المشكلون للتنظيم (الهيئات) يدخلون ضمن مجال أو أكثر لبناء استراتيجياتهم الدفاعية أو الهجومية بهدف كسب أكبر قدر ممكن من الفوائد ودفع الضرر وجلب المنفعة. وهذه المجالات تكون في تفاعل وبالتالي يتولد الصراع .

- الشكل رقم 04 : يبين مجالات . وعوامل منشأ الصراع بالهيئات المنتخبة. ♦



8 - آليات حل الصراع:

تختلف أساليب تسوية وحل الصراعات من نطاق اجتماعي لآخر، ومن مجال تنظيمي لآخر، فمما سبق توضيحه ان الصراع في أي مجتمع أو منظمة ظاهرة طبيعية، وان لحدوث هذه الظاهرة جوانب ووظائف ايجابية بناءة، وكذلك جوانب ووظائف سلبية هدامة ومدمرة. وهنا يكون من الضروري على الأطراف المتصارعة أو على الأفراد المكونين للتنظيم أن يدركوا: " إن الصراع في حد ذاته مصطلح قيمى، لا يمكن وصفه على انه جيد أو سيئ، فهو مصطلح حيادي، وأن أثره في التنظيم وعلى سلوكيات الأفراد فيه يعتمد والى حد كبير على الطريقة التي تتم فيها إدارة الصراع وتناوله " (1).

ويشير دهرندروف في هذا: " إلى أن ترتيب أساليب مواجهة للصراع من حيث درجة حدتها وعنفها على سلم متدرج يبدأ من الصراعات بين أصحاب العمل وبين العمال، التي تتخذ شكلاً قريباً من الحرب الأهلية، على نحو ما حدث في اضطرابات شيكاغو

♦ الشكل من وضع الباحث.

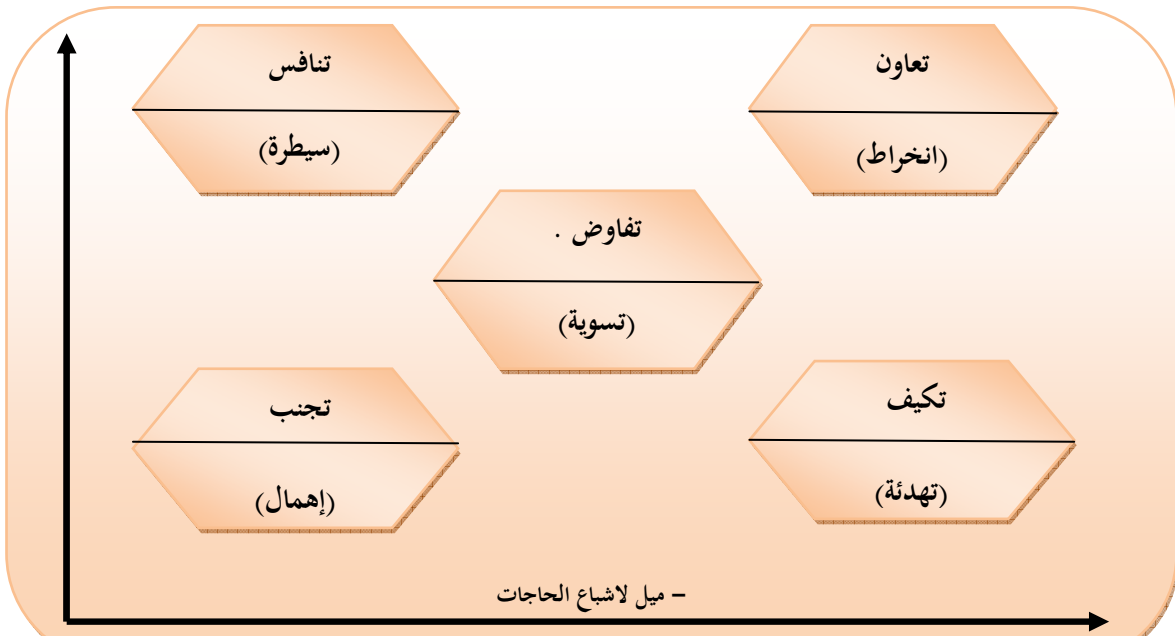
(1) - هاني عبد الرحمان الطويل، الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص 303.

في أوائل الثلاثينيات، وينتهي هذا السلم بوسيلة المباحثات والمناقشات الهادئة والهادفة، التي تتم على مائدة المفاوضات بين الأفراد على جانب كبير من رقي المظهر⁽²⁾.

لا يوجد الصراع إلا ضمن العلاقات الاجتماعية، وهو يظهر حين يدرك الفاعلون التضارب بين مصالحهم وتصرفاتهم، من هنا يستحيل حل الصراع دون تدخل الوسطاء، فأى تعديل بالبنية التنظيمية بهدف زيادة توتر الصراعات أو الحد منها، لا يقوم إلا بواسطة تصرفات وسلوكيات الأفراد، وقد يؤثر على إنتاجية المنظمة.

يبين ايسمان Eiseman انطلاقاً من الميل إلى إشباع الحاجات الذاتية، وحاجات الآخرين خمسة أنماط لحل الصراعات ممثلة في (الشكل رقم 05) فإذا كان ميل الفاعلين إلى إشباع حاجاتهم الذاتية ضعيفاً، فهم يختارون التجنب، هذا في حال عدم استعدادهم لإشباع رغبات الآخرين. أو التكيف إذا رؤوا أن حاجات الآخرين مهمة. أما إذا كان لهؤلاء الفاعلين ميل شديد لإشباع حاجاتهم الخاصة فإنهم يختارون المنافسة، هذا في حال عدم استعدادهم لإشباع حاجات الآخرين. أو التعاون إذا ارتأوا أن حاجات ومصالح الآخرين مهمة. أما إذا كان ميلهم إلى إشباع حاجاتهم الخاصة، وحاجات الآخرين متوسطاً، فيختارون التفاوض. ويخلص ايسمان إلى أن أفضل الاستراتيجيات لحل المشاكل، تكون في التعاون كونه يؤمن لأطراف الصراع ربحاً صافياً

♦ - الشكل رقم : 05 : يوضح أنماط حل الصراع .



يحاول الأفراد داخل التنظيم توجيه التنظيم لخدمه مصالحهم واهدافهم، كل حسب مكانته ومركزه ووظيفته. ولأجل ذلك يصطدمون فيما بينهم، ويعارض الواحد منهم الآخر حتى لا يحقق بعض المصالح على حسابها، ويتخذ كل طرف الوسيلة المناسبة لتحقيق أهدافه ولهزيمة خصمه. وحين يصل الصراع إلى مراحلها العليا يشتد ويقوى ويعنف. وتصل نتيجة الصراع إلى الغياب أو التخريب كوسيلة لتوصيل مطالب الأطراف المتصارعة بعضها ببعض، أو إلى الإضراب وهي طريقة معبرة عن الاستياء والتمرد عن التنظيم، وهو عبارة عن تجمع جماعات تتصارع من اجل غرض أو هدف معين، من اجل كشف الحجاب عن المشكلات والقضايا وطرحها للنقاش الواقعي وذلك عن طريق الحل السريع لهذه المشكلات. أو حالة من الانسداد التام للتنظيم وخاصة بالهيئات المنتخبة، وهي مرحلة متقدمة من الصراع بدأت مظاهره العنيفة تظهر حتى وصولها إلى انسداد المحلي، وعدم حضور الأفراد المنتخبون إلى الجلسات والمداولات نصفهم أو جلهم في مقابل أطراف أخرى من تهييدها من رئاسة المجلس أو ما شابه ذلك.

(2) - محمد الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزيع، 1979، ص 201.

♦ الشكل من تشكيل الباحث .

ومن الملاحظ أن من الآليات المهمة لحل الصراعات داخل الهيئات المشكلة للمجالس، والتي تتعدد وتنوع أنماطها وأشكالها وحدتها من هيئة لأخرى. فالآليات المساعدة في حل الصراع تتمثل في القانون التنظيمي للمجالس وحالة الضبط القانوني، والذي له دور كبير في تهدئة الصراع بين الأطراف في حال تطبيقه بجدافيره. أو تحل الصراعات عن كريق بعض الأطراف الخارجية والشخصيات كالسلطات الإدارية العليا الوصية عن المجالس كالدائرة والولاية. وبالإضافة إلى هذا تتحل بعض الأطراف الأخرى كأعيان البلاد وشيوخ القبائل لفك الصراع في بعض الأحيان.

لقد تصدى العديد من الباحثين في مجال الإدارة بموضوع إدارة الصراع مؤكداً على ضرورة الاهتمام بتطوير أفضل لدى الجهات المتصارعة، وفهم لذاتها ولعناصر الصراع التي تعيشها لكي تصل بالنتيجة إلى رابع - رابع .

وقد طرح مارش وسيمون March & Simone أربع عمليات يمكن من خلالها أن تتعامل المنظمة مع الصراع، وهي أسلوب حل المشكلة، وأسلوب الإقناع، وأسلوب المساومة، وأسلوب التحالف. ففي الأسلوب الأول "المشكلة" يفترض أن الأهداف واحدة، وأن مشكلة اتخاذ القرار تتمثل في إيجاد حل يرضي الطرفين. أما في أسلوب "الإقناع" يفترض أن الأهداف الفردية متعددة بتعدد تصورات ومصالح الأفراد في المجال التنظيمي، فباستخدام أسلوب الإقناع تتم من أجل إقناع الأطراف المتصارعة على مصالحها والأهداف المشتركة والعامّة للتنظيم. أما فيما يخص الأسلوب الثالث والمتمثل في أسلوب "المساومة" لحل الصراع وخاصة أمام الاختلاف حول الأهداف الفردية للأفراد من جهة والأهداف التنظيمية من جهة أخرى، وتركز المساومة على درجة تمثيل حلول المساومة لقيم مشتركة تتعلق بالعدالة والصراحة، وفي هذا الأسلوب تستخدم التهديدات وتزييف الوقائع والحقائق. أما في الأسلوب الرابع والمتعلق بـ "التحالفات" والتي تعني أن يكون فيها الموقف الأساسي مشابهاً للموقف في عملية المساومة، لكن لا يصبح للمساومة أثر، وبالتالي تستخدم السياسة الإستراتيجية كوسيلة هامة في هذه الحالة (1).

أما روبينز Robbins فقدم تسعة سبل وأساليب لتناول الصراع في المنظمات وهي :

- المقابلة وجهاً لوجه بين الأطراف المتصارعة - الانطلاق من أهداف لها مكانتها وتتمتع بقبول - تجنب الصراع أصلاً - استخدام السلطة أو صلاحيتها - التقليل من أهمية الاختلافات - توزيع المصادر وتمددتها وتعددتها - إجراء تغيير وتبديل على المتغير الإنساني - إجراء تغيير أو تبديل على المتغير البيئي للتنظيم (2).

نستنتج أن كل أساليب إدارة الصراع في المنظمات ركزت على ضرورة توفر المهارات الإنسانية، واستخدام العقلانية والمنطق، والتأثير السلوكي والجماعات، وفتح الحوار والتفاوض بين الأطراف المتصارعة عوضاً عن كبت الصراع في محاولة الوصول إلى حالة مرضية لأطراف الصراع المعنية.

ويمكن للصراع أن يختفي باختفاء أسبابه، كأن يكون سببه جوانب من طريقة توزيع السكنات الاجتماعية، أو أثناء فتح الاظرفة وتوزيع المشاريع التنموية الاقتصادية فيما بين أعضاء التنظيم بصفتهم أفراد ضمن التنظيم مشاركين فيه وغير مشاركين فبعض الصراعات تتولد أثناء المداولات والبعض منها يحل في حينه والبعض الآخر يتواصل ويمتد إلى الشيوخ ويجر معه المشكلات والعوائق، وصراعات أكبر وأعمق وأوسع. فحين اختفاء أسباب الصراع يجعل كل طرف من أطراف التوقف عن فعله وسلوكه الصراع لغيب مبرز، وقد يختفي الصراع بتدخل المسؤول المباشر كالإدارة الوصية بالبلدية كرئيس الدائرة والوالي عن طريق التهديد والأوامر والضغطات وتطبيق القواعد والنصوص القانونية. كما يمكن أن يزول عن طريق المفاوضات التي هي أولاً علاقة اجتماعية تفاعلية تصب في عملية اتخاذ القرار، وأنها علاقة نفوذ وتأثير.

(1) - J.March , H.Simon , Les organisation problemes psychosociologiques , Adaptation par rouchy . j et prunier , Paris , Dunod , 2 eme Ed , 1999 , p,p 127.128 .

(2) - حضير حمود ، السلوك التنظيمي ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص.ص 155.157 .

تنطلق المفاوضات اساساً من تضارب المصالح والتصرفات، ومن صراعات الوقائع والأهداف والأساليب والقيم. ولأن كل طرف من أطراف الصراع قيمه وأفكاره ومعتقداته وتصوراتهِ ورغباته وأهدافه ومصالحه، تتصادم هاته الأخيرة، ويزداد التوتر والغضب والانفعال، ولذلك تتبع المفاوضات نظام اتصالي وطرق وقواعد خاصة بالحوار، وتتم بمراحل من أجل تسوية الصراعات أو لتحقيق مشروع مشترك (التعاون).

- ثانياً: البنية الاجتماعية.

يعتبر مفهوم البنية الاجتماعية* من المفاهيم الرئيسة في علم الاجتماع والانتربولوجيا، ولسنا نغالي إذا قلنا أنها المفهوم المحوري بالنسبة لعلم الاجتماع. ويتفق علماء الاجتماع على أنه أول القضايا الرئيسية التي ينبغي على الباحث الاجتماعي أن يتناولها

* تعدد مصطلحات البناء الاجتماعي بتعدد التخصصات العلمية إلى : اصطلاح "التركيب الاجتماعي" كاصطلاح استخدمته الوظيفية التركيبية والانتربولوجيا البريطانية، أما علماء الانتربولوجيا الحضارية في أمريكا فاستعملوا اصطلاح "العملية الحضارية"، واصطلاح "التاريخ الحضاري" للدلالة به على اصطلاح التركيب الاجتماعي. وكما استعملت الانتربولوجيا الاجتماعية اصطلاح التركيب بصورة متباينة مع اصطلاح "النظام الاجتماعي" أو "المنظمة الاجتماعية". ويستعمل كذلك التركيب في صورته الواسعة ليعني التنظيم الشامل للعناصر والوحدات التي يتكون منها المجتمع، وهناك من اعتقد ان اصطلاح النظام الاجتماعي هو أوسع من تركيب الاجتماعي لأنه يشمل الجانب الوظيفي للنظام الاجتماعي، وكما وجد أن هناك مصطلحات أخرى تدل على البناء الاجتماعي وهي البنية الاجتماعية).

ويرجع الفضل في انتشار استعمال مصطلح البناء الاجتماعي إلى المحاضرة التي ألقاها راد كليف براون عام 1940 بعنوان "حول البناء الاجتماعي" وقد شاع استعمال المصطلح في علم الاجتماع، إلا أنه لم يكن دقيقاً ومضبوطاً من ناحية المعنى والمفهوم والأهمية، وينبغي أن نؤكد هنا على أن مفهوم البناء الاجتماعي كمفهوم كغيره من بعض المفاهيم والمصطلحات الاجتماعية، يعتبر ظاهرة واضحة يعانى منها الكثير من المصطلحات في علم الاجتماع، كما سبق وأن رأينا في مفهوم الصراع والمفاهيم المرتبطة به.

بالمعالجة، فنجد أن رايت ميلز Miles في كتابه "الخيال السوسيولوجي". يقول بأنه: "النظرية الاجتماعية مطالبة بالإجابة أولاً على ماهي طبيعة البنية الاجتماعية؟. علاوة على المكونات الأساسية لهذه البنية؟". كما وأن علماء الاجتماع وبينهم بوتومور Boutomour يرى بأن: "المفهوم الأساسي، أو الفكرة الموجهة في علم الاجتماع هي البنية الاجتماعية، فعن هذا المفهوم صدر اهتمام عالم الاجتماع بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، التي لم تكن تدرس من قبل إلا بطريقة غير منهجية".⁽¹⁾

ويصل البعض من العلماء إلى تحديد موضوع علم الاجتماع على أنه كان يرتبط بالبنية الاجتماعية، ويشرح أصحاب هذا الرأي تصورهم كالآتي:⁽²⁾

- دراسة البنى الاجتماعية والعناصر المكونة للمجتمعات ووظائفها.
- دراسة الظروف التي تطورت فيها بعض النظم .
- مقابلة النتائج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية خاصة .
- دراسة التوافق بين تركيب المجتمعات والتركيبات العقلية للأفراد الذين يكونون هذه المجتمعات .
- دراسة العوامل التي تساعد في حدوث التغيرات في البنى الاجتماعية.

1 - مفهوم البنية الاجتماعية:

لأهمية البنية الاجتماعية تعددت الصياغات حول تعريفها، وتحديد المبادئ التحليلية اللازمة لها، وذلك تبعاً لإختلاف المنطلقات المنهجية في دراسة البنية الاجتماعية. ويكاد يتفق الانتربولوجيين الاجتماعيين والوظيفيين على أن مفهوم البنية الاجتماعية، من المفاهيم التي يصعب تحديدها وتعريفها بدقة نظراً لوجود خلط في تحديده باعتباره مفهوماً له أكثر من معنى. حيث استخدم اصطلاح البنية الاجتماعية بمعاني مختلفة ومتنوعة، عند كثير من العلماء السوسيولوجيين والانتربولوجيين نذكر منهم على سبيل المثال: ليفي ستراوس، رادكليف براون، رايون فرث، ايفانز بريتشارد، فردريك لملي، مارتندال، دوركام بارسونز ... وغيرهم.

ومن ابرز الوظيفيين الذين قدموا تعريفاً للبنية رادكليف براون Brawne، بل يعود إليه التأثير الهام في انتشار المفهوم بعد المحاضرة التي القاها عام 1940 بعنوان "حول البنية الاجتماعية". ومن الملاحظ أنه قد سبقه كارل ماركس في تحليلاته بهذا المفهوم في كتابه "رأس المال"، ولهذا فإن فكرة المفهوم كانت موجود قبل رادكليف براون في صياغات البنية الفوقية والبنية التحتية لماركس، وفي كتابات دوركام عن التركيبات المورفولوجية. ولكننا نجد الاتفاق في المصطلح ولكن الاختلاف في المعنى والمقصود منه.

يقول رادكليف براون في تأكيدات وتوضيحاته حول مفهوم البنية: "حينما نستخدم تعبير بنية فإننا نشير الى نوع من الترتيب المنتظم للأجزاء أو المكونات، فاللحن الموسيقي له بنيته، وايضاً أي عبارة لها بنية، والبناء له بنيته، ومكونات ووحدات البنية الاجتماعية هي أشخاص، وأي شخص هو كائن بشري ينظر إليه لا بوصفه كائناً، وإنما كمحتل لوضع في بنية اجتماعية".⁽¹⁾

يؤكد رادكليف براون في العناصر السابقة أن البنية الاجتماعية تتشكل من العلاقات الاجتماعية، وأن هذه البنية ليست تركيباً عشوائياً، وإنما تتحدد بالعملية الاجتماعية، وإنما تتحدد بقدر من الثبات النسبي. حيث أنه من المتوقع أن يكون هناك تغير في هذا المستوى، ولكن بصورة تدريجية في الغالب. كما يرى أن البنية الاجتماعية تدخل في نطاق التمايز القائم بين الطبقات والأفراد بحسب أدوارهم ومراكزهم الاجتماعية، كالاختلاف بين الرجل والمرأة، العامل وصاحب العمل، حيث يرى بأن التمايز أهميته في تحديد العلاقات الاجتماعية وطبيعة البنية الاجتماعية. كما يرى براون أن الأشخاص هم وحدات البناء الاجتماعي وعناصره

يلاحظ في الكتابات باللغة أنها تستخدم كلمة بناء وجمعها أبنية، وتستخدم كلمة بنية وجمعها بُنى. ونظراً لعدم دقة مصطلح بناء فإنه في حالة الاقتباس عن المراجع، فإننا نستخدم مصطلح بنية جمعها بُنى بدلاً من بناء وجمعها أبنية. وتوجد مفردة البنية يعبر عنها البعض بمصطلح النظام، وتارة النسق، وتعبير عن النظام، ومرة ثالثة يستخدم مصطلح الجماعة الاجتماعية لتحديد البنية الاجتماعية.

(1) - بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمه محمد الجوهري وآخرون ، الإسكندرية : دار الكتب الجامعية ، 1972 ، ص 23 .

(2) - غاستون بوتول ، تاريخ علم الاجتماع ، ترجمه محمد عاطف غيث وآخرون ، الإسكندرية : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1984 ، ص 118 .

(1) - أحمد القصير ، مرجع سبق ذكره ، ص 146

الأولية، إلا أن الاتساق الاجتماعية عنده هي الأجهزة التي تتفاعل فيما بينها داخل هذه البنية، والتي يقوم كل منهما بوظائفها الاجتماعية من اجل استمرار البنية، حيث يقوم كل نسق بوظيفته الأساسية التي تؤدي إلى حفظ هذه البنية رغم اختلاف البنى والنظم المكونة لها.⁽²⁾

وقد ركز براون على العلاقات الاجتماعية العامة التي تتكرر فيها الأنماط الاجتماعية باستمرار، والتي تتكون منها البنية الاجتماعية، وربط ذلك كله بموضوع ثبات البنية الاجتماعية واستمرارها، من خلال الاستقرار الديناميكي الذي يتغير بدرجات متفاوتة. ويؤكد براون أن الحالات الفردية التي تتجسد فيها تلك العلاقات الاجتماعية، ليست هي موضوع الدراسة العلمية للبنية الاجتماعية، إنما هو السلوك المتكرر لعدد من الأفراد، والذي يمثل نمطاً اجتماعياً معيناً، وبالتالي يتكون البناء الاجتماعي من هذه الأنماط مجتمعة.⁽³⁾

ونجد في مقابل هذا ليفي ستراوس Liven يشير إلى أن البنية الاجتماعية، وإن كانت مفهوماً مستقلاً عن مفهوم العلاقات الاجتماعية، كما دمج بينهما براون، إلا أنه لا يمكن أن يدرس إلا من خلال هذه العلاقات التي تحويها .

أما ايفانز برتشارد Evanez في دراسته عن مجتمع "النوير" والتي اهتم فيها بالنشاطات الاجتماعية من زاوية البنية السياسية.⁽⁴⁾ واستخلص تعريفاً للبنية الاجتماعية التي تعني عنده: " تلك العلاقات التي تربط بين الجماعات، والتي تتميز بدرجة عالية من الثبات والتركيب، بمعنى أن الجماعات تدوم وتستمر في الوجود بغض النظر عن ما تحويه من أفراد، ويدخل فيها أفراد عندما يولدون، ويخرج منها عندما يموتون، أي أن الأفراد يتغيرون. أما البنية فتبقى مستمرة وتدوم " .

وقد عارض برتشارد، وبراون في اعتبار أن كل العلاقات الاجتماعية، بما فيها الثنائية داخله تشارك في تكوين البنية الاجتماعية. فالبنية الاجتماعية عند برتشارد أيضا هي: "عبارة عن جماعات اجتماعية متميزة في الوجود لوقت كافٍ بحيث تستطيع الاحتفاظ بكيانات، كجماعات رغم التغيرات التي تحدث للأفراد، والذين يكونون تلك الجماعات".⁽¹⁾

فهو بهذا يهتم بالجانب المورفولوجي للمجتمع، فنجد البنية الاجتماعية بالجماعات التي يتكون منها المجتمع، وبالعلاقات بين تلك الجماعات، وليست كما قال بها براون بالعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص. فالبنية الاجتماعية إذاً هي علاقة بين جماعات وليست افراداً، والذي يدخل في تشكل البنية الاجتماعية يعتبر بالتالي جماعة بنائية، وهي تلك الجماعات الكبيرة والصغيرة المتماسكة كالعشيرة والقبيلة.

أما ريموند فيرث في طرح تصوره للبنية الاجتماعية كما يلي: " الحياة في المجتمع معناها تنظيم مصالح الأفراد وتوجيه سلوكهم بعضهم اتجاه بعض، ومحاولة تصنيفه إلى جماعات، من اجل العمل المشترك، وبذلك نستطيع أن نرى في العلاقات التي تعمل بها هذه العلاقات بالفعل بحيث تؤثر في حياة الأفراد وطبيعة المجتمع ذاته، فيمكن أن نسميها الوظائف الاجتماعية. وقد يمكن مقارنة البنية الاجتماعية والوظيفة الاجتماعية بعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء بالنسبة للكائن الحي ...".⁽²⁾

(2) - عاطف غيث ، علم الاجتماع ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1988 ، ص 190 .

(3) - عبد الحميد لطفي ، الانترولوجيا الاجتماعية ، مصر : دار المعارف للنشر والتوزيع ، ب.ت ، ص 87 .

(4) - للمزيد إرجع إلى قباري محمد اسماعيل ، أسس البناء الاجتماعي ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، 1989 ، ص.ص 61.65 .

(1) - عاطف وصفي ، الانترولوجيا الاجتماعية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ب.ت ، ص 82 .

(2) - احمد القصير ، مرجع سبق ذكره ، ص 148 .

إذا كان ايفانز بريتشارد اهتم بالنشاطات أو المناشط الاجتماعية من زاوية البنية الاجتماعية في المجتمع النويري. نجد أن راموند فيرث يهتم بالنشاطات الاجتماعية ولكن من زاوية البناء الاقتصادي في مجتمع تيكويبا. ونفهم من هذا ان البنية الاجتماعية عند فيرث تقوم على التخصص المهني باعتباره من المبادئ الأساسية في كل المجتمعات، وتقوم ايضاً على الاختلاف الطبقي، أو المرتبة الاجتماعية.

ومن العلماء الذي أشاروا إلى البنية الاجتماعية تحت مصطلح النظام الاجتماعي العام، نجد مارتندال Martindal وموناشيزي Monachesi الذين عرّفوا النظم الاجتماعية بأنها: "تلك العلاقات التي تنعكس في قواعد السلوك التي ترتبط بين الجماعات الاجتماعية باعتبارها مجموعة من القواعد التنظيمية التي ترسي الأساس الذي ينهض عليه الفعل الاجتماعي الذي ترتضيه الجماعة لتحقيق أهدافها، وكل مجموعة من هذه القواعد تشكل نظاماً معيناً، والنظام العام الذي يحوي هذه النظم في علاقاتها مع بعضها البعض". وهو ما أطلقوا عليه النظام الاجتماعي العام، وعلى هذا فالنظام الاجتماعي لديهم يعني نماذج العلاقات الاجتماعية التي تألف ما بين مختلف الأسس المنظمة التي تكون النظم الاجتماعية.

أما عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز Parsons في دراساته حول "الحالة الراهنة للنظرية الوظيفية في علم الاجتماع" قدم تعريفاً للبنية الاجتماعية موضحاً أنها: "عبارة عن مجموعة من العلاقات بين أجزاء أي نسق حي، والتي يمكن ان تظهر على أساس امبريقي في شكل ثابت على امتداد فترة من الزمن"⁽³⁾. وبهذا المعنى فان المحور الأساسي الأفكار كل من براون وفيرث نجد امتدادها لدى بارسونز. ويقدم بارسونز تعريفاً آخر للبنية الاجتماعية مبيناً أنها: "مجموعة من العلاقات النمطية الثابتة نسبياً بين الوحدات، وحيث أن وحدة النسق الاجتماعي هي الفاعل، فإن البنية الاجتماعية هي نسق نمط لعلاقات اجتماعية بين فاعلين". وعلى أية حال فإن الخاصية المميزة لبنية انساق الفعل الاجتماعي هي أن الفاعل في معظم علاقاته لا يشارك ككيان كلي، وإنما في ارتباط فقط بقطاع متباين معين من الفعل الكلي، مثل ذلك فان الصياغة السابقة ينبغي تعديلها لتقول أن البنية الاجتماعية هي نسق لعلاقات نمطية لفاعلين، وهم يقومون بأدوار في ارتباط كل منهم بالآخرين والدور هو المفهوم الذي يربط الأنساق الفرعية للفاعل بوصفه كياناً يسلك سلوكاً سيكولوجياً تجاه البنية الاجتماعية المميزة"⁽⁴⁾.

تستند البنية الاجتماعية إلى عناصر التفاعل التي تدور بين سائر الأفراد. فالبنية الاجتماعية هي مبعث التصورات والمعايير المنظمة للسلوك في رأي بارسونز، كما أنها مصدر عملية التنميط التي تحدد السلوك الاجتماعي طبقاً لقوالب معينة يفرضها النسق الاجتماعي. والفارق بين النسق والبناء هو فارق في الدرجة، حيث أن السلوك داخل النسق الاجتماعي، هو جزء لا يتجزأ من نطاق أو مدار أوسع واشمل هو إطار أو مجال البنية الاجتماعية.⁽¹⁾

يعرف أحمد ابوزيد بدوي البنية الاجتماعية بقوله: "إنها نسيج من العلاقات الاجتماعية الدائمة المستقرة في المجتمع، والتي تبدوا على هيئة انساق متبادلة التأثير والتفاعل لكل منها وظائف اجتماعية، في الجماعات وبين الأفراد الذي تنظم علاقاتهم وتحدد أدوارهم التي تتباين بتباين المواقف التي يمارسونها، تلك المواقف التي تحدد بقواعد وإجراءات اجتماعية معقدة، كما أنها تتفاعل بالآخر داخل نطاق الجماعة أو المجتمع، بطريقة فيها كثير من الانسجام والاتساق".⁽²⁾

كما عرفها احمد زكي بدوي بأنها: "البنية الاجتماعية هي النمط المقرر لأي نظام داخلي لجماعة ما، ويتضمن مجموعة من العلاقات الموجودة بين أعضاء الجماعة، وبعضهم لبعض، وبينهم وبين الجماعة نفسها، وهي إطار المجتمع كعلاقة منظمة بين

(3) - T.Parsons , Essays in sociological , Theory pure and appthed , Glencoe , Free press , 1949 , P 34 .

نقلًا عن احمد القصير ، مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

(1) - قباري محمد اسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

(2) - (3) - عبد الفتاح تركي موسى ، البناء الاجتماعي للأسرة ، مصر : المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 20 .

الوحدات الاجتماعية والتجمعات القائمة على أساس القرابة والجنس والسن والمصلحة المشتركة والمكانة والمنزلة، أو كنموذج مقام تبعاً لهذه العلاقة".⁽³⁾

2 - خصائص البنية الاجتماعية:

من خلال التعريفات السابقة نستخلص الخصائص التي تميز البنية الاجتماعية في العناصر التالية:

- البنية الاجتماعية تتكون من أنماط العلاقات الاجتماعية:

تتضمن البنية الاجتماعية العلاقات الاجتماعية وقواعد السلوك وأنماطه المرتبطة بالبنية، والتي لا تحدث في فراغ بطريقة مستقلة أو عشوائية، بل يرتبط بعضها البعض بطريقة منتظمة. فعند دراستنا لبنية مجتمع معين نقوم بملاحظة العلاقات الاجتماعية في حدودها الواقعية المحسوسة والواضحة الملموسة، المحددة بزمان ومكان معينين. فقد تمثل العلاقات الاجتماعية في الغالب في مجتمعاتنا بأنها علاقات قبلية أو أسرية أو علاقات عائلية أو علاقات فردية شخصية، حسب المجال العمراني الاجتماعي والبنية الاجتماعية. هناك اجتماع بين علماء الاجتماع على أن البنية الاجتماعية عبارة عن شبكة من العلاقات لجماعة من الناس قد يضيق نطاقها أو يتسع حسب المجال والموقف الاجتماعي، ومثل هذه العلاقة تكون ذات طابع متبادل دائماً، لأن سلوك أي شخص من أعضاء الجماعة، يستمد معناه من علاقاته بالآخرين في تفاعل جماعي. وير علماء الاجتماع أن أنماط التوقعات هذه تعد أساس البنية الاجتماعية، ولكن من خلال إطارها الثقافي الذي يؤثر فيها، والذي يحدد طبيعتها والجزاءات والسلطة التي تنفذها وتحافظ عليها. ومن هنا فالبنية الاجتماعية لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وإنما صورة علاقات اجتماعية محسوسة بين أفراد وجماعات مجتمع محلي معين كمجتمع بدوي، أو ريفي، أو شبه حضري، أو حضري. لان كل مجتمع تجد فيه بنيته الخاصة وشبكة علاقاته الاجتماعية التي تحكمه ويسير وفقها.

- البنية الاجتماعية كل أو نسيج متشابك الأجزاء:

إن البنية الاجتماعية هي كل متكامل ونسيج متجانس الأجزاء، وتعد دراسة أجزاء البنية الاجتماعية كلها من أهم خصائص الانترولوجيا الاجتماعية، وذلك بالكشف عن العلاقات المباشرة وغير المباشرة التي توجد بين أي جزء من أجزاء البنية الاجتماعية. وفي هذا نجد لندبرج Lundberg يؤكد على أن البنية الاجتماعية ما هي إلا نظم اجتماعية، تمثل في نفس الوقت الأنماط السلوكية الرسمية العامة والموحدة، والتي تعبر عن بقائها من خلال الجماعات الاجتماعية التي تتوارثها. وبرى أن دراسة النظم لا بد وان تكون من خلال الجوانب البنائية والوظيفية الأساسية لكل نظام، والأدوار الرئيسية فيه، وسماته البنائية والرمزية ودوره الوظيفي في إطار الكل الذي يحويه، فإدراك العلاقات المتبادلة لجميع النظم أمر جوهري لفهم الحياة الاجتماعية.

ومن هنا فإن دراسة النظم لا بد وان تكون من خلال علاقاتها المتبادلة وخصائصها العامة. ذلك لان كل مركب رئيسي من النظم إنما يشارك في حياة المجتمع، ويساهم فيها بعدة طرق، فهناك النظم القرابية، والنظم الاقتصادية، والنظم السياسية، والنظم الثقافية، ولا شك أن لكل مجتمع نظمه الخاصة التي تتفق أو تختلف مع غيره من النظم السائدة في مجتمعات أخرى، لاختلافات متعدد سواء من حيث المكونات أو الوظائف، وتبعاً لبعض المتغيرات مثل الزمان والمكان، والظروف الايكولوجية، ودرجة التطور الثقافي. فثقافة المجتمع البدوي ليست كثقافة المجتمع الحضري الذي يتمتع بدرجة عالية من التطور التكنولوجي.

وتوجد مظاهر أخرى للتغير في البنية الاجتماعية نذكر منها التغير في العلاقات الاجتماعية من يوم لآخر، نظراً لتغير الافراد وتغير الزمان والمكان، وتختلف سرعة هذا التغير، فقد يكون بطيئاً في المجتمعات البدوية، بينما يكون سريعاً في المجتمعات الحضرية، أما

المجتمعات النامية فتتغير بمعدل متوسط، وقد يحدث أن تتعرض البنية الاجتماعية لمؤثرات قد تكون من داخل المجتمع أو من خارجه يترتب عليها حدوث تغيرات سريعة في بعض أجزائها.⁽¹⁾

ويمكننا أن نستنتج أن البنية الاجتماعية تمثل كل أو نسيج اجتماعي تحوي بداخلها مجموعة من العناصر المتفاعلة بنائياً ووظيفياً، والمكوّنة في النهاية، حيث تمثل الإطار العام الذي يحويها. ومهمة عالم الاجتماع والباحث الاجتماعي دراسة عناصر هذا البناء. - البنية الاجتماعية تتميز بالاستقرار والاستمرارية:

نستشف من بعض التعريفات السابقة لمفهوم البنية الاجتماعية أنها مستقرة وثابتة نسبياً. إذ أن من أهم شروطها، الحفاظ على تماسكها واستمراريتها لفترات طويلة من الزمن. ولكن هذا الاستمرار لا يقصد به الجمود، بل الاستمرار المتغير، كما هو الحال بالنسبة لاستمرار البنية العضوية للكائن الحي، بحيث تشمل فكرة البنية الاجتماعية على الاستمرار من حيث العلاقات الارتباطية المعقدة في علاقات وظيفية تتحرك من خلال إطار ثقافي عام يعتبر ملزماً اجتماعياً إلى حد كبير.

والبنية الاجتماعية بهذا المعنى عبارة عن نمط متحرك من العلاقات الاجتماعية المتبادلة تستمر خلال الزمن، وإدراك العلاقات المتبادلة هذه لجميع النظم أمر جوهري، لفهم الحياة الاجتماعية. ومن هنا فالتفاعل الاجتماعي يعتبر أساس العملية الاجتماعية ويشكل العامل المركزي في كل الحياة الإنسانية الاجتماعية. وإذا كان التفاعل يتم عن طريق العمليات الاجتماعية في إطار البنية الاجتماعية الذي يحويها، والتي تتراوح ما بين التنافس والصراع، والتكامل والتعاون، والتوافق والتمثيل... الخ. تلك العمليات التي تبدأ دائماً متداخلة ومتفاعلة في إطار عملية التفاعل بشكل عام.⁽²⁾

وتعد الثقافة هنا عاملاً هاماً في الحياة الاجتماعية، فالمعايير الاجتماعية تلعب دوراً جوهرياً في تنظيم السلوك عن طريق طرح مجموعة من التوقعات لأنواع السلوك المختلفة التي نفترض أن يسلكها الأفراد في إطار الموقف الاجتماعي. فالثقافة هنا لا تمثل مجرد مجموعة واحدة متجانسة من المعتقدات بقدر ما تمثل قيماً متنوعة تتميز بقدر من الشيوخ والقبول. والفعل الاجتماعي هنا يلعب دوراً هاماً في تطوير البنية الاجتماعية من خلال عمليات الخلق والإبداع والابتكار، ودور القيادة والدولة في تغيير المجتمع وتعديل النظم الاجتماعية. ويمكن أن نستدل لذلك بمثال تدخل الدولة في تغيير النظم والبنى الاجتماعية من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في تغير بعض البنى الاجتماعية كعملية تغير اجتماعي مقصودة، من خلال التخطيط، تتم من خلال مجموعة من السياسات الاجتماعية التي تهدف في النهاية إلى إحداث مجموعة من التغيرات لتحقيق مستويات من الأهداف.

إن معظم عمليات التغير الاجتماعي الثقافي سواء كانت بالاستعارة أو التمدين أو الانتشار أو بالتأقاف، أو فرض الثقافة جميعها تنبع من عمل الإنسان، ويحدث التغير في البنية الاجتماعية في أجزائها أو في بنائها الكلي أو في عناصرها، أو في مضمونها. وكل التغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت أو معنوية، كما تشمل فوق ذلك كل التغيرات التي تحدث في النظام الاجتماعي.⁽¹⁾

- إن البنية الاجتماعية لا تُعد جامدة ولا ثابتة، لا تخضع للتغير، أو لا تقبل التغير، بل انه يتغير عندما يتغير حجم المجتمع أو مع اتساع نمو المدن، أو مع انتقال المجتمع من مرحلة الإقطاعية إلى الصناعية أو مع انهيار النسق الاقتصادي حسب قول موريس برك، أو عندما تحصل تغير في شكل البنية، فتتغير وظائف أنساقها كما قال كينزلي ديفز dives ، أو عندما يحدث تحول في نمط التفاعلات الاجتماعية والفعل الاجتماعي، وما ينجم عنها من آثار تنعكس على معايير وقيم المجتمع، ورموز ثقافته حسب اعتبار ولبرت مور Welbert.⁽²⁾ وبتعبير أوضح يولد التغير الاجتماعي في احد انساق البنية الاجتماعية، أو في احد فروعها الذي يؤدي

(1) - حسين عبد الحميد احمد رشوان ، البناء الاجتماعي الأنساق والجماعات ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 ، ص 23 .

(2) - عاطف غيث ، علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص 116 .

(1) - دلال ملحسن استيتية ، التغير الاجتماعي والثقافي ، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 79 .

(2) - معن خليل عمر ، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه ، الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1999 ، ط 2 ، ص 15 .

إلى تغير وظيفة النسق البنائي، أي يحصل تغير في بنية النسق ذاته، وهذا يشير إلى حركية انساق البنية وما تشكله من سمة لها، مؤكدة بذات الوقت بأن الثبات والجمود لا يعكس سماتها. فمثلاً البنية الاجتماعية للمجتمع البدوي من خلال عملية التثاقف والتكيف مع الحياة الحديثة سواء في المدن أو عبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة هذا ما يؤدي إلى تغير نسبي داخل البنية البدوي في تطور بعض وظائفها ونشاطاتها. وإيضاً في قد يحدث تغير في البنية الحضرية بمجتمع المدينة سواء تغير متقدم أو متأخر إلى الوراء وذلك بفعل التكنولوجيا والثقافة الحديثة أو في بعض المدن قد يتراجع التغير وتلاحظ بعض ملامح الثقافة الريفية والبدوية بالوسط الحضري هذا ما يؤدي إلى تصادم في التثاقف وتغير الأفعال الاجتماعية والسلوكيات والتصورات... الخ

وخلاصة القول مما سبق أن دراسة البنية الاجتماعية من وجهة النظر التحليلية، بدراسة متعددة الجوانب، فإذا كان راد كليف براون يؤكد على دراسة البنية الاجتماعية بجوانب الشخصية، ويركز على العلاقات الثنائية بين الأشخاص. فإن إيفانز بريشارد لا يرى في البنية الاجتماعية إلا الجانب الثابت بدراسة الجماعات الاجتماعية وأنشطتها في بناء سياسي. والتي تتميز بدرجة عالية من الديمومة والتركييب. بينما نجد ريموند فيرث يقتصر على دراسة العلاقات المثالية، ويركز على أهمية التوقعات السلوكية في الحياة الاجتماعية، والتي منحها طابعها المادي الاقتصادي. أما بارسونز فوجدنا أنه رأى بأن السلوك البنائي للأفراد الفاعلين، هو السلوك الذي يخضع للنزعة الكلية والجمعية، وفقاً لانساق التفاعل وطبقاً لقواعد التوقع.

ولأن الاتجاه الغالب في دراسة البنية الاجتماعية، إنما هو تقسيم المجتمع الكلي إلى عديد من المجتمعات المحلية، أو البنى الاجتماعية، وكل بنية جزئية يمكن أن تتكون من نسق قرابي (قبلي، عائلي، اسري، فردي)، ونسق اقتصادي (رعوي، فلاحي، تجاري، صناعي)، ونسق ثقافي (تقليدي، حديث)، ونسق سياسي، ونسق اجتماعي... الخ. في هذه البنية الجزئية من البنية الكلية للمجتمع.

- وقد استخلص أحمد القصير المبادئ المنهجية لدراسة البنية الاجتماعية، ونحن بدورنا نلخص ما استخلصه في النقاط التالية:⁽³⁾
- أولاً: المبدأ المنهجي القائل بان العلاقات الاجتماعية ينبغي تحليلها بوصفها تشكل انساقاً، وان المجتمع كمنسق يتكون من أجزاء مترابطة، وأن مفهوم البنية مدخل لدراسة المجتمع كمنسق متكامل.
 - ثانياً: المبدأ المنهجي القائل بأن البنية الاجتماعية لا يمكن اختزالها إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية، أي أن العلاقات ليست تعبيراً مباشراً عن البنية، وفي هذا الصدد يظهر الاتفاق بين البنيوية والماركسية. بينما ترى الوظيفية أن البنية هي المجموع العام لأجزائها، أي أن العلاقات الاجتماعية هي التعبير المباشر عن البنية.
 - ثالثاً: المبدأ المنهجي الذي يرى أن البنية لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، إنما دراسة البنية تقتضي البدء بتحليل العلاقات الظاهرة، والأداء الوظيفي الظاهر لمكونات البنية حتى يمكن الوصول إلى المنطق الخفي للبنية المتخفية، هي ذاتها وراء العلاقات الاجتماعية الظاهرة، وطبقاً لهذا المبدأ المنهجي فإن ما هو مرئي إنما يخفي واقعاً آخر أعمق غير ظاهر، وتمثل مسألة اكتشافه مضمون المعرفة العلمية.
 - رابعاً: المبدأ المنهجي القائل أن دراسة البنية في حالتها الراهنة نسق دراسته أصلها وتطورها، وهو المبدأ الذي اصطلح على تسميته بأولوية المعالجة الآنية على المعالجة عبر الزمنية.
 - خامساً: يتمثل هذا المبدأ المنهجي في دراسته البنية الاجتماعية في اعتبار أن أسلوب الحياة الاجتماعية للناس هو العنصر الأساسي في تحديد أشكال البنى الأخرى من سياسية وقانونية، وأشكال الوعي، غير أن ذلك لا ينفي الاعتماد والتأثير المتبادلين بين العناصر المختلفة للبنية الاجتماعية فضلاً للاستقلال النسبي لكل عنصر داخل البنية.

(3) - احمد القصير ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 149.153 .

- سادساً: ويعتبر المبدأ المنهجي هذا أن عوامل تطور البنية إنما تكمن في تناقضاتها الداخلية، والأنماط المميزة للتحويلات التي تحدث داخل البنى الاجتماعية هي التي تمكننا من التمييز بين أنماط مختلفة من المجتمعات، والماركسية هي التي تنفرد بهذا المبدأ. ومن خلال فهم المبادئ المنهجية الستة، تبين لنا أن دراستنا الحالية يمكن لها أن تتبنى بعض من هذه النماذج المنهجية كمنطلقات نظرية. فيمكننا إسقاط المبدأ المنهجي الأول في واقع مجتمعاتنا الحالية وهي بان العلاقات الاجتماعية ينبغي تحليلها بوصفها تشكل انساقاً، وأن البنية الاجتماعية تشكل عن طريق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وهذا ما يتضح من خلال التمايز في نمط العلاقات الاجتماعية في العمران البدوي والريفي وشبه الحضري والحضري. كما يمكننا تبني المبدأ الثالث الذي يقول بضرورة دراسة العلاقات الظاهرة حتى يكون بالاستطاعة الوصول إلى العلاقات الخفية. وهذا ما يتضح من خلال ميدان دراستنا في أن العلاقات الاجتماعية بالمجال الحضري يبدو مبدئياً أنها علاقات اجتماعية سطحية وفردانية، إلا أن البنية الخفية ودراستها تبين ظهور علاقات اجتماعية عشائرية وقبلية وعائلية وأسرية وفردانية تنقسم في المجالات العمرانية باختلاف البنى الاجتماعية بها. أما إسقاطنا للمبدأ المنهجي الخامس والذي يتمثل في دراسة البنية الاجتماعية في اعتبار أن أسلوب الحياة للناس هو العنصر الأساسي في تحديد أشكال البنى الأخرى خصوصاً وان دراستنا تنطلق من تحليلات من اختلاف البنى الاجتماعية بين بنى اجتماعية بدوية وريفية، وأخرى شبه حضرية وحضرية.

ولأن الاتجاه الغالب في دراسة البنى الاجتماعية، إنما هو تقسيم المجتمع الكلي إلى عديد من المجتمعات المحلية أو البنى الاجتماعية. وكل بنية بنية جزئية يمكن أن تتكون من نسق قرابي (قبلي، عائلي، اسري، فرداني). ونسق اقتصادي (رعوي فلاحي، تجاري صناعي). ونسق اجتماعي وثقافي. في هذه البنى الجزئية من البنية الكلية.

3 - تصنيف البنى الاجتماعية:

اختلف العلماء حسب وجهة نظر كل منهم، ونذكر هنا بعض هذه التصنيفات:

فرق بعض العلماء بين البنى الاجتماعية الموجودة في المجتمعات المتجانسة، والبنى الاجتماعية المتواجدة في المجتمعات المتحضرة. ففي الأولى تقوم العلاقات الاجتماعية على أساس دموي قرابي، كما تميل النظم الاجتماعية للقيام بواجبها وبوظائفها داخل إطار القرابة. أما في المجتمعات المتحضرة فتضعف حدة السيطرة في الجماعات القرابية على أنشطة السلوك الاجتماعية، إذ نجد المدارس ودور العبادة، والمؤسسات الخدمية والاجتماعية هي تقوم بهذه الوظائف، حيث تقوم بشروط جماعية للأفراد، والمحاكم بإحكامها للعدالة والضبط الاجتماعي، ومكاتب البريد بتوصيل الرسائل. ولهذا فداً ما نقول أن الحدود التنظيمية المختلفة في المجتمع الحضري متميزة ومرئية عما هي عليه في المجتمعات المتجانسة.⁽¹⁾

- ثالثاً: العمران والمجتمع.

1 - أنماط المجتمعات المحلية:

يقوم العلم بصفة عامة على التصنيف النسقي للظواهر والموضوعات والوقائع والحقائق والأنماط المجتمعية، فالانترولوجيا يركز موضوعها الأساسي على المجتمع الإنساني بأنماطه المختلفة والمتنوعة، من مجتمعات بدائية ومجتمعات متمدينة على حد سواء فتصل إلى حدود المجتمعات الحضرية الصناعية. أما علم الاجتماع كغيره من العلوم المعنية بدراسة المجتمع فيعي بتحديد الخصائص والسمات المميزة للأنماط المجتمعية. فقد اهتم علماء الاجتماع سابقاً بدراسة الاختلاف بين المجتمعات والبنى الاجتماعية. وما زال حتى الآن محل اهتمام الكثيرين منهم لدرجة أن بعضهم وجه اهتمامه لبناء تصورات مثالية ونظرية توضح أنماط الحياة الاجتماعية المختلفة، بحيث ميزوا بين المجتمعات البدوية، الريفية والحضرية.

(1) - حسين عبد الحميد احمد رشوان ، البناء الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

فمن العلماء من أكد على أهمية المكان، أو البقعة الجغرافية كأساس لتحديد مكان المجتمع المحلي. وهو ما يطلق عليه الاتجاه الايكولوجي بزعامة روبرت بارك كما وسبق ذكره في الفصل السابق، والذي يبحث في العلاقة بين السكان والأرض (البيئة الفيزيائية) وتكيف الإنسان والبيئة. فقد عرّف أموس هاولي A, Hawley المجتمع المحلي بأنه: "تلك الرقعة المكانية التي يرتبط بها وفيها السكان، والتي تتم من خلال تكامل الأفراد بعضهم البعض، استجابة لمطالبهم اليومية وخصائصهم".⁽²⁾

ويشير أيضاً إلى جماعة من الناس يصنفون طبقاً لمعيار معيّن، وهو مجموعة من الأفراد تتميز حياتهم بطابع ثقافي مشترك، ويتميز بكل أو بعض الخصائص الآتية:

- بقعة جغرافية محددة وثابتة إلى حد كبير - مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة.

- مجموعة من العادات والتقاليد، والروابط والقيم والعلاقات الاجتماعية، تنشر بينهم الشعور بالانتماء لمجتمعهم المحلي.

- يتميز بالتفاعل بين أعضائه، ويحدث التفاعل بدرجات متفاوتة بين جماعته المختلفة.

إن الإنسان كائن اجتماعي، ولكي يعيش في مجال اجتماعي، فهو يسعى للعيش في مجالات مشتركة في مختلف المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية، بدوية أو حضرية، ريفية أو حضرية. إذ لا بد للإنسان في جماعته وتعاونه في هذه الحياة أن ينتمي إلى واحدة منهم، وسبب ذلك أن الناس يختلفون فيما بينهم بحسب نمط معيشتهم، فكل نمط من هذه الأنماط المعيشية أسلوب حياة مميّز لأفراد جماعة ما، يقطنون مكان ما، وله سماته الاجتماعية والاقتصادية، ولهم تنظيمهم الاجتماعي، وشبكة علاقات اجتماعية متمثلة في البنى الاجتماعية، ومن بين هذه الأنماط، النمط البدوي، النمط الريفي، والنمط الحضري، فهي كأنماط معيشية متميزة في العامل المادي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يتمثل في أساليب العيش. ويكمن هذا التمايز والاختلاف في الحياة والأحوال الاجتماعية الكلية على أساس اختلاف المهنة وطرق المعاش ونمط العلاقات الاجتماعية. وفيما يلي عرض وجيز للأنماط المجتمعية السابقة بعرض الخصائص والسمات المميزة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المميزة لكل نمط.

1-1 - المجتمع البدوي:

يعتبر ابن خلدون من العلماء الذين تعرضوا لتصنيف أنماط المجتمعات، كما أنه يعتبر أول من بشر بظهور علم يعني بدراسة المجتمع، بما له من خصائص وأوضاع اجتماعية وايكولوجية متميزة. ففي الباب الثاني من مقدمته بعنوان "في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل، وما يعرض في ذلك من الأحوال"⁽³⁾.

وفي معرض حديثه عن العمران البشري يطرح ابن خلدون تصنيفاً لأشكال التجمع البشري التي كانت معروفة في عصره. ويقوم هذا التصنيف على أساس التفرقة بين العمران البدوي والعمران الحضري، كمنطين رئيسيين من الأنماط المجتمعية المتميزة.

وقد استند ابن خلدون في تفرقة بين هذين النمطين المجتمعيين إلى العامل الاقتصادي، والمتمثل في طريقة المعاش. حيث يقول في هذا: "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله، والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط، قبل الحاجي والكمالي. فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من يتنحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والماعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولا بد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والحدن والمسارح للحيوان، وغير ذلك"⁽¹⁾ ويقول أيضاً: "وإنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمسكن وسائر الأحوال والعوائد، ومقتصرون عمّا فوق ذلك من حاجي أو كمالي، يتخذون البيوت من الشعر والوبر، أو الشجر أو من الطين والحجارة غير المنجدة (مصقولة)، إنما هو قصد الاستغلال ولكن لا ما وراءه...". ثم يقول: "فالبداو أصل للمدن والحضر، وسابق عليها، لأن أول مطالب الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى

(2) - حسين عبد الحميد احمد رشوان ، علم الاجتماع الريفي ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2005 ، ص 56 .

(3) - عبد الرحمان ابن خلدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

(1) - نفس المرجع ، ص 114 .

الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلًا، فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة، ولهذا نجد التمدن غاية البدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها" (2).

والبداوة كمرحلة حضارية في مظهرها المادي، الذي يشتمل على كل ما يستخدمه البدوي من أدوات خاصة بنشاطه الاقتصادي، أما المظهر المعنوي للبداوة فهو التقاليد والقيم والنظم، وتقوم البداوة في نشاطاتها الاقتصادية على رحلات دورية الاستغلال للموارد البيئية وتربية الحيوان، والانتقال في طلب الرزق.

عرف محي الدين صابر البداوة على أنها: "نمط حياة قائم على التنقل الدائم للإنسان في طلب الرزق حول مراكز مؤقتة، يتفق مدى الاستقرار فيها على كمية الموارد المعيشية... فيها من ناحية، وعلى كفاءة الوسائل الفنية المستعملة في استغلالها من ناحية ثانية، وعلى مدى الأمن الاجتماعي والطبيعي الذي يمكن أن يتوافر فيها من ناحية ثانية" (3).

يميل هذا النوع من المجتمعات إلى رفض كل ما هو جديد، والتمسك بالمازج الموروثة، بحيث ينظر أفرادها إلى أي تغيير كامل كعمل شاذ، ويشكل انتهاكاً للأشكال التقليدية. في حين وعلى هذا الأساس، فإن المجتمع البدوي كمجتمع تقليدي يتصف بأنه تجمع يظم مجتمعات محلية تحيا في العصر الحاضر حياة تقليدية تتميز بالبساطة، وعدم التعقيد، فضلاً عن تشابك العلاقات والنظم الاجتماعية وتعدد وظائفها.

وقد كان ابن خلدون سابقاً إلى تصنيف أنواع البدو عندما وضعهم في ثلاث مستويات تبعاً لدرجة ضغنهم في الصحراء. وبعدهم عن الحضارة، فهناك البدو الذين يعتمدون على الإبل في معاشهم، ويطلق عليهم ابن خلدون اسم "الابالة" أي رعاة الإبل. ويليهم "الشاوية" أي الذين يرعون الشياه، وقد وضع معهم على نفس الدرجة "البقارة" أي رعاة البقر. ويأتي في أسفل السلم المتهنون للزراعة، وهم الذين يمارسون نوعاً من أنواع الاستقرار في الواحات وحول الوديان، أو عند المراكز الحضرية القريبة. وفي هذا يقول: "فمن كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلاح، كان المقام الأولى به من الضغن (الترحال)، وهؤلاء هم سكان المدد (القرى والحضر) والقرى والجبال، وهم عامة البربر والأعاجم، ومن كان معاشه السائمة (المواشي) مثل الغنم والبقر، وهم ضغن في الغالب لارتياح المسارح والمياه لحيواناتهم، فالتقلب في الأرض أصلح بهم، ويسمون "شاوية" ومعناه القائمون على الشاة والبقر، ولا يعدون في القفر لفقدانهم المسارح الطيبة، وهؤلاء مثل البربر والترك وإخوانهم من التركمان والصعالب، وأما من كان معاشهم في الإبل فهم أكثر ضغنًا في القفر مجالاً... " (1).

كما حدد ابن خلدون أشكال البداوة الرعوية من خلال درجة تأصيل ظاهرة البداوة من عدمها، حيث توجد أربعة أشكال هي: (2)

- البداوة الخالصة: وتمارس الجماعة البدوية خلالها الضغن في قلب الصحاري، ومن الطبيعي أن يكون دليلها في ذلك الحمل لما له من مقدرة على التحمل.
- البداوة الجزئية: وهي أقل تأصيلاً لعدم مقدرة الحيوان الراعي على التوغل داخل الصحراء، وقلة تحمله للجفاف في قلب الصحراء. ومن هنا كان لجوء بدو هذا الشكل خصوصاً الشاوية منهم إلى أطراف الصحراء.
- بداوة الاستقرار الجزئي: وبدو هذا الشكل قد مارسوا نوعاً من الاستقرار بالقرب من المجاري المائية، وعند حواف المناطق الزراعية.
- بداوة الاستقرار الكامل: هنا يكون الاستقرار التام للبدو، وفي هذا يستبدلون عاداتهم، ونظمهم بعبادات ونظم حضرية جديدة. ولم يعودوا مرتبطين بالقيم البدوية الخالصة.

(2) - نفس المرجع، ص 116 .

(3) - محي الدين صابر، عوامل التغير الحضاري في نمط الحياة البدوية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1965، ص 163 .

(1) - عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 115 .

(2) - محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 33 .

ويستخلص حسن الخولي تقسيماً رباعياً يشمل البعد البدوي الحضري عند ابن خلدون، على النحو التالي: (3)

– البدو الرحل (سكان البادية). – البدو المستقرين (سكان القرى). – أهل الأمصار والبلدان (سكان المدن المتوسطة).

– أهل الحواضر والأمصار الساكنة في العمران الحضارة (سكان المدن الكبرى).

ويؤكد حسن الخولي هنا على أنه إذا كان ابن خلدون قد تحدث عن هذه المستويات من أنواع الاستيطان البشري، وهي مستويات تندرج من البدوية إلى الحضرية، بالإضافة إلى ما أشار إليه من خصائص الحياة الحضرية، وخاصة فيما يتعلق منها بأشكال السلوك المترتب على التغيرات القيمية والثقافية. ونحن في دراستنا نحو منحي ابن خلدون في دراسته للعمران البدوي والحضري، إذ في تقسيماتنا للعمران (المجالات العمرانية) نراها قرية كل القرب من تقسيمات ابن خلدون. وسيأتي لاحقاً طرح النموذج الميداني للدراسة.

أما محمد عبده محجوب فقسم أنماط البداوة إلى ثلاث مراحل هي: (4)

– مرحلة البداوة: ويعني بها نمط من الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبعض القبائل التي لازالت تمارس التنقل والترحال، بسبب ما اتصفت به من خصائص معينة، كالعزلة الجغرافية التي أملتتها الظروف البيئية المحيطة بها. وهذا يعني أسلوب حياة اقتصادية قوامها الرعي المتنقل من مكان إلى آخر خلال فصول السنة، بحثاً عن أحوال معيشية أفضل. كما يعني أيضاً نظام حياة اجتماعية تتسم بالقيم الخلقية الرفيعة، والأعراف القبلية، ولهذا تصعب السيطرة عليه ادارياً وسياسياً.

– مرحلة شبه البداوة: ويعني بها الاستقرار الجزئي لبعض القبائل التي تطورت من مرحلة البداوة، التي كانت قائمة على أساس الترحال المستمر، إلى لون جديد من التنقل الفصلي المقرون بتحديد طرق الانتقال، وتقليل المسافات الكبيرة إلى عدة كيلومترات في اليوم. ويتميز هذا النمط بكون العائلة لا تنتقل بكاملها مع البيت والماشية من مكان إلى آخر، وإنما تبقى ثابتة في مساكنها إلى أخذتها مستقرًا لها.

– مرحلة الاستقرار: ويعني بها الإقامة الدائمة في أماكن محددة مع تغير في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية، ويتم على مراحل متعددة، بعد ترك تلك القبائل حياة التنقل والترحال، واستبدالها طوعاً دون إخبار بحياة الاستقرار القائمة على أساس مزاولة الزراعة، أو الصناعة، أو الحرف، أو التجارة. دون الاعتماد على الرعي كما كان معروف، وبذلك تكون قد تلاشت بعض الروابط والمميزات البدوية، وحلت محلها صفات الحياة المستقرة.

ولعل من أهم الخصائص المميزة للمجتمع البدوي أنه مجتمع تلعب القرابة فيه دوراً هاماً في مختلف نشاطاته ونظمه، فللقراية وظائف هامة في الحياة الاقتصادية، حيث نجد معايير تقسيم العمل وحقوق الحياة، والاستقلال والتكامل الاقتصادي، تصاغ صياغة قراية قبلية، كما أن التضامن، التناضّر والتكامل، تصاغ صياغة قراية، وهذا ما يتمثل في تقسيم الأراضي الرعوية على أساس قبلي.

2-1 - المجتمع الريفي:

انه لمن الصعوبة بمكان تحديد مفهوم محدد للمجتمع الريفي، ذلك لكونه يختلف من مجتمع لآخر، ومن بلد لآخر حتى في نفس المجتمع الواحد، نظراً لاختلاف السمات والخصائص للمجتمعات الريفية في أنحاء العالم. فالمفهوم الموحد للتصورات النظرية أن الريف هو المجتمع الذي يغلب على بيئته الايكولوجية طابع النشاط الزراعي، وما يتعلق به من خدمات، ويعمل أغلب سكانه في الزراعة.

المجتمع الريفي هو ذلك الشطر من المجتمع، الذي يقيم فيه السكان في منطقة جغرافية محددة. والتي تحدد على أنها مناطق ريفية. وهؤلاء السكان أنشأت بينهم علاقات اجتماعية، والتي من خلالها أقاموا جماعات ومنظمات ومؤسسات اجتماعية ريفية. ومرافق

(3) - حسن الخولي : الريف والمدنية في مجتمعات العالم الثالث ، القاهرة : دار المعارف ، 1986 ، ص 27 .

(4) - محمد عبداو محجوب وآخرون ، دراسات في المجتمع البدوي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1997 ، ص.ص 337.335 .

مختلفة، والتي عن طريقها يشبعون احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وقد أصبحوا بحكم الخبرة السكانية والمصالح، ثقافة وخصائص ريفية.⁽¹⁾

تعتبر كثير من الدراسات الحقلية أن الزراعة ترتبط بالتنظيم الريفي القروي، الذي يعتبر في أبسط أشكاله الأساس الأول لقيام العمران الحضري، نظراً لأنه يتطلب ارتباط الناس بالأرض، والاستقرار في مكان محدد، وما يترتب عن ذلك من الرغبة في الرفع من مستوى المعيشة، وتحسين ظروف الحياة في كل النواحي، والميل إلى العمل على المحافظة على التراث الاجتماعي والثقافي والاعتزاز به.⁽²⁾

ومن مكونات المجتمع الريفي القرية، التي هي عبارة عن بنية اجتماعية بسيطة نسبياً، وقد ظهر تعريف للقرية الريفية في قاموس الانتروبولوجيا⁽³⁾ بأنها: "عبارة عن مجموعة من المساكن تكوّن وحدة محلية صغيرة، تشغل اقليماً محدداً في الريف، كما قد تعتمد في صفتها على المزارع المحيطة بها، وهي في الأغلب صغيرة الحجم، بحيث يعرف سكانها بعضهم البعض معرفة شخصية. والقرية أساس المجتمع الريفي، ويكوّن سكانها في أكثر الحالات وحدة اقتصادية لاشتراكهم في حيازة الأرض والانتفاع بها".

1-2-1 - خصائص المجتمع الريفي:

- غلبة مهنة الزراعة: إن الزراعة هي التي تكسب الحياة الريفية الكثير من سماتها وخصائصها المميزة، وينطوي العمل بالزراعة على تربية النباتات والحيوانات الأليفة بغرض الاستهلاك الإنساني والحيواني. كما تتميز بالخدمات التي هي ليست إنتاجية في ذاتها، وان كانت لازمة وضرورية للإنتاج كالعامل في تجارة التجزئة والحوانيت والأسواق، والتعليم والصحة والتوظيف العمومي في المؤسسات الخدمية، والعمل في المهن الخاصة. وبناءً على هذا التقسيم المهني فالتعريف السائد هو اعتبار المجتمعات التي يعتمد غالبية سكانها على الصناعات الأولية والزراعية في حياتهم مجتمعات ريفية. على أنه من الملاحظ وبطبيعة الحال أن المجتمعات التي يعيش غالبية سكانها على مثل هذه الأعمال غالباً ما تكون مجتمعات قليلة في عدد سكانها، حيث لا تستوعب هذه المهنة عدد كبير من العاملين.

- قلة الكثافة السكانية: يقصد بالكثافة السكانية عدد الأفراد في كل وحدة مربعة (كيلومتر من الأرض)، وتتميز القرية بمعدل منخفض للكثافة السكانية، بينما تكشف المدينة عموماً عن معدل عالي من السكان، والاتصالات أقل عدداً ولكنها أكثر كثافة، ونقص معرفة الإنسان للآخرين في منطقة شاملة كاملة.⁽⁴⁾

- البنية الاجتماعية: يتميز المجتمع الريفي بكونه مجتمع بسيطاً في بنيته الاجتماعية، وتعتبر البيئة المكونة له صغيرة في مساحتها وحجم مبانيها. وكذلك في حدودية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، لذلك ينعكس على شكل العلاقات الاجتماعية فتقوم العلاقات الاجتماعية على أساس القرابة والمعيشة المشتركة، والتجاور المكاني في حيز ضيق، وهو يتكون من قبيلة أو عشيرة أو عائلة واحدة، أو عدة أسر ترجع الأصل واحد في الغالب. وهو مجتمع بسيط في معالجته لشؤونه الحيوية والاجتماعية فهو لا يعرف التعقيد في أموره. كما يتميز الريفي بالعزلة الاجتماعية، وأفراده بالأمية غالباً، ونقص في مستوى الاستهلاك الثقافي، كما يتميز بالتجانس والتضامن والتماسك، والتشابه الثقافي والبيولوجي.⁽²⁾

1-3 - المجتمع الحضري:

(1) - حسين عبد الحميد احمد رشوان ، علم الاجتماع الريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

(2) - محمد عبدوا محجوب وفاتن محمد شريف ، الثقافة والمجتمع البدوي ، الاسكندرية : دار الوفاء للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 119 .

(3) - سليم شاكر مصطفى ، قاموس الانتروبولوجيا ، الكويت : منشورات جامعة الكويت ، 1981 ، ص 17 .

(4) - سامية محمد جابر ، علم الاجتماع الريفي ، لبنان : دار النهضة العربية ، 1990 ، ص 56 .

(2) - حسن عبد الحميد احمد رشوان ، علم الاجتماع الريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

حُضي المجتمع الحضري بتراث نظري ضخيم، زاد من تنوعه تعدد التخصصات والخلفيات، كالانثروبولوجيا والجغرافيا والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وبخاصة علم الاجتماع الحضري الذي هو ذلك العلم الذي يدرس الاجتماع الانساني في المدن أو علم الاجتماع حياة المدينة، ويتناول حياة المدينة وما يتخلل تلك الحياة من بُنى ونظم اجتماعية، بما في ذلك تحليل المدينة كظاهرة اجتماعية في حد ذاتها. ويكاد يجمع المشتغلون بعلم الاجتماع الحضري على أن البداية الأولى لنشأة وتطور هذا التخصص كمجال للبحث في المدينة كانت على يد العالم الأمريكي روبرت ازرا بارك Park. ونحن إذ هنا نسلم بالرأي القائل بأسبوعية المفكر والعالم العربي ابن خلدون في تأسيس علم الاجتماع بشتى تخصصاته. فالفصل الرابع من المقدمة يصبح أحد فروع الأساسية والمتمثلة في الاجتماع الحضري أو "العمران البدوي والحضري" ففيه يبحث في مختلف ظواهر العمران الحضري ويدرس الفروع الأساسية المتعلقة بالمدن، وفيه يتطرق لدراسة مفهوم التحضر من جميع جوانبه.

ركز في الفصل على نشأة المدن والشروط الموضوعية لتخطيطها، واهم الفروقات الموجودة بينها، كما تطرق إلى المراحل الأولى لنشأة المدن وعملية التحضر بها. كما بحث في جميع الظواهر داخل المدن ابتداءً من المعاش إلى الصنائع، أو ما يسمى بالاقتصاد الحضري. ولذلك يبدو واضحاً أن العامل النفسي والسياسي في مفهوم ابن خلدون للمدينة ونشأتها، باعتبار أنها ناشئة عن قرار سياسي تتخذه الدولة عندما تسعى إلى تلبية حاجات ورغبات ما فوق الضروري من حياتها، أو بعد حصول الملك والتنعم به. كما تعتبر المدينة مكاناً للاستقرار النفسي، والبحث عن الراحة والسكون بعدما كانت حياتهم توصف بالتنقل والترحال وعدم الاستقرار. وهو يقول في هذا: "وذلك أن القبائل والعصائب إذا حصل لهم الملك اضطروا للاستيلاء على الأمصار لأمرين، أحدهما ما يدعوا إليه الملك من الدعة والراحة وحط الأثقال، واستكمال ما كان ناقصاً من أمور العمران في البدوا. والثاني دفع ما يتوقع من الملك من أمر المنازعين والمشاغبين". ويقول أيضاً: "اعلم أن المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه، فتؤثر الدعة والسكون، وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للاستقرار".⁽³⁾

إن المتتبع لفصول الباب الرابع من المقدمة يلحظ أن مفهومه عن المدينة لا يقف عند حد معين في نشأة المدينة، بل يتعداه إلى اعتبار المدينة ليست حيزاً مكانياً، بل ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية في نفس الوقت، بل وحضارية أيضاً. ويمكن اجمالاً تحديد المعايير الواجب توافرها في المدينة لدى ابن خلدون، والتي أمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود سلطة بجميع أجهزتها - الصنائع (الصناعة) - حركة تجارية (دخل وخرج) - الحرف والاسواق - العامل الديموغرافي والمتمثل في وجود البادية والقبائل بمحاذاة المدينة، والتي تعتبر مادة للمدينة تمدها بها - نمط الحياة (الاستقرار، الراحة والدعة الاهتمام بالكمالي إضافة للضروري والحاجي) - شكل البناء (حجر، جير، الترميق والزخرفة، وجود مساجد، الحمامات...).

عالجت النظرية النفسية الاجتماعية في علم الاجتماع القضايا في المجتمعات وساهمت في تفسير الظواهر الحضرية، وتفسير الفعل الاجتماعي الحضري. تركز على المظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية، والتي تتصادف مع نمو البيروقراطية، أي مع ظهور القوانين والمؤسسات، وقواعد تنظيم الحياة الاجتماعية. وترى أن ذلك شرطاً أساسياً في ظهور المدينة، ترى أن الفرد يعرف بفعله (بمعنى أنه يصل للحضرية بناءً على سلوكه، ولا يعني الفعل البسيط وإنما الفعل العقلاني، وتجنب العواطف والعمل بردود الأفعال). وهذا ما نجده عند جورج سيميل Simmel وتونيز Tones وماكس فيبر Weber وكنجزلي دافيز Davis .

درس جورج سيميل المدن الحضرية الكبرى، وبدأ بالخصائص الاجتماعية كمسلمات يستنبط منها مختلف الخصائص والنتائج السيكولوجية، فحدد ما يمكن أن يترتب على التعقيد النظامي غير المحدود للمدن الكبرى، من نتائج عن سيكولوجية الأفراد، وأن نتائج هذا التعقيد هو تطوير السوق والتنظيمات البيروقراطية الكبرى وسيطرة روح العقلانية والعلاقات اللاشخصية.⁽¹⁾ وركز سيميل في تحليله للمدينة على صور التفاعل الاجتماعي الذي في نظره يتجاوز الجانب الفيزيقي إلى الجانب الفكري والشعوري، وإلى

(3) - عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 318 .

(1) - السيد عبد العاطي السيد، دراسات في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 86 .

اتجاهات الناس والمشاعر. ويرى أن التحليل السوسولوجي ينبغي أن يتجه إلى دراسة الصور النفسية للحياة الإنسانية في البيئة الحضرية.

أما دافيز فأشار إلى أن أهم النتائج التي تترتب على الحجم هي زيادة التغيرات الاجتماعي، وانتشار العلاقات السطحية والثانوية، وتطوير الروابط الطوعية، كما أن تزايد الكثافة يعني في نظره زيادة الاتجاه نحو العزل المكاني وانتشار الفردية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة سيطرة وسائل الضبط الرسمي.⁽²⁾

أما ماكس فيبر فنحنه يترجم تعريف يصف فيه طبيعة المدينة: "أن المدينة هي ذلك الشكل الذي يسمح بظهور اعلي درجات الفردية والتفرد، وحينما نعرف المدينة، لا نقصد بذلك وصف أسلوب واحد للحياة، ولكننا نصف مجموعة بني اجتماعية، يمكن أن يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة، فكأن المدينة على هذا الأساس تمثل بني اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية، والتجديد، وهي بذلك وسيلة تغيير تاريخي"⁽³⁾. وقدم فيبر معايير تتوفر في المدينة هي:⁽⁴⁾

- أن تتوفر حصن وأسوار - أن تتوفر فيها سوق - أن توجد فيها محكمة أو قضاء وتشريع يتمتع بقانون مستقل - أن توجد نقابة أو شكل من التعاون النقابي - أن يتمتع ذلك المكان بحكم ذاتي مركزي يستند إلى مبدأ الانتخاب. لم يكن المجتمع عند فيبر مجرد جمع أو تجمعات للنشاطات الإنسانية، ولكنه كان عبارة عن نمط واضح محدد المعالم، من أنماط الحياة الإنسانية.

وقد اجري عدد كبير من الدراسات في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين عن الاتجاهات الاجتماعية لسكان المدينة، قام بها علماء الاجتماع بمدرسة شيكاغو (أصحاب النظرية الايكولوجية) وخاصة منهم روبرت بارك Robert Park ولويس ورث Louis Wirth وروبرت ريدفيلد. R.Rédvelde وارنست برجرس Ernest Burgess وكليفورد شو Clifford Chow وغيرهم. ويهتم أصحاب النظرية الايكولوجية اهتماماً بالغاً بالعمليات الايكولوجية نظراً لاستخدامها كأدوات لفهم التغيير الحضري وهذه العمليات هي:⁽¹⁾

1-3-1- العمليات الايكولوجية:

- التركز والتشتت: ويشير مصطلح التركيز إلى عملية تجمع السكان والمؤسسات والأنشطة في مناطق معينة من المدينة، وهو عملية ايكولوجية يميل بموجها الأفراد إلى التوطن والتجمع، أما عملية التشتت فتشير إلى انخفاض نسبة السكان في وسط المدينة، علاوة على ميل الوحدات الايكولوجية للتناقض في مناطق معينة من مجتمع المدينة، وتقاس عملية التشتت استناداً لمقياس الكثافة.

- المركزية واللامركزية: عملية ايكولوجية تتجمع بمقتضاها المؤسسات ذات الوظائف المتشابهة في مناطق الارتكاز، والمقياس العادي لعملية المركزية هو السيطرة، أما اللامركزية فتعني ميل الأفراد أو الوظائف لترك النقاط الحيوية في المدينة، وبالتالي يمكن النظر إلى العمليتين كحالات خاصة للتركز والتشتت.

- العزلة: تشهد المناطق الحضرية تنافساً على الموارد النادرة والمواقع الجيدة. في خضم هذه العملية يفرز هذا النوع من الصراع جملة من النتائج، منها الصراع على المواقع. ورغم أن عملية العزل قد تكون طوعية أو غير طوعية، فإنها تعود دائماً إلى ميل بعض الجماعات والمهن إلى الانفصال مجالياً. أي تصبح بمقتضاها مناطق المدينة متخصصة في أنماط استخدام الأرض أو الخدمات أو السكان.

(2) - نفس المرجع ، ص 86 .

(3) - محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب.ت ، ص 33 .

(4) - عبد الجبار ناجي ، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية ، بغداد : مطبعة البصرة ن 1986 ، ص 15 .

(1) - للمزيد من التوسع ارجع الى حميد خروف وبلقاسم سلطانية واسماعيل قيرة ، الاشكالات النظرية والواقع ، قسنطينة : دار البعث للطباعة والنشر ، 1999 ، ص.ص

- الغزو والاستغلال: الغزو عملية ايكولوجية تنطوي على انتقال جماعة إلى منطقة منفصلة تشغلها جماعة أخرى، أو إدخال نمط مختلف لاستخدام الأرض، أما الاستغلال فهو عملية يتحول بمقتضاها الغزاة إلى سكان يسيطرون على المنطقة، أي أن النموذج الجديد يحل محل النموذج القديم.

ويعد بارك من ابرز المؤسسين الأوائل لمدرسة شيكاغو (الايكولوجية)، قد قدم إسهاماً كبيراً، وأكد في هذا المجال عدداً من المجالات عدداً من القضايا العامة التي نجملها على النحو التالي: (2)

- المدينة مكان طبيعي لإقامة الإنسان المتحضر.

- المدينة منطقة ثقافية.

- المدينة بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة من الصعب تجاوزها.

- المدينة بناء متكامل، ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية.

ويذهب بارك إلى فهم المدينة بوصفها مكاناً، وكذلك باعتبارها نظاماً اخلاقياً، ويفترض بارك أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان، وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال، وافترض أن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة، وأن المدينة لها طابع عضوي. (3)

وقد عرّف المجتمع الحضري بأنه: " مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية (المدينة) وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس". (4) ويبدو من هذا التعريف انه مستنبط من طروحات لويس ورت و تصوراته حول المدينة التي رأى بأنها عبارة عن موقع دائم يتميز بكبر الحجم وكثافة عالية نسبياً، وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس (التغاير) بين سكانها. وينتج عن هذه التغيرات ضعف الروابط القرابية، واختفاء روابط الجيرة، واختيار الأسس التقليدية للتماسك، وتحوّل العلاقات الاجتماعية إلى طابع غير شخصي، وتحوّل العلاقات الأولية إلى علاقات ثانوية، وتحوّل الضبط الرسمي محل روابط التضامن. كما رأى ويرث أن المدينة تتميز بالعلمانية، والعلاقات الثانوية، والروابط الطوعية، وسيطرة الأدوار الانقسامية، وعدم معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة مباشرة، واللاشخصية، والتخصص والتقسيم المعقد للعمل. ورأى بأنه كلما زادت الكثافة السكانية أدى ذلك إلى ظهور الأمراض الاجتماعية، وسيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية.

ويرى ويرث أنه كلما كبر حجم المدينة اتسع نطاق التنوع الفردي، وارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة انتشار العزل المكاني للأفراد والجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة، حيث يؤدي ذلك إلى إضعاف روابط الجيرة التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة. (1)

1-3-2 - المدينة بوصفها كياناً اجتماعياً: يعد ويرث أول من تناول قضية المدينة بشكل مباشر، بوصفها كياناً اجتماعياً، وذلك من خلال مقولته الشهيرة "التحضر ما هو إلا أسلوب حياة". تعكس مقولة ويرث العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والإدارية التي تحدد في النهاية نوعية هذا الأسلوب من الحياة. (2) ورأى بأن الحضرية ليست مجرد حجم السكان وكثافتهم، أو الأنشطة المادية والتكنولوجية التي يتطبع بها المكان، ذلك لان الآثار التي تخلقها المدن على الحياة الاجتماعية للإنسان أكبر واشد من الدرجة التي يمكن أن يخلقها حجم السكان أو كثافتهم.

(2) - نفس المرجع ، ص 14 .

(3) - نفس المرجع ، ص 38 .

(4) - سميرة احمد السيد ، مصطلحات علم الاجتماع ، السعودية : مكتبة الشقري ، 1997 ، ص 173 .

(1) - عبد الرؤوف الضبع ، علم الاجتماع الحضري ، الإسكندرية : دار الوفاء للطباعة والنشر ، 2008 ، ص 25 .

(2) - لوجلي صالح الزوي ، علم الاجتماع الحضري ، ليبيا : منشورات جامعة قار يونس ، 2002 ، ص 35 .

إن المدينة في الأخير تشير إلى ذلك النمط المعيشي الذي يتميز بوجود نشاط اقتصادي غير زراعي، بل صناعة وتجارة وخدمات، تستقر فيها العلاقات الثانوية بين الأفراد، وسيادة الأنساق القيمية الحديثة (غير التقليدية) وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي. إذا كانت البنية الاجتماعية بصفة عامة تتكوّن من مجموعة متصلة ومنمطة من العلاقات الاجتماعية، التي تبرز من خلالها ادوار الأفراد ووظائفهم، فإن البنية الاجتماعية الحضرية يتحدّد إطارها بالهيكل الثقافي للمجتمع الكلي أولاً والحضري ثانياً وهذا الإطار يحكمه نسق القيم السائد. (3)

2 - مداخل دراسة المجتمعات:

ظلت فكرة اختلاف النسقية بين المجتمعات المحلية التقليدية والحديثة تشغل بال المفكرين وعلماء الانثروبولوجيا والسوسولوجيا بحيث وجد علماء السوسولوجيا اهتماماً ملحوظاً، وبذلوا جهوداً ملموسة سواء بطرح نماذج مثالية وتحليلات مقصودة، ذات قيمة تحليلية نظرية، وإن كانت عناصرها لا تتحقق بصورة كاملة في الواقع، أو بطروحات ذات تحليلات علمية مبنية على دراسات إمبريقية. فقد اهتم الرواد الأوائل لعلم الاجتماع بدراسة الفروق بين المجتمعات المحلية، عبر تحليلات نظرية شكلت مداخل علم الاجتماع البدوي، وعلم الاجتماع الريفي والحضري. وعكستها المقاربات النظرية والدراسات الامبريقية. فقد صدرت العديد من الدراسات التي حاولت حصر مميزات المجتمع الحضري، من أجل فهم المعايير الاجتماعية التي تنظم العلاقات لكن هذه الدراسات لم تنفق حول تحديد دقيق لهذه السمات، حيث ركزت على تمييز المجتمع الحضري من خلال مقارنته بالخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع بدوي او ريفي.

ففي مايلي نحاول حصر المجتمعات وتصنيفها حسب المعايير في مداخل متباينة، مهتدين في محاولتنا هذه بما تجمّع لدينا من تراث علمي على المستوى النظري، أو من خلال استقراء إمبريقي مبني على خيال سوسولوجي في دمج النظري بالواقع تمثل في المداخل التالية:

2-2 - مدخل الثنائية الريفية - الحضرية:

يقوم هذا المدخل على فكرة تصور نموذجين مختلفين من المجتمعات البشرية، احدهما يمثل أساس الحياة في شكلها البسيط، وهو النموذج البدوي والريفي. وثانيها فيتمثل في أساس من الحياة في شكلها المعقد والمتشابك، وهذا النمط يمثله مجتمع المدينة الحضري. أول من استخدم الثنائية بين العمران البدوي والعمران الحضري هو ابن خلدون، وقصد بالأول البدو والريف في مقابل مجتمع المدينة. وقد ذكر إلى أن اختلاف هذين المجتمعين إنما يعود إلى اختلاف نحلهم من المعاش، واعتمد في تصنيفه على أساس العامل المادي الاقتصادي. وطرح ابن خلدون أفكاره التي هي صورة عن واقع اجتماعي وأحوال مجتمعات زمانه. وتفوق البيئة الحضرية على البيئة البدوية من حيث وسائل العيش والعلاقات الاجتماعية التعاونية والتنازعية (الصراعية).

وفي سياق تحوّل المجتمعات الإنسانية وتطور الفكر، ظهرت أفكار جديدة حول الثنائية الريفي - الحضرية، ومنها ما جاء به هربرت سبنسر H.Spencer من أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس. وكذلك فريديناند تونيز F.Tonies الذي استطاع تطوير فكرة التنميط التركيبي، كتحليل الأنساق الاجتماعية، فوازن بين الجماعة الأولى التي يرتبط الأفراد بعضهم بعض، على أساس من إرادتهم الطبيعية أو الأساسية، يحقق لهم قدراً كبيراً من الوحدة للأهداف والقيم والمعتقدات، والجماعة الثانية (المجتمع) الذي يسود فيه "الإرادة العقلانية الرشيدة" بحيث يكون نمط العلاقات بينهم وسائل لتحقيق أهداف معينة، ودفع الأفراد باستمرار نحو تحقيق المصالح الخاصة والرفاهية. ويطلق على النسق الأول المجتمع المحلي الذي يقوم على روابط الدم والى وحدة الوجود أو الكيان، أما النسق الثاني وهو المجتمع أو الرابطة، الذي يبدو أكثر انعزالاً لتصل الفردية إلى أقصى درجاتها. (1)

(3) - حسين عبد الحميد احمد رشوان ، المدينة.دراسة في علم الاجتماع الحضري ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998 ، ص 69 .

(1) - السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 67.63 .

وكذلك اهتم دوركايم Durkhaiem بقضية الفروق الريفية - الحضرية، وقسّم المجتمعات إلى نوعين حسب نوع التضامن الاجتماعي السائد في كل منهما، فالنوع الأول هو الذي يسود فيه التضامن الآلي، وفيه يكون التصرف مطابقاً للعقيدة، والناس فيه متجانسون عقلياً وأخلاقياً، وهو ما يعرف عنده بالضمير الجمعي. أما النوع الثاني فهو المجتمع الذي يسود فيه التضامن العضوي، والذي يكون أفراداً مشدود كل منهما بالآخر عن طريق تداخل مصالحهم ليس إلا، وتقسّم العمل يكون نتيجة المعاناة من اجل البقاء، كما أن التخصص الدقيق في العمل حفز الروح الفردية والاختلافات بين الأفراد، والناس في هذا النوع غير متجانسين، حيث يختص تماثلهم العقلي والأخلاقي، كما أن غايات الناس الأخلاقية والمادية في هذه المجتمعات هي التي أدت إلى ضرورة تقسيم العمل، والعلاقات العفوية بين الأفراد حلت محلها العلاقات التعاقدية، وهذا هو المجتمع الحضري.⁽²⁾

أما تشارلز كولي Charles Cooley فقد ميز بين نوعين من الجماعات، الأولى وهي الجماعة الأولية التي تتمثل في المجتمع الريفي، حيث تسود في هذه الجماعة علاقة الوجه للوجه، ومن أمثلتها العائلة أو الحي وجماعات اللعب العفوية. أما الثانية فهي الجماعة الثانوية فإنها تشير إلى المجتمع الحضري. وتتميز العلاقات الرسمية بين أعضائها، ومن أمثلتها اتحادات العمال وجماعات المثقفين وغيرها من الجماعات الرسمية.⁽³⁾

أما روبرت ريدفيلد Robert Redfield⁽⁴⁾ فقد قام بأعمال ميدانية تهدف للتوصل إلى تعريف الاختلافات بين طبيعة المجتمعات المنعزلة المتجانسة، والمجتمعات غير المتجانسة التي تتميز بالحركة والتغير. ويقرّر بوضوح أن هناك نوعين من المجتمعات، وأن الظروف بينهما يجب تعريفها على نحو ما. ويطلق على المجتمع الأول المجتمع الشعبي، ويقول بذاته فيه: "مجتمع صغير منعزل أمة متجانس يربط بين أعضائه إحساس قوي بالتضامن، والسلوك فيه تقليدي وتلقائي وشخصي، وفي هذا المجتمع يطغى كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني، كما أن الاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق". ويطلق على المجتمع الثاني المجتمع الحضري. وتبرز المتغيرات الرئيسية عند ريدفيلد أن هناك تغيراً من المجتمع الشعبي إلى المجتمع الحضري، حيث يزداد التفكك الثقافي (فقدان الثقافة لوحدها التقليدية، اتساع البدائل الثقافية المتاحة أمام الفرد، فقدان التكامل والارتباط بين مقومات الثقافة، والصراع وعدم الاتفاق). تزداد درجة العلمانية والدينيوية (تحرر الفرد من الضوابط التقليدية، العقلانية في التسير، صنع القرار في ضوء ضوابط رشيدة). وتزداد درجة الفردية (مسؤولية الفرد، اختفاء الوظائف الجمعية، الاسرة النووية، ضعف سلطة الدين، تحرر الأفراد من الروابط التقليدية).⁽¹⁾

وبنفس المقاربة يتعرّض لويس ورت Luis Wirth إلى التمييز بين سكان الريف وسكان الحضر، انطلاقاً من اتساع نطاق العلاقات التي تفرضها الحياة المدنية الحضرية، وهو يرى أن العلاقات الاجتماعية في المدينة تميل إلى أن تكون مجهولة المصدر مساحية وخصوصية، ومن ذلك التحفظ في تبادل الآراء والأفكار، وتحوّل الحياة الخاصة إلى شروط التفاعل الاجتماعي. وخلافاً لضيق نطاق العلاقات الاجتماعية المميزة للحياة الأولية ذات الأصول الريفية، فإن سكان المدينة يدخلون في علاقات ثانوية تتميز بأنها انتقالية ومتحفظة، ومتعددة الأدوار والمرجعيات، زيادة على كونها معقدة ومتشابكة، وهو ما نجده في المجتمع الريفي.⁽²⁾

وقدّم هاورد بيكر مصطلحين هما المجتمع المقدس والمجتمع العلماني الدينيوي، فالمجتمع المقدس هو الذي يمثل المجتمع الريفي وهو منعزل مكانياً واجتماعياً وفكرياً، وهذه العزلة هي التي أدت إلى ترسيخ العادات والتقاليد عند أهل الريف، وجعلت التغير يسير ببطء، وتقسيم العمل بسيط، والعلاقات القرابية قوية تتضح في علاقات العائلة كبير الحجم، وكل أشكال النشاط فيه تستحوذ

(2) - لوجلي صالح الزوي، مرجع سبق ذكره ن ص 61 .

(3) - نفس المرجع، ص 62 .

(4) - عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، بيروت: دار النهضة العربية، 1992، ص 39 .

(1) - هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003، ص 46 .

(2) - حسين خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، الجزائر: مخبر علم الاجتماع والاتصال بجامعة قسنطينة، 2005، ص 49 .

عليها المعايير المقدسة، والرقابة الاجتماعية عن طريق العنف، أو استخدام القوة محدودة جداً. أما النوع الثاني وهو المجتمع العلمي او الديني والذي يمثل المجتمع الحضري، وهو على النقيض تقريباً من المجتمع المقدس.⁽³⁾

وأضاف بتريم سوروكين Pitrim Sorokine ثلاث أنماط من العلاقات الاجتماعية، وهي نمط العلاقات العائلية، ونمط العلاقات التعاقدية، ونمط العلاقات الإجبارية. حيث يقابل النمطان الأول والثاني المنطين الذين قدمهما تونيز (المجتمع الشعبي، المجتمع العقلاني). أما النمط الثالث وهو نمط العلاقات الإجبارية فإنه يمثل تصور على مستوى مختلف عن سابقه. ويمكن أن يكون على النقيض تماماً منهما، ويرى أن العلاقات العائلية عادة ما تتخللها حب متبادل، وهي كثيراً ما تتحول الأنا إلى النحن بين أفراد الجماعة، وهذا النوع من العلاقات يسود المجتمعات الريفية. لكن العلاقات التعاقدية محددة ومقننة، وتغطي قطاعاً طبقاً لحياة الأفراد القائمين بها، وهذا النوع من العلاقات يسود المجتمع، أما العلاقات الإجبارية فهي كالعلاقة بين الأشخاص في معسكرات الاعتقال والثكنات ونحوها.⁽⁴⁾

2-3- مدخل استخدام المعيار الواحد، أو المعايير المتعددة:

إن فكرة الثنائية في تصور وتحليل المجتمع المحلي كما سبق وأن أوضحنا، نلاحظ أن تطبيق هذا المدخل لدراسة المدينة، قد ساعد على رسم صورة معينة للخصائص العامة الملازمة للحياة الحضرية في المدينة، بما يفيد اعتبارها نمطاً محدداً من الحياة والتنظيم الاجتماعي يقابل الأنماط السائدة في المجتمعات المحلية الأخرى. غير أن اختلاف الظروف المحيطة بالمدن من حيث الموقع والحجم والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، جعل من المتعذر الاستفادة من هذه الخصائص النموذجية عند الشروع في الدراسات الامبريقية للمدينة. وبعد فشل فكرة الثنائيات في إيضاح الظروف الموجودة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري سلك علماء الاجتماع أساليب أخرى في دراساتهم، في محاولة لهم للتوصل إلى التمييز بين هذين المجتمعين المتمايزين. فنجد أن منهم من تبني فكرة المعيار الواحد، ومنهم من تبني فكرة المعايير المتعددة (مركب السمات).

2-3-1 مدخل المعيار الواحد:

يستخدم أصحاب هذا المدخل أو اغلبهم على الأقل حجم السكان، للتمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري. فالمجتمع الريفي هو الذي يقل عدد سكانه عن عدد معين، والمجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي يزيد عدد سكانه عن حد معين بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، ويعتبر التحضر هو التركيز السكاني عن طريق نمو مراكز حضرية متعددة إضافة إلى التركيز السكاني في القرى. ويفترض أصحاب هذا المدخل أن كثرة عدد السكان يتبعه حدوث متغيرات أخرى كاستحداث العديد من المؤسسات الاقتصادية والخدماتية، والمرافق والخدمات المختلفة في كافة المجالات. ووفقاً لهذا الاتجاه يمكن تحديد القرية بأنها منطقة التخلخل السكاني، بينما المدينة منطقة التركيز السكاني. وهذا المعيار أي - حجم السكان - هو الذي تأخذ به هيئة الأمم المتحدة، كما تعتمد عليه كثير من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية، إذ تجعل الرقم الفاصل بين التجمعات الريفية والحضرية هو 2500 نسمة، حيث إذا زاد عن هذا اعتبر التجمع السكاني حضرياً، وإذا قل اعتبر ريفياً.⁽¹⁾

إن التجمع الحضري إذا ما توفرت فيه شروط أو بالأحرى معايير موضوعية منها المعيار الديموغرافي من حيث عدد السكان الذين يقطنون في التجمع الحضري، وهو أن لا يقل في هذا التجمع حسب الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر عن 5000 نسمة ويربطهم في ذلك معيار النشاط، وهو ألا يصل عدد العاملين النشطاء في قطاعات غير زراعية أي في قطاعات (خدمانية، إدارية تجارية، صناعية..) من نسبة تقدر بـ 75%.

(3) - لوجلي صالح الزوي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(4) - نفس المرجع، ص 63.

(1) - عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

لم يقتصر استخدام المعيار الواحد على حجم السكان فحسب، بل إن بعض أصحاب المعيار الواحد قد استخدموا المهنة كأساس للتفريق بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم جوليان ستيوارد G.Steward الذي أخذ المهنة كأساس وحيد للتمييز بين الريف والحضر، وكذلك ويتفوجل Wiffogel الذي اعتبر عنصر القوة أو السلطة هو أساس التفرقة بين المجتمعين.⁽²⁾

2-3-2- مدخل المعايير المتعددة:

يقترّب هذا المدخل عن سابقه من الناحية التصورية البحثية، إلا أنه يتميز عنه باستخدامه لعدد من الصفات أو المعايير أو المتغيرات الامبريقية الملموسة وغير المجردة. وتصوره لوجود علاقة بين هذه المتغيرات والمعايير، بمعنى انه يؤكد على متغير المهنة والبيئة عند سوروكين P.Sorokine وكارل زيمرمان C.Zimmerman والحجم والكثافة عند لويس ورث L.Werth تتولد عنه باقي المتغيرات الأخرى. وقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقاً لعدد من المعايير هي على التوالي:⁽³⁾

- المهنة: تتمثل الخاصية الأولى والأساسية للمجتمع الحضري في أنه جمع من أفراد يشغلون أساساً بأعمال التجارة والصناعة والحرف والإدارة وغير ذلك من الأعمال غير الزراعية. وفي مقابل ذلك يغلب العمل الزراعي على المجتمع الريفي، الذي يتربص من مجموعة فلاحين وأسرههم إلى جانب عدد قليل من المشغلين بالمهن غير الزراعية. فالمهنة في نظرها هي المتغير الأصيل الذي تنبني عليه المتغيرات الأخرى.

- البيئة: يربا أن اختلاف نوعية العلاقات بين كل من المجتمع الريفي والحضري بالبيئة الطبيعية، يمثل وجهاً آخر من وجوه الاختلاف بين نموذجي المجتمع. فالمجتمع الريفي بطبيعته ونظراً لسيطرة العمل الزراعي مجتمع أكثر ما يكون ارتباطاً وخضوعاً للبيئة الطبيعية، وعلى العكس من ذلك يعيش المجتمع الحضري حياته في عزلة نسبية عن البيئة الطبيعية، الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية سيطرة واضحة.

- حجم المجتمع: على الرغم مما يثيره استخدام متغير "الحجم" كمعيار للتمييز بين المجتمع الريفي والحضري من صعوبات منهجية ترتبط بمجال تطبيق هذا المتغير. هل يطبق على مساحة الأرض التي يشغلها المجتمع؟ أم على جموع الأفراد التي يتربص منها؟. إلا أنه أي -الحجم- أعتبر عند سوروكين وزيمرمان وغيرهما من الباحثين مثل لويس ورث وجهاً من وجوه الاختلاف والمقارنة بين نموذجي المجتمع. إن المجتمع المحلي الريفي صغير بطبيعته، وأن هناك علاقة عكسية بين الريفية والعمل الزراعي وبين حجم المجتمع، على الطرف المقابل يتميز المجتمع الحضري بكبر حجمه النسبي، وبالتالي فهناك علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم.

- كثافة السكان: المجتمع الريفي يتميز بانخفاض الكثافة السكانية، أما المجتمع الحضري فترتفع فيه معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة، وترتفع فيه الخصائص الحضرية كعلاقة طردية مع ارتفاع هذا المعدل.

- التجانس والتغاير: ترتبط متغيرات الحجم والكثافة ارتباطاً وثيقاً بمتغيري التجانس والتغاير. وفي هذا الصدد يشير الباحثان إلى أنه فيما يتعلق بالسمات النفسية الاجتماعية والعرفية يبدو سكان المجتمع الريفي أكثر تجانساً إذا قورنوا بسكان المجتمع الحضري وانه نتيجة لذلك يرتبط التجانس ارتباطاً طردياً بالريفية وعكسياً بالحضرية، كما يرتبط التغاير بطريقة عكسية بالأول، وطردياً بالأخيرة.

- التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي: تختلف انساق المكانة والتمايز والتدرج الطبقي اختلافاً بيناً في نموذجي المجتمع المحلي الريفي والحضري. سواء من حيث عوامل كسب المكانة الاجتماعية، أو أسس التمايز والتدرج الطبقي أو مظاهره. وتأتي هذه الفروق نتيجة لازمة لاختلاف مقومات التركيب المهني في كل نموذج، ففي المجتمع الحضري ترتكز انساق التدرج الطبقي على العلاقات الاجتماعية الثانوية، كما لا تعمل بنفس الطريقة التي تقوم بها في المجتمع الريفي. وأنه مع زيادة تقسيم العمل وتخصصه وتعقده في المجتمع الحضري، تتضح باستمرار أهمية الدور المهني للفرد كعامل من أهم عوامل كسب المكانة في المجتمع، ولا يتوقع أن تقوم

(2) - محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص 70.

(3) - للمزيد ارجع إلى السيد عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 73.68.

التمييزات الطبقيّة على أساس من علاقات واحتكاكات أولية بين الأفراد، بل تصبح رموز مثل المستوى المهني ومستوى الدخل والتعليم والري كمظاهر أساسية وهامة للتمايز الطبقي بين أفراد المجتمع.

– الحراك والتنقل: يقترن سوروكين وزيمرمان أن الحراك بأشكاله المكانية والمهنية والاجتماعية أقل كثافة في المجتمع الريفي عنه في المجتمع الحضري، وإن معدلات الحراك في صورها المختلفة ترتبط ارتباطاً طردياً مع زيادة الحضرية، ويستثنى من ذلك فقط ما يتميز به المجتمع الريفي من ارتفاع معدلات التنقل الفيزيقي من جوانب الريف إلى المدينة. وفيما عدا ذلك تبقى أشكال الحراك الأخرى في المجتمع الريفي أقل وضوحاً وكثافة إذا ما قورنت بمعدلاتها في المجتمع الحضري.

– انساق التفاعل: يرى سوروكين وزيمرمان أن أهم ما يميز انساق التفاعل في المجتمع الريفي أن نطاق التفاعل أو مجاله بالنسبة للفرد أو الجماعة يكون أكثر ضيقاً، وأن النتيجة التي تترتب على الحجم المحدود للمجتمع، وبالتالي لنطاق التفاعل بين أفراد وجماعته، تتمثل في غلبة العلاقات الأولية على انساق التفاعل، حيث تبرز العلاقات الشخصية والدائمة والشمولية بين الأفراد. وعلى العكس من ذلك فإن اتساع وكبر الحجم في المجتمع الحضري، وارتفاع معدلات التغير بين سكانه سبباً مباشراً في اتساع نطاق التفاعل بالنسبة للفرد وللجماعة، وبالتالي تغلب العلاقات غير الشخصية والمؤقتة والمصلحية أو الغرضية، كما تبدوا هذه العلاقات بدورها ذات طابع سطحي رسمي انقسامي. وباختصار يتفاعل سكان هذا النموذج من المجتمع المحلي كأرقام أو عناوين وليسوا كأشخاص. ومن فهم ما كتب في علم الاجتماع الحضري، تبين أن الغالبية في هذا التخصص لا يفضلون المقارنة بين الريف والحضر وذلك نتيجة التغيرات الاجتماعية الحاصلة، ونظراً لوجود الكثير من الخصائص المتداخلة في المجتمعين الريفي والحضري في الوقت الحاضر، الذي ازدادت فيه سرعة الاتصالات وكثافتها، كثير من الخصائص التي يتمتع بها سكان المدينة، وأصبح سكان الريف حضريين بالتفويض، أي بحكم ممارستهم أساليب الحياة الحضرية، لذلك ظهرت تجمعات حضرية في الأوساط الريفية وظهرت أحياء هامشية بالأوساط الحضرية ذات أصول بدوية وريفية وظهور مجالات شبه حضرية. هذا ما دفع ببعض العلماء والباحثين في تحقيقاتهم الريفية والحضرية إلى تبني مدخل المتصل الريفي – الحضري .

2-4 - مدخل المتصل الريفي – الحضري:

إن عدم فلاح مدخل المعيار الواحد، ومدخل المعايير المتعددة في التفريق بين المجتمعين المحليين الريفي والحضري، أدى بعلماء الاجتماع المعاصرون إلى ما يعرف بالمتصل الريفي – الحضري كأداة استخدموها لقياس الفروق الريفية الحضري، وقد أكد هذا المدخل على أنه من الصعب أن نحدد الفوارق يمكن عن طريقها الفصل بين هذين المجتمعين، وذلك لتداخل الخصائص التي يمكن أن تستخدم للتفريق بينهما. ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة الترفيف والتحضر، حيث يصبح من السهل بعد ذلك تصنيف أي مجتمع على نقطة من هذا المتصل. فتصنيف الريف صم الحضري يتم وفقاً للفروق الكمية في السمات المميزة للريفية والحضري. وتستند فكرة المتصل الريفي – الحضري من الناحية النظرية إلى افتراضين أساسيين:⁽¹⁾

– الأول: هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر من الريفية والحضرية، ووفقاً لعدد من الخصائص.

– الثاني: وهو أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك.

ويرى بعض دارسي علم الاجتماع الريفي والحضري أنه على الرغم من أن اتجاه المتصل الريفي الحضري وفق إلى حد ما في فهم آليات التحول في المجتمعات البسيطة والمركبة باعتباره –المجتمع الحضري– قابلاً للامتداد جغرافياً واحتواء المناطق الريفية لتصبح بعد ذلك مناطق حضرية، واستخلصوا أنه لا توجد فروق واضحة بين المجتمعين، ولكن يمكن أن نقول أن هناك خصائص معينة من الممكن أن توضح في شكل تدريجي، وهو ما يؤكد أن الحياة الحضرية وصل إليها الإنسان بعدما سار في عدة مراحل من البدائية إلى

(1) - محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب.ت، ص 209.

القرية البسيطة إلى القرية الصغيرة ثم إلى القرية والمدينة المتوسطة ثم المدينة الكبيرة، ثم ما يعرف بالمنطقة الميتروبوليتانية والتي تشمل فيما تشمل بعض المناطق شبه الريفية.

وقد حدد بعض المهتمين بهذه القضية أربعة أنماط يمكن أن تؤلف فيما بينها متصلاً ريفياً حضرياً وهي: النمط الريفي والنمط الحضري الريفي، والنمط الحضري التقليدي، والنمط الحضري الحديث. وهذه الأنماط في الواقع تتدرج من البسيط إلى المعقد ثم إلى الأكثر تعقيداً، حيث يكون النمط الريفي في البداية، وهو الذي يعكس قمة التقليدية بالنسبة لانساق القيم السائدة في المجتمع، وهو الذي يسود فيه الشكل الزراعي، أما النمط الحضري الريفي فهو الذي تتعايش فيه المدينة جنباً إلى جنب مع القرية. فالنمطان موجودان في نظام واحد ويتعامل ساكن هذا المجتمع مع النمطين معاً، وبنفس الدرجة والكفاية، وذلك بصرف النظر عن مقر إقامته، والنمط الثالث وهو النمط الحضري التقليدي، فهو المتميز بنمط الاقتصاد الأول البسيط الذي يعتمد على الصناعات الحرفية الصغيرة والبسيطة، والتعامل التجاري في مثل هذه المدن لا يتعدى نطاق السوق الإقليمي.⁽²⁾

إن الحياة المعاصرة جعلت من الصعب تصور أن هناك نمطاً واحداً للمجتمع خاصة بعد التقارب والتشاقف بين المجتمعات المحلية بسبب توسيع الاتصال بينهم، فلا يمكن تصور وجود المجتمع الريفي التقليدي أو المجتمع الحضري الحديث البحت، وإنما في الواقع هناك تداخل بين جميع الأنماط التي تحدثنا عنها، بحيث توجد العديد من الأنماط والمجالات العمرانية في مجتمع واحد قد تكون مجالات بدوية أو ريفية أو مجالات شبه حضرية وحضرية، وهذا ما سنطرحه بالتفصيل في النموذج الامبريقي لدراستنا.

3 - تقسيم و تصنيفات المجالات العمرانية والاجتماعية (النموذج الميداني الواقعي للدراسة):

إذا ما استطعنا وصف مجتمعا بأنه بدوي، ريفي، شبه حضري أو حضري. فإننا نطلق في الواقع على مجموعة من الخصائص السوسيواقتصادية، والسوسيوسياسية والسوسيوحضرية، فإذا ما أردنا تصنيف المجتمعات المحلية فإننا نطلق من هذه الخصائص وغيرها سواء التي نستمدّها من التخصصات العلمية النظرية أو نستوحىها من الملاحظات والمشاهدات والدراسة الامبريقية لهذه المجتمعات أو المجالات العمرانية.

وكذلك الحالة حين يحكم الإنسان لأول وهلة على إقليم أو دائرة اجتماعية وثقافية بأنها بدوية أو ريفية أو حضرية، أو حينما يلاحظ ويشاهد ويبحث نمطاً بدوياً أو ريفياً أو نمطاً حضرياً. فكلها أحكام ثقافية أو اجتماعية قد يحكم عليها من خلال النشاط الاقتصادي أو من خلال درجة التحضر من عدمه، وانتشار العمران وتدخل الدولة في ذلك. أو من خلال البنية الاجتماعية (علاقات اجتماعية و بيئة ثقافية حضارية) تتشكل في كل مجال هوية ثقافية تحدّد نمط المعيشة، والأساليب الفكرية والمعتقدات والاتجاهات والقيم والأساليب السلوكية والأفعال والتصورات الحاصلة عن التفاعلات المتنوعة بين الأفراد في مجالهم العمراني والاجتماعي. إذ تُشكّل هويات الأفراد الاجتماعية والثقافية بمجموع انتماءاتهم إلى هذا المجال العمراني أو ذاك. فالأفراد في تفاعلهم مع الآخرين ومع بيئتهم يشكلون ويعدلون هوياتهم الثقافية ويساهمون في تشكيلها وإعادة إنتاجها من جديد.

3-1 - مفهوم المجال:

يعتبر مفهوم المجال من بين المفاهيم إشكالية، لما يحمله من غنى من الدلالة والإيحاء و لما يتصف به من تعقيد و مفارقة. و هذا راجع لأن المجال يعتبر بؤرة تقاطع لعدة معارف، من فلسفة ورياضيات وعلوم تقنية، وعلم النفس وجغرافيا و اقتصاد. بل وانثربولوجيا وسوسيولوجي. دون إغفال الفن والعمارة وعلم الجمال... الخ. وهذا يفضي إلى البعد الإشكالي العميق للمفهوم.⁽¹⁾

(2) - لوجلي صالح الزوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

(1) - بن محمد القسطاني ، مفهوم المجال ، الساعة 16:30 ، يوم 21 . 12 . 2010 ، www.fikrwanakd.aljabria bed.net .

وتقدم الجغرافيا مفهوما للمجال على أنه: "كل ما يوجد ضمن المجال المرئي بين الإنسان والطبيعة، ومن خلال التفاعل بين هذين العاملين الحيويين (الإنسان والطبيعة) تحدث عمارة الأرض، فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية التي تحتويها الأرض، منذ القدم، فعمل على تسخير كل العناصر الطبيعية بغية تنظيم المجال والتحكم فيه (تضاريس، استغلال تربة، الموارد المائية، المناخ، الغطاء النباتي، الموارد المعدنية، والطاقوية). إضافة إلى اعتبار الإنسان عامل إنتاج رئيسي من خلال دراسته نموه و توزيعه و نشاطه.⁽²⁾

كما قدم لوفير Lever مفهوما للمجال بحيث أنه: "لا يعني به فقط الوسط الطبيعي ... فهو المجال المفتوح. فكل مجتمع يختلف مجاله، إذ لا يعني القوة الإنتاجية، ولا فقط إلى إنتاج الأشياء، لكن أيضا إلى ما توجد فيه هذه الأشياء بما فيها المجال". فالجبال له امتداد وحجم، وبعد وعلاقات حقيقية وفعالية، وبنية مخفية وإطار موضوعي، وتفسير هديفي. و لدراسته وترجمته لا يمكن بأي حال الاقتصار فقط على التحليل الاقتصادي، بل يجب البحث أيضا في التطبيقات الاجتماعية. أي يجب البحث في الدور الذي تلعبه كل العناصر للمجال، وكذلك السلوك والحاجات والرغبات و القيم التي يوليها لها الأفراد.⁽³⁾

أما بورغان هابرماس فيقول عن المجال: "المجال العام هو ظاهرة اجتماعية أولية شأنها شأن الفعل والفاعل والجمعية والجماعة، لكنها ظاهرة تستقصي على المفاهيم التقليدية للنظام الاجتماعي، المجال العام لا يمكن فهمه كمؤسسة، و لا كمنظمة بطبيعة الحال، بل أنه ليس حتى إطاراً من الأعراف يظم كفاءات وأدوار متباينة، وأنظمة للعضوية، والى ما هنالك، وهو لا يمثل إلى حد ما منظومة، ولكن يسمح لمنظومة ما بإحاطة نفسها بتخوم داخلية، وهو يتميز بأفاق مفتوحة و نفاذة، و متحولة. وفي أفضل الأحوال يمكن وصف المجال العام بشبكة للتواصل وتبادل المعلومات ووجهات النظر و ضمن هذه الصيرورة يجري تصفية و تنقية هذا الدفق من التواصل وتركيبه، بحيث ينضوي ضمن رزم من الآراء العامة المتعلقة بموضوعات محددة ... تجري إعادة إنتاج المجال من خلال فعل تواصل، يكفي للقيام به مجرد إتقان له طبيعته.⁽⁴⁾

بينما يعرف امانويل كاستيل M.Castelle المجال بأنه: "عبارة عن منتج Produit مادي، له علاقة مع عناصر مادية أخرى المجال الحضري مبني، يعني أنه لم ينشأ اعتبارياً، له علاقة بالسيرورة الاجتماعية ... أي أنه يعتبر عن خصوصية وحدود كل نموذج وكل مرحلة من التنظيم الاجتماعي.⁽²⁾

3-2 - مقاييس ومعايير للتمييز بين المجالات العمرانية والاجتماعية:

كنا قد تطرقنا في العناصر السابقة إلى عرض المداخل النظرية لدراسة المجتمعات، والتي حاول كل منها التمييز بين المجتمعين الريفي والحضري. فقد ميز البعض بين المجتمعات وفق معيار واحد أو المعايير المتعددة، أو الثنائية الريفية الحضرية، أو المتصل الريفي الحضري. أما في هذا العنصر في محاولة منا عرض المقاييس والتصنيفات التي تميز بين المراكز الحضرية والمجالات العمرانية من هي بدوية، ريفية، شبه حضرية، حضرية. لدراسة التحضر من عدمه بالمراكز الحضرية، فهناك جدل كبير يدور حول أنسب الطرق أو المنافذ إلى دراسة التحضر. بمعنى هل يركز الدارس على البعد المكاني الإقليمي الجغرافي، أم على البعد الديموغرافي عند دراسة التحضر، و هو البعد الذي تحدد عن طريقه معظم دول العالم، كون منطقة بعينها حضرية أو ريفية. أم يركز على البعد الإداري والسياسي، والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمراكز الحضرية التي يقوم بها الباحث.

إن دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المتاخمة لها، تتطلب إسهام عدد من فروع العلم المتخصصة. فالباحث في مجال الديموغرافيا يهتم أساساً بالإحصاءات السكانية الخاصة بالمنطقة، وتوزيع السكان. أما الباحث السياسي يهتم بدراسة المدينة باعتبارها وحدة من القوانين، كما ينظر إليها من زاوية تعامل الحكومة مع شكل الحياة الحضرية. أما الباحث في مجال الجغرافيا

(2) - الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ، مفهوم المجال ، الساعة 17:00 ، يوم 21 . 12 . 2010 ، dz/ www.onefd.edu .

(3) - جاكلين سيحوب وجوا قاريني ، الجغرافيا الحضرية ، ترجمه عبد القادر حليمي ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1989 ، ص 87 .

(4) - فواز طرابلسي ، "المجالات العامة والفضاء الحضري. مقارنة نقدية مقارنة"، مجلة إضافات . ترجمه مها مجبوح ، العدد الخامس ، 2009 ، الساعة 17:12 ، يوم 21 . 12 .

. 2010 ، dz . www.google .

(2) - M.Castelle , La Question Urbaine , France , Edition de maspera , 1975 , p 153 .-

فيدرس المراكز الحضرية من زاوية مهنة سكانها، واستخدامات الإنسان للأرض وموقعها وتوزيع المساحة الفيزيائية والتغيرات في الحجم والموقع. ويهتم الباحث الاقتصادي بأوجه النشاط التجاري والصناعي في المراكز الحضرية. فمنذ بداية القرن السابع عشر أصبحت المدينة موضع اهتمام كثير من الباحثين في تخصصات عدة في دراسات مختلفة، وقد أدت هذه الدراسات وغيرها إلى تراكم التراث العلمي حول المدينة، مما جعل أن علم الاجتماع الحضري يدين بالكثير لهؤلاء المتخصصين. ♦

وعلى الرغم من أن دراسة الناس في المدن والمراكز الحضرية هي السمة الهامة التي تميز علم الاجتماع، إلا أنه ليس من الحكمة أن يقتصر هذا العلم موضوعه على دراسة المدن والمراكز الحضرية فحسب، و قد ثبت لنا أنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف سوسولوجي خالص للمجالات العمرانية. وأحد أسباب هذه الصعوبة هي تلك الفروق الهائلة بين المجالات العمرانية بين القرية البدوية والقرية الريفية، والمركز الحضري و البلدة والمدينة. لأن القرى والمراكز الحضرية تتباين من حيث الحجم والكثافة السكانية والموقع الجغرافي (الإقليمي) والنشاط الاقتصادي والمظهر العام، ومدى التوسع والنمو العمراني وتطور من عدمه، والتباين في البنى الاجتماعية، ونمط العلاقات الاجتماعية إلى غير ذلك من صور التباين. لذلك يصبح من المستحيل أن نجد نمطاً واحداً ينطبق في كل الأحوال. ونستطيع تمييز المجالات العمرانية حسب التصنيفات ووفق المقاييس التالية:

3-2-1 - الموقع الايكولوجي: (الموقع الجغرافي).

من المعروف أن البيئة الجغرافية تؤثر بشكل واضح في تحديد بشكل دقيق نوعية الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها تحضر المنطقة ومن ثمة يتعدد نمط البداوة فيها أو التريث أو التحضر، وتشمل البيئة على كل ما تحتويه من مادة ضرورية، وما يحيط بها من عوامل وشروط تُسهل أو تعقد من سبل المعيشة، وكلها شروط جغرافية. وما نعنيه بالبساطة هي التي تتعلق بالظروف والأحوال الجوية والمناخية، وبطبيعة البقعة الجغرافية المتواجد فيها المجال، وطبيعة التربة أهي رعوية أم فلاحية أم صناعية ومنجمية. وكلها تكون صلة وثيقة بين النطاق الطبيعي الإنتاجي العمراني والنطاق الاجتماعي والثقافي. و لا مشاحة من القول في أن الأفراد البدويين أو الريفيين يخضعون للظروف أو الشروط الفيزيائية ويعتمدون عليها، بينما تمارس عليهم تأثيراً كبيراً وعلى الأخص فيما يتعلق بتصورتهم وسلوكياتهم وأفعالهم ومعتقداتهم، ومن الأمور التي تتخذ الشكل الطبيعي وتعد من أهم عناصر الحياة الاجتماعية بالمجالات العمرانية نمط السكن والظروف الطبيعية والعمل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه توجد حقا علاقة بين الموقع الجغرافي وبين ازدهار المجال العمراني أو تخلفه، فكل مجال عمراني يمتاز بخامات طبيعية أو يتميز بالأراضي السهلية الرعوية أو الأراضي الزراعية الخصبة، أو الموارد الطبيعية الخام كالمعادن أو الموارد الأولية للصناعات يقول ابن خلدون في هذا: "...العمران، وهو التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات لما في طبائعهم من التعاون على المعاش كما سُنِّيَتْ، ومن هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي والجبال، و في الحلال المنتجة في القفار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن (سكان القرى والأمصار) للاعتصام بها والتحقق بجدارتها...". (1)

- العمران البدوي مرتبط بالبادية التي هي مفهوم ذو معاني اقتصادية وجغرافية واجتماعية، ومن ثمة فإنها تدل على السهل والجبال كما تدل على الصحراء. وجملة القول أنها تعني كل المساحة خارج أسوار المدينة يسكنون الخيام بحكم تنقلاتهم الدائمة، يهتمون بعضهم بتربية المواشي ورعيها وبعضهم الآخر بالزراعة أو الفلاحة، أما من الجانب الاجتماعي يقول فيها ابن خلدون: "...أما

♦ يمكن لنا تبني الرأي القائل بأن النظرية الانسحابية لا ترتبط بأي فرع من فروع العلم وتخصصاته. وعلى هذا الأساس حاولنا أن نستمد معلوماتنا وبياناتنا الميدانية من العلوم المختلفة ومعالجتها ومتغيراتها الدراسية التي ذكرنا من جغرافيا وسياسية وإدارة. مع الأخذ بعين الاعتبار علاقة هذه العلوم بعلم الاجتماع بداية، وتجميع هذه المعلومات والمعطيات ككيان واحد ذي شكل موحد تقوده السوسولوجيا.

(1) - عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

أحياء البدو فينزع بعضهم عن بعض مشايخهم، وكبرائهم بما قر في نفوس الكافة ولهم من الوقار والتجلة. و أما حللهم فإنما يذود (يدافع) عنها من خارج حامية الحي من أنجادهم، وفتياهم المعروفين بالشجاعة فيهم، و لا يصدق دفاعهم وزيادهم إلا إذا كانوا عصبية وأهل نسب واحد لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم، إذ نعمة كل واحد على نسبه وعصبية أهم وما جعل الله في قلوب عباده من الشفقة والنعرة على ذوي أرحامهم وقربائهم موجودة في الطبائع البشرية، و بها يكون التعاضد و التناظر وتعظم رهبة العدو لهم". (2)

نفهم من هذا أن في عصر ابن خلدون كانت القبيلة بعصبيتها هي التي تعمر من خلال الحماية والمدافعة والمطالبة بمعنى ان المجال العمراني البدوي يبني عن طريق البنية الاجتماعية، وهذه الأخيرة هي التي تبني العمران البدوي، أما في حاضرننا نجد أن المجال العمراني ليس منتوج البنية الاجتماعية كما كان الحال في عصر ابن خلدون، و إنما المجال العمراني (البدوي، الريفي)، الشبه حضري، الحضري) هو منتوج شريحة معاصرة متمثلة في تدخل الدولة في تعمير المناطق.

إن العمران البدوي والريفي: ترتبطان بالدرجة الأولى بالظروف الطبيعية والايكولوجية في منطقة الهضاب العليا والمنطقة السهبية والمنطقة الشبه الصحراوية بالجزائر. ففي ميدان الدراسة وجدنا أن المجالات العمرانية البدوية متواجدة في المنطقة السهبية وشبه الصحراوية والمتميزة بوفرة المراعي، أما المجالات العمرانية الريفية فأغلبها متواجد في منطقة الهضاب العليا بالجهة الشمالية من الولاية أين تتوفر الأراضي الفلاحية الخصبة وتوفر الظروف الطبيعية المناخية لذلك.

أما المجال العمراني شبه الحضري والحضري فمع وجوده في الهوامش الحضرية للمجالين وما شابه ذلك، إلا أننا نجد أن بعض المجالات صُنفت ضمن هذا الطبيعة الايكولوجية للنطاق المتواجد فيه مثل وجود الموارد الطبيعية الخام الباطنية كالغاز والبترول لذلك صُنفت على أنها حضرية. وشبه حضرية كمنطقة حاسي الرمل أما المجال العمراني الحضري فيميز بعزله نسبية عن البيئة الطبيعية في الغالب. الأمر الذي يجعل في العموم البيئة الطبيعية ذات سيطرة واضحة في تصنيف المجال.

3-2-2 - التقسيم الإداري ونمط العمران:♦

يعتمد هذا المقياس على مدى وجود المؤسسات باختلاف أنواعها ووظائفها في منطقة من المناطق. فهو يعتبر مدنا المناطق التي تظهر فيها بعض سمات التحضر، بحيث يتم تقسيم المدن والقرى من نوعية وكمية الخدمات التي تؤديها لسكانها. كالصحة والتعليم والخدمات والترفيه وبحسب توفر المرافق الحيوية والمؤسسات الخدماتية والمستشفيات والمؤسسات التعليمية والتكوينية والمحاكم ومراكز الشرطة والنوادي الرياضية والترفيهية، والمؤسسات الدينية ... الخ. فضلا عن المؤسسات التجارية والصناعية والخدمات التابعة للخصائص وللقطاع العمومي. بالإضافة إلى هذا الطابع المورفولوجي للمجال العمراني ويتضمن التمايز في شبكة الشوارع والفضاءات والمنافع العامة والمناطق السكنية وكثرة الأحياء. و النمو العمراني من تميز بالأبنية الشاهقة والعمارات والشوارع العريضة والمرافق المختلفة كالأسواق والجسور والفنادق والمطاعم والمقاهي ودور السينما والمسارح والمراكز الثقافية والجامعات والمطارات وشبكة المواصلات. فإذا كان المجال يتميز بما يمكن لنا أن نقول أنه مجال عمراني حضري كمدنية الأغواط و

(2) - نفس المرجع، ص 121.

♦ إن التعريف الإداري للمجالات العمرانية والذي عملنا به في دراستنا اعتباطي ويتضمن بعض القصور، إذ يُهمل معايير أخرى للتحديد. إذ يعتبر التقسيم الإداري واتساع النمو العمراني من عدمه يعتبر نظري ورسمي أكثر منه يستند إلى طبيعة الحياة الاجتماعية، لأنه نجد أن الريف والبدو تقترب من الحضر والعكس صحيح، فما تزال بعض المدن تجمع في خصائصها ووظائفها خصائص ووظائف الحياة المدنية الحضرية، ونجد بيئتها بدوية أو ريفية، وبالمثل نجد أن ظاهرة النشاط العمراني في كثير من المراكز الحضرية شبه الحضرية والقرى كدوائر بالرغم من بيئتها الاجتماعية التقليدية إلا أنها تقترب إلى حد كبير من مظاهر النشاط العمراني من الحضر. لذلك نعتقد أن التركيب المركب لا البسيط الذي يجمع بالمتصل البدوي، الريفي والحضري. أي الذي يعتمد على عدة معايير معاً لتصنيف المجالات العمرانية البدوية والريفية وشبه الحضرية والحضرية. يمكن أن يقرنا أكثر للتعرف على ملامح وميزات كل منهم، ولذلك اعتمدنا في تحديد الأنماط المجتمعية في نموذجنا الميداني بالأساس على البيئة الاجتماعية والتقسيم الإداري ودرجة تدخل الدولة في العمران، وعلى المعيار الوظيفي للمجالات وبالتركيز كذلك على النشاط الاقتصادي أي الأنشطة والمهن الغالبة في هذا المجال أو ذلك.

أفلو. أما إذا نقص بعض الشيء عن هذا يمكن لنا أن نصنفه بأنه مجال عمراني شبه حضري، أما إذا وجد بعض هذه العناصر والمرافق في المجال العمراني يمكن أن نقول أنه مجال عمراني بدوي أو ريفي متمثل في القرية.

التقسيم الإداري يتركز على دعامة تتمثل في خضوع منطقة بدوية وريفية كانت أو شبه حضرية وحضرية للإدارة المحلية (الولاية، الدائرة والبلدية) وتكون محددة بمرسوم وبنطاق إداري تصطلح عليه الدولة المرسوم الذي تعمل به الجزائر اعتبار مزارع الولايات مدن، أما المراكز الحضرية الكبيرة بمدن متوسطة ولايات منتدبة (كمدينة آفلو)، أما المراكز الحضرية وشبه الحضرية تشتمل في مزارع الدوائر، أما القرى الكبيرة والمتوسطة فتشتمل في مزارع البلديات.

3-2-3 - النشاط الاقتصادي:

يتحدد النشاط الاقتصادي لأي مجال عمراني من المجالات العمرانية، أو مجتمع من المجتمعات وفقاً لنوعية الأنشطة السائدة فيها وطبيعتها من ناحية، وتبعاً لسيطرة قطاع أو أكثر من القطاعات الاقتصادية على شكل الاقتصاد القومي أو على الطبيعة الأيكولوجية. مثلاً إذا كانت سهبية أو صحراوية، أو شبه صحراوية. إذا اعتمدنا على نمط النشاط الاقتصادي والإنتاج السائد في المجالات والأنماط المجتمعية والعمرانية لتمييزها كذلك، تنقسم إلى مجالات يسود فيها الإنتاج الرعوي وإلى مجالات يسود فيها الإنتاج الفلاحي، وإلى مجالات يسود فيها الإنتاج التجاري والخدمي الإداري والصناعي، وبعض الأنشطة الزراعية. بإعتبار أن كل من المجالات تقع في إحدى نهايتي المتصل بين هذه الأنماط المجتمعية.

يمكن أن نحدد المجال البدوي بأنه يشمل كل مركز عمراني وعلى حواشيه (القرية والبلدية بصفة عامة)، يشتغل معظم سكانه بتربية المواشي من غنم وماعز وبقر وابل. ونقصد هنا بالبدو أو البادية البدو المستقرين بالقرى والمراكز الحضرية، وقد يتساءل هنا سائل كيف يستطيع تربية المواشي والرعي والترحال بالقرية أو بالمركز الحضري؟. نقول ان اغلب المجالات البدوية في ميدان الدراسة يمتنون سواء بتربية المواشي بالمراكز الحضرية وداخل البساتين الفلاحية ويخصصون أجزاء من مساكنهم لتربية الحيوانات للاستهلاك منها والمتاجرة بها، وما يصطلحون عليه بالمصطلح المحلي بـ"القرس". وبعض ساكني القرى والمراكز الحضرية هم في الواقع بدو مستقرون حديثاً، وهم كثر بسبب عوامل الطرد والجذب للمراكز الحضرية. ولكن تبقى لهم علاقة مباشرة بتربية المواشي في الأراضي الرعوية التابعة للعائلة أو القبيلة، ويعتمدون على هذا النشاط كإكتفاء ذاتي (استهلاك ومتاجرة).

أما المهنة الغالبة في المجالات الريفية فهي الزراعة بطبيعة الحال، والزراعة مهنة متكاملة ومركبة من أكثر من مهنة واحدة فالفلاح يقوم بأعمال الفلاحة النباتية والموجهة للاستهلاك العائلي أو إلى التسويق، أو الفلاحة الموجهة لاستهلاك المواشي من غنم وماعز وبقر في البساتين، كما انه يقوم بجميع مراحل العمل ففي الزراعة النباتية مثلاً يقوم الفلاح بعملية متابعة العملية الفلاحية، وذلك بمقاومة الأمراض والتسميد، بالإضافة إلى هذا تربية بعض الحيوانات الأليفة التي تقتات من فضلات النباتات المزروعة وبالمثل فان البساتين تزرع فيها المزروعات المعاشية، ووجود المحيطات الفلاحية على حواشي المراكز الحضرية او على امتداد إقليم البلدية مخصصة للزراعة الموجهة للتسويق والإنتاج التجاري.

يستخدم البعض خاصية المهنة لقياس ما إذا كان المجتمع ريفياً أم حضرياً، فإذا كان أكثر من 50% من سكان منطقة من المناطق يعملون بالزراعة، اعتبرت المنطقة ريفية وصار المجتمع ريفياً، وإذا قل عدد العاملين بالزراعة عن 50% اعتبرت المنطقة حضرية والمجتمع حضرياً، بالإضافة إلى العمل في تجارة التجزئة والحوانيت والأسواق والنشاطات الحرفية والتوظيف العمومي بالمدينة والقرية

أما الأنشطة الغالبة في المجالات العمرانية شبه الحضرية [♦] فتمثلة في الأنشطة التجارية والخدمية والإدارية والمهن الخاصة كالصناعات الخفيفة والنشاطات الحرفية، وبعض النشاطات الفلاحية على الحواشي الحضرية للمركز الحضري. [♦]

♦ هناك بعض المجالات العمرانية التي يزدهر فيها النشاط الاقتصادي المتمثل في النشاط الصناعي المعدني والمنجمي (الطاقة والمناجم) كمنطقة النشاطات الصناعية بحاسي الرمل بالاغواط، إلا أننا لم نصنفها كمجال عمراني حضري وذلك لعدة اعتبارات منها أن المنطقة بحجم سكانها المتوسط هي مركز حضري، والحضر الوزاري بالبناء في المنطقة الصناعية، بالإضافة إلى بنيتها الاجتماعية القبلية والتقليدية.

ويمكن أن نحدد أن المجال الحضري بأنه يشمل كل مركز عمراني يشتغل معظم سكانه بالتجارة والخدمات والمهن الحرة والصناعة الخفيفة والثقيلة. وبعض المجالات والتي قد تتسع إلى الأنشطة الزراعية كذلك حسب الموقع الايكولوجي المتواجد فيها كالمركز الحضري بأفلو. فالمدينة ليست وحدة جغرافية وايكولوجية فقط، بل هي في الوقت ذاته وحدة اقتصادية مستندة التنظيم الاقتصادي في المدينة على مبدأ تقسيم العمل، وبالتالي لا تجد وظيفة واحدة للمدينة، فنشاطها الرئيسي يحتاج إلى عدد من الخدمات والأنشطة الأخرى.

3-2-4- المجال الاجتماعي؛ والبنية الاجتماعية:

إذا نظرنا إلى المجتمع الجزائري والاعواطي سوف نجده ينتظم في أشكال مورفولوجية محددة هي الشكل البدوي والشكل الريفي والشكل شبه الحضري، والشكل الحضري. ولكل شكل من الأشكال البنية الاجتماعية أي شبكة علاقاته الاجتماعية التي تتميز بخصوصيتها وطابعها المتميز. وكل مجال من المجالات إلا ويتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية مثل النسق الاقتصادي، النسق القرابي، والنسق القيمي الثقافي. ولكل نسق من هذه الأنساق وطبيعته المنوطة به، والتي في النهاية تبرز لنا نمطاً متميزاً عاماً، ونمطاً متميزاً لبنية اجتماعية.

نشير للبنية الاجتماعية إلى تلك التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المحلية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب المجال العمراني. فالمسافة المكانية السائدة بين السكان في التجمع العمراني قريت أو بعدت تترك آثارها الواضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض، وطبيعة النشاط الاقتصادي للعمران، ودرجة التفاعل الاجتماعي وكثافة السكان وحجم المجال العمراني وطبيعة الانتماء، كل هذا يشكل نمطاً من العلاقات الاجتماعية والسلوكيات والأفعال والتصورات، ينتج عنه ما يسمى بثقافة المجال العمراني (الثقافة البدوية، الثقافة الريفية، الثقافة الحضرية).

يمتاز المجتمع البدوي بنزعة القبيلة التضامنية، وهي نزعة تعبر عنها سلوكيات أفرادها المرتبطة بتغليب الولاء للهوية الجماعية القبلية، والافتخار بالانتماء للقبيلة باعتبارها بنية اجتماعية كلية، وما تنجّر عنها من العادات والتقاليد والقيم والمعايير والمعتقدات والثقافة البدوية التقليدية. تكون في شكل روابط اجتماعية في شكل من العلاقات التضامنية التناسرية تتميز بالتماسك القوي لأفرادها والمشاركة الجماعية، والتي تربط الفرد بجماعته القرابية. بحيث تصل الدرجة إلى ساكن القرية برفض انتماءه للقرية أو للمدينة بما فيها أو الحي الذي يسكنه، ويغير نقيضه في شخصيته، ولذلك نجده يحرص على نسبة إلى قبيلته وتعداده لأجداده والافتخار بذلك. وهذا ما لاحظناه في المجالات العمرانية والمجتمعات المحلية البدوية والريفية بالجهة الشمالية من ولاية الاغواط (منطقة جبال العمور) في كل من البيضاء، وقلته سيدي ساعد، وعين سيدي علي، وسبقاق، وبريدة، وما إلى ذلك. بحيث تسمى كل من البيضاء وقلته سيدي ساعد بالعجالات نسبة للقبيلة التي تقطنهما. بريدة بالحمازة نسبة لقبيلة الحمازة من سلالة سيدي حمزة، وسبقاق بالعمور نسبة لقبيلة الهلالية العمور... الخ.♦

♦ بداية من سنة 1990 عكفت الدولة الجزائرية على إصدار قانون التوجيه العقاري المؤرخ في 18 أكتوبر 1990، والذي حدّد أدوات تدخل الدولة والجماعات المحلية (الولاية.الدائرة.البلدية) والهيئات المسؤولة، وايضاً القوام التقني والنظام القانوني للأماكن العقارية، كما يتضمن قانون 18 نوفمبر 1990 على إنشاء المدن الجديدة كعملية تعمير ممتازة ضمن إطار الجهوية، حيث تجسيد إرادة التهيئة العمرانية، وتتميز بطرح متجدد لتنظيم العمراني، هذا من أجل توزيع عادل للأنشطة، والتوازن الجهوي للبلاد وإنشاء مناطق حضرية في الأرياف وتخطيطها للتخفيف من النزوح الريفي، وربط السياسة العمرانية بالسياسة الاقتصادية والموازية بين السكان واليد العاملة. وإنشاء مدن مجهزة بجميع الوسائل التي تجعلها تنمو حضرياً وترتقي وهذه ما حدث في مدينة بليل الجديدة بحاسي الرمل.

♦ من الملاحظ أثناء جولاتنا العلمية الميدانية بالقرى والمراكز الحضرية البدوية والريفية وشبه الحضرية وحتى الحضرية أثناء محادثتنا ومقابلاتنا أن كل من نقابله الا ويتندئ الحديث عن أصله وفضله والافتخار بالنسب الى ذاك أو ذاك، وأول حديثهم معنا هو سؤالهم عن أصلي ونسبي اي - الى أي قبيلة أنتمي - فيكون الاخذ والرد، والدنو في طريقة

ويمكن لنا تلمس بعض من الملامح في البداوة الحالية ببداوة عصر ابن خلدون، فقد ذكر ابن خلدون في مقدمته المدن البدوية والتي تظهر عليها سمات البداوة وتغلب عليها أحوال البداوة، وفي هذا يقول: "... ولهذا نجد الأمصار التي في القاصية، ولو كانت موفورة العمران، تغلب عليها أحوال البداوة، وتبتعد عن الحضارة في جميع مذهبها، بخلاف المدن المتوسطة في الأقطار التي هي مراكز الدولة ومقرؤها، وما ذاك إلا لمخاطرة السلطان لهم وفيض أمواله فيهم"⁽¹⁾. ونحن بدورنا هنا سنفيض الحديث عن هذا وبإسهاب في العناصر اللاحقة في البنية الاجتماعية المتعلقة بالعصبية القبلية.

تميز المجتمعات البدوية وخاصة منها المتجولة حقيقة بالعزلة النسبية لكن ما نجد اليوم في البداوة المستقرة في قرية أو مركز حضري (تجمع حضري) نجدها تتمتع بشيء من فرص الاتصال بالعالم الخارجي، ونحن هنا لا نفسر بداوية عصرنا ببداوة عصر ابن خلدون كما تفعل بعض الدراسات، ولكن نجد في المجتمعات المعاصرة والحديثة وبدوها الرحل نجد فيهم كذلك نمط تقليدي مع نمط حديث بحيث أصبحوا يستعملون السيارات الشاحنة ويستخدمون الطاقة الشمسية للإضاءة كدعم من قبل الدولة بالإضافة لاستعمالهم تقنيات الاتصال الحديثة من هواتف نقال ورايو وتلفزيون ولماذا لا نقل الفضائيات حتى، ومع هذه فهي تابعة للدولة ومتحكمة فيها. ليست كمثيلتها من القبائل البدوية في الخليج العربي التي لها نظامها الداخلي وحدودها المحلية داخل الدولة. أما في العمران البدوي في تجمعات حضرية فتتوفر عندهم اغلب الوسائل الحضرية من سكن ونقل وخدمات.

أما في المجتمع الريفي فمن حيث الخصائص النفسية والاجتماعية والمعتقدات وأنماط السلوك، فسكان الريف بالمقارنة بسكان المدن يتميزون بأنهم أكثر تجانساً وتقل درجة التمايز في المجتمع الريفي، ففي الريف يعرف كل فرد مركزه، وللحسب والنسب أهمية كبيرة، ترتبط أهمية الفرد بأهمية الأسرة التي ينتمي إليها، ويسود في الريف العلاقات الأولية والشخصية الدائمة والوثيقة والعميقة، وتتسم هذه العلاقات بالبساطة والإخلاص، ومؤدى ذلك اعتماد المجتمع الريفي على التقاليد والعادات والعرف.

فالواقع أن المجتمع الريفي يشبه في خصائصه وطابعه إلى حد كبير المجتمع العائلي، أي يميل نحوه، فالمجتمع الريفي هو إلى حد كبير:⁽¹⁾

- مجتمع تزداد فيه العلاقات الاجتماعية بين الأفراد إلى درجة كبيرة.

- أن هناك رغبة بين الأفراد في التفاعل مع بعضهم البعض.

- والاتصال بين الأفراد مباشر ويغلب عليه طابع علاقة الوجه للوجه.

- الثقافة الريفية ثقافة من النوع المقدس، بطيئة التغير لارتباطها بقيم الناس وعقائدهم.

- الاهتمام بالسلوك التقليدي وبالشكل السلوكي في التصرفات.

- التأثر بالعواطف في العلاقات والأفعال والسلوكيات.

- المشاركة والتعاون وشيوع المسؤولية والحقوق.

وفي دراسة "روبرت دفليد" للمجتمع الشعبي توصل إلى نتائج نوجزها على النحو التالي:⁽²⁾

- صغر الحجم - العزلة - إنخفاض مستوى التعليم - تضامن الجماعة وتماسكها - بساطة تقسيم العمل - العادات والتقاليد

أساس الثقافة - العلاقات التلقائية - نسق المعرفة غير المنظم - التجانس - بساطة التكنولوجيا - وضوح تأثير العواطف على

العقل - السلوك العقلي التلقائي - استقلال الاقتصاد الذي يعتمد على الزراعة .

الحديث معهم ومجاراتهم ومناقشتهم وكأننا ننزل إلى مستوى حديثهم بحيث نصرح بنسبنا من أنني من فرقة الحاج من قبيلة الارباع العربية. وهذا قصد فتح حديث ودي وكسر حدار الهيبة والشك وما إلى ذلك.

(1) - عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 342 .

(1) - علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، ب.ت، ص 44 .

(2) - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

يعتبر النسق القرابي في العمران الريفي احد الأنساق الاجتماعية الذي يلعب ادواراً هامة في أشكال محددة كالنمط العشائري والعائلي والأسري. ولماذا لا نقل نمط قبلي أيضاً. يركز البناء العائلي الريفي في الانتماء والمعيشة في حياة واحدة مشتركة تحت سقف واحد، وتمثل العائلة جزء من جماعة أكبر وهي البدنة التي تضم مجموعة من العائلات التي ترجع الى جد واحد مشترك وتكون متعاونة ومتضامنة ومتكاتفه ومتناصرة، كما أنها أيضاً الوحدة الاجتماعية التي يدور في نطاقها الفرد، ويخضع كل أعضائها لمجموعة من المعايير والقيم والتقاليد.

أما المجتمع شبه الحضري فنجدته كغيره من المجتمعات تتضح فيه بُنى اجتماعية تجمع بين البنية الاجتماعية الأسرية، والبنية الاجتماعية الريفية ودعوى ذلك أنه مجتمع في تغير ملحوظ من نمط عمراني ومعيشي إلى نمط عمراني ومعيشي أكثر تطوراً وتقدماً، أي بأنه عبارة عن ثقافة بدوية وريفية بتركيبة حضرية. إلا أننا نجدته يتحدّد في بنية اجتماعية اسرية، من نمط الأسرة الممتدة.

إذا كانت البنية الاجتماعية تكون بصفة عامة من مجموعة متصلة ومنمطة من العلاقات الاجتماعية، يبرز من خلالها الأدوار والوظائف، وتوجه السلوكات والأفعال، فإن البيئة الاجتماعية الحضرية بخاصة اهمية كبيرة في صياغة النمط الحضري السائد والبنية الاجتماعية الحضرية يتحدد إطارها بالهيكل الثقافي للمجتمع الكلي أولاً والحضري ثانياً. وهذا الإطار يحكمه نسق القيم والمعايير السائدة بالمجتمع. يرى تونيز Tonneis في كتابه المجتمع المحلي والمجتمع، أن جميع العلاقات الاجتماعية، إنما تنبع من الإرادة الإنسانية، غير أن هذه العلاقات تقسمها إلى نوعين مختلفين من العلاقات: (1)

ففي المجتمع المحلي (البدوي.الريفي) نجد أن العلاقات الاجتماعية تقودها الإرادة الفطرية، فالفلاحون يعيشون ويعملون معاً في اتصال وثيق قائم، على الانسجام والتناغم والوئام، أما المجتمع التعاقد (الحضري) فإن العلاقات فيه تقوم على الانفصال، أي على أنها علاقات تنفصل بين الأفراد فكل فرد يعتمد على نفسه بمعزل عن الآخرين، ويشعر بحالة من التوتر إزاء الآخرين وهناك تناغم بين الإرادات، ولكن تناغم ينهض على أساس الشخص أو يتم بطريقة غير شخصية عن طريق التعاقد.

وقد ذهب هينج Hannege إلى أن سكان المدينة نتيجة لعدم وجود علاقة الوجه للوجه يميلون إلى النظرة العقلانية في تفاعلاتهم واتصالاتهم، وهذا يعبر عن التحرر من الروابط التي تفرضها الجماعات الريفية مثلاً. إنه يتضمن فقدان الإحساس بالمشاركة أو الولاء أو الانتماء، والذي يقترن بالاتصال الوثيق بالآخرين.

ترتبط العلاقات في المدينة بنوع من الخروج عن المعايير الاجتماعية، أو كما يسميه اميل دوركايم بالأنوميا أو الخواء الاجتماعي، حيث تتم العلاقات الاجتماعية بالنفعية أو المصلحة الشخصية، وقد خلصت الكثير من دراسات مدرسة شيكاغو إلى عديد من النتائج متمثلة: في أن المدينة هي مجال العلاقات غير الشخصية، والعبارة، والنفعية، والمؤقتة، والرسمية، والسطحية مع وجود درجة من اللاتجانس النسبي، لان المجتمع الحضري يضم عديد من الفئات السكانية المختلفة نتيجة الحجم والكثافة.

تشجع الحياة الفردية، وذلك نتيجة للتزايد للسكان والتوزيع الكبير للمجموعات البشرية، وتعارض المصالح، وتعدد العوامل التي من شأنها أن تؤثر في الفرد الحضري، حيث يصبح المسؤول عن توجيه قراراته وأفعاله وسلوكاته، ويصبح بذلك الترابط على أساس المصالح. إن سيطرة وسائل الضبط الرسمي وحلها محل وسائل الضبط الثانوي بالمدينة، نتيجة احتكاك سكان الحضر في حياتهم اليومية بملفات من المؤسسات لقضاء حاجاتهم، وارتباط الإنسان الحضري بالآخرين، يكون على أساس نشاطاتهم وأدوارهم في جماعات متفاعلة، ولكنه رغم سيطرة الجماعة الثانوية في المدينة إلا أن هذا لا يعني القول أن المجتمع الحضري وفي ذات الوقت، عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة والتي تمارس قدرًا لا يستهان به من ضبط للسلوك وتوجيه العلاقات.

(1) - هناء محمد الجوهري ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

تشير الحضرية إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي يُعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية، وهي تتضمن مستوى من تقسيم العمل، ونمو الذرائعية في العلاقات الاجتماعية، وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات الطوعية، والتعددية في المعايير والتحول العلماني، وزيادة الصراع الاجتماعي نتيجة التمايز الاجتماعي بالجمال الحضري وتعاضم أهمية وسائل الاتصال الجماهيري.⁽²⁾

إن هذه الأنماط من العلاقات في المجتمع الحضري وإن كانت تبدو جلية في مجتمعاتنا الحالية، إلا أن هذه الاستنتاجات النظرية تنطبق بالدرجة الأولى على المدن الصناعية الغربية، وفي فترة زمنية معينة، وإلى تاريخها الخاص في نشأتها وتطورها ونموها وبنائها الاجتماعية. والتي نمت في ظل نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي وتاريخي، يختلف كثيراً عن الظروف التي نمت في ظلها المدن في مجتمعاتنا النامية، فكما هو معروف أن هذه البلدان النامية شهدت سيرورة حضرية مخالفة للتي سارت عليها المدن العربية، جعلتها تعيش نوع من الازدواجية في السلوك والممارسة داخل المجال الحضري، بل جعلت المجال نفسه يخضع لهذه الازدواجية تمثلت في وجود نمطين من الحياة داخل هذه المدن باختلاف أصنافها ووظائفها. نمط الحياة التقليدية المتمسكة بالهوية الجماعية والمتمسكة بالقيم والتقاليد الأصيلة، ونمط الحياة الحديثة المتبنية لقيم الحداثة ومعايير التقدم المادي وهذا ما يتجلى في نمط العمران والعمارة والتطور التكنولوجي في شتى مجالات الحياة.

تظهر المدن الحديثة بطابع عمراني حديث، منتوج من شريحة معاصرة هي الدولة بمؤسساتها ومنظمتها واستراتيجياتها، يتمثل في الأبنية والعناصر المعمارية، من عمارات حديثة وسكنات تقليدية، جسور، وشبكات الطرق والمواصلات، والمنشآت الإدارية والخدمية، والفراغات والساحات العمرانية والترفيهية، الأسواق واتساعها. ففي الوقت المعاصر بالرغم من هذا الطراز العمراني الحديث، وتنوعه إلا أنه تظهر البنية الاجتماعية التقليدية (القبلية والعشائرية) بجانب العلاقات الفردية والمصلحية بالمدن، ولأن الانوية الأولى للمتجمعات السكانية للمدن الصحراوية بالأساس في المجتمع الجزائري تشكلت بداية، على أساس بنى اجتماعية قبلية مازالت مستمرة في طابعها المعنوي الرمزي، بالرغم من تغيير وتطور وتقدم الطابع المادي للمتجمعات الحضرية اليوم.

ونحن إذ هنا نقول باستمرار الظاهرة القبلية داخل المدن، فقد أشارت الدراسات لسكان المدن العربية في السنوات الأخيرة إلى نسبة كبيرة من السكان لا تتوفر فيهم معظم السمات الحضرية، بل بالعكس مازالوا يتصرفون بأسلوب وخصائص الحياة البدوية والريفية، رغم إقامتهم بالمدن ويطلق البعض على هذه الظاهرة اصطلاح التريف أو بدونة Bedoionization المدن العربية.⁽¹⁾ ودلّت كثير من الدراسات في مثل هذا النوع، أنه على الرغم من مظاهر التحضر، مازال أشباه الحضر يمارسون علاقات ريفية عشائرية ويتصرفون تصرفات اقرب في مضمونها ومحتواها إلى العلاقات والتصرفات الريفية. ففي دراسة سوسيولوجية أقيمت بمدينة الاغواط بعنوان "البنى الاجتماعية وعلاقتها بالتقسيم الاجتماعي للمجال الحضري"⁽²⁾. توصلت إلى نتائج وهي كالتالي:

- سيادة ازدواجية في العلاقات والممارسات بالبنية للسكان التجمعات الحضرية.
- يوجد نزوع نحو اضمحلال وتراجع للبنى التقليدية لصالح البنى والعلاقات الحديثة.
- تمكن المدينة بخصائصها المحلية والاجتماعية والثقافية والتحديثية، في إحداث التغيير الاجتماعي نحو التضامن والاندماج الاجتماعي.

- أن الإحصائيات والنسب المسجلة، والتي في الغالب أشارت إلى ارتفاع نسب العلاقات والممارسات الحديثة، بخلاف العلاقات والممارسات التقليدية داخل مدينة الاغواط، والتي عبرت عن تغيير في البنى التقليدية وما تنتجه من علاقات وروابط اجتماعية داخل النسيج العمراني. هذه العلاقات والروابط التقليدية رغم تناقض نسب تواجدتها بالمجتمع الاغواطي، إلا أنها لم تزول من

(2) - جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمه أحمد زايد وآخرون ، بيروت : المجلس الاعلى للثقافة ، 2000 ، ص 653 .

(1) - سعد الدين ابراهيم ، "حاضر المدن العربية ومستقبلها" ، مجلة الفكر العربي ، العدد 10 ، مارس 1979 ، طرابلس ، ص 113 .

(2) - بشير طلحة ، البنى التقليدية وعلاقتها بتقسيم المجال الاجتماعي بالمجال الحضري (دراسة ميدانية بمدينة الاغواط) ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005.2006 .

مجتمع المدينة، كما أن النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة أشارت إلى تأثير المجال اقوي من تأثير الروابط الاجتماعية التقليدية عليه.

- إن المجال قد اثر في البنى التقليدية وأخضعها لتقسيماته، دون أن يقضي عليها أو يمحوها من الوجود داخل المدينة. وهذا يعبر أكثر على أن هذه البنى وما تنتجه من علاقات وروابط اجتماعية، باتجاه التحول والتغير بفضل السيورة الحضريّة الملمتة للانتباه خلال السنوات الأخيرة بالمدينة.

إن هذه الدراسة ♦ تبحث في البنى التقليدية، وما تفرزه من روابط وعلاقات اجتماعية ومدى تجلياتها في المجال الحضري، تبحث في مدى استمراريته وزوالها من خلال العلاقات والممارسات الاجتماعية داخل المدينة، فقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، نعتقد أنها بعيدة عن الواقع الاجتماعي للمجتمع الحضري بالمدينة، فالملاحظ لنتائج الدراسة أنها متناقضة ففي نتيجة تبين استمرارية البنى التقليدية وفي نتيجة تليها تبين زوال البنى التقليدية، وظهر بنى اجتماعية حديثة متكونة في المجال الحضري وتأثيراته. فمن خلال معايشتنا الدائمة للميدان، ومن خلال التحقيقات الحضريّة والملاحظات والمشاهدات الميدانية تبين أن البنى التقليدية بالمجال الحضري مازالت حاضرة فعلى الرغم من التغير والتحول في الثقافة المادية والتكنولوجيا، إلا أن القيم والعادات والتقاليد، والعلاقات والاتجاهات، أي مظاهر الثقافة اللامادية فهي في تغير نسبي وبسيط، وان الممارسات التي تميز أنماط الحياة الحضريّة في الوقت الحاضر، لا يمكنها أن تمحو الممارسات والطرائق السابقة، والمسيطرة على الثقافة التقليدية (تراث المجتمع الشعبي القديم التي من الصعب التفریط فيها) ولكن قد يبقى الصراع بين ما هو تقليدي وما هو حديث، يحسم غالباً لصالح الأول. فالحضريون لا يتخلون عن ثقافتهم التقليدية على الرغم من سكنهم في عمران حضري.

فمن الملاحظ أن المجال العمراني الحضري، السكان لا يتوزعون فيه وفق مداخلهم الاقتصادية (على أساس اقتصادي)، ولا وفق المستويات التعليمية والثقافية (المستوى الثقافي)، ولا على أساس التمايز الاجتماعي (الأساس الاجتماعي)، وإنما الظاهر انه وفق الانتماء القبلي (على أساس عائلي، عشائري وقبلي). ويتضح هذا التقسيم بالأساس على الهوامش الحضريّة للمدينة، أين استقرار السكان النازحين من البادية والريف والمراكز الحضريّة والولايات المجاورة بحيث يؤسسون حللاً وأحياء ذات نشأة قبلية هذا إذا ما نحينا في الاعتبار وسط المدينة بإعتباره من الأحياء التي يكثر فيها الاختلاف والتغاير بين السكان في انتماءاتهم القبلية والعائلية والجهوية.

♦ تبين لنا في أغلب الدراسات العربية والجزائرية وخاصة منها الدراسات الحضريّة، أن الباحثين يستعملون المفاهيم النظرية الجاهرة ومحاولة فرضها فرضاً على الواقع الاجتماعي المغاير، فيمكن وصف الممارسات والتحليلات السوسيولوجية الحالية بتبعيتها الأساسية للسوسيولوجية الغربية، إذ يربطون بين متغيرات بطريقة سحرية لا تمت إلى البحث العلمي بصلة، إذ يربطون بين المجتمع الحضري الذي درسه علماء الغرب والذي يتميز بالتقدم والتطور السريع حقاً، على أن الوسط الحضري يفتت الروابط التقليدية ويحاولون تطبيق المقولات على مجتمعاتنا ومدننا الحالية التي هي على العكس من ذلك تقريباً وخاصة منها الصحراوية، بحيث ينطلقون من النموذج النظري ثم ينزلون به إلى الواقع. كأنهم باحثين في مجال الاقتصاد ينطلقون من نموذج نظري ويجربونه ويطبقوه على واقع مغاير، وعلى الرغم من نزولهم الا أنهم يحاولون تحقيق فرضياتهم بأي وسيلة أو بتعبير آخر يوجهون البحث في رأينا، غير أن ما هو صحيح في السوسيولوجيا هو الانطلاق من الواقع الاجتماعي الميداني لبناء النموذج، وهذا هو الخيال السوسيولوجي الذي يربط الوقائع بالأفكار. هؤلاء الباحثين يطلق عليهم رايت ميلز بـ "الحرفيين الفكريين" الذين يخضعون لطغيان المفاهيم وعبودية المنهج والأدوات، حيث يصبحون عبيداً للمنهج والنظرية دون أن يكونوا سادة لها وعليها.

وبالإضافة إلى هذا من الملاحظ أن في المجالات العمرانية الريفية والبدوية خاصة في الجهة الشمالية من الولاية. وجُل المجالات التي تتعدد فيها القبائل والفرق، يكون تقسيم المجال فيها على أساس الفرق أو النزلة أو الدُّوار، إذا كانوا من جد واحد بحيث كل دوار يسيطر ويملك حي به تجمعات سكانية تسمى فرقة ضمن القبيلة. أما إذا كان المجال متشكلاً من عدة قبائل وعشائر فيكون تقسيم المجال وفق التقسيم القبلي (على أساس قبلي).

وما يثبت صحة كلامنا الدراسة الأكاديمية التي قام بها محمد دلّاسي والتي تناولت العائلة التقليدية في الوسط الحضري لمدينة الاغواط⁽¹⁾، بحيث خرجت الدراسة بمجملتها من النتائج الميدانية والواقعية التي تمس الميدان بالفعل وهي :

- إنه على الرغم من أن المجتمع الجزائري الذي عاش تحولات جذرية، مست جميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية تدخل ضمن سياق التنمية الشاملة من خلال سياسة التصنيع والتمدن والتحديث، وهي كلها وغيرها عوامل ساعدت هي الأخرى على حدوث تحولات تدريجية على بني المجتمع، ومنها العائلة باعتبارها أهم خلية فيها، ولكنها بقيت مرتبطة بنمط تقليدي خاص بها، يساير تلك الظروف والتحويلات الاجتماعية والأوساط الحضرية .

- لازالت العديد من الأسر تميل إلى نمط العائلة الممتدة ذات الحجم الكبير نسبياً، عكس ما كانت تشير إليه بعض الدراسات مع مطلع القرن العشرين بأن حجمها سوف يتجه نحو الحجم الصغير.

- الميل الكبير عند العائلة التقليدية بالسكن الجماعي، أو السكن قرب الأهل، والأقارب، لان من شأن التجاور السكني أن يكفل للعائلة الأمن الاجتماعي والعاطفي والتعاون المشترك.

- تعيش العائلة حالياً تحولاً من الصورة العصرية الحديثة، بسبب مصادر التأثير الاجتماعي والاقتصادي على العائلة التقليدية في المدن الحضرية، مما ساهم في تقليص السلوك التقليدي المحض، وبرز ممارسات مستحدثة تجمع ما بين ثقافة النظام والموروث بشكله المستحدث مع نظام الحدائث والعصرنة، وارتبط هذا التنوع بطبيعة الحال بإتساع التمدن والتحضّر.

فمن الملاحظ أن هذه الدراسة استنتجت الميدان حقيقة، ودرست العائلة التقليدية بالوسط الحضري بمؤشرات واضحة وصحيحة وبما أنه حصراً فقط في مجال العائلة التقليدية، فذلك يكون الحال عليه إذا تدرجنا تصاعدياً في سلم البنى الاجتماعية من عشيرة وقبيلة.

- **الجدول رقم 02:** يبين تصنيف للمجالات العمرانية أنماطها وطبائعها، وشكل الصراع بالهيئات المحلية المنتخبة. ♦

المجال.	نمط العمران.	النشاط الاقتصادي.	البنية الاجتماعية.	شكل الصراع بالهيئة.
عمران بدوي.	قرية.	رعوي.	قبيلية.	- عصبية قبيلية.
عمران ريفي.	قرية متوسطة.	زراعي.	عائلية.	- تنظيم بيروقراطي.
عمران شبه حضري.	قرية كبيرة.	تجاري خدماتي.	أسرية.	- تعددية حزبية.
عمران حضري.	مدينة.	تجاري. خدماتي. وصناعي.	فردانية.	- استراتيجيات فردية.

(1) - محمد دلّاسي ، العائلة التقليدية في الوسط الحضري (دراسة ميدانية بمدينة الاغواط) ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2008.2009 .

♦ الجدول تم وضعه من خلال قراءات ومستوحى من الدراسة الميدانية، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار المتصل في التمايز بين المجتمعات المحلية (المتصل البدوي، الريفي - الحضري). كما تدل عليه الكتابات السوسيوحضرية، والواقع الاجتماعي الميداني، فمن الممكن جدا وجود النزعة القبلية بالمدينة، أو تحضر الريف. أو التداخل بين خصائص المجتمعات المحلية بناها الاجتماعية وأنشطتها الاقتصادية وأنماط العمران بها.

- خلاصة الفصل:

ما نستطيع استخلاصه في هذا الفصل أن الصراع ظاهرة معقدة ومتشابكة تبدو مظاهرها في المجتمع أو في التنظيمات البيروقراطية، فهناك علاقة دياكتيكية دينامية بين المجتمع والتنظيمات البيروقراطية، بمعنى أن هناك علاقة تأثير وتأثير بين هذا وذلك. ففي اعتقادنا أن لفهم السلوكات والأفعال في المنظمات وما تتميز به من تنظيم بيروقراطي محكم يتميز بنصوص وقواعد رسمية، ضرورة الأخذ في الاعتبار الثقافة الاجتماعية لأعضاء التنظيم بكل ما تحمله من قيم ومعايير، وعادات وتقاليد خاصة بالعمل وقيمه، وخاصة بتنظيم العلاقات الاجتماع داخل المنظمات. هذا ما دعانا إلى ربط العلاقة بين ديناميات التنظيم وبين الثقافة الاجتماعية للمجتمعات المحلية. بمعنى أن أعضاء التنظيم والحاملين لرواسب ثقافية تقليدية يسرون بها يسرون بها المنظمة وفق تنظيم غير رسمي في ظل جماعات وانتماءات سواء حزبية أو قبلية أو جماعات مصالح أو جماعات تنظيمية، تتشكل هذه الجماعات داخل التنظيم مكونة لها هوية خاصة بما صادرة عن الولاء للجماعة الرسمية أو غير الرسمية والانتماء الشديد لها تتفاعل فيها بينها إما في اتجاه التعاون من اجل التنمية أو تتصارع فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة والعامة. فتتشكل هذه الانتماءات والهويات الجماعية إما داخل التنظيم وتبدو في شكل جماعات تنظيمية تسير وفق القوانين والقواعد التنظيمية أو جماعات ممتدة من المجتمعات كالأحزاب السياسية مكونة لها برامج وأفكار ومصالح تسعى إلى تحقيقها من خلال انضمامها إلى التنظيم، أو تتشكل جماعات غير رسمية تقليدية في شكل هويات قبلية وعائلية تهيمن على السلطة وتتحكم بها، وتمتد من المجتمعات المحلية، وتختلف طبائع خصائص هذه الجماعات حسب تمايز المجتمعات المحلية من بدوية، وريفية، وشبه حضرية وحضرية.

إن المنظمات ذات المنشأ السياسي في دول العالم الثالث على الرغم من نشأتها التنظيمية وفق قواعد رسمية مكونة لنا بنية تنظيمية وأنماط لعلاقات اجتماعية تنظيمية، إلا أنها تتضح فيها كيانات وجماعات اجتماعية، وجماعات عمل في تنظيم غير رسمي، بحيث تبدو جلوية فيها بعض المظاهر والعلاقات الاجتماعية المتولدة عن البنى الاجتماعي في المجال الاجتماعي والعمراني. فقد تبين لنا في دراستنا الميدانية أن هذه التنظيمات عبارة عن تنظيمات غير رسمية لا تتحكم فيها لا القواعد الرسمية، ولا العلاقات التنظيمية، بل تتحكم فيها وتوجهها العلاقات التقليدية المبنية على أساس الانتماء الحزبي أو الانتماء القرابي القبلي أو العشائري أو العائلي. في عصبية، وإن كانت تدل مبدئياً على التعاون والتضامن من اجل تحقيق المصلحة العامة، إلا أن الحقيقة ظهور صراعات بين الأطراف من نفس الانتماء أو من انتماءات وهويات تختلف منطلقاتها وأفكارها وأهدافها ومصالحها. فإذا كان ابن خلدون يوضح لنا كيف أن العصبية القبلية عن طريق عصبيتها وتضامنها وتناصرها تسعى إلى بلوغ أهدافها المسطرة. وإذا كان لويس كوزر يبين لنا أن الأطراف المتصارعة، تحقق نوعاً من التعاون في علاقات وثيقة الصلة تجمعهم علاقات المودة والحب والتعاطف بصورة

واضح، فإنه نظراً لوجود هذه التفاعلات والانفعالات المتنوعة يوجد الصراع، تكون نتيجته تحييد أو إيذاء الجماعات المتنافسة. إلا أن الواقع الاجتماعي المغاير يدل على انه على الرغم من التعاون والتضامن إلا أن الصراع موجود سواء إن بين الأطراف التي يدوا عليها التعاون لأعضاء القبيلة داخل التنظيم، أو بين العصبية القبلية أو العصبية السياسية والتنظيمية.

إن اختلاف عصبية الانتماء من شأنه أن تتولد عنه صراعات تأخذ أشكال عديدة وآثار مختلفة، هذا ما يدعونا إلى الحديث عن صراع هويات ثقافية داخل التنظيم، مصدرها الثقافة الاجتماعية للمجتمعات المحلية، صادرة عن المجالات العمرانية وما يكتنفها من طبائع وخصائص وأشكال. ففي الفصل الموالي نتطرق إلى الهويات الاجتماعية والثقافية بالمجتمع. وامتدادها داخل التنظيم البيروقراطي لتشكّل ميدان للتناحر والتنافر والصراع على الموارد النادرة ومصادر القوة والمتمثلة في الأساس على موارد مادية ورمزية، أي على المشاريع والوظائف أو على السلطة كمركز رئيسي يتصارع من اجله أطراف العملية الصراعية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : الهوية، الولاء والانتماء.

- تمهيد:

أولاً: ماهية الهوية تصنيفاتها وتشكلاتها.

ثانياً: العصبية القبلية.

ثالثاً: التنظيم البيروقراطي.

رابعاً: الاستراتيجيات الفردية.

1- مسلمات مقارنة التحليل الاستراتيجي.

2- مبادئ التحليل الاستراتيجي.

1-2- السلطة الرسمية، والسلطة الفعلية.

2-2- منطقة الارتفاع.

2-3- النسق الفعلي للافعال.

3- الموجهات التي تحكم السلوكات وتوجه الافعال في التنظيمات البيروقراطية الجزائرية.

1-3- ثقافة السلطوية (السلطة الذاتية).

2-3- ثقافة الزبونية.

خامساً : التعددية الحزبية والتنظيمات السياسية.

- خلاصة الفصل

- تمهيد:

ذكرنا فيما سبق كيف أن المجتمعات المحلية تتمايز وتختلف باختلاف البيئة الطبيعية والايكولوجية (في أساليب تكيف الناس ومعيشتهم، وطرق مواجهتهم للحياة في بيئات مختلفة، فالبدوي أو الريفي أو الحضري هو نتاج هذه البيئات الايكولوجية). والبيئة الاجتماعية (في معيشة جماعة مُنظَّمة ومُنظَّمة في مكان معين، تشترك في مجموعة من الاتجاهات والأهداف والمصالح وأنماط السلوك والتصورات، والتي هي عبارة عن المشاعر الجماعية والأفكار، التي تزود الجماعة بوحدها بصفتها الفريدة وشبكة للعلاقات الاجتماعية التي تختلف بين المجالات، متدرجة من الحياة الجماعية إلى الحياة الفردية، ومن ذاكرة جماعية لكل مجتمع محلي نابعة من الممارسات الاجتماعية والثقافية). والبيئة الثقافية (وما تتضمنه من أنماط معيشية، وأساليب فكرية وسلوكية، معتقدات ومشاعر واتجاهات، وقيم وعادات وتقاليد، وتكنولوجيا حديثة من عدمها. أي من أنماط تقليدية وأخرى حديثة ومعاصرة...). نفهم من كل هذا أن لكل مجتمع محلي أو جماعة تعيش في مُجمَّع سكني تضع لنفسها مجالاً حيوياً مادياً ومعنوياً تتحرَّك ضمنه، لإنتاج الحياة ولإعادة إنتاجها من جديد، والقيام بالأنشطة، والعمل على الإيفاء بالحاجات الضرورية للعيش.

إن التزام الأفراد ضمن مجالاتهم العمرانية الاجتماعية بالتمسك بالتنظيم الاجتماعي، وبالسير والقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، أو للحياة الجماعية أو للحياة الفردانية المبنية على التغير والالتجانس. وبتقوية الروابط الانتمائية المؤكدة على التكامل والتضامن والتناصر والانسجام كتوحد وإفراز للروح الجماعية في العمران التقليدي (البدوي.الريفي) أو الإضعاف منها وضعفها وانحلالها واستبدالها، أو بشيوع النزعة الفردية والاستقلالية في العمران الحضري الحديث. كما أن ارتباط واندماج الأفراد ضمن جماعة انتماء، أو جماعة مرجعية، تدفعهم إلى تقمص شخصيتها، والتوحد وأنفسهم بها وبقيمها وقواعدها وضوابطها وسلوكياتها. بحيث يسعون من خلال هذا الانتماء إلى توطيد الهوية الجماعية، وفي المقابل دليل على وجوده، ومن ثمة تبرز سلوكيات الأفراد للتعبير عن الهوية والانتماء، وبالتالي تظهر لنا الهوية الجماعية أو الفردية التي تنشأ بين الأفراد ومجالاتهم (الحي.القرية.المدينة.الجماعة القرابية...). وبهذا يمكن لنا القول إن الهوية هي التمسك بالذاكرة الجماعية والتي هي إعادة بناء الماضي. لذلك نجد لكل مجال عمراني ذاكرته الجماعية الخاصة به، تربط أفرادهم بعمرانهم، وتشكل لهم هوية خاصة تميزهم عن المجتمعات المحلية الأخرى.

إذ تعتبر الهوية نتاجاً لسيرورة تاريخية وتفاعلات اجتماعية تتم في مجال اجتماعي معيَّن، وهذه التفاعلات تتولَّد عنها معاني وقيم وخبرات مشتركة بين الأفراد لتعطي لنا في نهاية الأمر خصوصيات، وخصائص الجماعات والمجتمعات، مما يضمن استمراريتها. وهذا المجال الاجتماعي تحكمه أولاً ديناميكية خاصة به تعمل على تغييره وتطويره، وكما تشكل أيضاً وعاء لعمليات الاندماج الاجتماعي، مما يؤثر سلباً أو إيجاباً على الهوية وتشكلها. ويؤدي إلى إعادة إنتاجها بصيغ وأشكال مختلفة.⁽¹⁾

فالهوية تعمل بعد ذلك بكل أشكالها وتشكالاتها على إعادة إنتاج هذا المجال الذي صاغها. وفق التفاعلات التي تحكمها الموارد المادية والرمزية في إطار زمني (بدو، ريف، حضر، قرية، مدينة). فإن تعدد الأطر والمؤسسات والانتماءات التي ينتجها المجال الاجتماعي تترك الأثر الكبير في وعي الأفراد وسلوكياتهم، وعلى أفعالهم وتفاعلاتهم، بالقدر الذي هم موضوع لها، أو هي موضوع لهم، وكذا بقدر وعيهم والتزامهم بها من عدمه.⁽²⁾

إن الأفراد يتمتعون بشكل واعٍ أو غير واعٍ بحرية الاختيار في مجال تحديد هوياتهم، وهو الأمر الذي يسمح للفرد باستخدام العقل، حيث يمكن للشخص أن يتمتع بهويات مشتركة مع أكثر من واحدة، ويكون أحياناً اختيار من بين مجموعة من الهويات البديلة أو المتضاربة.

(1) - إشكالية الملتقى الدولي حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ، أيام 29.28.27 فيفري 2011، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة ، الجزائر .

(2) - نفس المصدر.

ففي المجال التنظيمي بالمنظمات ذات النشأة السياسية، الهيئات المنتخبة نموذجاً قد تتعدّد الانتماءات، وتعدد الهويات بالنسبة للفرد، فيكون بين هوية اجتماعية وثقافية (ثقافة اجتماعية كرواسب اجتماعية داخل المنظمة، الانتماء الجهوي، الانتماء القرابي والقبلي). وبين هوية سياسية (تشكلت عنده من خلال انتماءه للكتل والأحزاب السياسية بأفكارها ومعتقداتها وإيديولوجياتها وبرامجها..). وبين هوية مهنية تنظيمية (الوظيفة، المهام، المسؤوليات والنشاطات، القواعد والقوانين التنظيمية، القيم والمعايير التنظيمية، التنشئة التنظيمية، وبصفة عامة الثقافة التنظيمية والانتماء التنظيمي). وبين هوية فردية (متشكلة من خلال التنشئة الاجتماعية والتنظيمية، الأفكار، الأهداف، المصالح والاهتمامات، التصورات والآراء والمبادئ...). ففي هذا قد ينحاز الفرد إلى الانتماء لإحدى الهويات المشكلة لديه، أو تدفعه مصالحه إلى الدمج بين الهويات من أجل تحقيقها. وبهذا يمكن القول مبدئياً أن الصراع بالهيئات المنتخبة هو عبارة عن صراع هوياتي "تصادم الهويات" يتولد عن طريق خلق أطراف صراع لولاءات منطقية عقلانية (الولاء للقبيلة، الولاء للحزب السياسي، الولاء الجماعي والفردية). عوض الولاء للنسق التنظيمي الرسمي للمنظمة، وما تحمله من أنساق رشيدة. فقد صدق هربرت ماركيز Marcous عندما قال: "تنتاب العامل حيرة عندما يجد نفسه أما ضرورة القيام بفعل محدّد، واتخاذ موقف ما من قضية معينة، حينها يتساءل كيف أتصرف وفقاً لقيمي، وعند ذلك سأخسر المؤسسة، أم وفق قيم المؤسسة، وعند ذلك سأخسر ذاتي وتميزي الهوياتي Identitiare، حينها يلجأ الفرد العامل إلى سلوك فعل متمرد".⁽¹⁾

- أولاً: الهوية، تصنيفاتها وتشكلاتها:

1 - مفهوم الهوية:

(1) - علي حموك، العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية، إشكالية تأسيس هوية عمالية (سوسيولوجيا فعل الصراع والتمثلات والنتائج)، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، السنة الجامعية 1997.1998، ص 18.

من خلال قراءتنا المتعددة والمتنوعة حول مفهوم الهوية، وجدنا أنها من المفاهيم التي ترتبط بالوجود والذات والتراث الاجتماعية، والهوية الاجتماعية والثقافية، والهوية الوطنية، والمواطنة الحضارية. بمعنى انه تطرح اما على مستوى الأفراد، أو على مستوى المجتمعات (الشعوب والأمم) كأسلوب لتأكيد الذات، وإعادة ترتيب علاقاتها بمحيطها من اجل إثبات وتحقيق الاستقرار. كما وقد ترتبط الهوية بالعامل الديني والطائفي، والاثني والإيديولوجي، والسياسي.

يعتبر مفهوم الهوية مثل معظم مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية هلامي وواسع، يحتمل الكثير من المعاني والتفسيرات، وهي من أكثر المفاهيم تداولاً وأكثرها غموضاً وتلَوْناً وتشعُّباً. كما تشير إلى عدة معاني ومفاهيم تضخمت بشأنها المقاربات والدراسات إلى درجة، وتعود إلى عدة مجالات من التفكير الثقافي والحضاري، مثلما ترتبط بالتعدد والتنوع والاختلاف في صيغها المختلفة. كما انه مفهوم يمثل الشخصية.

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم التي تثار بشدة في مجالات البحث العلمي، والجدل السياسي والثقافي، نظراً لاقترام المفهوم لجميع المجالات العلمية من فلسفة ومنطق، وعلوم إنسانية من انثروبولوجيا وتاريخ وفينومينولوجيا وتحليل نفسي، وكذا علوم سياسية وسيكولوجية وسوسولوجية. كما يرتبط مفهوم الهوية وما يتعلق به من محددات ومؤشرات ومفاهيم كالذات واللغة والثقافة والحضارة والأصالة والعرف والخصوصية والثقافة. وغيرها من المفاهيم التي ترتبط بها على المستوى السيميائي والمفاهيمي والإيديولوجي. فهي - أي الهوية - من المفاهيم كثيرة التداول في العلوم الإنسانية وخاصة منها الانثروبولوجيا والسوسولوجيا، لذا فمن المفيد عند تحليلنا لمفهوم الهوية استحضار هذه الإسهامات المعرفية وغيرها. واستلاف واستعارة تحليلاتها للمفهوم.

لقد شكّل مفهوم الهوية محور اهتمام وتفكير العديد من الفلاسفة، فمبدأ الهوية إلى جانب مبدأ عد التناقض، أي لا يمكن أن يكون الشيء ذاته، وفي نفس الوقت شيئاً آخر. يقول أبو نصر الفارابي: "أن الهوية الشيء عينه، ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له، وقولنا أنه "هو" إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له، لا يقع فيه اشتراك. هكذا تتأكد الصبغة الواحدة لمفهوم الهوية على المستوى الفلسفي. إذ "هو" يعني أصلاً المماثلة والتوحد، ويُضاده مفهوم التخلف والتكاثف، وهو بهذا يقترن من مفهوم الهو هو".⁽¹⁾

وقد جاء في الموسوعة الفلسفية تعريف للهوية على أنها: "مقولة تعبر عن تساوي وتمائل موضوع ما مع ذاته، أو ظاهرة ما مع ذاتها، ويتطلب تعيين هوية الأشياء أن يكون قد تمّ تمييزها مسبقاً، ومن ناحية أخرى فإن الموضوعات المختلفة غالباً ما تحتاج إلى تحديد هويتها بهدف تصنيفها. وهذا يعني أن الهوية ترتبط ارتباطاً لا يمكن فصله بالتمييز بين الأشياء ... إن هوية الأشياء مؤقتة وانتقالية، فتغيرها وتطورها مطلقان ... والهوية متعيّنة وليست مجردة".⁽²⁾

إن مصطلح هوية مشتق من أصل لاتيني، وتعني أن الشيء نفسه، أو الشيء الذي هو ما هو عليه على نحو يجعله مابيناً لما يمكن أن يكون عليه شيء آخر. ففي اللغة الفرنسية إن مصطلح الهوية *Identité* كما ورد في قاموس اللغة الفرنسية⁽³⁾ مشتق من المصطلح اللاتيني *Edem* التي تطلق على الأشياء، أو الكائنات المتشابهة أو المتماثلة تماماً، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بتمايز بعضها عن البعض الآخر.

إن مصدر الهوية جاء من مصدر صناعي مركب من "هو" ضمير الغائب المعرف بأداة التعريف، والتي تعني مصدر الشيء وحقيقته، إنها كالبصمة للإنسان يتميز بها عن غيره. وحرّي بنا الإشارة إلى أن مصطلح الهوية (بضم الهاء) *Identité* يترجم حرفياً بـ "الموجود"، إلا أن البعض يترجمها على نحو خاطئ بـ الهوية (بفتح الهاء) وتستعمل قصداً في البلدان العربية المغاربية والمشرقية لتدل

(1) - عبد الوهاب المسيري، وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، لبنان: دار الفكر المعاصر، 2003، ص 190.

(2) - م. روزنتال، و ب. بادين، الموسوعة الفلسفية، ترجمه سمير كرم، بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 1981، ص.ص 164.165.

(3) - Petit Robert, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, paris, Edition, 1978, p 956.

على بطاقة التعريف Une cart d'identité. أما الهوية (بضم الهاء) فهي مصطلح ينتمي إلى المعجم الفلسفي العربي ويحيل إلى المنطق إلى مبدأ الذاتية (أ = أ) كمنقولة ميتافيزيقية دالة على ماهية.

لذا فإن الاستئناس بمفهوم الهوية في مقارنة ما، يقتضي الوعي بكل أبعادها ومؤشراتها ومدلولاتها، سواء باعتبارها مفهوماً علمياً ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو مفهوماً ضمن الخطاب الثقافي الإيديولوجي السائد. ومن ثمة يمكن أن تفكك مدلولاته إلى ثلاث مجالات: المجال السياسي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال الحضاري والمجال الاستمولوجي. والهدف من هذا التمييز هو لتحقيق من حدّة الغموض والالتباس المصاحبين لهذا المفهوم.

ويتبين لنا من خلال التعريفات السابقة أن مفهوم الهوية لا يزال بعيد عن الدقة المطلوبة والرغبة المرجوة في العلم، حيث يضع وسط التعميمات الفلسفية، ويقف عند حدود التعريف اللغوي المبهم، أو عند التقييد القانوني المنصّب على الجانب الشكلي للشخص الذي نجده في بطاقة التعريف الوطنية. ويبقى عالم الإنسان وما ينطوي عليه من مشاعر وأفكار وتصورات وانتماء وولاء، وما يحكمها من تفاعلات مع المجال العمراني والاجتماعي والثقافي هو صاحب التأثير البالغ في تشكّل الهوية من ناحيتها النفسية الاجتماعية. ولعلنا نميل إلى التعريف الذي وضعه المفكر الفرنسي اليكس ميكشيللي M.Alex للهوية على أنها: "منظومة متكاملة من المعطيات المادية والمعنوية، والنفسية والاجتماعية، التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدها التي تتجسّد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها، فالهوية هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة من العناصر النفسية والاجتماعية والمادية التي تجعل الفرد يتميز عما سواه بوحده الذاتية".⁽¹⁾

يرى برتراند بادي Bertrand Badie أن الهوية: "مجموعة من الاستراتيجيات التي تضعها الجماعات والأفراد في المعترك، من أجل أن يحدّدوا أنفسهم بالنسبة للآخرين، حسب رغباتهم ومصالحهم".⁽²⁾

أما ماكس فيبر M,Weber فعنده تأتي الهوية على مستويين: المستوى الأول الصورة الكونية، أي جملة المعتقدات والمسلّمات الافتراضية عن العالم، والتي على ضوءها يمكن الوصول إلى إجابة شافية حول مغزى الوحدة وحقيقة الكون. والمستوى الثاني وهو السياق التصوري وهو الذي تضع فيه الذات الجمعية نفسها ضمن تقسيمات العالم، انطلاقاً من النواحي الثقافية والاجتماعية والأخلاقية، وانطلاقاً من هذا الأخير ينظر للآخر المحدد الأساسي للهوية".⁽³⁾

ووفقاً للعديد من الدراسات الانتربولوجية والسوسولوجية التي تتفق على بحوث الهوية تعد معطى اجتماعياً تقوم على مبدأ التطابق والانسجام، وتحمل دلالات التنوع والتكامل والاختلاف، فإن الهوية تشتغل في التراث الثقافي كشرط ومناخ، وشرط الإحساس بالذات والانتماء، إنها تتركز على الشعور بالانتماء والمحلية، وتظهر ملازمة للثقافة الخاصة في حدود ملامحها الأصلية والأهلية التي تشكّل الهوية الجماعية، أي الهوية القائمة على الإرث الثقافي والسلالة المشتركة.

وبما أن الهوية تعتبر من المفاهيم التي يصعب تعريفها أو تحديد مجال تواجدتها، أو حتى أساليب استعمالها والتحليل بها على المستوى الجزئي أو الكلي. فقد صدق جوتلوب فريج J,Fredje عندما قال: "مادام كل تعريف هو عبارة عن هوية، فالهوية في حد ذاتها لا يمكن أن تعرف". خصوصاً مع تشعب وتعدّد التخصصات التي تبحث فيها من التحليل النفسي، إلى العلوم السياسية، إلى العلوم المعرفية والثقافية، إلى السوسولوجيا. فمادام هكذا ارتأينا أن نضع تصنيفات للهوية لكي تتضح الصورة بتصنيفات الهوية في العنصر الموالي.

2 - تصنيفات الهوية:

(1) - سعيد إسماعيل علي، الهوية والتعليم، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2005، ص 27.

(2) - الحسين الزاوي، الشك ومكامن الغل في فلسفة المشهد الجزائري، الجزائر: رياض العلوم للنشر والتوزيع، 2005، ص 61.

(3) - مراد وهبة، المعجم الفلسفي، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1979، ص 461.

لقد طرحت تصنيفات عديدة ومتنوعة للهوية، وذلك لتعدد الباحثين واختلاف تخصصاتهم ونظراتهم وتصوراتهم وطروحاتهم حول الهوية، فهذه التصنيفات ليست محصورة ولا مقيّدة بالواقع الفعلي والعلمي ولا الزمان ولا المكان، بقدر ماهي مرنة يستخدمها الباحث حسب شروط مجتة، وما التصنيفات التي سنوردها فيما يلي إلا لفك اللبس عن مفهوم الهوية والتداخل في أبعادها ومؤشراتها، بين الهوية الفردية، والهوية الاجتماعية، والهوية الثقافية.

2-1- الهوية الفردية:

يطرح البعد المزوج للهوية الفردية إشكالاً أساسياً ما بين تلك الرغبة في التميّز كفرد أو كـ "أنا" مستقلة (وهذه تعني بها الدراسات السيكولوجية التي تجعل من الشخصية الإنسانية محوراً أساسياً في تناولاتها، سواء في ذاته أو في علاقاته مع الآخرين والتي نظرت إلى الهوية باعتبارها ذاتاً) وإما بين امتداد الهوية في نسق من الرموز والقيم الممتدة في قيم الجماعة وأدوارها ووظائفها (وهذه يعني بها علم النفس الاجتماعي الذي يرى بان الهوية أداة تسمح بالتفكير في العلاقة الموجودة بين الجانب النفسي والاجتماعي لدى الفرد، أي أنها تعبّر عن محصلة مختلف التفاعلات المتبادلة بين الفرد ومحيطه، ولذلك فهي مظهر من مظاهر الذات ناتج عن إدراك الأفراد لانتماءاتهم الاجتماعية، ويعبّر عنها من خلال الدلالة العاطفية لهذا الانتماء اعتماداً على تصنيف وانسجام التصور الاجتماعي للذات). وبهذا الطرح نحاول عرض هذا العنصر بالتحليل السيكوسوسولوجي.

2-1-1- هوية الذات:

غالباً ما يستعمل مصطلح الذات للدلالة على الهوية الشخصية، التي تشمل مجموع الخصائص التي يملكها الفرد، وتمنح له قيمته الاجتماعية والعاطفية. فهذه الهوية تقتضي تعريف الذات، بحيث يتضمّن الفكرة التي يكونها الفرد عن نفسه من جهة، والشعور بأنه لم يتغير من جهة أخرى. فيشمل بذلك مظهرين هما: الشعور بالذات وتقديرها؛ الذي يعتمد على تحقيق الطموحات من أجل الموافقة الاجتماعية والتمثيل. كما تشمل الهوية الشخصية التاريخ الشخصي والوضعية والمكانة والأدوار والقيم والدافعية والقدرات، وترتكز الهوية الشخصية على الجسد ونزواته من عواطف وانفعالات، الوعي والشعور بالانتماء، والشعور بالوحدة والتماسك، والشعور بالتميز والاختلاف عن الآخرين، والشعور بالقيمة (تقدير الذات)، الشعور بالاستقلالية والثقة، وأن التفاعل بين هذه المشاعر المكونة للهوية تحدد بقسط كبير نوعية وحالة الهوية، وقد نظر السيد عثمان إلى الذاتية والتي تشير على أنها ذلك النتاج المتفرّد الذي تصنعه الذات وتصوغه، وتتعهده صوتاً وتوكيداً وتنمية فهي إذن: (1)

- نتاج عمل؛ أي أنها ليست هبة معطاة فطرياً ووراثياً وهي
- صوغ قصد وتدبير؛ أي أنها ليست عشوائية أو مصادفة، ثم هي
- موضوع مسؤولية الذات؛ صوتاً لتكوينها ووظيفتها، ورعاية لتمايز صيغتها وتفرّد تناميتها، وتوكيداً لاستقلاليتها، وجمادارة مكانتها وكفاءة اقتدارها.
- وتحقيق الذات؛ إذ يؤكّد فرديتها، ويعلي تفرّدتها، ليس لإضعاف اجتماعيتها، ولا معطل لثقافتيتها، بل إنه مؤكّد لاجتماعية الذاتية، إذ يؤكّد فرديتها، بل انه مؤكّد لاجتماعيتها في قلب فرديتها.

وتنقسم الهوية الذاتية أو "الذات" إلى مستويات أربع نلخصها فيما يلي: (1)

(1) - سعيد اسماعيل علي، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

(1) - للمزيد ارجع إلى محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص.ص 100.94 .

- الذات الواقعية: وهي التي يدرك بها الفرد إمكانياته وقدراته، والأدوار المنوطة به، وهو يتضمن الاتجاهات الشعورية للفرد نحو نفسه، وتتراوح هذه الاتجاهات بين قطبين أحدهما سالب في رفض للذات الاجتماعية، أو السخط عليها. والثاني موجب وهو نتيجة نحو تقبل الذات والرضى عنها.
- الذات الاجتماعية: وهي ذاتنا كما نعتقد أن الآخرين يرونها، أو على الرغم من أن هذه النظرة قد لا تكون مطابقة في الواقع للصورة التي يرانا بها الآخرون فعلاً، فإن هذا المستوى له تأثيراً مباشراً في سلوكياتنا، والطريقة التي نجهد بها لإثبات هويتنا. وتقوم الذات الاجتماعية على حاجتين هي الحاجة إلى الأمن، والحاجة لاحترام الذات، وبينهما علاقة جدلية.
- الذات الظاهرية: يفسر الفرد في الغالب القيمة الاجتماعية للذات على ضوء خبراته الشخصية، فهو يحول اتجاهات الآخرين نحوه طبقاً لمدرجاته، وهذه الوظيفة التي تقوم بها الذات الظاهرية التي تعتبر وسيلة الفرد وطريقته في إدارة هويته، وتنظم اتجاهاته نحو الآخرين، وتسمى الذات الظاهرية لأنها الوجه الوحيد الوحيد من الهوية التي يدركها الشخص حقيقة.
- الذات المثالية: وهي النموذج الذي يرغب الفرد، أو يأمل أن يكون عليه، ويتوقف ذلك النموذج المرغوب على مستوى الطموح، ومدى تناسبه مع قدرات الفرد، والفرص المتاحة له لتحقيق ذاته وانجاز هويته.

2-1-2- هوية الفرد:

هي إدراك الفرد نفسياً واجتماعياً لذاته، والدراية إلى توحد الذات مع وضع اجتماعي معين أو مع تراث ثقافي معين، أو مع جماعة سلالية أو جماعة قرابية. أو هي جهد للتوجه نحو الآخر لاكتساب بطانة الذات، وعودة من الآخر نحو الذات لإثبات وجودها المتميز.

إن الإحساس بالهوية هو الأمر الذي يجعل شخصاً ما يشعر بكونه هو، ويبقى كذلك في الزمن، وبمعنى أكثر وضوحاً فإنها نسق من الأحاسيس والتمثيلات التي يستطيع بواسطتها فرد ما الإحساس بتميزه. وبهذا المعنى فهوية الفرد هو ما يجعله ماثلاً لنفسه، ومختلفاً عن الآخرين. وفي هذا الصدد يعرفها بيير تاب Pierre Tap بأنها: "المسافة التي يقطعها الفرد بين محاولة التمييز عن الآخرين واضطراره للتطابق معهم، إنها جهد دائم لتوحيد آليات الذات، وانسجامها الداخلي، يبطل ضرورات قوالب الثقافة التي يعيشها الفرد و المجتمع الذي نشأ فيه، وذلك الإبطال نفسه هو الذي يدفعه لتحديد تميزه، ورسم حدود هويته الفردية، وتتواصل عملية الإثبات والإبطال والعودة إلى الإثبات مدى الحياة".⁽²⁾

يرى وليام جيمس William James بأن الهوية تقع عند نقطة التقاطع بين معرفة الذات، والمعرفة المتمخضة عن العلاقة مع الآخر، كما يعتبر إدراك الفرد للآخرين، وإدراك الآخرين له يكون الهوية الاجتماعية، أي أن ذلك ينطلق من التقاء "الأنا" مع "الآخر".⁽³⁾

أما تاجفيل فيقول: "أن الهوية الاجتماعية للفرد مرتبطة بمعرفته لانتمائه إلى فئات اجتماعية، كما أنها مرتبطة كذلك بالدلالة الوجدانية التي تتمخض عن هذا الانتماء".⁽⁴⁾

أما عالم النفس الاجتماعي الأمريكي ايريكسون Erikson فقد رأى بأن الهوية: "هي عملية تتم في إطار الثقافة الاجتماعية للفرد، وأنها ذات تأثير نفسي متزامن على كافة المستويات الوظيفية الفعلية، والتي عن طريقها يستطيع المرء أن يقيم نفسه في ضوء إدراكه لما هو عليه، وفي ضوء إدراكه لوجهة نظر الآخرين فيه، وأنها عملية نفسية اجتماعية دائمة التغير والنمو". وقد أرجع ايريكسون الإحساس الواعي بوجود الهوية إلى عاملين هما:⁽¹⁾

(2) - نفس المرجع ، ص 97 .

(3) - محمد مسلم ، مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 153 .

(4) - نفس المرجع ، ص 159 .

(1) - سالم المعوش ، المدينة العربية بين عولمتين ، بيروت : دار النهضة العربية ، 2006 ، ص.ص 142.143 .

- إدراك تماثل أفراد الجماعة المحلية واستمرارية الوجود عبر الزمان والمكان.

- وإدراك حقيقة أن الآخرين يتعرفون عليه من خلال هذا التشابه والاستمرارية. فالشعور بالهوية يأخذ بالحسبان في جانب منه العلاقة بين الآخرين، فالفرد يكتسب هويته الخاصة من كل الهويات الفردية والجماعية.

وأنة لتحقيق هوية الأنا الفردية والتي تتضمن أربع خصائص رئيسية ذكرها ايريكسون نوجزها فيمايلي:⁽²⁾

- الفردية: وتعني الإدراك الواعي بالاستقلالية الفردية، وتحقيق هوية مستقلة واضحة.

- التكامل وتحقيق المتناقضات: أي الإحساس بالتكامل الداخلي واللائقاسامية.

- التماثل والاستمرارية: أي الإحساس بالتماثل الداخلي والاستمرارية، بين ما هو ماضي، وما هو متوقع ان يكون في المستقبل، والشعور بأن حياة الفرد ملائمة له، وأنه يسير في اتجاه ذو معنى.

- التماسك الاجتماعي: وهو الإحساس الداخلي بالمثلثات والقيم التي يعتنقها بعض الناس، والشعور بالتساند الاجتماعية. والهوية الايجابية تحقق إحساس داخلي بالتماثل والاستمرارية، ويكوّن ذات معنى للآخرين، وأن الفرد قريب لادراكاتهم وتوقعاتهم، وعند حسن ظن الآخرين، لذلك فالهوية كعملية مستقرة ليست فقط في ذات الفرد ولكن ايضاً في ثقافته.

2-2- الهوية الاجتماعية (الجماعية):

لا تتعلق الهوية الاجتماعية بالأفراد فحسب، بل تتجاوز في مفهومها الفرد إلى الجماعة، إذ لكل جماعة هوية تتعلق بتعريفها الاجتماعي، وهو التعريف الذي يسمح بتحديد موقعها في المجموع الاجتماعي، ولقد وظّفها دونيس كوش Denis Couche بعملية الاحتواء والأبعاد في نفس الوقت، لأنها تقوم بالتمييز بين "النحن" و"الهم". فالهوية الاجتماعية للفرد هي مجموع انتماءاته لمنظومة اجتماعية، كانتمائه إلى طبقة جنسية، أو عمرية، أو إلى مجتمع محلي بدوي أو ريفي أو حضري... الخ. لذلك فهي تتيح للفرد التعرف على نفسه من خلال المنظومة الاجتماعية المنتمى إليها، وتمكّن المجتمع من التعرف عليه.⁽³⁾

وهي عبارة عن هوية "النحن"، وهي تلك الصورة أو ذاك الشكل الذي تكوّنه مجموعة معينة عن نفسها، وأنها تنشأ من الداخل (من الأفراد) باتجاه الخارج (تداولها داخل الجماعة). وهي اساساً مسألة معرفة، وهي وعي بجملة الأفراد الذين ينتمون تحت عبارة هذه الهوية، أي تتشكل في واقع الأمر من الأفراد.⁽⁴⁾

ومهما تعددت التأويلات والأفكار والآراء، إلا أن الهوية فعل اجتماعي ناشئ عن تصورات معينة، وليست وهماً يتعلق بمجرد ذاتية الفاعلين الاجتماعيين، فتشكلها من جهة يتم داخل المجالات الاجتماعية التي تحدد موقع الفاعلين، وتوجه تصوراتهم وخياراتهم، ومن جهة أخرى تُكسب حاملها فاعلية اجتماعية تترك أثراً حقيقياً.⁽⁵⁾ بحيث يمكننا فهم معنى الهوية بتفحص وتتبع شبكة وبنية العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجماعات الاجتماعية.

فالهوية هي التمسك بالذاكرة الجماعية، وإعادة الماضي، لذلك نجد أن لكل مجال عمراني ذاكرته الجماعية والاجتماعية الخاصة به تربطهم بعمرانهم وتشكل لهم هوية خاصة تميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى. ونجد هنا ايمانويل كاستلز Manuel Castells يصف مفهوم الهوية في علاقة واحدة " العلاقة الانفعالية الشعورية" بين الساكن ومجاله في هذه اللحظات من الوجود.⁽⁶⁾

بحيث يرى كاستلز أن الهويات هي مصادر المعنى أكثر قوة من الأدوار، لأنها تتضمن طريقة تكوّن الذات والتفرد، إن الهويات تنظم المعنى، بينما الأدوار تنظم الوظائف، ف كاستلز يشرح المعنى على أنهما يعنيه الفرد رمزياً كهدف لتصرفه، ففي مجموع الشبكات، المعنى ينتظم عند اغلب الفاعلين الاجتماعيين حول الهوية أولية ابتدائية والتي تدوم وتقوم بدورها في الزمن والمجال.

(2) - محمد السيد عبد الرحمان ، مقياس موضوعي لترتب الهوية ، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر ، 1998 ، ص 15 .

(3) - Denis Couche , La nation de la culture dans les scienses sociales , Alger , Edition casbah , 1999 , p 83 .

(4) - يان ايسمن ، الذاكرة الحضارية (الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارة الكبرى الاولى) ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 ، ص 242 .

(5) - Denis Couche , op. cit , p 86 .

(6) - Manuel Castells , Le pouvoir de l'identité , France , Edition foyord , 1999 , p 16 .

الهوية الاجتماعية تقترح وجود روابط قوية ما بين التماهي بالجماعة واكتساب قيمها، وبين مفهوم الذات، فالأفراد يسعون إلى الحفاظ عن هوية جماعية ايجابية ترفع من التقدير لذواتهم وتحققاً لها. فإنه على حسب دوركايم Durkheim يوجد داخل كل فرد كائن جمعي يتمثل في انساق الأفكار والأحاسيس والعادات والرموز والقيم التي تعبّر عن شخصية الفرد، وأما تعبّر عن الجماعة التي ينتمي إليها، لأن هذا الكائن من مكونات النواة الجماعية للهوية. ويرى دوركايم أن التصورات الجماعية هي أعظم شكل للحياة النفسية (إنها نماذج للتفكير والعمل) يرسمها العقل لكي يسير عليها الأفراد، فهي أشبه بقوالب يصبّ الأفراد فيها سلوكياتهم وأفعالهم وأعمالهم. أنها وقائع جُمِدت وتبلورت واستقرت في شكل نماذج انتقلت إلينا -والقول لدوركايم- من الأجيال السالفة، وكل من يحاول أن يخالفها فإنه يقابل بمقاومة مادية ومعنوية تختلف في شدتها ودرجتها حسب نوع المخالفة وظروفها. إنه يرى أن الجماعة تفكّر وتسلك وتشعر بشكل مختلف تماماً عن أفرادها إذا كانوا منفردين. فالتجمّع يؤدي إلى إنتاج كائن جديد هو "الوعي الجمعي" (1).

وقد ذهب ماكس فيبر إلى أن الهوية الاجتماعية الجماعية تتضح في نسق من العلاقات الاجتماعية، يترابط الأفراد فيها بوحدة من الإحساس والشعور العاطفي، وبوحدة المصالح ويشتركون في ثقافة معينة تحدّد أدوارهم الاجتماعية والمسؤوليات التي تميّز أعضائها عن غيرهم من الأفراد والجماعات. (2)

يؤكد الباحثون أن الإنسان كائن اجتماعي، ولذا فهو في حالة سعي دائم للانتماء والى الارتباط بالآخرين بهدف حفظ التوترات الانفعالية التي تعتربه عندما يعزل ويعترب عن الجماعة، فإنتماء الفرد وارتباطه بجماعته الاجتماعية (أسرة، عشيرة قبيلة، وطن، طائفة، تنظيم رسمي وغير رسمي...) يكشف لنا عن الآلية النفسية التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية، وكذا بالقيم والمعايير والأعراف والتصورات التي توجه سلوك الأفراد نحو هوية جماعية واحدة. فالانتماء إلى الجماعة يطبع أسلوب التفكير والعيش اللذان يشكلان قاعدة أساسية في الحياة الجماعية. فالجماعة لها ذلك التأثير المعياري على أفرادها بواسطة آليات الضبط للامتثال والتقدير الاجتماعيين، فتعمل إلى دمج الذات الفردية مع الذات الجماعية أو بدوات أوسع. بحيث يصبح الفرد جزءاً من الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها كأن يكون فرداً واحداً من أفراد قبيلة أو طائفة معينة، أو تنظيم بيروقراطي أو حركة سياسية، أو بالمعنى الواسع إلى جماعة رسمية أو غير رسمية.

إنه لمن المؤكد أن لكل فرد هويته الفردية التي تميزه عن سائر الأفراد الآخرين، وأن لكل جماعة هويتها التي تنفرد بها، وأن لكل مجتمع هويته التي تطبعه. وأن التحوّل من الهوية الفردية إلى الهوية الجماعية يفرض على الفاعلين الاجتماعيين تكييف سلوكياتهم وتنظيمها وفق معايير وقيم البنية الاجتماعية وسماتها وأنماطها الثقافية، التي تشكّل معلوماته المشتركة المحددة لحدود هويته الثقافية بحيث تجعل الأفراد متوافقين ومتقاربين ومندمجين نسبياً فيما بينهم، وتمييزين على أفراد وجماعات المجتمعات المحلية الأخرى وفق معايير جماعة الانتماء (الطبقة، الطائفة، المنطقة، المجال، القبيلة، أو ما يمكن أن يطلق عليه بالجماعة المرجعية).

2-3- الهوية الثقافية:

إذا كان الإنسان إنسان ثقافة معينة، فإن هويته تتحدّد بانتمائه إلى تلك الثقافة التي يمكن تسميتها بالثقافة القاعدية، التي هي نتاج نشاط الأفراد وحصيلة تفاعلهم مع بعضهم البعض من جهة، وتفاعلهم مع بيئتهم من جهة أخرى. وأن الإنسان ليس إنسان

(1) - عبد الغني عماد ، سوسيولوجيا الثقافة (المفاهيم والإشكاليات من الحدّثة الى العولمة) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ، ص 92 .

(2) - حسين عبد الحميد احمد رشوان ، البناء الاجتماعي الأنساق والجماعات ، مرجع سبق ذكره ، ص 241 .

إلا بكونه عاقلاً يقيم علاقات مع مختلف الثقافات، وهو كائن اجتماعي تواصلية، ومن هنا ضرورة ربط الهوية بالعقل وبالبعدين الخاص والعام.

تعتبر الهوية بمثابة الصورة التي تكونها جماعة ما عن نفسها، ويستنبطها أفرادها بإدماج التشابحات الدالة على الانتماء للجماعة وإظهار خصوصيات مميزة عن باقي الجماعات في حركات انخراط للداخل، وحركات كتأكيد الاختلاف نحو الخارج. فالهوية الثقافية هي أيضاً الرمز أو القاسم المشترك، أو النمط الراسخ الذي يميز فرداً أو جماعةً أو شعباً من الشعوب عن غيره.⁽¹⁾

إن الثقافة كمفهوم سوسيولوجي تشمل كل ما في البعد الأدبي والتراثي والمسرحي والفني، كما تشمل البعد الاتنوبولوجي الذي يطال الفن والأدب، كما يطال حقل التعبيرات الاجتماعية، والتي تميز جماعة بشرية معينة كالتقاليد والعادات، وأنماط الحياة والتصورات والأفكار والمعتقدات. فالثقافة هي ماضي كما هي حاضر ومستقبل من المنظور السوسيولوجي. أي أن في كل ثقافة شقاً موروثاً، وشقاً آخر مكتسب من خلال الأنماط الثقافية السائدة، والمؤسسات التي تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج شروط الإنتاج الثقافي. وبالتالي فالهوية الثقافية تتميز بطابعها المتقلب الذي يضيف عليها نوعاً من المرونة بسبب وضعيات الثقافات، فيلجأ حينها الأفراد والجماعات بصفة واعية أو لا واعية إلى بناء استراتيجيات توظفها لتحقيق غاية ما، أو مصالح وأهداف محددة. وهي أساليب تتوقف على وضعية التفاعل، أي وفقاً لمختلف المحددات التاريخية والنفسية والاجتماعية والثقافية، بحيث يمكننا القول أن الهوية الثقافية هي نتاج تفاوض بين هوية ذاتية (فردية.اجتماعية) تتحدّد بذاتها، وهوية خارجية يحددها الآخرون. وبهذا الطرح فالهوية لا تؤدي إلى الانطواء والتقوقع في المحيط أو المجال الاجتماعي، لأن الفرد لا يحي في الماضي والحاضر فقط بل هو كائن مستقبلي. وبالتالي فالهوية الثقافية تفكك وتشكل ويعاد تشكيلها من جديد تبعاً للحالات الإستراتيجية.

وفي هذا يرمي جورج لارتين L,Geordg⁽²⁾ إلى أن الثقافة تتسم بتنوع طرق الحياة، وتتخذ هذه الطرق شكل الاستمرارية في وحدة ووعي الذات تماثلاً مع الهويات الذاتية (الفردية والجماعية). فأثناء تشكيل الهوية يشارك معظم الأفراد في الصفات المعينة، أو لواءات جماعات محلية معينة مثل الجنس أو الطبقة أو الدين أو العرف أو القومية التي تساعد على تحديد الذات وإحساسها بهويتها. ورأى لارتين أن هناك طريقتان لتصوّر وإدراك الهوية الثقافية:

- الأولى ماهوية طبقة مغلقة تفكر في الهوية الثقافية بوصفها حقيقة واقعية.
- الثانية تاريخية مفتوحة تفكر في الهوية الثقافية بوصفها شيئاً ما إنتاجه مستمراً، أي يتم إنتاجه بشكل متواصل في عمليات دائمة لم تكتمل اطلاقاً.

فالهوية الثقافية هي موضوع سيرورة شأن "الوجود". أما موضوع ينتمي للمستقبل بقدر ما ينتمي للماضي، إنها ليست شيئاً ما موجوداً بالفعل مجاوزاً أو مفارقاً للمكان والزمان والتاريخ والثقافة. فالهويات الثقافية تنبثق من أماكن لها تاريخ، لكنهم مثل كل شيء وحدث تاريخي يعانون ويكابدون التغيير والتحوّل الدائم.⁽³⁾

الهوية الثقافية هي تعبير عن الحاجة للاعتراف والتقدير للإنسان كما هو تفرده وتمييزه، ففي الهوية الثقافية تشغل جدلية الذات والآخر، وتعيد كل جماعة بشرية تأويل ثقافتها من خلال اتصالاتها الثقافية، أو قد تنتزع نحو المتأقفة وما شابهها، وهي كائن اجتماعي يتحوّل ويتغيّر من الداخل على ضوء تغيّر المصادر القيمية والسلوكيات، ومن الخارج بفعل أشكال التأثير الخارجي الناتج عن علاقة الفرد بالمحيط، وايضاً كيان يسير ويتطوّر، وليست معطى جاهزاً ولا نهائياً. وهي تسير وتتطور أمّا في اتجاه الانكماش، وإمّا في اتجاه الانتشار، وهي تعني بتجارب أهلها ومعاناهم، وايضاً باحتكاكها سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها

(1) - محمد إبراهيم عيد ، الهوية. القلق والإبداع ، القاهرة : عالم الكتاب للطباعة والنشر ، 2002 ، ص 25 .

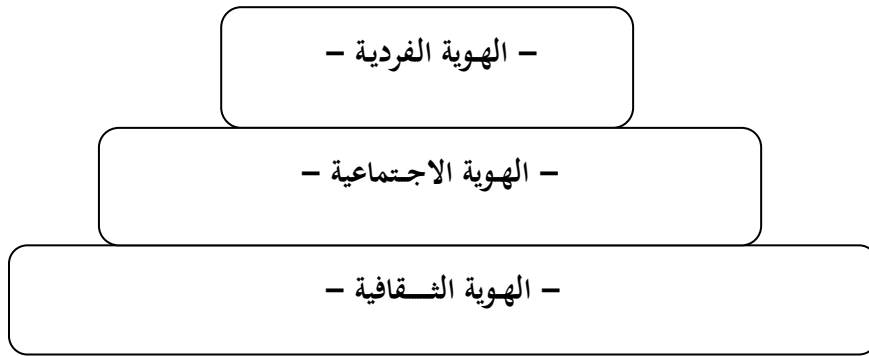
(2) - جورج لارتين ، الايديولوجيا والهوية الثقافية (الحدائث وحضور العالم الثالث)، ترجمته فريال حسن خليفة ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002 ، ص 161 .

(3) - نفس المرجع ، ص 268 .

في تغاير معها من نوع ما. ويضيف القول محمد عابد الجابري عن الهوية الثقافية: "أما الحد المكتسب من المعارف والتصورات والممارسات الفكرية لدى الإنسان في محيطه الاجتماعي، والتي تلقاها لمصلحته ولمصلحة هذا المحيط".⁽¹⁾

ونجد إيمانويل رينو E.Rino في مقاله "التصورات الأوربية للهوية" يتصور أن الهوية هي عبارة عن: "تصور يكونه فرد أو جماعة عن خصوصيتها، كما هو تمثيل لقيمتها الخاصة، ويمكن أن نسلّم على وجه صحيح لكل واحد بكونه يستطيع أن يعيش حياته، وفقاً لما تتوقف عليه قيمه حسب رأيه. وأن مطالبات الهوية قد تعود إلى الإنكار الجذري لقيم الجماعات الإنسانية الأخرى ... وقد تكون مسألة الهويات الجمعية في غالب الأحوال مردودة إلى بعدها الثقافي، وبدون شك بكونها الأكثر استقراراً والأكثر جموداً. غير أنه يصعب أن نتكلم عن هويات بدون الرجوع إلى الهوية الشخصية، وتضمّ هذه في ذاتها هويات جمعية عديدة (الهوية الأسرية، المهنية، الاجتماعية، السياسية، الدينية، الثقافية ...). والحال أن الهويات الجمعية إذا زُدت إلى الهوية الشخصية التي لا تكون منها إلا مثل مظاهر مختلفة، فإنها تفقد ظاهرها الثابت والجامد، لان من حق كل فرد أن يقف فيما بينها، وأن يُسهم في إعطائها دلالة ومعنى وقيمة. وهكذا تبدوا الهويات الجمعية كتصورات مستقلة لقيم نسبية وخاصة، اذا كان التفكير فيها يُنشِطها ...".⁽²⁾

- الشكل رقم 06 : يوضح تصنيفات الهوية. ♦



3- عناصر الهوية:

يمكن التعرف على عناصر الهوية بصفة عامة من خلال مؤشرات أو الخصائص والمميزات المتعلقة بالأفراد والجماعات والمجتمعات، كما نجد مثلاً أو متداول غالباً (مكان الولادة، روابط الأسلاف والأجداد، الانتماء القبلي، الانتماء السياسي الانتماء المهني التنظيمي، الارتباط بمكان ما، الانتماء للمجال الاجتماعي والعمراني، محل الإقامة ونوعية السكن، السلالة الاسم، التصورات والآراء، المعتقدات، التنشئة الاجتماعية، الشكل الفيزيائي الخارجي، المحتوى الداخلي، الزي ... الخ). وأي كان المستوى فإن للهوية الإنسانية فردية كانت أو جماعية، تتضمن مجموعة من العناصر يمكن الإشارة إليها فيما يلي:⁽³⁾

- العناصر المادية والفيزيائية: وتشتمل على الحيازات، القدرات الاقتصادية والعقلية، التنظيمات المادية، الانتماءات الفيزيائية والسّمات المورفولوجية.

- العناصر التاريخية: وتتضمن الأحوال التاريخية مثل (الأسلاف، الولادة، الاسم، المبدعين، الاتحاد، القرابة، الخرافات الخاصة بالتكوين، تاريخ الحالة بصفة عامة). الأحداث التاريخية، الآثار التاريخية (العقائد، العادات، التقاليد، القيم، المعايير).

(1) - إبراهيم حركات ، الصراع بين هويتين ثقافيتين ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1977 ، ص 55 .

(2) - عزيز العظمة وآخرون ، الهوية (مفاهيم عالمية من اجل حوار بين الثقافات) ، ترجمه عبد القادر قيني ، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2005 ، ص.ص 145.152 .

♦ الشكل من وضع الباحث .

(3) - سعيد إسماعيل علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

- العناصر الثقافية والنفسية: وتتضمن النظام الثقافي مثل (العقائد، الأديان، الرموز الثقافية، الإيديولوجية، نظام القيم الثقافية أشكال التعبير الأدبي والفني). ثم العناصر العقلية مثل (النظرة إلى العالم، التصورات، نقاط التقاطع الثقافية، الاتجاهات والمعايير الجماعية). ثم النظام المعرفي ويتضمن (السمات النفسية الخاصة، اتجاهات نظام القيم، وبصفة عامة مقدمات الهوية).

- العناصر النفسية الاجتماعية: وتتضمن الأسس الاجتماعية مثل (السن، الجنس، الاسم، المهنة، السلطة، الدور، المكانة الاجتماعية، الأنشطة، الانتماءات، الولاءات، ثم القدرات الخاصة بالمستقبل مثل القدرة والإمكانات، الإثارة الإستراتيجية التكيف والاندماج، ونمط السلوك).

4- وظائف الهوية:

حدّد كاميليري C.Camilleri ثلاث وظائف أساسية نوجزها بتصرف فيمايلي:⁽¹⁾

- الوظيفة المعنوية: تلعب الهوية دوراً معنوياً في عملية إنتاج الذات الفردية والجماعية، وتأكيد الذات الفردية والجماعية، وإعادة ترتيب علاقتها بمحيطها من أجل إثبات وجودها وتحقيق الاستقرار فتجعلهم المنتمين إلى هوية معينة يحافظون على معرفة ذواتهم ويعرّفون الآخرين بها، لأن الوعي بالذات ليس إنتاجاً فردياً صرفاً، ولكنه ينتج عن مجموعة التفاعلات الاجتماعية التي يكون الفرد أو الجماعة منغمساً فيها، وانعدام أو انقطاع معنى "الذات" يؤدي إلى حدوث أزمة الهوية. ففي حالة عزل الذات عن هويتها قد يحدث بما نسميه بانعزال الهوية الذي هو قبل كل شيء تعبير عن التصرف والإقصاء والانسلاخ عن الهوية الأصلية وتشكيل هوية جديدة.

- الوظيفة الإدماجية والكيفية: أن المحيط الذي يعيش فيه الأفراد مليء بالتناقضات والتنوع وعدم التوافق والتماثل والانسجام بين مكوناته، يكون مهدد حقيقياً لوحدة وانسجام مقومات الهوية أو بين الأطراف والمكونات الثقافية المتميزة. لذا ينبغي أن يكون بناء مقوماتها في تناغم مع المحيط عن طريق التفاوض. لذا فالهوية تسعى إلى إدماج وتكييف الأفراد والجماعات مع محيطهم، ومع الأوضاع المختلفة التي يوجدون فيها (تغيير السلوك والفعل أو تطويره طبقاً للظروف المحيطة) فالهوية تراعي الواقع الذي تستقي منه أكبر قسط من مكوناتها. فالهوية تتأسس على عملية تحقيقها، وتوحيدها على المؤسسات والجماعات من أجل الاعتراف بها.

- الوظيفة القيمية: يعتم الفرد بإسناد نفسه مميزات ذات قيمة ايجابية بناء على أنه المثالي، فهو يسعى إلى إنعاش العلاقة الإيجابية مع الذات بعدما يحصل الاعتراف، فحينما تصير مبررة ومشروعة على نحو أساسي. ولأن الهوية مسألة لها قيمتها. ولا يمكن أن تستخلص قيمها إلا من خلال المعايير العليا للمجتمع وللجماعة، لذلك فالأفراد والجماعات حينما يعون أثناء عملية التفاوض مع المحيط الذي يعيشون فيه إلى تشكل هوية مرغوب فيها وذات قيمة لدى الآخرين. فالهويات تتغير وتتصارع من أجل الاعتراف بها في جو من الفضاء العام.

- ثانياً : العصبية القبلية:

1- مفهوم العصبية:

ورد في الأدبيات اللغوية تعريفات حول العصبية، بحيث سُمّيت ذي القربي باسم العصبية، وهذا المصطلح تمّ بصلة الاشتقاق من كلمة عصب، الذي يعني الشد والربط، وكلمة عصابة بمعنى الرابطة أو الجماعة، كما أنها الخصال والأفعال والسلوكيات الناجمة عن

⁽¹⁾ - C.Camilleri , *La culture et l'identité (Concepts et enjeux pratiques de l'interculturels)* , Paris , Edition L harmattan , 1989 , p.p 40.43 .

* العصبية في اللغة مشتقة من العصب، وهي الطي والشد، وعصب الشيء يصبه عصباً، طواه ولواه، وقيل شدّه. والتعصب الخمامة والمدافعة، والعصبية والعصابة الجماعة، ومنه قول الله عزوجل: "... ونحن عصابة..." .

ذلك من تعاضد وتشبُّع تسمى بالعصبية. ذلك أن العُصبة بهذا الاعتبار جماعة دائمة، في تجمُّع ليس حسي، بل تجمُّع معنوي، وأن العصبية تقوم على أساس القرابة. ونحن في دراستنا نستخدم العصبية للدلالة الواضحة في الغالب لنعني بها الجماعة القرابية (العصبية القبلية).

إذاً العصبية تقوم على أساس النسب، والعصبية في العربية نوعان: عصبية الدم وهي أساس القرابة ومصدر الترابط بين أفراد القبيلة، ثم عصبية الانتماء. فقد تطلق العصبية على أنواع أخرى من التعصُّبات على أساس الانتماء، بحسب الغرض الذي أنشأت لأجله والسبب الذي اعتمدت عليه، وهذا حسب عصبية الانتماء للجنس، اللون، اللغة، المذهب، الوطن، الحزب، أو الجنسية التنظيم. ومنها من دون شك العصبية القبلية. فالعصبية لا تتحدّد قطعاً بالسند القرابي فقط، وإنما تتبلور أيضاً في مساند أخرى تتدخل في الجماعات الاجتماعية ذات المصالح المشتركة، والتي تتعارض وتتحالف، والتي قد تتعارض مع تحالفات القرابة نفسها.⁽¹⁾

عرّفها عبد الرحمان ابن خلدون بأنها: "النعرة على ذوي القرى، وأهل الأرحام، أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة، ومن هذا الباب الولاء والحلف، إذ نعرة كل واحد على أهل ولائه وحلقة".⁽²⁾ يرى ابن خلدون أن بناء الدولة يكون على أساس الجماعة المتلاحمة المتماسكة التي تستشعر فيما بينها بالتعاطف والحمية المتبادلة، والمبادرة إلى النعرة ونصرة أعضائها، وأن الوصول إلى الملك إنما يكون بالروح الجماعية، والهدف المشترك هو تحقيق البغية، إذ أن الروح لجماعية هي أساس القوة في العصبية. لذلك يرى ابن خلدون أن: "الملك إنما يحصل بالتعُّب، والتعُّب إنما يحصل بالعصبية".⁽³⁾

يطلق ابن خلدون لفظ عصبية ويريد به الروابط الدينامية والروح العشائرية القائمة على أساس لحمة الدم، وأنها الأساس الذي تبنى عليه سياسياً واجتماعياً كل العلاقات بين المنتمين إلى القبيلة الواحدة، والقوة التي تتلاحم بها العصبية القبلية المتعاونة والتي تقوي شوكتها قوة الدم المشترك التي تحرّك كل ميادين حياة المجتمعية، أذاً العصبية هي رابطة جماعية شبه طبيعية، لكنها أيضاً مصطنعة اجتماعياً وسياسياً لما تشمل أهل الولاء والحلف، وقد يكون النسب أمراً وهمياً، لكن فائدته في الترابط الذي يوجده بحكم المقتضى المعاش في العمران البدوي.⁽⁴⁾

إن العصبية عند ابن خلدون العلاقة التي تربط أهدافاً ومصالح مشتركة عند كل من تجمعهم روابط الدّم، أو الحلف والولاء كما توجد في البوادي: "إن سكنى البدو لا يكون إلا للقبائل أهل العصبية، وذلك طبيعي لأن النسب قاعدة العصبية، والصلة بينهما عضوية. والبدو لا تشتدُّ شوكتهم إلا إذا كانوا عصبية وأهل نسب واحد".⁽⁵⁾ كما توجد العصبية كذلك في المدن لأن النسب يستجيب لميل طبيعي وفطري، يحمل الناس على أن يلتحموا بعضهم لبعض، وأن يتكثروا في فئات، وإن لم ينتموا إلى أسر نفسها. بيد أن الميل إلى الالتحام يضل أقل مكانة من روابط الدم والقرابة. لذلك فالمدينة هي أيضاً بما لها من بيئات داخلية تعمل على خلق العصبية وتمركزها وتميئتها، وذلك: "أن أهل الأمصار كثير منهم ملتحمون بالصهر، يجذب بعضهم بعضاً، إلى أن يكونوا لحماً لحماً، وقرابة قرابة، وتجد بينهم من العداوة والمصادقة ما تكون بين القبائل والعشائر مثاله، فيفترقون شيعاً وعصائب".⁽¹⁾

فقد نجد في قرى ومدن مجتمعاتنا الحديثة تأثير في مناطق كبير وفي مناطق أخرى نسبي لعلاقة النسب والقرابة. فهو يضعف في حياتهم إذ تزاوجها علاقات اجتماعية أخرى مبنية على أساس الوطن والجهوية، والمصلحة والمهنة، والفردانية (أي على أساس التمايز الاجتماعي). وفي المقابل لهذا نجد في المدن الحديثة بعض مظاهر المجتمع الخلدوني، أي تتضح العصبية القبلية في المجالات العمرانية من بدوية وريفية وشبه حضرية وحضرية، بحيث تبدوا العلاقات الجماعية المترابطة والمتعصبة حتى يصل الأمر إلى تقسيم المجال

(1) - محمد الطيبي، العرب. الأصول والهوية، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002، ص 167.

(2) - عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(3) - نفس المرجع، ص 96.

(4) - جمال شعبان وآخرون، فكر ابن خلدون (الحدائث والحضارة والهيمنة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 99.

(5) - عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 132.

(1) - عبد الرحمان ابن خلدون، نفس المرجع، ص 134.

الحضري على أساس قبلي أو عائلي، أي تجمع الأفراد في أطر ميكرواجتماعية تهيمن عليها القيم القبلية وبتغليب الولاء للجماعة أو للهوية القبلية.

إن ابن خلدون لم يستعمل العصبية كمصطلح بمعناه اللغوي الظاهر والصرفي، بل استعملها بمعنى أوسع من ذلك بكثير، بحيث أدخل في نطاق مفهوم العصبية الروابط الاجتماعية والجمعية والمظاهر التكاتفية والتناصرية، ولذلك أصبحت العصبية مفهوماً اجتماعياً يتدخل في المجتمعات التقليدية والحديثة وسيرها. كما أن جميع شُرَاح المقدمة يؤكدون دون أن يعطوا لذلك إيضاحات أن العصبية تعني التماسك الاجتماعي، أو روح التضامن، ويترحم البعض العصبية بالقومية والوعي القومي والوطنية، وكذا بالتضامن الاجتماعي، والالتحام القبلي، والروح المعنوية العمومية، المذهبية، العشائرية، القرابة بالعصب، الالتحام الجماعي بالعصب... الخ. وهناك بعض الباحثين من فسرها بأنها "رابطة الدم" أو "تكاتف اجتماعي" أو "تضامن اجتماعي"⁽²⁾ إلى غير ذلك من التعريفات والتفسيرات للعصبية، تدور في مجملها حول معنيين رئيسين: الاجتماع والنصرة فهما يمثلان صلب العصبية.⁽³⁾

وقد استخلص عبد الغني مغربي العصبية من طروحات ابن خلدون. أنها تعني الترابط والاتحاد، ورأى بأن هذه الصورة التي تهم ابن خلدون، بحيث نجد ابن خلدون يستخدم مجموعة من المفاهيم الفرعية لتدل على العصبية، والتي لها علاقة مباشرة بديناميك الألفة ك (القرابة، النسب، السلف، الالتحام، الشرف، الحسب، الحلف والولاء، البيت والرئاسة...⁽⁴⁾).

أما محمد عابد الجابري فقد عرّف العصبية بأنها: "رابطة اجتماعية-سيكولوجية معاً، تربط أفراد جماعة ما، ربطاً مستمراً يبرز ويشتدّ عندما يكون هناك خطر يهدّد أولئك الأفراد كأفراد أو جماعات".

مما لا شك فيه أن عصبية اليوم هي امتداد لعصبية عصر ابن خلدون وقبله، وخاصة في القرى والمدن السهبية والصحراوية بالجزائر. وأن العصبية القبلية الحاضرة ما هي إلا بقايا لها، خاصة مع تطابق المجال المكاني في مجتمعاتنا ومجتمعات ابن خلدون (المجتمعات المغاربية). حيث أن مظاهر هذه لا تكاد تختلف عن سابقتها وذلك بالولاء المطلق للقبيلة، والاحتكام للأعراف القبلية، والتميز الاجتماعي بين القبائل كالفوارق والعادات، والحدود الجغرافية. هذا بالإضافة إلى المفاخرة بالآباء والأجداد وأصالة الأنساب وعظم الاحساب والتعالي بذلك. وهذا يتمثل في أن بعض العصبيات القبلية في المجالات العمرانية البدوية والريفية بخاصة كقبيلة الحرازية بحاسي الدلاعة بولاية الأغواط، وقبيلة المخالف بسيدي مخلوف، قبيلة أولاد سيدي الناصر بالحاج المشري، وقبيلة العجالات بالبيضاء وقتلة سيدي ساعد... يفتخرون بانتسابهم للشجرة المحمدية الشريفة (آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم). وهناك بعض القبائل التي تفتخر بالأنساب والأجداد والأصل والفصل كقبيلة الحمازة ببريدة، وقبيلة القمامة بوادي مزي، وقبيلة العمور الهلالية بسبقاق، وقبيلة أولاد يعقوب الهلالية بعين سيدي علي... الخ.⁽¹⁾

2- مفهوم القبيلة والقبلية:

اختلف مفهوم القبيلة من فكر لآخر، فهي في الفكر الغربي بنية اجتماعية تقليدية سابقة على المجتمع الحديث ينبغي إزالتها لا تطويرها، وهي في الواقع غير موجودة على الغالب. أما في الفكر والواقع العربي فهي بنية اجتماعية تقليدية تنزع باستمرار إلى تعديل نفسها تبعاً للظروف المتغيرة. وقيمها لا زالت موجودة بالموازاة مع قيم المجتمع الحديث. ففي المجتمعات العربية وخاصة منها الصحراوية، وبالرغم من النظام الاجتماعي الحديث وظهور التحديثات في كل المستويات والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتي من المفروض أن تخلق الفرد وتحرره من العلاقات الأولية والقبلية والعشائرية، فالجزائر قد عرفت انتقال مادي

(2) - الصغير بن عمار، التفكير العلمي عند ابن خلدون، الجزائر: منشورات وزارة الثقافة، 2007، ص 44.

(3) - خالد عبد الرحمن الجرسسي، العصبية القبلية من منظور إسلامي، السعودية: مؤسسة الجرسسي للنشر والتوزيع، ب.ت، ص 26.

(4) - عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمه محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 146.

(1) - للمزيد من المعلومات حول أصول سكان الأغواط وسيرورتها التاريخية ارجع إلى الزبير بن عون، أصل السكان والمعالن الأثرية بالأغواط (دراسة اتنوبولوجية)، مشروع بحث في علم الاجتماع منشور الكترونياً، قسم علم الاجتماع، جامعة الأغواط، السنة الجامعية 2005.2006.

من النظام التقليدي إلى النظام المعاصر في تغير حديث وغير كامل (مؤسسات الدولة التي حلت محل مؤسسات التقليدية "التنظيم القبلي، العشيرة، نظام الجماعة."، العمران الحديث، الثقافة المنفتحة على العالم، التعليم، مؤسسات الضبط والحماية الاجتماعية...)، ورغم كل هذا بقي في المجتمع الجزائري أنظمة تقليدية وبنى تقليدية تسهر على التعاون والتضامن وخاصة في المجتمعات المحلية المغلقة تقوم على الأسس القرابية والعشائرية والقبلية، واستمرارها للعادات والتقاليد والقيم والمعايير القديمة. ومن المؤشرات على ذلك نظام الجماعة في العمل "التوزيع"، الوعدة والطعم، التمسك بالتقاليد الثقافية الأصيلة، التضامن في الأفراح والأفراح، وهذا ما يتضح في ميدان دراستنا.

لا تتحدّد القبيلة بالنسبة لابن خلدون بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم فقط، أو بكونها جماعة منحدرّة عن أصل جد أول، أو متفرعة عن احد أبناءه، بل تتحدّد في الوقت نفسه بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية، ترسم معالم الكيان الواحد.⁽²⁾ إن الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون هو النسب في معناه الواسع والرمزي، وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء. فابن خلدون يؤكد دور المكان الذي يشكّل محور التحام الجماعة (العمران البدوي). أي أن القبيلة هي دلالة عن كيان اجتماعي (هوية جماعية) متوطنة في فضاء مخصوص في العمران البدوي يتقاسمه أو يتصارع عليه مع جماعات قبلية أخرى. ومصير مشترك يشدُّ أعضائها بعضهم إلى بعض كرابطة سيكولوجية، لها إحساس بالوحدة والانتماء القوي إلى أصل واحد تنحدر منه، ومصير مشترك يشدُّ أعضائها بعضهم لبعض في عصب قوي هو الضمير الجمعي الملازم للتضامن الآلي بالتعبير الدوركامي، أو هو العصبية في المفهوم الخلدوني الأصيل.⁽³⁾

تُعرّف القبيلة بأنها: "جماعة بسيطة من الناس يُعرف أعضائها باختلاف هويتهم العامة، وتمايزها عن هوية الجماعات الأخرى المجاورة لهم. وهو مصطلح يشير إلى العشائر أو الجماعات القبلية الفرعية". وقد عرّفها اللانترولوجي رالف لينتون R,Linton بكونها: "عبارة عن تجمع عدد من الناس الذين ينتمون إلى أصل مشترك واحد، ويشتركون معاً في ملكية منطقة معينة، وتقوم بينهم علاقات قرابية، ويتكلمون لغة واحدة أو لهجة واحدة"⁽⁴⁾. أما القبيلة فهي نزعة يُعبّر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للجماعة القبلية والهوية القبلية.

وما يمكن استنتاجه أن القبيلة هي عبارة عن جماعة قرابية وكيان اجتماعي، تنتمي إلى أصل مشترك واحد، يُنتسب إلى جد واحد، تتسم العلاقات الاجتماعية بالاتحاد والتضامن والتناصر والتجمع والشعور بالروح الجماعية، تتميز بتنظيم داخل المجال الاجتماعي والعمرائي، تستند إلى نظم وأعراف وتقاليد، لها حدود مجاليه تشكلها لنفسها داخل المجال العمرائي الحضري (التجمّع). هذا ما يجتّم على أعضائها تشكيل هوية جماعية قائمة على الانتماء التام لها والولاء والحلف، إلى درجة أن الفرد يفقد فرديته وتمصص هوية قبلية، ففي حين الانسلاخ من القيم القبلية، فيعتبر الفرد منبوذ من الجماعة، وهذا بسبب خروجه عن معايير الجماعة.

3- العصبية القبلية في التنظيم البيروقراطي الجزائري:

إذا نظرنا إلى التنظيم بإعتباره نسقاً مغلقاً ومفتوحاً في نفس الوقت، فإننا نعتقد بأنه يؤثر ويتأثر بال محيط الخارجي، والبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة به، أو المجال الاجتماعي والعمرائي وكل ما يحمله من نظم وبنى اجتماعية متعدّدة. ففي تحليلات بيير بورديو حول المجتمع الجزائري بشكل متميز الحديث عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجماعات السكانية، وعلى أشكال

(2) - أحمد علي ازاد وآخرون، الفكر الاجتماعي الخلدوني (المنهج والمفاهيم والأزمة المعرفية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 145.

(3) - محمد نجيب أبو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 98.

(4) - محمد حسن عامري، الانترولوجيا الحضريّة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص 40.

الأسرة، ونظم القبيلة، والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفرادها، ففي كتاباته حول المقومات الثقافية للمجتمع الجزائري، خلص إلى أن الزيونية كغيرها من القيم الاجتماعية والثقافية الأخرى لهذا المجتمع، تعمل على تجسيد وتكريس روح التكامل والتضامن الاجتماعيين فيه، بدون حسابات اقتصادية لدى أفرادها، فهي قيمة اجتماعية وثقافية تتم بدافع الروابط الدموية (القربانية) والاجتماعية والثقافية، ولخدمة هذه الروابط والعمل على استمرارها، فوجودها في المجتمع كقيمة اجتماعية تجعل من الأفراد يتحيزون لخدمة بعضهم البعض، والعمل على تحقيق مصلحة بعضهم البعض شيء مقدس وضروري، يخدم منطق القيم والمعايير الاجتماعية الأخرى كالجود والكرم والشهامة والأنفة... الخ. ففي هذه الحالة فإن الامتثال لهذه القيمة ما هو إلا تعبير عن الاندماج والتماسك الاجتماعي بين الأفراد، وفي رابطة بين المجال الاجتماعي التنظيم الحديث. ويرى بورديو أن الزيونية كقيمة، ومؤشر سلبي يدل على استمرار قيم وعلاقات المجتمع المحلي في المجال الذي من المفروض أن تسود فيه قيم اجتماعية حديثة، قوامها العقلنة التنظيمية لا غير، لأن الجود والكرم والشهامة والتكافل الاجتماعي، تصبح قيماً لا معنى لها في مجال التنظيمات الرأسمالية الحديثة، فالزيونية كقيمة ثقافية واجتماعية تتركس الوساطة بدافع دموي قرايبي أو ثقافي أو اجتماعي وتتم في مجال مؤسسات المجتمع الحديث، وتتناقض تماماً مع روح العقلنة الاقتصادية الرأسمالية، والتي لا قيمة فيها إلا لما يتم بدافع المنفعة الاقتصادية لا غير".⁽¹⁾

إن الزيونية كعلاقة اجتماعية هي مستمرة في التنظيم الإداري الجزائري، وذلك من خلال خلق الأفراد لولاءات منطقية (الولاء للقبيلة، الولاء للجهة التي يقطن بها (الحي)، الولاء للحزب، الولاء للجماعة التنظيمية) عوض الولاء للنسق التنظيمي الرسمي، وما يحمله من انساق رشيدة، فالأفراد المنتمين للتنظيم بصفتهم أعضاء جماعات وئبي اجتماعية أولية، فوجودهم فيها والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تحكمهم بداخلها هي تعبير بشكل أو بآخر عن تضامن آلي أو تضامن عضوي منبعها علاقات اجتماعية قرايبية (عائلية، قبلية، عشائرية، فردانية) يؤطرها المنتج الثقافي، ويشكلها المجال الاجتماعي والعمري المتواحدة فيه (بدوي، ريفي، شبه حضري، حضري). هذا ما يضيفي إلى تعدد هوياتي بالنسبة للفرد داخل التنظيم البيروقراطي هذا بعد ما يحمله من رواسب ثقافية واجتماعية من بيئته الاجتماعية، لذلك يصبح بين هوية اجتماعية وثقافية مشكلة عنده من قيم المجتمع المحلي، وبين هوية سياسية تشكلت بفعل انتماءه لحزب سياسي له أفكاره وتصورات وإيديولوجياته، وبين هوية فردية وتشمل تصورات وأفكاره وأهدافه وطموحاته ومصالحه. وبين الهوية المهنية التنظيمية وتشكل عن طريق الرقابة، الضوابط المهنية، السلطة، التكوين، التأطير... الخ. ففي هذا قد ينحاز الفرد إلى الانتماء إلى إحدى الهويات المشكلة لديه، أو يقوم بعملية دمج هوياتي من أجل قضاء مصالحه الذاتية أو مصلحة جماعته القرايبية أو مصلحة جماعته السياسية أو مصلحة التنظيم. فثمة حقيقة مفادها أن مدى التكامل والانسجام بين العناصر المكونة للمنظمة يعتبر احد أبعادها. فكلما كانت العناصر التي تتكون منها المنظمة موحدة ومنسقة نظمت قيماً وفعالاً متلاقية وازدادت درجة التكامل، وإما أن تكون المنظمة في حالة فقدان الانسجام والاختلال وبالتالي تصل إلى أعلى درجات التفكك. وهذا ما يتمثل في الهيئات المحلية المنتخبة. فيحق لنا التساؤل: هل التنظيم الإداري الجزائري متشكل بشكل قصدي أو غير قصدي من كيانات اجتماعية متمثلة في عصبية قبلية وعصبية سياسية وعصبية تنظيمية؟

إن العصبية هي عبارة عن جماعة من الأفراد، تتوحد على أساس الانتماء إلى بعض الخصائص الفردية أو الجماعية أو السياسية أو التنظيمية أو القبلية (القرايبية) تكوّن لنفسها أهدافاً وطموحات ومصالح تسعى إلى تحقيقها. بحيث تتشكل لها هوية موحدة مبنية على الولاء التام للأفكار والتصورات لأفرادها وللقيم الجماعية. تشتغل هذه العصبية في مجال تنظيمي ومجال ثقافي معياري ومجال استراتيجي.

إن العصبية القبلية في التنظيم الإداري الجزائري تتصارع من اجل الوصول إلى السلطة بداية. ومن ثمة تثبتها والمحافظة عليها من خلال تحييد الطرف الآخر أو العصبية القبلية الأخرى المقابلة. تتحصل العصبية القبلية القوية بمكانتها وحجم المنتمين إليها داخل

(1) - محمد المهدي بن عيسى، "مقاربة سوسيولوجية لتحليل أزمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري"، مجلة الباحث، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المجال العمراني، وعلى السلطة وتستحوذ عليها استحواداً، وتذكرنا العصبية القبلية اليوم بالتنظيم (الهيئات المنتخبة) بعصبية عصر ابن خلدون وتنازعها على السلطة والملك. ومن المعلوم عندنا أن الأحزاب السياسية تتكأ في حملاتها الانتخابية على القبائل المكونة للمجتمعات المحلية بحيث تستند عليها في جمع شمل الأعضاء والانخراط في الحزب والتصويت عليه وعلى برامجهم. بحيث أن بعض الأحزاب يكون تقسيم هيئاتها التسييرية ليس على أساس المستوى التعليمي للأعضاء المكونين للحزب، ولا على حسب الخبرة المهنية في المجال السياسي والتسييري، ولا بحسب الكفاءة والفعالية المهنية للعضو، بل يتم اختيار الأعضاء وفقاً للانتماء القبلي بحيث يتم اختيار أعضاء الحزب وفقاً للتقسيم القبلي بالمجال العمراني، بحيث يأخذ من كل قبيلة عضو أو عضوين بالتركيز على القبائل ذات المكانة والحجم السكاني الكبير، بهدف جلب أكبر عدد ممكن من الأصوات بهدف الحصول إلى رئاسة المجلس أو على الأقل على مقعد ضمن المجلس البلدي أو الولائي. وبهذا تدخل العصبية القبلية بقصد في التنظيم الإداري الجزائري. وفي بيان صادر عن حزب سياسي معروف بالجزائر وفي تنصيب وتجديد أعضاء القسمة والمكتب الولائي وقد صدر ضمن البيان بند يبين إلزامية تقسيم المكتب وفق القبائل الموجود بالمجال العمراني.

- ثالثاً : التنظيم البيروقراطي:

إن أهم ما يميز المجتمعات الحديثة عن المجتمعات التقليدية، هو ذلك التنظيم الذي أصبح مظهر عام وشامل لكل الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث تتفاوت هذه الظاهرة من حيث مستواها الفني التقني ودرجتها عقلانيتها من مجتمع لآخر ومن منظمة لأخرى. فلقد عمِل كل مجتمع على ترقية نظامه الاجتماعي من خلال مجموعة من التنظيمات المتميزة، والتي تستجيب لطبيعة المرحلة، وتتضمن تحقيق الأهداف، أهداف التنظيم ذاته أولاً، ومن خلالها تحقيق أهداف النظام الاجتماعي ككل، ويتم بصورة آلية.

إن هذا التوسع في عملية التنظيم وشمولها، وظهور بعض المشكلات المرتبطة به، أدى إلى ظهور و بروز مفكرين وعلماء حاولوا ولا زالوا يحاولون من خلال نظريات مثالية، أو من خلال دراسات إمبريقية، دراسة التنظيمات ككيانات اجتماعية.

1 - مفهوم التنظيم:

يعتبر ماكس فيبر M.Weber وبرنارد C.Bernard أول من قدّم صياغة منظمة لمفهوم التنظيم والتنظيمات، فقد قدّم فيبر مفهوم التنظيم ضمن معالجته الجماعية المتضامنة Croupe Gorprat والتي اعتبرها نوعاً من العلاقات الاجتماعية المغلقة أو محدودة الانضمام إليها طبقاً لقواعد مميزة. وتتميز هذه الجماعة المتضامنة عند فيبر بثلاث معايير هي: (1) - أن لهذه الجماعة حدوداً ثابتة ومستقرة نسبياً، ويعني ذلك أنها ذات قواعد معروفة بين من هم أعضاء في جماعة، ومن هم خارج عضويتهم.

- تعتمد الجماعة العضوية على مجموعة من القواعد والمعايير والقيم، التي تتحدّد ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأفراد.
- يتوفر نظام قانوني يحقق تمايزاً في القوة بين المشاركين، ومثل هذا النظام يحدّد المسؤولية لكل عضو من أعضاء الجماعة، ونطاق قوته، ومقدار قوته على اتخاذ القرارات المتعلقة بانجاز الأهداف.

وقصد فيبر بالتنظيم أنه: "نسق فرضي مستمر لنشاط من السلوك" وفي تعريف آخر يقول: "إنه اكتساب نمط معيّن من السلوك، الذي يحقق بناء السلطة". (2) وهكذا فالتنظيمات عند فيبر تعني وجود علاقات اجتماعية، يتفاعل الأفراد بموجبها داخل التنظيمات، وذلك عن طريق القواعد والتنظيم والإجراءات التي تحكم السلوك، والتي تقوم على عدة نظم مثل التسلسل الإداري، مبدأ تقسيم العمل والوظائف، وتحديد الأهداف.

يعرّف تالكوت بارسونز التنظيم على أنه: "النسق الاجتماعي المنظم، الذي أنشأ من أجل تحقيق أهداف محدّدة" إذ هو نسق من العلاقات التي تؤثر وتتأثر وتتكامّل فيما بينها، وتتساند وتتوازن من أجل تحقيق أهداف معينة، ويتكون هذا النسق من مجموعة من الأفراد المدفوعة، تميل نحو الإشباع الأمثل لحاجاتهم والعلاقات السائدة بينهم، فحسبه تتحدّد طبقاً لنسق من الأنماط المركبة والمشاركة ثقافياً، وتمثل مكانة كل الأفراد في نظره البنية التي يتكون منها النظام بصفة عامة، أما الأدوار التي يقومون بها فتشمل الوظيفة". (3)

أما اميتاي ايتزيوني A.Etzioni فيقدم تعريفاً للتنظيمات الذي مفاده أنها: "وحدات اجتماعية يتم إنشاؤها بصورة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، ويستثنى من هذه الوحدات حسب جماعة الأصدقاء والأسرة، ويرى أن التنظيمات تقوم على خصائص هي تقسيم العمل، السلطة، ووجود عدة مراكز لاتخاذ القرارات، القوة، مسؤولية الاتصال". (4)

وقد ورد تعريف للتنظيم في قاموس علم الاجتماع على أنه: "جماعة منظمة على مستوى عالي يتمتع بأهداف واضحة وقواعد ولوائح مقررة رسمياً، ونسق الأداء المحدّدة، ولا يمكن اعتبار كل الجماعات رسمية بتنظيمات رسمية، حيث يجب توفر شروط في التنظيم الرسمي مثل: الحجم، اللاشخصية، التقنين الشديد، وتمثل التنظيمات الرسمية الهيئات الحكومية، الشركات المنظمات التطوعية، المستشفيات، المدارس ...". (1)

ويرى محمد على عبد الوهاب أن مصطلح التنظيم يعني شيئين اثنين: وظيفة وشكلاً. أما الشكل أو هيكل التنظيم فيقصد به الجماعات والإدارات، والأقسام التي يعمل بها الناس، والعلاقات التي تنظم أعمالهم بطريقة تعاونية ومنسقة ليصلوا إلى هدف محدّد، والثانية وهي الوظيفة ويقصد بها عملية جمع الناس في منظمة، وتقسيم العمل فيما بينهم، وتوزيع الأدوار عليهم حسب قدراتهم

(1) - حسين عبد الحميد احمد رشوان، علم الاجتماع التنظيم، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 09.

(2) - نفس المرجع، ص 10.

(3) - السيد الحسيني، علم الاجتماع التنظيم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994، ص 73.

(4) - حسان الجيلالي، التنظيم الرسمي في المؤسسات الصناعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 12.

(1) - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، مرجع سبق ذكره، 1979، ص 312.

ورغبتهم، والتنسيق بين جهودهم وإنشاء شبكة متناسقة من الاتصالات فيما بينهم، حتى يستطيعون أن يصلوا إلى أهداف محددة لهم ومعروفة لدى الجميع.⁽²⁾

أما السيد الحسيني فيعرف التنظيم على انه: "وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة، وتتخذ طابعاً بنائياً يلاءم تحقيق هذه الأهداف، وقد تختلف حسب مسميات التنظيم، إلا أن جوهرها واحد لا يتغير، فقد استخدم بعضهم مصطلح بيروقراطية، والمنظمة للتدليل على مصطلح التنظيم".⁽³⁾

تضمُّ المنظمة بصفتها نسق اجتماعي مجموعة من الأفراد أو مجموعات بشرية لهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية، ومصنفين ضمن مجموعات سوسيو مهنية ومستويات هرمية، هذا يعني أن هناك نسق لتنظيم اجتماعي متضمن لعلاقات السلطة والقيادة من جهة، وبه تقسيم للمسؤوليات والمهام، بواسطة قواعد قانونية محدّدة من جهة أخرى. ولذلك يُعرفها محمد المهدي بن عيسى بأنها: "المنظمة هي مجموعة بشرية تتشكل بطريقة إرادية، من أجل الاستغلال الأمثل للموارد، سواء كانت مادية أو بشرية والتنسيق بأكبر فاعلية ممكنة من أجل تحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها. وبعبارة أخرى المنظمة هي آلة أو كيان بشري اجتماعي تتشكل من أجل رفع القدرة البشرية (الفاعلية) لزيادة التضمن الآلي والعضوي".⁽⁴⁾

2 - مفهوم البيروقراطية:

تعتبر البيروقراطية كما وصفها ماكس فيبر بداية تُشكل الطابع العلمي لمفهوم التنظيم العلمي، وقد هدف فيبر من نظريته عن البيروقراطية إلى وصف الجهاز الإداري للمنظمات، وكيف يؤثر على الأداء والسلوك التنظيمي. ويقصد فيبر بتعبير البيروقراطية أن يصف النموذج المثالي للتنظيم الذي يقوم على أساس من التقسيم الإداري والعمل المكتبي، وقد عرّفها من خلال خصائصها معتبراً إياها تعبيراً عن العقلانية في النظام الرأسمالي. وقد عرّفها بأنها: "ذلك التنظيم الضخم المتواجد في المجتمع السياسي المعقد والمتحضر لتحقيق الأهداف القومية، وإخراج السياسة العامة إلى حيز الواقع، ووضعها موضع التنفيذ... والبيروقراطية تعني أولئك الأشخاص العاملين في الإدارات الحكومية، والذين يتم اختيارهم للعمل بأساليب ليست وراثية، أو انتخابية، يكونون فيما بينهم تنظيمياً هرمياً تحكمه قواعد معينة، وتحدّد فيه الاختصاصات والواجبات والمسؤوليات".⁽⁵⁾

واعتبر فيبر البيروقراطية ظاهرة معقدة، فالأفراد المدرجون فيها يهدفون إلى تحقيق غاية شخصية، وإنما الاصل فيها أنها جعلت من أجل خدمة لأهداف التنظيم. وهي تستند إلى أسلوب لتقسيم العمل يتضمن التخصص بالنظر إلى عديد من الوظائف واضحة التباين. ووفقاً لبعض المعايير الفنية، وهذا التقسيم يرتبط به تقسيم آخر للسلطة ينظّم بشكل تدريجي. ولقد افترض فيبر في المنظمة البيروقراطية صفات متعددة هي: الدقة، السرعة، الوضوح، الإلمام الكامل بالمتطلبات، انصياع المرؤوسين بشكل كامل وتام إلى المسؤول الإداري الأعلى، تقليل الاحتكاك بالمستويات الإدارية المختلفة. وقد أراد فيبر من خلال افتراضاته التوصل إلى نموذج مثالي عقلاني للمنظمة البيروقراطية.⁽¹⁾

تتسم البيروقراطية بعدد من الخصائص من بينها تدرّج الوظائف، وقنوات الاتصال ذات المستويات المتدرجة، واستخدام الملفات السرية، والتحديد الواضح لمجالات ممارسة السلطة التي تحددها القوانين العامة، وتحكمها التعليمات، والفصل الإداري بين الأنشطة الرسمية والشؤون الخاصة. وفي رأي فيبر أن الموظفين البيروقراطيين يعيّنون من سلطة أعلى (إذ لا يتم تعيينهم بطريقة الانتخاب)، كما أنهم يتمتعون باستمرارية وظائفهم طيلة حياتهم، وبارتفاع مكانتهم، وهم فضلاً عن ذلك يتلقون رواتب ثابتة ومعاشات تقاعد، وهم

(2) - راجع علي محمد عبد الوهاب، السلوك الإنساني في الإدارة، ط2، القاهرة: مكتبة عين شمس، ب ت، ص 82.

(3) - السيد الحسيني، علم الاجتماع التنظيم، المرجع السابق، ص 14.

(4) - محمد المهدي بن عيسى، محاضرات علم الاجتماع التنظيم، أقيمت على طلبة الماجستير علم الاجتماع الاتصال في المنظمات، قسم علم الاجتماع، جامعة ورقلة السنة الجامعية 2008,2009.

(5) - إبراهيم البراش، علم الاجتماع السياسي، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 179.

(1) - سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999، ص 123.

أصحاب رسالة، وينتمون بالولاء لحياهم العملية ووظائفهم، ولكنه من الواضح أن بعض الخصائص لا تتميز بها الهيئات المحلية المنتخبة، فاعتبار البلدية والولاية أما مؤسستان للإدارة المحلية تعملان بالاعتماد على هيكل تنظيمي متشكّل من موارد بشرية ووظائف، ووجود تدرّج من حيث المسؤوليات وممارسات السلطة ذات المنشأ السياسي، والتي تكون عن طريق الانتخاب (في المجالس البلدية والولائية). وأن تنظيم المؤسسات ذات الطابع الإداري يختلف عن تنظيم المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية الأخرى. من حيث الأهداف على وجه الخصوص، كما أن مؤسسات الإدارة المحلية كنظام يحقق درجة من المشاركة للوحدات المحلية عن طريق انتخاب ممثليها، في مجالس محلية منتخبة تأسس ببعث سياسي.

3 - خصائص التنظيم البيروقراطي:

يتميز التنظيم البيروقراطي الرسمي بخصائص، ونظراً لتعدد هذه الخصائص، فإننا نركز على أهم هذه الخصائص بالاعتماد على تحليلات الاتجاهات النظرية لدراسة التنظيم، من أجل الفهم الواعي والاستيعاب الصحيح لجملة من الخصائص، والتي نورد هنا ملخصة في العناصر التالية:

- التسلسل الرئاسي والسلطة: تعتبر هذه اللبنة الأساسية في البنية التنظيمية، وأحد المميزات الهامة للتنظيمات البيروقراطية كما حدّدها فيبر، وذلك بإسناد بنية المنظمة على أساس التدرّج الهرمي (هرمية التنظيم). واعتماد التقسيم الإداري على مستويات تنظيمية محدّدة بشكل دقيق وحاسم، حيث تشرف المستويات الإدارية الأعلى على المستويات الأدنى منها في التنظيم، وفقاً للتسلسل الهرمي للمنظمة وبصورة ثابتة ومحدّدة.⁽²⁾

ويرى براون أنه إلى جانب بناء التسلسل الهرمي، أو كما عبّر عنه بتنظيم التسلسل، هناك بنيتان أخريتان لا تقلان أهمية كونهما مصدر صراع داخل التنظيم، وهما التنظيم الوظيفي وتنظيم الهيئة. فكما يقوم بناء التسلسل على السلطة، تقوم البنية الوظيفية على نوع من العمل، وتقوم بنية الهيئة على التخصص (خبراء، مستشارين...)⁽³⁾.

أن السلطة هي احتمال أن تطيع جماعة معينة الأوامر الصادرة من جهة ما لقناعتها بأحقّيتها من أن تمارس السلطة (سواء كانت هذه الجهة فرداً أو جماعةً) ويعود هذا القبول أو القناعة إلى شرعية الجهة التي تصدر الأوامر، سواء كان مصدر هذه الشرعية التقاليد أو الشخصية الحاكمة، أو العقلانية القانونية، فهذه الأخرى تقوم على قواعد معينة تحدّد واجبات وحقوق الحاكم والمحكوم، وطريقة تولي المناصب، وانتقال السلطة وتداولها، وإذا كانت السلطة تشير إلى حرّية التصرف واتخاذ القرار

لتنفيذ مهام معينة، فإن المسؤولية هي الالتزام بتنفيذ وتحقيق تلك المهام على الوجه المستهدف.⁽¹⁾

وتختلف السلطة عن القوة، فالأولى هي القدرة الكامنة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال السيطرة على الموارد النادرة، أما الثانية فتظهر عندما يمارس شخص ما قوته بوعي أو بغير وعي في التأثير على سلوك واتجاهات شخص آخر. وقد عرفها -أي القوة- فيبر بأنها احتمال قيام أحد الأفراد بفرض سلوكه على الآخرين، والقدرة على جعل أشياء معينة، والحصول على مصالح ونتائج معينة. في حين أن السلطة هي القوة الناتجة أو الممنوحة من قبل التنظيم، ونجد في هذا هنري فايول في دراساته حول مستويات الهيكل التنظيمي يركز على وجوب أن تكون السلطة كاملة ومطلقة للإدارة، حتى لا يكون هناك تباين فالسلطة هي الحق في إعطاء الأوامر، كما أن المسؤولية تنتج السلطة المخوّلة للشخص، وهذا في تدرّج هرمي من أعلى إلى أسفل، ويجب أن يكون

* في عناصر لاحقة سنتطرق للإدارة المحلية بمجالسها الشعبية المنتخبة ماهيتها، نظامها، تقسيماتها وقوانينها، مهامها وصلاحياتها، ومستوياتها التنظيمية.

(2) - خليل محمد حسن الشماع وصغير كاظم محمود، نظرية المنظمة، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص 48.

(3) - حسان الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(1) - بلقاسم سلاطية وإسماعيل قيرة، التنظيم الحديث بالمؤسسة، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2008، ص 116.

هناك احترام وطاعة للأوامر، واحترام أنظمة العمل. ويرى ضرورة التمييز بين السلطة الرسمية للمسؤول المستمدة من وظيفته، وسلطته الشخصية المستمدة من مميزاته الشخصية كالذكاء والتجربة والقدرة على القيادة والخبرات السابقة... الخ. لذلك نجد يعرف السلطة على أنها: "الحق في إصدار الأوامر والقدرة على فرض الطاعة التامة" (2).

- التخصّص وتقسيم العمل: ونعني به تحديد الاختصاصات الوظيفية في المنظمة البيروقراطية بصورة رسمية في إطار القواعد واللوائح المعمدة، واعتماد الصيغ القانونية في إيضاح جوانب التخصص وتقسيم العمل، وتوزيع الأعمال والأنشطة الإدارية على أفراد وجماعات المنظمة بصورة رسمية، وبأسلوب ثابت ومستقر ومحدّد لكل وظيفة، ويكون تعيين الأفراد العاملين في المنظمة البيروقراطية على حسب المقدرة والكفاءة والخبرة، وفي الصفات الجسدية والعقلية، وفي الأنشطة التي يؤدونها، بما يتلائم وطبيعة الأعمال المحددة في قواعد وأنظمة العمل في المنظمة. (3)

- تفويض السلطة: نظراً لكون المسؤولين لا يستطيعون تأدية مهامهم بطريقة فعالة، ويسط نفوذهم على كل الأقسام بكفاية يلجأ التنظيم إلى تفويض السلطة إلى مسؤولين فرعيين ومشرفين بطريقة محدّد ومنسقة يلفاً لمباشرة مسؤولياتهم في إطار ممارسة الضبط وتحقيق امتثال أقسام التنظيم وأفراده، وهو أن يعطي مسؤول ما الحق في التصرف لمشرف أو عدد من المشرفين، نظراً لكونه غير قادر على إدارة شؤون المنظمة، ومتابعة كل ما يتطلبه العمل من إشراف ومتابعة ومراقبة. وقد يكون التفويض بسيطاً (يفوض فيه إلى عدد قليل من المرؤوسين سلطات الرئيس الأعلى لممارسة قدر معين من المسؤولية) ومركباً (يلجأ إليه نظراً لاتساع النشاطات وتعقدتها وانتشارها). (4)

- الرشادة: ويقصد بهذا المبدأ أن كل السلوكات والأفعال لا يمكن أن تكون إلا في خدمة التنظيم البيروقراطي، وأن يتسم السلوك والفعل بالرشد والعقلانية، أي أن سلوكات الأفراد وأفعالهم داخل المنظمة يجب أن تكون متسقة ومعايير التنظيم البيروقراطي الرشيد، أي تكون منطقية ورسمية، وانتظام نماذج السلوكات والأفعال واتساقها وتماسكها لا يعود إلى اعتبارات أخلاقية ولا شخصية مبنية على العواطف والمشاعر والمصلحة الذاتية للأفراد، بل يعود إلى الواقع التنظيمي. وقد أكد فيبر على هذا كثيراً في نموذج البيروقراطي، بحيث أكد على الفصل بين الأعمال الرسمية وبين الأعمال الشخصية بين أعضاء المنظمة وسيادة العلاقات الرسمية بعيداً عن العاطفة والتحيّز، وعدم الموضوعي. وإعطائها الدور الأساسي في البنية الهيكلية للتنظيم البيروقراطي. (5)

- الضبط والاتصال: ترتبط هاتين البنيتين الهامتين في التنظيم بوظائف التنظيم وأهدافه ارتباطاً وثيقاً، فيمارس التنظيم الضبط لكي يحقق الامتثال والانتظام والتنبؤ، كما يذهب إلى ذلك فيبر بالسلوكات والأفعال والنتائج. وتتطلب عملية الضبط الاستعانة بقنوات اتصال تضمن مرور المعلومات والتوجيهات والأوامر. (1)

إن الاتصال يساعد على إعلام المرؤوسين بالأهداف الواجب تحقيقها، والخطط والسياسات والإجراءات الواجب إتباعها، كما يساعد على تبليغ المرؤوسين بالتعليمات الخاصة بإجراءات التنفيذ، فضلاً على أنه يحيطهم علماً بالمشكلات أو المواقف التي تعترض سبيل تنفيذ الخطط والبرامج، أو ما تم عمله لحل مشاكلهم الخاصة، ومن جهة أخرى يعتبر الاتصال الأساس في معرفة مشاكل المستخدمين ومقترحاتهم، سواء ما تعلّق منها بظروف العمل أو بمشاكلهم الخاصة. (2)

4 - التنظيم غير الرسمي:

(2) - ف. هاروود وميريك، المأثورات في الإدارة، ترجمه إبراهيم البرنس، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1967، ص 270.

(3) - خليل محمد حسن الشماع وصغير كاظم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(4) - حسان الجلاي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(5) - خليل محمد حسن الشماع وصغير كاظم محمود، نفس المرجع، ص 35.

(1) - السيد الحسيني، علم الاجتماع التنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 168.

(2) - عمرو غانم وعلي الشراوي، تنظيم إدارة الأعمال، بيروت: دار النهضة العربية، ب.ت، ص 477.

إن الأطر التصورية التي قدمتها الاتجاهات النظرية الكلاسيكية والحديثة كنظرية ماكس فيبر (حول التنظيم البيروقراطي) وروبرت ميشلز (ومشكلة الديمقراطية في التنظيم)، وفريدريك تايلور (والإدارة العلمية)، وهنري فايول (في نظرية التقسيمات الإدارية)، وتالكوت بارسونز (والنسق الاجتماعي)، وروبرت ميرتون (في المعوقات التنظيمية)، وفيليب سلزنيك (وديناميات التنظيم)، والغين جولدنر (ووظيفة القواعد البيروقراطية)، وكاتر وروبرت كان (والنسق التنظيمي المفتوح) ... كلها وغيرها من التصورات النظرية حول التنظيم البيروقراطي، تشكل في مجموعها حواراً ممتعاً حول خصائص التنظيم البيروقراطي وأبعاده. وذلك نظراً لتباين روى العلماء والباحثين إزاء النمو التنظيمي في المجتمعات الصناعية والحديثة، ودراساتهم للتنظيم الرسمي وغير الرسمي. فمنهم من درس التنظيم الرسمي للعمل وأهمه غير الرسمي منه، ومن بحث في ديناميات التنظيم ليصف به تلك التحولات والتغيرات المستمرة في العلاقات داخل التنظيم، ودراسة البنية الاجتماعية لجماعات العمل، بالموازاة مع التنظيم الرسمي. وقد اشتركت الاتجاهات النظرية السابقة في السعي الحثيث نحو البحث عن المشكلات المتعددة الناجمة عن التنظيمات الصناعية والإدارية، بغية استخلاص وتقديم حلول متعددة لتلك المشكلات.

لقد ذكر اتزبوني: " أن التنظيم عندما ينشأ يكون له عادة أهداف واحتياجات متعارضة مع أهداف واحتياجات أعضاء هذا التنظيم".⁽³⁾ ونظراً للتداخل بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي، وما يلعبه هذا الأخير من دور في أداء التنظيم الرسمي لوظائفه، فهو عبارة عن مجموعة استجابات غير رسمية، وردود أفعال تحدث على أساس وضع اجتماعي معين داخل التنظيم وخارجه. وعلى علاقات اجتماعية تتولد بفعل عدة عوامل كأمثاط الاتصال والتفاعل وظروف العمل، والجهوية والفئوية والقرابة.

وقد عُرّف هذا النوع من التنظيم على أنه: " تلك العلاقات الشخصية والاجتماعية المتنوعة التي ينشئها العمال ويستمرّون في إقامتها. وهي علاقات لا تخططها الإدارة ولا تقيّمها بصفة مباشرة، ولكنها تنشأ وتستمر بسبب العمل وبسبب وجود العمال في أمكنة واحدة ومتقاربة".⁽⁴⁾

ينبغي التنظيم غير الرسمي على عديد الهويات الجماعية التي تختلف من حيث الحجم ومن حيث الأهداف الفرعية والمصالح الخاصة بكل جماعة، وتختلف من حيث درجة القوة والنفوذ والسيطرة على مراكز القوة والسلطة ومناطق الارتباب. ويتجلى التنظيم غير الرسمي في التنظيم الإداري الجزائري (الهيئات المنتخبة نموذجاً) في تشكل جماعات ولاء وانتماء مختلفة ذات منشأ قرابي قبلي (هويات جماعية وعصبية قبلية تنشأ داخل التنظيم البيروقراطي) من أجل الوصول لتحقيق مصالحها وأهدافها الجماعية والفردية لأعضائها، وتتخذ لنفسها قيم ومعايير وقواعد تسير عليها تكون موازية ومعادية للتنظيم البيروقراطي وتستخدم قوتها ونفوذها وتكون في صفة جماعية وأفراد من صلة قرابية واحدة، أو يقودها فرد واحد له سلطة داخل الهيئة يحقق من خلالها أهدافه ومصالحه ومصالح القبيلة التي ينتمي إليها. إذا زعمنا أن الهيئة المنتخبة هي عبارة عن هيئة لتسيير المدينة وليست هيئة إدارية لتسيير شؤون موظفيها.

وبذلك فإن الجماعات غير الرسمية في المنظمة تكوّن شبكة من العلاقات الاجتماعية والشخصية، لا يحددها التنظيم وينصّب عليها. تقوم على علاقات التعاطف والتقاء المصالح المشتركة والتبادل الاجتماعي، كما يبرز فيها الترابط والتشابك وتكون في رابطة بين الأفراد بالانتماء، الذين يعتنقون نفس التوجه السياسي، أو جماعة الانتماء القبلي، أو علاقات الصداقة بين شخصين أو أكثر، أو جماعات المصالح، أو جماعات تتشكل حسب التدرج في المستويات التعليمية المرتفعة والمتدنية، كذا تتشكل حسب السن ومستوى الاستهلاك الثقافي والخبرة المهنية من عدمها، ووجود كل هذه الجماعات وبعضها داخل التنظيم الإداري من شأنه أن يتولد عنها صراع محتدم وتصادم بين مصالح الأفراد والجماعات داخل المنظمة.

إن من بين أهم المعوقات التنظيمية التي تحول دون تحقيق التنظيم البيروقراطي لأهدافه، سعي أعضاء التنظيم إلى تحقيق أهدافهم الخاصة مستغلين الأهداف العامة وسيلة لذلك، حيث أن الفارق بين البيروقراطية والأنساق الاجتماعية الأخرى، أن الأولى تنشأ

(3) - طلعت إبراهيم لطفي، علم الاجتماع التنظيم، القاهرة: مكتبة غريب، 1993، ص 32.

(4) - كمال محمد علي، معجم مصطلحات التنظيم والإدارة، بيروت: دار النهضة العربية، 1984، ص 108.

تلبية لأهداف محددة، ومطالب اجتماعية معروفة، وبذلك يكون وعي الأفراد وإدراكهم هو الذي يدفعهم إلى تنسيق أنشطتهم لتحقيق الغايات المقصودة، ويتطلب هذا التنسيق توافر درجة معينة من الضبط تحققها القواعد الرسمية المقررة. بيد أنه طالما أن هذه البنية تتعلق بالأفراد في المحل الأول، الذين يمارسون ضرورياً للسلوك والأفعال وأنماط التفكير والعمل، فإن لنا أن نتوقع ألا تحقق هذه القواعد نجاحاً مطلقاً في ضبط المواقف الواقعية، وتوجيه الأنشطة التنظيمية، وتوجيه السلوكات والأفعال للأفراد في إطار الخطة العقلية المحددة مسبقاً. إن للأفراد أهداف شخصية وخاصة، قد لا تتسق دائماً مع الأهداف العامة للتنظيم، بل إنهم قد يعتبرون الأخيرة وسيلة يحققون بها ومن خلالها أهدافهم.⁽¹⁾

- رابعاً : الاستراتيجيات الفردية:

يعتبر عالم الاجتماع الفرنسي ميشال كروزى Michel Crozier من بين العلماء الذين حاولوا دراسة ظاهرة البيروقراطية من خلال دراسة أجزائها حول التنظيم البيروقراطي، وهي عبارة عن أطروحة قام بإعدادها انطلاقاً من أبحاث عقلية قام بها في عدد من المؤسسات الصناعية والإدارية الفرنسية، بحيث انطلق من مجموعة من المسلمات تتمثل فيما يلي:

- أن الأفراد يرفضون أن الوسائل في خدمة التنظيم، وأن لكل واحد منهم أهداف خاصة به.
- حرية الفرد واستقلاليتيه، ضمن قيامه بدور يسمح له بتحقيق أهدافه.
- يمكن للفرد الفاعل أن يوظف موارده في إطار محدد يتمثل في علاقته مع الآخرين، وفي مواقفه إزاء قواعد التنظيم، وهذا من اجل حدوث علاقة معينة للسلطة بينهما، بمعنى أن علاقات السلطة تتمثل في إتباع استراتيجيات معينة، وهذا من اجل تحقيق مشاريع وأهداف مسطرة من قبل الجماعة المبنية لإستراتيجية معينة، وهذا بإعطاء طابع عدم القابلية للتنبؤ، وهذا ما يسمح للفرد الفاعل بتوسيع هامش حريته.

(1) - محمد علي محمد ، علم الاجتماع التنظيم (مدخل للتراث والمشكلات) ، الإسكندرية : دار الكتب الجامعية ، 1972 ، ص 99 .

- يتحلى الفاعلون دوماً بالعقلانية النسبية، فكل فرد ينظر الى التنظيم من زاوية مهامه واختصاصه في العمل الذي يعطيه منطقاً خاصاً، وعقلانية خاصة ونسبية اكتسبها من خلال ممارساته اليومية.⁽¹⁾

وقد تساءل كروزي وفردبرغ عن كون حرية الفاعلين كواقع، ووجود انساق منتظمة ومتلاحمة كواقع آخر؟. فكيف لهذين الواقعين أن يتلاحمًا؟. ولأي شروط وضغوط يكون الفعل الجماعي منظماً؟.

إن ميشال كروزي وفردبرغ في ردّهما على التصور النفعي (الذي يهدف إلى تحسين الوضعية المهنية للعامل، على اعتقاد أن ذلك يؤدي مباشرة وبصورة آلية إلى التأثير على سلوك العامل إزاء المنظمة وإزاء عمله). واللدان يريان فيه بأنه تصور ساذج وبسيط، ولأنه يقوم على افتراض أن العامل يتفاوض مع المنظمة من منطلق انه يقدم لها بقدر ما يأخذ منها، أو بالقدر الذي توفره له الوضعية المهنية من عوامل ترضيه. فاستخلصا في دراستهما أن سلوك العامل ليس سلوك اقتصادي محض، وإنما سلوك استراتيجي يقوم على تدعيم وتقوية مراكز القوة لاستعمالها في علاقته التفاوضية معها، من أجل الدفاع عن مكاسبه أو الحصول على مكاسب أخرى جديدة. أي أن العامل لا يتصرف مع المنظمة بأن يأخذ منها بالقدر الذي يقدمه لها وكفى، ولا يتصرّف معها بأن يقدم لها بقدر ما أخذ منها، بل يتصرّف معها حسب المكانة الإستراتيجية التي يحتلها داخل المنظمة. وحسب قدرته على استغلال واستعمال هذه المكانة الإستراتيجية من أجل تحقيق أهدافه التي يراها هو انطلاقاً من هذه المكانة الإستراتيجية.⁽²⁾

فمن هذا المنطلق فالسلوك فعل استراتيجي يترجم اختيارات الفاعل الدفاعية والهجومية في علاقته بالبيئة التنظيمية وعوائقها لهذا السبب يستعمل كروزي وفردبرغ مصطلح الفاعل عندما يتكلمون على الفرد في علاقته بالمنظمة، بكون أنه حسب تصورهم أن الفاعل يتمتع داخل المنظمة بدرجة من الاستقلالية عن النسق التنظيمي القائم وهذا يقتضي مايلي:⁽³⁾

- أن الفاعلين سواء كانوا افراداً أو مجموعات عمل داخل المنظمة، لهم أهداف شخصية يسعون إلى تحقيقها.
- أن النظام الرسمي مهما كانت درجة تشكيله دقيقة وصارمة، يبقى به دائماً ثغرات تترك مجالاً للمناورة، والتحرك يستعمله هؤلاء الفاعلين من أجل تحقيق هذه الأهداف الشخصية المترتبة عن ظروف الوضعية المهنية التي يعيشونها داخل المنظمة.
- إن كل سلوك الأفراد وفعالهم حسب مقاربة ميشال كروزي هو نتاج لعدة عوامل مترابطة هي: الوضعية التنظيمية وخصائصها، وإدراك الفاعل لرهانات هذه الوضعية وأهميتها بالنسبة له، وكذا المزايا التي تتوفر عليها، والعوائق التي تقف أمامه.

تنطلق هذه المقاربة من مسلمة وهي أن الفرد في حالة العمل لا يمكن تحديد سلوكه كلية، ولا أن نتحكم فيه، أو أن نتنبأ به ونظراً لهذا التعقيد والتشابك الواقع في مجال المنظمة، فإن الملحق من ذلك هو المسلمات الأساسية، التي تعبر عن الركائز الأساسية للتحليل الاستراتيجي، والتي نتناولها فيمايلي:⁽⁴⁾

1 - مسلمات مقاربة التحليل الاستراتيجي:

1-1- اختيار الأهداف: لا يتقبل الأفراد أن يعاملوا كوسائل في خدمة الأهداف التي يحددها المنظّمون في التنظيم، فلكل أهدافه وأغراضه الخاصة التي تعارض حتماً مع أهداف التنظيم، ولو أن ترجيح المصلحة العامة للمنظمة على المصلحة الخاصة. إلا أن سير هذه المؤسسة يعتمد أساساً ويتوقف على سير فاعليها المتميزين بين بعضهم البعض، فكل فاعل له سماته وطبائعه وأهدافه ومصالحه ولتحقيق كل هذا فإنه يصمّم إستراتيجية خاصة به تسمح له بتجسيد غايته وتلبية مطالبه.

(1) - Michel Crozer , Erlhard friedberg , l'acteur et le système, op.cit , p 145 .

(2) - محمد المهدي بن عيسى ، علم الاجتماع التنظيم (من سوسيولوجية العمل الى سوسيولوجية المؤسسة) ، الجزائر : امبالست للطباعة والنشر ، 2010 ، ص 24 .

(3) - نفس المرجع ، ص 28 .

(4) - عبد القادر خريش "التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه النظرية والمفاهيم" ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 16 ، جوان 2007 ، الجزائر : جامعة باتنة ،

1-2- الحرية النسبية للفاعلين: يحتفظ كل فاعل في التنظيم بإمكانياته التدخل المستقلة، ويستعملها بصفة متباعدة، ولا يمكن فهم سيورة التنظيم بدون التركيز على الحقيقة النسبية لحرية الفاعل. أما الاهتمام بالاستقلالية فيتمحور حول وسيلة الضبط لهذه الحريات التي تتمثل في السلطة، ولهذا يحاول الفاعل أن يجعل سلوكه غير متوقفاً، أو أن يتوقع سلوك غيره.

1-3- العقلانية المحدودة: وحتى يتمتع بها الفاعل عليه أن يتوفر على جميع المعلومات في البداية، ونادراً ما يكون. فالاختيار العقلاني يمارس في شكل رسم مبسط ومقرب من الوضعية الواقعية، لذلك تتسم الاستراتيجيات دوماً بالعقلانية النسبية في مناورات السلطة. واستعمل كروزبي هذه العقلانية في كتابه "الظاهرة البيروقراطية" حتى يفسر طبيعة العلاقات الاجتماعية في وكالة المحاسبة ومصنع التبغ. ويبيّن أن كل فوج يجتهد لحماية وتوسيع مجال قراره، ووضع حد لتبعية الآخرين من خلال جعل سلوكه غير متوقع. ولهذا يستند الفاعلون على العقلانية النسبية لتلبية اضعف حاجة لديهم، وليس لتعظيم منفعتهم، بحيث أنه من البديهي أن أفق كل فاعل نسبي يتعلق بعدة جوانب تختص بعوامل تنشئته التعليمية والتكوينية والسوسيوتنظيمية التي تساعده على التنبؤ بأفعال الفاعلين الآخرين دون أن يتمكنوا من تقدير أفعاله. وبالتالي تمكنه من اكتساب قوة تعبر عن سلطة فعلية وغير رسمية يستحوذ عليها، وتوسع من مجال هامش حريته، وبالضرورة تضيق من هوامش حريات الآخرين.

2 - مبادئ التحليل الاستراتيجي:

إن المنظمات كما تشير إليها هذه المقاربة هي: "ليست كيانات تطبيقية، ولا بكيانات شبيهة بالإنسان فحسب، بل أنها منظومات لعلاقات بين مجموعات أفراد لكل منها مصالحها ومنطقها الخاص، وهذه المنظومات هي التي تبرز سلوكها، وليست الأهداف الجماعية للمشروع". إن تركيز هذه المقاربة على استراتيجيات السلطة والتفاعل في داخل المنظمات يضع هذه المقاربة ضمن نزعة نظامية متجددة، وبالفعل فإن التحليل الاستراتيجي لميشال كروزبي يهتم باستمرار بالعلاقات الدينامية التبادلية التي تتكوّن بين المجموعات وبيئتها، وكذلك بين المجموعات الفرعية في داخل نفس المجموعة.⁽²⁾ وقد جاءت مقارنة التحليل الاستراتيجي بثلاث مبادئ أساسية نوجزها فيمايلي:

1-2- السلطة الرسمية والسلطة الفعلية:

كأبسط مفهوم على السلطة يمكن القول أن سلطة "أ" على "ب" هي قدرة "أ" بالحصول في علاقته مع "ب" على ما يريد. فالسلطة مفهوم واسع يتجاوز فكرة التفويض الى الفكرة التبادلية. فهناك ثلاث تيارات ركزت في أبحاثها على مفهوم السلطة. فالتيار الأول الموضوعي والذي يتزعمه بولانتزاس N.Poulantzas في كتابه "السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية" سنة 1973 يعرف السلطة على أنها ظاهرة بنائية معارضة أو مسؤولية. أمّا التيار الثاني الذاتي والذي يرأسه لوكيس S.Lukes بكتابة "السلطة" سنة 1974 والذي يركز فيه على الأفراد والجماعات الممارسين للسلطة. أما التيار الثالث العلائقي ويتقدمه ميشال كروزبي وفردبرغ، وانتوني جيدنز، وفاكولتي وغيرهم ممن يتصورون السلطة كثمرة التفاعلات ما بين البناءات من جهة، والأفراد والجماعات من جهة أخرى، ويؤكدون على التفاعل الذي يساعد على أخذ القرار بمعية أداة كمية، ناهيك عن التفاعلات بين كل فرد والأداة نفسها.⁽¹⁾ ترى مقارنة التحليل الاستراتيجي أن الفاعلين سواء كانوا أفراداً أو مجموعات عمل يتمتعون بدرجة من الاستقلالية عن التنظيم الرسمي في المنظمة، ويتمتعون كذلك بدرجة من السلطة سواء في علاقاتهم ببعضهم البعض، أو بعلاقتهم بالمنظمة، الشيء الذي يحدّد استراتيجياتهم في جميع العلاقات التي يقيمونها سواء بالمنظمة أو ببعضهم البعض. وهذه السلطة يستمدونها من وضعيتهم المهنية والتنظيمية الواقعية والفعلية. أي أن هذه السلطة لا علاقة لها بالسلطة الرسمية التي يُقرّها الهيكل التنظيمي أو العلاقة الرسمية، بل هي سلطة تتشكل بفعل الممارسة اليومية، والتفاعل الدائم بين ثلاث عوامل متمثلة في مختلف الفاعلين فيما بينهم،

(2) - فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 272 .

(1) - عبد القادر خريش ، علم الاجتماع التدبير (دراسة سوسيونسقية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية) ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنظيم ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2007.2008 .

التنظيم الرسمي أو البنية التنظيمية، وخصائصهم والعوائق التي يجاهونها هؤلاء الفاعلين خلال عملهم من أجل إنجاز أهداف المنظمة. فالفاعل بين هذه المكونات الثلاث يتولّد عنها تشكّل واقعي وفعلي وليس نظري للسلطة داخل المنظمة.⁽²⁾ بحيث يقول كروزيه في هذا: "إن علاقات السلطة الفعلية والملموسة التي تنشأ داخل المنظمة ليست مجرد إعادة إنتاج آلي ميكانيكي، لما يقتضيه التقسيم التقني للعمل، أو متطلبات السلطة الرسمية داخل المنظمة"⁽³⁾. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: من أين يستمد الفاعل سلطته داخل المنظمة، إذا لم يكن ذلك من المكانة الرسمية؟.

2-2-2- منطقة الارتفاع:

لا يمكن فهم السلطة إلا بالرجوع إلى مصدرها الرئيسي: الاستقلالية سواء كانت رسمية متعلقة بالمكانة التي يحتلها الفاعل أو منصب العمل محل كفاءة العامل (دوره) من مكانته، فإذا سلّمنا أن الاستقلالية موجودة في أعلى الهرم، فقد تنجم من أسفله كعمال غير مؤهلين وبدون استقلالية. فكل وضعية تنظيمية تضم هامشاً من الحرية والارتفاع الذي يستغله وينتهزه الفاعل الاستراتيجي، فمنطقة الارتفاع هذه حسب كروزيه وفردبرغ تتمثل في الإشكالات التنظيمية والتسييرية التي لم يستطع التنظيم الرسمي القائم أن يجد لها الإجابة المناسبة، ولهذا لم يأخذها بعين الاعتبار أثناء التصور ووضع النسق التنظيمي بسبب من الأسباب. وبذلك تم ترك المبادر الفردية والكفاءات الشخصية للفاعلين، لأنه مهما كان النسق التنظيمي دقيقاً وقوياً يترك ثغرات لا يستطيع ن يأخذها بعين الاعتبار، لان القوانين مهما كانت صارمة ودقيقة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتوقع كل شيء، أو أن تنشأ بالمستقبل وبالجزئيات.⁽⁴⁾

إذن منطقة الارتفاع هي أداة إستراتيجية يستغلها الفاعل حتى يضمّر سلوكه فلا يتوقعونه بقصد توسيع مجال حرية التحرك ومراقبة الآخرين، فالمتحكّم في منطقة الارتفاع يتحصل على السلطة، فإنه لا يكفي للرئيس أن يتمتع باستقلالية ليمتلك السلطة بل عليه أن يجعلها غير متوقعة، ويقوم بإخفاء مناوراته. وقد توجد في تنظيمات بيروقراطية مناورات متحدة بواسطة دقة القواعد، بحيث يخضع كل تنظيم بشكل دائم إلى جملة من الشكوك والارتفاعات المرتفعة، والفاعل الأكثر تحكماً فيها بواسطة كفاءته، وشبكة علاقاته واتصالاته، يستطيع أن يتنبأ حدوثها، ومن ثمة يتمتع بأكثر مصدر للسلطة، ومن هنا تصبح سلوكياته وأفعاله غير متوقعة ومقدّرة.⁽⁵⁾ يقول كروزيه: "فمن العوائق وفي إطار البيئة التنظيمية والقواعد الرسمية تفرز المنظمة مصادر يستمد منها الفاعلون سلطتهم داخل المنظمة". وهي:⁽¹⁾

- الكفاءة والقدرة المهنية: تمنح الكفاءة والقدرة المهنية العالية أو التخصص المهني الدقيق لصاحبه إمكانية تفاوضية عالية في علاقته بالمنظمة من جهة وفي علاقاته بزملائه من جهة أخرى. فمثلاً الخبير في مجال معيّن، يمكن أن يكون هو الوحيد داخل المنظمة الذي يمتلك المعرفة العلمية والقدرة التطبيقية، والخبرة الكافية لمعالجة بعض المشاكل والتعقيدات العويصة التي لا يستطيع الآخرون معالجتها. وهذا ما لاحظناه في دراستنا بأن العضو المنتخب والذي له خبرة في مجال المجالس قد تفوق العهدة والعهدتين إلى الثلاث سواء كعضو أو كرئيس للهيئة، بحيث تمنحه خبرته وكفاءته التسييرية المستمدة سواء من مستواه التعليمي، أو مستواه الخروي سلطة فعلية بالإضافة إلى سلطته الرسمية كرئيس يستغلها في صراعاته مع الأعضاء الآخرين ولو كانوا من مستويات تعليمية عليا.

- امتلاك المعلومة: إن امتلاك المعلومة من احد الفاعلين في شبكة الاتصالات الموجودة بالمنظمة تعطي له القدرة على المفاوضة والمساومة، خاصة إذا كانت ذات أهمية كبيرة ومؤثرة على حُسن عمل الطرف الآخر، أو على ترشيد قراراته التسييرية، فهذه الوضعية قد تمكنه من بناء إستراتيجية دفاعية أو هجومية.

(2) - محمد المهدي بن عيسى ، علم الاجتماع التنظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

(3) - michel crozer , erlhard friedberg , l'acteur et le système , op cit , P 70 .

(4) - محمد المهدي بن عيسى ، علم الاجتماع التنظيم ، نفس المرجع ، ص 38 .

(5) - عبد القادر خريش ، التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه النظرية والمفاهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 247 .

(1) - للمزيد ارجع إلى محمد المهدي بن عيسى ، علم الاجتماع التنظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 41.38 .

- القواعد التنظيمية: يُشكّل استعمال وتطبيق القواعد القانونية في كثير من المجالات والظروف، مصدر من مصادر السلطة التي تفرزها المنظمة، بحيث لا توجد أي منظمة أو مؤسسة يمكنها أن تسيّر بدون قواعد قانونية تضبط أمورها التنظيمية والتسييرية. فالتطبيق الحرفي للقانون قد يؤدي إلى حالة من الشلل والاختلال الوظيفي للمنظمة.

- العلاقة مع المحيط: هذا الشكل من السلطة وإن كان مشابهاً للأول المتمثل في الكفاءة والقدرة المهنية، إلا أنه يختلف عليه في نقطة أساسية تتمثل في أن مصدر السلطة في السابق داخل المنظمة مرتبط بمجالات الارتباب التي ينتجها المحيط والسير الداخلي لها. أما هذا المصدر مرتبط بتسيير العلاقة بين المحيط والمنظمة، ومن هذا فإن المحيط والبيئة الخارجية يشكل دائماً مصدر اضطراب للسير الحسن للمنظمة، وبالتالي تخلق منطقة ارتباب هامة وحقيقية تجعل الأفراد والمجموعات المهنية والمتخصصة التي تمتلك رصيد من المعرفة، أو من العلاقات الخاصة والنوعية متمكنة من السيطرة على هذه الاضطرابات، وبهذا سيكون لديها سلطة معتبرة تمكنها من بناء استراتيجيات معينة.

2-3- النسق الفعلي للأفعال:

لا يتفاعل التنظيم مثل الجسم الإنساني، ولا توجد تعديلات طبيعية، بل يجب بناء هذه التعديلات. ومجموع هذه البناءات دائمة التعديل يكون النسق الفعلي للأفعال (الملموس). ولهذا درس التحليل الاستراتيجي علاقات السلطة في التنظيم من خلال إقرار وجود تعاون بين الفاعلين، بمعنى أن كل فعل جماعي قائم على حد أدنى من الاندماج، ومن ثمة لا يُعدّ التنظيم مُعطاً طبيعياً، بل بناء فعل جماعي الذي لا يحدّد كلية سلوك المسيرين. يُعرّف كروزيه النسق الفعلي للأفعال على أنه: "جماعة إنسانية مهيكلة تُنسق أفعال أعضائها بفعل آليات المناورة الثابتة نسبياً والتي تضمن البناء، أي ثبات المناورات والصلات فيما بينها بواسطة آليات الضبط التي تبني مناورات أخرى. ويؤكد على أن ضغوطات التنظيم التي تكوّن السبيل المفروض لعلاقات السلطة، أي نسق العلاقات بما فيها الأنساق والأنساق الفرعية للعقل الملموس، وتهدف مفاهيم نسق المسيرين، والنسق الفعلي للأفعال إلى توضيح وإجلاء الجدلية بين السلطة والتفاوض".⁽²⁾

النسق الفعلي للأفعال هو جملة العلاقات التي تنمي أعضاء تنظيم معين، والتي تساعد على حل المشاكل اليومية الملموسة، وهو الطريقة والكيفية التي يهيكل بها هذا الكيان البشري المتواجد في المنظمة، بصفتهم فاعلين اجتماعيين في علاقاتهم الداخلية. أي يعني الكيفية التي يُنظم بها هؤلاء الأفراد الفاعلون نسق علاقاتهم التفاعلية، من أجل مجابهة ومعالجة كل الإشكاليات والمشكلات التنظيمية والتسييرية والإنتاجية وغيرها. فهم يقومون بذلك ليس بصورة حيادية ومجردة، وإنما وفق أهدافهم التي تكون دائماً تسيير بدرجة من التوافق الضمني أو العلني مع أهداف المنظمة. فهذا النسق الفعلي للأفعال يشمل بدوره نسقين فرعيين هما:⁽¹⁾

- النسق الفرعي لضبط العلاقات: وهو نسق من القواعد التي ينتجها الأفراد داخل المنظمة من أجل معالجة وحل المشاكل اليومية للمنظمة، وتضبط وتوجه سلوكياتهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض، أو في علاقاتهم بعملهم أو موضوعاتهم اليومية.

- نسق التحالفات: هو النسق الذي يحكم التفاعلات بين الفاعلين داخل المنظمة، بحيث في هذا الشكل من العلاقات فإن الفاعل المعين من أجل قضية معينة، فإنه يعرف جيداً من هو الحليف أو الحلفاء الذين يساندونه. فإن التحالفات داخل المنظمة ميزتها الأساسية أنها ظرفية ومرتبطة بقضية محدّدة، وعلى أساسها يتم تحديد كيف أن المجموعة تعالج قضاياها المطروحة عليها، انطلاقاً من أهدافها الخاصة، وأهداف المجموعة المنتمية إليها. فالنسق الفرعي للتحالفات ضروري في المنظمة لكونها معرّضة دائماً لعدد كبير من حالات الارتباب Incertitudes والحلول المقترحة لهذه الارتبابات ليست بديهية، أو مبرجة مسبقاً مما يجعل الفاعلين يتجاهون ويتصارعون بسببها، مع الأخذ بعين الاعتبار استراتيجياتهم الخاصة سواء للمحافظة على وضعياتهم في التنظيم كما هي أو لتعظيمها.

(2) - عبد القادر خريش، التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه النظرية والمفاهيم، مرجع سبق ذكره، ص 249.

(1) - محمد المهدي بن عيسى، علم الاجتماع التنظيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص 220.222.

إذا كان سلوك الأفراد داخل المنظمة هو ترجمة لاستراتيجياتهم، هذا لا يعني أبداً أن ذلك بصورة مطلقة أو كلية، أي أن السلوك تحكمه فقط الأهداف الخاصة بالفاعلين المتواجدين داخل المنظمة. لأنه إذا كان الأمر كذلك تصبح المنظمة عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات المتضاربة والمتناحرة كل منها يسعى إلى تحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها. وهذا ما هو حادث بالمجالس المنتخبة بحيث أن أعضاء التنظيم لا يبنون استراتيجيات تعاونية لصالح التنظيم، بل يشكلون استراتيجيات صراعية من أجل تقوية أنفسهم وإضعاف الطرف الآخر. لكنه من المعلوم أنه عند كروزيه أن كل إستراتيجية تضمن قدرًا من التعاون من أجل استمرار العلاقة واستمرار الفعل الجماعي المشترك، لان كل فاعل داخل المنظمة يدرك جيداً أن بقاء إستراتيجيته يتوقف أولاً وقبل كل شيء على استمرار علاقة التعاون هذه لأنهم لا يدركون أنه لا وجود لأي إستراتيجية فردية إلا ضمن هذا الفعل الجماعي المنظم. وكذا نجد أن كل الفاعلين الممتنمين إلى جماعة ما أو منظمة ما يعملون جميعاً على إيجاد الطرق والوسائل التي تسمح لهم بدمج استراتيجياتهم والأهداف الخاصة بكل واحد منهم مع بعضهم البعض بالطريقة التي يمكنها من الاستمرار في العلاقة من أجل تحقيق الهدف المشترك. ولذا يقول كل من ميشال كروزيه وفريدبرغ: " أن الاستراتيجيات المتبنية من طرف الفاعلين داخل المنظمة ليست وليدة أهدافهم الخاصة، أو الموارد التي هي تحت تصرفهم فقط، وإنما هي وليدة كذلك قدرتهم على تنظيم أنفسهم من أجل إنجاز عمل جماعي مشترك، فهذه القدرة الجماعية ليست بعملية ميكانيكية، أو وليدة ظروف آنية بل هي وليدة أطر مرجعية وثقافية".⁽²⁾

3- الموجهات التي تحكم السلوكات وتوجه الأفعال الاجتماعية في التنظيم البيروقراطي الجزائري:

إن فهم السلوك البشري والعمل الجماعي داخل المنظمة، أو في إطار الفعل المنظم والهادف، كان ولا يزال محل تجاذب نظري متعدد ومتنوع لكل منها منطلقاته وتصورات. وفي هذا يرى محمد المهدي بن عيسى، أن تفسير السلوك البشري أو الفعل الاجتماعي داخل المنظمة كان موضوع لعدة مقاربات أساسية هي:⁽¹⁾

- أن السلوك البشري تحكمه الاستعدادات النفسية والثقافية للأفراد.
 - أن السلوك البشري داخل المنظمة هو إجابة لوضعية خاصة وواعية يعدها الأفراد لها.
 - أن الفعل الاجتماعي هو موقف استراتيجي من طرف الفاعل.
 - أن السلوك البشري داخل المنظمة هو نتاج لنسق ثقافي أو تفاعل ثقافي.
 - أن السلوك البشري داخل المنظمة هو نتاج لقدرة ثقافية وحضارية.
- إن الفعل الاجتماعي هو عبارة عن توليفة أو تشكيلة من العلاقات الاجتماعية، التي تتحدّد انطلاقاً من العلاقة بين فريدين اجتماعيين أو بين هؤلاء والطبيعة. أو كما يقول فيليب برنو P.Berniou: " هو تشكيل لعلاقات اجتماعية متفاعلة، لكن هذه العلاقات يحددها مجال تنظيمي يظم مجموعة من القواعد القانونية الرسمية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، ويوجهها إطار مرجعي من المعايير". إنه من الملاحظ من هذا التعريف أنه عندما نتكلم على فعل جماعي داخل المنظمة فإننا نتكلم على علاقات اجتماعية، وعلى علاقات تحكم هذه العلاقات الاجتماعية التي هي علاقات تضامن وتساند، أو نزاع وصراع... الخ. ونتكلم عن

(2) - نفس المرجع ، ص 42 .

(1) - للمزيد للتوسع في المقاربات المفسرة للفعل الاجتماعي داخل المنظمة ارجع إلى محمد المهدي بن عيسى ، علم الاجتماع التنظيم ، نفس المرجع ، ص 12 .

مجال تنظيمي يقين ويحدّد هذه العلاقات والتفاعلات وفق منطق خاص، وتتكلم كذلك عن قيم ومعايير توجه السلوكات غير المقننة. وهذه المعايير سواء كانت تنظيمية أو شخصية نابعة من الاستراتيجيات الذاتية، فإنها اختيارية توجيهية، أي لا تتصف بالإلزامية مثل المجال التنظيمي المقنن. وبهذا نستطيع القول أن الفعل الجماعي الهادف داخل المنظمة يتحرّك ضمن ثلاث أطر ومجالات رئيسية: مجال قانوني تنظيمي من جهة أولى، وداخل مجال ثقافي أو معياري من جهة ثانية، وداخل مجال استراتيجي من جهة ثالثة: (2)

- المجال التنظيمي: بما يتضمنه من قواعد وقوانين رسمية.

- المجال الثقافي المعياري: بما يتضمنه من معايير وقيم.

- المجال الاستراتيجي: المنطلق من الأهداف الجزئية والكلية.

وفي الدراستين الميدانيتين التي قام بهما محمد المهدي بن عيسى حول التنظيم الصناعي في الجزائر. (3) تبين له من خلال الدراسة والتحليل لواقع المؤسسة الاقتصادية في الجزائر أن السلوكات والأفعال لا تتحكم فيها المجالات الثلاث السابقة بطريقة متصلة ومتوازنة، بحيث وجد أن القوانين التنظيمية والرسمية لا تأتي موضحة وشارحة لقيم ومعايير النجاعة والفاعلية، أي لا تأتي لتكريس الدور الوظيفي وفق معايير ومقاييس الجودة والفاعلية. كما وجد أن السلوكات الفردية للعمال والمسيرين على حد سواء تتحكم فيها الاستراتيجيات الجزئية المنطلقة من الأهداف الخاصة لكل فرد فيها، وليس من أهداف جزئية من الإستراتيجية الكلية للمؤسسة. أي أن الاستراتيجيات الفردية تعمل منفصلة على الإستراتيجية الكلية للمنظمة وتمتددة عليها. هذه الإستراتيجية الفردية تنطلق من الأنا الشخصي وليس من أنا الجماعة أو أنا المنظمة. فهي في الحقيقة عبادة الأنا الفردي. والقوة المحركة لسلوكات العمال في المؤسسة الاقتصادية. وبهذا فإن السلوكات والأفعال التي تتحكم فيها الاستراتيجيات النابعة من المصلحة الذاتية التي تتم بدافع ما اصطلاح عليه بـ "السلطوية" و "الزبونية".

3-1- السلطوية (السلطة الذاتية):

يعبّر هذا المصطلح على واقع متقهقر ومتدهور يفقد فيه التنظيم الاقتصادي أدنى مقومات استمراره وآدائه لوظائفه، لعدم قدرته على إنجاز الأهداف التي أنشأ من أجلها بالفاعلية المطلوبة، وذلك لغياب التضامن بين الأفراد المكونين له من أجل تحقيق الأهداف التي وجدوا من أجلها في المنظمة. بمعنى آخر عدم قدرة النسق الثقافي الفرعي على تحقيق آليات الدمج والضبط الاجتماعي في توجيه السلوكات والأفعال وفق متطلبات النسق الفرعي للأهداف. لأن وجود السلطوية كمنطق ثقافي وعقلنة شخصية موجهة لسلوكات وأفعال العمال داخل المؤسسة هو مؤشر على انتقال أنا الجماعة أو أنا المنظمة الى مستوى أنا الفرد. فالسلطوية هي عبادة الأنا الفردي بحيث يصبح الفرد العامل لا يرى نفسه عضواً أو جزءاً من الكل، بل يرى نفسه مركز هذا الكل، أو يعمل على أن يكون مركز هذا الكل. (1)

السلطوية لا تنفي الترابط الاجتماعي أو العلاقة الاجتماعية التي تقوم على المعاشرة والمأنسة La Sociabilité لكنها تنفي أن يكون هذا الترابط، أو هذه العلاقة توجهها قيمة وظيفية أو حضارية، فوجود هذه العلاقة يكون من أجل:

- تحقيق مصلحة ذاتية شخصية في المقام الأول.

- حماية مصالح حصل عليها الفرد من وجوده في التنظيم.

(2) - وللمزيد اطلع على محمد المهدي بن عيسى ، نفس المرجع ، ص.ص 105.99 .

(3) - محمد المهدي بن عيسى ، تحليل سوسيولوجية لازمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري (دراسة حالة وحدة عتاد الخرسانة بالخراس في الجزائر العاصمة) ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والعمل والمنظمات ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 1995.1996 .
- محمد المهدي بن عيسى ، ثقافة المؤسسة (دراسة ميدانية للمؤسسة العمومية في الجزائر حالة باب غاز بغرداية) ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، السنة الجامعية 2004.2005 .

(4) - محمد المهدي بن عيسى "ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة"، مجلة الباحث، العدد 03 ، 2004 ، جامعة ورقلة ، ص 153 .

وبالتالي إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة المنظمة أو جماعة الانتماء سواء كانت هذه الجماعة مهنية أو ثقافية أو سياسية التي يعمل معها. إلى درجة لا يستطيع فيها أن يوفق فيها بين المصلحتين، فإنه يضحي بمصلحة المؤسسة أو الجماعة المهنية سواء ذلك بصورة مباشرة وصريحة، أو بصورة غير مباشرة وضمنية. فيصبح للفرد في هذه الحالة قضايا تخدم مصلحته الذاتية أكبر وأوسع وأهم من القضايا التي تخص دوره الوظيفي أو تعرقله.

السلطانية كبنية ذهنية أو ثقافة تنظيمية تشكلت وتطورت مع تطور نمط الإنتاج الصناعي في الجزائر، ولهذا نجد أن سلوكيات وأفعال الأفراد في التنظيم تتراوح بين مقومات الثقافة السلطانية، ومقومات المجتمع المحلي حسب درجة اندماج كل فرد في هذه الثقافة أو تلك. ولكن مهما يكن من أمر فإن سلوكياتهم وأفعالهم تكون على حساب قيم ومقومات العقلنة الاقتصادية والدور الوظيفي المرتبط بها، والذي يقتضي التضحية بكل ما هو آني مصلحي نفعي ذاتي، من أجل ما هو مستقبلي جماعي حضاري. ففي الثقافة السلطانية تعطي المكانة والترتيب الاجتماعي داخل المؤسسة على أساس المهارة الشخصية، وليس على أساس الجهد المبذول، أو على أساس التفاني في خدمة غاية وأهداف المنظمة. إذ تكون الأهمية للمكانة على حساب الدور والمهارة الفردية وعلى حساب الكفاءة الحقيقية. فتسود أولوية الحقوق على الواجبات. كما أن السلطة القسرية والضابطة لا تكون للعقلنة الاقتصادية القائمة على اختيار الوسائل المناسبة للأهداف المحددة من منطلق الإستراتيجية الكلية للمنظمة، بل تكون للعقلنة الذاتية القائمة على اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف شخصية من منطلق الاستراتيجيات الذاتية لا غير.⁽²⁾

وعليه فإذا كان كيان أي تنظيم عقلاني والأفعال فيه تتوقف على وجود ثلاث مبادئ أساسية هي:⁽¹⁾

- الهوية: أي أن الفعل الاجتماعي لا بد أن ينطلق من هوية ليخدمها ويحقق أهدافها ومصالحها، والتي لا بد أن تكون في التنظيم الاقتصادي العقلاني متجاوزة لهوية الأفراد المتواجدين فيه.
- المعارضة: الفعل الاجتماعي يأتي كذلك لمعارضة أو مصارعة كيانات أخرى، والتي يجب أن تكون في التنظيم الاقتصادي العقلاني متجاوزة لحدوده.
- الشمولية: ويقصد بها مجموعة القيم أو القيم الثقافية سواء كانت حضارية تاريخية أو ظرفية ووظيفية، التي تعمل على توجيه السلوكيات والأفعال للأفراد المتواجدين في التنظيم وتوحيدها لتشكيل كيان أو بنية اجتماعية متكاملة ومتضامنة، من أجل تحقيق الهدف، فيجب على هذه القيمة أن تكون متجاوزة لحقيقة الأفراد المشكلة له.
- فالتنظيم الذي تسود فيه السلطانية تكون فيه هذه المبادئ الثلاث كلها متطابقة لا تتجاوز أي واحدة منها، بأي حال من الأحوال حدود الذات الفردية أو الدوات الفردية للمشكلة للتنظيم الاقتصادي، التي تعمل إلا على تحقيق السلطة الذاتية، فعندما يفقد التنظيم نظامه وتضامنه الداخل، أي يقدر الدمج والضبط الاجتماعي، وينشأ بذلك مصادر الحكم والقيادة وعوامل الترتيب الاجتماعي ليصبح منبعها المكانة الهرمية المكتسبة عن طريق المهارة الشخصية والزبونية وليس الدور الوظيفي والتاريخي.

3-2- الزبونية:

هي وسيلة أو آلية من آليات الدمج الاجتماعي في ثقافة حديثة ومتطورة، أي أنها تستعمل من طرف التنظيم العقلاني الحديث، كوسيلة من أجل غرس قيم الثقافة الحديثة والمتطورة. يرى بن عيسى أن الزبونية كوسيلة لم تعد في خدمة الثقافة الحديثة، أو في

(2) - نفس المرجع ، ص 154 .

(1) - نفس المرجع السابق ، ص 154 .

خدمة الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، بل لخدمة اللاعقلنة أو لخدمة ما اصطلح عليه بالسلطوية. وعليه فالزبونية بالنسبة له جاءت لتكريس علاقات اجتماعية تتم في شكل تبادل سلعي (خذ وهات) في المؤسسة الاقتصادية الحديثة التي هي مجال لهذه العلاقة. فهي وسيلة أو طريقة ليست لتنمية وخدمة الهدف التي من أجله وجد الأفراد في المؤسسة بل لخدمة وتنمية وتوسيع هامش المناورة وصيد السلطة الذاتية للأفراد فيها.

إنه بالرغم من أن السلطوية هي القوة المحركة للعلاقات الاجتماعية في تنظيم ما، فالزبونية تمنح بدورها للسلطوية إمكانية وجودها واستمرارها وتنميتها. فالعلاقة بينهما إذن هي علاقة تلازم بحيث تشكلان معاً نظاماً ديكالكتيكياً ديناميكياً مكلف وغير اقتصادي. لأن استعمال الزبونية في المؤسسة الاقتصادية يعمل على تأسيس لشكل اجتماعي، أو بنية اجتماعية على أساس الحافز المادي المباشر وغير المباشر، وغالباً ما يكون هذا الحافز من أجل شراء الخضوع والاستسلام لشخص السلطوية وليس للتنظيم ككل.

وقد خلصَ بن عيسى في دراسته الأولى⁽¹⁾ بأن السلوكات والأفعال داخل المنظمة لا تتم بدافع العصبية، ولا بدافع البيروقراطية بمفهومها العامي والعلمي، وإنما بدافع السلطوية. ففي دراسته وتحليله للخصائص التنظيمية والتسييرية للمصنع ولل استعدادات الذهنية ومستويات الوعي المترتب عنها لدى عمال المصنع، خلال المراحل التاريخية والواقعية، استنتج منها نتائج عديدة نذكر من بينها:

- نظراً لغياب التنظيم التقني للعمل القائم على أساس سلسلة تركيب الميكانيكية، أصبحت الرقابة تتميز بطابعها التسييري وليس التقني، وتشتتت وأصبحت من خصائص عدة مناصب ومستويات تنظيمية، كما تعددت أماكنها بحيث أصبحت بها مستويات متعددة، وفتحت للعامل أمامه مجالات عدة، منحت حرية المناورة للتملص منها، فقد تبين له أن الرقابة أُفرغت من محتواها وانحرفت عن مجراها، إذا لم تعد لتحقيق سلطة التنظيم في المصنع، والأهداف الإنتاجية والاقتصادية، بل لتحقيق السلطة الذاتية والمصلحة الشخصية للأفراد.

- إن وتيرة العمليات الإنتاجية لا تخضع لنظام التنظيم، بل تخضع لإرادات أفراد هذا التنظيم من أجل تدعيم كل واحد منهم سلطته وهيئته، وهنا أصبحنا أمام حالة السلطوية التي تُمكن صاحبها في الدخول في العلاقة الزبونية.

- إن تدهور حالة الآلة أدى إلى تدهور في طبيعة العمل ومحتواه، بحيث لم يعد يتحكم فيه التنظيم التقني القائم على أساس سلسلة الإنتاج الذي تتطلبه مرحلة الإنتاج الجماعي الواسع، ولم تعد تتحكم فيه الكفاءة والمؤهلات المهنية التي يتطلبها منصب العمل، وإنما أصبحت تحكمه وتقوده المهارات الفردية والشخصية للعامل، ومدى قدرته الذاتية في مواجهة وضع ما عند قيامه بالمهام المنوطة به.

- تُشكّل داخل المصنع كيانات لكل منها نفوذها وسلطانها على الفئة العمالية، وكذا على التنظيم في المصنع؛ وقد صنّفها الباحث فيمايلي:

(1) - محمد المهدي بن عيسى، تحليل سوسولوجية لازمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري (دراسة حالة وحدة عتاد الخرسانة بالخراسان في الجزائر العاصمة)، مرجع سبق ذكره، ص.ص 252.148.

- سلطة رسمية رئيسية وتمثل في النظام الرسمي بكل مؤسساته.
 - سلطة قانونية هامشية وتمثل في التنظيمات التي تشكلت في المصنع بموجب نصوص قانونية كالنقابة العمالية، وهيئات التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وخلية الحزب داخل المصنع.
 - سلطة فعلية غير رسمية أو هامشية وتمثل في التنظيمات غير الرسمية، والتي يكون الرابط الأساسي فيها هو العامل المهني والمشكلة أساساً من النخبة المهنية التي تتميز بالاقدمية والكفاءة، وتُحكّمها في السيطرة الإنتاجية.
 - سلطة غير رسمية وهامشية وتمثل في التنظيمات غير الرسمية التي تقوم أساساً على الرابط الثقافي أو الاجتماعي أو الجغرافي أو الحزبي، أو على الرابط الذاتي.
- ويمكن لهذه الأصناف الأربع أن تعطي إشكالاً، وبذلك فالصراع الحقيقي انحراف عن مجراه ليأخذ شكل تهديم وتحطيم الذات.
- لاحظ أن السلطة تجزأت في المصنع إلى ابطط علاقة ممكنة، وعليه يرى الباحث أنه لم نعد أمام سلطة بل أمام سلطوية.
 - وجد أن عدم تأهيل النمط التنظيمي والتسييري في المصنع أفضى إلى عدم تأهيل الأفراد الذين ينتمون إليه.
 - لاحظ أنه على مستوى الهيئات الرسمية هناك هيتان رسميتان تعملان كل ما في وسعها ممارسات زبونية وغيرها من اجل استحواد كل واحدة منها على السلطة الفعلية في المصنع.
 - واستخلص في الأخير أن النمط التنظيمي المتميز بالسلطوية والزبونية، والتي تعمل في نفس الوقت على تكريسهما، حجب المشروع الحقيقي الذي كان من المفروض أن يكون المبدأ الموجه لسلوكهم في المصنع. وبالتالي أصبح المشروع الذاتي الشخصي الذي يعمل على تحقيق المنفعة بصورة مباشرة، أو غير مباشرة أساساً لكل علاقة سلطة وقيادة في المصنع.
 - أما في دراسته الثانية حول ثقافة المؤسسة⁽¹⁾. فقد انتهى إلى جملة من النتائج، والتي نذكر من بينها:
 - أن هناك توجه لدى أفراد المنظمة في عدم النظر للفعل كقيمة في حد ذاته يحرك سلوكياتهم ويوجه أفعالهم، ولا اعتبار العمل كضرورة وظيفية نابعة من وجودهم بالمؤسسة، بل إن أغلبيتهم يرجعون أهمية العمل وضرورته لعوامل ذاتية وشخصية مرتبطة بالحاجة المادية أو الحاجة النفسية أو الاجتماعية، وهو ما يتناسب مع المستوى الأول والثاني والثالث والرابع من سلم ماسلو للحاجات.
 - أن الرقابة داخل المؤسسة تكون إما رقابة غائبة، وإما مرتبطة بإرادة الرئيس، وإما مرتبطة بإرادة المعنيين في نهاية المطاف، وهذا ما أعطى للعامل داخل المؤسسة استقلالية في العمل وقدرة على المناورة حسب قدرته على تكوين منطقة نفوذ، وسلطة ذاتية انطلاقاً من الرهانات التي يحتكم إليها.
 - أن نسبة كبيرة من العمال يستعملون السلطة في علاقاتهم التفاوضية مع التنظيم الرسمي من اجل الدفاع عن مكاسب أو الحصول على مزايا، أو وفق إستراتيجيتهم الخاصة، وأن الذين لا يمارسون هذه السلطة في علاقاتهم التفاوضية مع المؤسسة ليس لأنهم لا يرغبون في ذلك بل لأنهم لا يستطيعون ذلك.
 - إن غياب مفهوم العمل كإطار مرجعي يوجه السلوكات والأفعال، وكقيمة ثقافية ووظيفية وحضارية، أدى بهذه الأفعال الجماعية الاجتماعية أن تكون مؤطرة وموجهة بالاستراتيجيات الذاتية والخاصة بأصحابها. وما ساعد على ذلك الأسس التي يقوم عليها التنظيم في المؤسسة كونها غير قادرة على ضمان إعادة الإنتاج للسلوكات والأفعال الإنتاجية، وفق مقتضيات الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.

(1) - محمد المهدي بن عيسى، ثقافة المؤسسة (دراسة ميدانية للمؤسسة العمومية في الجزائر حالة بابب غاز بغرداية)، مرجع سبق ذكره، ص 365.

- أن العوامل التي تتشكل على أساسها مجموعات الانتماء في المؤسسة هي متعددة، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الكيانات الاجتماعية داخل المؤسسة، لكن هذه الانتماءات غير مستقرة وثابتة، بل تتميز بالمرونة وعدم الاستقرار، مما ترك مجالاً لكل عضو أن ينتقل من مجموعة إلى أخرى حسب إستراتيجيته ومصالحته الظرفية.
- وقد استخلص في الأخير إلى حقيقة مؤداها أنه ليس لدينا ثقافة المؤسسة بالمفهوم الاصطلاحي عند E.H.Schien وآخرون بل لدينا ثقافة أفراد داخل المؤسسة التي توظفها وتوجهها الاستراتيجيات الذاتية الخاصة بأصحابها، وهذا ما يميز المؤسسة الاقتصادية والعمومية في الجزائر.

خامساً- التعددية الحزبية:

فهنا فيما سبق أن الأفراد داخل المجتمعات المحلية، وبالتنظيمات البيروقراطية سلوكياتهم وأفعالهم، تتحكم فيها وتوجهها ثقافة السلطوية وقيم الزبونية. أي تتحكم فيهم نزعة الأنانية نحو تعظيم قوتهم ومصالحهم الذاتية والشخصية الخاصة بهم. فالأفراد كوحدة من الوحدات التي يتكون منها المجتمع، يتميز كل واحد منهم بنزعة فردية، أي تأكيد للذات الفردية في مقابل النزعة الجماعية. وهذا نجده في التنظيم البيروقراطي أو في المجتمع. فإنه من المؤكد أن الفرد في المجتمعات التقليدية مضمور ولا وجود له إلا ضمن الأسرة والعشيرة والقبيلة. فالهوية الجماعية هي التي تتحدد مكانته وسلوكياته وتوجه أفعاله، وأنه مكلف بالدفاع عن هذا الكيان الجماعي، فالوعي الفردي بهذا المعنى يعد نتاجاً للوعي الجماعي. إذ أن الإنسان في المجتمع لا يستطيع التخلي عن اجتماعيته، بل يخضع للجماعة. يقول دوركايم: " أن ما يجعل الإنسان إنساناً بمعنى الكلمة، أتماً هو القدر المعين الذي يستطيع أن يتمثله من مجموع الأفكار والتصورات والمعتقدات والعواطف ومبادئ السلوك التي يطلق عليها مجتمعه اسم الحضارة " (1). ففي مجتمعاتنا الحديثة تعددت الاختيارات والانتماءات بالنسبة للأفراد، فمنهم من يشده ولاءه وانتماءه لجماعته القرابية والقبيلية وكل مؤسسات المجتمع التقليدي المستمرة في حضورها بالمجتمع الحديث، بالتالي تتشكل لهم هويات جماعية تقليدية، ومنهم من يشده الولاء انتماءه إلى مؤسسات الدولة الحديثة كالنقابات العمالية، والجمعيات والمنظمات المجتمعية، والأحزاب السياسية وبالتالي تتشكل لهم هويات سياسية، فالأفراد في هذا، وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الخاصة، ينضوون تحت فئة أو حزب يحسبون بالانتماء إليه، أو يظهرون بأنهم منتمون له، فيناقضون في ذلك "نفاق سياسي"، ويحاولون بكل الطرق والوسائل تحقيق إما المصلحة العامة من خلال وصولهم كجماعة منظمة للسلطة، وأما مصالح الأعضاء والمنتخبين في علاقاتهم بالجماعة أي مصلحة الجماعة الحزبية ككل

(1) - حسن الكحلوي، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003، ص 332.

(أهدافها وبرامجها وتطبيق أفكارها)، وإما تحقيق السلطة الذاتية من خلال العلاقات الزبونية كقيمة سياسية واجتماعية في علاقاتهم الاجتماعية، وتحقيق المصالح الشخصية من خلال بناء استراتيجيات فردية وجماعية، بغية تحقيق الأهداف والمصالح. ويكون هذا في إطار الدولة (المشاركة في الحكم، النقاشات، المعارضة، تنظيم التجمعات الحزبية... الخ) أو في إطار تنظيم إداري وهيئات إدارية كالمجلس الوطني الشعبي، ومجلس الأمة، والمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية.

1 - تعريف الحزب السياسي:

اختلف العلماء في إيجاد تعريف جامع ومانع للحزب السياسي، ونجد أن جميع التعاريف التي تناولت الأحزاب السياسية تمحورت حول إظهار الإيديولوجية من جهة، والقوة التنظيمية من جهة أخرى، ومن ذلك نذكر مثلاً:
عرفت الموسوعة السياسية الحزب السياسي بالقول: "الحزب السياسي مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة، والمبادئ المشتركة، يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، وهم يرتبطون بعضهم ببعض وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد علاقاتهم وسلوكياتهم في العمل".
أما ماكس فيبر فيرى أن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على: "علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء المنتمين له". أما الحزب عند بيير بورديو هو: "تنظيم يظم مجموعة من الأفراد تدين بالرؤية السياسية نفسها، وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر قدر ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، أو الحصول على الأقل التأثير في علاقات وقرارات السلطة".⁽²⁾

قام احد الكتاب الأمريكيين الذين اشتهروا بالكتابة في ميدان الاحزاب السياسية وهو جوزيف بالامبارا Joseph Lapalambara بتحديد أربعة معايير يتركز عليها الحزب، وعلى ضوءها وضع تعريفاً علمياً للحزب السياسي بكونه: "منظمة مستمرة ودائمة، بمعنى أنه منظمة يتجاوز عمرها السياسي عمر الأعضاء الذين شكلوه. وهو منظمة تتركز على قاعدة مستمرة منظمة جيداً. وهناك علاقة تنظيمية بين القاعدة القمة. وأن غاية الحزب هو الفوز بالسلطة أو المشاركة في ممارستها مع الآخرين سواء على المستوى الوطني أو المحلي".⁽¹⁾

وقد عرّف مصطفى محمد عبد الجواد الحزب السياسي بأنه: "اجتماع عدد من الأفراد، يعتنقون مبادئ معينة في التنظيم المستمر، وذلك للدفاع عن أفكارهم بمشاركتهم في الحياة السياسية بهدف الوصول إلى السلطة رسمياً والتأثير فيها".⁽²⁾
وقد عرّف المشرع الجزائري الحزب السياسي بأنه: "جمعية ذات طابع سياسي - ويقصد بهذا الحزب السياسي - تعمل على جمع عدد من المواطنين حول برنامج سياسي معين، بقصد تحقيق هدف لا يُدْرَج ربحاً، وسعيًا للمشاركة في الحياة السياسية، إنما في ذلك الوصول إلى السلطة وممارستها وذلك بوسائل ديمقراطية". وأضاف إلى هذا: "أنه لا يجوز لأي جمعية ذات طابع سياسي أن تبنى تأسيسها على قاعدة، أو على أهداف تتضمن الممارسات الطائفية والجهوية والإقطاعية والمحسوبية".⁽³⁾

2 - ماهية التعددية الحزبية:

للتعددية الحزبية معنيان: عام وخاص. أما المعنى العام فالتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية، أي يُعطى لأي جماعة ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، وحرية المبادرة الفردية والجماعية والقبول بالتنوع والتعدد، وفتح القنوات

(2) - أحمد المالكي وآخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص.ص 238 - 129.

(1) - Roger . Gérard Schwartzberg , *Sociologie Politique*, Paris, Edition Montchestien, E.J.A, 5^{eme} Edition ,1988, p 402

(2) - مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث في النظام الإسلامي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003، ص 120.

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/89 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 05 جويلية 1989.

للحوار والتشاور. وأما المعنى الخاص فهو يشير إلى وجود ثلاث أحزاب فأكثر كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام خلال تنظيم ثابت ودائم يُكسبها قوةً واستقراراً.

التعددية الحزبية تعكس التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في كل مجتمع من المجتمعات. فالتعددية تنشأ من تعارض وجهات النظر، واختلاف الأهداف ووسائل تحقيقها، مع وجود جماعات تسعى لعرض حلول لتلك التناقضات والمشاكل القائمة من خلال تشكيل أحزاب لها برامجها ومخططاتها واستراتيجياتها قريبة المدى والبعيدة. والهدف التي ترمي إليه هذه التنظيمات السياسية -الأحزاب- هو الوصول إلى دفة الحكم وتسلم المراكز الرسمية للسلطة السياسية، سواء كانت على مستوى الدولة أو على مستوى الجماعات المحلية، في سبيل إدارة الشؤون العامة على أفكارها وبرامجها ومناهجها.

يقول الجابري بشأنها أنها: "مظهر من مظاهر الحدائث السياسية، ويقصد بالحدائث السياسية أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس فيه الحزب بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء. وبالتالي التعايش في إطار من السلم على الحلول الوسطى المتنامية".⁽⁴⁾

كما تعني التعددية الحزبية كذلك وجود عدد من الأحزاب في مجتمع معين، والمعترف بها من قبل النظام السياسي السائد، والتي تسعى للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بطرق شرعية عن طريق التنافس النزيه، ويهدف تحقيق مصالحها ومصالح جماعاتها وجماهيرها. وأن لكل حزب مبادئ ومنطلقات وإيديولوجيات وأفكار. أن التعددية الحزبية لا تتعلق بالآراء الفردية التي يعتنقها الأفراد بقدر ما تتعلق بالعلاقات الاجتماعية من نوع معين. والقانون هو الذي يُنظم العلاقات الاجتماعية. ولكن الظاهر من خلال التحقيقات الميدانية أن سلطة الحزب تتعلق من أولها إلى آخرها غالباً بالآراء الفردية للرئيس أو للعضو البارز بها. كما لا تعتبر الأحزاب السياسية أحزاباً بمدلولها السياسي العلمي الذي اصطلحنا عليه وعرفناه فيما سبق، ذلك أنها مجرد تشكيل جماعات مصلحة، كما نذهب لاعتبارها تعبيرات شكلية في غالب الأمر عن حقائق اجتماعية ساكنة وجامدة لا تتبدل ولا تتغير. والواقع الاجتماعي لهذه الأحزاب قد تكون عشيرة أو قبيلة أو طائفة أو مذهب ديني أو غيرها. بحيث أن الأحزاب السياسية تعتمد اعتماداً كلياً في وصولها للسلطة وأثناء الانتخابات المحلية على القبائل المشكلة للمجال العمري. بل وأن القبائل تعتمد عليها وتستخدم الأحزاب السياسية كمنطقة من أجل الوصول إلى السلطة، وبهذا تكون ازدواجية وعلاقة تبادلية بين الحزب والقبيلة أو بين القبيلة والحزب. وهذا لأن الأحزاب السياسية هي وليدة واقع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي متميز، وظهرت في مناخ اجتماعي وثقافي ينوء بالولاءات التقليدية، هذا ما يضيفي إلى مشاركة سياسية غوغائية. فتصبح الهيئات المنتخبة تتحكم فيها وتسيرها إما خلفيات سياسية بحتة، أو سلطات فعلية ذاتية تستعملها لاحتراز المكانة والسلطة الرسمية، أو خلفيات قبلية واضحة، فتصبح الغلبة لاعتبارات عشائرية قبلية وولاء شخصي على اعتبارات المصلحة العامة والروح الجماعية والانتماء الحزبي في أغلب الأحيان.

تتعدد الأحزاب السياسية في المجتمع السياسي، وتبرز وتنشط في مؤسسات الدولة التشريعية والدستورية والتنفيذية، كما تعمل وتحقق أهدافها ومصالحها وبرامجها الظاهرة والكامنة وتتنافس ثم تتصارع من أجل الوصول إلى السلطة ومناطق النفوذ والقوة في مؤسسات الإدارة المحلية بالمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية.

3 - التنظيم في تنظيمات الإدارة المحلية: (المجالس الشعبية المحلية المنتخبة).

إن الهيئة أو المجلس هو تنظيم بيروقراطي بحد ذاته، لأنه شكل بنائي يحدّد الوظائف الأساسية الإدارية، والأساليب التي يستخدمها فيها، به تقسيم للعمل والتخصص وتوزيع للأدوار والمسؤوليات، ولكن هذا ليس على حسب الكفاءة المهنية، ولا على حسب المستوى التعليمي أو على حسب الخبرة المعنية وغيرها، بل وحسب الفوز بالأغلبية عن طريق الانتخاب. كما أنه في الوقت نفسه يُمثل تجمعاً أساسياً تحكمه مجموعة من العلاقات الاجتماعية والتصرفات النابعة من البيئة التي يعمل الأفراد في ظلها وهو نظام

(4) - وعد صالح اللوسبي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، عمان: دار المجدلوي للنشر والتوزيع، 2006، ص 38.

مفتوح يتفاعل مع الأنظمة الرسمية وغير الرسمية ومع الأنظمة البيئية يؤثر ويتأثر بها. كما أنه عبارة عن بنية تنظيمية تتحدد فيها أنماط من العلاقات الاجتماعية سواء منها الرسمية وغير الرسمية نظراً لتشكلة من مجموعات تنظيمية رسمية كالأعضاء المنتخبين داخل تنظيم بيروقراطي يحدد سلوكياتهم وأفعالهم ومن مجموعات غير رسمية كالجماعات القرابية (العائلية والقبلية والعشائرية) وجماعات الرماله وجماعات فئات السن والمستوى التعليمي ... الخ.

4- الإدارة المحلية وظائفها ومستوياتها:

1-4 - وظائفها:

يعتبر مصطلح الإدارة المحلية عن ذلك التنظيم الإداري التنفيذي البحت الذي لا صلة له بسيادة الدولة، وإنما يحقق في الواقع ما يسمى باللامركزية الإدارية، ونظام الإدارة المحلية بهذا المعنى هو نظام في الإدارة، وليس نظاماً سياسية كالحكم المحلي. ويقصد كذلك بالإدارة المحلية ذلك الاستقلال المقصود على الجانب الإداري والتنفيذي دون أن تعطى أي سلطات تشريعية أو قضائية أو تخطيطية. فهي تخضع للنظام الإداري للدولة ولللقانون الإداري الذي تفرضه. كما يقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأ الانتخاب للجان المحلية الشعبية، وتدار من قبل مجالس مفوضة انتخابياً.⁽¹⁾

وبناءً على هذا يمكن القول أن الإدارة المحلية تشكل في الواقع ذلك النسق التنظيمي البيروقراطي الفرعي، أو الوحدة التنظيمية الإدارية الفرعية للنظام العام للدولة، وتحقق مؤسسات الإدارة المحلية البليدة والولائية المميزات والوظائف التالية:⁽²⁾

- إدارة المرافق المحلية بفعالية، والتخفيف من الأعباء المترتبة عن انشغال السلطات المركزية بالأمر الإدارية البحتة التي في الإمكان إسنادها إلى مؤسسات إدارية محلية بهدف التفرغ للمهام القومية المستعصية كالمدفاع والسياسة الخارجية والداخلية.

- إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية بهدف تنشئة تنشئة سياسية، وزيادة وعيه السياسي، وتحضيره للمناصب السياسية الوطنية العليا، وكذا بهدف التوسّع في الأخذ بالمبادئ الديمقراطية.

- التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية وضمان فاعليتها فيما يخص استفادة كل المواطنين دون استثناء، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في جانب توزيع الدخول المترتبة عن الضرائب وغيرها.

- ضمان تعاون المواطن مع الجهود التي تبذلها الدولة وإشراكه في هذا المجهود من ناحية التسيير، وتطوير عمل المرافق والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الازدهار لكل المواطنين.

- تحسين أسلوب الإدارة العامة وتفعيله من خلال تبني التجارب المحلية التي تعرفها بعض المناطق فيما يخص التنظيم والنجاح الإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

4-2 - مستوياتها:

تعمل الإدارة المحلية وتستمر في تحقيق أهدافها الرسمية من خلال جملة ترتيبات وقواعد تنظيمية وئى اجتماعية مكونة من مجتمعات مهنية وأفراد وأقسام ومصالح وغيرها. وكذلك من خلال مستويات تنظيمية محددة بوضوح في مراكز وادوار ورتب ومسؤوليات.

تقوم بمهام الإدارة المحلية مؤسستين اثنتين جد هامتين، وهما قبل كل شيء تنظيمين اجتماعيين بيروقراطيين، يتميزان بالاعتماد المتبادل بينهما أولاً، ثم كذلك بينهما وبين البيئة والمحيط الاجتماعي المنبثقة منه والمستمرة وهما:⁽¹⁾

4-2-1- الولاية:

تقوم الولاية كمؤسسة وتنظيم اجتماعي أساساً على عدة علاقات اجتماعية بين الأدوار والوظائف المختلفة المترتبة بشكل تصاعدي من أسفل إلى اعلي، أو العكس من أعلى سلطة إلى ادني سلطة في التنظيم. ويكون هذا الترتيب كالاتي:

(1) - محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع الإداري، الإسكندرية: منشأة المعارف، ب.ت، ص 422.

(2) - عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في الإدارة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص.ص 17.15

(1) - جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1978، ص 52.

- الوالي:

ويشكل اعلي سلطة تنفيذية في الولاية بحد ذاتها كمؤسسة، وكذلك في الولاية كإقليم جغرافي وسكاني محدد، ويساعده في عمله المجلس الشعبي للولاية، وكذلك الهيئة التنظيمية أي أولئك الأفراد الموزعون على كل الأقسام والمصالح والمكاتب كأدوار ووظائف.

- المجلس الشعبي الولائي:

يعمل على المساهمة في بناء سياسة الولاية الإدارية، ويشرف ويراقب عملها، وهو يمثل الإرادة الشعبية بوصفه منتخباً من طرف السكان المحليين. كما انه يعتبر جهاز تداولي يجسّد اللامركزية من خلال تسيير الشؤون الداخلية الخاصة بالولاية، بحيث أن الرقابة المطبقة عليه وصائية وليست رئاسية، ثم أن هذا النظام يتماشى والتقاليد الديمقراطية التي تسمح للمواطنين بانتخاب ممثلهم، مما يعطي نوعاً من المشروعية للنشاط الولائي.

إن من صلاحيات المجلس الترقية والتسيير الاجتماعي والتنمية المحلية كترقية المناطق المحرومة، ورفع المستوى المعيشي للفئات الفقيرة ومساعدتهم اقتصادياً واجتماعياً، وتقديم المساعدة الاجتماعية، والتنشيط الثقافي والرياضي، والسهر على إنشاء هياكل الاستثمار والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية التنموية كالإنارة الريفية والتشجير، كما له دور في الانجاز والتنفيذ والتجهيز الثقافي والرياضي والتربوي والتكوين والصحي، والتهيئة العمرانية، والتدخل بمساعدة البلدية مالياً وتقنياً.

تقوم هذه الوظائف والمهام لجان في مختلف الميادين المالية والاقتصادية والشؤون الاجتماعية والثقافية والتهيئة العمرانية والتجهيزات العمومية... الخ.

- الهيئة التنفيذية:

وهم كما سبق وأن ذكرنا الأفراد التنفيذيين في الولاية إذا اعتبرنا أن المجلس هيئة تشريعية، أولئك الذين توكل مهمة تطبيق القوانين التنظيمية والقواعد، وما يأمر به الوالي كما أنهم مكلفون بالسهر على السير الحسن للتنظيم في مختلف أبعاده وأهدافه.

4-2-2 - البلدية:

تعتبر هذه المؤسسة من أهم المؤسسات التي يبني عليها النظام الاجتماعي المحلي ككل، فهي من ناحية تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية وتعبر عنها، وتعكس برامجها وتتوسط مباشرة بينها وبين المواطن على مستواها الإقليمي، ومن ناحية أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي وتطلعاته وآماله واحتياجاته.

البلدية كالولاية أو كأي تنظيم اجتماعي ذو علاقات اجتماعية معينة تتسم بالتنظيم والتسلسل الهرمي والسلطة. فقد عرّفها المشرع الجزائري بأنها: "الجماعة للإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" (1). تعتبر البلدية في الجزائر قاعدة التعبير السكاني عن طريق الانتخاب، وتستجيب البلدية إلى بعدين اثنين: بكونها تعبر عن سلطة وامتداد للدولة من خلال تسيير المصالح العامة. وبكونها تعبر عن مجموعة منظمة لتسيير المصالح والأعمال والنشاطات المحلية. وتتكون البلدية من رئيس ومجلس شعبي بلدي وهيئة تنفيذية.

- المجلس الشعبي البلدي:

يبلغ عدد أعضائه من 07 إلى 33 عضواً، يُنتخبون في اقتراع عام لمدة خمس سنوات، ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر في دورات عادية، كما يمكن له الاجتماع في دورات استثنائية بطلب من الرئيس أو ثلث أعضاء المجلس، أو من الوالي. أما عن كيفية ممارسة المهام واتخاذ القرار فيتم ذلك عن طريق المداولة التي يشترط نفاذها وقانونيتها الأغلبية. ويمارس المجلس بصفته اطاراً قاعدياً سياسياً وادارياً الاختصاصات التالية: ♦

- اعتماد المخطط التنموي وتنفيذه، تماشياً مع المخطط الولائي للتهيئة العمرانية.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/90 المتعلق بتسيير البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 17 أبريل 1990.

♦ تعمّدنا سرد هذه العناصر والوظائف لأنها تعتبر وغيرها من الأسباب والموارد التي يتصارع حولها أعضاء الهيئة. وهذا ما سنفيض الحديث عنه في الدراسة الميدانية.

- المبادرة بالأعمال والإجراءات لتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- العمل على التكفل بالفئات المحرومة في مجالات الصحة والشغل والسكن.

- المراقبة المستمرة لعمليات البناء من ناحية مطابقتها والتزامها بالشروط والمعايير المنصوص عليها.

- المحافظة على المواقع الطبيعية والأثرية، ورعاية الجانب الجمالي والمعماري.

- إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، والمساهمة في النقل المدرسي.

- إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها.

- المساهمة في إنجاز وصيانة المنشآت الخاصة بالشباب والثقافة والرياضة.

- تشجيع السياحة وترقيتها، وصيانة المساجد والمدارس القرآنية.

- المشاركة لانجاز المؤسسات، والشركات ومقاولات البناء العقارية وفقاً للقانون.

- تشجيع إنشاء التعاونيات العقارية والفلاحية.

- تشجيع تكوين وعمل أي جمعية تسعى لحماية العقارات، بالإضافة إلى تكوين وتشجيع الجمعيات بمختلف أصنافها الاجتماعية والخيرية والثقافية وغيرها.

- المساهمة في ترقية برنامج السكن.

- المحافظة على الوحدة والأمن والنظافة العمومية، وتوزيع المياه الصالحة للشرب، وصرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات، ومكافحة الأمراض المعدية، مراقبة المواد الغذائية، وحماية البيئة والمحيط.

يتكوّن المجلس الشعبي البلدي من رئيس وهيئة تنفيذية ولجان تسييرية:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يمثل وفقاً للمادة 13 من قانون البلدية لسنة 1990 الهيئة الثانية بالبلدية، يتم تعيينه من ضمن القائمة الحزبية التي حازت الأغلبية، أما الصلاحيات المنوطة بالرئيس فهي تتحدّد على صورتين، بحكم الازدواجية الوظيفي الذي يتمتع به من حيث أنه يمثل البلدية والدولة على حد سواء على مستوى إقليم البلدية، كما أنه يتوّط بأمر تسيير البلدية بمصالحها، وتسيير المجلس البلدي الذي هو في الأساس عبارة عن هيئة لتسيير المدينة.

تتمثل صلاحياته بصفته ممثلاً للبلدية في أنه يمثل البلدية في كافة التظاهرات والنشاطات والمناسبات - يتولى باسم البلدية المحافظة على ثروات البلدية وأمواها وهيكلها وذلك من تسيير الإيرادات والإذن بالصرف ومتابعة ذلك - إبرام العقود الخاصة ببيع الأملاك والهيئات والوصايا والصفقات العمومية - تمثيل البلدية لدى القضاء واتخاذ كل الإجراءات القانونية للدفاع عن البلدية - توظيف عمال البلدية وتعيينهم وكذا ممارسة السلطة عليهم - تسيير الطرق وإنجازها وصيانتها. هذا وتشكل المادة 55 من قانون البلدية تمهيداً كبيراً لسلطات رئيس البلدية والمجلس ومنصبه ككل لأنها تسمح بسحب الثقة منه من طرف أغلبية ثلثي أعضائه.

وتتمثل صلاحياته بصفته ممثلاً للدولة فإنه يجوز على صفة ضابط الحالة المدنية، وصفة ضابط شرطة قضائية - نشر وتنفيذ القوانين _ الحفاظ على الأمن والنظام العام والنظافة العمومية والقيام بالإجراءات الاحتياطية والوقائية والإسعاف - ضمان سلامة الأشخاص والأموال والممتلكات في الأماكن العمومية - الحفاظ على النظام العام وسلامة الأشخاص والأملاك - جواز تسخير الأشخاص والأملاك في حالات الكوارث والأزمات - مراقبة مدى مراعاة القوانين والمعايير العمرانية في البناء - الترخيص بالبناء والتجزئة أو الهدم حسب القوانين المعمول بها - الاضطلاع بمهام وأعمال الحالة المدنية ..

- الهيئة التنفيذية:

يرأس هذه الهيئة رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعينه الحزب الحائز على الأغلبية في الانتخابات، ويساعده في أداء مهامه نواباً يختلف عددهم باختلاف عدد أعضاء المجلس الشعبي، كما تنص عليه المادة 50 من قانون البلدية وهذا على النحو الآتي:

- نائبان بالنسبة للمجلس البلدية المتكونة من 07 الى 09 منتخبين.
 - ثلاثة نواب بالنسبة للمجلس البلدية المتكونة من 11 الى 13 منتخب.
 - أربعة نواب بالنسبة للمجلس البلدية المتكونة من 23 منتخب.
 - ستة نواب بالنسبة للمجلس البلدية المتكونة 33 منتخب.
- أما صلاحيات الهيئة فتستمد مصدرها من الصلاحيات المخولة لرئيس المجلس الذي هو نفسه رئيس البلدية، تقوم بتنفيذ كل القوانين وبرمجة المشاريع التنموية، وتنفيذ كل مداوات المجلس، واختصاصاته تمتد أيضاً إلى اختصاصات المجلس التي سبق ذكرها آنفاً.

- اللجان:

يمكن أن يستعين المجلس في أداء مهامه بلجان دائمة وأخرى مؤقتة متكونة اساساً من أعضاءه، ويقوم الرئيس بتسييمها وتشكيلها وتقسيم المهام بها، على انه لا يوجد أي مانع قانوني بدعوة أي شخص لحضور جلساتها بمن يمكنهم إبداء المشورة وإعطاء المعلومات اللازمة. وتتمثل اللجان الدائمة في لجنة الاقتصاد والمالية CEF، ولجنة التهيئة العمرانية والتعمير CATU، ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية CASC، وفيه إمكانية تنصيب لجان مؤقتة حسب ضرورة المواقف والظروف. أما عن أسلوب تركيب هذه اللجان فإن ذلك يتم عن طريق مداوات المجلس الذي يعين رؤسائها، ويتم حسب الهويات السياسية (الأحزاب السياسية) المكونة للمجلس، في تركيب هذه اللجان عن طريق التمثيل النسبي الذي يعكس المكونات السياسية للمجلس.

3-4 - الأحكام المتعلقة بانتخاب ممثلي الشعب على مستوى المجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولاية :

- يُنصُّ القانون 13/89⁽¹⁾ على أن انتخاب المجالس الشعبية البلدية والولاية يتم بطريقة التمثيل النسبي. وتقول في هذا المادة 61: "ينتخب المجلس الشعبي البلدية والولائي لمدة 05 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد. تجرى الانتخابات في ظرف 03 أشهر السابقة لانقضاء المدة النيابية".
- تنظم المادة 83 من القانون 13/89⁽²⁾ الأحكام المتعلقة بتحديد أعضاء المجالس الشعبية الولاية، فعدد الأعضاء يتغير حسب عدد سكان الولاية الناتج عن عملية التعداد الوطني الرسمي الأخير وضمن الشروط الآتية:
 - 35 عضو في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة.
 - 39 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 250.001 و 650.000 نسمة.
 - 43 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 650.0001 و 950.000 نسمة.
 - 47 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 950.001 و 1.150.000 نسمة.
 - 51 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1.150.000 و 1.1250.000 نسمة.
 - 55 عضو في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.125.000 نسمة.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 13/89 المتعلق بالانتخابات ، الجريدة الرسمية ، العدد 09 ، الصادرة في 23 فيفري 1989 .

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 06/90 المتعلق بالانتخابات ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة في 27 مارس 1990 .

- وتنظم المادة 81 من القانون 13/89 الأحكام المتعلقة بتحديد أعضاء المجالس الشعبية البلدية، فعدد الأعضاء يتغير حسب تغير سكان البلدية الناتج عن عملية التعداد الوطني الرسمي الأخير، ضمن الشروط الآتية:
- 07 أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000.
- 09 أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 10.001 و 20.000 نسمة
- 11 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 20.001 و 50.0000 نسمة
- 15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50.001 و 100.000 نسمة.
- 23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 100.0001 و 200.000 نسمة.
- 33 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.000 نسمة.

- خلاصة الفصل:

إن المتمعن في الوظائف والأدوار والمهام التي تؤديها المجالس الشعبية المحلية البلدية والولائية، بيدوا له من الوهلة الأولى أنها تقوم بأدوار جلية في التسيير والترقية والتنمية الاجتماعية على أكمل وجه. فالتعريفات التنظيمية والقانونية تبرز لنا الوظيفة الظاهرة للمجالس، لكن إذا حورناها في مفهوم سوسولوجي مبني عن طريق الواقع المعاش وليس على دساتير وتأويلات. نقول أن المجالس كئني تنظيمية تقوم بوظائف عديدة، وإذا درسنا الوظيفة الكامنة نجد أنها عبارة عن تجمع أفراد ومجموعات انتماء سواء سياسية حزبية أو جماعات تنظيمية مهنية أو جماعات وعصبيات قبلية، أو أفراداً لهم أهدافهم ومصالحهم واستراتيجياتهم الشخصية. يبتغون تحقيقها من خلال انضمامهم إلى هذه الهيئات.

تنشأ بين الأفراد وجماعات الانتماء صراعات وصدامات نعتقد من خلال تخمينات أولية أن من عواملها صراع العصبيات والهويات الجماعية القبلية خاصة إذا علمنا أن العلاقات التقليدية والقبلية لها تأثير كبير وواسع داخل الهيئات المنتخبة بحيث أن بعضها يؤسس على أساس قبلي تقليدي وليس سياسي حديث. أو أنها هويات سياسية تتنافس بداية من اجل الوصول إلى السلطة التي تتضمن القوة والموارد النادرة، ثم تتحول إلى التصارع حين تكتلها من اجل بسط نفوذها وتحطيم الطرف الآخر لها. أو أنها استراتيجيات ذاتية وهويات فردية تسعى من خلال سلطتها الذاتية إلى توسيع مجال المناورة داخل التنظيم لتحقيق أهدافها الخاصة. أو أن التنظيم البيروقراطي من خلال تقسيم العمل ولمهام وتحديد المسؤوليات وكل ما يتعلق بالجانب التنظيم من سلطة والصراع حولها ويكون الصراع هنا أما الصراع بين الهويات السابقة على السلطة أو بين جماعات تنظيمية وهويات مهنية من أجل الوصول إلى السلطة التنفيذية، وإما الإبقاء والمحافظة عنها بكل الطرق والوسائل القانونية وغير القانونية ... وهنا نكون قد تكلمنا على عوامل الصراع داخل الهيئات المنتخبة، فماذا لو ربطنا عوامل الصراع بشكل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجال العمري المتواجدة فيه؟ وهذا ما سنتطرق له في الباب الثاني الميداني من دراستنا.

الباب الثاني.

- مدخل منهجي.

- الفصل الرابع: دراسة الحالة العمران والبنية الاجتماعية، وعوامل الصراع في الهيئات

المحلية المنتخبة.

- الفصل الخامس: العوامل المولدة للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة كمجالات منشأة

للصراع ومجالات يمتد إليها الصراع من المجتمع.

- مدخل منهجي .

- تمهيد.

أولاً: الإطار التحليل للدراسة.

ثانياً: الإطار المنهجي للدراسة.

1- المنهج المستخدم في الدراسة.

1-1- المنهج الوصفي.

- أسلوب المسح الاجتماعي.

- أسلوب دراسة الحالة.

2- أدوات جمع المعلومات.

2-1- الملاحظة والمشاهدة.

2-2- المقابلة.

2-3- الاستبيان.

2-4- السجلات والتقارير والوثائق الإدارية.

3- مجالات الدراسة.

3-1- المجال المكاني.

3-2- المجال البشري.

3-3- المجال الزمني.

4- كيفية وأساليب معالجة المعلومات والبيانات والمعطيات الإحصائية.

- تمهيد:

إن تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة خصوصاً في الدراسات السوسيولوجية تدعيم لربط بين مختلف جوانب الدراسة، من أجل الوصول إلى نتائج للإجابة عن التساؤل المطروح في المشكلة وعن الفرضيات المحددة مسبقاً، وعليه فالجانب الميداني هو تدعيم للجانب النظري، نعمل وفقه لتكريس حقيقة التصورات والأفكار النظرية التي جمعناها حول مشكلة الدراسة، فمنهجية البحث كما يراها فريدريك مونتوق: "مجموعة المناهج والطرق التي توجه الباحث في بحثه وبالتالي فإن وظيفة المنهجية هي جمع المعلومات ثم العمل على تصنيفها وترتيبها وقياسها وتحليلها من أجل استخلاص نتائجها والوقوف على جوانب الظاهرة الاجتماعية المدروسة".⁽¹⁾ وقد اشتملت الدراسة على الخطوات المنهجية التالية:

أولاً: الإطار التحليلي للدراسة:

يحق لنا بداية أن نميز في تاريخ السوسيولوجيا بين مجموعتين من العلماء، مجموعة العلماء الذين كانوا يحاولون قبل كل شيء التوصل إلى تعميمات مثالية وفلسفية، ويبحثون عن الطرق التي تمكنهم من صياغة القوانين السوسيولوجية، مغفلين في هذا أهمية جمع الملاحظات والبرهنة على هذه التعميمات والقوانين. وبين مجموعة أخرى من العلماء الذين غرقوا في إجراء البحوث الامبريقية دون اهتمامهم في الربط بين وقائع هذه البحوث أو حتى تفسيرات حدوثها في دراسات تطبيقية محتواها يكون في فرضيات ونتائج. إلا أن التطورات النظرية والمنهجية في السوسيولوجيا تؤكد لنا أن هذه الاتجاهات وتصوراتها قد أقل نجمها على العموم في الجانب البيداغوجي. إذا لم نعد نرى اليوم نموذج الباحث السوسيولوجي الذي يهتم فقط بالقوالب الفكرية الخالصة دون إدراك صلتها بالواقع، كما لم نعد نرى أيضاً نموذج الباحث السوسيولوجي الذي يقع فريسة الوقائع ويفرق في الإحصائيات دون أن يهتم بتفسير هذه الوقائع والبحث عن دلالتها النظرية. هل هذا واقع البحث ونتيجته؟.

إن النتيجة هي ظهور كم هائل من الدراسات السوسيولوجية البيداغوجية الجزئية الخالية في اعتقادنا من أي خيال سوسيولوجي إذا كان استخدام تعبير رايت ميلز Mills، أو تأمل سوسيولوجي إذا كان لنا أيضاً أن نستخدم تعبير الفين جولدنر Goldner، وهذه الدراسات تهتم اهتماماً بالغاً إما في جمع المعلومات النظرية فقط، دون النزول الحقيقي للميدان بحيث أنها تستهلك جل مجهوداتها في جمع المادة العلمية النظرية والباقي من كل الجهود تستنفذه في جمع المادة العلمية الميدانية والنتيجة تكون دراساتهم وكأنها نماذج مثالية ترجعنا إلى ماكس فيبر وقبلة. وأما النموذج الثاني فاهتم اهتماماً كبيراً في جمع المعلومات الكمية والكيفية وإهمال التحليل والتفسير السوسيولوجي، دونما اهتمام مواز بالكشف عن المعاني التي تنطوي عليها، ودونما الرجوع إلى التأصيل النظري للدراسة، إلى درجة يصل بهم الأمر إلى الادعاء بفقر الاتجاهات النظرية لمعالجة بحوثهم وسيتحدثون أفكار ومفاهيم ساذجة وعمامية لا أساس لهما من معرفة علمية ولا تتميز بأي خاصية للبحث العلمي. وتكون نتيجة ذلك فقراً في المنطق، وغموضاً في الأفكار والادعاء بالأصالة والحدائثة الرقمية الإحصائية، ويكون هذا على حساب التحليل السوسيولوجي والبحث عن الحقائق الظاهرة والباطنة.

ولكي لا نكون مثل الباحثين الحرفيين الذين يخضعون لطغيان لعبودية المنهج والأدوات، وبدون وعي كامل، حتى يصبحوا عبيداً للمنهج والنظرية، دون أن يكونوا أسياداً لها. فان موضوع الإنتاج العلمي هو جملة من الأفكار والتصورات والحقائق التي أنتجها الفكر في مرحلة معينة وانطلاقاً من واقع معين، فإذا كانت تحمل الصدق في هذه المرحلة، فإنها ستكون محل نقد ودحض وتشكيك وإعادة تقييم لمصداقيتها سواء بتغير الزمان أو بتغير المكان. ولذا فإذا استعملنا نظرية ما في واقع مغاير لذلك الواقع الذي أنتجها، فإنه ليس هناك من بُد على الباحث أن يضع مقولات وتصورات هذه النظرية أو تلك محل هذا الواقع الجديد. ليس للتأكد من مدى علميتها بل لتحديد مدى مناسبتها للواقع المدروس من جهة لتأطير وتوجيه عملنا الميداني حتى يكون كل ما نقوم به يحمل مميزات العمل العلمي، أي لكي لا نكون الحرفيين الذين يخضعون خضوعاً وبدون وعي لعبودية النظرية ومفاهيمها ومنهجياتها

(1) - رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 119.

وتصوراتها، حتى يصبحوا عبيداً لها دون أن يكونوا أسياداً لها. ولكي نكون في قائمة الباحثين الذين يحدونها كمحددات لتصوراتهم العلمية وموجهات تبصر لهم أمور الدراسة. ولكي لا نكون كأولئك الباحثين الذين يعيشون في حالة اغتراب واستلاب علمي، كمثل العمال البسطاء في أسلوب الإنتاج التaylorي مجرد منفذين للأوامر مسلوبو الإرادة وفاقدون للوعي ومسلوبو حرية المعرفة والإبداع، ويعيشون في حالة اغتراب مما يجعلهم فاقدو للوعي، وفاقد الشيء لا يعطيه.

ولكننا هنا نرفض النظر إلى المسلمات المنهجية الضيقة، والمنطلقات النظرية الواسعة والشائعة في السوسيولوجيا. واستعمالنا للخيال السوسيولوجي يربط الوقائع بالأفكار ربطاً ابداعياً في إطار علمية جدلية تتيح لنا في وقت واحد الاقتراب والابتعاد عن موضوع الدراسة، ومعنى هذا أننا نتخذ موقفاً مزدوجاً كارتباطنا بالمجال العمراني الذي ندرس طباعه والتنظيم الذي ندرس صراعاته. تفرض الدراسة ضرورة التوضيح في خلفية أو خلفيات نظرية تشكل لنا القاعدة الموجهة للدراسة حتى تكون لها مشروعية الانتماء إلى توجهات نظرية مشهودة لها بفاعليتها في السوسيولوجيا، تساعدنا على التحليل ثم التفسير بعد تحقيق الفهم، وتمثلاً بإطار تصوري يساعدنا على تحديد الأبعاد والعلاقات التي ندرسها، كما تحدد لنا مسار واتجاه البحث، وتمثلاً بالسياق الذي يجري البحث في إطاره، بحيث نستخدمها كاستراتيجيات بحثية تقدم لنا نماذج من المفاهيم والأفكار تساعدنا في الشرح والتحليل والتفسير السوسيولوجي.

ففي اعتقادنا أن أول خطوة والتي نعتبرها جوهرية وأساسية في أي عمل في هذا المستوى، أن يكون الباحث على وعي تام بكل الاتجاهات والأطر النظرية التي تحيط وتتعلق بموضوع بحثه، وهذا ما قمت به طيلة الدراسة. وبما أن دراستنا تبحث في معرفة العوامل المؤلدة للصراع داخل الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة. أن الصراع يتشكل داخل الهيئات وبالتالي تكون هيئة مولدة للصراع؟ أم يمتد إليها الصراع من البيئة الاجتماعية المحيطة بها؟ فقامت بمعية ودعم الأستاذ المشرف بـ:

- أولاً: يربط التفاعلات والعلاقات والأفعال الاجتماعية داخل التنظيم الإداري بالهيئات المنتخبة وما يحدث بها من صراعات باختلاف أنواعها وتعدد عواملها وتنوع مستوياتها بالمجالات العمرانية المتواجدة بها (بدوية، ريفية، شبه حضرية، حضرية) والخصائص التي يتميز بها كل مجال عمراني (نمط العمران تقليدي، حديث بوجود المنشآت الاقتصادية والإدارية والتربوية والصحية والترفيهية والسكنية وطرزها من عدمه)، وبطبيعة النشاط الاقتصادي الغالب (رعوي، فلاح، تجاري، صناعي وخدمي)، وكذا بشكل البنية الاجتماعية وما تتضمنه من علاقات اجتماعية وتشكلات لهويات اجتماعية وثقافية وفردانية (عشائرية قبلية، عائلية، أسرية، فردانية)، وايضاً بنمط الثقافة المادية واللامادية السائدة بالمجال العمراني (تقليدية، حديثة).

وافترضت أن كل ما يحدث داخل مجال عمراني من تفاعلات وبنية اجتماعية وطبيعة العمران وصراعات وتعاون ومدى وجود عصبية قبلية وعائلية تمتد إلى التنظيم الإداري لتصبح الهيئات بصفاتها تشكل اجتماعي تنظيمي مجال يمتد إليه الصراع من المجتمع والبيئة الاجتماعية المحيطة بها. وبالتالي نكون قد استوحينا الفكرة من تحليلات ابن خلدون للعمران البشري (البدوي. الحضري) والذي ربط بين الحياة السياسية و الحكم "السلطة" والمجتمع ودرسته لعوامل الصراع والتي تتمثل في العامل الاقتصادي والسياسي، ومشاهدته لمظاهر الصراع بين طرفين بين العصبية القبلية البدوية فيما بينها من أجل لقمة العيش، ومن ثمة بين العصبية القبلية المتعاونة والمتلاحمة لأجل الوصول إلى الملك "السلطة"، أي بين العصبية القبلية والسلطة السلطانية الحاكمة. ومن ثمة بين العصبية الحاكمة للسلطة والذي يؤدي صراعها إلى انخيار الدولة وانحطاطها. بحيث نراه ربط بين شكل البنية الاجتماعية والعمران وما يحويه من خصائص (العصبية لقبليّة البدوية) وبين التنظيم أو بتعبير ابن خلدون "الملك والحكم" وذلك من خلال بحثه عن العُلال والأسباب لما قد وقع من الوقائع أدت إلى نشأة الدول وبداية العمران وكذا انحطاطها. لذلك قد تبدوا جليلة التشابكات بين وقائع ومظاهر نشأة الملك والصراع على الحكم في زمن ابن خلدون عنه في وقتنا الحالي وصراع العصبية القبلية بالمجالات العمرانية على

السلطة داخل المجالس الشعبية المحلية بهدف السيطرة على التنظيم ومن ثمة على المجال وتقسيماته وتنميته وما تحويه السلطة ويحويه المجال من خصائص وامتيازات.

أخذنا من ابن خلدون مأخذ الصراع بين العصبية القبلية على الحكم والملك، بل وبتعبير آخر تطابقت دراستنا وتحليلات ابن خلدون مع بعضها البعض بحيث أصبحت وكأنها صورة طبق الأصل. ثم أخذنا مأخذ ثاني تمثل فيما اصطلح عليه ابن خلدون بالعصبية القبلية والتي تولدها طبائع العمران البدوي، أي أن القبيلة تعمر وتتصارع من أجل البقاء وحين تجمع قوتها تسعى للوصول إلى الحكم، بمعنى أن العمران البدوي منتوج من طرف القبيلة نفسها أي من خلال البنية الاجتماعية. إلا أننا هنا نختلف عن ابن خلدون ففي مجتمعاتنا الحالية المجالات العمرانية ليست منتوج البنية الاجتماعية (القبيلة) وإنما هي منتوج شريحة معاصرة بمؤسساتها وتنظيماتها هي الدولة، وبهذا نختلف معه في هذه النقطة، ولكن نتفق معه في أن العصبية القبلية هي التضامن والتناصر والحلف والولاء والانتماء والاتحاد.. الخ. بحيث أن النزعة القبلية في الدولة المعاصرة لا زالت حاضرة وبارزة وخاصة في المجتمعات الصحراوية في حركياتها ودينامياتها وعلاقاتها ومنطقاتها، ومصالحها المستهدفة للوصول إلى السلطة بغرض تحقيقها بصفة قانونية منظمة وحديثة.

- ثانياً: بطرح وتحليل وتقييم معظم الاتجاهات النظرية التي سواء إن عاجلت الصراع في المجتمعات الصناعية أو في المجتمعات الرأسمالية الحديثة والمعاصرة. وترى حتمية الصراع ووظيفته داخل المجتمع بين الأفراد والجماعات والمجتمعات نتيجة لاختلاف الأهداف والمصالح كما رأينا مُسبقاً، إلا أننا نركز في هذا الإطار والجانب الميداني من الدراسة على طروحات نظرية الصراع الحديثة بصفة عامة وعلى منطلقات وقضايا رالف دهرندروف حول صراع المصالح المنظم بصفة خاصة، والذي يتم عنده بصورة نمطية ويقع في المحيط السياسي داخل التنظيمات إلزامية الترابط فيها والمتناسقة، والتميزة بعلاقات السلطة والقوة والمنسقة من مجموعة الأدوار التي لها سلطة انتزاع الامتثال والتطابق عن الآخرين. وأن القوة والسلطة في هذا المجال هي الموارد النادرة التي تتنافس وتتصارع عليها الجماعات الفرعية وجماعات المصلحة كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية داخل التنظيم، وبين الجماعات الدينية والاثنية بالمجتمع. فمادام كذلك فإننا نحلل وفقاً لتحليلات دهرندروف حول صراع المصالح المتصارعة على السلطة، وهذا ما ينطبق على دراستنا على التنافس بين الأحزاب السياسية على السلطة ومراكز القوة والنفوذ، وصراع البرامج التنموية والأفكار، وصراع المصالح المشتركة لكل حزب، وصراع إيديولوجي.

- ثالثاً: بالانتقال بعد ذلك من العلاقة بين شكل البنية الاجتماعية وطبيعة العلاقات والتفاعلات الحادثة بالمجتمع الخارجي للمنظمة من عصبية قبلية وتعددية حزبية تنبثق عن المجتمع وتشكل داخل التنظيم الإداري وتدخل في علاقات صراعية سواء بين بعضها البعض، بين العصبية القبلية وبين الأحزاب السياسية، أو بين الواحدة منهما وبين أفراد الهويات المهنية التنظيمية وبالتالي ننتقل من أن المجالس هي عبارة عن مجال يمتد إليه الصراع إلى مجال مُنشئ بحد ذاته الصراع بعيداً عن ذكر العلاقات والكيانات الاجتماعية سابقة الذكر داخل التنظيم البيروقراطي الذي يعبر عن تشكل نوعي يقوم على أساس ما ينتجه من قيم وقواعد تضبط العلاقات وتوجه السلوكات والأفعال. بمعنى أن له شكل من الثقافة التنظيمية بدون الحديث عن ثقافة المجتمع بداخله، به تقسيم للمهام والتخصص وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، وأنماط ومستويات للسلطة، وهنا يجزنا الحديث عن إسهامات ماكس فيبر وكل ما تحدّث عن البيروقراطية وخصائصها ودراسة التنظيم ومنهم روبرت ميشلز وروبرت ميرتون والمعوقات التنظيمية ونهاية بأطروحة ميشال كروزي حول التنظيم البيروقراطي. ففي اعتقادنا أن التنظيم البيروقراطي هو من العوامل التي تولد الصراع بين أطرافه داخل الهيئات المنتخبة، وفي هذا نحلل وفق هذا المنظور في المستوى التنظيمي إلى أن ننتقل إلى مستوى تحليلي وهو مستوى التحليل الاستراتيجي بالتنظيمات البيروقراطية وهذا في العنصر الموالي.

- رابعاً: بتحليل العلاقات الاجتماعية داخل الهيئات المنتخبة أهما ليست مجرد إعادة إنتاج للعلاقات الاجتماعية للبنية الاجتماعية الكلية للمجال الاجتماعي، ولا للبنية التنظيمية البنية التنظيمية البيروقراطية. ولكن بفهم وتحليل وتفسير الفعل الاجتماعي الصراع

داخل الهيئات انطلاقاً من منهجية التحليل الاستراتيجي التي تنظر للمنظمة على أنها إطار لقاء مجموعة من الأفراد هؤلاء الأفراد ومن خلالها وبما توفره لهم من فرص يصبح لهم أهداف ومصالح شخصية يسعون إلى تحقيقها، وذلك تحت ضغط علاقات السلطة المبينة داخل المنظمة، وفي ظل ظروف تنظيمية ومهنية معينة. هذا ما يؤدي بهم إلى بناء استراتيجيات يعملون على تنفيذها منطلقاً من الوضعيات التنظيمية وليس من البنية الاجتماعية خارج المنظمة. وهنا يصبح المعيار الذي يحكم السلوكات والافعال للفاعلين داخل المنظمة ليس الحاجة أو المكانة أو الدور بل استراتيجيات هؤلاء. ونكون في هذا المستوى نحلل وفق مقارنة ميشال كروزيه وزميله ايرفارد فرديرغ.

- خامساً: بتحليل العلاقات الاجتماعية داخل الهيئات المنتخبة في مستوى تحليل آخر لا ينظر للفعل الاجتماعي الصراع من مستوى منظور التحليل الاستراتيجي كما هو الحال في المستوى التحليلي السابق الذي هو ذو اتجاه وظيفي في الأصل، لا يتحدث عن فعل صراعي بل يتحدث عن خلل وظيفي وعن فعل اجتماعي تعاوني. هذا ما دعانا للاستعانة بالمستوى التحليل الثاني والمستحدث والمستنبط الناشئة من واقع المجتمع الجزائري، والذي ينظر إلى الفعل الاجتماعي من منطلق أنه تحكمه القواعد والضوابط التي أنتجها التشكل الاجتماعي القائم في المنظمة (الهيئات) بصفته منتج لهوية، يجعل من الأفراد يشعرون بالانتماء ليس مجرد الانتساب للتنظيم، بل لأن هذا التشكل الاجتماعي المتوج لهوية أفراده يعمل على تحقيق مصالحهم وأهدافهم، وبمعنى أوضح أن الصراع داخل التنظيم يتولد من تصادم الهويات الثقافية والهويات والاستراتيجيات الفردية الذاتية. وبالتالي تحدث عملية دمج لكل مستويات التحليل السابقة في هذا المستوى. في أن السلوكات والأفعال الاجتماعية الصراعية داخل التنظيم تتحكم فيها كما اصطلاح به محمد المهدي بن عيسى بالسلطانية والزبونية في دراسته لواقع التنظيم الصناعي الجزائري، التي وفق فيها إلى حد كبير في جانبها النظري والمنهجي، لانطلاقه من استنتاجات علمية مفترضة ووليدة ملاحظاته المباشرة وتحليله بموضوعية وشفافية للواقع المدرس، والتي تدل في نهاية المطاف على الفهم الدقيق للواقع الاجتماعي وبنية المجتمع الجزائري والتنظيم البيروقراطي وريطه بين هذا وذاك، أي بين شكل البنية الاجتماعية وما بها من علاقات اجتماعية تقليدية وبين التنظيم البيروقراطي الحديث. أي في دراسته لطبيعة التشكل البنائي للمجتمعات المحلية، وأن هذه البنى مهما كان نوعها ماهي إلا وليدة ممارسة اجتماعية معينة، والعلاقات التي يقيمها الأفراد والجماعات مع محيطهم الطبيعي والاجتماعي عن طريق العمل. ونحن بدورنا نحاول في دراستنا اختبار هذين الثقافتين - السلطانية والزبونية - في واقع التنظيم الإداري الجزائري، وكذا باقي متغيرات الدراسة، وهذا بعد اعتمادنا على المنهج العقلي الاستقرائي للواقع المدرس سعياً منا للخروج بأحكام علمية تفسر لنا الأفعال الصراعية وعوامل تأسيسها، من خلال اعتمادنا على منهجية علمية في بحثنا العلمي الميداني، وقد أعلن اميل دوركايم أن دراساته في علم الاجتماع لا تستحق ساعة من الجهد والعناء، إذا كان الغرض منها مقتصراً على الناحية النظرية فقط.

ثانياً: الإطار المنهجي للدراسة:

يتوجه الباحث إلى ميدان الدراسة مزوداً برصيد نظري وأدوات وتقنيات منهجية متعددة تبدوا له متناسقة، لأن ما يميز المعرفة العلمية للظواهر الاجتماعية أنها معرفة منهجية، قضاياها وفرضياتها وتحليلاتها تُستمد من واقع الظواهر، باستخدام مناهج علمية بأساليبها من دراسة للحالة، مسح اجتماعي وتحليل محتوى...، وبأدواتها وتقنياتها من ملاحظة، مقابلة واستبيان... الخ. كما أن عملية البحث العلمي عملية معقدة وشاقة تستلزم الكثير من الجهد المنظم والفحص والتقصي الدقيق، والتحليل والتفسير النزيه إذا كان الفهم صحيح. ويتوقف هذا على طبيعة ميدان الدراسة، لان مجرد احتكاك الباحث بمجتمع البحث تظهر بعض المتغيرات التي تحط من عزيمته وتجعل من عقلنة الواقع والوصول إلى الحقيقة أو الاتفاق حولها أمراً بعيد المنال بعض الشيء. فالإلمام بكل عناصر الظاهرة أو الموضوع محل البحث باستقراء كامل أمر صعب نوعاً ما، نظراً لتعدد المتغيرات الفاعلة في الظاهرة وصعوبة لإدراك الكامل لكل المتغيرات. وما يُصعَّب ذلك العوائق والعراقيل والصعوبات الموجودة في ميدان البحث فهاهو جورج بالاندي وآلان توران يريان أن واقع وميدان البحث في العالم الثالث معيق للباحث، ولعل من أهم هذه العوائق مواجهتهم منذ البداية ورفضهم التعاون معنا، وغلق الأبواب في وجهنا ليصل بنا الأمر إلى طردنا وعدم التصريح لنا بالبحث عن الصراع ولا بجمع المعلومات عن التجمع الحضري. وتُربُّ المنتخبين من مقابلتنا، وإن كان ذلك يرفضون الإجابة الصريحة وتقديمهم للمعلومات الصحيحة أثناء المقابلات، بل يسعون إلى التخليط لأهم مماثلون بين المقابلة العلمية واستجواب الشرطة وخاصة بالهيئات التي لها ملفات قضائية أمام العدالة. والتخوُّف من أهداف الدراسة بحيث يعتبرونني ذا صلة بالصحافة المكتوبة وبالتالي تنشر تلك المعلومات المقدمة من قبلهم على نطاق واسع، مع التشكيك في هويتنا في أنني عبارة عن هيئة مراقبة أو لجنة تفتيش واستطلاع أولية، أو كعضو من أعضاء الأمن في ثوب باحث علمي وأشار البعض علي في اتهامي بالجوسسة وبالعمالة لطرف من الأطراف المتصارعة أو لصالح الدولة، هذا وغيره ما استدعى مني إلى استعمال بعض التقنيات والتي سيأتي توضيحها في العناصر اللاحقة. ولكن نجد أن الباقي من الباحثين في مقابلاتنا المفتوحة يجعلوننا كوعاء لتفريغ شحناتهم الانفعالية والعاطفية من غيظ وغضب وحب وكره وشكر وذم... الخ. وتصوراتهم وآرائهم ونظراتهم للمشكلات التنظيمية والصراعات وعلاقتها بالتنمية المحلية. انه وبالرغم من هذا العدد الواحد من العراقيل التي واجهتها، وهذه الحثيات وغيرها فيما سيرد ذكرها لاحقاً دفعتنا إلى تكييف مناهج وأساليب وأدوات وتقنيات بحث، بما يستجيب لهذه الظروف ولتطلبات الدراسة، وهذا ما يبدو في اعتمادنا على المنهج العلمي وتقنياته البحثية.

1- المنهج المستخدم في الدراسة:

- تدخل دراستنا ضمن البحوث الوصفية الكيفية التي تهدف إلى اكتشاف الوقائع والظواهر ووصفها وصفاً دقيقاً، وتحديد خصائصها تحديداً كيفياً، والتي تهدف إلى:
- الاستكشاف؛ والذي نقوم به عند رغبتنا في خلق أفكار وحقائق جديدة عن مشكلة.
 - الوصف؛ وهذا بوصف مميزات وخصائص الظاهرة موضوع الدراسة والأسباب الموجهة لها والعوامل المتحكمة فيها. ونتعدى هذا إلى.
 - التحليل والتفسير؛ وهنا نكون مهتمين بتوضيح ماهية (الطبيعة والمضمون)، ومن (الأطراف)، إلى متى (المدة الزمنية)، وكيف (آليات الحل)، ولماذا أن الظاهرة حدثت بهذا الشكل في هذا المجال ولم تحدث في غيره.
 - الفهم؛ وهو الفهم الدقيق لمجريات الظاهرة موضوع الدراسة ولظواهرها ولباطنها. وحينها نصل.
 - التنبؤ والتوقع؛ وهو إذا توفرت ظروف محددة إلى ماذا آلت وستؤول إليه الظاهرة، وبالتالي نصل إلى.

- التأثير؛ وهذا بمعنى تطبيق نتائج البحث إذا سنحت لنا الفرصة. ♦

المنهج العلمي هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة للإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها.⁽¹⁾ ولأن المنهج العلمي أسلوب للتفكير فقد اعتمده لتتنظيم الأفكار وتحليلها وعرضها من أجل الكشف عن المعارف والحقائق، وبالتالي الوصول إلى حقائق معقولة وإلى إنتاج معرفة علمية.

وعليه فإن موضوع البحث هو الذي يفرض على الباحث استخدام منهج دون غيره، لذلك تختلف المناهج باختلاف طرح المواضيع، وحتى تتمكن من دراسة مشكلتنا دراسة علمية، فإن تحديد المنهج يعتبر خطوة هامة وضرورية. ونظراً لطبيعة المشكلة فإن المنهج الوصفي هو المنهج الملائم للدراسة .

1-1- المنهج الوصفي:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تجميع البيانات والمعلومات، والذي نسلكه في تحليل وتبيان الحقائق، بحيث استعمل لإيضاح السبيل وتنظيم الأفكار، إذ هو المنهج الذي يتضمن الحقائق الراهنة بطبيعة الظاهرة، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف مشكلة أو ظاهرة معينة وتصويرها عن طريق جمع المعلومات الكمية والكيفية وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. تم استخدامه لدراسة الأوضاع الراهنة للمشكلة من حيث خصائصها وأشكالها وأنماطها، وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك. لأنه يقوم برصد ومتابعة دقيقة للمشكلة وبأسلوب كيفي (مسخي مونوغرافي) في فترة زمنية محددة وفي مكان معين، وذلك من أجل التعرف على مشكلة الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة وحققتها وعواملها من حيث طبيعتها ومضمونها وأطرافها ومدتها وآليات حلها، وحالة المجالات العمرانية من حيث دراسة بُناها الاجتماعية ونظامها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وطرزها العمراني... الخ. وسعيًا للوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

تتكون الإستراتيجية المنهجية في جملة مسائل تشير في مقدمتها طرق وأساليب البحث المعتمدة في سير الواقع وقراءته، فالمنهج الوصفي يشتمل على مجموعة من أساليب البحث العلمي التي تستخدم في البحوث العلمية، وقد توقفت الدراسة مع استخدام أسلوبين من أساليب المنهج الوصفي نراهما مناسبين وهما:

1-1-1- أسلوب المسح الاجتماعي:

يتمثل هذا الأسلوب في جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات لعدد كبير من الأفراد أو الجماعات، أو المجتمعات المحلية، ويطبّق عادة في نطاق جغرافي كبير أو صغير، أو مجالات عمرانية متعددة ومتنوعة. وقد تكون مسحاً شاملاً أو بطريقة العينة، وفي غالب الأحيان تستخدم فيه عينات كبيرة، أو دراسة كل عناصر مجتمع البحث سواء كانت مجال جغرافي أو اجتماعي، أو تنظيمي بما يتضمنه من أفراد مبحوثين. وذلك من أجل مساعدة الباحث في الحصول على نتائج دقيقة ومقارنتها، وبنسب خطأ قليلة وبالتالي يمكنه تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة الكبير. وتم تطبيق هذا الأسلوب في دراستنا من أجل:

- وصف وتحليل العوامل المشكلة للصراع تحليلاً تفصيلياً ودقيقاً.

- مقارنة الظاهرة موضوع الدراسة بمستويات ومعايير تم اختيارها، للتعرف الدقيق على أنواع الصراع وعوامل وآثاره.

- تحديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين وتقويم الوضع القائم من الصراع في الهيئات، والخروج بآليات لحله.

♦ في محادثتنا ومناقشاتنا أثناء المقابلات المفتوحة، في حالة أخذ ورد بين الباحث والمبحوث، تم من خلالها استبصارنا بأمور مجهولة علينا وجمع معلومات وحقائق، وتم استفاقة المبحوثين بأمور علمية حول الصراع وآليات حله، إلى درجة طلب منا من عدة رؤساء الهيئات والكتاب العامون للبلديات نُسخ من المذكرة حين الخروج بنتائج قصد قراءتها والاستفادة منها ومن تحليلاتها.

(1) - محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، الإسكندرية: المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، 2001، ص 86 .

وبالرغم من ارتفاع تكاليف استخدام أسلوب المسح الاجتماعي وتطبيقه، وحاجته إلى فترة زمنية معتبرة، وجهد اظافي وكبير، وهذا يكون من خلال جملة الزيارات الميدانية لميدان الدراسة وإجراء المقابلات والمشاهدات والتحقيقات الحضرية والتنظيمية... الخ. وعمدنا إلى استخدام المسح الاجتماعي رغبة منا في جمع أكبر قدر من المعلومات الممكنة والتي لا نجدها في حالة واحدة، بل من خلال عدة حالات دراسية، حتى نستوفي جل المعلومات والحقائق، لتكون دراستنا في الأخير عقلانية بمعلومات دقيقة. وقد استخدمنا المسح على مستويين:

- الأول: دراسة كل بلديات ولاية الاغواط، والمقدر عددها بأربعة وعشرون 24 بلدية، أي دراسة المجالات العمرانية والتجمعات الحضرية التي تتواجد فيها الهيئات المنتخبة، وكذا دراسة الهوامش الحضرية، والحياة البدوية والريفية، وأساليب الحياة لكل مجال عمراني على حدا.

- الثاني: دراسة كل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والتي يبلغ عددها أربعة وعشرون 24 مجلساً، بالإضافة إلى المجلس الشعبي الولائي، وهذا بدراسة:

- حالة الصراع، طبيعته، ومضمونه، وأطرافه، ومدته، وآليات حله، في كل مجلس على حدا.

- دراسة كل المنتخبين المكونين للمجالس من رؤساء ونواب وأعضاء.

1-1-2- أسلوب دراسة الحالة:

دراسة الحالة أسلوب يدخل ضمن البحوث والمناهج الوصفية، وقد نجد في بعض كتابات المنهجية، أن دراسة الحالة يعتبر كمنهج قائم بذاته ينهض على أساس الاهتمام بدراسة الموقف الكلي للظاهرة المبحوثة، مع النظر إلى مكوناتها من خلال علاقتها بالكل التي هي واحدة منه. وعلى جانب آخر نجد كتابات أخرى في المنهجية ترى بأن دراسة الحالة لا تتعدى كونها مجرد أداة يعتمد عليها بصفة أساسية في جمع البيانات والمعلومات. وفي جانب ثالث نجد من يعتبر دراسة الحالة أنها عبارة عن إحدى الوسائل والأساليب المستخدمة من طرف البحوث العلمية. ونحن في دراستنا ننتهج المنهجية التي تقول بأن دراسة الحالة هي أسلوب من الأساليب المنهجية المساعدة في جمع البيانات وتحليلها. وننطلق من منطلقات عالم المنهجية هويتي Whitley الذي لم يذكر دراسة الحالة كمنهج ولا كأداة، وإنما رأى بأنها أحد النماذج المتميزة للمنهج الوصفي، وبذلك تكون دراسة الحالة وسيلة وأسلوب علمي من أساليب جمع المعلومات المستخدمة في البحوث العلمية. ونقصد هنا بالأسلوب أنه لا يرتقي إلى مستوى منهج، ولا يعامل معاملة الأداة، بمعنى أنها تحقق بعضاً من أهداف المنهج وتتبع في ذلك عدداً من خطوات البحث العلمي، وحتى نؤكد على صحة ما انتهينا إليه بإعتبار دراسة الحالة أسلوب وليس منهجاً ولا أداة. ونذكر هنا ما ذكره عالم المنهجية ماركيز Marquis عن دراسة الحالة في أنها تأخذ بعض الخطوات من خطوات المنهج العلمي وهي (مراجعة المعلومات إما عن طريق البيولوجرافيا أو الأفراد، القيام بالملاحظات الأولية للوقائع محل الدراسة، القيام بمقابلات معمقة، تطبيق النتائج التي يتوصل إليها).

وبالتالي فدراسة الحالة تندرج ضمن المنهج الوصفي كأسلوب يستخدم لتنسيق وتحليل البيانات والمعلومات التي يتم جمعها عن الفرد وعن البيئة التي يعيش فيها (العمران، البنية ونمط العلاقات الاجتماعية). تقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية، ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل، وبعبارة أوضح تقوم بدراسة المجال العمراني والهيئات المنتخبة بصفتها الكلية، ثم النظر إلى الجزئيات والعناصر التي تحويها من حيث علاقتها ببعضها البعض وبالكل. يقول فيه عبد الباسط محمد حسن: " هو الأسلوب الذي يتجه إلى جمع المعلومات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فرداً، أو أسرة أو جماعة، أو مؤسسة، أو مجالاً، أو نطاقاً اجتماعياً معيناً " (1).

(1) - عقيل حسن عقيل، فلسفة مناهج البحث، القاهرة: مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، 1999، ص 129.

يتميز هذا الأسلوب بالعمق، أكثر مما يتميز بالاتساع في دراسة الأفراد والجماعات والتنظيمات والمجتمعات المحلية. كما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة من حياة الوحدة المدروسة كدراسة عوامل الصراع من خلال العهدة الانتخابية للهيئة المشكلة. إذ دراسة الحالة وفقاً لما سبق من شرح وتصور ليست منهجاً ولا أداة، وإنما هي طريقة علمية قد تتضمن عدة أدوات لجمع المعلومات في الدراسات العلمية، كما أنها قد تتكامل مع غيرها من طرق البحث العلمي الأخرى ولا سيما المسح الاجتماعي.

يطلق على دراسة الحالة مصطلح المونوغراف بالفرنسية Monograph أي وصف موضوع مفرد، ويقصد بها علماء الاجتماع الفرنسيين القيام بدراسة وحدة واحدة مثل الأسرة، أو القرية، أو المصنع، أو التنظيم، دراسة مفصلة ومستفيضة لكشف جوانبها المتعددة، والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة، وهذا ما حاولنا تطبيقه في مجالين:

- المجال التنظيمي البيروقراطي: أي بالمجالس الشعبية المحلية المنتخبة، وذلك بدراسة المجالس دراسة شاملة وعامة باعتبارها وحدات تنظيمية، وكمجال يتولد داخله الصراع ويمتد إليه من المجتمع. فدراسة حالة المجالس تمت عن طريق جمع المعلومات والإحصاءات عن طريق تقنية الملاحظة والمقابلات التشخيصية، والتقارير الإدارية... الخ. وتم بناء الحالات الدراسية وفقاً لما يلي:

- أولاً: دراسة حالة الصراع في الهيئات:

- تركيبة المجلس الاجتماعية والتنظيمية والسياسية: صفة المنتخب العضو بالمجلس، المستوى التعليمي، السن، المهنة، المقعد الانتماء الحزبي، الانتماء القبلي والعائلي... الخ.

- دراسة حالة الصراع داخل الهيئة وذلك بالتطرق إلى: طبيعة الصراع، مضمون الصراع، أطراف الصراع، مدة الصراع، آليات حل الصراع.

- المجال العمراني والاجتماعي: ونظراً لخصوصية الدولة في بلدان العالم الثالث المتخلفة منها والسائرة في طريق النمو، وخاصة منها الجزائر؛ في أن هذا المجتمع جعل من ظاهرة الصراع ذات خصوصية يصعب فهمها واستيعابها في التنظيمات سياسية المنشأ لتداخل العوامل المولدة لها ومسبباتها، هذا ما يجعلنا إرجاعها إلى سياقات اجتماعية. فالتعددية السياسية والحزبية، والسلطة السياسية والتنظيمية، وشكل البنية التنظيمية المبنية ليس على أساس ثقافة تنظيمية بيروقراطية، بل على أساس ثقافة مجتمعية داخل التنظيمات أو ثقافة أفراد. كلها وغيرها أبعاد لا يُفهم إطارها هكذا، بل يجب الغوص في البنى الاجتماعية والأنساق الاجتماعية والثقافية، والأساليب المعيشية وطرق الحياة، والثقافات المحلية والتركيبات السكانية والاجتماعية، لتبسيط عملية الفهم والتحليل للعمليات الاجتماعية داخل التنظيمات وما يخصنا فيها الصراعات كعملية اجتماعية، حتى يمكننا تحليلها تحليلاً سوسولوجياً وتفسيرها تفسيراً شاملاً كاملاً وفهم القضايا والعوامل المولدة للصراع في الهيئات.

- ثانياً: دراسة العمران والبنية الاجتماعية:

ونقصد بهذا القرية أو المركز الحضري، أو المدينة، أو حتى نصل إلى دراسة البلدية كإقليم متكون من مجال عمراني واجتماعي وثقافي تضم (بدو، ريف، وحضر) لأن الهيئات انشأت أساساً ليس لتسيير أفراد البلدية كمقر، بل لتسيير المدينة والبلدية بصفة عامة بتجمعاتها الحضرية إذا صح التعبير. وذلك بدراسة الموقع الايكولوجي والخصائص الاجتماعية والثقافية والسكانية والعمرانية، واعتمدنا في هذا على التقارير الإدارية والمعاينة المباشرة وغير المباشرة من ملاحظات ومقابلات. وتم بناء حالة كل مجال عمراني أو بلدية من خلال:

- دراسة النمط العمراني، وذلك بالتعرف على مدى توفر المنشآت الإدارية، والخدماتية، والترفيهية، والتعليمية، والصحية والرياضية، وكل مؤسسات الدولة الحديثة، وبصفة عامة دراسة النمط أو الطراز العمراني أهو حديث وحضري بمعنى الكلمة أم أنه تقليدي ومتخلف. هذا بالإضافة إلى التعمق في الدراسة إلى الإيحاء بمدى وجود المؤسسات التقليدية، المبنية على أساس التنظيم القبلي أو العشائري أو العائلي... الخ. وفي نظرة واضحة معرفة درجة التحضر من التبدلي أو التثري في المجال العمراني.

- دراسة شكل البنية الاجتماعية، وطبيعة العلاقات الاجتماعية، وهي قرابية قبلية وعشائرية، عائلية، أسرية متجانسة ومتضامنة أو فردانية غير متجانسة ومتغايرة. أو درجة التجانس من عدمه، التضامن والالتزام، وبصفة عامة دراسة طبيعة البنية الاجتماعية تقليدية هي أم حديثة.

- دراسة نمط الثقافة السائدة بالقرية أو بالمدينة، وهي ثقافة تقليدية بسيطة وساذجة، أم هي معقدة وحديثة بل وحضرية (ثقافة حضرية). يكون هذا من خلال ملاحظة ومشاهدة الثقافة المادية واللامادية للمجالات العمرانية بتمييزاتها.

- دراسة الأنماط المعيشية وأساليب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التعرف على الأنشطة الاقتصادية (رعوي، فلاحي تجاري، خدماتي وصناعي)، والنشاط الغالب لسكان التجمعات الحضرية والمهن التي يمتنعونها.

- دراسة التركيبة الاجتماعية والسكانية، وهذا من أجل للتعرف على الحجم والكثافة السكانية، وكذا تعداد السكان وتوزيعاتهم العمرية والمهنية، بالإضافة لهذا التعرف على القبائل المكونة للمجال وفروعها (إلى فرق أو دواوير "جمع دوار" ونزلات "جمع نزلة" ...) وتقسيماتها داخل المجال العمراني، والتعمق في معرفة أصولها وتمركزاتها.

- وفي تعبير صريح؛ النظر إلى دراسة العناصر المادية والرمزية للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكل هذا من أجل الفهم للتفاعلات والعلاقات والسلوكيات والأفعال الاجتماعية بالمجتمعات المحلية المدروسة، وعلاقتها بالاستراتيجيات الصراعية كسلوكيات وأفعال تناحرية وتنافرية في الهيئات المنتخبة. ولا يتم هذا إلا بالربط بين البيئة الخارجية والبيئة الداخلية للتنظيم.

ومن الملاحظ أن المنهج الوصفي بأسلوبه في الدراسة، هو الذي رسمنا خطوطه من خلال امتلاك أدواته وتقنياته المنهجية التي تمكننا من فهم العملية الصراعية أو الظاهرة، ثم تحليلها وتفسيرها انطلاقاً منها، وتمثل هذه التقنيات والأدوات فيما يلي:

2- أدوات جمع المعلومات:

تشكل أدوات جمع المعلومات للباحث وسائله لإنتاج المعرفة، التي تعمل بواسطتها على دراسة الواقع وفهمه فهماً علمياً دقيقاً. وليس فهم حدسي تخميني، ومن ثمة تحتل هذه الأدوات أهمية خاصة وأساسية في عملية الإنتاج المعرفي. فلا بد على الباحث أن يمنحها حقها من العناية والتدقيق والجديّة في اختيارها واستعمالها حتى تكون ذات فعالية في تحقيق الأهداف المتوخى منها. وفعالية هذه الأدوات والتقنيات يتوقف على كفاءتها من جهة أولى، وحتى استعمالها من جهة ثانية، ومصداقية توظيفها من جهة ثالثة. ومن هذا المنطلق اعتمدنا في الدراسة الاستطلاعية والميدانية على مجموعة من الأدوات التي نعتقد بأنها متكاملة فيما بينها وتخدم بعضها بعض وتخدمنا من أجل تحقيق الهدف. فالأدوات والتقنيات المستخدمة في الدراسة هي كما يلي:

2-1- تقنية الملاحظة والمشاهدة:

يُجمع الباحثون على أن الملاحظة كأداة تعتبر من أهم الأدوات الرئيسية التي تُستعمل في البحث العلمي، ومصدراً أساسياً للحصول على المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة. فالملاحظة هي المعاينة المباشرة للظاهرة، كما تعني المشاهدة أو المعاينة المباشرة لأشكال السلوك وأنماط التفاعل، وكذا الأنماط المعيشية كالنمط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعمراني، والتي تكون بأسلوب علمي منظم ومنتظم بغية التعرف على الظواهر والأحداث والسلوكيات، والمظاهر العلانية والمتخفية في موقف معيّن ووقت ومكان محددين. ولذلك يقول أوغست كونت *Konté*: "أن ملاحظة الوقائع هي القاعدة العلمية الوحيدة لإنتاج المعارف الإنسانية".

اعتمدنا في محاولتنا لفهم مجتمع الدراسة على الملاحظة المباشرة البسيطة منها والمنظمة، لنحدّد بها معنى للواقع، ونبرز الإطار البيئي والاجتماعي والثقافي الذي يتولد عنه ومنه وفيه الصراع، لأنها تساعد على فهم الأحداث والوقائع والمظاهر وطبائع الصراع ومضامينه بجلاء. فقد استعملناها قصداً وبدليل لها يتضمن النقاط والمواضيع المتوقع ملاحظتها، والتي ذكرنا في كيفية بناء الحالة مسبقاً. ففي جولتنا العلمية وفي إطار البحث في القرى والتجمعات الحضرية بالولاية يتم ملاحظة أنماط المعيشة وأساليب الحياة وحتى شكل العلاقات الاجتماعية، واستقراء نمط الثقافة البدوية والريفية والحضرية. وتسجيل أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي،

وسمات السلوكات التي تتسم بها حياة الناس في المجالات العمرانية، وتحديد طبيعة الأفراد والجماعات والمجتمعات محلية وعقلياتهم وتصوراتهم، وحتى طرق الحديث واللباس وكل مظاهر الثقافة المادية.

كما تم استخدام تقنية الملاحظة في تنظيمات الإدارة المحلية الولاية والبلديات، حيث كان تحولنا بمصالحها ومكاتبها حين قيامنا بجمع المعلومات من التقارير الإدارية، وإجراء المقابلات. وقد بدا لنا أن معظم المقار البلدية وكأنك تتحول في إحدى شوارع القرية أو المركز الحضري، لا تفرق بين الرئيس وبين المنتخب وبين الموظف وبين المواطن نظراً لطغيان وحمل الأفراد للثقافة الاجتماعية واستخدامها في المعاملات والعلاقات، على حساب الثقافة التنظيمية.

وكنا قد اجرينا أسلوب الملاحظة بالمشاركة في بعض المواطن أثناء حضورنا لبعض مداوات واجتماعات المجالس، وهي لا تكثر عن ثلاث نظراً لصعوبة المهمة وخطورتها، علماً بأن هناك بعض الاجتماعات تكون مفتوحة لحضور المواطنين للتشاور والمناقشة في المسائل التي تخص التنمية المحلية والمشاكل التسييرية والاجتماعية. وتكمن خطورة هذه الملاحظة بالمشاركة كون تخفيها غالباً في ثوب مواطن وليس في ثوب باحث علمي يبحث عن عوامل الصراع بالمجالس. وقد خرجنا من خلال هذا النوع من الملاحظات بالعديد من المعلومات والإيضاحات وذلك أثناء مشاهداتنا لأساليب التفاعل بين الأفراد أو بين الرئيس والنواب أو بين أعضاء الكتل الحزبية، والانتماءات القرابية. واتخذها هذا النوع من الأسلوب كنسق من التفاعل لفهم كل العمليات الاجتماعية داخل التنظيم، بحيث كان لا بد منا ضم أنفسنا ضمن الهيئات ومداواتها بهدف التبصر السوسولوجي.

وفي سعينا للجمع بين أداة المقابلة وتقنية الملاحظة، كان استخدام هذه الأخيرة لمراقبة المعلومات التي نتحصل عليها أثناء المقابلات، كما يمكن استخدام المقابلة للحصول على المعلومات عن بعض الحقائق التي نقوم بملاحظتها. كما ساهمت البيانات والمعلومات الأولية التي جمعناها من خلال هذه التقنية في تحديد الخصائص التي قمنا على أساسها بعملية المعاينة والتدقيق في بلورة أسئلة الاستبيان. وتم توظيف المعلومات المجمعة عن طريق الملاحظة في بناء حالات العمران والبنى الاجتماعية، وحالات الصراع في الهيئات، كما تم توظيفها في بناء إشكالية البحث، وتحويل أسئلة الاستبيان، لكي لا نكون كالباحث الذي يشير إلى استعماله لهذه التقنية ولا يوظف أي من معطياتها في تحليلاته البحثية.

2-2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالاً في الدراسات الامبريقية، وذلك لما توفره من بيانات ومعلومات حول الموضوع المدروس. وتُعرف بأنها: " ذلك النمط أو الأسلوب المتخصص للاتصال الشخصي، والتفاعل اللفظي الذي يُجرى لتحقيق غرض خاص. ويركز فيه على بيانات ومعلومات خاصة، ويستبعد ما عداها من المعلومات القريبة أو الدخيلة وغير الجوهرية في الموضوع. هذا بالإضافة إلى أن المقابلة هي نوع من التفاعل الذي يكون فيه دور كل من المقابل والمستجيب دوراً متحددًا يتوقف على خصائصه الخاصة على غرض المقابلة، أو الطابع الغالب عليها".⁽¹⁾

إن استعمالنا للمقابلة في هذه الدراسة لم تكن كأداة مساعدة له، بل كانت أداة رئيسة، الهدف منها جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، من أكبر قدر ممكن من المبحوثين المستجوبين، وهذا بغرض بناء حالات الصراع في الهيئات. فقد تم إجراء مقابلات في شكل حوارات ومناقشات ومحادثات موجهة بين الباحث والمبحوث وجهاً لوجه بهدف الوصول إلى الحقيقة. يبدأ الحوار بخلق علاقة وثام، بتهيئة المبحوث نفسياً، وتبديد مخاوفه وشكوكه إزاء الباحث وأهداف البحث، خصوصاً عندما كانت تدور حول موضوع في منتهى الحساسية. فإن الخوف والحذر الشديدين من قبل الباحث، وعدم الثقة من طرف المبحوث (الأعضاء في المجالس) وخاصة في الهيئات المتابعة قضائياً والتي لها ملفات قضائية أمام العدالة، بحيث يشككون في هويتي الحقيقية في أي لست طالب علم أو باحث علمي أكاديمي، بل في اعتقادهم أنني هيئة مراقبة، أو لجنة تفتيش، أو عضو من أعضاء الأمن، أو جاسوس لإحدى الأطراف

(1) - عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 1996، ص 126.

المتصارعة. وكل هذه الصفات صرحوا لي بها علانية أثناء تأدية المقابلات، هذا ما استدعى مني استعمال أساليب تمهيدية تمكنني من الوصول إلى الحقيقة:

- إقامة علاقات ودية بين المبحوثين انطلاقاً من علاقات الوساطة التي كانت، لكي تتم الثقة وتعريف المبحوث بالباحث وبأهداف البحث، وإقناعهم بالأهمية العلمية والعملية لها، ومدى استفادة الباحث والهيئة والمجتمع من نتائجها، كل هذا من أجل كسب معونتهم لنا ورضاهم، وضمان إجاباتهم على الاستفسارات، والرد على كل الأسئلة.

- إتباع أسلوب الرجل الإعلامي، والرجل البيروقراطي، والرجل المنتصت، ورجل الشرطة قبل أن تكون لنا نظرة رجل علم ونظرة باحث سوسيولوجي، لأننا وبدون هذا لا نصل إلى حقيقة مؤكدة.

- التفاعل الرمزي مع المبحوثين أثناء المقابلات، أي أننا في محاولتنا للوصول إلى الحقيقة، واقتضت الضرورة نلبس اللباس المحلي أو التكلم باللهجة المحلية للبلدية، أو إظهار بعض السلوكات الرمزية، وبعض الأنماط التفاعلية... الخ.

وبما أننا وجدنا صعوبات عديدة في السماح لنا أصلاً بإجراء مقابلات مع أطراف العملية الصراعية (الأعضاء المنتخبين) والتهرب منها، وإن كانت المعلومات المقدمة من طرفهم في الغالب تكون بتحفظ وتزمت كبيرين، لذلك دعنا الضرورة إلى استعمال أسلوب كرة الثلج، أي أن كل شخص يضع ثقته فينا أو نعرفه من قبل يدلنا ويوجهنا ويوصي علينا، إلى أكثر منه معرفة واطلاعاً على خبايا الصراع في المجالس، وفي هذا اعتمدنا أول بأول على رؤساء الدوائر وكتائب العامون، وكذا الكتاب العامون للبلديات، ورؤساء المصالح البلدية، وبعض الموظفين. قصداً منا لمعرفة نظرة المبحوثين أنفسهم للصراع ونظرة المهتمين بقضية الصراع، وكل من هو طرف مباشر أو غير مباشر في قضية الصراع، أو محايد.

هذه الأساليب وغيرها ممن لم نسردها زدتنا بمعلومات قيمة وإضافية، كانت دعماً للمعلومات التي تحصلنا عليها من المبحوثين أطراف العملية الصراعية أنفسهم. ابتغاءاً منا الوصف الدقيق للظاهرة أو المشكلة، واستكشاف الرؤى والنظرات والتصورات الجديدة والمتنوعة حول الجوانب المنكشفة والضمنية، وسر أغوار المشكلة الصراعية بعمق وتدقيق كبيرين.

وقد استخدمنا تقنية المقابلة الحرة والمفتوحة لكونها تتمتع بجملة من المزايا بحيث:

- أمكن استخدامها في المجالات التي يصعب فيها استخدام استمارة المقابلة لحساسية الموضوع، بحيث أن الكثيرين يتخوفون من تسجيل أو تدوين حديثهم على سجل أثناء المقابلة، بحيث كانت المقابلة مشافهة بدون كتابة من أجل كسب ثقة المبحوث فينا وفتحه معنا.

- وفرت لنا عمقاً في الإجابات، مع إمكانية التوضيح والاستفسار.

- توفرها لمؤشرات وملامح غير لفضية، تعزز الإجابات، وتوضح الانفعالات والسلوكات.

- ارتفاع نسبة الردود مقارنة مع غيرها من الأدوات.

- لمرونتها؛ بحيث كانت في استطاعتنا السؤال عن قضية وتفسيرها أكثر من مرة والتأكيد عليها، للحصول على معلومات محددة من قبل المستجيب، وخاصة إذا كان سوء فهم من قبله، أو حين خروجه عن إطار الموضوع المناقش فيه.

- التلقائية؛ ونعني بها قدرتنا على التسجيل الآني والبعدي للإجابة المباشرة والعفوية للمستجيب، فغالباً ما كان أسلوب التسجيل بعدي لتقنية الملاحظة والمقابلة، وأحياناً حرفي لكل ما يدلي به المبحوث أثناء المناقشة، ويتوقف هذا على حسب الموقف وطبيعة المقابلة ومدى وجود جو ملائم ومريح لنا وللمبحوث للكتابة. وذلك بتناول كل ما هو واضح وموجود وواقعي والتنجي عن القول الزائف وغير الواقعي كلية. بحيث جاء بناء حالات الصراع بالمجالس بطريقة المنقول المعالج، وذلك بنقل الحديث ليس نقلاً حقيقياً، ولكن بطريقة غير مباشرة، أي تحويل الحديث من حديث بسيط وعامي إلى حديث سوسيولوجي أي من مادة خام إلى مادة علمية محللة، وهذا ما يسمح لنا بإضافة بعض العناصر وتجميل العبارات وتوظيف الملاحظات وذلك بالمحافظة على العناصر

الأساسية في الحديث، بحيث لو قرأ التقرير لقال هذا ليس ما قلته بدقة، ولكن هو ما أردت قوله بالذات. وقمنا بتوظيف كل المعلومات التي استقينها من الميدان عن طريق تقنية الملاحظة وأداة المقابلة في دراسة حالات العمران، ودراسة حالات الصراع في الهيئات المنتخبة، وهذا ما سيأتي الحديث عنه في الفصل الموالي لهذا المدخل المنهجي.

أما عن نوع المقابلات المستعملة في دراستنا فهي المقابلات التشخيصية، ليست لتشخيص نفسية المبحوث ودراسة حالاته وشعوره وانفعالاته وسلوكاته كما هو الحال في السيكولوجيا، وإنما مقابلات تشخيصية تهدف من وراءها تحديد المشكلة الموضوعية للدراسة تحديداً دقيقاً وتشخيصها بعامة (عملية الصراع) ومعرفة أسبابها وعواملها وخصائصها وطبائها... الخ. وقد أجرينا مقابلات فردية مع المبحوثين (الأعضاء المنتخبين، رؤساء الدوائر، الكتاب العامون، رؤساء المصالح، موظفين، وأشخاص لهم دراية بأمور الانتخابات المحلية والمشاكل التنظيمية بالبلديات)، أجريناها فرادى مع شخص واحد ليشرح بالحرية في التعبير عن نفسه وعن آرائه. وبالموازاة مع هذا أجرينا مقابلات جماعية سواء مع أعضاء كل هيئة سواء من نفس الانتماء الحزبي، أو بين الرئيس ونائبه، وهذه حدثت في أربع مجالس، أو بين رئيس ونائبه الأول أو الثاني من كتلة حزبية واحدة (اتحاد حزبين سياسيين)، أو مع رئيس مجلس وكتابه العام، أو بين هذا الأخير وبعض النواب، أو مع منتخبين متعددي الانتماءات إلا أن بينهم اتفاقات وتحالفات... الخ. كما تم إجراء مقابلات جماعية مع الباحث ومجموعة من المواطنين خارج المجال التنظيمي وبالمجال العمراني تهدف من خلالها لمعرفة نظرة المواطنين لقضايا الصراع بالمجالس وعوامله، بحيث قدمت لنا هذه المقابلات حقائق منها ما هي ذاتية ذات طابع ساذج، ومنها ما هي موضوعية قيمة تبرز لنا حقائق واقعية، لكونهم لا يحاولون تزييف الحقائق أو الموقوف مع أو ضد طرف من أطراف العملية الصراعية بالمجالس. كما استخلصنا معلومات قيمة تبقى فقط حسب حيلة الباحث السوسولوجي في الغائها بالمرّة أو تحويلها والعمل بها وتحويلها من كلام عامي إلى تعبير سوسولوجي جيد. وتأسينا في هذا بالانتروبولوجي واحد أصحاب مدرسة شيكاغو الايكولوجية روبرت ردفيلد في بحثه حين قال: "أنا نسلم بان رجل الكلام العامي زميل يعيش في المجتمع، وأن جانباً مهماً من عمله في الحياة أن يعمل مع الناس"، وهذا ما دفعنا إلى استشارتهم في الموضوع، بصفتهم من أبناء المنطقة ويعرفون المشكلات الاجتماعية بقريتهم، وهمم الوحيد الاستفسار عن عمل المجالس والمشاكل التي بها. أما تايلور يقول أن: "الرجل العامي هو الذي يفهم تلك الكيفية التي تعمل بها الأشياء، وانه هو الذي يقدم النظرة العامة للموقف، وانه هو الذي يدرك الفهم العام لهذا الموقف، وانه مفتاح يفسره، وأنا كباحثين اجتماعيين مجرد محللي للبيانات وحامعين للحقيقة بين المبحوثين سواء تخصهم أو تخصنا".⁽¹⁾

إن إجراءنا لمقابلات فردية وجماعية، الغرض منها جمع مختلف الآراء والاتجاهات، بحيث منحت لنا هذه المقابلات فائدة عظيمة في توجيه الباحث ولفت نظره إلى المشكلات والموضوعات المرتبطة والعوامل، والمؤشرات الميدانية للصراع، والمسببات والعوامل وكل ما يتعلق بطريقة مباشرة أو بغير مباشرة بالمشكلة المدروسة، والتي قد لا يرد لها ذكر أو يتكلم لسردها المبحوث المقصود عند مقابله. منحتنا مزيد من المعلومات التي تم بناء الموضوع من خلالها أو بناء حالات العمران و الصراع.

كما تم إجراء مقابلات مفتوحة وحرّة مع المبحوثين المذكورين سابقاً، وفيها نعطي المستجيب الحرية النسبية في أن يتحدث دون محددات للزمن أو الأسلوب، وذلك بفسح المجال للمبحوث للتعبير بكل حرية عن آرائه واتجاهاته ونظراته وانفعالاته وعواطفه، نقوم بطرح سؤالاً عاماً حول مشكلة البحث، ومن خلال إجابات المبحوث نتسلسل في طرح الأسئلة الأخرى تماشياً بالإطار التصوري العام، أو وفق الأسئلة العامة حول موضوع البحث التي تدور حول معرفة: طبيعة الصراع، مضمون الصراع، أطراف الصراع، مدة الصراع، آليات حل الصراع، وتكون طبيعة الأسئلة: ما هي؟، لماذا؟، كيف؟، من؟ متى؟... الخ فمن الملاحظ أن في كل المقابلات وبمجرد تقديمنا لبطاقة التسهيلات تحت عنوان "الصراع داخل المجالس الشعبية المنتخبة" يتسم المبحوث ويشعر مباشرة في التحدث،

(1) - أحمد حضير ، اعترافات علماء الاجتماع (عقم النظرية وحضور المنهج في علم الاجتماع) ، الرياض : دار النشر الدولي ، 1993 ، ص 158 .

وفي معظم الأحيان بكل طلاقة، فقد مثل لنا معظم المستجوبين أن المجالس هي عبارة عن "ميدان أو حلبة للتصارع" ويبقى علينا مجرد توجيه المقابلة بطرح أسئلة فرعية. وقد تم إجراء المقابلات المفتوحة مع:

- أولاً: الأعضاء المنتخبين في الهيئات بصفتهم المبحوثين الرئيسيين في الدراسة. وأن معظم المقابلات تمت مع رؤساء المجالس ونوابهم بصفتهم كموظفين دائمين بالمجلس، أما الأعضاء غير الدائمين فيحضرون إلا أثناء مداورات واجتماعات المجلس أو المفوضين من قبل رؤساء المجالس لتسيير اللجان. وكلهم مبحوثين معينين بالاستبيان.

- ثانياً: رؤساء الدوائر والكتاب العامون بها، بصفتهم الجهة الوصية بالمجالس. ولهم دراسة بأمورها والمشاكل التي بها.

- ثالثاً: الكتاب العامون للبلديات، وهؤلاء اعتمدنا عليهم اعتماداً كلياً وموسعاً في جمع المعلومات والبيانات والاحصائيات بصفتهم يتميزون بخبرة مهنية في مجال التسيير والمعرفة بأمور المجالس الحالية والسابقة لها، ولهم علاقة مباشرة بتسيير المجالس والتحضير لانعقاد المجالس والتسيير المالي والتنظيمي لها ولقراراتها.

- رابعاً: المواطنين والشخصيات* التي لها دراية بأمور التراث وأصول السكان، وطبيعة أسلوب الحياة والمعيشة، وكل ما يتعلق بالعمران، وكذا سبر آرائهم فيما يخص الصراع في الهيئات المنتخبة.

2-3- الاستبيان:

الاستبيان وسيلة من وسائل جمع المعلومات، يعتمد أساساً على استمارة تتكون من مجموعة من الأسئلة بواسطة البريد أو تسلم إلى المبحوثين الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة، ليقوموا بتسجيل إجاباتهم عن الأسئلة الواردة فيها وإعادته ثانية ويتم كذلك بدون مساعدة الباحث للمبحوثين عكس المقابلة، سواء في فهم الأسئلة أو تسجيل الإجابات عنها. وتكتب هذه الأسئلة على ما يسمى باستمارة الاستبيان.⁽¹⁾

استخدمت هذه الأداة كوسيلة رئيسة في جمع المعلومات المتعلقة بعناصر الدراسة الميدانية (المبحوثين) وأخذت الجهد والوقت الكبير من الباحث في إعدادها، حتى تكون أداة فعالة وناجعة في جمع المعلومات الميدانية، والمتعلقة بمتغيرات فرضيات الدراسة أبعادها والمؤشرات التي تتضمنها. ولذا كان لزاماً علينا أن تكون هذه الأداة مطابقة ومحترمة للشروط التالية:

- أن تتضمن كل متغيرات الدراسة ومؤشراتها.
- أن تكون الأسئلة المطروحة دقيقة ومحددة وواضحة.
- أن تتضمن أسئلة طبيعتها مغلقة - مفتوحة.
- أن تكون بدائل الإجابة عن الأسئلة متكاملة.
- أن تكون مقتضبة لكي لا تدخل الملل في نفوس المبحوثين.

تم بناء استمارة الاستبيان في شكل أسئلة مغلقة مفتوحة، هي مزيج بين الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة، تتضمن أسئلة ذات أجوبة وبدائل محددة ومعدة سلفاً، وهذا بهدف الحصول على المعلومات بطرق مختلفة، تدفع المبحوثين لاختيار واحدة منها فقط وتعطي لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بدقة ووضوح. جعلناها -الأسئلة- تتصف بالسهولة والوضوح حتى تكون في متناول المبحوثين وعلى حسب قدراتهم العقلية ودرجة فهمهم، حتى يمكنهم الإجابة عليها في الوقت اللازم للإجابة. وقد استخدمنا أداة الاستبيان لعدة أسباب:

* وجهي أغلب المنتخبين إلى أطراف محايدة، وليس كأطراف في العملية الصراعية، بدعوى أنهم لا يقدمون لي الحقيقة كاملة، فوجهني البعض إلى أفراد المجتمع والمواطنين بأصنافهم ومستوياتهم، فواجهت في البداية مأزقاً وأنا أجري بحثاً منظماً عن حقائق مقبولة ظاهرياً لدى الناس، فاتهمت من قبل العديد من الناس العاميون أو المنتخبون كذلك بأنني اجت عن حقائق معروفة، بحيث سردوا لي النتائج في ساعة من الزمن، واتهمت بأنني أضيع في وقتي وجهدي في ظاهرة لا تستحق الدراسة البتة، وأن ظاهرة يتعرف عنها المتخصص وغير المتخصص في الجرائد. ولكن العاميون لا يعرفون أن العلم يخرج الحقيقة العامة من طابعها المعرفي البسيط والساذج إلى طابعها العلمي المنظم وهذا ما نسعى إلى تحقيقه.

(1) - عبد الله محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 123.

- تعتبر أفضل وسيلة لجمع المعلومات عندما يكون عناصر مجتمع الدراسة (المبحوثين) في أماكن بعيدة ومتفرقة يصعب الاتصال بهم، وخاصة الأعضاء المنتخبين الذين تعذر الاتصال بهم لعدم مداومتهم بالعمل في المجالس، فاعتمدنا الاستبيان على هؤلاء ممن لم تسنح الفرصة لمقابلتهم.

- تشمل لنا كل عناصر الدراسة من رؤساء ونواب وأعضاء مجالس، وذلك بجمع بيانات عنهم، ومعرفة آرائهم و إجاباتهم عن الأسئلة، بصفتها المعلومات التي تبني عليها تحليلات الدراسة ونتائجها، وإن كنا قد جمعنا معظمها من خلال أداتي الملاحظة والمقابلة.

- تعطي الفرصة لكل المبحوثين للإجابة على كل الأسئلة بترتيب وتدقيق ومراجعة.

- تساعد في الحصول على معلومات حساسة من المبحوثين، قد تكون من المستحيل جمعها عن طريق المقابلة.

تم توزيع الاستبيان على كل الأعضاء المكونين للهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولاية بولاية الاغواط. من رؤساء مجالس، وأعضاء اللجان التنفيذية من نواب ورؤساء اللجان التسييرية، وكذلك كل الأعضاء الآخرون غير المداومين في المجالس، باختلاف ولائهم وانتماءاتهم الحزبية والتنظيمية والقبلية، بمعنى انه تم توزيعها على 241 عضو منتخب. تتضمن الأسئلة التي تخص جميع المعطيات والمتغيرات المتعلقة بالفرضية العامة، وكل الفرضيات الجزئية الأربع، واحتوت هذه الاستمارة على خمسة وثلاثون سؤالاً، واشتملت على الجوانب التالية:

1- بيانات أولية: وتتضمن مجموعة من الأسئلة التي تبين لنا هوية المبحوثين، والمتعلقة بالبيانات الشخصية، وشملتها الأسئلة من الرقم 01 إلى الرقم 05.

2- بيانات تتعلق بمدى ودرجة انتماء المبحوثين للجماعة القرابية، وخدمة مصالحها داخل الهيئات، ومظاهر تولد الصراع بفعل عامل العصبية القبلية وهذا البعد ينقسم بدوره إلى محورين رئيسين:

- أسئلة تخص درجة الانتماء إلى الجماعة القرابية من عدمه، وأسئلة تخص أساس بناء العلاقات الاجتماعية التي وضعنا لها عدة مؤشرات في بدائل بين قيم الحياة الجماعية، وقيم الحياة الفردانية، وتشكلها الأسئلة من الرقم 06 إلى الرقم 10.

- أسئلة تخص معرفة طبيعة تشكل العصبية القبلية والعشائرية والعائلية داخل الهيئات المنتخبة وأثر ذلك على ظهور الصراع العصبي القبلي، وتشملها الأسئلة من رقم 11 إلى الرقم 17.

3- بيانات تتعلق بمعرفة درجة اندماج المبحوث في التنظيم وعوامل الصراع به، وهذا البعد ينقسم إلى محورين رئيسين، وتشملها الأسئلة من 18 إلى غاية 21.

- أسئلة تخص بمعرفة علاقات السلطة وتقسيم المهام بالهيئة، وتشملها الأسئلة من 18 إلى 19.

- أسئلة تخص بمعرفة اتخاذ مراكز القرار بالهيئات، وتشملها السؤالين 20 و 21.

4- بيانات تتعلق بمعرفة أثر التعددية الحزبية في تولد الصراع بالهيئات، وتشملها الأسئلة من 22 إلى غاية 27. وهذه تتضمن ثلاث محاور أساسية هي:

- أسئلة تخص بمعرفة درجة الانتماء والولاء للحزب وتحقيق أهدافه، وتشملها الأسئلة من 22 إلى غاية 23.

- أسئلة تخص بمعرفة الجهات المساندة للمبحوث في سبيل وصوله إلى السلطة والحصول على مقعد، ورأي المبحوثين في ما اذا كانت الأحزاب السياسية أصبحت تستمد قوتها من الشخصيات والقبائل المتواجدة في المجال العمري والاجتماعي، ويشملها السؤال رقم 24.

- أسئلة تخص بمعرفة اعتراف الأطراف الأخرى برأي والأهداف ومصالح الطرف المبحوث، ويشملها السؤال رقم 25.

- أسئلة تخص بمعرفة رأي المبحوث حول التعدد الحزبية وعلاقته بنشوء الصراع بالهيئات، وتشملها الأسئلة من 26 إلى غاية 27.

5- بيانات تتعلق بدراسة السلوكيات والأفعال الفردية واستراتيجياتها من خلال مشاركتها في التنظيم، وعوامل الصراع التي تتولد عن طريق تصادم الأهداف والمصالح الشخصية والخاصة وتندرج تحتها جملة من الأسئلة من 28 إلى غاية 35:

- أسئلة تخص معرفة الهدف من مشاركة المبحوثين في التنظيم البيروقراطي (الهيئات)، وفرض الإرادة والسلطة وتشملها الأسئلة 28 و 29.

- أسئلة تخص مدى استخدام الأفراد داخل التنظيم لاستراتيجيات فردية خاصة، من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الخاصة والذاتية، والتصادم مع الاستراتيجيات الأخرى، وتشملها الأسئلة من 30 إلى 32.

- أسئلة تخص معرفة عامل الصراع من خلال الاستراتيجيات الفردية واتخاذ الاستراتيجيات من أجل تحييد الأطراف الأخرى غير المرغوب فيها، ويشملها السؤالين 33 و 34.

- أسئلة تخص معرفة مكانة المبحوثين داخل الهيئة وارتكازات السلطة وفرض النفس والسلطات الفعلية، وتمثل في السؤال الأخير رقم 35.

وقد تم إعداد استمارة الاستبيان عبر مرحلتين:

- المرحلة الأولى: وفي هذه المرحلة وأثناء قيامنا بالدراسة الاستطلاعية والميدانية الموسعة للبلديات الجنوبية من الولاية والمحاذية للمدينة مقر الولاية، كنا قد قمنا بدراسة استطلاعية للميدان وفي نفس الوقت إجراء مقابلات ومشاهدات للمجالات العمرانية والهيئات المنتخبة، كان الهدف منها الاتصال بالمبحوثين والقراءة الأولية للميدان، وملاحظة المؤشرات الميدانية الدالة على الصراع، وتعريفهم بالباحث وأهداف بحثه، وهذه وغيرها كان لها دور كبير في ضبط فرضيات الدراسة ومتغيراتها، وبالتالي في بلورة أسئلة الاستبيان.

- المرحلة الثانية: هذه المرحلة تعلقت بإجراء الاختبار القبلي للاستمارة، وتجريب الصورة الأولى للاستمارة على عينة من المجالس بمنتهيها، تم اختيارها بشكل عشوائي من أجل التأكد من العناصر التالية:

- الفهم لمتغيرات الدراسة، أبعادها ومؤشراتها من الجانب المفهمي والفكري للاستمارة.

- صدق البيانات وثباتها.

- مدى وضوح عبارات الاستمارة وتسلسلها المنطقي، ومدى شموليتها للمؤشرات المراد قياسها ميدانياً.

- مدى قابلية الأسئلة للفهم، ومدى استجابة المبحوثين لها.

- التأكد من وجود الانسجام بين الأسئلة بما يخدم فرضيات الدراسة.

وعلى ضوء هذه الاختبارات، قمنا بإجراء تغييرات وتعديلات وضبط على هذه الاستمارة التمهيديّة، من جراء وجود أخطاء مفهومية وتقنية تم استدراكها في الأخير، بحيث تم إجراء ضبط وتعديل في الاستبيان وشملت العناصر التالية:

- التخلي عن بعض الأسئلة التي رأينا أنه لا داعي لها ضمن الاستمارة، لأنها لا تخدم الموضوع المدروس من قريب أو من بعيد وإضافة بعض الأسئلة، والتي رأينا أنها تهمه وتخدمه.

- التقليل من عدد الأسئلة، بحيث كانت الاستمارة التمهيديّة تتضمن في مجملها أكثر من خمسة وستون سؤالاً في ثماني صفحات، وبالتالي ضبطناها في خمسة وثلاثون سؤالاً في ست صفحات.

- شكل الأسئلة التي كانت مبهمّة ومعقّدة؛ بحيث تم تبسيطها إلى أقصى ما يمكن، ووضع إجابات بديلة لها، محددة ومضبوطة لتسهيل الفهم والاستيعاب.

- ان إضافة المبحوثين لبعض البدائل؛ وبعض الاستفسارات، وكذا لبعض الأسئلة بإجاباتها، رأينا أنها مهمة وضرورية لإدراجها ضمن استمارة الاستبيان.

- تحسين الشكل الخارجي للاستبيان، مع التحلي عن بعض القواعد المنهجية، كأن تكون متبوعة بواجهة يوضح فيها الباحث عنوان الدراسة وأهداف البحث، والتوحي من المبحوثين الإجابة على الأسئلة بدقة ووضوح، إلا أنه في الاختبار القبلي للاستبيان، تم استرجاع عدد من الاستبيانات نظراً لأنها معنونة بـ "الصراع داخل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بولاية الاغواط" وتضمن توجيهات للعناصر المكونة لها، وهذا ما دفع بالمبحوثين للعدول عن الإجابة على أسئلة الاستمارة مخافة من استخدام إجاباتهم فيما لا يسمح به القانون والموضوعية العلمية. ونظراً لهذا الحال تم ضبط وتوزيع الاستبيانات وفقاً للنموذج الموجود في ملاحق هذه المذكرة، في شكلها النهائي لا وجود لواجهة استمارة، ولا لعناصر ونقاط تدعو إلى توجيه إجابات المبحوثين، فأردناها هكذا لأنها تخدم بهذا الشكل دراستنا وتجمع لنا معلومات وحقائق غير مزيفة وواقعية.

وقد تم توزيع استمارات الاستبيان وجمعها وفق طريقتين: الأولى توزيع الاستبيانات أثناء الدراسة الميدانية أثناء إجراء مقابلات مع المعنيين بذلك (الرؤساء والنواب)، في بلديات الجهة الشمالية من الولاية. بحيث تم وضع الاستبيانات وتضمينها وتسليمها عند رؤساء المجالس أو الكتاب العامون للبلديات، وهم بدورهم يقومون بتوزيعها على الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ولأن المدة تأخذ وقتاً طويلاً لتوزيع على الأعضاء وجمعها، فقد تم إرسال الاستمارات من قبل رؤساء المجالس عبر البريد في صندوق بريد الباحث، أو إرسالها من طرف ساعي بريد البلدية. والطريقة الثانية وهي انه تم تسخير بعض الزملاء والمعارف لإرسال الاستمارات وتضمينها لدى رؤساء المجالس، أو تقديمها شخصياً للكتاب العامون بالبلديات، قصد توزيعها على باقي الأعضاء وتمت هذه الطريقة في المجالس التي تم دراسة حالتها من قبل، وهي المجالس التي تقع في الجهة الجنوبية من الولاية القريبة من مقر إقامتنا بمدينة الاغواط. إن استعمال أكثر من أداة واحدة لجمع المعلومات والبيانات قد يكون امراً مرغوباً فيه، وذلك للتقليل من عملية التحيز والحصول على المعلومات والبيانات الكافية، خصوصاً وأن موضوع دراستنا واسع ومتشعب وعميق، وبالإضافة للأدوات المنهجية السابقة استخدمنا السجلات والوثائق الإدارية كطرق لجمع المادة العلمية ميدانياً.

2-4- السجلات والتقارير والوثائق الإدارية:

استخدمنا هذه الأدوات في جمع المعلومات المتعلقة بمجتمع الدراسة، وكذلك المعلومات المتعلقة بالتعريف بمجال الدراسة المكاني والبشري، فبالإضافة إلى الملاحظة والمقابلة والاستبيان، تم استعمال الوثائق والمصادر المختلفة (المطبوعة وغير المطبوعة والالكترونية) التي تضم المعلومات، والصادرة عن المصالح الإدارية غالباً. لأنها قدمت لنا الكثير من البيانات والمعلومات والمعطيات المهمة حول الدراسة، بحيث قمنا بجمع كافة المعلومات المدونة عن حالة البلدية كمجال عمراني، والبلدية كمقر إداري تشمل مجلس منتخب. أولاً: البلدية كمجال عمراني واجتماعي:

تم جمع المعلومات المتعلقة بالبلدية من خلال التقارير الإدارية والإحصائيات السنوية التي تكون مجوزة المصالح البلدية للتعريف بالبلدية كمقر ومجال عمراني واقتصادي وثقافي، وتتضمن هذه الوثائق والتقارير كملفات وصفية معلومات عامة (الحدود التأسيس، الهياكل الإدارية، المقاطعات، الأحياء)، السكن والسكان (تعداد السكان، الحالة المدنية، وتوزيع الحسان حسب المستويات تعداد السكنات بأنواعها)، الشغل، النشاط الاقتصادي (تربية مواشي، فلاحة، تجارة وخدمات، صناعة)، مساحة الأراضي الرعوية والفلاحية ومناطق النشاطات الصناعية، البنية القاعدية (الطرق، أساليب الاتصال، المنشآت الإدارية والخدماتية، الهياكل الثقافية والرياضية والتعليمية والصحية، البريد، البنوك والتأمينات) التربية، التعليم والتكوين (التعليم بمستوياته، التربية الدينية، التكوين بمستوياته، التمهين)، الصحة (الهياكل الصحية، الطب العام والخاص، الصيدليات)، الشؤون الاجتماعية والثقافية، لتركيبية الاجتماعية (العروش أو القبائل المكونة للبلدية، تفرعاتها، وتقسيماتها للمجال أسمائها ومسمياتها)... الخ.

كما تم الاعتماد على الوثائق والمقالات والكتب في مجال تاريخ المنطقة وسيرورتها التاريخية، والتي نقتنيها أو نتحصل عليها في المكتبات البلدية داخل المركز الحضري، ومراكز الثقافة وغيرها من المؤسسات.

ثانياً: المجالس الشعبية المحلية المنتخبة:

ومن المصادر المدونة التي مدتنا ببيانات ومعلومات مهمة في هذا الجانب بطانات البيانات الخاصة بالمنتخبين، والملفات الشخصية التي تتضمن (الاسم واللقب، السن، المستوى التعليمي، المهنة، الوظيفة داخل المجلس، الصفة، الانتماء الحزبي... الخ) وهذه نتحصل عليها من التقارير سواء بمكتب الانتخاب بمقر الولاية، أم بمكاتب الإحصاء والانتخاب بالمقار البلدية.

وكذلك الاطلاع على التقارير الإدارية، وبعض النماذج من جداول الأعمال، وبعض الوثائق التسييرية والتنظيمية بالمجالس، هذا بالإضافة للاطلاع على بعض الوثائق التي تتضمن بيانات حول أسباب انسداد المجلس إذا كان. أو بعض الشكاوي الصادرة عن أعضاء المجلس، وتقارير سحب الثقة والإتهام، وطلبات الاستقالة وأسبابها... الخ.

وقد تم الرجوع إلى العديد من الوثائق والمستندات والاستفادة من محتوياتها، ونذكر منها ما كتب في تاريخ، وبيانات التعداد السكاني، والسجلات الخاصة بالمنطقة، وتجميع الإحصائيات، وقوانين المجالس والبلديات القديمة منها والجديدة، وهذه تساعد في إعطاء صورة سليمة للموضوع، كما أنها تساعدنا في عقد مقارنات بين ماضي المجال العمراني وحاضره، وكذا مقارنات بين طبيعة المجال وما يحدث بالهيئات المنتخبة من صراعات، وكذلك لتسهيل عملية تصنيف المجالات العمرانية وتقسيمها وترتيبها وفقاً لمعايير ومقاييس لا نتحصل عليها إلا في التقارير الإدارية.

إن هذه الأدوات في الحقيقة استحسنتها الباحث كثيراً، لأنها تعطي تكييفاً وتكميماً واقعياً لمجتمع الدراسة المكاني والبشري وكانت مساعدة على فهم المجتمع والواقع الميداني، واخذ فكرة طيبة عن طبائع العمران، وطبائع الصراع في المجال والمجالس.

3- مجالات الدراسة:

إن تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في الدراسات العلمية والسوسيولوجية، وهي تتطلب منا دقة متناهية وبالغة، حيث يتوقف عليها إجراء الدراسة وتصميمها وكفاءة نتائجها، ونحاول في هذا العنصر الإجابة على ثلاث أسئلة رئيسة وهي: أين تجرى الدراسة؟، ومن سيجري عليهم البحث؟، ومتى؟.

3-1- المجال المكاني:

والمقصود به هو ذلك المجال الجغرافي والإقليم الذي يقوم الباحث بتحديدته والدراسة في محيطه، ويكون هذا وفقاً لطبيعة المشكلة التي نقوم بدراستها، وطبيعة الميدان وخصائصه، والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها. وفي سبيل تحقيقنا لأهداف الدراسة بموضوعية تم اختيار ولاية الاغواط كمجال مكاني تجرى فيه الدراسة الميدانية، فاختيارنا لهذه الولاية ليس اعتباطاً أو بمحض الصدفة، وإنما كان بدافع عدة عوامل منها ما هي ذاتية وما هي موضوعية نذكر منها:

- لكون الباحث من المنطقة، وقيم بمدينة الاغواط، أين تسهل عليه عملية الحركة والتنقل بسهولة أثناء الدراسة الميدانية، وهذا مع الدراية الكافية بالحياة الاجتماعية العامة، وبأنماط الثقافية، والأساليب المعيشية بالمجتمعات المحلية بتصنيفاتها، وهذا ما يستدعي زيادة الفهم للمشكلة المدروسة، ومقدرته على تحليلها وتفسيرها وفهمها.

- بهدف الخروج بنتائج وحقائق صحيحة خالية من كل زيف وتلفيق.

- أن ولاية الاغواط بطابعها الايكولوجي، وموقعها الجغرافي الذي يجمع بين النمط الايكولوجي السهبي، والنمط الايكولوجي الصحراوي، أي تتعدد فيها أنماط أساليب عديدة من الحياة والمعيشة، من مجالات عمرانية واجتماعية بدوية وريفية وشبه حضرية وحضرية. وتتنوع بها البنى الاجتماعية من بنى اجتماعية قبلية مهيمنة ومسيطر على الحياة الاجتماعية والتنظيمية وبين بنى اجتماعية عشائرية وعائلية وأسرية، وعلاقات اجتماعية فردانية بالمدن. هذا ما يجعلنا إلى وضع احتمالات رؤانا من خلال الواقع الاجتماعي إلى بناء فرضيات للتحقق من صدقها وثباتها. ووضع مشاهداتنا ودراستنا للصراع بالهيئات خصوصاً عند ربطنا طبيعة

المجال العمراني وشكل البيئة الاجتماعية، وحسب درجة الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي من عدمه، وطبيعة الصراعات المتولدة في الهيئات المنتخبة.

- نبذة تعريفية عن ولاية الاغواط:

ولاية الاغواط هي من إحدى الولايات الجزائرية، تقع في شمال الصحراء الجزائرية، تقع على مفترق الطرق بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، يبعد مقرها عن العاصمة ب 400 كلم. يحدها من الشمال ولاية تيارت، ومن الشرق ولاية الجلفة، ومن الغرب ولاية البيض، ومن الجنوب ولاية غرداية. تتربع على مساحة إجمالية تقدر حسب إحصائيات سنة 2008⁽¹⁾ ب 25.052 كلم². تتوزع على منطقتين، منطقة الأطلس الصحراوي، ومنطقة الهضاب العليا والهضاب الصحراوية. تتميز المنطقة بطابعها السهبي الرعوي والفلاحي والجبلي. تزخر بمساحات هضابية شاسعة وسهوب وصحراء واسعة، وتتوفر بها ثروة حيوانية معتبرة لا سيما الأغنام، كما تتوفر الولاية على موارد طاقوية (كهرباء وغاز) وتشتهر بإنتاجها للغاز الطبيعي، حيث بها حقول هامة بمنطقة حاسي الرمل، وبها احتياطي ضخم، مما أهل الجزائر لاحتلال مكانة هامة عالمياً في مجال الطاقة والمناجم. كما تتوفر على موارد طاقوية، وإنتاج الطاقة الكهربائية في مركز بمنطقة تيلغيمت بحاسي الرمل يحتل مكانة كبيرة عالمياً في إنتاج الطاقة الكهربائية. كما وجد بها مؤخراً احتياطي كبير في آبار من البترول في منطقة حاسي الدلاعة.

- السكان: يبلغ تعداد سكان الولاية حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 2008 ب 483264 نسمة، يقدر عدد الذكور ب 93536 نسمة، وعدد الإناث ب 91124 نسمة، يبلغ عدد ساكني المناطق والتجمعات الحضرية الرئيسة ب 384614 نسمة، أما عدد سكان المناطق الثانوية والمبعثرة (التجمعات الحضرية صغيرة الحجم) ب 22730 نسمة، أما تعداد السكان البدو الرحل فيبلغ عددهم ب 75893 نسمة. وتشير النسب إلى أن ما نسبته 79.60% من السكان يسكنون بالمناطق الحضرية، وما نسبته 15.70% من يسكنون بالبادية (بدو رحل)، وما نسبته 4.70% من السكان يسكنون بالتجمعات الثانوية (القرى والمناطق المبعثرة). وتقدر نسبة الكثافة السكانية بالولاية ب 19.29 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. وتشير المعطيات الإحصائية كذلك إلى أن السكان الحضريين بالولاية يقدر عددهم ب 294725 نسمة، بما نسبته 61%، إما عدد السكان البدويين والريفيين فيقدر عددهم ب 188539 نسمة، بما نسبته 39%.

- الشغل: يقدر تعداد اليد العاملة (الموارد البشرية) بالولاية ب 129050 مورد بشري، بما نسبته 87.54%، أما تعداد اليد العاملة الشغالة فيقدر عددهم ب 147412 يد عاملة، بما نسبته 31.37%، أما تعداد البطالين فيقدر عددهم ب 18362 بطال، بما نسبته 12.46%، يتوزعون في العمل عبر مؤسسات وشركات عمومية وخاصة يقدر عددها ب 1720 مؤسسة عمومية وخاصة.

- المنشآت الاقتصادية والإدارية والاجتماعية الخدمية: في المجال التربوي تتوفر الولاية على جامعة تضم ثلاث معاهد تحوي 15925 مقعد بيداغوجي. و 27 مدرسة ابتدائية، و 62 أكاديمية للتعليم المتوسط، و 25 ثانوية للتعليم الثانوي، وسبعة 07 مراكز للتكوين المهني والتمهين، ومعهد وطني عالي للتكوين المهني للتسيير، وأربعة 04 ملحقات لمراكز التكوين. أما في مجال الصحة فتتوفر الولاية على ثلاث 03 مستشفيات، و 29 عيادة متعدد الخدمات، و 50 قاعة علاج. هذا بالإضافة إلى توفرها على المؤسسات الثقافية والترفيهية والرياضية، والمراكز الثقافية والمكتبات الولائية والبلدية، كما بها المؤسسات التابعة للدولة الإدارية والخدمية. بمعنى أنها تتوفر في كامل بلدياتها على هذه المؤسسات والمؤسسات الأمنية، ومؤسسات الاتصال والإعلام والبريد... الخ.

انبثقت ولاية الاغواط من خلال التقسيم الاداري للبلاد سنة 1974، حينما كانت تابعة ادراياً لولاية ورقلة، ونتيجة للتغيرات والتقسيمات الجديدة انفصلت عنها ولاية غرداية في التقسيم الإداري لسنة 1984، بحيث أصبحت تضم عشرة 10 دوائر، وأربعة وعشرون 24 بلدية مقسمة إلى منطقتين:

- منطقة جنوبية صحراوية سهبية: وتضم هذه الأخيرة إحدى عشرة بلدية هي: الاغواط، الخنق، العسافية، سيدي مخلوف بن ناصر بن شهرة، قصر الحيران، الحويطة، تاجرونة، تاجموت، حاسي الرمل، حاسي الداعة.
 - منطقة شمالية وهي منطقة الأطلس الصحراوي: وتضم كل من آفلو، سيدي بوزيد، واد مرة، وادي مزي، عين ماضي سبقاق، الغيشة، بريدة، تاويالة، الحاج المشري، قلعة سيدي ساعد، عين سيدي علي، البيضاء.
- وحسب التقسيم الإداري المعمول به في سنة 2011 فإن الولاية تتكون من عشرة دوائر، وأربعة وعشرون بلدية، كما هو موضح في الجدول التالي:

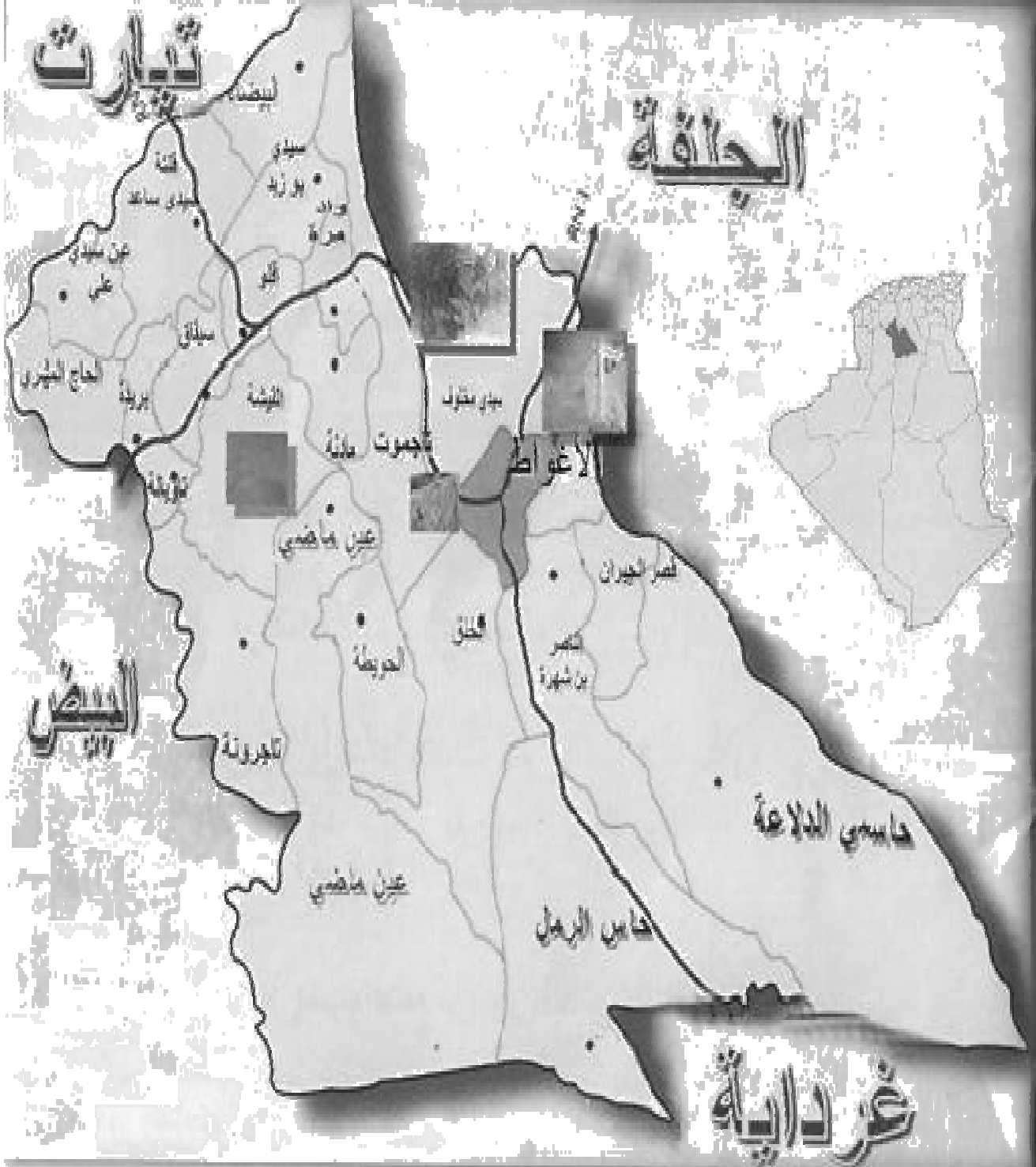
- الجدول رقم 03: يبين التقسيم الإداري لولاية الاغواط.

البلدية.	الدائرة.
الاغواط.	الاغواط.
سيدي مخلوف، العسافية.	سيدي مخلوف.
قصر الحيران، بن ناصر بن شهرة.	قصر الحيران.
حاسي الرمل، حاسي الداعة.	حاسي الرمل.
عين ماضي، تاجرونة، الحويطة، تاجموت، الخنق.	عين ماضي.
آفلو، سيدي بوزيد، سبقاق.	آفلو.
واد مرة، واد مزي.	واد مرة.
بريدة، تاويالة، الحاج المشري.	بريدة.
قلعة سيدي ساعد، عين سيدي علي، البيضاء.	قلعة سيدي ساعد.
الغيشة.	الغيشة.

لكل منطقة تاريخ حضاري وأصول، ولكل فرد وجماعة عمق وجذور، الاغواط هي جزء من هذا الكل، حيز جغرافي له موقعه وخصائصه التاريخية والجغرافية وكذا الاجتماعية والثقافية، معقد التركيبة الاجتماعية من حيث تعدد السلالات والقبائل والعشائر والعائلات، فإن الشواهد والآثار بولاية الاغواط تؤكد على أنها عرفت حضارات بشرية تراكمت على ترابها ذكرها ابن خلدون، وحقبات ومراحل تبرز مدى عمقها التاريخي يبدأ من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات الحديثة. فإن التعرف على تاريخ وأصول الاغواط، يعد من أهم العمليات التي يسعى الباحث إلى تحقيقها بهدف ربط المناطق وأصولها بالحاضر، والذي يفيد في معرفة تغيراتها وتحولاتها وانتقالاتها من جيل إلى جيل ومن حال إلى حال. وهذا ما يدعونا إلى التعرف على أصول سكان المجالات العمرانية والبلديات بصفة عامة التي تتعدد بالولاية، وتختلف أسباب نشأتها، والتي لا زالت بها آثار واضحة على الحياة الاجتماعية، ما يؤثر تأثيراً كبيراً على الظاهرة المدروسة، فمن الملاحظ أن معظم المجالات الحضرية وخاصة منها البدوية والريفية متكونة من قبيلة واحدة غالبية في المجال العمراني والاجتماعي والثقافي للبلدية، والباقي منها تلاحظ فيه أما اندماج اجتماعي حاصل بين القبائل في مجال عمراني وتعاون وتوافق، وإما في تناحر وتنافر واختلاف على تقسيم المجال أو تقسيم الأراضي الرعوية والفلاحية، والسكنات الاجتماعية والريفية وغيرها. فالصراعات القبلية الحادثة في المجتمعات محلية بالولاية حول من هو أصل للقرية والمنشئ لها، ومن هو

الغريب عنها والمستقر حديثاً بها، هذه الصرعات من شأنها أن تمتد إلى أن تصل في اعتقادنا إلى داخل التنظيمات البيروقراطية بصفة مباشرة ، أو غير مباشرة ورمزية، بمعنى إن تكون الهيئات بصفتها التنظيمية والقانونية لتصفية حسابات قبلية وتحقيق مصالح.

- الشكل رقم 03: خريطة تبين التقسيم الإداري لولاية الاغواط.



3-2- المجال البشري:

هو ذلك المجتمع الذي يقوم الباحث بتحديدته، وتحديد نوعية وخصائص هذا المجتمع البشري الذي يتم بمجمع المعلومات والبيانات اللازمة عنه ومنه، يهدف من خلاله إلى الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها. ومجتمعنا البشري هو جميع العناصر أو الأفراد الذي يتكون منه المجتمع المجري الدراسة بشأنه، وقصدنا استخدام مصطلح المجال البشري مكان اصطلاح العينة، لأنه تم إجراء مسح بالعينة (كما تصطلح عليه بعض المنهجيات) وإجراء الحصر الشامل لكل أفراد الدراسة. أي دراسة كل الأعضاء

المكونين للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة بولاية الاغواط. وكنا قد ذكرنا في نقاط سابقة، أننا قمنا بمسح شامل بدراسة حالة لكل بلديات الولاية، المجالات العمرانية وما فيها من مجالس، من اجل دراسة حالاتها، وطبائع العمران بها، وطبائع الصراع بحيثاً. ♦ إن كون الباحث جزء من الإقليم المبحوث فيه، أو جزء من الظاهرة قد يؤثر ويتأثر بها لارتباطه بواقعه الاجتماعي سواء إن على مستوى انتماءه القبلي، أو توجهه السياسي وانتماءه الحزبي، أو انتماءه الجهوي، كل ذلك يحدد له ضمان نقاء الوعي أو انحيازه، أو حياده بالمهني العلمي، لأنه كشخص يميل إلى إسقاط وضعه الاجتماعي أو مصلحته على أفكاره، أو التحيز لولائه أو انتماءه، فتكون نتائج البحث متحيزة، بل وموجهة لا تعكس بالضرورة واقع المشكلة المبحوثة. كما أن غياب الموضوعية تفرض نفسها وتضفي على الباحث أحياناً في كل مراحل بحثه، إن قام ببحث ميداني بالفعل. فنجد أن البعض يختار عينته على حسب ما يرضيه ويساعده على حساب نتيجة البحث، كذلك العضو المنتخب بالهيئة الذي يترشح ليس من أجل المصلحة العامة والتنمية المحلية، وإنما من أجل قضاء مصالحه الذاتية ومصالح جماعته. فالباحث وراء اختياره للعينة يسعى وراء الطريق السهل في البحث، فقد يكون التحيز المنافي للموضوعية هو ذلك الناتج عن فعل إرادي أو لا إرادي يقوم بها الباحث قصد تشويه الحقيقة بقصد أو بدونه، قصد ابتغاء مصلحته الخاصة والمتمثلة في الحصول على الشهادة.

ونحن في دراستنا وفي توخيها للصدق، والموضوعية العلمية في كل مراحل البحث، سعينا قدر الطاقة والإمكان إلى مسح شامل لكل بلديات الولاية ومجالسها بالدراسة والتحليل، وتوظيف المعلومات المجمعة عن طريق أدوات جمع المعلومات وخاصة منها الملاحظة والمقابلة والتقارير الإدارية، في فصل دراسة الحالة من هذا الباب.

أما المعلومات والبيانات التي تم تجميعها عن طريق الاستبيان فتم تفرغها وتحليلها وتفسيرها في جداول إحصائية وتحليلات سوسيولوجية، وجمعنا هذه المادة العلمية الخام عن طريق توزيع الاستبيان على كل المنتخبين في المجالس البلدية والمجلس الشعبي الولائي، والذي يبلغ عددهم في الإجمال 241 عضو منتخب، فالجدول الموالي يبين توزيع المقاعد بالمجالس الشعبية المنتخبة بالولاية حسب الانتماء السياسي:

♦ كنا نبتغي من وراء دراستنا إلى إجراء دراسة مقارنة بين طبائع وعوامل الصراع بالولايات المحاذية لولاية الاغواط، والتي تختلف فيها طبائع العمران، وعوامل الصراع بحيثاً. فحسب استنتاجاتنا وجدنا أن العوامل المولدة للصراع قد تختلف حسب اختلاف البيئة والمجتمع والثقافة، ففي ولاية غرداية على سبيل المثال تتضح عوامل الصراع وطبائعه بالهيمات المنتخبة في صراع عرقي ومذهبي بين الأعضاء المنتخبين من المذهب المالكي والأعضاء المنتخبين من المذهب الاباضي، أي بين العرب (الشعابنة) وبين البربر (بني ميزاب) وكما وقد كنا قد أجرينا استطلاع على بلدية الجلفة فنتيجة لعدم وجود اختلاف بينها وبين ولاية الاغواط في الطبيعة الايكولوجية، والبيئة الاجتماعية، والحياة الثقافية، وسيطرة قبيلة أولاد نائل على الحياة الاجتماعية والسياسية، فاستنتجنا وجود عوامل صراع بين المنتخبين تتمثل في صراع عشائري أو صراع عائلي بالإضافة إلى صراع الاستراتيجيات الفردية للأعضاء، أما الاستكشاف الذي أجرينا على بلدية بوزريعة بالجزائر العاصمة فوجدنا أن طبيعة الصراعات هي صراعات إما جهوية بين الأعضاء الأصليين العاصميين وبين الأعضاء المستقرين حديثاً. وإما صراعات حزبية برامج، أي صراع هويات سياسية نتيجة للتعددية السياسية، وبالإضافة على هذين العاملين نجد كذلك عامل ثالث وهو صراع تناحر المصالح الذاتية للأعضاء، والاستراتيجيات الفردية. وكنا نود أن ندخل هذه المقارنات في اعتباراتنا ولكن لضيق الوقت، ولتضاعف الجهد أثرتنا دراسة هذا في دراسات لاحقة لهذه الدراسة إن شاء الله .

- الجدول رقم 04: يبين توزيع المبحوثين حسب الانتماء السياسي. (1) ♦

X	الانتماء السياسي.											المجالس
	FFS	AH D	RCD	MN	FNA	PT	ISLAH	IND	HMS	RND	FLN	
23	-	-	-	-	03	03	02	-	03	03	09	الاغواط.
09	-	-	-	-	-	-	-	-	03	-	06	قصر الحيران.
07	-	02	-	01	01	-	-	-	01	01	01	بن ناصر بن شهرة
09	01	-	-	01	02	01	-	-	01	02	01	حاسي الرمل.
07	-	-	-	-	01	-	01	-	-	04	01	حاسي لدلاعة.
07	-	-	-	-	01	-	-	-	-	03	03	سيدي مخلوف.
07	-	-	-	-	-	-	-	05	-	02	-	العسافية.
07	-	-	-	-	01	-	01	01	01	01	02	عين ماضي.
11	-	-	-	-	02	01	-	-	05	02	01	تاجموت.
07	-	-	-	01	01	-	-	-	01	01	03	الخنق.
07	-	-	-	-	-	-	-	-	-	04	03	الحويطة.
07	-	-	-	-	-	01	-	04	-	01	01	تاجرونة.
15	-	-	-	01	03	02	-	02	01	03	03	أفلوا.
07	-	02	-	-	01	01	-	01	01	01	-	سيدي بوزيد.
07	-	-	-	-	02	-	-	-	--	04	01	سبفاق.
07	-	-	-	-	01	-	-	-	-	02	04	واد مرة.
07	-	02	-	-	01	-	-	-	-	02	02	واد مزي.
07	-	-	-	-	02	-	-	03	-	01	01	الغيشة.
09	-	-	-	-	-	-	01	-	01	03	04	قلنة سيدي ساعد.
07	-	-	-	-	-	01	-	02	-	02	02	عين سيدي علي.
07	-	-	-	-	-	-	-	-	01	03	03	البيضاء.
07	-	01	-	01	01	-	01	-	01	01	01	بريدة.
07	-	-	01	-	-	01	01	-	01	02	01	الحاج المشري.
07	-	-	-	-	01	-	-	-	01	02	03	تاويالة.
39	-	-	-	03	06	05	03	-	06	06	10	المجلس الولائي.
241	01	07	01	08	30	16	10	18	28	56	66	المجموع.

(1) - وثيقة صادرة عن مكتب الانتخاب ، العهدة الانتخابية 2011/2007 ، مصلحة الإدارة المحلية ، ولاية الاغواط.

♦ fln (جبهة التحرير الوطني)، 54 ahd (عهد 54)، rnd (التجمع الوطني الديمقراطي)، hms (حركة مجتمع السلم)، mn (حركة النهضة)، m.islah (حركة الاصلاح الوطني)، fna (الجبهة الوطنية الجزائرية)، pt (حزب العمال)، ind (قوائم الاحرار)، ffs (جبهة القوى الاشتراكية)، rcd (التجمع من أجل الثقافة) .

تم التوزيع وإعادة التوزيع على ما مجموعه 241 استبيان لكل الأعضاء المبحوثين قصد تعبئتها واسترجاعها، إلا أنه مع حساسية القضية المدروسة، والتي امتدت آثارها إلى دراستنا، ونظراً لوجود ثلاث مجالس في حالة انسداد تام وهي بريدة، الحاج المشري، وعين ماضي، بالإضافة إلى المجالس التي بها خلافات وصراعات حادة جداً، لم تصل بعض الاستثمارات إلى أصحابها وان استلموها لا يتم إرجاعها، وهذه لعدة أسباب منها:

- عدول بعض المبحوثين عن تعبئة الاستبيان بدعوى عدم ثقتهم فيها، وبأسباب تقديمها وأهدافها.
- التماطل الكبير من قبل بعض المجالس في ملاء الاستبيانات وإرسالها أو تقديمها للباحث.
- عدم وصول بعض الاستثمارات أصلاً للمبحوثين، وخاصة منهم الأعضاء غير الدائمين.
- أعضاء المجلس الولائي؛ نظراً لحضور معظمهم إلا في أوقات المداولات في ثلاث أشهر، ونظراً لأن بعضهم لا يسجل حضوره بالمرّة، ونظراً لعدم تفاهمهم مع رئيس المجلس، فقد أرجعت كثير من الاستثمارات لم يتم تعبئتها من قبل هؤلاء المبحوثين.
- ونظراً لهذا وذلك تمت مسيرتنا لهذه الأوضاع بتوزيع وإعادة التوزيع من جديد لبعض للاستبيانات، والتأكيد والإلحاح على رؤساء المجالس بضرورة تقديمها للأعضاء وتعبئتها، إلا أنه في الأخير تم استرجاع 192 استبيان، اثنان من مجموعها الكلي ملغاة من مجموع 241 استبيان موزع، أي تم تفرغ وعرض وتحليل ما تعداده الـ 190 استبيان فقط. وهذا في اعتقادنا أن هذا خارج نطاق تغطيتنا، وفرض علينا فرضاً، وقد يستوفي أغلب الشروط العلمية والمنهجية في الدراسات السوسيولوجية، وفي هذه الدرجة العلمية.

3-3- المجال الزمني:

والمقصود به، هو تلك الفترة التي يستغرقها الباحث في جمع البيانات والمعلومات من ميدان الدراسة، أو هي فترة الدراسة الميدانية. وقد قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في النصف الأخير من سنة 2010 إلى النصف الأول من سنة 2011. وكانت وفق ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: هذه المرحلة كانت بداية من شهر مارس من سنة 2010 إلى غاية شهر فيفري من سنة 2011. حيث قمنا بالزيارات والجولات العلمية للمجالس والبلديات الواقعة في الجهة الجنوبية من الولاية (المنطقة السهبية الصحراوية)، وذلك بدراسة حالة المجالات العمرانية والبيئات الجغرافية والاجتماعية، وزيارة المقار البلدية، وإجراء ملاحظات ومقابلات مع المعنيين وكتابة تقرير عن كل بلديات التي صنفناها سابقاً، وكانت هذه الدراسة في شهري مارس وأفريل من سنة 2010. وبالموازاة مع دراسة الحالة كنا نقوم ببناء الاستثمار وضبطها وتجريبها، وكذلك جمع البيانات والمعلومات من المديرية الرئيسية ك (مقر الولاية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مديرية البناء والتعمير، مديرية المصالح الفلاحية، مديرية الثقافة، مديرية الصناعة والمناجم... الخ).

- المرحلة الثانية: أما هذه المرحلة من الدراسة فكانت بداية من شهر ماي من سنة إلى غاية نهاية شهر جوان وبداية شهر جويلية، أين كانت هناك زيارات علمية للبلديات الواقعة شمال الولاية (في منطقة الأطلس الصحراوي) التي سبق تصنيفها. فبطبيعة الحال قمنا مع إتباع الخطوات المنهجية وإتباع إستراتيجيتنا المنهجية بدراسة للمجالات العمرانية بمجالسها، ودراسة حالة الصراع بها، وجمع كل المعلومات الضرورية للدراسة وكتابة التقرير لكل حالة في هذه الفترة. وبالموازاة مع هذه الخطوة قمنا بتوزيع الاستبيانات التي كانت في صورتها النهائية على كل المجالس بالمنطقة،

- المرحلة الثالثة: كانت هذه المرحلة في الفترة الصيفية التي يعقبها شهر رمضان، أي في شهر جويلية وأوت، فحينها شرعنا في جمع المادة العلمية وكتابة، وتصنيف وتدقيق وتحليل المعلومات ودراسة حالات الصراع، ففي هذه الفترة تكون كل الإدارات والمجالس بأعضائها في عطل سنوية وصيفية. وفي المدة التي تعقب شهر رمضان قمنا بتوزيع باقي الاستثمارات على المجالس الواقعة جنوب الولاية، أي في نهاية شهر أكتوبر، وبقينا مدة الشهر والنصف في انتظار وإرسال الاستبيانات وإعادة إرسالها من جديد، قصد تعبئتها والتأكيد عليها إلا أنه في الأخير وفي بداية شهر ديسمبر من سنة 2010 تم جمع معظم الاستبيانات التي استطينا جمعها.

وفي الفترة من نهاية شهر ديسمبر إلى غاية شهر فيفري من سنة 2011 تم كتابة كل التقارير عن حالات العمران والصراع في الهيمات. وتفرغ المعلومات في جدول التوزيع التكراري، وتركيب الجداول الإحصائية البسيطة والمركبة، وتحليل المعطيات الإحصائية ثم تحليلها سوسيوولوجياً وتفسيرها والخروج بالنتائج في بداية شهر مارس من نفس السنة.

4- كيفية معالجة المعلومات والبيانات والمعطيات:

اعتمدنا في معالجة المعلومات الكيفية، والبيانات والمعطيات الكمية الإحصائية على منهجية دراسة الحالة، وعلى منهجية الوصف والتحليل والتفسير ثم الفهم، لتقديم القراءة السوسيوولوجية المناسبة، وفق الأطر التحليلية التي رسمناها من خلال عرض وتحليل الجانب النظري، فقمنا بالتفرغ والتحليل وفق منهجيتين :

- أولاً: تم في هذا الأسلوب المنهجي بعرض وتحليل المعلومات المجمعة عن طريق المشاهدات والمقابلات الميدانية، والتقارير الادراية، في شكل تقارير مسحية لكل بلدية في جانبها العمراني والاجتماعي والثقافي والتنظيمي، وذلك بكتابة حالة كل مجال وحالة الصراع بكل مجلس على حدا، بحيث جاءت التقارير في صيغة المنقول المعالج، ثم الخروج بكل نتائج لكل تصنيف من المجالات العمراني، علماً أننا قمنا بتقسيم وتصنيف المجالات على حسب معايير ومقاييس مستنبطة من كتابات ومن مؤشرات ميدانية إلى مجالات (بدوية، ريفية، شبه حضرية، حضرية)، تماشياً مع فرضيات الدراسة وأهدافها، بغرض تسهيل الفهم من خلال التقسيم الواضح.

- ثانياً: تم في هذا الأسلوب تفرغ البيانات والمعلومات الخاصة باستمارة الاستبيان وفق طريقتين: تفرغ بيانات الاستبيان في جدول التحليل الإحصائي يدوياً وبالطريقة التقليدية، وللتدقيق من المعطيات المتحصل عليها من هذه الطريقة قمنا بتفريغها في البرنامج الإحصائي الالكروني SPSS، فعن طريق هذه الطريقة تتم مقارنة النتائج المتحصل عليها بالطريقة التقليدية والحديثة وتصحيح الأخطاء والتحقق من النتائج بدون المواصلة في معالجة المعطيات إحصائياً باستخدام الأساليب الإحصائية وفقها.

كما قمنا بدراسة وصفية للمبحوثين وفق بعض المتغيرات الأساسية مثل السن، المستوى التعليمي، موطن النشأة، المنصب في المجلس، مدة الخبرة المهنية بالمجالس... الخ. ثم قمنا بعد ذلك بالدراسة التحليلية للمعطيات الإحصائية البسيطة المتمثلة في جداول بسيطة تضم متغير واحد، وفي جداول مركبة تحمل متغيرين، وفي جداول تركيبية مركبة (مركب المركب) وتحمل ثلاث متغيرات دراسية. في محاولة منا إخضاع الجداول الإحصائية إلى مقاييس علمية ومنهجية، لان تنظيم الجداول ضروري بحيث إذا ما كان المتغير المستقل في الجدول عمودياً، فإن التنسيب يكون أفقياً، وقراءة الجدول تكون في الاتجاه العام من المجموع العام إلى المستقل إلى التابع، وهي من خصائص الجداول الإحصائية. وهذا كله من اجل المعالجة لمتغيرات الدراسة، وتحليل البيانات والمعلومات تحليلاً سوسيوولوجياً وتفسيراً دقيقاً مع إجراء عملية دمج ومقارنة بين معلومات ومعطيات دراسة الحالة ومعلومات ومعطيات الجداول المفرغة. وذلك من اجل الفهم القويم للدراسة، والخروج بنتائج ميدانية وحقائق علمية صحيحة نسبياً.

ففي الفصل الموالي نتطرق لدراسة حالات الصراع بالمجالس، ودراسة عوامل الصراع وأسبابه ومسبباته، كما نعرض إلى دراسة حالة العمران والأساليب المعيشية وأنماط العمران، وأشكال البنى الاجتماعية، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية... الخ.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: دراسة الحالة العمران والبنية الاجتماعية، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة.

- تمهيد:

أولاً: طبيعة العمران، وشكل البنية الاجتماعية في المجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة المتواجدة في المجالات العمرانية البدوية.

ثانياً: طبيعة العمران وشكل البنية الاجتماعية في المجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة المتواجدة في المجالات العمرانية الريفية.

ثالثاً: طبيعة العمران، وشكل البنية الاجتماعية في المجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة المتواجدة في المجالات العمرانية شبه الحضرية.

رابعاً: طبيعة العمران، وشكل البنية الاجتماعية في المجتمع، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة المتواجدة في المجالات العمرانية الحضرية.

- الفصل الرابع: دراسة حالة العمران والبنية الاجتماعية، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة.

- تمهيد:

إن لكل إنسان ثقافة معينة، فإن هويته تتحدد بانتمائه إلى تلك الثقافة التي يمكن تسميتها بالثقافة القاعدية، التي هي أسلوب للحياة في المجتمع، والثقافة الفرعية في أي مجتمع هي جزء فرعي من الثقافة المجتمعية أو الكلية في المجتمع. أنها طريقة الحياة التي تعيشها جماعة من الناس يشتركون في أنماط متميزة من القيم والمعتقدات والتصورات والعادات والتقاليد والذهنيات والمدرجات المتفق عليها، وباعتبارها تتكون من المعاني والقيم والمعايير والتفاعل والعلاقات والتي تتجسد في أفعال وأنشطة ظاهرة في العالم الواقعي السوسيوثقافي، وتختلف الثقافات باختلاف المجتمعات، وقد تتعدد الثقافات داخل البناء الاجتماعي الواحد فنجد الثقافة البدوية والثقافة الريفية و الثقافة شبه الحضرية والثقافة الحضرية لأنها تعتبر كأساليب وأنماط معيشية للحياة.

وإذا نظرنا في المجتمع الجزائري بصفة عامة والمجتمع الاغواطي بصفة خاصة، سوف نجد ينظم في أشكال ومجالات مورفولوجية محدد هي العمران البدوي، والعمران الريفي، والعمران شبه الحضري، والعمران الحضري. ولكل مجال من المجالات نمطه وطابعه وطرزاه العمراني، وبنيته الاجتماعية، في شبكة علاقات تتميز بخصوصيتها وطابعها المتميز، وكل مجال إلا ويتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية كالنسق الاجتماعي والنسق الثقافي والنسق الاقتصادي والنسق القيمي والنسق القرابي ولكل نسق من هذه الأنساق وظيفة منوطة به.

تطرقنا في الجانب النظري من الدراسة إلى عرض وتحليل للمجتمعات المتميزة، وطرنا معظم التصورات المثالية والنظرية لعلماء الاجتماع التي تُعنى بتحديد الخصائص والسمات المميزة للأنماط المجتمعية، فقد استدعى نظر المهتمين بدراسة المجتمعات وجود طابعين أو نمطين من المجتمعات تختلف كل منهما عن الأخر، بحيث قدموا لنا موازنات بين المجتمعات من أمثال ابن خلدون الذي يعد أول من استخدم التناحية بين البدو والحضر، وقد قصد بالأول المجتمع الريفي والبدوي معا في مقابل مجتمع المدينة، وكذا فردناند الذي ميز بين مجتمع تسود فيه الإرادة والأمن بالعلاقات الاجتماعية ومجتمع آخر تسود فيه الإرادة العقلانية، وإميل دوركايم الذي اهتم بقضية الفروق الريفية الحضرية، فالأول تسود فيه التضامن الآلي فيه التجانس العقلي والأخلاقي والثاني يسود فيه التضامن العضوي بسبب المصلحة الخاصة وتقسيم العمل، وهربرت سبنسر بحيث فرق بين المجتمع المتجانس والمجتمع غير المتجانس، وتشارلز كولي الذي ميز بين الجماعة الأولية التي تميز بين المجتمع الريفي، والجماعة الثانوية التي تميز المجتمع الحضري، وهاروديكر الذي ميز بين المجتمع المتدين والمجتمع العلماني والدينيوي.

فنجد البداوة أو الريف بطابعها البسيط ذو الثقافة التقليدية الذي يتسم بعلاقات اجتماعية قائمة على أساس القرابة والمصاهرة أو الجوار بعلاقات حميمة عاطفية في تماسك ميكانيكي يظهر عليه التجانس العقلي والأخلاقي وتضامن الجماعة وتماسكها وبساطة تقسيم العمل والعلاقات التلقائية والتطوعية، ونمط الاتصال قصير وأولي، وسلوك تقليدي متأثر بالعاطفة، وبنمط ثقافة مقدسة، وصغر الحجم قلة الكثافة السكانية وكل سكانه ينشطون في أنشطة اقتصادية مثل رعي المواشي باختلاف أنواعها أو بالفلاحة ... الخ.

ونجد كذلك في المقابل نمط تقليدي يستدعى إلى استدماج قيم الحدثة، والتغير الاجتماعي إلى الاحسن من ثقافة بدوية أو ريفية إلى ثقافة حضرية، سواء كان هذا الانتقال من حال إلى حال في الجانب المادي أو الرمزي وهذا ما يتمثل في النمط شبه الحضري، وهذا النمط ظهر في المجتمع الجزائرية بدافع عدة عوامل منها ما يدخل في تقدم المجتمعات المحلية وتطلعها إلى التقدم وبالتالي يكون المجال العمراني في سيرورة اجتماعية في تغير اجتماعي وثقافي دينامي، وكذا بفعل تدخل الدولة الحديثة في انشاء المدن الجديدة والمستحدثة وفق مقاييس ومعايير محددة (في نمط للعمران، وطبيعة للنشاط الاقتصادي) من أجل الحد من النزوح الريفي بانشاء تجمعات سكانية تتوفر فيها كل ضرورات الحياة بهدف فك الخناق والضغط عن المدن، إلى غير ذلك ويكون النشاط الاقتصادي مزيج بين النشاط الرعوي، والفلاحي، والتجاري والخدمي، واتساع العمران. ونجد كذلك نمط رابع حديث وهو النمط الحضري

التمثل في المجال العمراني والاجتماعي الحضري في المدينة والتي تتميز بالحياة المركبة وبناء اجتماعي معقد التركيب الاجتماعي يتميز باللاتجانس ونمو الروح الفردانية والتفرد، ويقوم على كل ما هو علماني دنيوي وتسود فيه علاقات المنفعة والمصلحة الآنية والرسمية وإحلال الروابط الثانوية السطحية محل الروابط الأولية ويتلاشي الأساس التقليدي للتماسك الاجتماعي. كما تتميز بهيمنة المهن والأعمال التجارية والصناعية والخدمية والحرفية فضلا عن تمتعه بدرجة عالية من تقسيم العمل والتخصص وقيام الروابط الاجتماعية على أساس غير قرابي بل على أساس مادي، وبثقافة متحررة وتحرر الأفراد والجماعات من الروابط التقليدية، وقد تستمر العلاقات القرابية حسب طبيعة المجتمع وخصائصه. وبهذا فإن لكل مجتمع من المجتمعات هويته التي تطبعه وتطبع أفرادها فتكون لدينا هوية البدوي والريفي وهوية الفرد شبه الحضري فالحضري، وان كانت مشكلة مازالت تطرح نفسها على أرض الواقع، ينتجها ويعيد إنتاجها من جديد مجتمع من المجتمعات المحلية، بإشكال وصيغ مختلفة وفي مناسبات متعددة، إلا أن معالجتها بهذا الشكل قد لا تفضي الى كثير من النتائج رغم الحقيقة النسبية التي تحملها وبدافع المتصل بين المجتمعات المحلية وبين المجتمعات الخارجية. فإذا بحثنا في هوية كل مجتمع محلي التي يصعب وصعب عليها اثباتها نظراً لتعقدها وتداخلها، ولأنها ليست وليدة ظروف خاصة محلية فقط، وإنما هي مشكلة يدخل في نطاق الثقافة المجتمعية، ومشكل إقليمي إن لم نقل انه مشكلة عالمي، وإذا استطعنا تحديد هوية المجتمعات المحلية في تمايزها، فإننا نستطيع تحديد طبيعة التنظيمات السياسية بكل مجتمع من المجتمعات، وطبيعة تشكيلها وخصائصها، والهويات المشكلة بداخلها والمتسربة إليها والفاعلة فيها.

وقد رأينا في الجانب النظري من الدراسة كيف أن الصراعات الاجتماعية تختلف قضاياها باختلاف المجتمعات واختلاف بناها الاجتماعية، فهناك نماذج للصراع تكون قائمة على أفكار ثورية، كالنموذج الاشتراكي عند كارل ماركس نتيجة العوامل الاقتصادية، وعند روبرت ازرا بارك نتيجة للعوامل الأيكولوجية بين الانسان وبيئته أو بين الانسان واخيه الانسان في البيئة الحضرية وطبيعة الصراع الطبقي، ونموذج الصراع البورجوازي عند رالف دهراندروف ولويس كوزر الذي يأخذ المنحى السياسي في الصراع على القوة والسلطة والنفوذ في المجتمعات الرأسمالية، وصراع المصالح والاهداف المتصارعة، ونموذج الصراع ذو الطابع الثقافي في المجتمعات ما بعد الرأسمالية عند هربرت ماركيز ويورغان هابرماس والصراع التكنولوجي وصراع الطبقات النخبة على تقلد الحكم والسلطات في المجتمع، ونجد كذلك الصراع الثقافي عند آلان توران وبيير بورديو في سيطرة وهيمنة طبقات جديدة تكتسب ثقافة عالية، بناءً على المعرفة وعلى مستوى معين من التعليم والاستهلاك الثقافي للأفراد والجماعات والحركات النسوية والطلائية والعمالية. وفهمنا من خلال كل هذا أن طبائع الصراع تنطلق من البنى الاجتماعية المشكلة للمجتمعات وطبيعة الانساق والانظمة الاجتماعية بها. كما نظرنا كذلك الى أن الصراع في مستواه الميكروسوسولوجي في التنظيمات الاجتماعية والبيروقراطية قد أخذ عدة أشكال، وطبائع، وأنماط، ومستويات، وآثار، واستراتيجيات تسييرية لحله، فوجدنا أن هناك صراع منشأ التنظيم البيروقراطي، وصراع جماعات عمالية والفئات السوسيو مهنية بالتنظيمات، وصراع القيم الثقافية بالمنظمات، وصراع الهويات الاجتماعية والثقافية في التنظيمات البيروقراطية. وتطرقنا بالمناقشة والتحليل لكل قضايا الصراعات في المجتمعات الرأسمالية الغربية، والمجتمعات العربية، وكذا في الصراع القبلي في تنظيماتها، وهذا ما لاحظناه عند ابن خلدون وصاع العصبيات القبلية والسعي للوصول الى الحكم والملك. وايضا ترقنا الى مظاهر الصراع في المنظمات البيروقراطية الجزائرية، سعيًا منا لتمهيد الطريق لطرح عقلائي وتحليل دقيق لقضايا الصراع في الهيئات المنتخبة في مجتمع الدراسة ومجالاته.

نتعرض في هذا الفصل إلى عرض وتحليل للخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لكل مجال من المجالات العمرانية (البدوية، الريفية، شبه الحضرية، الحضرية). يتميز المجتمع المحلي بعدد من الخصائص هي:

- بقعة جغرافية محددة وثابتة إلى حد كبير .

- تركيبة سكانية واجتماعية متكاملة أو متميزة.

- نمط وطراز وطابع عمراني (في مجموعة صفات مركبة تخص الأبنية والعناصر العمرانية، وملامح الموقع والمناخ والطابع الايكولوجي والأنشطة والثقافة ويتميز ببعدين هما: البعد المادي الذي يعتمد على المكان الايكولوجي والبيئة المحيطة من ناحية، والعناصر المبنية من ناحية أخرى، والبعد الثقافي والحضاري الذي يضم المجتمع وطراز البناء والسكن والأنشطة والسلوكيات).
- للعمران مصالح وأنشطة اجتماعية واقتصادية ثابتة ومتغيرة نسبياً. تتمثل في الأنشطة الاقتصادية التي يزاؤها أغلب أفراد المجتمع المحلي والتي تكون اما رعوية، زراعية، تجارية خدماتية، صناعية خدماتية وتجارية.
- بنية اجتماعية والمكونة من مجموعة النظم والمنظمات الاجتماعية التقليدية والحديثة من جهة، ومن جهة أخرى بنية اجتماعية في مجموعة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، والناجئة عن التفاعلات الاجتماعية بينهم وبين البيئة الطبيعية الايكولوجية، وهذا لان الإنسان يقوم بتفاعله مع غيره في البيئة الاجتماعية من جانب، ومع البيئة الطبيعية من جانب آخر، من أجل إشباع حاجاته ورغباته، ولتحقيق الأهداف الرئيسة التي يوجد النظام الاجتماعي من أجلها.
- مجموعة من العادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية، تنشر بين أعضاء المجتمع الشعور والإحساس بالانتماء لمجتمعهم.
- التركيبة الاجتماعية والقربانية، أي جملة القبائل والعشائر والعائلات المشكلة للمجتمع المحلي.
- لقد قمنا وفق هذه الخصائص التي يتميز بها المجتمع المحلي ببناء حالة المجال العمراني (البدوي، الريفي، شبه الحضري، والحضري)، واتبعنا مجموعة من المعايير والمقاييس للتمييز بين هذه المجتمعات المحلية وهي مصنفة حسب الأهمية (مقياس المهنة والنشاط الاقتصادي المزاو، مقياس حجم المجال وتوسعه وحجم المجتمع كثافته، مقياس التقسيم الإداري والنمط العمراني، مقياس درجة التجانس من عدمه، مقياس البنية الاجتماعية). مع الاخذ بعين الاعتبار المتصل البدوي الحضري، والريفي الحضري. وقد استخدمنا في هذا التقسيم مدخل المتصل بين المجتمعات المحلية، أو كما يصطلح عليه علماء الاجتماع بالمتصل الريفي-الحضري، كأداة استخدمناها لقياس الفروق والتميزات بين المجتمعات المحلية، من خلال التدرج المجتمعات المحلية البسيطة الى المعقدة الى الأكثر تعقيداً. وتطرقنا بعرض الموقع الجغرافي والإداري، تعداد السكان وتوزيع السكان وفق النشاطات الاقتصادية، السكن، طراز ونمط العمران، المؤسسات والمنشآت والهياكل الإدارية والخدمات والصناعية الحديثة بالإضافة إلى المؤسسات التقليدية إن وجدت، النشاط الاقتصادي الغالب، البنية الاجتماعية ونمط العلاقات الاجتماعية، التركيبة الاجتماعية للمجال.
- كما قمنا بطرح وتحليل قضايا وعوامل الصراع في الهيئات المنتخبة المشكلة للمجالس الشعبية المتواجدة في المجالات العمرانية التي تم تصنيفها من قبل، وذلك في دراسة لحالات الصراع بها، في شكل تقرير سوسيولوجي أردناه كتحليل سوسيولوجي للعوامل المولدة للصراع، واتبعنا في هذا خطة فكرية ومنهجية ثابتة، نسعى من خلالها الى تحديد: - طبيعة الصراع - مضمون الصراع - أطراف العملية الصراعية - مدة الصراع - وآليات حل هذا الصراع.
- وحتى تتمكن من إنجاز الدراسة الميدانية، اعتمدنا على فرضية عامة وأربعة فرضيات جزئية، والتي نعتقد بأنها تمثل الإجابة الأولية التخمينية الأكثر مناسبة واحتمالاً للتساؤلات التي طرحناها في الإشكالية. وهذا الاعتقاد تم التوصل اليه من خلال الملاحظات الميدانية لواقع عدد من الهيئات المنتخبة. وقد تم بناء الحالات بالتقيد بمتطلبات ومتغيرات فرضياتنا الدراسية.
- تقول الفرضية العامة بأن: " طبيعة الصراع (عصي قبلي، تعددي حزبي، بيروقراطي، استراتيجي فردي جماعي) تختلف داخل الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية باختلاف طبيعة المجال العمراني المتواجدة فيه (بدوي، ريفي، شبه حضري، وحضري)، وشكل البنية الاجتماعية (قبلي، عشائرية عائلية، أسرية، فردانية)، وحسب درجة الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي من عدمه".

أولاً: المجالات العمرانية البدوية:♦

نحاول في هذا العنصر عرض وتحليل للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنظيمية للمجتمعات المحلية البدوية، وتحليل قضايا الصراع وعوامله بتنظيماتها ذات المنشأ السياسي، بالربط بين المتغير المستقل (مجال عمراني بدوي يتميز ببنية اجتماعية يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية القبلية) والمتغير التابع (صراعي عصبي قبلي)، وهذا ما تمثله الفرضية الجزئية الأولى التي تقول أنه: " كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية متواجدة في مجال عمراني بدوي يتميز ببنية اجتماعية قبلية، يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية القبلية، يكون الصراع داخل هذه الهيئات يقوم على أساس العامل العصبي القبلي كتجسيد وإعادة الإنتاج للهوية الجماعية". بحيث جعلت هذه الفرضية طابع الصراع في الهيئات المنتخبة المتواجدة في مجال عمراني بدوي، على أنها متغير تابع، وفي علاقة سببية وظيفية بينها وبين الأطر الثقافية والاجتماعية كعامل ومسبب لها.

1- الحالة الأولى: بلدية سيدي مخلوف:

أولاً: دراسة حالة المجال:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

هي إحدى بلديات ولاية الأغواط، تبعد عن مقر الولاية بـ 45 كلم. تقع في الجزء الشمالي من الولاية يحدها من الشمال الشرقي والغربي ولاية الجلفة، ومن الجهة الجنوبية الشرقية بلدية العسافية، وعلى الحدود الجنوبية الغربية لبلدية تاجموت، ومن الجنوب بلدية الأغواط. أنبثقت طبقاً للقانون الإداري رقم 1984/08 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتضمن التقسيم الإداري للبلاد. تقدر مساحة البلدية بـ 1420 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 12680 نسمة حسب احصائيات سنة 2009. بتعداد 5867 نسمة بالقرية، و1327 بكل من قرية بنونة والفصفاة بما نسبته للسكان المستقرين بالقرى 56.74%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 5486، وبنسبة كثافة سكانية تقدر بـ 8.96 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 12330 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 4172 يد نشطة بما نسبته 33.84%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 3755 يد شغالة بما نسبته 90.00%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 417 بطال، بما نسبته 11.05% . (1)

3- السكن ونمط العمران:

أما فيما يتمثل في قطاع السكن والعمران فمن الملاحظ أن كل السكنات عبارة عن سكنات شعبية ذات البناء الذاتي بطابعها البسيط والتقليدي. تلاحظ فيها النمط السكني يجمع بين البناء التقليدي والبناء الحديث المهندس، ترى نمط معيشة الحضر متمسكة بعادة المعيشة البدوية، بحيث ترى نفس سمات الثقافة التي جاء بها السكان من البادية، وهي الثقافة التي ربما تكونت كنتيجة لظروف

♦ تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن أغلب التنظيمات البيروقراطية المتواجدة في المجتمعات المحلية البدوية، وخاصة منها المقار البلدية، وفي طبيعتها التسييرية التي تسير وفق ثقافة غير تنظيمية، بل وثقافة تقليدية بدوية بحيث نجد أن ثقافة المجتمع تتضح في المؤسسة الحديثة، كما أن التدبير والتسيير من قبل المسيرين لا يكون على أساس تنظيمي وعلمي يعتمد على تطبيق القواعد التنظيمية والقوانين، وإنما على أساس اعتباطي وشخصي، ففي دراستنا الميدانية للمقار البلدية في هذه المجتمعات البدوية المستقرة والمصالح الفلاحية والتعاونيات، ومن خلال تجولاتنا في مصالحتها من أجل جمع المادة العلمية، وجدنا أن المصالح الإدارية لا تعير اهتمام بالجانب التنظيمي ولا تقوم بإعداد التقارير الإدارية التي تعرف بالبلدية ونشاطاتها ووظائفها (نبذة تعريفية عن البلدية)، وان كانت هناك تقارير لا يسمح لنا بالاطلاع عليها نظراً لعدم ثقتهم بنا، وفي ظل هذه الظروف دعت بنا الضرورة إلى جمع الشتات من المعلومات والبيانات المطلوبة في دراستنا من خلال إجراء مقابلات مع رؤساء المصالح، ورؤساء المجالس، والكتاب العامون للبلديات، أو البحث عنها في جهات أخرى، كما أن عقلية الإنسان البدوي المبنية على أساس عدم الثقة بالغريب، وكذا طغيان الثقافة السلطوية بالمؤسسات التنظيمية، وبعض الدلائل التي تدل على تدني المستوى الثقافي والفكري للأفراد والجماعات التنظيمية، هذا من شأنه أن كان له آثار سلبية على دراستنا الميدانية.

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

بنائية. وتجد أن الماضي يطبع علاماته المميزة على حاضر الحياة الحضرية، وهذا ما كان ملاحظ في بعض الأسر ذات الأصول البدوية والمالكين لمساكنهم يستخدمون جزء منه لتربية الماشية من ماعز وأغنام و دواجن ، كما يصطلحون على هذه المهنة مصطلح "الفرس". وغايتهم هي الاستفادة من الحليب واللحم وحتى التجارة بها.

ولوحظ أن هناك مجموعة من السكنات الاجتماعية كدعم من طرف الدولة في شكل عمارات شقق، وهي عبارة عن سكنات مقدمة للبدو المستقرين قديماً وحديثاً ضمن المشروع الوطني لتوطين البدو الرحل ومشروع الثورة الزراعية، وذلك لعدة أسباب منها عوامل الطرد والحذب، تتمثل الأولى في سعي العائلات البدوية الى التحضر، وابتغائهم الى فرص أفضل للحياة في القرية سواء من حيث الناحية والاجتماعية والثقافية والادارية، وتطلعهم حياة أفضل على كل الابعاد الاقتصادية (فرص العمل، حراك اجتماعي مهني)، الاجتماعية وثقافية (مستوى الخدمات الاجتماعية والادارية والثقافية والترفيهية، كفرص التعليم والترفيه والخدمات)، وتمثل الثانية -عوامل الجذب- في الهروب من المواقف الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن البيئة الايكولوجية الصعبة، والامتيازات المقدمة من طرف الدولة للبدو الرحل (التوطين)، بالإضافة الى حالة الفوضى واللامن في سنوات التسعينيات من القرن العشرين.

قرية سيدي مخلوف كباقي القرى به المرافق العامة كالماء والكهرباء والطرق والرعاية الصحية والتعليمية وتوفير الأسواق والمحلات والمتاجر والمرافق السكنية. وكما دلت شواهد وبيانات أن المنطقة تضم مجموعة قليلة من المراكز الفلاحية ذات المساحة المحدودة، تقوم على عدد قليل من المزروعات، ويكون الإنتاج حسب متطلبات العائلة صاحبة المزرعة. كذلك من بين أساليب الحصول على الرزق هو العمل في التجارة في المحلات وبعض الأنشطة المرتبطة بالسوق، كما العمل في ورش للصيانة والحداثة وغيرها، وكلها تتيح فرص عمل لأبناء المنطقة، حتى وإن وجدنا مشكلة البطالة مستعصية، وكذلك العمل في الوظائف الحكومية و المؤسسات العمومية والخاصة، وبعض الأسر من تمتهن تجارة الماشية، بحيث نجد جُل الأسر يملكون أراضي زراعية رعوية على الحواشي السهبية للقرية يستغلونها لزراعة القمح والشعير وتربية قطعان الماشية، لكن السكن بالقرية والأرض أرض الأجداد لا يستغنون عليها، وإلزامية التمسك بالمكان و الاحتفاظ بالأرض.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

يتواجد بالقرية عدة مؤسسات ادارية وخدماتية وثقافية وتعليمية و... نوردتها في الآتي:

- التعليم: التعليم الابتدائي : يوجد بالقرية ابتدائية.
- التعليم المتوسط: يوجد بالقرية متوسطة.
- التعليم الثانوي: يوجد بالقرية ثانوية.
- التكوين المهني: لا يوجد ولا مركز للتكوين المهني، فالمتربصون يتوجهون الى مقر الولاية للتكوين.
- الصحة: يتواجد بالقرية مركز صحي واحد متعدد الخدمات بالإضافة الى قاعة علاج بقرية الفصفاصة، وصيدلية.
- البريد والاتصالات: يتواجد بالقرية مركز بريدي متوسط. مع تواجد شبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة الانترنت
- المؤسسات الثقافية: تفتقر القرية الى قاعة للمطالعة او مكتبة ولا مركز ثقافي أو قاعة للمسرح وللسينما.
- الأمن: يتواجد بالقرية فرقة للدرك الوطني بالإضافة الى مركز للحرس البلدي.
- المؤسسات الدينية: يتواجد بالقرية مسجدين بما فيهما من مدارس قرآنية. وزاوية لتحفيظ ومدارسه كتاب الله والحديث.
- شبكة النقل والمواصلات: تنعدم القرية الى كل وسائل النقل الا في شبكة النقل الريفي الرابط بين مقر الولاية والقرية. أو النقل الوطني العابر عبر الطريق الوطني رقم واحد العابر على القرية. والذي يربط بين شمال وجنوب البلاد.

5- النشاط الاقتصادي:

تتميز البلدية بطابعها الرعوي وشبه الفلاحي، وتشتهر بتربية المواشي بأنواعها وتتميز بهذه الميزة نظراً لأن كل سكانها من عرش المخاليف الأزرق وعرش اولاد نائل، الذين يتميزون من القدم بأهم قوم بدو رحل ولا زالوا هكذا. وكما نجد أن كل السكان الحضريين بالرغم من سكن البلدة إلا أنهم يزاولون الفلاحة على الطوق الحضري للقرية وتربية المواشي بالبادية والسكنات الذاتية للسكان والاجتماعية، بحيث يخصصون جزء منها لتربية الحيوانات لتسمينها او ما يصطلح عليه مصطلح "القرس" وللتجارة بها للاستزاق والاستهلاك. بحيث ان دخل أغلب العائلات يكون بالاعتماد الكلي على مداخيل التجارة من تربية الاغنام. وعلى غرار هذا فكل سكان القرية لديهم اراضي زراعية بتراب البلدية كمتلكات عرشية وعائلية، تستثمر في الزراعة الموسمية لحرث القمح والشعير والانتاج الموجه للمواشي، وتخصيص الاراضي كمراعي للماشية. كما وان المركز الحضري يقع على الطريق الوطني رقم 01 فهي كما غيرها من القرى بما التجارة البسيطة والخدمات والإدارات.

المخاليف الزرق كانوا قوم بدو يقومون على الترحال وتربية المواشي وخدمة الأرض، لذلك أن عرش المخاليف هو من أكبر العروش البدو الرحل، يعتمدون على تربية المواشي والرعي وكثيري التنقل والترحال، إلى أن تمركزوا بالمنطقة فأصبحوا بين الترحال والاستقرار، أو بين البداوة والحضارة .

هذا الذي طرح لا يُعد بحثاً في التاريخ، وإنما هو عبارة عن استخدام المادة التاريخية المتاحة لنا وتوظيفها سوسيوولوجيا، وذلك بمعرفة أصل السكان وماضيهم، وانتقالهم التاريخي وتطورهم. وأن البدو سابق للقرية ثقافياً وحضارياً، ولا يمكن أن تظهر المدن والمراكز السكنية إلى الوجود على سبيل الطفرة، ولكنهم كانوا بدوا واستقروا فتنحسروا . والطريق إلى سيدي مخلوف تلاحظ وتشاهد على الحواشي الحضرية وفي المناطق المبعثرة على تراب البلدية عدة أشكال للبداوة تلاحظ بداوة الخيمة، بداوة الفلاحة والبداوة شبه المستقرة، فالمستقرة والمتمثلة في القرية.

6- البنية الاجتماعية:

البدو أصل المدن والحضر سابق عليها، كلمة قالها عبد الرحمان إبن خلدون وصحّت في المجمع المخلوفي، نقصد بذلك ذلك المجتمع الذي يعيش في مركز حضري يجمع بين التكامل والتفاعل ودرجة الجماعية، فهو مجتمع شعبي محلي. بداية سعينا لمعرفة شكل التحضر في القرية، هذا الأخير الذي يحدد لنا شكل أو نمط المعيشة، ذلك أن إرتباط القرية بموارد طبيعية معينة يمثل نمطاً معيناً خاصاً، بممارسة نشاط أو أنشطة إقتصادية معينة كالزراعة أو الصناعة أو الحرف والخدمات. فما إتضح لنا الصورة أن القرية ريفية تعتمد على الزراعة أم حضرية تعتمد على الصناعة و الخدمات؟. بحيث وجدنا خليط بين هذا وذلك، ونحن بدورنا كُنّا قد ركزنا على القيم التي يرتضون عليها، وأنماط السلوك التي يتعارفون عليها، وطبيعة النشاط الاقتصادي المتمثل في الرعي وتربية المواشي وكذا البنية والنسق الاجتماعي والثقافي العام. فضلاً عن الإطار الثقافي الذي يحدد لنا أسلوب معيشتهم، وكذا من خلال المتغيرات الذاتية التي تساعد على إدراك نوعية الحياة من خلال مستويات رضا المجتمع المستنبط من فئة أفراد، عن مستوى الإشباع الذي تحقق لهم في قريتهم وحضرهم، كل هذا في إطار نوعية الحياة المعاشة، وذلك بملاحظة طبيعة السكن والمستوى الإقتصادي والإجتماعي والظروف السكنية.

لا تزال الأنماط المجتمعية والثقافية السائدة في المجتمع المخلوفي تتصف في أنها متمسكة بالعادات والتقاليد، وهذا ما ينطبق على العائلة، والتي تعتبر نواة المجتمع ككل والمجتمع الكلي المتميز بنمطه البدوي وشبه البدوي الذي مازالت به رواسب إجتماعية والمتمثل في النمط العائلي والقبلي، بحيث نجد أن اللفظ السائد في المجتمع لا زال العائلة الممتدة. إلا ما ظهر من نمط الأسرة النووية، والذي يعكس الواقع الراهن للشباب المتزوجين.

يتميز المجال العمراني للقرية ببنية اجتماعية تقليدية عصبية قبلية من خلال الضوابط والعادات والتقاليد والمعايير التقليدية بمهوية جماعية. والنسق الاجتماعي والثقافي ذو طابع بدوي تقليدي. بحيث تتكون القرية ومحيطها من عرش واحد هو عرش المخاليف. مع عدد قليل من العائلات من عرش اولاد نائل والحرازية لكن عرش المخاليف مسيطر سيطرة كاملة على الحياة الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية والسياسية. فقريّة سيدي مخلوف بحكم ارتباط سكانها ارتباطاً وثيقاً بمقر الولاية مدينة الاغواط، فهم في اتصال وثيق بما ذلك نجد بعض ملامح الثقافة الحضريّة النسبية عند السكان من الأجيال الثلاثة الاخيرة، أي عند فئة الشباب والكهول، فالثقافة المستدة من اتصالهم بالثقافة الحضريّة للمدينة المحاورة، أو اتصالهم بالعالم الخارجي عن طريق التعلم والتعليم الخارجي وخاصة منهم الجامعيين، بوسائل متعددة منها تكنولوجيا الاتصالات الحديثة المسيطرة على كل المراكز الحضريّة الحديثة والتقليدية كالتلفزيون والرديو وشبكة الانترنت... الخ. هذا ما أدى ببعض الافراد الحديثين الى استدماج انفسهم في الثقافة الحديثة وخاصة منها المادية، ولكن بالرغم من كل هذا مازالت بعض الجماعات من الشباب متمسكة بعادات اجداده عاداتهم وتقاليدهم، ومن مظاهر هذا مشاركتهم في التقاليد والعادات المجتمعية كوعدة سيدي مخلوف، بحيث أن كل من تسأل عن أصله وفصله ونسبه يعرض لك شجرة النسب، وله معرفة تامة بكل أفراد القرية صغيراً أم كبيراً، وهذا يدل دلالة واضحة بمدى التعارف الاجتماعي بين الافراد والجماعات والعائلات، وكذا التماسك والتعاون والتناصر مع كافة أفراد القبيلة.

سكان بلدية سيدي مخلوف من سلالة أحمد بن سيدي مخلوف، الذي ولد سنة 1620 م بالمغرب، وقدم من الجبل الأزرق واستقر في أواخر القرن السابع عشر.⁽¹⁾ ينقسم عرش المخاليف إلى فرقتين كبيرتين الأولى مخاليف الصحراء (الجنوب) من سلالة عبد الرحمن أو عبدالله الذين نزلوا الصحراء ويستقرون حديثاً بمنطقة حاسي الرمل. ومخاليف الأزرق (الازرق) من سلالة أحمد بن مخلوف الذين يستقرون حالياً بقرية سيدي مخلوف. والعائلات التي تنحدر من سلالة أحمد بن مخلوف والتي تقطن تراب البلدية مخاليف الازرق وهم: أولاد قويدر، أولاد عيسى، أولاد عيدة، أولاد أبوبكر، أولاد براهيم، أولاد دهينة، أولاد سعد، البريشات، السبيعات.

ثانياً: دراسة حالة المجلس: - الجدول رقم 05: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية سيدي مخلوف:

الرقم.	الصفة.	السن.	م. التعليمي	الوظيفة	إ. القبلي.	إ. الحزبي	ملاحظة.
01	رئيس المجلس.	1951	ثانوي.	/	المخاليف. البريشات	RND	مُتهم من قبل اعضاء.
02	النائب الأول.	1975	متوسط.	موظف	المخاليف. أولاد عيدة.	FNA	متحالف مع الرئاسة.
03	النائب الثاني.	1954	متوسط.	/	المخاليف. السبيعات.	RND	المنشق الثاني.
04	عضو.	1958	متوسط.	موظف	المخاليف. أولاد سعد.	RND	المنشق الاول دخل مع FLN .
05	عضو.	1960	متوسط.	موظف	المخاليف. أولاد عيدة.	FLN	/
06	عضو.	1975	جامعي.	موظف	المخاليف. أولاد عيدة.	FLN	/
07	عضو.	1975	جامعي.	أستاذ .	المخاليف. أولاد عيدة.	FLN	/
*	التشكيكية المعاوذة.	-	-	-	-	-	-
01	رئيس المجلس.	1951	ثانوي.	/	المخاليف. البريشات	RND	نفس الرئيس السابق.
02	النائب الأول.	1960	متوسط.	موظف	المخاليف. أولاد عيدة.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1958	متوسط.	موظف	المخاليف. أولاد سعد.	RND	العضو المنشق الاول.
04	عضو.	1954	متوسط.	/	المخاليف. السبيعات.	RND	المنشق الثاني.
05	عضو.	1975	جامعي.	موظف	المخاليف. أولاد عيدة.	FLN	موظف بالبلدية.
06	عضو.	1975	جامعي.	أستاذ .	المخاليف. أولاد عيدة.	FLN	/
07	عضو.	1975	متوسط.	موظف	المخاليف. أولاد عيدة.	FNA	مندوب بقرية الفصفاصة.

2- دراسة حالة الصراع:

(1) - الزبير بن عون ، أصل السكان والمعالم الأثرية بالأغواط (دراسة سوسيوانثروبولوجية) ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

2-1- طبيعة الصراع: صراع عائلي . صراع استراتيجيات فردية. (1)

2-2- مضمون الصراع: يكون الصراع بين المنتخبين داخل المجلس حول السلطة، أي من الذي يسير اللجان والصراع الخفي والضمني بين المنتخبين من نفس الحزب وبين التكتلات الحزبية حول سحب الثقة من الرئيس لإعادة هيكلة وتقسيم المهام بين المنتخبين الذين سحبوا الثقة من الرئيس.

على الرغم من أن تشكيلة المجلس من حيث الانتماء العرشي من عرش واحد فالصراع واضح وليس صراع عرشي بقدر ما هو صراع أفراد وشخصي بناء الاستراتيجيات من قبل الأفراد وإنشاء جماعات مصالح لخدمة أهداف خاصة غير أهداف التنظيم. وإجراء تحالفات بين الأحزاب السياسية التي هي عبارة عن وسيلة للتحالف وليست غاية ولكن التحالف يكون بين الأفراد والجماعات من أجل تسهيل قضاء المصالح وتمير الصفقات العمومية والمشاريع وكذا لتسهيل عملية المصادقة على المداوات. وأثار هذا الصراع التي تواصلت منذ عهدة 2002 اين تحصلت الكتلة من rnd على ثلاث مقاعد وكتلة الاحرار بالمثل و مقعد واحد ل fln . وحدث التساوي التقريبي في عدد الاصوات بين الكتلتين بحيث القانون يخول الكبير في السن على رأس القائمة في الحصول على رئاسة المجلس وأن الرئيس له الاحقية والاختيار في تقسيم المهام وتقسيم المناصب والادوار والحقائب واللجان. بحيث تحصل عليها العضو من rnd والنيابة الاولى للقائمة الحرة والنيابة الثالثة للعضو من fln بحيث حدثت نزاعات عائلية بين الافراد وصراعات شخصية بين المنتخبين هي ليست محل الدراسة لكن تم التنويه لها لانها كانت سبباً مباشراً في حدوث الصراع بالعهددة الحالة المدروسة.

في عهدة 2007 المدروسة بقيت rnd بنفس القائمة، والنائب الاول من القائمة الحرة السابقة ترشح كعضو في fln وهذا دليل قاطع على عدم وجود انتماء حزبي صريح. تحصلت rnd على ثلاث مقاعد و fln على المثل من هذا اما fina فتحصلت على مقعد واحد. ولكن قانون المجالس تغير بحيث من له عدد الاصوات هو الذي يتحصل على رئاسة المجلس على الرغم من تساوي المقاعد وبالتالي تحصلت rnd على الرئاسة. وحين تنصيب المجلس والرئاسة تحالف العضو من fina مع rnd والبعض من المنتمين لحزب الجبهة انشقوا وساندوا الرئاسة طلبا لقضاء المصالح وحسابات شخصية لاعلاقة لها بخدمة الصالح العام او خدمة اهداف الجماعة وهذا دليل ثاني على انعدم الانتماء الحزبي ونحن اذ نحلل نذكر اسماء الاحزاب فقط للافهام ولكن الحزب ككلمة موجود ولكن كواقع وكفر غير موجود.

قدم الحزب المتحصل على الرئاسة النيابة الاولى الى العضو المتحالف معه من fina والنيابة الثانية من rnd. وهذا التحالف الحاصل وتقديم النيابة للعضو من شأنها سياسة "مألاً الفم" وكذا للتحصيل على الاغلبية باربعة مقاعد مقابل ثلاث مقاعد لكي يتم الانتخاب والتصويت على المشاريع والصفقات بكل حرية .

مرت السنة الكاملة على هذه التشكيلة وظهرت حسابات اخرى بحيث تحالف عضو من rnd مع حزب fln وحدثت حالة من الانسداد التام للمجلس بسبب أن المعارضة اصبحت أكثر مع صاحبة السلطة. ففي المداوات لا يتم التصويت على اي من مشروع او قضية تطرح بالمجلس من أجل سد المجلس وللتحضير لسحب الثقة من الرئيس ونائبه الاول. وقدمت الكتل المعارضة للسلطة جملة من المطالب ذكرت في بيان منشور من بينها:

- ضرورة الاول في القائمة من حزب fln يصبح النائب الاول.

(1) - قد يظهر أننا نطرح تقارير الحالة في تحليلنا للمعلومات، أننا نحلل وفق الانتماء السياسي للاعضاء، وليس وفق انتماءات تنظيمية أو عائلية، ولا نقصد بالانتماء السياسي للاعضاء انتماء معنوي وفق الافكار والمبادئ والايديولوجيات، وإنما لكي يسهل علينا عرض وتحليل الحالة، لانه لا وجود لا الى انتماء سياسي ولا الى ولاء حزبي داخل الهيئة وكل الهيئات الأخرى، و والدليل على ذلك تنقلات الافراد من حزب الى حزب ومن فكر الى فكر، ونقصد في تحليلنا وفق الانتماء السياسي التحالف بين الافراد والجماعات في مصالح شخصية واهداف موحدة فقط..

- العضو المنشق من قائمة حزبه rnd يصبح بالنيابة الثانية.

- بقاء الرئيس برئاسة المجلس على ان يتم التفاهم معه .

وبالإضافة الى هذا الانسداد انظم النائب الثاني من rnd الى قائمة المعارضة وتطلع الى امور شخصية ليقضي مصالحه العالقة في حالة انسداد المجلس. وهذا دليل ثاني ان المنتخبين بالمجلس لا علاقة لهم لا بخدمة اهداف التنظيم ولا بخدمة اهداف الجماعة وخدمة الصالح العام والمجتمع بل سعي كل طرف الى الحصول على السلطة التي بها المكانة المعنوية والفوائد المادية والقوة... الخ بحيث اصبحت المعارضة بخمسة اعضاء مقابل اثنان فقط للرئيس ونائبه الاول.

ولكن في خضم هذا حدثت مفاوضات بين التحالفات والافراد وتدخل والى الولاية وهدد بارسال مندوب بلدي لتسيير امور المجلس وازاحة كل الاعضاء.

تم الرضوخ لهذه المطالب وعين الرئيس الثابت في منصبه النيابة الاولى حسب المطالب لحزب fln والنيابة الثانية للعضو المنشق من حزبه ل rnd . أما النيابة الاولى القديمة للعضو من fna فقدمت له المندوبية بقرية الفصفاة.

بحيث حدثت حالة لسحب الثقة من الرئيس من تكتلات سياسية وأيضاً من أفراد من نفس الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس بحيث لم يكتمل النصاب لسحب الثقة من الرئيس بسبب انه يعطل حركة التنمية ولا يشارك الأعضاء في قرارات المجلس. ومطالبة الكتلة المعارضة بالرئاسة من اجل توسيع دائرة حرية أفرادها ومكانتهم وسلطتهم داخل التنظيم ولجلب القوة وفتح باب واسع لتحقيق الأهداف الخاصة والأهداف الجماعية لجماعته المتحالفة من باقي الأعضاء.

وكما انه من الواضح ان البلدية متشكلة من عرش المخاليف الازرق والمنقسم الى فرق وعائلات تحدث بينها نزاعات حول الاراضي والمراعي احيانا وبعض القضايا الاجتماعية التي تخص العوائل والمجلس كما هو موضح اعلاه بالجدولين انه يتشكل من عرش المخاليف والمقسم الى فرق كا اولاد عيدة واولاد سعد والبريشات واولاد السبيعات ويتضح ان اولاد عيدة يسيطرون على قائمة حزب جبهة التحرير الوطني لجلب المنتمين للحزب والمنخرطين فيه من المواطنين المسنين المشاركين في الثورة التحريرية وانباء المجاهدين والشهداء بالإضافة الى التصويتات الموجهة من قبل الانتماءات العائلية من الافراد الذين ينتمون الى اولاد عيدة.

ومع هذا الصراع الاستراتيجي بين الافراد واتخاذ استراتيجيات جماعية بتكتلات حزبية وتكتلات عائلية ضد الرئاسة وبمبتغى الوصول اليها والتي تنتج القوة والحظوة المادية والمعنوية لازاحتها لكن الرئيس وما يملكه بمكانة في البلدية المستمدة من مكانة عائلته ومن خبرته في مجال المجالس والانتخاب لمدة تقارب العشرين سنة لذلك التداول على السلطة يتم على اللجنة التنفيذية والنيابة الاولى والثانية. وكل طرف يسعى للوصول الى السلطة من اجل توسيع مجال حريته وما يحويه من مناطق ارتياب يستغلل الافراد بالتنظيم لتحقيق مصالحهم الشخصية . ليس هذا فقط بل ولتحقيق مصالح العائلة التي ينتمي اليها كالصراع بين الفرق والاعضاء المنتمين لكل فرقة بسبب انها صوتت عليه وبذلك يخدم مصالحه بالدرجة الاولى ومن ثمة مصالحها بالدرجة الثانية. كأن يجلب اكبر قدر من المشاريع والوظائف والامتيازات والدعم الفلاحي والرعوي لكل عائلة.

2-3- أطراف الصراع: الصراع جماعي بين الافراد بتعدد انتماءاتهم السياسية وانتماءاتهم القرابية ومن ورائها جماعات مصالح من يحكم الرئاسة وصراع بين الأفراد داخل المجلس وهذا ما بدا جلي في الحزائيات الموجود بين المنتخبين وتعارض المصالح والأهداف بالرغم من ان التنظيم يحكم هذه التناقضات والمصالح ويضبطها في مصالح التنظيم. وحدث الصراع بين الرئيس والجماعة المتحالفة التي يرأسها النائب الأول ومن تشكيلات حزبية متنوعة. وتحولت طبيعة الصراع بين مدة ومدة وتغيرت التشكيلة بحيث اصبح بعض الاعضاء المتحالفين بعضهم لبعض والمتفاهمين الى اعضاء متنافرين وهذا ما تم شرحه سابقاً.

2-4- مدة الصراع: الصراع منشأه من التنافس اثناء الانتخابات وتواصل إلى صراع دائم ومستمر ولا توجد أي أدلة تثبت عدم صلاحية الرئيس للرئاسة فتواصل المجلس وتشكيلته على ماهي عليه وتواصلت النزاعات والخلافات بعد الحادثة وفتحت أبواب جديدة لصراعات عديدة ومتنوعة وخاصة بعد انشقاق العضو من fna والنائب الثاني وانظم والى حزب الجبهة وظهرت صدامات

بين المعارضة والرئاسة أولها عدم الموافقة على المشاريع بسبب أو بدون سبب، والمعارضة من اجل المعارضة ولتبيان أن الرئيس ليس له الحق في الرئاسة للرأي العام فقط. بل وعدم الحضور لبعض المنتخبين أصلاً لمداولات المجلس العادية والطارئة أصلاً لعدة أسباب. والتحضير لسحب الثقة من الرئيس ونيابته الأولى وبالفعل رضخ الرئيس الى المطالب واتخذ سياسة لكي لا يتم ازاحته بالقوة من منصبه بحيث بقي على راس الهيئة وتحصل المطالبين على مطالبهم وهمش العضو النائب الاول وقدمت له المندوبية بالفصفاصة.

2-5- آليات حل الصراع: حلت بعض من جوانب الصراع بالتفاوضات بين الأطراف المتصارعة بسياسة الزبونية وبطرق "خذ وهات" وخاصة في حالة الانسداد أين جرت مفاوضات على التفاهم من اجل سير المداولات وعدم تعطلها وتدخلت السلطات من رئيس الدائرة لفك النزاع وكذا السلطة المتمثلة في والي الولاية بحيث هدد الأطراف المتصارعة بالإزاحة وتنصيب مندوب بلدي مكائهم. كما تدخل أعيان البلاد من شيوخ الفرق وكبار العرش. وقضية سحب الثقة حلت بطريقة مرنة وبتفاهات واتفاقات بين الأطراف بتقديم امتيازات وصلاحيات واسعة للهيئة التنفيذية وتحقيق مصالح الجماعة والأفراد الخاصة بمقابل ذلك الكف عن سحب الثقة والرجوع عنها.

2- الحالة الثانية: بلدية حاسي الدلاعة:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع بلدية حاسي الدلاعة بالجهة الجنوبية الشرقية من الولاية الأغواط، تبعد عن مقر الولاية بـ 120 كلم. ويحدها من الشمال بلدية قصر الحيران، ومن الشرق والشمال الشرقي ولاية الجلفة، ومن الجهة الجنوبية الشرقية ولاية غرداية، أما من الجهة الجنوبية الغربية بلدية حاسي الرمل. وهي كغيرها من البلديات التي تمت ترقيتها الى مصاف البلديات في التقسيم الإداري لسنة 1984. بدأ العمران بها سنة 1919، تربع البلدية على مساحة تقدر بـ: 3955 كلم². وهي تابعة لدائرة حاسي الرمل.

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية إجمالاً بـ: 13400 نسمة حسب احصائيات سنة 2009. بتعداد 10181 نسمة بالقرية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 75.98%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 3219، بنسبة كثافة سكانية تقدر بـ 3.39 % نسمة في الكلومتر المربع الواحد. بعدد الذكور 6790 نسمة، وعدد الإناث 6610 نسمة. بحوالي 30% بدو رحل يمارسون تربية المواشي، و10% بالمناطق المبعثرة وعلى الهوامش الحضرية للمركز الحضري، و60% بالمركز الحضري ذاته. وبذلك تعتبر البلدية الأكبر من حيث المساحة في المنطقة الجنوبية من الولاية ومن حيث تعداد الماشية بها.

يقدر تعداد اليد العاملة بالبلدية بـ 13030 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 4085 يد نشطة بما نسبته 31.35%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 3481 يد شغالة بما نسبته 85.21%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 804 بطال، بما نسبته 14.79% (1).

3- السكن ونمط العمران:

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

أغلب المباني بالقرية عبارة عن بنايات وسكنات شعبية تقليدية ذاتية منها ما هو قديم يعود للبنايات منذ تأسيس البلدية، وما هو حديث، بالإضافة الى السكنات والعمارات المقدمة من طرف الدولة والمتمثلة في السكن الاجتماعي والوظيفي. ووجود بالإضافة الى البنايات والمنشآت الادارية والخدماتية التي ستطرق اليها فيمايلي:

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: توجد بالقرية خمسة مدارس ابتدائية.

التعليم المتوسط: توجد متوسطة.

التعليم الثانوي: توجد ثانوية.

- التكوين المهني: يوجد ملحقة للتكوين المهني والحرفي.

- المركبات الرياضية: يوجد مركب رياضي وملعب بلدي.

- الصحة: تتوفر بالقرية قاعة علاج متعدد الخدمات.بالإضافة الى صيدليتان.

- البريد والاتصالات: توجد قبضة بريدية بدرجة رابعة. كما توجد شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة الى شبكة للانترنت.

- المؤسسات الدينية: يوجد مسجدين بما فيهم من مدارس قرآنية تابعة، بالإضافة الى المدارس القرآنية بالمنازل والجمعيات ذات الطابع الديني.

- الامن: فرقة للدرك الوطني، ومركز للحرس البلدي.

5- النشاط الاقتصادي:

يعتمد 30% من سكان البلدية على تربية المواشي، والتي تصل الى أكثر من 100 ألف رأس غنم موزعين على 14 تجمعاً ريفياً نذكر منها: المهوم، حريقان، مداقين، وادي الحمار، وادي العش، قامر، وادي المورد، وادي النساء، واد زقير، منطقة عجرة... الخ.⁽¹⁾

تعتبر تربية المواشي المورد الاقتصادي الاول، وقد وصل عدد المربين الذين يملكون أكثر من 1000 رأس الى حوالي 20 موال الى جانب العدد المعتبر من المربين الصغار. حيث توفر تربية المواشي أكثر من 300 منصب عمل دائم، وقرابة 600 منصب عمل مؤقت موسمي أثناء عملية الحصاد والدرس. ومع ان تربية المواشي بالبوادي والصحراء الا انه تم من خلال الملاحظة الميدانية ان بعض العوائل تستخدم سكناتها الاجتماعية في تخصيص أجزاء منها لتربية الاغنام والماعز والدواجن للتجارة بها ايام السوق الاسبوعي بالقرية وبالمدين المجاورة لها. وعلاوة على تربية المواشي يمارس السكان الحضريين التجارة في التجارة بالجملة والتجزئة باختلاف انواعها ووظائفها، كما تعمل شرائح واسعة من اليد العاملة في المنطقة الصناعية حاسي الرمل بصفة دائمة ومؤقتة. كما يستثمر البعض في النقل وانشاء المقاولات الصغيرة. كما هو ممثل له في الاحصائيات التي سبق ذكرها. أما الفلاحة فمنعدمة وخاصة الزراعة المعاشية كالحضر والفواكه لانعدام مياه بالمنطقة، نظراً لجفاف المنطقة وغور الآبار بحيث يصل عمق البئر الى أكثر من 70 متر للوصول الى الماء. لكن الزراعات الموسمية المعتمدة في سقيها على الامطار الموسمية، كالقمح والشعير والمنتجات الزراعية الموجهة للاستهلاك الحيواني كالحلفاء والخرطال، تمتد لتشمل أكثر من 65 ألف هكتار توفر الاعلاف للمواشي.

تعتمد نسبة كبيرة من سكان حاسي الدلاعة على تربية المواشي، والتي تفوق مائة ألف رأس من غنم موزعين على عدد من المحيطات الرعوية، بالإضافة الى ما يربيه السكان في المنازل داخل القرية نفسها. كما تشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة في المنطقة

(1) - مقابلة مع الأخضر كعبوش، مسؤول مكتب الاحصاء، بلدية حاسي الدلاعة، سنة 2010.

الصناعية بحاسي الرمل سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، إضافة إلى النشاطات التجارية المتنوعة من مجال تجارية تقارب المئة محل، ونقل للمسافرين والمقاولات الصغيرة و المتوسطة دون أن ننسى القطاع العام.

6- البنية الاجتماعية:

إذا تتبعنا حلقات التاريخ نجد ان الحرازية كانوا قوم بدو رحل يعتمدون في نشاطهم الاقتصادي على تربية المواشي والرعي ولذلك كانوا كثيري التنقل والترحال بحثاً عن الكأ والماء كعادة اهل البادية، الى ان اسسوا القرية واستقرو بها منذ سنة 1924 والحرازية كغيرهم قبيلة كبيرة تتفرع عنها عشائر صغيرة تنتمي كلها الى جد واحد هو سيدي بن حرز الله.⁽¹⁾

من الملاحظ ان البناء الاجتماعي في المجال العمراني البدوي لقرية حاسي الدلاعة هو بناء تقليدي نظراً لطبيعة الحياة الاجتماعية التي يعيشها اغلب السكان، والنزعة العصبية القبلية الظاهرة كالاعتزاز والافتخار بالاصل، التعصب للانتماء للقبيلة تتميز بهوية جماعية قبلية مع ظهور هويات عائلية، وذلك بتقسيم العرش الى فرق أو عوائل كبيرة تكون مستقرة بعضها بعض في مجالات أو احياء سكنية داخل القرية تحدث بينها خلافات وتنافر سواء بالمجتمع او بداخل الهيئة. ولكن من الملاحظ ايضا ان الحياة الاجتماعية بالرغم من الثقافة التقليدية التي يكتسبها افراد المجتمع والنسق القيمي التقليدي والتي يحملها في العقول والنفوس كبار السن. فبالموازاة مع هذا نجد النسق القيمي الحديث والمكتسب من نسبة التعليم ومستوى الاستهلاك الثقافي التي يتمتع بها افراد المجتمع وخاصة التعليم الجامعي والتكوين في كل المجالات والتخصصات عند الاجيال الاربعة الاخيرة. فمن المعروف أن سكان حاسي الدلاعة منذ القدم معروفين بانهم أصحاب علم ودين، وهذا يتجلى واضحاً في المستويات التعليمية العليا لانباء وخاصة منهم الطبقة النخبة والمثقفة، بحيث تجدهم يدخلون في كافة المجالات التعليمية. الا أن هذا غير مؤثر على علاقاتهم الاجتماعية بحيث تجدهم بالرغم من المستوى الثقافي والتعليم الحديث لا زالوا يتمسكون بالتقاليد والعادات والقديمة، ومازالت النزعة العصبية القبلية مسيطرة على حياتهم الاجتماعية، وفي اعتقادنا ان هذا بسبب انغلاقهم على انفسهم في قرية كلها من أبناء جد واحد. فقد تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية لقرية حاسي الدلاعة أو قرى أخرى اغلب سكانها من نسب واحد أن التنمية تنعدم بها، وعمليات التطوير والتقدم في كل المجالات تقل وتنقص بالمقارنة مع المجالات العمرانية التي تتنافس فيها الانساب بحيث نجدها في تطور، وأن في اعتقادنا أن العصبية القبلية لقرية حاسي الدلاعة لانغلاقها على نفسها ولعدم وجود منافس اجتماعي، ونظراً لانعدام التبادل الاجتماعي، ان ابن خلدون ذكر أن العصبية القبلية في تماسكها وتناصرها تتقدم الى الامام من حال الى حالة، لكن في عصرنا هذا لا نجد هذا التقدم بحيث نجد تخلف، ومن مظاهر هذا انعدام التنمية المحلية بالقرية ونقص في عملية التخطيط الحضري، ووجود العشوائيات، فقد ذكرنا لنا أحدهم بأن سببها حشمة بعضهم للبعض، أي لا وجود لنقد أو مناقشة حادة بين افراد المجتمع. أنه من الملاحظ بالقرية أن بيئتها الحضرية تنطوي على استجابات لثقافة قديمة، مع صراعات وتوترات بين البيئة الحضرية الجديد التي تتنوع فيها شيوع وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة، والمختلفة تمام الاختلاف، بحيث تبين أن هناك تمازج بين الثقافة التقليدية والحديثة، فالأولى تتضح في الثقافة الرمزية وغير المادية، أي نجدها في عقول و نفوس الافراد والجماعات، أما الثقافة الثانية فنجدتها مسيطرة سيطرة على الثقافة المادية بخاصة الا في بعض من حاملي الشهادات. ونجد أن الافراد المنتمين لكلي الثقافتين يحافظون على كيانهم الاجتماعي محافظة بالغة، بحيث من المستحيل تمزيق اواصره بسهولة المرتبطة ببيئته القديمة والبدوية، بالرغم من تزودهم بمعايير لا بأس بها، أي اجزاء الثقافة الحديثة التي استحدثتها الدولة الحديثة، التي يمكن أن يتبنونها أو يرفضونها.

تتكون البلدية من عرش واحد الا وهو عرش الحرازية. أما عن أصل الحرازية فحسب الشجرة العرقية انهم منحدرين من الاصل الادريسي الشريف من آل الشيخ سيدي بن حرز الله القادم من الساقية الحمراء بالمغرب، قدم إلى ناحية الصحراء بجنوب الأغواط

(1) - بوداود بومدين وكعبوش بن حرز الله ، الحاج سليمان غزال (الدرّة الغزالية في ذكر اصول الحرازية) ، بدون بلد ودار للنشر ، 1999 ، ص.ص 20، 21.

فمكث بها. زُرق بولدان منهم أحمد بن حرز الله الذي، ترك ثلاث أولاد، وهم: بن شاعة، سليمان، وبلقاسم. وتفرعت القبيلة على أسماء الأولاد الثلاثة أغلبهم يستقرون بالقرية.⁽¹⁾

- أولاد بن شاعة: أولاد يحيى، أولاد الشارف، أولاد عبد الرحمن.
- أولاد بلقاسم: أولاد النخوي، أولاد السعدي المعروفين بأولاد خاوة .
- أولاد سليمان: أولاد الجنيدى، أولاد المسعود، أولاد الميهوب، أولاد عزوز، أولاد الصديق، أولاد أمعمر.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 06: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية حاسي الدلاعة.

الرقم.	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1979.	جامعي.	دون مهنة.	الحرزلية.	RND	/
02	النائب الأول.	1959.	ثانوي.	موظف.	الحرزلية.	RND	/
03	النائب الثاني.	1969.	ثانوي.	موظف.	الحرزلية.	RND	/
04	عضو.	1965.	جامعي.	مقاول.	الحرزلية.	RND	/
05	عضو.	1972.	ثانوي.	دون مهنة.	الحرزلية.	FNA	/
06	عضو.	1971.	ثانوي.	عمل حر.	الحرزلية.	FLN	/
07	عضو.	1967.	ثانوي.	موظف.	الحرزلية.	ISLAH	/

2- دراسة حالة الصراع:

1-2- طبيعة الصراع: صراع عائلي . صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: ظهرت عدة حالات وطبائع للصراع نوجزها فيمايلي:

- الحالة 1: على الرغم من إن البلدية مشكلة من عرش واحد فالجلس بطبيعة الحال متكون من عرش. فالتشكيلة الاجتماعية بالجمتمع مشكلة بالمجلس ولكنه قد يبدو صراع واضح بين العوائل داخل المجلس فتوجد عائلتين تتابعان على رئاسة المجلس في كل عهدة لذلك بينهما صراع وتنافس كبير على السلطة. بحيث أن العائلة الحاكمة تحقق لها أكبر الامتيازات من سكنات ووظائف ومشاريع والتي ترشح الناطق باسمها وتسعى إلى تغييب الطرف الأخر أو العائلة الأخرى وتحرمها من المشاريع. فهذه الحزازيات بين العائلتين المتشكلة في المجتمع من خلال التنافس على التعليم وعلى السلطة ايا كانت وعلى جلب الامتيازات وتمتد هذا الحزازيات داخل الهيئة لتأخذ شكل الصراع بالمواجهة المباشرة وهذا من مخلفات التنافس في الانتخابات البلدية على تصدر القوائم، فمادام هناك طرف مطالب وطرف آخر معارض يتولد عنه صراع متواصل وشديد تدخل فيه الحسابات والمساومات وسياسة الزبونية "خذ وهات". أو سياسة "كول ووكلي". بمعنى واضح أن الصراع ينطلق من المجتمع بين العائلتين ويتجسد بالهيئة. بحيث تكون فيه تصفية حسابات بين الافراد المنتمين للعائلتين.

- الحالة 2: صراع بين الرئيس وبين باقي الأعضاء بسبب انفراده بالسلطة والانفراد بإصدار القرارات دون مشاورة أعضاءه ومنتخبه، وعدم فهم الرئيس بدوره في المجلس ومكانته وطرق وأساليب تسيير المجلس وتسييرها بطرق شخصية ليست بيروقراطية بل صراع بين الاستراتيجيات الفردية فالرئيس يتنطع ويتسلط بقراراته من اجل عرقلة الطرف الاخر المتمثل في الافراد الذين لا ينتمون اليه سواء بالعلاقة القرابية والعائلية أو من نفس الانتماء الحزبي او من العقلية والاهداف والمصالح. وخلق استراتيجيات دفاعية واخرى هجومية ضد الاطراف الاخرى وعدم السماع لأي منتخب لمشاريعه وآراءه وأفكاره حتى وان كان من نفس الانتماء الحزبي. والاطراف الاخرى بدورها لا تكون مكتوفة الايدي فقط بل تنتج لها استراتيجيات دفاعية واخرى هجومية من اجل اثبات وجودها او من اجل تحقيق اكبر قدر من الاهداف التي ترشح من اجلها والتي تتمثل اما في الوصول الى السلطة التي تنتج المكانة والنفوذ او

(1) - الزبير بن عون ، نفس المرجع السابق ، ص 26.

التطلع الى مناصب اعلى وأما الطموح الى انتاج مكانة داخل التنظيم يقضي بها مصالحه ومصالح افراد عائلته والمقربين منه والاصحاب او مجموع المنتمين للحزب والذين ساندون وعاونوه على نيل الدرجة والمنصب بالجلس والتستر على سياسة "رد الجميل"، أو انتاج مكانة اجتماعية فبعد ان كان فرد عادي بالاجتماع يصبح ذو مكانة ويقال له "السي فلان". او من اجل تحقيق الفائدة والمتمثلة في الوظائف وخاصة اذا علمنا ان اغلب الشباب يشتغلون بالشركات متعددة الجنسيات بحاسي الرمل او الشركات المؤقتة المتواجدة بتراب البلدية التي تقوم بتمرير انابيب الغاز والتنقيب عن الغاز والبتروال والتي توظف اعداد كبيرة من شباب المنطقة، والسكنات للاقارب والاصحاب والمشاريع التنموية سواء للعائلة التي ينتمي اليه المقسمة بالجمال البدوي كتعبيد الطرقات او تمرير شبكات الغاز والكهرباء والاضاءة والمصالح والقضايا المتعلقة بالتنمية.

تحميش الأعضاء ونزع الصلاحيات منهم وتجريدهم من السلطة والرقابة الشديد عنهم والتسلط بالسلطة وبالإمضاءات وعدم تفويض النيابة. والبعض يقول ان هذه من صلاحيات الرئيس وهذا عمله داخل المجلس ويأتون معه والبعض الاخر يعارضه وعلى السياسة المتخذة من قبله لذلك نجد ان البعض يجهل بتاتا سلطته بالتنظيم السياسي بالهيئة او حتى لا يعرف قانون المجلس.

2-3- أطراف الصراع: في الحالة الاولى الصراع حدث بين الاعضاء من نفس العرش ولكن من فرق متعددة وخاصة بين الفرقتين اللتين سبق التنويه عليهما أي بين التصادم بين المنتمين الى الفرقة الحاكمة والمسيطر على سلطة المجلس والمجلس بدوره يسير المدينة وبين الافراد المنتمين الى الفرقة المسيطر عليه. وفي الحالة الثانية ظهر الصراع بين رئيس متسلط بالسلطة والتنظيم والقانون حول له هذه السلطة واستخدمها في أمور غير تنظيمية وتقسيم المهام وتقسيم اللجان هو الذي سبب الصراع و أدى إلى عدم التفاهم على التقسيمات. يوجد أعضاء يحاولون بطرق هجومية إزاحة الرئيس وهو بدوره يجعل استراتيجيات تنظيمية وشخصية للدفاع عن منصبه.

2-4- مدة الصراع: الصراع مستمر ومتواصل بداية و من أول يوم تكون فيه المجلس أو قبله بداية من الانتخابات والمنافسة الحزبية لتولي الرئاسة. اي ان الصراع متشكل بداية بالاجتماع وامتد الى المجلس. لان الصراع بين فرق العرش المكونة للمجلس.. أما فيما يتعلق بين الصراع الفردي والمصلي النفعي بين الافراد فتشكل منذ يوم تنصيب المجلس ولا نهاية له حتى وان انتهت العهدة الحالة حتى نهاية سنة 2011.

2-5- آليات حل الصراع: لا توجد حلول واضحة لفك الصراع ذو المضمون الضمني والخفي الا اذا فتح عليه الباحث عن كتب ولكن الصراع بين الفرق على رئاسة المجلس يتضح بالاجتماع بين الافراد المنتمين الى الفرقتين او فرق العرش لكن توجد تدخلات من قبل اعيان الفرق والناطقين باسمها وبعض الوجوه الصريحة بالقرية تتدخل لفك بعض القضايا المتعلقة بتقسيم المشاريع على المجال العمراني.

أما فيما يتعلق بالصراع بين الهويات الفردية للافراد فلا حلول له بل وان الحلول بيد الافراد انفسهم من خلال اتخاذ الاستراتيجيات والخطط لتمرير المشاريع او للتفاهم بين بعض الاعضاء والتحالف فيما بينهم من اجل التصويت على تمرير مشاريع بالتحالف او المصادقة على اخرى.

3- الحالة الثالثة: بلدي وادي مزي:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع بلدية وادي مزي على بعد 58 كلم عن مقر الولاية، تقع في شمال غرب الولاية، بالجهة الجنوبية من جبال العمور "بقدم الجبل". يحدها من الشمال بلدية آفلو، ومن الشرق بلدية وادي مرة وتاجموت، أما من الغرب بلدية الغيشة، ومن الجنوب

بلدية تاجموت. وهي بلدية تابعة إداريا لدائرة وادي مرة. اختطت سنة 1970 وبدأت بـ 20 منزلا وتواصلت في توسع عمراني الى ان اصبحت حالياً قرية متوسطة. ويطلق عليها اسم قديم لها بـ "الرييق" وهو اسم يتداوله سكان المنطقة والمناطق المجاورة لها. إستمدت إسمها من وادي مزي الذي يمر بالمنطقة ويتوغل بالصحراء، الذي تغذيه ينابيع جبل العمور، والذي يمر بمدينة الأغواط حتى بسكرة. انبثقت من خلال التقسيم الإداري لسنة 1984. وتضم قريتين هما قرية الرميلى على بعد 100 كلم، وقرية مادنة "القعدة" على بعد 109 كلم. يبلغ مساحتها 425 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 3268 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 2312 نسمة بالقرية المركز، أما تعداد السكان بالقرى التابعة فـ 768 نسمة بالرميلية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرى 94.25%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البادوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 188 نسمة، بنسبة كثافة سكانية تقدر بـ 7.69 نسمة في الكلومتر المربع الواحد. ويعدد الذكور 1612 نسمة. وعدد الاناث 1656 نسمة. ومن الملاحظ ان عدد السكان الرحل قليل جدا بالمقارنة بعدد السكان المستقرين وهذا بسبب الهجرة البدوية للمركز العمراني بدافع عدة عوامل نذكرها في العناصر التالية.

يقدر تعداد اليد العاملة بالبلدية بـ 3178 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 2330 يد نشطة بما نسبته 73.32%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 2028 يد شغالة بما نسبته 87.04%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 302 بطال، بما نسبته 12.96% (1).

3- السكن ونمط العمران:

السكن بالبلدية عبارة عن سكنات شعبية وبناءات ذاتية للمواطنين وهو السكن الغالب بالبلدية، واغلب السكنات بمساحات كبيرة الحجم تصل الى 600 متر مربع، والأكثر منها تستعمل لاغراض السكن ولاغراض تربية الحيوانات. وتكون في شكل منتظم وبشكل فوضوي متناثر حسب ممتلكات المواطنين للاراضي السكنية والفلاحية وبما ان المنطقة يستقر بها عرش القمامة فتقسيم الاراضي يكون على حسب الفرق والعوائل المكونة للعرش. هذا بالإضافة الى البناء العمراني لمؤسسات ومنشآت الدولة من المؤسسات التربوية والامنية والخدماتية كمقر البلدية والبريد والمركب الرياضي. مع وجود بعض العمارات الموزعة من قبل الدولة كدعم للسكن متركزة في مساحة من الارض على حواشي القرية. وبالرغم من وجود ممتلكاتها الا ان اغلبها شاغرة بسبب عقلية البدوي المحب للامكنة الواسعة والفضاء العام. وعلى الهوامش الحضرية تجد البساتين المتجمعة على جنب القرية وبها البناء السكني للفلاحين. أما الباقي فهم من سكان البادية البدو الرحل والمناطق المبعثرة بالبلدية لطبيعة النشاط المزاوول ويعتبرون هم الاغلبية الغالبة من السكان بالبلدية.

ومن الملاحظ أن البنايات المسكونة كلها متعدد الخدمات كتخصيص جزء منها للسكن والأجزاء الأخرى لتربية الحيوانات كالأغنام والماعز والدواجن من اجل تربيتها والمتاجرة بها، لأنها تمثل الدخل الوحيد واحيانا الكمالي لأصحابها وللعائلات التي تقيم بتراب البلدية نظرا لافتقار البلدية لفرض التوظيف والعمل. وتعد وادي مزي من البلديات الفقيرة على المستوى الوطني اللهم ما إلا في الامتيازات التي تتمتع بها تراب البلدية من أنها أراضى رعوية واغلب سكانها يمتنون النشاط الرعوي بالدرجة الأولى سواء تعلق الأمر بساكني البادية البدو الرحل او المستقرين بالقرية والقرى التابعة لها والذين يقومون بتربية المواشي بالمنازل وبمصطلح يطلق عليه باللغة العامية بالمنطقة بمصطلح "القرس"، وكذا لان ساكنيها كلهم من أصول بدوية استقروا بالقرية حديثا بداية التسعينيات من القرن الماضي أين شهدت المنطقة حالة قصوى من اللامن والمشهورة بمنطقة القعدة وهي عبارة عن سلاسل جبلية وعرة والتي كانت عبارة عن معاقل للجماعات الإرهابية المسلحة. وبالإضافة إلى عوامل الطرد المتمثلة في انعدام الأمن صعوبة الظروف الطبيعية وحالة

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

الجفاف في السنوات الأخيرة. وبسبب عوامل الجذب للمركز الحضري والمتمثلة في الحصول على فرص العمل والاستقرار والعيش في حياة الرفاهية الحديثة.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائية: تتواجد بالبلدية ابتدائيتين بقرية وادي مرة وابتدائية واحدة بقرية الرميلىة.

التعليم المتوسط: متوسطة واحدة بوادي مرة.

التعليم الثانوي: لا توجد ثانوية بقرية وادي مرة ولا القرى التابعة لها، التلاميذ يزولون دراستهم الثانوية ببلدية تاجموت والبعض منهم ببلدية عين ماضي.

- التكوين المهني: يوجد بالبلدية فرع للتكوين المهني تابع لملحقة تاجموت.

- التعليم في المدارس القرآنية: لا توجد اي مدرسة قرآنية سواء المدارس التابعة للدولة أو المدارس الخاصة المنظمّة الى جانب المسجد.

- المساجد: يوجد مسجد بقرية وادي مرة، ومسجد بقرية الرميلىة في طور الانجاز من سنة 2010.

- البريد: يوجد مركز بريدي بقرية وادي مرة.

- الصحة: يوجد مركز صحي بقرية وادي مرة، وقاعة للعلاج بقرية الرميلىة.

- الأمن: تتواجد بقرية وادي مرة فرقة للدرك الوطني، ومقر للحرس البلدي. بالإضافة إلى ثكنة عسكرية بالتجمع السكاني بـ "مادنة المحضورة".

5- النشاط الاقتصادي:

- الفلاحة:

- مساحة الاراضي الرعوية والفلاحية: (1)

مساحة الاراضي البور.	المساحة الفلاحية الاجمالية.	المراعي.	الحلفاء.	مساحة الاراضي المستصلحة.	الغابات.	المساحة الاجمالية للبلدية.	شغل الاراضي.
5236	43640	25100	2000	1500	15040	48876	المساحة هـ

- المستثمرات الفلاحية: يبلغ عدد المستثمرات الفلاحية المدعمة بالدعم الفلاحي الموجه من قبل الدولة بـ 19 مستثمرة. متوزعة على محيطات فلاحية هي:

محيط الوجه المدور: بمساحة 100 هـ بحوالي 80 هـ مخصصة للاشجار المثمرة، و20 هـ مخصصة للاعلاف والحبوب، بعدد المستفيدين 20 مستفيد. ومحيط الثورة الزراعية: بمساحة 140 هـ موزعة على 65 مستفيد. ومحيط وجه الصبغ ويتسع الى 10 هكتارات. ومحيط الشباب سابقاً: يضم 20 مستفيد على مساحة حالية تقدر بـ 100 هكتار.

- المساحات المسقية المنتجة: تقدر مساحة الحبوب. 12 هـ ، والاعلاف. 15 هـ، والخضروات. 12 هـ، والاشجار المثمرة. 12 هـ، والعنب المحفف. 01 هـ، أما البطاطا فـ 08 هـ.

ومن الملاحظ أن الفلاحة بالمنطقة ضعيفة جدا وحتى لا تصل نسبة الإنتاج النباتي للاستهلاك المحلي سواء بالنسبة للبلدية او بالنسبة للعائلات المالكة للمزارع الزراعية، لعدم اختصاص سكان المنطقة بالأمور الزراعية وعدم الاهتمام التام بهذا النشاط وخاصة الزراعة الدائمة والمتمثلة في زراعة الخضروات. أما فيما يتعلق بالزراعة الموسمية، فكل الموالين بالمنطقة وحين هطول الأمطار يزرعون

(1) - معلومة صادرة عن مكتب الفلاحة ، بلدية وادي مرة ، سنة 2010 .

الحبوب من قمح وشعير وأعلاف المواشي من اجل استعمالها ككلاً للمواشي القائمين على تربيتها. وان كانت هناك زراعة فهي بوسائل يدوية بسيطة وتقليدية الا في بعض الوسائل المقدمة عن طريق الدعم الفلاحي والتي لم تستغل الاستغلال الكامل لها ولم تأتي بمفعولها نظرا لاهمال هذا النشاط. ولان الاغلبية يمتنون النشاط الرعوي وتربية الماشية بانواعها. لانهم من أصول بدوية "بدو رحل".

- الرعي وتربية المواشي: تتربع المراعي على مساحة 27100 هكتار منها 200 حلفاء يوجد بها نقاط شرب هي 05 آبار رعوية انجزت في سنة 2005.

المحميات الرعوي: توجد محميات داخل المراعي بمساحة 16300 هكتار، وتوزع على ثلاث محيطات هي: محيط الوجه المدور بمساحة : 4300 هـ، ومحيط الشبكة بمساحة : 6000 هـ، ومحيط السكيات بمساحة تقدر بـ 6000 هـ. (1)

كما تتمثل الفلاحة الموسمية والموجهة للاستهلاك الحيواني بحوالي 200 هكتار من القطف والحلفاء والقمح والشعير.

- التجارة والخدمات الادارية: وكما سبق توضيحه أن اغلب سكان العمران ينشطون بالاضافة الى النشاطات البسيطة المزاوله من عمل وظيفي بالادارات العمومية، وبالتجارة بالتجزئة، يقومون بتربية المواشي من ماعز واغنام ودواجن وارانب والمتاجرة بها في السوق الاسبوعي، لأنها تمثل لهم دخل اضافي، وان البعض يعتبرها الدخل الرئيس للعائلات.

6- البنية الاجتماعية:

تشكل بالمجال الاجتماعي أو الوسط الاجتماعي المتفاعل في جماعة المرجعية وجماعة الانتماء من عرش واحد هو عرش القمامة، ويبدو عليهم كل مظاهر النظام والولاء للعرش والاتحاد والتماسك والكلمة الواحدة، وكل المصطلحات التي تدعوا الى الحياة الجماعية. كما يبدو على الافراد المنتمين للعرش التعصب للانتماء القبلي بحيث يذكرون في كل وقت وحين نسبهم واصلهم وفصلهم ويبادرون الى السؤال عن الغريب وعن اصله، ولاي عرش ينتمي وهذا ما حصل لي من قبل كل المبحوثين حين يسألون بعد التحية عن اصل الباحث حتى يتم التفاهم والحديث عن الامور والاجابة عن الاسئلة. كما تتسم العلاقات الاجتماعية التي استوحيناها من زيارتنا الميدانية بأنها علاقات شخصية بين الافراد، تتميز بالتعارف، بحيث أن الناس يعرفون بعضهم بعض معرفة شخصية دقيقة اسم الشخص واسم الفرقة التي ينتمي اليها واسم العائلة وتعداد اولاده، ومن اي عائلة متزوج، وعنوان المسكن، وهذه طريقة استخدامها لمعرفة مدى التعارف بين الناس في المجال (القرية) بمحاولة منا السؤال عن بعض العائلات بالقرية بحيث تم توجيهنا وسرد لنا معلومات عامة عن هذه العائلة او اي عائلة بالقرية.

هذا ومن الملاحظ كذلك أن مجتمع القمامة مجتمع بسيط التركيبة الاجتماعية والثقافية، مجتمع متجانس ومتضامن في تضامن آلي اذا جاز لنا استخدام مصطلح اميل دوركايم، مجتمع ينتهي بضروريات الحياة من أساليب معيشة بسيطة وتقليدية، وغير مبالي بالقيم الثقافية المادية والرمزية الحديثة.

السكان الأصليون والحاليون ببلدية وادي مزي هم قبيلة القمامة⁽¹⁾، وهم أقدم سكان جبل العمور. بحيث تذكر بعض الروايات أن لقمامته، وأولاد علي بن عمر السكان الاصليون لوادي مرة هم من سلالة واحدة. فيصعب الأمر إذا قلنا أن لقمامته من قبيلة سنجاس التي هي بطن من بطون مغراوة البربرية التي سكنت جبل راشد (العمور) وجبل مشتل، والتي ذابت وسط المجتمع الدخيل وهم العمور الذين هم بطن من قبيلة بني هلال النازحة من المشرق العربي. ويتفرع القمامة الى ثلاث فرق هي: أولاد فريخ، أولاد السعيد، الشيبوية.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

(1) - نفس المصدر السابق.

(1) - الزبير بن عون ، نفس المرجع السابق ، ص 29.

- الجدول رقم 07: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية وادي مرة.

الرقم	الصفة.	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1966	متوسط.	موظف.	القمامة. أولاد فريخ.	RND	/
02	النائب الأول.	1979	متوسط.	د. مهنة.	القمامة. الشيبوية.	RND	مندوب بقرية الرميالية.
03	النائب الثاني.	1972	متوسط.	موظف.	القمامة. أولاد فريخ	AHD54	موظف بالبلدية.
04	عضو.	1975	جامعي.	موظف	القمامة. أولاد فريخ.	AHD54	/
05	عضو.	1966	ثانوي.	معلم.	القمامة. اولاد سعدي.	FLN	مندوب بقرية الرميالية.
06	عضو.	1971	ثانوي.	موظف.	القمامة. أولاد سعدي.	FLN	/
07	عضو.	1969	ثانوي.	موظف.	القمامة. الشيبوية.	FNA	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع : صراع عائلي . صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: يتكون المجال العمراني لوادي مزي من قبيلة القمامة، وكما هو موضح بالجدول أعلاه أن المجلس متكون من سبعة أعضاء كلهم من قبيلة القمامة. ومما تم استخلاصه من خلال المقابلات أن هناك صراعات بين الأفراد ولا وجود لصراع بين القبائل. بل أن الصراع تنشأ من خلال تصادم المصالح والأهداف الخاصة التي جاء من أجلها كل منتخب والترشح أصلا للمجلس بحيث بدأت الصراعات في شكل تنافس على الأصوات ومن يتحصل على أكبر قدر من الأصوات ليعتلي الرئاسة أو يأخذ نصيب ضمن الهيئة التنفيذية وهذا أثناء الانتخابات. ووقت تنصيب الرئيس والهيئة حدثت صراعات حول الرئاسة علماً بأن عدد الأصوات هي الفاصل فيما يتحصل على الرئاسة أو لا يستحقها.

وأثناء تنصيب الرئيس وتنصيب الهيئة التنفيذية وعلى حد قول الرئيس في المقابلة التي أجريت معه أنه تم استدعاء أعيان البلاد واعيان فرق قبيلة القمامة وأسسوا مجلس استشاري لتناقش فيه المشاريع والقضايا المتعلقة بالتنمية البلدية. مع التوصية من قبل الرئيس لأعضاء الهيئة بالتخلي عن الانتماءات السياسية والانضمام تحت سقف العرش وخدمة الصالح العام بإسداء الآراء الصائبة والاقتراحات المفيدة هذا من جانب ومن جانب آخر بدأت تظهر عقلية الانسحاب من العهد والخروج عن الجماعة من اجل خدمة المصالح الخاصة بين المنتخبين والكل يسعى إلى تحقيق أهدافه التي ترشح من اجلها وكل فرد وأهدافه وكل فرد ومصالحه التي تتفاوت بين فرد وفرد كل حسب مكانته ومستواه وتصوراته وعقليته وذهنيته. وكل فرد ومبتغاه فالبعض يريد السلطة والبعض الآخر يريد القوة والبعض الآخر يريد النفوذ وهناك من يتطلع إلى الفوائد المادية من وظائف وامتيازات وسكنات و... الخ وهذه تتم كلها ضمنيا وخفية ونستشفها نحن من خلال المقابلات التي تتضمن الأسئلة المطروحة من قبلنا والملاحظات وإذا علمنا أن البلدية فقيرة وتفتقر إلى كل الحاجيات والمرافق والضروريات فهي لا تعد منطقة فلاحية نظرا لطبيعة الأرض الصخرية والجبلية وانعدام الاهتمام بالنشاط الفلاحي في أوساط السكان هذا ونظراً للموقع الجغرافي الذي يتوسط السلاسل الجبلية والمناخ الصحراوي الجاف والبارد الذي لا يصلح للزراعة واعتماد السكان كما ذكرنا آنفاً على تربية المواشي بأنواعها. خصوصا إذا علمنا أن المجال تنتشر فيه في بعض الفئات العمرية من 30 سنة وما فوق الأمية ونقص في التعليم وتدني المستوى الثقافي نظراً لعقلية الإنسان البدوي الذي لا يهتم بالتعليم والتربية. ولا صالح له في التعليم . كل هذا وغيره يدفع بذوي المستوى والفتنة والخبرة إلى التوجه إلى السلطة لأنها تجلب القوة والمكانة والوفرة المادية وإنما دخل بجد ذاته. وحين الحصول على السلطة يحقق أهدافه ومصالحه من خلالها. ولا يقتصر الأمر على تحقيق المصالح الخاصة بالمنتخب وحده بل يتوسع إلى قضاء مصالح الجماعة القرابية والعائلة والى الفرقة التي ينتمي إليها العضو لان البناء الاجتماعي والعلاقات به قرابية وعصبية عائلية ويوجد الولاء التام لصلة القرابة والدم.

ان المجال العمراني مقسم إلى دواوير جمع دوار أو الى فرق وعائلات بالمجتمع وأيضاً بالمجلس. ولا نلمس صراع قوي وشديد فيما يخص الدواوير على غرار بعض بلديات الولاية التي نلمس فيها طبيعة هذا الصراع بين الفرق من نفس القبيلة. ولكن ما نلمسه بصفة قليلة ونسبية وحين كانت البلدية تفتقر إلى حل المرافق والمواطنين غير مكترئين بالحال التي هم عليها وجاهلين بالتنمية والتقدم لأنهم قوم أصولهم بدوية ولا تتمتع فيهم القيم الحديثة بل القيم التقليدية المتأصلة في القلوب والنفوس والعقول. لذلك أن ثقافة المجتمع تجسدت بالمجلس المدروس. وغير مبالين بالتحديد والتغيير والتنمية المحلية وليس لهم الفطنة لمحاسبة المسؤولين على كل صغيرة وكبيرة.

2-3- أطراف الصراع: يتمثل الصراع بين أعضاء المجلس ليس كتشكلات سياسية ولا كوظائف تنظيمية ولكن كأفراد مكونين للمجلس كل ومطالبه وكل وأهدافه وتصادم الأفكار والمكانات والطموحات والأهداف بين الأفراد واتخاذ سياسة "الكر والفر" بين المنتخبين.

2-4- مدة الصراع: بما أن الصراع ضمني وصراع استراتيجيات فردية فهو صراع غير علني وليس بواضح ومن الصعوبة بمكان الكشف عنه لذلك بدأت الصراعات في شكل تنافس على السلطة وحين تنصيب المجلس والرئاسة هدئت بعض الشئى ومن ثمة ثارت حين خروج بعض الأعضاء عن العهد بخدمة الصالح العام لكن سرعان ما خرجت الأمور عن نصابها وانقلبت الأوضاع وأصبح المنتخب يضرب على مصالحه الخاصة وبالتالي حين تفكك المجلس بدأ كل طرف يريد تحقيق أهدافه على حساب التنظيم وعلى حساب المصلحة العامة لذلك بقى هذا الصراع على هذه الحالة أن الصراع وهو صراع استراتيجيات شخصية و هويات فردية هدفها تحقيق مصالحها وجعل تحالفات من أجل كسب القوة و السلطة. ولا زالت الصراع ولا تزول حتى بعد نهاية العهدة الحالية في سنة 2011 .

2-5- آليات حل الصراع: ليس هناك اي جهة تسعى إلى حل هذا الصراع أن لم يكن التفاهم بين أعضاء المجلس فيما بينهم و أعضاء بعضهم البعض. وتتدخل بعض الأطراف في بعض الخلافات منها أصحاب المقاولات وبعض أعيان القبيلة ولكن بصفة نسبية وبعض الأعيان للفرق من نفس القبيلة والمشاركين في اللجنة الاستشارية التي شكلها الرئيس بداية تشكيل المجلس..

4- الحالة الرابعة: بلدية الحويطة:

اولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والإداري:

تقع بلدية الحويطة بالجهة الشمالية الغربية لولاية الاغواط، تبعد عن مقر عاصمة الولاية ب 45 كلم. يحدها من الشمال بلدية عين ماضي، ومن الشرق بلدية الخنق ، أما من الغرب فبلدية تاجرونة، ومن الجنوب بلدية الخنق. انبثقت من خلال التقسيم الإداري لسنة 1984. وهي تابعة إداريا لدائرة عين ماضي. يبلع مساحتها ب 450 لكم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب: 3617 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 2521 نسمة بالقرية المركز، بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 69.70%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البادوية المستقرة في المناطق المبعثرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 1096 نسمة، بنسبة كثافة سكانية تقدر ب 8.04 % نسمة في الكلومتر المربع الواحد. وبعدهم الذكور 1873 نسمة. وعدد الاناث 1744 نسمة.

يقدر تعداد اليد العاملة بالبلدية ب 3517 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 1542 يد نشطة بما نسبته 43.84%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 1157 يد شغالة بما نسبته 75.03%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين ب 385 بطال، بما نسبته 24.97% (1).

3- السكن ونمط العمران:

أما فيما يخص السكن فأغلب السكنات ذات طابع تقليدي قديم مقسمة الى السكنات القديمة منذ تأسيس القرية "القصر القديم ومخلفاته" والمحيطة بالبساتين الفلاحية، ونجد كذلك السكنات الحديثة التقليدية، وفي اطار الانجاز. نظرا لان جل السكان استقرو حديثا بمقر الولاية والعمل بالوظائف الادارية بها وبقضاء المصالح وجلب الظروفيات والكماليات من مدينة الاغواط، لان اغلب الوظائف للسكان والتدريس بالمدينة مقر الولاية. بالاضافة الى السكن الاجتماعي كمشقق موزعة من طرف الدولة كدعم او سكنات وظيفية. هذا وبالاضافة الى بنايات التابعة للدولة من مؤسسات تربية وخدمانية، كمقر البلدية ومركز البريد والمركز الصحي، وفرع المقاطعة الفلاحية ومؤسستي الامن. ويبدو أن القرية صغيرة الحجم وقليلة التوسع العمراني، كما ومن الملاحظ في المجال الاجتماعي والسكني كثرة السكنات الريفية بريف القرية وباديتها والسكن في الخيام والسكنات شبه المستقرة.

وقد تبين لنا أن الحويطة قرية صغيرة الحجم، وبسيطة في مساحة عمراني ضيقة جداً نظراً لعدد السكان القليل، وأن أغلب السكان في طور الانجاز، بحيث وجدنا أن هناك عدد معتبر من السكنات الشاغرة، وهذه تعود الى أن البعض من السكان في الاونة الاخيرة، أي في سنوات التسعينيات من القرن العشرين شهدو حراك اجتماعي ملحوظ الى المدينة للاستقرار بها، بالاضافة الى السكنات التي يحدثها البدويين بالقرية للاستقرار بها، ولاستعمالها في تلبية المتطلبات المعيشية من تربية المواشي بها أو استعمالها أثناء السوق الاسبوعي البسيط جداً بالقرية. كما أنها قرية تنقص فيها حركة السكان بها نظراً لقلّة عدد السكان وأن اغلب سكانها يتوجهون الى المدينة لقضاء حوائجهم ومستلزماتهم منها.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم: التعليم الابتدائي: ابتدائية واحدة.

التعليم المتوسط: اكمالية واحدة.

التعليم الثانوي: لا توجد ثانوية بالبلدية والتلاميذ يدرسون بمقر الولاية على بعد 45 كلم ويتنقلون إلى الثانوية بالنقل المدرسي.

- البريد: توجد وكالة بريدية.

- الصحة: توجد قاعة العلاج.

- المؤسسة الدينية: يوجد المسجد العتيق والمسجد الحديث النشأة، ومدرسة قرآنية بالإضافة إلى بعض الكتاتيب لتعليم القرآن الكريم.

- لا توجد اي من مركز ثقافي، أو مكتبة، أو اي شئ يدل على مؤسسات الثقافة والترفيه.

- مركب رياضي: وجود مركب رياضي لممارسة الرياضة لشباب القرية.

- الأمن: تتوفر القرية على فرقة للدرك الوطني، ومقر للحرس البلدي.

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

5- النشاط الاقتصادي:

النشاط الغالب بالبلدية هو النشاط الرعوي وتربية المواشي بأنواعها وخاصة الأغنام والماعز، وغالب الموالين بدو رحل لا يستقرون بالمركز الحضري بل بالبادية أين تساعدهم سكن البادية على مزاولة نشاط الرعي والترحال وتبلغ نسبة الموالين بالمنطقة النسبة الكبيرة بالمقارنة بالأنشطة الأخرى كالفلاحة والخدمات. وتنقص الدليل الإحصائي والعدد للإثبات على صحة المعلومات المقدمة لعدم توفرها بمصلحة الفلاحة الا في بعض الملاحظات الميدانية أو من خلال التحقيقات الميدانية التي اجريناها.

يشغل اغلب سكان البلدية بتربية المواشي باختلاف أنواعها ويستقر كل الموالين بالبادية سواء على الطوق الحضري للقرية أو بالبوادي أين يساعدهم السكن هناك بالرعي والترحال والاستقرار بحثا عن الكأ للماشية. والدخل والاستهلاك للعوائل البدوية يكون بصفة كلية من تربية المواشي سواء عن طريق التزينة والمتاجرة بها لتحقيق دخل صافي أو بالاستفادة من ألبانها ولحومها والمواد المستخلصة منها. وبمعنى واضح أن كل العوائل يعيشون من تربية المواشي، وهم مكتفون ذاتيا. كما يعتمد بعض السكان على الفلاحة المعاشية فقط للاستهلاك العائلي نظرا لعدم اهتمام سكان المنطقة بهذا النشاط ولطبيعة الأرض غير الزراعية وكذا انعدام الوسائل المساعدة على الفلاحة بالرغم من الدعم الفلاحي من طرف الدولة والموجه للفلاحين كدعم للتنمية والإنتاج للاستهلاك المحلي للمركز، لكن النتيجة منعدمة ولا وجود لإنتاج زراعي على الرغم من أن مساحة الأرض الفلاحية تقدر بـ 39170 ولكنها غير مستغلة استغلالا كاملا. وتقدر نسبته الموالين والفلاحين بـ 80% .

ويأتي بالدرجة الثانية العمل بالقطاع العمومي والحكومي بالإدارات الخدمانية بالمؤسسات المتواجدة بالقرية أو التنقل لمقر الولاية وهم الاغلبية، صباحا مساء من اجل الوظيفة والبحث عن الوظائف وتقدر نسبتهم بـ 10% .

ويأتي بالدرجة الثالثة العمل بالقطاع الخاص سواء في المقاولات (البناء) بالقرية، أو بالتجارة في المحلات التجارية بالتجزئة وتقدر نسبتهم بـ 05% . أما الباقي والتي تقدر نسبتهم بنفس النسبة الأخيرة فيشتغلون بالزراعة وأنشطة أخرى كالحرف التقليدية للنساء الماكثات بالبيت، وعدد من المهن المختلفة، بالاضافة الى البطالين و... الخ.

6- البنية الاجتماعية:

تتكون قرية الحويطة من قبيلة واحدة وهي قبيلة الحويطة⁽¹⁾ وهي مستمدة اسمها من اسم القرية ويقال لهم "الحواوطة" وينقسمون الى ثلاث فرق وهي: أولاد عريف، المحاصرية، اولاد صالح. وهذه الفرق يعيشون في تفاهم كامل وانسجام تام بين افراد القبيلة وتضامن واتحاد. وهذا ما كان واضح من خلال الجولة العلمية بالقرية أين وجدنا هناك عدم التفرقة والعنصرية بل توجد العصبية للانتماء للقبيلة ولا يوجد تفرق، وهذا ما كان على لسان احد الشيوخ المسنين بأنهم "الحواوطة" لا يتفرقون الى فرق ودواوير بل أنهم يعيشون في كنف عائلة واحدة على الرغم من تفرقهم الى فرق، الا ان النسب يجمعهم في بوتقة واحدة. كما وأنهم سكان متعاونون في المحن والشدائد والافراح. وتجدر الاشارة هنا ان لهم علاقة بمقر الولاية _مدينة الاغواط_ لذلك نظهر في بعض سلوكياتهم بعض سلوكيات الانسان الحضري. أما اذا نظرنا الى الثقافة فنجدها ثقافة بدوية ولسنا هنا نعي بالثقافة المادية، بل بالثقافة المعنوية المتمثلة في القيم والمعايير والتقاليد. هذا ما ينعكس على نمط العلاقات الاجتماعية المبنية على اساس قبلي وعائلي. وعلاقات المودة والتعارف وعلاقات قرابية متينة، ويسادة نمط العائلة التقليدية _الممتدة_ وهذا ما يظهر في حالة الصراع الموالية.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 08: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الحويطة.

الرقم	الصفة .	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1965	ثانوي.	موظف.	الحويطة. أولاد عريف.	RND	كان نائب أول في العهدة السابقة.

(1) - الزبير بن عون ، نفس المرجع ، ص 30.

02	النائب الأول.	1961	ابتدائي.	تاجر.	الحويطة. المحاصرة.	RND	كان نائب ثاني في العهدة السابقة.
03	النائب الثاني.	1966	ثانوي.	موظف.	الحويطة. المحاصرة.	RND	/
04	عضو.	1976	متوسط.	مهنة حرة.	أولاد سيدي عطاء الله.	RND	/
05	عضو.	1954	ثانوي.	دون مهنة.	الحويطة. المحاصرة.	FLN	مستقبل.
06	عضو.	1952	ثانوي.	متقاعد.	الحويطة. المحاصرة.	FLN	/
07	عضو.	1965	جامعي.	موظف.	الحويطة. أولاد صالح.	FLN	/
*	عضو.	1978	ابتدائي.	موظف.	الحويطة. أولاد عريف.	FLN	مستخلف للعضو المستقيل.

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع : صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع : توجد حالتين للصراع نظرحها ونحلها في مايلي:

الحالة 1: يتبين لنا من خلال الإحاطة من كل جوانب الهيئة المنتخبة وذلك باجراء مقابلات مع بعض المنتخبين وخصوصا أعضاء اللجنة التنفيذية وكذا مع بعض المواطنين بالمجتمع خارج المجلس من اجل الأخذ بوجهة نظر كل الاطراف سواء من افراد المجتمع ونظرتهم للصراع بالمجلس أو الأعضاء داخل الهيئة بين المنتخبين من حزب rnd والمنتخبين لحزب fln.

تبين انه حدث هناك بعض من الصراع أو الخلاف بدأ بالتنافس على الرئاسة وحين صدور النتائج وفوز حزب rnd بتصدر القائمة وكان الفور بعدد بسيط من المقاعد الأمر الذي دفع بالمنتخب المتصدر لقائمة حزب fln من الاستقالة بعد تنصيب الرئيس من القائمة الفائزة وترسيم وتنصيب الرئيس لمنتخبه من نفس حزبه على النيابة الأولى والثانية مما دفع بالمنتخب من fln بالاستقالة لأنه لم يتحصل على السلطة بسبب انه يسعى للوصول إلى السلطة. وهذه حالة أولى للصراع بين المنتخبين داخل الهيئة. وهذا التعبير بسرد الاحزاب السياسية والانتماء الحزبي الذي يظهر الا في بداية الانتخابات وينتهي بانتهائها، وينتهي الانتماء الحزبي بتنصيب الرئاسة وترتيب امور المجلس وتدخل امور اخرى منها المصالح الشخصية والاهداف الخاصة .

الحالة 2: من الصراع والتي لا يمكن لنا القول انه صراع واضح او خفي بل انه نوع من استخدام الأفراد داخل المجلس لاستراتيجيات بعضهم لبعض لتمير مشاريعهم ولا يوجد بالحالة المدروسة تصادم بين الهويات الفردية او بين الاستراتيجيات الفردية لكن هناك تفاهم في شكل قضاء مصالح وهذا ما يتجلى في التفاهم الواضح كسياسة الاحترام بين الأعضاء وسياسة التقدير واستعمال إستراتيجية الصمت والتمير والتخفي ولا وجود لحسابات بين الأفراد ولا تقييمات الأعضاء للرئيس بالرغم من معارضته في بعض الأمور لكن عقلية الاحترام تدعو الى تفويت الرأي ولا وجود لمحاسبة الأعضاء بعضهم لبعض ولا حتى المجتمع المدني ومواطني البلدية لا يتحركون ولا يطالبون ولا ينتقدون ولا يقولون بأرائهم واقترحاتهم بل كل أمور البلدية تسير من طرف المجلي وان كل المداومات تمر وتسير بصفة عادية ولا وجود لحالة انسداد او تجميد لبعض القرارات إلا في بعض الاختلافات البسيطة التي تظهر بين الشخصيات.

وبالرغم من كل ماسبق توجد بعض الحساسيات التي تم التحسس بها وهي التي تتم بين بعض المنتخبين وبعض الموظفين بالبلدية ورئيس المجلس بصفته رئيس مجلس الحويطة ومقيم بمقر الولاية على بعد 45 كلم لذلك عدم موافقة بعض الأعضاء على سكنه المدينة لأنه لا يحس بظروف السكان بالقرية وبمعاناتهم.

2-3- أطراف الصراع: الاختلاف بين بعض الاعضاء في امور بسيطة وغير مهمة وغير واضحة لكن التفاهم والصمت والاستقرار يوحي بصراع من نوع اخر واستراتيجيات مستخدمة من قبل كامل الاطراف من عقلية السكوت والصمت والتفاهل أو كما يقال له "فوت تفوت" أو "ادهن له السير يسير" أو كما يعني المثل "شد مد يا حمد" أو بذهنية "أضرب النح يا صاحبي" وكأري المثل القائل "واحدة لي وواحدة لك."

2-4- مدة الصراع: الصراع الذي حدث بداية من تنصيب المجلس حل مباشرة من استقالة العضو من حزب الجبهة واستخلاف مكانه المنتخب من نفس حزبه. أما فيما يخص الصراع ذا استراتيجية الصمت بصيغة التفاهم فما زال على حالتك حتى نهاية العهدة الحالية الى غاية سنة 2011.

2-5- آليات حل الصراع: بخصوص الحالة الأولى المتمثلة في حالة الاستقالة تمت الاستقالة من طرف العضو وتنصيب العضو الآخر من قبل مديرية التنظيم والإدارة المحلية وبأسس قانونية. وتم حل القضية حينها من يوم تنصيب العضو الجديد. أما فيما يخص الصراع الاستراتيجي فلا وجود لآلية لعله لحد الساعة من يوم إجراء البحث الميداني بالهيئة.

5- الحالة الخامسة: بلدية تاجرونة:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري :

تقع بلدية تاجرونة بالجبهة الشمالية الغربية لولاية الاغواط، تبعد عن عاصمة الولاية بحوالي 82 كلم. وهي بلدية انبثقت من خلال التقسيم الولائي لسنة 1984. يحدها من الشرق بلدية عين ماضي، ومن الغرب بلدية بريدة، ومن الشمال كل من بلدية الغيشة وتاويالة، أما من الجنوب فبلدية عين ماضي وبريدة. تقع القرية من قدم جبل العمور بحوالي 20 كلم. تقدر مساحتها ب: 1130 كلم²

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب: 5960 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 3117 نسمة بالقرية. و1183 بقرية لاماية، بما نسبته للسكان المستقرين بالقرى 81.75%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 960 نسمة. وتقدر نسبة الكثافة السكانية ب 4.65 % نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. يقدر تعداد اليد العاملة بالبلدية ب 24610 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 5809 يد نشطة بما نسبته 23.60%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 4900 يد شغالة بما نسبته 84.35%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين ب 909 بطال، بما نسبته 15.65% .⁽¹⁾

3- السكن ونمط العمران:

من الملاحظ أن نمط العمران بالقرية يجمع بين النمط التقليدي والمتمثل في القصر القديم للقرية والذي يحوي السكنات الاجتماعية التقليدية الرثة والقديمة وطرز تقليدي. أما النمط الحديث فيتمثل في السكنات الذاتية للعائلات وكذا العمارات الحديثة البناء، وليست من طراز العمارات الشاهقة بقدر ماهي عمارات تتكون من طابق وطابقين لا أكثر. وهذا مع وجود المنشآت الخدمائية كمؤسسات الدولة الادارية والخدماتية بالإضافة الى المؤسسات الترفيهية والرياضية كالمركب الرياضي. وبالإضافة الى هذا وجود الشوارع والساحات الواسعة مع مساحات للعب الاطفال. والمحلات التجارية. وتلاحظ على طوق التجمع الحضري سكنات لاسر ذات اصول بدوية مستقرة في سكنات شبه هشة. وتعتبر قرية الحويطة بانها قرية متوسطة الحجم من حيث تعداد السكنات بها والتوسع العمراني البسيط، تتميز سكناتها بالاتساع الكبير نظراً لتوفر الارض السكنية بها، أما بقرية لاماية فهي عبارة عن قرية قديمة التأسيس الا أن بها سكنات جاهزة ومشغولة وأن أغلب السكنات شاغرة تستعمل لاغراض غير سكنية كتربية المواشي بها، في طراز

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

بسيط جداً خالي من الزخرفة والتجميل، بمعنى أنها سكنات عادية. وتجدر الاشارة هنا الى أن قرية تاجرونة بما أنها عبارة عن قرية نائية فسكانها قليلي التنقل الى مقر الولاية لتوفر كل ضروريات الحياة، ومن مؤشر هذا نقص بل وانعدام المواصلات بينها وبين مدينة الاغواط نظراً للتنقل النسبي للسكان.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: يوجد بقرية تاجرونة ابتدائيتين، أما بقرية لاماية فابتدائية واحدة.

التعليم المتوسط: يوجد بقرية تاجرونة اكمالية. وبقرية لاماية اكمالية واحدة.

التعليم الثانوي: يوجد بقرية تاجرونة ثانوية. أما تلاميذ قرية لاماية فيتوجهون لتاجرون لمزاولة دراستهم الثانوية.

- مركز التكوين المهني: تتوفر القرية على مركز للتكوين المهني، يتميز بتوفر عديد من الاختصاصات العلمية والحرفية.

- البريد: يوجد بمقر بلدية تاجرونة مركز بريدي .

- الصحة: يوجد بقرية تاجرونة مركز صحي متعدد الخدمات. أما بقرية لاماية فقاعة علاج.

- المؤسسة الدينية: يوجد بمقر بلدية تاجرونة ثلاث مساجد بما فيهم من مدارس قرآنية. اما بقرية لاماية فيوجد مسجد واحد.

- الامن: يوجد بمقر بلدية تاجرونة مقر حرس بلدي، وفرقة للدرك الوطني. أما بقرية لاماية مفرزة للحرس البلدي.

5- النشاط الاقتصادي:

اذا اردنا الحديث عن النشاط الاقتصادي لبلدية تاجرونة بصفة عامة فنجده ذو طابع رعوي وتربية المواشي بالدرجة الاولى، أما اذا اقتصرنا على القرية فنجد أن البعض من العائلات ما زالت تنشط في هذه المهنة وهي تربية المواشي، وهذا ما كان من الملاحظ، وتأتي في المرتبة الثانية العمل في المؤسسات العمومية والخاصة، وفي المقاولات ومجال البناء والتعمير، وهذا ما نجد عند فئة الشباب والكهول، هذا بالاضافة الى العمل في التجارة سواء بتجارة الحيوانات من اغنام وماعز ودواجن بالسوق الاسبوعي، او التجارة في المحلات التجارية، وغيرها. كما أن البعض يمتن المهن الحرة والتقليدية من نجارة وحدادة وما الى ذلك من المهن اليدوية والتي تظهر في عدد قليل جداً يمارس هذه المهن.

6- البنية الاجتماعية:

تاجرونة وكغيرها من القرى البدوية والتي تتكون تركيبها من هيمنة مجالها العمراني والاجتماعي والثقافي والتنظيمي على قبيلة واحدة، تبدوا بنيتها الاجتماعية في حالة من التضامن والتناصر بين أفراد القبيلة، ودرجة من الولاء والانتماء لقيم المجتمع الاصلي، وكذلك اتباع الافراد والجماعات للعادات والتقاليد والاعراف المحلية، وهذا بفعل انغلاق القبيلة وتقوقعها على نفسها بالرغم من اتصال افرادها بالعالم الخارجي سواء منه الفيزيقي بالمدن المجاورة لها، أو منه المعنوي والرمزي في الاتصال بالعالم الخارجي بفعل تطور وسائل المواصلات والاتصالات، وتوفر أساليب الاتصال الحديثة من تلفزيون وانترنت وهاتف نقال وغيرها من الاساليب الحديثة، بحيث تتضح معالم بين مزيج من القيم الحديثة والتقليدية، الا أن هذه الاخير مسيطرة سيطرة كاملة على المجتمع التاجروني. كما نجد أن القرية مازالت تتمسك بالعادات والتقاليد القديمة، وبنمط العائلة الممتدة. وأن شبكة العلاقات الاجتماعية بقرية وقرية لاماية علاقات بسيطة وغير معقدة ومتجانسة، في تكامل وانسجام كبيرين، في علاقات مبنية على أساس قرابي قبلي، وعلى أساس روابط الجيرة. وفي علاقات ليست ثانوية بل رئيسة وواضحة كما يتضح التعارف الاجتماعي بين افرادها. هذا بالاضافة الى وجود بعض من المؤشرات الدالة على الطبيعة التقليدية للقرية وذلك بتمسكها بكل القيم التقليدية من كرم وشهامة وعزة ورجولة، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك نذكر تنظيم وعدة الولي الصالح سيدي محمد بن يوسف، واتباع التقاليد المحلية بخذافيها.

إن البنية الاجتماعية تتحدد ايضاً بالهيكل الثقافي للمجتمع الاغواطي أولاً، وبالمجتمع المحلي ثانياً. وهذا الاطار تحمه نسق القيم السائد. ومن هنا تتحدد درجة التجانس في النسق، بين انماط المجتمع حضره وبدائوته. ومن اللافت للنظر أن تقسيم المجال حضري

بالقرية لا يكون على أساس العامل الاقتصادي، ولا على أساس العامل التعليمي ولا الثقافي، وإنما على أساس العامل القرابي، أي تقسيم المجال على أساس الفرق المكونة للقبيلة. هذا ما يؤدي إلى تطبع سكانها بطابع خاص، يؤثر في نشاطاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، نظراً لعدم تطورها من حيث الاتساع السكاني والمكاني، ومظاهر العمران المختلفة، فالتطور في نمط العلاقات لا وجود له بل هي في حالة استقرار نسبي، وفي بقاء شديد، وتتسم الظواهر الاجتماعية السائدة فيها بطابع الثبات والاستقرار النسبيين. يعود تأسيس تاجرونة إلى السنوات ما بين 1613 إلى 1616. إلى الشيخ الولي الصالح سيدي محمد بن يوسف. سكان تاجرونة هم من سلالة سيدي محمد بن يوسف، وتنفرق قبيلة إلى ثلاث فرق وهي: أولاد الشنافة، وأولاد الميهوب، وأولاد بن عيسى. كما سكنت المنطقة قديماً قبيلة المائة البربرية، يقول ابن خلدون: "... وأما المائة فهم من البرابرة البتر، كانوا طواغن بإفريقيا والمغرب وكان جمهورهم بالمغرب الأوسط موطنهم بتخومه مما يلي الصحراء ... وأما المائة فاندثروا و هلكوا بملاك مصرهم الذي اختطوه..."، أما ولذلك سميت القرية باللماية، فللمائة الحديثة والحالية يسكنها فرقة من اولاد سيدي محمد بن يوسف، بالإضافة إلى بعض العوائل الأخرى منهم فئة من أهل الوكال وأولاد سيدي طيفور وغيرهم.⁽¹⁾

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 09: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية تاجرونة.

الرقم	الصفة.	السن.	الستوى التعليمي.	الوظيفة.	الإنتماء القبلي.	الإنتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1967	ثانوي.	دون مهنة.	تاجرونة.	INDEP	/
02	النائب الأول.	1962	ب.مستوى.	دون مهنة.	تاجرونة.	INDEP	/
03	النائب الثاني.	1954	ب.مستوى.	مهنة حرة.	لالماية.	FLN	/
04	عضو.	1958	ثانوي.	مقاول.	لالماية.	INDEP	/
05	عضو.	1965	متوسط.	دون مهنة.	لالماية.	INDEP	/
06	عضو.	1961	ثانوي.	موظف.	لالماية.	RND	/
07	عضو.	1973	ثانوي.	موظف.	تاجرونة.	PT	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع عصبي قبلي وجهوي . صراع استراتيجيات وهويات فردي.

2-2- مضمون الصراع: يشكل المجلس الشعبي من رئيس من قائمة الأحرار و نائبه و عضو من fln وأن قائمة الأحرار لها الأغلبية في رئاسة المجلس وان المجلس ليس مشكل من قائمة من الأحرار بل من ثلاث قوائم القائمة الأولى بمقعدين والقائمتين الأخرين بمقعد واحد لكل منهما ولكن يتم تقديم العضو من fln من قرية لالماية مع عضو آخر ولاسباب تفاهمية وحسابات شخصية .ومن المعروف أن بلدية تاجرونة مشكلة من عرش واحد ألا و هو عرش سيدي محمد بن يوسف أما لالماية ففيها عرش المذاييح وبعض العائلات من تاجرونة.

تم تشكيل المجلس وفقا لانتساب الجغرافي للمنطقة وأن هناك صراع اجتماعي بين المراكز الحضرية بين الأفراد والجماعات بسبب نزاعات حول الأرض ونزاعات قبلية وأن الأعضاء من منطقة لالماية يحاولون جذب المشاريع التنموية والامتيازات للقرية والأشخاص و الإدارات تحرم القرية من المشاريع لذلك ينشأ الصراع تشكل داخل المجلس. وبما ان قرية لالماية في توسع عمراني يتطلع ساكنيها إلى ترقيةها إلى بلدية وتنفصل عن بلدية تاجرونة لان الحصة المالية المقدمة لتاجرونة غير كافية وباعتبار ان بلدية تاجرونة تصنف من بين

(1) - الزبير بن عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

البلديات الفقيرة التي تعتمد على ميزانية الدولة. لذلك الصراع بين الافراد بالمجتمع التاجروني بين ساكني لاماية من عرش المذايع وساكني تاجرونة من عرس اولاً سيدي محمد بن يوسف تشكل داخل المجلس أو المشاركة بالجلس من اجل حل الصراع او من اجل تحقيق الاهداف لكل جهة.

- يتكون الصراع داخل المجلس بين عدة أطراف وله عدة أشكال وأنواع منها :

- الحالة 1: صراع بين الأعضاء من بلدية تاجرونة وبين الأعضاء من قرية لاماية حول المصالح لكل مركز حضري والكل يبتغي تحقيق مصالحه جذب أكبر قدر ممكن من المشاريع التنموية وهذا ماهو ملاحظ أن النائب الثاني من لاماية يطالب المجلس بإنشاء مشاريع وتوظيف أفراد المنطقة بالبلدية ومديرياتها ويطالب بكل الحقوق. لكن كل طلباته تواجه بالتغافل وعدم الموافقة. مما ينشب نزاع حول هذه القضية صراع جهوي قبلي عصبية. وبدوره النائب يعرقل طلبات الاعضاء الاخرين ولا يصوت على المشاريع المتعلقة

داخل قائمة الأحرار وليست هي قائمة واحدة للأحرار بل ثلاث قوائم للأحرار وهذا ما يدل على البعد عن الانتماءات الحزبية والتحزب والتعصب للحزب، وجود بعض من النزاع بين أعضاء لاماية وأعضاء تاجرونة بسبب مطالبة بالحقوق والامتيازات والمشاريع والصراع حول المشاريع التنموية والوظائف ويظهر صراع قبلي جماعي داخل المجلس وجهوي.

- الحالة 2: تحدث الصدمات نظراً لتعدد التصورات حول المشاركة بالمجلس كأن كل واحد وأهدافه وطموحاته الشخصية للمشاركة بالمجلس سواء بتحقيق المصالح الخاصة أو المصالح القبلية والجهوية على حساب المصلحة العامة للمواطنين وللتنمية. وتتمثل المصالح في المشاريع التنموية والصفقات العمومية والوظائف والامتيازات الشخصية وكذا في الامتيازات المعنوية والتمثلة في القوة المستمدة من السلطة وكذا المكانة والكلمة المسموعة ومجرد أن يتحصل الشخص على مقعد ضمن الهيئة تكن له مكانة بالمجتمع وتكون له نظرة جديدة عن نفسه ويكونها المجتمع بالخارج عنه. وفي الاجتماعات المتعلقة بالصفقات وبفتح الاضرفة المتعلقة بالمشاريع تحدث سياسة "الكر والفر" وكل طرف من اطراف الهيئة بدون تمييز يريد الحصول على الصفقة لصالحه مع العلم انه يوجد من الاعضاء من له سجل شركة مقاولاتية، ولصالح الاصحاب المتفاهمين مع العضو المنتخب من المقاولات والشركات الخاصة والافراد من الجماعة القرابية.

2-3- أطراف الصراع: الصراع بين الأعضاء من بلدية تاجرونة والأعضاء من قرية لاماية وبين أعضاء المشكلين للمجلس. ووجود من لهم العضوية بالمجلس لكن لهم الكلمة في تسيير أمور البلدية لان لهم مكانة مستمدة من المكانة في المجتمع كالمقاول والمستوى الاقتصادي المرتفع. كما تمثل أطراف الصراع بين كل أعضاء المجلس بدون ذكر الانتماء القبلي أو الانتماء الجهوي لمركز قروي لكن التصادم بين المصالح الخاصة للأفراد والتعارض في تحقيق الأهداف والطموحات الشخصية للأفراد وهذا التعارض من شأنه أن يحدث خلاف وتفتت المجلس ويصبح المجلس مكان لقضاء المصالح الخاصة على حساب لمصالح العامة.

2-4- مدة الصراع: ليس للصراع مدة محددة بل هو صراع مستمر، بدأ ببداية المجلس ولا ينتهي حتى نهاية العهدة في حد رأينا ورأي المبحوثين. وكذا طبيعة الصراع نفس الصراع من عقليات الأفراد وتصوراتهم وطموحاتهم في الانضمام للتنظيم.

2-5- آليات الصراع: هناك بعض الأشكال والقضايا والمظاهر من الصراع حلت بطرق غير قانونية وبسياسة تحقيق المطالب مؤقتة وبسياسة الخذ و الهات وقضاء المصالح الغيرية بهدف قضاء المصالح الشخصية. بمعنى ان الصراع في كل الاحيان يحل بالتفاهم والرضى بين استراتيجيات الافراد وحين نظرة الاعضاء لوجهة واحدة سواء بخدمة الصالح العام او لخدمة الصالح الخاص أو كما يقال لها باللغة العامية "كول ووكلي وأظرب النح" اذا استخدمنا التعابير العامية المستعملة في المجتمع.

6- الحالة السادسة: بلدية بريدة:

اولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الإداري والجغرافي:

تقع بلدية بريدة شمال ولاية الاغواط، تبعد عن مقر الولاية بـ 150 كلم. يحدها من الشمال بلدية الحاج المشري وقلته سيدي سعد، ومن الشرق بلدية سبقاق، ومن الغرب كل من بلدية سيدي سليمان وسيدي طيفور من ولاية البيض، ومن الجنوب بلدية تاويالة.

تأسست بلدية بريدة في عهد الاستعمار الفرنسي في جانفي من سنة 1958، وكانت عبارة عن بلدية تضم كل من بلديتي تاويالة والحاج المشري إلى غاية التقسيم الإداري لسنة 1984، حيث تم تأسيسها وانفصلت عنها البلديتين ابتداء من جانفي 1985. تتربع البلدية على مساحة تقدر بـ 355 كلم² حيث يبلغ سكانها سنة 2008 بـ 6281 نسمة وهذا حسب مونتوغرافية الولاية.

تعتبر من بين البلديات السهبية الرعوية بالدرجة الأولى، ومعظم سكانها يعتمدون في معيشتهم على تربية المواشي والفلاحة. كما تعد البلدية من بين 176 بلدية فقيرة على المستوى الوطني وهذا حسب الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية.

2- السكن والسكان ونمط العمران:⁽¹⁾

السكان.	مجموع السكان بالنسمة.	عدد السكان بمقر البلدية.		عدد السكان بالمناطق المبعثرة.		البدو الرحل.		المجموع.	
		عدد الأسر	نسمة	عدد الأسر	نسمة	عدد الأسر	نسمة	عدد الأسر	نسمة
بريدة.	6281	428	2552	528	3387	73	169	1029	6281

- يتبين من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن أغلب السكان بالبلدية يستقرون بالبدو وبالمناطق المبعثرة، وبمجموع عدد الاسر 528 وهذا اذا اضفنا نسبة عدد الاسر البدو الرحل التي تفوق 73 أسرة. وهي نسبة كبيرة اذا تم مقارنتها بعدد السكان بالمركز الحضري التي تبلغ 2552 نسمة وبمجموع عدد الاسر 428. وهذا دليل على ان عدد السكان بالمناطق المبعثرة يفوق عدد السكان بالمركز الحضري، بحيث يبلغ عدد السكان بالمناطق المبعثرة 3387 نسمة بالبلدية في طابع بدوي يخضع لطبيعة السكن والنشاط المزاو من تربية المواشي. لان الحضرة لا يتسع لمثل هذا النشاط الاقتصادي ومن المعروف كذلك ان عرش الحمارة المعروف بصبغته البدوية التقليدية قوم بدو ورحل وحتى المستقرين منهم فيمكن تصنيفهم ضمن البدو المستقرين.

- طبيعة السكن:

- السكنات الشعبية الذاتية:

السكنات.	سكنات عادية.	سكنات فوضوية.	سكنات قديمة قبل سنة 1962	سكنات شاغرة.	المجموع.
بريدة الجديدة.	511	02	00	76	589
بريدة القديمة.	16	00	24	00	40
المجموع.	527	02	24	76	629

- السكنات الاجتماعية والريفية:

السكنات	بناء ريفي.	سكنات اجتماعية منجزة.	سكنات اجتماعية في طور الانجاز.
بريدة	270	162	23

يتبين من خلال معطيات الجدولين الاتيين ان أكثرية السكنات هي من السكنات العادية بالقرية تقدر بـ 527 سكن مشغول، وأن هناك 528 سكن شاغر، فمن خلال المشاهدات الميدانية، تبين لنا أن هذه السكنات المشغولة والشاغرة يستعملون أجزاء من

(1) - الكاتب العام، تقرير اداري، بلدية بريدة، لسنة 2010.

سكنات لتربية الاغنام والمتاجرة بها وبدليل الاسطبلات المتواجدة بالقرية ومظاهر عديدة تبين بجلاء تسمك السكان البدويين المستقرين بتربية المواشي وعدم الاستغناء عنها، بالرغم من سكنهم بالقرية الحضرية، فالمتجول في القرية يشاهد بعض من ملامح الحياة البدوية بحيث تبدو القرية وكأنها مراعي للماشية، ومن مؤشرات هذا وجود في مداخل السكنات الشعبية آثار لفضلات الحيوانات، وكثرة المحلات التي تبيع المنتوجات الموجهة للاستهلاك الحيواني. وتمتد هذه المظاهر الى السكنات الحديثة والموزعة من قبل الدولة.

3- الشغل:

. نسبة التشغيل:

المشتغلين.		السكان.			التشغيل.
النسبة %	المجموع	النسبة %	في سن العمل	المجموع	بريدة
13.29	414	-	19	6281	

. توزيع الشغل حسب القطاعات:

أخرى	الإدارة		الصحة		خدمات النقل		التجارة		البناء والتعمير		الصناعة		الزراعة		-
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
31	01	97	01	07	00	09	00	40	00	03	00	00	00	00	04

هذا التصنيف مصنف حسب المركز الحضري لبريدة فقط بدون تعداد المراكز الحضرية والمناطق المبعثرة والبدو الرحل الذي تبلغ نسبتهم بالبلدية النسبة الكبيرة ممن يشتغلون على الرعي والترحال والتجارة بالماشية من غنم وماعز وبقرة. وكذا بتربية المواشي والتجارة بما بالقرى والمداشر. لذلك الاحصائيات المقدمة اعلاه تمثل فقط المركز الحضري لبريدة ولا تقتصر على نسبة التشغيل بتراب البلدية. فإذا اضعنا تعداد الذين يشتغلون بتربية المواشي فنجد تعدادهم كبير جداً.

- البطالة:

البطالة		حجم البطالة		البطالين ذوو مستوى جامعي		البطالين ذوو مستوى ثانوي		بطلين بدون مستوى تكوين	
بريدة		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
		35%	28%	13	35	86	145	/	/
		63%		/		/		/	

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم:

تبلغ نسبة الامية بالبلدية 31.03% وهي النسبة الكبيرة ونسبة 01.52% ممن يحسن القراءة والكتابة وما نسبته 22.48% مستوى الابتدائي. اما المتوسط ف 28.41% والثانوي ب 11.17%. وذوي التكوين المهني ب 00.97% أما الجامعي ب 04.41% ويتضح من خلال البيانات ان نسبة الامية مرتفعة. وهذه الظاهرة تفشي ظاهرة الجهل والامية والتي تعود الى اصول السكان القاطنين بالبلدية البدو الرحل وكذا عزلة المنطقة والاهتمام بالرعي والنشاطات الفلاحية على حساب التمدن وهذه الوضعية التي توحى بالتخلف وعدم مواكبة مختلف التطورات التي يشهدها العصر وتفاقم حدة الفقر بالمنطقة. وهو ما كان ملاحظ في الثقافة البدوية للقاطنين بالمركز الحضري وظهور بعض السمات اليدوية والريفية بالمركز الحضري كتربية المواشي بالمنزل. وطبيعة اللباس التقليدي وكذا الثقافة البدوية التي تعم كل سكان المنطقة.

- التعليم الابتدائي: توجد بالقرية ثلاث مدارس ابتدائية بريدة الجديدة، وواحدة بالقرية القديمة، وواحدة في كل من التجمعات السكنية والقرى التالية: تملأكت، الفرع الاداري، الحيمر، عين البطمة، بربر.
- التعليم المتوسط: توجد متوسطة واحدة بالقرية.
- التعليم الثانوي: توجد ثانوية بالقرية، تضم عدد تلاميذ أكثر من 192 تلميذ.
- نسبة التمدرس: تقدر نسبة التمدرس بـ 96.84%، أما نسبة الامية فتقدر بـ 71%، أما نسبة التسرب المدرسي فتبلغ الـ 3.16%، وبنسبة فشل مدرسي تقدر بـ 05.01%
- التكوين المهني والتمهين: يتواجد بالقرية مركز للتكوين المهني بعدد المقاعد البيداغوجية أكثر من 111 مقعد 70 ذكر و 41 أنثى وبه اختصاصات عدة للجنسين وخاصة منها الاختصاصات المتعلقة بالصناعة التقليدية والطرز والنسيج .
- الصحة العمومية: تتوفر بريدة على عديد من المؤسسات الصحية باختلاف مستوياتها وهي: عيادة متعددة الخدمات وقاعة توليد بريدة الجديدة، وقاعة علاج في كل من تملأكت، الفرع الاداري، عين البطمة.
- البريد والمواصلات: تتوفر البلدية على مركز بريدي.
- الحركة الجموعية: توجد بالقرية ثلاث جمعيات ذات طابع ديني، ومثيلتها ذات طابع ثقافي، واربعة جمعيات ذات طابع رياضي، وجمعيتين للشباب.
- المؤسسات الدينية: يوجد بالقرية ثلاث مساجد، وخمسة مدارس قرآنية، بعدد المتعلمين يبلغ الـ 250 متعلم.
- التجارة: اشارة الى قرية بريدة فقط بدون ذكر باقي المناطق والقرى التابعة لها. يبلغ عدد المتعاملين الطبيعيين 29 متعاملاً، وعدد الحرفيين يبلغوا الاربعة حرفيين.
- مؤسسات الشبيبة و الرياضة: تتوفر القرية على مركز ثقافي، ودار للشباب، وملعب بلدي، وقاعة متعددة الرياضات.
- مؤسسات الامن، توجد فرقة للدرك الوطني، ومفرزة للحرس البلدي.

5- النشاط الاقتصادي:

- الفلاحة: (1)

- توزيع المساحات الفلاحية :

المساحة	مساحة الأراضي الإجمالية بالهكتار	مساحة الأراضي الفلاحية	مساحة الأراضي المزروعة	مساحة الأراضي المسقية	الأراضي السهبية	الحلفاء
بريدة	35500	2237	3263	629	11680	15000

- توزيع المنتجات الفلاحية :

الانتاج الفلاحي.	خضر وفواكه	القمح الصلب	الشعير		
بريدة.	12850 ق	2000 ق مسقي	3400 ق غير مسقي	6000 ق مسقي	85000 ق. غ. مسقي.

- توزيع الإنتاج الحيواني :

رؤوس الماشية.	الأبقار	الأغنام	الماعز	تربية النحل
بريدة	1515	30000	20000	02

- توزيع الأراضي الزراعية :

المساحة	المساحة الإجمالية.	مساحة الأراضي المزروعة.	مساحة الأراضي غير المستغلة.	المستثمرات الجماعية-العريشية-	المستثمرات الفردية.

(1) - نفس المصدر السابق.

100	08	1446	6319	7765	بريدة
-----	----	------	------	------	-------

وبالإضافة الى أن نشاط السكان في الفلاحية، فنجد أن الاغلبية منهم يشتغلون بمهنة الرعي وتربية المواشي، هذا بالإضافة الى العمل في الادارات الحكومية، والتجارة البسيطة، والنقل والمواصلات. هذا والعمل في الصناعات اليدوية التقليدية وخاصة عند المهن التي نجدها عند النساء الماكثات بالبيت. وقد مثلت الاحصائيات السابقة الذكر حديثنا.

6- البنية الاجتماعية:

إن ما يميز المنطقة تلك العادات المتوارثة عن الأجداد، ولعل أهمها تلك الوعدات التي تقام على أرضحة الأولياء وتخص أهل الدوار الذين ينتمون اليه. كوعدة سيدي حمزة، ووعدة سيدي اعمر، ووعدة سيدي عثمان، ووعدة سيدي محمد. ولا زالت البلدية مشتهرة بصناعة الزرابي التقليدية "زربية جبال العمور" واللبسة الصوفية كالجلاية والبرنوس وصناعة الخيم.

وكما انه من الملاحظ كذلك تلمس منط الحياة الجماعية وحياة التضامن والافتخار بالاصل الشريف للولي الصالح سيدي حمزة. بحيث أن هناك بعض الروايات تقول بأن قبيلة الحمازة هي فرع من القبيلة القبيلة الهلالية التي تقطن جبال العمور، وهناك ايضاً روايات تقول بأن قبيلة الحمازة من الاشراف "أي من من آل بيت سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم"، ونجد الافتخار بالانتماء للعرش والولاء له، خاصة وان للعرش مكانة خاصة بمنطقة جبال العمور استمدتها من الشجاعة والقوة والكثرة والخشونة التي اكتسبها من العيش بالبوادي والقفار. وهذا بدليل استخدامهم لبعض المصطلحات التي تدل على الحياة الجماعية في التحايا والسلام نحو: كيف حالكم؟ وما أخباركم؟ ومن اين جئتم؟ وعلى ماذا تبحثون؟ ونحن؟ وبلديتنا، وقرينتنا، وعرشنا والجماعة، نحن الحمازة... الخ وغيرها كثير في اساليب الخطاب المتداولة والتي شدت انتباهنا.

إن البنية الاجتماعية لقريوة بريدة وللبلدية على العموم تتسم بأنها بنية تقليدية وبسيطة جداً، لا وجود للتباين الاجتماعي بين الافراد والجماعيات بحيث يتضح التجانس والتكامل الاجتماعيين بين أعضاء قبيلة الحمازة، والقرية كغيرها من المجالات العمرانية البدوية اذا اردنا تصنيفها كمجال عمراني بدوي أي في بداوة مستقرة، تتحدد فيه خصائص تميزه عن غيره من المجتمعات المحلية الاخرى، والذي تسود فيه العلاقات الاولية والقريبة، في تضامن اجتماعي آلي اذا جاز استعمال مصطلح اميل دوركايم وكمجتمع شعبي اذا جاز لنا استخدام مصطلح روبرت ردفيلد يرتكز مجتمع الحمازة على المشاعر الجمعية الاولية في ثقافة شعبية.

على الرغم من تعرض المجتمع المحلي لتغيرات بنائية في نظامه الاجتماعي على درجة متوسطة مثلاً بسبب عملية التحضر فيما يعرض بمشروع التوطين للبدو الذي يدخل ضمن الاصلاحات التنموية للدولة، أو بسبب التغيرات الايكولوجية والاقتصادية فقد تغيرت الحياة الاجتماعية من حياة البداوة المرتبطة بالتنقل، الى حياة الحضر المرتبطة بالاستقرار والاتصال الحضاري، في اصطالها بالثقافة الكبرى في المدينة والعالم الخارجي. ولكن بالرغم من كل هذا لا زال مجتمع الحمازة متمسك بالعادات والتقاليد القديمة، وفي نسق من القيم التقليدية، وهذا ما يظهر في السلوكات الاجتماعية وانماط اللباس التقليدي، وطغيان بعض المعايير المجتمعية التي وهذا ما يتضح في تشديد الرجل على عدم تعليم المرأة والتشديد عليها في نمط من الاخلاق المستمدة من الدين الاسلامي، ولا نقول في هذا أن هذا المجتمع مجتمع متخلف أو شبيء من هذا القبيل لكن ما يبدوا من خلال معطيات احصائية وتحقيقات ميدانية أن هناك بعض من الفئات الاجتماعية وخاصة منها الاجيال الثلاثة الاخيرة يجدون نشقاً اجتماعياً مخالفاً للنسق الاجتماعي المتعارف عليه، بحيث أن المكانة الاجتماعية للمتعلمين والنخبة بالقرية لا تتسق دائماً مع الترتيب العرقي للفئات الاجتماعية في المجتمع البدوي، فالمتعلمون يدخلون في انساق رسمية تتجاوز بالتأكيد حدود النسق القبلي، وهم يكونون غير راضين بمظاهر التخلف المرتبطة بالبداوة المستقرة والمتنقلة، وهم اكثر رفضاً لبعض القيم البدوية التي تحكم الزواج وبعض القيم التقليدية، أو التأثر لاتساع عالم الاجتماعي، وهذا يجزنا الى الحديث عن تزواج انساق من القيم الحديثة ومن القيم التقليدية، وهذه الاخير مهيمنة ومسيطرة سيطرة كبيرة على الطبقة المتعلمة وغير المتعلمة على السواء وهذا ما يتضح في الثورة الشعبية بين المتعلمين، وفاعليتها في انسداد المجلس الشعبي البلدية منذ بداية تشكله، نظراً لتمامك المجتمع الحمازي، وطغيان فكرة نبذ الغريب واحتضان الحبيب.

أغلب سكان المنطقة هم من قبيلة الحمازة الذين ينتسبون الى الولي الصالح سيدي حمزة. وتتفرع القبيلة الى 09 فرق أو دواوير، وكل دوار يضم مجموعة من العائلات كلها تحت اسم قبيلة الحمازة، وقصد التعريف أكثر بهاته الدواوير اخترنا بعض العائلات المعروفة بما التي معظمها تقطن بتراب البلدية وبالمراكز الحضرية بها وتكون في شكل دواوير، أي ان المجال مقسم مكانياً ورمزياً على حسب الدواوير الممثلة في العناصر الآتية:⁽¹⁾

- دوار الدرابكة: وتنحدر منه عائلات: نمر، المكّي، قرينات، خرخوخة، عواديد، زاردة.
- دوار الدرورة: الدر، طرش، البية، طهاري، ضبة، لعالية، خدمومة، دهليس، بوحنك.
- دوار أولاد بلقاسم: محوثة، دزاريب، قوافلية، فرشة.
- دوار الحجاج: عمورات، كرايم، بن قلولة، مختاري.
- دوار كميشتات: فراحتية، هوابرية، بوصاق، بن سعيد.
- دوار المحامدة: جنيدات، شويات، قبيج، مواهلية، بوكريمة.
- دوار بوشنيان: براديد، نقوبة، شلاهية، سعدي، دريبك، كميشة .
- دوار الخرازرة: بركانة، كرمة، قلولة، خحاز، خدارة.
- دوار الزغارتية: عمسول، الطواهرية، طيايية، مهيسات، واحطي، تمدة، عوالية، مجادات، شيايدة.

هذا بالإضافة الى بعض العائلات من عرش أولاد سيدي الناصر وعائلات من ولاية البيض، وكذا عائلات من المداشر المحيطة بتراب البلدية.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 10: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية بريدة.

الرقم	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الإنتماء القبلي.	الإنتماء الحزبي	ملاحظة.
01	الرئيس.	1944	ب.مستوى.	موظف.	عائلة حاكمي من بلدية الرقاصة بولاية البيض.	RND	نُصّب ولم يسير.
02	النائب الأول.	1959	ابتدائي.	موظف.	الحمازة.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1963	ثانوي.	موظف.	الحمازة.	MIV	/
04	عضو.	1975	جامعي.	موظف.	الحمازة.	HMS	/
05	عضو.	1964	ثانوي.	موظف.	/	AHD54	تحالف مع الرئيس.
06	عضو.	1971	جامعي.	موظف.	الحمازة.	ISLAH	/
07	عضو.	1965	جامعي.	موظف.	الحمازة.	FNA	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع عصبية قبلية.

2-2- مضمون الصراع: الصراع بالمجلس البلدي لبريدة يضرب به المثل بولاية الاغواط لأنه صراع محتدم وعلني وشديد، تصدّر واجهة الصحف الوطنية. كانت مجرياته منذ العهدة السابقة أين كان الرئيس وبشهادة بعض من لهم العلم والدراية بهذه الأمور انه كان يقوم بتسيير شؤون البلدية على أكمل وجه وحدث تنمية شاملة في شتى المجالات. بحيث ارجع القرية مدينة. لكنه كان ينحاز للجهة التي صوتت عليه وأصحابه ومعاونيه، والى أفراد عائلته التي أصلها من بلدية الرقاصة بولاية البيض سواء في منح الوظائف او

(1) - مقابلة مع عبد الكريم كرايم ، الكاتب العام ، مقر بلدية بريدة ، يوم 16 08 2010 .

توزيع السكنات الاجتماعية والريفية، وقضاء المصالح البلدية وتوزيع قفة رمضان والدعم الفلاحي والرعوي والإسهام في دعم السكن الذاتي... الخ وتمييز الأطراف والجهات الأخرى من بعض الدواوير من عرش الحمازة.

في العهدة الحالية 2007-2011 تحصل الرئيس السابق على رئاسة المجلس بالأغلبية الساحقة وكان له الحق الكبير في رئاسة المجلس، وأثناء تنصيبه لم يوافق الأعضاء من عرش الحمازة ومن تشكيلات سياسية مختلفة على ترأس المنتخب الفائز على رأس المجلس لا لسبب سوى عدم الرضى برئاسته وعرقلة والوقوف في وجهه وبدعوى عدم أحقيته ولأنه هضم حقوق المواطنين وتمييز أعضاء المجلس ومواطني البلدية في العهدة السابقة. وهذا بسبب انه غريب ولا يحق له رئاسة العرش وتسسير اموره. ومن هذه الحادثة بدأ التعصب الشديد للعرش ونبد الغريب وعدم الترحيب به ايا كانت صلته متعلم أم جاهل.

حضر تنصيب الرئيس عضو واحد ورئيس الدائرة وبعض الوجوه السياسية والادارية بالمنطقة وترأس المجلس لمدة شهر او يزيد. ومن ثمة ثارت ثائرة الأعضاء والمواطنين على مقر البلدية والمطالبة العاجلة بتنحية الرئيس من الرئاسة وجعل النائب الأول من عرش الحمازة مكانه مع العلم أن له الحق القانوني في ذلك.

حدثت مناوشات كبيرة وفوضى من طرف المواطنين لمدة أيام وأغلقت مقر البلدية يطالبون بإعادة الانتخابات وبتعليه العضو من عرش الحمازة على رأس المجلس في فوضى حضرت فيها السلطات المحلية والأمن لفض النزاع.

عند حدوث النزاع حدث انسداد للمجلس وأصبحت البلدية تسير بدون رئيس ومجلسه بداية من جانفي 2008 حتى نهاية العهدة الحالية وبقي رئيس الدائرة والأمين العام للبلدية هو الذي يقوم بتسيير شؤون البلدية بالنيابة. وفي هذا الوضع توقفت جميع طرق التنمية ولم تستفد أي جهة من النزاع والفوضى التي حدثت وهذا بسبب النعرة القبلية والتعصب للعائلة أو الانتماء العرشي والقبلي.

2-3- أطراف الصراع: حدث الصراع بين رئيس المجلس وكل الأعضاء ما عدا عضو واحد وكذا مع الرئيس والمواطنين من عرش الحمازة الراضين له ولرئاسته عليهم لأنه فقط ليس من أصلا من المنطقة ودخلت فيها الجهوية والتعصب القبلي ولأن المنطقة يقطنها عرش واحد ألا وهو الحمازة وهو بدوره من يقوم بتنصيب من يرون فيه الكفاءة والفعالية على رئاستهم والأولى أن يكن من بني جلدتهم.

2-4- مدة الصراع: حدث الصراع العلني منذ الانتخابات أين كان التنافس الشديد على المقاعد وعلى السلطة التي تجلب المنفعة والامتياز لحاكمها بين الأفراد والجماعات. إلا انه في النهاية تحصل الرئيس السابق على السلطة بالأغلبية ، واشتد الصراع بين الأطراف حتى تنصيب الرئيس وبعد شهر من التنصيب حدث انسداد للمجلس وبقي الحال على ما هو عليه حتى القيام بالدراسة الحالية وسيبقى على ما هو عليه حتى نهاية العهدة في سنة 2011 .

2-5- آليات حل الصراع: تدخل رئيس الدائرة وحتى والي الولاية والشرطة العمومية لفض النزاع ولكن لا جدوى من ذلك لأنه تم تنصيب الرئيس بصفة قانونية و على أساس أن له الحق في الرئاسة لأنه تحصل على الأغلبية وكان منتخب من طرف الشعب. لكن بعض الأطراف وأعضاء المجلس والمواطنين رفضوه لشخصه ولأصله ولمؤهلاته التي لا تستدعي منه المشاركة أصلا في الانتخابات لأنه بدون أي مستوى دراسي في حين يوجد من يملك المستوى الدراسي العالي من بين المنتخبين. لذلك وغيره لم تجد السلطات أي طريقة لإعادة الانتخاب المجلس من جديد وان القانون يخول للرئيس الرئاسة ولكن المشكلة الرئيسية انه مرفوض قطعاً من المواطنين والأعضاء ورفض العمل معه إذا ترأسهم. كذلك تدخل أعيان البلاد واعيان كل دوار لإيجاد حل يرضي الطرفين لكن كل المحاولات باءت بالفشل.

7- الحالة السابعة: بلدية الغيشة:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الإداري والجغرافي:

تقع بلدية الغيشة شمال ولاية الاغواط، تبعد عن مقر الولاية بـ 150 كلم، تقع في سلسلة الاطلس الصحراوي بسفوح جبال القعدة التي تنتمي الى جبال العمور، تقع في وادي يحمل نفسها، يحدها من الشمال بلدية آفلو، من الشرق بلدية وادي مرة ووادي مزي، ومن الغرب بلدية تاويالة، ومن الجنوب بلدية عين ماضي. انبثقت خلال التقسيم الإداري لسنة 1984. تتربع على مساحة تقدر بـ 730 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 6649 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 3693 نسمة بالقرية المركز، أما تعداد السكان بالقروى التابعة لها كقرية آنفوس قرية تارقلل، وقرية مقطع لحرر يبلغ 2294 نسمة. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرى 88.77%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البادوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 752 نسمة، بنسبة كثافة سكانية تقدر بـ 9.77% نسمة في الكلومتر المربع الواحد. وبعدد الذكور 3424 نسمة. وعدد الاناث 3270 نسمة.

- قرية الغيشة: عدد الأسر: 506 أسرة. بمجموع سكان 3591 نسمة. يقدر عدد الذكور بـ 1831 نسمة، أما عدد الإناث فيقدر بـ 1706 نسمة.

- قرية آنفوس، تارقلل، ومقطع لحرر: عدد الأسر 327 أسرة. بمجموع سكان 2187 نسمة، يقدر عدد الذكور بـ 1097 نسمة، أما عدد الإناث فيقدر بـ 1090 نسمة.

- المناطق المبعثرة: عدد الاسر 49 أسرة. بمجموع سكان 438 نسمة، يقدر عدد الذكور بـ 152 نسمة، أما عدد الإناث فيقدر بـ 141 نسمة.

- البدو الرحل: عدد الأسر: 97 أسرة. بمجموع سكان 438 نسمة، يقدر عدد الذكور بـ 236 نسمة، أما عدد الاناث فيقدر بـ 202 نسمة.

يقدر تعداد اليد العاملة بالبلدية بـ 6509 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 1704 يد نشطة بما نسبته 26.18%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 1466 يد شغالة بما نسبته 86.03%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 238 بطال، بما نسبته 13.97%.⁽¹⁾

3- السكن ونمط العمران:

أما فيما يتعلق بالسكن فتموقع الغيشة بمنحدر جبلي في ضاية منبسطة الطول والعرض بجانب واد الغيشة بأرض صخرية وجبلية، فهي ماثلة للعيان أنها عبارة عن قرية صغيرة مبانيها تقليدية وبسيطة وسكنية وبعضها مفتوحة بمحلات تجارية والبعض الآخر منها تخصص اجزاء منها لتربية المواشي والدواجن للاستهلاك العائلي بها وللدخل الاسبوعي عن طريق التربية والتجارة بها بالسوق الاسبوعي. وأن اغلب السكنات شعبية الا في بعض السكنات الاجتماعية المنجزة من طرف الدولة والتي تتوزع في حين سكنيين. هذا بالإضافة الى المباني والمؤسسات الادارية والدينية كمقر البلدية والدائرة والمؤسسات الامنية والمتمثلة في مفرزة للحرس البلدي والدرك الوطني وكذا المسجد و مؤسسة البريد والمواصلات... الخ. أما فيما يتعلق بالمناطق المبعثرة على الطوق الحضري او في مناطق بعيدة فيقل عددها نظرا لطبيعة الارض الجبلية والصخرية غير الصالحة للسكن. الا في بعض المساحات الزراعية والصالحة للسكن عبر تراب البلدية.

يقدر عدد بنايات بقرية تارقلل: 326 بناية اغلبها سكنات فردية ذات الملك الخاص وبعض بنايات الدولة الاجتماعية والايجابرية. أما عدد بنايات بقرية آنفوس فيقدر بـ 166 بناية الطابع الغالب فيها السكنات الفردية ذات الملك الخاص.⁽²⁾

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

وفي الغالب تبدو السكنات بسيطة وذاتية، منها ماهي مشغولة وماهي شاغرة، ومنها ماهي قديمة تعود الى القصر القديم منذ تأسيس القرية، ومنها ماهي حديثة البناء وفي طور البناء. أما في جانب التخطيط والتهيئة العمرانية فالمباني السكنية والخدماتية الحديثة منها مخططة تخطيطاً جيداً، اما الباقي فهي عبارة عن سكنات فوضوية وخاصة التي في حواشي القرية والقديمة منها.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم والتكوين:

التعليم الابتدائي: يوجد بمقر بلدية الغيشة: ابتدائيتين، أما بقرية آنفوس ابتدائية واحدة، وبقرية تارقلل ابتدائية واحدة.

التعليم المتوسط: يوجد بمقر بلدية الغيشة اكماليتين، وبقرية انفوس اكمالية، وبقرية تارقلل اكمالية.

التعليم الثانوي: يوجد بمقر بلدية الغيشة ثانوية، أما بالقريتين فتفتقر بها التعليم الثانوي فالتلاميذ يتوجهون الى قرية الغيشة للدراسة.

- البريد: يوجد بمقر بلدية الغيشة قبضة بريدية. وبقرية آنفوس قاعة بريد. وبقرية تارقلل قاعة بريد.

- الصحة: يوجد بمقر بلدية الغيشة مركز صحي، أما بالقريتين فقاعة علاج.

- المؤسسة الدينية: يوجد بمقر بلدية الغيشة ثلاث مساجد بما فيهم من مدارس قرآنية. اما بقرية آنفوس فيوجد مسجد واحد ومثله

بقرية تارقلل.

- الامن: يوجد بمقر بلدية الغيشة مقر حرس بلدي، بالاضافة الى فرقة للدرك الوطني، أما بالقريتين فمفرزة للحرس البلدي.

5- النشاط الاقتصادي: (1)

- الفلاحة: تبلغ المساحة الفلاحية 5700 هكتار، بعدد الفلاحين 550 فلاح يتوزعون عبر محيطات فلاحية هي الغيشة مقر " البساتين " آنفوس ومحيط المزارع بالقرب من مدينة افلو جنوبا أين تتواجد تجمعات فلاحية تتوفر على آبار عميقة مجهزة. ومحيط تارقلل الذي يتميز بتجمعات فلاحية بحوالي اكثر من 15 بئر عميق ينتج فيها عديد المحاصيل الزراعية بتنوعها وتعددتها، وبكمها وكيفها. يبلغ عدد الفلاحين ممن يحملون بطاقة الفلاح ويستفيدون من الدعم الفلاحي أكثر من 422 فلاح.

- الرعي وتربية المواشي: يبلغ عدد الموالين ب 170 موال. بحيث يتواجد أكبر تواجد للموالين بالمقسم الغربي بمنطقة تارقلل والقعدة وآنفوس والطريفية، وبما ان المنطقة ذات طبيعة جبلية وصخرية بنسبة كبيرة. تبلغ بها المساحة الرعوية 28400 هكتار تنبت فيها الحلفاء بحوالي 27 ألف هكتار ونباتات أخرى صغيرة وشيخ ويقايا حصاد القمح والشعير والمنتجات الحيوانية كالخرطال والقرط والتبن. كما أن المساحة الغابية تبلغ ال 33 الف هكتار.

يقدر عدد رؤوس الماشية ب 34 ألف رأس. بعدد أغنام يصل إلى 26 ألف رأس. وعدد الماعز ب 4 آلاف رأس. وبعدد الأبقار الذي يقدر ب 4 آلاف رأس، وحوالي 15 رأس الخيول.

ومن الواضح ان نسبة الفلاحين تفوق نسبة الموالين ولكن في واقع الامر ان هذه النسبة رسمية تتعلق بمن يحملون بطاقة الفلاح او الموال، لكن من الملاحظ في طبيعة الارض غير الفلاحية وكذا الرعوية ان نسبة المراعي تفوق نسبة المزارع، وحتى في طبيعة الحياة الاجتماعية يعيش السكان الحياة البدوية الرعوية بتربية الماشية والنشاط الفلاحي يكون بالموازاة مع الانتاج الحيواني والتربية متمم له وزائد.

(2) - معلومة صادرة عن مكتب الارشيف ، بلدية الغيشة ، سنة 2010.

(1) - معلومة صادرة عن الكاتب العام ، الامانة العامة لدائرة الغيشة ، سنة 2010.

- التجارة والخدمات الادارية: كما ينشط الباقي من السكان في المؤسسات والادارات الحكومية المتواجدة بالقرية سواء منها بمقر الدائرة أو البلدية، ومركز البريد، والمؤسسات التعليمية، وبعض المؤسسات الاخرى المتواجدة بالقرية، كما يشتغل بعض السكان في التجارة بالتجزئة في محلات التغذية العامة.

6- البنية الاجتماعية:

إن للبيئة الايكولوجية الجغرافية أثر كبير على الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلي، فقرية الغيشة بحكم موقعها الجغرافي بمنطقة معزولة نسبياً، منحصرة في منطقة جبلية، وفي ظروف طبيعية صعبة تؤدي حتماً الى تشكل بنية اجتماعية معزولة ومتفوقة على نفسها، تتمثل في جماعة قرابية من نسل واحد، تتميز بخصائص يمكن أن تكون فيزيقية أو ثقافية، ترتبط بينها قرابة حقيقية، والتي تشارك في تاريخ وخبرات مشتركة، تشمل هذه الجماعة القرابية سمات ثقافية وبنية اجتماعية محددة. فنتيجة للتوائم الاسكولوجي والاجتماعي والثقافي لهذه الجماعة مع بيئتها، سعياً وراء ظروف معيشية رئيسية، وحفاظاً منها على الثروة الرئيسية في المجتمع والمتمثلة في الفلاحة وتربية المواشي، بحيث تعتبر الماشية واستصلاح الاراضي الزراعية أهم عناصر الثروة التقليدية في المجتمع، فمن المعروف أن هذا النمط من الاساليب المعيشية المبنية على أساس الارض ومتوجاتها، وعلى أساس تربية المواشي، والتي تعتبر محور الكثير من النشاطات والقيم الاجتماعية في المجتمع المحلي، فقد افضت المقابلات الاستطلاعية والدراسة الميدانية للمجال الى كثير من الملاحظات حول الوضع الجغرافي، وظروف الاسكان، وطبيعة الحياة الاجتماعية وأساليب المعيشة في المجتمع والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على شكل العلاقات الاجتماعية بمجتمع أولاد يعقوب، فبما أن البلدية بما فيها من قرى ومدامر كلها متكون من قبيلة واحدة كغيرها من المجالات العمرانية البدوية، وهذه تأخذ بنا الرأي الى أن شكل العلاقات الاجتماعية بالقرية مبني على أساس قرابي بحت، وعلى أساس علاقات الجيرة في تضامن وتكامل وتعاون وانسجام بين أفراد القبيلة. وهذه الحالة لا تبرز كحالة قبيلة الحمارة المتناصرة، فأولاد يعقوب يعيشون في وئام اجتماعي وتناغم تام بين اعضائها وجماعاتها. وكما جاء على لسان احد المتقابلين أن شكل العائلة هو العائلة الممتدة ولا وجود للأسرة، نظراً لعقلية زواج الاقارب بين العائلات من نفس الاصل.

إن اهم ملامح السكان بالقرية هو تقسيم المجال البدوي "القرية" على أساس الدواوير، أو على أساس قبلي، وهذا يعني ان كل دوار أو فرقة من القبيلة، أو قبيلة تكون لها مجال فيزيقي تقيم فيه داخل القرية، أو تحتفظ لنفسها قرية واحدة تسكن بها وكذلك كما هو الحال في قرية تارقلل، وقرية انفوس كما سيأتي ذكره فيمايلي.

يتواجد بالبلدية عدة قبائل، تبلغ نسبة كبيرة منهم من قبيلة أولاد يعقوب الغرابية وهي: أولاد سيدي سليمان، أولاد سيدي محمد بن منصور، أولاد ابراهيم، وتنحدر منهم ما يسمى بالمناصير، البلة، والنقابي، أولاد صهر. وهناك قبائل أخرى هي: الحمادة، أولاد سرور وهم بطن من قبيلة العمور الهلالية. أولاد سيدي خالد وهم من سلالة سيدي خالد بن زكرياء الدفين بغرب فرندة، أولاد عون.⁽¹⁾ وتجدر الاشارة الى أن دوار النقابي والمناصير يتواجدون بقرية الغيشة. اما بقرية انفوس فيتواجد كل من دوار أولاد صهر ودوار البلة من قبيلة أولاد يعقوب. وبقرية تارقلل يتواجد دوار سيدي خالد مستقرين لوحدهم.⁽²⁾

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 11: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الغيشة.

الرقم	الصفة.	السن.	م.التعليمي.	الوظيفة.	الإلتناء العرشي.	إ. الحزبي.	ملاحظة
01	الرئيس.	1966	ب. مستوى.	مقاول.	المناصير.	FNA	مقيم بمدينة الاغواط.
02	النائب الأول.	1969	متوسط.	دون مهنة.	الحمادة.	FNA	مقيم بمدينة الاغواط.
03	النائب الثاني.	1956	متوسط.	دون مهنة.	النقابي.	RND	/

(1) - الزبير بن عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

(2) - معلومة صادرة عن الكاتب العام لدائرة الغيشة.

/	INDEP	الخواندية.	موظف.	متوسط.	1957	عضو.	04
/	FLN	البلية.	دون مهنة.	ب.مستوى.	1949	عضو.	05
/	INDEP	الخواندية.	موظف.	ثانوي.	1973	عضو.	06
/	INDEP	البلية.	معلم.	جامعي.	1957	عضو.	07

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع عصبية قبلية.

2-2- مضمون الصراع: الصراع بالهيئة المنتخبة صراع قبلي بمعنى ان التشكلات الاجتماعية مشكلة بالمجلس بحد ذاته، وان المجلس شكل بالاول على اساس الدواوير وأساس قبلي على العروش المكونة للبلدية، خصوصا وان البلدية مكونة من أربع مداشر هي مقر الغيشة وانفوس وتارقلل ومقطع لحر وتقريبا كما هو موضع بالجدول أعلاه ان من كل قرية يوجد عضو داخل المجلس كاستشاري ومتكلم باسم الدوار الذي ينتمي اليه وكمنتخب يطالب بحقوق الجهة التي ينتمي إليها او الدوار الذي انتخب عليه من الوظائف ومن السكنات الاجتماعية والريفية والدعم الفلاحي والسكن الريفي ودعم الموالة والامتيازات التنموية من هياكل إدارية ومرافق ضرورية وترفيهية وتعليمية والهياكل العمرانية والنقل وتعبيد الطرقات وما إلى ذلك...

وبما أن كل جهة تتكلم باسمها ولا يوجد هناك اتحاد وتوافق ينشأ من شأنه صراع بين المنتخبين لان كل طرف ومنتخب وأهدافه الخاصة التي جاء من اجلها لتحقيقها اولا كناطق باسم الدوار بالدرجة الأولى ثم ناطق باسمه بالدرجة الثانية.

تنشأ صراعات وخلافات حول المناصب المالية او التوظيف الدائم والمؤقت وإنشاء توزيع حصص السكنات الاجتماعية والريفية وحول المشاريع التنموية بحج شان كل عضو يحاول بطريقة او بأخرى جلب أكبر قدر ممكن من الامتيازات للدوار الذي ينتمي اليه ولكن يحقق ذلك تظهر صراعات عندما لا يوافق أطراف على قرارات طرف أو آراءه وتصادم المصالح وتنوعها هي التي تؤدي إلى التصادم بين الأفراد المشكلين للمجلس. فالمنتخب من قرية تارقلل من دوار أولاد سيدي خالد يسعى دوما الى جلب أكبر الفوائد والامتيازات والمشاريع التنموية الى قريته وعدم موافقة المجلس أثناء اجتماعاته على آراءه وتصورات هذا يحدث اختلاف في الآراء والمطالب وحزازيات بين الأعضاء. وكذا العضو من أولاد البلية وهو مندوب بلدي بقرية انفوس كذلك يحدث معه الأمر ما يحدث لمنتخبه من قرية تارقلل.

هذه الحزازيات التي تحدث مستمدة من عقليات الأفراد وتصوراتهم وأهدافهم للمشاركة بالهيئة مصدرها انتماء كل عضو إلى هويته الجماعية والانتماء والتعصب للدوار الذي ينتمي إليه وما الانتماء الحزبي إلا مطية للوصول الى السلطة من اجل تحقيق الأهداف التي جاؤوا من اجلها.

هناك حالة من عدم التفاهم وهي ان الرئيس الحالي لا يقيم بتراب البلدية أصلا بل يقيم بمقر الولاية وحتى وان كان أصله من عرش المناصير وهو من أصل سكان المنطقة ولا يحضر بالبلدية الا بعض أيام الأسبوع وأثناء المصادقات والاجتماعات. هذا الأمر الذي وقع منه خلاف عند بعض المنتخبين على عدم موافقة البعض على رئاسة الرئيس للمجلس وهو لا يسكن بالبلدية ولا يعرف عنها العموميات والخصوصيات التي تساعد على تسيير امور البلدية. علما بان باقي الأعضاء هم من يقيمون كلهم بتراب البلدية سواء بالمقر او بالقرى التابعة لها.

2-3- أطراف الصراع: الصراع يحدث بين المنتخبين داخل الهيئة وبين الناطقين باسم الاديرة او العروش داخل المجتمع بالبلدية. بحيث تاخذ الصراعات شكل صراعات عرشية متشكلة داخل المجلس. كما وتدخل اطراف من المجتمع من المستخدمين بالبلدية وبعض الشخصيات البارزة واعضاء بالمجلس الولائي كدعم مادي ومعنوي لاحدى الاطراف هذا وتخل اعيان البلاد في بعض الاطراف وتصبح اطراف فاعلة في نشوب الصراع وكأطراف في حل الصراع في الوقت نفسه.

2-4- مدة الصراع: بدأ الصراع بداية من تشكيل المجلس كتنافس وتحول الى صراع حين تنصيبه ولا زال دائم ومستمر وفي أي موقف وفي أي اجتماع تحدث صراعات وخلافات وتؤدي جلها الى توقيف بعض المشاريع والغاء بعضها الآخر. والصراع في مثل هذا النوع ليس له مدة محددة بل صراع مستمر ومتواصل لان عقليات الانتماء والقبلية والعقلية التقليدية متأصلة بالقلوب والعقول.

2-5- آليات حل الصراع: تحل بعض الصراعات بالمفاهمة بين بعض الأعضاء مثلاً بموافقة المجلس على الاقتراح المقدم من عضو من الاعضاء، والقرار الايجابي بعد عدم الموافقة لبعض اعضاء المجلس حتى يتم اكتمال نصاب الموافقة على القرار بالاغلبية لتصويت الاعضاء المنتخبين على القرار والتنفيذ.

8- الحالة الثامنة: بلدية عين سيدي علي:

اولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع بلدية عين سيدي علي في الناحية الشمالية الغربية للولاية، تبعد عن مقرها مدينة الأغواط بـ 125 كلم، وعن مدينة آفلو بـ 100 كلم. يحدها من الشرق بلدية قلثة سيدي ساعد، ومن الغرب بلدية الشحيمة بتيارت، ومن الشمال بلديتي عين الذهب و تيارت، ومن الجنوب بلدية الحاج المشري. انبثقت من خلال التقسيم الاداري للولاية لسنة 1984. تقدر مساحة البلدية بـ 410 كلم².

2- السكان والشغل :

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ 10810 نسمة حسب احصائيات سنة 2009. بتعداد 7654 نسمة بالقرية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 7.85%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البداوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 3151 ، بنسبة 7.85% نسمة في الكلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد اليد العاملة بالبلدية بـ 10511 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 3100 يد نشطة بما نسبته 29.49%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 2418 يد شغالة بما نسبته 78.00%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 682 بطال، بما نسبته 22.00%⁽¹⁾.

3- السكن ونمط العمران:

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

أما فيما يخص طبيعة السكن والاسكان، فمن الملاحظ أن قرية عين سيدي علي قرية كبيرة نظراً لكثرة عدد السكان بها، كل السكنات عبارة عن سكنات شعبية بسيطة، تستعمل للسكن ولاغراض أخرى من بينها أن السكان يخصصون جزء من مساكنهم في "دايرة" لتربية الحيوانات الاليفة من اغنام وماعز وأرانب ودواجن وذلك بالاستفادة من لحومها والبانها، أو المتاجرة بها وجعلها كدخل تقليدي اضافي. وهذا ما جاء على لسان بعض شيوخ المنطقة بأنهم "لا يستطيعون التفريط في حيواناتهم بالرغم من سكن القرية".

تبدو كل السكنات بأنها مكونة من طابق واحد وبسيطة وغير منمقة في بناء فوضوي في الغالب الا في بعض السكنات حديثة النشأة، وشوارع القرية غير مهينة نظراً لعدم وجود التبليط والطرق المعبدة، كما أن الطريق للقرية غير معبد بالكامل لظراً لعدم وقوف السلطات المحلية عليه وعلى تزييته، فبالاضافة الى السكنات الشعبية يوجد حين صغيرين في شكل سكنات حديثة مقدمة من طرف الدولة. هذا بالاضافة الى المنشآت الادارية بالقرية، والمحال التجارية والتعاونيات الفلاحية والجمعيات.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم والتكوين:

التعليم الابتدائي: توجد بالقرية اربعة مدارس ابتدائية.

التعليم المتوسط: توجد متوسطة واحدة وأخرى في طور الانجاز.

التعليم الثانوي: توجد ثانوية في طور الانجاز، وتلاميذ المنطقة يزاولون دراستهم وهم قلة بالمركز الحضري لقلته سيدي ساعد.

- التكوين المهني: يوجد ملحقة للتكوين المهني والحرفي تابعة لمركز تكوين قلته سيدي ساعد.

- المركبات الرياضية: يوجد مركب جوارى رياضي متعدد الرياضات. وملعب بلدي.

- الصحة: تتوفر بالقرية عيادة متعدد الخدمات. بالاضافة الى قاعة علاج في طور الانجاز، مع عدم وجود صيدلية.

- البريد والاتصالات: توجد مركز بريدي واخر في طور الانجاز. كما توجد شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية بالاضافة الى شبكة للانترنت.

- المؤسسات الدينية: يوجد مسجد آخر في طور الانجاز بما فيه من مدرسة قرآنية تابعة له، بالاضافة الى المدارس القرآنية بالمنزل والجمعيات ذات الطابع الديني.

- الثقافة: تتوفر القرية على مكتبة بلدية + قاعة للمطالعة، بالاضافة الى مركز ثقافي، وجمعيات ثقافية.

- الامن: فرقة للدرك الوطني، ومركز للحرس البلدي.

5- النشاط الاقتصادي:

تعتبر بلدية وقرية عين سيدي علي من البلديات التي تنقص فيها التنمية وتتعهد بها ضروريات الحياة، فإذا اردنا الحديث عن مهن ادراية وخدماتية نجدها قليلة اذا ما قارناها بعدد الشباب المتزايد بالقرية، فبالاضافة الى العمل بالمؤسسات الادارية والخدماتية التي تعد على الصابع، يعمل البعض من الشباب في تجارة التجزئة، والاعلبيية في حالة بطالة تامة الا في الدعم المقدم من طرف الدولة في برنامج عقود التشغيل وعقود الادمج المهني... الخ، أما الاعلبيية من السكان فيعملون على تربية المواشي سواء خارج القرية او بداخلها بحيث انها تقدم لهم دخلاً أساسياً واطافياً للعوائل من خلال تربيتها وتسمينها والمتاجرة بها. فأغلب السكان لديهم اراضي خارج القرية سهية ذات طابع فلاحي ورعوي يمتلكونها يقومون فيها بتربية مواشيمهم، فبالرغم من سكنهم في القرى الا أنهم ينشطون في تربية المواشي بأصنافها، أو تخصيص رعاة لرعيها والوقوف عليها. بحيث تقدر نسبتهم بأكثر من 60%.

أما الجانب الفلاحي ونظراً لطبيعة الارض غير الفلاحية على العموم، وانها ارض رعوية تنبت فيها النباتات الحيوانية، فإن السكان لا يهتمون بهذا النشاط نظراً أولاً لعدم اهتمامهم بالعمل في هذا النشاط، وثانياً لطبيعة الارض غير الفلاحية، وثالثاً لجفاف الارض من المياه الصالحة للسقي. فالمحاصيل الفلاحية قليلة بالمقارنة مع دعم الدولة للفلاحين والمولين بالمنطقة، الا في

المحاصيل الزراعية الموسمية كالقمح والشعير، بالإضافة الى بعض المنتوجات ذات الاستهلاك المحلي كالطماطم والبطاطا، تتوزع في محيط فلاحي تابع للامتياز الفلاحي بحوالي 400 هكتار مستصلح.⁽¹⁾

وبالإضافة الى العمل في القطاع الرعوي وتربية المواشي والفلاحة، يشغل الباقي من السكان وعددهم قليل بالمقارنة في القطاع الفلاحي والرعوي بالعمل في الإدارات والمؤسسات الادارية والخدماتية من مقر للبلدية ومركز للبريد وخزينة البلدية والمؤسسات التربوية، ومراكز الثقافة وترفيه الشباب. كما يعمل الشباب في التجارة بالتجزئة في المحلات وكل الخدمات التجارية. ويبدو في الطبيعة العامة للقرية وللبلدية أن سكانها يعيشون ظروف معيشية صعبة جداً نظراً لانعدام الامتيازات والمشاريع التنموية التي تحوزها البلدية، ونقص المرافق العمومية بالمقارنة بمثيلاتها من البلديات، وهذا لان المؤسسات الادارية والتنظيمية لا تعمل عملها على أحسن وجه، لذلك الشباب يعيشون تحت ظروف البطالة والتهميش، ومرّد ذلك الى طبيعة التسيير العمومي للتنظيمات البيروقراطي المبنية على أساس المحسوبية والرشوة والاختلاس، ونظراً كذلك الى الصراع الحاصل في المجلس الشعبي البلدي.

6- البنية الاجتماعية:

فرضت الظروف الايكولوجية على مجتمع القرية أن يعيش في عزلة نسبية تفصله بينه وبين مجتمع المدينة "مدينة آفلو" والقرى المجاورة لها كالمركز الحضري لقلنة سيدي ساعد، فلم يكن هناك وسائل مواصلات مباشرة تربط بين القرية والقرى والمدن المجاورة لها، نظراً للترهلات التي تبدو على شبكة الطرق، بحيث أن هذه الظروف الايكولوجية والتنظيمية أثرت تأثيراً بالغاً في شكل البنية الاجتماعية على حسب رأينا، فالعزلة الجغرافية وتوقع السكان في القرية وعدم اصطصالهم بالعالم الخارجي، ادى بهم الى انعزالهم الاجتماعي عن المراكز الاخرى، بحيث تبدو عليهم سمات البداوة واضحة وبجلاء. ففي الطريق الى القرية يشاهد انماط كثيرة من البداوة فجد البداوة المتقلبة ويتمثل هذا في اسلوب المعيشة وطراز السكن في خيام ، والبداوة شبه المستقرة في سكنات فردية وجماعية على حواشي القرية، والبداوة المستقرة والمتمثلة في القرية.

تتميز بلدية عين سيدي علي ببنية اجتماعية ترتكز على تنظيم قبلي وعائلي يؤثر في كل أنشطة الحياة الاجتماعية والثقافية، ويمتد تأثيره بالضرورة الى مشروعات التنمية التي تقوم بها الدولة للافادة من الامكانيات البشرية والطبيعية المتاحة. واذا ركزنا الحديث عن القرابة بصفتها جزءاً هاماً من البنية الاجتماعية للمجتمعات المحلية البدوية نجدها تفرض على الجماعة قواعد لتنظيم السلوك بين اعضائها سواء كانت عرفاً، او معايير، أو انماط سلوكية.

يتحدد عامل تشكل البنية الاجتماعية في القرية في الاصل الواحد للقبيلة، فالبنية القبلية لا تزال تحافظ على هويتها وكيانها سواء كانت ارضاً متجاورة او متباعدة، ولديهم الشعور الواضح بالانتماء، وروح الجماعة والمشاعر الطيبة التي تخلق نسقاً من العلاقات القوية والمصالح المشتركة، وقد يكون لها أحياناً تنظيمها الرسمي. والتي نلاحظها أساساً في مشاعر الولاء والانتماء والتضامن فيما بينهم، وارتباط ذلك لاقامتها في منطقة واحدة، ومدى ادراكهم للاسم القبلي ولتقسيماته، وادراك الاعضاء بالكيان القبلي في سلالة واحدة، والجد والاصل المشترك.

وما يجدر الاشارة اليه أن مجتمع قرية عين سيدي علي في عمومه مجتمع قديم له حضارة قديمة، يمكن أن نردها الى اصول بربرية وعربية أصيلة، كما أن للجماعة القبلية التي تعيش فيها تاريخ قديم لتراث تقليدي لا تزال تحتفظ بالكثير فيه، ويؤلف جانب من حياتها الثقافية والفكرية، وايضاً نظرهم الى العالم. وتتجلى بعض السمات البدوية في هذا المجتمع التي ذكرها ابن خلدون في كتابته لتاريخ المنطقة، بحيث لا زالت بعض المظاهر التي ذكرها ابن خلدون متجسدة في المجتمع.

يدرك الباحث في سكان بلدية عين سيدي علي أن أصلهم ينحدر من قبائل بني هلال العربية، إذ لا زال السكان يحملون هذا الإسم بالرغم من تسميتهم أحياناً بأولاد يعقوب. يقول ابن خلدون: "... وجاء العرب الهلاليين و غلبوا على الضواحي كل من

(1) - مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي ، بلدية عين سيدي علي ، يوم 17 08 2010.

كان بها من صنهاجة و زناتة، وتحيزهم إلى الحصون والمعقل وضربت عليهم المغارم إلا من كان بلاد الفقر مثل جبل راشد فإنهم لبعدهم عن المنازل الملك لا يعطون مغرماً إلا أنهم غلب عليهم هناك العمر، من بطون الهلاليين، و نزلوا معهم و ملكوا عليهم أمرهم فصاروا لهم فيئة ... " (1).

سكان المنطقة هم من قبيلة أولاد يعقوب زرارة التي هي بطن من بطون بني هلال: (الأثيج ، رياح ، رغبة ، قارع) حيث يشير ابن خلدون إلى بني يعقوب بن عامر بن زغبة من بني هلال. أما مصطلح زرارة فهو مشتق من زغبة أو من فزارة وهي بطن دخلت مع العرب الهلاليين. كما أن قبيلة أولاد يعقوب كانت ولا زالت مشتهرة بأنها قبيلة بدوية (بدو رحل يقومو على تربية المواشي). أولاد يعقوب قبيلتهم من فرقتين: أولاد يعقوب الغرابية وعدد العائلات به عشرة مضاف إليها أولاد سيدي يعقوب القاطنين بناحية تاجرونة. وأولاد يعقوب الشراقة وتتكون من: بني هلال زرارة وهم أولاد يعقوب أعواج أولاد منية، أولاد عطاءالله، أولاد مبارك، الجعافرة، أولاد موسى، السبايل، أولاد يعقوب، أولاد عيسى. (2).

أما حالياً فسكان البلدية من قبيلة واحدة المذكور آنفا (أولاد يعقوب الغرابية والشراقة) حيث تتكون هذه القبيلة من 11 دوار بحيث كل دوار يمثل عضو في جميع الحالات الاستشارية للحياة الاجتماعية، وهذا ما يتمثل طبيعة الانتماء العائلي في تركيبة المجلس وحالة الصراع بالهئية.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 12: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية عين سيدي علي.

الرقم	الصفة	السن	م.التعليمي.	الوظيفة.	إ.القبلي.	إ.الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1963	ثانوي.	موظف.	أولاد عطاءالله	RND	/
02	النائب الاول.	1962	جامعي.	معلم.	أولاد عواج.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1973	متوسط.	موظف.	أولاد حمزة.	FLN	/
04	عضو.	1971	ثانوي.	مهنة حرة.	أولاد مبارك.	RND	/
05	عضو.	1966	ثانوي.	موظف.	السبايل.	RT	/
06	عضو.	1963	ثانوي.	موظف.	السبايل.	INDEP	/
07	عضو.	1939	ابتدائي.	دون مهنة.	أولاد مبارك.	INDEP	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع عائلي عشائري. صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: تعتبر بلدية عين سيدي علي بلدية نائية وفقيرة وتنقص فيها كل الضروريات وانعدام التنمية المحلية، وهذا كله راجع إلى أن المنطقة يقطنها عرش واحد وهو أولاد يعقوب (بني هلال) المتميز بطبيعته البدوية والتقليدية وهو ما كان ملاحظاً سواء في الثقافة أو في السلوكات والأفعال واللباس التقليدي وطريقة العمران والطبيعة النشاط الاقتصادي المتمثل في الرعي، وتدني المستوى التعليمي وهذا انفراد الهوية الجماعية والعصبية الواحدة التي لم تجد من يقابلها وينافسها فبقيت عصبية جامدة حامدة ضعيفة ومتهلهلة، لذلك بقي الأفراد والجماعات فيما بينهم متحاسدين ومتنافرين ومتصارعين على السلطة وعلى الموارد المادية والمعنوية. وان المواطنين يعيشون حالة من نقص المرافق ومعانات في شتى المجالات والميادين وابطسط مثال هو استحالة استخراج الوثائق الإدارية من البلدية لان البلدية تفتقر إلى الأمين العام المخول له بالمصادقة وتبقى البلدية بدون نائب عام وهذا متغير هام في دراستنا يبرز مدى الصراع المحتدم داخل المجلس بين الأعضاء وبين الرئاسة والمصالح الإدارية والأمانة العامة وفي كل العهود الانتحائية.

(1) - عبد الرحمان ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون .المجلد السابع ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، 1981 ، ص 97 .

(2) - الزبير بن عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

– الحالة 1: عرش بني هلال مكون بطبيعته من 11 فرقة أو دوار وكل دوار يمثل عضو في جميع الحالات الاستشارية للحياة الاجتماعية والسياسية تقريبا هذه التشكيلة الاجتماعية مشكلة داخل الهيئة الانتخابية. فالمقاعد مقسمة على أساس عائلي وعلى حسب الفرق ويظهر من خلاله صراع بين الدواوير على المصالح وقضاياها. بأن كل فرقة تكون على رأس كل حزب سياسي من اجل الوصول إلى السلطة بهدف خدمة المصالح واتخاذ سياسة ضرب الطاولة وتحقيق كل المصالح الاجتماعية من سكنات ووظائف وإعانات، وإذا كان كل طرق يريد تحقيق مصالحه ومصالح دواره ويلغي الطرف الآخر هذا من شأنه توليد صراع مصالح جماعية منشأها الانتماء العائلي، وما هو ملاحظ من أن بعض الأعضاء من ليس لهم أي سلطة داخل المجلس ولكن تجد لهم مكانة كبيرة به تأتي من مكانة الدوار وكذا من إحاطة كل منتخب بموظفين من نفس الدوار المنتمي إليه.

– الحالة 2: تنشأ الصراعات أيضا أثناء مداولات المجلس وهذا برفض بعض المنتخبين وبدون سبب يذكر المقاطعة من اجل المقاطعة والمعارضة من اجل المعارضة لا إلا. واتخاذ سياسة الكيل بمكيالين "ما دمت لا توافق لي على المشروع المعين، أنا بدوري لا أصوت على المشروع المطروح حتى وان كان المشروع للمصلحة العامة" وتأتي المعارضة فقط لا مقترح المشروع من الدوار المعين يقاطع الفرد ولا يقاطع المشروع بحد ذاته.

في مداولات واجتماعات المجلس الخاصة بتسديد فواتير الكهرباء التي تبلغ 600 مليون وفاتورة المازوت بـ 80 مليون لا يوافق جل الأعضاء على قيمة الفواتير هذه وغيرها بدعوى أنها خيالية ومضخمة. لذلك لا تتم المصادقة والموافقة عليها وتبقى هكذا معلقة ومجمدة حتى يتم النظر فيها.

– أسباب الصراعات بسيطة وتأخذ شكل الحسابات الفردية والهويات الفردية بين الأفراد كان يحاول احد الأعضاء إدماج احد أقاربه إلى وظيفة مؤقتة بالبلدية كإدماج أو تشغيل شباب بدعوى انه النائب الأول وله الحق بالتوظيف علما بأن الرئيس له الصلاحيات بالتوظيف وتسيير الموارد البشرية بالبلدية. فيسعى الرئيس إلى عدم الموافقة على الطلب الوحيد بدعوى عدم أحقية المتقدم للوظيفة ولا يتمتع بالحق القانوني لذلك. أو القانون لا يحول ولا يسمح بفتح وظيفة من اجل احد الأقارب للنائب، هذا من شأنه أن يولد خلاف والنائب بدوره يحقد على الرئيس ويحاول دوما معارضة بسبب أو بدون سبب للمشاريع التنموية وبذلك تبقى المشاريع الكبيرة معلقة ومجمدة وأحيانا كثيرة تصد ولا يوافق عليها برغم أهميتها بالمركز الحضري وهذا ما سبب في انعدام التنمية وساهم في تخلف البلدية .

2-3- أطراف الصراع: يحدث غالبا الصراع بين أعضاء المجلس فيما بينهم لان كل طرق يمثل جهة معينة أو دوار ينتمي إليه لذلك لا يوجد توافق أو اتخاذ كلمة واحدة . كل طرف وكلمته وكل طرف وعقليته وكل طرف وأهدافه الخاصة والعامه لدواره.

غالبا ما يحدث الصراع بين الرئيس وباقي الأعضاء وكل طرف يتهم الرئيس والرئيس يتهم لطرف الآخر بعرقلة المشاريع بالوقوف في وجه التنمية. ولذلك يصدق كلام ابن خلدون عندما يقول أن العصبية القبلية تؤدي إلى تقدم المجتمعات وتساعد على بناء الملك والدولة. وما دامت عصبية واحدة جرى عكس ما رأى ابن خلدون في أن العصبية الواحد تسعى إلى هدم نفسها وساهمت في تخلف البلدية.

2-4- مدة الصراع: الصراع مستمر وبدأ منذ الانتخابات والتنافس على السلطة وبداية من تشكيل المجلس حدثت صراعات كبيرة وتواصلت الحزائيات بين الأطراف حتى وقت إجراء دراستنا وتبقى على حالها حتى نهاية العهدة الحالة.

2-5- آليات حل الصراع: لا توجد ولا آلية واحدة تقريبا لحل الصراعات، فيما انه صراع عائلي وصراع عقليات ومصالح وهويات فردية وغير واضح وجلين فبعض الصراعات وأسبابها تحل بفعل الاستراتيجيات التي يفتعلها كل منتخب على حدا والحط من حق منتخب ما فقط. وبعض المشاريع يتم التوافق في شأنها وهذا بعد التساوم على بعض الأمور أو كأن تتم موافقة وتقديم تسيير المشروع أو اخذ حق مادي من قبله إلى عضو منتخب على أن يتم هو بدوره الموافقة على مشروع آخر يتعلق بمنتخب آخر.

9- الحالة التاسعة: بلدية البيضاء:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع بلدية البيضاء في الناحية الشمالية الغربية للولاية، بالحواشي السهبية من جبل العمور. تبعد عن مقرها مدينة الأغواط بـ 115 كلم، وعن مدينة آفلو بـ 80 كلم، ويحدها من الشرق بلدية الإدريسية من ولاية الجلفة، ومن الغرب بلدية قلته سيدي ساعد، ومن الشمال بلديتي النعيمة والفايحة من ولاية تيارت، أما من الجنوب فبلديتي تاجموت وسيدي بوزيد. تقدر مساحتها بـ 780 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 9145 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 5383 نسمة بالقرية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 85.83%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البادوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 3762 نسمة، بنسبة كثافة سكانية تقدر بـ 11.72% نسمة في الكلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد اليد العاملة بالبلدية بـ 8892 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 3263 يد نشطة بما نسبته 36.70%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 2709 يد شغالة بما نسبته 83.82%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 554 بطال، بما نسبته 16.78% (1).

3- السكن ونمط العمران:

بخصوص نمط العمران بالقرية وطرز السكن بها، فكغيرها من المجالات العمرانية البدوية هي عبارة عن قرية متوسطة الحجم، تعتمد المساكن المبنية والثابتة المستقرة على خامات محلية بما يتناسب مع طبيعة الارض والتربة، ولذا نجد كل المساكن في القرية تبنى بالحجارة بدون صقلها. وهي في عمومها سكنات شعبية وذاتية بسيطة تتشكل من طابق وطابقين فقط. تبدو عليها بعض من سمات البيت البدوي بحيث ان السكان يخصصون دوماً جزءاً من مساكنهم لتربية الحيوانات وتسمينها، بحيث تظهر بعض المساكن وكأنها اسطبلات وحضائر للحيوانات. كما أن هناك انعدام في التهيئة العمرانية والتخطيط من تخطيط البناءات وتزفيت الطرقات.

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

كما أن القرية متموقعة في بيئة جغرافية صخرية بحيث لا وجود لبساتين بجواشي القرية ووسطها. كما تفتقر القرية للأساسيات الحياة لعدم توفر كثير من مؤسسات الدولة، ومحلات للتجارة بالتجزئة وبالجملة ولسوق اسبوعي منظم. بحكم أن سكان لهم ارتباط وثيق ببني عمومهم من العجالات بالمركز الحضري شبه الحضري بقلته سيدي ساعد بصفتها مقر الدائرة، ارتباطاً ادارياً وتجارياً وسياسياً واقتصادياً، كما أن لها طراز خاص من حيث البناء والتشييد بحيث ان كل السكنات شعبية ولا وجود للسكنات الحكومية الا تلك الموزعة قديماً، وهذا يعود لطبيعة البنية الاجتماعية الحاملة التي لا تدعو الى التنافس النزيه بل الى التحاسد والتباغض بين بعض الافراد وخاصة منهم التنظيمات الحكومية كالبلدية وبعض المؤسسات الاخرى.

إن طبيعة السكن والاسكان في القرية يكون في بيئة جغرافية قاسية جداً نظراً للظروف المناخية الجافة وطبيعة التربة الصخرية، هذا ما ادى الى آثار في سلبية في مستوى الحياة الاجتماعية للسكان، وهذا بالإضافة الى القيم الاجتماعية ذات الآثار السلبية غير الموازية للتنمية، وهي عدم الاهتمام بالكماليات والاهتمام الا بالضروريات من مأكل ومشرب فقط، وعدم الاهتمام بالجانب التعليمي للشباب. هذا مع انعدام المشاركة الشعبية في التنمية. وهذا بفعل أنه مجتمع تقليدي لا يتقبل الانماط والاساليب التكنولوجية والثقافية بسهولة ويسر، وذلك لن هذا المجتمع يسود فيه النزعة المحافظة على قيم المجتمع الاصلي البدوي، وتسيطر على أفرادها العادات والتقاليد التقليدية.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم والتكوين:

التعليم الابتدائي: توجد بالقرية ثلاث مدارس ابتدائية.

التعليم المتوسط: توجد متوسطة.

التعليم الثانوي: لا تتوفر القرية على ثانوية، فالتلاميذ ينتقلون الى دائرة قلته سيدي ساعد لمزاولة دراستهم.

- التكوين المهني: يوجد ملحقة للتكوين المهني والحرفي تابعة لمركز تكوين قلته سيدي ساعد.

- المركبات الرياضية: يوجد ملعب بلدي.

- الصحة: تتوفر بالقرية عيادة متعدد الخدمات. مع عدم وجود صيدلية.

- البريد والاتصالات: توجد مركز بريدي. كما توجد شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية، مع انعدام شبكة للانترنت.

- المؤسسات الدينية: يوجد مسجدين (قديم وآخر حديث) بما فيهما من مدارس قرآنية تابعة، بالإضافة الى المدارس القرآنية بالمنازل.

- الثقافة: لا تتوفر القرية على مكتبة بلدية، ولا الى دار للثقافة، ولا تتوفر على جمعيات ثقافية.

- الامن: فرقة للدرك الوطني، ومفرزة للحرس البلدي.

- هذا بالإضافة الى بعض المؤسسات الخدمائية، وبعض التعاونيات الفلاحية وجمعيات الموالين.

5- النشاط الاقتصادي:

إن تحديد شكل التحضر، هو الذي يحدد لنا شكل أو نمط المعيشة، وذلك لارتباط موقع القرية بموارد طبيعية معينة، يمثل نمطاً معيشياً خاصاً، أو أنشطة اقتصادية معينة، يرتبطون بنسيج من القيم التقليدية، وانماط من السلوك التي يتعارفون عليها، فضلاص عن الاطار الثقافي الذي يحدد نمط معيشتهم. فمن خلال المتغيرات الذاتية التي تساعد على ادراك نوعية الحياة من خلال مستويات رضا الافراد عن مستوى الاشباع الذي تحقق لهم في المجتمع، في اطار نوعية الحياة التي يعيشونها، وتوقعاتهم لما هو مرغوب عن نوعية الحياة هذه، وفي العادة فإن الادراك الذاتي يتحدد بالنظر الى مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الوسيطة التي تشكل البيئة المحيطة بالانسان كالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة التي يسكنها وطبيعة المسكن والظروف السكنية، فنظراً لعد حصولنا على احصائيات توضح لنا ذلك واساليب المعيشة الاقتصادية الا من خلال التحقيقات الميدانية مع بعض السكان في مقابلات جماعية.

فقد تبين لنا أن القرية مفتقرة للانشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية، فإن أغلب السكان ينشطون في اطار البلدية بتربية المواشي من غنم وماعز، وان كانت سكانهم في القرية الا أن لديهم مواشي يسهرون عليها بأنفسهم أو يفوضون عليها رعاة لتربيتها، وهي تشكل لهم دخل رئيس في الغالب. بالاضافة التي تربية المواشي بالمنازل والمتاجر بما في السوق الاسبوعي. هذا بالاضافة كما سبق ذكره في الاحصائيات المقدمة عمل البعض من السكان في المؤسسات العمومية والخاصة وهذه نسبة قليلة اذا ما تمت مقارنتها بالذين ينشطون في تربية المواشي، وفي الانشطة الفلاحية على الاراضي الصالحة للفلاحة.

6- البنية الاجتماعية:

لقد أصبح من المعروف لدينا أن الماضي يطبع علاماته المميزة على حاضر القرية، كما أن المستقبل ليس له وجود منفصل عن الماضي، وكلاهما يرتبط بالحاضر. فلقد اتضح أن السكان يحملون طريقة بدوية في الحياة، وهم على الرغم من أنهم يسكتسون عيشهم من اقامتهم بالقرية وضواحيها، الا أنهم يضلون بدويين يكتسبون الصبغة البدوية، ولذلك فهم في صرع بين التقليدي والحديث، بحيث يقاوم الانسان البدوي بشدة كل ماهو جديد يوقابل بالحذر ما يراه غير مألوف أو دخيل نظراً لشدة محافظته على القديم أو الاصيل، ويبدأ الصراع الثقافي بين الجديد والمبتكر، والقديم المتوارث، وينتهي الامر في المجتمع أما بالتكيف بين الاثنين والاندماج أو بين وهو الغالب بين غالبية الثقافة التقليدية على الحياة الاجتماعية والثقافية.

ونظراً لان القرية تشكل من تركيبية وبنية اجتماعية واحدة، في قبيلة واحدة تحت اسم العجالات، فالمجتمع في هذا الشكل دوماً يكون مجتمع غير معقد التركيبية الاجتماعية، بسيط ومتجانس، لا وجود لتقسيم للعمل والتخصص، في حالة من التضامن الآلي، يكون في شبكة من العلاقات الاجتماعية وجهاً لوجه، وعلاقات قرابية قوية، وعلاقات حوار متحدة، هذا بالاضافة الى بعض المؤشرات المستقاة من الميدان أن قبيلة العجالات بصفتها قبيلة بدوية يبدو عليها كثير من ملامح التراحم والتوادد والتعاون في الافراح والاتراح، تبدو عليها صفات الشهامة والكرم الموجودين عند الانسان البدوي، بالاضافة الى الخشوفة والبسالة... الخ. وفي كثير من الميكانيزمات الدالة على الثبات والاستقرار كالمحافظة على القيم والمعايير الدينية مثل الاصلاح، وعلى اقامة الشعائر الدينية والاعراف والتقاليد المحلية نحو الوعدة والطعم، وصلة الرحم وحقوق الجار واکرام الضيف. والتمسك بالمكان والاختفاظ بالارض. إستقر منذ القديم قبيلة أولاد سيدي لعجال (لعجالات)، وقبيلة أولاد سيدي براهيم بالمنطقة. وكلاهما من سلالة واحدة ترجع لجدهم سيدي أحمد بن السعيد المعروف بـ "لعجال". وسيدي لعجال هو من أشرف الساقية الحمراء بالمغرب الأقصى ينتهي نسبه إلى ادريس الأكبر، فمن عوامل عصبية القبيلة أنهم يعتقدون أن نسبهم شريف من سلالة وآل بيت "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم". فبعض العائلات القاطنة بالبلدية هي سلالة كل من: سيدي بلقاسم، سيدي الناصر، سيدي براهيم.⁽¹⁾ - أولاد سيدي بلقاسم هم: أولاد بن قولة، أولاد سيدي يحيى، أولاد عبدالله، أولاد الطاهر. - أولاد سيدي الناصر هم: درقانة، لعبيدات، أولاد العيدين واولاد بن عمر. - أولاد سيدي براهيم هم: أولاد مرابط، أولاد سعيد، أولاد مزيان، أولاد عبد القادر، أولاد بن عيدة، الرزيقات.

ثانياً: دراسة حالة المجلس: - الجدول رقم 13: يبين تركيبية المجلس الشعبي لبلدية البيضاء.

الرقم	الصفة.	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	إ. القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1961	ثانوي.	موظف.	العجالات.	FLN	/
02	النائب الأول.	1964	ثانوي.	موظف.	العجالات.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1966	جامعي.	موظف.	العجالات.	RND	مستقبل.
04	عضو.	1955	ب. مستوى.	موظف.	العجالات.	FLN	/

(1) - الزبير بن عون، نفس المرجع السابق، ص 43.

/	RND	العجالات.	موظف.	ثانوي.	1965	عضو.	05
/	RND	العجالات.	فلاح.	ابتدائي.	1966	عضو.	06
/	HMS	العجالات.	موظف.	جامعي.	1970	عضو.	07
-	-	-	-	-	-	التركيبة المعاوذة.	-
/	FLN	العجالات.	موظف.	ثانوي.	1961	الرئيس.	01
/	HMS	العجالات.	موظف.	جامعي.	1970	النائب الأول.	02
/	FLN	العجالات.	موظف.	ثانوي.	1964	النائب الثاني.	03
/	FLN	العجالات.	موظف.	ب. مستوى.	1955	عضو.	04
/	RND	العجالات.	موظف.	ثانوي.	1965	عضو.	05
العضو المستخلف.	RND	العجالات.	موظف.	ثانوي.	1964	عضو.	06
/	RND	العجالات.	فلاح.	ابتدائي.	1966	عضو.	07

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع عائلي عشائري . صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: هناك طبيعتين للصراع نسعى الى عرضها وتحليلها في تقرير الحالة التالي:

الحالة I: بداية تشكيل المجلس وتنصيب الهيئة الانتخابية ظهرت اختلافات ونزاعات حول السلطة ومن يتأسس المجلس ومن يتحصل على النيابة بالرغم من أن القانون هو الفاصل في الأمر والكل يتحصل على مقعده بالرجوع إلى تعداد التصويت. ترأس المجلس عضو من fln ونيابته الأولى من نفس الحزب. أما النائب الثاني فمن rnd ظهرت مصالح وطموحات مختلفة ومتنوعة ويسيطر الرئيس على السلطة بموجبه بالاوامر والتعليمات والقرارات الصادرة عنه والقرارات المتحيزة لجهة أو لدارة ينتمي إليه أو لمصلحته الخاصة كصفقة لمشروع تنموي أو توظيف. والتحديات الواقعة على والحاضعة بالسلطة المتسلطة، والتسلط وتهميش بعض الأفراد وذلك باستخدام المكان والقوة وبطرق قانونية وغير قانونية. ونزع الصلاحيات عن النائب الثاني وتغييبه وعدم السماع له وللأطراف والأعضاء الآخرين. وتم حرمانهم من الحق في التشاور والقرارات والتصويت والكلمة الحقة. والإبعاد من ممارسة الحق في السلطة، لذلك أصبح المجلس يسير وفق المصالح الذاتية والخاصة للرئيس والمتحالفين معه من نفس الانتماء الحزبي وليس على أسس قانونية وتنظيمية وخدمة الأهداف الجماعية والتنمية، وأصبحت المصالح مرتبطة بالأفراد أي رغبة الرئيس ونائبه بعمل ما وليس خاصة بموقع ، وهي بهذا تمثل مصالح كامنة تختلف عن المصالح الموضوعية المرتبطة بالمعايير المؤسسية والتسييرية.

وفي إطار هذه الحالة وفي جو هذه الظروف تمت استقالة النائب الثاني بسبب تضيق النطاق عليه وعدم السماع له ولأراء وطموحاته ومشاريعه وعدم إسناد له منصبه والسلطة المخولة له والقرار والتنفيذ، بحيث لم تلاؤمه جو العمل للعمل والتكيف والمناخ التنظيمي المكهرب علما ان مستواه التعليمي عالي على غرار الباقي ذوي المستوى التعليمي المتوسط ومستوى الاستهلاك الثقافي والتسييري المتدني والذي أسفر إلى إجراء تحالفات بين الرئيس والعضو من hms وتقديم النيابة له من قبل الرئيس بالرغم من أن الحق في التقدم للنياحة هو العضو من rnd. وقدم النيابة الثانية للنائب الذي كان يجوز على النيابة الأولى للمجلس. في شكل تحالف كتل حزبية، في رهانات ومصالح شخصية وليست تنظيمية. مع جهل باقي الاعضاء وتغافل بعضهم على قانون الهيئة وقواعدها التنظيمية. وهذا ما ظهر بجلاء أثناء إجراء المقابلات مع المعنيين بما أي مع المنتخبين وبعض رؤساء المصالح أن الكل يقولها جهاراً نهاراً ان المجلس هو هيئة لقضاء المصالح الخاصة والذاتية. وما كان واضحاً شخصيات الأفراد وهوياتهم التي واجهتنا بالتضليل والتغليب وعدم منح المعلومة الصحيحة والدقيقة نظرا لان المجلس فيه كثير من الحزازيات والنزاعات والكل يضرب لأجل مصلحته الخاصة ومصصلحة الدوار الذي ينتمي اليه خصوصا مع سكوت الشعب عن حقوقه وغافل عن محاسبة المجلس ومراقبته وأعضاء اللجان

التنفيذية لان المجتمع متكون من عرش واحد وله ولاء خاص لعرشه وهويته الجماعية الواحدة. لذلك هذه الثقافة بالمجتمع تجسدت بالمجلس .وفي ضوء غفلة المجتمع سعى المنتخب لتحقيق أهدافه الخاصة التي ترشح للمجلس لأجل تحقيقها.

- الحالة 2: مع الصراعات الفردية للأفراد وإستراتيجيتهم يتشكل ضمنه صراع حول المصالح الجماعية لكل عضو اي كل طرف حين استخدام استراتيجيته الخاصة لتحقيق أهدافه الخاصة وأهداف الدوار الذي ينتمي اليه ولان المجتمع مكون من دواوير يظهر في التقسيم الحضري للمدينة وتعتلي قائمة المطالبات التوظيف وقفة رمضان وقضاء المصالح الخاصة لأفراد الدوار المنتمى إليه وجلب الاستفادات والامتيازات .

2-3- أطراف الصراع: حدث الصراع بداية على السلطة بين أطراف المجلس على السلطة وأثناء تشكيل المجلس وبعد مرور سنتين حدث صراع بين اللجنة التنفيذية وبعض الأعضاء والعضو المستقيل من rmd وبعد استقالة العضو شهد وتشهد الهيئة حالة من الاستقرار والتفاهم وحالة من تلاحى المنطلقات والعقليات وتوحد الاستراتيجيات الخاصة إلى استراتيجيات خاصة بمجتمعة - استراتيجيات جماعية- والتي توحى على التفاهم ولكنها عبارة عن صراع خفي يغطيه التكالب على قضاء المصالح الخاصة بالفرد وجماعته القرابية وعائلته ودواره الذي ينتمي إليه.

2-4- مدة الصراع: الصراع على السلطة ظهر من أول يوم تشكل فيه المجلس إلى غاية السنتين من تشكيه. وظهر الصراع بين العضو المستقيل والهيئة التنفيذية حوالي السنتين وبعد المدة توقف الصراع وتحول إلى تفاهم واتفاق والى تجانس تام بين التشكيلات السياسية والاستراتيجيات الفردية.

2-5- آليات حل الصراع: لم تتدخل أي جهة لحل الصراع بل حل حين استقالة العضو بعد مرور سنتين. وكما يقال أن العضو هو سبب المشاكل ولكن الظاهر انه عضو يسعى الى تحقيق المصلحة العامة ويتبغى التنمية والتقدم للأحسن وخدمة البلاد والعباد وله خبرة تسييرية ولكن جماعته المعارضة له هي التي تخطط له وتخطط من اجل جعل دائرة وتفاهم من اجل قضاء أكبر عدد ممكن من المصالح والأهداف.

10- الحالة العاشرة: بلدية الحاج المشري:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع بلدية الحاج المشري شمال غرب ولاية الاغواط، وبالشمال الغربي من جبل العمور، تبعد عن مقر الولاية بـ 168 كلم ومن مدينة آفلو بحوالي 80 كلم. يحدها من الشرق بلدية بريدة، ومن الغرب ولاية البيض، ومن الشمال بلدية عين سيدي علي، أما من الجنوب ولاية البيض. تقدر مساحتها بـ : 375 كلم². انبثقت كغيرها من بلديات الولاية كببلدية من خلال التقسيم الاداري للبلاد في سنة 1984. كما تعتبر البلدية بأنها بلدية نائية ومعزولة جغرافياً لا بينها وبين مدينة آفلو والقرى المجاورة لها، ولا بين بلديات ولاية البيض، نظراً لانعدام وسائل المواصلات بالتمام، الا في بعض سيارات الاجرة، المتنقلة بين القرية ومدينة آفلو. وقد وجدنا أثناء دراستنا المدينة لهذه القرية صعوبة بالغة في الوصول لها نظراً لبُعدها ولانعدام وسائل المواصلات "النقل البلدي"، وكذا لترهل وعدم صلاحية الطريق المؤدي اليها.

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 6627 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 1631 نسمة بالقرية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 24.61%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البداوية المستقرة في تجمعات سكانية" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 4996، ويبدو من خلال المعطيات الاحصائية أن تعداد سكان البدو الرحل والمقيمين في تراب البلدية في تجمعات سكانية أكثر من سكان القرية، وهذا دليل على المنطقة يغلب عليها الطابع البدوي، وذلك من خلال استحسان السكان الإقامة

خارج القرية، وفي فضاء واسع يساعدهم على مزاولتهم لنشاطهم الاقتصادية، والمتمثلة بالدرجة الاولى في الرعي. وتقدر نسبة الكثافة السكانية بـ 17.67% نسمة في الكلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد اليد العاملة بالبلدية بـ 6444 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 1435 يد نشطة بما نسبته 22.27%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 1206 يد شغالة بما نسبته 84.04%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 229 بطال، بما نسبته 15.96% (1).

3- السكن ونمط العمران:

أما بخصوص السكن ونمط وطراز العمران، تبين من خلال التحقيقات الميدانية والمشاهدات، أن البناء العمراني للقرية بسيط جداً، في قرية صغيرة ومحدودة المساحة العمرانية. بحيث تتجلى بنايات في شكل سكنات شعبية، وفي حي من عمارات وشقق موزعة من طرف الدولة كدعم للسكن الاجتماعي، بالإضافة الى المؤسسات العمومية والمتمثلة في مقر البلدية والمركب الرياضي ومؤسسات الامن الوطني، وكذا المركز البريدي... الخ. تنعدم التنمية المحلية للقرية وهذا بفعل النزاعات الواقعة بالهيئة بصفتها المقيمة على التنمية بالقرية، والنهوض بها وتطويرها، وبسبب كذلك أن كل قرية تتكون تركيبها الاجتماعية من قبيلة واحدة غالبية نجد التنمية تنعدم بها نظراً لعدم وجود محاسب او منافس بالقرية والمتمثل في تركيبة اجتماعية اخرى.

وقد اوضحت التحقيقات الميدانية أن العمارة وشكل المسكن في القرية وفي كل المجالات العمرانية البدوية سابقة الذكر، مرآة حقيقية لثقافة اصحابها، فالمسكن منتج ثقافي تتداخل عناصر كثيرة في تشكيله، منها المستوى الاقتصادي والخصائص الاجتماعية لاصحابه، وعادات وتقاليد المنطقة، فهو ليس مجرد مأوى للعيش والتكاثر، ولكنه عنصر ثقافي يؤثر في تشكيل عناصر أخرى، ويتأثر هو كذلك بالعناصر الثقافية الاخرى بالمجال العمراني والاجتماعية والثقافية. فمن الملاحظ أن هناك بعض الرواسب الثقافية التي مازالت في عقول حاملي الثقافة البدوية التقليدية، منها اتخاذ اجزاء من المسطن لتربية الحيوانات والقيام عليها. ونلاحظ أن هناك وجود علاقة قوية بين توزيعات المساكن أو التجمعات السكانية، وبين علاقات القرابة، فالبنى القبلية تشكل لنفسها احياءاً خاصة بها في شكل سكنات متلاصقة لا يفصلهم أحد من غير بدنتهم أو فرقتهم، وتربطهم علاقات اجتماعية واقتصادية وقرابية واضحة في شكل "دوار". وكذلك كما هو الحال في تقسيم المجال العمراني الى دواوير المشكلة للقبيلة الواحدة والمهيمنة على المجال. بحيث أن كل فرقة من القبيلة تنتج لنفسها مجال عمراني واجتماعي وثقافي خاص بها، تفوض شيخ "من اعيان القرية" ينوب عليها في الامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستشارية... الخ التي تخص المنطقة.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم والتكوين:

التعليم الابتدائي: توجد بالقرية مدارستين ابتدائيتين.

التعليم المتوسط: توجد متوسطة.

التعليم الثانوي: لا تتوفر القرية على ثانوية، فالتلاميذ ينتقلون الى ثانوية دائرة بريدة لمزاولة دراستهم.

- التكوين المهني: يوجد ملحقة للتكوين المهني والحرفي تابعة لمركز تكوين بريدة.

- المركبات الرياضية: يوجد ملعب بلدي.

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

- الصحة: تتوفر القرية على عيادة متعددة الخدمات مع عدم وجود صيدلية، وثلاث قاعات علاج في كل من التجمعات السكانية عين البكاي، آقناب، كسلان.
- البريد والاتصالات: توجد مركز بريدي. كما توجد شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية، مع انعدام شبكة للانترنت.
- المؤسسات الدينية: يوجد مسجدين (قديم وآخر حديث) بما فيهما من مدارس قرآنية تابعة.
- الثقافة: فيه مكتبة بلدية في طور الانجاز، ولا تتوفر على دار للثقافة، ولا تتوفر على جمعيات ثقافية.
- الامن: فرقة للدرك الوطني، ومفرزة للحرس البلدي.
- هذا بالإضافة الى بعض المؤسسات الخدمائية، وبعض التعاونيات الفلاحية وجمعيات الموالين.

5- النشاط الاقتصادي:

ينشط أغلب سكان البلدية في المجال الرعوي وتربية المواشي، مع أن البعض من السكان الذين ينشطون في المجال الزراعي في بعض البساتين المحيطة بالقرية، أو في المحيطات الفلاحية على تراب البلدية، وكما يعمل البعض الاخر من السكان في المجال الاداري وفي المؤسسات الخدمائية من مؤسسات تعليمية ومقر للبلدية وبريد ومواصلات، كما أن البعض يشتغل في التجارة في محلات عددها قليل جداً بالمقارنة مع عدد السكان بالقرية.

6- البنية الاجتماعية:

أفادت تحقيقاتنا ومشاهداتنا الميدانية، أن الازياء تعد أحد العناصر الثقافية التي تكشف بوضوح عن الآثار الثقافية لعملية التبدلي أو التريف، واكتساب البدوي لملامح الثقافة البدوية، فالازياء بقدر ماهي عنصر من عناصر الثقافة المادية، الا أنها تكشف بوضوح في كل المجالات العمرانية البدوية قيد الدراسة عن نواحي كثيرة مرتبطة بالثقافة الروحية للمجتمعات المحلية البدوية، بل انها تكشف عن مدى التمسك أو التفریط في العديد من عادات المجتمع، وتمكنت دراستنا من الاستفادة من ملاحظة الازياء كمؤشرات دالة لفهم عناصر ثقافية أخرى. ولأن الازياء مرآة تعكس عادات المجتمع ومعتقداته، وقيمه وأخلاقه، فضلاً عن فنونه وحرفه، فهي خلاف بقية عناصر التراث المادي لا تستمد اهميتها من الاعتبار العلمية النفعية فحسب، وانما ترتبط بمرجعية ثقافية، دينية، واعتقادية. تتسم ملابس الرجال الشيوخ والشباب في الغالب بأنها ملابس تقليدية كالزنبوس والجلابية أو "القشائية" بالمصطلح المحلي، والعمامة، وهذا الطراز اللباس مرتبط بالحالة الاجتماعية للسكان والثقافية والبيئية القاسية، ومن الملاحظ أنه يستعمل من قبل حاملي الثقافة الحديثة من الشباب، ويتعدى هذا ليكون لباس رسمي داخل الادارات، فقد تبين لنا أن هناك عدد كبير من رؤساء المجالس والنواب يستعملون هذا الطراز من اللباس والذي يعكس الثقافة البدوية التقليدية الطاغية على الحياة التنظيمية الحديثة. أما لباس المرأة وبحكم أن الانسان البدوي رجل متمسك بالدين وبالعداات والاعراف المحلية فطراز اللباس تقليدي في الغالب وخاصة عند العجائز والنساء المتزوجات، يلبسون "الملحفة" أو "القنبوز" في لباس مستور وشرعي.

تتمثل البيئة الاجتماعية للقرية بأنها بنية اجتماعية قبلية تتشكل من قبيلة منهيمنة على كل ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية، في نسق ونظام اجتماعي ومجال تقليدية، تقاسمه عديد من البني القبلية التقليدية في نمط من العلاقات القرابية المتجانسة والمتعاونة والمتضامنة. بين قبيلة النواصر "أولاد سيدي الناصر" وهي قبيلة لها مكانة اجتماعية في منطقة جبال العمور، بالإضافة الى بعض من الفرق والعائلات من قبائل اخرى تستقر بالقرية منها العجالات واولاد يعقوب غيرهم. فنظراً لصغر حجم القرية وضيق المسافة الاجتماعية بين السكان ادى الى وجود نمط وأساليب للاتصال وجهاً لوجه، في علاقات اولية بسيطة غير نفعية ولا مصلحية.

تحمل البلدية اسم الولي الصالح الحاج المشري بن الحاج المختار بن منصور، الذين تنتهي نسبه إلى الولي الصالح سيدي الناصر، عاش الحاج المشري في منتصف القرن 18م. السكان الأصليون للبلدية هم من سلالة الولي الصالح سيدي الناصر بن عبد الرحمن الذي نشأ بالمغرب لأقصى ما بين القرنين 08 و09 للهجرة، والذي يؤول نسبه الشريف إلى فاطمة الزهراء والحسن السبط. خلف ثمانية أولاد صالحوا وجالوا في أنحاء البلد شرقا وغربا، شمالا وجنوبا. ومنهم عبد الرحمن بن الناصر الذي إستقر بجبل لعمور. والعائلات التي تنحدر من سلالة عبد الرحمن بن الناصر والتي تقطن تراب البلدية هي: أولاد سيدي براهيم بن بوعلي بن عمر، أولاد سيدي عوطيطة (أولاد الجازية)، أولاد سيدي محمد الكبير، أولاد سيدي بركات، أولاد سيدي مؤمن.

وقد إندمجت مع هذه العائلات بالمصاهرة على مر السنين عائلات من عدة قبائل توافدت على المنطقة منهم: قبيلة أغواط كسال من منطقة البيض، وقبيلة السعيد عتبة، قبيلة العجلات، قبيلة أولاد يعقوب رزارة، وقبيلة أولاد زيان.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 14: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الحاج المشري.

الرقم	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1947	متوسط.	موظف.	أولاد سيدي الناصر.	FLN	/
02	النائب الأول.	1976	متوسط.	مهنة حرة.	سعيد.	RCD	/
03	النائب الثاني.	1956	ثانوي.	موظف.	أولاد سيدي الناصر.	PT	/
04	عضو.	1964	ب.مستوى.	فلاح.	اولاد يعقوب.	HMS	/
05	عضو.	1947	ابتدائي.	تاجر.	أولاد سيدي الناصر.	RND	/
06	عضو.	1942	ابتدائي.	مهنة حرة.	أولاد سيدي الناصر.	RND	/
07	عضو.	1968	ثانوي.	معلم.	اولاد زيان.	ISLAH	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع قبلي عشائري وعائلي . صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: ان الصراع داخل المجلس الشعبي البلدي نابع من تعدد من عقليات الأفراد داخل التنظيم أو المجلس فعلى الرغم من أن التركيبة الاجتماعية وتركيبية المجلس ككل مشكلة من عرش واحد ألا وهو عرش أولاد سيدي الناصر والتي تظهر بأن العصبية والعقلية تبرز التضامن والتعاون والتضامن الآلي المبني على القيم التقليدية واحترام العرف والدم وعلى صلة القرابة وبالتالي يؤدي إلى التعاون والانسجام والتوافق. إلا أن المجلس يشهد نوعا من التصادم بين عقليات الأفراد داخل المجلس على الرغم من أن ثقافتهم الحضرية والتنظيمية واحدة وتقليدية ولكن يوجد صراع بين الأفراد. انه صراع عقليات وصراع مصالح شخصية بحيث نجد أن كل فرد يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية باستخدام السلطة التي يمتلكها ومجال مهنته ووظيفته سواء كرئيس للمجلس أو نائب أول أو ثاني أو حتى عضو في المجلس.

وعلى الرغم من أن الأفراد والمنتخبين متأثرين بانتماءاتهم الاجتماعية والعرقية خصوصا اذا علمنا ان هناك عائلات كثيرة بالبلدية من اصول سكانية من البلديات المجاورة التابعين لولاية البيض إلا أنهم يحاولون إيجاد استراتيجيات هجومية و دفاعية للوصول إلى أهدافه الشخصية. ويجعل طريقته من المناورة و التحالفات مع بعض الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق أهداف خاصة و الأهداف الجماعية المتحالفة سواء بسحب الثقة من الرئيس و منتخبيه من سلطته.

وهاهو واضح و جلي في المجلس بأن اللجنة التنفيذية مشكلة من رئيس و نائب أول حزب rnd أما الأعضاء الآخرين يسعون إلى الإطاحة بالرئاسة والتحالف مع النائب الثاني وتحالف حزبي وتحالف مجموعة أفراد لسحب الثقة من الرئيس و نائبه من نفس الحزب

لأنه يخدم مصلحة فردية و يخدم مصالحه الشخصية و يستعمل صلاحياته كرئيس لخدمة مصالح أخرى غير تنظيمية وغير عقلانية وخدمة أطراف خارج البلدية وتتبع النفوذ والقوة واستخدام سلطته للضغط على الأعضاء وعدم إعطاء التفويض والسلطة القانونية للنائب الثاني وتمييزه .

2-3- أطراف الصراع: الصراع بين الرئيس ونائبه من نفس الحزب وبين بقية الأعضاء والتكتلات والتحالفات الحزبية أخرى وهو صراع مصالح شخصية واستراتيجيات فردية.

2-4- مدة صراع: نشب الصراع منذ تشكيل المجلس ويتواصل حتى نهاية العهدة. ولأن طبيعة الصراع استراتيجي ومصلي للافراد فان الصراع خفي وضمني لا يظهر للعامه من الناس بحيث تكون الاستراتيجيات بين الافراد لدرجة ان كل من تقابله من المنتخبين او من المبحوثين والمخبرين بأنه لاوجود للصراع داخل المجلس لكن في ثنايا الحديث ومن خلال الملاحظات تبين أن الصراع استراتيجي بين الافراد.

2-5- آليات حل الصراع: حلت بعض الصراعات بطرق قانونية وتنظيم المجلس وقانونه هو الذي يمنح الصلاحيات الفرد و يتزعمها عن فرد. وبعض الصراعات الفردية حُلَّت بطرق تفاوضية بين الأطراف ولكن تبقى الآثار والخزانيات متواصلة إلى حين حلها فالبعض منها حلت لكن صراع الجماعات المتحالفة لم يحل حتى نهاية العهدة الحالية. وهذه الصراعات مستمدة من شخصيات الأفراد وعقلياتهم وتكوينهم ومستوياتهم وذهنياتهم وأهدافهم.

- استنتاج:

تبين لنا من خلال عرض وتحليل لقضايا وعوامل الصراع في الهيئات المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية أن :

- كل المجالات العمرانية البدوية تتشكل من بنية اجتماعية قبيلة، ويرتفع فيها الانتماء والولاء للجماعة القبلية والقبليّة، ومعظم هذه المجتمعات تتشكل من قبيلة واحدة على العموم ك (سيدي مخلوف، وحاسي الدلاعة، والحويطة، بريدة، وادي مزي، تاجرونة، عين سيدي علي، البيضاء) وأن الباقي (الغيشة، الحاج المشري) المتكونة من بني اجتماعية قبلية وعائلية متعدد.

- كل المجالات العمرانية المتشكلة من قبيلة واحدة يظهر فيها شكل للصراع يقوم على أساس العامل القرابي العائلي، بمعنى أن من انتماء الأعضاء لا يكون على أساس القبيلة، وإنما على أساس عائلي عشائري كما تم تبيينه في تحليلاتنا السابقة، ولأن كل عضو داخل الهيئة يسعى إلى خدمة مصالح العشيرة أو العائلة التي ينتمي إليها، في جلب أكبر قدر ممكن من الامتيازات والمشاريع التنموية والسكنات الاجتماعية والريفية، والوظائف، والدعم الفلاحي ودعم الموالاة، وكذلك الإعانات وتوزيع الأراضي الزراعية والرعيّة، وتسهيل قضاء المصالح الإدارية والتنظيمية إلى غير ذلك. فقد تبين أن كل الأعضاء يسعون إلى الحصول على هذه الامتيازات، وبالتالي نجد اختلاف في الأهداف والمصالح، إذاً يتولد صراع مصالح في أساس عائلي.

- كل المجالات العمرانية البدوية والمتشكلة من عدة بني اجتماعية، يرتفع فيها حقاً الانتماء لقيم المجتمع الأصلي، وتبدوا العصبية القبلية ظاهرة، وتتضح عوامل التعاون والتضامن والانسجام بين أعضاء القبيلة الواحدة، والتناحر والتنازع والتنافس والتصارع بين اعضاء القبائل المختلفة، إن هذا من شأنه أن يتولد عنه صراع في التنظيم البيروقاطي (الهيئة المنتخبة) على أساس العامل العصبي القبلي كتجسيد وإعادة الإنتاج للهوية الجماعية داخل التنظيم البيروقاطي. وفي نجد أن فرضيتنا تحققت بصفة نسبية. وهذا ما ظهر في مجلس بلدية بريدة والحاج المشري والغيشة.

- كما ظهر عامل آخر أدى الى تولد الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة والمتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، وهو تصادم الاستراتيجيات الفردية والجماعية المتحالفة، وقد ظهر هذا النمط من الصراع من جراء الصراع العصبي القبلي أو العائلي، فلكي تتحقق مصالح القبيلة أو العائلية، فالأعضاء يشكلون وينون استراتيجيات فردية وأخرى جماعية من نفس الانتماء القبلي او العائلي، لتسهيل عملية قضاء المصالح الشخصية والجماعية. وهذا النمط من الصراع وجدناه في كل الهيئات المنتخبة.

ثانياً: المجالات العمرانية الريفية:

تقول فرضيتنا في هذا الصدد أنه: "كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية متواجدة في مجال عمراني ريفي يتميز ببنية اجتماعية عائلية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع الانتماء إلى الهوية التنظيمية داخل الهيئات، تكون طبيعة الصراع تنظيمي بيروقراطي". جعلت فرضيتنا الثانية طابع المجال العمراني الريفي، الذي يتميز ببنية اجتماعية عشائرية وعائلية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع فيها الانتماء إلى الهوية التنظيمية كمتغيرات مستقلة، وطبيعة الصراع داخل الهيئة كمتغير تابع. وهذا ما سنعرضه ونحلله في هذا العنصر.

1- الحالة الاولى: بلدية العسافية:**أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:****1- الموقع الجغرافي والاداري:**

تقع العسافية شرق ولاية الأغواط، تبعد عن عاصمة الولاية بحوالي 14 كلم. يحدها من شرق بلديتي قصر الحيران وسد رحال، ومن الغرب بلدية الأغواط، ومن الشمال جبل العسافية وبلدية سيدي مخلوف، ومن الجنوب بلدية بن الناصر بن شهرة. انبثقت كبلدية من خلال التقسيم الاداري لسنة 1984. تقدر مساحتها ب: 420 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب: 5796 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 4687 نسمة بالقرية. أما تعداد السكان بالقرية التابعة وهي الشرقية ف 484 نسمة. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرى 89.30%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البادوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 620 نسمة، بنسبة كثافة سكانية تقدر ب 13.80% نسمة في الكلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بالبلدية ب 5636 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 1919 يد نشطة بما نسبته 34.05%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 1707 يد شغالة بما نسبته 88.95%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين ب 2512 بطال، بما نسبته 11.05%.(1)

3- السكن ونمط العمران:

من الملاحظ أن نمط العمران بالقرية هو من نمط العمراني المزيج بين القديم والحديث، الاول يتمثل في السكنات المتواجدة في القصر وما بجواره من سكنات قديمة النشأة، والثاني يتمثل في السكنات الحديثة المنجزة وفي طور الانجاز، بحيث تبدو القرية بحكم ارتباطها بمدينة الاغواط قرية صغيرة الحجم، تتوفر على شبكة من الصرقات المعبدة، والشوارع السكنية، والمحلات التجارية،

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

والمنشآت والهياكل الادارية، كما أن بها عديد من البساتين على حواشي القرية وفي الطريق للقرية نلاحظ مساحات فلاحية واسعة وشاسعة. أما القرية التابعة لها وهي الشرقية التي تبعد عنها بحوالي خمسة كيلومترات فهي قرية صغيرة لا وظيفة فيها الا للاسكان، بحيث لا تتوفر فيها الظروفيات والكماليات والمؤسسات، كل بناياتها حديثة النشأة وشعبية وبسيطة.

4- المؤسسات والمنشآت الادارية:

- التعليم: التعليم الابتدائي: توجد بالقرية ثلاث مدارس ابتدائية.

التعليم المتوسط: توجد اكمالية.

التعليم الثانوي: لا تتوفر القرية على ثانوية، فالتلاميذ ينتقلون الى ثانوية مدينة الاغواط لمزاولة دراستهم، وفيه ثانوية في طور الانجاز.

- التكوين المهني: لا تتوفر القرية على مركز ولا ملحقة للتكوين المهني، فالشباب يتوجهون الى مركز التكوين بمدينة الاغواط لمتابعة تكوينهم.

- المركبات الرياضية: يوجد قاعة متعدد النشاطات، بالاضافة الى ملعب بلدية.

- الصحة: تتوفر القرية على قاعة متعددة الخدمات. مع وجود صيدلية عمومية.

- البريد والاتصالات: يوجد مركز بريدي. كما توجد شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية، مع وجود شبكة للانترنت.

- المؤسسات الدينية: يوجد مسجدين (قدم وآخر حديث) وثالث في طور الانجاز، بما فيهما من مدارس قرآنية تابعة.

- الثقافة: فيه مكتبة بلدية، وتتوفر على دار للشباب، بالاضافة الى الجمعيات الثقافية.

- الامن: فرقة للدرك الوطني، ومفرزة للحرس البلدي.

- تتوفر القرية على مديرية للمصالح الفلاحية.

- هذا بالاضافة الى بعض المؤسسات والادارية الخدمانية، وبعض التعاونيات الفلاحية وجمعيات الموالين.

5- النشاط الاقتصادي:

بما أن منطقة العسافية منطقة سهبية وفلاحية، في اتساع اراضيها الصالحة للزراعة، فلقد كان سكان المنطقة يعتمدون اعتماداً كلياً على الفلاحة الاستهلاكية والتجارية، بحيث كان ولا يزال الاغلبية من السكان يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. الا أنه ومع التغيرات البيئية والاجتماعية، بدأ يشهد مجتمع القرية انفتاحاً غير مسبوق على المجتمع الخارجي خصوصاً في ارتباطه بمدينة الاغواط، بفضل تطور وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة والمختلفة، تلك التي قربت المسافات وبالتالي الثقافات، بحيث نلاحظ نوع من التحضر وابتشار الثقافة الحضرية بالقرية، ادت الى تغير الانشطة الاقتصادية بها وتنوعت في ضوء سيطرة الوسائل والقيم الحديثة، وكذلك في ضوء نمو ثقافة استهلاكية جديدة، مما نجم عنه الاتجاه من زراعة المحاصيل التجارية مقابل المحاصيل المعاشية، كذلك مع ظهور المهن الحرفية والتجارية الى جانب المهن الزراعية، فالزراعة لم تعد المهنة الرئيسية لمعظم سكان القرية، بل اصبحت مهنة ثانوية بالنسبة للكثيرين، وأصبح تعدد المهن بالنسبة للشخص الواحد في مجالات اخرى خارج مجال العمل الزراعي، نمطاً شائعاً ومتعارف عليه. بحيث بدا أن الفلاحين ينشطون في الوظائف الحكومية وكذا في المحلات التجارية.

بالاضافة الى هذا فإن الغالبية من السكان ينشطون في التجارة بالتجزئة وبالوظائف الحكومية، وبالمؤسسات الخدمانية، كمرزعة

الدواجن لانتاج اللحم والبيض، ومشروعات تسمين المواشي، وكذلك المناحل.

وبما ان القرية غير بعيدة عن مقر الولاية "مدينة الاغواط" فنجد ان الشباب ينتقلون في رحلات يومية من أجل العمل أو البحث

عنه، أو التمدرس والتعليم والتكوين، بالاضافة الى العمل الدائم اما في المؤسسات العمومية بالمدينة أو بالمقاولات الخاصة والعمومية. كما أن القرية تتوفر على مؤسسة لانتاج المشروبات الغازية ومؤسسة لتربية الدواجن وتسمينها لذلك تشكل هاتين

المؤسستين مناصب شغل دائمة لسكان وشباب القرية. وفي العموم هناك مزيج بين النشاط الاقتصادي الزراعي وهو الغالب، وبين النشاط الاداري والخدماتي والصناعي.

6- البنية الاجتماعية:

يشكل مجتمع القرية الريفية ثقافة فرعية من الثقافة العامة للمجتمع، فهناك خصائص نوعية تميز المجتمع الريفي، تتطلب منا التعرف على هذه الخصائص والظواهر المحيطة به، فقيم المجتمع الريفي تتحدد بالنشاط الاقتصادي المزاوول وهي الزراعة، والتي هي ليست مهنة فحسب، بل انها كل ثقافي متكامل. ونظراً لأن القرية شهدت تغيرات واسعة أثرت على الحياة بشكل مباشر منها اتجاه الغلبة للتعليم، وانفصل الاجيال الاخيرة عن الزراعة الا في حملة الثقافة التقليدية من كبار السن الذين ما زالوا يتمسكون بالارض وبالاعادات والتقاليد. ناهيك عن انخراطهم في اعمال مختلفة تخالف مهن آبائهم. أن هذه التغيرات وغيرها كثير ادى به الى تغيرات في البنى الاجتماعية للقرية. فإنه على الرغم من أن القرية تتكون بنيتها من عدة بنى قبلية الا أنها غائبة في الحياة المادية والرمزية، وهي تختلف تركيبتها على المجالات البدوية التي ذكرناها سابقاً، بحيث نجد أن هناك اندماجاً اجتماعياً بين القبائل والعائلات باختلاف اصولها وانسابها. فالفرد القروي مندمج ضمن اطار جماعة القرية ومتكيف والمتطلبات الحياتية بها. بحيث نرى ارتفاع في درجة اللفة، ونمو علاقات شخصية غير الرسمية سواء بين الهوية الجماعية القبلية أو بين الهويات الاخرى، بحيث تعيش في وئام وتعاون وتصالح وتضامن... الخ. تغلب العلاقات الاولية في غالب الامر وتتصف بشبكات اجتماعية وعائلية قائمة على أسس قرابية، كما أنها تتصف بالاجماع والتعاون بدلاً من التنزع، والمكانات الموروثة بدلاً من المكتسبة.

إن تفتت البنى القبلية رمزياً بالرغم من حضورها المادي بالقرية، ادى الى ظهور النمط القرابي العائلي، وإرتباط الفرد يكون بالارض وبمركزية العائلة، وبمركزية القرية بمعنى ما تحتله القرية من مكانة مركزية في عقل القروي، وبما تفرضه على سكانها من بعض القيم المتصلة بالقرية والولاء والانتماء اليها. وهذه الحالة تختلف عن سابقاتها من مجتمعات محلية بدوية التي يكون فيها الولاء والانتماء للهوية الجماعية القبلية ولقيم المجتمع الاصيلي، الا أن ما نراه بقرية العسافية لا يكون الولاء للقبيلة ولا الى الهوية الجماعية، وانما الولاء للقرية بحد ذاتها، بحيث يشكلون هوية جماعية اطارها نطاق القرية، ومن مؤشرات هذا التعاون بين افراد القرية في وقت الشدة، ومناصرة الابناء بعضهم لبعض، وتكوين صورة ايجابية عن القرية.

تتكون القرية من عدة قبائل وعوامل مستقرة وهي: قبيلة المغازي التي تنفرع الى فرقتين هما أولاد سليمان، وأولاد رزوق. وقبيلة المغازي هي التي أسست القرية منذ سنة 1660 ونظراً لتوافد عديد من فرق القبائل والعائلات على المنطقة والاستقرار بها، ونظراً لمبدأ قابلية الغير والتعاون والتبادل بين أفراد القرية، فقد سكنت فيها عدة عائلات منها العقاقنة، يوسف، الخنافرية، غانم، البطيمات، الصحاوية، البدواة، الرمان، بورحلة، النقرابي، الجمعات، بن الحرمة، حجوجة، وعائلات من قبيلة العبايز وأولاد نائل، وفرع من قبيلة الزكازكة وهي قبيلة المشارى التي تنحدر من سلالة الحاج المشري بن حرز الله واغلبيتهم يستقرون حديثاً بقرية الشرقية وبعضهم بقرية العسافية.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 15: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية العسافية.

الرقم	الصفة.	السن.	م.التعليمي	الوظيفة.	إ. القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1958	جامعي .	موظف.	الصحاوية.	INDEP	/
02	النائب الأول.	1967	ثانوي.	موظف.	المغازي.	INDEP	/
03	النائب الثاني.	1964	ثانوي.	موظف.	المغازي.	INDEP	/
04	النائب الثالث.	1964	ثانوي.	دون مهنة.	المغازي.	INDEP	/
05	عضو.	1954	جامعي.	معلم.	المشاري.	RND	/
06	عضو.	1976	جامعي.	موظف.	العبايز.	RND	/

/	INDEF	المشارى.	موظف.	متوسط.	1964	عضو.	07
---	-------	----------	-------	--------	------	------	----

2- دراسة حالة الصراع :

1-2- طبيعة الصراع: صراع بيروقراطي . صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: يظهر طابعين للصراع الاول بيروقراطي والثاني استراتيجي فردي وهذا ما طرحه في التقرير التالي:

الحالة 1: صراع داخلي بالمجلس بين الرئيس واللجنة التنفيذية التي لها الأغلبية الساحقة بعدد المقاعد وبين أعضاء منتخبين وبين العضو من القائمة الحرة ومن حزب rnd هذا الأخير بداية تشكيل المجلس طالب بالنيابة الثانية للرئيس لكن بما أن القانون لا يخول له ذلك حاول الوصول إليها بطرق قانونية و غير قانونية واستخدام سلطته الذاتية واستخدام كل الطرق والأساليب والوسائل للوصول إلى السلطة سواء داخلية أو خارجية (كسب التأييد، وكسب العرش المنتمي إليه، وتدخّل أطراف) لكن في الأخير تشكل المجلس بأسس قانونية تنظيمية للقاعة الفائزة بالأغلبية (قائمة الأحرار). كما تحدث حساسيات كبيرة بين الأعضاء من rnd وبين الباقي من قائمة الأحرار ونتيجتها التغييب من قبل هذه الأخيرة للأولى وعدم الاكتراث بآرائها بل وأنهم لا يحظرون الاجتماعات والمداولات بصفة عادية بل حدوث غيابات متكررة. بحيث تشكل الصراع بين الافراد الحاكمين لكل اسلاك السلطة من الرئيس والنائبين ويتفاهمون فيما بينهم بالرغم من اختلاف انتماءاتهم ومستوياتهم التعليمية والمهنية والخبرات والتجارب وهذا التفاهم الكبير حول تمرير اي من المشاريع والتصويت بالاغلبية على القرارات الصادرة عن المداولات الشهرية والسنوية المتعلقة بالمشاريع الكبرى للبلدية والمتعلقة بأمر التنظيم.

الحالة 2: حالة من الصراع الشديد بين الأعضاء المنتخبين ورؤساء المصالح والإدارات والموظفين علما أن الرئيس والنائبين يتأسسون لجان تنظيمية كلجنة الفلاحة و لجنة الشؤون الاجتماعية، ولجن المالية ولجنة فتح الاظرفة والصفقات التي يستولي عليها الرئيس بمفرده ولا يشترك معه الاعضاء من انتماءات حزبية اخرى. وأن أغلب المنتخبين موظفين بالبلدية في وظائف متصرفين إداريين بما شكل صراع بين الموظفين والمنتخبين منشأ عدة عوامل وأسباب منها عدم رضى الموظفين بكفاءة المنتخبين وفعاليتهم والمعاملة غير السوية من قبل الموظفين للموظفين. والعكس صحيح والحساسيات بين المنتخبين وأعضاء اللجنة التنفيذية وبعض رؤساء المصالح الإدارية. وأن الإداريين يرون ان المنتخبين لا يحق لهم بتسيير أمور البلدية بل بتسيير أمور وتسيير المدينة بدعوى أنهم لا يمتنون بصلة الى التنظيم ولاسياسياته وقوانينه ويجهلون الامور التسييرية. ولكن عدم فهم المنتخبين بالدور المنوط بهم يجعلهم يتدخلون في وظائف وإعمال الغير خصوصا عند إشرافهم على رئاسة اللجان كلجنة الفلاحة ولجنة المالية والصفقات ولجنة الشؤون الاجتماعية. ولهذا فأن عدم فهم بالوظيفة بالنسبة للمنتخب يؤدي به إلى حدوث تصادم بينه وبين الإداريين. وبهذا تكون العلاقة بين الاداري والعضو المنتخب علاقة تنافرية فلا الاداري يعمل عمله للمنتخب على اتم وجه ولا المنتخب يسير بطريقة صحيحة.

3-2- أطراف الصراع: الصراع حدث بين الرئيس و نائبيه و بين عضو منتخب يطالب باللجنة التنفيذية و بالنيابة الثانية أو بلجنة يسيرها من اجل قضاء مصالحه الخاصة. كما أن الصراع يحدث بين الأعضاء المنتخبين كمنتخبين وايضا كموظفين بالبلدية ورؤساء المصالح والموظفين بالبلدية في شكل صراع تنظيمي.

4-2- مدة الصراع: بدأ الصراع منذ بداية تشكيل المجلس بصفة نهائية. واستمر حتى تنصيب اللجنة التنفيذية وبعد مدة من الزمن تقارب الشهر استقر الحال على حال تقسيم اللجنة التنفيذية . وبعد تنصيب الرئيس واللجنة التنفيذية بدأ الصراع بين الاطراف اي بين المنتخبين والاداريين وتواصلت الخلافات والصدامات وعدم التفاهم على الامور التنظيمية والتسييرية المتعلقة بالتنظيم الاداري البلدية وتسيير شؤون الموظفين وخاصة فيما يتعلق بالامور المالية والاجر والدفع وحسابات تخص الشهرية والعطل السنوية وغيرها.

5-2- آليات حل الصراع: حل الصراع في الحالة الاولى بصفة نسبية حين تشكل المجلس بصفة نهائية و بصفة قانونية. ولكن تواصلت اثاره من عدم التوافق وعدم التجانس بين المنتخبين. بحيث أخذ الصراع صراع الاستراتيجيات الفردية بين المنتخبين المسيطرين على اللجنة التنفيذية وبين الاعضاء المهمشين فالاول يريد قضاء مصالحه بالطرق القانونية وغير القانونية والطرف الثاني

يريد قضائها بأية طريقة كانت . أما في الحالة الثانية لم توجد أي طريقة حل الصراع بل بقي الصراع على حاله، ولم يحل حتى نهاية العهدة الحالية.

2- الحالة الثانية: بلدية بن ناصر بن شهرة:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع بلدية بن ناصر بن شهرة جنوب شرق ولاية الاغواط على الطريق الولائي رقم 03، الآخذ عن الطريق الوطني رقم 01 تبعد عن مقر الولاية ب 25 كلم. وعن مقر دائرة قصر الحيران ب 14 كلم. يحدها من الشرق بلدية قصر الحيران، ومن الغرب بلدية الاغواط وبلدية الخنق، ومن الشمال بلدية العسافية، أما جنوباً تحدها كل من بلدية حاسي الدلاعة حاسي الرمل. وهي تابعة اداريا لدائرة قصر الحيران. انبثقت من التقسيم الاداري لسنة 1984. وتم تغيير تسميتها من "المخرق" الى بلدية بن ناصر بن شهرة نسبة إلى المجاهد وابرز أبطال المقاومة الشعبية بالجنوب (بن ناصر بن شهرة بن فرحات) وذلك بموجب المرسوم لسنة 1987. تبلغ مساحتها الإجمالية ب 1460 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب 10423 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 6438 نسمة بالقرية المركز، أما تعداد السكان بالقرية التابعة لها "قرية عبد الرحمان" تقدر ب 20 نسمة. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 61.69%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البادوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 3965 نسمة، بنسبة كثافة سكانية تقدر ب 7.14% نسمة في الكلومتر المربع الواحد. ويعدد الذكور 5566 نسمة. وعدد الاناث 4857 نسمة.

يقدر تعداد الموارد البشرية ب 10135 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 2836 يد نشطة بما نسبته 27.98%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 2581 يد شغالة بما نسبته 91.01%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين ب 255 بطال، بما نسبته 8.29%.(1)

3- السكن ونمط العمران:

طبيعة السكن بالقرية وما يتبعها من قرى ومناطق مبعثرة تتمثل في السكنات بالوسط الحضري وهي ذات طابع شعبي ذاتي وتقليدي بالاضافة الى العمارات والشقق المقدمة من طرف الدولة كدعم السكن الاجتماعي والوظيفي. ومن الملاحظ ان بعض العوائل يستخدمون جزء من مساكنهم أو كما يقال له بالمصطلح العامي المحلي "الدائرة" لتربية الحيوانات من ماعز واغنام ودواجن ليس للرعي بل لتربيتها والمتاجرة بها. وتعتبر كدخل للعوائل وتستخدم للاستهلاك العائلي خاصة اذا علمنا ان اغلب العوائل تمتلك بساتين على الطوق الحضري للقرية تستخدمها لزرع الحبوب ككأاً للحيوانات وكاننتاج للمحاصيل الزراعية من خضر وفواكه للاستهلاك المحلي والعائلي والموجه للتسويق. وهذه على السواء بقرية بن ناصر بن شهرة وقرية بن عبد الرحمان التي تبعد عن القرية بن 05 كلم.

هذا بالاضافة الى السكنات المتواجدة بالبساتين المجاورة للقريتين والمناطق المبعثرة كالقرية القديمة للثورة الزراعية والسليسية ومنطقة تاونزة التي كانت تضاهي قديماً سهول متيجة في انتاجها كما ونوعاً للمنتوجات الفلاحية. وتتواجد البنايات التابعة

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

للدولة والمتمثلة في المؤسسات الادارية والخدماتية والتربوية والامنية وكذا ملبنة أي مؤسسة لانتاج الحليب ومشتقاته. ومؤسسة اعادة التربية، الذي يتعبر من أكبر مراكز اعادة التربية "السجون" على المستوى الوطني والافريقي وهو لحد دراستنا الميدانية في طور الانجاز .

4- المؤسسات والمنشآت الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: تتواجد بالقرية والقرى التابعة لها كقرية عبد الرحمان والسليسيلا والثورة الزراعية ثماني مدارس تربوية ابتدائية متوزعة على القرى.

التعليم المتوسط: يوجد متوسطتين واحدة بقرية بن ناصر بن شهرة والاخرى بقرية بن عبد الرحمان.

التعليم الثانوي: توجد بقرين بن ناصر بن شهرة ثانوية واحدة أما التلاميذ بقرية عبد الرحمان والمناطق المبعثرة فيزاوله دراستهم بالقرية.

- التكوين المهني: يوجد بالقرية ملحقة للتكوين المهني للمرأة الريفية وبه اختصاصات تتعلق بالثقافة التقليدية من الطرز والنسيج والصناعات الحرفية اليدوية وغيرها من الاختصاصات المتعلقة بالنساء.

- الثقافة والرياضة: يوجد بالقرية دار للشباب مع مكتبة بلدية، وقاعة متعددة الخدمات والنشاطات بالقرية واخرى بقرية بن عبد الرحمان. وملعب بلدي ومركب جوارى.

- البريد: تتواجد بالقرية مركز بريدي. ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: يوجد مركز صحي بالقرية، وقاعة علاج في كل من قرية بن عبد الرحمان والسليسيلا.

- المؤسسات الدينية: تتمثل المساجد المنجزة بالقرية في اربعة مساجد بالاضافة الى مثلتها في طور الانجاز.

- الامن: توجد بالقرية مفرزة للحرس البلدي ، وفرقة للدرك الوطني. بالاضافة الى مؤسسة اعادة التربية "سجن" في طور الانجاز.

- المؤسسات الفلاحية: توجد 15 جمعية فلاحية، وملبنة ، ووحدة مطاحن الحبوب، و 11 حظيرة لتربية الابقار، و 02 مدجنة لتربية الدواجن. وحظير لتربية الارانب.

5- النشاط الاقتصادي:⁽¹⁾

- الفلاحة: تتميز البلدية بأنها منطقة سهبية زراعية وأرض خصبة تميزها سهل تاونزة هذه المساحة الكبير الصالحة للزراعة والتي كانت أثناء الثورة الزراعية تضاهي اليوم سهول متيجة سواء من حيث نوعية المنتج وكيفيته وكميته الوفيرة أما حاليا فالانتاج موجه للاستهلاك المحلي للقرية أو المدينة واغلب الانتاج للاستهلاك العائلي .

وأن اغلب السكان يعتمدون في معيشتهم على الفلاحة وتربية المواشي لان اغلب السكان لهم بساتين وارضى فلاحية ورعوية بتزاب البلدية تستخدم للفلاحة والرعي والمساحات مقسمة على حسب العروش المكونة للبلدية فنجد اراضى الزكازكة وارضى الحجاج بتاونزة وارضى اولاد ابراهيم بمنطقة بن عبد الرحمان وارضى الحرازية جهة حاسي الدلاعة وارضى اولاد سي عيسى من المعامرة. هذا وبالإضافة إلى الفلاحة ينشط البعض من السكان في الخدمات الادارية سواء بالقرية او بالتوجه الى المدينة التي تبعد بـ

12 كلم والتجارة... الخ

(1) - معلومات صادرة عن مكتب الاحصاء ، تقرير اداري ، بلدية بن ناصر بن شهرة ، سنة 2010.

- تبلغ المساحة الإجمالية بـ: 7996 هكتار. تقدر المساحة المسقية بـ: 4382 هكتار. والمساحة الرعوية بـ: 117966 هكتار. وبعدهد الحميات الرعوية بـ: 6000 هكتار.
- يبلغ عدد الفلاحين بـ: 918 فلاح. وعدد الموالين بـ: 1159 موال. أما عدد مربى النحل بـ: 35 مربى.
- مساحة المحاصيل الفلاحية: تقدر مساحة الحبوب بـ 2207 هكتار. و مساحة الأعلاف فتقدر بـ 1460 هكتار. أما مساحة الخضروات المتنوعة فتقدر بـ 650 هكتار. أما مساحة الأشجار والكروم تقدر بـ 45 هكتار. ومساحة أشجار الزيتون تقدر بـ 32 هكتار.
- الرعي وتربية المواشي: يقدر تعداد الماشية حسب اختلافها بالبلدية الى عدد رؤوس الأغنام: 122829 رأس. عدد رؤوس الماعز: 9654 رأس. عدد رؤوس الأبقار: 148 رأس. عدد رؤوس الخيل: 102 رأس. عدد رؤوس الإبل: 320 رأس. عدد خلايا النحل: 912 خلية.
- انتاج المحاصيل الفلاحية والحيوانية:
- الحبوب: 49920 قنطار. - الخضروات: 32000 قنطار. - الاعلاف: 36180 قنطار. - انتاج الحليب: 47100 ل/سنوياً. - انتاج الصوف: 1335 ق/ سنوياً. - انتاج اللحوم: 15257 ق/سنوياً. - انتاج الجلود: 90 ق/سنوياً.
- انتاج العسل: 32 ك/سنوياً.
- الري الفلاحي والرعوي: يقدر عدد الابار الفلاحية : 753 بئر بمنسوب 03 ل/ في الثانية. أما عدد الابار العميقة: 96 بئر بمنسوب 12 ل/ في الثانية. أما عدد الابار الرعوية التقليدية: 05. وعدد الابار الرعوية العميقة: 04. والاجباب العمومية: 18. أما عدد الاجباب الخاصة فيقدر بـ 12 بئر.
- التجارة والخدمات الادارية: تشير الاحصائيات المقدمة من تعدادات ونسب مئوية لمساحات ومحيطات فلاحية ورعوية، وتعداد للانتاج النباتي والحيواني أن اغلب السكان ينشطون في قطاعي الفلاحية والرعي وتربية المواشي في البساتين المحيطة بالقرية، وبالإضافة الى هذا ينشط الاغلبية الاخرى من السكان في القطاع الاداري والخدمات، أي في المؤسسات الادارية والخدماتية المتواجدة بالقرية والقرى التابعة لها، أو بمدينة الاغواط بحكم قرب المسافة بين القرية والمدينة، وأن سكان القرية يشهدون حراك وحركة دائمة ومستمرة بين القرية والمدينة في رحلات يومية سواء منهم الموظفين بالمؤسسات الادارية العمومية والخاصة، أو منهم الذين يسعون الى قضاء مصالحهم الادارية والاجتماعية، وتحقيق مآربهم اليومية، من احتياجات ولوازم معيشية. كما يشغل البعض الآخر من السكان في التجارة سواء بالقرية او بالمدينة، في محلات التغذية العامة والسوق اليومي بالقرية، بالإضافة في العمل في المهن الحرفية والتقليدية الخاصة بالشباب والنساء الماكثات بالبيوت.
- 6- البنية الاجتماعية:**
- البنية هي إطار المجتمع كعلاقة منظمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة كالتجمعات القائمة على القرابة، هذا ما يتماثل في التمركز واقامة الافراد في حدود الاماكن التي يعيشون فيها ويتواجدون بها وهي احياء الاقامة بحيث تنتظم العائلات المنتمية الى العروش المستقرة بالقرى في شكل جماعات متضامنة تستمر فيها علاقات القرابة وثبات نظام العائلة الممتدة والانسجام بين الافراد والارتباط بالارض وبالنشاط الرعوي المعتاد، واقتصاد الاسرة المبني على الاساس الزراعي الرعوي والعلاقات الاجتماعية القرابية وعلاقات الجوار وعلاقة الوجه للوجه. واتباع الابناء طريق الاجداد سواء في السلوكات والافعال والنشاط. وعدم الخروج عن معايير الجماعة والتقاليد، وعدم الخروج عن نظام القبيلة واعرافها والتعصب الشديد لها داخل المجال العمراني او الفضاء الاجتماعي العام لدرجة ظهور الصراعات والقتلات ايام الحرث والزرع بين العروش كالقضية التي حدثت سنة 2009 بين قبيلة الزكازكة واولاد سي عيسى.

يتوجه الافراد الى استمرار النظم التقليدية التي تحكم العلاقات الاجتماعية في البيئة الريفية منها الزواج الداخلي بين الاقارب ومنها التضامن والاتحاد القبلي بين افراد القبيلة الواحدة. ولكن نتيجة التحضر الحادث للمراكز الحضرية بسبب الاتصال الريفي بالحضر وبالاتصال بالعالم الخارجي عن طريق وسائل الاتصال السريعة. وارتفاع مستوى الاستهلاك الثقافي وارتفاع درجة التعليم وانخفاض نسبة الامية خاصة عند الجيل الاول والثاني والثالث الا في الافراد حاملي الثقافة التقليدية من كبار السن الذين يسيطرون بعقليتهم البدوية والريفية .

تتكون البلدية من عدة قبائل تنفرع بالمركز الحضري ومحيطه في البادية والريف، وتنقسم في المجال العمراني حسب امتلاك الارض نذكر منها: المعامرة "أولاد سي عيسى"، الحجاج، الزكازكة، الحرازية، المخاليف، وقبيلة رحمان. أما أولاد ابراهيم فأغلبيتهم يستقرون "بقرية بن عبد الرحمان" مع عائلات من اولاد نائل والعبازيز وبعض العوائل المتفرقة. (1)

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 16: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية بن ناصر بن شهرة.

الرقم.	الصفة.	السن.	م.التعليمي.	الوظيفة.	إ. القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1962	جامعي.	معلم.	الزكازكة.	AHD54	/
02	النائب الأول.	1969	ثانوي.	موظف.	الحجاج.	AHD54	/
03	النائب الثاني.	1968	متوسط.	موظف.	الحرازية.	FLN	/
04	عضو.	1977	جامعي.	مهندس.	الحجاج.	HMS	/
05	عضو.	1954	ثانوي.	أجير شركة.	أولاد سي عيسى.	RND	/
06	عضو.	1965	جامعي.	موظف.	أولاد سي عيسى.	FNA	/
07	عضو.	1962	ب.مستوى.	موال.	أولاد إبراهيم.	MN	/

2- دراسة حالة الصراع :

2-1- طبيعة الصراع: صراع عصبية قبلية . صراع استراتيجيات وهويات فردية .

2-2- مضمون الصراع: هناك تنوع كبير في الأحزاب السياسية ب 06 أحزاب تشكل المجلس لذلك تظهر هناك تصادمات كبيرة بين الأحزاب من وراءها استراتيجيات وأهداف شخصية وعرشية مستترة، وخصوصا وان المنطقة كما تعرف بأنها بلدية فقيرة وتنقص فيها التنمية المحلية وتكثر فيها نسبة البطالة والفقر وأنها بلدية مشكلة من عدة عروش ومن الملاحظ في الجدول أن تقسيم المجلس كان تقسيم على حسب العروش بالبلدية.

الصراع دوما على السلطة ومن يترأس اللجنة التنفيذية ومن يحكم النيابة وحتى وان المجلس يتشكل إلا أن الصراعات تدور حول هذه النقطة لان هذه السلطات لها من الإمكانيات والامتيازات وكذا أنها سلطة النفوذ والقوة، والشرعية وتسهيل عملية قضاء المصالح الشخصية وكذا أن هذه السلطات تمنح الهيبة للملكها وحاكمها وتفتح لها الأبواب والكل يسعى وراء السلطة.

يظهر الصراع من خلال أن الرئيس يشهد خلافات حول الآراء والمشاريع الاقتصادية بينه وبين الأعضاء و خاصة وان النائب الأول والنائب الثاني، سواء منشؤها المشاريع السياسية والإيديولوجية لكل حزب وعدم التوافق بين أهداف كل حزب وبرامجه ولان الرئيس يسعى إلى تحقيق برامجه المسطرة على ارض الواقع وكل حزب يسعى إلى ذلك فتظهر الخلافات ولكن لا يمكن لنا أن نقول أن هذا الصراع هو صراع الأفكار بقدر ما يكون صراع مصالح أفراد وجماعات.

- الحالة 1: أثناء تشكيل المجلس ظهر صراع محتدم بين الهيئة التنفيذية و النيابة الأولى و بما أن عهد 54 تحصلت على تصدر القائمة ترأست المجلس و تحصلت على النيابة الأولى و لكن ظهر اختلاف بين باقي الأعضاء من الكتلة الثانية و الثالثة من أحزاب أخرى.

(1) - مقابلة مع بعض شيوخ القرية والمهتمين بالتاريخ والتراث. يوم 15 04 2010.

– الحالة 2: حدث صراع في المجتمع بين قبائل، بين قبيلة أولاد سي عيسى و قبيلة الزكازكة وصراع شديد وصراع شديد لم يحل قانونيا ولا عرفيا وتقليديا بالرغم من تدخل السلطات والأعيان وبعض الأطراف إلا أنه في النهاية حدثت حادثة مقتل فرد من الأعيان من قبيلة من أولاد سي عيسى أزمّت الوضع والموقف الصراعي بالهيئة. هذه الحادثة في المجتمع تجسدت داخل المجلس بحيث حدث صراع بين رئيس المجلس من قبيلة الزكازكة وقبيلة أولاد سي عيسى، بدعوى انه لم يتفهم و همس العرش وكان متحيز لعرشه ولقربته. ولذلك حاولوا إظهار البلبلة ومحاولة فصله من رئاسة المجلس. كما وقد ظهر حادثة أخرى تمثلت في اثناء توظيف جماعة من الشباب في المؤسسات التابعة للبلدية من قبل الرئيس وكانت التوظيف لا يتم على أساس الاختبار، ولا على أساس الاختيار ولا على أساس الكفاءة والمستوى التعليمي، وانما على أساس قرابي عائلي، بحيث انحاز الرئيس ومعاونيه الى قبيلته الزكازكة، وحاول أن ينصب افراد من قبيلته في هذه المناصب الادارة، وهذه الحادثة زات الطين بلة اذا صح التعبير، وظهرت صراعات جديدة داخل المجلس خصوصاً عندما علم الاعضاء بالامر، بحيث واجهوا الرئيس وارادوا توزيع الوظائف على أساس عقلائي، وليس على أساس قرابي، وان كان كذلك فينبغي توزيعها على أساس القبائل المكونة للبلدية. كما ظهرت حادثة ثالثة زادت عن هذه الصراعات بين الاعضاء صراعات أخرى وهي حادثة غريبة من نوعها، تدور حول بناء معلم تذكاري بالقرية يشهد عن شهداء الثورة التحريرية والمجاهدين بالمنطقة، وهذه لا غرابة فيهما وانما الغرابة تمت عندما كتب على هذا المعلم التذكاري الشهداء المنتميين لقبيلة الزكازكة والمعامرة فقط بالاضافة الى البعض من الشهداء من قبائل أخرى. وحين تدشين المعلم، ثارت حمية القبائل الأخرى، ونددوا بالموقف وحدثت صراعات اجتماعية حول هذه القضية، امتدت تأثيراتها الى داخل الهيئة المنتخبة بين الاعضاء.

– الحالة 3: من خلال هذه الحادثة تحالف كل الأعضاء ما عدا نائبه الأول المحايد من أجل سحب الثقة من رئيس المجلس بدعوى عدم أحييته، وأنانيته في قضاء مصالحه الشخصية ومصالح عرشه المنتمي اليه ومطالبة النائب الأول من نفس الحزب برئاسة المجلس.

2-3- أطراف الصراع: ظهر الصراع في الحالة الاولى بين الرئيس و نائبه وباقي أعضاء المجلس، أما في الحالة الثانية فبين الرئيس و قبيلة أولاد سي عيسى في المجتمع. أما في الحالة الثالثة فظهر بين الرئيس والأعضاء المكونين للمجلس.

2-4- مدة الصراع: في الحالة الاولى من الصراع ظهرت صراعات بداية من فترة تشكيل المجلس حول تقسيم السلطات والمهام والتي قسمت بطريقة قانونية وتنظيمية. أما الحالة الثانية فالحوادث والمواقف الشعبية هي التي ولدت الصراع بين المجلس واعضاء المجتمع، بحيث امتد الصراع من المجتمع الى داخل المجلس، وبقي الحال كما هو عليه الى غاية نهاية العهدة الانتخابية، أما الحالة الثالثة من الصراع فظهرت بداية من السنة الثانية من تشكيل المجلس وتواصلت بل وتتواصل الى غاية نهاية العهدة.

2-5- آليات حل الصراع: في الحالة الاولى حل الصراع بطريقة تنظيمية وقانونية، و وفق ما يحوله القانون "قانون البلدية". أما في الحالة الثانية فوجهت اتهامات للرئيس وظهرت براءته و عدم تدخله في تأزم القضية، كما تدخل اعيان القبائل في هذا الموقف الصراعي، والسلطات الادارية الوصية كالدائرة والولاية، وبعض شيوخ الزوايا وغيرها من الاطراف التي حاولت فك الصراع وارجاع الامور الى طبيعتها. أما في الحالة الثالثة فلم ولن يحل الصراع بين رئيس المجلس والأعضاء المعادين له لحد دراستنا الميدانية، وحتى نهاية العهدة الحالية.

3- الحالة الثالثة: بلدية وادي مرة:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الإداري والجغرافي:

تعد البلدية الحد الفاصل بين جنوب الولاية وشمالها، حيث تبعد عن مقر الولاية بـ 80 كلم. ، يحدها من الشرق بلديتي سيدي بوزيد والإدرسية، ومن الجنوب الغربي بلدية واد مزي، ومن الشمال بلدية آفلو، ومن الجنوب الشرقي بلدية تاجموت. تقع بالأجزاء المرتفعة من جبل عمور. تعتبر البلدية من نتاج التقسيم الإداري لسنة 1984. تقدر مساحتها بـ 360 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 6052 نسمة حسب احصائيات سنة 2009. بتعداد 2423 نسمة بالقرية. أما تعداد السكان بالقرية التابعة لها 384 نسمة. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرى 46.38%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 3245 ، بعدد الذكور 3028 نسمة وعدد الاناث 3024 نسمة. بنسبة كثافة سكانية 16.81% نسمة في الكلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 8585 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 1871 يد نشطة بما نسبته 31.79%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 1665 يد شغالة بما نسبته 88.99%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 206 بطال، بما نسبته 11.01% (1).

- التوزيع السكاني حسب المهن:

العدد	النسبة	تربية المواشي.	التربية والتعليم.	الصحة.	الادارة	التجارة.	المجموع.
815	87%	55	10	05	10	40	935
		06%	01%	0.50%	01%	04.50%	100%

- التوزيع السكاني حسب المستوى التعليمي.

العدد	النسبة	المدارس القرآنية.	الابتدائية.	المتوسطة.	الثانوية.	العالى.	الامية.	المجموع.
120	07%	418	77	85	10	921	1631	ذكور.
		26%	05%	05%	01%	56.46%	100%	النسبة.
20	02%	292	42	48	02	827	1231	اناث.
		24%	03%	04%	0.16%	67%	100%	النسبة.
140		710	119	133	13	1748	2864	المجموع.

* ملاحظة: مما هو مبين بالجدول يتبين ان نسبة الأمية مرتفعة بالبلدية وهذا يعود إلى نسبة السكان المسنين والكهول مما هم لم يدرسوا ثناء الثورة التحريرية. هذا بالإضافة إلى الثقافة السائدة وغير المبالية بالتعليم العمومي وخاصة إذا علمنا أن أغلب الأسر هم من البدو الرحل ان التي تسكن بالمداشر والمناطق المبعثرة التي لا تهتم بتعليم الأولاد. وبما ان المعلومة صادرة عن مركز التوجيه المدرسي بأفلو في حصائيات سنة 2008 فإن الحالة تحسنت الى غاية 2010 اين بات استقرار البدو الرحل بالمراكز الحضرية وكذا ارتفاع نسبة التعليم وتأسيس وتشبيد المدارس وخاصة وان البلدية متحصلة على حصة بناء هيكل مؤسسي يتمثل في ثانوية هي في طور

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

♦ هذه معلومة صادرة عن مكتب الفلاحة بالبلدية. لكن من الملاحظ ميدانيا ومن تناقض الإحصائيات الموجودة لدينا ان المعلومة مغلوطة وغير صحيحة وأن أغلب السكان ينشطون في تربية المواشي بالدرجة الاولى والتجارة فيها وبها، وتأتي بالدرجة الثانية الفلاحة كنسبة ثانية بما ان الارض ذات طبيعة سهبية فلاحية وهو ما كان ملاحظ وما تثبتته البيانات المدونة اسفله.

الانجاز. وكذا ارتفاع مستوى الاستهلاك الثقافي للسكان في الوقت الراهن خاصة مع الثورة الإعلامية والمعلوماتية المتطورة والمتقدمة من هواتف وانترنت ووسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والبصرية وما إلى ذلك.

3- السكن ونمط العمران:

إن منطقة وادي مرة وكغيرها من المناطق تحتوى على عدة أنواع من السكن والبنيات وهي مصنفة كالتالي:

البناء الذاتي والبناء الحضري في شكل "شقق"، والبناء القصديري خارج المركز الحضري. والشيء الملحوظ عند دخول المنطقة العمراني الهندسة الجميلة والمنظر العام للعمران الحضري المنظم والمتناسق وذو الوجه الواحد والمخطط له بصفة متقنة، والبنيات ذات وجه واحد وبخاصة البنيات الجديدة التي استمدت من أصلها القديمة بمخطط عمراني رائع لا تجد مثله في ولاية الاغواط بتاتا، وحتى بولايات أخرى. وهذا النمط من التخطيط حافظت عليه السلطات الادارية من دائرة بلدية، وترجع أصول هذه التخطيطات الحضرية الى فترة الاستعمار الفرنسي على حد علمنا. كما تتوفر على كل الشروط الضرورية للسكن وللحياة من قنوات صرف المياه القدرة والصالحة للشرب والإنارة الداخلية وكذا تعبيد الطرقات والنظافة وشبكة الكهرباء والغاز والشبكة العنكبوتية.

كما وعلى غرار مقر القرية وفي الطريق إليها يشاهد الزائر لها وعلى الحواشي الحضرية للقرية، وفي المسافات القريبة والبعيدة عنها تجمعات فلاحية بما تجمعات سكانية تدل دلالة واضحة على كل مظاهر الريف الجزائري، في تناسق وانسجام متكاملين في بيئة جغرافية ايكولوجية منسجمة. وهذا دليل على الثقافة التي يحملها سكان المنطقة وخاصة الحضريين منهم.

4- المؤسسات والمنشآت الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: توجد بالبلدية خمسة مدارس ابتدائية منها واحدة في وادي مرة وثانية في قرية عرعار وثالثة في قرية عين عصمان، ورابعة في قرية حاسي مصطفى، وتالية في قرية الجدر.

التعليم المتوسط: وتوجد متوسطة بوادي مرة

التعليم الثانوي: فيه ثانوية في طريقها للإنجاز تفتح ابوابها للتدريس في الدخول الاجتماعي لسنة 2011.

- التكوين المهني: يوجد بالقرية ملحقة للتكوين المهني تابعة لبلدية آفلو

- الثقافة والرياضة: يوجد بالقرية دار للشباب مع مكتبة بلدية، وقاعة متعددة الخدمات والنشاطات بالقرية، بالاضافة الى ملعب جوارى.

- البريد: تتواجد بالقرية وكالة بريدية. ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: يوجد مركز صحي بالقرية، وقاعة علاج في كل قرية تابعة لها.

- المؤسسات الدينية: تتمثل المساجد المنجزة بالقرية في مساجدين بالاضافة الى أربعة مدارس قرآنية. وتوفرها على زاوية لتحفيظ القرآن وتعليم الفقه والحديث وهي الزاوية العزوية.

- ومن المؤسسات الخدمية تتوفر القرية على قبضة للضرائب وحزينة بلدية.

- الامن: توجد بالقرية فرقة للدرك الوطني ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالقرية ثمانية دكاكين للتجارة بالتجزئة، بالاضافة الى مطعم ومقهى.

5- النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

- الفلاحة: تعتبر بلدية وادي مرة منطقة سهبية فلاحية بما مساحات رعوية معتبرة وغطاء نباتي كثيف يتمثل في نبات الحلفاء الدققت، السناق، الشيح بالإضافة الى النباتات الموسمية مختلفة الأصناف.. بحيث تبلغ المساحة الاجمالية للبلدية 38000 هكتار. تبلغ مساحة الاراضي الفلاحية: 31400 هكتار. أما المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة فتقدر بـ 3700 هكتار. أما المساحة الفلاحية المسقية فتبلغ الـ 95 هكتار (0.25%). أما المساحة الفلاحية البور فتقدر بـ 3455 هكتار (9.9%). والمساحة الغابية تبلغ الـ 8485 هكتار (22.32%). و أما المساحة الرعوية فتقدر مساحتها بـ 19215 هكتار (56.59%). والمساحة الفلاحية القابلة للسقي فتبلغ الـ 150 هكتار.

تبلغ عدد مزارع الاستصلاح 140 مزرعة، بالإضافة إلى مزارع الاستفادة الفردية بـ 195 مزرعة، بالإضافة إلى مزارع عرشية بـ 462. بمجموع: 815 مزرعة موزعة على تراب البلدية وبمساحة إجمالية تقدر بـ 3700 هكتار. يبلغ عدد الفلاحين الموسمين بـ 45 فلاح بنسبة 05%، أما عدد الفلاحين الدائمين 770 فلاح بنسبة 95%، بمجموع 815 فلاح بنسبة 100%.

نوعية الاستغلال.	مزارع الاستصلاح.	مزارع الاستفادة الفردية	مزارع عائلية.	المجموع.
عدد الفلاحين	140	195	462	815
المساحة. ه.	580	1245	1875	3700

- توزيع المزروعات:

الصف	المحاصيل الكبرى	الخضروات	الاشجار المثمرة	المجموع
المساحة ب: ه	3616	46	38	2700

- المنتوجات الفلاحية والحيوانية:

تتمثل المنتوجات الرئيسية في المحاصيل الكبيرة من القمح والشعير الموجه اساسا للثروة الحيوانية من اغنام وابقار. الخضروات والاشجار المثمرة كالمشماش والتفاح والخوخ والسفرجل والعنب والبرقوق والاجاس واللوز. وما يميز المنطقة في السنوات الأخيرة خصوصا مع الدعم الفلاحي واستصلاح الاراضي الفلاحية وزراعة بعض الزراعات كالبطاطا كانتاج محلي للاستهلاك المحلي فهي في اكتفاء ذاتي وملبية لأمنها الغذائي، وكذا للتصدير خارج البلدية وهي مهن امتهنها سكان المنطقة من الفلاحين القادمين من ولاية المعسكر وتاخمرت والمتخصصين في زراعة هذا النوع من المزروعات. هذا بالإضافة الى زراعة الطماطم والفاصوليا والجزر والبقول والبصل والثوم والفلفل واليقطين والدلاع والبطيخ.

- الانتاج الحيواني:

نوع الحيوانات.	السلالة.	العدد.
الأبقار الممتازة.	اسود+ابيض.	17
الأبقار المهجنة.	محلي + ممتاز.	51
الأبقار المحلية.	محلي.	379
الأغنام.	محلي.	34605
الماعز.	محلي.	2187
الإبل.	محلي.	07
الخيل.	العدد.	120

(1) - معلومات صادرة مكتب الاحصاء والتخطيط، تقرير اداري، بلدية وادي مرة، سنة 2010.

توضح المعطيات الاحصائية التي تبين تعداد الاراضي الفلاحية البور والصالحة للفلاحة، وطبيعة المنتوجات الفلاحية والحيوانية، وتعداد السكان المزاولون للنشاط الفلاحي والرعوي، أن البلدية فلاحية رعوية أكثر منها خدماتية أو صناعية.

- التجارة والخدمات الادارية: بالاضافة الى عمل اغلب السكان في المجال الزراعي والرعوي، فإن البعض منهم يشتغلون في الوظائف الادارية في المؤسسات الخدماتية كمقر البلدية ومقر الدائرة، والبريد والمؤسسات التربوية المتواجدة بالمركز الحضري للقرية، أو بمديني آفلو والاغواط، وبحكم قرب المسافة بين قرية وادي مرة وبين مدينة آفلو وتوفر أساليب التنقل والمواصلات، فإن السكان يشهدون حركة دائمة ومستمرة للمدينتين في شكل رحلات يومية سواء بهدف البحث عن الوظائف، أو العمل بالمؤسسات العمومية والخاصة المتواجدة بالمدينتين. كما يشتغل شباب شيوخ وكهول القرية بالتجارة في المواشي التي تسهرون على تربيتها في الحقول الفلاحية والتجارة بها في الاسواق الاسبوعية بالمنطقة، اما الشباب فيشتغل في التجارة بمحلات التغذية العامة. والباقي منهم في حالة من البطالة والسعي نحو الحصول على منهن ووظائف لكسب الاجر مقابل العمل.

6- البنية الاجتماعية:

تشكل الارض أو الاقليم الذي يمثل قاعدة النشاط والامتداد والانتشار لسكان المجتمع المحلي عنصراً أساسياً، ولهذا لا بد من التعرف على طبيعة هذه الارض من حيث الحجم ودرحة الخصوبة، ونوع التربة والمناخ، والمصادر الطبيعية. وهذا ما عرّفناه. وتعمل الدوافع والحاجات والمطالب بأنواعها البيولوجية والاجتماعية والثقافية دوراً حيوياً في التعرف على طابع المجتمع المحلي، ولهذا لا بد لنا من ابراز أثر ما هو اجتماعي وثقافي، وأثره في القيم والمعايير والاهداف.

يبدو أن البنية الاجتماعية لوادي مرة بنية اجتماعية متجانسة، تعيش في مسق ونظام اجتماعي في تكامل وانسجام تامين، وبما أن البلدية متشكلة من بنية قبلية واحدة وهي قبيلة أولا علي بن عمر، فالسكان يعيشون في وئام ومصالحة وانسجام وتضامن، وتوافق، في نمط من العلاقات الاولية والبسيطة، وعلاقات قرابة وجوار، بالرغم من تقسيم المجال العمراني الى "دواوير" أي تقسيم المجال على حسب الفرق المكونة للعرش، بحيث كل فرقة تكون لها وتتج لها مجال عمراني في حي ومجال اجتماعي. كما وقد يبدو على طبيعة السكان أنهم سكان منظمون وثقافتهم هي مزيج بين الثقافة التقليدية والحديثة سواء منها المادية (وما يتمثله فيها من الادوات والملابس، والمباني، ووسائل النقل...) واللامادية او ما يطلق عليه القطاع الاجتماعي للثقافة اذ يشمل مفهوم المجتمع على جانبين اساسيين هما (البنية الاجتماعية التي تمثلها العلاقات الاجتماعية المنظمة والثابتة نسبياً بين أفراد المجتمع المحلي الريفي، والجانب الثقافي الممثل في أسس تلك العلاقات والقواعد التي تقوم عليها) وفي مكونات فكرية كاللهجة والفن والتخطيط، وأنماط السلوك في العادات والتقاليد، والآمال والمشاعر،... الخ.

ومن الملاحظ كذلك أن سكان القرية يتميزون ويكتسبون ثقافة حضرية حديثة وخاصة منها اساليب تنظيم الجماعة، واستخدامهم لأساليب اتصال ومواصلات حديثة، وهذا ما يتجلى في سمات الشخصية وعلاقاتها، والنظام الاجتماعي، وكيفية مباشرة الوظائف، والمعتقدات، والمعايير التي تحكم الفكر وتوجه السلوكات والافعال الاجتماعية

السكان الأصليون بوادي مرة هم أولاد علي بن عمر، وهم أقدم سكان جبل لعمور، بحيث تذكر الروايات أن أولاد علي بن عمر ولقمامته هم من سلالة واحدة، لكن يصعب الجزم إن قلنا أن أولاد علي بن عمر ولقمامته هم "سنجاس" القبيلة البربرية التي ذابت وسط المجتمع الدخيل وهي قبيلة العمور الهلالية النازحين من الشرق العربي. تتكون البلدية والقرية من عرش واحد وهو عرش اولاد علي بن عمر، وان هذا العرش يتكون من سبعة فرق هي: لغزارة، أولاد الناصر، أولاد الصديق، اولاد بوضياف، أولاد عيسى، العوامر، الدواغر. كما توجد عائلات من قبائل أخرى كأولاد فريجة، والسعيدية.⁽¹⁾

(1) - الزبير بن عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 17: يبين تركيبة مجلس بلدية وادي مرة.

الرقم	الصفة.	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	إ. القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1963	ثانوي.	معلم.	أولاد عيسى.	FLN	/
02	النائب الأول.	1963	ثانوي.	معلم.	أولاد الناصر.	FNA	/
03	النائب الثاني.	1966	ثانوي.	موظف.	لعزارة.	FLN	/
04	عضو.	1943	ب. مستوى.	مهنة حرة.	أولاد الصديق.	FLN	مستقيل. كان رئيس للمجلس وقيل بالعضوية.
05	عضو.	1951	جامعي.	موظف.	أولاد بوضياف.	FLN	/
06	عضو.	1969	جامعي.	موظف.	أولاد عيسى.	RND	/
07	عضو.	1964	ثانوي.	معلم.	أولاد الناصر.	RND	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع تنظيمي بيروقراطي . صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: إن طبيعة ومضمون الصراع في المجلس هو صراع المصالح بين كامل أعضاء المجلس وبين كامل التشكلات السياسية الحزبية. ولكن هذه كلها عبارة عن وسيلة لخدمة المصالح الخاصة ودخول كل منتخب بإستراتيجية خاصة به للوصول إلى السلطة واتخاذ إستراتيجية هجومية وأخرى دفاعية للحفاظ على مركزه.

الحالة 1: استقالة الرئيس بعد مرور عامين من تشكيل المجلس، نظراً لأنه وجد عراقيل وضغوطات وصدامات مع منتخبيه والأعضاء. بسبب أن كل شخص وله مصالح يتبغى تحقيقها على حساب التنظيم البيروقراطي، وحاولوا سواء ممن ينتمون إلى الحزب نفسه وإلى أحزاب أخرى أو ينتهجوا استراتيجيات وضغوطات حتى يحققوا أهدافهم (مساومات ومفاوضات وأتباع سياسة الخذ والهات) عدم الموافقة على المشاريع والصفقات العمومية وتعطيل المشاريع وعرقلتها حتى يتم تلبية المطالب الشخصية. وعلماً بأن الرئيس المستقيل سبق له وأن تنصب في رئاسة المجلس في العهدة السابقة وسير أمور البلدية كما ينبغي ولأعضاء لم يوافقوه لأنه لا يعمل أو يعرقل قراراتهم بل ولأمور ذاتية وشخصية حدثت خلافات فمن جهة الرئيس حاول إتباع استراتيجيات وقائية للدفاع، ومن جهة أخرى حاول بعض الأطراف الضغط عليه بعدة وسائل وطرق، لكن في الأخير قرر الاستقالة من المنصب تماماً لكي يتخلص من الضغوطات التي عليه. ولكن لم يستقل من المجلس نهائياً بل وأصبح عضو ضمن القائمة وخلفه أو نصب النائب الأول من fln والنائب الثاني من fna. قصداً لكي لا تحدث خلافات حول السلطة ومن يتولى السلطة والنيابة بالهيئة التنفيذية .

ومما هو ملاحظ ميدانياً أن البلدية تشهد تنمية كبيرة في مختلف المجالات سواء في تعبيد الطرقات وفعالية التخطيط العمراني والتنظيم الحضري وتوفير الوسائل والخدمات الترفيهية والعلاجية الصحية والتعليمية والنظافة ونظام تقسيم السكنات الاجتماعية بالحصص وإنما يدل هذا على ان المشاريع التنموية غير معرقة ومجمدة وتسير بصفة عادية بالبلدية. لكن الصراع عليها يكون حين ظهورها وأثناء فتح الأظرفة والصفقات والمزايدات والمناقصات على المشاريع والتي تكون بين المنتخبين لا بين رجال الأعمال علماً بأن أغلبية الأعضاء هم عبارة عن مسيرين لمؤسسات خاصة ومقاولات. لذلك تحدث الصراعات على هذا النحو بين من يتحصل على المشروع ومن يعفى منه بحيث تحدث مساومات ومزايدات وتحالفات وبالتالي موافقات حول من يأخذ الحصة.

3-2- مدة الصراع: ظهرت الصراعات منذ الانتخابات وبداية من تشكيل المجلس حول من يملك اللجنة التنفيذية بالرغم من حصول جبهة التحرير الوطني على الأغلبية الساحقة ولكن المطالبة من أطراف أخرى المشاركة في السلطة ومنح الأحقية في ترأس النيابة وظهرت الصراعات بصفة كبيرة. ودامت الخلافات بين الرئيس والأعضاء حول ما ذكر سابقاً حتى مرور سنتين من تشكيل المجلس أين استقال الرئيس من منصبه كرئيس له ورضي بالعضوية فيه ونصب بنفسه الهيئة التنفيذية تحسباً لنشوب خلافات حول

السلطة أو بعد تقلد السلطة بين طبائع الأفراد المكونين للهيئة التنفيذية كالتقارب في الأفكار والتقارب في الرؤى والتصورات والمصالح...

2-4- أطراف الصراع: من أطراف الصراع بين كل أعضاء المجلس بحيث تكسرت فكرة الحزبية بالمجلس إلا القليل ولا توجد القبلية لان المجال العمراني لوادي مرة يتكون من قبيلة واحدة هي قبيلة أولاد علي بن عمرة ولا وجود لانقسامات عائلية أو جهوية بل الولاء والعصبية الواحدة للقبيلة والانتماء له واجب وضروري. ومما هو معلوم وملاحظ أن من أطراف الصراع بين الرئيس وبعض أعضاء المجلس حل بانسحاب الرئيس من مقعده وسلطته. أما حالياً فلم نلمس أي طبيعة للصراع بين الأعضاء إلا في بعض الخلافات في التصورات والآراء والطموحات.

2-5- آليات حل الصراع: حل الصراع بصفة نسبية بعد استقالة الرئيس وتدخل رئيس الدائرة بصفة قانونية ولكن بعد استقالة الرئيس من منصبه كرئيس مجلس وليس استقالته من المجلس بحد ذاته عين الهيئة التنفيذية بصفته رئيس يتمتع بمكانة اجتماعية ومكانة بين أعضائه وحظوة وتقدير نظراً للخبرة التي يكتسبها واستمدها من خلال مشاركاته في تسيير المجالس البلدية وأيضا من كبر سنه بحيث أصبح عضو استشاري ونصب الهيئة التنفيذية بطريقة هي ان لا يخلف عنه خلافات وصراعات من شأنها أن تتوقف عجلة التنمية بالبلدية بعده.

4- الحالة الرابعة: بلدية سيدي بوزيد:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الإداري والجغرافي:

تعد بلدية سيدي بوزيد إحدى بلديات ولاية الاغواط التي انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 بحيث كانت تابعة إداريا لبلدية آفلو اثر سياسة تقريب الإدارة من المواطن، وهي حاليا تابعة لدائرة آفلو. تبعد عن مقر الولاية بـ 130 كلم وعن مقر دائرة آفلو بـ 31 كلم. يحدها من الشرق بلدية الادريسية بولاية الجلفة، ومن الغرب بلدية آفلو، من الشمال بلدية قلته سيدي سعد والبيضاء، ومن الجنوب بلدية وادي مرة. تقدر مساحتها بـ 860 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالياً بـ: 6810 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 2493 نسمة بالقرية. أما تعداد السكان بالقرية التابعة لها 1299 نسمة. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرى 55.68%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 3018 ، بعدد الذكور 3468 نسمة وعدد الاناث 3342 نسمة. وبنسبة كثافة سكانية 7.92 نسمة في الكلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 6622 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 3188 يد نشطة بما نسبته 48.14%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 2583 يد شغالة بما نسبته 81.02%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 605 بطال، بما نسبته 18.98% (1).

3- السكن ونمط العمران:

تبدوا طبيعة العمران بالقرية بأنه عمران تقليدي وبسيط في شكل سكنات اجتماعية شعبية، تستعمل من قبل اصحابها من أجل السكن والمأوى، ويفتحون فيها محلات تجارية لتجارة المواد الغذائية. هذا بالاضافة الى الشقق والسكنات الاجتماعية والريفية المقدمة من طرف الدولة، في شكل احياء سكنية، وعلى حواشي القرية تجدد تجمعات سكنية متناثرة في وسط بساتين ومروج

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

حضراء. كما أن من الملاحظ أن هناك بعض السكنات الهشة "القصديرية" وهذه الاخيرة تبدو بأنها ملك للسكان المستقرين حديثاً بالقرية ذوي الاصول الريفية والبدوية، والقوم البدو الرحل بحيث تراهم يخصصون على حواشي منازلهم الهشية حضائر لتربية الحيوانات الاليفية. وفي الطريق الى سيدي بوزيد يُشاهد عدد من الوحدات السكانية المتناثرة هنا وهناك، في شكل بدواة متنقلة "الخيمة"، أو بدواة شبه المستقرة "سكنات هشة".

4- المؤسسات والمنشآت الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: تتوفر البلدية على أربعة مدارس ابتدائية تتوزع بين مقر البلدية وقرية الشكالة وقرية عين السخونة اثنان منها بقرية سيدي بوزيد.

التعليم المتوسط: توجد واحد بقرية سيدي بوزيد وأخرى بقرية الشكالة.

التعليم الثانوي: لا تتوفر القرية على ثانوية، فالتلاميذ يتوجهون الى مدينة أفلو لمزاولة دراستهم.

- التكوين المهني: يوجد بالقرية ملحقة للتكوين المهني تابعة لبلدية آفلو

- الثقافة والرياضة: يوجد بالقرية دار للشباب مع مكتبة بلدية، وقاعة متعددة الخدمات والنشاطات بالقرية، بالاضافة الى ملعب جوارى.

- البريد: توجد قاعة بريد بسيدي بوزيد وفرع بقرية الشكالة. ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: وتتوفر القرية على عيادة متعددة الخدمات، مركز صحي بقرية الشكالة.

- المؤسسات الدينية: يوجد مسجد بقرية سيدي بوزيد، وثاني بقرية الشكالة، وثالث بقرية عين السخونة. أما المدارس القرآنية فتوجد واحدة فقط بمقر البلدية.

- ومن المؤسسات الخدمانية تتوفر القرية على قباضة للضرائب وحزينة بلدية بالاضافة الى تعاونية فلاحية.

- الامن: توجد بالقرية فرقة للدرك الوطني ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالقرية عشرة دكاكين للتجارة بالتجزئة، بالاضافة الى مطعم ومقهى.

5- النشاط الاقتصادي:

- الفلاحة: تتميز المنطقة بمساحاتها الفلاحة الشاسعة نظرا لأنها متموقعة في السهول ومنطقة سهبية صالحة للزراعة وما ساعدها في ذلك طبيعة المناخ الممطر شتاءً. تتميز البلدية بتوفر على كثير من المحيطات الفلاحية هي: محيط الشبور، والمقطع، ومحيط السخونة، العبادلية، ومحيط الشكالة الذي يقدر ب 200 هكتار بعدد المستفيدين من دعم الاستصلاح الفلاحي بأكثر من 40 مستفيد. ومحيط الجدر ب 200 هكتار بعدد المستفيدين من دعم الاستصلاح الفلاحي بأكثر من 32 مستفيد، ومحيط أم الطواجين بجوالي 701 هكتار بعدد المستفيدين 15 مستفيد. ومحيط الرزيقة ب 150 هكتار بعدد المستفيدين 16 مستفيد. ومحيط لمصايف ب 120 هكتار بعدد 20 مستفيد.

وهي عبارة عن مساحات فلاحية مقسمة بين فلاحي المنطقة حسب مساحة الأرض الفلاحية، بحيث يقدر عدد المواطنين الذين ينشطون ويمارسون النشاط الفلاحي ب 3728 فلاح. وهي النسبة الكبيرة. ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ب 4800 هكتار أما الأراضي المستصلحة بجوالي 153 هكتار. تنتج هذه المساحات منتوجات فلاحية كالخضر والفواكه والقمح والشعير الموسمية وغير الموسمية.

- الرعي وتربية المواشي: وبما أنها مساحة فلاحية فهي تعتبر بدورها منطقة رعوية نظرا لتوفر الكلاً للمواشي والإنتاج الحيواني المتوفر من القمح والشعير والخرطال والقصصمة و..الخ. بحيث تقدر المساحة المحمية بـ 10.000 هكتار أما المساحة الغابية بـ 10579، أما الأراضي الرعوية فتقدر بـ 42125 هكتار. موزعة على محيطات رعوية هي المحيط الرعوي الجلال الغربي والمحيط الرعوي الجلال الشرقي. ويبلغ عدد رؤوس الأغنام بـ 15500 رأس، وعدد رؤوس الماعز، 1600 رأس، أما الأبقار فيبلغ 960 رأس، أما الجمال فتقدر بـ 50 جمل.⁽¹⁾

- التجارة والخدمات: ونتيجة لتنوع الأنشطة الاقتصادية من فلاحية وتربية المواشي، وتطور الأنشطة المحيطة بالزراعة، ودخول أنشطة جديدة لم تكن موجودة من قبل، ظهور فئات وأنماط عمالة جديدة داخل القرية، فقد أدى تنوع النشاط الاقتصادي بالقرية على الرغم من أن النشاط الزراعي مازال هو النشاط الرئيس لمعظم سكان المنطقة، أدى إلى ظهور فئات متنوعة من العمالة وخاصة منهم فئة الشباب المتعلم، تقوم بأنماط مختلفة من الأنشطة والوظائف، بل والمزاوجة بينها، وهي العمل في المحلات التجارية، والمؤسسات العمومية والخاصة ومؤسسات نقل المسافرين، والمهمل الحرفية، والتجارة، والعمل في مدينة آفلوا في الوظائف الحكومية.

6- البنية الاجتماعية:

كغيرها من المجتمعات القروية الريفية، فقريّة سيدي بوزيد بحكم طابعها الايكولوجي والبيئي، وبحكم طبيعتها الاجتماعية والثقافية، والمتشكلة من عدة بني قبلية وعائلية، فالبنى المكونة للمجال الاجتماعي للقرية تعيش في وئام وانسجام كاملين، وتتضح علاقات القرابة، والنمط السائد هو النمط العائلي، بحكم انتماء الافراد الى العائلة الكبيرة، وليس ولائهم بعصبية للقبيلة والانتماء لها. يتمثل شكل العلاقات الاجتماعية بأنها بسيطة وثانوية، الا في الافراد المتعلمين وذوي الاستهلاك الثقافي العالي، الذين يحاولون الانسلاخ من القيم العائلية والقبلية، والتقاليد والعادات والاعراف المحلية. فمن المؤشرات على كلامنا أن سكان المنطقة في تلاحمهم وتعاونهم مازالوا ينظمون وعدة جدهم سيدي بوزيد في كل سنة، ويقومون بالطعم أو "المعروف" في احتفالات وفانطازيا شعبية في فصل الربيع. هذا بالاضافة الى تمسكهم بالعادات والتقاليد الشعبية التقليدية، والرجوع الى الاصل والحديث عن الثورة التحريرية. يقطن ببلدية سيدي بوزيد عرش البوازيد وهو من أصول سكان المنطقة، ويتعايش معهم عرش أولاد زيري أو أولاد النظري، وعرش الشكالة بقرية الشكالة وعرش العبادلية. وهذه العروش بدورها تنقسم إلى فروع ودواوير.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 18: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية سيدي بوزيد.

الرقم.	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القلبي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1967	ثانوي.	موظف.	البوازيد.	AHD54	/
02	النائب الأول.	1971	جامعي.	دون مهنة.	أولاد الزيري.	HMS	/
03	النائب الثاني.	1962	جامعي.	معلم.	الشكالة.	RND	/
04	عضو.	1966	ثانوي.	موظف.	البوازيد.	AHD54	/
05	عضو.	1971	ثانوي.	موظف.	البوازيد.	FNA	/
06	عضو.	1966	ثانوي.	موظف.	البوازيد.	INDEP	/
07	عضو.	1957	متوسط.	موظف.	الشكالة.	PT	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع : صراع عصبية قبلية وجهوية . استراتيجيات وهويات فردية.

(1) - معلومات صادرة عن مكتب الارشيف ، تقرير عرض حال البلدية ، بلدية سيدي بوزيد ، سنة 2010.

2-2- مضمون الصراع: نجد طبيعتين للصراع في الهيئة المنتخبة تتمثل في صراع جهوي عصبي قبلي، منطلق من استراتيجيات فردية، وهذا ما نحاول عرضه وتحليله في الحالات التالية:

– الحالة 1: إذا أمعنا النظر في التقرير السابق طرحه والمتعلق ببندة عن بلدية سيدي بوزيد والمقارنة بين التركيبة الاجتماعية والقبائل المكونة للبلدية، وبين تركيبة المجلس يتضح لنا أن وكأن المجلس لم يؤسس وفق انتخابات محلية، بل شكل وتم تقسيم السلطات والعضوية فيه على حسب القبائل المكونة للبلدية، بحيث تحصل البوازيد على الرئاسة والنيابة الأولى ولأولاد الزيري، أما النيابة الثالثة فللعضو من قبيلة الشكالة من قرية الشكالة. وهذا ما كان حقيقةً متجسداً واقعياً وميدانياً أين أثبتت الملاحظات الميدانية والمقابلات الاستطلاعية والرئيسية صحة التخمين والعلاقة بين شكل الهيئة والمجتمع.

هذا الواقع الذي أدى بدوره إلى تولد صراع قبلي بين الهويات الجماعية المشكلة للمجتمع وللمجلس كان أثره التعصب للانتماء القبلي والعمل من اجله وله، وإذا نظرنا إلى المجتمع نجد تعدد هوياتي وتعصب كبير للقبيلة وإذا نظرنا إلى الهيئة نجد أن كل عضو في منصبه الذي تحصل عليه من خلال قبيلته التي رشحته للانتخابات وانتخبته من اجل الوصول إلى السلطة وإلى الرئاسة بالدرجة الأولى، وبما أن البوازيد هم القبيلة الغالبة عدداً وملكاً بالبلدية فهي القبيلة التي تستولي على رئاسة المجلس ولعدة عهديات متتالية، ويبدو الصراع بجلاء في العقلية والتعصب القبلي ويتضح في تسيير المجلس وخاصة بين الأعضاء المكونين للهيئة التنفيذية في اجتماع الدورات العادية وغير العادية والمتعلقة بمخططات ومشاريع البلدية القصيرة وبعيدة المدى كمشاريع السكن الاجتماعي والسكن التجزئي والبناء الريفي وبما أن كل طرف يطالب بتخصيص حصة للقرية التي ينتمي إليها التي يستقر بها قرابته وبني عمه من صلة الرحم والتي انتخبت عليه كقرية سيدي بوزيد وقرية الشكالة وقرية عين السخونة كحدوث نوع من الصراع حول الموافقة من عدمها على إنشاء تجزئة للسكنات الاجتماعية بقرية الشكالة وعين السخونة، وكذلك هو الحال بالنسبة للبناء الريفي كالمطالبة بتقديم أكبر عدد ممكن للفلاحين والمواطنين من قرية الشكالة من طرف النائب الثاني والمطالبة بالهيكل الرياضية والثقافية كالمدرسة والمركب الرياضي فتح المناصب المالية والفرع البلدي وقاعة للمطالعة والمطالبة بتزويد القرينتين بالغاز الطبيعي والكهرباء الريفية التي تفتقر إليها المواطنين الساكنين بالقرينتين. وكذلك القضايا المتعلقة بدعم الاستصلاح الفلاحي المخصصة للفلاحين. ودعم تربية المواشي المخصصة للمواطنين والدعم بالأعلاف بأنواعها للمواشي.

تبدو هذه المطالب وكأنها عادية ولكنها تحمل في طياتها صراع خفي بل وينتج عنها صراع بين الأطراف بين المطالب وغير الموافق عليها وبين من يريد تحقيق أكبر قدر من المطالب في حين حرمان الأطراف منها خاصة إذا لم يتم الموافقة والمصادقة على المشاريع من قبل المجلس ومداولاته خاصة إذا كانت هذه عبارة عن اقتراحات والمطالبة بتحقيقها. وفي كل الحالات يتم الموافقة والمصادقة على بعض مشاريع التي تخص البلدية ككل وخاصة التي تخص سيدي بوزيد لان جل مشاريع موجهة للمركز لان المجلس به أربعة أعضاء من البوازيد من أصل سبعة أعضاء وفي حين عدم موافقة باقي الأعضاء يضيف الرئيس صوته إلى جانب أفراد قبيلته من اجل اكتمال نصاب الأغلبية لتمرير المشروع والموافقة عليه، وهذه الحادثة من شأنها أن تنتج حزازيات وخلافات بين الأعضاء من الانتماءات القبيلة الأخرى.

لذلك أن كل فرد أثناء علاقاته وتفاعلاته مع باقي الأعضاء يكون فيه في وضع يستطيع فيه فرض إرادته بالرغم مما يجده من مقاومة فردية أو جماعية وبكل الطرق والوسائل ونعني بذلك أن الجماعة المحددة من الأفراد تضع كل آو بعض الأوامر الفرعية المحددة التي تأتي الفرد أو مصدر معين هذا الصراع والذي يتولد عنه صراع فردي واستراتيجيات فردية وتحالفات جماعية من اجل تحقيق المصالح الخاصة وجلب القوة والمكانة.

– الحالة 2: حرمان بعض المنتخبين من المعلومة هي من أسباب التفوق على الأطراف الأخرى مثلاً الصراع بين حاملي الشهادات العليا ومعدوميها، أو بين من لهم مستوى تعليمي عالي ومستوى تعليمي متوسط. وبين من يتمتع بالخبرة المهنية ومن لا يتمتع بها وخاصة في مجال المجالس. هذا الأخير والمستوى التعليمي المتوسط الذي يحاول بكل الطرق أن يجلبوا المعلومات عنهم وهذا بالفعل

يعطي للعضو الشعور بالتفوق الذي يحقق له التوازن في رهانات القوة والمكانة دخل المجلس والعكس كذلك مثله. وبذلك يسعى إلى التصادم مع الأكبر منه سناً والمتحصل على المستوى التعليمي العالي والخبرة ليسهل عليه السيطرة على من دونه من اجل الشعور بالأمن. وكذلك كما هو الحال بالهيئة المنتخبة للمجلس البلدي لسيدي بوزيد من خلال ما تبينه تركيبة المجلس أعلاه أين هناك مستويين من له مستوى جامعي وبدوره يحكم زمام السلطة من الرئيس ونائبيه، والباقي من لهم مستوى تعليمي متوسط وثنائي ومنعدي الخبرة في المجال، بحيث أن ذوي المستوى التعليمي العالي بالإضافة إلى السلطة التي يتمتعون بها وتمدهم بالقوة والمكانة داخل التنظيم يكون لهم كلمة مسموعة ورأي صائب ولهم أثر كبير أما الباقي فيكونون تابعين لهم بدون إسداء المشورة أو المراقبة أو المحاسبة ومجاراتهم في أعمالهم وقراراتهم.

وهذا الصراع بين المستويات التعليمية ومستويات الخبرة من عدمها وهذا يتضح بجلاء في الاجتماعات المتعلقة بتسيير المالية المحلية والنفقات والإيرادات وتسديد فواتير البلدية الخاصة بالإدارات العمومية كفواتير الكهرباء والمياه، وإعداد الفواتير والحسابات المالية لها، والتسيير المالي السنوي لميزانية البلدية بحيث تحدث صراعات بين المستويين الأول يسيطر وتمسك بزمام التسيير وعلى القرارات والتسيير الخاص والثاني يوافق وبدون تعليق وبدون إبداء لوجهة النظر وعدم تقديم مشورته في هذا المجال لأنهم لا يملكون المعرفة العلمية والتكنيكات التسييرية لذلك.

2-3- أطراف الصراع: بما أن الهيئة المنتخبة بما نوعين من الصراع القبلي وصراع بين الاستراتيجيات الفردية فإن الأول يكون بين الأفراد المنتمين إلى هويات جماعية متعددة ومشكلة للمجتمع ومتجسدة بالهيئة، كالأطراف من قبيلة البوازيد وقبيلة الشكالة وقبيلة أولاد زيري. أما طبيعة الصراع الاستراتيجي فيكون بين الأعضاء من لديهم المستوى التعليمي العالي والذين يسيطرون على السلطة والهيئة التنفيذية من الرئيس ونائبيه على الرغم من أنهم من انتماءات قبيلة متعددة، وبين من لهم المستوى التعليمي المتوسط ويفتقرون إلى الخبرة التسييرية في مجال المجالس.

2-4- مدة الصراع: قلنا أن الصراعات بدأت ببداية تشكيل المجلس حول تقسيم المهام والسلطات، ليس في صراع تنظيمي بيروقراطي، وإنما في طبيعة لصراع جهوي عصبي قبلي ومصالح جماعية وفردية، بحيث بدأت المنافسات النزيهة في الانتخابات، وحين تنصيب المجلس تحولت هاته المنافسات الى صراعات حادة وشديدة كاد المجلس أن ينسد من جرائها، وهي التناحرات بين الاعضاء المنتمين لهويات قبلية وانتماءات جهوية بين البوازيد أي القرية الام، والقرى التابعة لها كقبيلة الشكالة وغيرها، حول من سراس المجلس ومن يتقلد النيابة الاولى والثانية، بالرغم من أن قانون البلدية هو الفاصل في هذا، الا أنه نظراً لنقص الوعي لدى المنتخبين بقانون المجالس، وكذا حملهم لرواسب من ثقافة تقليدية مبنية على أساس قرابي، ولا وجود لعقلانية تنظيمية، هذه الظروف وغيرها كثير سببت صراعات بداية، وتوالت الصراعات واستمرت وزادت في شدتها، حينما تكون المجلس وترتبت أمور، بحيث أن الحزائيات بقيت مستمرة، خاصة اذا علمنا أن الافراد بدؤوا يبنون في استراتيجيات فردية وتحالفية بين من لهم صلة الدم والقربا، أو من لهم نفس التفكير، ونفس الاهداف والمصالح، والتي تدور حول تقسيم الاستثمارات والمشاريع وخاصة منها الدعم الفلاحي، وتوزيع الاراضي الفلاحية على السكان وتقسيم السكنات الاجتماعية، بحيث أن هذه التوزيعات لم تكن على أساس من يستحقها، بل على أساس تقسيم قبلي، وخاصة اذا علمنا أن كل عضو داخل الهيئة يوصف بأنه الممثل الاول لقبيلته أو جهته التي ينتمي اليها. ودامت مدة الصراع بداية من تشكيل المجلس الى غاية ظهور بعض الحلول والآليات والاستراتيجيات التسييرية، والتي نذكرها في العنصر الموالي.

2-5- آليات حل الصراع: من بين الآليات والحلول التي اتخذها اطراف العملية الصراعية، اي بين كل الاعضاء باختلاف هوياتهم وانتماءاتهم، هو المفاوضات والتي تمت في شكل سياسية الزبونية (خذ وهات) أي كانت المشاريع الموزعة على سكان القرية والبلدية على العموم تتم على أساس القبائل والفرق المكونة للبلدية، أي على أساس الحصص، بحيث ان كل عضو يأخذ حصة من الوظائف والسكنات الاجتماعية وغيرها، ويقوم هو بدوره بتوزيعها على بني عمومته ومعارفه. وهذه الظاهرة من الصراع شهدناها في

معظم المجالس المحلية المنتخبة والمتواجدة في كل المجالات العمرانية على العموم. وبالإضافة الى هذه يتم أثناء المداولات والاجتماعية الدورية التي تتم كل ثلاثة أشهر بإحضار الممثلين للقرى والقبائل، واعيان القرى، ليشهدو طبيعة التقسيمات، وبذلك فإن دخول بعض الاطراف من بعض القبائل، والتي كانت لها مكانة في حل الصراع أو اذا شئنا القول التخفيف من حدته.

5- الحالة الخامسة: بلدية تاويالة:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الإداري والجغرافي:

تقع تاويالة بشمال غرب ولاية الأغواط على بعد 152 كلم، يحدها من الشرق كل من بلدية سبفاق والغيشة، ومن الغرب بلديتي سيدي سليمان وسيدي طيفور بولاية البيض، ومن الشمال بلدية بريدة، أما من الجنوب بلدية تاجرونة. لم تفقد تاويالة موقعها الإستراتيجي الهام حيث كانت تتموقع بالحمور القديم الهام الذي يربط التل بالصحراء، والذي يرتاده بدو المنطقة كثيراً. وتتميز بموقعها بسفح جبل العمور في موقع غائر "منخفض" بالنسبة لمحيطها المتكون من سلاسل جبلية. انبثقت كغيرها من بلديات الولاية في التقسيم البلدي لسنة 1984، بحيث تعتبر من أقدم بلديات الولاية أصلاً وفصلاً نظراً للمواقع الأثرية التي تزخر بها بداية من عهد البربر إلى العرب الهلاليين الفاتحين، وانما تشتهر بقصر تاويالة الأثري. وبما أن البلدية متأصلة في التاريخ فإن السكان يبدو عليهم سمات الحضرية والمركز الحضري منذ زمن بالمدينة. أي أنهم نشأوا في أحضان الحضارة أو في القرية لا في احضان البوادي والصحاري وعلى الترحال ورعاية الماشية. بل منذ عهدهم القديم مستقرين في المركز الحضري لذلك تبدو عليهم سمات الثقافة الحضرية في المعاملات والسلوكات والطابع العام للقرية. تقدر مساحتها بـ 255 كلم².

2- السكان والشغل:

تقدر مساحة البلدية بـ : 255 كلم². يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 3284 نسمة حسب احصائيات سنة 2009. بتعداد 2791 نسمة بالقرية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 84.99%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 493، بعدد الذكور 1608 نسمة وعدد الاناث 1676 نسمة. بنسبة كثافة سكانية 12.88% نسمة في الكلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 6444 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 1435 يد نشطة بما نسبته 22.27%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 1206 يد شغالة بما نسبته 84.04%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 229 بطال، بما نسبته 15.96% (1).

3- السكن ونمط العمران:

تقع تاويالة في منخفض ارضي بعد منحرجات جبلية وعرة، بحيث تظهر من بعيد القرية في تخطيطها وشكل بناءها، فالقرية بحكم اصلها القديم النشأة فهي قرية حضارية، نستطيع تقسيمها الى قسمين أو مظهرين الاول الذي يظهر في تلك الجهة القديمة من القرية والتي بها مجموعة كبيرة من البساتين الكثيفة ووسط البساتين تتواجد السكنات الشعبية بالمحاذات مع القصر القديم والثاني الذي يظهر في تلك الابنية الحديثة النشأة والمتمثلة في السكنات الشعبية والعمارات والثقق السكنية الموزعة من قبل الدولة، وبها الادارات الخدمائية من بلدية ومؤسسة المياه والبريد وغيرها من المؤسسات. وفي الغالب القرية متوسطة الحجم وتجدر الاشارة الى أن شبكة نقل المسافرين منعدمة نظراً للمساكل الوعرة المؤدية للقرية لذلك تنعدم فيها وسائل النقل الا في بعض سيارات الاجرة أو كما يقال له بالمصطلح المحلي "الكلونديستان".

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

4- المؤسسات والمنشآت الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: توجد بها ثلاث مدارس ابتدائية، اثنان منها بالمركز الحضري وأخرى بقرية الحضرة على بعد 05 كلم. التعليم المتوسط: توجد متوسطتان بالقرية.

التعليم الثانوي: لا تتوفر القرية على ثانوية، فالتلاميذ يتوجهون الى دائرة بريدة لمزاولة دراستهم.

- التكوين المهني: يوجد بالقرية ملحقة للتكوين المهني تابعة لبلدية آفلو

- الثقافة والرياضة: تتوفر القرية على ملحقة للتكوين المهني تابعة لمركز بريدة، ونادي رياضي في مركب رياضي جوارى.

- البريد: توجد قاعة بريد بسيدي بوزيد وفرع بقرية الشكالة. ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: وتتوفر القرية على عيادة متعددة الخدمات، مركز صحي بقرية الشكالة.

- المؤسسات الدينية: يوجد بالقرية أربعة مساجد، واحد منها بقرية الحضرة. كما توجد مدرسة قرآنية واحدة.

- ومن المؤسسات الخدمية تتوفر القرية على قبضة للضرائب وحزينة بلدية بالاضافة الى تعاونية فلاحية.

- الامن: يوجد بالقرية فرقة للدرك الوطني بالاضافة إلى ثكنة عسكرية ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالقرية خمسة عشرة محلاً للتجارة بالتجزئة، بالاضافة الى مقهى.

- كما تتوفر على كل الضروريات وكل المرافق العمومية والخدمات من غاز المدينة والكهرباء والهاتف وينعدم للنقل الريفي والحضري الرابط بينها وبين القرى والمداشر ومدينة آفلو.

5- النشاط الاقتصادي:

- الفلاحة: تعتبر البلدية ذات طابع ريفي فلاحي وهذا ما يتضح حسب تقسيم السكان حسب المهن والنشاطات بحيث تبلغ نسبة ال 70% من السكان ممن ينشط في مجال الفلاحة وزراعة البساتين بالقرية، وتربية المواشي، ونسبة 20% في القطاع العام والخدمات الإدارية، وما نسبته ال 10% فيتوزعون الى حواص يمتنون التجارة والحرف و والباقي منهم في البطالة.. الخ.

تقدر مساحة البساتين بتاويالة مقر ب 120 هكتار و 30 هكتار بقرية الحضرة. أما المساحة المشجرة فتبلغ 350 هكتار. اغلبها الأشجار المثمرة والفواكه بأنواعها كالبرقوق والتين والعنب والأحاص والتفاح والمشمش و... الخ.

أما فيما يخص تعداد رؤوس الماشية من الأغنام والماعز بعدد 3500 رأس، و 350 من الأبقار.

وتعتبر أراضيها جبلية وصغرية غير صالحة على العموم للفلاحة والرعي بحيث تقدر نسبة الأراضي حسب المساحة الإجمالية: 40% أراضي صالحة للفلاحة و 60% أراضي جبلية وحصبية وصخرية.⁽¹⁾

- التجارة والخدمات الادارية: كما يشتغل اغلبية سكان القرية في المؤسسات العمومية والخاصة سواء التي هي بالقرية ام بمدينة آفلو، في المؤسسات الخدمية والادارية، كمقر البلدية، والمؤسسات التعليمية، والامنية والخدمات الاخرى، بالاضافة الى اشتغالهم بالتجارة والمهن الحرفية البسيطة.

6 - البنية الاجتماعية:

ذكرنا فيما سبق أن القرية قديمة وذات طبيعة حضرية نظراً لاستقرار السكان بالقرية منذ القديم، فبفعل استقرار السكان بما منذ القديم ادى الى تحضرهم، بالاضافة الى ارتباطهم الوثيق بالعالم الخارجي المادي منه والمعنوي، كل هذه التغيرات الحادثة المظاهر الحاصلة، ادت الى اتصاف سكان المنطقة بسمات الثقافة الحضرية والحديثة، وتجرتنا هذه الحالة الى الحديث ليس على ثقافة بدوية

(1) - مقابلة مع علي زيتوني ، الكاتب العام ، تقرير لحالة البلدية ، بلدية تاويالة ، سنة 2010.

ولا على ثقافة ريفية بل على ثقافة حضرية داخل قرية ريفية. واستقرنا هذه المظاهر من خلال مؤشرات ميدانية من خلال مستوى الاستهلاك الثقافي، وسلوكيات الافراد والجماعات، وكذا طرق الحديث والضيافة وطرز اللباس وغيرها كثير من المؤشرات الدالة على حياة الحداثة. فنحن لا نعني بهذا أنها مدينة حديثة كسائر المدن الحديثة، بل نقصد هنا بعض المظاهر فقط. فمن الملاحظ كذلك أن هناك نمط من علاقات الود والمحبة بين السكان، في علاقات أولية مبنية أما على أساس قرابي أو على أساس الجوار، أو على أساس الصداقة أو على أساس الزمالة في الغالب. وأن النمط القرابي السائد بالقرية هو النمط العائلي في نمط من العائلة الممتدة، أي السكن في عائلة تتكون من الجد والجددة والابناء وأولادهم في مسكن واحد ويتعدى ذلك الحديث عن نمط عائلي في الالقباب والاسماء الدالة على الحياة العائلية، بحيث أن توجيه الفرد الغريب الى وجهته يكون على حسب اسم العائلة وليس على حسب القبيلة التي ينتمي اليها.

لا شك أن التركيبة المتنوعة والمتجانسة لسكان تاويالة الأوائل تدل على مبدأ قابلية الغير، والتعاون والتبادل بين أفراد البلدة، الأمر الذي جعل منها مقصداً للسكن من كل الأصقاع للإستقرار بها، وبسبب تأسيسها على مبدأ قبلي أو تحالف عرشي، كانت تاويالة ولا زالت أم القصور لجبال لعمور، لا شك أن هذا جعلها تستقطب قبائل شتى.

أولاد الساسي بالجهة الشرقية بالبلدة وأولاد التركي بالجهة الغربية للقصر وهذا التقسيم منذ تأسيس القصر إلى عصرنا هذا. وهذا بالإضافة إلى بعض العائلات المتفرعة من العروش ك: الحمازة ، النواصر ، العمور ، اولاد زيري ، البوازيد، بالإضافة الى عائلات سكنت البلدية منذ وقت ووافدة من ولايات مجاورة مثل: البعداشية، أولاد بلقاسم، الخراشبية، الخياطية، اولاد شعيب المخادمية، وتوات، سعدي، تيمي، توامدية، الفرخ، الصيد، عسيلة، شيخاوي، مذبوح، القروذ، قرياص، العثمانية، الحميدات الدحمانية، بني مايدة... الخ. (1)

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 19: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية تاويالة.

الرقم	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة
01	الرئيس.	1958	ابتدائي.	مقاول.	أولاد الساسي.	FLN	/
02	النائب الأول.	1971	ثانوي.	فلاح.	أولاد تركي.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1968	جامعي.	معلم.	أولاد الساسي.	FLN	/
04	عضو.	1958	ثانوي.	معلم.	أولاد الساسي.	HMS	/
05	عضو.	1959	ثانوي.	معلم.	أولاد الساسي.	RND	/
06	عضو.	1961	متوسط.	مقاول.	أولاد زيري.	RND	/
07	عضو.	1976	ثانوي.	موظف.	أولاد زيري.	FNA	/

2- دراسة حالة الصراع:

1-2- طبيعة الصراع: صراع بيروقراطي . صراع استراتيجيات فردية.

2-2- مضمون الصراع:

يكاد لا نجد حالة من الصراع بالمجلس المشكل من عدة تكتلات حزبية ومن عدة انتماءات عرشية بحيث لا نجد صراع طبيعته قبلي، نظرا لكون القرية كما تم توضيحه سابقا في التقرير تعتبر وتتميز بأنها ذات ثقافة حضرية نظرا لاستقرار السكان بها منذ نشأتها الأولى ولا وجود لنزوح ريفي أو بدوي بها إلا في بعض الحالات الشاذة وخير دليل على كلامنا مشاركة النائب الثاني من عرش أولاد تركي في حزب fln مع نظيره عرش أولاد الساسي وتبدو التحالفات ملاحظة من خلال الجدول وكذا من خلال الملاحظات الميدانية

(1) - الزبير بن عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

ميدان الدراسة لبحثنا أين التناسق والانسجام والتوافق بين أعضاء الهيئة التنفيذية النسبي وبين باقي الأعضاء وحتى وان يظهر هناك تقسيم حزبي لكنه لا يظهر هذا التقسيم بالمجلس فما الأحزاب إلا وسيلة للوصول إلى السلطة وبصفة قانونية. وهذا نتيجة صفة القبول والمحبة بين العرشين من أولاد الساسي وأولاد التركي القاطنين مع بعضهم البعض ولمدة من الزمن بحيث لا تصير بينهم خلافات ولا صراعات عرقية أو حول الأرض فكل عرش إلا وله نصيبه من الأرض والبساتين وحتى القرية مقسمة إلى نصفين اثنين. فما دام كذلك فإن الصراع في الهيئة لا يظهر بعوامل العصبية القبلية ولا على أساس الانتماء الجهوي أو القرابي، وإنما هو صراع مصدره التنظيم البيروقراطي من بناء للسلطة وتقسيم المهام والوظائف، أو بلغة باللغة الادارية "المقاعد" أو "المناصب"، كما ان الصراعات بين الاعضاء تتمحور حول طبيعة المشاركة في اتخاذ القرار من عدمه، وفي السلطة التي تكون عند حائزها ليست بيروقراطية أو ديمقراطية وإنما تكنوقراطية ديكتاتورية متسلطة وتدور السلطة في هذا المجلس على رئاسة المجلس والهيئة التنفيذية بها، فوجدنا أن رئيس المجلس يعتقد بحصوله على السلطة أنه رئيس للمجلس ولا أحد يمارس معه هذه السلطة لا نائب ولا عضو، بل هو الكل في الكل. ان هذه الطبيعة لبناء السلطة من شأنها أن تتولد عنها خلافات حول بين الاعضاء والرئيس، وخاصة عندما يصل الامر باتخاذ قرارات فردية وشخصية، أو من خلال التحالف مع الاعضاء من نفس الحزب السياسي وهي جبهة التحرير الوطني الحائزة على الرئاسة والهيئة التنفيذية، ونحن نتحدث هنا عن الصراع الذي يكون بين الرئيس ونائبه، وبين باقي الاعضاء، أما الصراع الاستراتيجي الفردي فيكون بين كل اعضاء المجلس باختلاف انتماءاتهم حتى ولو كانوا من نفس العقلية والهوية السياسية الواحدة.

الصراع الذي يظهر بالمجلس هو صراع هويات فردية والذي ينتج من تصادم الاستراتيجيات الفردية للأفراد المشكلين للمجلس وهذا بدوره يظهر بصفة غير واضحة إلا في بعض المعلومات الصادرة عن بعض الأعضاء أثناء المقابلات والتي تمت جمعها من الأعضاء ومن الأمانة العامة للبلدية وبعض الموظفين، أو بالأحرى استنباطها وقراءة مشهد الصراع وطبيعته والقراءة ما بين السطور . أن الأهداف والمصالح والغايات التي ترشح من اجلها الأعضاء تختلف من فرد لآخر وهذا حسب خصائص كل فرد وطبيعته وعقليته وذهنيته وكذا على حسب مكانته ومستواه الدراسي والخبرة المستمدة من مجال العمل والتوظيف. يجي تجدد أن من بين أهدافه خدمة التنظيم وخدمة الصالح العام وخدمة مواطني البلدية بدون تمييز ومن تجده يهدف إلى تحقيق طموحاته الشخصية والمتمثلة في الحصول على وظيفة التي يمنحها له المجلس وخاصة إذا تحصل على الرئاسة أو النيابة الأولى أو الثانية والتي ينجر عنها وعن السلطة القوة والنفوذ والسيطرة والكلمة المسموعة والمكانة داخل التنظيم وبالمجتمع وخاصة إذا علمنا أن النائب الأول ينشط في مجال الفلاحة وأغلبيتهم معلمين ومقاولين. وكذا من تجدد هدفه من المشاركة في التنظيم هي قضاء مصالحه الخاصة بواسطة السلطة التي يتحصل عليها وتحقيق المآرب التي تقدم من اجلها والتي تتفاوت من فرد لآخر، ومن تجدد من أجل استشارته في الأمر وفي أمور البلدية ويشارك الأفراد في الكلمة والمشاريع ويدلي برأيه من اجل المجتمع والجميع ويحقق بعض آراءه وتصورات عن كيفية تسيير القرية .

2-3- أطراف الصراع: لا يمكن لنا أن نقول بأن بالمجلس صراع شديد بين المصالح والأهداف الفردية بل هو صراع خفيف لا يظهر للعيان بوضوح، بحيث يمكننا استنباطه من خلال الملاحظات والمقابلات، والتي استنتجنا منها أن أطراف الصراع هي بين كل الأعضاء بين المصالح الخاصة لكل عضو مشارك وتعارض الأهداف والمصالح الخاصة والعامة والآراء من شأنه أن يحدث خلافات بين الأطراف. أو بين الكتل الحزبية، أو بين الاعضاء المنتمين الى نفس الحزب السياسي ليس كانتماء لهذا الحزب أو ذاك بل بهدف تمرير المشاريع من خلال التصويت بالاغلبية على المدولات والمصادقة عليها من طرف كل الاعضاء المتحالفين. وهذه الاستراتيجية التحالفية بنجدها في كل المجالس وهي أن الرئيس يأسس جماعة موالية له سواء من نفس الحزب السياسي أو من نفس الافكار أو العقلية، او بمن لهم أهداف ومصالح مشتركة، بهدف تمرير المشاريع التنموية، لان المداولات لا تمرر الا اذا كان ثلث المجلس مصادق

عليها بالامضاء من كل عضو، فإذا كانت الاغلبية ساحقة مُررت المشاريع، أما اذا كان عدد الراضين لها كثير فتوقف وتجمد الى حين اعادة النظر فيها أو شئى من هذا القبيل.

2-4- مدة الصراع: الصراع ظهر بداية في شكل تنافس على السلطة لأنه صراع مصالح والكل يطمح من اجل الوصول إلى السلطة والى الدرجات الأولى من الهيئة وبعد تنصيب المجلس بقيت آثار التنافس وتحولت إلى صراع مصالح وصراع استراتيجيات فردية ولا زالت الصراعات حتى نهاية العهدة الحالية.

2-5- آليات حل الصراع: مثل هذا الصراع لا يوجد له ولا آلية واحدة لحله لأنه صراع مضمّر وخفي ولا يمكن معرفته بسهولة إلا بعد عناء كبير لأنه صراع عقليات وتصادم الأفكار والذهنيات والمصالح والأهداف الخاصة للأفراد المشكلين للهيئة المنتخبة.

6- الحالة السادسة: بلدية سبّاق:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الاداري والجغرافي:

تقع بلدية سبّاق شمال ولاية الاغواط، تبعد عن مقر الولاية ب 124 كلم وعلى مقر دائرة آفلو ب 17 كلم. تقع وسط جبال العمور تقع على السفوح العلوية لجبل بين جبل قرن عريف و جبل سيدي عقبة المطل على آفلوا، على ارتفاع سطح البحر بحوالي 1504 م يحدها من الشمال بلدية قلثة سيدي سعد، ومن الشرق بلدية آفلو، ومن الغرب كل من بلدية بريدة وتاويالة، ومن الجنوب بلدية الغيشة. تبلغ مساحتها ب 391 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب: 5965 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 1840 نسمة بالقرية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 30.69%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البداوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 4156 بعدد الذكور 3065 نسمة، وعدد الاناث 2931 نسمة. بنسبة الكثافة السكانية 15.57% نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. يقدر تعداد الموارد البشرية ب 5830 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 2298 يد نشطة بما نسبته 39.42%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 1931 يد شغالة بما نسبته 84.03%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين ب 367 بطال، بما نسبته 15.97% (1).

3- السكن ونمط العمران:

من الملاحظ أن نمط العمران بالقرية هو مزيج بين العمران القديم والتقليدي والعمران الحديث، في طابع سكني وهياكل ومنشآت الدولة من مؤسسات خدمتية وادارية. تبدو اغلب السكنات بأنها سكنات شعبية منها ماهو قديم ومنها ما هو حديث وفي طور الانجاز. مع وجود عمارات وشقق حديثة النشأة. تتمثل السكنات العادية بالقرية في 268 مسكن، أما في قرية بوزرطالة فتقدر عدد السكنات ب 76 مسكناً، أما في التجمع السكني لسبّاق الغربي ف 81 مسكناً، أما بتجمع سبّاق الغربي فيبلغ عدد السكنات 40 مسكناً. أما فيما يخص تعداد السكنات الاجتماعية فهي تقدر ب 40 مسكناً، أما السكنات الريفية فيقدر عدد ب 350 مسكن ريفي. كما أن هناك نقص في التهيئة العمرانية بالقرية نظراً لعدم تعبيد الطرقات وتبليط الشوارع، الا في الشوارع الرئيسة. يقسم المجال العمراني على حسب الفرق المكونة لقبيلة العمور، بحيث يتضح أن كل فرقة تتموقع في حي سكني خاص بها. والطريق الى قرية سبّاق يُشاهد عديد من المداشر وانماط من الاسكان وهي غي الغالب بسيطة وبدوية وريفية.

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

4- المؤسسات والمنشآت الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: توجد بها اربعة مدارس ابتدائية.

التعليم المتوسط: توجد اكمالية واحدة بالقرية.

التعليم الثانوي: لا تتوفر القرية على ثانوية، فالتلاميذ توجهون الى مدينة آفلو لمزاولة دراستهم.

يقدر عدد التمدرسين بالبلدية بحوالي 726 متمدرس ومتمدرسة، أما عدد الاميين فيبلغ عددهم ب 2192 أمة وأمية.

- التكوين المهني: يوجد بالقرية ملحقة للتكوين المهني تابعة لبلدية آفلو، يتكون بها أكثر من خمسين متربصة.

- الثقافة والرياضة: تتوفر القرية على مركز ثقافي، ودار للشباب، ومركز رياضي.

- البريد: يوجد مكتب بريدي، ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: تتوفر القرية على مركز صحي، وقاعة علاج في كل من قرية سبفاق الغربي، وبوزرطالة، وتادمامة.

- المؤسسات الدينية: يوجد بالقرية أربعة مساجد، ومدرستين قرآنيتين يتابع بها التعليم الدين الاسلامي حوالي خمسة وستون متعلماً.

- ومن المؤسسات الخدمانية تتوفر القرية على قبضة للضرائب وحزينة بلدية بالاضافة الى التعاونية فلاحية وجمعيات الموالة.

- الامن: يوجد بالقرية فرقة للدرك الوطني بالاضافة إلى ثكنة عسكرية، ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالقرية خمسة عشرة محلاً للتجارة بالتجزئة (مكتبة، محلات مواد غذائية، قاعة لعب وخدمة الهاتف النقال) بالاضافة الى مقهى.

- كما تتوفر على كل الضروريات وكل المرافق العمومية والخدمات من غاز المدينة والكهرباء والهاتف.

5- النشاط الاقتصادي:⁽¹⁾

- الفلاحة: ينشط أغلبية سكان البلدية في النشاط الاقتصادي الزراعي، وتربية الحيوانات من اغنام وابقار وماعز. بحيث تشكل الدخل الرئيس للعائلات الريفية سواء المقيمة على تراب البلدية أو بقرية سبفاق، فقد وجد أن تقسيم الاراضي الزراعية يكون وفق تقسيم تركيبي الاجتماعية للقبيلة، بمعنى أن اغلب العائلات والذين يقطنون بمركز البلدية يكسبون اراضي زراعية ورعوية يقومون باستصلاحها وزراعة المحاصيل الاستهلاكية والتسويقية، مع تربية المواشي. وتمثل الجداول الآتية توزيع المساحات والانتاج الفلاحي والرعوي.

- توزيع المساحات الفلاحية:

المساحة	مساحة الأراضي الإجمالية بالهكتار.	مساحة الأراضي الفلاحية.	المزروعة.	المستغلة.	مساحة الأراضي غير المنتجة.	الأرضي السهبية.	الحلفاء.	المساحة المتبقية.
سبفاق.	38500	5000	6000	15000	16000	5500	6500	19000

- توزيع المنتجات الفلاحية:

الانتاج الفلاحي.	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
سبفاق	1500	250	4250

- توزيع الإنتاج الحيواني:

رؤوس الماشية.	الأبقار	الأغنام	الماعز	الخيل
سبفاق.	1555	32064	7628	120

(1) - معلومات صادرة عن مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية، خريطة المنشآت والهياكل القاعدية، بلدية سبفاق، سنة 2010.

- التجارة والخدمات الادارية: بالإضافة الى هذا الذي ذكر يشغل كالعادة سكان المنطقة في المحلات التجارية وتجارة التجزئة، والمتاجرة بالمواشي في السوق الاسبوعي، بالإضافة الى عمل النساء الماكثات بالبيت الى العمل في الصناعة التقليدية من صناعة الزراي التقليدية، هذا وينشط الباقي من السكان في المؤسسات العمومية والخاصة سواء التي بالقرية أو بمقر الدائرة مدينة آفلو، وخاصة منهم فئة الشباب، والباقي يعيش في حالة كد وبطالة قاهرة.

6- البنية الاجتماعية:

تشكل البنية الاجتماعية لبلدية سبفاق وقراها من تركيبة اجتماعية واحدة متمثلة في قبيلة العمور الهلالية التي تعيش في نظام قبلي ونسق اجتماعي متكامل، ويظهر شكل للعلاقات الاولية والبسيطة غير المنفعية وغير المصلحية بين أفراد المجتمع الا في المجال التنظيمي والاستراتيجي لافراد التنظيمات البيروقراطية. ويوجد نمط اجتماعي في نمط العائلة الممتدة التقليدية.

سكان سبفاق من قبيلة لعمور الهلالية التي سكنت جبل راشد قديما الذي كان ملك للبربر. اندمجوا مع بني راشد البرابرة السكان الأصليين للجبل. ينحدر من عمور أولاد ميمون الشراقة وأولاد ميمون الغرابة. وسكان سبفاق هم من أولاد ميمون الغرابة الذين يتفرعون إلى 11 دوار هم: أولاد دخيل، أولاد رباب، أولاد زيري، الحمامرة، القصاورة، الفرشيش، العثامنة، وينتمي إلى العمور أولاد داود، أولاد عدة، أولاد فرحات، أولاد سعد.⁽¹⁾

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 20: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية سبفاق.

الرقم.	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1970	جامعي.	أجير شركة خاصة.	أولاد سعد.	RND	/
02	النائب الأول.	1950	ثانوي.	دون مهنة.	العمور. أولاد دخيل.	RND	/
03	النائب الثاني.	1965	ثانوي.	معلم.	العمور. أولاد داود.	RND	/
04	عضو.	1974	متوسط.	دون مهنة.	أولاد عدة.	RND	/
05	عضو.	1971	جامعي.	مهنة حرة.	العمور. القصاورة.	FNA	/
06	عضو.	1980	متوسط.	مقاول.	العمور. القصاورة.	FNA	توقيف.
07	عضو.	1971	ثانوي.	موظف.	العمور. أولاد دخيل.	FLN	/

2- دراسة حالة الصراع:

1-2- طبيعة الصراع: صراع عصبية قبلية وهويات عائلية. صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: إن المجال العمراني لبلدية سبفاق بدوي شبه ريفي وان المجال مكون من هوية جماعية واحدة ألا وهي قبيلة العمور والتي تنقسم الى 11 دوار كما هو معلوم سابقا. إلا أننا نجد لها مشكلة تقريبا داخل الهيئة، والشيء الذي يميز القبيلة أن كل دوار يقطن بجي محدد أو قرية وليس هناك اختلاط وهناك ولاء كبير للدوار. لذلك تم تشكيل المجلس من خلال التركيبة العائلية بالمجتمع. وتتحد طبيعتين للصراع بالهيئة نحللها في الحالات التالية:

- الحالة 1: يظهر صراع عائلي بين الدواوير القبيلة أو بين المنتخبين الناطقين باسم كل دوار، كل منتخب يهدف إلى تحقيق أكبر الامتيازات للدوار الذي ينتمي إليه والذي صوت عليه أثناء الانتخابات خصوصاً ومن الملاحظ أن مستوى الاستهلاك التعليمي والثقافي ضعيف لدى أفراد وجماعات المجتمع المحلي، لذلك أثناء اجتماعات المجلس ومداولاته تحدث خلافات كبيرة بين الأفراد المكونين لهويات عائلية حتى وان كانوا من نفس الحزب السياسي الواحد لان وظيفة الحزب غائبة ولا مكان لها.

(1) - الزبير بن عون ، نفس المرجع السابق ، ص 55.

وكما هو مبين في الجدول أعلاه أن الانتماء العرشي لأعضاء المجلس كلهم من قبيلة العمور عدا الرئيس وعضو آخر هذا ما أدى إلى ظهور صراعات بين الأعضاء المنتمين إلى قبيلة العمور والرئيس من أولاد سعد بسبب اعتقاد السكان أن أصل سكان المنطقة هم العمور ولهم الحق في التسيير لشؤونهم بخاصة ولا احد يتدخل في تسييرهم كما هو حادث بالمجلس فهم غير موفقين على ترأس فرد ليس من القبيلة. ولأن هذا الأخير يهملش المواطنين من العمور ويرفه ويخدم مصالح الدوار الذي ينتمي إليه وكذا الجهة التي انتخبته.

كما تحدث الخلافات حول تقسيم أو توزيع السكن الاجتماعي والريفي وترميم السكنات والدعم السكني. فكل عضو يطالب بتقديم أكبر حصة للدوار الذي ينتمي إليه والمتحدث باسمه. ففي بعض الأحيان تجمد قائمة السكنات الاجتماعية وتعطل وكذا أثناء تقسيم قفة رمضان وتوزيع الوظائف والأعمال بمقر البلدية كل عضو يطالب بإدماج المقربين منه لتعزيز مركزه ومعاونة أفراد دواره. كما تحدث خلافات حول الدعم الفلاحي ودعم الموالين خارج المركز الحضري يسعى كل منتخب لجلب أكبر الامتيازات وحرمان غيره منها ومن خلال أن كل عضو يسعى لأجله ولأجل دواره تحدث صدامات وبالتالي تحدث صراعات دائمة ومستمرة.

- الحالة 2: حين القيام بمقابلات مفتوحة مع بعض المنتخبين والإداريين تبين لنا أن من عوامل الصراع هي ذهنيات الأفراد وعقلياتهم " كل عضو وثقافته التقليدية والحديثة وثقافته التسييرية التي يستمدتها من مستواه التعليمي ومستوى استهلاكه الثقافي وخبرته، ومحاولة كل طرف فرض رأيه وعقليته وتصوراته ومقترحاته لذلك من خلال تصادم الأفكار والمنطلقات والأهداف الخاصة بالمشاركة بالمجلس. يتولد عن ذلك الصراع. كما من خلال المقابلات تبين أن من عوامل وأسباب الصراع قانون المجالس بحذ ذاته كعدم فهم الرئيس لصلاحياته كرئيس لمجلس وليس رئيس الأفراد، وعدم فهم واستيعاب المنتخب للقانون وتداخل الصلاحيات ولا وجود لتقسيم العمل. وان قانون الانتخابات وقانون البلدية وقانون المجالس هي من الأسباب الرئيسية لظهور الصراعات وهذا يبقى من تخصص الإدارة والقانون الإداري في دراسته وتحليله. وتوجد حالة ظاهرة للعيان وهي توقيف عضو بالمجلس كما هو مبين أعلاه بالجدول في قضية كان سببها عدم فهم العضو لقانون المجالس وقانون البلدية ولا يدري وظيفته واصلا ما سبب ترشحه للمجلس فمن ضمن الأفكار والمفاهيم التي كان يحسبها في المجلس ونظرته إليه انه وسيلة فقط لقضاء المصالح الخاصة والأهداف الشخصية وان كان على حساب التنظيم وان كان يسير عكس التيار وفيما لا يسمح به القانون العمومي فتم توقيفه لسبب سلب أموال عمومية وبدعوى عدم أحقيته أصلا في العضوية بالمجلس إذا علمنا أنه يملك شركة أو مؤسسة خاصة "مقاوم" كانت سبباً في توقيفه لأنه كان يطالب دوماً بالمشاريع بصفة قانونية وغير قانونية والتوائية وأخطبوطية بالتحايل على أفراد وأعضاء المجلس وخصوصاً اذا علمنا انه من الفئة العمرية الدنياً نظراً لصغر سنه بالنسبة لمجلس البلدي لسبقاق أو لكل المجلس الشعبية المنتخبة لولاية الاغواط. ولا يملك الخبرة والكفاءة والفعالية للتسيير .

2-3- أطراف الصراع: يحدث الصراع داخل المجلس بين أعضاء المجلس بالكامل لان كل عضو ممثل للعرش أو الدوار الذي ينتمي إليه فنجد نوع من الصراع بين الأعضاء من عرش العمور والعضو من دوار أولاد سعد وكذا بين الأعضاء من قبيلة العمور بحيث أن كل عضو يمثل دوار.. والمجلس مفكك لأفراد وليس فيه كلمة واحدة أو توافق كلي وكامل بل كل منتخب ومصالحه الخاصة بذاته ومصالحه الخاصة بفرقة. ويتدخل أطراف أخرى من خارج المجلس كأعيان الدواوير وبعض الشخصيات البارزة ليصبح صراع بين بعض الأعضاء واعيا بعض الدواوير بالمجتمع المحلي.

2-4- مدة الصراع: في الحالة الأولى صراع قبلي وصراع عائلي صراع دائم ومستمر بدأ منذ تشكيل المجلس ولا ينتهي حتى نهاية العهدة الحالية. ففي بعض الحالات ضمن هذه الحالة أثناء تقسيم السكنات الاجتماعية تسوى بعض الخلافات حينها حين يظهر تفاهم وتقسيم السكنات بالتساوي بين أعضاء المجلس. وبما ان دراستنا تزامنت مع حلول شهر رمضان وتوزيع قفة رمضان شهدنا كما جاء على لسان عديد المنتخبين بعض الخلافات حول طريقة توزيع القفة بين الأعضاء وليس على أساس المحتاجين بالمجتمع بل على أساس الدواوير غالباً. أما الحالة الثانية والثالثة فالصراع فيها مستمر ومتواصل وليس له مدة محددة بل حتى نهاية العهدة الحالية ينتهي الصراع بانتهائها لأنه صراع عقليات وهويات فردية .

2-5- آليات الصراع: تحل بعض الصراعات بالتفاهم بين الأعضاء بعد التصادم حول مشروع معين، او حول توزيع امتياز معين. وان عديد الصراعات تبقى معلقة ولا يخرج بنتيجة ايجابية في حالها. فحين يتم التفاهم حول مشروع معين يحل الصراع ديناميكيا واليا، ويترتب عنه صراع آخر وبنوع آخر حسب الحالة وحسب الظرف والمطالب. وتتدخل أعيان الدواوير وشيوخ القبائل في بعض المشاريع المهمة لفك الصراع.

- استنتاج:

ان ما نستطيع استخلاصه من خلال عرض وتحليل للمعلومات والبيانات وتقارير الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة والمتواجدة في المجالات العمرانية الريفية، التي تتميز ببنية اجتماعية عائلية وعشائري، وهي (العسافية، بن ناصر بن شهرة، وادي مرة، سيدي بوزيد، تاويالة، سبقاق) بحيث وجدنا أن :

- لازالت البنى الاجتماعية القبلية التقليدية حاضرة في المجتمعات المحلية الريفية، ومسيطرة سيطرة كاملة على الحياة الاجتماعية والثقافية والتنظيمية. فقد ظهر أن الصراع في العديد من المجالس ك (بن ناصر بن شهرة، وسيدي بوزيد، وسبقاق) على أساس العامل القرابي والقبلي، أي من عوامله العصبية القبلية في التنظيم البيروقراطي، أي ان الاعضاء يأتو محملين بثقافة اجتماعية تقليدية خاصة، والتي يستندون عليها في تحديد سلوكياتهم، وتوجيه أفعالهم ومواقفهم، وتعاملهم مع التنظيم، كما يحملون معهم سلوكياتهم الشخصية التي تعبر عن سمات وخصائص مستمدة من الثقافة التقليدية، وفي اثناء تعاملهم ينتجون ثقافة جديدة هي نتاج تفاعل عدة عوامل منها الثقافة الاجتماعية، والثقافة التنظيمية، وطبيعة المهام والادوار.

- وجدنا في كل من مجلس (العسافية، وتاويالة) صراع منشأه التنظيم البيروقراطي، أي الصراع حول السلطة، وتقسيم المهام والوظائف، وفي طبيعة اتخاذ القرارات، ونمط جديد في الصراع بين السياسي والاداري، اي بين المنتخبين ورؤساء المصالح البلديو والكتاب العام في بلدية العسافية. كما استنتجنا أن جوهر الصراع هو السلطة وعلاقتها، وهو القرار الذي يؤدي الى الكثير من

التوتر والصراع، لانه عن طريق السلطة يمكن توجيه الامتيازات التي يتوفر عليها التنظيم، ومختلف المصالح التي يتصارع عليها الاعضاء، لذا فإن التوجه نحو الصراع او غيره يكون بناءً على توجه الهيئة التنفيذية نحو اشراك الاعضاء في المشاركة في السلطة، والمشورة، واتخاذ القرارات والاستفادة منها، أو نحو تهميشهم وتغافلهم وتحييدهم عن المشاركة في السلطة وقراراتها.

- كما وقد وجدنا أن كل المجالس المتواجدة في المجالات العمرانية الريفية، الصراعات منطلقة من الاستراتيجيات الفردية والجماعية التي ينتهجها الاعضاء لتكريس مواقف الكسب على حساب الطرف الآخر المتصارع معه وخسارته، أو لبلوغ الاهداف المسطرة مسبقاً من قبل الفرد أو الجماعة المتعاونة، ولتحقيق المصالح والمطالب المنادية بها، والتي تتمثل في الامتيازات والمشاريع التنموية والسكنات الاجتماعية والريفية والدعم الفلاحي ودعم الموالاة، بحيث ظهر أن الاستراتيجيات التحالفية بين الاعضاء المنتمين لجهة معينة أو قرية تابعة للبلدية، أو المنتمين الى عصبية قبلية أو عشائرية أو عائلية، يقيمها الاعضاء قصداً كاستراتيجيات هجومية واخرى دفاعية. بحيث تشكل الجماعة المتحالفة وتكتل لاحداث ضغط على الجماعة المقابلة لها، أو على الجهة صاحبة القرار (الرئيس والهيئة التنفيذية)، أو تشكل للدفاع عن نفسها أمام الضغوط التي تمارس عليها من كل جانب، وتشكل ككيان يبحث عن الحياة، ويدافع عن مصالحه، من خلال التمسك بالمنصب والاستمرار فيه وحب البقاء. ويعتبر الصراع عاملاً إما مهدداً لحياة الجماعة المتحالفة، واما عاملاً هاماً لاعادة انتاجها وبعثها من جديد، وهذا يتوقف على نجاحها أو فشلها في العملية الصراعية.

ثالثاً: المجالات العمرانية شبه الحضري:

تقول فرضيتنا في هذا الجانب أنه: " كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية متواجدة في مجال عمراني يتميز ببنية اجتماعية اسرية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع الانتماء إلى الهوية السياسية داخل الهيئات، يتولد عن هذا صراع سياسي منشأه التعددية الحزبية". وقد جعلت فرضيتنا الثالثة طبيعة المجال العمراني بما فيه من طابع ونمط للعمران ووكذا شكل للبنية الاجتماعية الاسرية، ونمط للعلاقات الاجتماعية، التي يتخفف فيها الانتماء الى الهوية الجماعية، ويرتفع فيها الانتماء الى الهوية السياسية، كمتغيرات مستقلة، تؤثر في تأثيراً كبيراً في تولد طبيعة من الصراع تبدو أنها التعددية الحزبية. وهذا ما سنحجب عليه في العنصر التالي، ونتحقق من خلاله على صدق الفرضية أو نسعى الى نفيها.

1- الحالة الاولى: بلدية الخنق:

اولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع بلدية الخنق بمحاذاة مدينة الاغواط على بعد 15 كلم، يجدها من الشرق بلدية بن ناصر بن شهرة، ومن الغرب بلدية الحويطة، ومن الشمال بلدية الاغواط، أما من الجنوب فبلدية حاسي الرمل وتاجرونة. انبثقت من خلال التقسيم الاداري للبلاد لسنة 1984. تقدر مساحة البلدية ب: 3830 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب: 11964 نسمة حسب احصائيات سنة 2009. بتعداد 9667 نسمة بالقرية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 80.80%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البداوية المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 2297، بعدد الذكور 6265 نسمة وعدد الاناث 5699 نسمة. بنسبة كثافة سكانية 3.12% نسمة في الكلومتر المربع الواحد. يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 11634 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 2353 يد نشطة بما نسبته 20.23%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 1950 يد شغالة بما نسبته 82.87%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 409 بطال، بما نسبته 17.13% (1).

3- السكن ونمط العمران:

يبدو نمط العمران والسكن بالمركز الحضري للحنق بأنه متكون من بنايات سكنية واخرى حكومية، تتمثل الاولى في مجملها بأنها عبارة عن سكنات شعبية وذاتية تستعمل للسكن والاستقرار، اما المنشآت والهيكل الادارية فتوجد كمقر البلدية والبريد والمواصلات، والعيادة متعددة الخدمات، والمساجد والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات. تظهر القرية في شكل متوسط الحجم نظراً لكون حجم السكان، وان هناك عدد كبير من سكان الولاية لديهم سكنات جاهزة بالقرية. كما أن القرية متموقعة بمحاذات وادي أم ساعد وتحيط بها عدد من البساتين والحدائق والمساحات الخضراء والرعية.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: توجد بها اربعة مدارس ابتدائية.

التعليم المتوسط: توجد اكماليتين بالمركز الحضري.

التعليم الثانوي: توجد ثانوية فالتلاميذ يتوجهون الى مدينة الاغواط لمتابعة دراستهم الثانوية.

- التكوين المهني: لا يوجد أي مركز للتكوين المهني، فالمتربصون يتوجهون الى مدينة الاغواط لمتابعة تكوينهم.

- الثقافة والرياضة: يتوفر المركز الحضري للقرية على مكتبة بلدية، ومركز ثقافي، ودار للشباب، وقاعة متعدد النشاطات، بالاضافة الى ملعب بلدي.

- البريد: يوجد مركز بريدي، ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: يتوفر المركز الحضري على عيادة متعددة الخدمات، وصيدليتين، بالاضافة الى بيطرية.

- المؤسسات الدينية: يوجد بالمركز الحضري ثلاث مساجد، ومدرسة قرآنية تابعة للمسجد.

- الامن: يوجد بالمركز الحضري فرقة للدرك الوطني، ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالمركز الحضري عدد كبير من المحال للتجارة بالتجزئة، ومكتبات، ومحلات التغذية العامة، وقاعة لعب ومحلات خدمة الهاتف النقال).

- كما تتوفر القرية على كل الضروريات وكل المرافق العمومية والخدمات من غاز المدينة والكهرباء والهاتف والمواصلات والنقل العمومي.

5- النشاط الاقتصادي: (1)

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

(1) - معلومة صادرة عن مكتب الفلاحة ، بلدية الحنق ، سنة 2010.

النشاط الاقتصادي الغالب بالبلدية بصفة عامة هو النشاط الرعوي وتربية المواشي، والزراعة الموسمية، نظراً لطبيعة الأرض السهبية والفلاحية، تقدر مساحة الاراض بـ 150 ألف هكتار، منها حوالي 17 ألف هكتار فلاحية، بحيث تقدر عدد الاراضي المستصلحة بـ 500 هكتار، متمثلة في 115 بستان، تنتج فيها بعض المنتجات الزراعية الموسمية كالحبوب والقمح والشعير والقليل من المنتجات الفلاحية كالحضر والفواكه بانواعها، أما عدد الاغنام فيقدر بـ 95 ألف رأس، وعدد الماعز بـ ثلاثة آلاف رأس. أما في المركز الحضري فإن بحكم القرية محاذية لمدينة الاغواط فإن أغلب السكان لهم علاقات اجتماعية واقتصادية وتجارية بالمدينة، بحيث أن اغلب سكان القرية موظفون بالمؤسسات العمومية والخاصة سواء التي بالقرية أو بمدينة الاغواط. كما يعمل البعض الآخر منهم في النقل الحضري والريفي والمواصلات، وفي مهنة التجارة بالتجزئة أو بالجملة، هذا بالإضافة الى العمل بالمؤسسات المقاولاتية بالقرية أو بالمدينة. كما أن الباقي من السكان يشتغلون بالمهن والرف اليدوية كالنجارة والحداة والطلاء وغيرها من المهن.

6- البنية الاجتماعية:

تبدو أن البنية الاجتماعية للمركز الحضري بالخنق بأنها لا زالت تقليدية، فالمجتمع شبه الحضري متشكل من عدة بني اجتماعية تقليدية بداية من القبيلة وتعددتها، ومروراً بالعشيرة، فالعائلة، ووبنية الاسرة. بحيث تتضح أن الروابط والعلاقات الاجتماعية بأنها تقليدية مبنية على الاساس القرابي والقبلي، بمعنى أن انتماء الافراد داخل القرية يكون على أساس الانتماء للجهة القرابية والقبيلة او العشيرة. وفي هذه الاشكال التقليدية تظهر انماط عديدة متمازجة بين الانماط التقليدية والحديثة، في شكل علاقات اجتماعية بسيطة وأولية وخاصة عند حاملي الثقافة التقليدية عند كبار السن، وفي علاقات رئيسة ومصالحية عند حاملي القيم الحداثية عند شباب القرية، كما تظهر الروابط الاجتماعية في شكلين الاول روابط اجتماعية مبنية على أساس التعاون والتضامن والاتحاد والتناصر بين افراد القبيلة أو العائلة الواحد، وروابط اجتماعية متفرقة نتيجة التباين بين الافراد والجماعات، خاصة اذا علمنا أن المركز الحضري تسكنه عائلات من نفس القرابة بالإضافة الى عائلات دخيلة قادمة من المدينة والقرى المجاورة للقرية.

تشمل التركيبة الاجتماعية للقرية عدة قبائل وعشائر وعائلات متفرعة، تسيطر وتهيمن عليها قبيلة كانت هي التي أسست القرية منذ القديم وهي قبيلة العباددة التي تنفرع الى (العاللشية، المهامية، الزعابرية، اولاد علي) ومع مرور الزمن انضم اليها عدد من القبائل والفرق من قبائل أخرى عن طريق المصاهرة، والعيش في ظل المجتمع الواحد والثقافة الواحدة في تعاون وتكامل اجتماعيين كالجوادات، وأولاد سيدي موسى. هذا بالإضافة الى وجود قبائل اخرى مستقرة بالقرية "بالجمال العمراني والبلدية بصفة عامة" نذكر منها أولاد صالح (الزناقحة) واولاد عطية، واولاد داود، وعائلات من فرقة أولاد زيان.⁽¹⁾

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 21: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الخنق.

الرقم	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء العرشي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1951	ثانوي.	موظف.	العبادة.	FLN	/
02	النائب الأول.	1969	جامعي.	موظف.	أولاد سيدي موسى.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1965	متوسط.	موظف.	جوادات.	FLN	/
04	عضو.	1981	ثانوي.	مهنة حرة.	العبادة.	MN	/
05	عضو.	1973	جامعي.	موظف.	العبادة.	HMS	/
06	عضو.	1947	ثانوي.	موظف.	العبادة.	RND	/
07	عضو.	1957	ثانوي.	موظف.	أولاد صالح.	FNA	/

2- دراسة حالة الصراع :

(1) - معلومة مستقاة من خلال مقابلة مع بعض شيوخ القرية، ومع من لهم اهتمام بمجال التاريخ والتركيبية الاجتماعية القبلية للبلدية. يوم 05 01 2011.

2-1- طبيعة الصراع: صراع عصبية قبلية . صراع عائلي بطابع الاستراتيجيات الفردية للأفراد.

2-2- مضمون الصراع: يغلب على البلدية طابع القبيلة العصبية وأن العرش المسيطر هو عرش العباددة وأولاد صالح، وأن التشكيلة الحالية المتكونة للمجلس أن أغلب اعضاء المجلس من عرش العباددة وأن هناك حالة من الصراع بين أسرتين في تولية السلطة بالبلدية أي أن الصراع دائم ومستمر ولا ينقطع .والبلدية يغلب عليها طابع تقليدي بدوي عصبي. وتتصح حالتين للصراع نوجزها في التقرير الموالي:

– الحالة 1: الصراع الغالب بين أعضاء المجلس ويظهر عليه انه صراع عائلي بين عائلتين من عرش العباددة صفران بحيث أن كل عائلة تسيطر على الحكم في عهددة ومنافستها من العائلة الثانية تتقلد سلطة المجلس لعهددة ثانية بحيث يكون التنافس شديد بالمجتمع حول من يرأس رئاسة المجلس ويقوم بتسيير أمور البلدية وتسيير المشاريع حسب الانتماء العرشي، وأن العائلة الحاكمة تسيطر على الحكم وعلى مشاريع البلدية وتسعى إلى تقديم الامتيازات والمشاريع لأفراد القرابة الواحدة وحرمان الأعضاء وكذا المواطنين الاخرين من هذه الامتيازات والتي تتمثل في توزيع السكنات الاجتماعية والوظائف والهياكل وقعة رمضان ودعم السكن الريفي ودعم ترميم البنائات والمساعدة في البناء الذاتي... الخ

– الحالة 2: ظهر صراع بين عضو منتخب يطالب بالنيابة الأولى أو الثانية في اللجان التنفيذية ويطالب بالسلطة ويحاول بشتى الطرق والمفاوضات للوصول إلى السلطة والنيابة بالطرق القانونية وغير القانونية، علما أن هناك رئيس و نائبين من نفس الحزب fln بالأغلبية الساحقة وللرئيس الحق في تقديم النيابة العضوية من نفس الحزب، لكن النائب و من حزب آخر طلب ويسعى إلى النيابة وأصبح لا يحضر الاجتماعات والمداولات بسبب عدم قبول طلبه غير العقلاني والقانوني. من جراء هذه الحالة تتابعت عنها خلافات بين المنتخبين حول من يطالب ومن ضده لأنه لا يملك الحق في النيابة وهذا على حسب تعداد الأصوات المتحصل عليها. كما وقد ظهر بعد تشكيل المجلس خلافات بين العضو من rnd وبين رئيس المجلس، بحيث لا يمضي العضو محاضر الاجتماعات والقرارات التي يقرها المجلس والمداولات، وذلك بفعل أنه يشك في حقيقة القرارات والمتمثلة في (المشاريع التنموية، الاعانات، الوظائف، انشاء الحميات الفلاحية، توزيع السكنات الاجتماعية والريفية... الخ) ولا يثق بالقرارات الصادرة عن المجلس لذلك يسعى الى عرقلة القرارات وعدم المصادقة عليه.

إحداث البلبلة وكشف الأوراق وإحداث إشاعات من قبل أعضاء المجلس الآخرين بسبب نزع السلطة من يد الحزب المهيمن على سلطة المجلس وسلطة الدولة بدعوى أنه حزب فاشل وأن التنمية بالبلدية متوقفة. وعدم المصادقة على قرارات المجلس وحتى وان الهيئة التنفيذية متشكلة من حزب واحد ويلزمه الأغلبية للمصادقة على مداولات المجلس ففي بعض المداولات لا يكتمل العدد للتصويت على القرارات فيحدث خلاف حول بعض المشاريع التي تتعلق بتسيير الحسابات المالية والصفقات العمومية والمشاريع التنموية التي يوجد من يوافق ومن يرفق الصفقة بسبب أو بدون سبب يذكر والمعارضة من اجل المعارضة.

وفي الغالب يظهر هناك صراع عصبي قبلي بين الاعضاء في شكل خفي، ومن مؤشرات ذلك أن المجلس واثناء المداولات لا توزع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التنموية على أساس تنظيمي ولا حزبي بل وعلى أساس شخصي بالخطابة، أي يقسم مثلا الدعم الفلاحي والسكنات الريفية ليس على أساس دراسة الملفات، وانما على أساس الفرق المكونة للقرية والتي يمثلها في الغالب عضو، وتوزع الوظائف الادارية على هذا الاساس، وكذلك المشاريع التنموية والتي لا تتم وفق الصفقات العمومية، بل تتم وفق التقسيم القبلي للمجال العمراني، بحيث كل عضو يأخذ حصته ونصيبه من الامتيازات والعروض الموجودة بالمجلس. وهذا من شأنه أن يتولد عنه صراعن وخاصة في حالة تهميش عضو من الاعضاء أو اهماله. لذلك من عوامل الصراع بالمجلس هي الاستراتيجيات والرهانات المتبعة من قبل اعضاء المجلس، واستخدام الولاء للقبيلة واستعمال نفوذها لقضاء مصالحه ومصالحها.

2-3- أطراف الصراع: صراع بين الهيئة التنفيذية المكونة من حزب و بين بقية الأعضاء الأولى يحاولون السيطرة و التمسك بالسلطة و الآخرين يحاولون أخذ السلطة عنهم بطرق قانونية و غير قانونية. وكذا الصراع بين أعضاء العائلتين بين العائلة التي تحكم

السلطة والعائلة الخاضعة لها والتي لا تملك القوة والسلطة لمجارات العائلة الحاكمة ويظهر صراع بين الأعضاء الناطقين باسم العائلات ويظهر انه صراع عائلي.

2-4- مدة الصراع: الصراع مستمر و متصاعد حتى نهاية العهدة الحالية، غياب بعض الأعضاء عن حضور المداولات. وهذا بسبب الخلافات القبلية والعائلية وعقليات الأفراد وتصوراتهم حول المشاركة ضمن الهيئة.

2-5- آليات حل الصراع: لا يوجد و لا وسيلة لحل الصراع القائم داخل المجلس، وهذا النوع والطبيعة من الصراع في الغالب لا يوجد له آلية لخله ولتسييره وإدارته لأنه صراع عقليات أفراد وصراع عائلي. أما فيما يخص الحالة الثانية من الصراع فحل الصراع بطريقة آلية وإرضاء العضو بالحال التي هو عليها وحين التنصيب على الطرق القانونية حل الصراع.

2- الحالة الثانية: بلدية قصر الحيران:

اولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع بلدية قصر الحيران جنوب شرق ولاية الأغواط، وتبعد عنها بحوالي 38 كلم. على الطريق الولائي رقم 03 المتفرع عن الطريق الوطني رقم 01. يحدها من الشرق بلدية سد رحال بولاية الجلفة، ومن الغرب بلدية الحنق وحاسي الرمل، ومن الشمال بلدية الأغواط وبلدية العسافية وسيدي مخلوف، أما من الجنوب حاسي الدلاعة وحاسي الرمل. انبثقت كبلدية من خلال التقسيم الإداري لسنة 1984، وهي تعتبر كرايع تجمع سكاني بالولاية من حيث الحجم والكثافة. يحيط بمقر البلدية عدة مداشر وهي: قابق، النبوقة، الرمضانية، أولاد الخليفة، ملكة، الراقوبة. تقدر مساحتها ب 1240 كلم². تبلغ مساحتها ب كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب: 24720 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 22362 نسمة بالقرية. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرية 90.47%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوة المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 2357، بعدد الذكور 12692 نسمة وعدد الاناث 12027 نسمة. بنسبة كثافة سكانية 19.94% نسمة في الكلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 24073 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 4200 يد نشطة بما نسبته 17.47%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 3422 يد شغالة بما نسبته 81.48%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 778 بطال، بما نسبته 18.52%⁽¹⁾.

3- السكن ونمط العمران:

هناك عدة انماط من السكن بالمركز الحضري لقصر الحيران، الاول يتمثل في البنايات السكنية في القصر القديم وتظهر في أنها سكنات قديمة، والنمط الثاني في السكنات الشعبية القديمة والحديثة منها، أما النمط الثالث فيتمثل في العمارات من طابق واحد والمقدمة للسكان من طرف الدولة كدعم للسكن بالمنطقة، أما النمط الرابع فيتمثل في المنشآت والهياكل الادارية والخدماتية التابعة للدولة والخواص.

4- المؤسسات والهياكل الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: توجد بها اربعة مدارس ابتدائية.

التعليم المتوسط: توجد اكماليتين بالمركز الحضري.

التعليم الثانوي: توجد ثانوية واحدة.

- التكوين المهني: يوجد بالمركز الحضري مركز للتكوين المهني، بالاضافة الى فرع من المعهد الوطني للتكوين والتسيير المهنيين.

- الثقافة والرياضة: يتوفر المركز الحضري للقرية على مكتبة بلدية، ومركز ثقافي، وبيت للشباب، وقاعة متعدد النشاطات، بالاضافة الى ملعب ومسبح بلدي.

- البريد: يوجد مكتب بريدي، ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: يتوفر المركز الحضري على عيادة متعددة الخدمات، وصيدليتين، بالاضافة الى بيطرية.

- المؤسسات الدينية: يوجد بالمركز الحضري ستة مساجد جاهزة بالاضافة للتي في طور الانجاز، وعدد كبير من المدارس القرآنية يتابع بها تعليم الدين الاسلامي من فقه وحديث وسيرة نبوية.

- ومن المؤسسات الخدماتية يتوفر عليها المركز الحضري قبضة للضرائب وحزينة بلدية بالاضافة الى التعاونية فلاحية وجمعيات الموالة.

- الامن: يوجد بالمركز الحضري فرقة للدرك الوطني بالاضافة إلى ثكنة عسكرية، ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالمركز الحضري عدد كبير من المحال للتجارة بالتجزئة وبالجملة (مكتبات، محلات التغذية العامة، قاعة لعب وخدمة الهاتف النقال وقاعات انترنت، مقاهي).

- كما تتوفر على كل الضروريات وكل المرافق العمومية والخدمات من غاز المدينة والكهرباء والهاتف والمواصلات والنقل العمومي.

5- النشاط الاقتصادي:

يوصف اقتصاد المجتمعات البدائية بأنه اقتصاد بدائي مختلط ومتكامل تجمع بين الرعي والزراعة والمناشط الموسمية التي تتحكم فيها الظروف المناخية. يعتمد سكان البلدية أساساً على التجارة والعمل في المؤسسات العمومية والتجارة بالتجزئة والتجارة بالجملة هذا بالاضافة الى التجارة بالمنتجات الزراعية والحيوانية.

تعتبر المنطقة خدماتية بالدرجة الاولى وفلاحية اكثر منها رعوية، تمتاز بسهول خصبة على ضفتي وادي مزي كسهل قابق وتاونزة، وحواسي الاطرش تبلغ المساحة الفلاحية بـ 105088 هكتار.⁽¹⁾ وأن بعض السكان يزاولون نشاط الفلاحة المعاشية

⁽¹⁾ - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

والتجارية، كما يمارسون تربية المواشي بالإضافة الى انتاج الاعلاف والحبوب الجافة والخضر. ونظرا للظروف الطبيعية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها المنطقة من الجفاف وشح الارض الفلاحية عن الانتاج بالكمية والكيفية التي كانت تنتجها منطقة تاونزة التابعة لبلدية قصر الحيران. وتغيير طبيعة الانشطة الزراعية بالانشطة التجارية وتربية المواشي والمتاجرة بها وتربية الخيول بمطقة تاونزة. بحيث حدث تحضر للريف وللمناطق المبعثرة والهامشية للمركز الحضري.

كما أن الاغلبية من السكان وخاصة منهم الشباب ينشطون في التجارة في المحلات التجارية، والمهن الحرفية كالنجارة والحدادة والسباكة وبعض المهن الأخرى. وأن البعض الآخر يعملون في المؤسسات العمومية ومقاولات البناء بالمركز الحضري أو بمدينة الاغواط، ويعملون في الوظائف الادارية والخدمات بالمدينة.

6- البنية الاجتماعية:

بحكم ارتباط المركز الحضري لقصر الحيران بالعالم الخارجي وبمدينة الاغواط وبالمدين المجاورة لها، وارتباطها خارجياً مع تطور وسائل وأساليب الاتصال والاعلام، ووسائل المواصلات الحديثة. فقد حدثت تغيرات ملحوظة في النظام الاجتماعي وفي شكل البنى الاجتماعية، ونمط العلاقات الاجتماعية. بحيث تظهر علامات وسمات للتحضر والحياة الحضري بالمركز الحضري، ادت ظاهرياً الى تفتت البنى الاجتماعية القبلية الا ما بقي في عقول ونفوس حاملي الثقافة التقليدية من كهول وكبار السن. بحيث تظهر العلاقات الاجتماعية في تباين وعدم تجانس تام، بل هناك تقسيم للعمل والمهام. والعلاقات في غالبها رئيسة وفعيلة ومصالحية بين أفراد المجتمع باختلاف انتماءاتهم، الا فيما يظهر بين اعضاء القبيلة الواحدة من اتحاد وتضامن وتناصر وولاء وانتماء لقيم للهوية الجماعية العشائرية والعائلية.

تتكون بلدية قصر الحيران من عدة قبائل مكونة للمنطقة، لكن ان القبيلة المسيطرة والغالبة على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية هي قبيلة رحمان فرع من فروع قبيلة الارباع. بالإضافة الى بعض العائلات من قبائل الحجاج والحرازية وأولاد نائل وأولاد ابراهيم، ومخالف الصحراء. وعائلات أخرى متفرعة.⁽¹⁾

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 22: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية قصر الحيران.

الرقم	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1958	ثانوي.	معلم.	رحمان.	FLN	/
02	النائب الأول.	1953	متوسط.	موظف.	رحمان.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1965	ثانوي.	موظف.	رحمان.	FLN	/
04	عضو.	1965	ثانوي.	معلم.	رحمان.	FLN	/
05	عضو.	1970	جامعي.	دون مهنة.	رحمان.	FLN	/
06	عضو.	1965	متوسط.	موظف.	اولاد نائل.	FLN	/
07	عضو.	1953	ثانوي.	معلم.	رحمان.	HMS	/
08	عضو.	1953	ثانوي.	معلم.	اولاد نائل.	HMS	/
09	عضو.	1967	جامعي.	موظف.	رحمان.	HMS	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع ايديولوجي فكري بين الاحزاب السياسية (الوطني/الاسلامي). في طابع استراتيجيات فردية.

(1) - معلومة صادرة عن الامانة العامة للدائرة ، دائرة قصر الحيران ، سنة 2010.

(1) - معلومة مستقاة من خلال مقابلة مع بعض شيوخ المنطقة.

2-2- مضمون الصراع: صراع ايديولوجي وأفكار بين الأحزاب مصطبغ بصراع مصالح حزبية وشخصية. ويحدث التنافس الاجتماعي بين المنتمين لحزب جبهة التحرير الوطني بتوجه الوطني المستمد من الشرعية الثورية لثورة التحرير الوطني وكل المنتمين من فئة كبار السن غالباً ممن شاركوا في الثورة التحريرية وأبناء المجاهدين وأبناء الشهداء بحيث يكون طبيعة الانتماء إلى الحزب انتماء وطني. وفي الجهة المقابلة المنتمين لحركة مجتمع السلم ذات التوجه الإسلامي والتي تسير وفق الشريعة الإسلامية والمنتمين لهذه الحركة يظهرون تعصب شديد للحركة وأفكارها وتوجهاتها ولمبادئها وقيمتها وأسسها ذات التوجه الإسلامي. وهذا الاختلاف في الأفكار والمبادئ والبرامج على أرض الواقع يتولد من خلاله صراع بين الطرفين وبين المنتمين لهما بحيث تظهر حزازيات كبيرة واختلافات تصل بعض الأحيان إلى ظهور مناوشات ومشادات كلامية ونزاعات اجتماعية. أدت إلى طغيان الانتماء الحزبي والفكري على الانتماء القبلي. هذا الواقع بالمجتمع تجسد بالمجلس المدروس بهذا فالصراع داخل الهيئة مجال يمتد إليها الصراع من المجتمع فالصراع الأفكار والمصالح بالمجتمع يتجسد بالهيئة المنتخبة وتبدأ الصراعات بوضوح حين الانتخابات المحلية للحيازة على رئاسة المجلس وتتواصل الصراعات حين تشكل المجلس بالرغم من أن أغلبية أعضاء المجلس من حزب الجبهة التحرير الوطنية والحاكمين لكل أمور السلطة والهيئة التنفيذية بالأغلبية الساحقة.

إن اختفاء المصالح المشتركة اختفاء كاملاً لا يمكن أن يكون هناك صراع لأنه لن يكون موضوع يتصارع عنه الأطراف من أجله و أن تعدد و تشعب المصالح بين جميع الأطراف المشتركين في القضية الصراعية و أن القضية المحورية و التي تبدوا عميقة هي ثنائية المصالح بين الحزبين المشكلين للمجلس بين الحزب المتصدر القائمة حزب جبهة التحرير الوطني و بين حركة مجتمع السلم. إن ظاهرة الصراع داخل المجلس متجسدة في المجتمع، فالمجتمع على الرغم من أن عرش واحد مسيطر على تركيبته الاجتماعية إلا أنه منقسم إلى حزبين يمثلون الحزبين السياسيين أي أن حالة التنافس والصراع داخل المجلس انعكست في المجتمع إلى درجة حدوث صدامات ومناوشات وفوضى في الشوارع بسبب التنافس الحزبي على السلطة بدعوى أن كل حزب يسعى إلى تحقيق مشاريعه السياسية والأفكار لذلك يكون التصارع من أجل السلطة والفوز بأغلبية ساحقة لأنه في حالة فوز أي طرف الطرف الفائز يصبح يتمتع بالسلطة والنفوذ والقوة، أما الطرف الآخر فيكون مهمش ويسعى الأول إلى تمهيش الطرف الآخر وكل حزب يسعى لتحقيق المصالح و الأهداف الشخصية سواء للحزب أو للمنتمين إليه.

وكما قلنا ان الحزب المسيطر يهشم الأعضاء المنتخبين داخل المجلس وكذا المواطنين المنتمين للطرف المسيطر عليه ولا يملك السلطة للتغيير بحيث لا يمنع المنتمين من الوظائف الإدارية قد الطاقة ومن السكن الاجتماعي إلا من رحم ربي ومن المشاريع التنموية ومن دعم السكن الريفي ودعم الترميم للسكن الذاتي. وغيرها من الأمور والمعاملات البسيطة التي تحدث بين الأعضاء والمنتمين للأطراف المتصارعة بالمجتمع وبالهيئة المنتخبة.

يوجد صراع داخل المجلس لعدم وجود سلطته كافية لحركة مجتمع السلم والأغلبية الساحقة بـ 06 مقاعد لجبهة التحرير الوطني و بذلك لا يوجد توازن في القوى و بذلك نستنتج انه إذا كان التوازن في القوى منعدم يكون صراع أفكار فقط و ايديولوجيات ليس مجسد على أرض الواقع، أما إذا كان هناك توازن في القوى داخل المجلس يخلق صراعات و بالتالي يكون صراع مصالح بين الأطراف و الجماعات. لذلك أن كل الأعضاء من الحركة ليس لهم أي دور داخل الهيئة وليس لديهم مكانة أو حتى إمكانياتهم في إسداء المشورة لهم أو مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع الكبيرة والصغيرة بالبلدية لان الأغلبية الساحقة تسحق وتنفي الأصوات المقدمة من قبل الأعضاء من الحركة.

ولكن في المقابل من هذا التصادم بين الأفكار والبرامج التي يسطرها الحزب الفائز بالسلطة وبين الحركة يكون المنتمين لهذه الأخيرة في الحالة الدائمة من عدم الموافقة على القرارات الصادرة عن الهيئة التنفيذية مهما كان نوعها ومهما كانت طبيعتها لأنها تكون في صالح الحزب الحاكم وليست في مصالح الحزب المحكوم وان برنامج هذا الأخير لا يتحقق على أرض الواقع وأيضاً على

الأوراق لأنه لا توجد له الأذن الصاغية له. وكل الطلبات والآراء والاقتراحات والمشاركات والتصويتات الصادرة عن الأعضاء من الحركة لقيمة لها ولا وزن لها أمام السلطة التنفيذية المسيطرة على السلطة وعلى اتخاذ القرارات.

2-3- أطراف الصراع: الصراع بين حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم على العموم لأن تشكيلة وتركيبة المجتمع مقسمة حسب التقسيم السياسي وليس على أساس التقسيم العرشي وعلى الرغم من أن المركز الحضري يسيطر عليه عرش واحد إلا أن الولاء للحزب و العصبية له تطغى على الولاء للعرش. أما داخل الهيئة فيكمن الصراع واطرافه بين الاعضاء من حزب الجبهة وبين الاعضاء من الحركة . و احيانا يتدخل اعضاء المجلس في بعض القضايا المتعلقة بالنزاعات والصراعات بين الحزبين بالمجتمع . وتتدخل شخصيات من المجتمع لفك الصراعات واجراء التفاهم بين الاعضاء داخل الهيئة .

2-4- مدة الصراع: الصراع مستمر و متواصل بين الحزبين و بين الأفراد المكونين للتشكيلة الحزبين سواء داخل المجلس او المجتمع. وهذا النوع من الصراع صراع أفكار و ايدولوجي بين الحزب الوطني والحركة الإسلامية والتي ظهرت بوادر الصراع منذ التسعينات من القرن الماضي وتواصلت باستمرار وحسب التداول على السلطة فالحزب المسيطر يهمل الحزب المسيطر عليه وعلى أعضائه. أما فيما يخص الصراع الواقعي في العهدة الحالية فلا يوجد صراع ظاهر يستدعي مدة معينة من الزمن بل وان الصراع صراع ذهنيات وأفكار وقناعات يظهر بداية من التنافس على السلطة وينتهي بنهاية العهدة الحالية .

2-5- آليات الصراع: لا توجد أي آلية واضحة لحل هذا الصراع المستمر. نظراً لان الأغلبية الساحقة المسيطرة على السلطة من الجبهة لذلك لا يوجد تكافؤ في الفرص. ولكن تتدخل بعض الشخصيات من المجتمع لحل بعض القضايا والاختلافات المتعلقة بتوزيع المشاريع . وبالصفة العكسية تحل بعض الصراعات الاجتماعية بالمجتمع من قبل الأعضاء داخل الهيئة بحيث تحل الصراعات الاجتماعية داخل الهيئة وتحل الصراعات داخل الهيئة من خارج المجتمع . بتدخل الشخصيات والسلطات الادجارية كالدائرة والولاية في بعض القضايا المتعلقة ببعض التجاوزات وبعض الخروقات على قانون المجالس وقانون تسيير امور البلدية .

3- الحالة الثالثة: بلدية تاجموت:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الاداري والجغرافي:

تقع بلدية تاجموت شمال غرب ولاية الأغواط، على بعد 48 كلم من المدينة مقر الولاية، يجدها من الشرق بلديتي سيدي مخلوف والأغواط، ومن الغرب كل من بلدية وادي مزي وعين ماضي وسيدي بوزيد والبيضاء، ومن الشمال ولاية الجلفة، أما من الجنوب بلدية الحويطة والخنق. انبثقت من خلال التقسيم الإداري لسنة 1984. وتعد من بين أكبر المراكز الحضرية بولاية الاغواط نظراً لكبر مساحتها وتعداد سكانها. تقدر مساحتها بـ 620 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 25309 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بتعداد 16998 نسمة بالقرية. وتعداد القرية التابعة لها وهي الحاجب يصل الى: 1420 نسمة. بما نسبته للسكان المستقرين بالقرى 72.77%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدواة المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ عددهم 68.91، بعدد الذكور 13517 نسمة وعدد الاناث 11793 نسمة. بنسبة كثافة سكانية 40.82 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 5115 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 2046 يد نشطة بما نسبته 23.60%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 4900 يد شغالة بما نسبته 80.01%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 409 بطال، بما نسبته 19.99% (1).

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

3- السكن ونمط العمران:

من الملاحظ أن المركز الحضري والمجال العمراني لتاجموت مقسم الى قسمين: عمران قديم وعمران حديث، أما الاول فيتمثل في السكنات القديمة والقصر القديم لتاجموت وهي عبارة عن سكنات شعبية ذاتية وسط البساتين الكثيفة وكبيرة العدد. أما العمران الحديث فيتمثل في السكنات الشعبية الحديثة النشأة والشقق والعمارات المتكونة من طابق وطابقين. هذا بالاضافة الى مؤسسات الدولة الحديثة من مدارس تعليمية وادارات حكومية ومنشآت ادارية. أما فيما يخص التنمية والتهيئة العمرانية فالمركز الحضري يبدوا عليه بعض من التهيئة ويبدوا ذلك في الشوارع الكبيرة، والمساحات السكنية المتلاصقة، والمساحات الترفيهية الواسعة، وطرق بين الاحياء معبدة ومزفتة. بالاضافة الى تبيط الشوارع. ووجود شبكة من الاتصالات، والمواصلات والنقل البلدي والحضري.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم:

الابتدائي: توجد بها اربعة مدارس ابتدائية.

المتوسط: توجد ثلاث اكماليات بالمركز الحضري.

الثانوي: توجد ثانوية واحدة.

- التكوين المهني: يوجد بالمركز الحضري ملحقة للتكوين المهني.

- الثقافة والرياضة: يتوفر المركز الحضري للقرية على مكتبة بلدية، ومركز ثقافي، وبيت للشباب، وقاعة متعدد النشاطات، بالاضافة الى ملعب ومسبح بلدي.

- البريد: يوجد مكتب بريدي، ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: يتوفر المركز الحضري على عيادة متعددة الخدمات، وصيدليتين، بالاضافة الى بيطرية.

- المؤسسات الدينية: يوجد بالمركز الحضري خمسة مساجد جاهزة بالاضافة للتي في طور الانجاز، وعدد كبير من المدارس القرآنية يتابع بها تعليم الدين الاسلامي من فقه وحديث وسيرة نبوية. ووجود "زاوية سيدي عطاءالله".

- الامن: يوجد بالمركز الحضري فرقة للدرك الوطني بالاضافة إلى ثكنة عسكرية، ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالمركز الحضري عدد كبير من المحال للتجارة بالتجزئة وبالجملة (مكتبات، محلات التغذية العامة، قاعة لعب وخدمة الهاتف النقال وقاعات انترنت، مقاهي). بالاضافات الى الساحات الترفيهية ومساعات لعب الاطفال.

- كما تتوفر على كل الضروريات وكل المرافق العمومية والخدمات من غاز المدينة والكهرباء والهاتف والمواصلات والنقل العمومي.

5- النشاط الاقتصادي:

تتميز البلدية بطابعها الفلاحي الرعوي بحيث تقدر المساحة الفلاحية المستعملة ب: 9411 هكتار. والمساحة الفلاحية غير المسقية ب: 5241. والمساحة الفلاحية المسقية ب: 2230. كما يبلغ عدد المستثمرات الفلاحية ب: 961 مستثمر.

تتوفر البلدية على ثروة نباتية وحيوانية معتبرة من أغنام وماعز وأبقار بحيث تقدر أعداد الماشية ب: الأغنام: 3500 رأس. الماعز: 7500 رأس، الأبقار: 136 رأس، الإبل: 30 رأس، الخيول: 30 رأس. كما تتوفر القرية على مستثمرة لتسمين الاغنام بالمنطقة الزراعية لاصار " / la sar secteur ameli oration rurale"، أي قطاع التحسين الفلاحي والتي كانت منطقة زراعية تابعة للاستعمار، ابان الاحتلال الفرنسي، تزرع فيها عدة أنواع من المزروعات وخاصة نبات الفصفاصة.⁽¹⁾

وفي حديثنا هذا لا نعني بأنها منطقة ريفية أو شيء من هذا القبيل، بل أن هناك عديد من القطاعات الاقتصادية يشتغل بها سكان البلدية، فعدد السكان الكبير بالقرية أدى الى ظهور أنشطة اقتصادية. فالسكان ينشطون في القطاع الزراعي في إنتاج

(1) - معلومة صادرة عن مكتب الاحصاء والتخطيط، تقرير اداري، بلدية تاجموت، سنة 2010.

المحاصيل الزراعية المعاشية والتسويقية، وفي القطاع التجاري في محلات المواد الغذائية والخدمات ومقاهي الانترنت وخدمات الهاتف النقال، والمخلات الحرفية والمهنية، والبعض يعمل بالقطاع الصناعي، أي في الشركات البترولية التي لها أنابيب للغاز عابرة على تراب البلدية، فهناك كثير من الشباب يعمل بهذه الشركات في منطقة الميلىق ومسكة. كما أن البعض من الشباب يعملون في المؤسسات الحكومية بمدينة الاغواط، وفي تأسيس المقاولات والعمل في مقاولات البناء والتعمير... الخ.

6- البنية الاجتماعية:

في المجتمع التاجوتي لا تظهر هناك نزاعات عرشية ولا عائلية بين البنى القبلية والعشائرية المشككة للقرية (عائلة، نزلة، فرقة، قبيلة)، وهذا بحكم التعايش السلمي بين الافراد والجماعات بالقرية منذ القديم. كما وأن ظاهرة العصبية القبلية غير واضحة بالمقارنة بالمجتمعات المحلية البدوية والريفية. بحيث تفتت هذه العقليات وخاصة عند حملة الثقافة الحديثة من الشباب. إن في المجال الاجتماعي المادي غير متجسدة ظاهرة القبلية بشدة، أما في المجال الثقافي الرمزي فهناك البعض من مازال متمسك بقيم المجتمع الاصيلي في الجانب القرابي، وهذا ما يتمثل في تنظيم وعدة الولي الصالح سيدي عطاء الله واتباع العادات والتقاليد المحلية. وقبيلة أولاد سيدي عطاء الله هي المهيمنة على المجال العمراني والاجتماعي والثقافي للقرية بدعوى كبر حجم المنتمين اليها، وتمتعها بمكانة هامة في المنطقة.

ان شبكة العلاقات بالقرية بحكم كبر مساحتها تتسع المسافة الاجتماعية بين الافراد والجماعات، في علاقات مصلحية في الغالب نفعية، في شكل علاقات رسمية، كما أن تقسيم العمل والمهام بالقرية ادى الى اللاتجانس بين السكان حتى يستمر هذا في الدخول للبنية القبلية الواحدة. بحيث أن الفرد بالقرية لا نجد يتحدث عن انتماءه القبلي وولاءه له، وانما يتحدث عن انتماءه العائلي فقط وانتماءه لقيم القرية وولاءه لها.

تتكون قرية تاجموت من بعض قبائل الأرياع وهي: أولاد سيدي عطاء الله، الحرازية، أولاد زيان، المخاليف، أولاد علي، أو سيدي يوسف، السماله من أولاد سيدي يعقوب، أولاد عيسى، أولاد الزاوي، أولاد المكى، أولاد دهينة، أولاد أبوبكر، أولاد البركة، أولاد أحمد، أولاد النوي، أولاد العمارنية، أولاد بن سالم، أولاد رويشد، أولاد التيني، أولاد زعنون... الخ.⁽¹⁾

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 23: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية تاجموت.

الرقم	صفة العضو.	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	إ. القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة
01	رئيس المجلس.	1963	ثانوي.	دون مهنة.	أولاد سيدي عطاء الله.	HAMAS	توقيف.
02	النائب الأول.	1976	جامعي.	معلم.	أولاد سيدي عطاء الله.	HAMAS	استقالة.
03	النائب الثاني.	1960	ثانوي.	موظف.	أولاد سيدي عطاء الله.	RND	/
04	النائب الثالث.	1964	ثانوي.	موظف.	أولاد سيدي بوزيد.	FNA	/
05	عضو.	1975	ثانوي.	موظف.	أولاد سيدي عطاء الله.	HAMAS	/
06	عضو.	1959	جامعي.	موظف.	المخاليف.	HAMAS	مندوب بلدي بالحاجب.
07	عضو.	1975	ثانوي.	د. مهنة.	أولاد سيدي عطاء الله.	FLN	/
08	عضو.	1977	جامعي.	د. مهنة.	المخاليف.	PT	/
09	عضو.	1966	ثانوي.	موظف.	أولاد زيان.	FNA	/
10	عضو.	1964	ثانوي.	موظف.	أولاد سيدي يوسف.	RND	/
11	عضو.	1965	ثانوي.	م. شرطة.	أولاد سيدي عطاء الله.	HAMAS.	/

2- دراسة حالة الصراع :

(1) - الزبير بن عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

2-1- طبيعة الصراع: صراع تنظيمي بيروقراطي . صراع استراتيجيات فردية.

2-2- مضمون الصراع: إن قضية بناء السلطة هي المصدر الأول للصراع داخل الهيئة المنتخبة المشكلة للمجلس الشعبي البلدي لبلدية تاجموت، بحيث يبدو أن بناء السلطة هو العامل الأول ولكنه ليس موضوع ظاهر أو معلن للصراع بالهيئة إذ تدور الصراعات حول من يحكم سلطة المجلس أو الهيئة التنفيذية. خاصة إذا علمنا أن كل طرف من اطراف الصراع الا وله مصالح واهداف يسعى الى تحقيقها. ومن يتحصل على الموارد النادرة والامتيازات أو القوة التي يستمددها الفرد من السلطة والمطالبة بمكانة نادرة، والصراع حول الأهداف والحاجات الخاصة بحيث يحاول المشاركون التخلص أو القضاء على قوة تأثير بعضهم البعض أو النيل منهم وهذا ما كان جلي في قضية الاستقالة لعضو والتوقيف لآخر من تشكيلة سياسية واحدة والمسيطرة على المجلس بعدد الأصوات والمقاعد. وهذه السيطرة التي تعني المشاركة في ممارسة السلطة المستمدة على السواء من خلال عدد المقاعد أو ترأس المجلس والنيابة الأولى باللجنة التنفيذية، أما الخضوع من قبل الباقي فيشير إلى الحرمان من السلطة والاستبعاد من ممارستها ولو كان الحق في ممارستها ولهذا فالصراع ينشأ بين مواقع السيطرة ومواقع الخضوع بين الأفراد والجماعات. وتبعات هذا الصراع مستمد بداية من الحملة الانتخابية أين كان التنافس المحتدم بين الأحزاب السياسية على السلطة والسعي للحصول على أكبر قدر ممكن من المقاعد باللجنة التنفيذية. هذا التنافس تحول إلى صراع بعد ظهور نتائج الانتخابات وتصدر hmas القائمة بعدد الأصوات وكان لها الحق الكامل برئاسة المجلس وتواصل الصراع حول اللجنة التنفيذية حول من يتحصل على النيابة وقانون المجلس كان الفاصل في تقسيم السلطات ومع هذا كان صراع شديد وخزائيات ورضا من عدمه حول من تحصل على السلطة ومن حرم منها. هذا التقسيم يجد ذاته تولد عنه صراع غير وظيفي بل صراع غير مؤسس بل صراع مصالح جماعات وأفراد على السلطة .

ونتيجة هذا تمت استقالة العضو من hmas من منصبه بسبب الصدمات التي تمت بينه وبين بعض الأعضاء وكذا الضغوطات التي كانت نتيجتها المساومات والعراقل سواء من الأعضاء من نفس الحزب السياسي أو من أحزاب سياسية أخرى. علما أن فكرة الحزب غير موجودة بالمجلس والانتماء الحزبي لا مكان له فالأحزاب تستعمل كمطية أو وسيلة للوصول إلى السلطة ومن ثمة تفقد دورها وتظهر سلطة الافراد المستمدة من المكانة والدور والوظيفة . كما إن فكرة الانتماء العرشي بالرغم من وجودها لكنها غير فاعلة بقوة بالمجلس وهذا ما يتضح من خلال التعدد في الانتماءات العرشية وإن العرش الغالب هو عرش أولاد سيدي عطاءالله بحكم انه العرش الغالب بالبلدية مقرأً وكذا عرش المخاليف بقرية الحاجب والراكوسة وخير دليل كلامنا التحالفات داخل حزب hmas بين عرش أولاد سيدي عطاءالله والمخاليف في العضو المتحصل على المندوبية بقرية الحاجب والعضو من حزب العمال pt من المخاليف بقرية الحاجب وإن كانت هناك صراعات عرشية حول من يتحصل على الامتيازات والمشاريع التنموية والوظائف والسكنات الاجتماعية والاستفادة من دعم الاستصلاح الفلاحي والتمويل الرعوي وكذا السكنات الريفية وكل ما يتعلق بالتنمية المحلية وجلب أكبر قدر ممكن من الفوائد للقرية وبالتالي للعرش. وإن كانت موجودة في نظرة كل عضو ولكنها غير متجسدة بالهيئة بقوة على غرار بعض بلديات الولاية التي تكون فيها قضية العصبية القبلية ظاهرة وواضحة ومن عوامل وأسباب الصراعات بالمجالس.

وعلى غرار هذا تنشأ خلافات بين الأعضاء في مجال السلطة حول القرارات الصادرة من رئاسة المجلس وكذا الواردة عليه من الأعضاء بحيث تكون هناك اختلافات عديدة أثناء المداولات واجتماعات المجلس على القرارات الإدارية الصادرة عن بعض الآراء والتصورات والأفكار المطروحة من أعضاء الهيئة، كقضية الانفراد بالسلطة واتخاذ القرار من قبل الهيئة التنفيذية الناتجة أحيانا من عدم الفهم بالدور والوظيفة المنوطة بكل عضو، أو تصرف الرئيس ومخالفه بقراراته وعدم توزيع السلطات كما يجب وعدم المشاركة بالسلطة ومشاورة ومشاركة أعضاء المجلس في اتخاذ القرار وتغييب البعض الآخر عن المشاركة خصوصا إذا كان البعض غير مهتم بالحضور للاجتماعات والمداولات بصفة دورية ودائمة.

ان السيطرة الايجابية والسلبية المستمدة من الحكم بالسلطة التي تنشأ بين جماعات مصالح كامنة وظاهرة ومتعارضة بحيث ترتبط مصلحة أدوار السيطرة الايجابية بالمحافظة على الوضع القائم بينما ترتبط مصلحة الأدوار الأخرى بتغييره، ولا تقصد هنا بتغييره بقضية سحب الثقة وما شابه ذلك بل وتغيير الأفكار والمعارضة الحققة والمعارضة من اجل المعارضة فقط الطروحات والأفكار والمشاريع والبرامج المسطرة لا البرامج السياسية لان كما ذكرنا آنفاً أن الأحزاب تشارك ببرامج من اجل تحقيقها وحين الحصول أو السيطرة على السلطة تسعى كل جهة أو طرف سواء أكان فرداً أو جماعة متحالفة في شكل حزب سياسية أو تكتل حزبي أو انتماء عائلي أو قبلي أو... إلى تحقيق برنامجه الشخصي وتحقيق الأهداف الخاصة والطموحات الشخصية الفردية والجماعية التي أتى وشارك بالجلس من أجلها وهي تحقيق السلطة التي تجلب القوة والمكانة في شكل علاقات شخصية واجتماعية لا يتدخل في إقامتها أو تخطيطها التنظيم وإنما هي نتيجة لظروف شخصية واجتماعية معينة، وتعمل هذه العلاقات بطريقة مقصودة أو غير مقصودة على تأدية وظائف معينة لصالح التنظيم الرسمي وتكون ايجابية كأن يتكفل عضو منتخب من أن يقوم بتسيير شؤون البلدية أو أن يتقلد منصب في النيابة الأولى أو الثانية أو الثالثة من اجل خدمة الصالح العام ومصالح المواطنين والتنمية المحلية، وبناء على ظروف وحالات التي تخدم التنظيم بشكل عام أو تسبب له في ظهور مشكلات معينة نحن في صدد دراستها على هذا المستوى أو ذاك. أو السعي من اجل خدمة مصالحه الفرعية الخاصة بجماعته التي انتخبته أو طموحاته الشخصية من تحقيق السلطة والمكانة والسيطرة كأن تكون لديه التسيير. والاهتمام الكلمة في بالمصالح الخاصة على غرار المصالح العامة والمتمثلة في ممارسة الضغط وتدعيم المكانة والوضع كان يتخذ تفسيرات شخصية يبني عليها إستراتيجيته تكفل له مصالحه وتحقق له غاياته دون المساس الظاهر بالقواعد والأسس القانونية ولكن جهل البعض بأمور التنظيم والتسيير وكذا جهلهم وعدم فهمهم لماذا شارك بالجلس؟ وعلى أي أساس شارك فيه؟ وما الغرض من مشاركته؟ ويجسب ان المشاركة بالجلس تقتضي فقط خدمة مصالحه الخاصة على حساب المصالح العامة جهاراً نهاراً بعلم أو بدون علم حتى استدعت مثل هذه المشاركات السلبية إلى توقيف احد الأعضاء من حزب hmas عن العمل بالجلس في قضية غير قانونية ومنافية للعمل الايجابي والموضوعي والقانوني.

كما نستشف من خلال دراستنا للهيئة أنه ولتحقيق الأهداف الخاصة يلزم القيام بتحالفات بين الأفراد من اجل تنظيم تكتلات لتسهيل عملية تحقيق المصالح وخاصة إذا كانت معزز بسلطة مستمدة من التنظيم بحد ذاته كأن يتحصل عضو أو مجموعة أعضاء على السلطة كرئاسة المجلس أو الهيئة التنفيذية بحيث يتسع مجال الحرية والمناورة داخل التنظيم ويتسع مجال تحقيق الطموحات وتسهيل عملية تحقيقها وإذا كانت غير ذلك يسعى المنتخب إلى توسيع مجال علاقاته سواء مع بني عمومته أو مع المنتمين لنفس التشكيلة الحزبية أو عن طريق التكتلات الحزبية بين بعض الأحزاب أو من خلال المكانة التي يكتسبها العضو من خلال السن والخبرة التي يكتسبها من خلال العمل في مجال المجالس والوظائف الإدارية وكذا المستمدة من مستواه التعليمي ومستوى الاستهلاك الثقافي وغير ذلك.

2-3- أطراف الصراع: يحدث الصراع بين أعضاء المجلس باختلاف تشكلاتهم وتحالفاتهم بين الأفراد والجماعات المتحالفة ولان طبيعة الصراع صراع بين الهويات الفردية للأفراد المشكلين للهيئة والتحالفات التي يقيمها الأفراد فتنشأ الصراعات بين الأفراد والجماعات حول المورد الأصلي ألا وهو السلطة أو تحقيق الأغراض والأهداف الشخصية لكل طرف على حدا وتحقيق الطموحات الخاصة .

2-4- مدة الصراع: تولد الصراع بداية بطبيعته كتنافس على السلطة ومن يتحصل على أكبر قدر ممكن من المقاعد بين الأحزاب السياسية ومن ورائها أفراد يسيرونها لا بين الأفكار والإيديولوجيات والبرامج السياسية وتحقيقها وبعد تشكل المجلس حدثت الصراعات بشدة حول السلطة والهيئة التنفيذية وفتحت هذه القضية مجالات وخلافات وأنواع عديدة من الصراعات الفردية والجماعية المتحالفة كانت منشأها اتخاذ الاستراتيجيات الفردية للأفراد لان كل فرد وهويته وقصده من خلال المشاركة بالجلس

كانت ضحيتها عضوين من تشكيلة سياسية واحدة استقالة والأخرى توقيف في ضده. والصراع متواصل ومستمر بحالته التي هي عليه حتى تكتمل العهدة الحالية .

2-5- آليات حل الصراع: ليس هناك بَدْ في حل مثل هذا الصراع على السلطنة وعلى المصالح الخاصة للأفراد. ولأنه في الغالب صراع خفي وغير معلن لأنه صراع عقليات وهويات فردية وصراع استراتيجيات فردية كل قضية وطريقة حلها كأن حلت بعض الخلافات بتوقيف العضو أو استقالة العضو نتيجة لضغوطات الممارسة عليه ولم يتحمل مشقة الضغط عليه. أما الحالات الأخرى فلم نجد لها حل أو آلية ووسيلة لحلها بل وتبقى معلقة وتؤدي أحيانا إلى تعليق بعض القرارات الإدارية بسبب العرقلة التي يظهرها بعض الأعضاء بسبب أو بدون سبب.

5- الحالة الخامسة: بلدية عين ماضي:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الإداري والجغرافي:

تقع بلدية عين ماضي بالجهة الشمالية الغربية من ولاية الاغواط، وعلى بعد 05 كلم من قدم جبال العمور على صفيحة بياضوية الشكل مما جعل السكان يقولون أن عين ماضي بيضة النعامة شقت طولاً. تبعد عن عاصمة الولاية بـ 65 كلم، يحدها ومن الشرق بلديتي الحويطة وحاسي الرمل، ومن الغرب بلديتي الغيشة وتاجرونة، ومن الشمال بلديتي الغيشة و وادي مزي، أما من الشمال الشرقي لبلدية تاجموت، ومع الحديود الجنوبية الغربية لولاية البيض. تبلغ مساحتها بـ 4070 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 11673 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بعدد سكان مستقرين بالقرية 8140 نسمة، وبما نسبته للسكان المستقرين بالمركز الحضري 69.73%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البادوة المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ تعدادهم 3533 نسمة، بعدد الذكور 5796 نسمة وعدد الاناث 5877 نسمة. وبنسبة الكثافة السكانية 06.52 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 11351 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 2533 يد نشطة، بما نسبته 22.32%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 2331 يد شغالة، بما نسبته 92.03%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 202 بطال، بما نسبته 07.97%⁽¹⁾.

3- السكن ونمط العمران:

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

من الملاحظ أن المركز الحضري والمجال العمراني لعين ماضي ينقسم هو بدوره الى نمطين من العمران: الاول العمران القديم ويتمثل هذا في القصر القديم وما تحيط به من بساتين، ولكن أن هذا القصر تسكنه بعض العائلات، ويصنف ضمن المعالم الاثرية لولاية الاغواط. أما نمط العمران الثاني فهو العمران الحديث ويتمثل هذا في البنايات حديثة النشأة من سكنات شعبية وعمارات تتكون من طابق واحد. هذا بالإضافة الى المنشآت والهيكل الادارية والخدماتية. وتبدو القرية بأن مساحتها متوسطة الحجم اذا ما تمت مقارنتها بالمركز الحضري لتاجموت.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: توجد بها ثلاثة مدارس ابتدائية.

التعليم المتوسط: توجد اكماليتين بالمركز الحضري.

التعليم الثانوي: توجد ثانوية واحدة.

- التكوين المهني: يوجد بالمركز الحضري ملحقة للتكوين المهني.

- الثقافة والرياضة: يتوفر المركز الحضري للقرية على مكتبة بلدية، ومركز ثقافي، وبيت للشباب، وقاعة متعدد النشاطات، بالإضافة الى ملعب ومسبح بلدي.

- البريد: يوجد مكتب بريدي، ومع تواجد شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالإضافة الى شبكة الانترنت.

- الصحة: يتوفر المركز الحضري على عيادة متعددة الخدمات، وصيدليتين، بالإضافة الى بيطريتين.

- المؤسسات الدينية: يوجد بالمركز الحضري خمسة مساجد جاهزة بالإضافة الى مسجد في طور الانجاز، وعدد كبير من المدارس القرآنية يتابع بها تعليم الدين الاسلامي من فقه وحديث وسيرة نبوية. كما تتميز عين ماضي باحتفظها للزاوية التجانية وما بها من مدارس قرآنية لتعليم تعاليم الدين الاسلامي وتحفيظ القرآن الكريم، والفقه والحديث والسيرة النبوية الشريفة.

- الامن: يوجد بالمركز الحضري فرقة للدرك الوطني بالإضافة إلى ثكنة عسكرية، ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالمركز الحضري عدد كبير من المحال للتجارة بالتجزئة وبالجملة (مكتبات، محلات التغذي العامة، قاعة لعب وخدمة الهاتف النقال). بالإضافة الى الساحات الترفيهية ومساعات لعب الاطفال.

- كما تتوفر على كل الضروريات وكل المرافق العمومية والخدمات من غاز المدينة والكهرباء والهاتف والمواصلات والنقل العمومي.

5- النشاط الاقتصادي:

- الفلاحة والرعي: تقدر المساحة الفلاحية ب 7500 هكتار مقسمة ما بين اراضي عروشية واستصلاح وأملاك خاصة . أما مساحة المراعي فتبلغ 145.606 هكتار منها 8500 هكتار للحلفاء.

تبلغ مساحة الارض الفلاحية بمحيط منطقة الوسطة ب 150 هكتار. ومحيط القفا بمساحة: 200 هكتار. وتتميز البلدية بطابعا الفلاحي الرعوي بالدرجة الاولى نظراً لطبيعة الارض السهبية والرعوية وكذا بطبيعة السكان المحليون الذين يعتمدون على الرعي والترحال كعروش اولاد زيان وخدمة الارض... الخ بحيث يقدر عدد المواشي من الاغنام ب 50000 رأس، والماعز 5000 رأس، والابقار 250 رأس، والخيول 52 رأس، أما الإبل فتقدر ب 120 رأس. وتتوزع هذه الاراضي والمحيطات الفلاحية الى محيط رداد، القرنية، حورية، بوعقيقن، فيض الزحشة، أم سناج، ومنطقة التافرة... الخ.⁽¹⁾

(1) - معلومة صادرة عن مفاطعة الفلاحة، تقرير خاص بقطاع التنمية الفلاحية بالبلدية، بلدية عين ماضي، سنة 2010.

- التجارة والخدمات الادارية: إن اغلب السكان يعملون على تربية المواشي ويقتاتون بها بالرغم من أنهم من ساكني المركز الحضري، إلا أن لديهم رؤوس الماشية خارج المركز الحضري بالبادية، فقد يكون بنسبة 30%، وما نسبته 40% يمتنون في الادارة والخدمات، و05% بالتجارة، و25% مهن أخرى وبدون عمل.

6- البنية الاجتماعية:

تبدو في أولها البنية الاجتماعية للمركز الحضري بأنها بنية اجتماعية قبلية، فإنتماء اعضاء المجتمع يكون بالولاء والانتماء للقبيلة، ويتضح هذا لدى حاملي الثقافة التقليدية من كبار السن، وتأثيرات الحياة البدوية على القرية، بحيث نجد بعض الرواسب الثقافية للبدوين حاضرة بالقرية. الا أنه ومع التغيرات الاجتماعية في كل المجالات، وانتشار نسبة التعليم والوعي، وانتشار قيم الحداثة التي تسوقها وسائل الاعلام المحلية والعالمية عبر التلفزيون والراديو، وعديد من وسائل الاتصال والاعلام الاخرى، بالاضافة الى دور الزاوية التجانية الاجتماعية والثقافي والديني والاصلاحي بالمنطقة، من خلال التربية الروحية، ومحاربة العصبية القبلية الجاهلية، من خلال تعاليمها وطريقتها الروحية والتربوية، فنجد أن أغلب السكان منتسبين للطريقة التجانية وموالين لها.

ان كل هذه الظروف والعوامل أدت الى ظهور عقليات حديثة وحضارية، في أشكال من العلاقات الاجتماعية المبنية على أساس التعاون والتكافل والتصالح والوئام والتوادد داخل المجتمع المحلي. فقد يظهر في الجانب الثاني من المجتمع بعض من قيم الثقافة المادية والرمزية في تطور أساليب الاتصالات، ووسائل النقل بينها وبين القرى والمدن المجاورة لها. هذا ما أدى الى شيوع علاقات بين شباب المنطقة في عدم تجانس وتباين في التصورات والآراء والمعتقدات والأفكار. وهذا بسبب دخول قيم الحداثة. وهذا في جانبها الاجتماعي والثقافي اما اذا دخلنا الجانب التنظيمي والمؤسسي التي يسعى كل فرد منتمي الى التنظيم الى تلبية اهدافه الذاتية وتحقيق مصلحته الشخصية ومصلحة الفرقة أو العائلة التي ينتمي اليها. وتوضح الحياة العائلية في هذا المجتمع في نمط الاسرة الممتدة والاسرة النووية، وهذه التغيرات في نمط الزواج بفعل العوامل التي تم الاشارة اليها فيما سبق.

تتكون بلدية عين ماضي من عدة عروش تقطن بالبلدية سواء بالمركز الحضري او بالريف والبادية وهي: قبيلة بني توجين "التحاجنة" وينتفع عرش التحاجنة إلى عائلات منهم: الدهص، الدلاسات، العويسات، أولاد سيدي عبد الله، الحقاقي، الكنادرية، بلمشري، بلعراي، بوعامر.. الخ. وعشيرة التجانيين من سلالة سيدي احمد بن محمد التجاني مؤسس الطريقة التجانية. وتتكون من عرش اولاد بن زيان الذي ينقسم إلى فرق وهي:- القسم: بومقواس، بن إبراهيم - الخناقة : بن قشوة، الزاوي - المازيز: الداودي، مايدي، هازل، بن نعيجة - اولاد الجودي: بن الصحراوي - أولاد الحيمر: مسعودان، لغزال، العيدي، لوعيل، البهليل، ويقولون أن أولاد الحيمر من أولاد نابل وأنتسبوا إلى أولاد زيان - لقباط: بن قيط - أولاد بن عروس: بوزياني، قيساري. كما توجد بعض العائلات من عرش أولاد صالح والجوادات ومخاليف الأزرق، والبوازيد، وأولاد ست، وقيوب. (1)

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 24: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية عين ماضي.

ملاحظة.	إ. الحزبي.	إ. القبلي.	الوظيفة.	م. التعليمي	السن	الصفة	-
توقيف.	FLN	أولاد زيان.	موظف.	ثانوي.	1975	رئيس المجلس.	01
استقال.	FNA	أولاد زيان.	أستاذ.	ثانوي.	1959	النائب الأول.	02
توفي.	HAMAS	أولاد زيان.	موظف.	ثانوي.	1943	النائب الثاني.	03
/	FLN	أولاد علي التماسيني.	موظف.	ثانوي.	1962	عضو.	04
/	IND	أولاد زيان.	معلم.	ثانوي.	1973	عضو.	05
/	NAHDA	أولاد زيان.	معلم.	جامعي.	1974	عضو.	06
/	RND	أولاد زيان.	موظف.	ثانوي.	1964	عضو.	07

(1) - الزبير بن عون ، نفس المرجع السابق ، ص 57.

-	-	-	-	-	-	المستخلفون.	-
كان عضو وأصبح نائب أول يقوم مؤقتاً بتسيير شؤون المجلس.	FLN	أولاد علي التماسيني.	موظف.	ثانوي	1962	النائب الأول.	08
في منصب النائب الثاني المتوحي.	HAMAS	التحاجنة.	موظف.	جامعي.	1962	عضو.	09
في منصب النائب الأول المستقيل.	FNA	أولاد زيان.	موظف.	ثانوي.	1974	عضو.	10

2- دراسة حالة الصراع:

1-2- طبيعة الصراع: صراع بيروقراطي تنظيمي . عائلي . صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: تم افتتاح المجلس بالتركيبة المذكورة أعلاه لكن بعد مدة السنة من تشكل المجلس توفي النائب الثاني من حزب حركة مجتمع السلم واستقال النائب الأول من الجبهة الوطنية الجزائرية بعد ثمانية أشهر تقريباً مما ابقى على المجلس في انسداد ورفعت المداولات وجمدت المشاريع واجتماعات المجلس. بحيث لم يتفاهم الأعضاء حول من يحكم اللجان التنفيذية الحالية من السلطة. في الأخير عين النائب الأول من حزب جبهة التحرير الوطني من طرف رئيس المجلس والذي يمثل له العضو من نفس الحزب، أما النيابة الثانية فلم ينتخب لها عضو لحد الساعة من سنة 2010. ظهرت تجاوزات غير قانونية للرئيس مما تم توقيفه نظراً لتقدم ملفه أمام العدالة ومناقشة القضية للحكم فيها. أما رئاسة المجلس فهي تحت الرئاسة المؤقتة للنائب الأول. وتحت اشراف رئيس الدائرة.

البلدية مكونة من ثلاث عروش كبيرة والمجلس مكون كله من أعضاء ينتمون إلى عرش واحد، لذلك قضية الصراع على أسس عرشية مستبعدة أما التعددية الحزبية فلا يوجد لها مكان بدليل أن هناك بعض الأعضاء ممن تداولوا على رئاسة المجلس واخذ العضوية فيه في كل عهدة انتخابية يتصدرون قائم حزب من الأحزاب السياسية..

الحالة 1: بالرغم من أن المجلس مكون من عرش أولاد زيان إلا أن الصراع محتدم بين الأعضاء المكونين له ويوجد هناك صراع عائلي بين الأسرة من نفس العرش وصراع بين بني العمومة وبني الخؤولة .

استقالة النائب الأول بعد سنة من تشكيل المجلس بسبب خلافات بينه وبين الرئيس بسبب سوء التسيير وان الرئيس متسلط ومتمزمت برأيه وعد السماع للأعضاء بإسداء آرائهم وأطروحاتهم واقتراحاتهم ومشاريعهم والتسلط بالسلطة وبزمام أمورهما.

الحالة 2: قضية السن والمستوى التعليمي والخبرة حاضرة بجدية ومن احد الأسباب المهمة لتولد الصراعات والتناحرات فمثلاً النائب الأول والثاني كانوا من قبل يتراسون رئاسة المجلس في عهديات سابقة أما الرئيس الحالي فهو صغير في السن وليس لديه الخبرة الكافية في التسيير الإداري وان أطراف خارجية عن المجلس هي التي تسيره. والرئيس متسلط بأراءه.

الحالة 3: الصراع يظهر بأنه صراع عقليات كل يعمل وفق ما يتصور ويرى، وصراع عقلاني وفق استراتيجيات شخصية وخاصة وعمامة للجماعة والتحالف وتحقيق المصالح و الأهداف الخاصة.

2-3- أطراف الصراع: بين أعضاء اللجنة التنفيذية الرئيس ومنتخبه ونائبيه وكذا بين الصراع بين كل أعضاء المجلس بسبب حسابات شخصية وظهور الحزازيات .

2-4- مدة الصراع: الصراع ظهر منذ أول يوم تشكل فيه المجلس حتى بداية سنة 2010 أين جمد المجلس وحل المجلس نظراً لان الرئيس الموقوف بسبب قضايا فساد وخروقات غير قانونية .

2-5- آليات حل الصراع: لم يحل الصراع إلى حد الآن وبقي معلق وحتى بعد صدور قرار توقيف الرئيس نشب نزاع حول من يرأس الرئاسة ومن يكون ضمن الهيئة التنفيذية. وتدخلت عدة اطراف لحل المشكلة من بينها التفاهم بين القبائل المكونة للبلدية ، وكذا بين الشخصيات البارزة والسلطات الادارية كالدائرة والولاية والعدالة. وهذا مع التدخل النسبي للزاوية التيجانية فيما أنها تحوز

على قدر كبير من المكانة داخل المجتمع بمحاولتها بالتدخل لفك الصراع بين اطرافه. لكن هذا لا يعني أن الزاوية تشارك في الامور السياسية، الا أنها تسعى للتراضي بين الاطراف من أجل خدمة التنمية بالبلدية.

6- الحالة السادسة: بلدية قنلة سيدي ساعد:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الإداري والجغرافي:

تقع بلدية قنلة سيدي ساعد على الطريق الوطني رقم 23 بشمال ولاية الاغواط على بعد 140 كلم من مقر الولاية. يحدها ومن الشرق بلدية البيضاء، ومن الغرب كل من بلدية عين سيدي علي والحاج المشري وبريدة، ومن الجنوب كل من بلدية سيدي بوزيد وسبقاق وآفلو، أما من الشمال فتحدها ولاية تيارت، تبلغ مساحتها 1160 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب: 12857 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بعدد سكان مستقرين بالقرية 7498 نسمة، أما بالقرى التابعة لها (قرية حسيان الذيب، وقرية أولاد الطويل، وقرية ضاية مناد) ف 1346 نسمة. بما نسبته للسكان المستقرين بالمراكز الحضرية 68.69%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البادوة المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ تعدادهم 4031 نسمة، بعدد الذكور 6537 نسمة وعدد الاناث 6338 نسمة. ونسبة الكثافة السكانية تقدر ب 12.38 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية ب 12519 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 4221 يد نشطة، بما نسبته 33.72%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 3673 يد شغالة، بما نسبته 87.02%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين ب 548 بطال، بما نسبته 12.98%⁽¹⁾.

3- السكن ونمط العمران:

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

إن طبيعة السكن بالمركز الحضري لقرية قلنتة سيدي ساعد عبارة في كلة عن تجمعات سكنية في مجموعة من الاحياء السكنية والادارية والخدماتية، فإنه من الملاحظ أن نمط وطراز العمران حديث في شكل سكنات وبناء ذاتي وشعبية خاص، بالإضافة الى العمارات السكنية. كما وأن هناك مجموعة من المنشآت والهيكل الادارية والخدماتية بالقرية كمقر الدائرة، ومقر البلدية، ومكاتب البريد، ومؤسسات الامن، وخزينة البلدية، والمحلات التجارية والسوق الاسبوعي واليومي، كما تتوفر القرية على مساحات ترفيهية، وبحكم موقعها في الطريق الوطني رقم 23 الذي يربط بين مدينة الاغواط والغرب الجزائري، نجد أن بها حركة تجارية في الشارع الرئيسي للقرية في محلات تجارية كبيرة في تجارة الجملة والتجزئة، بالإضافة الى المطاعم والمقاهي والاكشاك، وخدمات الهاتف الجوال مرقد وفنادق وغيرها، وتوفرها على شبكة من المواصلات وشبكة للطرق المؤدية الى جميع الاتجاهات، هذا الموقع أهلها الى أن تكون عبارة عن نقطة عبور ومركز للاستقرار بها لتوفرها على كل متطلبات الحياة وأساليبه.

كما وأنه من المشاهد كذلك أن هناك مجموعة من البساتين على الحواشي الحضرية أو على الطوق الحضري للقرية. وما فيها من تجمعات سكنية في سكنات قصديرية هشة وبراريك.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: توجد بالبلدية ستة ابتدائيات، ثلاثة منها بالمركز الحضري لقلنتة سيدي ساعد، وواحد في كل من قرية واد الطويل، وقرية حسيان الذيب، وقرية حاسي مناد.

التعليم المتوسط: توجد اكماليتين بالمركز الحضري وواحد في طور الانجاز، بالإضافة الى اكمالية بقرية واد الطويل.

التعليم الثانوي: توجد ثانوية واحدة بالقلنتة، وتلاميذ القرى يتوجهون الى القرية الام لمتابعة تعليمهم الثانوي.

- التكوين المهني: يوجد بالمركز الحضري مركز للتكوين المهني والحرفي.

- الثقافة والرياضة: يتوفر المركز الحضري للقرية على مكتبة بلدية، ومركز ثقافي، وبيت للشباب، ومركب رياضي متعدد النشاطات.

- البريد: يوجد مكتب بريدي بالمركز الحضري، ومثله بكل من قرية واد الطويل وحسيان الذيب. مع توفر شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالإضافة الى شبكة الانترنت بالمركز الحضري.

- الصحة: يتوفر المركز مؤسسة عمومية للصحة (مستشفى)، ومركز صحي بكل من القرى التابعة لها.

- المؤسسات الدينية: يوجد بالمركز الحضري مسجدين، مع توفر خمسة مدارس قرآنية، ومسجد واحد بقرية واد الطويل، واثنان بقرية حسيان الذيب.

- الامن: يوجد بالمركز الحضري فرقة للدرك الوطني بالإضافة إلى ثكنة عسكرية، ومفرزة للحرس البلدي.

- كما يتواجد بالمركز الحضري عدد كبير من المحال للتجارة بالتجزئة وبالجملة (مكتبات، محلات التغذية العامة، قاعة لعب وخدمة الهاتف النقال). بالإضافة الى الساحات الترفيهية ومساعات لعب الاطفال.

- كما تتوفر على كل الضروريات وكل المرافق العمومية والخدمات من غاز المدينة والكهرباء والهاتف والمواصلات والنقل العمومي.

5- النشاط الاقتصادي:

- الفلاحة وتربية المواشي: تتميز القلنتة بأنها منطقة سهبية، رعوية وفلاحية بالدرجة الاولى. متمثلة في عديد المحيطات الفلاحية

المزروعة هي محيط المناقير بحوالي 35 مستفيد من الدعم الفلاحي تنتج فيها الخضروات والفواكه ذات الاستهلاك المحلي. محيط

الجنين 2000 هـ، ومحيط ذراع الشرقي ب 550 هـ ومحيط ذراع الغربي ب 376 هـ ومحيط تمدة ب 7000 هـ، ومحيط بن حامد ب

937 هـ. أما غير المزروعة فهي: بومليل 1500 هـ، التدبي 1500 هـ، سهو الاحمر 5000 هـ، العيوج 1500 هـ، لسعن العود

3000 هـ، خنيق اللحم 1500 هـ، قرناو 3000 هـ. وتمثل المزروعات بالمحيطات المذكورة في القمح والسعير وكل المنتوجات الحيوانية كالقرط والتبن والخرطال و... الخ. (1)

كما تتمتع البلدية على موارد حيوانية معتبرة نظراً لاهتمام سكان المنطقة بتربية المواشي باختلاف أنواعها وتعددتها. فقبيلة العجالات معروفين منذ القدم بأنهم كانوا بدو رحل يجوبون الصحاري بحثاً عن الكأ لموشيهم، إلا أنه مع استقرارهم النسبي في القرى والمداشر والمراكز الحضرية، إلا أنهم لازالو يمارسون مهنة الرعي بخارج القرية وتربية المواشي من اغنام وماعز والمحافظة على هذه الثروة الحيوانية. لذلك نجد أن نسبة كبيرة من سكان البلدية بصفة عامة يشتغلون في المجال الرعوي وتربية المواشي والمجال الفلاحي كذلك.

- التجارة والخدمات الإدارية: كنا قد تحدثنا مسبقاً على أن تقسيم المجال العمراني يكون على حسب النشاط الاقتصادي المزاوول، ولكن في هذه الحالة (حالة المجال العمراني شبه الحضري لقرية قلثة سيدي ساعد) نجد أننا لم نصنفها لا ضمن المجالات العمرانية البدوية، ولا الريفية، بل ضمن المجالات العمرانية شبه الحضرية، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها: أن العمراني الحضري في تطور وتقدم مستمرين، وفي تقدم الثقافة المادية من توفر وسائل الاتصال والمواصلات، وانتشار التعليم، وارتفاع مستوى الاستهلاك الثقافي... الخ، لذلك وغيره تم تصنيفها ضمن هذا المجال.

وأن هناك تعدد وتقسيم للعمل بين سكان المركز الحضري للقلثة، ونجد تعدد الأنشطة الاقتصادية فمنها الأنشطة الرعوية والتي تقدر نسبتها بـ 50% ممن ينشطون في تربية المواشي، والأنشطة الفلاحية في نسبة تقدر بـ 20%، والأنشطة الإدارية والخدماتية في نسبة تقدر بـ 10%، والأنشطة التجارية في نسبة تقدر بـ 10%، أما الباقي فينشطون في مهن مختلفة ومتنوعة وبدون نشاط وتقدر نسبتهم بـ 10%.

6- البنية الاجتماعية:

بحكم أن المركز الحضري يتسع في مساحة كبيرة نسبياً وفي عدد وحجم وكثافة سكانية معتبرة، فيظهر التجانس والتباين بين أفراد المجتمع نتيجة تقسيم العمل والتخصص في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وأنه على الرغم من أن المركز الحضري للقرية يتشكل من بنية اجتماعية قبلية، ويتكون من قبيلة واحدة الا وهي قبيلة العجالات، فإن اعضائها في الجانب الثقافي يعيشون في تضامن وتناصر واتحاد وخير دليل على كلامنا استمرار بعض العادات والتقاليد كالطعم والوعدة، بحيث نجدهم ينظمون كل خريف من كل سنة وعدة سيدي بلقاسم. هذا بالإضافة الى بعض المؤشرات التي تدل صراحة على التضامن والتوادد، وهي الميزة التي تميز سكان المنطقة وهي اكرام الضيف والترحيب به أي كان أصله، واحتضان الغريب والترحيب به. كما ويتضح شكلين من العلاقات داخل القرية، ففي الاحياء السكنية الشعبية يبدو العلاقات أولية وبسيطة في علاقات صداقة وعلاقات حوار وعلاقات قرابية متحدة ومتعاونة، أما في الاحياء القريبة من الشارع الرئيسي للقرية فتبدو العلاقات مصلحة ونفعية وأنية، ونستطيع تمثيل هذه العلاقات الاجتماعية في العلاقات التجارية بين الزبون والمشتري. بحيث يكون كل طرق يتطلع الى مصلحة أولاً ومن ثمة مصلحة الطرف الثاني.

يستقر بتراب البلدية أولاد سيدي لعجال (لعجالات) بالقلثة ونواحيها، وأولاد سيدي ابراهيم بالمنطقة وخاصة بقرية واد الطويل. كلاهما من سلالة واحدة ترجع لأبيهم سيدي أحمد بن السعيد. لذلك تتشكل البلدين من عرشين هما العجالات والتي تتمركز بالقلثة وبعض المناطق المبعثرة ولديهم بني عمومتهم ببلدية البيضاء ويتفرع العجالات إلى فرق أو دواوير بالمنطقة هي: دوار أولاد

(1) - معلومة صادرة عن مكتب الارشيف، تقرير اداري حول بلدية قلثة سيدي ساعد، بلدية قلثة سيدي ساعد، سنة 2010.

الظاهر، دوار اولاد لحدب، دوار أولاد إبراهيم، أولاد بلقاسم، أولاد بن قلولة، أولاد سيدي يحيى، أولاد عبدالله، أولاد الطاهر ..الخ.⁽¹⁾ وعشيرة البراهمية الذي يستقر بقرية واد الطويل وبعض العائلات المتفرعة عنه بالقلنة. وهو بدوره يتفرع الى عائلات ودواوير لم يكون باستطاعتنا التحصل عليها ولم تكن في متناولنا.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 25: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية قلنة سيدي ساعد.

الرقم.	الصفة.	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	إ. العرشي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1959	ثانوي.	موظف.	البراهمية.	FLN	/
02	النائب الأول.	1970	ثانوي.	موظف.	العجالات. أولاد بن عبد الله.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1981	جامعي.	مهنة حرة.	العجالات. أولاد بن قلولة.	HMS	/
04	عضو.	1953	متوسط.	معلم.	العجالات. أولاد لحدب.	FLN	/
05	عضو.	1964	ابتدائي.	موظف.	العجالات. أولاد الطاهر.	FLN	/
06	عضو.	1958	جامعي.	معلم.	العجالات. أولاد بوشريط.	RND	/
07	عضو.	1958	جامعي.	طبيب عام.	العجالات. أولاد عبد الله.	RND	/
08	عضو.	1977	جامعي.	معلم.	العجالات. أولاد الطاهر.	RND	/
09	عضو.	1977	متوسط.	مهنة حرة.	العجالات. أولاد إبراهيم.	ISLAH	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع عصبية عشائرية، صراع عائلي. استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: من خلال الملاحظات الميدانية والمقابلات مع أعضاء اللجان التنفيذية والأمانة العامة للبلدية تبين لنا أمور حول طبيعة الصراع داخل المجلس يتقدمها الصراع بين العروش والصراع العائلي بين الدواوير ومن ثمة يأتي صراع الهويات الفردية المشكلة للهيئة.

- الحالة 1: وما هو معلوم سابقاً أن البلدية مشكلة من عرش غالب هو عرش العجالات ويستقر بالقلنة وواد الطويل وقريه حسيان الذيب وكذا ببلدية البيضاء، أما عرش البراهمية فيستقر في قرية الواد الطويل وتقريباً المجلس مكون ومشكل من طرف تشكيلات اجتماعية على حسب الدواوير بعرض العجالات وان الرئيس من عرش البراهمية والبقية من عرش العجالات.

كل طرف يتغني من خلال مشاركته بالمجلس تحقيق أهدافه الخاصة ومصالح العرش الذي انتخبه او الدوار الذي قدمه للترشح وان كان من نفس الحزب ومن حزب واحد، وكل طرف ينظر الى تحقيق مصالح عرشه ودواره ومن المصالح المتصارع عليها: السكن الاجتماعي والسكن الريفي، والاستصلاح الفلاحي، الموالاة، التوظيف، الصفقات العمومية والمشاريع التنموية. تسديد الفواتير، الامتيازات المتعددة، قفة رمضان، بعض القضايا التي تخص القرى التابعة للبلدية من حقوق ومطالب. والحزائيات الموجودة والخلفية التي يتقدم بها كل عضو من شأنها يتولد عنها الصراع فالرئيس من عرش البراهمية على حسب مقدوره يقدم عرشه على عرش العجالات وخاصة وان البراهمية مستقر بقرية الواد الطويل وهو بدوره يوجه المشاريع والتنمية للقرية المذكورة والأعضاء الآخرين من العجالات في المداورات واجتماعات المجلس يطالبون بامتيازات ونزعتها عن واد الطويل وتوفيرها لعرش العجالات. بمعنى أن الولاء التام للعرش والتعصب له من شأنه أن يتولد عن الصراع.

- الحالة 2: مع هذا الصراع بين الهويات الجماعية هناك صراع بين الهويات الفردية حتى وان كانت من نفس الهوية الجماعية لأن الأفراد لهم مصالحهم الخاصة والعامة فهم يسعون إلى تحقيقها كلها وبأولوية حسب شخصية كل فرد فكل طرف يستخدم هويته

(1) - مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي ، بلدية قلنة سيدي ساعد ، يوم 20 08 2010.

الفردية من اجل هويته الجماعية. وهذا ما يظهر بجلاء في الاستراتيجيات والتحالفات بين المنتخبة، فلقبول المداولة أو التشاور والتصويت على المشروع المطروح يلزم الموافقة عليها من قبل خمسة أعضاء وأكثر من أصل تسعة أعضاء ويوجد أربع أعضاء من fln لذلك يلزم إجراء تحالف مع hmas لكي يتم نصاب خمسة أعضاء للموافقة على المشروع وما الأحزاب إلا مطية أو استراتيجيات جماعية يخلقها الأفراد، على أن يتم التفاهم بين fln و hmas من اجل اقتسام التركة والتحالف بين الكنتين من اجل قضاء المصالح الخاصة ومن اجل التنمية المحلية وإجراء هامش من الحرية لكل منتخب لتسهيل قضاء المصالح او السلطة و حمايتها وجلب المكانة والقوة. وهذه الحالة تتم في بعض المشاريع الكبرى التي تخص البلدية ككل أما في عداها تتكسر هذه التحالفات وتحل محلها الانتماء إلى العرش أو الدوار.

2-3- أطراف الصراع: بداية يوجد الصراع داخل المجلس بين كل أعضاء المجلس لان كل عضو يمثل عرش بالمجتمع وكل عضو يمثل دوار وناطق باسمه لذلك يكون الصراع بين الأفراد لا بين الجماعات. وأحيانا يكون الصراع بين جماعات متحالفة بين جماعة الرئيس ومحالفيه وباقي أعضاء المجلس، فيما يخص بعض المشاريع التنموية والمقاولاتية التي تلقي بعض العرقلة والتي بدورها يلزمها التحالف من اجل تفويتها والمصادقة عليها.

2-4- مدة الصراع: الصراع داخل المجلس ليس له مدة محددة بل منذ تشكيل المجلس إلى غاية نهاية العهدة والصراع متواصل ومستمر لأنه صراع خفي وصراع عقليات أفراد وذهنيات واستراتيجيات فردية سواء يستعملها الفرد لقضاء مصالحه الخاصة أو لقضاء مصالح الجهة التي ينتمي إليها من دوار أو من عرش أو من جهة معينة.

2-5- آليات حل الصراع: تحل بعض الصراعات بين المنتخبين بالتحالفات مع بعض المنتخبين مثلا من fln و hmas فتوجد عديد من المشاريع الكبرى تعطل ولا يتم الموافقة عليها لعدة أسباب شخصية قد تدخل ضمن المشاورات والخلاف للآراء داخل المجلس، والتوافق مع بعض الجماعات هو من شأنه أن يسير الصراع ويحل بطريقة أو بأخرى.

7- الحالة السابعة: بلدية حاسي الرمل:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والإداري:

تقع بلدية حاسي الرمل على بعد 140 كلم عن مقر ولاية الاغواط ومعروفة ببلدية الأرياح نظراً لاستقرار بعض من قبائل الارباع بما (الحجاج، المخالف الحرب، الحرازية). تقع بالجهة الجنوبية من الولاية على الطريق الولائي رقم 21 ورقم 120 بمحاذاة الطريق الوطني رقم 01. يحدها من الشرق بلدية حاسي الدلاعة، ومن الغرب بلدية عين ماضي، أما من الشمال الشرقي بلدية بن ناصر بن شهرة، ومن الشمال الغربي بلدية الخنق، أما من الجنوب فبلدية ضاية بن ضحوة بولاية غرداية. انبثقت كبلدية من خلال التقسيم الإداري لسنة 1984. المتعلق بالتنظيم والتقسيم الإداري للبلاد. تبلغ المساحة الكلية للبلدية 1957 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً ب: 23235 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بعدد سكان مستقرين بالمركز الحضري 15973 نسمة، أما بالقرى التابعة لها (قرية بليل الجديدة، بوزير) ف 5199 نسمة. بما نسبته للسكان المستقرين بالمراكز الحضرية 91.12%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوة المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ تعدادهم 2063 نسمة، بعدد الذكور 11164 نسمة وعدد الاناث 12071 نسمة. وبنسبة الكثافة السكانية تقدر ب 11.87 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. (1)

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

يقدر عدد سكان المناطق المبعثرة لعرش الحجاج: 442. بعدد الذكور 225 والاناث 217 نسمة. أما عدد سكان المناطق المبعثرة لعرش المخاليف: 508. بعدد الذكور 253 والاناث 255 نسمة. أما عدد السكان البدو الرحل حسب التقسيم القبلي فهو: (2)

- عرش الحجاج: 267 نسمة عدد الخيم 34 خيمة. بعدد الذكور 144 والاناث 123 نسمة.
- عرش المخاليف: 428 نسمة عدد الخيم 57 خيمة. بعدد الذكور 204 والاناث 224 نسمة
- عرش السعيد عتبة: 143 نسمة عدد الخيم 13 خيمة. بعدد الذكور 81 والاناث 62 نسمة.
- عرش اولاد نائل: 46 نسمة عدد الخيم 08. بعدد الذكور 26 والاناث 20 نسمة.
- عرش العجالات 54 نسمة. عدد الخيم 08 خيمة . بعدد الذكور 27 والاناث 27 نسمة.
- عرش اولاد سيدي الناصر: 07 نسمة. عدد الخيم 01. بعدد الذكور 03 والاناث 04 نسمة.

أما فيما يتعلق بتوزيع عدد السكان حسب القطاعات الاقتصادية (الشغل، التجارة، الخدمات، التعليم، طلي العمل) فيتمثل في:

- عدد السكان المشتغلين 3775 نسمة.
- عدد السكان الذكور المشتغلين: 1398 نسمة اما الاناث ف 114 نسمة.
- عدد السكان الذين ينشطون في مجال الفلاحة الموسمية: 1139 نسمة.
- عدد السكان المتمدرسين: 5700 متمدرس.
- عدد السكان المشتغلين بالتجارة: 405 نسمة.
- عدد السكان المشتغلين بالخدمات الادارية: 402 نسمة.
- عدد السكان طالي العمل 1513 نسمة.
- لم نتحصل على تعداد للسكان المشتغلين بالشركات الصناعية والمنجمة البترولية والغازية. وهي نسبة كبير تعمل بهذه المؤسسات، وهي ليست مقتصرة على سكان البلدية بل سنشطون بها أفراد من كل القطر الوطني.

يقدر تعداد الموارد البشرية ب 22593 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 10250 يد نشطة، بما نسبته 45.37%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 8943 يد شغالة، بما نسبته 87.25%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين ب 1307 بطال، بما نسبته 12.75%.(1)

3- السكن ونمط العمران:(2)

فيما يخص عدد البنايات بالبلدية في مجموع 3901 بناية، اما فيما يخص المساكن المشغولة فتبلغ 3542 مسكن، اما المساكن الشاغرة ف 1147 مسكن والمساكن المخصصة للاستعمال المهني فتقدر ب 69 مسكن. بمجموع السكنات 4739 سكن.

- المركز الحضري لحاسي الرمل: من الملاحظ أن طبيعة السكن بالمركز أن كل السكنات عبارة عن عمارات في حي سكني يقدر ب 1297 وعدد المساكن 2231 منها 1873 مسكونة. متوزعة على المركز العمراني الحضري كالحى السكني الرئيس opgi ، وحي الزهور، والحى الاداري (الذي به كل المنشآت والهياكل والمؤسسات الادارية والخدماتية من مقر للدائرة، ومقر البلدية والمستشفى، ومركز البريد، وبعض المؤسسات الادارية التابعة للمؤسسات الصناعية الوطنية والاجنبية). فيما مجموعه عدد السكان بما يقدر ب 11464 نسمة.

تشير القرارات الوزارية أن المركز الحضري لحاسي الرمل في منطقة اخطار كبرى نتيجة النشاط الاقتصادي السائد بالمنطقة وهو التنقيب عن آبار الغاز والبترول. لذلك تسعى السلطات المحلية لتحليل سكان المنطقة وادرايتها الى المدينة الجديدة بليل.

(2) - معلومة صادرة عن مكتب الاحصاء والتخطيط ، تقرير اداري ، الفرع البلدي بقرية بليل الجديدة ، بلدية حاسي الرمل ، سنة 2010.

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

(2) - معلومة صادرة عن مكتب الاحصاء والتخطيط ، تقرير اداري ، الفرع البلدي بقرية بليل الجديدة ، بلدية حاسي الرمل ، سنة 2010.

– المدينة الجديدة لبليل: يبلغ تعداد بنايات المدينة الجديدة 1142 بناية وهي اليوم في تزايد مستمر نظراً للتنمية المتواصلة والتعمير وال عمران المتطور والمتقدم بالمدينة الجديدة. وعدد المساكن 1122 منها 642 مسكونة. وبعدها سكان اجمالي في تطور وتغير مستمر ب 4557 نسمة. وهي عبارة عن سكنات شعبية بالاضافة الى العمارات والمنشآت الادارية.

– قرية بوزبير: يبلغ تعداد بنايات القرية 140 بناية، أما السكنات فتقدر ب 128 سكن منها 83 مشغولة وبعدها سكان ما يقارب من 498 نسمة. صُنفت القرية كمنطقة محصورة تدخل ضمن الخريطة الامنية والصناعية ذات لخطر العامة ومع مرور الزمن تتلاشى من الخريطة الجغرافية نظراً لمنع اي نشاط عمراني او اقتصادي او اجتماعي بها.

4- المؤسسات والهيكل الادارية:

– التعليم:

التعليم الابتدائي: يوجد بالمركز الحضري لحاسي الرمل خمسة ابتدائيات، وثلاثة بقرية بليل الجديدة، وواحد في كل من قرية بوزبير، والتجمع السكاني لتلغيميت.

التعليم المتوسط: توجد اكماليتين بالمركز الحضري، ومثيلتها بقرية بليل الجديدة.

التعليم الثانوي: توجد ثانوية واحدة بحاسي الرمل، ومثيلتها بقرية بليل الجديدة.

– التكوين المهني: يوجد بالمركز الحضري مركز للتكوين المهني والحرفي، اما بقرية بليل الجديد فملحقة للتكوين في طور الانجاز.

– الثقافة والرياضة: يتوفر المركز الحضري للقرية على مكتبة بلدية، ومركز ثقافي، وبيت للشباب، ومركز رياضي متعدد النشاطات. ومركز ثقافي بقرية بليل الجديدة.

– البريد: يوجد وكالة تجارية بالمركز الحضري، ومركز للدفع في كل من قرية بليل الجديدة وقرية بوزبير. مع توفر شبكة للهاتف الثابت والمحمول بالاضافة الى شبكة الانترنت بالمركز الحضري وقرية بليل.

– الصحة: يتوفر المركز على مؤسسة عمومية للصحة (مستشفى)، ومركز متعدد العلاجات متطور ب 60 سرير في طور الانجاز + قاعة علاج بقرية بليل الجديدة، وقاعة علاج بقرية بوزبير.

– المؤسسات الدينية: يوجد بالمركز الحضري ثلاث مساجد بما فيها من مدارس قرآنية، ومسجد واحد بقرية بليل الجديدة، ومثله بقرية بوزبير.

– الامن: يوجد بالمركز الحضري فرقة للدرك الوطني ومركز للشرطة، ومفرزة للحرس البلدي بقرية بليل الجديدة وبوزبير.

– كما يتواجد بالمركز الحضري عدد كبير من المحال للتجارة بالتجزئة وبالجمله (مكتبات، محلات التغذية العامة، قاعة لعب وخدمة الهاتف النقال). بالاضافة الى الساحات الترفيهية ومساعات لعب الاطفال.

– كما تتوفر على كل الضروريات وكل المرافق العمومية والخدمات من غاز المدينة والكهرباء والهاتف والمواصلات والنقل العمومي.

5- النشاط الاقتصادي:

– الفلاحة: تبلغ المساحة الاجمالية الصالحة للفلاحة ب 78205 هكتار. أما المساحة الباقية ف 117489 هكتار. بالمساحة الرعوي التي تقدر ب 99056 هكتار. أما فيما يتعلق بالمساحة الفلاحية المستغلقة او المسقية فلا وجود لها نظراً لطبيعة الارض غير الفلاحية وانعدام المياه الجوفية وان كانت فبعد حفر مئات الامتار للوصول الى الماء لذلك الزراعة تقتصر على الزراعة الموسمية والمتعلقة بالسقي عن طريق الامطار الموسمية للمحاصيل الزراعية المتمثلة في القمح والشعير والمحاصيل الانتاجية الموجهة للاستهلاك الحيواني فقط. وما عدا هذا من الخضروات والاشجار المثمرة فلا مكان لها ولا وجود لها لانعدام المياه لسقيها. ونجد أن تعداد السكان المشتغلين في القطاع الفلاحي قليل جداً بل ومنعدم اللهم الا في الفلاحية الموسمية المرتبطة بمطول الامطار الخريفية والشتوية، وهذا ما يتمثل في المساحات الرعوية والصلحة لزراعة القمح والشعير، وتقتصر هذه الفلاحة على الموالين بالمنطقة وساكني البوادي.

- الرعي وتربية المواشي: نظرا لبيعة الارض الرعوية الصحراوية والسهبية والتي تكثر فيها النباتات ككلاً للمواشي من الاغنام والماعز وكذا لعلاقة الإنسان الصحراوي وارتباطه الوثيق منذ زمن بتربية الماشية والمحافضة عليها. واذا رجعنا الى الجانب التاريخي للمنطقة نجد ان السكان اغلبهم كانوا بدو رحل وحين تشييد المراكز الحضرية استقرو بها، وحاليا بسبب قلة الانتاج الحيواني وحالة الأمن وكذا الظروف الطبيعية المتمثلة في الجفاف وتوفر ظروف المعيشة والعمل بالمركز الحضري الجديد واد بلبيل استقر اغلب العوائل بالمركز الحضري مع مواصلة العمل بتربية المواشي بالبادية نظرا للعلاقة بين الرجل وماشيته.

بحيث يقدر عدد المواشي بالمنطقة على اختلاف انواعها ب 26 رأس من البقر و 53505 رأس من الاغنام و 8744 رأس من الماعز و 530 رأس من الابل. وهذه النسب تمثل اهتمام سكان المنطقة بتربية المواشي. الا في السنوات الاخيرة التي ولت في تناقص كبير بسبب عدة ظروف.(1)

وتتوزع المساحات الرعوية بصحراء المنطقة الى عدة مناطق نذكر من بينها: ضاية تلمزان، ضاية القطعة، واد فيض الكلبة، منطقة مدرق نارو، ضاية البغل، ضاية اللوح، واد زليقم، واد بزرب، واد نساء، ضاية تلغيمت، ضاية الصوابين، ضاية القرعة، ضاية دربال، ضاية النكرة، ضاية اللوح، ضاية الفرس، ضاية القعرة... الخ. وفي هذا النشاط الاقتصادي نجد نسبة معتبر ممن تشغل بالترحال ورعي الاغنام والابل، وتربية المواشي باختلاف انواعها، ونجد هذا عند العائلات البدوية والتقليدية المهتمة بتربية المواشي تحافظ عليها ولا تفرط عليها، ومن الملاحظ أن عدد كبير من العائلات البدوية استقرت مؤخراً في المراكز الحضري سواء بالمركز الحضري لحاسي الرمل، او بالاساس في المدينة الجديدة بلبيل، بحيث نجدهم في تحضر مستمر يأسسون منازل يسكنون بها ويستقرون بها، ويتابعون رعاها في البادية ويتصلون معهم ويوفرون لهم كل المؤن والاحتياجات، بحيث تمثل لهم وخاصة منهم فئة كبار السن الدخل الاساسي للعائلات، ويوظفون على هذا العمل في المؤسسات الادارية والتجارة بالماشية، وعمل الاولاد في الشركات البترولية والغازية المتواجدة على ارض البلدية.

- الصناعة: تحتوي منطقة حاسي الرمل على أكبر حقل لإحتياطي الغاز الطبيعي في إفريقيا وواحد من أكبر الحقول الغازية في العالم، كما توجد في المنطقة عدة حقول نפט مستغلة لكنها ليست بأهمية حقول حاسي مسعود.

إن مشروع إنجاز محطة هجينة تجمع بين الشمس والغاز وهي الأولى من نوعها في العالم تسجل معلما هاما في تجسيد سياسة ترويج الطاقات المتجددة واقتصاد الطاقة المبنية على تنوع المصادر وتنظيمها. وعلى الاقتصاد في أنواع الوقود الأحفوري، وتطوير نظام طاقي مستديم تدعمه الطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة في الجزائر. فمحطة التوليد الجديدة للكهرباء هذه التي تقام في حاسي الرمل يتمثل تشكيلها في دورة مركبة قوامها الغاز من 130 م و حقل شمسي من مراكز التقاط الحرارة الشمسية بقوة 30 م واط تقريبا. وسيفوق نصيب الإنتاج انطلاقا من الحقل الشمسي 5 % من مجموع إنتاج الكهرباء. إن هذا المشروع المبتدع من حيث حجمه و اختيار التكنولوجيا الهجينة الجامعة بين الغاز والشمس تبلغ طاقته الصافية المنشأة نحو 15 م.

هذا بالإضافة إلى الشركات المتعدد الجنسيات والمتعدد الاختصاصات المتخصصة في مجال التنقيب عن الغاز والبترول، وان في الآونة الأخيرة وفي السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين تم اكتشاف احتياطي كبير للبترول بالمنطقة بالموازاة مع الغاز الطبيعي وبهذا أصبحت المنطقة ذات مجال استراتيجي واقتصادي مهم على الساحة الوطنية والدولية. ووجود الشركات التنقيبية والتركيبية والتحويلية والصناعية والوقائية المتوزعة على تراب البلدية.

بحيث يبلغ عدد الشركات بكل اختصاصاتها من تنقيب وتحويل وخدمات واعمال مقاولاتية سبعة مؤسسات كبرى تتفرع عنها اخرى صغيرة ومتوسطة وهي sonatrach/dmn. في اختصاص servis. و sonatrach/dp و sonalgaz/xp. في اختصاص

(1) - مقابلة مع حرز الله بومعزة، رئيس مقاطعة الفلاحة، مدينة بلبيل الجديدة، بلدية حاسي الرمل، سنة 2010.

production و engcp في اختصاص. genie-civil و encp في اختصاص servis. أما entp و engtp و enafor . في اختصاص travaux⁽¹⁾.

ومما هو ملاحظ ميدانيا على الرغم من أن تصنيف المنطقة صناعية وليست مدينة صناعية، إلا أنها في الواقع لاتزال منطقة بدوية وهذا ما يبرز في انعدام التنمية المحلية بالرغم من الوفرة المالية لمؤسسات الدولة والمجالس وخاصة بالمركز الحضري لحاسي الرمل المتواجد ضمن المنطقة المحظورة والداخلية في المنشور الوزاري المتعلق بتخصيص منطقة حاسي الرمل كمنطقة نشاطات صناعية بحضور فيها النشاط الاجتماعي والاقتصادي والعمري بها، وقد تم إزاحة المدينة الجديدة بليل من المنطقة المحظورة في القرار الوزاري لسنة 2008. وبهذا أصبحت المدينة الجديدة مركز عمري يتقدم ويتطور بسرعة كبيرة وأصبحت البلدية والدائرة الأصل نظرا لتحويل السكان وإدارات الدولة من حاسي الرمل. بحيث ستصبح المدينة الجديدة مقر البلدية ويخطط لها أنها ستصبح مدينة متحضرة ومتقدمة من خلال اتساع النشاط العمري الحديث وتخطيط المنشآت القاعدية والخدماتية. والتهيئة الحضرية المتقدمة، والتخطيط الحديث للمدينة... الخ.

نجد من خلال الاحصائيات والتحقيقات والمشاهدات الميدانية أن الأنشطة الاقتصادية متنوعة، تنصدر الأنشطة الصناعية المرتبة الاولى، من حيث أن عدد كبيراً من شباب المنطقة يشتغلون بالمؤسسات الاجنبية والوطنية في وظائف دائمة ومؤقتة، وهذه الأنشطة تمثل الدخل الاساسي للعائلات بالمنطقة، بل وأنها منطقة جاذبة ليلد العاملة من أنحاء الجزائر، ومن مدينة الاغواط كذلك، بحيث تشكل لنا كبيرة من يشتغل بالمؤسسات البترولية والاستخراجية والانتاجية والتركيبية. أما الأنشطة الاقتصادية في المرتبة الثانية فتمثلة في تربية المواشي، وهذه نجدها عند البدو الرحل بالمنطقة، أو حتى بالعائلات المستقرة حديثاً بمنطقة بليل الجديد، بحيث يستقرون بالقرية والمركز الحضري من أجل ايجاد فرص للعمل لاولادهم، ويخصصون رعاة لتربية مواشيهم بالصحراء الكبرى. أما في المرتبة الثالثة يأتي العمل في المؤسسات الادارية والخدماتية، اما في المرتبة الرابعة يشتغل الباقي من السكان بالتجارة سواء بالمواشي التي يقومون بتربيتها، أو في المحلات التجارية والمقاهي وقاعات الانترنت، وخدمات الهاتف النقال والى غير ذلك من الاعمال التجارية، بالاضافة الى العمل في المقاولات العمومية والخاصة.

6- البنية الاجتماعية:

تتكون أصلا بلدية حاسي الرمل أصلا من قبيلتين كبيرين بالمنطقة وهما قبيلة الحجاج المنقسم الى فرقتين هما: اولاد الوئيس، واولاد ورقلة. والى المخاليف الصحراء أو كما يقال له مخاليف الجرب. وهذا التقسيم المستمد من تقسيم الاراضي الرعوية والزراعية بالمنطقة حسب امتلاك الأراضي لكل عرش على حدا للرعي وللزراعة وللسكن. هذا بالإضافة الى فروع من قبيلة أولاد نائل السائر والذي استقر حديثا بالمنطقة طلبا للعيش وطلبا للعمل بالشركات البترولية، هذا فيما يخص النظرة العامة للبلدية. اما اذا قاصرنا الحديث عن المراكز الحضرية نجد:

- سكان حاسي الرمل: بما ان مدينة حاسي الرمل أصبحت مدينة صناعية محظورة (منع اي نشاط عمري) والدولة وضعت مخطط استراتيجي لإخلاء المدينة من السكن الدائم وجعلها منطقة أخطار عامة وصناعية وتحويلها الى المدينة الجديدة بليل. فحاليا يستقر بما بعض العوائل من عرش الحجاج والمخاليف والحرازية وكثير العائلات من ولايات البلاد بدافع العمل والاستزاق من الشرق والغرب والشمال والجنوب ويمثل المركز الحضري النسبة الكبيرة منهم وأيضا نسبة السكان المستقرين بالطوق الحضري بالسكنات الهشة " السكن القصديري " واغلبهم من العبايز واولاد نائل وعوائل من فرق أخرى. ان شكل البنية الاجتماعية بالقرية في هذا المجال العمري والاجتماعي يظهر في طابعه العائلي والأسري، والفردى، بمعنى ان الانتماء يكون على أساس الأسرة، وعلى أساس الجهة التي ينتمي اليها، وعلى أساس فر داني، نظراً لان المركز الحضري لحاسي الرمل مركز جذب ليلد العاملة في شكل اسر أو أفراد،

(1) - معلومة صادرة عن مديرية المناجم والصناعة ، تقرير اداري عن الصناعة ، ولاية الاغواط ، سنة 2010.

هذا ما يؤثر على نمط وطبيعة العلاقات الاجتماعية، بحيث تظهر هذه الأخيرة وكأنها في الغالب علاقات نفعية مصلحة آنية، في تقسيم للعمل والتباين بين السكان، وهذا نتيجة اختلاف السلالات، وتعدد الانتماءات (عائلات من الشرق والغرب والشمال والجنوب، عرب وامازيغ، أبناء المنطقة).

- يستقر بقرية بليل الجديدة تركيبات اجتماعية عديدة عدة، من مختلف القبائل ولكن القبيلة الغالبة بالقرية نجده قبيلة الحجاج ومن ثمة المخاليف وعرش الحرازلية من حاسي الدلاعة وعرش أولاد نائل بالإضافة إلى بعض العائلات من ولايات الشرق والغرب، بسبب الهجرة الفردية للعمال البسطاء والمهرة من الولايات المجاورة للعمل بالمقاولات وبالشركات الصناعية والتحويلية والامنية. تبدأ البنية الاجتماعية بأنها عصبية قبلية، بمعنى أن العمران في جانبه المادي مقسم على حسب التركيبة الاجتماعية، وأن نمط العلاقات داخل القبيلة الواحدة يسودها التضامن والاتحاد والتعاون والتناصر... الخ، أما إذا سلطنا نظرة عامة على المجتمع نجد أن نمط العلاقات في تغير وذلك لتغير حجم وكثافة السكان بحيث أن بعض العلاقات التقليدية بدأت تزول بفعل اختلاط السكان.

- أما قرية بوزبير فبصفتها قرية قديمة النشأة احتفظت بقبيلة المخاليف، فاليوم يستقر بها المخاليف في عدد من الفرق والعائلات المنتمية لقبيلة المخاليف. وبما أن القرية متشكلة من قبيلة غالبية، فالبنية الاجتماعية تبدأ بأنها عشائرية وعائلية، يظهر شكل للعلاقات الاجتماعية الأولية والبسيطة، في تضامن واتحاد وتعاون بين أعضاء القبيلة.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 26: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية حاسي الرمل.

الرقم	الصفة.	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1968	ثانوي.	مدير شركة خاصة.	الحجاج.	FNA	سُحبت منه الثقة.
02	النائب الأول.	1963	متوسط.	موظف.	المخاليف.	RND	/
03	النائب الثاني.	1957	ثانوي.	موظف.	المخاليف.	FLN	/
04	عضو.	1964	جامعي.	معلم.	أولاد نائل.	FFS	/
05	عضو.	1970	ثانوي.	معلم.	أولاد نائل.	PT	/
06	عضو.	1953	ثانوي.	موظف.	المخاليف.	MN	/
07	عضو.	1967	متوسط.	مهنة حرّة.	المخاليف.	HMS	/
08	عضو.	1958	متوسط.	موظف.	الحجاج.	RND	/
09	عضو.	1973	ثانوي.	موظف.	الحجاج.	FNA	مندوب بلدي بالمدينة الجديدة بليل.

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع عصبية قبلية . تنظيمي بيروقراطي . صراع استراتيجيات وهويات فردية.

2-2- مضمون الصراع: إن طبيعة الصراع ومضمونه في البلدية بما أنها بلدية مهمة نظرا للمميزات الجغرافية والصناعية والمنجمية تظهر فيها صراعات عديدة ومتعددة ومتنوعة، فالصراع الظاهر في البلدية هو صراع عرشي أي بين العروش المشكلة للبلدية ولللمجلس ولكن ضمن هذا الصراع يوجد الصراع المصلحي وتحقيق الطموحات لكل منتخب واتخاذ كل واحد استراتيجيات الخاصة لتمير مشاريعه وتحقيق أهدافه الخاصة وأهداف الجهة او العرش الذي ينتمي اليه. لذلك وبداية من الانتخابات وترسيم وتنصيب الرئاسة واللجان:

تم تقسيم اللجنة التنفيذية على حسب العروش المكونة للبلدية. فالحزب المتقلد السلطة fna تحصل على مقعدين والقانون يخول له الحيابة على رئاسة المجلس والنيابة الثانية . بمعنى ان المندوب الحالي من المفروض ان يكون النائب الثاني داخل الهيئة التنفيذية ولكن حين تنصيب الرئيس ولاعتبارات غير قانونية وقبلية تم منح النيابة الثانية للعضو المنتمي الى عرش المخاليف لكي يتم التفاهم والمشاوره في المشاريع التي تخص البلدية، ولاجراء تحالفات مستقبلية معه في حالة سحب الثقة او التصويت على بعض المشاريع

والصفقات .على ان يتقلد العضو من fina المندوبية بالمدينة الجديدة وتدخل أعيان عرش الحجاج بصفته العرش الغالب بالمنطقة والتي يتحصل على مكانة كبيرة ونفوذ وحظوة مادية ومعنوية لتنصيب العضو المنتمي إليهم كمنسوب بلدي بالمدينة بليل وتنصيب العضو من المخاليف على رأس النيابة الثانية لكي لا تحدث شقاقا واختلافات بسيطة من شأنها عرقلة عجلة التنمية بالبلدية.

تدخل التشكيلات الاجتماعية في البلدية بصفة واضحة ومنها العصبية القبلية أي تدخل اعيان العروش لتقسيم المجلس وبل لتسييره بطرق غير قانونية بل وبطرق عرفية وتقليدية وحسابات عرشية بحتة لكي يتم التفاهم من البداية ولا تحدث صراعات بين العروش حول من يحكم الرئاسة لان بعض الاطراف حتى وان كانت الحيازة على الرئاسة وبصفة قانونية بالاغلبية الساحقة فتكون الصدامات والخلافات واضحة وظاهرة للعيان.

المنتخب حين ترشحه لمنصب داخل الهيئة يدخل بعقليتين الاولى هي خدمة اغراض الجماعة القرايية او العرش الذي رشحه وانتخب عليه ليقضي مصالحه بالطرق القانونية وغيرها من وظائف وسكن و عمران ومشاريع للمدينة وسلطة وكلمة و... الخ والثانية بعقلية خدمة اغراضه الخاصة فكل طرق يتقدم الى الهيئة سواء من اجل الفوائد المادية وذلك عن طريق الحصول على المشاريع التنموية المقدمة من طرف البلدية وتقديمها للمقاولات الصديقة وللأقرباء من أجل اقتسام الفائدة وتكون الطريقة بصفة قانونية. ومن اجل الفوائد المعنوية وهي الوصول الى السلطة التي تنتج له النفوذ والمكانة والجاء والكلمة الصائبة والمعارف والتطلع الى ما وراء المجلس الى المشاركة في مناصب عليا كالمجلس الولائي والمجلس الوطني ومجلس الامة. أو من اجل خدمة اغراضه الشخصية واهدافه الخاصة المتمثلة احيانا في الوصول الى السلطة التي تنتج المادة ويقضي بها مصالحه الادارية بكل بساطة ومصالح الجماعة القرايية والتطلع الى مكانة عليا فبعد الوظيفة البسيطة كعون او حارس ليلى باحدى المؤسسات أو راعي غنم الى تقلد مناصب عليا في الدولة كرئيس مجلس او نائب له او حتى عضو بلا فائدة. ومنهم من يأتي من اجل خدمة الصالح العام وخدمة التنمية المحلية والوطنية ويدافع شريف ومبدأ سامي.. كل هذه الاهداف الاربعة وغيرها التي يأتي بها المنتخبون للترشح للهيئة غير متطابقة وغير منسجمة لذلك يحدث الصراع بين الاستراتيجيات الفردية للأفراد بين من يريد السلطة ومن يريد المادة ومن يريد المكانة ومن يريد الجاه ومن يريد خدمة المصالح العامة ومن يريد... الخ.

المنتخب حين توليه الرئاسة التي ساعده في اعتلائها أفراد قبيلته وقربته ينسلخ حين تنصيبه من العرش الذي ينتمي إليه ويكون تحالفات سواء مع منتخبيه من نفس الحزب حتى وان لم نجد حقيقة الانتماء الحزبي بجلاء بل مجرد وسيلة او مع احزاب اخرى ليخدم مصالحه الخاصة ولتحقيق مزيد من الحظوة والقوة والنفوذ وذلك بالاعتماد على إستراتيجية سواء يستخدم العرش كدافع وقوة للوصول إلى السلطة ويكون هناك تحالف بين الأعضاء لتقسيم السلطات حسب الارضاءات لكل منتخب. وتجد كل منتخب يستخدم كل الطرق والسبل للحفاظ على مركزه وتجد بعض الأطراف كذلك تستخدم كل الطرق لإزاحة شخصية من الرئاسة أو العضوية أو عرقلة عملها. كما أن الأطراف تتصارع من اجل الحصول على السلطة والقوة والحظوة والمكانة .

- الحالة I: عضو يطالب بالتسريح بالبي في منطقة ممنوع البناء بها وهي قرية بوزير التي كانت يباشر فيها البناء لكن بعد صدور القرار الوزاري المتعلق بتخصيص منطقة حاسي الرمل منطقة ذات اخطار عامة، بوقف البناء في المنطقة الصناعية وحظر جميع محاولات البناء أي كان نوعها نظرا لخطورة الأمر على السكان مستقبلا، ومن المعلوم أن المنطقة يستقر فيها واختطتها قبيلة المخاليف الصحراء وحدثت خلافات ومشاكل في القرار وحدثت محاولات عديدة من بينها طرح القضية للمجلس للنظر فيها وإعادة النظر في القرار ولم تطرح القضية فقط بل حدثت خلافات عديدة تدخلت فيها شخصيات لها وزن من القرية وأعيان القبيلة والمطالبة بتسريح البناء بالقرية أو تقديم تعويضات عن الخسائر والممتلكات الخاصة والموقوفة. مما شكل صراع محتدم بين أعضاء المجلس وخاصة بين الاعضاء من المخاليف والهيئة التنفيذية التي رفضت الطلبات بدعوى انه قانون وزاري لا ينبغي تخطيه او معارضته. هذا ما شكل حسابات وخلافات بين الأعضاء وهي كانت من الأسباب الداعية الى سحب الثقة من رئيس المجلس.

– الحالة 2: حالة سحب الثقة من الرئيس بمجموع 06 أعضاء سحبوا الثقة مقابل 03 أعضاء متحالفين وهم الرئيس والعضو من نفس حزب الرئيس والنائب الثاني من عرش المخاليف الذي قدم له الرئيس بداية تشكيل المجلس النيابة الثانية والهدف الكبير هو تنحية الرئيس بأسباب غير موضوعية ولأسباب ذاتية هو أن يتأسس الرئاسة النائب الأول الذي هو من عرش المخاليف تم التحصل عليها في البيان المقدم الى الدائرة لمدارسته ويشمل البيان نقاط عدة نذكر من بينها:

- انفراد الرئيس بالقرارات الادارية وعدم مشاوره الاعضاء من التشكلات القبلية والسياسية الاخرى
- تعطل حركة التنمية والتسيير غير العقلاني لامور البلدية.
- عدم فتح المداولات وتفويت القرارات بلا مداولا للمجلس ولا اجتماعات ومشاورات.
- انطلاق المشاريع التي تتطلب المداولة بدون مداولات.
- المطالبة بتنحية المندوب الحالي و تقديم المندوبية بمدينة بليل الجديدة الى العضو من عرش اولاد نائل.

هذا ولأسباب لم تذكر بالبيان منها تسلط الرئيس بالسلطة ويسعى الى قضاء مصالحه الشخصية وأهدافه وطموحاته الخاصة والتي تخص بني القرني فيما يخص المشاريع التنموية والسكنات الاجتماعية وكذا الوظائف في المؤسسات العمومية وكذا الشركات البترولية. ولكن وراء كل هذا أسباب شخصية وتحالفات بين المنتخبين لتنحية الرئيس وتم تجميد المجلس لمدة عام كامل وتوقفت فيه كل الاجتماعات والمداولات. وتم في الأخير تبرئة الرئيس من كل التهم. من خلال تدخل عرش الحجاج وتدخل السلطات المحلية والولائية لنفك الصراع والتهم الموجهة للرئيس.

– الحالة 3: الرئيس والعضوين المتحالفين معه وقفوا ودافعوا ضد من سحبوا الثقة وحين صعود القضية إلى رئيس الدائرة والى والى الولاية للفصل في القضية حاولوا إرضاء الأطراف المتناظرة والتحقيق في القضية وبقيت الحساسيات بين الرئيس ومن سحبوا فيه الثقة واستولى على السلطة وصارت المركزية عنده ولا تصدر الأوامر إلا بطلبه وشدد الخناق على المنتخبين والحساب بالحسابات العقلانية وبمشورة أعيان العرش من الحجاج، لا لشيء إلا انه في حالة دفاعية للحفاظ على مركزه واستخدام إستراتيجية استخدم فيها الحزب والعرش للمساندة. ونزع عنهم الصلاحيات والتفويض، إلا في التفويض الذي قدمه الرئيس للنائب الأولى المتصادم معه المتعلق بالمصادقة على بطاقات السكن بتراب البلدية والى عرفت في لعهدات السابقة خروقات وتجاوزات وتزوير واضح لبطاقات سكن لأشخاص لا يمتون بصلة للسكن بالبلدية ومن ولايات بعيدة عن البلدية من اجل استخراجها للعمل بالشركات البترولية والغازية بالبلدية. وكذا من اجل إرضاء الأطراف بالطرق السلمية وفك النزاع الحادث الذي عطل البلدية وتسيير المجلس لمدة دامت السنة بالكامل.

2-3- أطراف الصراع: أطراف الصراع عموماً داخل المجلس هي صورة مصغرة للصراع الحادث في المجتمع بين العصبية والعروش المكون للبلدية. وكأن أعيان العرش هم الذين يسيرون المجالس وما المنتخبين إلا أداة لذلك، وأطراف بين المنتخبين وبين بعض المنتخبين وجماعات الأفراد في المجتمع. كما أن أطراف الصراع هم بين حلفين حلف الرئيس المكون في مجمله من 03 أعضاء وبالإضافة إلى مساندة الدائرة والوالي وكذا بين حلف الذي سحب الثقة المكون من 06 أعضاء، ومن تشكلات سياسية متنوعة ومن تشكلات قبلية متعددة، بهدف تحطيم المصالح الشخصية. كما ويحدث الصراع بين أعيان البلاد وبعض المنتخبين.

2-4- مدة الصراع: بدأ الصراع مع الحملة الانتخابية كتنافس ثم تطور إلى صراع واضح وحلي واشتد بعد سنتين من سير المجلس بصفة عادية لكن الصراع بدأ واضح العام الماضي حينما جمد المجلس وجمدت صلاحيات الرئيس حتى النظر في براءته من التهم الموجهة له. الصراع الضمني متواصل حتى نهاية العهدة الانتخابية الحالية لكن الصراع الواضح حل بصفة قانونية وتدخل أطراف رسمية وتقليدية حلت المشكلة نسبياً.

2-5- آليات حل الصراع: في كل الحالات تم تدخل أعيان العروش لحل النزاعات أو لتسويتها بالكامل أو بنسبة معينة فمثلاً القضية المتعلقة بسحب الثقة والتهم الموجهة للرئيس حلت بطرق قانونية وهي النظر في التهم الموجه على ارض الواقع وثبت في

النهاية براءة الرئيس من التهم التي تدعو الى تنحيه عن رئاسة المجلس. والقضية التي يطالب الأعضاء ساحي الثقة من تنحية المنسوب وتقلد مكانه العضو من أولاد نائل هذه الحادثة أثارت عرش الحجاج وعدم قبولهم القاطع بالعضو والرئاسة عليهم وعلى مدينتهم وبسبب انه أصلاً ليس من البلاد ولا يحق له ترأسهم أو تسيير شؤونهم البلدية فالأحق للعضو من الحجاج ترأسهم وتسيير شؤونهم. كما تدخل رئيس الدائرة وحل الصراع بين أطراف المجلس وحل الخلاف بين الحلفين بأساليب ارضائية إرضاء الأطراف ويكون ذلك بحضور أعيان كل عرش أو عصبية لحل الصراع.

تدخل والى الولاية لحل الصراع ومناقشة القضية والسماع الأطراف الصراع وأسبابه ومسبباته ومطالب كل طرف. وصعود قضية رئيس المجلس إلى العدالة والتحقيق في التهم الموجهة وقد فست في الموضوع وهو إعفاء الرئيس من التهم المقدمة ضده من أعضاء المجلس وإعادة منحه الصلاحيات المخولة له كرئيس بلدية وحاليا وفي وقت دراستنا الميدانية استقر المجلس من الصراعات لكن ظهرت الصراعات الفردية بقوة والتي ظهرت بداية من الانفلات الذي حدث للمجلس والتفكك الذي شهدته بداية تشكيله لذلك أصبح كل منتخب وخاصة عند اقتراب انتهاء العهدة الحالية في سنة 2011 يسعى إلى تحقيق مطالبه وأغراضه الشخصية وجمع أكبر قدر ممكن من الفائدة من السلطة التي يرأسها أو المنصب الذي يتقلده.

- استنتاج:

من خلال دراستنا للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجالات العمرانية شبه الحضري، ودراسة حال الصراع بالهيئات المتواجدة فيها وهي (الحنق، قصر الحيران، تاجموت، عين ماضي، قلعة سيدي ساعد، حاسي الرمل) في تحليل سوسولوجي لقضايا الصراع وعوامله في الهيئات، وقد استنتجنا عدة نتائج نوردتها فيما يلي:

- ان الاحصاءات المسجلة والتحليلات المدققة في الغالب اشارت الى أنه بالرغم من أن المجالات العمرانية شبه الحضرية تسعى الى التقدم والتطور في تغير اجتماعي وثقافي متتابع، فإن هناك استمرارية للبنى القبلية بداية من القبيلة الى العشيرة والعائلة والاسرة، وأثبتت التحليلات أن العلاقات والممارسات التقليدية بخلاف العلاقات والممارسات الحديثة داخل العمران شبه الحضري، والتي تميزت بتغير طفيف في البنى التقليدية، وما تنتجه من علاقات اجتماعية ورة ابط داخل النسيج الحضري، وظهور النسق القرابي المتمثلة في العائلة ونمط الاسرة الممتدة والنواة. وهذا في اعتقادنا يؤثر تأثيراً كبيراً على التنظيمات البيروقراطية وذات النشأة السياسية. نتيجة سيطرة وهيمنة الروابط والعلاقات التقليدية في العمران شبه الحضري.

- واستنتجنا أن الصراع في الهيئات المنتخبة يكون على أساس العامل العصبي القبلي، والعصبي العائلي، بحيث ان الافراد المنتمين لجماعاتهم القرابية والذين تحكمهم النزعة القبلية يتناحرون فيما بينهم وبين غيرهم من أجل كسب الامتيازات التي يوفرها التنظيم والهيئة، وهذا ما تمثل في مجلس (الحنق، قلعة سيدي ساعد، حاسي الرمل)، كما استنتجنا أن هناك نمطاً من الصراع ظهر في المجالس الشعبية في شكل صراع عشائري عائلي بين الاعضاء المنتمين الى نفس القبيلة الواحد، والمتصارعين من أجل كسب الامتيازات للعشيرة أو الدوار الذي ينتمي اليه عضو من الاعضاء، وهذا ما تمثل في مجلس (الحنق، عين ماضي، قلعة سيدي ساعد).

- ووجدنا أن كل المجالس المتواجدة في المجالات العمرانية شبه الحضرية على السواء، الصراعات منطلقة من الاستراتيجيات الفردية والجماعية التي يبنها الافراد والجماعات داخل الهيئة، بحيث تنشأ الصراعات حينما تتعارض قيم الفرد والجماعة مع القيم التنظيمية، بحيث يحرص كل طرف نفسه داخل اهدافه الشخصية، واهداف ومصالح جماعته، وبذل كل جهوده من اجل تحقيقها ولو على حساب الطرف الآخر. ويستغل الفرد داخل التنظيم علاقات القرابة والزمانة والمهنة والخبرة المهنية، والمستوى التعليمي... الخ. غير انه غالباً ما يتجاوز هذه العلاقة البسيطة ليشكل مع جماعة الانتماء جماعة منظمة متعاونة ومتضامنة، تسعى الى تلبية حاجاتهم ومصالحهم المختلفة، لذلك يدخل الافراد في عملية تصارع نظراً لندرة الموارد والفرص.

- لا وجود الى ما يسمى بالصراع السياسي، الذي منشأه التعددية الحزبية، وصراع الافكار والايديولوجيات والفلسفات الحزبية، والبرامج... الخ. الا ما ظهر في مجلس قصر الحيران، في صراع يظهر بين الحزب الوطني وبين الحركة الاسلامية التوجه، في صراع

إيديولوجي، أخذ في الاخير مأخذ صراع المصالح الحزبية وليس صراع برامج حزبية، أما في باقي المجالس فلم يظهر هذا النوع من الصراع في كل هذه المجالس، وفي كل المجالس المدروسة، وهذا لعدم وجود ولاء ولا انتماء حزبي، وانما وجود ولاء وانتماء قبلي وعشائري وعائلي.

رابعاً : المجالات العمرانية الحضرية:

تقول فرضيتنا الرابعة في هذا الجانب أنه: "كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولاية متواجدة في مجال عمراني حضري يتميز ببنية اجتماعية، ينخفض فيها الانتماء الى الهوية الجماعية، يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الفردية يؤدي هذا إلى تشكل صراع داخل الهيئات منطلق من استراتيجيات فردية". وقد جعلت فرضيتنا هذه العمران الحضري وما به من شكل للبنية الاجتماعية ونمط للعلاقات الاجتماعية المتباينة، من انخفاض للانتماء لقيم المجتمع الاصلين وارتفاع القيم الفردانية في هذا المجتمع الحضري، كمتغيرات مستقلة قد تؤثر على ظهور شكل وطبيعة للصراع في الهيئات المنتخبة تكون منطلقاً من الاستراتيجيات الفردية والجماعية المتصادمة، أي من خلال تصارع المصالح واختلاف الاهداف. كمتغير تابع. وهذا ما نسعى الى عرضه وتحليله، واستنتاج نتائج قد تتحقق من خلالها فرضيتنا أو تنفيها بتاتا وهذا ما نحلل سوسيولوجياً في العناصر التالية.

1- الحالة الاولى: بلدية آفلو:

أولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الاداري والجغرافي:

تقع بلدية آفلو شمال ولاية الاغواط. تبعد عن مقر الولاية بـ 100 كلم. على الطريق الولائي رقم 47، يحدها من الشرق بلدية سيدي بوزيد ووادي مرة، ومن الغرب بلدية سبفاق، أما من الشمال بلدية سبفاق وسيدي بوزيد، ومن الجنوب بلدية الغيشة. يعود تأسيس آفلو الى سنة 1820 وعينت كبلدية مستقلة بعدما كانت بلدية مختلطة مع تيارت سنة 1905، ثم تحولت الى دائرة سنة 1956 تابعة لولاية تيارت ثم في التقسيم الاداري لسنة 1974 تحولت الى دائرة تابعة لولاية الاغواط. تبلغ مساحتها بـ 405 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 106818 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. بعدد سكان مستقرين بالمركز الحضري 98204 نسمة، بما نسبته للسكان المستقرين بالمراكز الحضرية 91.94%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البدوة المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ تعدادهم 8614 نسمة، بعدد الذكور 54093 نسمة وعدد الاناث 52725 نسمة. وبنسبة الكثافة السكانية تقدر بـ 263.75 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 103868 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 20500 يد نشطة، بما نسبته 19.74%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 17270 يد شغالة، بما نسبته 84.24%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 3230 بطال، بما نسبته 15.76% (1).

- توزيع السكان حسب القطاعات:

الخدمات	الفلاحة	الصناعة	BTP	تجارة	قطاع نقل	الإدارة	صناعات تقليدية	قطاعات أخرى
1509	781	00	601	844	114	1277	1389	1800

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du teritoire , Wilaya de laghouat.

3- السكن ونمط العمران:

باعتبار أقلو مدينة متوسطة الحجم اذا ما تمت مقارنتها بباقي المدن الجزائرية وبمدينة الاغواط، وتسعى السلطات المحلية الى جعل أقلو كولاية منتدبة نظراً لحجم وكثافة سكانها. وبما انها تصنف كثاني تجمع سكاني حضري في الولاية بعد ولاية الاغواط. فهي مدينة في اتساع متوسط الحجم. والجدول التالية تبين حركة السكن بالمدينة :

- الجدول الإجمالي للسكن والسكان:

عدد المقاطعات	عدد البناءات	المشغولة	الشاغرة	المهنية	عدد السكنات	عدد الأسر	ذكور	إناث	مجموع السكان.
75	10304	10482	705	260	11447	12365	48788	46604	95492
10	803	831	27	36	894	833	4493	3891	8376
58	11107	11313	732	296	12341	13198	53281	50495	103868

يبلغ تعداد الأحياء السكنية: 36 حي داخل المجمع الحضري، و 14 حي خارج المجمع الحضري. ويبلغ عدد السكنات بالوسط الحضري بـ 11447. أما بالمناطق المبعثرة بالبلدية (الواد المدسوس، عين الروينة، وامري، عين الدرق) فتبلغ الـ 894 سكن.

- توزيع حركة السكنات بالمجال العمراني:

صيغة السكن	عدد السكنات	صيغة السكن	عدد السكنات.
التجزئات.	4956	سكنات قديمة	950
عمارات اجتماعية .	1986	السكنات الهشة.	300
عمارات تساهمية.	307	السكنات الفوضوية.	443
البناءات التطورية.	1810	السكنات الوظيفية	65
البناءات الريفية.	179	اخرى	166

وكما هو موضح بالجدولين اعلاه أن المدينة متكون في نمط عمرانها في عدة انماط من العمران في سكنات قديمة وسكنات هشة، والسكنات الفوضوية والسكنات الوظيفية والسكنات الريفية. ومن الملاحظ أن نمط السكن بالمدينة هو مزيج بين هذه الانماط السكنية الا أن الاغلبية من السكنات تتمثل في السكنات الشعبية والمنشآت والهياكل الادارية والخدماتية، بالاضافة الى العمارات المشكلة من ثلاث طوابق فصاعداً. ويتقسم المجال العمراني للمدينة الى قسمين : قسم قديم يمثل النواة الاولى لتأسيس المدينة، وقسم ثاني في المدخل الجنوبي والشمالي للمدينة في السكنات الشعبية الذاتية حديثة النشأة وفي طور الانجاز، بالاضافة الى حي "القرابة" بمدخل المدينة. كما أن تقسيم المجال ليس كغيره من المجالات العمراني البدوية والريفية يكون وفق تقسيم قبلي أو عشائري، أو عائلي حسب الفرق المكونة للقبائل، وانما هو تقسيم مادي على حسب الطبقات الاقتصادية بالمدينة بين مرتفعي الدخل ومنخفضي الدخل. وهذا ما يخلق لنا التمايز الاجتماعي والتباين، ومن مؤشرات ذلك التقسيم الطبقي للمجال وليس القبلي.

4- المؤسسات والمنشآت الادارية:

- التعليم:

التعليم الابتدائي: يبلغ عدد المدارس الابتدائية 26 مدرسة.

التعليم الثانوي: يبلغ عدد الاكماليات 09 اكماليات.

التعليم الثانوي: يبلغ عدد الثانويات 05 ثانويات.

التعليم العالي: مركز جامعي، ملحقة في طور الانجاز من سنة 2011 .

- التكوين المهني: يوجد مركز التكوين المهني.

- المؤسسات الدينية: يبلغ عدد المساجد 18، وعدد المدارس القرآنية : 25 مدرسة.
- الصحة: تتوفر المدينة على مستشفى، وعيادة متعددة الخدمات، وثلاث مراكز صحية، وأربعة صيدليات في قطاع عمومي، وخمسة عشرة وكالة صيدلانية خاصة، وثلاث عيادات بيطرية.
- هياكل الجانب الثقافي والرياضي: تتوفر المدينة على قاعة سينما، دار الثقافة، ومركز ثقافي، دارين الشباب، وملعب وساحة خاصة للرياضة مهيأة، وقاعة متعددة الرياضات.
- مؤسسات الإعلام والاتصال: تتوفر على مؤسسة بريدية، ومكتبتين بريديين، و اثنا عشرة نادي للانترنت، وثلاثة واربعون محل للخدمات هاتفية.
- البنوك والتأمين: يوجد اربعة شبكات بنكية (فرع، وكالة)، وعدد البنوك اربعة، وثلاث شبكات للتأمين.
- السياحة: تتوفر المدينة على ثلاث فنادق، و اربعة وعشرون مطعماً.
- النقل: تتوفر المدينة على اربعة وعشرون حافلة، واثان وثلاثون سيارة للنقل الحضري.
- نشاطات حرفية: يوجد حوالي عشرة مؤسسة للحرف تقليدية النسيج (صناعة الزرابي)، وسبعة مؤسسات صناعة الطين.
- الجمعيات: اجمالي الجمعيات داخل المدينة 67 جمعية، منها ستة جمعيات دينية، وواحد عشرون جمعية شبانية، وجمعية اجتماعية، وواحد وعشرون جمعية ثقافية، وستة عشرة جمعية رياضية، وجمعيتين نسويتين.
- المنشآت الأمنية: تتوفر على ثكنة العسكرية، ومقر للدرك الوطني، ومقر للشرطة القضائية، ومقر للأمن الحضري، ومقرتين للحرس البلدي.

- مقالة الأشغال العمومي: 175.

- نشاطات إنتاجية أخرى: 1509.

5- النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

- الفلاحة والرعي: نظرا لطبيعة المنطقة السهلية المتمثلة في انما ذات نشاط فلاحي ورعوي، تتربع على مجموع المساحة المزروعة والصالحة للزراعة والمساحة المنتجة ب: 20305000 هكتار تتوزع على محيطات فلاحية على تراب البلدية او على الطوق الحضري للمدينة وهي محيط الحوظ، واد المدسوس، الضاية المالحه، عين الروينة، عين السخونة، عين وامري، سيدي بولفعة، بودلال، عين منصور، الخنق، تيرابين، واد الرحامنة. وتوجه المحاصيل الزراعية للانتاج المحلي وكذا للتسويق، ومن اهم المحاصيل الزراعية الموسمية وغير الموسمية كالمح والشمع والشعير والخضروات بانواعها.

- توزيع المساحات الفلاحية:

- توزيع المزروعات على المساحات المسقية : الساحة بالمهكتار.

أراضي أخرى	مراعي			غابات	أراضي فلاحية	
	المجموع.	مسوكي.	حلفاء.		أراضي صالحة مسقية.	أراضي صالحة للفلاحة.
16632	8749	4749	4000	12724	1251	6000

- الإنتاج النباتي :

- المحاصيل الشتوية للحبوب الوحدة بالقنطار :

المحصول	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	المردود ق/هـ	الكمية المنتجة
الشعير	160	160	30	4800
خرطال	80	80	30	2400

(1) - معلومات صادرة عن مكتب الاحصاء ، تقرير وصفي ، بلدية آفلوا ، سنة 2010.

1000	20	50	50	قمح صلب
------	----	----	----	---------

- المحاصيل الصيفية للخضروات " الوحدة بالقنطار " .

المحصول	المساحة المزروعة/هـ	المردود ق/هـ	الكمية المنتجة ق
بطاطا..	260	250	65000
يقطين.	05	80	400
كوسة.	03	20	60
فاصوليا.	10	40	400
بصل.	60	500	30000
ثوم.	06	30	180

- الاستثمار فلاحي: المساحة 1548 هكتار. عدد المستفيدين 391 مستفيد. المساحة مسقية 708 هكتار. أما توزيع المواشي (عدد الرؤوس 84041).

كما هو موضح في المعطيات الاحصائية السابقة أن فيه عدد معتبر من سكان المدينة ومحيطها والبلدية بصفة عامة سنشطون في المجال الفلاحي من خلال العمل في زراعة المحاصيل الزراعية الموسمية والدائمة كالقمح والشعير والخرطال أي المنتوجات الفلاحية الموجهة للاستهلاك الحيواني، والبطاطا والطماطم وغيرها من الخضروات والفواكه والموجهة للاستهلاك الانساني، كما أن الكثير من بساتين المنطقة انتاجية سواء باستهلاك عائلي فقط، أو بانتاج موجه اساساً للتوسيق في سوق المدينة والقرى المجاورة لها، بحيث نجد أن المدينة مكتفية ذاتياً من حيث الانتاج الفلاحي.

- التجارة والخدمات الادارية: وبالإضافة على ما تقدم ذكره من احصائيات تبين تقسيم الفئات الاجتماعية والسكانية على حسب الانشطة الاقتصادية، ففي مجال البلدية على العموم يشتغل عدد كبير من السكان بالفلاحة وتربية المواشي، كما يشتغل في المرتبة الثانية السكان بالادارات والعمل الحكومي، بالإضافة الى التجارة وقطاع النقل والصناعة التقليدية في صناعة الزرابي والملابس التقليدية بحكم أن المنطقة تشتهر بصناعة هذا النوع من الصناعة. اما الصناعة فمنعدمة نظراً لعدم وجود الموارد الطبيعية المؤدية للعمل في الصناعة، وعدم وجود أي مؤسسة صناعية تتكفل بهذا النوع من النشاط الاقتصادي.

6- البنية الاجتماعية:

تظهر البنية الاجتماعية لمدينة آفلوا في عديد من البنى التقليدية والحديثة (فرد، أسرة، عائلة، نزلة، فرقة، عشيرة، قبيلة) كل هذه البنى تتشكل وتظهر بالمدينة، تنطلق من فردانية الفرد، وتصل الى الحياة الجماعية، فبفعل كبر حجم المدينة وكثافتها السكانية، واللاتجانس بين السكان وتباينهم، ادى بدوره الى ظهور انماط عديدة من العلاقات الاجتماعية، فتظهر علاقات تقليدية وتمثل في العلاقات القرابية، والعلاقات القبلية، والعلاقات الجهوية، وهذه العلاقات في شكل تنازع بين الجماعات من حيث الانتماء والولاء لمنطقة من مناطق جبال العمور، او الولاء لقبيلة ودحض القبيلة الاخرى، أما العلاقات الحديثة فتظهر في العلاقات العائلية، والعلاقات الاسرية، وعلاقات الجوار، وعلاقات المصلحة، والعلاقات الانية والذاتية، والعلاقات المعقدة والمركبة.

سكان البلدية من أولاد ميمون الشراقة وهم: الشراكة، الرحامنة، الفراشيش، أولاد سعد، العبادلية، بني موحة، الشكالة أولاد زيري، العمور، بني هلال، العجلالات، البوازيد، النواصر، أولاد سيدي عيسى، اولاد سيدي السائح، أولاد علي بن عمر، وعائلات من العيشة، الحمارة، فقد توافدت على المنطقة عروش عدة و عائلات، بحيث تشكل تجمع كل القبائل المشكلة لجبال العمور قديمها وحديثها. فأفلو كانت ولا زالت مركز إداري واقتصادي للقبائل والعروش الجبلية لجبال العمور.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 27: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية آفلو.

الرقم	الصفة.	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	إ. القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1936	متوسط.	دون مهنة.	العجالات.	FLN	/
02	النائب الاول.	1966	جامعي.	موظف.	بني هلال.	FLN	/
03	النائب الثاني.	1970	جامعي.	معلم.	اولاد السائح.	FLN	/
04	النائب الثالث	1965	جامعي.	موظف.	أولاد سي عيسى.	PT	/
05	عضو.	1966	ثانوي.	موظف.	العمور.	PT	/
06	عضو.	1947	جامعي.	دون مهنة.	من الغيشة.	MN	/
07	عضو.	1967	جامعي.	معلم.	من الغيشة.	HMS	/
08	عضو.	1953	ثانوي.	موظف.	بني موحة.	RND	/
09	عضو.	1968	جامعي.	موظف.	أولاد سيدي الناصر.	RND	/
10	عضو.	1966	ثانوي.	موظف.	العبادلية.	RND	توفي.
11	عضو.	1956	ثانوي.	موظف.	بني هلال.	FNA	/
12	عضو.	1962	ثانوي.	مقاول.	أولاد سي عيسى.	FNA	/
13	عضو.	1953	ثانوي.	موظف.	من الغيشة.	FNA	/
14	عضو.	1962	ثانوي.	موظف.	أولاد علي بن عمر.	INDEP	/
15	عضو.	1947	متوسط.	موظف.	أولاد زياد.	INDEP	/

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع تنظيمي بيروقراطي . استراتيجيات وهويات فردية .

2-2- مضمون الصراع: بما أن بلدية آفلو من أكبر التجمعات السكانية و المراكز الحضرية بالولاية و تتعدد فيها التركيبات السكانية و فيها من التحضر والثقافة الحضرية والحياة المدنية نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط الولاية ونقطة عبور بين الشمال الغربي والصحراء، فان ظاهرة العصبية والقبلية تكسرت وتفتت والحياة الحضرية تنتج الفردانية والتفرد والعقلانية والتفاعلات الاجتماعية وتقسيم العمل في المجتمع ..الخ.

وان المنظمات تتأثر بالمجتمع لذلك فالمجلس يتأثر بالمجتمع الحضري المتواجد به لذلك أن العصبية تفتت داخل المجلس وتصيح العقلانية النسبية وتقسيم العمل والتنظيم هو الذي يسير كما تظهر الفردانية وبالتالي يكون الصراع تنظيمي واستراتيجيات فردية. ووهذا ما طرحه ونحلله في تقرير دراسة الحالة في الحالات التالية:

- الحالة 1: تشكل المجالس الشعبية بداية من منطلقات سياسية (التعددية الحزبية) ومن منطلقات قبلية ومن منطلقات جهوية، وتتكتل أثناء تنصيبها، وكما هو معلوم أن هذه الهيئات المنتخبة المشكلة من أفراد لكل واحد منهم منطلقاته وأفكاره ومبادئه ونظراته وعقليته وشخصيته وأهدافه وطموحاته ومصالحه ورأيه ومستواه وخبرته... الخ أثناء رغبته في المشاركة بالمجلس.

مما هو معلوم أن كل منتخب ترشح من اجل الحصول على الأغلبية والحيازة على رئاسة المجلس أو كعضو في اللجنة التنفيذية أو يتأسس لجنة تسييرية كلجنة المالية أو لجنة الخدمات الاجتماعية. وإذا كان كل فرد يفكر في الحصول على ما ذكر في البداية، فأتساءل التنصيب يحدث خلاف واختلاف أو عدم الموافقة على التقسيم حتى وان كان عن طريق عدد الأصوات والأغلبية، من هنا تنشأ الصراعات داخل المجلس. وحدثت فعلا بالمجلس المدروس أين ظهرت خلافات شديدة بين الأعضاء حول رئاسة المجلس واللجنة

التنفيذية وان كل عضو كان يرغب في الرئاسة وحين اصطدامه بالواقع وعدم حيازته على الرئاسة لا يقتنع ولا يوافق على التقسيمة مهما كانت طبيعتها. هذا وتوجد عدة حالات للصراع نذكر منها:

- الحالة 2: على غرار الصراع على السلطة والذي يكون عامله عقليات الأفراد، يظهر بالهيئة صراع حول المشاريع التنموية التي تستفاد منها البلدية والصفقات بحيث انه في مداوات المجلس وأثناء فتح الاظرفة تظهر صراعات حول المشاريع بين الأعضاء وكل عضو يريد مصلحته والحصول على المشروع للعمل ب هاو لتقديمه لأحد المتعاونين معه من مقاولات فتتعطل أو لا يتم الموافقة على بعض المشاريع من قبل بعض الأفراد بسبب عدم إشراكهم بطريقة او بأخرى في فائدة المشروع وتظهر مزايدات حول المشاريع ليست مع رجال الأعمال لكن مع المنتخبين حول من يتحصل على الصفقة وتظهر سياسة جر الحبل من الطرفين بين الموافقين والمعارضين " وافق لي في هذا المشروع أوافق لك في المشروع اللاحق " وهذا يدخل ضمن عقلية كل فرد. هذا من أسباب الصراع أما من عوامله يأتي في اتخاذ القرارات حول المشاريع من يوافق ومن يعارض. ومن خلال عدم الموافقة على قرارات المجلس والرئيس والتي تبقى معطلة ومجمدة..

كانت تظهر صراعات من هذا النوع بين كل الأعضاء لكن تغير نوعها بحيث أصبح صراع بين طرفين فقط أثناء اجتماعات المجلس ومداولاته بين 12 عضو من تشكيلات سياسية وبين ثلاثة باقين من المعارضة الدائمة للقرارات بالمجلس. تحدث تحالفات بين الجماعات جماعة أولى تتحالف فيها الآراء والأفكار والتصورات والتوجهات و... لكي يتم الموافقة الدائمة على كل المشاريع بالأغلبية وبين جماعة ثانية تمثل المعارضة وعدم موافقة قرارات المجلس ولكنها لا تملك القوة الكمية والكيف ما يستدعيها تكون لها وزن داخل المجلس.

وهذه الاستراتيجيات الجماعية والتسييرية التي تحدث بالمجالس من أجل تكسير العراقيل والصعوبات التي تكون في وجه التنمية المحلية.

- الحالة 3: الاختلافات الظاهرة في الجدول أعلاه في السن والمستوى التعليمي والخبرة تظهر جلية بين فئتين عمريتين الأولى فئة الكبار من جيل بعد الخمسينات وجيل الصغار قبل الخمسينات. وهذا ما نستدل عليه كذلك من خلال الواقع ومن حجج المبحوثين وحديثهم. والتي تحدث بينهم اختلافات وحزازيات بين الأفراد من المستويين الفئة العمرية من كبار السن ينظرون إلى نظرهم نظرة دونية واستصغار ، والفئة العمرية من صغار السن وهم من يشكلون حوالي 70% بالمجلس يتفاهمون فيما بينهم بحكم أنهم من جيل واحد أو تتقارب الأجيال. وهذا يدخل ضمن الاستراتيجيات الفريدة لان كل فرد ومكانته وسلطته ودوره وكفاءته وفعالته يستخدمها كلها للحصول على مصالحه ومآربه الخاصة والشخصية.

2-3- أطراف الصراع: الصراع داخل الهيئة المنتخبة بين الأعضاء المكونين لها والمكون من 15 عضو منتخب حسب الاختلاف في التعدد الحزبي وفي المستويات التعليمية والخبرة واختلاف الفئات العمرية وتباين التشكيلة ولا تجانسها. ولذلك الصراع بين المنتخبين منشأه الاختلاف في الرؤى والتصورات والمصالح والأهداف وبهذا يكون الصراع بين الهويات الفردية وبين تحالف الهويات الجماعية حسب المصالح والأهداف لكل هوية فردية أو جماعية. وان التنظيم البيروقراطي وتقسيم العمل واتخاذ القرارات والسلطة واختلاف الصلاحيات والوظائف والمكانات والأدوار بالمجلس هي من عوامل الصراع.

2-4- مدة الصراع: الصراع داخل المجلس ليس له مدة محددة بل منذ تشكيل القوائم والحملة الانتخابية اي التنافس وتطور التنافس إلى اختلاف ومن ثمة إلى صراع حين تشكيل المجلس وبذلك مدة الصراع منذ الحملة إلى غاية انتهاء العهدة ، بمعنى صراع مستمر وما دام التنظيم البيروقراطي حاضرا واللوائح القانونية والتنظيم بحد ذاته وصراع متغير حسب الحالة وليس هو صراع حول أمر ما أو موضوع واضح ولكن الصراع خفي وضمني ليس ظاهر للعيان. بحيث قمنا نحن بالحصول على الحقيقة من الميدان ومساءلة بعض المنتخبين والأمانة العامة وأيضا بعض الأفراد خارج البلدية ومن لهم صلة بأمر المجلس والإدارة والتسيير.

2-5- آليات حل الصراع: ما دام الصراع ضمنيا ومستتر فلم توجد أي آلية أو طرف لحل الصراع بل قد نستشف أن الاستراتيجيات والتحالفات بما أنها عوامل تولد الصراع وأنها من عوامل حل الصراع وهي التحالفات والمساومات. وتحل

بعض الصراعات مثلاً بالتحالفات بين بعض الجماعات لمصادقة على بعض القرارات المجلس فإذا لم يتم بهذه الطريقة تبقى الصراعات معلقة والمشاريع مجمدة وبالتالي بفعل الصراع يكون انسداد داخل المجلس.

2- الحالة الثانية: بلدية الاغواط:

اولاً: دراسة حالة المجال العمراني:

1- الموقع الجغرافي والاداري:

تقع مدينة الاغواط بالجهة الجنوبية الشرقية للبلاد على الطريق الوطني رقم 01، وتبعد عن العاصمة بـ 400 كلم و هي مركز للولاية وبوابة الصحراء. انبثقت من خلال صدور القانون رقم 09/48 من سنة 1984 المتعلق بالتقسيم الاداري والتنظيم الاقليمي للبلاد ولتكوين البلديات ومشملاهما وحدودها الاقليمية وهو التقسيم المعمول به حالياً. اين تشمل البلدية مدينة الاغواط ومجمعات برج السنوسي، السريجة، قنيفيد، الميلىق وبوشاكر. وهي عبارة عن سهول ممتدة بين وادي مزي ووادي مساعد من الجهة الجنوبية الغربية. تقع المدينة على خطي الطول 33.8° شمالاً، وخط العرض 2.883° شرقاً وعلى ارتفاع 751 متر على سطح البحر، تنتمي المدينة إلى الشريط السهبي، والذي يطل على جبال الأطلس الصحراوي (جبل الأزرق والميلىق) من الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية.

يحدها من الشمال بلدية سيدي مخلوف على بعد 40 كلم، ومن الشمال الغربي بلدية تاجموت، ومن الشرق بلدية العسافية على بعد 14 كلم، ومن الجنوب الغربي بلدية الخنق على بعد 07 كلم، ومن الجنوب الشرقي بلدية بن ناصر بين شهرة على بعد 26 كلم. تترجع بلدية الاغواط على مساحة 400 كلم².

2- السكان والشغل:

يبلغ تعداد سكان البلدية اجمالاً بـ: 150527 نسمة حسب احصائيات سنة 2008. تضم تعداد السكان مستقرين بالمركز الحضري 139714 نسمة، وبالمنطقة الثانوية (قرية برج السنوسي) 70046 نسمة، تتوزع على 24496 عائلة. بما نسبته للسكان المستقرين بالمراكز الحضرية 97.50%. أما تعداد السكان بالمناطق المبعثرة "البداوة المستقرة" والبدو الرحل فيبلغ تعدادهم 3767 نسمة، بعدد الذكور 76468 نسمة، وعدد الاناث 74059 نسمة. وبنسبة الكثافة السكانية تقدر بـ 376.32 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

يقدر تعداد الموارد البشرية بـ 146364 مورد بشري، ويبلغ تعداد اليد العاملة النشطة 57282 يد نشطة، بما نسبته 39.14%، ويبلغ تعداد اليد العاملة الشغالة 52497 يد شغالة، بما نسبته 91.65%، أما البطالة فيقدر عدد البطالين بـ 4803 بطال، بما نسبته 8.35%.⁽¹⁾ تنقسم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الاغواط حسب أهميتها إلى الأقسام التالية:⁽²⁾

الوظيفة التجارية (القطاع الخاص)، الوظيفة الإدارية (الخدمات)، الوظيفة الصناعية (الحديثة والتقليدية)، الوظيفة الفلاحية، وظيفة السكن.

- تقدر عدد الفئة العاملة بالبناء: 5815 عامل. يمثل القطاع الخاص نسبة 82% من التوظيف وهذا راجع لعدد المؤسسات الخاصة النشطة في هذا الميدان، منهم 2680 عامل مؤقت وهو ما يمثل 13% من الفئة النشطة.

- الفئة العاملة بالصناعة: 2521 عامل.

- الفئة العاملة بالخدمات: 1201 عامل.

(1) - Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.

(2) - معلومات صادرة عن الامانة العامة ، تقرير اداري عن بلدية الاغواط ، دائرة الاغواط ، سنة 2010.

- الفئة العاملة بالإدارة: 9232 عامل.

- الفئة العاملة بالصناعة التقليدية: 217 عامل.

- الفئة العاملة بالفلاحة: 1617 عامل.

3- السكن ونمط العمران:

إن السكن هو مجال تتجلى فيه الحياة اليومية لجماعة انسانية، أي تقسيم الوحدات السكنية بتقسيم يعكس في نفس الوقت الروابط الاجتماعية والعلاقات مع الوسط الحضري، ومع التمثلات التي يشكلها كل مجتمع في مجاله. كما يُعتبر المسكن استجابة لمتطلبات الانسان في بحثه عن الراحة والاستقرار الذي يوفرهما له المسكن. ومن جهة ثانية هو تجسيد أو إثبات لهوية ذاتية فردية وعائلية وجماعية، تنتقل من الفرد لتصل الى الجماعة في المجتمع، فيصبح المسكن تعبير اجتماعي، وطابع عماري وثقافي مميز لمجال ما، وذلك من خلال مساهمته وتأثيره في انتاج العلاقات والروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد.

السكن في مدينة الاغواط عرف تطوراً من ناحية الشكل والمضمون، فقد كان خلال المراحل الاولى لتشكل المدينة استجابة منطقية وتعامل ذكي مع الطبيعة ومناخها الخاص، ويظهر ذلك في السكنات القديمة بالقصر القديم زقاق الحجاج، وفي بعض الاحياء القديمة كقصر البزائم، وسيدي يانس، وشارع الطاقة، وشارع المقطع القبلي، القابوا، الصوادق... الخ. والتي تتميز بنمط عمري يمكن أن نطلق عليه انه شبه صحراوي بسيط يستجيب لمتطلبات الحياة المعيشية في شكل سكنات شعبية ذاتية محيطة ببساتين. فإذا كان هذا النمط من المساكن السائد في الاحياء القديمة للمدينة، فإن النمط الثاني يسود في الاحياء التي ظهرت قديماً وهي الصنوبر والمعمورة والصادقية والواحات الشمالية، اما النمط الثالث من السكنات فهو نمط مستورد غربي من ناحية الشكل والمضمون والطرز العمري في نمط الفيالات والعمارات الشاهقة المتكونة من اربعة الى خمسة طوابق. هذا بالاضافة الى المنشآت والهيكل الادارية والخدماتية والمتمثلة في مؤسسات الدولة. يقدر العدد الاجمالي للمساكن بـ 26303 مسكن، أما المساكن المشغولة فيقدر عددها بـ 23189 مسكن. وتتوزع المدينة على تجمعات حضرية وثانوية ومتجزئة تمثلها النسب الاحصائية الآتية:⁽¹⁾

- المحيط الحضري: ويمثل نسبة 93.24% .

- المنطقة الثانوية (برج السنوسي): وتمثل نسبة 4.10% .

- المنطقة المتجزئة: وتمثل نسبة 1.86% .

من حيث التوسع العمري تعتبر مدينة الاغواط مدينة متوسعة ومتوسطة الحجم اذا ما تم مقارنتها ببعض المدن الجزائرية والمدن المجاورة، وان لا مجال للمقارنة بينها وبين المدن المتقدمة لا في الجانب العمري ولا الثقافي والاجتماعي.

وعلى الطوق الحضري للمدينة يلاحظ أن هناك عدد كبير من التجمعات السكانية المستحدثة من قبل الدولة في منطقة الوئام والمصالح الوطنية، او من قبل الافراد في شكل سكنات شعبية في طور الانجاز بحي الحافير، وبمحاذاة منطقة النشاطات الصناعية والحرفية، وعلى الحواشي الحضرية يوجد عدد معتبر من السكنات القصدية المهشة بنحو 210 بناء هش. هذا بالاضافة الى وجود التجمع السكاني الحضري لبرج السنوي بما فيه من عدد كبير من البساتين والحقول الفلاحية الكثيفة.

4- المؤسسات والمنشآت الادارية:⁽¹⁾

(1) - معلومة صادرة عن الامانة العامة، تقرير اداري، مديرية البناء والتعمير، ولاية الاغواط، سنة 2010.

(1) - نفس المصدر السابق.

- التعليم: تتوفر الاغواط على هياكل تربوية نسردها على النحو الآتي:

التعليم الابتدائي: توجد 36 مدرسة تربوية تستعمل 205 قسم دراسي لمجموع التلاميذ أكثر من 10723 منهم 5147 تلميذة، وتقدر نسبة شغل الأقسام الدراسية بـ 36% تلميذا/القسم. و يؤطر هذا الحجم من التلاميذ 542 معلم. التعليم المتوسط والثانوي: يوجد بمدينة الاغواط 24 مؤسسة تعليمية لهذا المستوى تشمل على 239 قاعة تدريس يؤطرها أكثر من 2236 أستاذ لمجموع تلاميذ يقدر بـ 4987 تلميذ.

التعليم العالي: تتوفر المدينة وبالتالي الولاية على جامعة تسع لـ 15613 طالب سنة 2010. يتوزعون على ثلاث كليات هي كلية علوم الهندسة، وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وكلية الحقوق والعلوم الاجتماعية والإنسانية. هي جامعة في طور الانجاز والتقدم للاحسن بفتح التخصصات العلمية وبناء الهياكل البيداغوجية، تسعى الى تحقيق قطب جامعي يشمل جميع التخصصات العلمية والتقنية.

- الصحة: تتوفر المدينة على قطاع صحي يشمل على: مستشفى بحوي 240 سرير، ومستشفى قديم بـ 45 سرير. وعيادة لطب العيون بـ 90 سرير، وعيادات متعددة الخدمات وجوارية في كل حي سكني كبير، مما يعطي 01 سرير/327 لكل مواطن بالإضافة الى عيادتين للتوليد تظم 12 سرير. أما من ناحية التأطير الطبي فتتوفر المدينة على أكثر من 25 طبيب مختص وأكثر من 20 جراح أسنان ينشطون في القطاع الخاص أما في القطاع العام فنجده يضم العدد التالي: 30 طبيب عام و 12 طبيب مختص و 08 جراحين أسنان و 193 عون شبه طبي.

- النقل: بالموازات مع التوسع العمراني الذي تعرفه المدينة خصوصا مع تشكل العديد من المناطق الحضرية والاحياء الهامشية والمبعثرة ذات التركيز السكاني الكبير والقليل. بحيث يتوفر النقل الحضري على 17 خط نقل يربط مختلف احياء المدينة، أما النقل الخارجي والريفي والذي يربط بالبلديات والمراكز الحضرية المحيطة بالمدينة. هذا بالإضافة الى النقل الحضري الفردي "سيارات الاجرة" والتي تتمثل في 521 رخصة استغلال الخاصة بالنقل العمومي والخاص للأفراد عبر الطرقات بمؤشر للنقل 4.59 سيارة أجرة لكل 1000 مواطن. كما تتمتع المدينة بمطار دولي حاليا مخصص للرحلات الخاصة فقط بالحجاج والمعتمرين من الاغواط الى السعودية وفيه خط من الاغواط إلى العاصمة بمقدر 150 راكب بالطائرة وبرحلة أسبوعية. أما فيما يخص القطارات أو السكك الحديدية فالمدينة تفتقر الى مثل هذا النقل حاليا لكنه مبرمج في السنوات اللاحقة بمخطوط السكك الحديدية والقطارات السريعة.

- المؤسسات الدينية: تتوفر المدينة على الهياكل المخصصة لأداء الشعائر الدينية وهي كالتالي:

أكثر من 30 مسجد مستعمل ومنها ماهي في طور الانجاز. وثلاث قاعات للصلاة. 09 مساجد في طريقها للانجاز. و 35 جمعية ذات طابع ديني. و 49 مدرسة قرآنية. بالإضافة إلى فروع من الزوايا المشهورة كالزاوية التجانية والزاوية الشاذلية والزاوية القادرية والزاوية العزوية... الخ.

5- النشاط الاقتصادي:

- الفلاحة: تنتمي بلدية الاغواط بحكم موقعها الجغرافي الى البلديات ذات الطابع الفلاحي والرعوي وذلك لتوفرها على عدة عوامل مناخية ساعدت على تنمية بعض الانشطة الرعوية والفلاحية، ولتوضيح ذلك نعطي بعض المؤشرات الخاصة بالميدان الفلاحي: (1)

يوجد ببلدية الاغواط 07 مناطق فلاحية تضم في مجموعها 7880 هكتار وهي: حمدة ، الملق ، الجنين ، قنيفيد ، بوشاكر، خط الواد، مقران . بحيث تبلغ مساحة الأراضي الفلاحية المسقية: 300 هكتار. أما المساحة الغابية: 0282 هكتار. والمساحة الرعوية: 22790 هكتار منها 85000 حلفاء. وعدد المستثمرات الفلاحية: 251. وبعدها المستغلين الخواص 46 مستغل فلاح. بعدد المستفيدين من الدعم النشاط الفلاحي 544 فلاح.

اما عن الإنتاج الفلاحي فنجد: البطاطا، الطماطم، الفلفل، الخس، والدلاع وبعض المحاصيل التي لازالت في بدايتها. أما عن الأشجار المثمرة فنجد التين والزيتون والمشمش والتفاح والعنب... الخ وهي موجهة للاستهلاك المحلي والعائلي. لمحدودية إنتاجيتها وقلته.

أما عن الثروة الحيوانية فقد شهدت انتعاشاً كبيراً في السنوات الأخيرة وذلك بعد بعث الصندوق التنمية الفلاحية الذي أولى اهتماماً خاصاً بمجال التربية الحيواني. ولا يبرز هذا المجال نعطي بعض الاحصائيات:

الأغنام: 83255 رأس، الأبقار 725 رأس، الدواجن 58700 دجاجة. أما النحل فيبلغ 675 صندوق مربية.

- عرفت قديماً الاغواط بإنتاجها للمحاصيل الزراعية كالتمور والخضر والفواكه والتي كانت تنتج أساساً لتغطية الاحتياجات المحلية، أما حديثاً فنظراً للظروف المناخية الصعبة والأوضاع الاقتصادية المتردية وإهمال النشاط الفلاحي فان المدينة أصبحت تعتمد على التمويل الخارجي فيما يخص الإنتاج الفلاحي والحيواني، وترجع هذه الحالة إلى التوسع العمراني على حساب المساحات الفلاحية وظهور بعض النشاطات الصناعية والحرفية والتركز العالي للسكان ولنسبة التمدن في الخضر التي تقدر ب 95% والمهجرة الريفية بسبب الظروف الأمنية الصعبة وكذا الظروف المناخية كالجفاف والظروف الاقتصادية كارتفاع مستوى المعيشة بالبدو و الريف.

- الصناعة: (2) تتجمع النشاطات الصناعية بالمنطقة الصناعية التي أنشأت خصيصاً لهذا الغرض خارج المجال العمراني، وعلى مساحة تقدر ب 200 هكتار. أين تتجمع مجموعة من الوحدات الصناعية التي تمثل نشاطات مختلفة. كالتلحيم وطلاء وإصلاح السيارات، والصيانة، والرصيص، والمطاط، والتدفئة الصناعية، وإصلاح الأجهزة الكهربائية والصناعية والتي تمثل نسبة 65% من مجمع الأنشطة الصناعية بمدينة الاغواط. ومحلات النجارة وغيرها. وتوجد بالمنطقة وتشتهر بالصناعة التقليدية كصناعة الزرابي واللبسة والجلود وصناعة الالات الموسيقية.

كما تتواجد بالمنطقة الصناعية الأولى Zone 1 (منطقة بوشاكر) عدة مؤسسات عمومية كمؤسسة قطنيات الجنوب: 594 عامل بطاقة إنتاجية تقدر ب 11301 كلغ/قطن. سنوياً. ومؤسسة مطاحن الاغواط: 160 عامل بطاقة إنتاجية تقدر ب 980000 قنطار/السنة، لكل أنواع الحبوب. ومؤسسة الميلاق للمياه المعدنية: 55 عامل بطاقة إنتاجية تقدر ب 1112.724 قارورة/السنة. والمؤسسة البلدية لصنع البلاط الاسمنتي: 12 عامل . هذا فيما يخص المجال الإنتاجي الخاص بالقطاع العمومي. أما القطاع الخاص فيمثله أساساً أربعة مؤسسات ذات الحجم المتوسط: مؤسسة مولاي للمشروبات الغازية : عدد العمال 25 عامل. ومؤسسة عموري للأجر : عدد العمال 145 عامل. ومؤسسة سيقال لصناعة الصهاريج والأنابيب بعدد عمال يفوق 25 عامل. ومؤسسة مواد البناء : 13 عامل. هذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة عبر تراب البلدية والتي تقوم بنشاطات متنوعة ومتعددة. ومن الملاحظ أن عدد معتبر من سكان المدينة ينشطون ويمتهنون في هذه الشركات الصناعية والمؤسسات

(1) - معلومة صادرة عن مكتب الارشيف ، تقرير اداري ، مديرية المصالح الفلاحية ، ولاية الاغواط ، سنة 2010.

(2) - معلومة صادرة عن مكتب الاحصاء ، تقرير اداري ، مديرية الصناعة والمناجم ، ولاية الاغواط ، سنة 2010.

التحويلية والحرفية. بالإضافة الى عملهم في المنطقة الصناعية بحاسي الرمل وحاسي مسعود وغيرها من المؤسسات والشركات الصناعية المتواجدة على تراب البلاد.

وما نستطيع استخلاصه أن مدينة الاغواط تتوفر فيها العديد من النشاطات الاقتصادية كتربية المواشي بتراب البلدية ككل، والزراعة في محيط المدينة وهامشها الحضري، والانشطة الصناعية المتمثلة في العمل في المؤسسات الصناعية والصناعة التقليدية، والانشطة الادارية والخدماتية، وكذلك الانشطة التجارية في السوق الاسبوعي، أو في المحلات التجارية بأنواعها وتعدد اختصاصاتها. بالإضافة الانشطة المهنية الاخرى من نقل حضري ومهن حرفية خاصة يمتنها سكان المدينة، وكذلك العمل في المؤسسات البترولية والاستخراجية والتحويلية بمنطقة مسكة وحاسي الرمل والميلق.

- التجارة والخدمات: تظهر بالمدينة الصناعة وسيطرة التنظيمات البيروقراطية، وزيادة الاهتمام بأوقات العمل، وتميزها بالمركزية وسيطرة النفوذ الحكومي والاداري، واتساع المشروعات الصناعية (الصناعة والبناء والتعمير)، وحركة المرور الدائمة، وازدحام الشوارع. إذ أن المدينة هي مركز لروؤس الاموال، والعمالة بالأجر، وذوي المهارات الخاصة، والتشريعات وأسواق الانتاج والخدمات. كما تتميز المدينة بدرجة متزايدة من التحضر، وانتشار الحياة الحضرية كاسلوب للحياة، وغطت مميزات للمعيشة واساليب العيش. كما أن المدينة تلعب دوراً كبيراً في تطوير وسائل الاتصال، وتبادل السلع والخدمات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، ومعنى هذا أن المدينة قد ساعدت على تكثيف النشاطات التجارية والخدماتية، من خلال توفر المؤسسات الادارية الجديدة بأساليبها، ونمو المؤسسات التعليمية. لذلك نجد أن اغلب السكان ينشطون اما في مجال التجارة، واما في مجال الادارة والخدمات، واما في مجال التعليم بمستوياته، بالإضافة الى الوظائف والاعمال والمهن الاخرى المختلفة.

6- البنية الاجتماعية:

ان مجتمع مدينة الاغواط خصوصية ثقافية واجتماعية، فالسمات البارزة في المجتمع لا تتعلق بنمط التفكير السائد في المجتمع الحضري، والذي تشكل في ظل سيرورة تاريخية وثقافية واجتماعية معينة، جعلها هذا المجتمع يتطلع للحضارة المادية ويستثمرها في اقصى حدودها، كما يسعى في الوقت نفسه الى الحفاظ على موروثه التقليدي الروحي الرمزي بكل ما يحمله من معاني. ولعل من بين السمات التي لا يستطيع الفرد الحضري بمدينة الاغواط على وجه الخصوص التخلي عنها، هو العيش في ظل الجماعة، فلا يمكن تصوره يعيش بمعزل عن جماعته، فالانتماء ليس ضرورة اجتماعية فقط، وانما هو ضرورة ثقافية بكل ما تحمله هذه الكلمة من دلالات ومعاني.

ان من اهم ثوابت الشخصية الجزائرية على العموم، ونظراً لعدة اعتبارات تؤكد أن الجماعة هي الوحدة الاساسية وليس الفرد، فاجتماعيا يعتبر الفرد الذي لا ينظم في جماعة يعتبر مهمش ومنبوذ من طرف المجتمع، أو يكون في حالة من الانعزال الاجتماعي والاعتراب. كما أن القيم الدينية والعرفية تنص على ضرورة التزام الفرد بالجماعة، كما قد تمنع الفرد من الانزلاقات أو الخروج عن الاطر المحددة وهذا بفعل قيم الجماعة ومعاييرها وقواعدها وتنظيمها الاجتماعي. لذلك نجد ان المجال العمراني الحضري خضع لهذا الاعتبار، فالفرد حر في حياته الشخصية، وفي مجال سكنه الداخلي، بينما يخضع لمبدأ الجماعة في مجاله الاجتماعي، فهو جزء من منظومة عمرانية واجتماعية وثقافية تفرضها الجماعة وتُراعى فيها قيمها. ونحن في حديثنا هذا لا نتحدث عن انواع عديدة من الجماعات الاجتماعية، وانما نحصر الحديث في جماعة الانتماء التقليدية ومن بينها الاسرة، العائلة، النزلة، العشيرة، القبيلة، والحديثة منها، جماعة الاصدقاء، وجماعات العمل وما الى ذلك.

يمكن دراسة وتحليل الانسان الحضري وانشطته في الجماعات الاجتماعية الى ثلاث انظمة اجتماعي هي: نظام أو نسق العلاقات الاجتماعية وفيه يكون الافراد والجماعات متصلين معاً بحقوق وواجبات وتطلعات والتزامات. ونظام التصرف وادارة السلوك، والذي يجعل الناس ميالين الى أن يفكروا ويتصرفوا بطرق معيارية طبقاً لادراكهم الحسي للظروف. ونظام الادراك او المعرفة أو السلوك الفردي، والذي يشكل الاساس للنظامين الاول والثاني. ان المجتمع الحضري للمدينة تتمثل فيه جميع هذه النظم، بحيث

نجد القيم الفردانية حاضرة وذلك بفعل التباين واللاتجانس من جراء حجم وكثافة المجتمع، بحيث نجد ان عناك افراد ينزلون عن المجتمع في سبيل تحقيق حريتهم الشخصية والانسلاخ من قيم المجتمع الاصلي، وهذا بسبب عدم عوامل منها انتشار قيم الحداثة والعمولة التي تنادي بتحرر الفرد من كل الضوابط والمعايير المجتمعية السائدة ومحاوله الخروج عنها، كما نجد كذلك من يعيش في مزيج ومزاوجة في السلوك بين نمطين من الثقافة المادية والرمزية داخل المجال الحضري، بل جعل المجال الحضري نفسه يخضع لهذه الازدواجية في السلوك (ثقافة تقليدية وثقافة حديثة) تمثلت في اقصى درجاتها في وجود نمطين من الحياة داخل المدينة، نمط يطمح الى تبني قيم الحداثة ومعايير التقدم المادي، ونمط يتشبث بقيمه وتقاليد الاصليه، والرجوع دوماً الى قيم المجتمع الاصلي، ولا نستطيع التمييز بين هذين النمطين لأنهما متداخلين في البنية الاجتماعية للمجال الحضري، كما يتجليان في نمط العمران والعمارة التي اصبحت تعيش نفس الشكل (التقليدي والحديث).

لا نستطيع من خلال تحقيقات ميدانية بسيطة، أو من خلال ملاحظات ميدانية أن نحدد شكل البنية الاجتماعية بالحقيقة الكاملة والشاملة، بل ومن خلال الاستنتاجات والمعايشة الدائمة للميدان نشهد أن هناك وجود عديد من البنى الاجتماعية التقليدية والحديثة، تتمثل الاولى في استمراريتها داخل المجال الاجتماعي والثقافي والعمري ونعني بهذا البنى التقليدية (أي القبائل المكونة للمدينة) بحيث لا تظهر بجلاء في شكل مادجي وتقسيم للمجال بل تظهر بجلاء عند حاملي الثقافة التقليدية من كبار السن وكهال وحتى استمرت لتصل الى تفكير الشباب الحديث، بحيث لا زالت البنى التقليدية فاعلة في المجال الاجتماعي والعمري والثقافي بالرغم من مظاهر العمران الحديثة والتطورات في كل المجالات وخاصة مجال الاتصال والاعلام، الا أنه مازال الفرد والجماعة الحضرية كما وان سبق وان حللنا يتصل بجماعته القرابية وينتمي اليها. كذلك نجد عديد من الانماط الزوجية وانماط العائلة من العائلة الكبيرة التقليدية الى نمط الأسرة النووية. وبالمرآة مع هذا نجد قيم الفردانية حاضرة في المجتمع الحضري كذلك.

وتظهر العلاقات في نمطين: نمط من العلاقات الاولية والمتضامنة والمتحدة والمتناصر، ونمط من العلاقات المصلحية والربحية والمنفعية، وعلاقات ثانوية وخاصة منها في مركز المدينة ووسطها بفعل ارتفاع حجم السكان وانخفاض وقلة التعارف الاجتماعي بين السكان. وبدافع مسايرة الافراد والجماعات للقيم المادية والرأسمالية الحديثة التي تدعو الى التحرر من كل الروابط والعلاقات التقليدية البسيطة. فبقدر ما يرتبط التصنيع بالتحضر، بقدر ما تُشكّل الحياة الحضرية بوصفها أسلوباً للحياة اذا ما استخدمنا تعبير لويس ورت.

تتكون مدينة الاغواط من عدة قبائل وعشائر وعائلات متعددة ومتفرعة منها: (1) أولاد زيد، أولاد سكال، أولاد سالم، أولاد حريق، أولاد بوزيان، أولاد زعنون، أولاد عبد الله، المغاربة، حجاج الأغواط، أولاد سيدي الحاج عيسى، أولاد يعقوب، أولاد داود، أولاد بحة، والبدارة، الجماني، أولاد بلعيز، الفليجات، وقبيلة الأرباع المتكونة في الأصل من أربعة قبائل كبرى هي: "الحجاج، المعامرة، أولاد صالح، المستقرون بتراب بلدية الاغواط وحاسي الرمل وبن ناصر بن شهرة والخنق، وأولاد زيد الذين يستقرون حالياً ببسكرة". هذا بالإضافة إلى قبائل منظمة إليها هي الركازكة، أولاد سيدي سليمان، الحرازية، أولاد زيان، أولاد سيدي عطا الله، العبادة صفران، المخاليف، أولاد نائل، وكثير من العائلات المتفرعة وبذلك تشكل المدينة باعتبارها مركز حضري كبير من عدة قبائل وعائلات استقرت مؤخراً بالمدينة من أجل العيش بها أو العمل وتخصيص لقمة العيش، هذا بالإضافة الى النزوح والزحف الريفي او الهجرة الريفية والبدوية المتواصلة على المدينة سواء في شكل هجرات عائلية او هجرات فردية من أجل طلب العيش والعمل. وأن المدينة تعتبر مركز جذب ومنطقة استقرار نظراً لان المجتمع الاغواطي مجتمع يقبل للغير ويرحب به ويتوآد معه.

ثانياً: دراسة حالة المجلس:

- الجدول رقم 28: يبين تركيبة المجلس الشعبي لبلدية الاغواط.

الرقم.	الصفة.	السن.	م. التعليمي.	الوظيفة.	إ. القبلي.	إ. الحزبي.	ملاحظة.
--------	--------	-------	--------------	----------	------------	------------	---------

(1) - الزبير بن عون ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

/	FLN	/	دون مهنة.	ثانوي.	1947	الرئيس	01
/	FLN	/	ملحق بالديوان.	جامعي.	1963	النائب الأول	02
/	FLN	/	رئيس مكتب.	جامعي .	1956	النائب الثاني	03
/	FLN	/	موظف.	ثانوي.	1952	عضو	04
/	FLN	/	موظف.	جامعي.	1969	عضو	05
/	FLN	/	موظف.	ثانوي.	1965	عضو	06
/	FLN	/	معلم.	جامعي.	1965	عضو	07
/	FLN	/	موظف.	ثانوي.	1952	عضو	08
/	FLN	/	مهنة حرة.	جامعي.	1971	عضو	09
/	FLN	/	موظف.	جامعي .	1957	عضو	10
/	PT	/	موظف.	ثانوي.	1964	عضو	11
/	PT	/	موظف.	ثانوي.	1959	عضو	12
/	PT	/	موظف.	ثانوي.	1963	عضو	13
/	HMS	/	-	جامعي.	1973	عضو	14
/	HMS	/	موظف.	ثانوي.	1965	عضو	15
/	HMS	/	معلم.	ثانوي.	1962	عضو	16
/	RND	/	مهنة حرة.	جامعي.	1948	عضو	17
/	RND	/	موظف.	ثانوي.	1963	عضو	18
/	RND	/	موظف.	جامعي.	1967	عضو	19
/	ISLAH	/	متقاعد.	ثانوي.	1942	عضو	20
/	ISLAH	/	موظف.	جامعي.	1969	عضو	21
/	FNA	/	مهنة حرة.	جامعي.	1964	عضو	22
/	FNA	/	مهنة حرة.	متوسط.	1956	عضو	23

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: صراع تنظيمي بيروقراطي، استراتيجيات فردية، عصبية قبلية وعشائرية.

2-2- مضمون الصراع: تعتبر المجالس الشعبية البلدي تنظيم معقد التركيبية ومتشابك، ويبرز فيه الاختلاف والتباين، لذلك نجد الآراء والافكار والتصورات والعقليات تختلف داخل المجالس. هذا الاختلاف يؤدي الى الصراع بكل انماطه وطبائعه ومستوياته. وتعدد انواعه على حسب البيئة التي ينشأ فيها الصراع والمواقف لكل طرف وعقليات أفراد المجتمع المحلي. فقد شكّلت المجالس أساساً بغرض التعاون من اجل التنمية المحلية. متكونة من احزاب سياسية مختلفة الافكار والايديولوجيات والمبادئ والمصالح والاهداف، تتشكل في كتلة حزبية واحدة من أجل خدمة اهداف التنظيم والمصلحة العامة. يحكم هذه التكتلات الحزبية تنظيم بيروقراطي محكم وقوانين ودساتير كتقسيم العمل والمهام والوظائف والادوار، وتقديم الصلاحيات لاعضاء وحرمانها من آخرين. وهذه القوانين يستغلها البعض لمناطق للارتياح، ويكون ايجابياً أحياناً، وفي احيان اخرى يكون عائق ويحد من عمل ووظيفة بعض الاطراف الاخرى في العملية الصراعية. كما أن التنظيمات في بلدان العالم الثالث مازالت تحكمه الثقافة والقيم التقليدية، ولا زالت الرواسب البدوية طاغية داخل التنظيمات البيروقراطية في شكلها الرسمي وغير الرسمي. وعلى العلاقات الاجتماعية والتنظيمية بالهيئات المنتخبة.

تحدث في الهيئة المنتخبة بالمجلس البلدي خلافات وتناحرات ونزاعات بين الاعضاء المكونين لها، في عدة مستويات للصراع منها صراع جماعي بين الرئيس وهيئته التنفيذية وبين بعض الاعضاء. وفي صراع فردي جماعي بين رئيس المجلس وباقي الاعضاء. أو بين كل الاعضاء بانتماءاتهم الجهوية والقبلية والعشائرية والحزبية. وتظهر عوامل عديدة تؤدي الى تولد الصراعات داخل الهيئة وهي:

- التنظيم البيروقراطي ودينامياته في شكل السلطة وعلاقتها، وتقسيم العمل والمهام، وأيضاً في القرارات التنظيمية.
- الانتماء والولاء والتعصب للجماعة القروية (عائلة، عشيرة، قبيلة، جهة سكانية...).
- تصادم الاستراتيجيات الفردية التي يبنها الاعضاء من اجل الدفاع عن مكاسبهم، أو من أجل تحقيق اهدافهم الخاصة وسلطانهم الذاتية، ومصالح الجهة التي انتخبته ليكون ممثلاً لها، والتي تتمثل في عدة جهات هي (الحي السكني الذي يقطنه، العشيرة، القبيلة التي ينتمي اليها، ونستبعد في هذا الانتماء السياسي الذي من المفروض أن يحقق أهدافه ويخدم اعضاءه بالدرجة الاولى، أو يسعى الى تحقيق مصالح الجماعة التي انتخبته عليه).
- كنا نعتقد بداية أن المجلس اللذي للاغواط والمتشكل من تركيبة سياسية وحزبية متنوعة، يظهر بها طبيعة للصراع في شكل صراع برامج حزبية، أو افكار وايدولوجيات سياسية. أما في تحقيقاتنا الميدانية استنتجنا أنه لا وجود لما يسمى بالانتماء السياسي أو الولاء الحزبي لاعضاء الهيئة. فعلى الرغم من انخراط الاعضاء في احزاب سياسية، فإن اغلبهم ان لم نقل كلهم ان انتماءاتهم أولية تنظيمية وقانونية بالدرجة الاولى، أي تنخرط وينظم العضو الى حزب سياسي ما، ليس لانه منتمي له ويحمل افكاره ومبادئه ومعتقداته وايدولوجيته، وانما ليصل من خلاله الى الحصول على مقعد أو سلطة أو نيابة ضمن المجلس.
- وقد صدمنا ميدانياً عندما وجدنا أن الصراع لا يتم وفق هذا الشكل (صراع البرامج الحزبية)، واللذي يكون في صراع سياسي وظيفي يحقق منه التنمية المحلية والتقدم الفكري والمادي للاعضاء والمجتمع. ولكن وجدنا أن هناك طبائع وعوامل اخرى مولدة للصراع، في صراعات غير واقعية وغير وظيفية لها آثار مدمرة ومحطمة للاطراف المتصارعة وللهيئة والتنظيم، يؤدي الى انسداد المجلس، وهذا ما نعرضه ونحلله في النقاط وحالات الصراع الآتية:
- الحالة 01: اشكالية تجاذب وتنازع الصلاحيات والسلطات داخل الهيئة: ان باعتبار المجلس مجموعة بشرية تتشكل بطريقة ارادية من اجل الاستغلال الامثل للموارد سواء كانت مادية أو بشرية، والتنسيق بأكبر فعالية ممكنة من أجل تحقيق الاهداف التي أنشأ من أجلها. مجموعة من الافراد يجتمعون من المفروض في تعاون من أجل تحقيق الاهداف التي أسس التنظيم من أجلها، وهي خدمة الصالح العام والتنمية المحلية. الا أن الواقع لا يثبت هذا، بحيث نجد أن هذا التنظيم ذو النشأة السياسية، وبما فيه من أشكال للسلطة وعلاقتها، وكذا تقسيم العمل والمهام، وايضاً وجود قرارات صادرة عن الهيئة المقررة في شكل تشاور وتجاوز. هذا الواقع التنظيمي من شأنه أن يظهر عنه صراع محتدم أولاً في علاقات السلطة بين الرئيس ونوابه، وبين باقي الاعضاء. بحيث لا تظهر هناك سلطة تنظيمية، وانما سلطة شخصية وذاتية تسلطية وديكتاتورية وذات طبيعة اوتوقراطية من قبل الرئيس على اعضاءه، ويتمثل هذا في فرض قراراته الشخصية البحتة، ولا وجود لتوزيع للسلطة تفويضها، بالرغم من أن القواعد التنظيمية والقوانين تنص على توزيع السلطات، وبالاضافة الى هذا انفراد الرئيس بالسلطة وعد فهمه بالدور المنوط به، والتدخل في مسؤوليات الاعضاء ومهامهم، والتصرف كما يشاء داخل الهيئة. بحيث يحسن أنه هو كل شئ وأنه رئيس للمجلس. وهذا في اعتقادنا مصدره عديد من الضغوطات التي تأتيه اما من قبل السلطات الادارية العليا والوصية على المجلس كالوالي وريس الدائرة، وأما لضغط المواطنين عليه، بحيث ينشأ له صراع الدور كشخص يودي به الى فتح مجال من صراع جماعي عليه. ومن عوامل الصراع بالهيئة سوء استخدام السلطة في مشاركة سياسية غوغائية، تستخدم فيها السلطة لتصفية حسابات بدون أي ضابط. كما ينجم عن هذا الواقع وعن تقسيم المهام بداية من تشكيل المجلس، بحيث أن تحديد المهام يكون وفق عدد الاصوات التي يجوزها العضو، وتدخل فيها اعتبارات اخرى، الا أن هذا لا يتم داخل الهيئة، بل ويتم وفق معايير واعتبارات اخرى كالتحالفات بين كتل حزبية اخرى، وعلى أساس المحاباة والصدقات والزمالات الشخصية. كما ان القرارات التنظيمية، والتي من المفروض أن القرار يصدر عن اجتماع للمجلس مصادق بأغلبية اعضاء الهيئة اثناء المداولات في المشاورة على توزيع الامتيازات والاعانات، والمشاريع، والسكنات الاجتماعية، والوظائف، وغيرها من الاعمال التي تؤدي الى التنمية المحلية. الا أن القرارات في الاخير تكون اعتبارية وشخصية من قبل الرئيس وهيئة التنفيذية. فعدم المشاركة الفعالة للاعضاء ادت بهم الى احداث البلبلة وعرقلة للعمل وللوظائف، وبالتالي حدوث صراعات

بين الاطراف. وهذان البيانان من توقيع جماعة متحالفة من الاعضاء الذين شهدوا التسلط والتغافل من قبل الرئيس، يوضحان حديثنا السابق وهما:

- البيان رقم 01: (1)

نحن اعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية الاغواط الممثلين لمختلف الكتل السياسية المشكلة للمجلس. على إثر الغاء جدول اعمال لدورة المجلس العادية المنعقدة في نفس اليوم، نؤكد للسلطات المحلية والرأي العام والمواطنين ان سبب الغائنا لهذه الدورة ليس عرقلة لمسيرة التنمية المحلية وانما ناتج عن تراكمات عديدة على مستوى بلدية الاغواط نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الضعف في تسيير شؤون البلدية واتخاذ سياسة الهروب الى الامام لا سيما في عدم تقديم تقارير عن الوظيفية العامة عن البلدية ومدى تنفيذ المداولات.

- عدم اشراك المجلس في التنمية على المستوى المحلي.

- عدم وجود مخطط تنموي للبلدية يتماشى مع اهداف مخطط الولاية وحاجات المواطن في اطار المخطط الوطني العام.

- العجز عن القضاء على المظاهر السلبية التي تشوه الوجه الحضاري للمدينة (التجارة الفوضوية، السكن القصديري، النفايات المنزلية).

- الاخفاق في المشاركة الفعلية في اعداد قائمة السكنات الاجتماعية حصة (604) التي كادت تمس بالاستقرار العام للبلدية. لهذه الاسباب وغيرها مما لا يتسع المجال لذكرها والتي انعكست سلباً على صورة المجلس ومصادقته وكذا ثقة المواطنين فيه، نظراً للعمل الفردي وعد التشاور بين اعضاءه.

و ايماناً منا في تغيير الوضع واحداث ديناميكية جديدة من شأنها تفعيل المجلس في آداءه بالوجه المشرف لبلدية عاصمة الولاية، فإننا ندعو على ضرورة التغيير الشامل للهيئة التنفيذية (الرئيس ونوابه).

وبعد صدور هذا المجلس تم انعقاد اجتماع في اليوم الموالي لهذا الصدور لمناقشة المطالب ودراستها من أجل الخروج بحلول، الا أنه حدث ما حدث وهذا ما يوضحه البيان التالي:

- البيان رقم 02 : (2)

يؤسفنا نحن اعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية الاغواط والممثلون لمختلف الكتل السياسية المشكلة للمجلس والمجتمعون بتاريخ 05 ماي من سنة 2010. على إثر الموقف اللامسؤول والمفاجئ من طرف السيد رئيس المجلس والذي يعتبر سابقة في تاريخ المجلس الشعبية لبلدية الاغواط، حيث أنه رفع الجلسة العادية المقررة في نفس اليوم مباشرة بعد افتتاحها على الساعة التاسعة بحجة عدم توفر النصاب القانوني وأغلق باب قاعة المداولات. ولم تعطى مهلة كافية لحضور جميع الاعضاء كما هو معتاد سابقاً في دورات المجلس منذ بداية العهدة. وهذا مما يؤكد مرة اخرى سياسة الاقصاء والهروب الى الامام والتسبب في الانسداد الواقع في المجلس، وعدم مراعاة المصلحة العامة وعدم احترام الاغلبية. بحيث لا يسعنا امام هذا الموقف الا ان نؤكد اصرارنا وتمسكنا بمطالبنا المعبر عنها في البيان الاول.

- الحالة 02: ان الصراع ظاهرة دائمة في التنظيم، اذ هو ليس بظاهرة عرضية تصيب النسق وتهدد توازنه، يبرز صراع منظم وواقعي، وغير منظم وغير واقعي حينما تظهر مشكلة عامة تتطلب تضامناً جماعياً كما وسبق وان طرحنا في البيان. هذا الصراع غير المنظم يتخذ صوراً فردية يعبر فيها الافراد عن عدم رضاهم او استيائهم عن ظروف العمل وعن المعاملات الصادرة عن الرئيس وعلاقاته السلطوية، أو تحول ما يحدث على مستوى القوانين والتنظيم وتكون النتيجة استهداف مصالحهم، او التعرض لاهدافهم الشخصية، وما القرارات والسلطات والمسؤوليات الصادرة عن رئيس المجلس، تخلق الضغط الذي يؤدي الى تكريس المزيد من

(1) - المجلس الشعبي البلدي ، البيان رقم 01 ، بلدية الاغواط ، ظهر يوم 02 05 2010 . المصدر الصحافة المكتوبة.

(2) - المجلس الشعبي البلدي ، البيان رقم 02 ، بلدية الاغواط ، ظهر يوم 05 05 2010 . المصدر الصحافة المكتوبة.

البيروقراطية والرسمية وتكثيفها. ان الطبيعة غير القانونية في التنظيم البيروقراطي، وما به من خلل وظيفي ومعوقات تنظيمية كثيرة، ادى بالاعضاء الى اتخاذ استراتيجيات واحدة دفاعية وأخرى هجومية، ومن أجل الدفاع عن المكاسب والامتياز التي يحققونها، أو المحجور وتحقيق المطالبة بحقوقهم المهضومة سواء التنظيمية أو الشخصية أو الجماعية. فإنه من العلم أن كل عضو داخل الهيئة له اهدافه الخاصة التي ترشح من أجل تحقيقها، والمتمثل بعضها للوصول الى السلطة التي تتضمن القوة والنفوذ والحرية اللازمة لتحقيق الاهداف. وبهذا الشكل يصبح المجلس عبارة عن استراتيجيات فردية وجماعية ليست تعاونية، بقدر ماهي في تصادم (تصارع) الاستراتيجيات وتصادمها) فإن تصارع المصالح والاهداف من شأنه أن يتولد عنه الصراع، كما يبدو أن الاعضاء يقيمون تحالفات بين بعضهم البعض، وتكوين جماعات مصالح من أجل تحقيق مصالحهم العامة والوصول الى اهدافهم الخاصة والجماعية. وهذه التحالفات اما أنها تكون تحالفات للكتل الحزبية، أم تحالفات بين الجماعات التي لها اهداف ومصالح موحدة، أم تحالفات بين الاعضاء من نفس المستوى التعليمي، أو من نفس الفئة العمرية والسن.

والعوامل التي تزيد من الصراع كالسيطرة والهجوم والمقاومة، والبحث عن المصالح الشخصية، وهذه تؤدي الى الفساد الاداري، وبروز نشاطات وخلق في الجهاز التنظيمي، والتي تؤدي الى انحرافه عن هدفه الرسمي لصالح اهداف خاصة سواء كان بأسلوب فردي أم جماعي منظم. ويظهر استغلال النفوذ والسلطة لتحقيق مصلحة شخصية أو مصلحة الجهة التي ينتمي لها. والاختلاس والرشوة والوساطة والتزير، ويظهر في افتقار الثقة التنظيمية واثارة الاعتراضات، وعدم الرضى عن المقعد أو عن المهام الملق بها، وظهور التحالفات التي تبرز مظاهر الصراع، هذا ما يؤدي الى سحب الثقة من الرئيس، ففي خضم هذه التفاعلات يسعى كل طرف الى تعظيم منفعة أو الحفاظ على منصبه، والتي لكي تتحقق لا بد من أن تنخفض أو تزول منفعة الطرف الاخر في العملية الصراعية. يتضح من خلال البيان أن جماعة من الاعضاء قامت بتحالفات لجمع الاصوات من أجل سحب الثقة من الرئيس وهيئته التنفيذية، بدعى أنه متسلط بقراراته، وهذا وعلى حسب علمنا ليس لانه هكذا، بل لان الجماعة المتحالفة تسعى للوصول الى السلطة وبأي طريقة التي تتضمن القوة والحرية والنفوذ، وتحقيق السلطة الذاتية لكل فرد فيها. وبالتالي يمكننا القول أن اختلاف الاهداف والقيم والمصالح يؤدي أو أدى الى ظهور علاقات غير تعاونية بل علاقات صراعية تنازعية تسودها التناقضات، الامر الذي من شأنه الاضرار بالمصالح العامة، وهذا ما كان متوقعا. وبالطبع فإن العديد من هذه الصراعات قد تكون آثارها خطيرة ومدمرة، والتي تتراوح مداها بين مجرد المشكلات لاطراف العملية الصراعية، وبين الخسائر المادية والبشرية للموارد، والتي يكون هدف الاطراف المتصارعة فيها تمهيداً الى تجميع أو الحاق الضرر المادي والمعنوي، أو ازالة المتنافسي أو التخلص منهم. ومن المظاهر التي تدل على الصراع استقالة عضوين من المجلس وهذا بسبب هذا الوضع المتعفن والسيئ الذي لا يدعو الى العمل النزيه، بالاضافة ادرجنا في الاعتبار أسبابهما الشخصية الخاصة بهما.

– الحالة 03: الانتماء والولاء والتعصب للجماعة القرايية: كنا غير معتقدين بتاتاً أننا نجد هذا الشكل من الصراع داخل الهيئة، وهذا لاننا زعمنا مبدئياً أن الهيئة والمتواجدة في مجال عمري حضري، بحيث أن العصبية القبلية تفتت ويصبح لا وجود لها أمام القيم الحديثة ودرجة التحضر المرتفعة بالمقارنة مع مجالا أخرى، وبروز علاقات الفردانية، وتكسّر القيم الجماعية. الا أن تحقيقاتنا الميدانية وجدت أن العصبية القبلية متجسدة بالمجال العمري وبالهيئة، وهي من العوامل المهمة والمولدة للصراع في الهيئة، ولكنها لا تظهر بجلاء جهاراً تهاًراً ويصرحون بها كما وجدناها في المجالس المتواجدة في مجتمعات بدوية أو ريفية. وانما تكون ضمنية وخفية ومستترة.

ان الواقع الميداني يقول أن تركيبة المجلس متشكلة حسب التركيبة الاجتماعية للمدينة، وهذا لان استراتيجية العلاقة بين الافراد والقبائل والمكونات التنظيمية والسياسية، تعتبر علاقة تناقضية، بالرغم من أن الممارسة الفعلية في المجتمع الجزائري بصفة عامة والمجتمع الاغواطي بصفة خاصة أثبتت تمكن القبائل والعصبيات، واستفادتها من الاحزاب السياسية لتحقيق مصالحها، وبالعكس تسعى التنظيمات السياسية الى توظيف البنى التقليدية والقبلية في خدمة اهدافها السياسية، كما اتجهت القبائل الى استخدامها

لفرض سيطرتها وزيادة قوتها لخدمة مصالحها وتوجهاتها في اطار المجتمع وانخرطت بطفة غير رسمية في التنظيمات ذات المشأ السياسي. ان هذه الظروف تدهونا الى الحديث عن تحالف بين القوى السياسية بالمجتمع والقوى القبلية، هل هناك برامج للحزب أو ثقافة قبلية؟. يتعامل الحزب السياسي (ليس بأفكار وايديولوجيات وبرامج) مع القبيلة بطريقة مدنية، حيث ان انتماء اعضاء القبائل الى حزب سياسي كأفراد وجماعات، ولكن ذلك لا يُعد تشكل بؤر وجماعات تنشط سياسياً وثقافياً داخل الحزب واستخدامه كمطية للوصول الى السلطة من أجل تحقيق اهداف خاصة بالعضو، أو مصالح القبيلة التي انتخبت عليه. أما داخل الهيئة فتظهر صراعات عصبية قبلية وخاصة بين الرئيس والاعضاء، بحيث نجد أن كل عضو يسعى الى تحقيق مصالح الجهة التي انتخبت عليه، ومن مؤشرات هذا أن أثناء المداولات كل عضو يسعى الى تحقيق أكبر قدر من الامتيازات من مشاريع تنمية وتوزيع السكنات الاجتماعية والريفية، وتأسيس المنشآت والمباني الادارية، والتهيئة العمرانية للحي الذي ينتمي اليه. وما نستطيع قوله هنا أن هناك بعض الافراد والمنتمين الى جهات بالمجال العمراني، وهذه الجهات متكونة في الغالب من تركيبة اجتماعية قبلية أو عشائرية، كقصر البزائم، وقصر الصادقية، والمحافير، والتجمع السكاني لبرج السنوسي، بحيث نجد أن كل عضو منتمي الى هذه الجهات وكأنه ممثل لهذه الجهة أو تلك القبيلة، وليس ممثل للشعب في العموم.

كما ان بيان سحب الثقة بداية يظهر في اسباب تنظيمية وشخصية، والمتعمق في دراسة حالة الصراع في الهيئة يجد أن ارادة الاعضاء من سحب للثقة من الرئيس وتنحيته، لا لانه سوى منتمي الى القبيلة الفلانية أو العلانية، والعكس صحيح في ان الرئيس يجمد بعض القرارات والمشاريع الموالية لجهة معينة أوو الداهية الى الاهتمام باجهة على حساب جهة أخرى. ان كل هذا وغيره من شأنه ان يتولد عنه صراع بين العصبية القبيلة والعشائرية والولاءات الجهوية بين الافراد الممثلين لها كمستشارين ومدافعين ومحامين عنها.

2-3- أطراف الصراع: الصراع يكون بين كل اعضاء الهيئة المنتخبة بإختلاف انتماءاتهم (التنظيمية، الجهوية، القبلية، الحزبية) وخاصة بين الرئيس وهيئته التنفيذي المتحالفة، وبين باقي الاعضاء، الا أن هناك بعض الاطراف المحايدة والتي لا تكون لا مع الطرف الاول ولا مع الطرف الثاني بحيث تكون ملاحظة ومحايدة وهامشية. وخاصة فيما تمثل في الصراع ذو الطابع التنظيمي والاستراتيجي الفردي.

2-4- مدة الصراع: نظراً لان الصراع ذو مستويات ومتعدد العوامل المؤدسة له، وفي انواع عديدة، فبطبيعة الحال ظهرت خلافات بداية منذ تشكيل المجلس حول تقسيم وتوزيع المهام، وبعد الاربع سنوات والانتماءات القبلية والاستراتيجيات الفردية تعمل عملها خفية وعلانية، وذلك أن كل عضو يبتغي تحقيق أكبر قدر ممكن من الامتيازات لصالحه ولصالح القبيلة او الجهة التي ينتمي لها، هذه الظروف ادت الى انفجار الصراع وبدأ يطفو على السطح وذلك في السنة الاخيرة من انتهاء العهدة الانتخابية في سنة 2010 اين ظهرت صدامات حادة كادت ان تؤدي الى انسداد المجلس، وهذا ما ظهر في الخلافات والصراعات وتبادل الاتهامات والتحريضات، والتي ظهرت بجلاء بين الرئيس وهيئته التنفيذية وبين باقي الاعضاء في قضية سحب الثقة منه ومن هيئته.

2-5- آليات حل الصراع: بما ان هناك انواع عديدة من الصراع الخفية التي يصعب تكميمها وتكليفها، أو معرفة حقيقتها، فإنها نزاعات مستترة في الغالب ودائمة حتى نهاية العهدة الانتخابية، والقضية الصراعية التي تمت بين الرئيس وهيئته التنفيذية وبين باقي الاعضاء في قضية سحب الثقة التي تحدثنا عليها، تدخلت بعض الاطراف الحكيمة والمحايدة، ومن بين هذه الاطراف تدخل رئيس ديوان البلدية، وبعض الاطراف، بحيث وقفوا هذه الصراعات في حينها، وتم عرض القضية ومناقشتها ومعالجتها في حضور كل اطراف العملية الصراعية، بحيث وجد أن هناك سوء تفاهم وسوء فهم لافكار كل واحد منهم للاخر، وفي الاخير حل الصراع وفق استراتيجية تسييرية محكمة. الا انه بقيت الخلافات وبعض الحزازيات داخل الهيئة لا تنتهي الا بانتهاء العهدة الانتخابية على حد تصورنا.

3 الحالة الثالثة: المجلس الشعبي الولائي. أولاً: دراسة حالة المجلس: - الجدول رقم 29: يبين تركيبة المجلس الشعبي الولائي.

-	الصفة.	السن.	المستوى التعليمي.	الوظيفة.	الانتماء القبلي.	الانتماء الحزبي.	ملاحظة.
01	الرئيس.	1966	تعليم عالي.	اطار سامي.	/	FLN	/
02	النائب الاول.	1962	جامعي.	موظف.	/	PT	/
03	النائب الثاني.	1958	ابتدائي.	استاذ.	/	ISLAH	/
04	عضو.	1951	ابتدائي.	موظف.	/	ISLAH	/
05	عضو.	1952	جامعي.	مقاول.	/	ISLAH	/
06	عضو.	1963	جامعي.	استاذ.	/	PT	توني.
07	عضو.	1956	جامعي.	موظف.	/	PT	/
08	عضو.	1963	متوسط.	موظف.	/	PT	/
09	عضو.	1965	جامعي.	استاذ.	/	PT	/
10	عضو.	1964	تعليم عالي.	-	/	HMS	/
11	عضو.	1969	جامعي.	اطار سامي.	/	HMS	/

/	HMS	/	اطار سامي.	تعليم عالي.	1965	عضو.	12
/	HMS	/	استاذ.	جامعي.	1975	عضو.	13
/	HMS	/	موظف.	جامعي.	1964	عضو.	14
/	HMS	/	موظف.	متوسط.	1963	عضو.	15
/	FLN	/	استاذ.	جامعي.	1959	عضو.	16
/	FLN	/	استاذ.	تعليم عالي.	1961	عضو.	17
/	FLN	/	استاذ.	تعليم عالي.	1950	عضو.	18
/	FLN	/	استاذ.	جامعي.	1950	عضو.	19
/	FLN	/	موظف.	متوسط.	1952	عضو.	20
/	FLN	/	موظف.	جامعي.	1956	عضو.	21
/	FLN	/	موظف.	جامعي.	1973	عضو.	22
/	FLN	/	موظف.	ابتدائي.	1986	عضو.	23
/	FLN	/	دون مهنة.	متوسط.	1959	عضو.	24
/	RND	/	اطار سامي.	جامعي.	1955	عضو.	25
/	RND	/	موظف.	جامعي.	1967	عضو.	26
/	RND	/	اعمال حر.	جامعي.	1965	عضو.	27
/	RND	/	اطار سامي.	تعليم عالي.	1965	عضو.	28
/	RND	/	موظف.	ابتدائي.	1948	عضو.	29
/	RND	/	اعمال حرة	جامعي.	1971	عضو.	30
/	FNA	/	اطار سامي.	جامعي.	1963	عضو.	31
/	FNA	/	استاذ.	جامعي.	1965	عضو.	32
/	FNA	/	اعمال حرة.	ابتدائي.	1971	عضو.	33
/	FNA	/	اعمال حرة.	متوسط.	1964	عضو.	34
/	FNA	/	موظف.	جامعي.	1962	عضو.	35
/	FNA	/	موظف.	ابتدائي.	1968	عضو.	36
/	MN	/	موظف.	جامعي.	1974	عضو.	37
/	MN	/	موظف.	ابتدائي.	1958	عضو.	38
/	MN	/	استاذ.	جامعي.	1976	عضو.	39

2- دراسة حالة الصراع:

2-1- طبيعة الصراع: عوامل الصراع بالهيئة: الجهوية، التنظيم البيروقراطي، الاستراتيجيات الفردية والجماعية المتناحرة.

2-2- مضمون الصراع: ان دراستنا للهيئة المشكّلة للمجلس الشعبي الولائي لولاية الاغواط، من حيث تركيبها العمرية وتركيبها القبلية والجهوية والمستويات التعليمية لاعضائها، وكذا طبيعتها التنظيمية والسياسية. أفادت بأن الهيئة متشكلة من تركيبة معقدة ومتشابطة من حيث الانتماء السياسي للاعضاء والانتماء الجهوي، والانتماء والولاء التنظيمي. وبما أن المجلس الولائي تختلف وظائفه ومهامه وتركيبته واهدافه نسبياً عن المجالس الشعبية المحلية البلدية، الا أن الوظائف الظاهرة تكون في خدمة التنمية المحلية، وتمثل الاهداف التي أنشأ من أجلها في خدمة الصالح العام (الولاية) من حيث جلب المشاريع التنموية للولاية بصفة عامة، والعمل على السهر على التهيئة العمرانية والدعم المادي والمالي والمعنوي لتحريك عجلة التنمية بالولاية، بالاضافة الى تسهيل عمل الحركة الجمعوية، والمحافظة على الاستقرار المالي والسياسي للولاية. بالاضافة الى عديد من الوظائف والمهام التي ينوط بخدمتها والتي ذكرناها في الفصل الاخير من الجانب النظري للدراسة المخصص للحديث عن مستويات الادارة المحلية ووظائف كل منها ومهامها.

يجدر بنا التنويه هنا الى ان المجالس الشعبية المحلية البلدية، تنشط في مجالها المحلي أي البلدية في الصفة الجزئية للولاية، اما المجلس الشعبي الولائي ينشط في مجال الولاية بصفة عامة، وبما أن تشكيلته تكون على حسب تعداد سكان الولاية وعدد البلديات بها، وإذا قلنا ان انتخاب اعضاء المجالس الشعبية البلدية يكون في مجال البلدية، فإن انتخاب اعضاء المجلس الشعبي الولائي يكون في مجال الولاية، أي أن كل البلديات الشمالية والجنوبية تفوض افراد تنتخبهم في انتخابات تشريعية من أجل جلب أكبر قدر ممكن من المشاريع والامتيازات المالية والمادية والمعنوية التي تحوزها الولاية.

لقد ظهرت صراعات شديدة الحدة ومختدمة بداية تشكيل المجلس بين الاحزاب السياسية المشكلة للمجلس أثناء تنصيب الهيئة وتوزيع الوظائف والمهام. كما ظهرت خلافات بين الاعضاء المنتمين للاحزاب السياسية حول من يترأس المجلس ومن يجوز على النيابة الاولى والثانية على الرغم من أن قانون الانتخابات وقانون المجالس يفصل في الموضوع فصلاً مؤكداً. الا أنه ومع تديني مستوى التعليمي والمستوى الثقافي للافراد وجهلم الكامل بأمور الانتخاب وقانون المجالس وعدم علمهم ب (الحقوق والواجبات) ادى الى ظهور هذه الاختلافات، ونريد أن نؤكد حديثنا على أن غاية الحزب السياسي هو الوصول الى السلطة او المشاركة في ممارستها مع الاحزاب الاخرى وهذا نظرياً فقط، فإذا حللنا ميدانياً وجدنا ان ليس هناك تمييز بين الحزب السياسي والجماعات الضاغطة التي تدفع شخصاً معيناً يرتبط بها ارتباطاً مصلحياً الى السلطة، وتساعد لبلوغ غاياتها، أو تمثلها بجماعات المصلحة التي تقدم شخص معيناً لتحقيق مصالحها بالدرجة الاولى، وتنفي الطرف الآخر في مشاركته معها في قضاء مصالحها. وان كان هناك فعلاً صراع بين هذه الاحزاب السياسي فالصراع بينها ليس هو صراع برامج سياسي وأفكار نظراً لعدم وجود أي انتماء وولاء للحزب السياسي، بل يحل محله الانتماء الجهوي، وعقليات الافراد والجماعات التقليدية الداعية للوصول فقط الى السلطة السياسية والتنظيمية بغرض تحقيق المصالح الخاصة والمصالح الجهوية خاصة اذا علمنا أن التركيبة الخفية للمجلس متكونة من انتماءات جهوية بين البلديات الجنوبية، وخاصة اذا ادخلنا في عين الاعتبار الصراعات الاجتماعية المتواصلة بين البلديات الشمالية (أفلو الولاية التندبة وبلدياتها في الجانب الاجتماعي والثقافي والاصل الجغرافي والسكاني) وبين البلديات الجنوبية (بلدية الاغواط والبلديات التابعة لها في الجانب الاجتماعي والثقافي). ان هذه الصراعات الاجتماعية والثقافية الخارجية، تجسدت فعلاً داخل الهيئة المنتخبة للمجلس الولائي. وبهذا لم تكن الصراعات ذات اساس سياسي ولا على اساس تنظيمي وانما على اساس جهوي بحت. هذا بالاضافة الى عديد من العوامل المرلدة للصراع والتي كان الانتماء الجهوي أساساً لها فاعلاً فيها بالمرّة. ومن هذه العوامل نجد:

هناك نوعين من الصراع الصراع الواقعي، والصراع غير الواقعي، فالاول يحدث بين الافراد والجماعات كوسيلة فعالة لتحقيق ما يريدونه، فإذا تم حصولهم على ذلك، فإنهم ببساطة يتخلون عن الصراع، وإن هذا النوع من الصراع غالباً ما يحدث داخل اطار من القواعد النظامية والمؤسسية، وكثيراً ما يتم بصورة عقلانية، ويتم تحقيق مطالب الاطراف المتصارعة عن طريق الوسائل التفاوضية المنظمة والشرعية. أما النوع الثاني من الصراع (غير الواقعي) فإنه يترجم أو يفسر غالباً في اطار ما يسمى بالمصالح الذاتية، ذلك النوع من الصراع الذي يتفق حوله الكثير من علماء نظرية الصراع، وهذا النوع من الصراع يكون نتيجة مظاهر التوتر أو سعي احد الافراد أو الجماعات من أجل اثبات هويتها وتحييد الهوية المناوئة لها.

بدأ الصراع في الهيئة في شكل صراع واقعي بين الاحزاب السياسية والكتل الحزبية المتحالفة والمتصالحة فيما بينها، من أجل الوصول الى السلطة والحصول على مقعد ضمن الهيئة التنفيذية، في صراع منظم بالرغم من حدته وعقلاني يتم في اغلب المجالس، وقد تحول هذا الصراع من صراع واقعي الى صراع غير واقعي أثناء تنصيب الرئيس ونائبيه، وتنصيب اللجان التسييرية، بحيث حدثت نزاعات حول التقسيم غير العادل للمقاعد وتوزيع اللجان وتنصيبها، والتي كانت كما يضمن البعض ليست على أسس قانونية وتنظيمية بل على أسس المحاباة والصداقة والتحالف بين كتل حزبية متغايرة. الا أن الظاهر كان غير كذلك بل كانت على أساس قانون المجالس وعلى أساس الفوز بالاغلبية. هذه الحثيات والظروف المتعكدة نتج عنها صراع من نوع ثالث هو صراع بيرقراطي من أجل تنحية الرئيس من منصبه وتنصيب النائب الاول مكانه اذا جاز لنا استخدام اللغة السياسية والقانونية، وبما أن الرئيس الحائز حزبه على

الاجلبيية، فإن نائبه وحزبه الحائز على المرتبة الثانية في عدد الاصوات، يسعى مع محالفيه على تنحية الرئيس من منصبه واتهامه بعدد من التهم والتي كانت من بينها التسلط والدكتاتورية، والانفراد وحزبه على السلطة، وهذا ما نعرضه ونحلله في العنصر الموالي:

- ان الهيئة هي عبارة عن اطار تنظيمي تسوده وتحكمه العقلنة البيروقراطية، فهي مجرد اطار تنظيمي عقلائي للعمل او الفعل، ولكن بعد الصراعات المتوالية بين اعضاء هذه الهيئة اصبحت عبارة عن حشد من الافراد تحدد سلوكياتهم وفعالهم الصراعية سماتهم الشخصية وهوياتهم الفردية والاجتماعية والثقافية والجهوية، واصبحت تشكل اطاراً للسلوكات التي تحمها العلاقات التفاعلية التناحرية. واصبحت البنية التنظيمية البيروقراطية تخلق باستمرار ظروفًا تعدل من هذه البنية، وظهرت المعوقات الوظيفية، نتيجة التغيرات التي تحدث في الصلاحيات والمراكز والادوار وكذلك في الاهداف، واصبح التنظيم البيروقراطي يمر في ظروف وبيئة بيروقراطية نذكر منها:

- تداخل الصلاحيات والمسؤوليات المحددة للافراد (سيطرة الرئيس على افعال الاعضاء، والتدخل في شؤونهم وتدخلهم في شؤونه)،، التداخل الواضح بسبب عدم وضوح الصلاحيات وغموضها - الجمود نتيجة الالتزام الحرفي بالانظمة والقوانين - عدم وجود اي آلية للضبط التنظيمي، ضعف في الرشد التنظيمي (سلوكات الاعضاء وفعالهم الصراعية غير منسقة مع معايير السلوك الرشيدة التي يحددها التنظيم)، سوء استخدام السلطة وصلاحياتها، طبيعة تقسيم المهام والمسؤوليات، طبيعة القرارات الشخصية الصادرة عن اصحاب القرار، سيادة وتغليب المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، تأثير الضغوطات الداخلية (الاعضاء المنتخبون) والخارجية (السلطة الوصية واصحاب النفوذ المتمثل بالدرجة الاولى في الامانة العامة والوالي والمجتمع المدني)، التعقيدات الادارية وانعدام المورونة، ظهور سمات وانماط وانساق غير وظيفية، حلول القيم الثقافية السلبية التقليدية (قيم الزبونية والسلطوية _ السلطة الذاتية _ محل الثقافة التنظيمية)، تعارض رغبات الاعضاء مع اللوائح والقوانين التنظيمية للهيئة المبالغ فيها (التنظيم قد يلجأ الى رسم استراتيجيات مؤقتة للخروج من الازمة الى الاشراك النسبي للجماعات المتحالفة ضد الهيئة التنفيذية للمجلس والتي تشكل تهديداً للتنظيم والهيئة، لكن هذه الاستراتيجيات تخلق بطبيعتها مشكلات اخرى بالاضافة الى المشكلات الناتجة تتعلق بالجانب الشرعي للتنظيم، والقصد هنا تعارض رغبات الجماعات المتحالفة مع القواعد واللوائح القانونية مما يخلق صراع، كما أن هذه الاستراتيجيات غير الواقعية والبعيدة عن قيم الثقافة التنظيمية في ثقافة تسييرية اجتماعية اذا صح التعبير، أو تطبيق قيم الزبونية (سياسية خذ وهات) بقصد ملء الافواه المناادية للتغيير)، طغيان الاهداف الشخصية على الاعداف التنظيمية، اغتراب الرئاسة عن الاعضاء واهتمامها في مصالحها الخاصة المتمثلة في ممارسة الضبط وتدعيم مكانتها واطرافها ابتغاءاً منها ومن كل عضو منتخب الى الوصول الى سلطات عليا (مقعد ضمن المجلس الشعبي الوطني، أو مجلس الامة) فنجد أن كل الاعضاء المنتخبون بالهيئة يتحصلون على مقاعد ضمن الهيئة فقط كوسيلة وليست كغاية من أجل الصعود في سلم السلوكات الى سلطات عليا ذكناها، اذاً ينشأ الصراع من اجل بلوغ السلطة وكسب مورد مادي ومعنوي رمزي، أو بهدف التحكم في بناء السلطة والوصول الى المكانات العليا في هذا الصدد، هذا بالاضافة الى انخفاض الوعي التنظيمي بالرغم من ارتفاع نسبة حاملي الشهادات العليا، وقلة الاعتماد على المعايير العلمية في التسيير والتدبير، عدم توفر الموضوعية في تطبيق القواعد التنظيمية، الانفراد في تحالفات باتخاذ القرارات من قبل الرئيس، عدم حضور النصاب القانوني لانعقاد المجلس مما يؤدي الى ششل كامل للمجلس وقراراته، السلطة نرتبطة بالطاعة القاسية في تنفيذ القرارات وتلغي ذاتية الفرد وشخصيته بكل خصوصياتها، ولا امكانية للتشاور والاخذ بالرأي... الخ

ان هذه البيئة التنظيمية المتعفنة الجامدة، والتي تاخذ عدة صور منها التطبيق الحرفي من قبل الهيئة التسييرية للقاعد والقوانين التنظيمية، دون ادراك قضايا تباين الحالات والمطالب والمصالح، وتصبح في هذه الحالة الهيئة التنظيمية في شكل جماعات متشابكة ومتناحية، ترتبط بتفاعلات وعلاقات صراعية وتعاونية مختلفة، كجماعات القرابة، وجماعات الجهوية، وجماعات القبلية، وجماعات المصالح، والجماعات التي تتحالف من أجل تحقيق اهدافها الخاصة. وفي ظل هذه الظروف يسعى الاعضاء الى تبني استراتيجيات فردية نابعة من هويات فردية، واستراتيجيات جماعية نابعة من هويات جماعية من أجل تجاوز هذه الظروف العصبية في التنظيم،

والخروج بحلول منطقية وواقعية، أو عكسها تماماً، وبالتالي نصبح أمام عامل جديد يتولد منه صراع تصادم الاستراتيجيات الفردية والجماعية داخل الهيئة، وهذا ما نتطرق له في التحليل الموالي.

- أصبحت الهيئة في ظل هذه الظروف عبارة عن حلبة لتصادم وتصارع الاستراتيجيات الفردية والجماعية التي بناها الافراد والجماعات المتعاونة من أجل اضعاف طرف الصراع وتنحيته وتدميره بالمرّة، في استراتيجيات دفاعية ينتهجها الرئيس وحلفاءه، واستراتيجيات هجومية ينتهجها الاعضاء المعادين له وحلفاءه، وقد تنقلب الخشبة ويصبح المهام مدافع والمدافع مهاجم، لا لشيء الا للمحافظة على المكاسب والامتيازات من طرف، والسعي لتخريبها وتغييرها واستبدالها من طرف آخر، وكلها استراتيجيات تبنى من أجل تحقيق مصالح وأهداف المجموعات المتصارعة والحيازة على الموارد النادرة والقوة التي يتمتع بها من يجوزها وهي السلطة. وبالتالي نكون أمام واقع تنظيمي مكهرب ومتشابك التعقيد بفعل تصارع الافراد والجماعات الرسمية وحتمية ظهور الجماعات غير الرسمية. فهذه الجماعات تبحث دوماً في البطاقة الشخصية للعضو وفي اصله وفصله واسمه ومكان اقامته وانتماءه السياسي، وانتماءه القبلي والقرابي والجهوي، وهي كلها معلومات هامة مهما كانت بسيطة اذ عليها يبنى عليها الافراد والجماعات استراتيجياتهم ورهاناتهم مع هذا الشخص، لذا يعمل طرف طرف أما لكسبه عضواً جديداً أو تجميده وتهميشه.

تشكلت الهيئة بدافع التعاون، ولكن مع مظاهر الصراع هاته التي سبق طرحها، ادت الى ظهور عمليات اجتماعية غير التعاون والتوافق والتكامل والانسجام، متجاوزة ذلك الى عمليات الصراع والتنافر والاختلاف، وغياب كل عوامل التعاون والانسجام والتضامن، واصحبت المكانة تقاس حسب المهارة الشخصية وعلى حسب الدور، والمهرة الشخصية على حساب الكفاءة الحقيقية، وأولوية الحقوق على الواجبات، وبالتالي لم يعد تقسيم الهيئة يخضع للمستوى التعليمي، أو لقانون المجالس، ولا على أساس الخبر، وحتى يخضع للقيم والمعايير التنظيمية، وانما اصبح يخضع للدور الذي يلعبه الفرد العضو الفاعل داخل التنظيم.

2-3- أطراف الصراع: يتمثل اطراف الصراع كالعادة بين رئيس المجلس وهيئته التنفيذية، في جمعة متحالفة، وبين باقي الاعضاء، بحيث اصحبت الهيئة مشكلة من مجموعات متصارعة بالاضافة الى الجماعات الفرعية والمحايدة. وبالتالي نستنتج أن الهيئة عبارة عن حلبة مصارعة كل من فيها يتصارع من اجل مصالحه واهدافه ومصالح الجهة التي ينتمي اليها.

2-4- مدة الصراع: بدأت الصراعات في شكل تنافس اثناء الانتخابات الولائية ثم تحول هذا التنافس الى صراع وتنازع من أجل من يتحصل على الرئاسة والهيئة التنفيذية، ثم تواصل الصراع ليأخذ مستويات ومناحي عديدة، بمعنى هذا أن بداية من تشكيل الهيئة والصراعات متنامية الشدة والحدة الى غاية مرور الستين ويزيد، اين شهد المجلس حالة من الانسداد بسبب الخلافات بين الاعضاء حول احقية الرئيس في رئاسة المجلس بالاضافة الى العوامل التي سبق ذكرها، ولكن الاصل كان في الرئيس وتسلمته على السلطة، وتواصلت الحالة كما هي عليه وتتواصل حتى نهاية العهدة على حسب رأينا بحيث وأثناء الدراسة الميدانية وقيامنا بالمقابلات والملاحظات، تزامنا مع حالة الانسداد داخل الهيئة، مما أثرت سلباً قضية الصراع المطروحة على دراستنا، وانتظرنا حتى ولى الهدوء النسبي بين الاعضاء وباشرنا عملنا الميداني.

2-5- آليات حل الصراع: في مثل هذا النوع من الصراع الذي يبدو خفي في البداية وظهر بشدة في النهاية، وفي الوقت الذي كاد المجلس أن يكون في حالة انسداد تدخل الامين العام للولاية والوالي بصفته الوصي على المجلس والمراقب له، والمنفذ الاول لقراراته، لحل هذه الصراعات، والتدخل بعرض المشكلة على طاولة الحوار بين الاطراف المتصارعة ومناقشة القضية وتحليلها من أجل الوصول الى حل يرضي الطرفين من الاطراف المتصارعة. الا أنه بعد أن هدئت الامور ولم يشهد المجلس الانسداد وبقيت تركيبة المجلس كما هي، لم يحدث فيها أي تحوّل أو تغير أو تبدل وبقيت الرئيس رئيساً والنائب نائبا والعضو عضواً، ولكن من الملاحظ أن الاعضاء باتو لم يحضرو المداولات ولا يصادقوا على المشاريع بدعوى انهم معارضون للهيئة وقراراتها وبكامل لجأها التنفيذية، ولان المجلس يتكون من عدة احزاب سياسية تأخذ الاغلبية الساحقة حزب جبهة التحرير الوطني بما يتحالف معها من احزاب، وبالتالي

المداولات تمرر بالتصويوات بالاغلبية، ولم يتوقف المجلس عن العمل ولكن الحزازيات بقيت مستمرة ولا تتوقف عن الاستمرار حتى نهاية المجلس أو حله.

- استنتاج:

ان الهيئات المنتخبة هي عبارة عن نسق مفتوح، موجه نحو تحقيق اهداف جماعية محددة (التنمية المحلية) وهي اهم خاصية تميزها عن التنظيمات البيروقراطية الاخرى، وأن وضوح هذه الاهداف يعتبر اقصى درجات الرشد، وان فعالية الجماعة المحلية يمكن ان تقاس في ضوء هذه الاهداف، على اعتبار أن الفعالية تعد معيار مهم في تحديد نجاح أو فشل هذه الجماعة. اذ أن قياس هذه الفعالية التنظيمية يتم من خلال مدى قدرة هذه الجماعة تحقيق اهم عملياتها التنظيمية والتي من بينها (التخطيط، المشاورات، القرارات، تسيير المجتمع المحلي "تسيير المدينة") وادوارها المنوطة بها. فقد أسست المجالس أساساً لعدة اهداف من بينها عملية التخطيط، والتي تعد الوظيفة الاولى في العملية التنظيمية، وتختص هذه العملية بتحديد الاهداف المرغوب تحقيقها في المستقبل من خلال الاستخدام الامثل لكافة الموارد (المالية، والمادية، والبشرية) المتاحة في المجتمع، وتركز المجالس على التخطيط في هذا الاقليم كاشباع الحاجات الاساسية للسكان، وتفعيل دورهم في العمليات التخطيط والتنمية من خلال المشاركة الشعبية -المنتخبين المحليين-. ولكن تحقيقاتنا الميدانية اشارت الى انه بفعل الصراعات الدائمة والمستمرة في كل المجالس المنتخبة، تتعرض هذه العمليات التنظيمية وغيرها في نداء وظائفها الظاهرة، ووظائف كامنة تعد بمثابة وظائف عكسية، او معوقات وظيفية، والتي تؤدي بل وأدت فعلاً الى فشل العديد من الاستراتيجيات التنموية في العديد من المجالات العمرانية والاقليم الجغرافية، وذلك بسبب الانحراف عن الاهداف المحدد مسبقاً، وبفعل المعوقات والخلل الوظيفي الذي اصاب الهيئات، والتي من بينها مشكلة بناء السلطة، علاقتها وقراراتها، استخدام المنصب لقضاء المصالح الشخصية، انخفاض الوعي التنظيمي، التحيز في تطبيق القواعد التنظيمية والقوانين، أو تسيير الهيئات وفق شخصية المسير أو الرئيس أو عضو فعال وليس وفق القوانين التنظيمية، أو التطبيق الحرقي للقوانين، وطغيان القيم البيروقراطية بمفهومها العامي الساذج، والتشبث بالتعقيدات والاجراءات التنظيمية، ممارسة الضبط والالتزام التنظيمي الشديد،

التسيير غير العقلاني وانعدام المشاركة في اتخاذ القرارات. وقد تعمل هذه المظاهر المتفشية في الهيئات المنتخبة في الحد من الفعالية وتعطيلها، وفي بعض الاحيان تؤدي الى انحطاطها وزوادها وبالتالي تخلف المجال.

وقد تم استنتاج من خلال الدراسة للبنى الاجتماعية المشكّلة للمجالات العمرانية الحضرية، ودراسة المجالس الشعبية البلدية والولائية المتواجدة بها، نذكرها فيمايلي:

- أن البنية الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية، والعلاقات السائدة فيها التقليدية منها والحديثة، والقيم والاعراف والتقاليد والمعايير والتصورات المجتمعية، كلها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في طبيعة التنظيمات البيروقراطية، وسلوكات وافعال الافراد على حد سواء، كما تتأثر الهيئات التنظيمية عمومًا بالمتغيرات والآثار الاجتماعية، لذلك تشهد الهيئات سيادة العلاقات الشخصية مكان العلاقات التنظيمية الرشيدة، وهذا نظراً الى الطابع المميز للعلاقات الاجتماعية القائمة، والتي ترتبط بالدرجة الاولى بالجهوية، والقبيلة والعشيرة والعائلة. بحيث وجدنا أن الاعضاء داخل الهيئات في انتماءهم الى هويات تقليدية وحديثة فمنهم من هو موالي لجماعته القروية ومن هو موالي لقيمته الفردية التي استمدتها من الثقافة الحديثة وقيم العولمة. كذلك وجدنا أن المتغيرات الثقافية في المجتمع تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوكات الافراد وفعالهم التعاونية والصراعية من حيث قدها على تحقيق اهدافها واتخاذ قراراتها فيها. فالهيئات هي بنت للثقافة السائدة في المجتمع، المبنية على أساس الثقافة التقليدية السلفية للافراد والقيم الزبونية، كما ان الاعضاء المشكّلين لها هم نتاج واقع التكوين الثقافي للمجتمع المحلي الحضري، ويؤثر هذا التكوين في سلوكاتهم وفعالهم.

كما نجد أن هناك انحياز الى العلاقات الشخصية والجهوية والانتماء الى الهوية الجماعية في اعداد الخطة التنموية، اعاق الجماعة المحلية في القيام بهذه الاخيرة، بحيث نجد ان معظم المشاريع الاقتصادية توجه حسب ولاءات الاشخاص القائمين على التسيير سواء على المستوى البلدية وهذا ما تمثل في مجلس بلدية الاغواط، او على المستوى الولائي وهذا ما تمثل في المجلس الشعبي الولائي. فبسبب التصارع والمنافسة على استغلال هذه المشاريع، وحول الجهة التي تأسس فيها وتستفيد منها تبقى هذه المشاريع معطلة، بينما تبقى الاخرى في حاجة للمرافق الضرورية، وذلك لاسباب عد قد تكون تارة جهوية بحت، أو قبلية صريحة، ومرة أخرى تقاعس بعض الرؤساء والنواب والاعضاء في تأدية مهامهم المنوطة بهم، والاهتمام الوحيد بجل الاستثمارات والمشاريع التنموية والامتيازات من سكنات ودعم ووظائف الى مناطقهم التي يقيمون بها، وتجدد بنا الاشارة هنا ان اغلب المشاريع لا تطالب بها الهيئات ولا تنتجها بل تأتي من الجهات الوصية أي من قبل المجلس الشعبي الوطني، وحين وصولها الى المجلس الشعبي الولائي يتم التصارع عليها والتنافس على من يأخذها لجهته، وفي غالب الاحيان تتعطل وترجع من المصدر التي صدرت منه. وعلى حسب رأينا أن هذه المظاهر هي بسبب القيم الاجتماعية البالية التي يستند عليها الاعضاء المنضمين للهيئات، وقد صرح لنا العديد منهم في انهم "شاركوا في الهيئة بهدف خدمة مصالحهم الشخصية وتحقيق سلطاتهم الذاتية، ومصالح الجهة او القبيلة التي ينتمون لها لا غير".

- التنظيم البيروقراطي وما به من بناء للسلطة وتقسيم للمهام والوظائف، واتخاذ القرارات.. الخ. هو من بين العوامل الرئيسة المولدة للصراع في الهيئات وهذا ما ظهر في مجلس بلدية آفلو، والاغواط، والمجلس الولائي. بحيث أن الصراع يكون على السلطة أي حول من يرأس المجلس ومن يتحصل على مقعد ومنصب ضمن الهيئة التنفيذية، وهذه السلطات من شأنها أن تخلق امتيازات وتستمد منها القوة، باعتبارها كمورد نادرة يتصارع عنها الاعضاء، وبالإضافة الى هذا ظاهر التسلط على السلطة والمعاملة الديكتاتورية والاولوقراطية من قبل رؤساء المجالس والمبنية على أساس نبد الآخر والاستبداد عليه، ولا توفر له أي وسيلة لابداء وجهة نظره أو مشورته. وبالتالي فإن الصراع على النفوذ والسلطة وتمسك الرؤساء التقليديين بها، يؤدي الى ظهور صراع محتدم، والذي يمتص جهد الاعضاء جميعاً، ويبعدهم عن الهدف الرئيس وهو الاهتمام بتنمية مجتمعهم.

- الاستراتيجيات المعروفة أن للعضو بالهيئة اهداف يسعى الى تحقيقها من خلال مشاركته في الهيئة، فإن الوضع القائم في هذه الهيئات، والعلاقات والتفاعلات الصراعية تتخذ تفسيرات شخصية من قبل العضو يبني عليها استراتيجيات تكفل له مصاله وتحقيق

غايته، دون المساس الظاهر بالقواعد واللوائح التنظيمية، بل واستعمالها لقضاء مصالحه كماطوق للارتباب، ويني استراتيجيات واحدة تضمن له البقاء في التنظيم، وتقوم هذه الاستراتيجيات على الحماية والمحافظة وتحقيق المصالح الخاصة لكل فرد وجماعة متحالفة من خلال التفاعلات والعلاقات السياسية والقريبية والجهوية، بغرض توسيع نطاق التميز والامتياز والتفوق. والثانية هي الاستراتيجية التي ينيها الافراد بغرض الهجوم على الطرف المتصارع معه، وتقديم الادعاءات والتهم بغرض تهيئته أو الحاق الضرر المادي والمعموي به، من أجل الحيازة على منصبه، وتوسيع مجال حريته، ومن خلال ممارسة السلطة التنظيمية المخولة له أو التلويح بها، ويستخدمها في تغطية مواقفه في الاحوال الحرجة، أو استخدام سلطته الذاتية الخاصة به وجماعته لتحقيق مآربه.

ان كون الاعضاء المنتخبين لا يتمتعون بالكفاءة التي تمكنهم من استيعاب العمل الجماعي التعاوني على مستوى القانون، بالرغم من ارتفاع نسب المستويات التعليمية والتي تصل الى درجات جامعية عليا، الا ان طغيان الثقافة التقليدية على الاعضاء وثقافة السلطوية أثرت تأثيراً بالغاً على نمط العلاقات، بحيث تحولت من علاقات تعاونية الى علاقات صراعية. كما تدنى مستوى لقدرة على تدير شؤون المجتمع، مما أدى الى تبيد الامكانيات المادية والمعنوية، كونهم يتشبعون بالممارسة الانتهازية سواء في العلاقة فيما بينهم، أو في علاقتهم مع الجماهير الشعبية، من اجل تعظيم منفعتهم وتخفيض منفعة الطرف الآخر، وتعظيم السلطة الذاتية (ثقافة السلطوية) لهم.

- وبهذا نقول أن في الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المتواجدة في المجالات العمرانية الحضرية توجد عدة عوامل مولد للصراع بها، فقد تحققت فرضيتنا في أن القيم الفردانية في المجتمع تتجسد داخل الهيئات وبالتالي تظهر هويات فردية همها الوحيد تحقيق مطالبها ومصالحها الخاصة باتباع استراتيجيات هجومية واخرى دفاعية، وفي هذه الحالة يكون الصراع في الهيئات منطلق من تصادم الاستراتيجيات والاهداف الشخصية والمصالح المتصارعة. كما ظهر نمط وطبيعة للصراع لم تكن متوقعة أبداً وهو الصراع العصبي القبلي والجهوي، بحيث اعتقدنا أن الهيئات المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية بحكم تفتت والبنى الاجتماعية والعلاقات التقليدية، لكن الظاهر انه العكس تماما. لان البنى التقليدية لازالت حاضرة في المجال وتتجسد في داخل المجالس كتجسيد وإعادة الانتاج للهوية الجماعية. كما ظهر بجلاء الصراع البيروقراطي بفعل الخلل الوظيفي المتمثل في الصراع على السلطة والصراع على المقاعد والمناصب وهذا ما ظهر في كل من المجالس المدروسة.

- وجدنا ان طبيعة الصراع ليست صراع برامج سياسية منشأه التعددية الحزبية كما كنا نعتقد بداية، وانما هو صراع بيروقراطي وعصبي قبلي، وتصادم بين استراتيجيات وهويات فردية.

الفصل الخامس

الفصل الخامس: العوامل المولدة للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة كمجالات منشأة للصراع ومجالات يمتد إليها الصراع من المجتمع.

- تمهيد.

أولاً: المجال العمراني والاجتماعي البدوي وتولد صراع العصبية القبلية في المجالس المحلية المنتخبة.

ثانياً: المجال العمراني والاجتماعي الريفي وتولد الصراع التنظيمي.

ثالثاً: المجال العمراني والاجتماعي شبه حضري، وتولد صراع البرامج السياسية بفعل التعددية الحزبية.

رابعاً: تصادم الاستراتيجيات الفردية وعلاقة ذلك ب بروز صراعات المصالح الخاصة في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية

واجتماعية حضرية.

الفصل الخامس: المجتمع والانتماء، وعوامل الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة.

- تمهيد:

لقد استفدنا استفادة عظيمة من الأطر والمقاربات النظرية التي تم عرضها ومناقشتها في الجانب النظري، كما استفدنا من هذه الدراسات الأجنبية والجزائرية التي عالجت قضية وظاهرة الصراع الاجتماعي والتنظيمي في المنظمات والتنظيمات الاجتماعية. ورغم هذه الاستفادة من مختلف الدراسات الأجنبية والجزائرية، فإننا أخذنا بعين الاعتبار الخصائص المختلفة من مجتمع لآخر نظراً لتباين النظم والبنى الاجتماعية ولاختلاف بين الثقافات، ونظراً لبعض التباين في نظم التدبير والتسيير التنظيمي من مجتمع لآخر، ومن تنظيم لآخر، لذا كان من الضروري الأخذ في الاعتبار تمايز المجتمعات، وعوامل الصراع بهما أولاً، وخصائص التنظيم البيروقراطي الجزائري خاصة.

وكنا في الفصل السابق قد تطرقنا إلى تمايز المجتمعات المحلية في المجتمع الواحد. واختلاف الثقافات والبنى الاجتماعية للمجتمعات المحلية، وحتى تعدد طبائع الصراع في تنظيماتها البيروقراطية. من خلال التطرق لتحليل البنى الاجتماعية وأشكال العلاقات والتفاعلات الاجتماعية في المجالات العمرانية والاجتماعية، والتطرق لتحليل طبائع الصراع، ومضامينه، وأطرافه ومدته، وآليات حله في كل مجلس على حدا.

وفي هذا الفصل نحاول معالجة المعلومات التي قمنا بجمعها عن طريق أداة الاستبيان، وذلك بعد تفرغها في الجدول الديكارتي (جدول التوزيع التكراري) بالطريقة اليدوية التقليدية، ولتأكيد المعلومات آثراً تفرغها عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS. وذلك بقصد تكميم الاستبيانات وتحويلها تقليدياً وآلياً من معلومات أولية خام وكيفية، إلى معلومات كمية عددية إحصائية، كقراءة منطقية رياضية تسهل لنا تحليل المعطيات إحصائياً وسوسولوجياً، وبذلك يمكن عرض البيانات في صورة جداول مدعمة بأعداد ونسب مئوية تترجم الواقع الميداني.

خضعت جداولنا الإحصائية لمقاييس منهجية علمية عند وضعها سواء كانت بسيطة تعبر عن متغير واحد، وهذا ما ظهر في عرض وتحليل خصائص الفئة المدروسة (المبحوثين). أو جداول مركبة تعبر عن متغيرين مستقل وتابع، أو جداول مركب المركبة تتكون من متغير مستقل ومتغيرين تابعين. وهذا ما يظهر في عرض وتحليل فرضيات الدراسة ومؤشراتنا. لنتنقل بعد ذلك إلى تحليلاً سوسولوجياً نعرض ضمنه نتائج الدراسات السابقة التي درست العلاقة بين المتغيرين المدروسين، أو إحدى المتغيرات وعرض نتائجها الميدانية كما هي. ومن ثمة الانتقال إلى التحليل العلمي السوسولوجي من وجهة نظرنا العلمية والواقعية، وذلك بالربط بين الجانب النظري والواقعي الميداني.

كما ندعم تحليلاتنا السوسولوجية بالشواهد الميدانية التي تم استقراءها من خلال المقابلات والمشاهدات الميدانية، وذلك بالدمج بين تحليلات دراسة الحالة للمجالات العمرانية والاجتماعية وحالات الصراع في المجالس بالتحليلات السوسولوجية في هذا الفصل. أي نستخدم معطيات الفصل السابق لتدعيم معطيات هذا الفصل والذي يحلل إجابات المبحوثين، والمساعدة في التحليل والتفسير السوسولوجيين، وهو ما سنتوسع في شرحه في العناصر التالية الذكر:

* كما نؤدُّ الربط بين طبيعة العمران وشكل البنية الاجتماعية ونمط العلاقات التي تتم في مجال من المجالات المدروسة، وبين طبيعة الصراع في المجالس، إلا أن النتائج المنحصل عليها في دراسة حالة الصراع في كل مجلس، نبهتنا إلى أن هناك حقيقة علاقة بين هذا وذاك، إلا أننا استنتجنا أن هناك في كل مجلس تنجسد فيه عدة مظاهر، طبائع، آثار أنماط، وعوامل ومستويات للصراع. ومن خلال هذه النتيجة، أردنا بناء الجداول الإحصائية على الشكل التي جاءت عليه في هذا. أي أننا لا نقتصر بالعرض والتحليل، ولا نقسم المبحوثين حسب انتماءاتهم الاجتماعية فقط، ونربط بين شكل البنية ونمط العلاقات وطبيعة الصراع، ولكن نأخذ بعرضاً وتحليلات شاملاً لكل المبحوثين، هذا لكي لا تجزأ الدراسة ولا تشتت معلوماتنا، بغرض التحليل الجزئي للمبحوثين والكلية لإجاباتهم. وهذا لأننا كذلك لم نجد بُد من ذلك.

أولاً: خصائص المبحوثين:

نتعرض في هذا العنصر بطرح ودراسة خصائص المبحوثين. وذلك بتخصيص متغيرات تحدد لنا الخلفية الاجتماعية والتنظيمية لأفراد الدراسة، والتي كانت موضوع الأسئلة التي تضمنتها البيانات الشخصية من الإستبيان، أي من السؤال رقم 01 إلى السؤال رقم 05، أما المتغيرات التي قمنا بإختبارها، فقد صنفناها على النحو التالي:

- السن - موطن النشأة - المستوى التعليمي - المعقد أو المصب بالهيئة - مدة الخبرة المهنية في مجال المجالس الشعبية.

1-السن:

فيما يتعلق بالسن تم تقسيم أفراد الدراسة إلى فئات عمرية يبلغ مدى كل منها عشرة سنوات، وبعد تفريغ الأسئلة وعرض

النسبة %	التكرار.	فئات السن.
06,31	12	[35.25]
35,26	67	[45.36]
42,10	80	[55.46]
15,26	29	[65.56]
01,05	02	[66 فأكثر.
100	190	المجموع.

المعطيات الإحصائية المتعلقة بالفئة المدروسة كانت كما هي مبينة في الجدول الموالي:

- الجدول رقم 30: يبين توزيع المبحوثين وفق متغير السن.

نلاحظ من خلال الجدول أن 42,10% من المبحوثين يتراوح أعمارهم بين [46-55] سنة، و35,26% يشكلون الفئة الثانية التي تتراوح أعمارهم بين [36-45] سنة. وتأتي الفئة الثالثة التي تتراوح أعمارهم من [56-65] سنة نسبتها التي تقدر بـ 15,26%، وقد تبين أن فئة الكهول هي الفئة الأكثر تمثيلاً في المناصب العليا بالمجالس الشعبية، لذلك نستنتج أن هناك لا تجانس ولا تقارب من حيث السن، وبالتالي يعد هذا الأخير عامل وسبب مؤلّد للصراع في الهيئات المنتخبة.

من خلال مقابلاتنا الميدانية وجدنا علاقة نسبية بين الانتماء إلى نفس الجيل وظهور الصراع، خاصة إذا علمنا أن قانون المجالس ينحاز إلى الفئة العمرية الكبيرة، أي في أثناء تساوي عدد الأصوات لكل كتلة حزبية يتم اختيار الشخص الأكبر سناً وبالتالي ينطلق الصراع من هذه النقطة. كما وقد صرح لنا العديد من الرؤساء والأعضاء وبعض النواب أن متغير السن متغير فاعل في تولد الصراع خاصة إذا تمت حيازة السلطة والرئاسة من قبل شخص صغير السن بالمقارنة مع باقي الأعضاء، وهذا ما رأيناه في المجلس البلدي لحاسي الدلاعة حينما ترأس المجلس عضو يبلغ من العمر 32 سنة فقط وباقي الأعضاء تتراوح أعمارهم بين 43 إلى 58 سنة.

ومن أسباب ظهور الصراع أن الفئة العمرية في كل مجلس تحسب نفسها أنها الفئة العمرية القادرة على التسيير، لما تكتسبه من خبرة ووعي وتعقل... الخ. فقد تبين لنا مثلاً أن في مجلس بلدية آفلو، الأعضاء يشكلون تحالفات تقوم على أساس السن بين الفئات العمرية الكبيرة السن وبين الفئات العمرية صغيرة السن. أي صراع بين الأجيال نظراً لاختلاف الأفكار والمعتقدات والتطورات والأهداف.

النسبة %	التكرار.	موطن النشأة.
03,15	06	البادية.
20,52	39	الريف.
51,57	98	مركز شبه حضري.
24,73	47	المدينة.
100	190	المجموع.

2- موطن النشأة:

- الجدول رقم 31: يبين موطن النشأة أو الأصل الجغرافي للمبحوثين

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن ما نسبته 51,57% من أصول شبه حضرية أي بالقرى والتجمعات الحضرية الصغيرة. وتأتي في الدرجة الثانية نسبة 24,73% ممن هم من أصول حضرية. وتوفر لنا المعطيات معلومات قد تسمح لنا ما إذا كان لمتغير الأصل الجغرافي، أو موطن النشأة أثر في توجيه الأفعال والسلوكيات نحو الصراع. أو غيره من السلوكيات التي قد يشير إليها المبحوثين. وقد تبين أن ما نسبته 20,52% من المبحوثين من هم من أصول ريفية، وتدل نسبة 03,15% على أصول بدوية لبقية المبحوثين.

ومهما كان موطن النشأة بدوي، ريفي، شبه حضري، وحضري، فالمهم عندنا أننا نبحث في أي علاقة لهذه المتغيرات بعملية الصراع بالهيئات. وقد تبين لنا من خلال دراسة الحالة أن طبيعة المجال العمراني والاجتماعي، تؤثر على طبيعة الصراع بالهيئات. فنجد أن المبحوثين ذوي الأصول الريفية والبدوية يحملون ثقافة تقليدية تنشأ لديهم من خلال التفاعلات الاجتماعية بالمجال والعلاقات الاجتماعية، وبصفة عامة البنى الاجتماعية التقليدية أو الحديثة. فقد تؤثر عملية الاندماج الاجتماعي للمبحوثين في المجتمع على بروز سلوكيات وأفعال تنطلق من ثقافة تقليدية وإما من ثقافة حديثة وثقافة حضرية.

فمن خلال الملاحظات الميدانية لبعض المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية وريفية، وملاحظتنا لبعض التمثلات الاجتماعية والسلوكيات والتفاعلات الاجتماعية، أن بعض المنتخبين يحملون ثقافة اجتماعية تقليدية يحاولون فرضها في تنظيم بيروقراطي حديث، من خلال مظاهر اللباس والحديث وأسلوب الكلام ومظاهر الثقافة. فأنشاء مقابلاتنا مع بعض الكتاب العامون للدوائر والبلديات، صرحوا لنا أن هؤلاء المنتخبين المتصارعين يحملون ثقافة بدوية ساذجة، لا أساس لها ولا يمكن مقارنتها بالثقافة المجتمعية والتنظيمية الحديثة. وفي هذا يقول أحد رؤساء الدوائر: "كيف لراعي غنم أن يرأس المجلس، وكيف لفلاح أن يرأس مجلس، وكيف للاعب القمار والسيق مع الشيوخ أن يمثل المجتمع، لماذا أصبح صاحب الجلاية الذي لا قيمة له داخل المجتمع، أن يعتلي الرئاسة أو السلطة و يصير يحكم شعباً محلياً، هذه الأسباب العميقة لتولد الصراع".

3- المستوى التعليمي:

إن متغير المستوى التعليمي للمبحوثين يعتبر من المؤشرات المهمة في تحديد طبيعة الكفاءة التي تميز أفراد مجتمع الدراسة. يعني هل هي كفاءة علمية وذهنية في حالة ما إذا كان هؤلاء لهم مستوى تعليمي جامعي (التدرج وما بعد التدرج)، أم هي كفاءة مستمدة من الخبرة، أو لا وجود للكفاءة بالمرّة إذا كان كذلك عند المبحوثين الذين لهم مستوى تعليمي أقل من الجامعي. خاصة إذا علمنا أن الترشح للإنتخاب لا يكون على أساس المستوى التعليمي، ولا على أساس الخبرة والتجربة، ولا على أساس السن، ولا على أساس شروط أخرى، وإنما كل من هبّ ودبّ يترشح للانتخاب في المجالس. فقد وجدنا أن هناك أصوات تنادي بالرفع من المستوى

النسبة %	التكرار.	المستوى التعليمي.
03,15	06	بدون مستوى.
05,26	10	ابتدائي.
15,26	29	متوسط.
42,10	80	ثانوي.
34,21	65	جامعي.
100	190	المجموع.

التعليمي والثقافي لأعضاء المجالس، وهذا بدعوى أن هناك علاقة سببية بين تدني المستوى التعليمي وتدني مستوى الكفاءة والفعالية للأفراد وللمجالس وأهدافها التنموية.

- الجدول رقم 32: يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي.

نلاحظ من الجدول السابق أن ما نسبته 42,10% من المبحوثين لديهم مستوى تعليمي ثانوي وأن 34,21% منهم لديهم مستوى تعليمي جامعي، وتأتي في المرتبة الثالثة المستوى التعليمي المتوسط للمبحوثين بما نسبته 15,25%. و تأتي المستويات التعليمية المتدنية بنسب متدنية هي كذلك. كما أن القضية الأساسية ليست في الشهادة الجامعية في حد ذاتها، كأساس للرفع من فعالية المجلس في التنمية. ولا في تدني المستوى التعليمي الذي يصل به الحد إلى دون المستوى، وإنما الكفاءة العلمية النوعية التي يمكن أن يتمتع بها أي فرد التي قد تكون من خلال تحصيله العلمي أو خبرته في مجال المجالس والتسيير بها.

فقد أفادت تحقيقاتنا الميدانية أن هناك العديد من المبحوثين ممن لهم مستويات تعليمية متدنية وبدون مستوى أصلاً لديهم الخبرة الكافية في مجال تسيير المجالس. وهذه القضية ونقيضها من شأنها أن يتولد عنها خلافات وتنازعات عديدة بين حاملي الشهادات ومعدوميها. فقد صرح لنا الكثير من المبحوثين المقابليين والمستجوبين أن قضية المستوى التعليمي في المجالس هي القضية الأولى التي ينشأ من خلالها الصراع بين أطرافه. فيكون الصراع داخل أي مجلس بين جماعتين، أي بين ذوي المستويات التعليمية المتدنية، وبين المستويات التعليمية المرتفعة، بحيث أن كل طرف يتهم الآخر. فالأول يتهم الثاني بأن له شهادة فارغة من محتواها، والثاني يتهم الآخر بأنه أمي ولا يحق له تقلد منصب إداري عالي كرئيس، وهذا ما شهدناه في كل من مجلس سيدي مخلوف، البيضاء، والخنق، آفلو، الأغواط، والمجلس الولائي، ورئيس هذا الأخير تحصل على شهادة الدكتوراه في تخصص معين يحسب نفسه كما قال أحد الأعضاء أنه يعلم كل شيء وهو لا يعلم ولا يفقه في أمور التسيير شيء.

وبالتالي يمكن لنا القول انه بالرغم من أن الجماعات تستند بنيتها إلى بنية الهيكل التنظيمي، وما يحدده من مراتب وظيفته ليست على أساس المستوى التعليمي، وإنما على أساس الفوز بعدد المقاعد لكل حزب أو بعدد الأصوات للمنتخب. ورغم أن السلم التنظيمي يضم مختلف المستويات التعليمية، فإنه يضبط العلاقات بين أجزاء هذا البناء استناداً إلى النصوص الرسمية وقوانين المجالس. إلا أنه في بعض الأحيان يحدث داخل هذا البناء صراع منشأه اختلاف المستويات التعليمية بين مستويات تعليمية عليا تمد المنتخبين قوة ورأس مال معرفي وحقيقي يخلق من خلالها منطقة ارتيابه، ويشكل سلطة ذاتية بها، وبين مستويات تعليمية دنيا، لا تكتسب رأس مال ثقافي ولا تعليمي، وإنما رأس مال خبرة وتجربة إذا وجدت فقط قد يكون سبب لتغلبها على الطرف الآخر أو سبب هزيمتها.

4- المقعد الحالي بالهيئة:

- الجدول رقم 33: يبين توزيع المبحوثين حول المقاعد بالمجالس (توزيع المهام).

النسبة %	التكرار.	المقعد.
10,55	20	رئيس.
23,68	45	نائب.
65,78	125	عضو.
100	190	المجموع.

يتبين لنا من خلال الجدول والذي تم وضعه لمعرفة الوظيفة والمهمة المنوطة للمبحوثين، أو بلغة المجالس المقعد الحالي الانتخابي لهم. إن ما نسبته 65,78% من المبحوثين هم أعضاء فقط داخل الهيئة منهم من يرأس لجنة تسييرية والباقي يقوم بمهمة المراقبة والمتابعة والمشاركة في اتخاذ القرار، من خلال مشورته، ويحضرون في الاجتماعات الدورية التي تتم كل ثلاث أشهر أو في الاجتماعات الطارئة التي ينظمها الرئيس وهيئة التنفيذية لمعالجة ومناقشة القضايا والمشكلات الطارئة. وأن 23,68% من المبحوثين نواب. وتكون وظيفتهم في المجلس في مساعدة الرئيس في مهامه ووظيفته التسييرية تستند إليهم وظائف ويتأسون لجان تسييرية والتي يؤسسها المجلس، أو يتقلدون في ذات الوقت رئاسة المصالح الإدارية كمصلحة الشؤون الاجتماعية ومصلحة الفلاحة، ومصلحة التخطيط والإحصاء... الخ. أما ما نسبته 10,55% من المبحوثين هم رؤساء للمجالس إذا ما نحينا في الاعتبار رؤساء المجالس المجمدة وفي حالة انسداد تام ك: بريدة، وعين ماضي، أما مجلس الحاج المشري فهو في الآونة الأخيرة في انسداد نسبي. بالإضافة إلى رئيس مجلس تاجموت الذي هو في حالة توقيف، وملفه أمام العدالة لمناقشة في قضية تسييرية وخروقات قانونية مع نائبه الأول. وتمثل هذه المقاعد والمناصب الإدارية وخاصة منها الرئاسية والنيابية الهيئة التنفيذية المشكلة من الرئيس ونائبيه، هدف كل عضو للوصول والحصول عليها بأي وسيلة كانت وبأي طريقة هي، لما تتمتع به من مناطق للنفوذ والقوة من خلال اكتساب السلطة، وهذا ما سنتطرق بتحليل في العنصر الرابع من هذا الفصل والمتعلق بالصراعات التي تنشأ بالمجالس بفعل تصادم الاستراتيجيات الفردية للفاعلين.

ويمثل هؤلاء أطراف العملية الصراع التي تكون في غالب الأمر بين الأعضاء والهيئة التنفيذية إذا كانتا هذه الأخيرة متحالفة و مشكلة من كتلة حزبية واحدة. أو يكون الصراع داخل الهيئة التنفيذية بين الرئيس ونائبه الأول أو الثاني بالتحالف مع باقي الأعضاء لتنحيته من منصبه الرئاسي أو الضغط عليه لتميرير مشاريع أو منحهم امتيازات تنظيمية أو تنمية في إطار المجتمع الخارجي (التنمية المحلية).

5- مدة الخبرة الفنية والمهنية والأقدمية في مجال العمل بالمجالس الشعبية:

- **الجدول رقم 34:** يبين توزيع المبحوثين على أساس الاقدمية، ومدة الخبرة المهنية والفنية في المجالس.

النسبة %	التكرار.	المقعد.
10,55	20	رئيس.
23,68	45	نائب.
65,78	125	عضو.
100	190	المجموع.

نلاحظ من خلال الجدول أن توزيع المبحوثين على أساس مدة الخبرة الفنية والمهنية في مجال المجالس الشعبية هي كمايلي: ما نسبته 88,94% من المبحوثين من يشاركون لأول مرة في هذا المجال خاصة إذا علمنا أن العهدة الانتخابية تقدر بـ 05 سنوات. فقد تزامنت دراستنا مع السنة الثالثة إلى الرابعة من العهدة الانتخابية في المجالس، بحيث أن كل المبحوثين صرحوا أنهم قضوا ثلاث سنوات في مجال المجالس، وإذا قارنا هذا مع النسبة التي تقول أن هناك 08,42% من الأعضاء لديهم خبرة في هذا المجال تقدر من 06 إلى 10 سنوات. وأن نسبة 02,63% من الأعضاء شهدوا ثلاث عهديات انتخابية على الأكثر من 11 سنة إلى 15 سنة.

وحلي بنا التنويه هنا أن أغلب المبحوثين ينشطون في مجالات اقتصادية واجتماعية أخرى، أي في الوظائف الإدارية كمتصرفين وأعاون إداريين، بالإضافة إلى العمل في سلك التعليمي بشتى مستوياته والعمل في المهن الحرة، والذين هم بدون وظيفة. فإن أغلب الأعضاء كذلك يحضرون فقط للاجتماعات للمناقشة والمشاورة وكسب منافع ومصالح، وهم بدورهم موظفون في جهات أخرى. اللهم إذا خيلنا الرئيس والنواب الذين يعملون بصفة دائمة في المجلس مع بعض الأعضاء الذين هم في الأصل موظفين بالمقار البلدية.

إن متغير الخبرة في مجال المجالس من شأنه هو كذلك أن يكون عبارة عن شرارة لتولد الصراع. أي يتولد الصراع بين أطرافه بين من يعتقدون أن لهم باع كبير في التسيير الإداري لهذه المجالس، وبين من هم يفتقرون لهذه الخبرة بحيث نجد أن كل من يتمتع بالخبرة الكافية في العمل في هذا المجال يكون على أكبر قدر من السيطرة والهيمنة على الأعضاء الجدد في التنظيم. أو كما يقال لهم باللهجة العامية "الزرق". يدعون أنهم يعرفون كل المنافذ المسهلة لقضاء المصالح إما العامة أو الجهوية والقبلية والخاصة. كما نريد أن نؤكد هنا أننا جمعنا معلومات ميدانية من خلال المقابلات تفيد أن كل الأعضاء البسطاء يستخدمون هذه العهدة الانتخابية فقط كخبرة مهنية وفنية لتوسيع نطاق حريتها وكسب سلطات عليا في عهديات انتخابية لاحقة، بحيث أن كل من منتخب يسعى إلى دعم الجهة التي صوتت عليه، ومنحها امتيازات من مشاريع تنموية وسكنات ووظائف لكي يوفي بوعدته وأيضاً ليكسب جمهور إضافي يدعمه في مسعاه الانتخابي اللاحق.

ثانياً: المجال العمراني و الاجتماعي البدوي و تشكل صراع العصبية القبلية في المجالس:

نريد من خلال هذا العنصر المتعلق بتحليل متغيرات الفرضية الأولى ودراسة مؤشراتنا المستنبطة ميدانياً إلى تحديد والوقوف على الأطر المرجعية التي يحتكم إليها أعضاء التنظيم في سلوكياتهم وأفعالهم اليومية في المجتمع والمجلس، بصفتها مجال للعمل التنظيمي المنظم والهادف إلى التنمية المحلية. أي تحديد هل هذه السلوكيات والأفعال الصراعية أو التعاونية تقوم أو تهدف لإنتاج وإعادة إنتاج

السلوكات والأفعال التي تستطيع المجالس أن تحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها أم لا؟. أو بعبارة أخرى هل السلوكات والأفعال والصراعات المشكلة بالهيئات هي بالدرجة الأولى تجسيد وإعادة الإنتاج للهوية الجماعية التي ينتمي إليها الأعضاء المنتخبون في المجالس ويكون الولاء الدائم لها؟. أو بعبارة أعم هل صحيح أن المجالس الشعبية البلدية المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية تتميز ببنية اجتماعية قبلية، يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية القرابية والقبلية يكون الصراع في هيئاتها المشكلة للمجالس الشعبية يقوم على أساس العامل العصبي القبلي، كتجسيد وإعادة الإنتاج للهوية الجماعية.

لذلك فإننا سنقوم بتحليل هذه الإشكالية انطلاقاً من الفرضية العامة وبمتغيراتها الجزئية، وانطلاقاً بالأساس من الفرضية الجزئية الأولى بمتغيراتها المستقلة التي هي (المجال العمراني، المجال الاجتماعي، شكل البنية الاجتماعية، درجة الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي). ومتغيرها التابع الذي هو (الصراع العصبي القبلي). وهذا ما سنعالجه في شقين وجانبين في المحاور التحليلية التالية:

1- علاقة المجال العمراني بالمجال الاجتماعي (البنية الاجتماعية):

سنحاول في هذا المحور تحليل العلاقة بين طبيعة المجال العمراني (بدوي، ريفي، شبه حضري، حضري) وبين المجال الاجتماعي، أي طبيعته وشكل البنية الاجتماعية. فمن المعلوم أن الثقافة هي أولاً وقبل كل شيء كل الوسائل المادية والمعنوية الرمزية (الروح الجماعية) التي يمتلكها مجتمع محلي معين، من أجل التأثير في المحيط المادي، أو بالأحرى هذا الأخير يؤثر فيها ويوجهها. فالثقافة المادية والرمزية بهذا المعنى هي بسبب ونتيجة. والسبب هو أن هذه الثقافة بشقيها والتي تنبع من خلال التفاعلات والعلاقات الاجتماعية في المجال هي التي تحرك السلوكات والأفعال وتوجهها، وفي مرحلة ثانية تصبح نتيجة لهذه السلوكات، وهكذا تتراكم الثقافة والحضارة، وبالتالي تُشكل لنا ثقافة المجتمع المحلي. فقد حلل علماء الاجتماع العلاقة بين الفرد ومحيطه وبيئته الاجتماعية، فنجد أن ابن خلدون وكارل ماركس انطلقا من تحليلاتهم من العلاقة بين الفرد ومحيطه. فإبن خلدون طرح وحلّل تأثير العمران البدوي والحضري في طبيعته البنى الاجتماعية و شكلها. بحيث ارجع سبب نشوء المجتمع البشري إلى حاجة البشر للاجتماع والتعاون. فالضرورة هي التي تدفع الفرد للاجتماع مع بني جنسه لتحقيق رغباته، لأنه لا يستطيع تحقيقها بمفرده. والفرد بدون مجتمع لا قيمة له في الحياة. وإنما تكمن قيمته في الحياة الاجتماعية من خلال فرض مكانته والتعاون مع جماعته والانصهار فيها، والإندماج والتكيف ومتطلباتها.

كنا قد بينا سابقاً طبيعة البنى الاجتماعية في المجالات العمرانية والاجتماعية بتمييزها، واستقرأنا واستنتجنا من خلال المقابلات والمشاهدات الميدانية هذه الطبائع والوقائع. من خلال الممارسة العملية والمعايشة الواقعية والاحتكاك بالميدان المدروس، من أجل الفهم العميق للمظاهر والظواهر، والتفاعلات الاجتماعية بالمجالات، بقصد التوصل إلى الاستنتاجات المنطقية. إلا أننا في هذا الفصل قد تعين علينا دراسة الأفراد الفاعلين الموجودين في نسق التفاعل في المجال العمراني والاجتماعي والمجال التنظيمي على السواء، بصفتهم الذوات التحليلية المنطقية. فبعد دراسة العمران والجماعة نسعى هنا لتحليل ردود أفعال الأفراد وآرائهم وتصوراتهم حيال بنيتهم الاجتماعية وعلاقاتهم، وكذا إزاء آرائهم حول الصراع في الهيئات المشكلين لها.

- الجدول رقم 35: يبين درجة انتماء المبحوثين للجماعة القرابية من عدمه.

المجموع.	لا.				نعم.				فائدة الانتماء من عدمه. المجتمع.
	استطاعة العيش بدون جماعة قرابية.		الاعتقاد بأنه شيء كمي.		يكتسب الشعور بالحماية داخل الرابطة.		يكتسب الفرد حضوراً وقوة معنوية.		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
100	56	03,57	02	01,78	01	10,17	06	83,92	47
									بدوي.

المنتخبة.

100	40	02,50	01	-	-	12,50	05	85	34	ريفي.
100	41	07,31	03	07,31	03	14,63	06	70,73	29	شبه حضري.
100	53	35,84	19	05,66	03	16,98	09	41,50	22	حضري.
100	190	13,15	25	03,68	07	13,68	26	69,47	132	المجموع.
		%16,84		32		% 83,15		158		

يتبين لنا من خلال الجدول، أن المؤشر الأول والمتعلق بالانتماء إلى الجماعة القرابية، والذي وضع له أربعة بدائل، يختار منها المبحوث واحدة منها فقط. كما أنه يتبين لنا أنه تم توزيع المبحوثين وفق المجتمعات المحلية الذين ينتمون إليها بالتركيز على المجتمع البدوي. فالمعطيات الإحصائية تظهر لنا أن 83,15% من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المجتمعية، والذين أجابوا بالإيجاب أنهم يكسبون حظوة وقوة معنوية، ويشعرون بالحماية داخل رابطة جماعتهم القرابية. وفي مقابل ذلك عبرت نسبة 16,84% من المبحوثين والذين أجابوا بالنفي، أنهم يعتقدون أن الانتماء للجماعة القرابية شيء كمال، وأن باستطاعتهم العيش بمفردهم بدون جماعة قرابية. بحيث نجد:

- أن 83,92% من المبحوثين المنتخبين في مجال عمراني بدوي، والذي حددنا خصائصه وطبيعته في الجانب النظري من الدراسة، والذي صنفناه في دراسة الحالة، يرون أنهم يكسبون حظوة وقوة معنوية في انتمائهم لجماعتهم القرابية. بالمقارنة مع نسبة 85% من المبحوثين المنتميين لمجال عمراني ريفي أيضا يكسبون هذه الحظوة والقوة المعنويتين، وكذلك هو الحال للمبحوثين المنتميين إلى مجال عمراني شبه حضري نسبتهم تقدر بـ 41,56%. أما ما نسبته 69,47% من المبحوثين المنتميين إلى مجال عمراني حضري لزالوا يتمسكون بجماعتهم القرابية وينتمون إليها، بالمقارنة مع نسبة 13,15% صرحوا بعدم الانتماء للجماعة القرابية.

وتشير الإحصائيات بصفة عامة أن المبحوثين يعتقدون أن الانتماء للجماعة القرابية (قبلية، عشائرية، عائلية، وأسرية) ضرورة ملحة في الحياة الاجتماعية الحديثة، وهذا لأنهم يكسبون منها حظوة وتمنحهم قوة معنوية، وتشعرهم بالحماية داخل الرابطة. وهذا دليل على أن المبحوثين لا يزالون متمسكون بقيم المجتمع الأصلي الأولي. ويكون الولاء والانتماء لجماعتهم القرابية. بحيث أن هذه الأخيرة على حد تصريحات المبحوثين بشقيها الدموي والاجتماعي كافية في نظرهم لتمثيل الجانب الأمني لهم وعامل استقرار لمستقبلهم الاجتماعي والوظيفي.

- الجدول رقم 36: يبين أساس بناء العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

العلاقة الاجتماعية		الوجه للوجه مع الآخر.		مرتبطة بجماعته القرابية.		علاقة ذات اتجاه واحد.		علاقة شخصية بحتة.		المجموع.
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
07	12,50	45	80,35	-	-	04	07,14	56	100	بدوي.
01	02,50	37	92,35	-	-	02	05	40	100	ريفي.
02	04,50	35	85,36	02	04,87	02	04,87	41	100	شبه حضري.
03	05,66	37	69,81	03	05,66	10	18,86	53	100	حضري.
13	06,04	154	81,05	05	02,63	18	9,47	190	100	المجموع.

نلاحظ من هذا الجدول الذي يقدم لنا نظرة المبحوثين في أسس بناء علاقاتهم الاجتماعية داخل مجتمعاتهم المحلية. بحيث تم تقديم أربع بدائل للاختيار، فقد أشار 81,05% من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية (البدوية، الريفية، شبه الحضرية والحضرية) أن علاقاتهم الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأعضاء الجماعة القرابية. بحيث تمثل نسبة 81,35% ونسبة 12,50% من

المبحوثين المنتمين إلى مجال عمراني بدوي أن بناء علاقاتهم الاجتماعية بالمجتمع مرتبطة بجماعتهم القرابية (القبيلية، العشيرة والعائلة) وأن علاقاتهم تكون الوجه بالوجه بالطرف الآخر، أي أنها علاقات أولية بسيطة ونجد أيضاً:

- أن 92,50% من المبحوثين المنتمين لمجال عمراني واجتماعي ريفي علاقاتهم الاجتماعية تكون على أساس الارتباط بأعضاء الجماعة القرابية القبيلية والعشائرية، وكذلك هو الحال بالنسبة للمبحوثين المنتمين إلى مجال عمراني شبه حضري بحيث أظهرت نسبتهم تقدر بـ 85,36% وأن 69,81% من المبحوثين المنتمين إلى مجال عمراني حضري أيضاً صرحوا بأن علاقاتهم الاجتماعية تكون على أساس الانتماء إلى الجماعة القرابية، بالمقارنة مع 18,86% صرحوا بأن علاقاتهم شخصية بحتة ليس لها أساس من الانتماء إلى الجماعة القرابية. بحيث بينوا لنا أنهم أشخاص فردانيون ينبذون مثل هذا الانتماء.

- كما كنا قد طرحنا سؤال نحاول فيه أيضاً تبيان أساس العلاقة في المجتمع بصفة دقيقة (أنظر الملاحق: الجدول رقم 01 الذي يبين أساس بناء العلاقة الاجتماعية في المجتمع) أن ما نسبته 55,78% من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية صرحوا بأن علاقاتهم الاجتماعية تكون على أساس القرابية.

- **الجدول رقم 37:** يبين مدى رغبة الأفراد المبحوثين في التحرر من الضوابط التقليدية أو المحافظة عليها.

المجموع.	لا.						نعم.						التصورات المجتمع.	
	يسير وقيم وعادات المجتمع.		يسعى لان يكون ممثلاً للواقع ونموذجاً له.		يحافظ على ما هو كائن.		يسعى لاختيار نمط حياته الخاص.		تحديد قراراته بنفسه.		تحديد شروط وجوده بنفسه.			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	56	67,85	38	21,42	12	03,57	02	03,57	02	03,57	02	-	-	بدوي.
100	40	72,50	29	17,50	07	10	04	-	-	-	-	-	-	ريفي.
100	41	17,07	07	31,70	13	43,90	18	04,87	02	-	-	02,43	01	شبه حضري.
100	53	33,96	18	-	-	09,43	05	35,84	19	09,43	05	11,32	06	حضري.
100	190	48,42	92	16,84	32	15,26	29	12,10	23	03,68	07	3,68	07	المجموع.
-	-	80,52		153		19,47		37						

تم وضع هذا الجدول لمعرفة مدى رغبة المبحوثين في المحافظة على الضوابط التقليدية (القيم والمعايير المجتمعية العادات والتقاليد) أو السعي إلى تغييرها. وهذا للتأكيد على صحة تصريحاتهم في الأسئلة السابقة. وقدمنا لهم ثلاث بدائل للإجابة في حالة الإجابة بالإيجاب أو بالسلب، وذلك باختيار بديل واحد من قبل المبحوث. فنلاحظ هنا من خلال الجدول أن 80,52% من المبحوثين قد صرحوا بأنهم يسعون للمحافظة على قيم وعادات المجتمع التقليدي الأصلي. بالمقارنة مع نسبة 19,47% من المبحوثين يريدوا التحرر من هذه الضوابط والقيم والمعايير التقليدية.

بحيث مثلت نسبة 67,85% من المبحوثين المنتمين إلى مجال عمراني بدوي أنهم يريدوا السير وبالموازاة مع قيم وعادات مجتمعهم التقليدي البسيط. ونسبة 25,42% منهم يسعون لأن يكونوا ممثلين للواقع ونموذجاً له (بمعنى أنهم يتطبعون ويكونون نسخة طبق الأصل لباقي أعضاء المجتمع المحلي). وكذلك نجد أن الشواهد الإحصائية دلت أن نسبة:

- 72,50% من المبحوثين المنتمين إلى مجال عمراني ريفي أنهم يسعون للسير في الحياة الاجتماعية والثقافية وفق قيم وعادات وتقاليد المجتمع المحلي التقليدي، وكذلك هو الحال بالنسبة للمبحوثين المنتمين إلى مجال عمراني شبه حضري بحيث دلتهم نسبتهم 17,07% وكذلك أظهرت نسبة 33,96% من المبحوثين ممن ينتمون إلى مجال عمراني حضري بأنهم يسعون إلى السير وفق قيم

وعادات المجتمع الأصلي، بالمقارنة مع ما نسبته 02,07% من نفس الباحثين في المجال العمراني الحضري يسعون لاختيار نمط حياتهم الخاص. وان نسبة 09,43% يريدوا تحديد قراراتهم الشخصية بأنفسهم، ونسبة 11,32% من نفس الباحثين يريدوا تحديد شروط وجودهم بأنفسهم.

كنا قد بينا في فصل دراسة الحالة كيف أن كل المجتمعات المحلية قصد الدراسة والتحليل، أن البنى الاجتماعية التقليدية بما مازالت مسيطرة سيطرة فاعلة في المجال الاجتماعي، ومدى تجلياتها في تقسيمات المجال العمراني. وخاصة منها المجتمعات المحلية البدوية (البداوة المستقرة في القرى).

ركزت النظرية الخلدونية على إبراز أهم الخصائص والسمات السائدة في كل من المجتمعات الحضرية والبدوية. ولقد كانت هذه النظرة مستمدة أساسا من الحقبة التاريخية التي كانت تعيشها مدن القرن الرابع عشر. ورغم التركيز على هذه الثنائية المنطلقة من واقع مدن المغرب العربي. فقد كان تصور الفكر الخلدوني لدراسة الظاهرة عدم الفصل بين النسقين، فالتطور عنده وعندنا يتجه في خط عمودي من نمط الحياة البدوية. ويتدرج بعدها إلى مراتب يتوسطها النمط الريفي والنمط شبه الحضري المستحدث في الآونة الأخيرة ليصل بعدها إلى المدينة أو الحضارة التي تسود فيها الأنماط السلوكية والسمات الثقافية والاقتصادية الناتجة عن التأثير بالمجال الذي يخضع بدوره للنسق السياسي المهيمن، ويتضحيم المدينة وتوفر الفئات، ويتجه الأفراد إلى الحياة الترف والدعة والبذخ، ويظهر فيها التخصص في العمل عكس المجتمعات المحلية البدوية والريفية، وتظهر فيها بجلاء قيم الفردانية وهذا ما بينته إحصائياتنا، أن نسبة 12,10% من الباحثين يسعون إلى اختيار نمط حياتهم الخاص، وهذا بفعل تميز المجال بانقسامية الأدوار، وتعددية الانتماءات، وسيطرة العلاقات السطحية والثانوية. من خلال الروابط المتخصصة، وغلبة العقل والمصلحة على العواطف. إلا أنه من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه تبين لنا أن كل المجتمعات المحلية المدروسة لازالت يسيطر عليها الروح والنزعة القبلية والعشائرية والعائلية وهذا ما يظهر في الروابط الاجتماعية بين أفرادها. أي تلك المجموعة من الأشكال من العلاقات التي تربط الفرد بالمجموعات الاجتماعية، والتي تسمح له في نفس الوقت بأن يكون اجتماعيا، ويندمج في المجتمع، بل يزيد عليه بالمحافظة على قيمه وعاداته وتقاليده، فعلى الرغم من أن القرى والمدن في هذه المجتمعات تشهد تطورا ملحوظا في مجالها العمراني من حيث طبيعة ونمط وطراز السكن الحديث، وتوفر مؤسسات الدولة الحديثة باختلاف أنواعها وتعدد وظائفها إلا أن كل هذه المجالات والمجتمعات المحلية تشهد استمرارية للبنى التقليدية القبلية والعشائرية والعائلية والأسرية داخل المجالات العمرانية، واستمرارية حركيتها وأداء وظائفها في مناسبات ومجالات عديدة في القرى والأرياف، وكذلك في المدن الحديثة. وما يزيد من تأكيد صحة كلامنا أن المجتمعات البدوية المدروسة وحتى الريفية و شبه الحضرية والحضرية تسيطر عليها القبلية الواحدة، وهذا ما وجدناه في كل من بلدية سيدي مخلوف، حاسي الدلاعة، بريدة، الحاج المشري وغيرها كثير من المجالات العمرانية الأخرى والتي تسيطر وتهيمن على حياتها الاجتماعية و السياسية والاقتصادية والثقافية و حتى التنظيمية قبيلة واحدة.

- الجدول رقم 38: يبين تصورات الأفراد المبحوثين في العيش في المجتمع.

المجموع.	يخضع لمعايير الجماعة وسلوكاتها.		يحافظ على ثبات الواقع الاجتماعي والثقافي.		يتبع عادات وتقاليد مجتمعه المحلي.		يرفض أن يكون فرداً تابعاً.		يبادر إلى إعادة تشكيل الواقع.		يسعي لتغيير القيم والعادات والتقاليد.		التصورات. المجتمع.	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
100	56	7,14	04	26,78	15	60,71	34	-	-	05,35	03	-	-	بدوي.
100	40	12,50	05	35	14	50	20	-	-	02,50	01	-	-	ريفية.
100	41	26,82	11	12,19	05	41,46	17	02,43	01	17,07	07	-	-	شبه حضري.
100	53	13,20	07	-	-	28,30	15	16,98	09	28,30	15	13,20	07	حضري.
100	190	14,21	27	17,89	34	45,26	86	05,26	10	13,68	26	03,68	07	المجموع.

نلاحظ من هذا الجدول الذي تم نسجه لإيجاد العلاقة بين طبيعة المجال العمراني وتصورات الأفراد المنتمين لكل مجال، في طريقة العيش في هذا المجتمع المحلي أو ذاك. في محاولة منا لإيجاد هذه العلاقة بين المجال الاجتماعي والمجال العمراني، أي هل مازالت مستمرة سيطرة القيم التقليدية على الأفراد، أم أنها تلاشت وحلت محلها القيم الحديثة والعصرية؟. وقد عمدنا إلى طرح ستة بدائل. ثلاثة منها هي (السعي لتغيير القيم والعادات والتقاليد، المبادرة إلى إعادة تشكيل الواقع، الرفض بأن يكون الفرد تابعاً لمجتمعه)، وأخرى تبين ما إذا كان الأفراد المبحوثين (يتبعون العادات والتقاليد، ويحافظون على ثبات الواقع المعيشي والاجتماعي والثقافي، ومدى خضوعهم لمعايير الجماعة وسلوكاتها).

وقد دلت المعطيات الإحصائية أن ما نسبته 77,36% من مجموع المبحوثين صرحوا باتباعهم للعادات والتقاليد الجمعية والمعايير والقيم والمحافظة على قيم المجتمع الأصلي، بالمقارنة مع ما نسبته 22,61% من مجموع المبحوثين الذين رأوا بأنهم يقيمون ثورة اجتماعية على الواقع المعيشي الاجتماعي والثقافي، وأن يعيشوا حياتهم بمفردهم ويسعون إلى إعادة تشكيل وإعادة البناء للواقع الاجتماعي الحالي. فمن خلال تحليلنا للمعطيات الإحصائية وجدنا أن 45,26% من مجموع المبحوثين بتعدد انتماءاتهم المحلية رأوا باتباعهم لعادات وتقاليد المجتمع وأن 60,71% من المبحوثين المنتمين لمجال عمري بدوي يتبعون عادات وتقاليد مجتمعهم. وأن 26,78% منهم يسعون للمحافظة على ثبات الواقع الثقافي والمعيشي الحالي.

- وأن 50% من مجموع المبحوثين المنتمين إلى مجال عمري ريفي يتبعون عادات وتقاليد مجتمعهم، منهم 35% يحافظون عليها وعلى ثبات و تكامل الواقع الاجتماعي والثقافي الحالي.

- وأن 41,46% من مجموع المبحوثين المنتمين إلى مجال عمري شبه حضري يتبعون كذلك عادات وتقاليد مجتمعهم، ويحافظون عليها. إلا أن فيهم ما نسبته 17,07% يبادرون إلى إعادة تشكيلها وإنتاجها من جديد.

- وأن 28,30% من مجموع المبحوثين المنتمين إلى مجال عمري حضري يبادرون إلى تشكيل الواقع الاجتماعي من جديد، وتقبلها نفس النسبة التي ترى بالمحافظة على المواقع الاجتماعي بقيمه وتقاليد وعاداته ومعايير، وفي السياق نفسه عبّرت نسبة 16,98% من المبحوثين أنهم يرفضون رفضاً قاطعاً أن يكونوا أفراداً تابعين لهذا المجتمع المحلي الحضري.

وما نستطيع أن نستنتجه من هذه المعطيات الإحصائية أن الأفراد في كامل المجتمعات يسعون إلى المحافظة والإبقاء على قيم وعادات وتقاليد المجتمع الأصلي، وخاصة منهم المتواجدون في مجال عمراني بدوي وريفي.

يتأثر الإنسان بعادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه، فتشكل هذه التقاليد سلوكه وتفكيره وتوجهه إلى ما تعارف عليه المجتمع المحلي وما اعتاده. والعادات والتقاليد قيم يتوارثها الإنسان الفرد من آباءه و أجداده. و هي تتعرض لبعض التغيرات وإن كانت طفيفة، وهذا ما شاهدناه في المجتمع المحلي الحضري. وإن كنا شاهدنا ولاحظنا أن هناك أوجه للشبه بين المبحوثين بتعدد انتماءاتهم الاجتماعية للمجالات العمرانية.

إن القيم والمعايير والعادات والتقاليد المجتمعية بما لها من تأثير في سلوك الفرد، واتجاهاته، ومواقفه، تؤثر بلا شك في نظرتة إلى الجديد في حياته، فكما يرى كافة المبحوثين أن القيم والمعايير المجتمعية للمجتمع الأصلي. تمجد القيم القديمة والعادات والتقاليد وتحتفظ بها، ولا يجذون التغيير فيها. ومن هنا ينشأ ما يسمى بالصراع الاجتماعي والثقافي بين الأجيال (القديمة والحديثة) فالقلم متمسك بالتقاليد، والجديد يريد التغيير نحو الجديد، إلا أن الأمر ليس بهذا السوء، وهذا راجع في اعتقادنا إلى تمسك الفرد بقبيلته أو عشيرته كما رأينا واحترامه لجيل الكبار وحمله الثقافة التقليدية، وإن كان لا يُرضى عن بعض تصرفاتهم أو لا يتقبلها في بعض الأحيان.

ومما هو معروف أن القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية تعتبر كضوابط اجتماعية. وهذه الضوابط عادة ما يستجاب لها لأنها تحقق الأمن والأمان والسكينة لكل فرد من أفراد ذلك المجتمع المحلي، وعادة ما تنبع الضوابط الجماعية من البنية القيمية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي البدوي والريفي بالخصوص، لما يتميزان به من سيطرة و هيمنة البنى القبلية التقليدية بقيمتها ومعاييرها، ولأن الضوابط الاجتماعية تنظم العمل الجماعي، وتقاوم الانحراف، وتحدد واجبات وحقوق كل فرد، وإتباع قواعد السلوك، والمحافظة على نظام المجتمع واستقراره وأمنه. إلا أن البعض من المبحوثين في تصريحتهم يحاولون ويسعون إلى الثورة على هذا الواقع المجتمعي بعاداته وتقاليدته التقليدية، ويبادرون إلى إعادة تشكيله وبناءه من جديد.

2- علاقة المجال العمراني وبنيته الاجتماعية بشكل الصراع العصبي القبلي.

نؤد في هذا العنصر دراسة العلاقة بين طبيعة المجال العمراني و المجال الاجتماعي وبنيته الاجتماعية، ودرجة الانتماء إلى الهوية الجماعية من عدمه، وظهور صراع عصبي قبلي داخل المجالس كتجسيد وإعادة الإنتاج للهوية الجماعية القبلية من جديد، بحيث تم طرح العديد من الأبعاد والمؤشرات التي ندرس من خلالها مدى تعصب المبحوث لجماعته القرابية، ومدى خدمته لمصالحها وتحقيق أهدافها، وهل تشهد المجالس حقا خلافات وصراعات بين العصبية القبلية المشكلة لها، وكل هذه المؤشرات الدالة والتساؤلات نحاول الإجابة عليها وتحليلها في الجداول الإحصائية بتحليلاتها السوسولوجية التالية:

- **الجدول رقم 39:** يبين ما إذا كان المبحوثين يشهدون خلافات بين الأعضاء داخل التنظيم من انتماءات قبلية وعشائرية وعائلية.

المجموع.		لا.		نعم.		حدوث الخلافات. تواجد الهيئة.
%	ك	%	ك	%	ك	
100	56	17,85	10	82,14	46	بدوي.
100	40	17,50	07	82,50	33	ريفي.
100	41	39,02	16	60,97	25	شبه حضري.
100	53	69,81	37	30,18	16	حضري.
100	190	36,84	70	63,15	120	المجموع.

نلاحظ من خلال الجدول الذي تم بناءه لمعرفة ما إذا كان أعضاء التنظيم يشهدون خلافات ونزاعات بينهم وبين باقي الأعضاء من انتماءات قبلية وعائلية أخرى. فقد تبين أن 63,15% صرحوا لنا بأنهم يشهدون فعلاً خلافات بين الأعضاء داخل الهيئات، فنجد أن المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني بدوي صرحوا بنسبة 82,14% بأنهم يتصارعون مع الأعضاء من انتماءات قبلية، ويجب لنا التوضيح أن كل المجالس تركيبتها الاجتماعية متشكلة من قبلية واحد فنجد أن الصراع والخلاف بين الأعضاء لا يكون على أساس القرابة والدم، وإنما على أساس اختلاف عشائري وعائلي، وهذا ما نجده في كل من مجلس سيدي مخلوف، حاسي الدلاعة، بريدة، والحاج المشري، بحيث أن الصراع يكون بين عائلتين أو عشيرتين من نفس القبيلة حول السلطة والامتيازات التي تحوزها السلطة، بالمقارنة مع 17,85% من المبحوثين صرحوا بأنهم لا يتصارعون مع الأعضاء باختلاف انتماءاتهم. وإضافة إلى هذا تم قراءة الجدول بصفة عامة بحيث وجدنا:

- أن 85,50% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني ريفي، قد صرحوا بأن الصراعات تحدث بشدة بين الأعضاء من انتماءات قبلية وعشائرية.

- أن 60,97% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني شبه حضري، قد صرحوا بأن الصراع داخل المجالس يكون بين الأعضاء بتعدد انتماءاتهم القرابية. خاصة إذا علمنا أن البنى التقليدية في هذه المجتمعات المحلية مختلفة ضمناً إلا أنها لازالت مستمرة، وتظهر في البنية العائلية أو الأسرية.

- أن 69,81% من المبحوثين المتواجدين في مجال عمراني حضري صرحوا لنا بأنهم لا يتصارعون البتة مع الأعضاء من انتماءات قبلية أو عشائرية أو عائلية داخل المجلس، بالمقارنة مع نسبة 30,18% صرحوا بأنهم يشهدون خلافات ضمنية بين هذه الانتماءات داخل المجالس. وتوضح هذه بصفة خاصة في مجلس بلدية آفلو، أين يكون المجتمع عبارة عن تشكّل متعدد التركيبة السكانية والاجتماعية. أي أنها عبارة عن مدينة تجتمع فيها كل قبائل وعشائر جبال العمور، بالإضافة إلى المجلس الولائي الذي تشهد فيه بعض من الخلافات بين أعضاءه، والتي تكون جهوية بين الأعضاء المنتميين إلى الجهة الجنوبية من الولاية، وبين من يقابلونهم، والذين ينتمون إلى الجهة الشمالية من الولاية.

لقد بينت المعطيات الإحصائية والملاحظات والتحقيقات الميدانية، استمرار فكرة القرابة الاجتماعية داخل المجالس الشعبية لتعزيز أفعال السلطة. بحيث لا تزال تعيش القرابة الاجتماعية داخل هذا التنظيم البيروقراطي. بحيث أن كل هذه التكتلات القبلية داخل المجالس لا تكون متضامنة آلياً بين بعضها البعض، وإنما يكون كل أعضاء قبيلة واحدة أو عشيرة، أو أعضاء عائلة واحدة متعاونين ومتضامنين، ولكن ليس مثل هذا التضامن الذي يخدم مصلحة التنظيم، وإنما تظهر من خلالها تناقضات مصلحة، تظهر داخل الفريق القبلي المهيمن على السلطة، مما يخلق صراعات مصلحة بين مجموعات وهويات جماعية قبلية وعشائرية وعائلية مختلفة، تطمح إلى وظائف وقوة ونفوذ وامتيازات واستثمارات ومشاريع تنمية. و بهذا تصبح المجالس تشكل لنا منظومة جماعات قبلية وعشائرية، يحق فيها لكل جماعة إنشاء مُتحدّها في تضامن وتعاون من أجل تحقيق مطالبها ومصالحها الاجتماعية. ومن هذا المنطلق يمكن اختصار إشكالية الفعل الصراعى بالمجالس بمسألتين: الأولى؛ في أية ظروف تكون جماعة كامنة قادرة على تحريك فعل صراعي يرمي إلى تحريك الاهتمام المشترك بين أفرادها. (التعاون والتضامن والتناصر). والثانية وبأية مسارات؛ وفي أية ظروف يمكن تحول الجماعة الكامنة إلى جماعة شبه منظمة أو إلى جماعة منظمة، وخاصة إذا تحصلت على مركز القوة والنفوذ، والتي هي السلطة. وفي سؤال طرحناه على المبحوثين، مفاده معرفة أسباب هذه الخلافات التي تحدث بين الأعضاء باختلاف انتماءاتهم القبلية. فقد صرح لنا كثيرين أن من بين هذه الأسباب نجد:

- سعي كل طرف إلى كسب كل الامتيازات والمشاريع والاستثمارات للجهة القرابية التي ينتمي إليها.
- سعي كل طرف إلى الحصول على مراكز القوة والنفوذ والسلطة لخدمة مصالح جماعته القرابية.

- التهميش، أي إغفال الطرف الآخر وحرمانه وحرمان جماعته القرابية من جملة الامتيازات، والتي تكون في السكنات الاجتماعية والريفية، والدعم الفلاحي والرعوي، والوظائف وكل الامتيازات والحصول على بعض الموارد المادية التي تتمتع بها البلدية.
- عدم تحقيق المطالب التي يسعى إلى تحقيقها العضو لجهته القرابية وجماعته التي صوتت عليه.
- العصبية، أي تعصب كل طرف لجماعته القرابية، ونبذ وإلغاء الجماعة الأخرى.

- **الجدول رقم 40:** يبين تمثيل المبحوثين للجهات التي ينتمون إليها.

المجموع.	للمجتمع المدني.		للجهة التي ينتمي إليها.		للعائلة التي ينتمي إليها.		للعشيرة التي ينتمي إليها.		للقبيلة التي ينتمي إليها.		تمثيل المنتخب تواجد الهيئة.	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
100	56	05,35	03	05,35	03	33,92	19	55,35	31	-	-	بدوي.
100	40	25	10	07,50	03	5	02	27,50	11	35	14	ريفي.
100	41	26,82	11	04,87	02	04,87	02	19,51	08	43,90	18	شبه حضري.
100	53	30,18	16	62,26	33	-	-	-	-	07,54	04	حضري.
100	190	21,05	40	21,57	41	12,10	23	26,31	50	18,94	36	المجموع.

كنا قد طرحنا خمسة بدائل للإجابة على السؤال الذي يرمي إلى معرفة تمثيل العضو المنتخب للجهة التي ينتمي إليها، خاصة إذا علمنا أن لكل عضو منتخب داخل المجلس له أهداف وظيفية ظاهرة، ووظيفية كامنة، فالوظيفة الظاهرة هي خدمة الصالح العام، أما الأهداف الكامنة فهي خدمة مصالح الجماعة أو الجهة التي انتخبته وصوتت عليه أثناء الانتخابات. لذلك فقد بيّنت المعطيات الإحصائية التالية:

- أن 26,31% من مجموع الباحثين قد صرحوا بأنهم ممثلين للعشائر التي ينتموا إليها، منهم 55,36% من الأعضاء المشكلين للمجالس الشعبية المتواجدة في مجال عمراي بدوي، عبروا بأنهم ممثلين للعشيرة التي ينتموا إليها، خاصة إذا علمنا أن كل هذه المجتمعات المحلية مشكلة من قبيلة واحدة غالبية ومسيطرة على كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- أن 35% من المبحوثين المشكلين لمجالس متواجدة في مجال عمراي ريفي بأنهم ممثلون للقبائل التي ينتمون إليها.
- أن 43,90% من المبحوثين المشكلين لمجالس متواجدة في مجال عمراي شبه حضري، عبروا بأنهم ممثلون للقبائل التي ينتمون إليها. مقابل نسبة 26,82% منهم ممثلون للمجتمع المدني.
- أن 62,26% من المبحوثين المشكلين لمجالس متواجدة في مجال عمراي حضري عبروا لنا بأنهم ممثلون للجهة التي ينتمون إليها. ومنهم 30,18% صرحوا بأنهم ممثلون للمجتمع المدني.

فيما يخص هذا المتغير، نستطيع القول أن البدائل التي اختارها المبحوثين تتفاوت بين التمثيل للقبيلة أو العشيرة أو العائلة وخاصة المنتخبين المتواجدين في مجالس متواجدة في مجال عمراي بدوي. وما نستطيع استنتاجه أنه كان على المبحوثين الإجابة على البديل الخامس، ألا وهو تمثيل المجتمع المدني، إلا أن ولاء المبحوثين وانتماءاتهم لجهاتهم القرابية قد سيطر سيطرة كاملة بحيث أظهروا لنا نزعة قبلية أو عشائرية أو عائلية أو جهوية، والتي تعبر عن تغليب الولاء للمجموعة القبلية أو العشائرية أو الهوية القبلية في خدمة مصالحها وأهدافها. ومن خلال اختلاف الأهداف وتعدد المصالح يتولد الصراع داخل الهيئات المنتخبة.

- الجدول رقم 41: يبين مدى سعي الأعضاء المنتخبون إلى خدمة المصالح الجماعية لجماعتهم القرابية داخل المجلس.

المجموع.		لا.		نعم.		خدمة المصالح الجماعية.
%	ك	%	ك	%	ك	تواجد الهيئة.
100	53	18,86	10	81,13	34	بدوي.
100	38	18,42	07	81,57	31	رينفي.
100	40	15	06	85	34	شبه حضري.
100	49	59,18	29	40,81	20	حضري.
100	180	28,88	52	71,11	128	المجموع.

- ملاحظة: هناك عشرة مبحوثين لم يصرحوا بإجاباتهم على هذا السؤال.

يتبين لنا من خلال المعطيات الإحصائية للجدول أعلاه، والذي تم بناءه لمعرفة هل يهدف الأعضاء المنتخبون في المجالس إلى خدمة الأهداف والمصالح الجماعية لجماعتهم القرابية التي ينتمون إليها. ومعرفة طبيعة هذه المصالح والفوائد والامتيازات التي يسعون إلى تحقيقها. فقد ظهر أن 71,11% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم الجالية، أنهم يسعون بالأساس من خلال مشاركتهم في المجالس إلى خدمة مصالح وأهداف جماعاتهم القرابية، من مصالح قبلية وعشائرية وعائلية. بحيث صرح 81,13% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراي بدوي أنهم يبتغون من وراء مشاركتهم في المجالس إلى تحقيق المصالح والفوائد لجماعتهم القرابية. وإذا أردنا الإسهاب في الحديث نجد أن 81,57% كذلك من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراي رينفي بأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالح وأهداف الجماعة القرابية. وكذلك هو الحال بالنسبة للمبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراي شبه حضري، بحيث عبرت نسبتهم عن 85% إلا أننا نلاحظ أن الأعضاء أو المنتخبون المشكلون للمجالس المتواجدة في مجال عمراي قد عبروا في نسبة تقدر بـ 59,18% بأنهم لا يهدفون بالأساس إلى خدمة مصالح جماعتهم القرابية.

قد تضيفي تحليلاتنا السابقة والحالية للأسباب والدوافع الكامنة وراء تولد قضية الصراع التي تحدث في كل المجالس، إلى تأثير واسع للعلاقات الاجتماعية الفاعلة والمرتبطة بالتكوينات التقليدية بحيث تنتشر برصيد هائل الانتماءات الأولية المؤثرة في الحياة الاجتماعية العامة وأيضاً داخل التنظيمات ذات النشأة السياسية التنظيمية، وكثيراً ما تلعب التكوينات التقليدية في المجتمعات المحلية دوراً مؤثراً في صنع التكتلات الاجتماعية والمواقف السياسية، بحيث تصبح الهيئات المنتخبة هي عبارة عن تجمع الأفراد في الأطر الميكرواجتماعية تهيمن عليها القيم القبلية والعشائرية والعائلية. فنحن نعتقد أن تشعب المصالح وتعدد الرؤى والأهداف الخاصة والجماعية وتباين وسائل تحقيق الأهداف، وتناقض مواقف الأطراف المتصارعة داخل الهيئة هي التي يتولد عن طريقها الصراع بين هذه الهويات الجماعية القبلية، بحيث تصبح المجالس عبارة عن تشكل هويات جماعية (اجتماعية وثقافية) إحداها مطالبة، والأخرى مقاومة تبحث عن الاعتراف بها. يُنتجها الفاعلون الاجتماعيون داخل التنظيم من اجل المطالبة بمصالحهم ولتحقيق أهدافهم الجماعية لجماعاتهم القرابية.

إن هيمنة البنى القبلية وعصبيتها داخل التنظيمات البيروقراطية يدفعنا للاستعانة بتحليل ابن خلدون لفهم الفعل الصراعى أو بالأحرى فعل الصراع بين العصبية، والقائم على أساس النسب والمصالح. الذي هو في الأصل رابطة جمع وتوحيد فهو أيضاً عامل

تفريق فكما أنه يجمع النسب أفراد الغصبة الواحدة داخل الهيئة، فهو أيضا عامل يدعو لإشاعة الفرقة والتنافر بين الجماعات والأفراد الذين لا يربطهم نسب قريب أو بعيد، أو قد يكون التنافر بين العشائر والعوائل من نفس الصلة القرابية الواحدة، والتعاون من أجل المصلحة المشتركة داخل العصبية الواحدة، يقابله التنافر بين مصالح العصبية القبلية الأخرى.

إن العصبية ليست فقط بين فرد وآخر داخل العصبية، بل هي في الدرجة الأولى رابطة بين الفرد والمجموعة، وهكذا فالفرد عندما يتعصب لعصبته، إنما يتعصب لنفسه باعتبارها هي إياه، و ممثل لها داخل الهيئة، كما أن هذا التضامن بين الفرد وعصبته إلى درجة فناء إحداهما في الأخر، ينتج عنه أمران اثنان يحددان العلاقات السائدة داخل العصبية وخارجها، فهي من جهة أولى ينتج عن هذا التضامن المتبادل، فالعصبية شعور سلمي إزاء الآخرين بمقدار ما هي شعور إيجابي يشد أفراد العصبية بعضهم إلى بعض في المجتمع وداخل التنظيم، ومن جهة ثانية فإن هذا التضامن المتبادل بين الفرد وعصبته القبلية لا يسمح بقيام فوارق أو درجات تقوم على المصلحية والاستغلال داخل العصبية، كما أن الامتياز الوحيد والمشروع الذي يخص به الفرد الذي يُكِنُّ ولاءاً لعصبته القبلية هو فقط ذلك الاعتبار الناجم عن كونه يقدم خدمات وامتيازات ومشاريع لصالح عصبته القبلية أو العشائرية أو حتى الجهوية ككل، ومهما يكن الأمر فإن الأساس الذي يبنى عليه الاعتبار، هو مدى خدمة الفرد للمجموعة لا ما يحققه من منافع لشخصه. كما أن تضامن العصبية القبلية في المجتمع المحلي، وخاصة منه البدوي والريفي مشروط باحترامه لمصلحة جماعته القرابية، والعمل على جلب المنافع لها.

إذا نظرنا إلى الصراع داخل الهيئات المحلية المنتخبة، والمتواجدة في كل المجالات العمرانية المحددة سلفا بنجده قائما على "الأناية" فلكل فرد أنه العصبية، فهذا الأخير باعتباره يمثل شخصيته العصبية القبلية ككل. يقوم بتمثيلها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، أي أنه يكون الناطق الرسمي إذا صح التعبير داخل الهيئة على مصالحها ومطالبها.

لقد نظر ابن خلدون إلى الصراع العصبية باعتباره طبعا من طبائع العمران، فهو في نظره نتيجة طبيعتين بشريتين متناقضتين:⁽¹⁾ صلة الرحم، والطبع العدواني، ولعل من أولى الحقائق التي يجب التأكيد عليها هنا، أن العدوان الذي يتحدث عنه ابن خلدون والذي جعل منه الحافظ الموقظ للعصبية القبلية، يستهدف بالدرجة الأولى شؤون المعاش. وهكذا فالصراع العصبية ليس صراعا بين الدماء، ولا راجعا إلى مجرد الاعتداد بالأنساب، وإنما هو صراع من أجل البقاء، وصراع من أجل لقمة العيش، هذا من جهة في العمران الحضري، ومن جهة ثانية صراع على الملك ونظام الحكم بين العصبية القبلية التواقفة إلى تحصيل المعاش أولا وتحصيل السلطة ثانياً التي تأتي بالأولى. لذلك ما نستطيع أن نستخلصه من تحليلات ابن خلدون، أن الأساس الذي تقوم عليه الرابطة العصبية هو المصلحة المشتركة، التي تشكل فيها أمور المعاش العنصر الرئيس والفعال، وهكذا بيدوا واضحا أن الصراع العصبية ذو صبغة اقتصادية واضحة على الرغم مما يتقنع به من اعتبارات معنوية ومظاهر سيكولوجية واجتماعية.

إن العامل الاقتصادي ليس دوماً سبباً للصراع، بل قد يكون كذلك كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض مظاهر البداوة والحضارة، كما قد يكون نتيجة، كما هو الأمر بالنسبة للسلطة، إن السلطة عند ابن خلدون ليست نتيجة للسيطرة الاقتصادية وإنما أن السيطرة الاقتصادية أو الثروة على العموم، هي نتيجة للسيطرة أي لقوة العصبية الحاكمة، لأن الوسيلة الوحيدة والفعالة والمفيدة والمكسبة للثروة كانت هي الجاه وكسب العيش، بل الحصول على الثروة بهذه الوسيلة هو ما يسميه ابن خلدون بالإمارة.

نستطيع تمثيل كل الأحداث والوقائع الاجتماعية الحادثة أيام ابن خلدون، بالواقع الاجتماعي والثقافي المعاصر، بحيث أن الصراع على السلطة بين المنتخبين كما سيأتي تحليله ومناقشته في عناصر لاحقة، هذه السلطة التي تحوز القوة والنفوذ ليس عبارة عن سلطة

(1) - عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره.

تنظيمية فحسب داخل التنظيم البيروقراطي، و إنما هي عبارة عن سلطة لتسيير المدينة وتوزيع المنافع والامتيازات والمشاريع على كل أو بعض الشرائح الاجتماعية الموجودة في المجال العمراني.

لذلك الصراع يكون مبدئياً على السلطة، وفي تنصيب المجالس يتحول الصراع من الصراع على السلطة إلى صراع على أساس المصالح والهداف الجماعية للأعضاء المشكلين للمجالس. بحيث إن تعصب كل عضو لجماعته القربانية في تحقيق مصالحها من مشاريع تنموية في الدوار الذي تستقر فيه، ومن سكنات اجتماعية وريفية لأعضاء قبيلته، ووظائف حكومية وعمومية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الدعم المادي والمعنوي للجهة التي ينتمي إليها، حتى يصل الأمر إلى قضاء المصالح الشخصية وتسهيل التمريرات الإدارية البسيطة.

وبهذا نفهم أن العضو داخل التنظيم لا يولي ولاءً تنظيمياً في خدمة الصالح العام والمجتمع المدني، و لا ولاءً سياسياً في تطبيق البرامج الحزبية السياسية المطالب بتحقيقها، وإنما ينتقل إلى مجاله القيمي التقليدي القبلي أو العشائري للاستنجاد به، والبحث عنه، كعملة تعويضية لتحقيق الذات الجماعية التي فشل التنظيم الرسمي، وما عمله من عقلية مجردة ورشيدة في تحقيقها، وتمسك العضو المنتخب داخل المجالس بالقيم التقليدية وبعصيته القبلية كدعم مادي ومعنوي له. يُعبد له الطريق الأنسب الذي يزيل أو يزيد من الفوارق داخل المجلس ومواطن السلطة والقوة والمصالح الخاصة والاهتمامات فيها، بحيث نجد تشكل جماعات مصالح متصارعة طرف منها مطالب وآخر معارض والعكس صحيح آخذين باستراتيجيات، إحداها هجومية وأخرها دفاعية سعياً لتحقيق المطالب والمصالح والامتيازات والفوائد التي يجوزها من خلال المشاركة في التنظيم.

- الجدول رقم 42: يبين مدى تأثير العلاقات القربانية والعشائرية والعائلية والجهوية في إعداد وتوجيه البرامج التنموية للمجلس.

المجموع.	أبداً.		أحياناً.		دائماً.		تأثير العلاقة القربانية في إعداد البرامج.	
	ك	%	ك	%	ك	%		
تواجد الهيئة.	56	100	-	-	07	12,50	49	87,50
بدوي.	40	100	02	05	06	15	32	80
ريفي.	41	100	16	39,02	21	51,21	04	09,75
شبه حضري.	53	100	23	43,39	16	30,18	14	26,41
حضري.	190	100	41	21,57	50	26,31	99	52,10
المجموع.								

تشير الإحصائيات في الجدول أن 52,10% من مجموع الباحثين بتعدد انتماءاتهم المحلية صرحوا بان العلاقات القربانية تؤثر تأثيراً بالغاً ودائماً في إعداد وبرمجة المشاريع التنموية بالبلدية. ففي دراسة الحالة وفي بعض المقابلات صرح لنا العديد من الباحثين أنهم يستعينوا بأعيان البلاد أو ما يصطلح عليه بالمصطلح العامي المحلي "شيوخ الدواوير" في استشارتهم في أمور تخص تخصيص الأراضي والمساحات الشاغرة لبناء مؤسسة أو سكنات اجتماعية. كما يتم استشارتهم أو اشتراكهم في عملية توزيع السكنات الاجتماعية، بحيث يقدم لكل شيخ من شيوخ الدواوير أو القبائل حصة سكنية وهو بدوره ويوزعها على من يستحقها، كما تكون نفس العملية أثناء توزيع قفة رمضان. وبعض الدعم والامتيازات الموزعة على الفقراء والمعوزين. وطرح لنا العديد من الباحثين المقابلين أن مثل هذه الإستراتيجية والطرق التوزيعية من شأنها أن تخفف من حدة الصراع وشدته بين أعضاء المجلس. والتوزيع العادل والصحيح في الامتيازات على مستحقيها وطالبيها. وكنا قد وضعنا قصداً هذا السؤال كمؤشر لمعرفة اثر تدخل ومشاركة أعيان

البلديات في إعداد البرامج والخطط التنموية بالبلديات بغرض التأكيد على وجود رواسب أو بناء تنظيمي غير رسمي، وتشكل وتدخل جماعات غير رسمية داخل التنظيم البيروقراطي ذو الطابع الرشيد. ففي سؤال تم طرحه على المبحوثين يفيد بمعرفة الأطراف التي تؤثر في برمجة المشاريع البلدية أو الولاية (انظر الجدول رقم 02 ضمن ملاحق المذكرة).

فقد تبين أن النسبة الكبيرة القائمة بأن 72.10% من مجموع المبحوثين بينوا لنا أن شيوخ القبائل وشيوخ الدواوير وأعيان البلاد لهم باع كبير في المشاركة في تخطيط التنمية بالبلديات، منهم نسبة 82.14% من المبحوثين المشكلين للمجالس الشعبية المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، وهذه دلالة على التسيير وفق الثقافة الاجتماعية في التنظيمات البيروقراطية، وبالإضافة إلى هذا نجد أن 80% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية صرحوا بأنهم دائماً تؤثر العلاقات القرابية في إعداد البرامج والخطط التنموية بالمجالس، إلا أن نسبة 51.21% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني شبه حضري صرحوا بأنه أحياناً تؤثر مثل هذه العلاقات، كما صرح 43.39% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني حضري بأن مثل هذه العلاقات الاجتماعية القبلية، وتدخل أعيان البلاد لا تؤثر أبداً في إعداد المشاريع، بل إن المجلس يجد ذاته والسلطات الإدارية العليا هي التي تسيّر المجلس، بالإضافة إلى أعضاء و ممثلته نسبة 43.39% من مجموع المبحوثين المنتميين إلى مجال عمراني حضري (انظر الجدول رقم 02 من الملاحق) لتأكيد العلاقة بين هذا وذاك.

- الجدول رقم 43: يبين اعتقاد المبحوثين في التعصب للجماعة القرابية داخل المجلس:

نلاحظ في الجدول اللاحق أن المبحوثين الذين أجابوا بالإجابات "نعم" في السؤال المتعلق بمعرفة مدى تعصب الأفراد داخل التنظيم لجماعاتهم القرابية وتحقيق أهدافها ومصالحها الجماعية بالمجتمع، كانت مطروحة عليهم أربعة بدائل لمعرفة مدى سعيهم لإثبات وجودهم واكتسابهم مكانة. وتسهيل مباشرة المهام وقضاء المصالح واستمداد القوة والحماية والمطالبة التي يتميزون بها حسب اعتقادهم.

- البديل الأول: أن الانتماء للجماعة القرابية والولاء لها في المجتمع وداخل التنظيم من خلال التعاون مع الأعضاء من نفس الانتماء، والتصارع مع الانتماءات الأخرى لتحقيق المصالح الشخصية للأعضاء داخل المجلس، وتحقيق المصالح الجماعية القرابية في المجتمع، فإنه كما نلاحظ أن 24.73% من مجموع المبحوثين والذين أجابوا بنعم اختاروا هذا البديل، أي يرون أن التعصب للجماعة القرابية يكتسبون من خلاله القوة، ويصبح مصدر للحماية والمدافعة والمطالبة بالحقوق والمصالح وتحقيق الأهداف بحيث عبر 47.50% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس الشعبية المتواجدة في مجال عمراني ريفي، و 53.65% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني شبه حضري أن العصب للقبيلة أو العشيرة أو العائلة التي ينتمون إليها يكسبهم القوة والمدافعة والمطالبة.

- البديل الثاني: والذي يربط إثبات الوجود داخل التنظيم، وتحقيق الذات الشخصية والذات العصبية. أي أن الأعضاء لا يشبتون وجودهم داخل الهيئات لا من خلال مستوياتهم التعليمية، ولا من خلال انتماءاتهم التنظيمية (السلطة والقوة)، ولا من خلال انتماءاتهم السياسية، وإنما يكتسبون وجودهم داخل التنظيم من خلال التعصب للجماعة القرابية بينهم وبين الأعضاء المنتميين إليها داخل الهيئات، وبينهم وبين الأفراد المشكلين لها خارج التنظيم أي في المجتمع. حيث بينت النسبة 24.21% من مجموع المبحوثين المنتميين إلى كل المجالات العمرانية أنهم عن طريق التعصب للقبيلة يكتسبون من خلال هذا التعاون والتضامن والتناصر والتحالف وجودهم وتحقيق ذواتهم، بحيث لو لا العصبية لما اكتسبوا مكانة، حتى وإن كانت مصادر تحقيق المكنات متعددة ومختلفة لكل فرد شكّل للمجلس. وقد عبرت أعلى نسبة من المبحوثين المشكلين لمجالس متواجدة في مجال عمراني بدوي بنسبة 55.35%. وهذا إن دل إنما يدل على أن الهيئات بهذا المجال العمراني البدوي مجالس مشكلة من تشكيلات قبلية وعشائرية وعائلية تتعاون ويتعصب

أفرادها لها، و من ثمة يتصارعون مع الأطراف الأخرى لدفع الأضرار وجلب المنافع والخدمات والمصالح للجماعة القرابية بالدرجة الأولى، وهذا يدل على أن هناك صراع داخل هذه المجالس يتولد من خلال التعصُّبات القبلية والعشائرية والعائلية للأعضاء.

- الجدول رقم 43: يبين اعتقاد المبحوثين في التعصب للجماعة القرابية داخل المجلس:

المجموع.	لا.										نعم.								التعصب للجماعة. تواجد الهيئة.
	يعتقد بأن التعصب تخلف.		لا فائدة تجني من التعصب للجماعة القرابية.		التعصب يؤدي الى تفكيك الهيئة.		التعصب لا يخدم المصلحة العامة.		يعتبره مصدر القوة والحماية والمطالبة.		لتسهيل عليه عملية قضاء المصالح.		لاكتساب مكانة مستمدة من مكانة الجماعة.		لكي يستطيع إثبات وجوده.				
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
100	56	-	-	-	-	03,57	02	03,57	02	03,57	02	28,57	16	05,35	03	55,35	31	بدوي.	
100	40	-	-	-	-	05	02	-	-	47,50	19	15	06	12,50	05	20	08	ريفني.	
100	41	02,43	01	02,43	01	04,87	02	07,31	03	53,65	22	-	-	17,07	07	12,19	05	شبه حضري.	
100	53	18,86	10	11,32	06	26,41	14	30,80	16	07,54	04	-	-	01,88	01	03,77	02	حضري.	
100	190	05,78	11	03,68	07	10,52	20	11,05	21	12,73	47	11,57	22	08,42	16	24,21	46	المجموع.	
		31,05				59				68,94				131					

- البديل الثالث: وفي هذا البديل والذي يقول بأن التعصب للجماعة القرابية داخل المجالس، والذي يكون من خلال تعاون وتضامن الأعضاء بعضهم لبعض بتسهيل عملية قضاء المصالح، بحيث عبرت نسبة 11.57% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية أنهم في حال تعاوّنهم مع الأعضاء من نفس التركيبة الاجتماعية تكون عملية قضاء المصالح سهلة ويسيرة، بحيث أكد لنا 26.57% من المبحوثين المشكلين لمجالس متواجدة في مجالس عمرانية بدوية أن التعصب للقبيلة أو العائلة تسهيل لهم عملية قضاء المصالح، بحيث كما عرفنا سابقاً في دراسة الحالة أن الأعضاء يشكلون تحالفات وتعاونات تتكون من الأعضاء من نفس الصلة القرابية العائلية والعشائرية وإن كانت المجالس كلها من تركيبة قبلية واحدة، كما حللنا ذلك في كل من مجلس سيدي مخلوف، حاسي الدلاعة، الحاج المشري وبريدة...إلخ.

- البديل الرابع: والمتعلق بإكساب المبحوثين مكانة داخل الهيئة يستمدونها من مكانة القبيلة التي ينتمون إليها، بحيث عبر مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية بنسبة 8.42% و هذه حقيقة واقعية وجدناها من خلال دراستنا ومقابلاتنا بحيث صرح لنا الكثيرين أن القبيلة المسيطرة على الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع تكون لها مكانة اجتماعية هامة في كافة المجالات والمنتخبين إليها داخل التنظيم يستمدون مكانتهم من مكانة القبيلة التي ينتمون إليها حقاً.

وما نستطيع أن نستخلصه من خلال هذا أن نسبة 68.94% من كل المبحوثين والذين أجابوا على السؤال بالإيجاب صرحوا بأنهم يُكِنُّون ولاءً و انتماءً كبيرين، و يتعصبون في المجتمع وداخل المجلس لعصبيتهم القبلية، فبدونها لا يكون لهم أثر ولا مكانة ولا قوة ولا وجود ولا يستطيعون بدونها تحقيق مصالحهم ومصالحها، بحيث أنها تمثل لهم مصدر للقوة وبسط النفوذ وإكسابهم الحماية التقليدية والمطالبة بالحقوق والمدافعة عن المصالح، ويكونون نداءً للند مع باقي الأعضاء من انتماءات قبلية وعائلية أخرى.

أما فيما يخص المبحوثين الذين أجابوا بالسلب بـ "لا" على السؤال، والذي كنا قد طرحنا أربعة إجابات جاهزة أو بدائل لاختيار واحدة منها فقط، أن نسبتهم تقدر بـ 31.05% يتوزعون في إجاباتهم في البدائل الآتية الشرح:

- البديل الأول: أغلب المبحوثين صرحوا بنسبة 11.05% بأن التعصب للجماعة القرابية داخل المجلس لا يخدم المصلحة العامة وإنما يخدم المصلحة الخاصة للمتعبين إليها فقط، ومن الملاحظ جيداً أن نسبة 30.18% من الأعضاء المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمري حضرية، اعتقدوا أن التعصب للجماعة القرابية لا يخدم المصلحة العامة.

- البديل الثاني: والمتعلق وفق اعتقادات المبحوثين أن التعصب للجماعة القرابية يؤدي إلى وجود خلل وظيفي، ويجرّ بالمجلس إلى الانحطاط والتفكيك، بحيث صرحت نسبة 10.52% من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم بأن التعصب للقبيلة يؤدي بتفكيك المجلس، وأكبر نسبة مثلها الأعضاء المتواجدون في مجالس متواجدة بمجالات عمرانية حضرية نسبة 26.41%.

- البديل الثالث: والمتعلق بأن التعصب للقبيلة هو بمثابة تحلف ثقافي وفكري للأعضاء المتعبين لجماعاتهم القرابية، وقد صرح 05.78% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية أن التعصب تحلف.

- البديل الرابع: والمتعلق في اعتقاد المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية والقرابية، قالوا بأنه لا فائدة ولا مصلحة تُجنى من التعصب للقبيلة أو للجماعة القرابية، وبينت نسبة 26.41% في نفس السياق، أن المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمري حضرية صرحوا بأنه لا فائدة تُجنى من التعصب للعرش.

إن ما نستطيع أن نستنتجه من المعطيات والنسب الإحصائية السابقة، والمتعلقة بكل بديل أن 68.74% من مجموع المبحوثين اختاروا البدائل الدالة على اعتقادهم في التعصب للجماعة القرابية، وخاصة نجد أن المبحوثين المتواجدين في مجالس متواجدة في مجتمعات محلية وبدوية وريفية وشبه حضرية، إلا أن أغلب المبحوثين المتواجدين في مجتمعات حضرية نفوا التعصب للجماعة القرابية، وهذا إن دل إنما يدل على استمرار الثقافة التقليدية والاجتماعية داخل التنظيمات البيروقراطية المتواجدة في المجالات العمرانية البدوية والريفية وشبه الحضرية.

ما نستنتجه من خلال تحليل المعطيات الإحصائية والتفسيرات التي قدمناها لها، أنه بالرغم من وجود القواعد التنظيمية والقوانين التسييرية الرشيدة، والتي تظهر ثقافة تنظيمية مبنية على أسس وقواعد بيروقراطية، إلا أننا نشهد داخل المجالس بعض الممارسات غير الرشيدة، بداية من الفعل التنظيمي والتسييري، والأفعال الثقافية البالية والموروثة والصادرة من قيم المجتمع التقليدي الأصلي البدوي والريفي. إلا أن الممارسة الانتخابية بالمجالس توضح انبعاث الأفعال الثقافية التقليدية القديمة، وقد تمثلت بعض هذه الفعال في بعض الفئات الجماعية أو الجماعات غير الرسمية داخل التنظيم الرسمي (نفس التشكيل القرابي هيكلية وتنظيماً وأفعالاً وممارسات وسلوكيات) كل هذه الهويات الجماعية المتشكلة بالمجالس، والفاعلة والمؤثرة نجدتها خاصة عندما تتغير موازين القوى التي تكون من المفروض موازين التنظيم البيروقراطي بما فيه من قواعد وقوانين تنظيمية وسلطات وأهداف يسعى إلى تحقيقها، أو إلى موازين سياسية حزبية في تحقيقها لبرامجها وأهدافها السياسية والتنموية، إلا أنه تغيرت هذه الموازين باتجاه فاعلين ينتمون إلى انتماءات وهويات جماعية أخرى كالقبيلة والعشيرة والعائلة، كمحاولة إنشاء تنظيم غير رسمي يناقض مصالح الجماعات التنظيمية المهيمنة، بحيث تصبح المجالس وخاصة منها المتواجدة في مجتمعات محلية بدوية وريفية عبارة عن تشكيلات قبلية من هويات جماعية تنطلق من صلة الدم والقرابة في شكل عصبية قبلية تتصارع من أجل تحقيق كل جماعة لمطالبها ومصالحها الاجتماعية والتنظيمية.

يملك الإنسان حاجات اجتماعية متعددة ومتنوعة، وبالوقت ذاته يملك مقدرات مادية ومعنوية محدودة، لذا يكون إشباع حاجاته خاضعاً لدرجة ونوعية مؤهلاته وقدراته المادية والمعنوية، ولا يمكن توظيف أو تكريس الأخيرة إلا من خلال انتماءه إلى جماعات (قرابة، صداقة، وجوار...) أو تنظيمات تتطلب تبوأه مواقع فيها وتخضع لضوابطها، وقد تستلزم العلاقة بين الفرد وبينته الاجتماعية تبادل المنافع والمصالح، إذ يحتاج الطرف الأول إشباع حاجات جماعته، بينما يتطلب الطرف الثاني خضوع الطرف الأول لآلياته الضبطية لكي يعزز مكانته، إزاء هذه المطالب النفعية المتبادلة، وهي تمارس آليات الضبط النسقية (قيم معتقدات، معايير، قواعد). ونتيجة لهذا يضحى سلوكه ومشاعره وتفكيره جزءاً من آليات الضبط النسقية هاته، وفي الوقت ذاته معززاً لمشروعيتها ومصداقيتها داخل البنية الاجتماعية في المجالس.

إن علاقات القرابة والتحالف التي توجد بين أعضاء القبيلة الواحدة في المجتمعات وداخل التنظيمات السياسية، كرواسب ثقافية غير رسمية، تؤدي في نفس الوقت إلى إقامة الفواصل بين الجماعات القبلية، والتي تأخذ في كثير من الأحيان شكل التضارب والتصارع على الموارد النادرة ومصادر المعيشة. مما يضيف على الحياة القبلية، وخاصة في المجتمعات البدوية والريفية طابع الصراع الدائم والمستمر في المجتمع، والذي يتجسد ويعيد إنتاجه وتشكيله من جديد داخل التنظيمات، خاصة إذا علمنا أن المجالس المحلية ليست هي كباقي المنظمات الإدارية والخدمية بالمجتمع، تقوم بتسيير ذاتها بذاتها، وإنما المجالس تقوم بوظيفة تسيير المدينة، بتوزيع الموارد الطبيعية والمادية والمالية في شكل امتيازات ومشاريع ودعم باختلاف أنواعها، وتحقيق التنمية الشاملة لكل ولجملة القبائل والجماعات القرابية المقيمة في هذا المجال العمراني أو ذلك، كما أن وجود مثل هذه الامتيازات والاستثمارات، من شأنه أن تكون السبب والدافع الوحيد لتولد الصراع داخل المجالس في العصبية القبلية، بحيث أن كل طرف يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الامتيازات والمصالح لجماعته القرابية.

إن الواقع الاجتماعي والتنظيمي الحالي يشبه إلى حد كبير الواقع الاجتماعي والتنظيمي الذي درسه ابن خلدون، فقد ذكر ابن خلدون أن التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكل من المجتمعات البدوية والحضرية، يرجع في نظره إلى اختلاف نحلهم من المعاش، أي اختلاف طرق العمل والإنتاج المعتمدة لكل منهم. ومعنى هذا أن التمايز الاجتماعي لا يستند إلى اعتبارات أخلاقية فحسب، وإنما إلى ما قد يظهر بين الجماعات من تفاوت في الإنتاج وأساليب تقسيم العمل، على أن الموقع الاجتماعي المكتسب في نظره بفصل الثروة الاقتصادية لا يمكنه أن يضمن استمراره استناداً إلى الوسائل الخاصة فقط.

صحيح أن التجارة والصناعات وامتلاك الأراضي والعقارات توصل صاحبها إلى أعلى مراتب البذخ والرفاهية، إلا أنها من ناحية أخرى معرضة للضياع والانتهاك، ما لم يُستنجد بأصحاب الجاه ممن لهم صلات وثيقة بالحكام يقول ابن خلدون في هذا " فلا بُدّ ... لصاحب المال و الثروة الشهيرة في العمران من حامية تدود عنه، و جاه ينسحب عليه واليه من ذي قرابة للملك أو عصبية يتحاماها السلطان فيستظل بظلها، ويرتع في أمنها من طوارق التعدي...".⁽¹⁾

من الواضح لدى ابن خلدون أن التحولات التي تلحق الوحدة العصبية الأولى، إذ تفرز الملك كسلطة عليا متميزة، فإنها في الوقت نفسه تفرز الجاه كمقياس جديد للتراتب الاجتماعي، تسعى العصبية القبلية إلى تحقيق السلطة والوصول إليها باعتبارها مصدر للقوة والنفوذ. أولاً تحقق عن طريقها مصالحها وأهدافها، وثانياً تستخدمها كدرع وكردع. و تكسح بها الجماعات القبلية الأخرى وتهميشها. لذلك نجد أنه أثناء الانتخابات المحلية تسعى كل قبيلة أو عشيرة أو حتى عائلة، إلى ترشيح عضو من أعضائها ليكون ممثلاً لها في الأمور التنظيمية والقانونية والتوزيعية، وينوب عنها داخل المجلس، و يضرب الطاولة على مصالحها، لذلك تتولد مظاهر للتنافس بين العصبية القبلية. و أثناء تشكيل المجلس تتحول إلى صراعات مصلحة محتمة، بين هذه العصبية القبلية، سواء بين فرد يكتسب ذات عصبية، وبين جماعة قرابية أخرى، أو بين الجماعات والهويات القبلية المختلفة والمتخالفة.

لقد أفرزت المعطيات الإحصائية، والمشاهدات والمقابلات الميدانية أيضاً تدرجاً وتفتتاً وأقساماً إلى شطرين أو عدة أشطر داخل المجلس، ومتأتى ذلك بالدرجة الأولى في انقسام الأعضاء بالإضافة إلى انقسامهم في ما يتعلق بالمستوى التعليمي ومستوى التأهيل والخبرة الفنية والمهنية في المجال، وانقسامهم السياسي الحزبي، وانقسامهم التنظيمي فيما يتعلق بالسلطة وتقسيم العمل والمهام، إلى جماعات تربطها علاقات قبلية وعشائرية وعائلية حسب البنية الاجتماعية لكل مجتمع محلي، لم تتمكن هذه الهويات الجماعية من تأسيس حد أدنى من الاتفاق حول وضع سلم للأفضليات، أو أساليب تفاوضية لتوزيع الامتيازات لكل طرف بحيث يتشكل طرف مطالب بمصالحه، وطرف آخر معارض لهذه المصالح من أجل إعلاء قائمة مطالبه. فمن الملاحظ أن الولاء القبلي والهوياتي والتعصب للجماعة القبلية يتخذ رمزاً لوحدة الجماعة ومحركها، بمقاومة الهويات الجماعية الأخرى، وبهذا تتشكل المجالس من تشكيلة من الانتماءات والولاءات المختلفة والمتخالفة، تسيروها الأنماط السلوكية التقليدية، تُشكل في مجموعها نمطا من اللاعقلانية والنفعية الذاتية لا غير، وهي بطبيعة الحال امتداد واستمرارية لقيم المجتمع الأصلي، دون قيامها على تأسيس جديد أو تماشيها مع تأسيس الرشادة والعقلانية كالأستعانة بالتنظيم الرسمي بقواعده التنظيمية وقوانينه، فلوا تماشت مع هذا الوضع هذه السلوكيات والأفعال الفردية والجماعية والتي تأخذ على العموم الطابع التصارعي التنازعي، لما حققت لنفسها مطالبها وتحقق مصالح المجتمع المحلي، ولكن الذي يحدث هو تحقيق مطالبها فقط وعرقلة مصالح الجماعة المحلية.

أي أن هوية الجماعات القبلية تجاوزت الهوية السياسية، والهوية التنظيمية، والهوية الفردية، وشكلت لنفسها هوية اجتماعية وجماعية في طابع يطبعها بالثقافة الاجتماعية السائدة، وقيم المجتمع الأصلي، بحيث تصبح المجالس حينئذٍ عبارة عن تشكيلات من هويات ثقافية متناحرة ومتصارعة بعضها مع بعض، في صراع مصالح شخصية وجماعية، وصراع أهداف ومصالح خاصة وجماعية.

- نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

⁽¹⁾ عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 368.

إن ما نستخلصه من تحليل ودراسة أبعاد الفرضية الجزئية الأولى أن نسبة 94.64% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني بدوي، صرحوا بأنهم يكتسبون حظوة وقوة معنوية، ويشعرون بالحماية داخل رابطة الجماعة القرابية التي ينتمون إليها، و أن نسبة 92.85% من مجموع المبحوثين في نفس السياق بينوا أن علاقاتهم الاجتماعية تكون مرتبطة وأشد الارتباط بجماعتهم القرابية، وأن 62.50% من مجموع المبحوثين المنتمين لمجال عمراني بدوي بينوا كذلك أن أساس بناء علاقاتهم الاجتماعية تكون ليس على أساس مصلحي نفعي، ولا على أساس الزمالة والصدقة، وإنما على أساس العلاقات القرابية وأن 92.85% من مجموع المبحوثين في نفس المجال صرحوا بأنهم يسعون للمحافظة على ما هو كان، ويسعون لأن يكونوا ممثلين للواقع ونموذجاً له، ويسيرون وفق عادات وقيم المجتمع الأصلي التقليدي، وأن 94.64% من نفس المبحوثين تصوروا أن على الإنسان إتباع عادات وتقاليد أجداده، ويحافظ على ثبات الواقع الثقافي والاجتماعي والمعيشي ويخضع لمعايير الجماعة وسلوكاتها.

كما أظهرت النسب الإحصائية أن 33.92% من المبحوثين المنتمين لمجتمعات بدوية، صرحوا بأنهم ممثلين ليس للقبيلة الكبيرة ككل، ولا للمجتمع المدني، ولا للجهة التي يقطنون بها، وإنما للعائلة القرابية التي هم أعضاء بها وينتمون إليها، وهذا دليل على أن الصراع داخل هذه الهيئات ليس هو صراع هويات قبلية، وإنما هو صراع هويات عائلية بدعوى أن أغلب هذه المجالس ومجتمعاتها من قبيلة واحدة مسيطرة ومهيمنة على الحياة الاجتماعية، كما بينت نسبة 56.35% من نفس المبحوثين بينوا تمثيلهم الانتخابي للعشيرة التي ينتمون إليها، وبالإضافة إلى هذا صرح ما نسبته 81.15% من المبحوثين على أنهم يسعون لخدمة المصالح الاجتماعية لجماعاتهم القرابية القبلية والعشائرية والعائلية.

وقد بينت الإحصائيات كذلك أن ما نسبته 82.14% من المبحوثين والمشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني بدوي أنهم يشهدون صراعات وخلافات وتناحرات بين باقي الأعضاء من انتماءات قبلية وعشائرية وعائلية، وهذا إن دل إنما يدل على استمرارية عمل البنى التقليدية داخل المجالس وحضورها واسع، وسيطرتها وهيمنتها كبيرة على تسيير المجتمع والمجالس. من خلال تحليلاتنا الإحصائية السوسولوجية استخلصنا حقيقة مفادها الصراعات المتولدة داخل المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية تقوم على أساس العامل العصبي القبلي والعشائري والعائلي كتجسيد وإعادة إنتاج للهوية الجماعية، هذه الهوية الاجتماعية الصادرة عن البنية الاجتماعية التقليدية القبلية أو العشائرية أو العائلية حسب طبيعة وشكل البنية الاجتماعية لكل مجال عمراني أو مجتمع محلي بدوي، بحيث وجدنا أنه كلما ارتفع الانتماء إلى الهوية الجماعية القرابية كلما ظهر صراع على أساس العامل العصبي القبلي.

وقد ظهرت متغيرات أخرى تفيد بأن ظاهرة الصراع العصبي ليست متواجدة فقط في المجالس في مجال عمراني بدوي، و إنما ظهرت هذه الوقائع والظواهر في أغلب المجالس وخاصة منها الريفية وشبه الحضرية وحتى الحضرية، وقد أشارت إحصائياتنا على ذلك، وهذا دليل على أن كل المجتمعات المحلية المدروسة (البدوية، الريفية، الشبه حضرية و الحضرية) لا زالت بُناها الاجتماعية تقليدية تكون إما قبلية أو عشائرية أو عائلية، وتكون واضحة وجليّة في تقسيمات المجالس العمراني في المجتمع، و إما ضمنية ومستمرة متواجدة في مشاعر وعقول الأفراد وحاملها ثقافتها، وهذا ما استنتجناه كذلك في دراسة لحالات المجالات والصراعات في الفصل السابق.

ثانياً: الصراع التنظيمي في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية ريفية.

إن التنظيمات المحلية والمجالس الشعبية باعتبارها تنظيمات بيروقراطية، تسعى دائماً إلى تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها قصد إشباع حاجات أفراد المجتمع المحلي، وتحقيق التنمية المحلية في شتى المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، وهي تبذل في سبيل ذلك جهوداً، باستخدام الموارد المادية والبشرية المتوفرة، ولا يكون هذا إلا بتحقيق جهود جماعية منظمة، وبالاعتماد على مجموعة من العمليات التنظيمية، لما لهذا من دور في التأثير على كفاءة وفعالية التنظيم، ومدى فاعلية في التنمية المحلية. ولعل عدم انجاز هذه العمليات بالصورة التي حُدِّدت لها وفق التنظيم البيروقراطي، وتحويلها من مجال تعاوني إلى مجال تصارعي بين أعضائها سيؤدي لا محالة للهشاشة وعدم الفعالية التنظيمية والفاعلية التنموية.

فإذا كان ماكس فيبر قد أكد على الجوانب الإيجابية للعمليات التنظيمية، ومدى فعاليتها في التنظيمات، والتي تضمن ثبات واستقرار البنية التنظيمية، والتنبؤ مقدماً بسلوك أعضائه تنظيمياً، فإن روبرت ميرتون قد أوضح من هذه الجوانب السلبية لهذه العمليات في تحليله للنظام البيروقراطي، و قد رأى بأن لهذه العمليات ظواهر ظاهرة، وأخرى كامنة، أما الوظيفة العكسية للتنظيم فاعتبرها معوقة له.

ينطلق ماكس فيبر في معالجته للتنظيمات من مسألة البيروقراطية، التي تعد بالنسبة إليه العمود الفقري لكل تنظيم، وهي تحدد في خطوطها العامة التسلسل الإداري، ونمط السلطة ونظام الحقوق والواجبات، ومبدأ تقسيم العمل، وآلية العمل لكل عناصر التنظيم، وتميز العلاقات الاجتماعية فيها بالرسمية، البعيدة عن الاعتبارات الشخصية والعواطف. فالبيروقراطية عنده جاءت كرد فعل عن الذاتية ومصالحها الشخصية، من خلال نظام معقد من اللوائح والقواعد التنظيمية والنظم والسلطة والإشراف.

فإذا كان النموذج الذي صاغه فيبر للبيروقراطية يركز على خاصية الرشيد المطلق، فإن ذلك قد أثار بدوره مناقشات لعلماء الاجتماع حول النتائج غير المتوقعة التي تصاحب البيروقراطية، والتي منها دراسات ألفن جولدنز، وميشال كروزيه، بحيث كشف الأول أن ثمة تناقضاً كامناً في هذا النموذج المثالي يتمثل على وجه الخصوص في خاصيتين أساسيتين هما: التسلسل الرئاسي، والمعرفة الفنية، بحيث كشف أنه يصعب على هذا التنظيم أن يؤدي نشاطاته بصفة معتادة في انسجام واستقرار، ذلك لأن فرص حدوث الصراع سوف تكون كبيرة.

وطرح رالف داهرنديروف رأيه بخصوص الصراع في التنظيمات، بحيث حسب رأيه لا يكون الصراع قابلاً للفهم إلا انطلاقاً من تنظيم معين للنظام الاجتماعي، وأن علاقات السلطة، تقسيم العمل، تمايز المهام والأدوار، وتوزيع الامتيازات والخبرات التي يجوزها التنظيم والمجتمع، كل هذا يساهم في خلق تفاوت في المزايا والفرص والرضى من عنده. ويرى أن الانتماء إلى فئة معينة (وهي مجموعة كامنة وعت بمصالحها المشتركة، وتتحكم موضوعياً في الاهتمام بالحفاظ على هذا النظام وهاته السلطة).

كنا قد اعتقدنا أن التطبيق الحرفي للقواعد من قبل الرؤساء، والتقييد الشديد بحرية التصرف في التنفيذ، والضخامة في حجم الإجراءات الضرورية لأداء المهام، وتعتدلاً واضحاً في العمليات المكتسبة، وانفراد الرؤساء بالسلطة والهيمنة بها والتسلط، وتصرف المسؤول بقراراته، وأسس تقسيم المهام والمقاعد داخل المجالس، والاختلاف في منطق العقلانيات، وعقلانيات اتخاذ القرار، وتعدد المواقف واختلاف الآراء. باعتبار أن الهيئات هي مجال للتشاور بين الأعضاء واتخاذ القرار الصائب، وطرق تقسيم المهام والوظائف، قد تؤدي بعضها أو كلها إلى تولد الصراعات في المجالس. وبالتالي تؤدي إلى عرقلة مهام المسار الوظيفي واعتقدنا مبدئياً كذلك أن هناك أسباب عديدة للصراع التنظيمي يصعب حصرها، منها ما يرجع إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية وعلاقات السلطة بين أفراد التنظيم، ومنها ما يرجع إلى طبيعة البنية التنظيمية، ومنها ما يرجع إلى طبيعة المهام التي يقوم بها الأعضاء، ومنها ما يرجع إلى أسس اتخاذ القرار، ومنها ما يرجع إلى صراع الأفراد والجماعات من أجل السلطة والرئاسة ولذلك تم بناء وصياغة فرضيتنا الجزئية الثانية. التي ترى بأنه كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس المتواجدة في مجال عمراي ريفي، يتميز بنسبة اجتماعية عائلية، ينخفض فيها الانتماء إلى الجماعة والهوية الجماعية، ويرتفع فيها الانتماء إلى الهوية التنظيمية داخل الهيئات تكون

طبيعة الصراع تنظيمي بيروقراطي، إلا أنه مع ظهور متغيرات دخيلة، واستخلاص نتائج من دراسة الحالة لكل المجالس. تبين لنا أن الصراع ليس له علاقة لا بطبيعة المجال العمراني، ولا بطبيعة المجال الاجتماعي، ولا بشكل البنية الاجتماعية، وإنما قد تنوعت طبائع الصراع في المجلس الواحد، لذلك نحاول من خلال لتحليلات الإحصائية والسوسيولوجية التالية التحقق من صدق الفرضية، ومعالجة المعطيات الإحصائية والتحليل الكلي والشامل لكل المجالس بصفتها تشهد صراعات ذات طبيعة ومضمون تنظيمي بيروقراطي من خلال علاقات السلطة، وتوزيع المهام والمقاعد، وكذا طبيعة وأساس اتخاذ القرار.

- **الجدول رقم 44:** يبين بناء و علاقات السلطة وعلاقة ذلك بالصراع في تنظيم المجالس الشعبية.

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول التالي أن ما نسبته 71.05% من مجموع الباحثين باختلاف انتماءاتهم المحلية، قد أجابوا بالإيجاب في أن السلطة (الرئاسة واللجنة التنفيذية) داخل المجلس تسير في اتجاه واحد من خلال إجابتهم على البدائل الواردة في كل الاحتمالين، بحيث صرح مجموعهم في نسبة تقدر بـ 32.63% من مجموع الباحثين باختلاف انتماءاتهم المحلية والاجتماعية بأن السلطة في مجالسهم تسير في اتجاه واحد، أي أنها سلطة منفردة بتسييرها وقراراتها، ولا تأبه بمشورات الأعضاء. وفي نفس السياق بين 40% من الباحثين المشكلين للمجالس الشعبية المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية، بأن الرئاسة تنفرد بسلطتها وليس هناك مشاركة في السلطة. ونلاحظ أن ظاهرة الانفراد بالسلطة من قبل رئاسة المجلس واقعة في كل المجالس وبنسب مرتفعة.

أن 33.92% من مجموع الباحثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني بدوي. و 14.63% من مجموع الباحثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية، و 39.62% من مجموع الباحثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات حضرية قد بينوا أن السلطة منفردة بقراراتها. وإذا أردنا تحليل باقي البدائل نجد أن:

- **البديل الثاني:** والمتعلق بنمط السلطة الأوتوقراطية المتسلطة والمهيمنة، بحيث عبّرت النسبة 16.84% من مجموع الباحثين باختلاف انتماءاتهم، أنهم يتعرضون للتسلط والتهميش، والسيطرة عليهم من قبل من يتحكمون في زمام السلطة داخل المجالس.

- **البديل الثالث:** والمتعلق بعدم فهم المسؤول بالدور المنوط به أصلاً، وهذا المؤشر قد أضافه الكثير من الباحثين أثناء تعبئتهم للاستمارة، بحيث نجد أن هذه الظاهرة متجسدة في المجالس. بحيث عبّر 06.31% من مجموع الباحثين أن الرئيس وهيئته التنفيذية ليس واعي بالدور المنوط به أصلاً، وذلك إما لعدم كفاءته وإما لتدني مستواه التعليمي والثقافي، بحيث نجده يتدخل في شؤون مرؤوسيه، وفي أمور لا تعنيه وليست أصلاً من صلاحياته.

- الجدول رقم 44: يبين بناء و علاقات السلطة وعلاقة ذلك بالصراع في تنظيم المجالس الشعبية.

المجموع.	علاقات السلطة.																تواجد الهيئة.			
	لا.								نعم.											
	المشاركة في اتخاذ القرار.		توزيع وتفويض المهام والمسؤوليات.		التساهل والتعاون على السلطة.		المشاركة في السلطة.		تصرف المسؤول بقراراته.		عدم فهم المسؤول بالدور المنوط به.		الهيمنة والتسلط.		الانفراد بالسلطة.					
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
100	56	08,92	05	7,15	04	05,35	03	14,28	08	07,15	04	05,35	03	17,85	10	33,92	19	بدوي.		
100	40	02,50	01	02,50	01	05	02	15	06	25	10	02,50	01	07,50	03	40	16	ريفني.		
100	41	-	-	07,31	03	12,20	05	12,20	05	21,95	09	07,31	03	24,39	10	14,63	06	شبه حضري.		
100	53	07,55	04	03,77	02	01,88	01	09,43	05	11,32	06	09,43	05	16,98	09	39,62	21	حضري.		
100	190	05,26	10	05,26	10	05,78	11	12,63	24	15,26	29	06,31	12	16,84	32	32,63	62	المجموع.		
				28,95				55				71,05				135				

- البديل الرابع: والمتعلق بتصرف المسؤول بقراراته، وهذا المؤشر يدل على سيطرة وهيمنة رؤساء المجلس في التصرف الشخصي بقرارات المجلس إذا كانت، أو يقرر بنفسه بدون استشارة أعضائهم، وإما لعدم ثقتهم فيهم، وإما لتسلطهم وعنادهم. وقد عبّرت النسبة بـ 15.26%.

أما المبحوثين الذين أجابوا بالسلب، أي الذين رأوا بأن السلطة ثنائية وتشاركية وتفويضية ومتساهلة ومتعاونة، قدّرت نسبتهم بـ 28.95%، وهذه تُسردها بإحصائياتها في البدائل المبينة فيما يلي:

- البديل الأول: والمتعلق بالمشاركة في السلطة، وقد تبين لنا من خلال التدقيق في إجابات المبحوثين، والربط بين الإجابة والمنصب أن أغلب من وضعوا إجاباتهم هم من الرؤساء أنفسهم أو بعض النواب الموالين والمتعاونين معهم. وقد بينت نسبتهم بـ 12.63% من مجموع المبحوثين.

- البديل الثاني: والمتعلق بعلاقات السلطة المتعاونة وهي نسبة قليلة تمثل 05.78% من مجموع المبحوثين، ووضع أغلب الرؤساء وبعض النواب إجاباتهم واختاروا هذا البديل.

- البديل الثالث: والمتعلق بمتغير توزيع المهام والمسؤوليات وعدم التدخل فيها، وعبرت نسبتها بـ 05.26% من مجموع المبحوثين. وهذه أغلب الجماعات المتعاونة و المتحالفة مع بعضهما حسب اعتقادنا.

- البدائل الرابع: والمتعلق في المشاركة في اتخاذ القرار داخل الهيئات. وقد بينت نسبتهم بـ 05.26% من المبحوثين من رأوا بأنهم يشاركون السلطة، أو السلطة تشاركهم في اتخاذ القرارات أثناء المداومات والاجتماعات.

نلاحظ من هذه المعطيات الإحصائية أن مجموعة المستجوبين الذين أجابوا بالإيجاب، وينقسمون بدورهم إلى أربعة فئات قدرت نسبهم الإجمالية بـ 71.05% فئة أولى منها وهي الأغلبية من صرحت بانفراد السلطة في مجالسهم. وفئة ثانية من صرحوا بأنهم يتعرضون من قبل الرؤساء للهيمنة والسيطرة عليهم. وفئة ثالثة من صرحت بان رؤسائهم يتصرفون بقراراتهم الشخصية كما يحلو لهم وبدون استشارة الأعضاء. إذا حللنا هذا الجدول في طابعه العام بدون أن يقتصر تحليلنا على مجلس ضمن مجال عمراني واجتماعي معين كالمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية، وهذا عندما صُدمنا بإجابات المبحوثين ميدانياً ووجدنا أن علاقات السلطة والعلاقات الاجتماعية داخل المجالس يسودها التوتر والانفعال والخلاف والصراع بسبب السلطة والخلاف عنها. وهذا بالمثل مع ما استنتجناه في فصل دراسة الحالة. بحيث شاهدنا ميدانياً من خلال التحقيقات أن المداومات والاجتماعات التي تقام دورياً في كل ثلاثة أشهر تكون مسرحاً من مسارح الصراعات والمواجهات الكلامية بين الأطراف المتصارعة، وفرصة مواتية للبعض لكي يثيروا صراعات ويسجلون النقاط على خصومهم وإحراجهم أمام الأطراف الأخرى. فقد يقف البعض في طريق الخصم ومعارضته حتى وإن كان على حقيقة. ولو كان ذلك على حساب مصالح التنظيم الحقيقية. وقد يلجأ احد الأشخاص إلى الخروج والانسحاب من الاجتماع. وبالأحرى عدم المشاركة فيه أصلاً من الوهلة الأولى. أو يقحم فيه مشاكل ولبلات أو يثير مشاكل بينه وبين باقي الأطراف الأخرى. فتحدث بذلك فوضى كبيرة فيتم الغاء المداولة أو تأجيلها في جو مشحون بالغضب والانفعال والضعينة والعداوة. أو قد يعتمد البعض عدم منح صوته لا لغرض إلا بغرض الضغط على الطرف بصوته واستخدامه كرهان يحقق به مآربه ومصالحه. واستخدامه كمنطقة ارتياب لكسب فوائد. أو عرقلة مسيرة وبرنامج الطرف الأخر الذي يرى انه مسيطر ومهيمن بسلطته عليه.

إننا نعتقد اعتقاداً تاماً استنتجناه من خلال قراءتنا النظرية، ومن خلال معايشتنا الميدانية وتحقيقاتنا، أن علاقات السلطة وخاصة منها السلطة المتسلطة على مرؤوسيهيها هي من شأنها أن يتولد عنها صراع ذو طابع تنظيمي بيروقراطي. بحيث إذا كانت السلطة والرئاسة متسلطة وغير متساهلة وغير متسامحة يقف المرؤوسين والأعضاء الند للند ضدها، فهناك من ينضوي تحت صفها، وهناك من يواجهها بشتى الأساليب والوسائل كأن يتم سحب الثقة من قبل بعض المتحالفين على الرئيس المتسلط بقراراته، وهذا ما عرفناه

في مجلس كل من بلدية سيدي مخلوف، والاعواط وكذا المجلس الولائي، والحاج المشري في الآونة الأخيرة. بحيث أثناء تحقيقاتنا التي تزامنت بعضها مع حدوث المشاكل التنظيمية والصراعات إجراء تحالفات مع الأعضاء باختلاف انتماءهم الحزبية في تكتل حزبي. أو مع الأعضاء من انتماءات قبلية وعشائرية وعائلية أو مع الأعضاء الذين يحملون نفس العقلية ونفس الأهداف والمصالح من اجل إزاحة الرئاسة عن مقعدها. وإذا كنا نجد في أي مجلس أعضاء خاضعين وآخرين متمردين. فان الرئاسة المتسلطة والأوتوقراطية تجد لها أشخاصا تابعين وموالين ومؤيدين. وغالبا ما يكون نواب لهم، أو من نفس التشكيلة الحزبية أو من نفس الانتماء القرابي والجهوي. فغالبا ما يقف هؤلاء مع الرئاسة لتحقيق مصالح معينة، وهذا على حساب زملائهم، أو من اجل الحفاظ على المقعد والسلطة ويتشبثون بها التي من يجوزها يتحصل على امتيازات تنظيمية لأنها مركز للقوة والنفوذ والجاه، وبالإضافة يحضى بنصيب كبير من المكانة الاجتماعية وبفوائد مالية ومادية، من خلال تمرير المشاريع التنموية للمقاولات التابعة له أو التي يؤسسها هو بنفسه.

تتميز السلطة الأوتوقراطية بتفرد الرئيس بالرأي واتخاذ القرار، والاعتماد على أسلوب الأوامر الصادرة منه. وحرصه على ضرورة التزام المرؤوسين بالتنفيذ دون أي اعتراض أو نقاش، وبذلك يكون هو محور عملية التسيير، بحيث يحيط به كل الأعضاء ويتصلون به مباشرة في كل ما يتعرض للتنظيم، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، بينما ما يكون الاتصال غالباً بين الرئيس والأعضاء فيما بينهم ضعيفاً. وقد لمخنا ميدانيا وواقعياً أن اغلب إن لم نقل كل رؤساء المجالس هم بهذا الخط السلطي، بحيث نجد لهم مكانة كبيرة أعلى من مكانتهم التي يجوزها والمستنبطة من مستوياتهم التعليمية أو الثقافية، أو من مستويات الخبرة المتحصلة لديهم. بحيث لاحظنا نوع من الخوف الشديد من رئاسة المجلس ونيابتها من قبل الأعضاء، وهذا لما يتميز به هذه السلطة من صلاحيات كبيرة مخولة إليهم قانونياً وخاصة في قانون المجالس لسنة 1990. الذي يثير ضجة من قبل أعضاء المجالس في تقدم مثل هذه الصلاحيات الرادعة وفي حق الأعضاء. كما وجدنا أن الكثير من رؤساء المجالس الذين تمت مقابلتهم وجهاً لوجه ليس لديهم أدنى معرفة في أمور التسيير والتنظيم. بل لا يمتلكون أي معلومة أو خبرة أو مستوى تعليمي لرئاسة المجلس، ولكن ما يخوله له القانون يعطي له مكانة مرموقة داخل المجلس وفي تسيير أمور البلدية حتى. بحيث الكثير منهم يستخدمون التنظيم والقواعد القانونية كوسيلة وليست كغاية تسييرية للضغط على المرؤوسين والتسلط عليهم.

ثم هذا النوع من الرئاسة يتحدث باسم المجموعة. ويعلم أعضاءه ويتوقع منهم، ويتخذ قرارات دقيقة، ويحاول الإقناع بوجهة نظره، ويجول الفوضى إلى نظام، ويحافظ على معايير محددة للأداء حسب قناعاته الشخصية، ويرفض شرح ما يقوم به، ولا يستشير هيئته وأعضاءه، ولا يسمح بأية حرية في العمل والمشورة، يتصرف بقراراته ويهيمن ويسيطر بالقانون المخوّل له على مرؤوسه، ومن شأن هذا النوع من السلطة والرئاسة أن يحدث حُصومةً وتصارع بين أعضاء الجماعة التنظيمية، وعداونية اتجاه الآخرين. وتبدّي جمود السلوك، وفي نفس الوقت يؤدي هذا النوع من الرئاسة والسلطة إلى التقليل في ارتباط الجماعة وتعاونها بحيث أن الرئاسة هي مرتبط الفرس في المجلس، والتقليل من معنوية الأفراد، ومن إنتاجية الجماعة وفعاليتها في التنمية المحلية، فكما شاهدنا في الكثير من المجالس في طبائع الصراع المتعددة ومن بينها مجلس حاسي الدلاعة التي فيه صراعات هي وليدة علاقات السلطة بين الرئيس ومعاونيه وباقي الأعضاء بسبب انفراد الرئيس بالسلطة والإنفراد بإصدار القرارات دون مشاورة أعضاءه. من اجل عرقلة الطرق الآخر المتمثل في الأفراد الذين لا ينتمون إليه سواء بالعلاقة القرابية أو العائلية، أو لا ينتمون له إلى نفس التشكيلة الحزبية، أو من نفس العقلية والأهداف والمصالح، ويسعى هذا الرئيس إلى نزع الصلاحيات وتهميش الأعضاء وتجريدهم من أي سلطة ولو كانت رئاسة لجنة تسييرية، والرقابة الشديدة وعدم تفويض النيابتين. بحيث أصبحتا هاتين النيابتين على حد قول احدهم وحسب المثل الشعبي المحلي مجرد "حضرة فوق طعام". بحيث تشهده هذه الرئاسة المقابلة والمعارضة من قبل الأعضاء المهيمنين عليهم، وبالتالي تحدث صراعات يحاول الأعضاء اتخاذ استراتيجيات هجومية وتحاليلية من اجل إزاحة الرئيس من مقعده وتنصيب عضو آخر مكانه.

إن كل هذه الأفعال الصراعية هي نتيجة تخوف الرؤساء من عواقب اقتسام سلطتهم، أي أنهم يتحفظون كثيراً من إشراك النواب والأعضاء في إعداد القرارات حتى وإن كانت من حقهم، خوفاً من أن تتوسع هذه المشاركة وتصبح عامل من عوامل اقتسام السلطة.

وقد توصل ميشال كروزيه Crozier في أبحاثه إلى إن القيادة الأوتوقراطية هي الوحيدة التي تشعر بالعداء والمعارضة من قبل الموظفين، أما القيادة الديمقراطية فإنها غالباً ما تنفعل أمام الصعوبات والمشاكل التنظيمية في العمل، ويقابل ذلك شعور الموظفين بالخوف.⁽¹⁾

ولقد لاحظ كروزيه في ميدان دراساته أن الصراعات الأشد حدّة هي تلك التي تكون بين المديرين المساعدين والمهندسين، وتمتد هذه الصراعات إلى فئة المهندسين التقنيين، بحيث كان البعض من هؤلاء يعبر بحدّه عن احتجاجه وتظلمه وشكواه، ويبيد المهندسون والتقنيون انتقادات وعدوانية اتجاه المديرين المساعدين، ويتحدثون عن عدم كفاءتهم، وعدم كفاءة خريجي المعاهد التقنية الذين يعتبرون نفوذهم نوع من التواطؤ والتحالف قد يكونوا هم ضحاياه، وضمن حديثه عن علاقات النفوذ وآثارها في توازن الصراع، لاحظ كروزيه أن صراع مختلف الفئات يصبح محتوماً ودون أفق، بعد أن تتحول كل فئة مهيمنة إلى شعبة caste بحيث أن كل فرد داخل فئته وشيعته يعاني ضغطاً شديداً من طرف زملاءه ويعوض ضغط الجماعة وبطريقة ما، ولاحظ أن الصراعات تظل قليلة بين المدير والمشرف في الواقع إذا كانت علاقة التبعية تشير بعض مشاعر الحرمان، فهذا يعني أن الانقسام بين الوظائف كما هو لا يسهم في تفجير الصراعات المفتوحة، فدور المشرف هو فقط التأكيد على شرعية قرارات المدير، وليس من محتوياتها، وقدرتهم على التداول مع المدير ضعيفة إلى حد لا يسمح بأن تكون صراعات ممكنة، لذا يميل المشرفون الذين يظل التزامهم في حياة المشروع مقلقا، للتصرف عن طريق التقليل من عملهم، أي عن طريق التقليل من مشاركتهم، كونهم يعون بأن الظروف غير مواتية لإحراز النصر على المدير فإنهم يتجنبون الصراع.⁽²⁾

ونحن لاحظنا في ميدان دراستنا أن الصراعات في هذا السياق تحدث بين الرئيس وهيئته التنفيذية المكونة من نائبين له، أو بين الرئيس وباقي الأعضاء، أو بين الهيئة التنفيذية الرئيس ونائبه إذا كانت مشكلة من نفس الكتلة الحزبية وبين الأعضاء، بحيث هؤلاء الآخرين يبدون انفعالات وعدم قبولهم بوضع السلطة ووضع الرئيس فيها، وخاصة إذا كان ذو مستوى تعليمي متدني أو مستوى تسييري وكفاءة منخفض، وهم ذوي مستويات تعليمية عالية وذوي خبرة مهنية في المجال، وهذا لأن كل طرف منتخب من قبل الشعب، وتنصيب المجالس يكون وفق نتائج الانتخابات وحسب عدد الأصوات المتحصل عليها وعدد المقاعد بحيث لاحظنا أن الصراعات تتولد بداية من تشكيل المجالس في صراع شديد على السلطة، حتى وإن قانون المجالس يبيّن حقوق كل طرف في ذلك. ففي حالة ما إذا ترأس المجلس مثلاً منتخب لا يقبلونه في شخصية ومعاملاته وطبيعته فإنهم لا يتوانون في الثورة عليه، خاصة إذا كان شخص مصلحي يسعى فقط إلى خدمة مصالح الشخصية ومصالح جماعته التنظيمية أو القرابية أو جماعية الحزبية، فلقد رأينا أن في تقارير حالات الصراع أن هذه الطبيعة تنشأ وتحدث في كل المجالس بداية من تكوينها وتنصيبها وفي خضم صراع المصالح هذا، والصراع على السلطة يكون لكل طرف رهاناته واستراتيجياته الخاصة والتي منها خسارة الطرفين، وهذا تمثّل في كل من مجلس عين ماضي، بريدة، الحاج المشري. أو كسبهما معاً، أو خسارة أحدهما أو خروج الطرفين دون نصر ودون هزيمة من خلال توزيعهم العادل للمناصب والمقاعد حسب نتائج الانتخابات، وهذا ما سنعالجه في العناصر الموالية. ويكون من الصعب أحياناً الوصول إلى حلول نموذجية للصراعات نظراً لتمسك كل طرف بمطالبه ومواقفه وحرصه على الفوز وتقلد السلطة وهزيمة الخصم.

(1) - M Crozier , *le momd des empyoyés de bureau*, op cit , p 124

(2)- M Crozier , *La phenomene buroucatique*, op. cit , p p 146 .158

وتعد الأوامر والقرارات الفجائية من عوامل إثارة الصراع بين أطرافه، والذي في غالب الأمر بين الأعضاء المنتخبين والرئيس الذي يُعتقد بأنه يمارس سلطته كالمعتاد ولا يمارس إلا صلاحياته وهم لا يفهمون الدور المنوط بهم، والعكس صحيح، أو يعتقد بأنه رئيس متسلط ومهيمن بسلطته على أعضاءه، ومنفرد بالسلطة وبتخاذ قراراته، ويتعدى صلاحياته ويتدخل في صلاحيات الآخرين سواء المنتخبين أو الإداريين، ولا يفهم الدور المنوط به أصلاً، والعكس ليس صحيحاً. غير أن الأعضاء يرون في عدم استشارتهم وفي تسرع الرئيس في اتخاذ قراراته، واتخاذ سياسة "الهروب إلى الأمام" على حد تعبير بعض أعضاء المجالس والمساس بمصالحهم وهي من أسباب رفضهم لهذه القرارات. وخاصة إذا كانت القرارات الصادرة من قبل الرئيس وهيئة التنفيذية متحيزة إلى جهة معينة، أو إلى دوار معين في القرية أو المركز الحضري، ويعتبر عدم فهم القرارات ولو كانت صحيحة من أسباب الصراع كذلك. ويميل بعض من الأعضاء في هذا النوع من الرئاسة وسلطتها الأوتوقراطية التسلطية، إما إلى التكيف والوضع من خلال الترك، وإما الخضوع أو المواجهة، أو إطلاق حساسياتهم المحبوسة والمكبوتة، التي تؤدي إلى إيجاد كبش فداء، وزيادة تأكيدهم على نواحي علاقاتهم المادية والمصلحية التي تخصهم وتخص جماعات انتمائهم.

فمن الملاحظ ميدانياً أن اغلب الباحثين يسعون جاهدين لكي يستجيبوا اتجاه سلوك المساندة، حتى وإن كانت قناعتهم بذلك ضعيفة، الأمر الذي يجعلهم يحسّون بأهميتهم وبقيمتهم الذاتية، ويقاومون الأعمال المهددة والمقللة من إحساسهم بالقيمة والكرامة. وهذا ما بينته نسبة 28.95% من مجموع الباحثين، فلقد اتضح لنا أن بعض الأعضاء بالإضافة إلى هذه الطبائع من الصراع صراعات ذاتية ونفسية خاصة بهم ونجدها متجسدة عند ذوي المستويات التعليمية المتدنية وبدون مستوى، ولمن لم يجدوا أنفسهم داخل المجلس، ولم يحققوا ذواتهم الشخصية، ولم يستطيعوا إثبات مكانتهم داخل التنظيم.

كما نجد نوع الصراع بين السلطات الفعلية غير الرسمية المتعددة بالإضافة إلى سلطة التنظيم، فإن كان الرئيس يملك سلطة فوضه إياها القانون مع نوابه، فكذلك هو الحال بالنسبة لباقي الأعضاء لديهم إما السلطات تنظيمية رسمية، وإما سلطة غير رسمية وهامشية، وقد تبين أن هناك عدة أنماط من السلطات المتصارعة نوجزها فيما يلي:

- سلطة رسمية رئيسية، وتمثل في النظام الرسمي في الهيئات.
- سلطة قانونية هاشمية، وتمثل في التنظيمات التي تشكلت في المجالس بموجب نصوص قانونية كالأحزاب السياسية.
- سلطة فعلية غير رسمية أو هامشية، وتمثل في التنظيمات غير الرسمية والجماعات، التي تكون الرابط الأساسي هو العامل المهني والمشكلة أساساً من النخبة المهنية التي تتميز بالخبرة الفنية و المهنية في مجال الانتخابات في المجالس.
- سلطة غير رسمية وهامشية، وتمثل في التنظيمات غير الرسمية، والتي تلقى المعونة والسند من الشخصيات والأعيان بالمجتمع والتي تقوم بالأساس على الرابط الثقافي والاجتماعي والحزبي والجهوي، أو على أي رابط ذاتي آخر.

- الجدول رقم 45: يبين الأساس الذي يتم وفقه تقسيم المهام والمقاعد داخل تنظيم المجالس الشعبية.

المجموع.	على أساس شخصي بالمحابة.		على أساس عشائري وقبلي.		على أساس تكتل حزبي.		على أساس المقاعد ونتائج الانتخاب.		على أساس تنظيمي، قانوني وعقلاني.		تمثيل المنتخب تواجد الهيئة.	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
100	56	05,35	03	37,50	21	23,21	13	17,85	10	16,07	09	بدوي.
100	40	30	12	45	18	-	-	12,50	05	12,50	05	ريفي.
100	41	12,19	05	09,75	04	48;78	20	19,91	08	09,75	04	شبه حضري.
100	53	-	-	03,77	02	18,86	10	35,85	19	41,50	22	حضري.
100	190	10,52	20	23,68	45	22,65	43	22,10	42	21,05	40	المجموع.

نلاحظ من الجدول السابق أن المبحوثين قد تم طرح لهم بعد سؤال خمسة بدائل لاختيار واحدة فقط من بينها، وكانت نسب إجابات المبحوثين متقاربة نظراً لتفاوت الآراء بينهم، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار انتماء كل مبحوث إلى مجتمع محلي معين (بدوي، ريفي، شبه حضري، وحضري).

بيّنت نسبة 23.68% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية، أن توزيع المهام والوظائف أو بلغة المجالس (المقاعد أو المناصب) يكون على أساس عشائري وقبلي وعائلي، بحيث رأوا بأنه لا يتم على أساس تنظيمي وقانوني، ولا على أساس نتائج الانتخابات، بل الأعضاء يتجاوزون القانون والتنظيم، ويوزعون المهام على أساس التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي بحيث لا يأخذون في اعتبارهم المقاييس التنظيمية، وإنما يستعملون حسابات ومقاييس خارج نطاق التنظيم وغير عقلانية بحيث تشكل لنا ثقافة مجتمعية داخل التنظيمات البيروقراطية، وخاصة في هذا الصدد بينت نسبة 37.50% من مجموع المبحوثين المتواجدين في مجال عمراني بدوي أن توزيع المهام والمقاعد يكون على أساس قرابي في تنظيم غير رسمي، وهذا ما يتبين لنا كذلك أثناء التحقيقات الميدانية من خلال الملاحظات والمقابلات، في أن رئيس المجلس بسلطته المخولة إليه في إسناد الحق إليه بتنصيب هيئته التنفيذية والتي لا يوزع المهام المقاعد بها على أساس نتائج الانتخابات، بل يسعى إلى إدخال رهانات وحسابات شخصية كأن يوزع المهام والمقاعد داخل الهيئة حسب التركيبة الاجتماعية وتعدد القبائل والعشائر المكونة للبلدية وهذا ما ظهر في مجلس بلدية حاسي الرمل. أما المبحوثين المتواجدين في مجال عمراني ريفي فقد صرحوا بنفس التصريح بنسبة قدرت بـ 45%.

وقد صرح 22.65% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية، بأن توزيع المهام داخل الهيئات يكون على أساس تكتل حزبي، وقد تم إضافة هذا المؤشر من قبل العديد من المبحوثين، وتم إضافته من قبلها والتحليل وفقه وبه، وبينت أعلى نسبة تقدر بـ 48.78% لمبحوثين منتمين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية، وللإضافة إلى هذا فقد يحدث هذا التكتل الحزبي وخاصة أثناء تشكيل وتنصيب الرئاسة وتشكيل هيئته التنفيذية وتوزيع رئاسة اللجان، بحيث أن بعض الأحزاب السياسية تتحالف وتمتص أصواتها إلى حزب واحد لتشكل في الأخير كتلة سياسية متعاونة في جماعة أفراد لهم مصالح قد تكون إذا ما تحصلوا على السلطة، بحيث تتعاون هذه الأحزاب ففي حالة حصولها على الرئاسة سيتم تقديم النيابة الأولى للحزب الأول المتحالف، والنيابة الثانية للحزب الثاني المتحالف، وهذه التحالفات قد تظهر وتسبب الصراع وفي بعض الأحيان تكون كاستراتيجيات تسييرية للصراع. وقد رأى 22.10% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية، أن أساس توزيع المقاعد والمهام داخل مجالسهم يكون على أساس نتائج الانتخابات، وعلى أساس عدد الأصوات وعدد المقاعد المتحصل عليها الحزب السياسي، منهم 35.85% من مجموع

المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني حضري، وهي نسبة معتبرة إذا ما تم مقارنتها مع باقي المجالس المتميزة بحيث ظهر بأن توزيع المهام يكون على أساس نتائج الانتخابات وهذه هي العقلانية التنظيمية داخل المجالس.

وقد بينت نسبة 21.05% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية متميزة، أنهم رأوا بأن توزيع المهام والمقاعد والمسؤوليات لا يتم على أساس قبلي ولا على أساس حزبي، ولا على أساس شخصي بالمحاباة، وإنما على أساس تنظيمي، قانوني وعقلاني. منهم 41.50% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني حضري بأن توزيع المهام بمجالسهم يكون على أساس عقلاني وقانوني وتنظيمي، أما المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية فرأوا نفس الرأي، وقدرت نسبتهم بـ 12.50% فقط.

وقد أشارت نسبة 10.52% من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية بأن أساس توزيع المقاعد والمهام والمناصب، يكون على أساس شخصي بالمحاباة من قبل من يمتلكون مراكز السلطة، وهذا من شأنه أن تتولد عنه خلافات وتوترات بين الأعضاء والرئاسية أو بين الرئاسية والمحرومين من المشاركة فيها، أو حتى في حق اتخاذ القرار والمشاورة معها وطرح الاقتراحات والانشغالات، لذلك نجد أن من مظاهر الصراع هو الابتعاد والانسحاب من الهيئة، وقد بينت في هذا الصدد 30% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني ريفي، وهي نسبة معتبرة إذا ما تم مقارنتها مع نسب أخرى، بحيث رأى أصحاب من اختاروا هذا البديل أن أساس توزيع المهام والمقاعد بمجالسهم يكون على أساس شخصي بالمحاباة من قبل رؤسائهم.

إن ما نستطيع أن نستنتجه من خلال معطيات الجدول الإحصائي أن الظاهرة القرابية (القبلية، العشائرية والعائلية) لازالت حاضرة حتى في أساس تعيين الرؤساء وتوزيع المهام والوظائف علما أن القوانين التنظيمية وقوانين المجالس العقلانية تحدد بطرق شرعية لكل حق حقه ولكل فرد واجبه ومسؤولياته التي تحصل عليها من خلال تعداد المقاعد بالنسبة للحزب، وعدد الأصوات المتحصل عليها في الانتخابات، بحيث يسمون منتخبون لأنهم يتعينون عن طريق الانتخاب وليس عن طريق الاختبار والاختيار والتوظيف من ثمة التعيين والتثبيت.

ولكن بعد تشكيل المجلس تأتي هذه العملية حيثما يتم تنصيب الرئيس، وهذا الأخير هو الذي يقوم بعملية توزيع المهام والنيابة والعضوية ورئاسة اللجان التسييرية وما إلى ذلك، ففي ظل هذه الظروف والوقائع تبدأ التنافسات تتحول إلى صراعات حول من يملك السلطة ومن يملك العضوية، بحيث أن بعض المقاييس والمعايير التنظيمية يتم تخطيطها وإدخال حسابات قد تكون من خلال تكتلات حزبية وتحالفات، أو من خلال تعاونات قرابية، أو قد تكون على أساس المحاباة وعلى أساس شخصي يتعلق بشخصيته الرئيسية ومدى تحقيقه لمصلحه، وعلى أساس المحسوبية وحسابات غير رسمية على العموم.

يقوم التنظيم البيروقراطي أو تنظيم المجالس بداية على عناصر وأسس تعزز توازنه وتحقق استقراره، لما يُفيد في تحقيق الأهداف التي يتوخاها، وعناصر أخرى تسهم في تأكيد مظاهر الصراع والتناقض الاجتماعيين بين الأعضاء ضمنه، بسبب اختلاف المصالح، وتباين الأهداف التي يسعى إليها الأفراد ضمن التنظيم، فلكل جماعة أهدافها ومراميها المتمثلة في اكتساب أكبر قدر ممكن من القدرة والسلطة والثروة التي تترتب عليها، وبعض الأسس التي يقوم عليها بناء السلطة وتوزيع المقاعد و المقاعد من شأنها أن تتولد عنها صراعات محتملة بين أطراف العملية الصراعية، وخاصة منه الأساس الشخصي بالمحاباة و على الأساس القبلي العصبي.

الاستشارة.		أبداً.		أحياناً.		دائماً.		تواجد الهيئة.
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
56	100	16	28,57	28	50	12	21,42	بدوي
40	100	06	15	25	62,50	09	22,50	ريفي.
41	100	21	51,21	10	24,39	10	24,39	شبه حضري.
53	100	28	52,83	12	22,64	13	24,52	حضري.
190	100	71	37,36	75	39,47	44	23,15	المجموع.

يتضح لنا من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، والمتعلق بدراسة المشكلة الواردة في المجالس والمتعلقة باتخاذ القرارات علماً أن المجالس تشكل بهذا الأساس، من خلال التشاور بين المنتخبين لاتخاذ قرارات صائبة، ليس لتسيير المجلس بحد ذاته، وإنما لتسيير المجتمع المحلي لبرمجة المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والتوزيع العادل للامتيازات التي تحوزها البلدية كالسكنات الاجتماعية والوظائف... إلخ. بحيث بينت نسبة 39.47% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم، أنهم أحياناً يتم استشارتهم بل وأنهم هم أنفسهم يشاركون في اتخاذ القرارات في مجالسهم، وعبرت نسبة 62.50% في نفس السياق من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية بأنهم أحياناً يتم استشارتهم في اتخاذ القرارات، ونسبة 80% بالنسبة للمبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، وقد تكون هذه التصريحات بالنسبة لأغلب المبحوثين الذين يقيمون تحالفات مع رئاستهم وهيئاتهم التنفيذية.

وبينت النسبة 37.36% من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية والذين أجابوا بـ "أبداً"، أي أن رؤسائهم ولجانهم التنفيذية لا يشاركون في اتخاذ القرارات داخل المجالس. وفي سؤال طرحناه عليهم فحواه: لماذا يعود السبب في رأيك؟ أجاب أغلب المبحوثين بأنهم يتعرضون للتهميش وعدم المبالاة من قبل رؤسائهم، حتى وإن أبدوا آرائهم لكنها لا تؤخذ بعين الاعتبار ولا يتم تنفيذها، والبعض منهم صرّح بأن القرارات تتخذ فقط من قبل اللجنة التنفيذية وخاصة إذا كانت مُشكّلة من نفس التشكيلة الحزبية، والبعض صرح بأنهم في هذه الفترة عايشوا مرحلة اغتراب داخل التنظيم بحيث أصبحوا لا يمتلكون لا سلطة ولا مكانة ولا عضوية بالرغم من عضويتهم داخل المجالس، وأجاب بعضهم في أنهم يشكّلون أصلاً في طبيعة القرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية والمتمثلة في قرارات الاستفادة من المشاريع التنموية والإعانات، والوظائف وإنشاء المحميات الفلاحية والرعيوية، وتوزيع السكنات الريفية والاجتماعية، بحيث لا يثقون في مصداقية القرارات التي تكون في الغالب لصالح جهة معينة أو جماعة سكانية محددة قد تكون موالية ومتعاونة مع الرئيس وهيئته، لذلك يلجأون إلى عدم المصادقة عليها ولا يمتنعون محاضر المداولات والاجتماعات، والبعض الآخر صرحوا وأجابوا بأنه حتى وإن أبدوا آرائهم فالمداولات تكون محضرة مسبقاً والمصادقة عليها تكون معدة ومبرجة مسبقاً بحيث أن تحالف الرئيس مع نوابه وبعض الأعضاء تؤدي إلى أن تكون تدخلاتهم مجرد حبر على ورق، ولا تجسد أبداً على أرض الواقع، وأجاب البعض الآخر أن قراراتهم تكون موجهة لصالح جماعاتهم القرابية أو لصالح مصالحهم الشخصية لذا لم يتم الأخذ بها... إلخ.

أما نسبة 23.15% من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية قد اختاروا بديل دائماً، ورأوا بأنهم يشاركون في اتخاذ القرار بل وأن الهيئة التنفيذية تستشيرهم قصداً لما يملكونه من مكانة ومستوى تعليمي وثقافي عالي في اتخاذ القرارات الصائبة، ويظهر لنا أن أغلب

من اختاروا هذا البديل هم عبارة عن رؤساء المجالس أنفسهم وبعض النواب والأعضاء الموالين لهم، بحيث مهما كان الرئيس أو النائب متسلط ومهيمن على السلطة، يحسب نفسه صاحب السلطة وفي يده زمامها، و لا نضنه يجابو بالسلب، فهو يسعى إلى وظيفة المجلس، وهذا ما لمسناه فعلاً في بعض مقابلاتنا الميدانية مع هؤلاء الرؤساء والنواب والتي تكون مجالسهم في حالة متدهورة من المشكلات التنظيمية والتسييرية، وكذا يظهر في التوتر الشديد والصراعات الحادة بين الأعضاء والرئاسة إلا أنهم يجيبون بأن مجالسهم خالية من كل هذا، ولا يوجد صراع وإنما يوجد تعاون وتحالف ومصالحة ووثام، إلا أننا بعد استشارة واستجواب باقي أعضاء التنظيم والكتاب العام وبعض رؤساء المصالح الإدارية وبعض الموظفين الدائمون يجيبوا بأن هذا المجلس هو عبارة عن حلبة من الصراعات العصبية القبلية والصراعات المصلحية للأفراد والجماعات داخل هذا التنظيم.

إن هياكل المجالس تحدد بقوانين معينة لتحقيق أهداف مرسومة على المستوى التنظيمي والاجتماعي، باعتبار أن المجالس نسق تنظيمي مفتوح على العالم الخارجي والمجتمع، يتشكل من أفراد المجتمع الممثلين له بطريقة الانتخاب لتمثيل الشرائح الاجتماعية المتواجدة في المجتمع، أما وظيفة المجالس فتتعلق بالعمليات التنظيمية المختلفة التي تجرى في إطار هيكل المجلس، والوظائف التي تركز عليها هي التخطيط والتنظيم والميزانية، والمشاركة في تسيير أملاك البلدية، وإبرام الصفقات العمومية التي تتصل بانجاز الأشغال ذات المنفعة العامة، كما تظطلع المجالس بدور كبير في الرقابة الإدارية على أعمال الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية المكلفة بالتنمية المحلية، ويقوم بتسيير الأزمان والكوارث، ومحاربة الانتهاكات الواردة في المحيط البيئي والصحي والاجتماعي.

تطرقنا فيما سبق إلى السلطة وعلاقتها بنشوب الصراع بسببها وعليها، لذلك نرى أن للسلطة ثلاث معاني تربط بالوظائف التنظيمية للمجالس، أولاً انه لا سلطة بلا موارد، و ثانياً انه لا سلطة بلا قدرة على استخدام هذه الموارد، وثالثاً انه لا سلطة بلا تدبير استراتيجي. فالسلطة لا تمارس إذن بحكم الأمور الثابتة فقط وخاصة بالمجالس، وإنما تمارس أيضاً في مواجهة المقاومة التي تبديها الإدارة المناوئة لها، والمجالس يجد ذاتها وبتشكيلاتها وتركيباتها التنظيمية والسياسية والاجتماعية، تشكل لنا سلطة عليا ووصية على المجتمع، ويكون هذا عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات، فكل عضو منتخب يمتلك سلطة تأتيه عن طريق نتائج الانتخاب وعن طريق إبداء مشوراته وآراءه وتصورات التنظيم وتنظيم المجتمع المحلي.

إذا ارتدى طابع التشارك في المجلس سينجم عنه أمران: أولاً نوع العلاقات بين المشاركين في المجالس، وخصوصاً طريقة تقاسمهم ثمار تعاونهم، وثانيها نوع العلاقات بين المشاركين والمندوبين أو الممثلين الذين تكون شرائح المجتمع بمختلف أطيافه قد اختاروهم وانتخبوهم لتولي شؤونهم وللسهر على طرق سير مشاريعهم وامتيازاتهم، والحال فان للعلاقة السلطوية رهانين على الأقل ضبط المسار التعاوني، وتوزيع المكاسب الناجمة عنه، وهذا الحال نجده في النسبة التي قالت بالديمومة في مشاركتها في المجالس. فقد استنتجنا في دراسة حالات الصراع بالمجالس أن العلاقات الاجتماعية تسيطر عليها ثقافتين، الأولى ثقافة السلطة الذاتية للأفراد المشكلين للمجالس، والثانية ثقافة الزبونية أي ثقافة "خذ وهات" بحيث نجد نوع من التعاون الحادث بين بعض أعضاء المجلس، وهذا التعاون انطلق من علاقة صراعية بالأساس، أو كما نطلق عليه بالمصطلح المحلي "كول ووكلي"، "شد مد يا حمد". ومعنى هذا أن بعض الاستراتيجيات التسييرية للصراعات تكون بهذا الحال، أي "صادق على هذا المشروع الذي يخصني ويخص جماعتين، وأصادق على مشروعك الذي يخصك ويخص جماعتك". وهذا ما لاحظناه في اغلب المجالس وخاصة المجلس البلدي لبلدية وادي مرة بحيث صرح لنا النائب الثاني أن أثناء المداولات وبالرغم من اختلاف الآراء والاقتراحات بين المنتخبين إلا انه يتم توزيع الامتيازات بين هؤلاء الأعضاء، فحين فتح الأظرفة المتعلقة بالأساس بتوزيع المشاريع الاقتصادية علماً أن كل عضو، إما انه يكون متعاون مع بعض مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض المقاولات لإفادتها بالمشاريع، وإما انه هو بحالة مدير مقاوله إشغال عمومية، بحيث يتم توزيع المشاريع حسب تركيبة المجلس بحيث هذه المرة يتحصل العضو X على المشروع بشرط أن يدلى بصوته وموافقتة على أن يتحصل العضو Y على المشروع القادم، وهذه الأساليب تتم في اغلب الامتيازات التي يجوزها المجتمع من سكنات اجتماعية وريفية، دعم

فلاحي ورعوي، ووظائف إدارية، وما إلى ذلك من الاستراتيجيات التي يتخذها بعض الأطراف للاستفادة من مشاركتهم في المجالس، وفي الطرف المقابل لهذا نجد الاستراتيجيات الهجومية والدفاعية التي بينها الأطراف الصراعية الأخرى من أجل تحقيق ذواتهم ومكانتهم، من خلال فرض وجودهم داخل المجالس وفي سبيل الاعتراف بهم.

ان غموض فعل السلطة في المجالس في دراسة حالات بالأساس إلى الغموض الذي يكتنف الأهداف العامة والخاصة للتنظيم ولأفراده، والتي يتطلب من المجالس تحقيقها، فالمجلس كمنظومات مستوحاة من المنظومة ثقافية محددة، تستدعي بالتالي منظومة سلطوية مناسبة لها، خلفت صراعا ولا تكافؤ ثقافي، وبالتالي تحولت العلاقة بين العضو المنتخب من جهة، والمجالس من جهة مقابلة إلى علاقة مصلحية عوض علاقة تنظيمية واقتصادية، ولذلك اتضح لنا على مستوى المجالس باختلاف أمكنة تواجدها في مجتمعاتنا المحلية متميزة، وجود قوى وكيانات وهويات داخلية مرتبطة أساسا بالتشكيل السلطوي الموجود على مستوى الهيئات التنفيذية (الفريق السلطوي الذي افرز الصراع الجهوي والقبلي، أو محصلة التغلب العصبي بهذه المجالس، بحيث أصبحت تتأثر القرارات في تشكيلها وتوجيهها بهذه الكيانات والهويات السياسية والاجتماعية والثقافية والفردية المشكلة داخل هذه التنظيمات ذات النشأة السياسية والتي تحولت في الأخير إلى تنظيمات تتصارع فيها المصالح الخاصة والجماعية لا إلا.

- **الجدول رقم 47:** يبين تصريحات المبحوثين حول أساس اتخاذ القرارات داخل المجالس.

المجموع.	الانفراد باتخاذ القرار.						المشاركة والمشاورة.		أساس اتخاذ القرار.	
	لان تكتل الأحزاب، وتحالف الأفراد يؤدي لهذا.		لان هناك حالة من التسلط من قبل الرئيس.		اللجنة مشكلة من حزب واحد.		تواجد الهيئة.			
%	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك
100	56	07,14	04	21,42	12	17,85	10	32,14	30	يدوي.
100	40	20	08	15	06	37,50	15	27,50	11	رئفي.
100	41	43,90	18	12,19	05	24,39	10	19,51	08	شبه حضري.
100	53	01,88	01	66,03	35	13,20	07	18,86	10	حضري.
100	190	16,31	31	30,52	58	22,10	42	31,05	59	المجموع.
		68,94		131						

كنا قد عرضنا وحللنا في الجدول السابق هل يتم استشارة المنتخبين في اتخاذ القرار؟. إلا انه ولطبيعة تركيبة المجالس والمشكلة من تعدد حزبي وسياسي، ومن مشاركات غير رسمية لكيانات شخصية وقربانية، وللتحالفات والتكتلات السياسية بين الأحزاب السياسية من وراء تكتلات لجماعات المصالح من أجل الحصول على السلطة التي تحوز القوة والنفوذ والسيطرة، بغرض تسهيل عملية قضاء المصالح العامة وبالأساس الخاصة، وهذه كلها مؤشرات استوحيناها من ميدان الدراسة لذلك تم إدراج سؤال. ضمن الاستبيان لتوضيح لماذا لا يتم استشارة المنتخبين وإشراكهم في عملية اتخاذ القرار، أو أنهم هم أنفسهم ينسحبون ولا يبدون مشاركتهم في المجالس وفي عملية اتخاذ القرار، لذلك تم بناء هذا الجدول ليبيّن لنا مقصدنا لتوضيح الصورة وجمع مزيد من المعلومات بغرض تحليل وتفسير هذه العلاقات السلطوية وعلاقتها بتولد الصراعات بالمجالس.

يبدو لنا من خلال المعطيات الإحصائية الواردة بالجدول أعلاه، أن 31,05% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية أنهم يعتقدون أن اتخاذ القرار من قبل اللجنة التنفيذية يقوم على أساس المشاركة والمشاورة، منها نسبة 30,14% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، ونسبة 27,50% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس

المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية من صرحوا بأنهم يشاركون اللجنة التنفيذية في اتخاذ القرار من خلال التشاور وتبادل الآراء و الاقتراحات و التوجهات.

أما مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية في كل المجالس الشعبية والذين اعتقدوا أن الرئاسة ولجانها التنفيذية تنفرد باتخاذ القرار، وقد بينت بنسبتهم ب 68.94% وبقصد التفسير تم عرض ثلاث بدائل لاختيار واحد من بينها من قبل المبحوثين والتي نعرضها وتحللها في ما يلي:

- أن 30.52% من المبحوثين اختاروا البديل الثاني، أي أن هؤلاء يعتقدون أن انفراد اللجنة التنفيذية باتخاذ القرار يعود إلى أن هناك حالة من التسلط والهيمنة من قبلها. فكما نلاحظ أنهم ربطوا عملية اتخاذ القرار بحالة السلطة الأوتوقراطية المتسلطة والمهيمنة، وفي هذا الصدد بيّنت نسبة كبيرة منهم تقدر ب 66.03% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراي حضري، ونسبة بسيطة منهم تقدر ب 15% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة عمراي ريفي من أجابوا بأنهم لا يسدون بأرائهم ولا يطرحون انشغالاتهم، و لا يقدمون مشاورات لأن السلطة واللجنة التنفيذية سلطة ومهيمنة عليهم بالتالي على طريقة اتخاذ القرارات، بحيث أنهم حتى وإن أبدوا آرائهم لا يكثر ولا يعييه بها. وفي سؤال طرح عليهم مفاده لماذا لا يتم استشارتك في اتخاذ القرار، فما وجدنا أحد يجعل المشكلة في ذاته بحيث أنه غير كفؤ وغير مؤهل في استشارته، والبعض منهم قد صرح لنا صراحة أنه لا يطرح انشغالاته ولا يناقش أحداً، بل فضلوا الانسحاب بالمرّة من المجلس.

- أن 22.10% من المبحوثين اختاروا البديل الأول، أي أن هؤلاء يعتقدون أن مجالسهم بها هيئات مشكلة من تشكيلة حزبية واحدة، أن الرئيس ونائبه من نفس الحزب السياسي، بالإضافة إلى تحالفهم مع باقي الأحزاب السياسية، فإذا كان هذا فإن كل المداولات يتم المصادقة عليها بالأغلبية الساحقة، أي أن المشاريع من قبل ثلثي أعضاء المجلس، وهذا يدعو إلى أن الأغلبية تؤثر على عملية اتخاذ القرار، بحيث تكون آراء واقتراحات باقي الأعضاء الخارجون هذا الإطار وإن كانت صادقة وحقيقية لا يؤخذ بها، حتى وإن كانت كذلك القرارات الصادرة عن الهيئات التنفيذية تعسفية وتسلطية وتكون لصالح جهة معينة أو شخص معين، فيتم تمريرها عن طريق الأغلبية، وهنا علمنا مدى استخدام الأحزاب السياسية واستعمالها بطرق قانونية لتمرير المشاريع والمصادقة عليها.

- أن 16.31% من المبحوثين اختاروا البديل الثالث، والقاضي بأن انفراد اللجنة التنفيذية باتخاذ القرارات، وأساس ذلك يعود إلى تكتل الأحزاب السياسية كما ذكرنا سابقاً، وإلى تعاون وتحالف الأعضاء فيما بينهم، وظهر هذا بقوة عند اعتقادات وآراء المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية بنسبة قدرت ب 43.90% أما بالنسبة للمبحوثين المشكلين للمجالس المتواجد في مجال عمراي ريفي قدرت نسبتهم ب 20%. فكما تحدثنا سابقاً أن تكتل وتحالف الأحزاب السياسية وأيضا تفاهم وتعاون باقي الأعضاء فيما بينهم يؤدي إلى تمرير قرارات تنموية بالأغلبية الساحقة والتي تسحق الأعضاء المهمشين. فهذه الظاهرة والتحالفات وحدناها ميدانيا في أغلب المجالس الشعبية، بحيث أن الرؤساء الذين بيدهم مركز السلطة وقبل إجراء المداولات وأثناء تشكيل المجالس يبحث هؤلاء الرؤساء عن معاونين لهم ومتحالفين يقدمون لهم امتيازات مادية ومعنوية كأن ينصبوهم على نيابتهم أو على رأس اللجان التسييرية، أو أن يقدموا لهم دعم مادي يتمثل في إسكانهم ببعض المشاريع أو بعض الوظائف للجماعة القراية التي ينتمي لها العضو من أجل أن يكون في صالحه، وكل هذا من أجل أن يكون لنفسه بالإضافة إلى الأعضاء المنتميين له من نفس الانتماء القرابي، أو من نفس الانتماء نفس جماعة الأهداف والقناعات والمصالح، يكون جماعة متعاونة ليطم عن طريقها التصويت على كل البرامج والمشاريع المطروحة على طاولة النقاش والتداول وجمع الأصوات، ليتحصل على الأغلبية الساحقة، وهذه حقيقة صرح بها أغلب الرؤساء والكتاب العامون المقابليين والمستجوبين، بحيث قالوا بأنه لولا هذه الإستراتيجية وهذه الاستراتيجيات لجُمدت المجالس وتوقفت عن وظيفتها المنوطة بها وتيقننا نحن أن من هذه النقطة تكون هناك

صراع بين جماعات موالية للرئيس وجماعات أخرى مناوئة له تكون متصارعة على السلطة ومن يحكمها، وعلى القرارات التعسفية التي تقرها اللجنة التنفيذية، والتي تصنعها جماعة واحدة بدون استشارة الجماعة الأخرى، مما يستدعي هذه الأخيرة إلى إحداث البلبلة وعدم الاتفاق على القرارات.

ترى مدرسة النسق التنظيمي أو البيروقراطي أن المجال الحاسم والمهم الذي لا بد أن تشملته العقلنة ليست قرارات المسيرين واستراتيجياتهم فقط بمعزل عن النسق التنظيمي العام داخل التنظيم، وإنما هما معاً في النسق التنظيمي نفسه، وكذا أفعال الأفراد التي تتم بداخله، وعلى اعتبار أن كل منهما نتاج ومنتوج للآخر في نفس الوقت، فاستراتيجيات الأفراد وحدودها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنسق التنظيمي البيروقراطي، بحيث إذا كان هذا الأخير عقلانياً، فإنه دليل على أن أفعال الأفراد واستراتيجياتهم هي كذلك عقلانية والعكس صحيح، غير أن هذه المدرسة لا تجعل من العقلانية قضية تنظيمية وتقنية محضة تخص التنظيم بمفرده، بل ترى أن القيم والمعايير الثقافية للمجتمع لها آثارها الكبيرة، ودورها الفعال في توجيه أفعال الأفراد وتنظيماتهم، وهنا تصبح العقلنة شيئاً معقداً للغاية، بحيث تصبح ليست عملية اتخاذ القرارات وعلاقات السلطة داخل التنظيم، ولا طرقاً تقنية وإنما استعدادات ثقافية تؤثر في هذين الأخيرين (اتخاذ القرار والسلطة).

تقوم الهيئات المنتخبة على أسس وقواعد تنظيمية عقلانية ورشيدة، إلا أن أفعال الأفراد المشككين لها ليست عقلانية لتأثر هؤلاء الأفراد بقيمهم ومعاييرهم التي استمدوها من مجتمعهم الأصلي التقليدي، من خلال انتماءهم وولاءهم للحزب السياسي أو للجماعة القروية أو للجهة التي يقطنون بها. بحيث نرى أن الثقافات المتعددة والمتنوعة داخل تنظيم المجالس والإدارات المحلية بصفتها تنظيمات بيروقراطية بها أشكال من السلطة وتقسيمات للمهام والوظائف، وعمليات لاتخاذ القرارات، تتشكل عنها صراعات منطلقة بالأساس من هذه التعددية الثقافية والتعددية الهوياتية بالتنظيم والتي من شأنها أن تؤثر كذلك على طبيعة هذه التنظيمات البيروقراطية.

إن الاختلاف في منطلق العقلانيات، عقلانيات اتخاذ القرار هو الذي يعني تعدد الآراء والمواقف اتجاه مختلف البدائل، فإن اعتبار عدد من البدائل كقرارات عقلانية هدفها خدمة الصالح الخاص، لذلك نجد في المجالس وفي عمليات اتخاذ القرار بها أثناء المداولات والاجتماعات اختلاف هذه العقلانيات المنطلقة من الاستراتيجيات الفردية والجماعية لمقرريها، وبذلك نستنتج إلى عدم وجود عقلانية مثالية يمكن اللجوء إليها في حال الاختلاف حول القرار الذي سيتخذ وبالتالي ينشأ الاختلاف وبالتالي يتولد الصراع بسبب الاختلاف في العقليات من جهة، وبين فردانية اتخاذ القرار من قبل اللجنة التنفيذية على العموم من جهة أخرى وبالإضافة إلى حالة التسلط والسيطرة الكاملة على السلطة وتبعاتها، ونتيجة لذلك وغيره حالة الشك وعدم الثقة والغموض في اتخاذ القرار، وعدم التفاهم وعدم الاتفاق على القرار الصائب خاصة إذا كانت بعض القرارات الصادرة عن بعض الأطراف الأخرى لا عقلانية أي أنها لصالح شخصهم أو لصالح جماعاتهم فهم يرونها أنها عقلانية والأطراف الأخرى ترى بأنها ليست عقلانية.

ومن المظاهر الدالة على حديثنا تأجيل المداولات في بعض المجلس إلى آجال غير مسماة، بل وتعليقها حتى يكتمل نصاب تمريرها في ثلثي أعضاء المجلس، بحيث انه في حالة ما إذا لم يصوب أغلبية أعضاء المجلس على القرار تعلق المداولة، أو تلغى من أساسها، وهذا من الآثار السلبية وغير الوظيفية للصراع، لأنه في هذا تدخل في اتخاذ القرارات الحسابات الشخصية والقبلية والعشائرية والعائلية حسب طبيعة كل مجتمع محلي، حول توزيع الامتيازات وإنشاء المشاريع وما إلى ذلك من المظاهر الواقعية والميدانية أو بسبب أن القرارات تمس بمصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم ومصالح المجتمع المدني، وفي حالة من الصراع في مجلس عين سيدي علي، برزت مظاهر من الصراع داخل هذا المجلس بسبب المصادقة على بعض فواتير الهاتف والمازوت والكهرباء التي كانت مضحمة، بحيث لم يتم التصويب عليها من قبل أغلب الأعضاء بدعوى أنها مضحمة وليست عقلانية.

لقد بينت الملاحظة الميدانية أن السلطة داخل المجالس لا تتوقف على أوضاع أصحابها وأساليبهم فحسب، وإنما تتوقف أيضا على طريقة استقبال الأعضاء لأوامر الفاعلين ودعواتهم واستراتيجياتهم التي يبنونها لتمرير المشاريع، ولقد تحوّل الفاعلون في السلطة إلى مصدر حرمان وإحباط لأولئك الذين تمارس عليهم وتسلط، وهذا ما بيّنته المنسب الإحصائية لإجابات المبحوثين والتي قدرت بـ 71.05% (انظر الجدول رقم 44) وبـ 68.94% (انظر الجدول رقم 43) إلى درجة إنهم يصبحون في حالة من الضعف والتقهقر، وكثير من تصرفات الفاعلين الأعضاء، وقد تؤدي آثارها إما إلى التخلي أو الاعتراض أو الولاء، ويتمكنون من التعبير عن امتعاضهم عن طريق التخلي والاستقالة والانسحاب من الترشح في المجلس، أو عن طريق الشكوى أو التكلم والاستنفار، وغيرها من مظاهر عدم الموافقة والاتفاق، أو يسعون الوقوف والمواجهة المباشرة وغير مباشرة مع الأطراف التي تحوز السلطة، والأطراف المتصارعين معها. فيثيروا المشاكل والبلبلات والمحاسبة والمتابعة والمراقبة، من أجل الإضعاف من قوة وقدرة الطرف الأخر، أو إلحاق الضرر به، أو التخلص منه ومحاولة إلحاق الهزيمة به، سواء ماديا من خلال إزاحته من السلطة والمكانة التي يمتلكها، أو معنويا في عرفته في أداء مهامه، أو خلق مشكلات نفسية لهذا الطرف سواء كان فرديا أو جماعة (ارجع في هذه إلى الحالة الصراع وطبيعة المشكلة في مجلس بلدية سيدي مخلوق).

إن التضارب والتعارض الذي تشكله بؤرة السلطة، كثيراً ما يشتد جِدّة لدرجة أن الأطراف المتصارعة لم تعد تتصارع من أجل الحصول على الرغبات أو الأهداف النادرة وتحقيقها، بل أصبح كل نِد يسعى إلى إحداث ضرر أو تخريب للند الأخر، وبالتالي يصبح هذا النوع من التفاعل الاجتماعي ممثلاً للموقف الذي يسمى بعملية الصراع الاقصائي، والذي تتجاهل فيه الأطراف المشتركة في عملية الصراع للقوانين التي تحكم وتضبط الأفعال وتوجه السلوكات في المجالس، أي القواعد والقوانين التنظيمية. وهذا ما برز جلياً أثناء دراستنا الميدانية، بحيث لا يتوانى كل طرف من أطراف العملية الصراعية في البحث عن نقاط الضعف لكل طرف، واتخاذ سياسية "الحفر تحت الأقدام" أي البحث عن بعض الأخطاء التنظيمية والتسييرية، أو الخروقات القانونية كاستحداث مشروع تنموي من قبل رئيس أو عضو فيما لا يسمح به القانون، أو تمرير مشروع لم يصادق عليه أعضاء المجلس، أو متابعته في قضايا فساد أو رشوة ومحسوبة، وقد يخيطون له ملفات وهمية وحقيقية وتقدمها أمام القضاء والعدالة. انظر دراسة حالة الصراع في كل من المجالس سيدي مخلوف، الحاج المشري، عين ماضي، بريده والتي كلها مجالس مجمدة وفي حالة من الانسداد التام، ولا تعمل حالياً إما بسبب عدم موافقة أعضاء المجلس والمجتمع على ترأس منتخب معين رئاسة المجلس وهذا ما ظهر في مجلس بريده، وإما بسبب ظهور خروقات قانونية بالنسبة لرئيس عن ماضي، وتسلطه وانفراده بالسلطة مع الأعضاء من نفس الانتماء الحزبي والسياسي والعائلي، وإما بسبب كذلك علاقات السلطة التي ظهرت عنها انشقاقات من أحزاب سياسية والدخول في أحزاب أخرى، ومتابعة الرئيس قضائياً في قضايا فساد، بالإضافة إلى قضية سحب الثقة من رئيس المجلس وهيئة التنفيذية وهذا ما ظهر في مجلس بلدية سيدي مخلوف.

- نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

ما نستطيع استخلاصه من خلال المعطيات الإحصائية التي جاءت بها الجداول الإحصائية والمتعلقة بمتغيرات الفرضية، ومن خلال التحليلات الإحصائية والسوسولوجية التي قدمناها لها، والتي كنا قد افترضنا مسبقاً أنه كلما كانت المجالس الشعبية البلدية متواجدة في مجال عمراني ريفي، يتميز ببنية اجتماعية عائلية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع فيها الانتماء إلى الهوية التنظيمية داخل الهيئات، تكون طبيعة الصراع تنظيمي بيروقراطي، وقد خلصنا إلى نتائج خاصة وعمامة نوردها فيما يلي:

- أن 45% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمري ريفي، قد رأوا بأن السلطة في مجالسهم ليست ثنائية، وإنما تسير في اتجاه واحد، وتتميز بانفرادها بالسلطة وهيمنتها وتسلسلها، وتصرف الرئيس وهيئته بقراراته، وعدم فهم المسؤول أصلاً بالدور المنوط به.

- وقد بينت الإحصائيات أن ما نسبته 45% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمري ريفي، قد رأوا بأن أساس تقسيم العمل والمقاعد والمهام لا يتم لا على أساس تنظيمي وقانوني وعقلاني، ولا على أساس المقاعد ونتائج الانتخابات ولا على أساس التكتل الحزبي، وإنما على أساس عشائري وعائلي، وهذا إنما يدل على استمرارية العلاقات التقليدية والثقافية والاجتماعية المستمدة من قيم المجتمع الأصلي. كما رأى في نفس الصدد نفس المبحوثين، والتي تقدر نسبتهم بـ 30% بأن أساس تقسيم المهام والمقاعد والمناصب يكون على الأساس الشخصي بالمحاباة من قبل الرئيس وجماعته التنظيمية.

- وبينت الإحصائيات أن نسبة 62.50% من نفس المبحوثين أنه أحياناً يتم استشارتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية ببلدياتهم، وقد صرحت نسبة 15% منهم بأنهم لا يتم استشارتهم في هذه الأمور، وإن تمت الاستشارة فلا تؤخذ بعين الاعتبار وذلك لأن:

- أن نسبة 72.50% من مجموع نفس المبحوثين المنتمين لمجال عمري ريفي من رأوا بأن اتخاذ القرار من قبل اللجنة التنفيذية يقوم على أساس الانفراد باتخاذها، وذلك لأن اللجنة التنفيذية مشكلة من تشكيلة حزبية واحدة، وقدرت نسبتهم بـ 37.50%، ولأن هناك حالة من التسلسل من قبل الرئيس وقدرت نسبتهم بـ 15%، ولأن تكتل الأحزاب السياسية وتحالف الأفراد يؤدي لهذا وقدرت نسبتهم بـ 20%.

- تبين لنا من خلال هذه المعطيات الإحصائية والربط بينها وبين ظهور الصراع، أن الصراعات الحادثة لهذه الهيئات هي عبارة عن صراعات تنظيمية بيروقراطية بسبب علاقات السلطة وخاصة منها التسلسلية الأوتوقراطية المهيمنة، وطبيعة توزيع المقاعد والمهام، هي من أسباب وعوامل الصراع، وكذا عمليات اتخاذ القرارات داخل هذه المجالس، وهذا ما ظهر في كل من مجلس بلدية العسافية، بن ناصر بن شهرة، وادي مرة، سيدي بوزيد، وتاويالة.

- كما وجدنا حقيقة هامة هي أن هذا النوع من الصراع (التنظيمي البيروقراطي) والصراع على السلطة لا يتشكل فقط في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية، وإنما يتشكل في أغلب المجالس الشعبية المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية بدوية وشبه حضرية وحضرية، بحيث بينت الإحصائيات الواردة في الجداول السابقة كيف أن المبحوثين المنتمين لهذه المجالات وخاصة منها الحضرية يتعرضون للتسلط والمهيمنة من قبل رؤسائهم وهيئاتهم التنفيذية، ولا يتم استشارتهم في الأمور القانونية والإدارية والتنظيمية، وهذا في اعتقادنا واعتقاد المبحوثين أنها تثير صراعات بين الرئاسة والأعضاء وبين الأعضاء فيما بينهم في حالة ما إذا كانت هناك استراتيجيات متبناة ومتبعة من طرف أطراف العملية الصراعية، وبالإضافة إلى هذا تم التنبيه إلى أن هذا النوع والطبيعة من الصراع له آثاره المدمرة للتنظيم وتعترض طريقه الوظيفية، بحيث بفعل الاختلالات التنظيمية والمعوقات داخل التنظيم هي من شأنها أن تولد صراعات لها آثار سلبية وغير وظيفية يتمثل في الاستقالة وسحب الثقة، وانسداد المجلس... الخ.

- وبالتالي نخلص إلى أن الصراع يحدث بين العصبية التنظيمية، أو الهويات التنظيمية التي تكون في مجموعات تنظيمية تكن ولاءً وانتماءً للجماعة، في أن كل هوية تسعى إلى الحفاظ على مركزها داخل التنظيم، والهوية الأخرى تسعى إلى إزاحتها من هذا الموقع أو هاته المكانة التي تحصل عليها، وذلك يكون إما بطريقة قانونية واقعية، أو بأسلوب غير قانوني وغير واقعي. وبالتالي نفهم أن الصراع داخل مجالسنا يكون بين الهويات التنظيمية المتشكلة داخل التنظيم، والتي تستعين بالعصبية القبلية لتعزيز مكانتها وموقعها، أو تستعين بها جماعات أخرى من أجل تحييدها وتقلد منصبها الذي قد يتضمن المكانة والقوة والنفوذ والامتيازات.

ثالثاً: المجال العمراني والاجتماعي شبه حضري، وتشكل صراع البرامج السياسية بفعل التعددية الحزبية.

نريد من خلال هذا العنصر، والمتعلق بدراسة وتحليل متغيرات وأبعاد الفرضية الثالثة، ودراسة مؤشراتها في تحديد ما إذا كانت حقيقة المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية، والتي تتميز ببنية اجتماعية أسرية، ينخفض فيها الانتماء إلى الهوية الجماعية، ويرتفع الانتماء والولاء فيها للهوية السياسية، ويتولد عنها صراع داخل المجالس منشأه التعددية الحزبية، وقد يتضح أننا أردنا تشكيل وبناء جداول تدرس من خلالها مدى انتماء وولاء المبحوثين لأحزابهم السياسية، واستنطاقهم، في حالة ما إذا كانت الأحزاب السياسية لا زالت فاعلة وفعالة داخل المجالس، وهل يظهر بكافة المجالس باختلاف انتماءاتهم المحلية صراع برامج حزبية أم أن البنى الاجتماعية قد سيطرت قبضتها على تسيير المجالس؟. وسنعالج ونحلل ونفسر هذه القضايا في التحليلات الإحصائية والسوسيولوجية للجداول الإحصائية الموالية:

- الجدول رقم 48: يبين ما إذا كان المبحوثين يسعون إلى تحقيق برامج وأهداف الأحزاب التي ينتمون إليها.

المجموع.		لا.		نعم.		تحقيق مصالح الحزب. تواجد الهيئة.
%	ك	%	ك	%	ك	
100	56	30,35	17	69,64	39	بدوي.
100	40	12,50	05	87,50	35	ريفني.
100	41	48,78	20	51,21	21	شبه حضري.
100	53	15,09	08	84,90	45	حضري.
100	190	26,31	50	73,68	140	المجموع.

يتبين لنا من خلال استنطاق الجدول بمعطياته الإحصائية أن ما نسبته 73.68% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية يسعون إلى تحقيق برامج وأهداف الأحزاب التي ينتمون إليها، وقد صرح 51.21% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني شبه حضري أنهم يسعون لمثل هذا، وفي المقابل صرح 48.78% من نفس المبحوثين بأنهم يبادرون إلى تحقيق أهداف الأحزاب التي ينتمون إليها، وقد يكون هذا الجهد في سبيل تحقيق مصالحهم التنظيمية والمصالح القبلية والعائلية والشخصية.

وقد ظهر أن 87.50% بالنسبة للمبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني ريفي، و84.90% من مجموع المبحوثين المتواجدين في مجال عمراني حضري، وأن 69.64% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني بدوي، قد صرحوا جميعهم بأنهم يسعون إلى تحقيق برامج الحزب الذين ينتمون إليه. فكما نلاحظ من هذه المعطيات الإحصائية أن أغلب المبحوثين يسعون من خلال مشاركتهم في المجلس إلى تحقيق الأهداف والبرامج الحزبية للأحزاب التي ينتمون إليها.

يقصد بالحزب السياسي بصفة إجمالية أنه جماعة متحدة ومتعاونة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم والسلطة، بقصد بتنفيذ برنامج سياسي معين، ومن المعروف أن التعددية السياسية لا تتعلق بالآراء الفردية التي يعتنقها الأفراد فحسب، بقدر ما تتعلق بالعلاقات الاجتماعية من نوع معين، والقوانين التي تنظم هذه العلاقات وتجعلها في بوتقة واحدة وذات

هدف وبرنامج سياسي واحد. كما أنه من الضرورة توضيح أن الحزب السياسي هو عبارة عن تنظيم سياسي، يقوم على بناء تنظيمي واضح، وأهداف سياسية واجتماعية محددة، يتضمنها برنامج عمل محدد ومعلن، ينطلق من إيديولوجية سياسية يُعبر عن مصالح جماعية وطبقة اجتماعية معينة، ويستند في حركته ونشاطه إلى أساليب عمل متفق عليها، من أجل الوصول إلى مواقع القوة السياسية في المجتمع والحفاظ على هذه المواقع، وتحقيق الأهداف التي يتضمنها البرنامج التي يلتزم به، وتعزيز ما يحققه من هذه الأهداف، ولكنه من الضرورة بمكان هنا أن نوضح، كما وضحه لنا أغلب المبحوثين المقابلين أنه ليس هناك في مجال المجالس ما يسمى بحزب سياسي بمعنى هذه الكلمة وتحمله من دلالات، بل هناك فقط جماعات مصلحة تنضوي تحت الحزب من أجل الوصول إلى السلطة وفق أطر قانونية وتنظيمية فقط، ولا يوجد بالأساس عضو منخرط في حزب سياسي يسعى إلى تحقيق البرنامج الحزبية أبداً.

– **الجدول رقم 49:** يبين مصدر الآراء والتدخلات والمشورات التي يقترحها المنتخب أثناء المداولات بالمجالس.

المجموع.	أفكاره الشخصية المستمدة من مستواه وخبرته وكفاءته.		توصيات الجماعة القريابية التي ينتمي إليها.		أفكار وبرامج الحزب الذي ينتمي إليه.		تأثير العلاقة القريابية في إعداد البرامج.	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدوي	53	13,20	07	86,79	46	-	-	-
ريفية.	38	15,78	06	76,31	29	07,89	03	03
شبه حضري.	40	80	32	12,50	05	07,50	03	03
حضري.	53	81,13	43	05,66	03	13,20	07	07
المجموع.	184	47,82	88	45,10	83	07,06	13	13

– ملاحظة: فيه ستة مبحوثين لم يصرحوا بإجاباتهم على هذا السؤال.

نلاحظ من المعطيات الإحصائية لإجابة المبحوثين حسب هذا الجدول أن نسبة 47.82% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية، يرون أن الآراء والقرارات والمشورات التي يتم اقتراحها أثناء الاجتماعات والمداولات تكون شخصية مستمدة من خلال خبرتهم الفنية والمهنية في المجال وكذا من خلال مستوياتهم التعليمية والثقافية، وخاصة وجدنا أن 80% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني شبه حضري قد رأوا نفس الرأي السابق، وكذلك هو الحال بالنسبة للأعضاء المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني حضري بحيث بينت نسبتهم 81.13%.

وقد بينت النسبة الإجمالية لمجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم، والتي تقدر بـ 45.10% أن تدخلاتهم وآرائهم ومشاركاتهم أثناء المداولات واجتماعات المجلس استمدتها من خلال توصيات القبائل أو العشائر أو العوائل التي ينتمون إليها، بمعنى آخر أن العقلية لتقليدية والعصبية القريابية لا زالت مسيطرة على عقول أفراد التنظيم، وخاصة نجد هذا عند الأعضاء المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، بحيث عبرت نسبتهم بـ 86.70% والأعضاء المنتميين لمجالات عمرانية ريفية قدرت نسبتهم بـ 76.31%. وإذا قارنا هذا وذلك بنسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن أفكارهم واعتقاداتهم وآراءهم الذين صرحوا بها ويطرحونها أثناء اجتماعات المجلس تكون من خلال أفكار وبرنامج الحزب الذين ينتمون إليه، وهذه الأخيرة بنسبة طفيفة تقدر بـ 13.20% من مجموع المبحوثين منهم 13.20% فقط من الأعضاء المشكلين للمجالس المتواجدة بمجالات عمرانية حضرية قالوا بأن مشاركتهم تسيطر عليها عقلية الحزب مبادئه وبرامجه وأفكاره وأهدافه.

لا يمكن اعتبار الأحزاب السياسية أحزاباً بالمعنى العلمي لهذا المصطلح، ذلك أنها مجرد تشكيل مجموعة من الأفراد الموجودين في السلطة كتنظيم مسيطر لا يجعل منه حزبا سياسيا ، يجعل منه الأفراد مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة، وليس بحد ذاته لأنه لا يوجد ما يسمى بالولاء الحزبي أو الانتماء الحزبي الحقيقي أو ما نستطيع أن نصلح عليه بالنفاق السياسي للأفراد داخل التنظيمات، وهذا ما نشاهده علانية وصرح به لنا المبحوثين أن البعض يترشح في عهدة بحزب سياسي، وفي عهدة لاحقة يترشح في حزب سياسي مناقض لمبادئ الحزب الأول وأفكاره، أما بالنسبة إلى ما يطلق عليه بالأحزاب الإيديولوجية فإنها في الغالب تكون تنظيمات تردد شعارات سياسية في سياق منظومة سياسية لا علاقة لها بالديمقراطية من قريب أو بعيد. ونذهب إلى أن الأحزاب السياسية أصبحت عبارة عن تعبيرات شكلية عن حقائق اجتماعية ساكنة وجامدة والواقع الاجتماعي الذي تمثله هذه الأحزاب قد يكون قبيلة، عشيرة، عائلة، طائفة أو غيرها. فقد نجد حزبا سياسيا ليس له أي مكانة اجتماعية ولكن مكانة القبيلة المسيطرة والمهيمنة عليه هي التي تُعلي من شأنه، وقد يصل من خلالها إلى مراتب السلطة والحكم بلا منازع، وهذا يعود إلى السياق الذي نشأت فيه هذه الأحزاب في واقع سياسي واقتصادي وثقافي، ففي الواقع الجزائري، تعيش الأحزاب السياسية في ظل مناخ ينوء بالولاءات التقليدية، ويكون في علاقة دينامية تبادلية، كل طرف يستمد مكانته ويستفيد من الآخر (الحزب والقبيلة)، وما يؤكد صحة كلامنا أن ما نسبته 92.34% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية قد بينوا أن الحزب اليوم أصبح يستمد مكانته وقوته من الشخصيات البارزة والوجهاء وأعيان البلاد، وفي إدخال حسابات تتعلق بانتماءات عائلية وقبلية لأجل الفوز بالتقاعد ولأجل الوصول إلى زمام السلطة (للمزيد انظر الجدول رقم 03 ضمن ملاحق المذكرة).

- **الجدول رقم 50:** يبين ما إذا كانت الأطراف الأخرى تعترف برأي وبحق المنتخبين، وأهداف وبرامج الأحزاب التي ينتمون لها.

المجموع.	لا.		الإقصاء.		نعم.		الاعتراف بحق الطرف الآخر.		تواجد الهيئة.
	الاحتواء بالتغيب.				المشورة.	التمثيل.			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
100	51	37,25	19	23,52	12	31,37	16	07,84	04
100	36	05,55	02	25	09	47,22	17	22,22	08
100	39	02,56	01	38,46	15	33,33	13	25,64	10
100	50	24	12	60	30	10	05	06	03
100	176	19,31	34	37,50	66	28,79	51	14,20	25

- ملاحظة: هناك أربعة عشرة مبحوث لم يصرح بجوابه على هذا السؤال.

نلاحظ من خلال هذا الجدول والذي تم وضعه لمعرفة رأي المبحوثين في اعتراف الطرف الآخر برأيهم وأهدافهم وبرامجهم السياسية من عدمه، وقد تم وضع أربعة بدائل أمام المبحوثين لاختيار إحداها، إما في الحالة الإيجاب والذي وضع له بديلين هما التمثيل والمشورة، وإما الإجابة في حالة السلب والذي وضع له بالمثل بديلين للإجابة وهما الاحتواء بالتغيب أو الإقصاء. وعلى العموم وضعنا هذه البدائل لتتعرف من خلالها على الطريقة أو المعاملة التي يستعملها الطرف الآخر أو الجماعات السياسية الأخرى بين التمثيل والاعتراف بحق الطرق الأخر أو إقصاءه. وتمثل هذه البدائل فيما يلي:

- **البديل الأول:** هذا البديل أردنا من خلاله أن نتعرف هل أن الأطراف والجماعات الحزبية السياسية داخل المجالس تسعى إلى تهميش وإقصاء الطرف الموازي لها أم لا؟ أي هل أن الآراء والمشاورات تكون بالأخذ وبالعطاء، أم بالتهميش والإقصاء، فمن خلال المعطيات الإحصائية لإجابات المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية تبين أن 37.50% من مجموع المبحوثين صرحوا بأن أفكارهم وتدخلاتهم وأرائهم وحقوقهم التنظيمية بل وأحزابهم بصفتهن ممثلين لها تتعرض للإقصاء والتهميش واللامبالاة من الأطراف

الأخرى، وقد بينت الإحصائيات في نفس السياق بالنسبة للأعضاء المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية أن 38.46% منهم تتعرض أفكارهم وأحزابهم السياسية للإقصاء.

- البديل الثاني: أردنا من خلاله التعرّف كذلك هل أن الهويات السياسية إن كانت فعلاً، تسعى للاندماج والتكيف بعضها لبعض أم لا؟ وبعبارة أخرى هل الآراء المقدمة من قبل المبحوثين المبينة على أساس المشاريع والبرامج الحزبية تكون لها أذن صاغية أم لا؟ فمن المعطيات الإحصائية لإجابات المبحوثين 28.79% من مجموعهم صرحوا بان علاقاتهم مع الأعضاء والأطراف الأخرى سليمة وتبادلية من خلال تبادل الأفكار والتشاور في الأمور التنظيمية والتنموية التي تخص البلدية، منهم نسبة 33.33% من المبحوثين في مجالات عمرانية نسبة حضرية صرحوا بهذا.

- البديل الثالث: وهذا البديل الذي تم وضعه كأحد الخيارات المطروحة على المبحوثين، يفترض بأن أسس التعامل داخل التنظيم تكون على أساس الاحتواء بالتغيب، أي أن ممثل الحزب السياسي يكون حاضراً وغالباً في ذات الوقت، وهنا تدخل حسابات واعتبارات أخرى إن كان المبحوثين يمتلكون السلطة الكافية لتمرير مشاوراتهم وقراراتهم وتدخلاتهم أم لا؟ أو أن الأطراف المتصارعة داخل التنظيم ليس لديهم أي ثقافة سياسية ولا ولاءات حزبية، لذلك نجدهم لا يعيرون اهتماماً بهذا الجانب نظراً للثقافة المتدنية وخاصة وجدنا هذا كثير عند المبحوثين المتواجدين في حالات عمرانية بدوية بحيث تقدر نسبتهم بـ 37.25% أما المبحوثين الذي نركز عليهم في هذه العناصر هم المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية بحيث عبرت نسبتهم في نسبة السياق بـ 02.56%.

- البديل الرابع: ويتعلق هذا البديل في ما يسمى بالتمثيل أي يتم التشارك والتشاور مع كل الأطراف السياسية إذا كانت حقيقة واقعية، وقد عبرت نسبتها لمجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم عن 14.20% من صرحوا بان الأطراف السياسية تسعى لتمثيلهم ومشورتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، وتمهيد الطريق لهم لتحقيق البعض من برامجهم الحزبية إذا سنحت الفرصة. منها ما نسبته 25.64% من مجموع المبحوثين المشكلين لمجالس متواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية.

نستنتج من القراءة الأولية للمعطيات الإحصائية لاختيارات المبحوثين، والتي كانت في غالب الأحيان منافية للمعطيات الواقعية، بحيث كانت فيها الصبغة النظرية والمثالية، فيها نوع من الشك وليست يقينية، فمن خلال الملاحظات والمقابلات الميدانية التي عايشناها، وجدنا أن الأفراد داخل التنظيم ليسوا ممثلين للأحزاب السياسية ينشطون جاهدون من أجل تحقيق أهدافها وتطبيق برامجها ميدانياً، وإنما هم في الغالب ممثلي لشخصهم فقط ولجماعاتهم القرابية من قبيلة أو عشيرة أو عائلة كما كان تحليله مسبقاً وسابقاً، وهذا إذا ما نحينا في هذا الاعتبار المجلس الولائي الذي نجد فيه المبحوثين يولون ولاءاً نسي لأحزابهم السياسية، وقد يكون سبب هذا الولاء إلى مستوياتهم التعليمية المرتفعة، أو إلى غايتهم في تقلد مناصب عليا قد تكون المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة. وكذلك نجد مثل هذا الانتماء كما بينا في دراسة الحالة في مجلس بلدية قصر الحيران، ومظاهر الصراع بين التوجه الوطني "حزب جبهة التحرير الوطني"، والتوجه الإسلامي "حركة مجتمع السلم" وتتولد هذه الصراعات في المجتمع وتتجسد بالمجلس، بحيث لا يتضح ولاءاً ولا انتماءاً من قبل الأفراد والمنخرطين لأحد هذين الحزبين السياسيين، وإنما فقط تعنتاً ومعاندة وثبات للذات الفردية والجماعية من خلال الانخراط، فيمكن القول أن الأعضاء هم فقط منخرطين وليسوا منتمين. وإذا تماشنا مع إجابات المبحوثين نجدهم يصرحون بنسبة 37.50% من مجموعهم بأنهم يتعرضون للإقصاء، ومن ثمة نقول أن هذا ليس إقصاء ذو أساس سياسي وإنما إقصاء لشخصية الأفراد بحد ذاتهم أو إقصاء لجماعتهم القرابية بصفتهم ممثلين لها، لأننا في كثير من الحالات نجد تسيير سياسي يكون من قبل شخص واحد في سلطة لا مركزية، تربطه بالأصل وبالجمعية العامة للحزب، وهذا لعدم وجود مراقبة ومتابعة من هذا الذي يأتي وهي الأمانة العامة للحزب.

- **الجدول رقم 51:** يبين رأي المبحوثين في أن الصراعات داخل المجالس تتولد بفعل اختلاف المبادئ، الأهداف والإيديولوجيات الحزبية السياسية.

المجموع.		أبدأ.		أحياناً.		دائماً.		حدوث الصراع بين أهداف وبرامج الأحزاب.
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	تواجد الهيئة.
56	100	51	91,07	05	08,92	-	-	بدوي
40	100	36	90	04	10	-	-	ريفي.
41	100	38	92,68	03	07,31	-	-	شبه حضري.
53	100	43	81,13	08	15,09	03,77	02	حضري.
190	100	168	88,42	20	10,52	01,05	02	المجموع.

يتضح لنا من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة 88.42% وهي نسبة معتبرة من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءهم المجتمعية والمجالية، أنهم رأوا بأن اختلاف الأهداف والمبادئ والإيديولوجيات بين الأحزاب السياسية لا يتولد بشأنها وعن طريقها الصراع بين المجالس، وذلك يعود حسب رأي بعض المقابلين منهم لعدم وجود برامج يسعى إلى تحقيقها أعضاء وممثلي الأحزاب السياسية، حتى وإن كانت تمتاز بحصولها على السلطة التي من خلالها تجسد برامجها على أرض الواقع، فهذه البرامج هي مجرد حبر على ورق تظهر أيام الحملات الانتخابية فقط، ومن ثم تتلاشى بحيث يصبح الأعضاء إما يهتمون بخدمة مصالحهم الشخصية أو مصالح جماعاتهم القرابية لا إلا. وقد بينت نسبة 92.68% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني شبه حضري أنهم لا تحدث بينهم صراعات منشأها التعددية الحزبية، وقد رأى كل من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني بدوي والتي تقدر نسبتهم 91.07% وكذلك من يتواجدون في مجال عمراني ريفي ب 90%. وأيضاً المبحوثين المتواجدين في مجالس منتمية إلى مجالات عمرانية حضرية 81.03%.

وفي مقابل هذا بينت نسبة 10.52% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المجالية، رأوا بأن الأحزاب السياسية المشكلة للمجالس باختلاف إيديولوجياتها ومبادئها وأهدافها وبرامجها تحدث بينهم أحياناً صراعات منشأها هذه التعددية، وهذا بسبب الاختلاف في الأهداف والبرامج. وقد صرحت النسبة الكبيرة في نفس السياق التي تقدر ب 15.09% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني حضري أنها تحدث بينهم أحياناً صراعات من هذا النوع بفعل تعدد الهويات السياسية بالمجالس. و فقط نسبة 03.77% من نفس المبحوثين رأوا بديمومة حدوث صراعات منشأها التعددية الحزبية بالمجالس.

تمثل المجالس الشعبية ذات التركيبات السياسية المختلفة ظاهرة جديدة على تنظيم وسير الإدارة المحلية. وقد جاء هذا التنوع والاختلاف نتيجة إصلاحات باشرتها السلطات العمومية إبان التسعينات من القرن العشرين، بهدف تحقيق مجموعة من المبادئ والأهداف في مختلف المجالات.

- في المجال السياسي: تهدف إلى تطبيق وتحقيق الديمقراطية. وما تضمنه من مبادئ تضمن للمواطن حقه في تسيير شؤونه المحلية، من خلال لامركزية مؤسساتية تقرب السلطة من المواطن، عبر ضمان حريته في اختيار من يمثلونه في مختلف مؤسسات الدولة، خاصة المجالس الشعبية باعتبارها الجماعة القاعدية التي يلجأ إليها المواطن، ويتعامل معها في حل مشاكله وتلبية حاجاته.

- في المجال الاجتماعي: إن النظام الذي تسعى هذه الإصلاحات إلى تحقيقه هو العمل على إيجاد تضامن وطني ومحلي يبقى على الدور الاجتماعي للدولة، بهدف امتصاص الانعكاسات السلبية للاقتصاد. إذ لابد من حماية المواطن من الاحتجاج والفقر والمرض والجهل، وذلك بتعزيز آليات الحماية الاجتماعية وتطور الشغل.

- في المجال الإداري: خلق التنافس على شغل المناصب الإدارية المحلية في ظل المجالس المحلية المنتخبة عن طريق قوائم انتخابية متعددة تستند إلى برامج اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة، مما يسمح بظهور الكفاءات البشرية الكفيلة بتسيير الشؤون المحلية بشجاعة وفعالية ممكنة.

وإجمالاً فإن جوهر هذه الإصلاحات هو تحقيق التنمية الشاملة التي هي وظيفة كل نظام، وأساس استقرار المجتمعات. وإذا كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى تحقيق التنمية، وتطوير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فما هو دور المجالس الشعبية في إنجاح هذه الإصلاحات؟ أم أنها تعرقل نشاطها بطريقة قصديه وغير قصديه؟.

إن الواقع يكشف أن هذه المجالس تحولت إلى خزان للغضب الاجتماعي، وإلى هيئات ساهمت في تدهور العلاقة بين المواطن والدولة، فلا هي حافظت على هيئة الدولة، ولا هي خدمت أهداف المجالس وحققت التنمية من خلال تطبيق برامجها، ولا هي شاركت في حل مشاكل المواطنين، فنجد أن أغلب البلديات فشلت في تسيير شؤونها، و مرد هذا في افتراضاتنا يعود إلى وجود المشكلات الاجتماعية داخل هذه التنظيمات، ونوع من الخلل الوظيفي الحادث، أو بتعبير أدق بسبب وبدافع وبعامل الصراعات المتفشية بتعدد عواملها وأسبابها ومسبباتها.

- **الجدول رقم 52:** يبين رأي المبحوثين في أن اختلاف الأهداف والمصالح بين الأحزاب السياسية هو الذي من شأنه أن يتولد عنه الصراع .

المجموع.		لا.		نعم.		اختلاف الأهداف والمصالح وظهور النزاع تواجد الهيئة.
%	ك	%	ك	%	ك	
100	56	96,42	54	03,57	02	بدوي.
100	40	97,50	39	02,50	01	ريفية.
100	41	75,60	31	24,39	10	شبه حضري.
100	53	69,81	37	30,18	16	حضري.
100	190	84,73	161	15,26	29	المجموع.

نلاحظ من هذا الجدول أن 84.73% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم يرون أن الصراع داخل المجالس ليس منشأ اختلاف الأهداف والمصالح والبرامج للأحزاب السياسية، وقد بينت النسبة 75.60% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراي شبه حضري أن اختلاف الأهداف والمصالح والبرامج الحزبية لا يؤدي من شأنه للصراع، وإنما هناك

أسباب وعوامل أخرى من شأنها أن يتولد عن طريقها الصراع، بالمقارنة مع هذا تظهر نسبة 30.18% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراي حضري، و 24.39% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراي شبه حضري قد راو أن حقيقة أن الصراع داخل مجالسهم يتولد عن تعدد الهويات السياسية وتعدد المصالح واختلاف الأهداف والمصالح بين الأحزاب السياسية المشكلة لمجالسهم، ويدخلنا الظن في هذا في أنهم يفقهون شيئاً من مبادئ ومعتقدات الأحزاب التي ينتمون إليها، فربما قد فهموا التنافس أثناء الانتخابات المحلية بين الأحزاب السياسية على المقاعد على أنه صراع بينها.

ينظر مفكرو مدرسة الصراع المحدثه إلى العالم على انه في حالة صراع دائم ومتواصل، ويفترضون أن السلوك الاجتماعي يُحسّن فهمه في سياق الصراع أو التوتر بين الجماعات المتنافسة، وليس من الضروري أن يكون هذا الصراع عنيفاً، إذ يمكن أن يأخذ شكل المفاوضات العمالية والسياسية الحزبية والتنافس بين الجماعات الدينية والاثنية. فكما تطرقنا في الفصل الأول من الجانب النظري للدراسة نجد أن رالف داهرنديروف قد اعترف بالصراع على انه ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات، يمكن أن تكون له وظائف ايجابية تدفع نحو التغيير، ورأى داهرنديروف أن الصراع في المجتمعات الرأسمالية أصبح منظماً، ويتم بصورة نمطية يمكن التنبؤ به والتحكم والسيطرة عليه إذا خضع لقواعد محددة ومعروفة، فالصراع يقع عنده في المحيط السياسي وليس في المحيط الاقتصادي كما يرى كارل ماركس، ويقع وفق علاقات السلطة، ومن تعارض الأهداف والمصالح إلى استمرار الصراع.

وهكذا رأى بأن المصادر الأساسية للصراع في الأنماط التنظيمية والمؤسسية، هو انعكاس للوضع الذي تحتله مجموعات الأدوار في التنظيمات بالنسبة للسلطة، طالما أن المصالح الموضوعية المتأصلة في أي دور لها وظيفة مباشرة، وكذا إذا كان ذلك الدور يمتلك السلطة والقوة على سائر الأدوار المحكومة، ففي التنظيمات السياسية توجد الأدوار الحاكمة والأدوار المحكومة، فمجموعة الأدوار الحاكمة هي التي تمتلك السلطة والقوة، لها مصلحة في الإبقاء على الوضع بينما الأدوار المحكومة لها المصلحة في إعادة توزيع السلطة والقوة، وفي ظل ظروف معينة وخاصة يزداد إدراك هذه المصالح المتناقضة، والنتيجة حدوث استقطاب في التنظيم إلى جماعتين متصارعتين أو جماعات متصارعة كلا منها على وعي بمصالحها الموضوعية في نضال من اجل السلطة، ومن اجل مصالح جماعات المصلحة والتي اعتبرها تتمثل بالأساس في الأحزاب السياسية والنقابات، بسبب اشتراكها في المصالح الظاهرة والمصالح الكامنة، والتي رأى بأنها أكثر ارتباطا بعلاقات السلطة والخضوع، وبالتالي هما الجماعتين الأكثر تعبيراً عن جماعات المصلحة التي تعد حسب رأيه المحرك الفعلي للصراع الاجتماعي، والصراع داخل المنظمات السياسية المتناسقة إلزامياً.

يظهر الصراعات بين الجماعات المتصارعة، في مدى قدرة كل جماعة على امتلاك السلطة أو حرمانها منها، فتمتع إحدى هذه الجماعات بالسلطة والقوة يجعل نصيبها أكبر من الجماعات الأخرى، فالشرط الضروري لاكتساب القوة هو امتلاك السلطة، لذلك تتسارع مثل هذه الجماعات إلى وضع برامج محددة تهاجم من خلالها أبنية السلطة الحالية، أو قد تشارك ببرامجها وأهدافها في بناء السلطة والتنمية المحلية، وذلك من خلال محاولتها البحث عن قاعدة عريضة من الجمهور لكسب التأييد اللازم لكي تحقق مصالحها.

إن تكوين جماعات المصلحة داخل المجالس وليس أحزاب سياسية، ليس هو الرغبة في الحفاظ على الثبات، أو مراكز الوظائف أو تدعيم قوة القواعد التنظيمية، أو الحفاظ على الاستقرار الذي تحدده الهيئة والقواعد والقوانين التنظيمية وقانون المجالس، بل يتضمن السعي نحو تحسين مركزها داخل التنظيم من خلال بعض المصالح ذات الأولوية في مقدمة اهتماماتها، كأن تسعى إلى اختيار والوصول إلى المراكز الحساسة كالرئاسة والهيئة التنفيذية، وإذا كانت طبيعة المصالح داخل التنظيم تنقسم أساساً إلى الرئيس وهيئته التنفيذية والى باقي اللجان والأعضاء المشكلين باختلاف انتماءاتهم السياسية، فنجد أن الرئيس وهيئته التنفيذية إذا كانت مشكلة من نفس التشكيلة الحزبية سواء من حزب سياسي واحد أو تكتل حزبي متعاون ومتصارع مع باقي التكتلات الحزبية الأخرى، يسعون إلى الهدف النهائي في السيطرة على الحكم والحفاظ على الدور والمركز داخل المجلس، والحفاظ على بقاء وتضمين مقعد

داخل الهيئة التنظيمية التنفيذية. والجماعة المصلحية الثانية التي تسعى إلى الكشف عن الحقائق وإشاعة البلبلة والتشكيك في أهداف وبرامج الهيئة التسييرية وقراراتها من اجل إزاحتها عن الكرسي .

وعلى أي حال تكون الوظيفة الظاهرة للأحزاب السياسية المشكلة للمجالس على هذا الشكل. وتكون الوظيفة الكامنة لمنحرفي وأعضاء وممثلي الأحزاب هو الاستفادة من هذه الأحزاب، واستخدامها كوسيلة من اجل الترشح للانتخابات بحيث يختار العضو أو القبيلة، الحزب المسيطر على الحياة السياسية، ومن له قاعدة شعبية معتبرة كحزب جبهة التحرير الوطني. ومن اجل التحصل على مقعد ضمن الهيئة التنفيذية أو رئاسة المجلس، وهذا كله ليس لتحقيق أهداف ومبادئ هذا الحزب أو ذلك، وليس لتجسيد برامجهم على ارض الواقع، وإنما الهدف الأساسي كما صرح به الكثير من المبحوثين المقابلين هو الوصول للسلطة التي يتمتع مُتحصلها بالامتيازات التنظيمية، والمكانة الاجتماعية والقوة والنفوذ والجاه، وهذا بهدف إما خدمة مصالح الخاصة أو خدمة مصالح الجماعة من نفس الاعتقاد والعقلية والأهداف، أو مصالح الجماعة القرابية التي ينتمي إليها.

فالنسبة التي صرح بها مجموع المبحوثين وهي معتبرة والتي تقدر بـ 84.73% ممن رأوا بان اختلاف الأهداف والمصالح لا يؤدي إلى حدوث الصراع، وذلك لأنه لا يؤثر التنوع السياسي داخل المجالس على سير أعماله، لا من حيث تعيين للجان، ولا من حيث التصويت على المداولات، لأننا نجد في هذا الأخير تحالف عدد من الأحزاب، أو إذا صح التعبير عدد من الأفراد من اجل تمرير المداولات لكي يكتمل نصاب التصويت، ونصاب تمرير المشروع فقط، فالأحزاب السياسية تُستخدم داخل المجالس لهذا الغرض أولاً من اجل الحصول على مقعد ضمن المجلس، وثانياً من اجل التحالف فيما بينها لأجل تمرير المداولات التي تعلق وتجدد في حالة ما إذا لم يكتمل النصاب ولم يتحقق العدد اللازم للقبول على المداولة. ولكن إلى ماذا يرجع غياب التأثير:

- يرجع التأثير إلى قوة العصبية القبلية في الانتخابات المحلية وترسبها في المجالس في أعضاء ممثلين لها وليس للأحزاب، فهذه الأخيرة تكون مجرد غطاء أو مطية للوصول الى السلطة فعوض البرنامج الحزبي، يكفي أن ترشح القبيلة من ينوب عنها في الأمور الإدارية والتنظيمية والقانونية، وأعضائها ينتخبونه. ونجد هذا في كل المجالس باختلاف تواجدها في مجالات عمرانية بدوية، ريفية شبه حضرية وحضرية. حيث أن البرنامج الوحيد هو ابن القبيلة مهما كان ضعف الحزب السياسي الذي يتم الترشح تحت غطاءه، وهذا يؤكد قوة النظام القرابي (القبيلة، العشيرة والعائلة) أمام ضعف التنظيمات الاجتماعية والسياسية الحديثة.

- يرجع التأثير إلى طبيعة تسيير هذه الأحزاب، والتي لا تكون وفق اطر تنظيمية محكمة ووفق قوانين تنظيمية صارمة. بل نجد تحكمها شخصيات مصلحية لا تمت بالولاء والانتماء إلى مبادئ هذا الحزب او ذلك بصله، بحيث تعتبر هذه الأحزاب أنها مجرد تشكيل مجموعة من الأفراد الموجودين في سلطة تنظيم مسيطر لا يجعل منه حزبا سياسيا، وإنما جماعات أفراد تخدم من خلالها مصالحها الشخصية والخاصة ومصالح جماعاتهم القرابية كذلك.

كما تم استنتاج أن الصراع ليس بين الأحزاب بقدر ما هو صراع داخل الأحزاب بين الأفراد المكونين لها، وهذا ما نلاحظه ميدانيا من انشقاقات الأعضاء من أفرادهم والانخراط في أحزاب أخرى. والذي اخذ أشكالا مختلفة في ظروف وأجواء تميز فيها الطابع العام للآلية التي سلكتها هذه الأحزاب ببعدها الكبير عن الأشكال الديمقراطية والبيروقراطية في الممارسة السياسية. وفي معالجة الخلاف، وطغيان العصبية، وتجدر بنا الإشارة إلى أن البعض من المنتخبين لا ينتمون إلى أي حزب من الأحزاب السياسي، وإنما ترشح مع أعضائه في قوائم حرة ليس لها أهداف ولا مبادئ، وإنما لها برامج ومصالح عامة وخاصة.

- نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:

من خلال عرض وتحليل للمعطيات الإحصائية تبين لنا جملة من النتائج نوردتها في ما يلي:

أن نسبة 51.21% من المبحوثين المشككين للمجالس المتواجدة في مجال عمراني اجتماعي شبه حضري لا يسعون إلى تحقيق أهداف وبرامج الأحزاب التي ينتمون إليها، وتقابلها نسبة 48.78% في نفس السياق من المبحوثين من صرحوا عكس ذلك. وقد تبين كذلك من خلال إجابات المبحوثين المنتمين إلى نفس المجال العمراني أن أراهم ومداخلاتهم وبرامجهم أثناء الاجتماعات والمداولات، ليست مصدرها أفكار وبرامج الحزب الذي ينتمون إليه، والتي عيّرت نسبة مجموعهم 07.50% فقط ولا من توصيات واقتراحات الجماعات القرابية التي ينتمون والتي عبرت نسبة مجموعهم بـ 12.50% فقط، وإنما الآراء التي يُسدونها والاقتراحات التي يقترحونها والمشاورات والمدخلات التي يتدخلون بها أثناء المداولات تكون مصدرها أفكارهم الشخصية، والتي استمدوها من مستوياتهم التعليمية، ومستوى استهلاكهم الثقافي (رأسهم الثقافي في تعبير بيير بورديو)، ومن الخبرة الفنية والمهنية في مجال الحياة الاجتماعية والمجال المهني ومجال العمل في المجالس، وفي سؤال طرح عليهم وعلى باقي المبحوثين عن ما إذا كان الحزب السياسي أصبح يستمد قوته من الشخصيات والوجهاء في إدخال حسابات تتعلق بانتماءات قرابية، أجاب معظمهم في نسبة تقدر بـ 85.36% رأى بأنه هو كذلك، في مقابل 14.63% من مجموعهم قد رأوا بأن هذا الأمر غير صحيح ولا يعتقدونه، وقد صرح معظم المبحوثين المنتمين للمجال العمراني والاجتماعي شبه الحضري كذلك بأن أحزابهم السياسية تعرض للإقصاء والتهميش والاحتواء بالتغيب بحيث ظهرت نسبي المؤشر الأول تقدر بـ 38.46% ونسبة المؤشر الثاني تقدر بـ 02.56% وبالموازاة مع هذا صرحت نسبة 33.33% منهم بأنهم يتشاورون مع الأحزاب الأخرى من خلال التمثيل والاعتراف بهم وبأفكارهم وبمبادئهم، وبالإضافة إلى هذا عبّر نفس المبحوثين على أنه لا تحدث صراعات داخل المجالس متولدة عن طريق اختلاف المبادئ الحزبية السياسية، وعبرت نسبتهم بـ 92.68% ورأوا كذلك بأن اختلاف الأهداف والمصالح بين الأحزاب السياسية ليس من شأنه أن يتولد عنه الصراع، بل هناك عوامل وأسباب أخرى يتولد عن طريقها الصراع، وعبرت نسبتهم بـ 75.60% من مجموعهم.

من خلال القراءة الأولية لهذه الإحصائيات ومن خلال المعيشة والممارسة الميدانية التي كانت من خلال الملاحظات والمشاهدات وكذا من خلال المقابلات والتحقيقات، تبين لنا أنه لا يوجد ما يسمى بالولاء أو الانتماء الحزبي لدى الأعضاء وإنما هناك ولاءات تنظيمية وقبلية وعشائرية وعائلية وولاءات جماعات مصالح، بحيث لا يتولد الصراع بين الأحزاب السياسية وإنما الصراع يكون بين جماعات المصلحة داخل التنظيم التي تنطوي تحت اسم أحزاب سياسية، وبالتالي لا يوجد صراع منشأ التعددية الحزبية في صراع برامج حزبية وسياسية، وإنما طغى عليه الصراع القبلي وصراع البرامج القبلية والحسابات التقليدية، وكذلك صراع برامج شخصية يقودها أفراد لهم مكانة ودور في تسيير الأحزاب والمجالس. وبكلمة واحدة قد أظهرت النتائج أنه لا يوجد صراع برامج سياسية، وإنما طغى على هذا الأخير صراع برامج قبلية وشخصية ذاتية.

لم نجد طبيعة للصراع السياسي المنطلق من تعدد الهويات السياسية ببرامجها داخل المجالس، فلا يقتصر الحال بالنسبة للمجالس المتواجدة في مجال عمراني شبه حضري، وإنما أن كل المجالس لا يوجد بها مثل هذه الطبيعة والشكل والمضمون من الصراع، وقد استنتجنا في دراسة الحالة أن هناك مجلس بلدية قصر الحيران فقط يشهد صراع سياسي داخل المجتمع وبالمجلس منشأ التعددية الحزبية واختلاف المبادئ والفلسفات والإيديولوجيات بين الحزب الوطني (جبهة التحرير الوطني) وبين الحزب أو التوجه الإسلامي (حركة مجتمع السلم) بحيث يكون التنافس الشديد والحاد أثناء الانتخابات، كما بينا سابقا ويتشكل ويتواصل داخل المجلس إلى صراع أولي بين أعضاء هذين الحزبين، وسرعان ما تتحول هذه الطبيعة من الصراع إلى صراع حزبي سياسي منطلق من مبادئ و إيديولوجيات إلى صراع مصالح وبرامج شخصية وقبلية وإلى صراع استراتيجي فردي منطلق من تصادم هذه الاستراتيجيات، وصراع منشأ طبيعة التنظيم البيروقراطي للمجالس من خلال علاقات السلطة وتوزيع المناصب ومراكز صنع القرارات.

رابعاً: تصادم الاستراتيجيات الفردية وعلاقة ذلك ببروز الصراعات في المجالس.

البيروقراطية كما عرّفناها سابقاً تعني نوعاً من أنواع التنظيم يخضع فيه الأفراد للقواعد والقوانين وتعتمد على مجموعة من المبادئ أهمها توزيع المهام وتحديد المسؤوليات، وتسلسل السلطات وهذا من أجل تحسين فعالية المنظمات، وزيادة قدرتها على أداء الوظائف وتحقيق الأهداف.

وقد نظرت المقاربة النظرية للتنظيمات على أنها مجرد تنظيمات تحكمها القواعد القانونية الرسمية فماكس فيبر تحدث عن مجال مهيكّل ومنظم بشكل قانوني ورسمي من أجل ممارسة الفعل الاجتماعي العقلاني، وقد ركزت على الترشيد والعقلانية، مما أدى إلى الاعتماد الكلي على المستندات الرسمية والأوامر المكتوبة، وهذا ما يؤدي إلى الجمود والروتين وإلى نظام يتعارض مع الابتكار الإداري، وتؤدي إلى خلل وظيفي خطير، لأن نسبة المنظمات تؤدي إلى إشراف متزايد من قبل القادة على انتظام سلوكيات الأفراد المرؤوسين.

وقد ذهب عالم الاجتماع توم بيرنز إلى أن أصحاب نظرية التنظيم البيروقراطي قد أخطئوا في الادعاء بأن الأفراد يتفرون داخل المنظمات التي يعملون فيها طبقاً للأغراض الرسمية للمشروع فقط. ذلك أنهم قد يكونون مدفوعين باهتمامات تتعارض أحياناً مع اهتمامات التنظيم نفسه، والأصح عنده أن نفهم التنظيمات كـ مجال للتأثير المتزامن لثلاث أنساق اجتماعية:⁽¹⁾

- نسق السلطة الرسمي الذي على أساسه تتم عمليات صنع القرارات.
 - النسق المهني (السلك المهني) الذي يتنافس الأفراد في إطاره من أجل الترقّي.
 - النسق السياسي، والذي في إطاره يتصارع الأفراد في الحصول على القوة.
- وبهذا ينتج صراعاً حول درجة التحكم في الموارد (السلطة) وتوجيه أنشطة الآخرين، والولاية التي تتجلى في الترقّي وتوزيع المزايا والمكافآت، فالأفراد داخل المنظمات يحاولون باستمرار أن يوسعوا نطاق وظائفهم، واختصاصهم ومهامهم لتدعيم المكانة والامتيازات التي حصلوا عليها، ويؤدي هذا الموقف في نظر ماكس إلى ظهور ما يوصف بأنه صراع أفراد من أجل الترقية والبحث على مستقبل وظيفي أفضل، والسعي الدائم وراء المكانة والقوة والألقاب والهيبية.

درس ميشال كروزيه الإفرازات السلبية التي ظهرت في الواقع الاجتماعي والتنظيمي عند إدخال هذا النظام العقلاني القانوني الذي أدى إلى التطبيق الدقيق للقواعد التنظيمية والقانونية، فأصبحت بذلك ضرورة أكثر منها فعالة بالسبب للأفراد، لأنها توفر الحماية القانونية، والضمانات اللازمة لحقوقهم على حساب المحفزات للقيام بواجباتهم، وحين ظهور التنظيم البيروقراطي أدى إلى عرقلة

⁽¹⁾ - محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع الصناعي والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 272.

عملية التعاون ذاتها مما أثر سلباً على نتيجة التنظيمات كما رأى ذلك ميشال كروزيه في كتابه الظاهرة البيروقراطية⁽²⁾، وهذا سبب تعظيم المجال التنظيمي البيروقراطي، على غرار الشكل التنظيمي البيروقراطي الفرنسي الذي تميز بأربعة خصائص حسب كروزيه هي:⁽³⁾

- التنامي المتزايد للقواعد القانونية غير الشخصية، التي تعمل على تحديد أدق المهام لمتطلبات الوظيفة ومنصب العمل.
- مركزية القرارات والسلطة.
- تدرج هرمي دقيق وصارم.
- التنامي المتزايد للسلطة الموازية حول مناطق الارتباب.

هناك شقين لمداخل أي دراسة: الشق الأول هو وحدة واتساق وتكامل المنظمات وهذا ما دعا إلى ميشال كروزيه من خلال تحليلاته الإستراتيجية في أن الأفراد يبنون استراتيجيات تعاونية في أنساق فعلية للأفعال من أجل خدمة أهدافهم، ومن ثمة أهداف التنظيم، والشق الثاني هو ما يعتدل داخلها من صراعات وشد وجذب، وتصادم الاستراتيجيات الفردية التي يبنوها الأفراد الفاعلون قصداً بقصد تحقيق أهدافهم الخاصة والشخصية وأهداف جماعاتهم التنظيمية والقريبة والحزبية. ويقصد الاستيلاء على الموارد النادرة وبلوغ السلطة والحصول على الامتيازات، وعلى توجيه القرارات لصالح جهة معينة، والصراع على مراكز ومكانات معينة، أو بقصد تحييد وإيذاء، وحتى إقصاء الجماعات المتصارعة، والسعي لزيادة مظاهر التوتر والانتقام من الطرف الآخر، وهذه الأخيرة كلها متغيرات ومؤشرات لفرضيتنا الرابعة. والتي تم بناؤها للتحقق منها، ففي اعتقادنا أن هناك ارتباط وثيق بين المجالس وخارجها، وبين المواقف الاجتماعية والمصالح المختلفة، وتنعكس قيم المجتمع الحضري والقيم الفردانية إذا كانت موجودة به فعلاً على تنظيم المجالس، تماماً كما تنعكس قيم المجالس على المجتمع وتؤثر فيه، وهناك روابط سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية بين المجتمع والمجالس.

فكنا قد افترضنا مسبقاً أنه كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية متواجدة في مجال عمراني حضري، يتميز ببنية اجتماعية يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الفردية، وتنتشر فيها قيم الفردانية داخل المجتمع الحضري، يؤدي هذا إلى تشكيل صراع داخل الهيئات منطلقاً من الاستراتيجيات الفردية لأصحابها، وهذا ما استنتجناه في دراسة حالة وطبيعة الصراع في الفصل السابق لهذا الفصل، بحيث وجدنا أن أغلب إن لم نقل كل الهيئات المتنحية والمتواجدة في كل المجالات العمرانية (البدوية، الريفية، شبه الحضرية، والحضرية) تتشكل فيها الصراعات المنطلقة من تصادم الهويات الفردية واستراتيجياتها المتبناة، وهذا ما نؤكد من خلال تحليل إجابات المبحوثين أنفسهم إحصائياً وسوسيوولوجياً في الجداول والتحليلات الواردة فيما يلي:

- الجدول رقم 53: الهدف من مشاركة المنتخبين في المجالس.

الجموع.		تلبية لأهداف التنظيم، وتحقيق التنمية المحلية.		تلبية مطالبه وتحسينه وتحسينه وتحسينه.		الغاية من المشاركة في المجلس.
ك	%	ك	%	ك	%	تواجد الهيئة.
56	100	28	50	28	50	بدوي.
40	100	15	37,50	25	62,50	ريفي.
41	100	31	75,60	10	24,39	شبه حضري.
53	100	17	32,07	36	67,92	حضري.

(2)- Michel Crozier, *la phénoménologie bureaucratique*, op. cit.

(3)- Michel Crozier, *l'acteur et le système*. Op. cit, p 169.

100	190	47,89	91	52,10	99	المجموع.
-----	-----	-------	----	-------	----	----------

يتبين لنا من خلال الأعداد والنسب الواردة في هذا الجدول أن نسبة 52.10% من مجموع المبحوثين قد أجابوا بصراحة على أن هدفهم من خلال المشاكل في المجالس هو تلبية مطالبهم وتجسيد غاياتهم ومصالحهم، وفي نفس السياق أوضحت النسبة الكبيرة والتي تقدر بـ 67.92% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية أن مشاركتهم بالمجالس لا يسعون من خلالها إلى تلبية لأهداف التنظيم وتحقيق التنمية المحلية، وإنما هي تلبية لمطالبهم والسعي لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية والجماعية، وهذه حقيقة اكتشفناها كذلك حينما أجرينا مقابلاتنا مع بعض المبحوثين والذين في مجموعهم صرحوا لنا علانية ويتكلمون باسم الغائب، بأن المنتخبون لا يترشحون في المجالس لكي يحصلوا على راتب شهري، فأغلبهم موظفين لدى شركات ومؤسسات عمومية وخاصة، فالعمل في المجالس هو عبارة عن جهد مضاعف إلى الجهد المبذول في مؤسسات أخرى، فترشح بعض من لديهم ضمير مهني واجتماعي حي يسعون إلى خدمة وتنمية مجتمعاتهم، أما بعضهم الآخر فهم يشاركون في عمل المجالس لا لشيء إلا لتحقيق منفعتهم الخاصة، ومنفعة جماعاتهم القرابية وجهاتهم التي يقطنون بها أو معارفهم وأصحابهم، والبعض الآخر يشارك من أجل المشاركة لا غير فلا هو يحقق أهداف التنظيم، ولا هو يحقق أهدافه الخاصة وأهداف جماعته، وإنما يسعى إلى عرقلة وظيفة ومسيرة المجالس فقط.

وقد أشارت نسبة 47.89% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية أنهم يشاركون في المجالس من أجل تلبية الأهداف ولأجل تحقيق المنفعة العامة والتنمية المحلية. واعتلت نسبة 50% من مجموع المبحوثين المشكلين لمجالس المتواجد في مجال عمري بدوي بأنهم يسعون لخدمة أهداف المجالس وتحقيق التنمية، ففي هذه المجالس وبالضبط وحين قيامنا بجولاتنا العلمية على هذه البلديات وإجراء المقابلات مع الرؤساء والنواب وبعض الأعضاء فيلاحظ أنهم يصرحون بمعلومات أشبه بأن تكون مثالية ويوهموننا بأنهم عقلانيين ويتعاملون مع بعضهم البعض بكل ثقة وشفافية ورتابة، إلا أنه مع توسيع مجال مقابلاتنا مع الأطراف الأخرى للصراع والمناوئة لها ومع بعض رؤساء المصالح والكتاب العامون، يسردون معلومات منافية لما كان يقوله أولئك في أنها مجرد كلام ليس له أساس من الصحة وأنهم "يغطون الشمس بالغبيرال" على حد قول أحدهم، وقد أشارت نسبة 32.07% من مجموع المبحوثين المشكلين لمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية بأن مشاركتهم في المجالس تهدف بالأساس إلى خدمة أهدافها وتحقيق التنمية المحلية.

وفي نفس السياق تم طرح سؤال مؤداه: هل تسعى إلى فرض إرادتك داخل التنظيم؟. فقد أجاب 25,28% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المجتمعية بأنهم يفرضون أنفسهم طوعاً ودائماً داخل المجالس، منهم 51,02% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية. وأن نسبة 41,57% من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية قد صرحوا بأنهم أحياناً يفرضون سلطاتهم وأنفسهم بالمجالس وبأية وسيلة وطريقة، وأن 33,14% من مجموع المبحوثين من صرحوا بأنهم لا يفرضون إرادتهم وأنفسهم داخل التنظيم وهذا يعود لعدة أسباب ذكرناها سابقاً وسنذكر بعضها لاحقاً، (وللمزيد من المعطيات أنظر الجدول رقم 04 من ملاحق المذكرة).

يمتاز كل منتخب مشارك في المجالس بعدد معين من الحاجات المعتبرة عن تبعيته لمحيطه الاجتماعي الخارجي عن التنظيمي وتلبية الحاجات يعبر عنه بالوفرة، في حين أن عدم تلبيتها يتوافق مع مسالك عدائية تجاه العوائق الفعلية أو المفترضة التي تحول دون التلبية. فما بينت المعطيات الإحصائية الدالة والمؤشرة بصراحة، وما استنتجناه من خلال دراستنا لحالات الصراع بالمجالس أن الأفعال العدائية يترجمها الأعضاء المنتخبون بمختلف مناصبهم ومقاعدهم داخل المجالس في جملة من الإيذات قوامها إنكار الفاعلين أو المنتخبين الآخرين (سواء كانوا منضوين تحت جماعات حزبية سياسية، أو منتخبين لجماعات قبلية وعشائرية وعائلية، مشكلة في تنظيم غير ربحي في تنظيم المجالس والتنظيمات المحلية، أو ما تمثل في اللجان التنفيذية (الرئيس والنواب، أو شخص بعينه..). كقيمة

مماثلة لأننا إذا كان فرداً، أو للنحن إذا كانوا جماعة، كقيمة تستحق الاحترام وإثبات الذات في مقابل إغفال الآخر وبخاصة (الهيئة التنفيذية) التي لم تلتزم بصنع القرارات الصائبة بل الموجهة من قبلها إلى جهة معينة، وعدم تنفيذ هذه القرارات على أرض الواقع، إضافة إلى إقصائهم من الأفعال والأعمال والانشغالات الجديدة الواردة الرئيسة للمجالس حيث يتم اختزالهم إلى أصفار اجتماعية Zéro Social، وأكثر من هذا كثيراً ما تولد عنه الضرر المادي والمعنوي الناتج عن عدم إشباع العديد من الحاجات المادية والمعنوية، أفعالاً صراعية وعدائية منطلقة بالدرجة الأولى من الانفعالات والعواطف وسلوكات الكره والحقد الشديد تجاه الطرف الآخر، ترتكز هذه الأفعال في محاولة استبعاد الآخر عن حلبة النزاع، وهذا إما بخفضه إلى تابع، وهذا ما حدث في بلدية وادي مرة حينما استقال رئيس البلدية الطاعن في السن بفعل الضغوطات والمضايقات التي جاءت من قبل أعضائه، وخفضه من منصب رئيس إلى عضو تابع. وإما تحطيمه معنوياً، وحتى يصل بهم الأمر إلى تصفيته جسدياً وهذا ما نقرأه في وسائل الإعلام المكتوبة والصحف اليومية والأسبوعية.

- الجدول رقم 55: يبين آراء الباحثين حول امتيازات المنصب أو المقعد المتحصل عليها والسعي للوصول إلى السلطة.

المجموع.	لا.						نعم.						السعي للوصول إلى السلطة. المجتمع.
	مستواه وكفاءته لا تتطلب ذلك.		القواعد التنظيمية لا تسمح له بذلك		لأنه لا يريد المسؤولية.		لأنه يساعده المنصب على تحقيق مآربه.		من أجل توسيع مجال حريته.		من أجل الوصول إلى السلطة.		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
100	43	16,27	07	06,97	03	09,30	04	25,58	11	27,90	12	13,95	06
100	32	06,25	02	21,87	07	-	-	06,25	02	34,37	11	31,25	10
100	37	02,70	01	09,10	03	02,70	01	27,02	10	08,10	03	51,35	19
100	48	06,25	03	08,33	04	-	-	08,33	04	10,41	05	66,66	32
100	16	08,12	13	10,62	17	03,12	05	16,87	27	19,37	31	41,87	67
-	-	21,87		35		78,12		125					

- ملاحظة: تم تجميع الإجابات التي صرح بها كل رؤساء المجالس وبعض نوابهم، لأن السؤال لا يعينهم.

لقد تم بناء هذا الجدول والذي يبين امتيازات المنصب المتحصل عليه، وسعي الباحثين للوصول إلى السلطة، واقتصرنا على إجابات النواب والأعضاء، وتجميع إجابات رؤساء المجالس وبعض النواب بدعوى أن السؤال لا يخصهم، وبحكم حصولهم على السلطة، فمن خلال القراءة الأولية والإجمالية للجدول أعلاه والذي تم بناءه من شقين وتوزيع الباحثين الذين أجابوا بالإيجاب أي الباحثين الذين يهدفون للوصول إلى تحصيل مقعد ضمن اللجنة التنفيذية من أجل الوصول إلى السلطة، وتوسيع مجال حريتهم، ولأنه يساعدهم على تحقيق مآربهم، وبينت نسبتهم 78.12%، ونلاحظ أن الباحثين الذين أجابوا بنعم كانت مطروحة عليهم ثلاث بدائل وهي:

- أن 41.87% اختاروا البديل الأول، أي أن هؤلاء يبتغون من خلال مشاركتهم في المجالس إلى الحصول على المقعد ضمن اللجنة التنفيذية والوصول إلى تحقيق سلطة تكمن في الرئاسة أو نيابة لها (النيابة الأولى أو الثانية) منهم نسبة 66.66% من الباحثين

المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمري حضرى، وكلهم يعتقدون أن من وراء وصولهم للسلطة التي بها النفوذ والقوة والمكانة وذلك بغرض تحقيق أهدافهم الذاتية وأهداف جماعاتهم أو السيطرة من خلالها على الأطراف التي تعرقها في مسيرتها التنموية ومصالحها.

- أن 19.37% اختاروا البديل الثاني، أي أنهم يتبعون من وراء وصولهم للحصول على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية، إلى توسيع مجال حريتهم وتحركهم في المجالس، منهم 10.41% من المبحوثين المشكلين للمجالس الشعبية المتواجدة في مجال عمري حضرى.

- أن 16.87% منهم اختاروا البديل الثالث، الذي يربط الحصول على السلطة بتسهيل عملية تحقيق الأهداف والمآرب الشخصية والجماعية، منهم نسبة 08.33% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمري حضرى.

أما المبحوثين الذين أجابوا بالسلب، أي أنهم لا يسعون إلى تحقيق السلطة من خلال مساعيهم للحصول على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية، وهذا لأنهم لا يريدوا المسؤولية ويفضلون أن يكون أفراد تابعين ومرؤوسين، ولأن القواعد التنظيمية ونتائج الانتخابات لا تسمح لهم بالحصول على مقعد، ولأن مستواهم التعليمية ومستوى كفاءتهم لا تتطلب هذا الأمر، وقد بينت نسبة مجموعهم بـ 21.87% وقد تم طرح ثلاث بدائل ذكرناها ونوردها بإحصائياتها فيما يلي:

- أن نسبة 10.62% من مجموع المبحوثين والذين اختاروا البديل الثاني بأنهم لا يسعون بالمرّة إلى الحصول على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية، وهذا لأن القواعد التنظيمية للمجالس، وأن كذلك نتائج الانتخابات وحصول كل حزب سياسي على نسبة من الأصوات والمقاعد هي الفاصل في حصولهم على مقعد ضمن اللجنة أو الحصول على العضوية فقط، والظاهر أن 08.33% من مجموع المبحوثين المكونين للمجالس المتواجدة في مجال عمري حضرى قد اختاروا نفس البديل.

- أن نسبة 08.12% منهم اختاروا البديل الثالث، والذي يربط بين درجاتهم التعليمية ومستوياتهم وكفاءتهم التي تتطلب حصولهم على مقعد، علماً بأن رئاسة المجلس ونياباتها ليست محددة بشروط أو مستويات فغالباً ما نجد رؤساء ونواب بمستويات تعليمية متدنية، أو مستوى خبرة وكفاءة ضعيفة، تحصلوا عليها فقط بعدد الأصوات الموجهة للحزب السياسي، أو عدد المقاعد المتحصل عليها من خلال الأصوات، وقد عبّرت 06.25% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية كذلك بذلك.

- وأن نسبة 03.12% فقط من المبحوثين اختاروا البديل الأول، والذين يرون أنهم لا يريدون السلطة والمسؤولية لأن بها مشاغل وجهد مضاعف ومشاكل وصعوبات، ولم تظهر لنا أي نسبة بخصوص المبحوثين المتواجدين في مجالس متواجدة في مجالات عمرانية حضرية، إلا في نسبة تقدر بـ 09.30% بالنسبة للمبحوثين الذين لا يريدون المسؤولية وتجنّس صعاها والمشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، وهذا إن دل إنما يدل على أن أغلبية المبحوثين يسعون إلى المسؤولية وهذا ما بينته الإحصائيات أعلاه.

نلاحظ من هذه المعطيات الإحصائية أن مجموعة المستجوبين الذين أجابوا بالإيجاب والتي قدرت نسبتهم بـ 78.12% قد ربطوا حصولهم على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية في ابتغائهم للوصول إلى السلطة أولاً وأخيراً، ومن أجل توسيع مجال تحركهم وحريتهم، ولأنه يساعد هذا المقعد أو ذاك المنصب على تحقيق المآرب والأهداف والمصالح سواء كانت تنظيمية أو شخصية أو جماعية.

إن أفراد التنظيم أو الفاعلين لهم مواقفهم ونظرتهم إليه، فأصحاب المصالح المختلفة والمستفيدون من امتيازاته لهم مواقف تختلف عن مواقف وآراء المحرومين من هذه الامتيازات في التنظيم، وكما تختلف تفسيرات الواقع التنظيمي باختلاف المواقف فإن هذه المواقف تختلف باختلاف الرتب التنظيمية والمقاعد، فالرئيس ليس كالنائب وهما ليسوا كالعضو، وباختلاف المستويات التعليمية ومستويات الكفاءة، وكذا تختلف نسب التحصيل على الأصوات والمقاعد بالنسبة الأحزاب. فإذا كان التنظيم يعمل بنظام التنقيط أو عدد الأصوات، فالمنطق يقول بأن التعدادات يجب أن تتفاوت فقد يتحصل من هو صاحب مستوى تعليمي متدني وصاحب كفاءة وخبرة ضعيفة ولكنه يرأس مجلساً أو يتحصل على النيابة ولحد الآن سلوك عقلاني وتنظيمي وفق العقلية التنظيمية الرسمية،

لكن التنطع الحاصل لقبية الأعضاء من نتائج الانتخابات يحدث خلافات بينهم وبين رؤسائهم حول عدم أحقيتهم في ذلك بالرغم من حصولهم على السلطة بالأغلبية الساحقة، فنظراً لهم يرفضون هذا الواقع التنظيمي وواقع توزيع المقاعد والانتخاب عليها في تصرفات وانفعالات عاطفية لا تكون مرافقة بالتفكير، أو متلازمة مع القيمة، بالإضافة إلى أنه لا يمكن أن يلحق الأضرار بمصالح أصحابها، غير أنه وفي شتى الحالات يتصرف الفاعلون دون أن يكون لديهم قصد لبلوغه، إنهم يختارون الوسائل لا على أساس صلتها بالغايات أو القيم، وإنما باعتبارها تعتمد على تياراتهم العاطفية، فيثرون وينفعلون ويبدون شيئاً من الكراهية والعداوة بداية من تشكيل المجالس ومن هنا يتولد الصراع، وغالباً ما تظهر تصرفات تقليدية لا يرافقها تفكير عقلائي، غالباً ما يفقد قيمة يروجها، فالفاعلون هنا يوجهون ويقومون بأفعال وسلوكات صراعية وبلا أي تفكير خاص، بل إن كل ما يقومون به، إنما يشكل في أساليب أمليت عليهم من خارج بناء كل أفكار حزبية بائدة، أو تحريضات قبلية وعشائرية سائدة تدفعهم دفعاً لاستجابة أوتوماتيكية وآلية بفعل الصراع والمواجهة أو تحويل أهدافهم إلى واقع من خلال سعيهم الدائم والمستمر بكل الطرف وبشتى الوسائل القانونية وغير القانونية للوصول إلى السلطة.

السلطة قد لا تبنى على أفكار، حتى ولو أكد عكس ذلك، لأن السلطة ممارسة واقعية لا ينبغي من ورائها غير تحقيق ما يدعى مصلحة عامة (انظر تحليلاتنا لطبائع الصراع في الهيئات المنتخبة في فصل دراسة الحالة من هذه المذكرة) وطريق السلطة مغامرة كالبحث عن كنز لأن السلطة تحوّل أصحابها امتيازات مادية قبل أن تكون معنوية، هذه الامتيازات التي يمكن التوصل إليها عن طريق عادي أو يصعب تحقيقها عن طريق عادي، بينما عن طريق سلطة بداية من رئاسة مجلس ومروراً ببنابة وانتهاء برئاسة لجنة تعتبر الامتيازات أمراً بديهيّاً لا يناقش فيه وخاصة عندما ننظر للسلطة على أنها شرعية وتحقيق شرعية السلطة لا يكون إلا بصراع سلمي أو عن طريق الانتخابات المحلية أولاً، أو عن طريق انتخابات المجلس والتعيين ثانياً.

وحين نتساءل عن غاية هذا الصراع، يبدو الجواب فكرياً وواقعياً من أجل الوصول إلى السلطة، غير أنه من الأجدد القول بأنه صراع من أجل الحصول على امتيازات والتوسيع من مجال الحرية، حيث أن الامتيازات لا تكون إلا بواسطة السلطة وحيث أنه لا يمكن التصريح من قبل المبحوثين بأن الصراع من أجل الحصول على امتيازات، يقال بأنه من أجل الوصول إلى السلطة. وحيث أنه لا يمكن التصريح من قبل المبحوثين بأن الصراع من أجل الحصول على امتيازات، يقال بأنه من أجل الوصول إلى السلطة. ونحن لا نرى حزباً سياسياً في مجتمعاتنا يصرح أنه يعمل من أجل تحقيق امتيازات تخصه، ولا نرى جماعة قراية (قبلية وعشائرية، وعائلية) تصرح بأنها تعمل من أجل تحقيق الامتيازات لذاتها، بحيث نجدها تصرح وتؤكد على أنها تعمل من أجل خدمة الصالح العام، كذلك لا نرى جماعة تبحث عن السلطة تصرح بأنها تسعى للحصول على امتيازات، غير أن دراسة هؤلاء وواقعهم لا يمكن أن يؤكد لنا إلا هذا.

يتصرف الفاعلون في التنظيم بعقلانية معينة للوصول لأهدافهم ومصالحهم وتدعيم مكانتهم، وهذا لا بد أن يتضمن هذا السلوك المنافسة والصراع والتعاون بين الجماعات المختلفة (الحزبية، التنظيمية، القراية، المصالح) لتحقيق الأهداف المشتركة وتكون السلطة ميدانياً أو أحد ميادين الصراع لتحقيق هذه الأهداف وهذا ما أوضحته معطياتنا الإحصائية الميدانية التي قدرت بـ 41.82% وكذا ما أكدته تحليلاتنا السوسولوجية فيما قبل، وهنا نلمس فكرة رالف داهرنردروف لما ربط بين السلطة والصراع ويضيف ويربطها بالتفاوض وهو أحد الحلول الهامة لعملية الصراع لإحداث التوازن بين عناصر القوة، وهنا يكشف لنا الوجه الآخر للسلطة، وهو أنها لا تكون سبباً في الصراع فقط، وإنما تكون أيضاً سبباً في إثارة عملية التبادل للمصالح والامتيازات، بمعنى أن تكون سبباً في إثارة التعاون بين جماعة أو طرف من أطراف العملية الصراعية، بحيث يستخدم كل طرف مهاراته التفاوضية، وعناصر قوته لتحقيق استراتيجياته وتحويل المجلس أو جزء منه أو بعض الأعضاء إلى خدمة أهدافه، وهذا ما نلاحظه فعلاً أثناء بداية تشكيل المجالس وتنصيب الرئاسة التي حين تنصيبها تذهب إلى تعيين النواب إما حسب نتائج الانتخابات وإما على أساس التكتلات الحزبية التي

تشهدها أثناءه، فبعض الأفراد يدلي ويمنح بأصواته للحزب المتحصل على الرئاسة ويتحالف معه لكي يحصل على نيابة أو رئاسة لجنة، بحيث نفهم من هذا أن كل طرف يستخدم استراتيجيات تساومية وتفاوضية يتكيف من خلالها مع الوضع ويندمج مباشرة، والبعض الآخر يبني استراتيجيات هجومية على هذه الأطراف بدعوى عملها غير المشروع.

وبهذا نستنتج أن سلوك الأفراد داخل المجالس بالإضافة إلى انه سلوك اقتصادي فهو سلوك وفعل استراتيجي يقوم على تدعيم وتقوية مراكز القوة لاستعمالها في علاقتهم التفاوضية معها من اجل الدفاع عن المكاسب المتحصل عليها، أو السعي للحصول على مكاسب أخرى جديدة، كما أن الشكل البيروقراطي للمجالس القائم على أساس الانتخاب القانوني والتعيين لمناصب العمل والمقاعد ليس بإمكانه أن ينتج أفعال وسلوكات وفق مقتضيات الأهداف التنموية للمجالس، لأن القاعدة القانونية مهما كانت دقيقة وصارمة ليس بإمكانها أن تحدد السلوكات وتوجه الأفعال وفقها، بل بالعكس حسب ميشال كروزيه أن القاعدة القانونية لا تمنح للفاعل الاستقلالية فقط على التنظيم بل تمنح له القدرة على المناورة من أجل الدفاع عن مكاسب حصل عليها وسلطة المساومة من اجل الحصول امتيازات يرغب فيها أو يريدتها (أنظر في كل حالات الصراع في الهيئات المنتخبة في الفصل السابق).

- الجدول رقم 56: يبين رأي المبحوثين في المنصب أو المقعد المتحصل عليه والسعي لتحقيق الأهداف والطموحات الشخصية الذاتية والجماعية.

المجموع.	لا.								نعم.	المنصب وتحقيق الأهداف والمصالح.
	السعي للحصول على منصب يتضمن المكانة والنفوذ.		السعي للوصول إلى سلطة أعلى من التي يمتلكها.		السعي للوصول لمنصب لتحقيق الأهداف الخاصة والجماعية.					
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	تواجد الهيئة.
100	56	21,42	12	08,92	05	44,64	25	25	14	بدوي.
100	40	10	04	15	06	47,50	19	27,50	11	ريفني.
100	41	12,19	05	04,87	02	53,65	22	29,26	12	شبه حضري.
100	53	52,83	28	01,88	01	30,18	16	15,09	08	حضري.
100	190	25,80	49	07,36	14	43,15	82	23,68	45	المجموع.
		76,31		145						

في سؤال ضمن الاستمارة كان مضمونه: هل يساعدك المقعد أو المنصب الذي تحصلت عليه في تحقيق طموحاتك ؟ فكانت إجابة المبحوثين موزعة كما يلي:

- مجموع المبحوثين والذين أجابوا بالإيجاب، أي أن المنصب الذي يجوزونه يساعدهم في تحقيق طموحاتهم، وبينت نسبتهم بـ 23,68%.

- مجموع المبحوثين والذين أجابوا بالسلب، أي أن المنصب الحالي لهم لا يساعدهم البتة في تحقيق أهدافهم الشخصية والجماعية وبينت نسبتهم بـ 76.31%.

المنتخبون الذين أجابوا بالإيجاب كان أغلبهم من رؤساء المجالس وبعض النواب بحكم حيازتهم على مراكز السلطة والقوة والنفوذ والتي من يجوزها يتحصل على كل الامتيازات التي يتوفر عليها التنظيم، وكذا الفوائد المادية التي توفرها الموارد المادية المتواجدة في المجتمع المحلي، لأن السلطة تعتبر نموذجاً للقوة، وهي تعتمد على مجموعة من القواعد والمعتقدات التي تجعل هذه القوة شرعية في نظر كل من الرئيس والمرؤوسين.

لا يتحرك الفاعل الاجتماعي في المنظمات إلا من خلال دوافع هي: زيادة الأرباح والفوائد المادية، وهذا ما يدفع الأفراد والمسؤولين في السيطرة على السلطة والتثبيت بها، وهذا لأن المرتبة التي تشهد انبثاق السلطة تكمن في الموارد التي تقع خارج الإطار التنظيمي وفي المجتمع، وخاصة إذا علمنا أن من يتحصل على هذه السلطات يتحصل على جملة كبيرة من الامتيازات داخل التنظيم (الموقع في المجلس، المعلومات، الاتصالات، الأنظمة القانونية واستخدامها، آلية اتخاذ القرار، حق تقرير العقوبات، الجدارة...).

وهذا ما يدفعه إلى الإمساك بوحدة أو أكثر من الموارد الخارجية وخارج مناظ وإطار التنظيم والمجالس وهي (الامتيازات التنموية، الحق في التوظيف العمومي، توزيع السكنات الاجتماعية والريفية الدعم الفلاحي والرعوي...). ويمكننا هنا التمييز بين أسس السلطة ومصادرها على الشكل الآتي: إن أساس السلطة يتمثل بما يستخدم لممارسة النفوذ على الآخرين أما مضمون هذا النفوذ فهو مستند إليه وسائل التحكم، والوازع المادي والرمزي، أو التحكم في استخدام القصاص والتهديد والإحاطة والتحكم في المعلومات.

أما المبحوثين الذين أجابوا بالسلب والذين كان أغلبهم أعضاء بالمجالس فقط، لا يجوزون على السلطة إلا في سلطاتهم الرسمية (العضوية) التي خولها لهم قانون المجالس، وسلطاتهم الفعلية والذاتية، أي أنهم لا يتحصلون على سلطة شرعية وقانونية تنظيمية كالتالي هي بجوزة الرؤساء والنواب، فليس في امتيازاتهم إلا الحق في التشاور وإبداء الآراء والبدائل والاقتراحات، وقد بينت نسبتهم بـ 76.31% من مجموع المبحوثين المشكلين لكل المجالس باختلاف انتماءاتهم المحلية، أن المقاعد المتحصل عليها لا تساعدهم في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم التي تخص أهداف التنظيم وأهدافهم الخاصة ومصالح جماعاتهم الحزبية والقريبة، فهم يسعون جاهدين من أجل الوصول إلى السلطة لتحقيق مصالحهم الخاصة والجماعية، أو سعيهم للحصول على سلطة أعلى من التي يجوزونها (العضوية)، والسعي للوصول إلى منصب يتطلب القوة والمكانة، وهذه البدائل المطروحة للاختيار نوردها فيما يلي بنسبها:

أن 43.15% يسعون للوصول إلى منصب بغرض تحقيق أهدافهم التنظيمية والشخصية والقريبة وقد بينت نسبة 30.18% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في كل مجالات عمرانية حضرية، ونسبة 44.64% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية من صرحوا بأن مناصب لا تسمح لهم بقضاء مصالحهم، بل يسعون بشتى الطرق والوسائل إلى الوصول إلى السلطة (وهذا ما نعالجه بشيء من التفصيل التحليلات اللاحقة).

أن 25.80% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية قد رأوا بأن المناصب المتحصل عليها، لا تفي بأغراضهم واحتياجاتهم وإنما هم يسعون إلى الحصول على منصب قد يكون رئاسة أو نيابة يتضمن القوة والمكانة والنفوذ والحرية. أظهرت عينة من مجموع المبحوثين نفس الرأي واختاروا هذا البديل الثالث وقدرت نسبتهم الكبيرة بـ 52.83% وهذا دليل كما عرفنا سابقاً على أن السلطات في المجالس أوتوقراطية وتسلطية، وأن مناصبهم لا تحقق أهدافهم، وإنما هم يبادرون للوصول إلى هذه السلطة سواء بتحييدها من المقعد أو المنصب، ويكون ذلك بالطرق القانونية وغير القانونية، وتنصيب أنفسهم بها لما تتمتع به من مكانة وقوة ونفوذ.

أن 07.36% من مجموع المبحوثين قد اختاروا البديل الثاني والذي يدل على أن المبحوثين ليسوا راضين بمناصبهم، فهم يسعون للحصول على سلطة أعلى من التي يمتلكونها، ونريد أن نوضح أن هذا البديل قام بعض المبحوثين أنفسهم بإضافته كبديل ثالث بالإضافة إلى البدائل المقترحة عليهم.

لقد عالج ميشال كروزيه في كتابه الفاعل والنسق⁽¹⁾، وحلل وظائف التنظيمات الداخلية وأسباب تعثرها، واهتم بدراسة العلاقات ومواقف الفاعلين وعلاقات السلطة ومختلف العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع، وهي سلوكيات تعبر عن توجهات

(1) -M. Crozir, l'acteur et le système, op, cit.

الفاعلين وعن مواقفهم المسبقة، إلا أن لكل فاعل فرضياته التي ينطلق منها، ويتصرف الفاعلون في النسق بعقلانية معينة للوصول إلى استراتيجياتهم وأهدافهم ومصالحهم وتدعيم مكاناتهم، وهنا لا بد أن يضمن ها السلوك إما التعاون وإما التصارع والتنازع بين المجموعات والفئات المختلفة لتحقيق الهداف المشتركة، وتكون السلطة هنا ميدانا أو أحد ميادين الصراع لتحقيق هذه الأهداف، لذلك فإن قوة علاقات السلطة تتركز على المنافع والمصالح الخاصة التي يستهدفها الفاعلون في حياتهم العملية.

وقد درس كروزيه في كتابه الظاهرة البروقراطية توزيع السلطة الواقعية في الاحتكار الصناعي وتبين له أنه: ⁽⁴⁾

- لا يتوافق التوزيع الحقيقي للسلطة مع التوزيع النظري الذي يقدمه التنظيم.
- تتواجد مختلف المجموعات والفئات المهنية في صراع من اجل البقاء أو المزيد من السلطة.
- الوسيلة الأساسية للحصول على السلطة في التنظيم هي مراقبة منطقة الارتياح.
- كل فئة تحاول التأثير بمنطقة ارتياحها على الآخرين، ومنعهم من مراقبة هذه الارتياحات.
- وقد أبرز العامل الأساسي للارتياح والشك هو عطب الآلة، ولهذا كانت سلطة مصلحة الصيانة واسعة أمام الإدارة وكان صراعا دائما وحياء، مما يجعله يستنتج أن البيروقراطية ليست من طبيعة ثقافية بل من طبيعة بنائية.

وإذا جعلنا إسقاط الاستنتاجات التي طرحها كروزيه على واقعنا الميداني التنظيمي للمجالس لوجدنا الشيء مثله، وهو أن الرؤساء وأصحاب السلطة يتمسكون بسلطاتهم التي فوضهم إياها التنظيم، فهم بواسطتها يحققون أهدافهم ومصالحهم ويسعون بكل الطرق والوسائل من أجل البقاء فيها والاستمرار، وفي الطرف المقابل نجد الأعضاء الذين يحاولون من خلال بناء استراتيجيات هجومية فردية وجماعية تعاونية مع جماعة الانتماء، وتكون ذات نزعة تصارعية وتنازعية، من أجل المزيد من السلطات التنظيمية والقانونية، بالإضافة إلى سلطاتهم غير الرسمية والفعلية والتي يستخدمونها كمناطق للارتياح والشك وهي الحق في التصويت على المداولة، ففي كثير من الأحيان وجدنا أثناء ملاحظتنا ومقابلاتنا الميدانية أن جماعة الأعضاء وباختلاف انتماءاتهم السياسية والقريبية يشكلون جماعة رسمية وغير رسمية أثناء المداولات يضغطون بأصواتهم على رئاسة المجلس واستخدامها كأساليب للتفاوض والمساومة معها للضغط عليها في علاقات زبونية صريحة، ففي حالة ما إذا حققت مطالبهم لا يسدون بأصواتهم ولا يحضرون المداولات وبالتالي تجرد المداولة إلى حين تحقيق مطالبهم سواء في الحياة على السلطة أو الحياة على الامتيازات.

إن السلطة داخل التنظيمات أوجدت من أجل أن يجعل السلوكات الفردية مطابقة للأهداف التي وضعها المنظمون لهذه التنظيمات، لكن هؤلاء الرؤساء الذين يمارسون هذه السلطة داخل المجالس يمكن أن تكون أهدافهم نفسها غير مطابقة لأهداف المجالس، معنى هذا أن السلطة نفسها ليست خاضعة بصورة آلية للمقتضيات الرسمية للتنظيم، بل أن الذي يحكم سلوكاتهم وأفعالهم داخل التنظيمات حسب النظرية السوسولوجية الحديثة هي استراتيجياتهم وأهدافهم الشخصية والخاصة، وليست الأهداف الرسمية والمفترضة، ومعنى هذا أن نسق السلطة لا يعمل على تطبيق أهداف المجالس والتنمية، لأن هذه الأهداف ليس لها وجود ملموس إلا من خلال التعليمات والقرارات التي يعطيها أو يصدرها الرؤساء، لكن هذه التعليمات تحكمها في واقع الأمر الأهداف النابعة من الاستراتيجيات الشخصية لهؤلاء الرؤساء ونوابهم وبعض الأعضاء، ويمكننا تمثيل هذه المجالس وكأنها مؤسسات ومقاولات بناء خاصة يديرها أشخاص وهذه حقيقة واقعة، وهذا ما شاهدناه ميدانياً، في أن كثيرا من المنتخبين هم أنفسهم مدراء لمقاولات أشغال عمومية وبناء، يترشحون قصداً بالمجالس من أجل توجيه المشاريع التنموية والاستثمارات لصالحهم، وقد لاحظنا أثناء مقابلاتنا الميدانية مع رؤساء المجالس، أن هؤلاء من خلال حديثهم تبين وكأنهم أصحاب سلطات تنظيمية فقط وينصبون أنفسهم على رأس

⁽⁴⁾ - عبد القادر خربيش، التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه، مرجع سبق ذكره، ص 245.

المجالس وكأنهم المالكين لها. وهذا ما يدعوهم للتسلط والسيطرة والهيمنة على المرؤوسين، وهذا ما بينته إجابات المبحوثين في أنهم لا يعرف رؤساء المجالس الدور المنوط بهم أصلاً. ويتحدث كروزيه على لسان حالهم في مقابلة أجريت معه، وطرح عليه سؤال مؤداه: (2)

- هل الاهتمام الرئيسي للأشخاص المنظمين قد يكون السلطة أم المحافظة على الاستقلالية؟ فأجاب بالقول: " يبدو لي هذا السؤال مصطنعاً !! . المشكلة التي تفرض نفسها على الفرد كيف سأتمكن من تأكيد نفسي؟. فكيف أوجد لكي أتدخل كفاعل في عملي؟. يجب أن أؤكد نفسي؟. أن اعمل مع الآخرين وان أتعاون، هذا التعاون يؤدي بالضرورة إلى تدخل لعبة السلطة فالسلطة تشارك في كافة العلاقات البشرية، تماماً في العمل كما في المدرسة أو العائلة، فإن مجرد السؤال عن جدوى فعلك والتنظيم مع أشخاص آخرين سيؤدي إلى تدخل مسألة السلطة، وهذا لا يعني أن تكون السلطة هي الواقع الإنساني الوحيد أو الرئيس، فقد يضعه أشخاص سيفقدون علاقات السلطة، هذه يأخذون الوسيلة على أنها الهدف والسؤال ليس في نكران وجود السلطة في العلاقات البشرية بل في معرفة كيفية إدارتها".

- الجدول رقم 56: يبين أساليب تحقيق المناصب، وطرق الوصول إلى السلطة داخل تنظيم المجالس.

المجموع.	حسب الوضع		بطريقة التوائية		بطريقة الانتخاب		بطرق شرعية وقانونية.		أساليب الوصول إلى السلطة.	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
100	45	06,66	03	04,44	02	40	18	48,89	22	تواجد الهيئة.
100	31	09,67	03	03,22	01	25,80	08	61,30	19	بدوي.
100	36	25	09	33,33	12	25	09	16,66	06	رئفي.
100	50	02	01	02	01	48	23	50	25	شبه حضري.
100	162	09,87	16	09,87	16	35,80	58	44,45	72	حضري.
100										المجموع.

- ملاحظة: تم التخلي عن كل الإجابات التي صرح بها رؤساء المجالس وبعض النواب البالغ عددهم ثمانية وعشرون مبحوث.

كما يتبين لنا من هذا الجدول، أنه تم طرح للمبحوثين أربعة بدائل للاختيار من بينها، وكان السؤال يدور حول كيفية تحقيق الغاية بالرفع من الدرجة لمناصب وسلطات عليا؟. ونذكر هنا أنه تم التخلي عن إجابات رؤساء المجالس وبعض النواب والبالغ عددهم 24 مبحوث. وما عداً هذا نجد مجموع المبحوثين الذين يشكلون أعضاء وبعض النواب ورؤساء المجالس، والذين اختاروا الإجابة على البدائل، التي بينتها الإحصائيات والتحليلات فيما يلي:

- أن 44.45% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية اختاروا البديل الأول، والقاضي بأنهم يحاولون الوصول إلى السلطة بالطرق الشرعية والأساليب القانونية، أي من خلال الانتخاب أو التعيين الذي يصدر عن الرؤساء. وقد بينت نسبة 50% من مجموع المبحوثين المكونين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية أنهم يحاولون أيضاً الوصول إلى السلطة بالطرق الشرعية والقانونية.

- أن 35.80% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية اختاروا البديل الثاني، والقاضي بأنهم يصلون أو وصلوا إلى السلطة عن طريق الانتخاب، أي أنهم تحصلوا على المقاعد التي هم بها عن طريق نتائج الانتخابات المحلية، أما عن سعيهم

(2) - فيليب كابان وجون فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع (من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام ونوازع وتيارات)، ترجمة حسن أياس، سوريا، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 232.

للوصول إلى السلطة أثناء تشكيل وتعيين الرئاسة ولجانها ونوابها، فإنهم يرون أنها تكون بطرق سليمة وقانونية عن طريق الانتخابات. ورأى نفس الرأي مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية بحيث قدرت نسبتهم بـ 48%.

- أن 09.87% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية اختاروا البديل الثالث، وهؤلاء يعتقدون أن وصولهم أو سعيهم للوصول إلى السلطة كان ويكون بطرق التوائية وبحسابات عقلانية غير قانونية، بحيث يستخدمون كل الطرق والوسائل والاستراتيجيات التنظيمية وغير التنظيمية من أجل وصولهم إلى السلطة، وقد عبر عن هذا 02% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية وحضرية، و 04.44% من مجموع المبحوثين المكونين للمجالس المتواجدة في المجالات العمرانية بدوية. وكذلك نسبة معبّرة تقدر بـ 33.33% من مجموع المبحوثين المكونين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية، وهذا يكون حسب طبيعة الوظيفة المهنية والتنظيمية لكل مجال، وكذلك حسب البيئة التنظيمية التي تكون في غالب الأمر متخلخلة وفيها خلل وظيفي أو تكون حسب سلوكيات وأفعال الأفراد العدائية، وعقلياتهم وتصوراتهم من خلال مشاركتهم في المجالس وأهدافهم، وبهذا يُفهم أن سلوك الأفراد ليس إجابة آلية للوظيفة المهنية والتنظيمية التي يعيشها هؤلاء الأفراد داخل المجالس فقط، وإنما هو فعل واعٍ نابع من اختيارات هؤلاء، وأنه هو للإجابة التي يختارها ويقترحها هؤلاء للوضعية أو الإشكالية المطروحة عليهم، لذلك نجد سبيلهم إلى هذا لا يكون وفق الشروط الموضوعية، ولا وفق الطرق الشرعية ولا القانونية ولا بطريقة الانتخاب السليم، وإنما بطرق تحايلية والتوائية يستخدمون فيها شتى الطرق والوسائل من أجل وصولهم للسلطة.

- وأن 09.87% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المجتمعية اختاروا البديل الرابع، ورأوا بأن كيفية حصولهم على مقاعد وسلطات عليا يكون حسب الظروف والأوضاع التنظيمية وحسب الأوضاع المتغيرة في المجالس، قد تكون استقالة أو إقالة، أو وفاة شخص من السلطة، أو توقيفه وتنحيته من منصبه لخروقات قانونية ارتكبتها، أو قد تكون في بعض القضايا كسحب الثقة من الرئيس أو بعض نوابه من قبل تكتل الأفراد داخل المجلس من أجل تهيئته عن منصبه أو شيء من هذا القبيل وهنا تظهر أطماع البعض في وصولهم إلى السلطة عبر هذه المنافذ، فتجدد بنا الإشارة هنا إلى أن حتى وإن تمت استقالة أو وفاة شخص في السلطة يتقلد منصبه العضو في المرتبة الثانية من نفس التشكيلة الحزبية.

إن ما نستطيع أن نستخلصه من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، ومن خلال المشاهدات والتصريحات التي جمعناها أثناء مقابلة بعض المبحوثين، أن إجابات المبحوثين كانت وظيفية، وفيها بعض من الشك والارتباك وهذا لتناقض إجابات المبحوثين المقابلين أثناء المقابلات الميدانية، مع إجاباتهم على أسئلة الاستبيان، فقد تبين أن 44.45% من مجموعهم صرحوا بأنهم يتحصلون على السلطة والمناصب بالطرق القانونية، وأن 35.80% منهم تحصلوا على مناصبهم ويسعون لتحصيلها بطرق انتخابية، ونحن هنا لا نكذب إجاباتهم، وإنما كانت إجاباتهم أثناء مقابلاتهم تصرح بأنهم يسعون إلى تحصيل المناصب العليا والسلطات بطرق التوائية وحسب الوضع والحالة كاستقالة وسحب الثقة، وهذا ما دعانا إلى إدراج هذين البديلين للإجابة عليها، وعلى أية حال فإننا نحلل وفق تصريحات المبحوثين وتأتي الجداول اللاحقة لتوضح لنا حقيقة حديثنا.

لقد نظرت المقابلة البيروقراطية للمؤسسة على أنها مجرد مؤسسة تحكمها القواعد القانونية الرسمية، فماكس فيبر لم يتكلم أبداً على مؤسسة، وإنما تكلم عن مجال تنظيمي مهيكّل ومنظم بشكل قانوني ورسمي، من أجل ممارسة الفعل الاجتماعي العقلاني فهذا الأخير هو الميزة الأساسية للرأسمالية، أما التنظيم البيروقراطي فهو الشكل التنظيمي الذي يناسب المجتمع الصناعي الحديث إن السلوك العقلاني عند ماكس فيبر يحكمه الواجب القانوني، وليس الواجب التقليدي، فمقتضى القاعدة القانونية على العامل أن يلتزم بواجباته، وإلا سيتم إرغامه على ذلك باسم القانون، وبذلك تصبح القاعدة القانونية هي التي تضبط علاقات التبادل بين الأطراف المتعاقدة والمتفاعلة، وهي التي تضمن كذلك استمرار هذه العلاقة التعاقدية واستمرارية المجال التنظيمي.

فالمؤسسة بهذا المعنى عند ماكس فيبر ليست حشداً لمجموعة من الأفراد، تحدد سلوكياتهم وأفعالهم سماتهم الشخصية كما تقول بهذا المدرسة السيكلوجية، ولا تشكل إطار السلوكيات تحدها وتحكمها العلاقة التفاعلية، بل هي مجرد إطار تنظيمي عقلائي للفعل والعمل.⁽¹⁾

أما ميشال كروزيه في تصوره الجديد لعلاقة الفرد بالتنظيم كانت له نظرة توفيقية، فالسلوكيات الاجتماعية لا يرجعها إلى السمات الشخصية الفردية كلياً، ولا إلى الحتمية التنظيمية، كما كان الحال في النظرية الكلاسيكية في التنظيم سواء عند تايلور أو فيبر، بل أن السلوكيات هي وليدة لعبة Jeu بين الطرفين في التنظيم بواسطة الضوابط الرسمية التي يحاول أن يُنظّم بها سلوكيات الأفراد تخلق عوائق أمام الفاعل، وهذا الأخير أمام هذه العوائق يضع أو يختار الإستراتيجية المناسبة التي تختلف من شخص لآخر حسب الكفاءة المعرفية من جهة، والظروف التنظيمية التي يعيشها من جهة أخرى، وعلى العموم إن مقارنة كروزيه في تفسير العلاقة بين الفرد والمنظمة تقوم على المسلمات التالية:⁽¹⁾

- المسلمة الأولى: أن الأفراد لا يقبلون أبداً أن يعاملوا كوسائل في خدمة الأهداف التي يضعها المسيرون للمنظمة، هذا يعني أن لكل منهم أهدافه الخاصة، ولا يعني بالضرورة أن هذه الأهداف الخاصة متناقضة أو متعارضة مع أهداف المنظمة، كما أن هذه المسلمة حسب بيرنو Phillip Bernoux تؤدي بنا للتأكد بأن المنظمة مهما كان نخطها التنظيمي مشكلاً بطريقة، يريد أن يجعل سلوكيات العمال خاضعة وتابعة كلياً له، تبقى هذه العقلنة نسبية وغير مطلقة، وهذا ما يقودنا إلى المسلمة الثانية.

- المسلمة الثانية: أن هذه الحرية التي يتمتع بها الفاعل داخل المنظمة، تمنح له درجة من الاستقلالية عن التنظيم، وتعطيه القدرة على الاختيار على الأقل بأن يساهم ويشارك، وحتى ولو كان مفروض عليه أن يشارك، فهذه الاستقلالية تمكنه من تحديد مستوى المشاركة، فالمنظمة تسعى دائماً للحد من درجة هذه الاستقلالية، والعامل يسعى بكل قدراته بأن يعظّم من هذه الاستقلالية، أو على الأقل بأن يحافظ عليها.

- المسلمة الثالثة: ترى بأن الإستراتيجية التي يختارها الفاعلون سواء في علاقتهم ببعضهم البعض أو في علاقتهم بالمنظمة فهي دائماً تتمتع بالعقلانية، لكنها عقلنة نسبية لأنها أمام الاستراتيجيات المضادة، وكذا عوائق المحيط المتعددة، ولا يمكن لأي فاعل مهما كان مستواه المعرفي كبيراً أن يجد الوقت والوسائل التي تمكنه من الوصول إلى الحل العقلائي أو الأمثل من أجل تحقيق أهدافه لكي يصل إلى الحل المفترض، أو الحل الأقل سواء بالنسبة إليه، في ظل العوائق والإمكانيات التي يحتكم إليها.

إننا أردنا قصداً طرح مسلمات ميشال كروزيه لأنها تلخص لنا الحديث في تحليلنا الجدول بحيث أن هذه المسلمات وكأنها تتحدث بلسان حالنا، بحيث أنها تلخص الواقع التنظيمي بمجالسنا كذلك.

(1) - محمد المهدي بن عيسى ، ثقافة المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 205.

(2) - محمد المهدي بن عيسى ، علم الاجتماع التنظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 214 . 216

- **الجدول رقم 57:** يبين آراء الباحثين بخصوص آليات اتخاذ القرار، واتخاذهم للاستراتيجيات الهجومية من أجل تحييد الطرف المتصارع معه أو غير المرغوب فيه.

الجموع.	لا.								صنع القرار واتخاذ الاستراتيجيات المضادة.		
	يرى بأنه يستأهل الحصول على سلطة في الهيئة التنفيذية.		التحالف مع الأعضاء من أجل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.		محاولة إزاحة المنتخبين غير الفعالين لعدم أحقيتهم.		نعم.				
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	تواجد الهيئة.	
100	56	08,92	05	28,57	16	37,50	21	25	14	بدوي.	
100	40	-	-	02,50	01	67,50	27	30	12	ريفني.	
100	41	04,87	02	58,53	24	07,31	03	29,26	12	شبه حضري.	
100	53	03,77	02	71,68	38	07,54	04	16,98	09	حضري.	
100	190	04,75	09	41,57	79	28,95	59	24,73	47	الجموع.	
				77,36		147					

كما يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه والذي تم وضعه لمعرفة آراء الباحثين حول آليات اتخاذ القرارات وربط ذلك إذا لم تكن كذلك في اتخاذ القرار الصائب من قبل رئاسة المجلس والإجراءات المتبعة والاستراتيجيات المتبناة من قبل الجماعات والأفراد من أجل إزاحة المنتخبين غير الفعالين لعدم أحقيتهم، والتحالف مع الأعضاء الذين يحملون نفس القناعات ونفس الأهداف والمصالح من أجل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، في افتراض أن من يرأس المجلس ليس مناسباً لتقلد هذا المنصب لتمييزه بمجموعة من الصفات الرذيلة والمنحطة، أو أنهم يرون أن هم بأنفسهم يستأهلون الحصول على هذا المنصب أو تلك السلطة التنفيذية.

وقد تباينت تصريحات الباحثين بين موافق ومعارض، أي هناك من أجابوا بالإيجاب على أن اتخاذ القرار من قبل اللجنة التنفيذية وبداياته وتبعاته يكون على أكمل وجه ومشرف، وقد بينت نسبتهم بـ 24.33% أما الذين صرحوا بغير ذلك أي برفضهم للجان التنفيذية وقراراتها فقدرت نسبتهم بـ 77.36%، ويبدو لنا من خلال القراءة الإحصائية العامة لمعطيات الجدول أن أغلب الباحثين كما بينا في العناصر والجدول السابقة أنهم يرفضون رفضاً قاطعاً طبائع صنع القرار بمجالسهم نظراً للسيطرة والهيمنة الموجهة عليهم. ولولا كنا همشنا جملة الباحثين الذين أجابوا بالإيجاب وهم في عمومهم رؤساء ونواب يشكلون لهذه اللجان التنفيذية، لكانت كل الإجابات منادية بعدم الموافقة، وعدم الاتفاق والاختلاف مع اللجان التنفيذية ولكانت كل الإجابات منادية بعدم الموافقة، وعدم الاتفاق والاختلاف مع اللجان التنفيذية في سلطاتها وقراراتها وكل شيء ولمزيد من التوضيح نرى:

- أن 16.88% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية، و29.29% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس الشعبية المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية، و30% من مجموع المبحوثين المكونين للمجالس الشعبية المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية، وكذلك 25% من مجموع المبحوثين المكونين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، قد رأوا كلهم بأن أصحاب القرار (اللجنة التنفيذية) يقررون وينفذون على أكمل وجه.

أما المبحوثين الذين صرحوا بالسلب كانت مطروحة عليهم ثلاثة بدائل نُسردها بتحليلاتها فيما يلي:

- أن 41.57% من مجموع المبحوثين يرون بأن اتخاذ القرار في مجالسهم يكون على أنقص وجه، وبالتالي فهم يتحالفون مع الأعضاء من نفس القناعات والأهداف والمصالح من أجل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ويكون هذا بشتى الطرق والخطط والاستراتيجيات الهجومية التي يتخذها الأفراد، وكنا قد طرحنا مثل هذه المظاهر في فصل دراسة الحالة، فأثناء حللنا طبائع الصراع ومضامينه في كل مجلس على حدة، وفي هذا السياق وبنفس التصريح بينت النسبة 71.68% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس الشعبية المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية، وتأتي تبعاً نسبة معبّرة من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المحلية المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية شبه حضرية قدرت نسبتهم بـ 58.53%.

- أن 28.95% من مجموع المبحوثين بتعدد انتماءاتهم المحلية والذين اختاروا البديل الأول، قد رفضوا لجانهم التنفيذية والقرارات الصادرة من قبلها والتي كانت تعسفية، فهم يحاولون إزاحة الرؤساء والنواب لعدم صلاحيتهم وعدم أحقيتهم في ترأسهم وتمليكهم زمام الرئاسة والسلطة. وفي نفس الصدد بين نفس الرأي في خرجة لا مثيل لها بالنسبة للأعضاء المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية قدرت نسبتهم بـ 67.50%، ونسبة 37.50% بالنسبة لمجموع الأعضاء المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، وهذا يكون على حد علمنا حسب طبيعة المجلس في حد ذاته. أما مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية قد رأوا نفس الرأي وقدرت نسبتهم بـ 07.54% فقط.

- وبينت نسبة 04.75% من مجموع المبحوثين بتعدد انتماءاتهم المجتمعية (البدوية، الريفية، شبه الحضرية والحضرية) أنهم قد رأوا واعتقدوا بأنهم يستأهلون الحصول على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية، وأنه يحقق لهم ذلك لما يمتازون به من مستويات تعليمية عليا، ومدة الخبرة المهنية والفنية في المجال، وهذا ما بدا لنا جلياً حينما ربطنا إجابات هؤلاء المبحوثين بمستوياتهم التعليمية والتكوينية ودرجة الخبرة في المجالس والمؤسسات الأخرى، حتى إننا ربطنا هذا مع أعمارهم فوجدناها تقارب الفئة العمرية الكبير السن.

- وقد بينت النسبة 03.77% فقط من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية، ونسبة 08.92% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية أنهم ابدوا نفس الرأي.

إن ما نستطيع أن نستخلصه من المعطيات الإحصائية الواردة بالجدول، والمقارنة البسيطة بينها أن هناك فئتين أو جماعتين جماعة مهيمنة وهي الحائزة على السلطة تريد مراقبة الفعل الجماعي من أجل مصالحها فقط. وجماعة مهيمنة وهي الحائزة على العضوية فقط، تريد الدفاع عن مصالحها أو المطالبة بحقوقها ضد هذا التعسف الجاري من قبل الجماعة المسيطرة. وتسعى للتخفيف من العوائق التي تفرضها البيئة التنظيمية وكيفية بناء السلطة بعد تقنينها، وتكون بذلك إما احتجاجية، غير موافقة على الوضعية التنظيمية فتسعى إلى الوصول إلى السلطة التي تحوز على الامتيازات والقوة والنفوذ من أجل تحقيق مصالحها الشخصية ومصالح جماعتها القرابية، وهذا ما أكدته نسبتنا الإحصائية التي قدرت في هذا الصدد بـ 77.36%.

فميشال كروزيه في كتابه الظاهرة البيروقراطية⁽¹⁾ ركز كعادته على المعطيات الميدانية لتفسير الظواهر البيروقراطية المختلفة وفي هذه الدراسة حاول أن يحلل مواقف العمال ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية للتنظيم، ويربط هذه المواقف بالدفاع عن مصالحهم، وفي

(1)- M Crozir. Le phénomène bureaucratique , op cit .

هذا لاحظ التهميش الذي عاناه العمال واللامبالاة وعدم الدفاع عن مصالحهم، مما أدى إلى غموض مواقفهم وأثر ذلك في عمليات التعاون وعمليات التفاعل المتبادلة من أجل المحافظة على التوازن المبرمج، إلا من حيث وقوف هؤلاء العمال في صف واحد ضد الإدارة. فالعلاقة هنا والتعاون أخذ شكلاً دفاعياً ضد التنظيم الرسمي وهجومياً، مما أثر على فعاليتها. وهذا ما نلاحظه في ميدان دراستنا في أن المنتخبين وخاصة منهم الأعضاء نظراً للبيئة التنظيمية المتعقبة وعلاقات السلطة المتسلطة فهم يقيمون تحالفات مع بعضهم البعض ضد الرئاسة وهيئاتها التنفيذية من أجل تقييدها عن سلطتها، وسعيها منها للوصول إلى هاته السلطات من أجل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا ما ظهر جلياً في مجلس بلدية الأغواط، حينما كونت جماعة مكونة من نائبين وأعضاء لهذا المجلس، والوقوف في صف واحد ضد رئيس المجلس وتوجيه عدة اتهامات له في بيان صادر عنها، وأصبحت لا تحضر المداورات لاستخدامها كوسيلة ضغط على الرئيس وأمست تعرقلة برامجها البالية على حد قولهم، وقد حدثت صراعات شديدة بين طرفي الصراع (بين الرئيس ومعاونيه وبين باقي الأعضاء) كادت أن تؤدي إلى انسداد المجلس في طرفي صراع بين الرئيس ومعاونيه، وبين باقي الأعضاء الواقفين نداءً له وجماعته، بتعدد انتماءاتهم الحزبية وقناعاتهم وأهدافهم المصلحية (أنظر دراسة الحالة الصراع في مجلس بلدية الأغواط في فصل دراسة الحالة السابق)، وهذا ما ظهر كذلك في مجلس بلدية بريدة، فحين ترسيم وتعيين رئيس المجلس الذي حصل على الأغلبية الساحقة في الانتخابات المحلية، ظهرت صراعات في غاية الحدة بين باقي أعضاء المجلس وحتى امتدت هذه الصراعات إلى خارج المجلس، بحيث وقف الأعضاء والمواطنون الذين كانوا كلهم من قبيلة "الحمازة" ضد هذا الرئيس الذي كان غريباً عنهم أصله من ولاية البيض، أدت هذه الحادثة إلى انسداد المجلس وهذا من جراء الصراع الذي تولد في تحالف الأعضاء ضد الرئاسة والمطالبة بإزاحتها عن السلطة وتعيين النيابة الأولى مكانها، وأخذ هذا الصراع منحى عصبية قبلية داخل المجلس (أنظر دراسة حالة الصراع في مجلس بلدية بريدة في فصل دراسة الحالة).

– الجدول رقم 59: يبين ما إذا كان المنتخبون يقيمون تعاونات وتحالفات ضد أطراف الصراع الأخرى.

الجموع.	نعم.										التعاون والتحالف مع الأعضاء ضد الأطراف الأخرى. تواجد الهيئة.	
	مع المنتخبين من نفس المنظور والعقلية والأهداف.		مع الأعضاء من نفس الانتماء الحزبي.		مع الأعضاء من نفس الانتماء إلى الجماعة القرابية.		مع الأعضاء بتعدد واختلاف انتماءاتهم.		لا.			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
بدوي.	06	10,71	-	-	45	80,35	05	08,92	-	-	56	100
ريفية.	03	07,50	02	05	27	67,50	03	07,50	05	12,50	40	100
شبه حضري.	22	53,65	03	07,31	09	21,95	05	12,19	02	04,87	41	100
حضري.	37	69,81	04	07,54	08	15,09	01	01,88	03	05,66	53	100
الجموع.	68	35,80	09	04,73	89	46,85	14	07,36	10	05,26	190	100
						94,73				-		

يتبين لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول الذي تم بناء لمعرفة ما إذا كان المنتخبون يقيمون تعاونات وتحالفات ضد الأطراف الأخرى من الصراع، فمن الملاحظ أن المبحوثين توزعوا في إجاباتهم، فجلهم قد أجابوا بالإيجاب عن السؤال، أما الباقي منهم فقد أجاب بالسلب أي أنه لا يقيم تحالفات. تشير نسبة كبيرة من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم الجالية تقدر بـ 94.73% إلى أنهم يبنون وينسجون تعاونات وتحالفات مع باقي أعضاء المجالس من نفس المنظور والعقلية لتحقيق الأهداف

والمصالح، أو مع الأعضاء من نفس الانتماء الحزبي، أو مع الأعضاء من نفس الانتماء إلى الجماعة القرابية، أو مع الأعضاء بتعدد واختلاف انتماءاتهم. وهذه كلها بدائل تم طرحها على المبحوثين لاختيار واحدة منها، وتركنا بديلاً آخر مفتوحاً لاقتراحاتهم ولإضافات منهم، فكانت إجابة المبحوثين موزعة على هذه البدائل كما يلي:

- أن 46.85% من مجموع المبحوثين المشكلين لكل المجالس باختلاف تواجدها في المجالات العمرانية، اختاروا البديل الثالث وهؤلاء يعتقدون أن المنتخبين يقيمون تعاونات وتضامات وتناصرات وتحالفات في المجالس، على أساس الانتماء القرابي والجهوي، (القبيلة، العشيرة، العائلة) أي أن العلاقات في العمل ما هي إلا امتداد لعلاقات خارج المجلس وداخله، وكما نعلم أن المجالس مجال الدراسة متواجدة في مجالات اجتماعية وعمرانية تقليدية (بدوية، ريفية، وشبه حضرية) وحديثة (حضرية) إلا أنها كلها مجتمعات لا زالت محافظة على قيم المجتمع الأصلي بقيمه ومعاييره، وبنائها الاجتماعية كلها إما قبلية وإما عشائرية، وإما عائلية وإما أسرية، وهذا ما طرحناه سابقاً في فصول الدراسة.

- وأكدت النسبة 80.35% حديثنا سابقاً في أن المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية يقيمون تعاونات وتحالفات مع الأعضاء من نفس الانتماء القرابي (العشائري، والعائلي) وتؤكد الجداول الواردة في دراسة الحالة التي تبين الانتماء القبلي حديثنا كذلك، إلا أن نسبة 15.09% فقط من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية قد شهدوا نفس التعاونات والتحالفات، وهذا:

- لأن 35.80% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية اختاروا البديل الأول، وهؤلاء يعتقدون أنهم يقيمون التعاونات والتحالفات مع الأعضاء من نفس المنظور والعقلية والقناعات لتحقيق الأهداف والمصالح، وبيّنت نسبة 69.81% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية نفس الاعتقاد والرأي، وتتبعها نسبة 53,65% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية. وفي اعتقادنا أن هذه التحالفات قد تكون وظيفية كما أجاب عليها المبحوثين في هذه الإجابات الجافة، وقد تكون غير وظيفية وغير واقعية كما صرّح بها واقعياً كما صرح بها المستجوبين أثناء مقابلاتهم.

- لأن 04.73% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية اختاروا البديل الثالث، والقاضي بأن هؤلاء يقيمون تعاونات وتحالفات مع الأعضاء من نفس الانتماء الحزبي، وكنا قد وضحنا سابقاً أنه لا يوجد في ثقافة المجالس بما يسمى ولاء أو انتماء حزبي حقيقي، وإنما يوجد نفاق سياسي لأعضاء التنظيم، وتبدوا أن هذه المعطيات الإحصائية الواردة في هذا السياق قد لا تنفق مع المعلومات التي جمعناها من خلال أداة المقابلة والمشاهدة، بحيث أن الأعضاء يستخدمون أحزابهم السياسية في تكتلات بعضها البعض من أجل الحياة على السلطة، أو التعاون أثناء المداولات للتصويت وتمير المشاريع، وعلى أية حال فإننا هنا نحلل وفق ما ورد إلينا من إجابات المبحوثين ونعتبرها حقيقية وهذا ما نحلل في تحليلنا السوسولوجي ونسبه.

- لأن 07.36% من مجموع المبحوثين المشكلين لكل المجالس والذين اختاروا البديل الرابع، رأوا بأنهم يقيمون فعلاً تعاونات وتحالفات ضد أطراف أخرى من الصراع، وذلك يكون ليس بالاختصار فقط على الأعضاء من نفس الانتماء السياسي، ولا من نفس الانتماء القرابي، ولا مع الأعضاء من نفس الأهداف والمصالح، وإنما يكون التحالف مع الأعضاء بتعدد واختلاف انتماءاتهم، وهؤلاء المبحوثين في إجاباتهم قد طرحوا لنا بأنه ليس لهم هم أنفسهم انتماء إلى إحدى الجماعات التنظيمية الرسمية وغير الرسمية داخل تنظيم المجالس. لذلك فهم محايدون ولا ينضوون تحت أي جماعة ولا ينتمون ولا يكون الولاء لها.

كما يجب الإشارة بأنه لم يقترح إضافات وإجابات أخرى من طرف المبحوثين في البديل المفتوح، أما مجموع المبحوثين والذين أجابوا بالسلب في أنهم لا يقيمون أصلاً مثل هذه التعاونات والتحالفات مع جماعات الانتماء فهم حياديون وفردانيون داخل

المجالس، وقد عبرت نسبتهم بـ 05,26% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المحلية، منهم نسبة 05,66% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية.

بيّنت الدراسات أن فعل الصراع في المؤسسة، يحدث عند توفر المواجهة الشخصية والجماعية، والاتصال والتفاعل والمنافسة بين هذه الجماعات، إضافة إلى التباين القيمي والتباين في الأهداف والمصالح والاستراتيجيات. كما أن زيادة واختلاف الأهداف والمصالح بين الجماعات المتصارعة، واحتدام الصراع يحدث كلما زاد عددها داخل المؤسسة، وفعل الاحتدام مرده إلى انحصار المجال التنظيمي وانفتاح المجال الاستراتيجي، وكذلك انحصار المجال الحيوي لكل جماعة، بسبب الندرة في المنافع والامتيازات المرتبطة بندرة المواقع والأدوار والمناصب الوظيفية داخل المؤسسة، ومنه فإنه كلما تقلص معدل إشباع الحاجات المادية والمعنوية والحقوقية والمطلبية، كلما ساهم بدوره في تولد الأفعال العنيفة (التخريبية والتحتيمية) المتولدة هي الأخرى من عدم وضوح توقعات الأدوار الاجتماعية والتنظيمية، والمتولدة كذلك من تصادم الاستراتيجيات الفردية والجماعية المتحالفة، والتي يسعى كل منها إلى تحطيم وهزيمة الطرف الآخر.⁽¹⁾

إن الإنسان ككائن اجتماعي عقلائي، يستعمل الرموز التي تقع خارج ذاته، ثم يتصوّر عدة اعتبارات ممكنة عمله الاجتماعي أوفي عمله التنظيمي، ثم يختار بناء على صيرورة انتقائية المسالك التي إما تؤدي للتكيف والاندماج ضمن جماعة متعاونة وإما تؤدي إلى التنافس والتصارع والتنازع والتناحر مع الأفراد والجماعات الأخرى، فقد يدخل في إطار عملية الانتقاء هذه والتي تكون حسب البيئة التنظيمية ووضعيته، وحسب نسق العلاقات والتفاعلات ونمط التعاملات داخل كل مجلس، وحسب الظروف والأحداث والوقائع التنظيمية والاجتماعية، والبيئية التي يتواجد فيها مجلس من المجالس، فيسعى من خلال هذا الانتقاء إلى إزاحة أو حذف الفعل الاجتماعي التعاوني، ويدخل في التصارع بقصد، أو يسعى إلى نبذ وعدم قبول الفعل التصارعي والتنازعي، ويدخل ضمن عمليات التعاون والانسجام، فهناك من يفضل التعاون لقضاء مصالحه وتحقيق أهدافه وأهداف جماعته ويدخل في علاقات زبونية، وهناك من يفضل الجو المشحون بالخلافات والنزاعات (اصطياد الأهداف في المياه العكرة) لقضائها وبالتالي يستخدم سلطته الذاتية ليقضي بها مصالحه ويحقق أهدافه وطموحاته وأهدافه من خلال مشاركته في التنظيم، أي أنه يستعمل سلطته الذاتية ليدخل في إطار هذا أو ذاك.

إن البنية الثقافية للمنظمة التي تؤطر السلوكات والأفعال لها ثلاث مرجعيات عامة حسب تصور بيار جرنيو P Jarniou وهذه المرجعيات هي: ⁽²⁾

- المجال الاستراتيجي: فالأفعال في مرجعية هذا المجال نجد أن صاحبها يتصرف مع الموضوعات الطبيعية أو الاجتماعية من منطلق المصلحة الشخصية والذاتية، وهنا يكون الفعل في استقلالية عن التنظيم القائم، وهذه الأفعال سواء كانت لكيانات فردية أو جماعية أو صادرة من المنظمة ككل في علاقتها ببيئات أخرى موجودة في بيئتها الخارجية.

لقد بحث كروزيه في مختلف العلاقات بين الفئات المهنية مهما كانت طبيعتها، وبحث في متغيرات المناصب والرتب الإدارية ومدى أثرها في العلاقات، وفي سير التنظيم لأكثر فعالية ممكنة، وقد توصل إلى أن النسق السلطوي يخفي وراءه معطيات ثقافية خاصة، وأن التوازن غير المستقر من خلال صراع مختلف الفئات السلمية لاجل السلطة باعتبارها مصدراً للصراعات، وأكد على ضرورة فهمها لفهم العلاقات بين الافراد، وسلّم بأنه لا يوجد أي تنظيم خال من الصراع على السلطة، أو لا يعاني مشاكل حول

⁽¹⁾ -R...khan, organisation developpment,(some probleme and proposals) in journal off applied behavoiral de sience, N°04, 1974, new york, p.p.485.491.

⁽²⁾ - بتصرف عن محمد المهدي بن عيسى، علم الاجتماع التنظيمي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 101. 105.

السلطة، وحاول أن يجمع بين مصطلحين الأول وظيفي والثاني ماركسي، لما اعتبر أن التنافس والصراعات الممكنة تحمل توازناً معقداً للسلطة، ولذلك تساءل: لماذا وكيف تتطور علاقات السلطة في إطار عقلائي؟.

وكما لاحظناه ميدانياً أن أغلب هذه الاستراتيجيات المتبناة من قبل أصحابها، إنما يكون هدفها الأول والأخير الإطاحة بالسلطة والثورة عليها، وأيضاً يتخذون هذه الاستراتيجيات من أجل السيطرة على مناطق الارتباب الموجودة داخل التنظيم واستخدامها ليسكبوا من خلالها سلطات غير رسمية وهامشية، يستخدمونها للمساومة والمفاوضة مع الأطراف الأخرى من الصراع والرئاسة وهيئتها التنفيذية، لذلك أن سلوكيات الأفراد والمجموعات ليست إجابة آلية وأتوماتيكية للوظيفة المهنية والتنظيمية التي يعيشها هؤلاء الأفراد داخل المجالس فقط، وإنما هو فعل واعى نابع من اختيارات هؤلاء، وأنه هو الإجابة التي يقترحها ويختارها هؤلاء للوظيفة أو الإشكالية المطروحة عليهم. فمن هذا المنطلق فإن السلوك أو الفعل التنازعي فعل استراتيجي يترجم اختيارات الفاعلين الهجومية والدفاعية في علاقتهم ببيئتهم التنظيمية وعوائقها.

وحسب تصورات ميشال كروزيه وفردبرغ أن الفاعل يتمتع بدرجة من الاستقلالية عن النسق التنظيمي القائم، وهذا يقتضي ما يلي: (1)

- أن الفاعلين سواء كانوا أفراد أو مجموعات عمل داخل المنظمة لهم أهداف شخصية يسعون إلى تحقيقها.
- أن النظام الرسمي مهما كانت درجة تشكيلية صارمة، تبقى به دائما ثغرات تترك مجالاً من المناورة والتحرك يستعمله هؤلاء الفاعلون من أجل تحقيق هذه الأهداف الشخصية المترتبة عن ظروف الوضعية المهنية التي يعيشونها داخل المؤسسة.
- الرهانات التي يتضمنها هذه الوصفية، وتعني كل ما يشكل أهمية خاصة، يريد الفاعل أن يحافظ أو يحصل عليها، أو أن يتخلص منها في هذه الوضعية المهنية المعاشة من طرفه.
- الموارد، أي الأوراق الراجعة لدى هؤلاء الفاعلين التي يوفرها لهم الوضعية المهنية والتنظيمية، وكذا العوائق التي تنتجها ويكون هؤلاء الفاعلون مدركين لأهميتها، أو المستوى الإعاقة التي يمكن أن تسببها لهم.
- المجال التنظيمي: يقصد بالمجال مجمل القواعد التسييرية والقوانين التي يضعها الأفراد داخل المنظمة من أجل تأطير سلوكياتهم وأفعالهم لتحقيق أهداف التنظيم وأهدافهم الخاصة. فالفعل يكون في هذه الحالة خاضع للضوابط القانونية سواء سلبياً أو إيجابياً كأن يعيد إنتاجه بشكل أو بآخر، وهذا المجال هو الذي يتصارع فيه الأفراد والجماعات ويستخدمونه (السلطة، الدور، المكانة) لتحقيق أهدافهم، وهذه الاستراتيجيات تتجاوز هذا المجال لتشكل مجال استراتيجي تحوم فيه، فكلما زادت حرية واستقلالية الفاعلين الثقافية عن النمط التنظيمي القائم سواء التقني أو البيروقراطي، وكلما غابت الموجهات الثقافية التي تعطي للنمط التنظيمي القائم وحدته وتماسكه من أجل تحقيق وإنجاز الأهداف التي أنشأ من أجلها، وكلما استحوذ هؤلاء الفاعلون على مصادر السلطة داخل تنظيم المجالس يؤدي هذا إلى تشرذم الاستراتيجيات الخاصة والجماعية، وينحرف المجلس عن تحقيق عن أهدافه ودوره الوظيفي في التنمية.
- المجال القيمي الثقافي: وتمثل في مجمل القيم والمعايير الثقافية سواء التي أنتجها النسق الاجتماعي القائم في المؤسسة، كما ترى بذلك النظرية البنوية الوظيفية التي وصفها بارسونز parsones، أو وفق القيم الحضارية الثقافية المرتبطة بالمجتمع كقيم المجتمع الزراعي، أو قيم المجتمع ما بعد الصناعي حسب التصنيف الذي وضعه آلان توران Touraine والفعل هنا يكون منضبطاً ومتأقلم مع هذه القيم في الحالة الأولى أو مؤثر ومتغير محيطه في الحالة الثانية.

الظاهر من خلال دراستنا للمجالس أنها لا تسيير وفق ثقافة تنظيمية بحتة، وإنما وفق ثقافة اجتماعية داخل التنظيم، أو أنها مجرد ثقافة لأفراد حملوها من مجتمعاتهم المحلية وخاصة البدوية والريفية، كما هو مبين أعلاه في الجدول في أن أغلب المبحوثين يقيمون

(1) - بن عيسى محمد المهدي، ثقافة المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

تعاونات واستراتيجيات تعاونية، هذه الاستراتيجيات هي الأخرى في صراع دائم ومستمر من أجل تحقيق كل طرف أو كل عصبية قبلية أو عشائرية أو عائلية لأهدافها وأهداف جماعاتهم في المجتمع. بل أصبح لدينا ثقافة أفراد داخل المجالس التي تؤطرها وتوجهها الاستراتيجيات الذاتية الخاصة بأصحابها.

إن هناك حب في المشاركة، فالمنتخبون يريدون المساهمة في السلطة أياً كانت، ومن يحرم من هذه المشاركة، إما انه ينتظم في تيار مضاد لتلك السلطة، أو يعترضه الشعور بعد الاهتمام والإهمال خاصة أيا كان لا يملك المؤهلات لذلك، وإما يشكّل ويكوّن جماعة لها نفس المبادئ والأهداف، أو يتعصب لجماعته القريية (القبلية أو العشائرية أو العائلية حسب شكل البنية الاجتماعية لكل مجتمع محلي).

إذن هذه العصبية القبلية كما تشير البيانات الواردة في الجدول، وكما حللنا سابقاً بأنها القوة التي تمتلكها السلطة القبلية المشكلة غير رسمياً بالمجالس في شكل جماعات وهويات جماعية قريية، وخاصة نجد هذا في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، ريفية، وشبه حضرية. وهذه القوة تستعمل لمصلحة التعاون القبلي، هذه القوة والاستراتيجيات مبنية على أساس السيطرة والتناقض مع العصبية الأخرى، فظهورها يلغي المساواة القبلية، ويستقطب التعاون القبلي حول السلطة وحول مراكز اتخاذ القرار، وبالتالي فإن الصراع هو الوسيلة التي من خلالها يستمر هذا الصراع والتناقض ويتطوّر إلى حين هزيمة الطرف الآخر وتحطيمه يفضل هذه العصبية القبلية. أو الدخول في عملية تفاوضية وتساومية بين هذه العصبيات في توزيع الامتيازات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية بينها. بعدما يكون توزيع السلطات داخل المجالس على هذا الأساس وهذا ما يتمثل بالأساس في مجلس بلدية حاسي الرمل حينما تجاوز الأمر الإطار التنظيمي لتوزيع المهام وتنصيب النواب الذي لم يكن على أساس الانتخاب ولا على أساس تنظيمي وإنما كان على أساس قبلي، أي على أساس التركيبة الاجتماعية والقريية في المجتمع.

كما أن دعم النظام يتحقق على أساس اتفاق منظم ومسير بعلاقات القرابة كما مثلنا هذا فيما سبق، وعلى أساس القهر المادي والإداري لعمى مستوى هذه المجالس وخاصة منها المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية وريفية، حيث تحتكر جماعة العصبية أدوات القهر والمتمثلة في السلطة التنظيمية وهذا ما تمثل في مجلس بلدية سبفاق، تاجرونة، الغيشة، بن ناصر بن شهرة، سيدي بوزيد، وقتلة سيدي ساعد، أو السلطة الفعلية وغير الرسمية والهامشية، وهذا ما تمثل في كل المجالس مجال الدراسة.

كثيراً ما صادفنا في دراستنا هذه، أن الرغبات والأهداف الخاصة بجماعة معينة تتعارض مع الأهداف الخاصة بجماعة أخرى فالفرد الذي لا ينضوي تحت جماعة لا يجد نفسه ولا يحقق ذاته، إذ لا يحقق مصالحه الشخصية والجماعية، لذلك ظهر أن أغلب المنتخبين منضوين تحت انتماءات ويشكلون ويؤسسون هويات جماعية وأخرى فردية للوصول إلى السلطة والتحصيل على الامتيازات.

ولقد أضحي بائناً، أن الصراع في المجالس، أنه صراع استراتيجيات فردية وجماعية متحالفة، فقد يحصل أن يجد فرد نفسه في موقف يتفق فيه مع رئيسه، فينضوي تحت حلفه ليكسب قوة من قوته، وبالتالي فإنه يتبع التعليمات التي يصدرها، فإذا كانت هذه الطاعة تصب في مصلحة الجماعة وتلي درجة الإشباع، فإن التوافق مع الرئيس أو الجماعة المتحالفة في انتماء جهوي أو قبلي أو عائلي أو حتى تنظيمي في الحقيقة هو توافق مع العصبية، ولو كانت ضد فعالية المجلس في النهاية، وضد تنظيمها الرسمي، فإذا كانت هذه التوافقات بين أفراد الجماعات فلا بد أن يقابلها تنافر من الأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية الأخرى، وبالتالي يتولد صراع من أجل تحطيم الهوية الفردية والجماعية الأخرى.

- الجدول رقم 60: يتبنى اعتقاد المبحوثين في فرض أنفسهم وسلطاتهم الذاتية في العمل بالمجالس.

بيننا إلى حد الآن كيف أن منتخبي المجالس يبنون استراتيجيات تحالفية مع مجموعات انتماءاتهم وهذا من أجل مواجهة الأطراف الأخرى الداخلة في العملية الصراعية التنزعية، وهذا من أجل الدفاع عن فوائدهم وامتيازهم، أو من أجل إعلان الهجوم على الآخرين بغرض حصولهم على السلطات والامتيازات والمشاريع التنموية التي تفرزها المجالس، و بيننا إلى حد الساعة أن الصراعات تكون على السلطة و الهيئة التنفيذية، فوجدنا هذه الأخيرة مرتبطة بإرادة رؤسائها ونوابها. وهذا ما يؤدي في النهاية بالأعضاء ان تكون لهم استقلالية في العمل بالمجالس، وإمكانية المناورة، لكن الأشكال لا يكمن في هذه الاستقلالية (فهم مستقلين بحكم أنهم منتخبون وليسوا موظفين بالمجالس)، بل بالعكس أن كل التوجهات النظرية الحديثة ترى بأنه حتى يكون

- الجدول رقم 60: يتبنى اعتقاد المبحوثين في فرض أنفسهم وسلطاتهم الذاتية في العمل بالمجالس.

المجموع.	لا.										نعم.										فرض الارادة والسلطة.		
	لأنه لا يرغب في ذلك.		لأنه ليس له مجال للمناورة نظراً لتسلط الرئيس.		لعدم أهمية المنصب.		غياب الخبرة والكفاءة المهنية.		تدني المستوى التأهيلي.		المهارة الشخصية.		التحالفات الشخصية داخل التنظيم.		بحكم الحياة على السلطة.		الكفاءة والخبرة الفنية والمهنية.		المستوى التعليمي.				
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	تواجد الهيئة.
	100	56	-	-	-	-	08,92	05	-	-	03,75	02	19,65	11	16,07	09	39,28	22	03,57	02	08,92	05	بدوي.
	100	40	-	-	02,50	01	12,50	05	02,50	01	10	04	07,50	03	12,50	05	40	16	02,50	01	10	04	ريفي.
	100	41	-	-	-	-	09,75	04	04,87	02	04,87	02	09,79	04	17,07	07	34,15	14	04,87	02	14,63	06	شبه حضري.
	100	53	-	-	01,88	01	03,77	02	03,77	03	03,77	02	11,32	06	22,65	12	16,98	09	05,66	03	28,30	15	حضري.
	100	190	-	-	01,05	02	08,45	16	05,26	06	05,26	10	12,63	24	17,36	33	32,10	61	04,21	08	15,78	30	المجموع.
					17,90		34		82,10				156										

للمؤسسة قدرة على التجديد والإبداع المطلوبين في المحيط المتقلب، لا بد أن تمنح هذه الاستقلالية لعمالها لكي يشعروا بروح الاستقلالية، وتكون لهم القدرة على الإبداع لفائدة المؤسسة التي ينتمون إليها.

لكن الإشكال المطروح يكمن في استغلال العضو لمنطقة نفوذ ما وسلطة خاصة تمكنه من أن يفرض نفسه على تنظيم المجالس وان يحقق مكانة كما رأينا في تحليلات سابقة. وتعطى له قدرة تفاوضي في علاقته بتنظيم المجلس وفي علاقاته برؤسائه والأطراف التي يتصارع معها، وهذا ما أطلقنا عليه في مفهوم إجرائي بـ "السلطوية". فالمنتخب يستغل سلطته الذاتية سواء من أجل الدفاع عن مكاسب أو الحصول على امتيازات كما يرى ميشال كروزيه، أو يستغلها في حلبة التصارع من أجل هزيمة وتحطيم الطرف الآخر. وعلى هذا الأساس أردنا في سؤال أخير من الاستبيان أن نتعرف هل المنتخبون داخل المجالس انطلاقاً من الاستقلالية التي يتمتعون بها عن التنظيم الرسمي للمجالس، يمارسون هذه السلطة التفاوضية أم لا؟. وإذا كان نعم ما هي ارتكازاتها لديهم؟ وإذا كان لا ما هو سبب ذلك؟.

فمن خلال إجابات الباحثين عن هذا السؤال الذي كان مضمونه: هل تعتقد بأنك فاض لنفسك وسلطانك في العمل بالمجلس؟. فكانت إجاباتهم كما يلي:

- أن 82.10% من مجموع الباحثين باختلاف انتماءاتهم المحلية يعتقدون ذلك، أي أنهم إجابتهم كانت بـ نعم.
- أن 17.90% من باقيهم باختلاف انتماءاتهم المحلية لا يعتقدون ذلك أي أنهم أحبوا بالسلب بـ لا.
فالمنتخبون الذين أحبوا بالنفي، أي الذين يرون أنهم غير فاضين لأنفسهم وسلطاتهم في العمل بالمجالس يرجعون سبب ذلك إلى العوامل التالية:

- أن 08.45% من هؤلاء يرجعون ذلك لكونهم أعضاء فقط، ولعدم أهمية المنصب الذي يجوزونه، وكما بينا أن السواد الأعظم من المنتخبين في المجالس هم أعضاء فقط.

- أن 05.26% من هؤلاء يرجعون ذلك إلى تدني المستوى التأهيلي لديهم الذي يأتي من المستوى التعليمي والثقافي ومدى تمتعهم برأس مال ثقافي.

- أن 03.15% منهم أرجعوا فقدانهم لسلطاتهم داخل المجالس إلى غياب الكفاءة والخبرة الفنية والمهنية في مجال العمل بالمجالس لأن الذي يجوز هذا يكتسب معرفة جيدة بالتسيير وتكون له نسبة كبيرة من الوعي التنظيمي والتسييري.

أن 01.05% فقط منهم يرجعون سبب ذلك لأنه ليس لديه مجال للمناورة وذلك نظراً للتسلط الجاري لهم من قبل الرئيس أو النائب.

ولكن الشيء الملاحظ أنه لم يرجع احد من هؤلاء بسبب عدم فرض نفسه وسلطته في عمله لكونه لا يرغب في ذلك. أما المنتخبون الذين أحبوا على السؤال بالإيجاب يرون أن العوامل التي يركزون عليها، ويستعملون في فرض أنفسهم وسلطاتهم في علاقاتهم التفاوضية مع التنظيم الرسمي أو مع رؤسائهم، ومع الأطراف المتصارعة معها تتمثل فيما يلي:

- أن 32.10% من مجموع الباحثين باختلاف انتماءاتهم المحلية يرون ذلك بحكم حيازتهم على السلطة سواء رئاستهم للمجالس أو النيابة، ولأهميته المنصب الذي يشغلونه، فهذه السلطة المستمدة من السلطة التنظيمية تجعلهم يفرضون أنفسهم وسلطاتهم الذاتية عن طريقها، بحيث يستخدمونها للسيطرة على الأطراف الأخرى. وهذا العامل المدروس ليس وارد في نماذج السلطة التي يفرزها التنظيم البيروقراطي الذي تعرض لها ميشال كروزيه، لكون أن المنصب أو المكانة الهرمية تحتل وضع متميز في النمط التسييري المعتمد من قبل المجالس، وبالتالي يشكل العامل الرئيسي الذي يشكل عليها المنتخبون سلطتهم التفاوضية مع التنظيم الرسمي ومع الأطراف الأخرى من العملية الصراعية، وقد استخدمونها للقمع والسيطرة باستخدامها كحماية في حد ذاتها لقضاء المصالح الشخصية والخاصة، وللتغلب على الأطراف الأخرى من الصراع، وليس كوسيلة لخدمة أهداف التنظيم وأهداف

الجالس وتحقيق التنمية المحلية، وفي نفس الصدد بينت ما نسبته 16.98% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية، وكلهم كانوا رؤساء للمجالس وبعض النواب أنهم يفرضون سلطاتهم من خلال السلطة القانونية التي يجوزونها ويتمتعون بها فعلاً.

- أن 17.36% من مجموع المبحوث باختلاف انتماءاتهم المجتمعية يربطون فرض أنفسهم من خلال التحالفات الشخصية التي يقيمونها داخل المجالس مع مجموعات الانتماء التي ذكرناها سابقاً، فهذه التحالفات تمدد المنتخب سلطة قوية ومكانة معتبرة تمكنه من فرض نفسه وسلطته، وفي نفس السياق يتبين ما مجموعه 22.65% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية أنهم كذلك يفرضون أنفسهم وسلطاتهم من خلال تشكيلهم لجماعة متعاونة ومتناصرة تكون كقوة موازية للقوى الأخرى المتصارعة.

- أن 15.78% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المجتمعية، يربطون ذلك بحصولهم على مستويات تعليمية مرتفعة والظاهر أن أغلب من اختاروا هذا البديل كانوا ممن يمتازون بتحصيلهم على مستوى جامعي (التدرج وما بعد التدرج). وقد وجدنا هذه الحقيقة متجسدة ميدانياً في أن هؤلاء المنتخبين نجدهم يفتخرون بمستوياتهم التعليمية المرتفعة، خاصة إذا علمنا أن أغلب المنتخبين ذوي مستويات تعليمية ضعيفة أو مدنية، فكثيراً ما نجد مثلاً في مجلس بلدية تاويالة رئيس ذو مستوى تعليمي ابتدائي ونائبه الثاني ذو مستوى تعليمي جامعي، فهذا الأخير نظراً لاكتسابه لمعرفة علمية وعملية ومستوى ثقافي عالي يضغط ويساوم ويفاوض بما لديه ويسعى إلى إسكات الرئيس وهذا ما هو موضح بإسهاب في تقرير الحالة المتعلقة بمجلس تاويالة وغيرها من المجالس، ففي دراسة لميشال كروزيه لاحظ بأن من النواب من يشتكي بأن مديره لا يقبل القيام بأي عمل إلا بعد معايته والحصول على ترخيص في أبسط الأمور، وهذا النظرة ترجع إلى حكمهم على نوابهم بعدم الكفاءة وبعدم التكوين التقني والإداري، وفي نفس الوقت يشتكون بأنهم يقومون بكل شيء، ومن النواب أيضاً من يعتبره مديره عنيداً لما يريد الوصول إلى تحقيقه أهدافه، ومن المديرين من يرى بأن هناك مرضاً هو مدرء من المهندسين الذين ليس لديهم أي خبرة سوى التكوين النظري، ولذلك بدا الخلاف واضحاً بين الشباب المتخرجين والكبار ذوي الخبرة والكفاءة. وهذا ما نلاحظه كذلك بمجالسنا بأن هناك خلافات بين المنتخبين ذوي المستوى التعليمي العالي، وبين المنتخبين ذوي المستوى التعليمي المتدني وبدون المستوى. بحيث أن الأولين يستخدمون كفاءاتهم التي اكتسبوها عن طريق مستوياتهم في الضغط والمساومة والمفاوضة حتى ضد من يمتلكون سلطة أو كما يقول المثل الشعبي "يشدة من اليد التي توجعه".

- أن 12.62% من مجموع المبحوثين يربطون فرض أنفسهم وسلطاتهم الذاتية ليس عن طريق ما هم مفوضون من سلطات قانونية وتنظيمية، ولا من خلال مستوى التأهيل لديهم (المستوى التعليمي، والخبرة المهنية)، ولا بحكم تعاونهم مع الأعضاء الذين يحملون نفس الأهداف والقناعات، وإنما يستمدون سلطاتهم الذاتية من مهاراتهم الشخصية، إذ بما يفرضون أنفسهم ويرتكزون عليها في قضاء مصالحهم الذاتية، وفي مواجهة الأطراف الأخرى الذي يفترض أنهم متصارعين معها، وهنا يكون الفرد متعدد المجموعات التحتية من اجل خدمة المصالح الفردية والذاتية، وحتى خدمة مصالح جماعته، فكثيراً ما وجدنا بعض رؤساء المجالس والمتحصلون على مستويات تعليمية وخبروية متدنية، إلا أن لهم باع كبير ومهارة شخصية في تسيير المجالس ويتأتى هذا من قدرة كل شخص على تكوينه التعليمي والاجتماعي، وعمره وخبرته في المجال. وفي نفس الصدد بينت نسبة 11.32% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجال عمراي حضري.

أما العامل الآخر المتبقي فيحتل دور ثانوي وهو تحصيل الكفاءة والخبرة المهنية، ولا يمثل إلا بنسبة 04.21% من مجموع الإجابات التي قدمها المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المجتمعية، فإنهم يعتقدون أن حيازتهم على سلطات ذاتية وعلى تحقيق أنفسهم بالمجالس وعلى حيازة المكانة يعود إلى قدراتهم وكفاءتهم المهنية ومستوى الخبرة الحائزين عليها، ويؤسسون عليها قدراتهم وكفاءاتهم

التفاوضية من أجل الحصول على المزايا، أو الدفاع عن المكاسب، أو استخدامها كأوراق رابحة أثناء خلافاتهم ونزاعاتهم مع باقي المنتخبين الذين لا يمتلكونها بحيث يكونون في موقف قوة والآخرين في موقف ضعف.

إن الاستنتاج الذي تخرج به دراستنا لهذا العنصر، المتعلق بارتكازات السلطة التي يستعملها المنتخبون في تفاعلاتهم وعلاقاتهم الصراعية ومعاملاتهم وعلاقاتهم التفاوضية مع التنظيم الرسمي ومع بعضهم البعض في التنظيم غير الرسمي داخل المجالس ما يلي:

- أن هناك نسبة كبيرة من المنتخبين تقدر بـ 82.10% يستعملون هذه السلطة الذاتية في علاقاتهم، من أجل الدفاع عن مكاسب، أو للحصول على مزايا، أي وقف استراتيجياتهم الخاصة حسب التصور التحليلي الذي وضعه ميشال كروزيه.

- إن الذين لا يمارسون هذه السلطة الذاتية، ليس لأنهم لا يرغبون في ذلك، بل لأنهم لا يستطيعون ذلك وهذا بسبب تدني مستويات تأهيلهم، وغياب كفاءتهم وخبرتهم المهنية، أو لأنهم لا يجدون مجالاً للمناورة نظراً لتضييق الخناق عليهم من قبل السلطة المتسلطة.

إن المنتخبين يعانون من ضغوط عديدة تؤدي إلى أفعال اجتماعية مختلفة، نتيجة التزامهم ومهامهم من جهة، والارتباط بالمفاهيم البيروقراطية من جهة ثانية، وضرورة الوفاء للعلاقات الشخصية والجماعية لجماعات إنتمائهم، لذلك نجد أن كل واحد منهم يسعى إلى استحداث سلطة يشكولونها على هامش التنظيم الرسمي والناعبة من مصادر متعددة، فمنهم من يستمد وجوده وشرعيته في الشرعية التنظيمية، ومنهم من يستمد من واقع الخبرة المهنية والكفاءة، ومنهم من يقيم تحالفات وتعاونات لتكون له مُعين على تحقيق أهدافه الشخصية أو مواجهة الأطراف الأخرى، فيسعى إلى بناء استراتيجيات فردية وأخرى جماعية تكون إما دفاعية وإما هجومية حسب طبيعة البيئة التنظيمية، وحسب الظروف ونمط التفاعلات وطبائع الصراع الجارية بالمجلس.

أنه كلما زادت حرية واستقلالية الفاعلين الاجتماعيين، عن النمط التنظيمي القائم بالمجلس، والبيروقراطي منه، وكلما غابت المواجهات الثقافية التي تعطي للنمط التنظيمي القائم وحدته وتماسكه من أجل تحقيق وإنجاز الأهداف التي تنشأ من أحلها وكلما استحوذ هؤلاء فاعلون عن مصادر السلطة داخل التنظيم يؤدي هذا كله إلى تشرذم الاستراتيجيات الخاصة والجماعية واختلافها وتصارعها، بحيث تصبح كل إستراتيجية فردية ليس هدفها فقط خدمة لمصالحها الذاتية والجماعية، وإنما يتعدى ذلك إلى الفعل التصارعي والوصول إلى محاولة تحطيم الإستراتيجية الفردية والجماعية الأخرى، أو من أجل تحطيم الهوية الفردية والجماعية الأخرى.

إن كل فرد يستغل منطقة نفوذ ما، وسلطته ذاتية وخاصة تمكنه من أن يفرض نفسه على التنظيم الرسمي القائم، وتعطي له قدرة تفاوضية في علاقته بالأطراف الصراعية الأخرى، وهذا ما أطلقنا عليه بـ "السلطوية" فالفرد يستغل هذه السلطة سواء من أجل الدفاع عن مكاسب أو من أجل الحصول على امتيازات، فكثيراً ما نجد عضواً من الأعضاء بالمجلس لا يمتلك سلطة شرعية، فلكي يكسب سلطة يفرض بها نفسه داخل التنظيم، فهو يسعى أولاً إلى أن يستخدم منطقة الارتباب التي لا يجدها بالتنظيم كما يرى بذلك ميشال كروزيه، وإنما يخلقها خلقاً وهو أن يستخدم صوته للضغط به على الرئاسة وليزيد من الضغوط عليها. ثانياً يسعى إلى تشكيل جماعة انتماء قد تكون إما أعضاء لنفس الحزب السياسي، أو الأعضاء ومن نفس الصلة القرابية أو أعضاء من نفس القناعات والأهداف والمصالح يستخدموا أصواتهم في وسيلة تفاوضية، وتنمية لعلاقات تبادلية بينهم وبين الرئاسة وهذا ما اصطلاحنا عليه بتطوير الزبونية، أي باتخاذ سياسة "خذ وهات" أو بمصطلح المجالس "شد مد يا أحمد"، "مرر لي مشروعك لأمر لك مشروعك". وبذلك تكون هذه العلاقة التبادلية الزبونية وسيلة لأجل قضاء المصالح الذاتية والشخصية والجماعية. فهي إما أنها تكون تعاونية بين الأفراد وإما أنها تزيد من العلاقات الصراعية بين الأفراد والجماعات في حالة ما إذا لم يتم الاتفاق على العمليات التبادلية والزبونية.

فقد تكون هذه العملية التبادلية كإستراتيجية وكآلية لحل الصراع، وقد تكون كآلية ثانية لتولده من جديد في حالة ما إذا لم يوافق طرف على مطالب الطرف الآخر، إذ من هنا تحدث صراعات تناطحية وتناحرية تخرج المجال التنظيمي (السلطة وتقسيم المهام) إلى

المجال الاستراتيجي في بناء الاستراتيجيات الفردية والجماعية الدفاعية والهجومية لتحقيق المصالح، والمجال الثقافي وهو إدخال حسابات قد تكون حزبية سياسية، وقد تكون عصبية قبلية منطلقة بالأساس من تصارع الإستراتيجية الفردية لأفرادها وتعتلي لتأخذ شكل جماعي في استراتيجيات جماعية تأخذ منحى العصبية القبلية والعشائرية والعائلية، وتعمل الاستراتيجيات على إنتاج وإعادة الإنتاج للعصبية القبلية داخل المجالس بحيث تصبح المجلس ليست مجال صراعي لاستراتيجيات فردية فقط وإنما استراتيجيات عصبية قبلية وهذا ما نحلله فيما سيأتي.

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن طبيعة التفاعل التي تحكم العلاقات الاجتماعية داخل المجالس تحدد لنا البنية التي توجهه وتؤطر السلوكات والأفعال، هل هي ثقافة تضامن وتآلف. أم ثقافة تصارع وتنازع، فمن هذا نلاحظ في هذا أن ثقافة المجالس باختلاف تواجدها في المجالات العمرانية والاجتماعية المتمايزة (البدوية، الريفية، شبه الحضرية والحضرية) أن هناك تصنيفات للثقافة داخل هذه المجالس وهي:

- ثقافة الهيئات المنقسمة: ذات التضامن والتآنس الضعيف، يظهر فيها الصراع شديداً، فالمجالس على هذا الشكل يكون أعضاؤها غير مبالين بتحقيق أهداف المجالس وتحقيق التنمية المحلية، وإنما مهتمين بتحقيق تنميتهم الذاتية ومصالحهم وتحقيق واستراتيجياتهم الخاصة، بما أن هؤلاء كذلك ليس لهم شعور وإحساس بالانتماء للمجالس وللجماعات الرسمية وغير الرسمية داخلها، ولا تسود بينهم علاقات مؤددة ومعاشرة وإنما علاقات تنافر وخلاف شديدين، كل طرف يسعى إلى تحطيم الطرف الآخر.

- ثقافة الهيئات الشبكية: يكون فيها التآنس قوي والتضامن ضعيف، وهذا النوع من المجالس يقوم على العلاقات الحميمة المنطلقة من التقارب العاطفي وتقارب القناعات والأهداف، والتقارب العائلي والاجتماعي في طرف واحد، ولكن في نفس الوقت تتميز بالغياب الكلي أو الجزئي لمنطق التعاون من أجل تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها. وبالتالي هناك حرق دائم ومستمر لكل الضوابط والقواعد التي وضعت من أجل تحقيق فعالية التنظيم وفاعليته التنموية في المجتمع، وهذا بسبب التصادم الكبير بين استراتيجيات العصبية التنظيمية والعصبية السياسية، والعصبية القبلية والعشائرية والعائلية، والعصبية الفردانية. والتي تؤدي في النهاية إلى تشكل مجالس من مجموعات انتماء تكون في علاقات كرفر، وشد وجذب، للامتيازات التي تحوزها المجالس، بحيث أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه ومصالح جماعته، وبالتالي تؤدي إما إلى تحقيق تنمية اجتماعية جاءت عن طريق تحقيق تنمية جهوية، أو تنمية شخصية لمصالح هذه الجماعات.

- ثقافة الهيئات المعقدة التشابك: ويكون فيها التصارع والتنازع واضحاً بين عديد من الهويات التنظيمية السياسية، الاجتماعية والثقافية القبلية داخل تنظيمها، في تشكيل هويات جماعات انتماء، بالإضافة إلى ظهور قيم الفردانية وثقافة السلطانية وآليات الزبونية فقط، وهذه المجالس لا تحقق فعاليتها التنظيمية ولا فاعليتها التنموية بالمجتمع، وإنما تحقيق التنمية الشخصية والجماعية فقط.

كنا قد طرحنا في الجانب النظري من الدراسة جملة من الاستنتاجات التي استنتجها كروزيه من أبحاثه الميدانية، ففي دراسته لتوزيع السلطة الواقعية الفعلية في الاحتكار الصناعي تبين له:

- لا يتوافق التوزيع الحقيقي للسلطة مع التوزيع الفطري الذي يقدمه النظام.

- تتواجد مختلف الفئات المهنية في صراع من أجل المحافظة والمزيد من السلطة.

- الوسيلة الأساسية للحصول على السلطة في التنظيم هي مراقبة مناطق الارتفاع.

- تحاول كل فئة التأثير بمناطق ارتفاعها على الآخرين ومنعهم من مراقبة هذا المجال.

وقد أبرز أن العامل الأساسي للارتفاع هو عصب الآلات، ولهذا كانت سلطة مصلحة الصيانة واسعة أمام الإدارة وكان الصراع حياً ودائماً، وإذا حاولنا إسقاط استنتاجات كروزيه على تنظيم واقع المجالس، نجد كذلك أن الأعضاء يسيطرون على مناطق الارتفاع وذلك من خلال سلطتهم الذاتية في تصرفهم في الإلقاء بأصواتهم أثناء المداولات، وخاصة إذ شكلوا جماعة متحالفة، بحيث يستخدمونها كوسيلة ضغط للرئاسة، بحيث بدوهم لا يصنع القرار. وبالتالي لا يكون تنفيذ لهذا القرار، وهذا ما يدعو إلى الرئاسة إلى استخدامها هي كذلك لاستراتيجيات دفاعية وأخرى هجومية من خلال استخدامها لامتيازات سلطتها التنظيمية وتطبيق القواعد التنظيمية بحذافيرها، وحينما تجمع هذه السلطات في بوتقة واحدة يشكلون جماعة لها مصالحها ومطالبها التي تصل إلى سحب الثقة من الرئيس بهدف تنحيته عن منصبه، أو يضغطون عليه حتى يصل به الحال إلى الاستقالة ومن ثمة انتخاب من ينوبه لرئاسة المجلس، وهذا ما شهدناه في من كل مجلس سيدي مخلوف وعين ماضي وبريدة... الخ.

تعد السلطة المشكل المركزي للتنظيم، متجاوزة المشاكل الناجمة عن الحاجات والتحفيزات، فالأفراد يختلفون من حيث التكوين والوظائف والأهداف، فكل واحد رؤيته الخاصة للوسائل التي تضمن له سير الكل أو عرقلة عمداً، ولتباين الرؤى واختلاف الأهداف كانت الاستراتيجيات متنافرة، بكل صراحة على وجود صراع السلطة الذي يستدعي سلطة ضابطة فميشال كروزيه يركز على الطابع المحدود لعقلانية الأفراد من خلال وضع مفهوم السلطة على أسس التبادل والتفاوض فالسلطة قد تأتي من خلال الكفاءة ومستوى الخبرة المهنية في المجال أو من خلال السلطة التنظيمية نفسها، أو من خلال المستوى التعليمي للفاعلين، أو كذلك من المهارة الشخصية التي قد تجتمع إذا اجتمع ما ذكر سابقاً، أو من خلال اتخاذ نسق للتحالفات وبالإضافة إلى هذا نسق الاتصال داخل المجالس والتحكم في المعلومات وفي مناطق الارتفاع. فنسق التحالفات الذي تحدث عنه ميشال كروزيه والذي يقيمه الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم وأهداف التنظيم، ليس نسق التحالفات الذي نعني به بدراسنا فنحن نعني به ذلك النسق من التحالفات الذي يقيمه مجموعة من الأفراد من أجل مواجهة المجموعات الأخرى، ومحاولة إما السيطرة عليها بما تمتلكه وهذا ما تفعله السلطة الرئاسية، أو الخروج عنها والتنطع باستخدام استراتيجيات هجومية بهدف تقيدها. وبالتالي نقول أنهم لا يقيمون انساق للتحالفات تأخذ الطابع التعاوني، وإنما تأخذ الطابع الصراعى التنزاعي.

إن منطقة الارتفاع هي المصدر الذي يستمد منه الفاعل سلطته على الآخرين، على أنها علاقة التبعية بين الأطراف المتفاعلة في المنظمة، وهي في نفس الوقت المجال الذي لم يتمكن التنظيم الرسمي أن يقننه ويهيكله، لأنه مهما عمل هذا التنظيم الرسمي على أن يدقق في كل الجزئيات والتفاصيل التنظيمية، للحد من حرية العامل والتقويض من استقلاليته فإنه لا يستطيع ذلك أبداً وهذا ما يترك فراغاً أو منفذاً يشغله الفاعل في بناء إستراتيجيته الدفاعية أو الهجومية، إذن فإن استغلال هذه المنطقة من طرف الفرد تعطي له أسبقية وميزة عن الأطراف المتفاعلة معه في العلاقة التبعية التي تربطهم ببعض داخل هذا المجال التنظيمي وتصبح تشكل بالنسبة إليه مصدراً للسلطة تزيد أهمية هذه المنطقة أو تنقص حسب مستوى تبعية الأفراد الآخرين إليه، وحسب درجة سلطتهم عليه، وكذا من عدم القدرة التي يمتلكها.⁽¹⁾

(1) - محمد المهدي بن عيسى ، علم الاجتماع التنظيم، مرجع سبق ذكره ، ص 217.

كما يقيم الأفراد داخل هذه المجالس كما قلنا سابقاً بأنساق التحالفات لكون هذه المجالس معرضة دوماً لحالات الارتياب والحلول المقترحة لهذه الارتيابات ليست بديهية، ومما يجعل المنتخبين يتجاهلون ويتنازعون بسببها لفرض الحلول التي يراها كل طرف فإنها مناسبة أو تخدم مصلحته.

إذا كان ميشال كرزويه قد رأى بأن الفاعل يشكل سلطته في وضعيته التنظيمية ويستغل منطقة النفوذ والارتياب الموجودة في التنظيم، فإن الفرد عندنا وفي مفهوم السلطوية (السلطة الذاتية) يخلق الفاعل منطقة ارتيابه بنفسه ويبنى عليها سلطته الذاتية (الضبط الذاتي). وتكون المبادرة من قبل الفرد الفاعل وهذا ما لاحظناه أثناء تحقيقاتنا الميدانية، فالرؤساء ينتجون قواعد وقوانين وأشكال تنظيمية جديدة، أو التطبيق الحرفي للقديمة منها ليقنن بها الأمور التي هي غير مقننة، والتي تشكل مناطق ارتياب وشك لكي تزيد من هامش حريتها في الضبط التنظيمي والرقابة، وهذا ما يؤدي إلى بقرطة Bureaucratisation هذه المجالس وبنائها التنظيمية، ففي هذه الحالة يشكل النواب والأعضاء مناطق ارتياب جديدة وسلطات ذاتية فردية، ويندمجون في أنساق من التحالفات تكون إما حزبية أو تنظيمية أو قرابية أو جهوية من أجل الضغط بجملة السلطات أو بالسلطة الواحدة في الإدلاء بصوتها أثناء المداولات، وبهذا تصبح السلوكات والأفعال التعاونية والتنازعية لا توظفها القواعد والقوانين الرسمية للمجالس والتي تعمل على خدمة مصالح أطراف هذه العلاقة، وليس لخدمة أهداف المجالس وتحقيق التنمية المحلية، وبالتالي أصبحت المجالس رهينة البنية الاجتماعية القائمة في كل المجالات العمرانية وفي المجالس وليس العكس، وفي ظل هذه الوضعيات التنظيمية والبيئات المتميزة لعلاقات السلطة والقوة بين الاستراتيجيات التي لها سلطة انتزاع الامتثال والتطابق عن الآخرين، والمتولدة عن التعارض والتناقض والاختلاف بين الأهداف، وبالتالي ظهور الصراع العدائي في شكل صراعي غير واقعي في مفهوم لويس كوزر الذي يعبر عن الحرمان من المشاركة في المطالب والحقوق الجماعية والذاتية، وهذا النوع من الصراع يعتبر غاية ووسيلة في حد ذاته كهدف الأفراد في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف على حساب أهداف التنظيم، وهذه الغاية. أما الوسيلة فهي التصادم الفعلي مع الأطراف الأخرى والمطالبة بالحقوق أو السعي لكسب الامتيازات، وكثيراً ما يحدث هذا الصراع نتيجة لزيادة مظاهر التوتر، أو سعي أحد الاستراتيجيات الفردية داخل المجلس أو الجماعات المتحالفة بتعدد انتماءاتها، والتي تهدف إلى غاية مصلحية سواء من أجل تحقيق مصالحها، أو إثبات هويتها ووجودها في التنظيم لكي تكون في الواجهة، ولكي تكون مواجهة للهويات الفردية والجماعية الأخرى، وهذا لكي تغلبها وتحطمها، بحيث لا يكون بوسع هذه الجماعات والهويات الفردية تحقيق الأهداف المرغوبة فحسب كما رأى بذلك ميشال كرزويه، وإنما السعي لتحديد وإيذاء أو حتى القضاء على الأفراد والجماعات المتصارعة معها وإقصائها وتحطيمها، وهذا ما يبدو جلياً وواقعياً في حالات سحب الثقة من الرؤساء واستقالة بعضهم وبعض الأعضاء وتبدوا آثاره في حالات الإنسدادات وحالة التفكك التي تشهدها المجالس.

- نتائج الفرضية الجزئية الرابعة:

إن ما نستطيع أن نستنتجه من خلال عرض المعطيات الإحصائية وتحليلها سوسيوولوجياً، والمتعلقة بمتغيرات الفرضية الجزئية الرابعة ومؤشراتها، فقد تبين لنا والأمر يقتصر على المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية: أن نسبة 67.92% من مجموع المبحوثين كانت أهدافهم من خلال مشاركتهم بالمجالس بالدرجة الأولى، بقصد تلبية مطالبهم وتجسيد غاياتهم، وتحقيق مصالحهم وأهدافهم، وأن 52.02% منهم قد رأوا بأنهم يفرضون دوماً إرادتهم من خلال الإدلاء بالمشورات والاقتراحات، وأن منهم 66.66% يسعون للوصول إلى السلطة بأية طريقة وبأية وسيلة كانت، وأن 52.83% منهم قد رأوا بأنهم يسعون إلى الوصول إلى السلطة بهدف تحصيلهم على منصب يتضمن القوة والنفوذ والمكانة، وهذا بهدف تحقيق أهدافهم الذاتية ومصالح جماعاتهم القرابية والجهوية وقدرت نسبتهم بـ 30.18%. أما بخصوص طرق وأساليب الوصول إلى السلطة فقد تبين

أن من مجموعهم 50% يحصلون على السلطة بالطرق الشرعية والقانونية، ومنهم كذلك 48% ممن تتم بطريقة الانتخابات السلمية، وقد اتضح كذلك أن نسبة 71.68% من مجموعهم قد رأوا بأن هيئاتهم التنفيذية لا تعمل بأكمل وجه فيما يخص اتخاذ القرارات وتنفيذها، فهم يتحالفون مع باقي الأعضاء من اجل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ومنهم 07.54% قد رأوا بأنهم يحاولون إزاحة المنتخبين والرؤساء والنواب غير الفعالين لعدم أحقيتهم، كما تبين أن 69.81% من مجموعهم يقيمون تعاونات وتحالفات ضد أطراف الصراع الأخرى، مع الأعضاء من نفس المنظور والقناعات والعقليات ومنهم نسبة 15.09% رأوا بأنهم يقيمونها مع الأعضاء المنتخبين معهم لنفس الصلة القرابية، أو مع نفس الاعضاء من الجهة التي يقيمون فيها، وفي سؤال طرح عليهم وعلى كامل المبحوثين باختلاف انتماءاتهم حول اعتقادهم في أنهم فاضلين لأنفسهم وسلطاتهم في العمل بالمجالس، تبين لنا أن 15% منهم قدر رأوا بأنهم فاضلي سلطاتهم وهذا بسبب مستوياتهم التعليمية المرتفعة وأن نسبة 22.65% منهم قد رأوا بأنهم يكسبون سلطاتهم من خلال بنائهم لاستراتيجيات شخصية، والتحالف مع باقي الاستراتيجيات الأخرى التي تحمل نفس أهدافهم ومصالحهم باختلاف انتماءاتهم.

تبين لنا في الأخير من خلال هذا السرد المعطياتي، ومن خلال الربط بينها وبين نتائج تقارير حالات الصراع وطبائعه بالمجالس المحلية أن الصراعات داخل المجالس لا علاقة لها بطبيعة وشكل البيئة الاجتماعية للمجالس العمرانية، فقد ظهر بأن المجالات العمرانية لا تتمثل فيها القيم الفردانية الحديثة وإنما هناك استمرارية للبنى التقليدية القديمة، ومنها القبلية والعشيرة والعائلة على العموم، وأن نمط العلاقات الاجتماعية في هذه المجالات العمرانية الحضرية لازالت علاقات قرابية وتقليدية بسيطة وغير معقدة وإذا كان يجوز لنا طرح الفرضية المنسية التي قال بها ريمون كيني في أن هذه الاستراتيجيات الفردية ليس له علاقة بالمجالس العمرانية وتغييراته وشكله وطبيعته وشكل بنيته، وإنما هذه الاستراتيجيات الفردية تتشكل وتبنى داخل المجالس التنظيمية والاستراتيجية والقيمية الثقافي لتنظيم المجالس، وأن لهؤلاء الأفراد علاقة بمحيطهم الاجتماعي وهذا ما ظهر في دراسة الحالة. ظهر هذا الشكل من الصراع في كل المجالس باختلاف تواجدها في كل المجالات العمرانية والمجتمعات المحلية البدوية، الريفية وشبه الحضرية والحضرية، كذلك فالنتائج المتحصل عليها في العناصر السابقة تؤكدنا النتائج المتحصل عليها في تقارير الحالات. فإذا كان اقتصارنا على تحليل المعلومات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان لتحقق فرضيتنا في أن العلاقات الاجتماعية وإنما التفاعلات في المجالات العمرانية والاجتماعية الحضرية تكون فردانية، يرتفع فيها الانتماء للهوية الفردية وبالتالي تكون طبائع الصراع في المجالس منطلقة من الاستراتيجيات الفردية التي يبنها أصحابها وتكون في حالة تصارع لا تعاون. إلا أنه مع دراسة هذه المجتمعات الحضرية تبين لنا أن الثقافة الحضرية بهذه المجالات تكون بين الثقافة الحديثة وأنماط العلاقات تكون في الغالب أسرية وفردانية والتي ظهرت بسبب الكثافة والحجم وتقسيم العمل والالتجانس والتغاير الاجتماعيين، وتكون أيضاً في ثقافة تقليدية لازالت تسير وفق قيم ومعايير المجتمع المحلي، واستمرارية البنى التقليدية، وان هذه الأخيرة مسيطرة على طبيعة الحياة وأساليب المعيشة في هذه المجتمعات مدينة آفلوا والاعواط. وقد ظهر كذلك هذا الطابع من الصراع في كل المجالس باختلاف تواجدها في مجالات عمرانية، وهذا دليل على أن الثقافة التي تسير بها هذه المجالس ليست تنظيمية، وإنما هي عبارة عن ثقافة أفراد مشكلين لهذه التنظيمات، توجه سلوكياتهم وأفعالهم استراتيجياتهم الخاصة والذاتية، حتى وان كنا قد وجدنا ارتباط كبير بين ثقافة الأفراد المستمدة من الأطر والثقافات المجتمعية للمجتمعات المحلية بولاية الاعواط، ومن المجتمع الكلي الذي هو المجتمع الجزائري.

إن الوضعيات التنظيمية داخل المجالس أدت إلى بالأفراد في ظل ظروف توتر معينة حسب كل حالة، إلى بناء استراتيجيات هجومية ودفاعية باستخدام سلطاتهم الذاتية من أجل الدفاع عن المكاسب المتحصل عليها، أو من أجل الحصول على امتيازات وأن هذه الاستراتيجيات يبنها أصحابها ليس لتحقيق المصالح والأهداف الخاصة والجماعية فحسب، وإنما هي استراتيجيات وهويات فردية متشكلة داخل تنظيم المجالس من أجل هزيمة الطرف الآخر وتحييده عن حلبة النزاع، بحيث أصبح الصراع ليس صراع

مصالح واستراتيجيات فردية، وإنما أضحي صراع استراتيجيات فردية من أجل تحطيم الهوية الفردية والجماعية الأخرى وتحييدها والتغلب عنها.

إن ما نستنتجه مما سبق كذلك يوحي بفقدان الانسجام، وشيوع الإختلالات الوظيفية والعوائق داخل تنظيم المجالس، وعدم اتران وفعالية الفعل الاجتماعي الذي اخذ منحى الصراع بدلا من التعاون، وبالتالي فالمجالس وصلت إلى أعلى درجات التفكك و التحطيم، ويبدو هذا جلياً من خلال نقص أو انعدام فاعليتها في التنمية المحلية، وصارت أكثر ميلاً إلى التمايز في الأدوار والتعدد في الأهداف والبرامج، واتخذت صفة الشخصية والذاتية والفردية، مما ساعد على بلورة اتجاه التموقع والانعزالية للجماعات المتصارعة واتخاذ السياسات الهروبية إلى الإمام أو الانسحاب إلى الوراء، بحيث أصبحت هذه الجماعات المتحالفة باستراتيجياتها هي النموذج المتكرر والأكثر شيوعاً للسلوك والفعل الاجتماعي التنزاعي. وبالتالي بات المنتخب يشكل قيمه وسلوكياته ضمن هذه الجماعة وسيطر أهدافه ضمن أهدافها، أو يشكل لنفسه قيمه ومعايير الشخصية لتشكّل له هوية فردية وذاتية، وكذا يبني استراتيجياته الدفاعية والهجومية، ويشكل ويستحدث سلطة ذاتية ويحافظ على مناطق ارتيابه ويستخدم سياسة الزبونية في علاقاته التعاونية والتفاوضية والتنزاعية، ونستنتج أن كل المجالس أصبحت عبارة بتشكّل من هويات فردية لها مصالحها الخاصة والذاتية وسلطاتها الذاتية، فقد يتوقع المنتخب على نفسه بقضاء مصالحه وأهدافه الخاصة، وقد يشارك جماعته القرابية وأفرادها داخل المجلس وخارجه بالمجتمع في علاقات تضامنية تعاونية من أجل تحقيق أهدافه وأهدافهم، فهم يكسبون مكانة وقوة وخطوة معنوية، لأنه هو بدوره ممثل لهم وبالتالي يقضي لهم مصالحهم.

بحيث لم يظهر صراع مصالح وتصادم للاستراتيجيات الفردية على هامش تحليلات ميشال كروزيه، وإنما ظهرت صراعات أكثر شدة وحدّة بين الهويات الفردية المشكّلة داخل المجالس، وبالتالي أصبح الصراع منطلقاً من الاستراتيجيات الفردية المتصارعة والمتصادمة لتصادم أهدافها ومصالحها وسلطاتها، بل وإنه صراع من أجل هزيمة وتحطيم وتحييد الهوية الفردية والجماعية الأخرى، وتجاهلها وعدم الاعتراف بأحقيتها ويكون ذلك بشتى الطرق والوسائل، وهذا بغرض تحقيق المكانة والوجودية داخل هذه التنظيمات.

كما لاحظنا أن هناك جماعات غير رسمية تعملان كل ما في وسعهما من ممارسات زبونية وغيرها، من أجل استحواد كل واحد منها على السلطة الفعلية في المجالس، وكانت الاستراتيجيات التحالفية بين الأعضاء لم تكن نابعة من روح العقلنة التنظيمية التنموية، ولكن بدافع العلاقة الزبونية التي تكون، وتكون الصراعات إما وليدة هذه العلاقة الزبونية بين الأعضاء، وإما هي بحد ذاتها آلية من آليات واستراتيجيات حل الصراع وتسييره، ونستطيع أن نستخلص أن هذا النمط التسييري المتميز بالسلطوية والزبونية والتي يعمل في نفس الوقت على تكريسها، قد حجب المشروع الحقيقي الذي يكون المبدأ الموجه لسلوكاتهم والموجه لأفعالهم في المجالس وهو خدمة الصالح العام وتحقيق التنمية المحلية، وبالتالي أصبح المشروع الذاتي الشخصي الذي يعمل على تحقيق المنفعة بصورة مباشرة وصریحة أو غير مباشرة وغير صریحة في جو مشحون بالصراع لا التعاون، كان أساساً لكل علاقة سلطة في المجالس، وبالتالي أصبحت الصراعات غير وظيفية وإيجابية، وإنما صراعات تبدو غير وظيفية وسلبية، وهذا بسبب أن المجالس أصبحت تضم مجموعات تتشكل وتتكون حسب عدة روابط ذاتية وخاصة، لكل واحدة منها مصالحها، من أجل الحصول على المكانة التي تسمح لها بأن تكون مركز نفوذ بالنسبة للجماعات الأخرى وسعيها للوصول إلى السلطة التنظيمية، وتمكنها كذلك من مواجهة النظام الرسمي، هذا من جهة، ويسمح لها كذلك بالدخول في علاقة زبونية من جهة أخرى وبالتالي فإن المجالس كانت مجرد إطار لصراع بين هذه الاستراتيجيات الفردية والمجموعات المتحالفة، وبالتالي فالصراع الحقيقي انخرق عن مجراه، ليأخذ شكل تهدم وتحطيم الهويات الفردية والجماعية الأخرى.

الخلاصة

والاستنتاجات العامة

- الخلاصة والاستنتاجات العامة:

قمنا في هذا البحث بدراسة وتحليل العوامل التي تحكم السلوكيات وتوجه الأفعال الاجتماعية الصراعية في الهيئات المنتخبة وذلك من الناحية النظرية والتطبيقية الإمبريقية:

أولاً: الدراسة النظرية:

1- التأسيس النظري لمشكلة الدراسة:

إن دراسة الظواهر التنظيمية من المواضيع المعقدة في علم اجتماع التنظيمات، بسبب تعدد أسباب وعوامل الظاهرة الواحدة، وتداخل المداخل النظرية التي تفسر تلك الظواهر، فهناك من ينظر للمنظمة باعتبارها آلة، ويظهر هنا الجانب البيروقراطي، ووفقاً لهذا المنظور الذي يعتبر المنظمة كيان يتكون من أجزاء متداخلة، ومتكاملة مع بعضها البعض، يلعب كل جزء منها دوراً وظيفياً من خلال التعاون الذي يسهم في تحقيق الأداء الوظيفي للمنظمة ككل. وهناك من ينظر إليها باعتبارها كائناً حياً فهو يركز على الحاجات التنظيمية، ويدرس علاقة المنظمة مع البيئة الخارجية التي تعمل فيها، وأساليب تكيفها مع هذه البيئة، لكي تستطيع أن تحقق هدف البقاء والاستمرار. وركزت وجهة النظر الأخرى على المنظمة باعتبارها عقلاً مفكراً، تسهر على إظهار أهمية العمليات ومعالجة المعلومات، وعمليات صنع القرار. ويتناول منظور الثقافة النظر للمنظمة على أنها كيان اجتماعي، تحرك سلوكها مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات، وتحدد الأهداف التنظيمية بناءً عليها، كما أنها تحدد أيضاً وسائل تحقيق هذه الأهداف. أما النظر للمنظمة باعتبارها أدوات للسيطرة وممارسة للنفوذ والمناورات واتخاذ الاستراتيجيات الفردية من قبل أعضائها، إذ يركز هذا المنظور على دراسة عمليات ممارسة النفوذ والتعرف على مستويات نفوذ المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة، وكيف يؤثر ذلك على تحقيق الأهداف التنظيمية، كما يهتم هذا المنظور أيضاً بدراسة عمليات تكوين التحالفات بين أعضاء المنظمة للتأثير في عمليات صنع القرار فيها.

وفي جانب أعم من هذا هناك من يعتبر المنظمات عبارة عن أنساق تعاونية تبحث عن توازنها باستمرار. وهناك من اعتبرها أنساقاً صراعية في علاقة جدلية مستمرة تبحث دوماً عن التغيير المستمر، وترفض الواقع كما هو. وهناك من اعتبرها أنساقاً مفتوحة في حالة تفاعل مستمر مع البيئة الخارجية تؤثر فيها وتتأثر بها. وهناك من ينظر إليها بمنظور التسيير الحديث المتميز بالمرونة، وإعطاء الحريات للإطارات وتبسيط الإجراءات والاعتماد على الكفاءات وغيرها.

لقد جمعت الخلدونية بين أنساق التعاون وأنساق الصراع، في اتساق وتكامل مستمرين، بحيث أن نسق التعاون يصبح صراعياً أو مسبباً للصراع فيما بعد، في صراع بين العصبية القبلية في العمران البدوي والحضري أيامه. فهذا الصراع ليس صراعاً بين الدماء، ولا راجعاً إلى مجرد الاعتداد بالأنساب، وإنما هو صراع من أجل البقاء وصراع ومن أجل تحصيل لقمة العيش في العمران البدوي، ويتحول هذا الشكل من الصراع، من صراع من أجل تحصيل المعاش، إلى صراع من أجل تحصيل الحكم والملك، لان غاية العصبية هي السعي لتقلد الملك (السلطة) في العمران الحضري، إلى حين ذلك يتم التصارع بين العصبية القبلية على الملك، فكل عصبية تسعى للإطاحة بالملك والإعلاء من شأنها، إذن إن فعل الصراع في العصبية الخلدونية يتراوح بين التعاون والصراع، فيكون الصراع بين العصبية القبلية المختلفة من أجل الوصول إلى الحكم، بينما تكون الغلبة للعصبية الأقوى.

أما النظريات البنائية الوظيفية التقليدية والحديثة، فتنظر للمجتمع بأنه يمثل وحدة وظيفية تتربط فيها أجزاءه، وتؤدي وظائفها النوعية في اتساق وانسجام، بحيث يؤدي الإخفاق في تحقيق ذلك إلى مجرد اختلال التوازن داخل النسق، أو نوع من التغيير. فلا يعتبرونه صراع، وإنما يعتبرونه تحوُّلاً داخل نطاق التوازن السائد بالنسق، كما وأن تفسيراتهم لظواهر (عدم الاستقرار الاضطراب، التفكك والصراع) الموجودة في كل مجتمع وفي كل تنظيم، على أنها مجرد ظواهر شاذة ومرضية، وأنها خلل وظيفي من جراء معوقات وظيفية كما قال بذلك روبرت ميرتون.

أما كارل ماركس فقد أظهر أن الصراع الاجتماعي في المجتمع الصناعي الرأسمالي يكون بين من يملكون ومن لا يملكون، في صراع اقتصادي مادي، بين الطبقات الاجتماعية، أي انه ناتج عن التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أي بين طبقة البورجوازية (مستغلة تملك وسائل الإنتاج) وطبقة البروليتاريا (مستغلة لا تملك سوى قوة العمل)، ونتيجة لتناقض الأهداف والمصالح بين هاتين الطبقتين يكون الصراع اجتماعياً ونفسياً، حيث يؤدي في النهاية ومن خلال الثورة الاجتماعية الى تغيير علاقات الإنتاج وشكل الملكية السائدة، وبالتالي فهمنا من تحليلات ماركس أن الطبقة الاجتماعية بصراعها وثورتها هي المحرك الرئيس الذي يدفع إلى إقامة البنية، هدم البنية، وإعادة إنتاج البنية من جديد.

أما جورج سيمل الذي ركز على دراسة عمليات التفاعل الاجتماعي باعتبارها الوحدة الأساسية التي يمكن عن طريقها دراسة المجتمع، واعتبر الصراع بأنه عملية اجتماعية أساسية من عمليات التفاعل الاجتماعي، والتي تتضح في تناقض وتعارض الرغبات والمصالح بين أعضاء المجتمع، وقد ميّز بين المنافسة والصراع، بحيث رأى بأن المنافسة صراعاً غير مباشراً، وقد تكون وظائف الصراع ايجابية أو سلبية، وانه يحقق وظيفة ايجابية في التنظيمات والأنساق الاجتماعية إذا كان صراع واقعي.

ووجدنا أن روبرت بارك ينظر للصراع مثله مثل ماركس باعتباره عملية طبيعية تحدث في المجتمع، وقد نظر إلى مشكلات التحضر على اعتبارها أنها نتيجة للتنافس بين جماعات المصلحة، فمشكلات الحياة الحضرية والتحضر ترجع إلى صراع المصالح واختلاف القيم من اجل اكتساب الفوائد الاقتصادية، واستخلصنا أن نظريته في الصراع، هي صراع ايكولوجي يحدث في البيئة الحضرية.

أما أصحاب نظرية الصراع المحدثه فدرسوا المجتمع باعتباره نسقاً كلياً يتكون من أجزاء تبادل التأثير والتأثر فيما بينها، وأن هذا النسق والنظام يتطور باستمرار، ويظم مجموعة من الجماعات تتنافس على الموارد التي تسيطر عليها جماعات الصفوة والنخبة المهيمنة على مصادر الثروة، ومن ثمة يحدد المجتمع طبيعته وشكل التنافس الرئيس على الموارد (السلطة، القوة، المكانة والثروة) مما يؤدي إلى شكل خاص من أشكال القهر والهيمنة، فرالف داهرنديروف في دراسته للتنظيمات المترابطة والمتناسقة حتمياً يرى بان شكل الصراع ليس اقتصادي كما ادعى ماركس، وإنما هو صراع سياسي، فالسلطة ومراكز القوة والنفوذ هي المناطق التي تتنافس وتتقاتل عليها الجماعات الفرعية داخل التنظيمات، التي تتحدد من خلال علاقات التفوق والخضوع، أما لويس كروز فقد رأى بأن الصراع في المجتمعات الحديثة ليس صراعاً على الملكية كما زعم ماركس، بل هو صراع على القيم وطلب المكانة والموارد النادرة، بحيث لا يكون بوسع هذه الجماعات المتصارعة، تحقيق القيم المرغوبة فحسب بل تحييد وإيذاء، أو حتى القضاء على الجماعات المتنافسة، وصنّف نوعين للصراع: صراع واقعي يحدث داخل إطار من القواعد التنظيمية، والتي تتحدد فيه السلطات والمهام ويكون غالباً منظماً عقلياً، وصراع غير واقعي يعبر عن الحرمان من المشاركة في المطالب الاجتماعية والذاتية، أو عدم قدرة أطراف الصراع على تحقيق الأهداف، وغالباً ما يفسر هذا النوع من الصراع بما يسمى بالمصالح الخاصة للأفراد والجماعات. أما دافيد لوكود فرأى بأن التنظيم الواقعي الذي يقابله النظام المعياري الذي يحوي الأول، ويوجه السعي الدائم وراء المصالح فيه. أما فرانك براكن فجدده يتحدث ويربط بين القيم والصراع وطبيعة العلاقات بينهما في المجتمع الحديث، وذلك حينما طرح سؤالاً هاماً مؤداه: لماذا لا تستمر غالباً الجماعات المحرومة على غيرها من الجماعات التي تستمتع بامتيازات؟ وأجاب على سؤاله بالقول: "ذلك يعود للحراك الاجتماعي والتوقعات المتدنية والاستسلام وغير ذلك من العوامل التي يتم استيعابها وتلقينها للطبقات المحرومة من خلال النسق التعليمي".

أما نظرية التبادل الاجتماعي بزعمه بيتر بلاو وزميله جورج هومانز، يرى الأول أنه نتيجة زيادة التباين في البنية الاجتماعية، إمكانية ظهور تنظيمات تتضمن في بنيتها القادة المعارضين، الأمر الذي يحمل احتمالات الصراع، ويرى كذلك بأن التنظيم الاجتماعي جبلي دائماً بالصراع والتعارض، مما يكون في حالة جدلية لا مفر منها، ورأى بأن عملية التبادل يمكن أن تتضمن التناقض، كما يمكن أن تتضمن التكامل، وعلى هذا الأساس فهي عمليات ديناميكية متغيرة، تحمل معنى الاستقرار والتغير.

واستنتجنا بأن أصحاب مدرسة فرانكفورت النقدية في سعيهم لنقد النظام القائم، فقد اعتقد هربرت ماركيز أن التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقاته لم يعد الأساس لقيام صراع طبقي وثورة كما زعم ماركس، وإنما أصبحت في المجتمع الرأسمالي الحديث القوى المنتجة قادرة على إنتاج الثروات الضخمة، مما أدى بالطبقة العمالية نتيجة لما حصلت عليه من مكاسب نسبية إلى قبول ودعم الملكية الخاصة، بدلاً من الدخول في صراعات وذلك لأن المجتمعات الرأسمالية أصبحت تمارس عليها نوع من القهر والتسلط والهيمنة، وأنه قهر عقلي ومنطقي يمارس على الإنسان كله في حياته الباطنة، وعلى تفكيره وعقله وعواطفه، مما يجعله عبداً راضياً ومرتاحاً يعمل بوعي أو بدون وعي. أما يورغان هامبرماس فيرى أن الأزمة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة هي أزمة ثقافية وليست اقتصادية. وللخروج من هذه الأزمة يرى ضرورة تعلم البشرية وتطورها العقلاي من خلال تجاوز المصلحة العقلية والعلمية للوصول إلى مرحلة ومصلحة التحرر والإنعتاق، ورأي بالخروج بحلول المشكلات الاجتماعية في محاولة الناس إقناع من يخالفهم الرأي بوجهة نظرهم، في محاولة التعريف بمصالحهم وبهوياتهم وإمكانية اللقاء والحوار والفعل التواصلي، وقد أغفل هامبرماس اختلاف المصالح واختلاف المنطلقات الإيديولوجية للمتفاعلين وهوياتهم.

أما آلان توران فنظر أن التغير الاجتماعي هو نتيجة التناقضات الداخلية بين مختلف المستويات الطبقيّة، ويرتبط بالسيطرة والتباين في المجتمع، والمجتمع عند وليد التاريخانية. فالتغير يحدث عن طريق الصراع الذي تقوم به الحركات الاجتماعية التي لها مطالبها ومصالحها وتتحدد إرادتها بالحصول على الحقوق المهضومة وحقوق جديدة، كالحقوق الثقافية في المجتمعات ما بعد الرأسمالية التي تختلف عن الحقوق التي كانت تطلبها الطبقات الاجتماعية فيما يتمثل في الحقوق الاقتصادية المادية في المجتمعات الرأسمالية، ورأي بأن الحقل التاريخي ينتج تغيرات داخلية، وسببها الصراع بين الطبقات المسيطرة والطبقات الراضية للنظام (قوى التغيير)، ومن حيث تتولد الأزمات وذلك من خلال ظهور شرائح في المجتمع تمتلك باع من المعرفة والثقافة قصد الصراع ولا تتركه يصل إلى مداه وهدفه، ولاحظنا من تحليلات توازن أن احتكار ملكية الثورة لا يحتل مكان الصدارة في العملية الصراعية، بل إن ملكية القوة هو أساس عملية الصراع من حيث تقسيم المجتمع إلى مسيطرين وخاضعين، وتعتمد هنا العملية الصراعية على التاريخانية.

أما بيير بورديو فأخذ نفس المآخذ حينما طرح تساؤلاً مؤداه: كيف تجدد البنى، وكيف يعاد تشكيلها؟ واعتبر المجتمع مجالاً مفتوحاً مشكلاً من حقول (اجتماعية، سياسية، علمية، اقتصادية...) يشغلها مفوضون مهيمون وآخرون مهيمن عليهم بواسطة رأس مال ليس مادي فحسب، بل رأس مال رمزي واجتماعي وثقافي، ورأي بأن البنية الاجتماعية ترتبط وتتضح من خلال التفاوت التراتبي بملكية القوة، ولا ينحصر جهد الإنسان في تعظيم ما يملك من أشكال ورؤوس أموال، بل يحاول كل مجال على بناء وتشكيل قيمة للمجال، تنعكس على تملك القوة الاجتماعية لجماعة المجال، ولاحظنا أن في تناوله للهيمنة وعمليات الصراع التي تعود إلى ممارسات الفاعلين الذين ينتمون إلى طبقة معينة (هابتوس) تجمعهم ظروف مماثلة، ولأن الكل يحاول الحصول على ما له قيمة لتحسين وضعه أو الإبقاء عليه، الأمر الذي يولد الصراع الطبقي عامة، والتنافس بين أعضاء المجال في تناوله الإنتاج الثقافي والذي يمتاز أيضاً بعلاقات الصراع.

أما مقارنة التحليل الاستراتيجي بزعامة ميشال كروزيه والذي هو في حقيقته وظيفي بنيوي فهو لا يدعو إلى الصراع في المنظمات، ولا إلى محركات للتغير إلا ما يظهر في انساق التحالفات التي يقيمها الأفراد والجماعات، وإنما عالج وبجهد في المشكلات التي ظهرت في المؤسسات التي درسها، والعلاقات التي تكون بين معظم الفئات المهنية نظراً لطبيعة الوضعية والظروف المهنية، فقد استنتج أن الفاعلين الاجتماعيين داخل المنظمات يبنون استراتيجيات ودية وتحالفية ويؤسسون سلطات فعلية وقيميون أنساقاً من التحالفات متفاوتة من أجل تحقيق الأهداف الجماعية بصفة عامة للمنظمة ولتحقيق الأهداف الخاصة والذاتية لكل إستراتيجية فردية تتسم بالتفاوض مع بعضهم البعض ومع السلطة التنظيمية، واعتبر أن السلطة هي إحدى ميادين الصراع لإحداث التوازن بين عناصر القوة. والسلطة عنده لا تكون سبباً في الصراع فقط، بل وتكون أيضاً سبباً في إثارة عمليات التبادل والتفاوض

(وتبادل المصالح والامتيازات) والتعاون من أجل تحقيق المآرب والطموحات الشخصية من خلال افتعال الاستراتيجيات الفردية والتحالفات الجماعية.

2- سوسولوجية الفعل الصراعى:

تتميز الصراعات بصعوبة تحديدها نتيجة لكونها أحيانا صراعات نفسية وذاتية، وأحيانا اجتماعية، وأحيانا أخرى تنظيمية وسياسية، ونتيجة لكونها كذلك صراعات دولية وإيديولوجية وثقافية، وتمتد جذورها إلى ثوابت متأصلة في البنية الاجتماعية والثقافية لأطراف العملية الصراعية، ولأنه اختلف علماء النفس والاجتماع في مفهوم الصراع، فنحن بدورنا انتهجنا التعريف المتعارف عليه في كل المقاربات والتحليلات النظرية التي عالجنها، وتبيننا الماركسية المحدثة في طرحنا، فنقول انه عبارة عن عملية اجتماعية تتولد من خلال تفاعل الأفراد والجماعات في نضالهم من أجل القيم، والمطالبة بالقوة والمكانة، وسعي كل طرف من أطراف الصراع إلى تحقيق الأهداف والمصالح الخاصة والجماعية، ويدل على عدم الاتفاق والاختلاف، والتعارض والخلاف، ويقصد بأنه السعي لتحقيق هدف معين، لا يمكن أن يصل إليه سوى أحد الأطراف المتصارعة، شرط تحييد وإيذاء وتحطيم الأطراف المقابلة والمعادية لها، وأنه صراع غير واقعي وغير وظيفي تترتب عليه آثار سلبية غالباً. وكما عرف باركر الصراع التنظيمي على أنه: " صراع يحدث في تلك المواقف التنظيمية التي تتطلب أداء أنشطة غير متوافقة، أو تلك المواقف التي يمكن أن تؤدي إلى تصرف أحد العاملين إلى الإضرار بالأنشطة الوظيفية لبقية العاملين، أو التدخل معها، أو تعارضها بما يفضي إلى انخفاض المردود في تلك الأنشطة".

واستنتجنا أن للصراع مستويات هي:

- الصراع الفردي: وهو صراع نفسي يسبب القلق، وعندما يحدث ميل نفسي تصارعى يحدث تغييراً مضطرباً في النظرة إلى الذات، ويعبر عنها الفرد من خلال التصرفات المنحرفة التي تمس بمعايير المؤسسة، وهذه التصرفات تكون نتيجة لسوء التكيف الاجتماعى للفرد داخل المؤسسة، وهذا الصراع هو مؤشر على وجود صراع بين الفرد والمؤسسة.

- الصراع بين الأفراد: وهو الصراع الذي يقع بين الفرد وزملائه ورؤساء ومرؤوسين داخل المؤسسة، كما يتولد هذا الصراع بسبب تمسك كل فرد بوجهة نظره، أو عدم الاتفاق على الأهداف أو الإجراءات، أو من جراء انعدام الثقة، والغضب والسخط والخوف والرفض والمقاومة. ولا لكل فرد مصالحه وأهدافه وطموحاته وأرائه فإنها بطبيعة الحال تتناقض من أهداف ومصالح الطرف الأخر سواء كان فرداً أو جماعة، وبالتالي من خلال الاختلاف والتعارض والتناقض يظهر الصراع.

- الصراع الجماعى: ويأتى عن طريق التفاعلات بين الأفراد والجماعات داخل المؤسسة، في تضارب المصالح والتصرفات والمعاملات، ويتمحور صراع الجماعات حول الأدوار، المعايير، المواقع، والقيم.

- الصراع التنظيمى: ويشمل كل المستويات التي ذكرناها بالإضافة إلى صراع المجموعات بين الأقسام والمصالح والوحدات التنظيمية، ويكون في شكل صراع ترتبي وظيفي وبين المستشارين والمقررين، وفي صراع شكلي وغير شكلي، وصراع واقعي وغير واقعي.

ووجدنا أن للصراع أنواع هي:

- الصراع من حيث مسبباته: وهو صراع العلاقات والمعلومات، وصراع الاهتمامات، وصراع الأهداف والمصالح، وصراع القيم الثقافية للأفراد داخل التنظيم.

- الصراع من حيث درجة ظهوره: وهي الصراع الكامن وهو في عدم تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة، أما الصراع الظاهر فتكون مظاهره مثل أعمال العنف والتخريب والتهديد باستخدام القوة، والإضراب والاستقالة، وسحب الثقة... الخ.

- وظائف الصراع ونتائجه: عرفنا أن للصراع وظائف إيجابية عديدة تتمثل في الحفاظ على الكيان الذاتى للجماعة، وتعميق وعي الجماعة بهويتها المتميزة، وما يرتبط بتلك الوظائف من حشد وتعبئة للطاقات للجماعة وقدرتها. أما في المجال التنظيمي فإن الصراع

يلعب دوراً إيجابياً في الحفاظ على ثبات التنظيم وأداء لوظيفته. أما فيما يتعلق بوظائفه ونتائجه السلبية، فقد يكون معوقاً بالبنية الاجتماعية وحتى التنظيمية، ومهدداً لتمزيق وحدتها عندما يقتصر إلى المقاومة الكافية له، وغالباً ما يكون مقوضاً لأهداف التنظيم الرسمي. ويصل الأمر إلى الانتقام وترويح الإشاعات، وسحب الثقة، والاحتجاجات وتخطيم الطرف الآخر من الصراع.

- **عوامل الصراع:** تتعدد العوامل المتعددة المؤدية للصراع، فقد اقتصر حديثنا إلى العوامل مثل: العصبية القبلية داخل المنظمات، والتعددية الحزبية السياسية، وإلى ديناميات التنظيم بحد ذاته، وإلى الاستراتيجيات الفردية واختلافها وتنوع أهدافها.

3- العمران وشكل البنى الاجتماعية:

عرفنا أن البنية الاجتماعية بأنها عبارة عن جماعات اجتماعية متميزة في الوجود لوقت كاف، بحيث تستطيع الاحتفاظ بكياناتها كجماعات، رغم التغيرات التي تحدث للأفراد والذين يكونون تلك الجماعات، وأنها نسيج من العلاقات الاجتماعية الدائمة والمستقرة في المجتمع، والتي تبدوا على هيئة أنساق متبادلة التأثير، والتفاعل لكل منها وظائف اجتماعية، كما تتضمن مجموعة من العلاقات الموجودة بين أعضاء الجماعة بعضهم لبعض، وبينهم وبين الجماعة نفسها، وهي إطار المجتمع كعلاقة منظمة بين الوحدات الاجتماعية والتجمعات القائمة على أساس القرابة والجنس والسن والمصلحة المشتركة والمكانة أو كنموذج مقام تبعاً لهذه العلاقة. وعرفنا أن من خصائص البنية الاجتماعية أنها تتكون من أنماط للعلاقات الاجتماعية، وهي كل أو نسيج متشابك الأجزاء، وتتميز بالاستقرار والاستمرارية.

- العمران والمجتمع:

- أنماط المجتمعات المحلية: تتمايز المجتمعات وفق الطبائع والخصائص والسمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهي:

- المجتمع البدوي: مجتمع بسيط ومتجانس، تسود فيه التقاليد والقيم والنظم التقليدية، يقوم أفرادها بنشاطات اقتصادية بسيطة تتمثل في تربية المواشي والفلاحة، وهناك عدة أنماط من البداوة وهي البداوة الخالصة، والبداوة الجزئية، وبداوة الاستقرار الجزئي وبداوة الاستقرار الكامل، وتكون بنيته الاجتماعية قبلية وتقليدية بسيطة.

- المجتمع الريفي: هو مجتمع يغلب على بيئته الإيكولوجية طابع النشاط الزراعي وما يتعلق به من خدمات، وأن أغلب سكانه يشغلون في النشاط الفلاحي، بنيته الاجتماعية بسيطة نسبياً، وتقوم العلاقات الاجتماعية على أساس القرابة العائلية، والمعيشة المشتركة والتجاوز المكاني وهو يتكون من قبيلة أو عشيرة أو عائلة، مجتمع لا يعرف التعقيد في أموره، يتميز بالعزلة الاجتماعية، ويتميز بالتضامن والتعاون الاجتماعي.

- المجتمع شبه الحضري: هو مجتمع يجمع بين المجتمع البدوي والريفي والمجتمع الحضري، بحيث تموقع بين المجتمعين، وهذا بطبيعة الحال بحكم الانتقال من حال إلى حال، فهو في سيرورة متتابعة من قيم التقليد إلى قيم الحداثة والتحديث، مجتمع يكون في قرية كبيرة قريبة من مدينة، مجتمع متجانس ومتعاون كذلك، وكثيراً ما نجد فيه علاقات اجتماعية أسرية بالدرجة الأولى وقبلية وعشائرية بالدرجة الثانية حسب طبيعة وشكل البنية وطبيعة المجال العمراني والاجتماعي، وهذا النمط استحدث في الآونة الأخيرة من قبل الدولة الجزائرية من خلال إنشائها للمدن الجديد بالحاذاة مع المدن الأصلية، من اجل فك الحناق والضغط عليها.

- المجتمع الحضري: هو مجتمع متواجد في مجال عمراني كبير وكثافة وحجم للسكان كبيرين، تترتب عنه زيادة التغيرات الاجتماعية وانتشار العلاقات الشخصية والثانوية وتطوير الروابط الطوعية والمصلحية، بالإضافة إلى زيادة الاتجاه نحو الغزل المكاني وانتشار الفردانية وقيم التفرد مما يؤدي إلى زيادة سيطرة وسائل الضبط الرسمي والاجتماعي، ولاحظنا في دراستنا المجتمعات الحضرية بولاية الأغواط أنها تجمع بين الثقافة الحضرية الحديثة وهذا ما تمثل في جانب الثقافة المادية، وبين الثقافة الحضرية التقليدية وذلك من خلال استمرارية البنى الاجتماعية التقليدية وطغيانها على تقسيم المجال العمراني، وهيمتها على المجتمع وعلى سلوكيات الأعضاء وأفعالهم الاجتماعية في المجتمع وفي داخل التنظيمات البيروقراطية.

وقد صنفنا هذه المجتمعات وفق معايير ومقاييس للتمييز بينها منها: الموقع الإيكولوجي (أي البيئة التي يتواجد فيها المجتمع) التقسيم الإداري للدولة - النمط العمراني وطرازه - النشاط الاقتصادي - البنية الاجتماعية.

3- الهوية، الانتماء والولاء:

الهوية: وجدنا أن لكل مجتمع من المجتمعات هويته الخاصة به وبأفراده المنتمين إليه، وذلك بسبب التزامهم ضمن مجتمعاتهم بالتمسك بالتنظيم الاجتماعي، وبالسير والقيم الاجتماعية السائدة، وإنهم ضمن انتماءهم لجماعاتهم تدفعهم إلى تقمص شخصيتها، والتوحد وأنفسهم بها وبقيمها وقواعدها وضوابطها وسلوكاتها، بحيث يسعون من خلال هذا الانتماء إلى تعميق وتوطيد الهوية الجماعية، ومن ثمة تبرز سلوكيات الأفراد للتعبير عن الهوية والانتماء، وبالتالي تظهر لنا الهوية الجماعية أو الفردية التي تنشأ بين الأفراد ومجالاتهم العمرانية والاجتماعية.

وتوصلنا إلى أن الهوية تعرف بأنها: «مجموعة من الاستراتيجيات التي تفهمها الجماعات والأفراد في معتك التصارع والتنازع من أجل أن يحددوا أنفسهم بالنسبة للآخرين، حسب رغباتهم ومصالحهم».

وصنّفنا الهوية إلى تصنفات عديدة ومتنوعة وهي:

- الهوية الفردية: وهي إدراك الفرد نفسياً واجتماعياً لذاته، والدراية التي توجد الذات مع وضع اجتماعي وتراث ثقافي معين أو مع سلالة وجماعة قرابية معينة. وهي أيضاً أن يكون الفرد ذاتياً ومصليحاً ووحيد الأهداف والطموحات، بحيث نجده يبني استراتيجيات فردية خاصة به وسلطات ذاتية لإثبات نفسه في المجال الذي ينشط فيه، أو لمواجهة الآخرين بما يملك.

- الهوية الجماعية: تتجاوز هذه الهوية الأفراد، إلى الجماعة، تسمح لها بتحديد موقعها في المجتمع الاجتماعي، فالهوية الاجتماعية للفرد وللجماعة هي مجموعة انتماءاتهم لمنظومة اجتماعية إلى طبقة، أو جنس، مجتمع محلي جماعة سياسية... الخ، والهوية الجماعية تقترح وجود روابط قوية بين التباهي بالجماعة واكتساب قيمها، وبين مفهوم الذات، فالأفراد يسعون إلى الحفاظ عن هوية جماعية إيجابية ترتفع من التقدير لذواتهم وتحقيقاً لها.

- الهوية الثقافية: هي انتماء الأفراد والجماعات إلى ثقافة معينة، وتعتبر الصورة التي يكونها الأفراد والجماعة عن نفسها ويستنبطها أفرادها بإدماج التشابكات الدالة على الانتماء للجماعة، وإظهار خصوصياتها المميزة عن باقي الجماعات في حركات انخراط للداخل في مجالها، وكحركات تأكيد الاختلاف نحو الخارج، والهوية الثقافية بهذا المفهوم تعبير عن الحاجة للاعتراف والتقدير للإنسان كما هو تفرد وتمييزه، وتشغيل جدلية الذات والآخر، تعيد كل جماعة تأويل ثقافتها من خلال الاتصال الثقافي والتمازج، أو قد تنتزع نحو الثقافة وما شابهها.

- العصبية القبلية: عرفها ابن خلدون بأنها: "النصرة على ذوي القرية، وأهل الأرحام، أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة، ومن هذا الباب لولاء والحلف، إذ نصرته كل واحد على أهل ولائه وحلفه". وعرّفها محمد عابد الجابري بأنها: "رابطة سيكولوجية تربط أفراد وجماعة معاً، رابطاً مستمراً يبرز ويشند عندما يكون هناك خطر مهدد أولئك الأفراد كأفراد أو جماعات".

وقد عرفنا أن القبيلة هي عبارة عن جماعة بسيطة من الناس يعرف أعضائها باختلاف هويتهم العامة، وتمايزها عن هوية الجماعات الأخرى المجاورة لها، وهو مصطلح يشير إلى العشائر والجماعات القبلية، أما القبيلة فهي نزعة يُعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للجماعة القبلية أو الهوية القبلية.

- التنظيم البيروقراطي: قدم فيبر مفهوم التنظيم ضمن معالجته للجماعة المتضامنة، والتي اعتبرها نوعاً من العلاقات الاجتماعية المغلقة، أو محدود الانضمام إليها طبقاً لقواعد مميزة، وتتميز هذه الجماعة المتضامنة بثلاث معايير هي:

- أن لهذه الجماعة جذوراً ثابتة ومستقرة نسبياً، ويعني ذلك أنها ذات قواعد معروفة في نسق هم أعضاء في جماعة، ومن هم خارج هويتها.

- تعتمد الجماعة العضوية على مجموعة من القواعد والمعايير والقيم التي تحدد ما ينبغي ما يكون عليه سلوك الأفراد.
- يتوفر نظام قانوني يحقق تمايزاً في القوة بين المشاركين ومثل هذا النظام يحدد المسؤولية لكل عضو من أعضاء الجماعة ونطاق قوته مقدراً قوته على اتخاذ القرارات المتعلقة بإنجاز الأهداف. وهكذا فالتنظيمات وجدناها عند فيبر تعني وجود علاقات اجتماعية، يتفاعل الأفراد بموجبها داخل التنظيمات، وذلك عن طريق القواعد والتنظيم والإجراءات التي تحكم السلوك، والتي تقوم على عدة نظم مثل التسلسل الإداري، مبدأ تقسيم العمل، الوظائف، وتحديد الأهداف والسلطات. أما البيروقراطية فاعتبرها معقدة، فالأفراد المدرجون فيها لا يهدفون إلى تحقيق غاية شخصية وإنما في خدمة أهداف التنظيم.
ويوجد داخل هذا التنظيم الرسمي تنظيم غير رسمي يعرف بأنه: " تلك العلاقات الشخصية المتنوعة التي ينشئها العمال ويستمررون في إقامتها، وهي علاقات لا تخططها الإدارة ولا تقيّمها بصفة مباشرة، ولكنها تنشأ وتستمر بسبب العمل وبسبب وجود العمال في أمكنة واحدة ومتقاربة وبسبب الظروف والوضعية التنظيمية". وهذا ما دعانا إلى دراسة هذه المنظمات الرسمية والاستراتيجيات الفردية والسلطات التي يشكلها الأفراد داخل التنظيمات الرسمية.
- الاستراتيجيات الفردية:

درس ميشال كروزيه الإفرازات التي خلفتها البيروقراطية حين تطبيقها في المؤسسات الصناعية، وتصور أن الفاعل يتمتع داخل المنظمة بدرجة من الاستقلالية عن النسق التنظيمي القائم وهذا بمقتضى ما يلي:
- أن الفاعلين سواء كانوا أفراداً أو جماعات عمل داخل المنظمة لهم أهداف شخصية يسعون إلى تحقيقها.
- أن النظام الرسمي مهما كانت درجة تشكيله دقيقة وصارمة، يبقى به ثغرات تترك مجالاً للمناورة، والتحرك ويستعمله هؤلاء الفاعلين من أجل تحقيق هذه الأهداف الشخصية المترتبة عن الظروف الوصفية المهنية التي يعيشونها داخل المنظمة.
- أن سلوك الأفراد وأفعالهم هو نتاج لعدة عوامل مترابطة هي: الوضعية التنظيمية وخصائصها، وإدراك الفاعل لرهانات هذه الوصفية وأهميتها بالنسبة له، وكذا المزايا التي يتوفر عليها، والعوائق التي تقف أمامه.
وتنطلق هذه المقاربة من مسلمة وهي أن الفرد في حالة العمل لا يمكن تحديد سلوكه كلية، ولا أن تتحكم فيه، أو أن تتنبأ به ونظراً لهذا التعقيد والتشابك الواقع في مجال المنظمة، فإن الملجأ من ذلك هو المسلمات التي تعتبر الركائز الأساسية للتحليل الاستراتيجي وهي: اختيار الأهداف، الحرية النسبية للفاعلين، العقلانية المحدودة. كما جاءت هذه المقاربة بمبادئ ثلاثة هي: السلطة الرسمية والسلطة الفعلية، منطقة الارتياح، النسق الفعلي للأفعال.
وفي نفس الصدد تعرضنا بطرح وتحليل الموجهات التي تحكم السلوكات وتوجه الأفعال الصراعية في التنظيم الصناعي والإداري الجزائري وهي كما حددناها إجرائياً في دراستنا:

- السلطوية (السلطة الذاتية): وفي هذا النمط من الثقافة تكون الاستراتيجيات الفردية للأفراد على حد سواء تتحكم فيها الاستراتيجيات الجزئية المنطلقة من الأهداف الخاصة لكل فرد فيها، وليس من أهداف جزئية من الإستراتيجية الكلية للمؤسسة أي أن الاستراتيجيات الفردية تعمل منفصلة على الإستراتيجية الكلية للمنظمة ومتمردة عليها، وهذه الإستراتيجية تنطلق من الأنا الشخصي، وليس من أنا الجماعة أو المنظمة، فهي في الحقيقة عبادة للأنا الفردي والقوة المحركة لسلوكات العمال والمنتخبون في المجالس، وبهذا فإن السلوكات والأفعال التي تتحكم فيها الاستراتيجيات النابعة من المصلحة الذاتية التي تتسم بدافع ما اصطلاحنا عليه بالسلطوية. فالسلطوية كما رأينا تعتبر عن واقع متقهقر ومتدهور يفقد فيه التنظيم أدنى مقوماته استمراره وأدائه لوظائفه، وتساهم هذه الثقافة في خلق جو مشحون من الخلافات والصراعات والنزاعات في التنظيمات المتناسقة إجرائياً. لعدم قدرته على إنجاز الأهداف التي أنشأ من أجل بالفاعلية المطلوبة، وذلك لغياب التضامن في الأفراد المكونين له، من أجل تحقيق الأهداف التي وجدوا من أجلها في المنظمة، وبسبب التفاعلات الاجتماعية والعلاقات التي تتميز بالتوتر والعداوة والتصارع والتنازع، كما وجدنا أن السلطة القسرية والضابطة لا تكون للعقلنة التنظيمية القائمة على اختيار الوسائل المناسبة للأهداف المحددة من منطلق

الإستراتيجية الكلية للمنظمة، وإنما تكون للعقلنة الذاتية القائمة على اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف شخصية من منطلق الاستراتيجيات الذاتية لا غير، وهذا ما أكدته دراستنا الميدانية.

- الزبونية: رأينا بان ثقافة الزبونية وآلياتها، لم تعد في خدمة الثقافة الحديثة أو في خدمة الأهداف الإستراتيجية لتنظيم المجالس بل لخدمة اللاعقلنة أو لخدمة ما اصطلاحنا عليه بالسلطانية، وعليه فالزبونية جاءت لتكريس علاقات اجتماعية تتم في شكل تبادل منفعي "خذ وهات" في المؤسسة والمجالس التي هي مجال لهذه العلاقة فهي وسيلة أو طريقة ليست لتنمية وخدمة الهدف التي من أجله وجد الأفراد في المجالس، بل لخدمة وتنمية وتوسيع هامش المناورة ورصيد السلطة الذاتية للأفراد فيها، فالزبونية تمنح بدورها للسلطانية إمكانية وجودها واستمرارها وتنميتها، لأن استعمال الزبونية في المجالس يعمل على تأسيس شكل اجتماعي أو بنية اجتماعية على أساس الحافز المادي المباشر وغير المباشر، وغالباً ما يكون هذا الحافز من أجل شراء الخضوع والاستسلام لشخص السلطانية وليس لتنظيم المجالس ككل.

- التعددية الحزبية:

تنشأ التعددية الحزبية من تعارض وجهات النظر، واختلاف الأهداف ووسائل تحقيقها، وتعدد البرامج الحزبية وإمكانات تحقيقها، ومن خلال هذه التناقضات التي تؤدي إلى تشكيل أحزاب سياسية لها برامجها ومخططاتها واستراتيجياتها قريبة المدى والبعيدة، والهدف الذي ترمي إليه هذه التنظيمات السياسية هو الوصول إلى الحكم وتسلم المراكز الرسمية للسلطة السياسية سواء كانت على مستوى الحكومة والدولة، او على مستوى الجماعات المحلية في سبيل إدارة الشؤون العامة وفق أفكارها وبرامجها ومناهجها، وقد يظهر أن التعددية السياسية أو الحزبية لا تتعلق بالآراء الفردية التي يعتنقها الأفراد بقدر ما تتعلق بالعلاقات الجماعية والسياسية من نوع معين، والقوانين هي التي تنظم هذه العلاقات، ولكن من الملاحظ أنه يحدث العكس من هذا، في أن الثقافة المجتمعية في العالم الثالث أن سلطة الحزب من أولها إلى آخرها غالباً ما تكون وفق آراء وسلطات فردية للرئيس أو للعضو البارز بها، واستخدامها كمنهجية وكوسيلة قانونية للوصول إلى السلطة، وهذا ما أكدته دراستنا الميدانية، في أنها لا تعتبر أحزاباً سياسية بالمدلول العلمي لها، وإنما هي عبارة عن جماعات مصالح.

كما تطرقنا إلى عرض وظائف ومستويات الإدارة المحلية بصفة عامة ووظائف المجالس الشعبية المحلية المنتخبة الولائية والبلدية وذلك بالتطرق لتقسيماتها ووظائفها وأهدافها التي أسست من أجلها، وبالإضافة لهذا عرفنا تركيباتها والأحكام المتعلقة بانتخاب ممثلي الشعب على مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية.

ثانياً: الدراسة الميدانية.

في أي بحث علمي يعود الباحث في نهاية مطافه، إلى تساؤلاته وفرضياته، بقصد معرفة إلى أي مدى أنها صادقة أو محققة وذلك في ضوء النتائج التي توصل إليها ببحثه، وكنا قد اجتهدنا في محاولة التعبير تعبيراً صحيحاً قدر الإمكان عمّا نسعى إلى معرفته وفهمه بصورة أفضل من خلال طرح الإشكالية وطرح تساؤلاتها وصياغة فرضياتها، فالتساؤل الذي تم في مستهل بحثنا مؤداه: هل الهيئات المشكلة للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية هي مجال يمتد إليه الصراع من المجتمع (التعددية الحزبية والعصبيات القبلية)، أم هي مجال مُنشئ ومولّد للصراع (التنظيم البيروقراطي بحد ذاته، الاستراتيجيات الفردية والجماعية المتبنية)؟. ومن أجل الوصول إلى الإجابة عن الأسئلة المستوحاة والمتولدة عنه، وفي صياغة الفرضيات والتحقق منها، وتحقيق الأهداف التي نرمي إليها بالدرجة الأولى. فإننا عمدنا إلى تطبيق مجموعة المناهج والأدوات والتقنيات ميدانياً، وقد شملت الدراسة الميدانية على مدخل منهجي وفصلين: الفصل الرابع والفصل الخامس، وفي هذا فإننا لا ندعي بأن المناهج والأساليب والأدوات التي استخدمناها لدراسة هذا الموضوع دقيقة، بل هي محاولة متواضعة في مسار تعلمنا أصول البحث العلمي.

لقد تمثلت الخلفية النظرية التي استندنا عليها في بحثنا، في مجموعة من المداخل النظرية والمقاربات نذكرها: العمران والعصبية عند ابن خلدون، نظرية الماركسية المحدثّة (تحليلات لويس كوزر ووالف داهرنديروف)، المقاربة البيروقراطية لماكس فيبر، مقارنة التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه، بالإضافة إلى مدخل التحليل النسقي.

وكان إطارنا المنهجي لدراستنا يحوز على مجموعة من المناهج والأساليب والأدوات والتقنيات، فقد اعتمدنا واستخدمنا المنهج الوصفي بأسلوبه (المسح الاجتماعي، ودراسة الحالة) وكانت وسائل إنتاج المعرفة متمثلة في مجموعة من الأدوات والتقنيات المنهجية هي: الملاحظة، المقابلة، السجلات والتقارير الإدارية، والاستبيان. ولأن الباحث المنتج للمعرفة العلمية محكوم بمحددات المكان والبشر والزمان، فإن الإقليم الذي قمنا فيه ببحثنا كان ولاية الأغواط بكل بلدياتها ومجالسها المنتخبة، وذلك بالتطرق إلى طبائع العمران والخصائص المميزة لكل مجال عمراني واجتماعي، ودراسة حالة النزاع في كل المجالس، أما فيما يتعلق بالمجال البشري فتمثل في كل المنتخبين المشكلين لكل المجالس المتواجدة بولاية الأغواط البلدية منها والمجلس الولائي.

تعرضنا في الفصل الرابع إلى عرض ودراسة الحالة لكل المجتمعات المحلية بولاية الأغواط التي صنفناها إلى (مجتمعات بدوية، ريفية شبه حضرية والحضرية) وذلك بالتطرق في دراستها إيكولوجياً، اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً أي دراسة حالة المجال من حيث (الموقع، تعداد السكان وتوزيعاتهم العمرية وأنشطتهم، النشاط الاقتصادي لأغلبية السكان، النمط والطراز العمراني والمعماري والمؤسسات الحكومية المتواجدة، الثقافة المجتمعية، شكل البنية الاجتماعية ونمط العلاقات الاجتماعية والتركيبية الاجتماعية القبائل والعائلات القاطنة بالقرية أو المدينة)، بالإضافة إلى هذا قمنا بدراسة حالة الصراع بكل مجلس على حدة، ومثلنا في تقارير الحالات التي كانت عناصرها: طبيعة الصراع، مضمونه، أطرافه، مدته، آليات واستراتيجيات حله وتسييره.

فبعد العرض والتحليل والمقارنة تم استخلاص جملة من الاستنتاجات نوردتها فيما يلي:

1- نتائج دراسة الحالة.

1-1- عوامل الصراع في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية بدوية:

ظهر الصراع في الهيئات المحلية المنتخبة أنه عامل دينامي، يظهر بسبب تناقض مصالح العصبية القبلية والعشائرية والعائلية والجهوية، القائمة على أساس الولاء والحماية والمناصرة والتوصية كقيم اجتماعية تتداخل مع القيم التنظيمية، وظهرت طبائع ومظاهر للصراع تختلف من مجلس لآخر، حسب اختلاف طبيعة المجال العمراني وشكل البيئة الاجتماعية فيه، وعلى أساس هذا الاختلاف وجدنا:

- أنه كلما كانت المجالات العمرانية متشكلة من بنية اجتماعية قبلية واحدة، أي متكونة من قبيلة واحدة مسيطرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تكون فيها العلاقات الاجتماعية السائدة التقليدية مبنية على الأساس القرابي (صلة الدم) يظهر فيها الارتباط والتلاحم والتناصر لأفراد القبيلة في المجتمع، ويرتفع فيه الانتماء إلى الهوية الجماعية. وهذا ما وجدناه في كل من مجلس سيدي مخلوف، حاسي الدلاعة، وادي مزي، الحويطة، عين سيدي علي والحاج المشري، أي أن الصراع المتولد في المجالس عشائري وعائلي.

- أنه كلما كانت المجالات العمرانية مشكلة من بنى اجتماعية تقليدية قبلية، أي أن هذه المجتمعات مشكلة من عدة قبائل وعشائر، يرتفع فيها الانتماء للهوية الجماعية لكل منها، ويظهر فيها الالتحام والاتحاد والتناصر والتوصية لكل قبيلة أو عشيرة كلما كان الصراع داخل هذه الهيئات يقوم على أساس العامل العصبي القبلي والجهوي، وهذا ما وجدناه في كل من مجلس بلدية بريدة، تاجرونة والغيشة.

- كما ظهرت طبائع أخرى للصراع وفي كل المجالس كانت وليدة تصادم الاستراتيجيات والمصالح والأهداف الخاصة بالأفراد داخل المجالس، بالإضافة إلى الصراعات التي تنشأ عن طريق علاقات السلطة وطبيعة بناؤها، وتوزيع المهام واتخاذ القرارات في صراع تنظيمي بيروقراطي، وقد بدا تداخلاً قوياً بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي والمصالح والأهداف المتضامنة والمتعاونة لتحقيق المصالح، ويمتد هذا التحالف والتعاون مع الأعضاء من نفس الانتماء القرابي إلى عصبياهم القبلية والعشائرية أو العائلية خارج المجالس لتعظيم قوتها والدعم والمناصرة في مواجهتهم وصراعهم للعصبيات القبلية الأخرى، بشرط الفوز ببعض الامتيازات التي يوفرها تنظيم المجالس. وبالتالي فإن فكرتنا القائلة بأن بقايا العلاقات التقليدية في المجالس، توجه سلوكيات الأعضاء وتحكم أفعالهم التعاونية والصراعية، إذ أن هذه البقايا تظغى على السلوك والفعل الاجتماعي التنظيمي ومواقف المنتخبين، والتي وجهتهم إلى التعاون مع العصبيات القبلية داخل المجالس وخارجه والتنازع مع العصبيات الأخرى التنظيمية والقبلية والعشائرية والعائلية والجهوية.

1-2- عوامل الصراع في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية ريفية:

كنا قد اعتقدنا أن المجتمعات المحلية الريفية بحكم موقعها في بيئة وطبيعة إيكولوجية، وبحكم مزاولتها للنشاط الاقتصادي الزراعي وتربية المواشي، وبناها الاجتماعية تكمن في نمط العائلة التقليدية، إلا أنه مع الدراسة لهذه المجتمعات تبين لنا أن بناها الاجتماعية قبلية، فقد سجلنا عدم اضمحلال البنى التقليدية في المجالات العمرانية، بل واستمراريتها وتواجدها وخطورتها المكثف وكما لاحظنا ذلك في تقسيمات المجالس العمرانية الواحد. وبطبيعة الحال ظهرت مظاهر وطبائع للصراع متعددة، وتعددت في المجلس الواحد، وهذه نورها في النقاط التالية:

- ظهرت طبائع للصراع منشؤها التنظيم البيروقراطي (علاقات السلطة، توزيع المهام، وآليات القرارات...) في كل من مجالس (العسافية، بن ناصر بن شهرة، سيدي بوزيد، تاويالة وسبقاق) وهذا بسبب ديناميات تنظيم المجالس وعلاقات السلطة، كما ظهرت صراعات بين الأطراف من أجل تحصيل السلطة (الرئاسة والنيابة).

- الصراعات في كل المجالس منطلقة من الاستراتيجيات الفردية والجماعية التي ينتهجها المنتخبون لتكريس مواقف الكسب على حساب التنظيم والطرف الآخر المتصارع معه، أو السعي إلى خسارته وتحطيمه أو لبلوغ الأهداف المسطرة مسبقاً من طرف الأفراد والجماعات والعصبيات القبلية المتعاونة، وسعي كل فرد منتخب إلى تحصيل مكانة داخل المجلس، وهذا يتأتى من خلال الكفاءة التي هي ليس بالمفهوم الأصيل لها وإنما دلالاتها تكون على قدرة المنتخب في إيجاد الحلول لوحدة بصورة ذاتية للارتياحات التي يستحدثها في التنظيم، وهذا من أجل تحقيق مكانة أو سلطة يسيطر بها داخل التنظيم، أو تحقيق المصالح والامتيازات (كالمشاريع التنموية والسكنات الاجتماعية والريفية، والدعم الفلاحي ودعم الموالة). لذاته ولجماعته القرابية بصفته ممثلاً لها وهي توصية بذلك.

- كما ظهرت طبيعة للصراع متمثلة في صراعات العصبيات القبلية فيما بينها، أي بين الأفراد داخل المجالس الذين يولون ولاءات وانتماءات لجماعاتهم القرابية (القبلية والعشائرية والعائلة والجهوية) وبهذا حدث تصادم لهذه الهويات الجماعية المشكلة بطريقة غير رسمية في المجالس، وتولد عنها صراع له آثار غير وظيفته وسلبيته على أهداف التنمية المحلية للمجالس، وهذا ما تمثل في كل مجلس بلدية بن ناصر بن شهرة، سيدي بوزيد، وسبقاق.

- وحسب ما لاحظناه فإن الصراع لا يكون عفويًا، فهو مخطط من قبل أفراد وجماعات متحركة في دواليب مرتكزة في السلطة ليصلوا إلى النهايات التي يروجونها والتي منها التهميش واحتكار السلطة، وتوريط الأطراف الأخرى في قضايا وهمية، والسعي إلى القضاء عليهم من خلال إستراتيجية سحب الثقة أو الإقالة واستدراجهم إلى قضايا تحيلهم إلى العدالة.

1-3- عوامل الصراع في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية شبه حضرية:

في هذه المجالس كنا قد اعتقدنا أنه يظهر فيها نوع من الصراع السياسي بسبب التعددية الحزبية، وهذا من جراء تعدد الهويات السياسية بالمجالس والمناذية بمطالبها والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها وتطبيق برامجها الحزبية. إلا أنه ومن خلال التحقيقات الميدانية والتقصي عن مظاهر وعوامل الصراع في هذه المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية تبين لنا:

- أنه لا وجود لصراع سياسي منشأة التعددية الحزبية المتشكلة بالمجالس، إلا ما ظهر منها في مجلس بلدية قصر الحيران في صراع إيديولوجي وصراع مبادئ بين الحزب الوطني (حزب جبهة التحرير الوطني) الذي استمد شرعيته من الشرعية الثورية لثورة التحرير الوطنية، بحيث تكون طبيعة الانتماء للحزب انتماء وطني وهذا بالمجتمع، وفي الجهة المقابلة المنتمين لحركة مجتمع السلم تلك الحركة ذات التوجه الإسلامي، والتي استمدت شرعيتها من الشريعة الإسلامية، هذا الاختلاف في المبادئ والأفكار والبرامج تولد عنه صراع حاد وهذا بداية من تشكيل المجلس، إلا أنه انحرف عن مجراه ليتخذ مجرى آخر وهو صراع البرامج الفردية للأعضاء المنتمين للمجالس، في صراع منطلق من تصادم الاستراتيجيات الفردية، والى صراع بيروقراطي تنظيمي منشأ علاقات السلطة، وحصول حزب الجبهة على الأغلبية الساحقة وتهميش العضوين من حركة مجتمع السلم.

- أنه ظهر صراع في هذه المجالس كانت عوامله بالأساس تكمن في تعصب كل منتخب لجماعته القرابية داخل تنظيم المجالس وبالمجتمع، فقد ظهرت صراعات بين هاته العصبية القبلية وهذا في مجلس قلعة سيدي ساعد، الخنق. وصراعات عصبية عشائرية وعائلية في كل من مجلس قلعة سيدي ساعد. وكذلك الخنق وعين ماضي، وتكون أسباب الصراع في سعي كل عصبية قبلية أو عشائرية في تحقيق مصالحها وحرمان العصبية الأخرى من الحصول على الامتيازات والمشاريع والاستثمارات التي تتوفر عليها البلدية علاوة على توزيع السكان الاجتماعية والريفية، وتوزيع الدعم الفلاحي والرعوي، وتنصيب المواطنين على رأس الوظائف الإدارية... الخ.

- أن كل المجالس الصراعات بها منطلقه من الاستراتيجيات الفردية والجماعية التي يستحدثها الأفراد والجماعات داخل الهيئات بحيث تنشأ الصراعات حينما تتعارض قيم الفرد مع قيم التنظيم، وأن المجالس أصبحت متشكلة من هويات فردية تسعى كل هوية إلى إثبات وجودها وتحقيق ذاتها وتهميش الهوية الأخرى، وتسعى كذلك كل إستراتيجية إلى تحقيق أهدافها ومصالحها ولو كان ذلك على حساب الطرف الآخر وعلى حساب التنظيم، ويستغل الفرد داخل التنظيم علاقاته القرابية، وخبرته وكفاءته وسلطته التنظيمية، أو يشكل لنفسه سلطة فعلية، لذلك يدخل الأفراد في عملية التصارع نظرا لندرة الموارد والفرص.

- وفي هذا نرى بأن فرضيتنا غير محققة ميدانيا لأنه لا وجود لما يسمى ولاءاً حزبياً ولا انتماءً سياسياً لذلك إذا كان هذا غير موجود فبطبيعة الحال لا يوجد الصراع بهذه الطبيعة وهذا الشكل. فمن بين المؤشرات الدالة على وجود التنافس الحزبي والسياسي، هو التنافس بين الأحزاب السياسية لتطبيق برامجها على أرض الواقع فهذه الأحزاب لاحتفاظها تستخدم فقط كوسيلة قانونية من أجل وصول جماعات المصالح والجماعات القبلية، والتحالفات الشخصية إلى السلطة، بحيث لم يظهر صراع برامج سياسية وإنما ظهر صراع برامج ومخططات قرابية قبلية وعشائرية، واستراتيجيات فردية.

1-4- عوامل الصراع في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية وحضرية:

في هذا كنا قد اعتقدنا مبدئياً أنه كلما كانت الهيئات متواجدة في مجال عمراني وحضري، يتميز ببنية اجتماعية يرتفع فيها الانتماء إلى الهوية الفردية، يؤدي هذا إلى تشكيل صراع منطلق من الاستراتيجيات الفردية وتصادمها، إلا أنه ميدانيا وجد أن هذه المجتمعات الحضرية (مدينة الأغواط وآفلوا) لا تنتشر في حضرها قيم الفردانية ولا نلاحظها بجلاء، وإنما لازالت القيم التقليدية والمتمثلة في القبيلة والعشيرة والعائلة التقليدية متجسدة في الوسط الحضري، فالإحصائيات التي جمعناها والمعلومات توضح أن الروابط والعلاقات التقليدية رغم تناقض نسب تواجدتها إلا أنها لم تزول من مجتمع المدينة، فالحياة الحضرية لم تقضي على البنى

التقليدية وما تنتجها من علاقات وروابط وممارسات تقليدية داخل المجال الحضري. فعلى الرغم من قيم الحداثة والتطور والتحديث في كافة المجالات وخاصة منها مظاهر الثقافة المادية، إلا أن الثقافة الرمزية لسكان المحلات العمرانية الحضرية لازالت تقليدية. لذلك إذا كان من الجائز لنا طرح الفرضية المنسوبة التي قال بها رمون كيني، نقول أنه كلما كانت الهيئات المشكلة للمجالس المحلية متواجدة في مجال عمراي حضري، يتميز ببنية اجتماعية هي مزيج بين التقليد والحداثة نظرا لطبيعة الثقافة الاجتماعية العامة في المجتمع والخاصة بالمجتمع الأغواط، يؤدي إلى ظهور طبيعة للصراع في المجالس تكون حسب الثقافة المكتسبة (تقليدية أم حديثة كانت) وترسبها داخل المجالس.

وحسب المعطيات والمعلومات المجمعّة من ميدان الدراسة استخلصنا جملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- أن البيئة الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية والعلاقات السائدة فيها التقليدية منها والحديثة والقيم والأعراف والتقاليد والمعايير والتطورات المجتمعية، كلها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في طبيعة وشكل التنظيمات البيروقراطية، وسلوكات وأفعال الأفراد على حد سواء، كما تتأثر الهيئات المنتخبة بالتغيرات والآثار الاجتماعية، لذلك تشهد الهيئات سيادة العلاقات الشخصية والقريبة مكان العلاقات التنظيمية الرشيدة، وهذا نظرا لارتباطها بالدرجة الأولى بالعلاقات الاجتماعية في المجالات العمرانية والتي تنوء بالجهوية والعصبية القبلية. بحيث وجدنا أن الأعضاء المجلس منهم من ينتمي إلى جماعته التنظيمية ومنهم من ينتمي إلى جماعته القرابية (القبلية والجهوية) ومنهم من هو موالي لقيمه الفردية التي استمدتها من الثقافة الحديثة وقيم العولمة الداعية للفردية والتفرد.

- التنظيم البيروقراطية للمجالس وما به من بناء للسلطة وتقسيم للمهام والوظائف واتخاذ القرارات... الخ هو من بين العوامل الرئيسية والأساسية المولدة للصراع، وهذا ما ظهر في مجلس بلدية آفلوا والأغواط وكذلك بالمجلس الولائي، ومن سيحصل على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى هذا ظاهرة التسلط من قبل السلطة التنظيمية التي يظهر في عمومها بأنها أوتوقراطية مسيطرة ومهيمنة في اتخاذ القرارات وطرق التسيير والمبنية على أساس نبد الآخر والاستبداد، بحيث لا تتوفر له أي وسيلة لإبداء رأيه أو مشورته أو ما شابه ذلك. كما أن الصراعات تظهر حول صنع القرار وأساليب اتخاذه وتنفيذه، وبالتالي

الصراع يكون على السلطة، التي من يتحصل عليها، يحوز على كامل الامتيازات التي يحوزها التنظيم والمجتمع، مما يؤدي إلى ظهور نزاعات محتدمة والتي امتصت جهد الأعضاء جميعاً وأبعدهم عن الهدف الأساسي الذي شاركوا من أجله، وهو الاهتمام بتنمية مجتمعهم وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح الطبيعة الأخرى من الصراع.

- الإستراتيجية المعروفة أن لكل عضو أهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال مشاركته في الهيئة، لذلك وجدنا أن الوضع القائم في هذه الهيئات والعلاقات والتفاعلات الصراعية تتخذ تفسيرات شخصية من قبل المنتخب بيني عليها إستراتيجية لتكفل له مصالحه وتحقيق غاياته دون المساس الظاهر بالقواعد واللوائح التنظيمية، والسعي إلى خلق سلطات فعلية وذاتية ليحافظ على مكانته أو يسعى إلى مكانات عليا، ولأن كل فرد داخل التنظيم يفعل نفس الفعل فبلا شك تظهر التصادمات والخلافات والصراعات بين هذه الأهداف والمصالح المختلفة والمتخالفة، إذن الظاهر أن هذه الصراعات التي كانت مظاهرها صريحة و بائة للعيان هي وليدة الاستراتيجيات الفردية المتصادمة والمتصارعة. ومن آثار هذا حالات سحب الثقة من رئيس بلدية الاغواط، وتأسيس تحالفات بين الأعضاء من اجل تهيئده عن السلطة، فالاعتقاد السائد انه متسلطة ولا يفهم الدور المنوط به، إلا أن الظاهر والباطن يصرح على أن الأعضاء يبتغون من كل هذا إلى توسيع مجال حريتهم وتحركهم التي كانوا من قبل متأثرين بالرقابة والتسلط من قبل رئيسهم.

- كما وجدنا أن هناك طبيعة للصراع تكمن في صراع العصبية القبلية والجهوية داخل المجالس، وهذه لا تظهر بقوة وتكون في غالب الأحيان كامنة، وهي ليست كالصراعات التي تظهر في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية وريفية التي تكون ظاهرة، فكما تبين في المجلس الولائي أن الصراع يكون بين الأفراد الذين كل واحد منهم ينتمي إلى جهة معينة فيظهر الصراع بين طرفين ، الطرف الأول هم المنتخبون المقيمون في الجهة الشمالية من الولاية، و الطرف الثاني هم المنتخبون المقيمون في الجهة الجنوبية ومدينة الأغواط بحيث يكون صراع جهوي على المصالح والامتيازات والاستثمارات. بحيث أن كل طرف يحاول بكل جهده إفادة جهته من

هذه الامتيازات، فحين حدوث رفض لمطالب العضو أو مجموعة الأعضاء تحدث النزاعات بين طرف مطالب وآخر معارض، بحيث يستخدم هؤلاء الأعضاء سلطاتهم الذاتية لاستخدامها في التفاوض و المساومة وهي (أصواتهم و الإدلاء بها) ومن أجل تجميع والقضاء على الأطراف المتصارع معها.

- كما تحدث صراعات عصبية قبلية وتكون خفية وهذا ما ظهر في مجلس بلدية الأغواط وآفلو في أن كل عضو يكون ممثلاً أصلاً ليس لمجموع الناخبين الذين صوتوا عنه، وليس لمنحراطي الحزب، و إنما يكون ممثلاً للجماعة القرابية (القبلية) التي دفعته للمشاركة في المجلس لقضاء مآربها ومصالحها بحيث هي تكون وصية عليه وهو يكون ممثل لها وقاضي لمصالحها، وهذا ما ظهر في مجلس بلدية الأغواط والصراع العصبي القبلي الباطني الذي يظهر أثناء المداولات في أن كل طرق يريد تحقيق أهداف جهته وجماعته القرابية ومصالحها من خلال توجيه المشاريع والاستثمارات والدعم وغيرها.

2- النتائج المتوصل إليها من خلال عرض وتحليل معطيات الاستبيان:

تعرضنا في هذا الفصل إلى عرض وتحليل المعطيات الإحصائية الواردة في الجداول، وهي تصريجات الباحثين، وكان الهدف من ذلك التعرف على العوامل المولدة للصراعات في الهيئات المشكّلة للمجالس الشعبية البلدية والمجلس الولائي المتواجدة في كل المجتمعات المحلية بولاية الأغواط، فالمعطيات الإحصائية الخاصة بالباحثين، وخاصة فيما يتعلق بدراسة متغيرات هي السن موطن النشأة، المستوى التعليمي، المنصب بالمجلس، الخبرة الفنية والمهنية في المجال، فتبين لنا أن هذه المتغيرات تعتبر بدورها أسباب مؤدية للصراع بالمجالس.

- فيما يتعلق بمتغير السن: فقد تبين أن توزيع الباحثين على أساس الفئات العمرية، والتي كانت مختلفة. كانت أغلبيتها منحصرة ما بين الفئتين [36-40] سنة، وبين [46-55] سنة، وظهر صراع بين الأجيال العمرية، أي بين الأجيال كبيرة السن والأجيال صغيرة السن، وهذا نظراً لاختلاف مستويات الخبرة والتجربة والمعتقدات، والتصورات والأفكار.

- أما فيما يتعلق بمتغير موطن النشأة: فقد تبين أنه تحدث صراعات سببها اختلاف الثقافات المجتمعية، أي بين المنتخبين ذوي أصول تقليدية (البدوية والريفية)، وبين ذوي الأصول الحديثة (شبه الحضرية والحضرية) داخل كل مجلس.

- أما فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي: فقد اتضح لنا أن المجالس لا تتوفر على منتخبين لهم مستويات تعليمية أكاديمية مرتفعة بحيث قدرت نسبة من لديهم مستوى تعليمي جامعي ب 34.21%، أما الباقي فهم من أصحاب المستويات التعليمية (الابتدائي والمتوسط والثانوي وبدون المستوى) قدرت نسبتهم ب 65.78%، فتبين لنا أنه مع نقص الكفاءة العلمية وتدني مستوى الثقافة للمنتخبين تجعلهم غير واعين بخدمة أهداف المجالس، وبالتالي يتسببون بنشوب الصراعات بوعي أو بدون وعي علماً أن المجالس لا تحدد شروط محددة للانتخاب والترشح، ولكي نتحاشى الصراعات التي كانت آثارها وخيمة يجب إعادة النظر في قانون

- المجالس لسنة 1990 وضرورة الرفع من مستوى تعليم وثقافة المترشح للانتخابات المحلية. وبالإضافة إلى هذا استنتجنا أن الصراعات كذلك هي نتيجة اختلاف المستويات التعليمية، غالباً ما ظهرت خلافات بين حاملي الشهادات العليا ومنعدميها.
- أما فيما يتعلق بتوزيع المنتخبين حسب المقاعد والمناصب: فقد تبين أن 65.78% من المبحوثين هم أعضاء، و 23.68% منهم نواب، و 10.55% منهم رؤساء بالمجالس. هؤلاء يعتبرون أطراف العملية الصراعية، التي تكون إما بين الأعضاء والرؤساء، أو بين الرؤساء والنواب، أو بين الأعضاء فيما بينهم باختلاف انتماءاتهم.
- أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة المهنية: فقد وجدنا أن أغلب المبحوثين يشاركون لأول مرة في المجالس، في العهدة الانتخابية لسنة 2007 قدرت نسبتهم بـ 88.94%، أما المبحوثين الذين شاركوا في العهدة السابقة لها فقدرت نسبتهم بـ 08.42%، أما المبحوثين الذين شاركوا في ثلاث عهديات فقدرت نسبتهم بـ 02.63%. وهذه المشاركات من شأنها أن تمنح للمنتخبين قدر من الخبرة والكفاءة في مجال تسيير المجالس. وتبيّن أن متغير الخبرة هو كذلك من شأنه أن يتسبب في حدوث الصراعات بين من يعتقدون أن لهم خبرة كافية لتسيير المجالس وبين منعدميها. وهذه حقيقة هامة وجدناها أيضاً أثناء تحقيقنا الميدانية.
- واستنتجنا في الأخير أن كل هذه المتغيرات كانت عبارة عن عوامل هامشية في الدراسة، تسبب بنشوب الخلاف والصراع في المجالس مجال الدراسة.

2-1- صراع العصبية القبلية في المجالس المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية بدوية:

قسمنا هذا المحور بدوره إلى مجموعة من العناصر:

- العنصر الأول: المجال والبنية وإفراز أنماط للعلاقات الاجتماعية التقليدية:

وتطرقنا فيه بالدراسة والتحليل إلى درجة انتماء المنتخبين لجماعاتهم القربية، وأساس بناء علاقتهم الاجتماعية، ومدى محافظتهم على الضوابط التقليدية أو التحرر منها، وكذلك تصوراتهم في العيش في مجتمعاتهم المحلية.

- درجة انتماء المنتخبين لجماعتهم القربية من عدمه: ومثله السؤال رقم 1/6 من الاستبيان. فالنتيجة التي خلصنا إليها أن المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية بخاصة، وباقي المجالس باختلاف تواجدها في مجتمعات محلية أخرى (ريفية، شبه حضرية وحضرية) أن انتماءاتهم لجماعتهم القربية (القبلية، العشائرية والعائلية) يسكبهم حظوة وقوة معنوية ويشعرون من خلال انتماءاتهم بالحماية والمناصرة والاتحاد داخل رابطة الجماعة. وبالتالي تتشكل لديهم هوية جماعية يرتفع فيها الانتماء إلى قيم المجتمع الأصلي القبلي التقليدي.

- أساس بناء العلاقات الاجتماعية: والذي مثله السؤال رقم 2/7 من الاستبيان، فالنتيجة التي خلصنا إليها أن المنتخبين يبنون علاقاتهم الاجتماعية في المجتمع وبالمجالس على أساس العلاقات القربية مع أعضاء القبيلة أو العشيرة أو العائلة، فهذه النتيجة لا تقتصر على المنتخبين المنتمين إلى مجالات عمرانية بدوية، وإنما يسود هذا النمط من العلاقات في باقي المجتمعات وخاصة منها الحضرية التي تبرز فيها أيضاً العلاقات الاجتماعية التي تبنى على أساس القرابة والجوار والصدقة.

- التحرر من الضوابط التقليدية أو المحافظة عليها: وكنا قد وضعنا السؤال رقم 3/8 بقصد معرفة هل المنتخبين يسعون للمحافظة على التقاليد والعادات والقيم التقليدية، أم يبادرون إلى إعادة إنتاجها من جديد، فقد تبين لنا المنتخبين المنتمين إلى مجتمعات بدوية وحتى مجتمعات أخرى قد صرحوا بأنهم يسعون للمحافظة على ما هو كائن، ويسعون إلى أن يكونوا ممثلين للواقع ونماذج له، وذلك

باتباع والسير وقيم وعادات المجتمع المحلي التقليدي، وهذه النتيجة بصّرتنا بأن المنتخبين لا زالوا متشبثين بمجتمعهم المحلية البدوية بالرغم من التحديث والتطور والتغير الاجتماعي والثقافي الذي يحدث في شتى المجالات.

- تصورات العيش في المجتمع المحلي: ومثل هذا العنصر السؤال رقم 5/10 من الاستمارة والذي خلصنا من خلاله ومن خلال إجابات المبحوثين أن كل المنتخبين باختلاف انتماءاتهم المحلية صرحوا لنا بأنهم يتبعون عادات وتقاليد المجتمع، ويسعون للحفاظ على ثبات واستقرار الواقع المعيشي والثقافي، ويخضعون بإرادتهم لمعايير وقيم اجتماعية وقيم الجماعة وسلوكاتها، إلا أنه ظهر نسبة قليلة منهم من صرحوا بأنهم يسعون في عيشهم في المجتمع إلى تغيير العادات والتقاليد البالية، ويبدون إلى إعادة تشكيل الواقع، وهذا لأنهم يرفضون أن يكونوا أفراد تابعين لمجتمعهم، وهذا لأنهم كذلك يريدون تحديد وجودهم بأنفسهم في أنماط سلوكياتهم وأفعالهم وقراراتهم، ويسعون من خلال ذلك إلى اختيار نمط معيشتهم الخاص والذي يتماشى والتطور والتحديث الجاري في المجتمعات العالمية ومسايرتها.

- العنصر الثاني: شكل البنية الاجتماعية في المجتمع البدوي، وطبيعة الصراع في المجالس.

والذي أردنا من خلاله دراسة عوامل الصراع التي اعتقدنا أنها عصبية قلبية متصارعة ومتناحرة.

- حدوث الخلافات بين المنتخبين باختلاف انتماءاتهم القبلية والعشائرية والعائلية: ومن خلال المعطيات الإحصائية المتعلقة بهذا السؤال، فقد صرحت بنسبة 82.14% من مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية، بأنه تحدث بينهم وبين العصبية القبلية الأخرى صراعات وخلافات، ولا تكون الصراع على أساس القرابة والدم والتعصب لها، وإنما يكون على أساس اختلاف أهداف ومصالح الأعضاء المنتمين لها، وتدور هذه حول الامتيازات والمشاريع والسكنات والوظائف... الخ.

- تمثيل المنتخبين للجهات والجماعات القرابية التي ينتمون إليها: ومثل هذا السؤال رقم 8/13 من الاستبيان، فمن خلال المعطيات الإحصائية تبين لنا أن نسبة 55.35% من مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية صرحوا بأنهم ممثلين للعشائر التي ينتمون إليها، كما صرح في نفس السياق بنسبة 62.26% من مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية ريفية قد صرحوا بأنهم ممثلين للقبائل التي ينتمون إليها.

- السعي لخدمة المصالح والأهداف الجماعية للجماعة القرابية: ومثله السؤال رقم 09/14 من الاستبيان، فقد استنتجنا أن نسبة 81.13% من المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية أنهم يسعون من خلال مشاركتهم في المجالس إلى خدمة مصالح جماعتهم القرابية بالدرجة الأولى. وبالتالي الصراع يظهر حين اختلاف الأهداف، ووقوف بعض الأطراف في طريق التلبية للاحتجاجات، ولم يقتصر الحال على هؤلاء المنتخبين فقط وإنما هذه المظاهر عمّت كل المنتخبين باختلاف انتماءاتهم المحلية.

- تعصب المبحوثين داخل المجالس: وفي هذا بينت الإحصائيات أن نسبة 92.85% من المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية بدوية بأنهم يلتزمون بالتعصب لجماعاتهم القرابية التي ينتمون إليها، وذلك لأنهم يستطيعون إثبات وجودهم من خلالها، ويكسبون كذلك مكانة مستمدة من مكانتها في المجتمع، ولأنها تعتبر مصدر القوة والحماية والمدافعة والمطالبة والتوجيه، ذلك لأنها تسهل عليهم عملية تلبية الأهداف الشخصية والمصالح الجماعية.

ونستنتج في الأخير أن الصراعات في هذه المجالس إن لم نقل كل المجالس باختلاف تواجدتها في مجالات عمرانية واجتماعية متميزة تتولد الصراعات داخلها بسبب تناحر العصبية القبلية بسبب تعدد الأهداف واختلاف المصالح، وأن الصراع في المجالس يقوم على العامل العصبي القبلي والعشائري والعائلي كتجسيد وإعادة إنتاج للهوية الجماعية، وهذا ما يتطابق مع الفرضية العامة والحزبية الأولى، وبالتالي فهي محققة وصادقة.

2-2- الصراع التنظيمي في الهيئات المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية ريفية:

أما فيما يتعلق بال محور الثاني والذي يتعلق بالفرضية الجزئية الثانية، فهذا المحور تم تقسيمه بدوره إلى أربعة عناصر كل منها يعطي متغير من متغيرات هذه الفرضية وهي:

- **العنصر الأول:** الذي درسنا فيه علاقات السلطة بالمجالس وعلاقة ذلك ب بروز الصراعات وبخاصة في مجالات عمرانية ريفية، فقد تبين أن نسبة 75% من مجموع المنتخبين قد رأوا بأن السلطة تسير في اتجاه واحد وليست ثنائية، أي أنها تسلطية وذلك لانفرادها بالسلطة، وهيمنتها وتسلطها، وعدم فهم المسؤول المباشر (الرئيس ولجنته التنفيذية) بالدور المنوط به أصلاً، وتصرف المسؤول كذلك بقراراته، وذلك لعدم مشاركتهم في السلطة به أصلاً، وتصرف المسؤول كذلك بقراراته، وذلك لعدم مشاركتهم في السلطة وعلاقتها، وعدمها مشاركتهم في تفويض السلطات واتخاذ القرارات، ولم يقتصر الحال على هؤلاء المنتخبين، وإنما هذه المظاهر كانت متفشية في كل المجالس باختلاف مكان تواجدها في مجتمعات محلية (يدوية، شبه حضرية وحضرية)، وهذا دليل على أن الصراعات منطلقة في كل المجالس من علاقات السلطة المستبدة بسلطتها والمتفردة بقراراتها.

- **العنصر الثاني:** والذي عالجنا فيه الأسس التي يتم عليها توزيع المهام والمناصب وعلاقة ذلك ب بروز صراعات بسبب اختلاف وتمايز الأدوار، وسعي كل طرف إلى حصوله على مركز ملائم. فقد بين مجموع نفس المنتخبين أن توزيع المهام والمقاعد لا يكون على أساس تنظيمي ولا على أساس الانتخاب وإنما يكون على أساس عشائري وقبلية وقدرت نسبتهم ب 45% يعني هذا أن العلاقات ليست تنظيمية بيروقراطية، وإنما هي علاقات وثقافة غير رسمية داخل هذه المجالس وفي كل المجالس على السواء. وإن الصراع ينطلق من تمايز الأدوار والمهام وسعي كل طرف إلى تعزيز مكانته، وإلى الحصول على منصب أكبر من الذي حصل عليه، وفي ظل هذا تنسب الصراعات.

- **العنصر الثالث:** والذي ناقشنا فيه اتخاذ القرار وطبائعه وكيفياته، بحيث صرح لنا مجموع المنتخبين والذي تقدر نسبتهم ب 62.50% بأنهم أحياناً فقط يتم استشارتهم في اتخاذ القرار، أو أنهم هم أنفسهم أحياناً يبدون آراءهم واقتراحاتهم أثناء المداولات، وبينت نسبة 28% من مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية أنهم لا يتم استشارتهم في اتخاذ القرار وذلك للتهميش واللامبالاة من قبل الرئاسة. وعرفنا أن إشكالية اتخاذ القرار والتي من المفروض أن المجالس أسست على هذا الأساس، أي التعاون من خلال الاقتراحات والتشاور بين المنتخبين الممثلين من قبل الشرائح والفئات الاجتماعية، إلا أن عدم السماح في اتخاذ القرارات وعدم المشاركة فيها تؤدي بها إلى ظهور صراعات بين أطراف الصراع والتي تتم في الغالب بين الهيئة التنفيذية التي تنفرد باتخاذ وصنع القرار، وبين باقي الأعضاء المنتخبين.

- **العنصر الرابع:** والذي بيّن أن اتخاذ القرار في المجالس المتواجدة في المجتمعات الريفية، فقد أظهرت نسبة 72.50% من مجموع المنتخبين بأن اتخاذ القرار من قبل اللجان التنفيذية يقوم على أساس الإنفراد باتخاذ القرار وليس المشاركة والتشاور وذلك لأن اللجنة التنفيذية في مجالسهم مشكلة من حزب واحد مسيطر، ولأن كذلك حالة من التسلط من قبل الرئيس، ولأن التكتل الذي يحدث بين الأحزاب وتحالف الأفراد ممن ينتهجون نفس المنهج ويهدفون إلى الهدف الواحد، هي كلها عوائق في رأيهم تؤدي بهم إلى المشاركة في اتخاذ القرارات، وفي ظل هذه الظروف تسعى الأطراف المحرومة إلى اتخاذ وسائل وأساليب هجومية ضد هذه الأطراف الحاكمة وبالتالي يحدثون خلافات وصراعات كما بيناه سابقاً.

كما لاحظنا إشكالية العلاقة بين السياسي المنتخب والإدارة، فقد كانت نزاعات في حالات ما وتعاونات في حالات ما فلا الإدارة مستقلة تمام الاستقلال عن السياسة، ولا هذه الأخيرة هي مستقلة كل الاستقلال عن الأخرى، وظهرت نزاعات بسبب إعطاء الأولوية للسياسي المنتخب على الإدارة والمصالح البلدية أو العكس، إما بحجة تكريس الممارسة الديمقراطية عن طريق الهيئة المنتخبة، والحيلولة دون ديكتاتورية وأتوقراطية البيروقراطية، أو بحجة تدخل هذه الأخيرة لضبط الاختيارات والأولويات بكل حياد دون خلفية سياسية أو قبلية، أو تدخل سياسي في صلاحيات الإداري وخاصة ما يظهر في أساليب تسيير البلديات من قبل

الرؤساء، وكل هذا بسبب الغموض الذي يكتنف مسألة الصلاحيات المتداخلة في أغلب الأحيان، بين العضو المنتخب أو ممثل مندوب المجتمع المحلي، ورئيس المصلحة المعين من طرف رئيس البلدية، وكانت هذه الإشكالية المطروحة والتي عاجلناها على هامش دراستنا نظراً لاقتصرنا على المجالس بصفة خاصة فنريد أن ننوه من خلال نتائج دراستنا أن مثل هذا الموضوع هو غاية في الأهمية بالدراسة والتحليل نظراً لواقعية والحاحيته (العلاقة بين السياسي والإداري في التنظيمات المحلية). إن الصراعات التنظيمية واقعة في كل المجالس الشعبية، وتدور هذه الصراعات حول أساليبها المتمثلة في علاقات السلطة الأوتوقراطية، وطبائع وأساليب اتخاذ القرار، وكذا طرق توزيع المهام والمناصب، فهذه كلها أسباب وعوامل مولدة للصراع في المجالس، وهذا ما يتطابق مع الفرضية الجزئية الثانية إذا هي محققة وصادقة.

2-3- الصراع السياسي في الهيئات المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية شبه حضرية.

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث والذي أردناه من اجل دراسة متغيرات الفرضية الثالثة، وكذا من أجل معرفة درجة انتماء وولاء المنتخبين لأحزابهم السياسية من عدمه، وعلاقة ذلك إن وجد فعلاً بوجود صراع سياسي منشأ التعددية الحزبية، فهذا المحور تم تقسيمه إلى خمسة عناصر كل منها يدرس متغير من متغيرات هذه الفرضية وهي كما يلي:

- **العنصر الأول:** والمتعلق بسعي كل المنتخبين وخاصة المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية إلى تحقيق أهداف وبرامج الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها، فقد تبين أن أغلب المنتخبين قد صرحوا بأنهم يسعون إلى هذا، إن كانوا فعلاً واعون بالأهداف والبرامج الحزبية لأحزابهم السياسية، ففي هذا وجدنا أنه ليس هناك برامج حزبية متجسدة على أرض الواقع ولا وجود لها لا نظرياً ولا واقعياً، وإنما الموجود هو برامج قبلية وبرامج وأهداف جماعات مصالح، وبرامج ذاتية للأفراد المشكلين للمجالس.

- **العنصر الثاني:** والمتعلق بمصدر الآراء والمشورات التي يسدى بها المنتخبون أثناء مداورات المجالس، فقد تبين بصفة عامة أن مصادر معلوماتهم كانت إما من خلال توصيات القبائل والعشائر التي ينتمون إليها، وقدرت نسبة مجموعهم بـ 45.10% وإما من أفكارهم الشخصية والمستمدة مستوى كفاءتهم وخبراتهم ومستوياتهم التعليمية، وقد صرحت نسبة قليلة منهم تقدر بـ 07.06% فقط أن مصادر معلوماتهم هي أفكار ومبادئ وبرامج أحزابهم السياسية، أما إذا اقتصرنا على مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية فقد وجدنا أن نسبة 80% منهم مصدر مشاوراتهم ومدخلاتهم أثناء الاجتماعات كانت من خلال أفكارهم الشخصية و 12.50% منهم صرحوا بأنها توصيات جماعاتهم القروية التي ينتمون إليها. لذلك استنتجنا أنه لا وجود لتنافس بين برامج حزبية، وإنما أخذ صراع برامج وتوصيات قبلية وعشائرية وعائلية، وهذه النتيجة تثبت ما توصلنا إليه من نتائج في الفرضية الأولى، في أن الأحزاب السياسية تستعمل القبائل من أجل الوصول إلى السلطة، وحين وصولها إلى السلطة تتلاشى وتصبح جماعات مصالح، وبرامج فردية أو قبلية وجماعية، أو أن القبائل تستخدم الأحزاب السياسي من أجل وصولها إلى دفة الحكم، وبالتالي من خلال تمثيلها وليس ممثلي الأحزاب، تحقق أهدافها ومصالحها وتسعى للحصول على أكبر قدر من الفوائد والامتيازات التي تتمتع بها التنظيمات والمجتمع.

- **العنصر الثالث:** والمتعلق بتبيان ما إذا كان المنتخبين يُعترف بهم وبحق رأيهم السياسي ومصالح وأهداف أحزابهم السياسية وفي هذا صرح ما مجموعه 56.81% من كل المنتخبين باختلاف انتماءاتهم إلى أن الأطراف الأخرى لا تعترف بأرائها ومشوراتها وتدخلاتها وأهداف ومصالح أحزابها السياسية، فهي تتعرض للاحتواء بالتغيب أو إلى الإقصاء، منهم نسبة 17.56% من الباحثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية قالوا بذلك، بالمقارنة مع 53.97% من مجموع الباحثين باختلاف انتماءاتهم من قالوا بأن اقتراحاتهم وانشغالهم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المسؤولين والأطراف الحزبية الأخرى، وكذلك هو الحال

بالنسبة للمنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية والذين قدرت نسبتهم بـ 43.33%، وهناك تنساءل إذا كانت حقاً هناك برامج حزبية أم هناك برامج قبلية وشخصية وهذا ما أثبتناه في العنصر الموالي:

- **العنصر الرابع:** والمتعلق بأن في حالة حدوث الصراعات في المجالس تكون أسباب نشأتها التعددية الحزبية باختلاف منطلقاتها وأهدافها ومبادئها وإيديولوجياتها وبرامجها، إلا أنه مع المعطيات الإحصائية والتحليلات السوسولوجية التي أثبتت أنه لا تحدث بالمرّة مثل هذه الطبائع من الصراع، وهذا ما بينته الإحصائية التي تقول بأن 88.42% من مجموع المنتخبين باختلاف انتماءاتهم المحلية والمجتمعية بأنه أبداً لا تحدث صراعات منشؤها اختلاف الأهداف وبلوغ الأهداف بين الأحزاب السياسية أو ما يسمى ببرامج حزبية فهي مجرد حبر على ورق، لذلك قد تحدث صراعات غير التي حاولنا تبيان صدقها نحو صراعات برامج قبائل وبرامج لأشخاص وبرامج جماعات مصالح لا إلا.

- **العنصر الخامس:** والذي وضعنا سؤاله للتأكيد على صحة إجابات الباحثين، وفي هذا أجاب معظمهم أنه لا يحدث صراع داخل المجالس منطلق من اختلاف الأهداف والمصالح وبرامج الأحزاب السياسية، وقد قدرت نسبة مجموعهم بـ 84.43%، أما المنتخبين المكونين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية شبه حضرية، فقد اختاروا نفس الجواب، وبالمقارنة مع نسبة 15.26% من مجموع المنتخبين باختلاف انتماءاتهم المحلية والمجتمعية أن الصراعات التي تحدث في المجالس هي وليدة تصادم الأهداف والمصالح والبرامج الحزبية، وقد عبرت نسبة معتبرة منهم تقدر بـ 30.18% من مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية، وكان أغلبهم من أعضاء المجلس الولائي الذين كانوا أثناء استجوابهم من خلال المقابلة ليس لهم تعريف قار للحزب السياسي ومعنى له، بل وأهم يوهمون أنفسهم بأن لهم انتماء حزبي، ففي اعتقادنا كان هؤلاء وغيرهم يستخدمون الحزب كمطية من أجل الوصول إلى مراكز السلطة، أو من أجل إعلاء مكانتهم لمركز وسلطات عليا كالمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

ونستنتج من هذا كله أن الغاية التي تهدف إليها الجماعات والأفراد من خلال مشاركتهم بالمجلس، ليست من أجل تحقيق أهداف وبرامج الأحزاب التي ينتمون إليها، ولا لتحقيق مكانة الحزب داخل الهيئات، وهذا لأنهم يفتقرون إلى انتماء وولاء حزبي صريح، وبالتالي لا تكون لهم هويات سياسية لهم ولأحزابهم يسعون إلى تجسيدها وتحقيق وجودها من خلال إثبات أحقيتها ومن خلال تطبيق برامجها السياسية ومبادئها وفلسفاتها. وإنما كانت غاية المشاركة هو تلبية لأهداف جماعاتهم القروية ولأهدافهم الشخصية. لأنه أصبحت الأحزاب لا معنى لها، وأصبحت كوسيلة وليست غاية في حد ذاتها، ذلك لأنها تستخدم من طرف القبائل والعشائر والأشخاص كوسيلة قانونية من أجل تقلد السلطة لا غير، ومن ثم تنتهي صلاحياتها بانتهاء الانتخابات المحلية فإذا كانت تحدث تنافسات بين هذه الأحزاب السياسية فإنها أثناء تنصيب المجالس تزول ولا تكون لها مصداقية، وذلك لأنه تظهر اعتبارات أخرى قد تكون برامج قبلية وجهوية وبرامج شخصية وذاتية للأفراد وجماعات ومصالح أخرى قد تكون برامج قبلية وجهوية وبرامج شخصية وذاتية للأفراد وجماعات المصالح، وبالتالي تستطيع أن نخلص إلى النتيجة النهائية التالية التي مفادها أن المنتخبون ليس لهم انتماء ولا ولاء حزبي، بحيث لم تشكل لهم هويات سياسية، بل حلت محلها ولاءات وانتماءات أخرى وطغت عليها، تكون في ولاءات قبلية وعشائرية وعائلية وشخصية بحتة، وبالتالي لا يكون الصراع في المجالس وليد صراع الهويات السياسية والتشكيلات الحزبية المتشكلة في تركيبات المجالس، بل يكون صراع هويات جماعية وفردية منطلقاً من الاستراتيجيات والبرامج الفردية وليس من البرامج الحزبية والسياسية ولم يقتصر الحال على المجالس المتواجدة في المجتمعات المحلية شبه الحضرية وإنما اقتصر على كل المجالس باختلاف مكان تواجدها في كل المجتمعات المحلية من بدوية وريفية وحضرية، وهذا ما لا يتطابق مع تخميناتنا المصاغة في الفرضية الثالثة، إذ وجدنا أنها غير صادقة وغير محققة، وبالتالي حاولنا دراسة الفرضية الجزئية الرابعة منطلقين من نتائج هذه الفرضية ومن نتائج الفرضية الرابعة التي نسردها فيما يلي.

2-4- تصادم الاستراتيجيات الفردية في الهيئات المتواجدة في مجالات عمرانية واجتماعية حضرية.

أما فيما يتعلق بالمحور الرابع، والمتعلق بدراسة متغيرات الفرضية الجزئية الرابعة، والتي تم بناؤها بغرض معرفة ما إذا كانت البنية الاجتماعية الحضرية في المدينة وما تفرزه من علاقات اجتماعية شخصية، ومن قيم فردانية في المجال الاجتماعي والعمري الحضري، لها علاقة ب بروز الصراعات في المجالس والمنطلقة من بناء استراتيجيات ذاتية لأعضاء المجالس، وبطبيعة الحال ثم تقسيم هذا العنصر إلى سبعة عناصر للتحقق منها نوردتها فيما يلي:

- **العنصر الأول:** والمتعلق بغاية الأفراد المنتخبين في المشاركة بالمجالس، وفي هذا بينت المعطيات الإحصائية أن ما نسبته 52.10% من مجموع المنتخبين بأن غاياتهم في المشاركة هي أولاً وقبل كل شيء تلبية لمطالبهم وتحسين وتحقق غاياتهم ومصالحهم، منهم نسبة 67.92% من مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية من غاياتهم هي كذلك.

- **العنصر الثاني:** والمتعلق بفرض الإدارة الشخصية للمنتخبين وقراراتهم داخل تنظيم المجالس، وفي هذا بينت النسبة المئوية 25.28% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المجتمعية، ونسبة 51.05% من مجموع المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية بأنهم دائماً يفرضون إرادتهم الخاصة بهم ويفرضون أنفسهم بقراراتهم، ومنهم نسبة 38.07% من صرحوا بأنها أحياناً فقط.

- **العنصر الثالث:** والمتعلق بدراسة امتيازات المنصب المتحصل عليه والسعي للحصول على سلطة أعلى منه، فقد بينت نسبة مجموع المنتخبين والتي قدرت بـ 78.12% منهم بنسبة 85.41% من مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس في مجالات عمرانية حضرية بأن كلهم يسعون للحصول على سلطة ضمن اللجنة التنفيذية وذلك من أجل الوصول إلى السلطة التي من سيحصل عليها يتوسع مجال تحركه وحرية، وتساعد في تحقيق أهدافه الذاتية، ولأن كل طرف يسعى للوصول إلى السلطة وبأي وسيلة كانت على حساب التنظيم وعلى حساب الأطراف الأخرى، فمن هنا يتولد الصراع من أجل الحصول على السلطة بين الأفراد.

- **العنصر الرابع:** والمتعلق بسعي الأفراد إلى الحصول على السلطة من أجل تحقيق الأهداف الذاتية والجماعية لجماعاتهم القربية فقد بينت الإحصائيات أن 76.31% من مجموع المنتخبين باختلاف انتماءاتهم، وأن 84.90% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية قد رأوا بأن المنصب المتحصل عليه والذين كان معظمهم أعضاء فقط لا يساعدهم على تحقيق مآربهم، فهم يسعون للحصول على منصب من أجل تحقيق المصالح الخاصة والجماعية، وللسعي للوصول إلى سلطة أعلى من التي يمتلكونها وذلك من أجل الحصول على المكانة والقوة والنفوذ التي تساعدهم في تحقيق أهدافهم والسيطرة من خلالها على الأطراف الأخرى من الصراع والتي تكون في الغالب رؤساء مجالس ونوابهم. وبالتالي تولد الصراع بين الهيئات التنفيذية (الرؤساء والنواب) من جهة، وبين المنتخبين الأعضاء من جهة أخرى، أو بين (النواب والأعضاء) من جهة ورؤساء المجالس من جهة أخرى، بحيث اتضح أن البعض من المنتخبين يسعون للمحافظة على ثبات حالهم في المجالس، والباقي يسعون بكل الطرق الوسائل القانونية وغير القانونية لإزاحتهم من مناصبهم، وبالتالي تظهر علاقات صراعية وليست تعاونية بين كل المنتخبين.

- **العنصر الخامس:** والمتعلق بمتغير اتخاذ القرار واستحداث استراتيجيات وتحالفات جماعية هجومية من قبل الأفراد المشكلين للمجالس من أجل تهييد الأطراف المتصارع معها، وبينت هنا أن المعطيات الإحصائية أن نسبة 77.86% من مجموع المنتخبين، ونسبة 45.77% من مجموع المنتخبين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية أن اتخاذ القرارات من قبل اللجنة التنفيذية لا يكون على أكمل وجه وهي تمثل طرف من أطراف العملية الصراعية، فهم يسعون إلى إطاحة الرؤساء والنواب غير الفعالين لعدم أحقيتهم، وذلك من أجل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وذلك لأن بعضهم يرون بأنهم يستحقون نظراً لكفاءتهم ومستوياتهم التعليمية وخبرتهم الحصول على مقعد ضمن هذه اللجنة التنفيذية، وفي ظل هذه الظروف ظهرت صراعات لا طائل لها بين السلطة التنفيذية والأعضاء، أو بين الرئيس وبين الأعضاء باختلاف انتماءاتهم (القبلية، المصلحية، والفردية).

- **العنصر السادس:** والمتعلق فيما إذا كان المنتخبون يقيمون تعاونات وتحالفات ضد أطراف الصراع الأخرى، وفي هذا بينت النسبة 94.73% من مجموع المبحوثين باختلاف انتماءاتهم المجتمعية بأنهم يقيمون فعلاً تحالفات تكون إما بين المنتخبين من نفس الانتماء إلى الجماعة القرابية، وإما مع الأعضاء بتعدد واختلاف انتماءاتهم، وهؤلاء يشكلون أطراف العملية الصراعية في المجالس، ومنهم نسبة 69.81% من المبحوثين المشكلين للمجالس المتواجدة في مجالات عمرانية حضرية بأنهم يقيمون تحالفات وتعاونات ضد الأطراف الأخرى من الصراع تكون من نفس القناعات والأهداف، وذلك من أجل تحقيق المصالح الجماعية التي تكون إما تنظيمية أو إما اجتماعية. وتكون هذه التحالفات في جانب واحد تعاونية بين من يحملون نفس القناعات والأهداف والمصالح وتكون إما جماعات رسمية وتنظيمية، أو جماعات غير رسمية وغير تنظيمية، وهذه الجماعات تقف نداءً للند مع الجماعات الأخرى المتعاونة هي كذلك، وبالتالي تكون المجالس متكونة من عدد كبير من الجماعات المتصارعة والمتنازعة فيها بينها بسبب تعدد الأهداف وتناقض المصالح. فمنها ما تكون تنظيمية داخل المجالس ومنها ما تكون اجتماعية بالمجتمع.

- **العنصر السابع:** والمتعلق بالرهانات التي يحتكم عليها المنتخبون داخل المجالس، وفي هذا فإن النتائج التي خرجنا بها من دراسة هذا المتغير، والمتعلق بارتكازات السلطة التي يعتمد عليها المنتخبون في علاقاته التفاوضية مع التنظيم الرسمي ومع الأطراف الأخرى من النزاع ما يلي:

- أن هناك نسبة كبيرة من المنتخبين يستعملون هذه السلطة في علاقاتهم بالرئاسة وبأطراف عملية الصراع، والتي بنوها من خلال مستوياتهم التعليمية، أو من مستوى الكفاءة والخبرة المهنية، أو بحكم حيازتهم على السلطة، أو بحكم التحالفات الشخصية التي يقيمونها، أو بدافع المهارة الشخصية، فهذه السلطات الفعلية الهامشية وغير الرسمية التي يتبنونها تكون من اجل الدفاع عن مكاسب، أو للحصول على الامتيازات أو لمواجهة الأطراف الأخرى من الصراع، وتكون وفق إستراتيجية خاصة.

- إن الذين لا يمارسون هذه السلطة ليس لأنهم لا يرغبون في ذلك، بل لأنهم لا يستطيعون ذلك. وذلك بسبب تدني مستوى تأهيلهم، وغياب كفاءتهم وخبرتهم في المجال، أو لعدم أهمية المنصب المتحصل عليه، أو لأنه ليس لديهم مجال للمناورة نظراً لتسلط من قبل الرئاسة.

- إن شيوع الثقافة السلطنتية (السلطة الذاتية) في المجالس التي يبني الأفراد من خلال سلطاتهم الذاتية، استراتيجيات خاصة بهم من أجل مراقبة مناطق الارتفاع من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية، وبهذا أصبحت المجالس عبارة عن مجال للتصادم والتصارع والتنازع بين هذه السلطات الذاتية، فكل منها تسعى لتحقيق مصالحها وأهدافها الشخصية، وكل واحدة منها تترصد وتخطط من أجل هزيمة وتخطيم وتحييد السلطة والإستراتيجية الفردية الأخرى.

إن ما نستطيع استنتاجه في الأخير أن كل المجالس باختلاف مكان تواجدتها أصبحت مجالات لتصادم الاستراتيجيات الفردية بأهدافها ومصالحها الشخصية وسلطاتها الذاتية، بحيث أصبحت كل استراتيجيات تسعى إلى أن تحافظ على مكانه ضمن التنظيم والأخرى تسعى إلى تهيده عنه، بل وتسعى إلى تخطيمها. فإذا كان ميشال كروزيه يرى بوجود أهداف ومصالح الاستراتيجيات فردية تسعى إلى تحقيقها في عمليات تعاون وانسجام بين هؤلاء الأفراد. فإننا استنتجنا نحن أن الصراع بين الأفراد داخل المجالس ليس صراع مصالح وأهداف استراتيجيات فردية فحسب، فالأمر تعدى ذلك وأصبح صراع هويات واستراتيجيات فردية متناحرة كل طرف يسعى إلى تخطيم الهوية والإستراتيجية الأخرى والقضاء عليها بالمرّة، وتحييدها عن حلبة المنافسة، وأن هذه الاستراتيجيات تفتعل هذه الفضاءات والأجواء المشحونة بالنزاعات ليسهل عليها تحقيق مصالحها.

وما نستطيع استنتاجه بصفة عامة أن الأفراد يحاولون توجيه التنظيم لخدمة أهدافهم الخاصة وكذا الأهداف الجماعية حسب درجة انتماء المنتخب لجماعته القرابية وولاء لها، كل حسب مكانته وكفاءته ومركزه، وحسب وضعيته التنظيمية ولأجل ذلك يصطدمون فيما بينهم، ويعارض كل واحد منهم الآخر حتى لا يحقق بعض المصالح أو كلها على حسابه، وعلى حساب التنظيم،

لذا ينشأ الصراع. فهذه المصالح والأهداف قد تكون السعي إلى الحصول على سلطة تنظيمية أو إجراء مكانة داخل المجالس، وقد تكون الامتيازات والمشاريع التي تقرها اللجنة التنفيذية لصالح المجتمع المحلي فيتصارعون حول من يأخذ قسط وحصّة من المشاريع التنموية والسكنات الاجتماعية والتنموية والتي يوجهونها لصالحهم أو لصالح جماعاتهم القبلية والجهوية، ويتخذ كل طرف الوسيلة المناسبة لتحقيق أهدافهم، فمنهم من يحققها بحكم حيازته على السلطة، ومنهم من يحققها عن طريق بناء إستراتيجية فردية دفاعية وهجومية ويكون سلطة ذاتية فعلية، أو يستخدم آلية الزبونية ليسكب من خلالها المنافع والمكاسب، أو يسعى بسلطته وإستراتيجية إلى هزيمة خصمه وتخطيمه، وتكون هذه الطبيعة من الصراع شرعية وواقعية، أو غير شرعية وغير واقعية حسب طبيعة الصراع وأهدافه، وحسب الوضعية التنظيمية في المجلس، فننقسم وسائل الصراع إلى شرعية وواقعية، وغير شرعية وغير واقعية، أما الشرعية الواقعية فتتمثل في اللجوء إلى النصوص القانونية والتقارير الرسمية، وإلى المفاوضات والمساومات الرسمية، وكل ما يسمح به القانون من إجراءات كان يطبقها قانون المجلس بحذافيره ويقومون بتحالفات من أجل سحب الثقة للرئيس أو إقالة نائب. أما الوسائل الشرعية وغير الواقعية فهي التي تؤدي استعمالها من طرف المنتخبين خارج قواعد التنظيم الرسمي المستند إلى القوانين والسلطات المتعارف عليها، كأن يتم بناء استراتيجيات فردية منطلقة من سلطات ذاتية توجه سلوكياتهم وتحدد أفعالهم الصراعية بخاصة، منها وبطريقة دفاعية يسعون للحفاظ إلى الحفظ على مكانتهم وهيباتهم، وبطريقة هجومية يسعون للجوء إلى المؤامرة ولتحريف الشكاوي، وتحريف القوانين وطرق تطبيقها وتطبيق كل الطرق والوسائل التي تؤدي بهم إلى تحطيم الخصم أو هزيمته.

ولهذا أصبح الصراع عامل من عوامل التهديم، وذلك في حالة تجاوز الخطوط الحمراء، وعدم احترام القيم والمعايير السائدة بحيث يصبح كل طرف لا يفكر إلا في القضاء على خصمه وإلحاق الضرر به بشتى الطرق والوسائل، وبذلك يتغافل عن مصالح وأهداف التنظيم، ويضعف ولاءه لها وللمجتمع، ويرتفع ولاءه لجماعته التنظيمية أو القرابية، أو ينفرد بحاله وبأهدافه، وبذلك يكون أحد العوامل التي تؤدي إلى القطيعة والإبقاء عمداً على العلاقات في حدودها الدنيا، وبالتالي فإن هذه الوضعيات التنظيمية المؤثرة تؤدي أو أدت إلى هشاشة المجالس ونقص فعاليتها التنظيمية وفعاليتها في التنمية المحلية.

أما فيما يتعلق بالربط من متغيرات الفرضية الرابعة، فقد بدا من خلال الملاحظات والتحقيقات الميدانية أن المجتمعات الحضرية لا زالت تسيطر عليها القيم التقليدية، والبنى الاجتماعية التقليدية والمتمثلة في (القبيلة، والعشيرة، والعائلة التقليدية) وأصبحت الحياة الحضرية مزيج بين القيم الحديثة (القيم الفردانية) والقيم التقليدية، وبالتالي إذا ربطنا ذلك بالمتغير الثاني، ومن خلال تحليلاتنا للمتغيرات تبين لنا في الأخير أنها متطابقة ما جاء في الفرضية بحيث أضحت صادقة ومحقة.

إن ما نستطيع أن نستنتجه من خلال دراسة حالة المجالات العمرانية والاجتماعية وتنظيماتها بولاية الأغواط، أن المجالس الشعبية المحلية أصبحت تعيش أزمة، وهذه الأزمة سببها الصراعات المتفشية فيها، وقد استنتجنا أن هناك أنواع ومستويات عديدة من الصراع نجد آثارها في المجلس الواحد، فقد تكون صراعات تنظيمية، وصراعات عصبية قبلية وعشائرية وصراعات مصالح فردية واستراتيجية، إلا أننا لم نجد ما يسمى بالصراع السياسي، أو صراع البرامج الحزبية، أو فيما يعرف بصراع الأفكار والإيديولوجيات والفلسفات السياسية، وإنما هي صراعات برامج قبلية وفردية مسيطرة بإحكام على التنظيم وتوجهه لخدمة مصالحها الخاصة. إذ لم تكن الصراعات في الهيئات المحلية المنتخبة وظيفية وواقعية، وإنما كانت صراعات غير وظيفية وغير واقعية، ولم تكن في صالح خدمة أهداف التنظيم والصالح العام، وإنما في خدمة المصالح الشخصية والجماعية للجماعات المتصارعة، وقد كان من المفروض أن يظهر التعاون والتنافس بين الأحزاب السياسية المشكلة للهيئات في تحقيق البرامج المستهدفة، إلا أنه لم يظهر هذا وإنما ظهرت برامج قبلية وعشائرية وفردية توجه التنظيم لخدمة أهدافها الخاصة والشخصية، هذا ما أدى إلى إعاقة البنية التنظيمية للمجالس وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها، وكانت آثارها خطيرة ومدمرة لبعض المجالس وما يمثل هنا في حالات الانسداد التام وحالات سحب الثقة من الرؤساء، والإقالة والاستقالة، فضلاً عن الآثار المعنوية في نفوس الأطراف المتنازعة من حالات العداوة والبغضاء والكره والحقد... الخ.

ونستطيع أن نمثل هذه الصراعات الظاهرة بمجالسنا بالمناقشات البيزنطية، التي لا يخرج منها طرف بفائدة، بحيث أن كل طرف متعصب لرأيه ولأهدافه الشخصية، ويريد من خلال مشاركته في المجلس إلى تحقيق تنميته الذاتية أولاً وتحقيق مصالح جماعته القرابية ثانياً، بل والسعي إلى تحطيم وهزيمة الخصم والطرف الآخر من العملية الصراعية.

وبالتالي فإن الأزمة التي تعيشها الهيئات المحلية المنتخبة، كانت سببها الصراعات المتفشية بها، بحيث أنها ليست مشكلة تنظيمية، ولا قانونية، ولا سياسية، وإنما أضحت مشكلة تكمن في أنه ليس لدينا ثقافة مؤسسة وتنظيم بالمفهوم الاصطلاحي في سوسيولوجية التنظيم والمؤسسة، بل لدينا ثقافة أفراد داخل المجالس تؤطرها وتوجهها الاستراتيجية الذاتية الخاصة بأصحابها وتحكمها الأطر المرجعية غير الرسمية النابعة من الخصوصية الاجتماعية والثقافية للتشكيل الاجتماعي القائم، المبني ليس على أساس حديث ومنظم، وإنما على أساس بسيط وتقليدي. وأن المجالس لم تحقق التنمية المحلية للمجتمع، وإنما أصبحت مجالات للتفاعل بين مختلف الفاعلين لتحقيق كل طرف مصالحه الشخصية فقط.

لم تخرج هذه الدراسة إلا بعد أن واجهت عديد من الصعوبات والعراقيل، وباستثناء بعض الصعوبات التي واجهتنا في تطبيق أساليب وأدوات المنهج المستخدم، وعلى وجه الخصوص عند استخدامنا لأداة المقابلة التي فرضت علينا إجراء تنقلات لكل بلديات الولاية، وتكرار الزيارات لها من أجل إجراء مقابلات مع المواطنين والمنتخبين. هذا بالإضافة إلى صعوبة توزيع الاستبيان نظراً لعدم استقرار مفردات الدراسة وثباتهم في العمل في المجالس. ولأن مهمة الباحث الاجتماعي مهمة جد عسيرة فقد واجهنا عراقيل كثيرة منها أن بعض أعضاء المجالس لم يتعاونوا معنا، بل حسبني البعض أعمل لصالح أحد الأطراف المتنازعة، واتهمت بالجووسة، والتنصت، وبأني هيئة مراقبة، أو رجل مخبرات، وتعرضت في كثير من الأحيان إلى التغافل والمحاسبة والتشكيك في هويتي الحقيقية، وحتى تعرضت في بعض الأحيان إلى الطرد من مقر البلدية وخاصة منها في المجالس التي بها مظاهر غاية في الشدة والحدة من الصراعات والتجاوزات القانونية لبعض أعضائها.

وقد تجاوزت هذه العراقيل والصعوبات باستحداث واستخدام بعض التقنيات التي رآيتها مناسبة لهذا، وذلك من أجل البحث عن حقيقة القضية المدروسة، والبحث عن موقاتها الفعلية وعن طبائعها، ونحن لا نذكر بصعوباتنا إلا لكي تأخذ بعين الاعتبار من قبل الباحثين اللاحقين لنا الذين قد يغوروا غمار البحث في قضايا النزاع في المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

والحمد لله؛ والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم؛ والله من وراء القصد ...

قائمة المراجع

- قائمة المراجع:

1- الكتب باللغة العربية:

- 01- ابن خلدون عبد الرحمان: تاريخ ابن خلدون. المجلد السابع، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1981.
- 02- ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، بيروت: منشورات دار ومكتبة الهلال، 2000.
- 03- أحمد علي فؤاد، علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، ب.ت.
- 04- اسماعيل قباري محمد، اسس البناء الاجتماعي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1989.
- 05- استيتية دلال ملحس، التغيير الاجتماعي والثقافي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.
- 06- ابو طاحون عدلي، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب.ت.
- 07- ازاد أحمد علي وآخرون، الفكر الاجتماعي الخلدوني (المنهج والمفاهيم والأزمة المعرفية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- 08- ابو طالب محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 09- ايسمن يان، الذاكرة الحضارية (الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارة الكبرى الأولى)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
- 10- ابوزيد احمد سليمان، نظرية علم الاجتماع (رؤية نقدية راديكالية)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.
- 11- الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون (العصبية والدولة)، ط 8، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 12- المزوني محمد وآخرون، فكر ابن خلدون (الحداثة والحضارة والهيمنة)، ط 5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 13- الحوزي فؤاد اسحاق، مذاهب الانثروبولوجيا وعبقورية ابن خلدون، بيروت: دار الساقى، 1992.
- 14- الحوات على، النظرية الاجتماعية، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1996.
- 15- الحوات علي، مبادئ علم الاجتماع، ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، 1990.
- 16- الحسيني السيد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
- 17- الحسيني السيد، علم الاجتماع التنظيم، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.
- 18- السمالوطي نبيل محمد توفيق، البناء النظري في علم الاجتماع، ط 2، القاهرة: دار الكتب الجامعية، 1986.
- 19- الحوراني محمد عبد الكريم، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، الاردن: دار المجدلاوي للنشر، 2008.
- 20- الكحلأوي حسن، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.
- 21- الشماع خليل محمد حسن و محمود صغير كاظم، نظرية المنظمة، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.
- 22- البراش ابراهيم، علم الاجتماع السياسي، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
- 23- الجليلي حسان، التنظيم الرسمي في المؤسسات الصناعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
- 24- الجرسيسي خالد عبد الرحمان، العصبية القبلية من منظور اسلامي، السعودية: مؤسسة الجرسيسي للنشر والتوزيع، ب.ت.
- 25- الطيبي محمد، العرب. الاصول والهوية، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002.
- 26- العظمة عزيز وآخرون، الهوية (مفاهيم عالمية من اجل حوار بين الثقافات)، ترجمه عبد القادر قنيني، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005.
- 27- الزاوي الحسين، الشك ومكامن الغل في فلسفة المشهد الجزائري، الجزائر: رياض العلوم للنشر والتوزيع، 2005.
- 28- المسيري عبد الوهاب، وفتح التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، لبنان: دار الفكر المعاصر، 2003.
- 29- الجوهرى محمد، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزيع، 1979.
- 30- الجوهرى محمد، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب.ت.
- 31- الجوهرى هناء محمد، علم الاجتماع الحضري، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003.
- 32- الجرجاني الشريف، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988.
- 33- القصير عبد القادر، المحجرة من الريف الى المدينة، بيروت: دار النهضة العربية، 1992.
- 34- الخولي حسن: الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث، القاهرة: دار المعارف، 1986.
- 35- الزوي لوجلي صالح، علم الاجتماع الحضري، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 2002.
- 36- الضبع عبد الرؤوف، علم الاجتماع الحضري، الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2008.
- 37- السيد عبد العاطي السيد، دراسات في علم الاجتماع الحضري، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008.

- قائمة المراجع -

- 38- السويدي محمد ، بدو الطوارق بين الثبات والتغير ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986 .
- 39- الطويل هاني عبد الرحمن ، الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999 .
- 40- الخزاعلة عبد الله عقله مجلي، الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية في الإدارة التربوية، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.
- 41- المومني واصل جمال ، المناح التنظيمي وإدارة الصراع في المؤسسات التربوية ، الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2006 .
- 42- احمد غريب السيد ، المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية ، الاسكندرية : دار الكتب الجامعية ، 1975 .
- 43- انصار بيار ، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمه نخلة زيفر ، بيروت : المركز الثقافي الجامعي ، 2003 .
- 44- المعوش سالم ، المدينة العربية بين عولمتين ، بيروت : دار النهضة العربية ، 2006 .
- 45- الشريف عبد الله محمد ، مناهج البحث العلمي ، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر ، 1996 .
- 46- المصري سعيد محمد ، التنظيم والإدارة ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1999 .
- 47- الالوسي وعد صالح ، التعددية السياسية في عالم الجنوب ، عمان : دار المجدلوي للنشر والتوزيع ، 2006 .
- 48- المالكي أحمد وآخرون ، الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 .
- 49- بورديو بيبير ، (اسباب عملية واعادة النظر بالفلسفة)، ترجمه انور مغيث ، بيروت : دار الازمنة الحديثة ، 1996 .
- 50- بورديو بيبير ، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول ، ترجمه درويش الحلوجي ، دمشق : دار كنعان ، 2006 .
- 51- بورديو بيبير ، العنف الرمزي (بحث في اصول علم الاجتماع التربوي)، ترجمه نظير جاهل ، بيروت : المركز الثقافي العربي ، 1994 .
- 52- بوتومور توماس ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي ، ترجمه محمد الجوهري وآخرون ، القاهرة : دار المعارف للنشر والتوزيع ، 1981 .
- 53- بوتومور توماس ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمه محمد الجوهري وآخرون ، الاسكندرية : دار الكتب الجامعية ، 1972 .
- 54- برو فيليب ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمه محمد عرب صافيليا، لبنان : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 1998 .
- 55- بطاح أحمد ، قضايا معاصرة في الادارة التربوية ، الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2006 .
- 56- بوتول غاستون ، تاريخ علم الاجتماع ، ترجمه محمد عاطف غيث وآخرون ، الاسكندرية : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1984 .
- 57- بوداود بومدين وكعبوش بن حرز الله : الحاج سليمان غزال (الدرّة الغزالية في ذكر اصول الحزالية) ، بدون بلد ودار للنشر ، 1999 .
- 58- بن عمار الصغير ، التفكير العلمي عند ابن خلدون ، الجزائر : منشورات وزارة الثقافة ، 2007 .
- 59- بوحوش عمار ، الاتجاهات الحديثة في الإدارة ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 .
- 60- بن عيسى محمد المهدي، علم الاجتماع التنظيم (من سوسيولوجية العمل الى سوسيولوجية المؤسسة)، الجزائر: امبالاست للطباعة والنشر، 2010.
- 61- تركي موسى عبد الفتاح ، البناء الاجتماعي للأسرة ، مصر : المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، 1998 .
- 62- توران آلان ، إنتاج المجتمع ، ترجمه الياس بديوي ، سوريا : منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، 1976 .
- 63- تايمز يونيل ، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمه غريب السيد احمد ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1997 .
- 64- تيزرن جوناثان ، بناء النظرية في علم الاجتماع ، ط2 ، ترجمه محمد السعيد فرج ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، 2000 .
- 65- جابر سامية محمد ، علم الاجتماع الريفي ، لبنان : دار النهضة العربية ، 1990 .
- 66- جلبي علي عبد الرزاق ، الاتجاهات الاساسية في نظرية علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2005 .
- 67- حسن سلامة عبد العظيم و حسن طه عبد العظيم ، استراتيجيات ادارة الصراع المدرسي ، الأردن : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 2007 .
- 68- حمود خضير ، السلوك التنظيمي ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2002 .
- 69- حركات ابراهيم ، الصراع بين هويتين ثقافيتين ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1977 .
- 70- خروف حميد وسلطانية بلقاسم وقيرة اسماعيل ، الاشكالات النظرية والواقع ، قسنطينة : دار البعث للطباعة والنشر ، 1999 .
- 71- خريف حسين ، المدخل الى الاتصال والتكيف الاجتماعي ، الجزائر : مخبر علم الاجتماع الاتصال بجامعة قسنطينة ، 2005 .
- 72- خصر أحمد ، اعترافات علماء الاجتماع (عقم النظرية وحضور المنهج في علم الاجتماع) ، الرياض : دار النشر الدولي ، 1993 .
- 73- دلفيك ج.ب. هوغ وأموران، الجماعة السلطة والاتصال، ترجمه نظير جاهل، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
- 74- ركس جون ، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية ، ترجمه محمد الجوهري وآخرون ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1983 .
- 75- رشيد زرواتي ، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 .
- 76- رشاد عبد الله الشامي ، إشكالية الهوية ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1997 .

- قائمة المراجع -

- 77- رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، الطبقات الاجتماعية والمجتمع ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2008 .
- 78- رشوان حسين عبد الحميد احمد ، البناء الاجتماعي الأنساق والجماعات ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 .
- 79- رشوان حسين عبد الحميد احمد ، علم الاجتماع الريفي ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2005 .
- 80- رشوان حسين عبد الحميد احمد ، المدينة.دراسة في علم الاجتماع الحضري ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998 .
- 81- رشوان حسين عبد الحميد احمد ، علم الاجتماع التنظيم ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2004 .
- 82- زايد احمد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، القاهرة : دار المعارف ، 2005 .
- 83- زايد احمد ، علم الاجتماع والنظريات الكلاسيكية والنقدية ، مصر : نخضة مصر للطباعة والنشر ، 2006 .
- 84- زابتلن ارفنج ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمه محمود عودة و ابراهيم عثمان ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1993 .
- 85- زكرياء فؤاد ، هربرت ماركيز ، القاهرة ، دار الفكر المعاصر ، 1978 .
- 86- كوت جون بيار و موني جون بيار ، من اجل علم اجتماع سياسي، ج1، ترجمه محمد هناء ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987 .
- 87- كيتلوتش جراهام، تمهيد في النظرية الاجتماعية (تطورها ونماذجها الكبرى)، ترجمه محمد السعيد فرج، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1990 .
- 88- كريب ايان ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمه محمد حسن علوم ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1990 .
- 89- كيفي رمون وكينهود لوك قان ، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، ترجمه يوسف الجباعي، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1997 .
- 90- لارتين جورج ، الايديولوجيا والهوية الثقافية (الحداثة وحضور العالم الثالث)، ترجمته فريال حسن خليفة ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002
- 91- لاباساد جورج و لورد رونيه ، مقدمات في علم الاجتماع ، ترجمه هادي ربيع ، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات ، 1982 .
- 92- ليلة علي ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانتروبولوجيا ، القاهرة : دار المعارف للنشر والتوزيع ، 1982 .
- 93- ليلة علي ، روبرت ميرتون والتجديد داخل البنائية الوظيفية ، الاسكندرية : المكتبة المصرية ، 2006 .
- 94- لطفي عبد الحميد ، الانتروبولوجيا الاجتماعية ، مصر : دار المعارف للنشر والتوزيع ، ب.ت .
- 95- لطفي طلعت إبراهيم ، علم الاجتماع التنظيم ، القاهرة : مكتبة غريب ، 1993 .
- 96- محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 1986 .
- 97- محمد عادل مبروك ، ادارة الاستراتيجية ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1996 .
- 98- محمد مسلم ، مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007 .
- 99- محمد محمد علي ، علم الاجتماع التنظيم (مدخل للتراث والمشكلات) ، الإسكندرية : دار الكتب الجامعية ، 1972 .
- 100- معن خليل عمر ، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه ، ط 2 ، الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1999 .
- 101- معن خليل معن ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2005 .
- 102- محجوب محمد عبدوا و شريف فاتن محمد ، الثقافة والمجتمع البدوي ، الاسكندرية : دار الوفاء للنشر والتوزيع ، 2005 .
- 103- محجوب محمد عبدوا وآخرون ، دراسات في المجتمع البدوي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1997 .
- 104- مغربي عبد الغني ، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون ، ترجمه محمد الشريف بن دالي حسين ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986 .
- 105- مصطفى عبد الجواد محمود، الاحزاب السياسية في النظام السياسي الحديث في النظام الاسلامي، القاهرة: دار الفكر العربي ، 2003 .
- 106- ماركيز هيربرت ، الانسان ذو البعد الواحد ، ترجمه جورج طرابيشي ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1971 .
- 107- مجموعة من علماء السوفيات ، الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر ، ترجمه حسان حيدر ، لبنان : دار الفرابي ، 1990 .
- 108- ناجي عبد الجبار ، دراسات في تاريخ المدن العربية الاسلامية ، بغداد : مطبعة البصرة ، 1986 .
- 109- صابر محي الدين ، عوامل التغير الحضاري في نمط الحياة البدوية ، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 1965 .
- 110- عبد الجواد مصطفى خلف ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2009 .
- 111- عارف محمد ، تالكوت بارسونز رائد الوظيفية في علم الاجتماع ، القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 1980 .
- 112- عبد المعطي عبد الباسط ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1990 .
- 113- عثمان ابراهيم عيسى ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2008 .
- 114- غنيم السيد رشاد ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008 .

- قائمة المراجع -

- 115- عبد المعطي عبد الباسط ، قراءة نقدية في علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1985 .
- 116- علي سعد اسماعيل ، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب.ت .
- 117- عبد الرحمان عبد الله ، النظرية في علم الاجتماع ، ج1 ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2003 .
- 118- عبد الرحمان عبد الله ، النظرية في علم الاجتماع ، ج2، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2005
- 119- عبد الرحمان عبد الله ، علم الاجتماع السياسي ، لبنان : دار النهضة العربية ، 2001 .
- 120- عليوة السيد ، إدارة الصراعات الدولية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980 .
- 121- عودة محمود ، دراسات في علم الاجتماع الريفي ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1983 .
- 122- علي سعيد اسماعيل ، الهوية والتعليم ، القاهرة : عالم الكتب للنشر والتوزيع ، 2005 .
- 123- عبد الرحمان محمد السيد ، مقياس موضوعي لرتب الهوية ، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر ، 1998 .
- 124- عيد محمد إبراهيم ، الهوية. القلق والابداع ، القاهرة : عالم الكتاب للطباعة والنشر ، 2002 .
- 125- عماد عبد الغني ، سوسيولوجيا الثقافة (المفاهيم والاشكاليات من الحداثة الى العولمة) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 .
- 126- عامري محمد حسن ، الانثروبولوجيا الحضريّة ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1983 .
- 127- عبد الوهاب علي محمد ، السلوك الانساني في الادارة ، ط2 ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ب.ت .
- 128- عقيل عقيل حسن ، فلسفة مناهج البحث ، القاهرة : مكتبة مذبولي للطباعة والنشر ، 1999 .
- 129- غانم عمرو والشراقوي علي ، تنظيم إدارة الأعمال ، بيروت : دار النهضة العربية ، ب.ت .
- 130- غيث عاطف ، علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1988 .
- 131- غيث محمد عاطف ، علم الاجتماع الحضري ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب.ت .
- 132- فيليب كابان وجون فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع (من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية.أعلام وتواريخ وتيارات)، ترجمه حسن أياس، سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 .
- 133- فريد جوليان ، علم الاجتماع عند ماكس فيبر ، ترجمه الشيخ الارض ، سوريا : منشورات وزارة الثقافة والارشاد ، 1986 .
- 134- قباري محمد اسماعيل ، قضايا معاصرة في علم الاجتماع ، الإسكندرية : دار النهضة العربية ، 1979 .
- 135- قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الإداري ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، ب.ت .
- 136- قاسم جعفر أنس ، أسس التنظيم الاداري والادارة المحلية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1978 .
- 137- سعفان حسن شحاتة ، أسس علم الاجتماع ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1975 .
- 138- سيحود آلان ، النظرية في علم الاجتماع ، ترجمه السيد عبد العاطي السيد ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000 .
- 139- سيحوب جاكلين و قاريني جوا ، الجغرافيا الحضريّة ، ترجمه عبد القادر حليمي ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1989 .
- 140- سلاطية بلقاسم و قيرة إسماعيل ، التنظيم الحديث بالمؤسسة ، الجزائر : دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2008 .
- 141- شفيق محمد ، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية) ، الإسكندرية : المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2001 .
- 142- شحاتة حسن ، تاريخ الفكر الاجتماعي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1976 .
- 143- شعبان جمال وآخرون ، فكر ابن خلدون (الحداثة والحضارة والهيمنة) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 .
- 144- هاروود . ف. وميريك ، المأثورات في الإدارة ، ترجمه ابراهيم البرنس ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1967 .
- 145- وصفي عاطف ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ب.ت .
- 146- ولد خليفة محمد العربي ، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 .
- ### 2- المعاجم والقواميس:
- 01- السيد سميرة احمد ، مصطلحات علم الاجتماع ، السعودية : مكتبة الشقري ، 1997 .
- 02- الجوهري عبد الهادي ، قاموس علم الاجتماع ، ط 3 ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998 .
- 03- بدوي أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، لبنان : مكتبة لبنان للنشر والتوزيع ، 1977 .
- 04- دنكن ميشال ، معجم علم الاجتماع ، ترجمه محمد الحسن ، بيروت : دار الطليعة ، 1986 .
- 05- روزنتال م. ، و بادين. ب. ، الموسوعة الفلسفية ، ترجمه سمير كرم ، بيروت : دار الطليعة للنشر والتوزيع ، 1981 .

- قائمة المراجع -

06- مصطفى سليم شاكر ، قاموس الانثروبولوجيا ، الكويت : منشورات جامعة الكويت ، 1981.

07- مارشال جوردن ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمه أحمد زايد وآخرون ، بيروت : المجلس الاعلى للثقافة ، 2000 .

08- نجية من أساتذة علم الاجتماع ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب.ت .

09- صيليا جميل ، المعجم الفلسفي ، المجلد 01 ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1978.

10- علي كمال محمد ، معجم مصطلحات التنظيم والإدارة ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1984.

11- غيث محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، مرجع سبق ذكره ، 1979.

12- غيث محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2006 .

13- وهبة مراد ، المعجم الفلسفي ، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1979.

3- المجلات:

01- إبراهيم سعد الدين ، "حاضر المدن العربية ومستقبلها" ، مجلة الفكر العربي ، العدد 10 ، مارس 1979 ، طرابلس .

02- بن عيسى محمد المهدي "مقاربة سوسيولوجية لتحليل ازمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري" ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 01 ديسمبر 1998 ، الجزائر : المركز الجامعي ورقلة.

03- بن عيسى محمد المهدي "ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والافعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة" ، مجلة الباحث ، العدد 03 ، 2004 ، الجزائر ، جامعة ورقلة .

04- بدوي منير محمود ، "مفهوم الصراع في الاصول النظرية، الأسباب والانواع" ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 03 ، جويلية 1997 ، مصر مركز دراسات المستقبل.

05- خريش عبد القادر "التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه النظرية والمفاهيم" ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 16 ، جوان 2007 ، الجزائر: جامعة باتنة.

06- لحرش موسى ، "قراءة معرفية لظاهرة الصراع الاجتماعي في اطار الحقل السوسيولوجي" . مجلة التواصل ، العدد 06، جوان 2009 ، الجزائر ، جامعة عنابة،.

07- سعدون يوسف ، "التحليل السوسيولوجي لجماعات المصلحة في التنظيمات" ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 12 ، مارس 2005 الجزائر : جامعة باتنة .

4- الرسائل ومذكرات التخرج، البحوث والدراسات:

01- بن عيسى محمد المهدي ، ثقافة المؤسسة (دراسة ميدانية للمؤسسة العمومية في الجزائر حالة باب غاز بغرداية) ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2004.2005 .

02- بن عيسى محمد المهدي ، تحليل سوسيولوجية لازمة العقلنة في التنظيم الصناعي الجزائري (دراسة حالة وحدة عتاد الخرسانة بالخراس في الجزائر العاصمة) ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والعمل والمنظمات ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 1995.1996 .

03- بن عون الزبير ، أصل السكان والمعالم الأثرية بالأغواط (دراسة انثروبولوجية) ، مشروع بحث في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الأغواط ، السنة الجامعية 2005.2006 .

04- بوقرة كمال ، المسألة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية، بمؤسسة قارورات الغاز وحدة باتنة، مذكرة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007/2008.

05- حموك علي ، العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، اشكالية تأسيس هوية عمالية (سوسيولوجيا فعل الصراع والتمثلات والنتائج) مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم ، معهد علم الاجتماع ، جامعة عنابة ، السنة الجامعية 1997.1998 .

06- خريش عبد القادر ، علم الاجتماع التدبير (دراسة سوسيوسمقية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية) ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنظيم ، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2007.2008 .

07- دلاسي أحمد ، العائلة التقليدية في الوسط الحضري (دراسة ميدانية بمدينة الاغواط) ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2008.2009 .

- قائمة المراجع -

- 08- طلحة بشير ، البنى التقليدية وعلاقتها بتقسيم المجال الاجتماعي بالمجال الحضري (دراسة ميدانية بمدينة الأغواط) ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005.2006 .
- 09- معاش الطيب ، دور القوى الاجتماعية في إفراز النخبة السياسية ، دراسة حول الانتخابات البرلمانية والمحلية في ولاية الأغواط ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2007/2008.
- 10- نعمة عبد الفتاح محمود ، العلاقة بين الممارسة المعنية للخدمة الاجتماعية وتنمية الشعور بالانتماء لدى الشباب المعوق ، رسالة ماجستير منشورة إلكترونياً ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، 1999 .
- 11- قاسمي ناصر ، الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية الجزائر ، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2004/2005.
- 12- ساكري الصالح ، المعوقات التنظيمية وأثرها على الفعالية الجماعات التنظيمية، (دراسة ميدانية بولاية باتنة) ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم علم اجتماع والديموغرافيا ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2007/2008.

5- الكتب والمقالات الإلكترونية:

- 01- أحمد القصير ، منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنوية، كتاب الكتروني، عن المكتبة الإلكترونية www.kotobarabia.com.
- 02- ابو دوح خالد كاضم ، "قراءة اولية في سوسيولوجيا بيير بورديو" ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1912 ، جويلية 2005 www.ahewar.org
- 03- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ، مفهوم المجال ، www.onefd.edu/dz .
- 04- البلوي عبد المنعم جابر ، الصراع التنظيمي ، كتاب الكتروني ، عن المكتبة الإلكترونية شبكة الوتين ، www.watein.com .
- 05- القسطاني بن محمد ، مفهوم المجال ، www.fikrwanakd.aljabria.bed.net .
- 06- المجلة الإلكترونية ، دليل الكتاب ، www.Dalilmag.net .
- 07- تيرنر براين، علم الاجتماع والاسلام (دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر)، ترجمه ابو بكر احمد باقادر، مقالة عن www.ejtemay.com.
- 08- حجازي أكرم ، البنوية التركيبية (فلسفة بيير بورديو)، مجلة علوم انسانية ، العدد 20 ، افريل 2005 ، www.Uluminsania.net .
- 09- زايد احمد وآخرون ، دراسات مصرية في علم الاجتماع ، كتاب الكتروني ، عن المكتبة الإلكترونية ، www.kotobarabia.com .
- 10- طرابلسي فواز، "المجالات العامة والفضاء الحضري. مجلة اضافات . ترجمه مها مجوح ، العدد الخامس ، 2009 www.google.dz .
- 11- randell collins, www.google.com .
- 12- robert park , the city , www.google.com.
- 13- lockwood.d , some remark on the social system , www.google.com.
- 14- alan touran , pour la sociologie , www.google.fr
- 15- alan touran , pour la sociologie , www.google.fr
- 16- erlhard friedberg , michel crozer , center de sociologie des organisation . www.Cso.edu .

6- الملتقيات والمحاضرات:

- 01- إشكالية الملتقى الدولي حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ، أيام 27.28.29 فيفري 2011، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- 02- بن عيسى محمد المهدي ، محاضرات علم الاجتماع التنظيم ، أقيمت على طلبه الماجستير علم الاجتماع الاتصال في المنظمات ، قسم علم الاجتماع ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية 2008.2009 .
- 03- بن عيسى محمد المهدي وبوسحلة ايناس ، تجاوز الإعاقة الحركية بين آليات الدمج وتكوين الهوية (دراسة ميدانية بولاية تبسة) ، مداخلة بالملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ، أيام 27 28 29 فيفري 2011 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- 04- محمد رفعت قاسم وبدر الدين كمال ، تعزيز الانتماء للجماعة وعلاقته بزيادة قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة على تحدي الإعاقة ، مؤتمر الإعاقة والخدمات ذات العلاقة القاهرة ، 2008 .

7- القوانين والتشريعات:

- 01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/90 المتعلق بتسيير البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 17 أبريل 1990
- 02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/90 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 27 مارس 1990

- قائمة المراجع -

- 03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 13/89 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة في 23 فيفري 1989
- 04- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/89 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 05 جويلية 1989 .

8- التقارير والسجلات الادارية:

- 01- Annuaire Statistique De la Wilaya de Laghouat , Direction de la planification et d aménagement du territoire , Wilaya de laghouat.
- 02- الأمانة العامة، تقرير اداري، دائرة قصر الحيران، سنة 2010.
- 03- الأمانة العامة، تقرير اداري عن بلدية الاغواط، دائرة الاغواط، سنة 2010.
- 04- الأمانة العامة، تقرير اداري، مديرية البناء والتعمير، ولاية الاغواط، سنة 2010.
- 05- الكاتب العام، الأمانة العامة، لدائرة الغيشة، سنة 2010.
- 06- الكاتب العام، تقرير اداري، بلدية بريدة، لسنة 2010.
- 07- مكتب الفلاحة، تقرير اداري، بلدية وادي مرة، سنة 2010 .
- 08- مكتب الارشيف، تقرير اداري، بلدية الغيشة، سنة 2010.
- 09- مكتب الاحصاء، تقرير اداري، بلدية بن ناصر بن شهرة، سنة 2010.
- 10- مكتب الارشيف، تقرير لعرض حال البلدية، بلدية سيدي بوزيد، سنة 2010.
- 11- مكتب الانتخاب، العهدة الانتخابية 2007/2011، مصلحة الإدارة المحلية، ولاية الاغواط .
- 12- مكتب الفلاحة، التنمية الفلاحية، بلدية الخنق، سنة 2010.
- 13- مكتب الاحصاء، تقرير وصفي، بلدية آفلوا، سنة 2010.
- 14- مكتب الاحصاء والتخطيط، تقرير إداري، بلدية تاجموت، سنة 2010.
- 15- مقاطعة الفلاحة، تقرير خاص بقطاع التنمية الفلاحية بالبلدية، بلدية عين ماضي، سنة 2010.
- 16- مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية، خريطة المنشآت والهياكل القاعدية، بلدية سبقاق، سنة 2010.
- 17- مكتب الاحصاء والتخطيط، تقرير اداري، الفرع البلدي بقرية بليل الجديدة، بلدية حاسي الرمل، سنة 2010.
- 18- مكتب الارشيف، تقرير اداري حول بلدية قلتة سيدي ساعد، بلدية قلتة سيدي ساعد، سنة 2010.
- 19- مكتب الارشيف، تقرير إداري، مديرية المصالح الفلاحية، ولاية الاغواط، سنة 2010.
- 20- مكتب الاحصاء، تقرير اداري، مديرية الصناعة والمناجم، ولاية الاغواط، سنة 2010.
- 21- مديرية المناجم والصناعة، تقرير إداري عن الصناعة، ولاية الاغواط، سنة 2010.

9- الكتب والمجلات باللغة الاجنبية:

- 01- Barkin frank, class in quality and political order (social stratification in capitalist and communist societies), london, mocgibon & kee , 1971

- 02- Cegoos, bureau d'etude français , les probleme de l'entreprise " etude sur l'entreprise Algerienne " , Ed Cegoos,1994.
- 03- Blou prter, exchang and poxer in social life , new york , john wiley & sans , 1964 .
- 04- Cozer louis, les fonction du conflit social , traduit par matigman , paris , edition p.u.f , 1992.-
- 05- Collins randell, conflict socialgy(towards on explanatory science),new york, academie press,1988
- 06- Couche Denis, La nation de la culture dans les scienses sociales , Alger , Edition casbah , 1999.
- 07- Castells Manuel , La Question Urbaine , France , Edition de maspera , 1975 .
- 08- Castells Manuel , Le pouvoir de l identité , France , Edition foyord , 1999.
- 09- Camilleri C. , La culture et l identité (Concepts et enjeux pratiques de l interculturels) , Paris , Edition L harmattan , 1989
- 10- Crozer michel, friedberg erlhard, l acteur et le système , paris , edition du seuil , 1977 .
- 11- Crozer michel, le monde des employes de bureou , paris , edition du seuil , 1965 .
- 12- Crozer michel, la phénomène bureaucratique , paris , edition du seuil , 1963 .
- 13- Freund. J ., Sociologie du conflit , 1 eme Ed , p.u.f , Paris , 1983-
- 14- Gouldner alvin, the norm of reciprocity , american sociological review , 25 april , 1960.
- 15 -Gieordg Simmel, le conflit ; traduit de l allemand par sibylle(m), paris , edition circé , 1995.
- 16- Jardiller P. , l organisation humaine de travail , Paris , Edution p.u.e , 1975
- 17- J.Carlson, " l'entreprise industrielle Algerienne " , Revue camadienne, L'homme et entreprise, les EPS du quebec, n°1220 , dec .
- 18 - Khan.R , Organization Developement (Some Problème and Proposals) ,In Jornal of applied behavioral Science , N 04 , 1974 , New York .
- 19- Loflamme Marcel, Dix approches pour humaniser et developper les organisations , France , Gacteur morineditions , 2 eme Ed , 1979 .
- 20- March J, H.Simon , Les organisation problemes psychosociologiques , Adaptation par rouchy . jet prunier , Paris , Dunod , 2 eme Ed , 1999 .
- 21- Parsons T. , Essays in sociological , Theory pure and appted , Glencoe , Free press , 1949
- 22- Robert Petit, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue francaise ,paris , Edition , 1978
- 23- Schwartzenberg Gérard. Roger. Sociologie Politique,Paris, Edition Montchestien, E.J.A, 5^{eme} Edition 1988
- 24- Stambouli fredj, ibn khaldoun et le système social , traditionnel maghribien , revu tunisiemme des sciences sociales , n 20 , 1970
- 25- Sched j.c, les grandes auteurs en organisation ,paris edition du dunod , 1980 .
- 26- Willieams E., Dictionnaire de sociologie , Adaptation francaise par , Armand cuvillier , 2^{eme} éd , Librairie marcel rivère et cie , Paris , 1971 .

الملاحق

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .
قسم العلوم الاجتماعية.

- استبيان -

نرجو مساعدتكم بالإجابة على كل الأسئلة بكل صراحة ودقة، وموضوعية وشفافية. وبدون خلفيات بوضع إشارة (x) في الخانة المناسبة، مع اختيار بديل واحد فقط من البدائل المطروحة لكل سؤال في حالة "نعم" أو "لا". واعلموا يقيناً بأن إجاباتكم تكون في محل ثقة وفي سرية تامة من قبلنا، وأنها لا تستعمل إلا في مجال البحث العلمي.
. دتمت في خدمة العلم.

- رقم الاستمارة: - البلدية: - تاريخ ملاء الاستمارة:

I. البيانات الشخصية:

- 1- السن: من : [35 25] [45 36] [55 46] [65 56] [75 65]
- 2- موطن النشأة: بالبادية بالريف بمركز شبه حضري بالمدينة
- 3- المستوى التعليمي: بدون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
- 4- المقعد الحالي بالمجلس: رئيس. نائب. عضو.
- 5- مدة الخبرة الفنية والمهنية في مجال المجالس الشعبية : من [5 1] سنة [10 6] [15 11] [20 16]

II. 1-6 هل تعتقد أن الانتماء إلى الجماعة القروية (القبيلة) ضرورة ملحة:

لا

نعم

- 1- 1- يكتسب الفرد حظوة وقوة معنوية. 1- لأنك تعتقد انه شيء كمالي.
- 2- 2- تكتسب الشعور بالحماية داخل الرابطة. 2- لأنك تعتقد انك تستطيع العيش بدون جماعتك القبلية
- 7- 2- هل علاقاتك الاجتماعية مبنية على أساس: 1- علاقة الوجه للوجه مع الأخر.
- 8- 3- مرتبطة بجماعتك القروية. 2- علاقة ذات اتجاه واحد.
- 8-3- 3- هل علاقاتك الاجتماعية مبنية على أساس: 2- علاقة شخصية بحتة.

8-3- على أي أساس تبني علاقاتك الاجتماعية؟:

- 1- 1- على أساس القرابة.
- 2- 2- على أساس الحوار.
- 3- 3- على أساس الصداقة.
- 4- 4- على أساس الزمالة.
- 5- 5- على أساس مصلحي نفعي.

9-4 هل تريد التحرر من الضوابط التقليدية والقروية ؟

لا

نعم

- 1- 1- تريد تحديد شروط وجودك بنفسك. 1- تحافظ على ما هو كائن.
- 2- 2- تريد تحديد قراراتك بنفسك. 2- تسعى لان تكون ممثلاً للواقع ونموذج له.
- 3- 3- تسعى لاختيار نمط حياتك الخاص. 3- تسير وفق قيم وعادات المجتمع التقليدي.

10-5- كيف ترى للإنسان أن يعيش حياته بمجمعه؟:

- الاستبيان -

- 1- يسعى لتغيير قيم وعادات وتقاليد المجتمع.
- 2- يبادر إلى إعادة تشكيل الواقع.
- 3- يرفض أن يكون فرداً تابعاً.
- 1- يتبع عادات وتقاليد المجتمع.
- 2- يحافظ على ثبات الواقع الثقافي والمعيشي.
- 3- يخضع لمعايير الجماعة وسلوكياتها.

11-6 هل يوجد في الهيئة التي أنت منتخبة فيها أشخاص تنتمي معهم إلى نفس صلة القرابية؟

- نعم لا

12-7 هل تحدث خلافات بينك وبين الأعضاء من انتماءات قبلية أو عشائرية أو عائلية داخل المجلس؟

- نعم. لا.

- 1- لان كل طرف يتعصب لقبيلته ويلغي الطرف الأخر.
- 2- لان كل طرف يسعى الى تحقيق امتيازات لأفراد قرابته فقط.
- 1- لان المجلس متشكل بالأساس من صلة قرابية واحدة.
- 2- لان كل طرف يسعى الى تحقيق امتيازات لأفراد قرابته فقط.
- لان هناك تفاهم وتعاون بين الأطراف من انتماءات قبلية مختلفة.

13-8 هل ترى بأنك عضو منتخب ممثل:

- 1- للقبيلة التي تنتمي إليه.
- 2- للعشيرة التي تنتمي إليها.
- 3- للعائلة التي تنتمي إليها.
- 4- للجهة أو المنطقة التي تقطن بها.
- 5- للمجتمع المدني.

14-9 هل تسعى إلى خدمة المصالح الجماعية والطموحات المشتركة للجماعة القرابية التي تنتمي إليها في البلدية الذي تقطن بها؟

- نعم لا

- إذا كانت الإجابة بالإيجاب "نعم" : ماهي طبيعة المصالح والفوائد التي تحققها لعرشك أو لجهتك.

.....

.....

15-10 هل تؤثر العلاقات القرابية والقبلية أثناء إعداد برامج التخطيط لأي مشروع بالبلدية؟

- دائماً أبداً أحياناً

16-11 ما هي الأطراف التي تؤثر في برجة المشاريع بالبلدية؟

- 1 - المجلس بحد ذاته من خلال المشاورات.
- 2- السلطات الإدارية العليا.
- 3- هيئات المجتمع المدني.
- 4- شيوخ القبائل وأعيان البلدية.

17-12 هل تعتقد انه يلزم التعصب للجماعة القرابية المنتمى إليها في كل مرة داخل المجلس؟

- نعم. لا.

- 1- لكي تستطيع إثبات وجودك.
- 2- لكي تكتسب مكانة مستمدة من مكانة العرش.
- 3- لأنك تعتبره مصدر القوة والحماية والطالبة والمدافعة.
- 1- لأنك تعتقد أن التعصب لا يخدم المصلحة العامة.
- 2- لأنك ترى بأن التعصب يؤدي إلى تفكيك المجلس.
- 3- لأنك ترى أنه لا فائدة تجني من التعصب للعرش.

- | | | | |
|--------------------------|------------------------------|--------------------------|--------------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | 1- المشاركة في السلطة. | <input type="checkbox"/> | 1- الانفراد بالسلطة. |
| <input type="checkbox"/> | 2- التساهل والتعاون. | <input type="checkbox"/> | 2- الهيمنة والتسلط. |
| <input type="checkbox"/> | 3- توزيع المهام والمسؤوليات. | <input type="checkbox"/> | 3- عدم فهم المسؤول بالدور المنوط به. |
| <input type="checkbox"/> | 4- المشاركة في اتخاذ القرار. | <input type="checkbox"/> | 4- تصرف المسؤول بقراراته. |

19-2- على أي أساس يتم تقسيم المهام والمناصب أو المقاعد في المجلس:

- | | |
|--------------------------|-----------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | 1- تنظيمي وقانوني وعقلاني. |
| <input type="checkbox"/> | 2- المقاعد وحسب نتائج الانتخابات. |
| <input type="checkbox"/> | 3- تكتل سياسي حزبي. |
| <input type="checkbox"/> | 4- عشائري قبلي وعشائري وعائلي. |
| <input type="checkbox"/> | 5- شخصي بالمحاباة. |

20-3- هل يتم استشارتك في اتخاذ القرار الذي يتعلق بالبرامج بالبلدية؟

- | | | | | | |
|--------------------------|-------|--------------------------|---------|--------------------------|--------|
| <input type="checkbox"/> | أبداً | <input type="checkbox"/> | أحياناً | <input type="checkbox"/> | دائماً |
|--------------------------|-------|--------------------------|---------|--------------------------|--------|

- في كل حالة، لماذا يعود السبب؟

21-4- هل تعتقد بأن اتخاذ القرار داخل المجلس من قبل اللجنة التنفيذية يقوم على أساس:

- | | |
|--------------------------|----------------------------|
| <input type="checkbox"/> | 1- المشاركة والمشاورة. |
| <input type="checkbox"/> | 2- الانفراد باتخاذ القرار. |

- إذا كان هذا الأخير:

- | | |
|--------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> | 1- لان اللجنة التنفيذية مشكلة من نفس الحزب. |
| <input type="checkbox"/> | 2- لان هناك حالة من التسلط من قبل المسؤول. |
| <input type="checkbox"/> | 3- الأغلبية الساحقة للحزب تؤدي لهذا. |

III 22-1- هل تسعى إلى تحقيق برنامج الحزب الذي تنتمي إليه؟

- | | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|------|
| <input type="checkbox"/> | لا. | <input type="checkbox"/> | نعم. |
|--------------------------|-----|--------------------------|------|

- في كلتا الحالتين لماذا؟

23-2- الآراء والاقتراحات التي تتخذها أثناء الاجتماعات هل تستمد منها من:

- | | |
|--------------------------|--|
| <input type="checkbox"/> | 1- أفكار وبرامج الحزب الذي تنتمي إليه. |
| <input type="checkbox"/> | 2- توصيات شيوخ القبيلة التي تنتمي إليها. |
| <input type="checkbox"/> | 3- أفكارك الشخصية. |

24-3- هل تعتقد أن الحزب السياسي أصبح يستمد قوته من الوجهاء والشخصيات المعروفة، أي في إعداد قوائمهم المحلية لأجل الفوز إلى

إدخال حسابات تتعلق ب انتماءات قبلية وعشائرية وعائلية؟

صحيح. لا غير صحيح.

25-4 هل ترى بأنه يُعترف بك وبحق الرأيك السياسي ومصالح وأهداف الحزب السياسي الذي تنتمي إليه؟

نعم. لا.

1- التمثيل 1- الإقصاء.

2- المشورة. 2- الاحتواء بالتغيب.

26-5 في رأيك هل يحدث مراراً وتكراراً نزاع بين المبادئ والإيديولوجيات بين الأحزاب السياسية المشكلة للمجلس؟

دائماً أحياناً أبداً.

- في كل الحالات لماذا؟

27-6 هل تعتقد أن اختلاف الأهداف وتعدد المصالح والبرامج بين الأحزاب السياسية هو الذي يتولد عن طريقه الصراع؟

نعم لا

- في كلتا الحالتين لماذا؟

IV. 28-1 هل تؤدي بك المشاركة في المجلس إلى:

1- تلبية مطالبك وتحميد غايتك ومصالحك.

2- تلبية لأهداف التنظيم.

29-2 هل تحاول فرض إرادتك الخاصة وقراراتك داخل التنظيم؟

دوماً أحياناً أبداً

30-3 هل سعت أو تسعى حالياً للوصول إلى الحصول على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية؟

نعم لا.

1- من أجل الوصول إلى السلطة. 1- لأني لا أصبوا إلى السلطة ولا أريد المسؤولية.

2- من أجل توسيع مجال حريتك. 2- القواعد التنظيمية لا تسمح لك بالحصول على مقعد.

3- لأنه يساعدك على تحقيق مآربك. 3- مستواك وكفاءتك لا تتطلب ذلك.

31-4 هل يساعدك المقعد أو المنصب الذي تحصلت عليه في تحقيق طموحاتك؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة بالسلب "لا" : 1- محاولة الوصول لمنصب لتحقيق مصالحك الخاصة والجماعية.

2- للسعي للوصول إلى الحصول على سلطة أعلى من الحالية.

3- السعي للحصول على منصب يتضمن القوة والمكانة.

32-5 كيف تحقق غايتك بالرفع من درجتك ولمناصب عليا؟

1- بالطرق الشرعية والقانونية.

2- بطريقة الانتخاب السليمة.

3- بطريقة التوائية وحسابات عقلانية.

4- حسب الوضع والظرف كالأستقالة وسحب الثقة.

33-6 هل ترى بأن أصحاب القرار (الهيئة التنفيذية) يقررون على أكمل وجه؟

نعم لا

- الاستبيان -

- إذا كان الجواب بالسلب: 1- هل تحاول إزاحة الرؤساء والنواب غير الفعالين لعدم أحقيتهم.
- 2- هل تقوم بالتحالف مع الأعضاء الآخرين من أجل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- 3- ترى بأنك تستأهل الحصول على مقعد ضمن اللجنة التنفيذية.

34-7 هل تقييم تحالفات وتعاونات مع الأعضاء داخل التنظيم، والتي تكون ضد جماعات والأطراف الصراع الأخرى؟

نعم. لا

- إذا كانت الإجابة بالإيجاب "نعم" : مع من تكون؟

- 1- مع الأعضاء من نفس المنظور والعقلية لتحقيق الأهداف والمصالح.
- 2- مع الأعضاء من نفس الانتماء الحزبي.
- 3- مع الأعضاء من نفس الانتماء العرشي.
- 4- مع الأعضاء من نفس الانتماء العائلي.
- 5- مع الأعضاء بتعدد واختلاف انتماءاتهم.

- أخرى أذكرها

.....

35-8 هل تعتقد أنك فارض نفسك وسلطاتك في العمل بالجلس.

نعم لا

- 1- لان مستواك التعليمي مرتفع. 1- لان مستواك التأهيلي متدني.
- 2- لأنك تكتسب كفاءة وخبرة مهنية في المجال. 2- لغياب الكفاءة والخبرة المهنية في المجال.
- 3- بحكم حيازتك على السلطة. 3- لعدم أهمية المنصب المتحصل عليه.
- 4- من خلال التحالفات الشخصية التي تقيمها. 4- لأنه ليس لك مجال للمناورة نظراً للتسلط من قبل الرئاسة.
- 5- مهارتك الشخصية استدعت ذلك. 5- لأنك لا ترغب في ذلك.

- الجدول رقم 01: يبين أساس بناء العلاقة الاجتماعية في المجتمع المحلي.

المجموع.		مصلحي نفعي.		الزمانة.		الصدقاة.		الجوار.		القرابة.		أساس بناء العلاقة.
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	المجتمع.
100	56	01,78	01	05,35	03	12,50	07	17,87	10	62,50	35	بدوي.
100	40	05	02	05	02	10	04	17,50	07	62,50	25	ريفيز
100	41	09,75	04	-	-	02,43	01	36,58	15	51,21	21	شبه حضري.
100	53	28,30	15	13,20	07	05,66	03	05,66	03	47,16	25	حضري.
100	190	11,57	22	06,31	12	07,89	15	18,42	35	55,78	106	المجموع.

- الجدول رقم 02: يبين آراء المبحوثين حول الأطراف التي تؤثر في برجة المشاريع التنموية في البلدية أو الولاية.

المجموع.		شيوخ القبائل وأعيان البلدية.		هيئات المجتمع المدني.		السلطات الإدارية العليا.		المجلس بحد ذاته من خلال المشاورات.		الأطراف المؤثرة.
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	تواجد الهيئة.
100	56	82,14	46	08,92	05	01,78	01	7,14	04	بدوي.
100	40	82,50	33	02,50	01	07,50	03	07,50	03	ريفيز.
100	41	90,24	37	-	-	02,43	01	07,31	03	شبه حضري.
100	53	90,24	21	01,88	01	43,39	23	15,09	08	حضري.
100	190	72,62	137	03,68	07	14,73	28	09,47	18	المجموع.

- الجدول رقم 03: يبين ما اذا كانت الاحزاب السياسية أصبحت تستمد قوتها من الشخصيات والوجهاء، في ادخال حسابات ورهانات تتعلق بانتماءات قرابية لاجل الفوز.

المجموع.		غير صحيح.		صحيح.		تحقيق مصالح الحزب.
%	ك	%	ك	%	ك	تواجد الهيئة.
100	56	03,57	02	96,42	54	بدوي.
100	36	04,76	03	91,66	33	ريفيز.
100	41	14,63	06	85,36	35	شبه حضري.
100	50	06	03	94	47	حضري.
100	183	07,65	14	92,34	169	المجموع.

- الجدول رقم 04: يبين آراء المبحوثين في مدى فرض إرادتهم وسلطاتهم داخل التنظيم من عدمه.

المجموع.		أبداً.		أحياناً.		دائماً.		فرض الإرادة الخاصة .
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	تواجد الهيئة.
100	51	54,90	28	37,25	19	07,84	04	بدوي
100	40	40	16	47,50	19	12,50	05	ريفيز.
100	38	26,31	10	44,73	17	28,94	11	شبه حضري.
100	49	10,20	05	38,77	19	51,02	25	حضري.
100	178	33,14	59	41,57	74	25,28	45	المجموع.

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم